أحمد بيضون

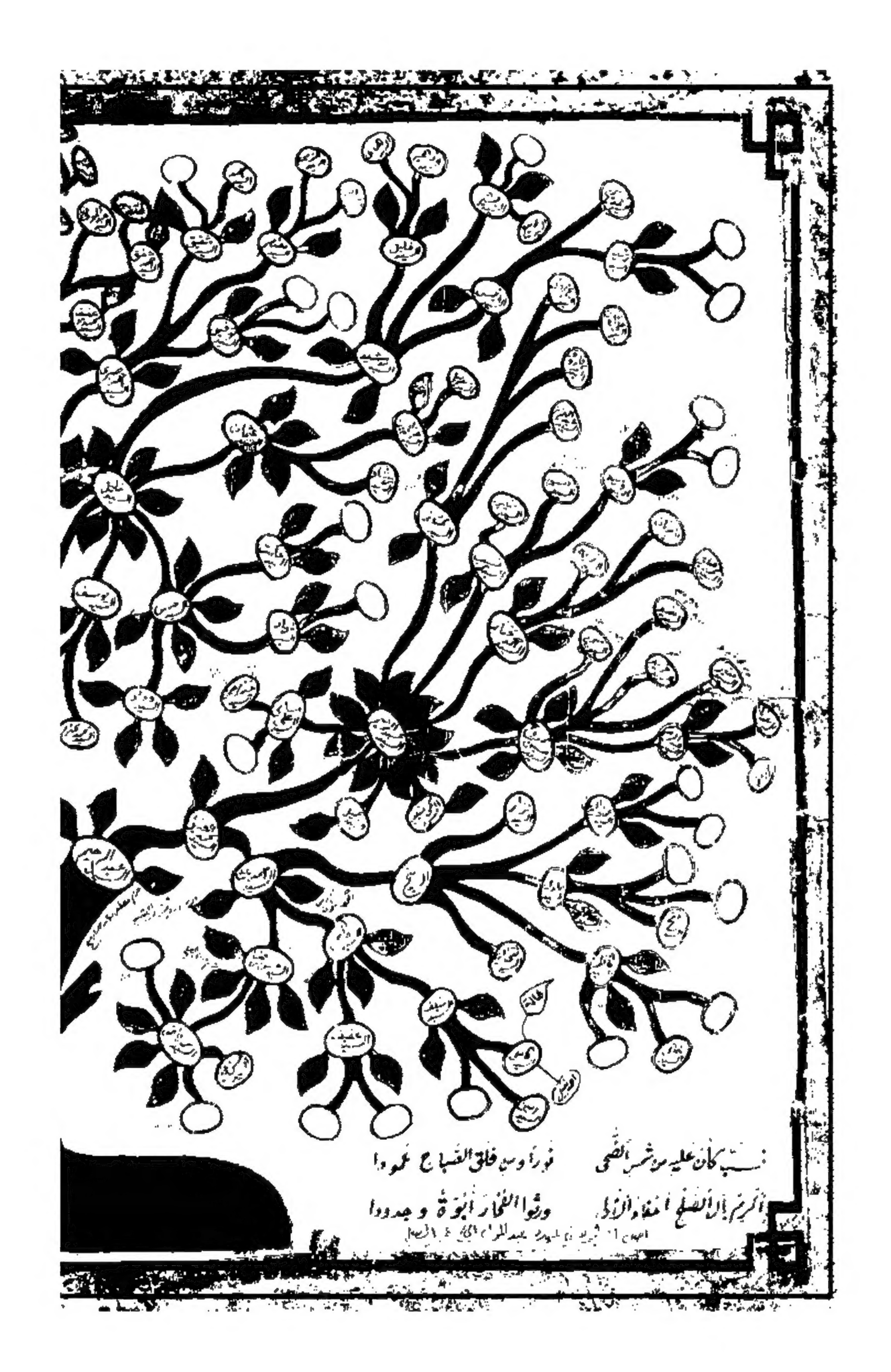


رياض الصلح في زمانه

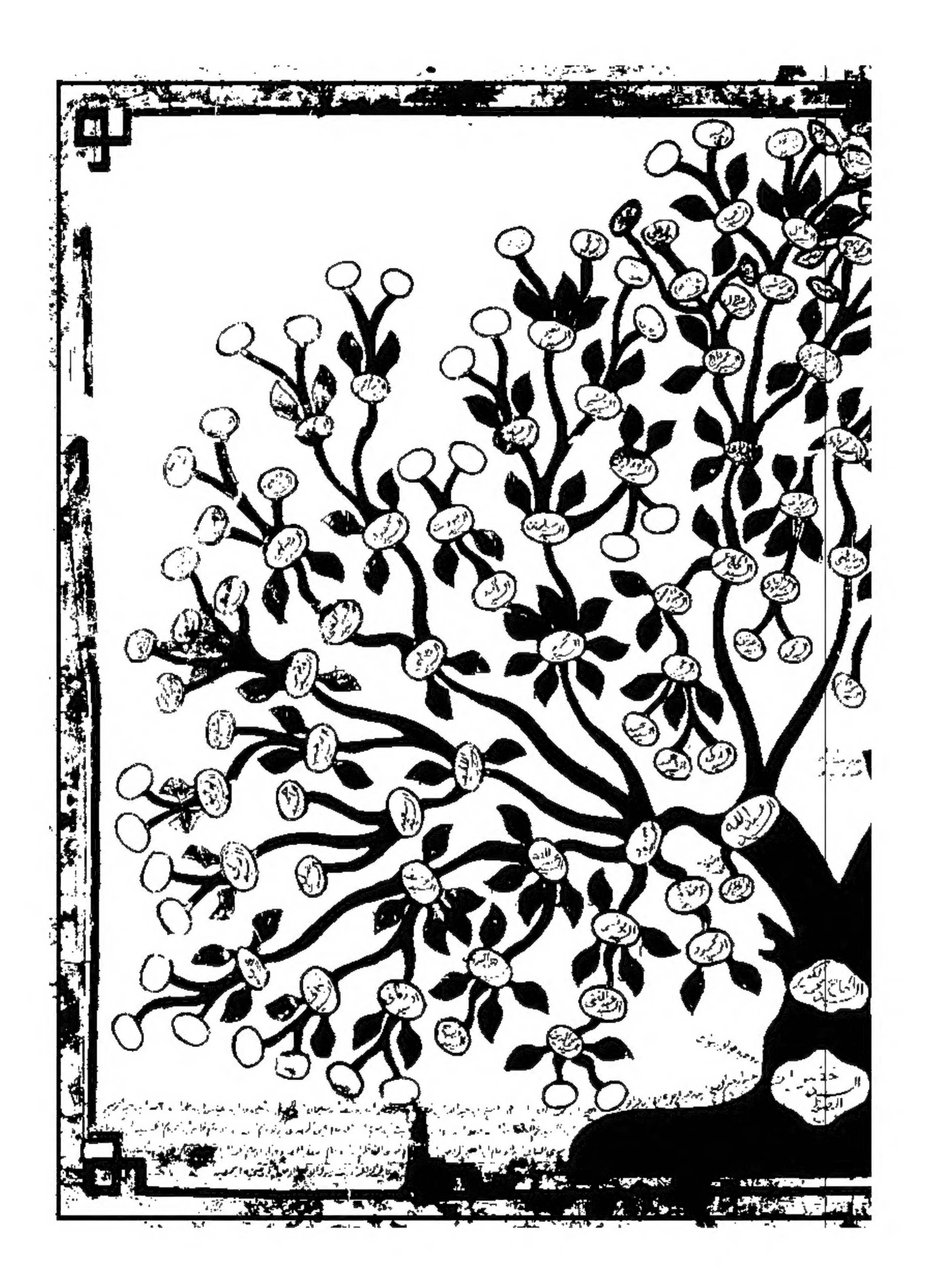




دار النهار



نسب كأن عليه من شمس الضحى
نوراً ومن فلق الصباح عمودا
ورثوا الفخار أبوة وجدودا




رياض الصلح
في زمانه

دار النهار للنشر، بيروت 2011

ISBN 978-9953-74-312-7

الإشراف الفني: ليلى مصفي
التنفيذ الفني: نسرين فياض
خط الغلاف: لارا قبطان
الطباعة: شمالي أند شمالي
تدقيق النص: محمود عساف
الطبعة الأولى

أحمد بيضون





إلى غسّان تويني

مودّته سبقت لقاءنا.

وفي ربع قرن، كانت ثقته

لا تترك لي خياراً

غير السعي إلى استئهالها.

جزاءٌ وشُكور

صحبتُ رياض الصلح وصحبني، موضوعَ تأمّل وموضوع كدح، من خمس عشرة سنة. بدأت هذه الرحلة حين دعاني حفيده المهندس رياض سعيد الأسعد إلى الاطلاع على قصاصات صحف ووثائق أخرى، وجدتها مبوّبة ومنسقة، وكان قد أمضى في جمعها أعواماً. وكان المقترح أن تُستكمل هذه المادّة وأن تُستخرج منها سيرة لرياض الصلح. ومن ربيع العام 1996 إلى خريف تاليه، سعيت في توسيع هذه القاعدة الأولى بمزيد من قصاصات الصحف وبمكتبة صغيرة مختصة بالموضوع، وبالوثائق المناسبة مما تحويه المحفوظات الفرنسية في باريس ونانت، والمحفوظات البريطانية في لندن. وقد عاونني كل من ساري رفعت في بيروت ونادين المعوشي وحسن الشامي في باريس ونانت، وبيتر شامبروك في لندن. وكانت بريجيت كورمي ملحقة ببعثة فرنسا لدى السلطة الفلسطينية فتطوّعت مشكورة لتزويدي وثائق صوّرتها من المحفوظات الصهيونية المركزية في القدس. على أن هذا العمل كلّه توقّف، بعد عام ونصف عام، لصعوبات في تمويله عرضت للمبادر إليه في ذلك الحين.

وبين سنة 2001 وسنة 2008، كنت أستاذاً زائراً لشهر من كل سنة في جامعات فرنسية عدّة. فلم أكن أدع فرصة للاستزادة من الوثائق المتعلقة، مباشرة أو مداورة، بصاحبي نفسه: رياض الصلح. عملت مراراً في محفوظات الكي دورسيه وفي محفوظات فانسين، وأقمت مرّات ثلاثاً في نانت وطالت إقامتي الأخيرة فيها شهراً بتمامه من سنة 2004 كنت فيه ضيفاً على جامعة المدينة.

وفي أوائل هذه المدّة نفسها، طُلب إليّ الإسهام بمقالة عن رياض الصلح في كتاب كان يُعدّ تكريماً لسليم تقلا. فوضعت مقالة طويلة جداً (65 صفحة) عن الانتخابات النيابية في سنة 1943 ووصول الصلح فيها إلى المجلس النيابي وما كان قد مهّد لذلك وما أفضى إليه ذلك... وقد ضمّ الكتاب المشار إليه هذه المقالة بالفرنسية، ثم ضمّها بالعربية كتابي مغاموات المغايرة الصادر عن دار النهار في بيروت سنة 2005. وعليّ ههنا أن أشكر من أشركني في هذا المشروع، وخصوصاً فارس ساسين وجيرار خوري ويوسف تقلا. فإن مقالتي تلك كانت اختباراً أول لا أزال أعتزّ به، لما تحصّل في جعبتي، حتى حينها، من فكر ومعرفة متعلقين برياض الصلح. وفي حواشي تلك المقالة، وهي كثيرة، يرد مقدار معتبر من المصادر التي استند إليها أيضاً هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ. فيمكن أن يَرجع إلى المقالة (وإلى ما ورد في متن كتابي هذا من إشارات متفرقة إلى مصادر مهمة، هي أيضاً) من يسوؤه أن هذا الكتاب قد فرض تصميمُه أن يبقى خلواً من الحواشي.

وفي صيف العام 2005، دُعيت إلى وضع تصوّر للمعرض الذي كان يفترض أن يضمّه متحف رياض الصلح في صيدا. وكان ذلك يقتضي مني اختيار المواد المرشّحة للعرض

ووضـع النصـوص التعريفية المناسـبة. ولم تمض أسابيع حتى شـعرت بأن ما أبذله مـن جهد بحثيّ في الإعداد للمعرض يمكن الخروج منه بثمرة أوزن وأهمّ من الصور المحدودة العدد، والفقرات الضـامرة الأحجام التي كان يسع زائر المتحف الصغير أن يستعرضها. عليـه اقترحـت على أولياء الأمر في المتحف أن أضـع كتاباً يصـحب هذا الأخير وتزيد مقادير ما يقدّمه من معرفة برياض الصلح أضعافاً عمّا يسع المعرض وحده أن يحتويه.

رحّـب القيّمـون على المتحف بفكرتي هذه. وكان هـذا الترحيب في منطلق الجهود التـي باشـرتها ليخرج منها هذا الكتـاب. في نهاية المطاف، لم يكتمـل القِران بين الكتاب والمتحف. فإن العمل في مشـروع المتحف قد توقف في وقت ما. ولا علم عندي اليـوم بما آل - أو سـيؤول - إليه مشـروع المتحف كله. غير أن آثـاراً بقيت في الكتاب من مشـروع القِران هذا، على الرغم من فسخ الخطبة. بقي منه النَفَس «التعليمي» أو «المدرسي» الذي افترض قارئاً ضئيل الإلمام بالمرحلة وبالشخص، فأملت هذه الفرضيّة التيسير في العرض، وأملت، على الأخص، التوسّع في التعريف بزمن رياض الصلح في لبنان وفي الشرق العربي وفي العالم، توسّـعاً تمثّل في النص المسـتقلّ الذي كرّس لـ«سياق»... السياق الذي تكوّنت فيه شخصية رياض الصلح وتحرّك فيه وواجه فيه ما واجه. يمثّل هـذا النصّ ثلث الكتاب وهذا من غير أن يخلو النصّ الآخر المسـمّى «الموضـوع» (أي سـيرة رياض الصـلح) من عناصر تستعيد سـياق النقاط المطروقة أيضاً، بطبيعة الحال. ومـن الصلة بالمتحف ورث الكتاب أيضاً كثرة ما فيه من صور للأشخاص، ومن وثائق مصوّرة ومن خرائط، وورث الحرص أخيراً على إدراج أهمّ الوثائق المتوفّرة، ما كان منها عائداً إلى رياض الصلح وما كان متعلّقاً به.

ومما تجب الإشـارة إليه هو أنه لا يوجد اليوم، على ما يظهر للباحث، متروكات أصلية يعتـدّ بها تسـتحق أن تسـمّى «محفوظـات رياض الصـلح». والمتـداول أن أوراقاً للرجل احترقت في بيته من جرّاء القصـف الإسـرائيلي في صيـف سـنة 1982. وإنما يبين كل باحـث في موضـوعنا للراحلة علياء الصـلح لما زيّنت بـه مقالاتها الإحدى والعشرين المنشورة في لوجور، سنة 1965، من وثائق مصوّرة استعدنا بعضها في هذا الكتاب.

لبضع سنوات استغرقها تأليف هذا الكتاب، ظللت أتردّد للعمل على مكاتب رياض الأسعد التي تؤوي اليوم ما كنت قد أسهمت في جمعه من أوراق وكتب متعلقة برياض الصـلح في وسط التسعينات. ومع طول المدّة التي احتاج إليها التأليف فإنها ما كانت إلا لتزداد طولاً لـولا وجود تلـك الأوراق، منظّمة كأنما تبشّ للباحث... ولولا حفاوة العاملين في تلك المكاتب أيضاً، وأخصّ منهم، بعد رياض الأسعد نفسه، القيّمة على الأوراق الصـلحية، نجاة رياشـي، وقد أعارتني طاولة اجتماعاتها الصغيرة بضع سنوات، ومع الطاولة الخبرة في الأوراق واللطف المشهود.

ليس هذا كل ما فعله رياض الأسعد لهذا الكتاب. فهو قد موّل إخراجه إخراجاً أنيقاً، ودعم كلفة طباعته العالية مبتغياً أن يبقى سعر النسخة في حدود طاقة السواد الأعظم من القرّاء الذين قد يرغبون في اقتنائه على تفاوت إمكاناتهم الماليّة. وهو قد وضع بتصرّفي، أخيراً، مجموعته الفنيّة من صور رياض الصلح والصور المتعلّقة به. فكانت هذه المجموعة مصدراً أول لما ضمّنته كتابي هذا من صور. وما دمت في حديث الصور فلن يفوتني أن أشكر محفوظات جريدة النهار التي زوّدت الكتاب صوراً أخرى بلا مقابل، ولن يفوتني أن أشكر مؤلّفي كتاب الاستقلال وكتاب لبنان: القرن في صور، ترخيصهم لي بأن أنشر مرّة أخرى صوراً سبق لهم أن نشروها في هذا أو ذاك من الكتابين. والمعلوم أن توقيع غسان تويني يزين واحداً من هذين الكتابين النفيسين. لن أقول شيئاً هنا عمّا فعله غسّان تويني لهذا الكتاب، وذلك في ظرفه الصحيّ المعلوم، خلال الشهور الأخيرة. وإنما وجدت أن خير ما يعبّر عن انفعالي بهذا الذي أقدم عليه غسّان تويني أن أهديه الكتاب بأسره. ههنا أكتفي بالتوجّه بأصدق العرفان إلى شادية تويني التي قرأت على مسمع الأستاذ مقاطع أو فصولاً (لا أعلم) من مخطوط هذا الكتاب. يطيب لي أيضاً أن أشكر فارس ساسين، مرّة أخرى، لجهود قيّمة بذلها في هذا الصدد وفي غيره.

قبل ذلك كله وبعده، لقيت معونة مختلفة الأشكال من كثيرين. من أشخاص حاورتهم في التسعينات، أخصّ بالذكر منهم رشيد الصلح ومنح الصلح، ومن أشخاص أرشدوني إلى وثيقة ما أو زوّدوني صورة لها، وأخصّ بالذكر منهم عبد المولى الصلح الذي زوّدني صورة للشجرة المحفوظة في العائلة الصلحية. أشكر أيضاً الأب سليم دكاش وأنطوان سلامة لتلطفهما بتزويدي أوراقاً مدرسية ذات علاقة بدراسة رياض الصلح في مدرسة عينطورة وفي مدرسة الآباء اليسوعيين في بيروت. أشكر أيضاً حلمي موسى ورنده حيدر اللذين تطوّع أولهما في عهد بعيد والثانية في عهد أقرب لنقل صفحات ووثائق عن العبريّة كنت محتاجاً إلى قراءتها. ولا أنسى ألطاف بيار فورنييه في محفوظات الكي دورسيه وآن صوفي كُرا في محفوظات نانت. وأما سلام الكواكبي فله امتناني لعودته إليّ بأجوبة محقّقة عن أسئلتي الحلبيّة. لمن ذكرته من هؤلاء ولمن أنسانيه طول المدّة، أتقدّم اليوم بالشكر الخالص. أشكر، أخيراً لا آخراً، عزّة، زوجتي، فإن مواظبتها على القول إن رياض الصلح قد نكد عيشها في هذه السنوات الأخيرة لم تمنعها من تنسيق ثبت المراجع الملحق بهذا الكتاب.

انتهيت من وضع هذا الكتاب في صيف العام 2009. وإذ شعرت بأن صدوره سيتأخر، أودعت نسخاً من مخطوطه مصلحة حماية الملكية الفكرية في جمهوريتنا السعيدة، وكذلك بعض المكتبات المختصة في بيروت ونفراً من أهل الخبرة والثقة. وقد بادر بعض هؤلاء، مشكورين، إلى نشر قراءاتهم للكتاب في أكثر من صحيفة، قبل أن يصدر الكتاب. والنسخة التي أدفعها اليوم إلى المطبعة هي نفسها ما كانته في السنة

الماضية. زيدت عليها الصورات والملاحق طبعاً، ولكن لم يتغير فيها (ولن يتغير) إلا ما تملي تغييره أعمال التصحيح المعتادة في مساق طباعة الكتب.

لم يُتح لهذا الكتاب - مع الأسف - أن يستفيد من مؤلف باتريك سيل الضخم الذي ظهر في ربيع هذه السنة. وهو لم يدخل، بالتالي، في سجال مع كتاب سيل، على الرغم من قوة الشهية لذلك. وقد خصّني سيل بشكر في مطلع كتابه أبادله إياه بمزيد من السرور. فقد وجدت متعة وفائدة في التحدث إليه في كل مرة التقيته فيها، ابتداء من سنة 2005، وكان ثالثنا، بطبيعة الحال، رياض الصلح.

لمن يهمّه الأمر أو يخيّل إليه العكس، أقول، بعد الاعتذار، إنني لم أجْنِ مالاً من تأليفي هذا الكتاب. القليل الذي وصل إلى يدي بسبب هذا الكتاب، أجنبي اليوم وقد أنفقتُه على الكتاب وفي سبيله.

وأما نصيبي من عائدات بيع الكتاب المقبلة فقد تخليت عنه سلفاً لينضم (على تواضعه المؤكد) إلى إسهام رياض الأسعد في تقليص سعر النسخة وتشجيع القارئ على اقتنائها.

ولأختم بالقول إن مخطوط هذا الكتاب قرأه أو قرأ بعضه كثيرون. وكان ترحيبي بنقدهم يسبق شكري لتقريظهم على الدوام. ولكن لم يكن لأحد غيري في أي وقت سلطان على كلمة وردت في هذا الكتاب. لا مسؤولية، بالتالي، لأحد غيري عن كلمة وردت فيه.

المؤلف

بيروت في 28 أيلول 2010

يستعرض النصّ «س» (أي «السياق») ملامح لعصر رياض الصلح ويروي وقائع منه. وهي الوقائع والملامح التي حدّدت التكوين السياسيّ لهذه الشخصيّة واستدعت دورها.
ويستعرض النصّ «م» (أي «الموضوع») أهمّ الوقائع والأفعال في سيرة رياض الصلح ويرسم، عبر تتابعها، ملامح موقعه وحركته، في زمانه وجيله، والأدوار التي أدّاها على مسارح عمله الكثيرة.

أدرج في كلّ من النصّين صور ووثائق وخرائط تلائم موضوعات المقالات المتتابعة. فاحتلّ النصّ «س» الثلث الأيمن من الصفحة اليمنى والثلث الأيسر من اليسرى، واحتلّ النصّ «م» الثلثين الباقيين من كلّ من الصفحتين. وجاء حرف الطباعة مختلفاً بلونه وحجمه في كلّ من العمودين عمّا هو في الآخر.

نظريّاً، «يدعم» العمودُ الضيّق مضمونَ العمود العريض برسمه الخلفيّة العامّة لما يعرضه هذا الأخير، مقالةً بعد مقالة. فيفترض أن يتمكّن قارئ «الموضوع» من الرجوع إلى «سياقه» كلّما احتاج إلى ذلك. ولكن يمكن أيضاً أن تُقرأ مقالاتُ كلٍّ من النصّين قراءة متتابعة مستقلّة عن قراءة الأخرى. فإنّ كلّاً من النصّين وُضِع بحيث يكون مكتفياً بذاته إلى الحدّ الأقصى الممكن. ولم يكن متيسّراً، من غير افتعال زائد، إدراج المقالتين المتآزرتين من «م» و«س» متقابلتين تماماً على الصفحات نفسها. فالمقالة الواحدة من هنا قد تؤازرها اثنتان من هناك لا واحدة. وقد تبرز حاجة إلى الاستئناس بالمقالة نفسها من «س» لدى قراءة مقالتين متباعدتين كثيراً أو قليلاً من «م». ثمّ إن طول المقالة أو قصرها في النصّين يستحسن أن تمليه الرغبة في وفاء الموضوع حقّه لا اعتبارات الإخراج. إلخ. عليه استعضنا عن التقابل الموضعيّ بجدول للتلاؤم بين مقالات النصّين، أثبتناه بعد هذا التصدير فيسع القارئ أن يرجع إليه كلّما وجد حاجة إلى ذلك.

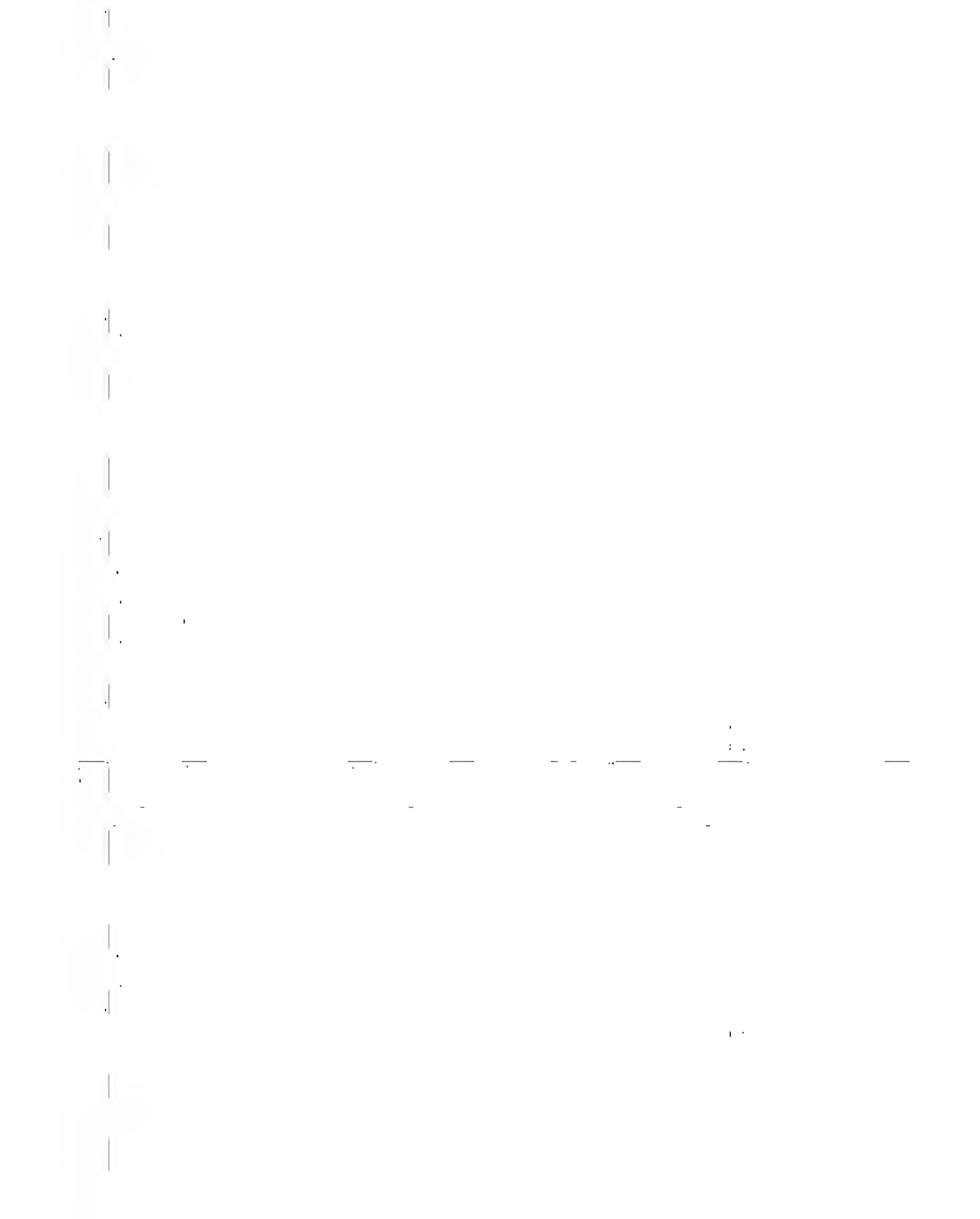
ولقد انتهينا - مع قدر من الأسف - إلى الاستغناء عن الحواشي في هذا الكتاب. وذلك أن الصيغة الآنفة الوصف كانت ستملي علينا وضع سلسلتين من الحواشي، وهو ما يؤول إلى تعقيد مفرط في الشكل. ثمّ إن المكانة المعتبرة التي تحتلّها مقالات الجرائد ومواد المحفوظات السياسيّة بين مصادر هذا الكتاب كانت ستزيد كثيراً من عدد الحواشي وتزيد بالتالي حجم الكتاب ضخامة على ضخامة. عليه اكتفينا بذكر البعض القليل من مصادرنا في متن النصّ، حيث دعانا إلى ذلك داعٍ وجيه. وأمّا الدين الذي في عنقنا لمؤلّفين آخرين - وهو جسيم بطبيعة الحال - فاكتفينا من الاعتراف به بذكر تآليفهم في «مكتبة البحث» التي أدرجناها في آخر الكتاب. ولعلّ في هذه «التعرية» من الحواشي ما يجعل الكتاب ملائماً أذواق فئات من القرّاء أكثر تنوّعاً وإن خيّب بعض الشيء أمل من قد يريدون استخدامه «أداة عمل» من زملائنا المحترفين.

الخلاصة أن ما يقدّمه هذا الكتاب إنّما هو سيرة «منجّمة»، ومدرجة في سياقها التاريخي لرياض الصلح. وقد أملت تقطيع الكتاب على هذا النحو علاقته بمتحف رياض الصلح العتيد في صيدا، والمكانة المتصدّرة التي وجب أن تحتلّها الصور والوثائق والخرائط في متنه. ومعنى «منجّمة» هنا أن السيرة جُعلت في مقالات شبه مستقلّة بعضها عن بعض، تحيل كلّ منها، استحباباً لا وجوباً، إلى «معروضات» مصوّرة تلائم مضمونها.

ويستعيد الإخراج الطباعي للكتاب، في صيغة افترضنا أن تأتي مثاراً للبهجة، تقليداً كان شائعاً في الطباعة العربيّة إلى وقت ما من القرن العشرين. وهو أن يترافق كتابان على صفحات مجلّد واحد ويُسمّى المجلّد: كتاب كذا «وبذيله» أو «بهامشه» كتاب كذا...

جدول الملاءمة بين النصيّن:
«م» (أي الموضوع وهو سيرة رياض الصلح)
و«س» (أي السياق التاريخي المحيط بهذه السيرة)

الفقرات	ص	الفقرات	ص	الفقرات	ص	الفقرات	ص
م1 ← م7	26	←--- س1 ← س11	26	م75 ← م78	230	←--- س46 ← س47	197
م8 ← م13	48	←--- س12 ← س22	60	م79 ← م84	245	←--- س43 ← س44	174
م14 ← م26	68	←--- س19 ← س25	76	م85 ← م87	265	←--- س44 و س51 ← س59	177 و215
م27 ← م33	99	←--- س26 و س30 ← س32	102 و114	م88 ← م97	282	←--- س48 ← س63	206
م34	113	←--- س33 ← س32	126	م93	310	←--- س73 ← س74	361
م35 ← م36	114	←--- س27 ← س29	104	م98 ← م102	337	←--- س64 ← س72	271
م37 ← م43	117	←--- س30 ← س31 و س33	114 و126	م103 ← م110	357	←--- س59 ← س63 و س73 ← س75	247 و351
م44 ← م51	134	←--- س34 ← س39	130	م111 ← م121	394	←--- س61 و س64 ← س72	254 و271
م52 ← م58	158	←--- س35 ← س39	132	م122 ← م126	432	←--- س75	433
م54	161	←--- س36 ← س37	136	م127 ← م134	451	←--- س75 ← س77	433
م59 ← م74	170	←--- س40 ← س45	163	م135 ← م136	483	←--- لا شيء	



بكى صاحبي لما رأى الدربَ دونه

وأيقن أنّا لاحقان بقيصرا

فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنّما

نحاول مُلْكاً أو نموتَ فنُعذرا *

* بيتان من شعر «الملك الضلّيل» امرؤ القيس الكندي، كان رياض الصلح يحب التمثل بهما وقد استذكرهما في رحلته الأخيرة قبل مقتله.

في الكتاب

XIII

XIV

XV

الملاحق

لائحة الخرائط







1877-1878:
انكماش شديد لأوروبا العثمانية

حين أبصر رياض الصلح النور، كانت الدولة العثمانيّة قد اقتربت، قبل مدّة، من حضيض الانكماش الجغرافيّ الذي ستبلغه لاحقاً... لاحقاً أي بين مطلع القرن العشرين واندلاع الحرب العالميّة الأولى، سنة 1914. فبين ربيع 1877 ومطلع 1878، كانت الحرب التي شنّها ألكسندر الثاني، قيصر الروسيا، قد أفضت إلى انحسار ظلّ السلطان عبد الحميد عن معظم أراضي الدولة في أوروبا الشرقيّة: رومانيا وصربيا والجبل الأسود التي أصبحت مستقلّة، وبلغاريا التي قُطّعت إرباً فأصبح بعضها إمارة مستقلّة وأُلحق بعض برومانيا وبعض بصربيا، وجعلت الروملّلي الشرقيّة تحت إشراف السلطان المباشر ولكن مع منحها الاستقلال الإداريّ. واستولت الروسيا على بيسارابيا، ولم يبق للسلطان إلا حكم اسميّ على البشناق (البوسنة) والهرسك إذ احتلّتهما النمسا واستأثرت بإدارتهما. هذا بينما أُعيدت مقدونيا إلى الدولة العثمانيّة ولم تذهب إلى اليونان التي كانت طامعة فيها. وأمّا الأناضول نفسه فاستأثرت الروسيا فيه بما يلي حدودها من أراض ومدن أرمنيّة ذات شأن: أردهان وقارس وباطوم. هذا إلى غرامة حرب باهظة فرضها القيصر على السلطان وضمانات مختلفة للأقلّيّات.

كان هذا منطوق معاهدة برلين الموقّعة في 13 تمّوز 1878. وهي قد أصلحت بعض الإصلاح منطوق معاهدة سان ستيفانو الموقّعة بين السلطان والقيصر في 3 آذار من العام نفسه. وذلك أن عواقب النصر الروسيّ كانت محلّ توجّس من جانب قوى أوروبيّة أخرى كرهت أن يجني القيصر ثمرات هائلة للحرب من غير شريك. فكان أن أرسلت بريطانيا أسطولها إلى نواحي إستانبول التي كان الجيش الروسيّ قد رابط على مئة كيلومتر فقط من أرباضها. وكان أن عبّأت الإمبراطوريّة النمسويّة جيوشها معلنة استعدادها لقتال الروسيا. ولقد أنعم السلطان على صاحبة التاج البريطانيّ بجزيرة قبرص، اعترافاً منه بفضل

١-٢ سنة الولادة ومسار النشأة

ثمّة غموض يلفّ الأمكنة والتواريخ التي دارت فيها وقائع طفولة رياض الصلح وفتوّته. فهو، في معظم المصادر، مولود في صيدا وفي بعضها مولود في بيروت وفي الأندر منها مولود في صور. وتتعدّد السنين المعيّنة لولادته من سنة 1890 إلى سنة 1898، وتكاد لا توجد سنة من هذه السنوات التسع لا يعتمدها مصدر من المصادر. وتوجد رسالة موجّهة من والد رياض إلى والدته، وكان رضا الصلح في سفر عندما بلغه مقدم وليده البكر، وفيها يطلب أن يطلق عليه اسم علي رياض. ولكن خانة الآحاد من السنة الهجريّة، في تاريخ هذه الرسالة، غير مقروءة. ويستوقف، من بين الروايات، تأكيد علياء الصلح التي نشرت صورة للرسالة، أن والدها أبصر النور في بيروت، في منزل جدّه الواقع، إذ ذاك، في ميناء الحصن، يوم 17 آب 1898. ولكن رياض كان قد أصبح سنة 1905 في الصفّ السادس في مدرسة عينطورة وهذا صفّ يبلغه الولد في سنّ الحادية عشرة أو الثانية عشرة لا في سنّ السابعة. فلعلّ ثمّة خطأً وقع في تحويل التاريخ الهجريّ إلى ميلاديّ، وهو ما يرجّحه وقوع علياء في الخطأ نفسه عند تعيينها تاريخ وفاة أحمد الصلح. ويستوقف أيضاً تأكيد صاحب الأعلام أن رياض ولد في صور سنة 1893. فالزركلي، فضلاً عن كونه رجلاً محقّقاً، عرف رياض الصلح من أيّام المملكة الفيصليّة في دمشق، في أدنى تقدير، وكان معه على لائحة الإعدام بعد ميسلون، ثمّ في المؤتمر الإسلاميّ في القدس سنة 1931، ثمّ في رحاب جامعة الدول العربيّة التي مثّل فيها الزركلي المملكة السعوديّة ردحاً من الزمن. ويجوز الترجيح أنّه سأله، إذ ترجم له، عن سنة ولادته ومحلّها. فالزركلي جاب البلاد عشرات من السنين وراء هذا النوع من المعلومات. وأمّا صور فكان رضا الصلح قائمقاماً عليها في تلك الآونة. ولا يخالف هذا بالضرورة ما تقوله علياء، إذ يجوز أن تكون والدة رياض قد ذهبت، في غياب زوجها، لتقيم في بيت حميها، قبل أن تضع حملها أو بعد هذا الوضع. بل إن وجودها في هذا البيت مع وليدها الذي كان لا يزال بلا اسم، مؤكّد من الرسالة الآنفة الذكر. وأيّاً كان الأمر، فإن قلم النفوس في بيروت، حيّ الباشورة، يفيدنا أن رياض الصلح ولد في سنة 1894، وهذا من غير تحديد اليوم ولا الشهر. وهو إغفال معتاد في حالة من وُلدوا قبل إحصاء 1932. ولا يُستبعد أن الصلح نفسه لم يكن متثبّتاً من سنة مقدمه إلى الدنيا بالتاريخ الميلاديّ. فإن سنة 1311، وهي ما ترجّحه قراءتنا لتاريخ الرسالة المذكورة من والده إلى والدته، قد بدأت يوم 15

تمّوز 1893 وانتهت يوم 4 تمّوز سنة 1894. هذا كلّه لا يبدّد الحيرة ولكن يرتّب المحتملات... وأمّا اسم علي رياض الذي أطلقه والده عليه، بخلاف رغبة جدّه الذي كان يريد أن يسمّيه علي صفي، فقد ظلّ يوقّع به ما يكتبه، مدّة شبابه. ولكنّه كان ينادى باسمه الثاني. ثمّ كان أن اسم علي أصبح يشير إليه في بعض المراسلات السياسيّة بين أقرانه وكأنّه اسم حركيّ...

وتختلف الروايات أيضاً في مسار دراسته. فيُدخله بعض المصادر، أوّل الأمر، مدرسة المقاصد الإسلاميّة في صيدا ويسمي اثنين من معلّميه فيها. هذا بينما ترسله مصادر أخرى إلى مدرسة الآباء اللعازاريين في عينطورة أوّلاً، ولكن الثابت من سجلّات هذه المدرسة أنّه لم يُمض فيها إلاّ سنة واحدة هي سنة 1905-1906. وأمّا سجلّات مدرسة المَقاصد في صيدا للسنوات التي يجوز أن نفترض وجود رياض الصلح تلميذاً فيها، فأفدنا أنها مفقودة. الثابت أيضاً أنّ الصبيّ انتقل، بعد سنته في مدرسة عينطورة، إلى المدرسة العثمانيّة، وكان يديرها الشيخ أحمد عبّاس الأزهري المشهور، وكان والد رياض قد درس عليه في المدرسة الوطنيّة التي أنشأها المعلّم بطرس البستاني. والظاهر أن رياض لم يُمضِ في عهدة الشيخ أحمد عبّاس غير سنة واحدة أيضاً هي سنة 1906-1907.

فالظاهر أيضاً أن والد رياض اعتمد في تعليمه اعتماداً غير قليل على مؤدّبين كان يختارهم له، وقد وصلت إلينا أسماء بعضهم. ويختلف تفسير السبب بين أن يكون الوالد قد وجد في هذه الصيغة فائدة تضاف إلى ما يجنيه ولده في المدرسة وأن تكون أسفار الوالد ومعه عائلته وحرصه على تعليم ابنه العربيّة وعلومها قد حتّمت اتّخاذ هذه الوسيلة، وأن يكون تعلّق والدة رياض بابنها وسفرها معه أحياناً سائحة أو معتزلة لمدد غير قصيرة، قد حالا، في بعض الأوقات، دون إرساله إلى المدرسة أصلاً.

في كلّ حال، نجد رياض في مدرسة الآباء اليسوعيّين ببيروت من سنة 1907 إلى سنة 1910. وقد وصل إلى المدرسة، في كلّ من هذه السنوات، في شهر تشرين الثاني، متأخّراً شهراً عن بدء التدريس. وغادرها في السنتين الأخيرتين بانتهاء شهر أيّار فيما كانت الدراسة تنتهي في وقت ما من تمّوز. والظاهر من سجلّات المدرسة أن رياض اجتاز، في هذه السنوات الثلاث، أربعة

المنقذ. وحصّلت النمسا ما حصّلته ممّا سبق بيانه. وصنت إلى حين مطامع اليونان التي كانت قد خرجت هي نفسها من يد آل عثمان قبل ذلك بنصف قرن. وخُفّف عن السلطان قدر معلوم من غرامة الحرب الروسيّة ومن مطالب الروس في أراضيه.

كان مؤتمر برلين الجامع قد كسر المد السلافي الكاسح الذي أفضى إلى معاهدة سان ستيفانو: فلم تتمكّن الروسيا من بسط ظلّها، مع صربيا، على بلقان موزّع بين وحدات أرضيّة كبرى. وإنما انتهى البلقان إلى فسيفساء متنافر العناصر من الإمارات والمناطق شبه المستقلّة. على أن كلفة هذه الصيغة خرجت - شأن كلفة سابقتها - من كيس الدولة العثمانيّة. فخسرت هذه، إلى خسارتها الأرض، جانباً من أكثر عناصرها السكّانية رقيّاً وازدهاراً وكانت جملة خسائرها من السكّان، إلى تلك العين، 5,5 ملايين نفس هم خمس رعايا السلطان تقريباً، وقد ذهب بذهابهم 210000 كلم² من الأراضي. ولم يقف أمر الخسائر العثمانيّة عند هذا الحدّ إلا لأن أطماع الدول الأوروبيّة في تركة «الرجل المريض» قد لجم بعضها بعضاً إلى حدّ ما... وإلى حين.

1876-1884:
مدحت باشا أو الإصلاح سلاحاً في الحرب

في أواسط السبعينات من القرن التاسع عشر (1875-1876)، كانت الدولة العثمانيّة تواجه بالشدّة والقمع اضطراباً متوالي الحلقات انتشر من البشناق إلى بلغاريا، وأسفر عن مذابح أنزلها الجيش والتشكيلات غير النظاميّة بمسيحيّي تلك البلاد، ومذابح أخرى ارتكبها الثوّار بحقّ المسلمين في المناطق المضطربة. وقد وصل الغليان إلى إستانبول. وعمدت الإمبراطوريّات الأوروبيّة الثلاث (الروسيا وألمانيا والنمسا - المجر) إلى إنذار السلطنة تكراراً بوجوب الإصلاح

صفوف. فبدأ من الخامس (الذي كان مفترضاً أن يكون أتمّه في مدرسة الأزهري) وأعفي من الرابع (أو انتقل إليه في السنة نفسها، بعد اختبار ما) ثمّ عبر إلى الثالث فالثاني. وكانت علاماته جيّدة على الجملة. وأمّا الصفّ الأوّل فقد أضعنا أثر رياض وهو على عتبته، ولعلّه كان قد رحل إلى الآستانة. لا نعلم، بالتالي، أين أمضى رياض السنة الأخيرة من المرحلة الثانويّة ولا أين تقدّم من امتحان الشهادة الثانويّة بقسميها.

م ـ 2 إستانبول: مدرسة الحقوق والمنتدى الأدبي

يفترض أن رياض الصلح باشر دراسته للحقوق في مدرسة الحقوق السلطانيّة بإستانبول، سنة 1911 أو سنة 1912. والظاهر أن اضطراب الأحوال في عاصمة الدولة، بعد حرب البلقان الأولى، وانقلاب جماعة الاتّحاد والترقّي على حكومة حزب الحرّية والائتلاف التي كان يرئسها كامل باشا، وانتشار الخوف بين عرب العاصمة من نقمة الاتّحاديين، قد حملا رياض الصلح (الذي كان والده رئيساً ثانياً لحزب الحرّية والائتلاف) على التوجّس من البقاء في العاصمة. فعاد (مع ابن عمّه سامي) إلى بيروت في صيف 1913.

في إستانبول، كان رياض ناشطاً في «المنتدى الأدبيّ» الذي أسّسه عبد الكريم الخليل ورفاق له سنة 1909، وكان والده رضا الصلح أحد الكبار الذين رعوا نشاط هؤلاء الشبّان وشدّوا من أزرهم. وقد بقي المنتدى بؤرة لمذاكرات الشباب العربيّ في الحوادث الجارية وفي آفاق العمل، إلى أن أغلقه الاتّحاديون سنة 1915. وكان قد خلف جمعيّة دعيت «جمعيّة الإخاء العربيّ» حلّتها الحكومة قبيل إنشاء المنتدى في سنة 1909. كذلك كان بعض أعضاء المنتدى متّصلين بجمعيّة العربيّة الفتاة السرّية التي تأسّست، في تلك المرحلة، في إستانبول أيضاً والبعض يقول: بل في باريس. وقد أصبح الأمير فيصل بن الحسين من أعضائها، سنة 1915، ونجد رياض منسوباً إليها سنة 1920.

وقد حفظ رياض الصلح مكانة أثيرة في نفسه للمنتدى الذي عرف فيه نفراً ممّن حوكموا معه في عاليه وعُلّقوا على مشانق بيروت ودمشق في أيّام الحرب وأصبحوا شهداء الحركة العربيّة.

تلبية لمطالب الثائرين وهدّدتها بالتدخّل إن هي امتنعت عن التلبية. وفي إستانبول نفسها، أدّت نقمة المسلمين إلى إشاعة الذعر في صفوف المسيحيّين، وأدّى اتّهام الدولة بالتراخي أمام التهديد الأوروبيّ إلى عزل سلطانين تباعاً. وكان أوّلهما، وهو عبد العزيز، قد جلس على العرش 15 سنة. ولم يطل الجلوس بالتالي، وهو مراد الخامس، إلا ثلاثة أشهر فعُزل أيضاً بسبب حالته العصبيّة. هكذا رقي العرش، في أوّل أيلول 1876، عبد الحميد الثاني أخو السلطان المخلوع ووصل إلى الصدارة العظمى مدحت باشا صاحب الدور الأوّل في خلع السلطانين السابقين. وانعقد في إستانبول، في أواخر كانون الأوّل، مؤتمر دوليّ للبحث في الأزمة كلّها.

وكان أن مدحت واجه مطالب أوروبا من الدولة بدستور جعل نظام هذه الأخيرة قريب الشبه بأنظمة خصومها. فأقرّ للعثمانيّين بالمساواة في الحقوق، على اختلاف الملل والقوميّات، مبرماً ما كانت قد أقرّته «التنظيمات» الشهيرة في عامي 1839 و1856 ومنشئاً برلماناً ذا صلاحيات مهمّة وسلطة تنفيذيّة يتولاّها مجلس وزراء أوروبيّ الصيغة. على أن هذا الدستور احتفظ للسلطان بمركز قويّ فجعله فوق المسؤوليّة وأولاه سلطة تسمية الوزراء وإقالتهم وحلّ البرلمان وإصدار القوانين التي يقرّها هذا الأخير، وإبرام المعاهدات الدوليّة وقيادة الجيوش وإعلان الحرب، إلخ.

كان الدستور مرعاً للدولة في وجه مطالب المؤتمرين إذ لبّى طوعاً ما يتّصل منها بالإصلاحات، وحال دون تلبية ما كان متّصلاً بالتنازل عن أراضٍ.

عليه انفضّ مؤتمر إستانبول من غير نتيجة. غير أن عبد الحميد الذي كان متوجّساً من قوّة مدحت ومن بعض إجراءاته وصلاته، رافضاً بينه وبين نفسه لكثير من

فكتب إلى صديقه نبيه العظمة، سنة 1936، يذكر له تعريجه على إستانبول، وهو في طريقه إلى باريس، وزيارته المنتدى:

«ولقد ذكرت على عتبته فجر نهضتنا ينبثق من هذه الدار ويغمر البلاد شرقاً وغرباً فتفيض على الأرواح نوراً. وذكرت أولئك الشباب يعتلون أعواد المشانق في سبيل هذا النور، وذكرت وذكرت...».

وترقى إلى مرحلة الدراسة في إستانبول أولى النصوص السياسيّة التي نعرفها لرياض الصلح، وهي مقالات أرسلها إلى جريدة الاتّحاد العثمانيّ التي كان يصدرها في بيروت الشيخ أحمد حسن طبّارة، أحد شهداء الصحافة البيروتيّة الذين أودت بهم أحكام ديوان عاليه العرفيّ بعد ذلك بسنوات قليلة. وتتوزّع هذه المقالات الموقّعة باسم علي رياض على موضوعات متباعدة: من حزب الحرّية والائتلاف، إلى وزارة كامل باشا، إلى جبل عامل وحظّه من الإصلاح العثمانيّ، إلى قانون الولايات الجديد... وتنتهي السلسلة، وهي منشورة بين أوائل أيلول 1912 وأوائل حزيران 1913، بمقالة تُقرأ من عنوانها: «هذا وقت الإصلاح». والمقالات كلّها موسومة بطلاوة الأسلوب وحرارته فضلاً عن سعة تدلّ عليها في مروحة الاهتمام وعن دقّة المتابعة عند هذا الفتى الذي كان إذ ذاك في حوالى الثامنة عشرة من سنيه.

متى وكيف أكمل رياض دراسته التي قطعها سنة 1913؟

يستفاد من مذكّرات سامي الصلح أن رياض، الذي كان قد نُفي وأبوه إلى قونية أوّلاً، كان مقيماً، في أواخر سنة 1916، لا في إزمير أو منيسا اللتين نقل إليهما والده تباعاً، بحسب ما يذكره محمد جابر آل صفا، بل في فندق لندن بـ«بيرا»، الحي الأوروبيّ من إستانبول. المرجّح إذن أنّه تدبر أمره لتخفيف القيود المتعلّقة بمكان إقامته وأنّه أكمل دراسة الحقوق في أثناء منفاه، ثمّ عاد إلى صيدا، مع أبيه، عند نهاية الحرب وهزيمة الدولة، أو قبل ذلك بمدة قصيرة.

والبادي أن رياض الصلح لبث حافظاً فضل «مدارسه» عليه وعبّر عن هذا، بصور مختلفة، كلما واتته فرصة للتعبير. فنجده ينضمّ مثلاً، حين كان رئيساً لحكومة صيدا العربيّة



1 مدحت باشا

نصوص الدستور، ما لبث أن عزل وزيره الأوّل وأرسله إلى المنفى.

ثم كان أن مسار الحرب الروسيّة - العثمانيّة التي مرّ ذكرها، في سنة 1877، وما عبّر عنه النوّاب من نقد لمسلك الدولة وأداء الجيوش فيها حملا السلطان على حلّ البرلمان وتعليق الدستور، في شباط 1878، مفتتحاً عهداً من الاستبداد قُيّض له أن يدوم ثلاثين سنة.

لم يطل الأمر بمدحت في المنفى، فاسترضي، تحت وطأة الضغط البريطانيّ، بتعيينه في السنة نفسها، والياً على دمشق ثمّ على عابدين. وقد نشأت صلات في دمشق بين هذا المصلح، الملقّب بـ«أبي الأحرار»، وبين أحمد الصلح، جدّ رياض الصلح، وبعض أبنائه. على أن مدحت لم يلبث أن اتُّهم بقتل السلطان المخلوع عبد العزيز فاعتُقل ونفي إلى الطائف في الحجاز حيث وُجد مخنوقاً، سنة 1884. وقد نسب الأمر باغتياله إلى عبد الحميد.

في تشرين الأوّل 1918، إلى «لجنة المميّزين» المكلّفة انتقاء مدرّسين جدد لمدارس المقاصد في المدينة. ونجده يرعى، في سنة 1942 (وربّما في غيرها أيضاً)، حفلة التخرّج السنويّة في تلك المدارس. ثمّ نجده، وهو رئيس للحكومة، يحوّل إلى الجمعيّة مبلغاً معتبراً من إيرادات ما كان يسمّى «قرش الفقير» لإتمام البناء الجديد لثانويّة المقاصد. نجده أيضاً يستصدر قرارات بمنح حكوميّة تعطى لطلاب جنوبيّين لتغطّي نفقات دراستهم في مدارس المقاصد. أخيراً نراه يستصدر قرارات أخرى بتغطية نفقات الدراسة في مدارس المقاصد لمئات من التلامذة الفلسطينيّين الذين جاؤوا صيدا سنة 1948. حمل هذا كلّه جمعيّة المقاصد على اختيار رياض الصلح أوّل رئيس فخري لها في سنة 1949... وأما مدرسة عينطورة فخصّها الصلح بزيارة، وهو رئيس للحكومة، مشتركاً في تكريم رئيسها المعمّر الأب سارلوت... وتشير علياء الصلح إلى علاقة مودّة استمرّت طويلاً بين والدها وبعض معلّميه في المدرسة اليسوعيّة. ولكن رياض الصلح بقي يخصّ بعاطفة مميّزة إرساليّة أخرى لم يدرس في مدارسها وهي الإرساليّة العلمانيّة الفرنسيّة. فإن رئيس هذه الإرساليّة في فرنسا إدمون بينار، كان قد استوى مدخلاً لرياض الصلح إلى أوساط حاكمة أو مرشّحة للحكم في فرنسا، وفي صدارتها قيادة الحزب الراديكالي، وذلك منذ أيام المنفى الأوروبي لرياض الصلح في النصف الثاني من العشرينات. فضلاً عن ذلك، كان في التوجّه العامّ لهذه الإرساليّة (أي لصفتها «العلمانيّة» على التحديد) ما جعل مدارسها معتمدة لاحقاً، لا عند رياض الصلح وحده، بل أيضاً عند نفر من المحيطين به من صلحيّين وغيرهم.

م › 3 آل الصلح أباً عن جدّ: أحمد باشا وأولاده

يتردّد في مصادر مختلفة أن أحمد باشا الصلح، جدّ رياض لوالده، كان أوّل من برز واشتهر من أبناء أسرته في الساحة العامّة: ساحة الإدارة والسياسة العثمانيّتين. ولكن القصائد التي قيلت في الرجل تذكر له أسلافاً منهم محمّد الذي تشير بعض القصائد إلى أنّه كان قاضي القضاة، ومنهم خضر الذي يلقّبه الشعراء بـ«الأمير» ومنهم، أخيراً، معزّ الدين. والظاهر أن العمر قد طال بأحمد باشا. فإن أوّل ما يعرف من أخباره أنّه كان

1880-1885: بين البلقان وشمال إفريقيا: خسائر عثمانيّة من غير قتال

نحو سنة 1900، أي حين كان رياض الصلح يتهيّأ لدخول المدرسة، كان قد ثبت أن الدولة العثمانيّة استقرّت في حضيض سياسيّ، بين دول العالم الكبيرة، كان منه أن زاد حضيض رقعتها الأرضيّة دنوّاً وضيقاً. كان ذلك زمن بدء الحديث عن «الإمبرياليّة»، بمعناها المعاصر. وكان قد ثبت من سنة 1878 أن بريطانيا وإن تكن قد ردّت الكيد الروسيّ عن إستانبول نفسها، في تلك السنة، قد عادت عن العرض الذي أقامت عليه، ردحاً طويلاً من القرن التاسع عشر، على سلامة أراضي الدولة العثمانيّة. فأذنت بما جرى في مؤتمر برلين وسبقته إلى قبرص. وما لبثت أن احتلّت مصر إلى أجل غير مسمّى سنة 1882. وكانت فرنسا قد جعلت من تونس محميّة لها في السنة السابقة (وكان سلطانها مبسوطاً على الجزائر من مدّة نصف قرن إذ ذاك). والواقع أن سلطة السلطان العثمانيّ كانت قد أصبحت صوريّة على مصر وتونس من أمد غير قصير. ولكن ذلك لم يكن ليبطل الوطأة السياسيّة للضربتين. وكان أن إفريقيا العثمانيّة لم يبق منها - اسماً وفعلاً - غير الساحل الليبيّ.

في البلقان تيسّر، مع مرور السنوات، حسم ما لم يكن مؤتمر برلين قد تمكّن من حسمه.

قضمت اليونان تساليا وأبيرا سنة 1881. والتحقت الرومللي الشرقيّة ببلغاريا سنة 1885. وأخذ مسلمو البلقان يتدفّقون على إستانبول بالألوف هرباً من تنكيل وقع عليهم، أو هلعاً من تنكيل محتمل الوقوع. بدا إذن أن أطراف الدولة أخذت، بعد ما كان قد سقط منها في الحرب، تسقط، في أيدي ذوي المطامع، ثماراً يانعة من غير قتال.

متولّياً الترجمة وإدارة شؤون العشائر في لواء بيروت غداة خروج إبراهيم باشا المصري من بلاد الشام. نحن إذن في حدود سنة 1841. ويستفاد من رسالة تعزية بأحمد باشا أنه توفي في سنة 1322 هـ (الموافقة 1904 م) وكان قد تلقّى، قبل ذلك، رتبة ميرميران (وهي رتبة من رتب الباشوية) بعد أن تقلّب في وظائف إدارية مختلفة. ويذكر له المادحون أدواراً في جبل عامل واللاذقية ونابلس وعكّا والقدس.

ويستفاد من إحدى القصائد أن أحمد باشا كان قد أصبح مستقرّاً في بيروت نفسها نحو سنة 1891 في أدنى تقدير. وقد يكون ذلك حصل قبل هذه المدّة بكثير. والظاهر أنه هو من أسس لبروز آل الصلح في بيروت بعد صيدا، وأن إصهاره إلى آل الحصني في دمشق (وهم أشراف وذوو علم وإفتاء) جعل لأسرته مكانة في تلك المدينة أيضاً لبثت ظاهرة مدّة طويلة. فشغل فيها ابنه الأكبر كامل وظيفة قضائية عالية وأصبح حفيده عفيف، في مرحلة لاحقة، ركناً من أركان «الكتلة الوطنية» فيها، ونائباً عنها ووزيراً. ووجد فيها الحفيد الآخر رياض نفسه في وسط أليف وتعرّف فيه الدمشقيّون واحداً من قادة الرأي والقرار في مدينتهم، أيّام الانتداب الفرنسي.

وترد شجرة نسب متوارثة في آل الصلح، وكذلك القصائد التي قيلت في أحمد باشا عند نيله رتبة ميرميران، نسب الصلحيّين إلى النبيّ العربيّ عبر فاطمة وعليّ فالحسين بن عليّ... فموسى الكاظم. ولكن المتأخرين من الصلحيّين عزفوا عن إبراز هذا النسب الذي يقول بعضهم إن أحمد الصلح ادّعاه لتيسير إصهاره إلى حسن تقيّ الدين الحصني نقيب الأشراف في دمشق حينذاك.

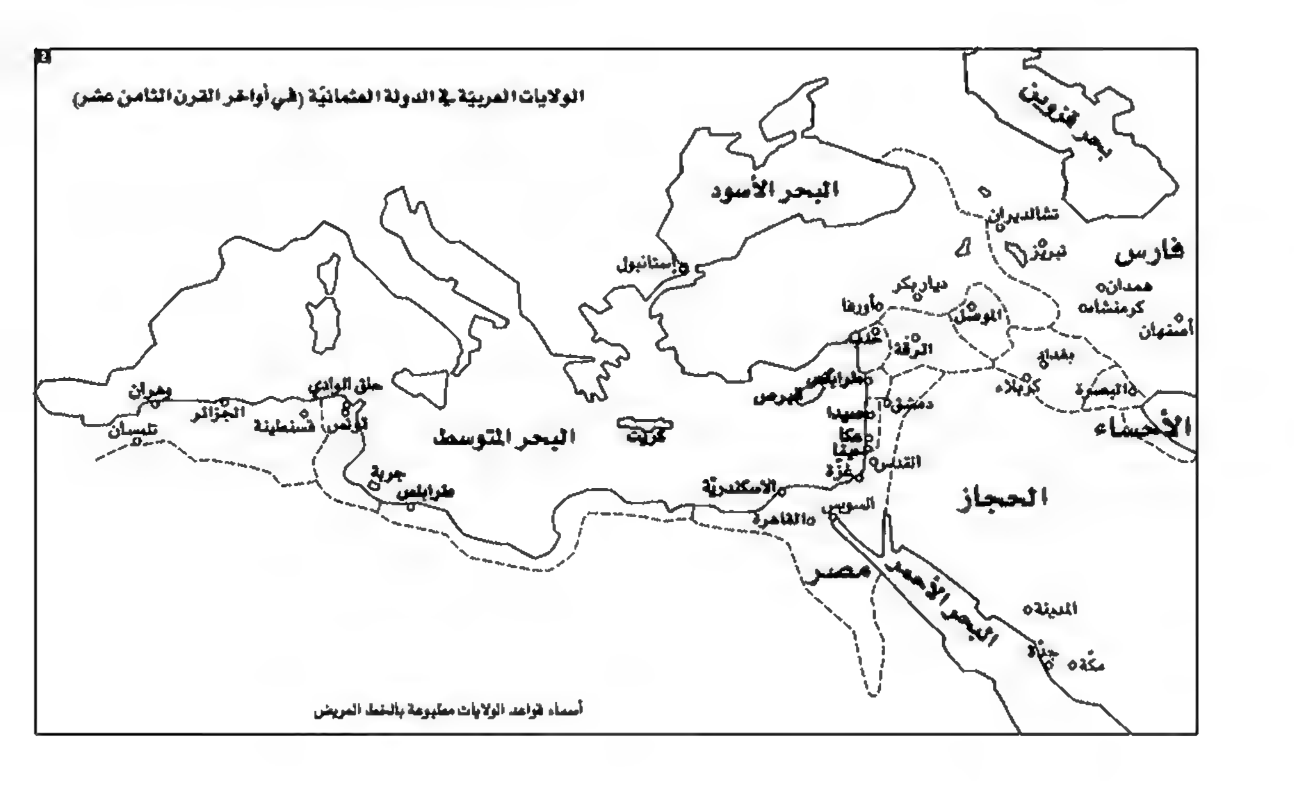
وتُنسب إلى أحمد باشا ونفر من أقرانه في بيروت ودمشق وصيدا وجبل عامل وإلى ابنه الثاني مُنَح حركة سرّية شملت المشاورات بشأنها أرجاء مختلفة من سوريا وكان مرماها البيعة للأمير عبد القادر الجزائري أميراً أو ملكاً على سوريا. وكان القائمون بالحركة متريّثين في بتّ مسألة العلاقة ما بين هذه الإمارة والخلافة العثمانية. وكان الأمير ميّالاً إلى استبقاء الولاء للخليفة العثمانيّ والاكتفاء بالاستقلال السياسيّ. وبدا أن وراء المسعى خوفاً من أن تقع البلاد، بنتيجة الحرب العثمانية

1878-1908: آلة الاستبداد الحميديّ والعمران عوض الإصلاح

كان عهد عبد الحميد الثاني عهد استبداد رهيب عزّزه ضعف الدولة أمام خصومها وأمام حلفائها من الأوروبيّين، سواء بسواء، وحذر السلطان من مؤامرات عليه تحاك في مواضع قريبة أو بعيدة. وهذا حذر زكّاه كون عبد الحميد قد ارتقى العرش بعد خلع سلطانين تباعاً. وكانت آلة الاستبداد معقّدة ينشرها من قصر يلدز الحصين إلى أقاصي الدولة جيش جرّار من الجواسيس كان يطلق عليهم اسم «الجورنالجية» لاعتيادهم تدبيج التقارير. وقد ذهب ضحيّة الاستبداد الحميديّ خلق كثير بينهم من نسب إليهم الجواسيس، لأغراض مختلفة، أفعالاً لم يرتكبوها قطّ.

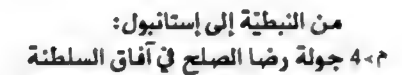
على أن الاستبداد لم يحل بين السلطان والحرص الفائق على تنشيط العمران وتعزيز أجهزة الدولة وتحديثها. وكانت الغاية من بعض هذا الجهد تسهيل الإمساك بزمام الدولة المترامية الأطراف. وكانت الغاية من بعضه الآخر تقوية الدولة وتعزيز مواردها وتيسير تحديثها وتوطيد وحدتها المهدّدة، على الخصوص، بتفاعل العصبيّات القوميّة.

عليه، عُني عبد الحميد كثيراً بتنظيم البريد وتعميم البرق وبمدّ خطوط السكّة الحديديّة والزيادة في شبكة الطرق الصالحة لسير العربات واستحداث خطوط الترامواي وشبكات الكهرباء في المدن الكبيرة. وعُني أيضاً بفتح المدارس للتعليم العامّ (لا الدينيّ وحسب) على نفقة الدولة، وكان هذا جديداً، وبتشجيع الجمعيّات على فتح المدارس الأهليّة. وكان بين ما أنشأه مدارس سلطانيّة عليا في العاصمة يتخرّج منها أهل الاختصاص الذين تحتاج إليهم أجهزة الدولة من حقوقيّين وإداريّين وضبّاط ومهندسين وأطبّاء. وكان بين ما أنشأه أيضاً دور كثيرة للحكومة في المراكز الإداريّة وأسواق مسقوفة في المدن، إلخ. وقد نالت الولايات العربيّة نصيباً وافراً من هذا كلّه. فقد كان السلطان مدركاً أن


الولايات العربية في الدولة العثمانية (في أواخر القرن الثامن عشر)
بحر قزوين
البحر الأسود
تشالديران
فارس
تبريز
همدان
كرمنشاه
أصفهان
إستانبول
ديار بكر
أورفا
الموصل
حلب
الرقة
بغداد
كربلاء
البصرة
الأحساء
طرابلس
قبرص
صيدا
دمشق
عكا
حيفا
القدس
غزة
كريت
البحر المتوسط
وهران
الجزائر
حلق الوادي
تلمسان
قسنطينة
تونس
جربة
طرابلس
الاسكندرية
القاهرة
السويس
الحجاز
مصر
البحر الأحمر
المدينة
جدة
مكة
أسماء قواعد الولايات مطبوعة بالخط العريض

الروسيّة ومؤتمر برلين، تحت سيطرة دولة من الدول الأوروبيّة. ويذكر أيضاً أن مراسلات جرت بين الأمير ويوسف بك كرم في منفاه أبدى فيها هذا الأخير ميلاً عربيّاً وتأييداً لانفصال سوريا عن السلطنة، وتعويلاً على دور الأمير في التوصّل إلى هذه الغاية. والظاهر، أخيراً، أن مقرّرات مؤتمر برلين، إذ أبعدت عن سوريا شبح الاحتلال وعن الدولة كلّها شبح السقوط القريب، سالت [illegible] إلى طيّ صفحته.

وفي حوادث 1860 الطائفيّة، نُسب إلى أحمد باشا إسهام في التحريض على التنكيل بالمسيحيّين. ولكن المصادر القريبة من الرجل تقطع بنفي هذه التهمة، وهي كانت موضوع وشايات وسبباً لإبعاد أحمد باشا إلى رودس. على أن هذا الإبعاد لم يطل، على ما يظهر، فبُرّئ المبعد وعاد. ويتعذر بتّ هذا الجدال اليوم. غير أن قرب الرجل من الأمير عبد القادر الجزائري وما يعرف من علاقاته وأولاده، لاحقاً، بالوسط المتنوّر في صيدا وبيروت وجبل عامل ودمشق، وصلته اللاحقة بمدحت باشا، تحمل كلّها على استبعاد التهمة. وأمّا الأمر الوحيد الذي قد يدعم هذه الأخيرة فهو وقوع عمله، سنة 1860، في ظلّ سلطة الوالي المتعصّب خورشيد باشا.



من النبطيّة إلى إستانبول:

م > 4 جولة رضا الصلح في آفاق السلطنة

وأمّا رضا الصلح، ابن أحمد باشا الأصغر ووالد رياض، فهو مولود سنة 1860، في صيدا، على ما تفيد مصادر متواترة، وفي بينوه بعكّار، وفقاً للمنقول المحلّي. وقد توفّي في بيروت يوم 31 كانون الأوّل 1934. وهو قد تقلّب، في أوّل أمره، شأن نفر غير قليل من الصلحيّين أبناء جيله، بين مناصب مختلفة في الولايات العثمانيّة، متّخذاً من الإدارة مركباً إلى السياسة.

والثابت أن حمدي باشا والي سوريا بعد مدحت، عيّنه مديراً لناحية النبطيّة في سنة 1883 وأنّه أصبح، بعد ذلك، قائمقاماً على المرقب ثمّ على صافيتا ثمّ على صور ثمّ على جبلة، ثمّ على الإصلاحية في ولاية أضنة ثمّ على صيدا وأخيراً على بعلبك. والمستفاد من كلام لاحق له في مجلس المبعوثان أنّه



3 عبد الحميد

الدولة، مع خسارتها أراضيها الأوروبيّة، قد اقتربت من التحوّل إلى دولة ذات قوميّتين: تركيّة وعربيّة، وأن هاتين القوميّتين غير بعيدتين عن التعادل في عديد الرعايا وفي مساحة الأراضي التي تشغلان وهي شاسعة. وكان معوّلاً على أن الإسلام غالب على كلتيهما.

عليه جاء نصيب الولايات العربيّة من السكك الحديد الممدودة، في هذا العهد، أوفر من نصيب تركيا نفسها. وسبقت دمشق إستانبول نفسها إلى حيازة الترامواي والتيّار الكهربائيّ. وكان أهمّ ما أنشئ، في هذا الباب، خطّ حديد دمشق الحجاز، وقد استوى، باعتباره خدمة للحجاج، عنواناً لشمول رعاية الخليفة مسلمي العالم.

على أن هذه الأعمال الكبيرة، وإن تكن شدّت من أزر الدولة، كانت تزيد حال هذه الأخيرة سوءاً على صعيد آخر. فهي قد أسفرت، بما فرضته من قروض كبيرة

كان قد أصبح متصرّفاً وأمضى في هذه الرتبة 15 سنة. ويقول محمّد جابر إن رضا بدأ هذه المرحلة متصرّفاً على نجد وبعدها على جبل بركات في ولاية أضنة، وبعده على الكرك وبعده على بولي في ولاية قسطموني وبعدها على براوزة في ولاية يانيا اليونانية، وأخيراً على كربلاء التي لم يلتحق بمركزه فيها.

وبعد إحياء الدستور، في سنة 1908، انتخب رضا الصلح الذي انضمّ مع كثيرين من مشايعيه ومن أعيان العرب عموماً إلى جمعية الاتّحاد والترقّي، لعضويّة مجلس المبعوثان (البرلمان). وكان معه عن بيروت ولوائها كامل الأسعد زعيم جبل عامل وسليمان البستاني معرّب الإلياذة. ولكن كانت لرضا الصلح، في المجلس، مواقف في وجه الاتّحاديين، بعد أن انقلب هؤلاء إلى مناوأة العناصر غير التركيّة في السلطنة ثمّ نحوا نحو «تتريكها». هكذا كان الرجل في أواخر سنة 1911 بين مؤسّسي حزب الحرية والائتلاف المعارض، في البرلمان، وأصبح لاحقاً رئيساً ثانياً له.

وقد تولّى هذا الحزب الحكم أشهراً بين حزيران 1912 وكانون الثاني 1913 حين عمد الاتّحاديون إلى إقالة الصدر الأعظم كامل باشا بالقوّة. وفي انتخابات 1912 التي أجريت على أثر حلّ المجلس، عاد الصلح والأسعد وحدهما نائبين عن بيروت وأقضيتها، في المجلس الجديد، بعد أن ألغي المقعد المسيحيّ. وهو مجلس لم يعمّر إلا انعقاداً واحداً أنهيت مهمّته بانتهائه. وقد تأخّر إجراء الانتخاب الجديد إلى مطلع سنة 1914. وكان الضغط الاتّحادي قد أصبح شديداً، فرشّح رضا ابن عمه سامي عوضاً منه. ولكن الفوز كان من نصيب اللائحة المدعومة من الوالي، الموالية للاتّحاديين، وكانت مؤلّفة من سليم علي سلام وميشيل إبراهيم سرسق وكامل الأسعد.

ومع نشوب الحرب الكونيّة، دخل رضا الصلح في العهد الأخير من حياته السياسيّة: عهد الديوان العرفيّ والمنفى، عهد ولادة سوريا الفيصليّة وسقوطها والملاحقة الانتدابيّة... إلى أن مال إلى شبه اعتزال للسياسة، بعد العفو عنه في أوائل العشرينات، تاركاً لرياض بقية الطريق.

متلاحقة توزّعت مصادرها بين دول الغرب ثمّ الوسط الأوروبيّين، عن تنامٍ فاحش لدين الدولة العموميّ. وهو ما انتهى سنة 1881 إلى إنشاء إدارة دوليّة للدين العموميّ مثّلت فقداناً جسيماً لسيادة الدولة على مواردها. وكان مجلس هذه الإدارة مشكّلاً من سبعة أعضاء بينهم ممثّل واحد للدولة العثمانيّة وواحد لكلّ من الدول الأوروبيّة الكبيرة الدائنة وأخير للمصرفيّين. وكان البريطانيّ والفرنسيّ يتناوبان على رئاسة هذا المجلس. وقد كرّست الدولة بعض مواردها المهمّة حصراً لخدمة الدين وتولّت إدارة الدين جبايتها مباشرة وفاق عدد الموظّفين فيها عددهم في وزارة الماليّة. ولمّا كانت موارد التبغ من أهمّ ما كُرّس لهذه الغاية فقد أنشئت إدارة للتبغ برساميل فرنسيّة أساساً وحُصر بها شراؤه من المزارعين ومعالجته وتسويقه وأخذت على عاتقها مكافحة التهريب مباشرة واستخدمت لذلك «جيشاً» خاصّاً من المأمورين. وفي نهاية العهد الحميديّ، كانت إدارة الدين العام تتصرّف بثلاثين في المائة من واردات الدولة العثمانيّة.

1911-1912: حرب البلقان الأولى تقلّص أوروبا العثمانيّة إلى مشارف إستانبول وإيطاليا تهزّ (في ليبيا) ثقة العرب بحماية السلطنة لديارهم

قبل الحرب الكونيّة الأولى بعام واحد، أي في عام 1913 - وكان رياض الصلح يدرس الحقوق في إستانبول - كانت الدولة العثمانيّة قد خسرت جميع أراضيها الأوروبيّة تقريباً، فلم يبق لها إلا إستانبول وما جاورها. كانت الحرب التي شنّتها اليونان على السلطنة سنة 1897 دليلاً على ما بلغته الأخيرة من هزال سياسيّ. فبرغم أن اليونان هُزمت في الميدان، فإن الدولة العثمانيّة باشرت خسارتها جزيرة كريت التي ستتأخّر عودتها التامّة إلى اليونان حتّى سنة 1908.

هـذا وقـد بقيت مـن العهـد الإداري لرضـا الصلح مآثر نـوّه بها بعض ما بين أيدينا من مصادر. فهو رفيق أخيه منح في تأسيس جمعيّة المقاصد في صيدا سنة 1879، بتشجيع من مدحت باشا. وهـو، في النبطيّة، مؤسّس دار الحكومة والمجلس البلديّ وأوّل مدرسة أهليّة على النهج العصريّ، وكان يباشر التدريس فيها بنفسه أحياناً. وهو قد عيّن في الناحية مأمورين للماليّة والعمليّة والعقاريّة والشرطة، إلخ. وهو قد أصبح رئيساً لجمعيّة المقاصد في صيدا حين تولّى قائمقاميّة القضاء في سنة 1899، فبادر إلى إنشاء مدرستين «حميديّتين»، واحدة للبنين والأخرى للبنات، ألحقهما بمدارس الجمعيّة، وأنفق على إنشائهما من تبرّعات جمعها ومن قرض من صندوق المعارف. وهذا مع أنه لم يلبث أن نُقل من المدينة في السنة نفسها أو في وقت ما من تاليتها.

رضا الصلح ونظيرة مفتي زاده:
5-م فواجع كثيرة على بيت واحد

تأهّل رضا الصلح سنة 1307هـ (1889-1890م) من نظيرة مفتي زاده. وهي تركيّة تردّها حفيدتها علياء رياض الصلح إلى أصول قفقاسيّة: أوزبكيّة من جهة والدها وشركسيّة من جهة والدتها.

وإذا صحّ أن رياض، وهو بكر أبويه، ولد في سنة 1894، فإن مدّة انتظارهما إيّاه تكون قد امتدّت أربع سنوات. وهو ما قد يفسّر تعلّق والدته الشديد به تعلّقاً يبدو أنه قد أضرّ أحياناً - مع اصطحابها إيّاه في أسفارها - بانتظام دراسته.

رُزق الزوجان خمسة أولاد هم تباعاً رياض وبلقيس وأحمد وعليّة ودرويش.

هذا وكان رضا أميل إلى الصرامة في تنشئة أولاده. ولكن ذلك لم يحل دون إشراكه ولده البكر في أموره كلّها ودفعه إيّاه إلى حلبة السياسة، وهو لا يزال دون سنّ الشباب. ولم يحل ذلك أيضاً دون انكفاء الوالد عن السياسة وهو فوق الستين بقليل، ملقياً العمل على ولده الذي كان في نحو السادسة والعشرين.

وأمّا مقدونيا فلبثت عثمانيّة، برغم اضطراب الأحوال فيها وكثرة الطامعين، حتّى حرب البلقان الأولى في سنة 1912. وكانت مقدونيا إقليماً واسعاً ممتدّاً بين ألبانيا وتراقيا. وكانت مضرب المثل بما حوته من خليط الأعراق والقوميّات والأديان. ففيها الأتراك والألبان واليونان والصرب والغجر والأفلاق إلخ. وفيها المسيحيّون (وهم منقسمون بين الكنيستين اليونانيّة والبلغاريّة) والمسلمون واليهود. لذا كانت جاراتها جميعاً تعتبر كلّ منها نفسها ذات حقوق فيها. ولكن كانت ثمّة أيضاً، في أواخر القرن التاسع عشر، قوميّة مقدونيّة متأجّجة تأبى الاعتراف بهذه الحقوق.

كانت مقدونيا (ومعها ألبانيا من الغرب وتراقيا من الشرق وكريت وجزر يونانيّة أخرى...) موضوع الحرب البلقانيّة الأولى سنة 1912. وقد مهّدت لهذه الحرب إجراءات منها استتمام بلغاريا استقلالها وإعلان حاكمها نفسه «قيصراً» وريثاً لعرش البيزنطيّين ومنها استيلاء النمسا على البوسنة، تحت أنف الصرب، ومنها وصول كريتيّ من دعاة «اليونان الكبرى» إلى السلطة في أثينا. ومهّد لهذه الحرب أيضاً حلف أنشئ بين صربيا واليونان وآخر أنشئ بين اليونان والبلغار، واتّفاقان عسكريّان أبرمهما الجبل الأسود مع بلغاريا وصربيا. ولم يكن مضى إلا أسابيع على نشوب القتال حتّى كانت أوروبا العثمانيّة قد انحسرت إلى مشارف إستانبول التي وقف الجيش البلغاريّ أمام خطّ الدفاع الأخير عنها.

وفرض الظرف في إستانبول تنصيب كامل باشا صدراً أعظم لاشتهاره بالقرب من الإنكليز. وهرع هؤلاء إلى نجدة الدولة المهزومة فانعقد مؤتمر جامع في لندن شهد مفاوضات صعبة. وإذ كان المفاوضون العثمانيّون متّجهين إلى التسليم بمعظم مطالب المنتصرين، حصل انقلاب في

إستانبول قاده ضبّاط جمعيّة الاتّحاد والترقّي الذين دخل أحدهم أنور على كامل باشا شاهراً مسدّسه وأجبره على الاستقالة.

مدّدت هذه الحركة مفاوضات لندن أشهراً. ولكنّها لم تمنع رضوخ الصدر الأعظم الجديد محمود شوكت باشا، في نهاية أيار 1913، لمطالب البلقانيّين كافّة، وهو ما تسبّب بقتله، بعد أيّام، في الشارع. فتبعت ذلك إجراءات قمع صارمة أراد بها جماعة الاتّحاد والترقّي إسكات حزب الحرية والائتلاف المنتقل إلى المعارضة وشدّ قبضتهم على زمام السلطة.

في بلاد العرب العثمانيّة، كانت بريطانيا قد وضعت يدها على الكويت سنة 1902. وفي سنة 1911، استثمرت إيطاليا حال الاضطراب السياسيّ في إستانبول فأقدمت على ما كانت تتحيّن له الفرص من عهد غير قصير. عبرت البحر إلى ساحل طرابلس الغرب وبنغازي، متّخذة لنفسها، في شمال إفريقيا العثمانيّ، موطئ قدم قريباً إلى شواطئها، يتوسّط مصر التي كان الجيش البريطانيّ قد احتلّها وتونس التي كانت فرنسا قد جعلت منها محميّة لها. وكان لهذه الضربة صدىً قويّ في إستانبول وفي البلاد العربيّة. فهي قد عزّزت الشكّ في قدرة الدولة على القيام بعبء ما كانت تزعمه من ضمانة للعرب من مطامع الدول الغربيّة. وهي قد استثارت في الوقت عينه حميّة جهاديّة لدى متطوّعين من جهات مختلفة، صحبتها مداولات واسعة النطاق في مستقبل الدولة ومستقبل العرب فيها. وقد استمرّت الحرب الإيطاليّة - العثمانيّة بضع سنوات وأرسل جماعة الاتّحاد والترقّي أنور لتنظيم المقاومة الداخليّة. فحيل بين الاحتلال الإيطاليّ وعمق الأراضي الليبيّة. ولكن ظلّ السلطنة كان قد انحسر عن إفريقيا كلّياً.

وقد زارت الفواجع تباعاً أسرة رضا ونظيرة فلم توفّر من أولادهما أحداً. وكانت أولاها أن أحمد كان يسبح، ذات يوم، في براوزه، مع رياض، وهما طفلان، فأخذه الموج وقضى غرقاً. ولا ريب أن هذه الفاجعة خلّفت في نفس رياض جرحاً غائراً.

وكانت ثانية الفواجع أن عليّة رحلت عن ثمانية عشر ربيعاً بعد مكابدة لمرض السلّ.

وكانت الثالثة أن بلقيس التي كانت قد تزوّجت (زواجاً ثانياً) من ابن عمّ والدها، سامي الصلح، مرضت وقضت، في سنة 1928، وهي في مقتبل العمر، وكانت أمّاً لطفلين ولفتى كان ثمرة زواجها الأوّل.

وكانت الفاجعة الرابعة أن درويش، وهو الأصغر، صحبه المرض سحابة أيّامه، فأعجزه عن الاستقلال بدفّة حياته، ثمّ توفّي وهو في مطلع ثلاثيناته.

وأمّا نظيرة، والدة رياض التي تعلّم منها أشياء كثيرة بينها التركيّة، وكان يجلّها ويبعث إليها وإلى والده، من المنافي، رسائل بالغة الحنوّ، فإنّ التقادير جنّبتها الفجيعة ببكرها، إذ رحلت عن نحو ثمانين سنة في شباط من عام 1951، أي قبل اغتيال رياض بخمسة أشهر.

2-6 رضا ورياض: إلى المنفى مروراً بظلّ المشنقة

كان رضا الصلح وعبد الكريم الخليل في القافلة الأولى التي تمّ نفيها بأمر من جمال باشا إلى الديوان العرفي في عاليه، وذلك في الأيّام الأخيرة من أيار سنة 1916. وكانت القافلة تضمّ إليهما 29 شخصاً جميعهم من وجهاء صيدا وجبل عامل ومشايخهما وأدبائهما. وقد أفضت إلى قرار جمال باشا مباشرة، فلتات لسان من السيّد محمّد إبراهيم من أعضاء الفرع الذي كان عبد الكريم قد ضمّه، قبل أيّام، إلى الفرع الذي أنشأه في صيدا لـ«جمعيّة الثورة العربيّة». وقد أنشأ عبد الكريم في المدّة نفسها، فرعاً للجمعيّة في صور وآخر في النبطيّة، وهو قد التقى رضا الصلح في صيدا أكثر من مرّة.

وصل خبر الجمعيّة إذن من محمّد إبراهيم إلى عبد المنعم عاصي فإلى عبد الله عسيران فإلى رئيس بلديّة صيدا مصباح البزري فإلى القائمقام رضا بك، من جهة، وإلى عبد اللطيف الأسعد شقيق كامل الأسعد مبعوث بيروت، من جهة ثانية.

وكان أن كامل الأسعد أوصل الخبر إلى أسعد الشقيري، مفتي الجيش الرابع، الذي تولّى نقله إلى القائد العام جمال باشا في القدس، فاستدعى هذا الأخير الأسعد إليه وأصدر أمره بسَوق المتهمين.

كان جمال يستهدف رضا وعبد الكريم، بالدرجة الأولى، لمكانة الأوّل السياسيّة ومناوأته الاتّحاديين حين كان ركناً لحزب الحرية والائتلاف في إستانبول، ولموقع الثاني (الذي كان جمال قد قرّبه إليه، في تلك المدّة) على رأس «المنتدى الأدبي» سابقاً وبعض ما انبثق منه أو خلّفه من جمعيات وفي طليعة تيّار الشباب العامل لتحصيل الحقوق العربيّة.

ولم يكن الرجلان، سنة 1915، ابني سيرة واحدة، ولم يكونا من جيل واحد. فعبد الكريم لا يزال دون الثلاثين وهو ألمعيّ وافر النشاط ولكن حماسه يجرّه- في تقدير من عرفوه- إلى بوادر غير محسوبة العواقب. وأمّا رضا، فهو، إذ ذاك، في حدود الخامسة والخمسين، وهو إداريّ وسياسيّ مخضرم، تقلّب بين الأقطار والمناصب وهو ذو خبرة بدواوين الدولة ورجالها وبأهل بلاده أيضاً. وهو موصوف بالكتمان وشدّة الحذر وطول النفس.

وكانت العلاقة بين رضا الصلح وجمعيّة الاتّحاد والترقّي قد شهدت بين 1908 و1914 أطواراً مختلفة نقلتها من التوادّ إلى التباغض والقطيعة. فإن رضا وأقرانه من العرب أملوا خيراً من هذه الجمعيّة، غداة الانقلاب وإعادة الدستور، وانضمّ إلى فروع الجمعيّة من كانوا أنصار رضا في صيدا والنبطية وصور وغيرها. ولكن هذه الحال سرعان ما تغيّرت حين مالت الجمعيّة إلى التشدّد في المركزيّة والتتريك، فتركها معظم العرب، وكانت مواجهة مشهودة بين ركن الجمعيّة، ناظر العدليّة طلعت، ورضا في مجلس المبعوثان.

ثم أصبح رضا رئيساً ثانياً لحزب الحرية والائتلاف الذي تولّى الحكم، في السلطنة- على ما ذكرنا- ردحاً من سنة

1913: ورثة «الرجل المريض» يتناحرون ولكن العلّة لا تفارقه

ما لبثت حرب البلقان الأولى أن أفضت، قبل أن يجفّ حبر الاتّفاقات، إلى حرب ثانية أريد لها أن تكون نقضاً للبعض من نتائج السابقة. فقد شنّ البلغار، في آخر حزيران 1913، هجمات مباغتة على حلفائهم، بالأمس، الصرب واليونانيّين، آملين أن يستعيدوا بالقوّة ما انتقصته الضغوط والمفاوضات من أراضٍ مقدونيّة كانوا يرون أنفسهم ذوي حقّ فيها.

وجد جماعة الاتّحاد والترقّي، في هذا النزاع، فرصة اغتنمتها حكومة إستانبول بعد تردّد. فتقدّم الجيش العثمانيّ وحرّر أدرنة من البلغار موسّعاً النطاق الأرضي حول إستانبول توسيعاً قيّماً ومسجّلاً، باستعادة أدرنة، نصراً معنويّاً ذا أهمية. وقد هزم البلغار هزيمة نكراء في مواجهة خصومهم البلقانيّين أيضاً، فأعادت معاهدة بوخارست النظر، لغير صالحهم، في توزيع الغنائم البلقانيّة التي كانت قد أفضت إليه الحرب السابقة.

عليه، تحقّق ما كان يخشاه الطامعون في «الرجل المريض» بعضهم من بعض، وهو ما كان قد حفظ الدولة العثمانيّة من الاندثار مرّات في القرن التاسع عشر. وذلك أن الدول الأوروبيّة القويّة كانت تخشى أن يمزّق بعضها بعضاً حول جثّة «الرجل» المذكور إذا هي أجهزت عليه. وهو ما أفلح مؤتمر برلين، مثلاً، سنة 1878، في التفادي منه حين جنّب أوروبا ويلات حرب شاملة.

ولكن الدولة العثمانيّة بقيت الخاسر الأكبر سنة 1913، شأنها سنة 1878. وكانت الحرب العالميّة التي ستشهد انهيارها التامّ قد أصبحت على الأبواب.







4 رسالة رضا التي يوصي فيها بتسمية المولود «علي رياض»

5 رياض في شهوره الأولى

6 مدرسة عينطورة في سنة 1909

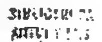
7 لائحة أسماء رفاق رياض الصلح في الصف السادس، عينطورة

8 كلمة كتبتها رياض الصلح في سجل الشرف عند زيارتها عينطورة مدرستها القديمة

9 رسالة رضا إلى نظيرة بشأن إدخال رياض المدرسة العثمانية

10 شهادة مدرسية لرياض من العثمانية

11 أوراق مدرسية لرياض من اليسوعية





La passion maternelle de Nazira

1912-1913، بعد الهزيمة في البلقان، وذلك إلى أن عزل الاتّحاديون كامل باشا وعادوا إلى السلطة مصمّمين على إنزال ضربات قاصمة بخصومهم. وكان رضا الصلح لا يزال خصماً للاتّحاديين في انتخابات المبعوثان الأخيرة، سنة 1914، فانكفأ عن خوض المعركة وشّح - وهو ما أشرنا إليه - ابن عمه سامي الذي هُزم ونشر منكرة فصّل فيها ما شهدته الانتخابات من ضغط وتزوير.

وأمّا عبد الكريم فعاد إلى الاقتراب من الاتّحاديين حين بدا من هؤلاء نوع من التراجع عن سياسة التتريك واستعداد للإصلاح. وقد رجع عبد الكريم، بعد انعقاد المؤتمر العربيّ في باريس في ربيع 1913، إلى الآستانة بصحبة الأمين العام لجمعيّة الاتّحاد والترقّي ووقّع اتّفاقاً رسمياً مع طلعت بك يجاري كثيراً من المطالب العربيّة. وعلى الأثر، واجه عبد الكريم محاسبة على اعتداله وميله إلى الوفاق من ألف عربيّ اجتمعوا في «المنتدى الأدبيّ» واستطاع، بشقّ النفس، حملهم على القبول بوجهة نظره. وكان عبد الكريم من المقرّبين إلى جمال باشا عند قدوم هذا الأخير إلى دمشق قائداً عامّاً للجيش الرابع.

على أن الحكومة نكثت عهدها كليّاً وامتنعت عن تنفيذ ما اتّفق عليه. وبعد أن ارتدّ الجيش الرابع عن السويس، انقلب موقف جمال من الإصلاحيّين العرب - وفي طليعتهم عبد الكريم - إلى الشكّ والعداء. ونفض عبد الكريم يده، هو أيضاً، من إمكان تحصيل الحقوق بالمسالمة والتفاهم. فاتّصل، على الأثر، بقادة حزب اللامركزيّة، وكان مركزهم في القاهرة، وكانوا قد أخذوا يميلون عن فكرة اللامركزيّة إلى فكرة الاستقلال ويتداولون فكرة الوحدة بين سوريا ومصر، ويتلمّسون إمكان الحصول على دعم لمساعيهم من فرنسا وبريطانيا. وكان يتصدّر الحزب ثلاثة من آل العظم هم رفيق وحقّي وشفيق المؤيّد. وكان من أركانه عبد الحميد الزهراوي الذي ترأس المؤتمر العربيّ في باريس.

وحين عاد عبد الكريم، في ربيع 1915، إلى بيروت وجبل عامل، كان الميل إلى الاستقلال قد أصبح هو الراجح عنده. وهو قد التقى رضا الصلح (الذي كان ذا فضل في تعليمه ورعاية نشاطه) عند هذه النقطة. وكانت ماجريات الحرب العامّة تزكّي هذا التوجه.

...1914 في الأناضول وفي أوروبا العثمانيّة: جدل اليقظة القوميّة والحمايات الأوروبيّة

لم يكن ما جرى للدولة العثمانيّة بين ارتقاء عبد الحميد الثاني العرش سنة 1876 ونشوب الحرب العالميّة الأولى سنة 1914 ثمرة التنازع الدوليّ عليها والمؤامرات التي أطلق فيها العنان لهذا التنازع وحسب. فإنّما كانت الدولة، وخصوصاً مقاطعاتها في شرق أوروبا وبعض مناطق الأناضول الشرقيّة، ميداناً لاضطرابات شديدة ومتمادية أجّجها نهوض حركات قوميّة عديدة وضعت لنفسها غايات متباينة: من المساواة في الحقوق مع البقاء في كنف السلطنة، إلى الاستقلال التامّ أو اللحاق بقوميّة مجانسة تمثّلها هذه أو تلك من دول الجوار.

عليه كانت تلبية السلطان لمطالب حركة من الحركات تترجم عادةً إلى رقابة من دولة أوروبيّة أو أكثر على تنفيذ السلطان لتعهّداته وإلى تراجع، بالتالي، للسيادة العثمانيّة على الجماعة الناقمة المتمتّعة بالحماية الأوروبيّة، وعلى مواطن إقامتها.

وفي العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر، كان ثمّة حركة قوميّة أرمنيّة عمدت إلى العصيان فلقيت قمعاً عثمانيّاً شديداً، مدّة سنتين، في شرق الأناضول وفي إستانبول. وكانت في مقدونيا حركات مشابهة، متنوّعة بتنوّع عناصرها، وكانت كريت، وهي المتمتّعة بحكم ذاتيّ، منذ 1868، تتحرّك طالبة الانضمام إلى اليونان.

1877-1878: عبد الحميد يخسر مسيحيّي السلطنة فيدعو إلى «الجامعة الإسلاميّة»

مع خسارة الدولة العثمانيّة معظم شطرها الأوروبيّ، في مطلع العهد الحميديّ، وبعضاً من أراضي الأناضول الشماليّ الشرقيّ التي كان يغلب عليها الطابع الأرمنيّ، ومع هجرة الكثير من مسلمي هذه المناطق كلّها إلى إستانبول وأرجاء أخرى من الدولة، ازدادت غلبة الصفة الإسلاميّة، لا على نظام الحكم والإدارة وحده، بل على مجتمعات

٣-٧ رضا ورياض: محاكمتان

في 28 تمّوز، أطلق سراح 28 من الموقوفين وكان قد مضى على استحضارهم إلى الديوان العرفيّ قرابة شهرين. ولم يبق في قيد المحاكمة إلا عبد الكريم الخليل ورضا ورياض الصلح الذي كان قد استحضر إلى عاليه بعد والده بأيّام. ثمّ أعيد إلى المحاكمة أيضاً مفتي صيدا بهاء الدين الزين بعد أن كان قد أطلق سراحه، وذلك بفعل سعاية جديدة من رئيس البلديّة مصباح البزري.

وكانت المحاكمة قد شهدت مواقف مستهجنة من عدد غير قليل من الشهود والموقوفين ذهب معظمها إلى تأييد التهم الموجّهة إلى رضا الصلح، والطعن في ولائه للدولة وإثبات تآمره مع خصومها. حتّى أن عبد الكريم الخليل بكى بكاء مرّاً لما سمع يوسف الزين يشهد أن رضا الصلح كان ينتظر وصول البوارج الإنكليزية والفرنسيّة إلى شواطئ سوريا حتّى يسدّد بعض ديونه. وحين سئل عبد الكريم عن سبب بكائه قال (وهو يقصد الشاهد): «لحالة هذا الوطن التعيس بمثل هؤلاء». في المقابل، شهد في رضا شهادات طيّبة نفر من الشهود والمتّهمين بعضهم من خصومه السياسيّين أو البلديّين. ويقتّر بعض من شهدوا الحوادث أو تناولوها أن من غلّبوا الخصومة السياسيّة في سعاياتهم أو شهاداتهم لم يكونوا يقدّرون خطورة ما يفعلون. إذ كانت تلك هي القافلة الأولى من الضحايا ولم تكن قد صدرت، قبل محاكمتها، أيّة أحكام (بالإعدام أو بالنفي) يُستدلّ بها على فظاعة النتائج المنتظرة لما قيل من كلام في حقّ المتّهمين.

...وما يقدّره البعض من شهود الحوادث، أيضاً، أن الإفراج عمّن خُلّي سبيله من الموقوفين كان بسبب ضبط الأوراق المتعلّقة بحزب اللامركزيّة الإداريّة في منزل محمود المحمصاني. فقد شكّلت هذه الأوراق، ومعها بعض ما كان قد ضبط في القنصليّة الفرنسيّة، بُعيد دخول الدولة العثمانيّة الحرب، سبباً لسوق دفعة جديدة من المتّهمين إلى الديوان العرفيّ وقاعدة للمضيّ في المحاكمات احتوت عناصر حسّية مثبتة بالوثائق - وإن تكن جزئية جدّاً وملتبسة - دلّت على حصول اتّصالات بين نفر قليل جدّاً من المتّهمين ومراجع قنصليّة فرنسيّة وإنكليزيّة موزّعة بين الآستانة والقاهرة وبيروت. فأمكن أن يُنسب الموقوفون جملة إلى حزب اللامركزيّة أو - في الأقلّ - إلى مساعيه لفصل

ما بقي من الدولة أيضاً. فكان أن السلطان أخذ يروّج، في أرجاء الدولة وفي ما يتعداها، لـ«الجامعة الإسلاميّة» قاصداً أن يواجه بالرابط الديني نموّ القوميّات المختلفة وأن يستنفر هذا الرابط، في مدى العالم الإسلاميّ كلّه، ليواجه به مطامع الدول الأوروبيّة، وهذا باعتبار السلطان العثمانيّ «الخليفة» على مسلمي العالم بأسره.

على أن هذه «الجامعة الإسلاميّة» بقيت دعاويّة إلى حدّ بعيد. فلم تسفر عن إعادة نظر عميقة في ما خلّفه عهد التنظيمات من تشريعات ونظم ذات مشرب أوروبي. ولم تفض أيضاً إلى تعزيز نفوذ المؤسسة الدينيّة في السلطنة، بمشايخها من مفتين وقضاة ومدرّسين وطلبة. وهذا برغم أن السلطان قرّب إليه مشايخ بعض الطرق الصوفيّة من رفاعيّة وقادريّة فأصبح بعضهم من النافذين في بلاطه.

في كلّ حال، أورثت «الجامعة» المذكورة ومعها كره السيطرة الأوروبيّة المتنامية على الدولة نوعاً من «الرابطة العثمانيّة» التي بقيت غالبة على العصبيّات القوميّة المختلفة - بما فيها التركيّة والعربيّة - ردحاً طويلاً من عهد عبد الحميد وكانت لا تزال قويّة، بعده، في سنوات الحرب العالميّة الأولى. وكان أفق هذه الرابطة أن تحفظ وحدة الدولة وأن تتمتّع القوميّات فيها بحقوق متساوية يوطّدها الأخذ بنظام اللامركزيّة الإداريّة.

لم يكن هذا الأفق جامعاً. فإن بعض ممثّلي التوجّهات القوميّة، وبعض الأرمن منهم خصوصاً، فضلاً عن قادة الحركات المقدونيّة والناطقين باسمها، قد تجاوزوه إلى طلب الاستقلال. وعند العرب، تقدّمت النزعة الاستقلاليّة ببطء متجاورة، أحياناً، مع العثمانيّة اللامركزيّة في الجمعيّة الواحدة، وبرزت، أول ما برزت، في صفوف المسيحيّين. وكان بعض هؤلاء يداورونها

بطلب الخلافة لمسلم عربيّ، معتنين بكون العرب أولى بخلافة النبي العربيّ من الترك. وهو قول كان أشهر من أخذ به، من بين المسلمين، عبد الرحمن الكواكبي.

هذا ولم تغلب النزعة إلى الانفصال إلا حين أخذ نمو النزعة اليعقوبيّة من جماعة الاتّحاد والترقّي بسياسة التتريك والتشدد في المركزيّة وقمع المعارضات. وهي سياسة شهدت مدّاً وجزراً، ولم يكن الاتحاديون مجمعين عليها وكانت وقائع التنوّع القوميّ الضخمة تعاندها، وكان مناضلو القوميّات غير التركيّة يقاومونها. وحين أعلن الشريف حسين خروجه على الدولة من مكّة سنة ١٩١٦، كانت ثورته أول تجسيد واسع وحاسم لدعوة الانفصال العربيّ عن الدولة. ولم يمنع ذلك، في هذا العهد المتأخر، من وجود معارضة عربيّة لثورة الحسين بقيت عثمانيّة المشرب إلى نهاية الحرب، ولا من استمرار التردد، عند كثيرين من العرب، بين اللامركزيّة والاستقلال.

القرن XIX: تكاثر المدارس وبواكير القوميّة العربيّة

في العهد العثمانيّ أيضاً، شهدت بعض المدن العربيّة، وعلى الخصوص بيروت، ظهور جمعيّات «أدبيّة» أو «علميّة» جعل منها «الوطنيّون» من دعاة اليقظة العربيّة أو السوريّة منابر ومتنفّسات لدعوتهم. وكانت البوادر الأولى لهذه الدعوة قد ظهرت، في أيّام الاحتلال المصريّ لبلاد الشام، أي قبل نصف قرن من ظهور الجمعيّات. ولكن نصف القرن هذا كان قد شهد التفتّح المطّرد لنهضة متنوّعة الوجوه. مدّت تلك النهضة فروعها من المدارس المتكاثرة، الأجنبيّة منها والوطنيّة، ووسّع نطاقها ظهور الصحافة وانتشارها وأخذت مصر منها بنصيب وافر، لبعدها عن البطش العثمانيّ، فلجأ إليها متنوّرون كثر من «الشوام» (أي السوريّين واللبنانيّين) وضعوا أيديهم في أيدي نظرائهم المصريّين فكتبوا

12 عبد القادر الجزائري



وخطبوا وأنشأوا جرائد ومجلات ودوراً للنشر مختلفة المشارب.

ولم تكن العلاقة العربية لتختلف في هذا - أي [illegible] الفكرية مما [illegible] لتكون [illegible] - عن العلاقة الأرمنية أو عن [illegible] ــانية. ففي ــطر أرجاء الدولة العثمانية، كان التحرر يفضي، من تلقائه، إلى الرغبة في الحرية. وكان معنى الحرية [illegible] في الخروج من الاستبداد أو ينتهي، لربما لاختلافات [illegible] إلى الخروج من الدولة العثمانية نفسها.

وفي بيروت وصيدا ودمشق، كان المتنوّرون من آل الصلح، وعلى الخصوص أبناء أحمد باشا الثلاثة، يجمعون، إلى امتهان الإدارة والسياسة، عناية بارزة بإنشاء الجمعيّات الإصلاحيّة وفتح المدارس، وهذا قبل أن يصل بعض أبنائهم، ومن بينهم رياض، إلى إنشاء الصحف والكتابة فيها. كان هؤلاء أبناءً سياسيّين وإداريّين للنهضة، وقد استوى جيلان منهم جسراً بين عهديها الأوّل والثاني وخالطا مباشرة بعضاً من وجوهها الكبيرة: من محمّد عبده في إقامته البيروتيّة إلى رشيد رضا وشكيب أرسلان...


محمد عبده

ثورة 1908: أو تجاذب الآمال

تبقى ثورة 1908 هي الحدث العثمانيّ الأهمّ في العقود الأربعة الفاصلة بين إعلان الدستور الأوّل في سنة 1876 وانهيار الدولة العثمانيّة في أعقاب الحرب العالميّة الأولى. وهي كانت فاصلة، على التخصيص، في مسار الحركة القوميّة العربيّة التي تسارع مذ ذاك تكوّنها الفكريّ والسياسيّ وتكاثرت أدواتها من جمعيّات ومنشورات ومبادرات متنوّعة.



كانت هذه الثورة ثمرة تضافر ما بين التطوّر الداخليّ لأوضاع الدولة العميقة، بمكوّناتها القوميّة الرئيسة، وبالوطأة المتفاقمة لهيمنة الدول الأوروبيّة الكبرى

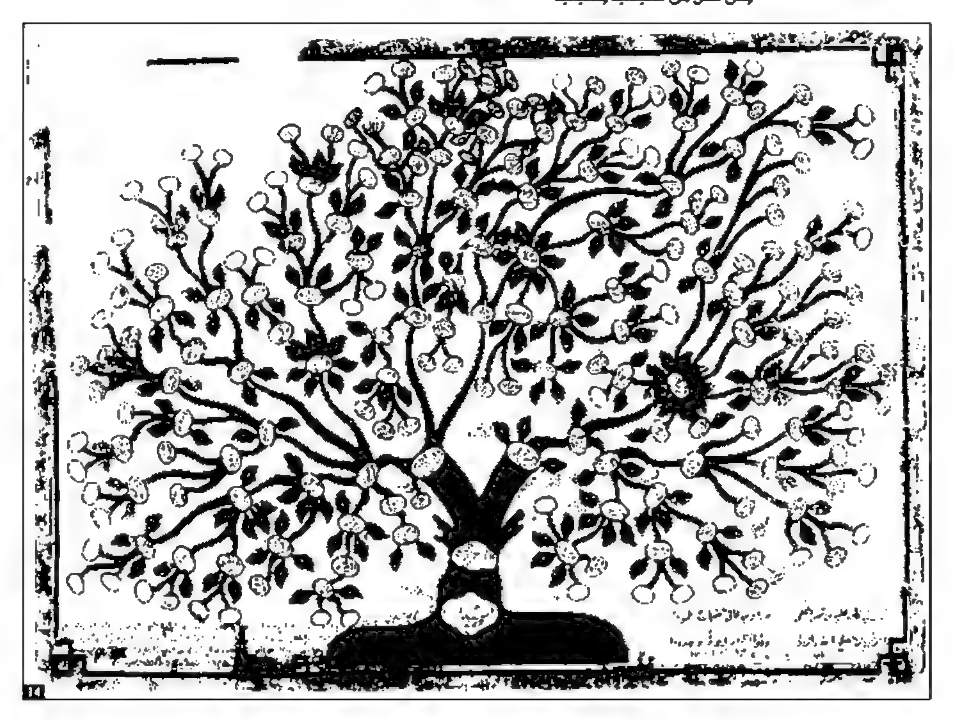


شجرة العائلة الصلحية

أحمد الصلح

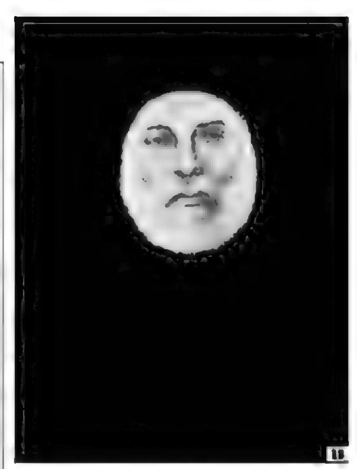
ريّض بين شقيقتيه

في الثالثة عشرة: يدوّن على ورقة سنّه
وسنّ كل من شقيقتيه وشقيقيه





16



18

ریاض بك بلقیس خانم احمد پاشا

علیه خانم [illegible]

(ریاض) . (بلقیس) احمد (علیه)

(درویش) .

[illegible]

17

على شؤونها وللأحداث الكبرى التي شهدتها دول محيطة بها وجعلت العقد الأول من القرن العشرين يبدو وكأنه زمن نهايات لأنظمة الاستبداد. بين هذه الأحداث الأخيرة، برزت هزيمة الروسيا أمام اليابان، سنة 1905. فضلاً عن أن روسيا كانت عدواً تاريخياً للدولة العثمانيّة، ظهرت هذه الهزيمة على أنها ضربة تلقّتها إمبراطوريّة أوتقراطيّة بقبضة دولة دستوريّة. وهي ضربة ما لبثت أن أملت على القيصر، مع ثورة 1905 في روسيا، تزويد نظامه دستوراً وبرلماناً. وقد شهدت إيران، من جهتها، في العام التالي، تطوّراً مشابهاً مع ثورة «المشروطيّة» أي الدستور.

وافقت هذه الحوادث الكبرى في المحيط زيادة الاضطراب في بعض أنحاء السلطنة من شرق الأناضول إلى مقدونيا. وكان بعض هذا الاضطراب قوميّاً مصدره الأرمن وبعضه معيشيّاً وكان له، في معظم الحالات، وجه سياسيّ إصلاحيّ. وفي مقدونيا، على الخصوص، وضعت الدول الأوروبيّة، في سنة 1905، يدها على موارد ماليّة عامّة لخدمة الدين العثمانيّ. وكانت هذه الدول قد فرضت، بعد حوادث 1902-1903، أن ترابط قوّة شرطة دوليّة بجانب الجيش العثمانيّ في المقاطعة. والحال أن مقدونيا أصبحت بؤرة ممتازة لنموّ حركة ذات منحى قوميّ تركيّ، مناوئة للاستبداد الحميديّ وطامحة لإنقاذ الدولة من انهيار أخذ يبدو محتّماً. وكان لامتياز مقدونيا هذا وجهان. أوّلهما أن الجيش المرابط فيها أصبح عرضةً، حيث هو، لتأثير حركة التحرير القوميّة في المقاطعة، وكان مزاج ضبّاطه وجنوده (ومعهم كثير من الموظّفين المدنيّين أيضاً) يسوء مع معاينتهم التباين بين أوضاعهم الماليّة وأوضاع الشرطة الدوليّة، إذ كان تجهيزهم وشروط معيشتهم متردّية وكانت أجورهم ينقطع وصولها ويتأخّر كثيراً في ظرف اقتصاديّ تميّز بقسوة استثنائيّة. والوجه الثاني لامتياز مقدونيا كان أن

المشرق العربيّ عن الدولة العثمانيّة وأن تصدر الأحكام عليهم تبعاً لذلك.

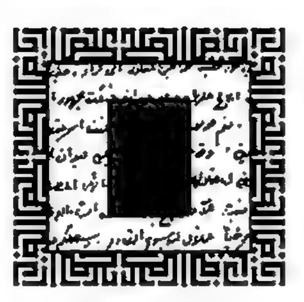
ولم يكن لرضا ورياض الصلح أيّ ذكر في الوثائق المضبوطة. ولكن كانت عليهما شبهة التآمر مع عبد الكريم الذي اتّهم، بدوره، بالضلوع في المؤامرة المنسوبة إلى حزب اللامركزيّة. وعليه حُكِم على عبد الكريم بالإعدام وكان أوّل من نفّذ فيه الحكم يوم العشرين من آب 1915، في ساحة البرج في بيروت، وتلاه عشرة، وهم معه الدفعة الأولى من الشهداء العرب، ضحايا جمال باشا وديوان عاليه العرفيّ. وقد اهتزّت للمصاب بهم أرجاء الشرق العربيّ وانقلب موقف العرب الإجماليّ من الدولة العثمانيّة.

وأمّا رضا الصلح فحُكم عليه بالنفي المؤبّد وحُكم على رياض بالنفي ثلاث سنوات وحكم على رفيقهما المفتي بهاء الدين الزين بالنفي المؤبّد أيضاً. ويحكى أن رياض تولّى ترجمة بعض الإفادات إلى التركيّة، فكان يجهد للتخفيف من وقعها المحتمل على مصير المحكومين. وفي المرويّات أيضاً أن الوالد وولده توقّفا في حلب وأبيا مواصلة الرحلة إلى ديار بكر مخافة اغتيالهما في الطريق. فصدر الأمر بتحويل منفاهما إلى قونية. ويذكر محمّد جابر إزمير ومنيسا ثمّ الآستانة في سنة 1918، على أنها المدن التي أقام فيها رضا الصلح، مدّة نفيه بعد ذلك. والمؤكّد أنهما أعيدا، بعد أشهر من نفيهما، إلى الديوان العرفيّ وأعيدت محاكمتهما مع الدفعة الثانية من الشهداء وهم أربعة عشر أعدموا في ساحة البرج في بيروت أيضاً وسبعة أعدموا في ساحة المرجة في دمشق، وذلك يوم 6 أيّار 1916. وفي هذه المحاكمة الثانية سوّي ما بين رضا الصلح وولده إذ حُكم على كليهما بالنفي المؤبّد. وجاء في كتاب إيضاحات الذي نشرته قيادة الجيش الرابع (جمال باشا) عن المحاكمات أن رياض وُجدت أدلّة جديدة تدينه في هذه المحاكمة الثانية واتّضحت أفعاله في كثير من المنشورات. ويقول محمّد جابر إن رياض حُكم عليه بالإعدام وخُفّف الحكم إلى النفي المؤبّد بالنظر إلى صغر سنّه، ولكن كتاب إيضاحات لا يؤكّد هذه الرواية.

سالونيكا، عاصمتها، استوت مجال حركة حرّة نسبيّاً لدعاة الثورة. كانت سالونيكا مدينة متنوعة الأقوام وكان اليهود أكبر مكوناتها (40%) وكانت مصالحهم الاقتصاديّة ترغّبهم في بقاء مقدونيا في حوزة الدولة العثمانيّة. وفي هذا المحيط، وجد الضبّاط والموظّفون الناقمون مواقع لنشر دعوتهم الثوريّة وللتداول في تنظيمها وخططها وسائر شؤونها في المحافل الماسونيّة المزدهرة في المدينة، وهذا إلى التكايا الصوفيّة الموفورة أيضاً.

لم يثمر هذا الغليان فوراً حركة ثوريّة موحّدة الصفوف والأهداف والخطّة، بل كان تلمّس الطرق ينشط من مواقع مختلفة. كانت البوادر الأولى لحركة «تركيا الفتاة» قد ظهرت في إستانبول، ابتداءً من سنة 1899، وذلك في وسط طلابيّ عسكريّ متنوّع القوميّات. وكانت مذ ذاك حركة دستوريّة مناهضة للاستبداد وطامحة إلى الدفاع عن وحدة الدولة وإلى المساواة بين القوميّات فيها. ومع انتشارها في الحواضر العثمانيّة، راحت الحركة تنتشر في المنافي والمهاجر أيضاً: في باريس وفي القاهرة وفي غيرهما. وكانت توزّع هنالك منشوراتها التي أخذ بعضها ينفذ إلى مدن ونواحٍ مختلفة من السلطنة. وقد تقلّبت أحوال الحركة في سنيها الأولى بين ضعف نشأ من رشوة السلطان بعض أركانها بالمناصب وقوّة وفّرها لها انضمام بعض من أعضاء البيت المالك إليها بعد خروجهم من إستانبول. وفي سنة 1902، عقدت الحركة مؤتمراً لها في باريس، فبدا الرأي متّفقاً على أهميّة الدور المنتظر للجيش في الثورة، ومختلفاً على استعانة الحركة بفرنسا وبريطانيا. وانتهى الأمر إلى انشطار الحركة بين قيادتين: الأمير صباح الدين، الليبراليّ اللامركزيّ، وأحمد رضا، المركزيّ السلطويّ.

ومع الأحداث التي سبق ذكرها، في الدولة وفي محيطها، نشأت في سالونيكا، سنة 1906،





لجنة العربية العثمانية ضامّة بين أعضائها العشرة بعضاً من أبرز أركان الثورة المقبلة. ثمّ راحت اللجنة تتوسّع بسرعة في التنظيم ولم تلبث أن اتّحدت بجناح أحمد رضا في باريس لتتّخذ الاسم الذي عُرفت به لاحقاً وهو «لجنة (أو جمعيّة) الاتّحاد والترقّي»، ولتتركّز قيادتها العمّلانيّة في سالونيكا وسط تكاثر لحركات العصيان في الجيش.

وفي حزيران 1908، تواترت أخبار التقارب الروسيّ - البريطانيّ وذاع أن لقاء القيصر والملك طرح فيه موضوع اقتسام الدولة العثمانيّة. فكان أن انتقل أركان «الاتّحاد والترقّي» إلى طور الثورة فوراً.

وخلاصة ذلك أن نيازي وبعده أنور (وهذان قائدان سيدخلان مع طلعت عالم الأسطورة، وسيُروى، عند اغتيال رياض الصلح، أنه كان شديد الإعجاب بهما في فتوّته) خرجا مع عسكرهما إلى الجبال. ثمّ راحت أعمال الاغتيال تطول إلى رجال السلطان الذين كان يبثّهم لمقاومة الحركة الثوريّة المتنامية. وفي تموز، وقع الحدث الحاسم: أرسل عبد الحميد جيشاً من 18000 عسكريّ لقمع العصاة في مقدونيا فانضمّ هذا الجيش إلى الثورة. ومع انتشار العصيان في أرجاء البلقان، ارتفعت أصوات المطالبين بالدستور وهدّد الجيش بالزحف على العاصمة. وفي 22، استبق عبد الحميد خطّة الثوّار للاستيلاء على سالونيكا إذ عيّن سعيد باشا صدراً أعظم ثمّ أعلن إعادة الدستور ودعوة مجلس المبعوثان القديم إلى الانعقاد وإجراء الانتخابات قريباً. عليه ارتخت قبضة الاستبداد كلّياً عن العاصمة فاجتاح أهاليها الشوارع والساحات، على اختلاف الأقوام والملل، مستبشرين يهنّئ بعضهم بعضاً.

انتصرت الثورة من غير قتال، ولكن لم يحصل نقل فعليّ للسلطة وبقي السلطان على عرشه. بل هو بدأ يستعيد بعض ما

م‹8 حكومة صيدا العربيّة... ذات السيادة الموقوتة

تولّى رياض الصلح حكومة صيدا العربيّة في نهاية أيلول أو مطلع تشرين الأوّل 1918، بعد أن اختاره وجهاؤها وتنحّى له رئيس البلديّة مصباح البزري الذي كان قد ولي أمور المدينة موقّتاً مع انسحاب القائمقام العثمانيّ. وعند مرور القوّة الإنكليزية بقيادة الجنرال فين في المدينة، يوم 2 تشرين الأوّل، لم يتعرّض للحكومة التي استقبلته بالترحاب. على أن الفرنسيّين أرسلوا، في الأيّام التالية، قوّة إلى المدينة وأسندوا المسؤوليّة العسكريّة عنها، تباعاً، إلى ضبّاط ثلاثة استقرّ آخرهم، وهو الكابيتين فيجرل، حاكماً عسكريّاً عليها.

إلى هذا الحاكم، قدّم رياض الصلح تقريراً عن منجزات «حكومته» مؤرّخاً في 18 تشرين الأوّل. ويشير التقرير إلى تأمين الأمن وإعادة تشكيل المحكمة مع رعاية حقوق المذاهب «التي لم تكن مرعيّة في ما مضى»، والمقصود الشيعة على الأخصّ. ويشير أيضاً إلى الضرائب التي سقطت بحكم الوضع الجديد، طالباً تعليمات من الحاكم بهذا الشأن. ثمّ إنه «يلغي» صلاحيّات إدارة التبغ مستبقياً حقوق «الدين العام» التي يعتبرها دوليّة. وبعد أن يؤكّد تشكيل لجنة من التجّار والملّاكين للبحث في المسائل الاقتصاديّة، بناء على رغبة الحاكم، يحصي تدابير اتّخذت ومرافق أنشئت أو يجب إنشاؤها لخدمة المعوزين وسائر الأهالي: وهي مستشفى صغير أنشئ ومأوى للفقراء وغرفة للقراءة تحتاج إلى الترخيص بدخول الصحف المصريّة وما يُنشر من بلاغات، مع السماح باستخدام مدني جزئي للتلغراف، إلى أن ينظّم البريد، وفرع للبنك العثمانيّ يجب أن يعاد فتحه وقرار بشأن البنك الزراعيّ يجب اتّخاذه.

أخيراً، ينوّه رياض باستعادة جمعيّة المقاصد ريوعها الوقفية المصادرة سابقاً وبتأمين الحراسة لمدرسة الإخوة المريميّين وبضعف موارد البلديّة ويعد بتقرير آخر يخصّصه لأحوال قرى القضاء.

لم يثنِ هذا التقرير فيجرل عن مطالبة رياض بالاستقالة لأن وجود حاكم مدني ما بين الحاكم العسكريّ و«الشعب» لا يلحظه التنظيم الفرنسيّ. هكذا توقّفت حكومة رياض عن العمل في العشرين من تشرين الأوّل. وكانت «عدّة» رياض في مباشرة «الحكم» أوراقاً صغيرة كان يكتب عليها، بخطّ يده، التكليفات والأذونات وما شابه.

ولم تخلُ هذه المدّة القصيرة من مواجهات سياسيّة. فإن كامل الأسعد الذي كان قد رفع الراية العربيّة على دار آل الفضل في النبطيّة، يصحبه إيليّا الخوري مندوباً عن فيصل، انزعج من تولّي رياض حكومة صيدا وقضائها وتولّي عبد الله يحيى الخليل، المقرّب من رضا الصلح، حكومة صور. فأخذ يسعى لإسقاطهما عند فيصل وعقد لهذه الغاية اجتماعاً كبيراً في النبطيّة، محاولاً أن يفرض لنفسه صفة الممثّل الوحيد لحكومة دمشق في أقضية لواء بيروت الثلاثة: صيدا وصور ومرجعيون. وذُكر أن رياض أرسل إلى دمشق مضبطة وقّعها مناصروه يتّهم فيها الأسعد بالإعداد لهجوم مسلّح على صيدا وصور ويطلب سحب إيليّا الخوري من المنطقة. غير أن الحوادث كانت أسرع من الطرفين إذ ما لبث فيجرول أن أسقط «الحكومات» المتنازع عليها جميعاً.

في هذه الأثناء، كان رضا الصلح قد كُلّف، من جانب فيصل، بالتوجّه إلى حلب لضبط الأمور فيها باسم الحكومة العربيّة الجديدة ولم يلبث أن عُيّن والياً عليها.

٩-٢ الصلحيّون في دمشق الفيصليّة

كان بين نوّاب المؤتمر السوريّ العام ثلاثة صلحيّين هم رضا نائباً عن بيروت وابنه رياض عن صيدا وقضائها وابن أخيه عفيف عن صور وقضائها. وقد أصبحوا، بعد حين، منسوبين إلى حزب الاستقلال العربيّ الذي استوى، في العهد الفيصليّ، وريثاً لجمعيّة «العربيّة الفتاة» أهمّ الجمعيات السرّية العاملة، في العقد العثمانيّ الأخير، لنيل الحقوق العربيّة.

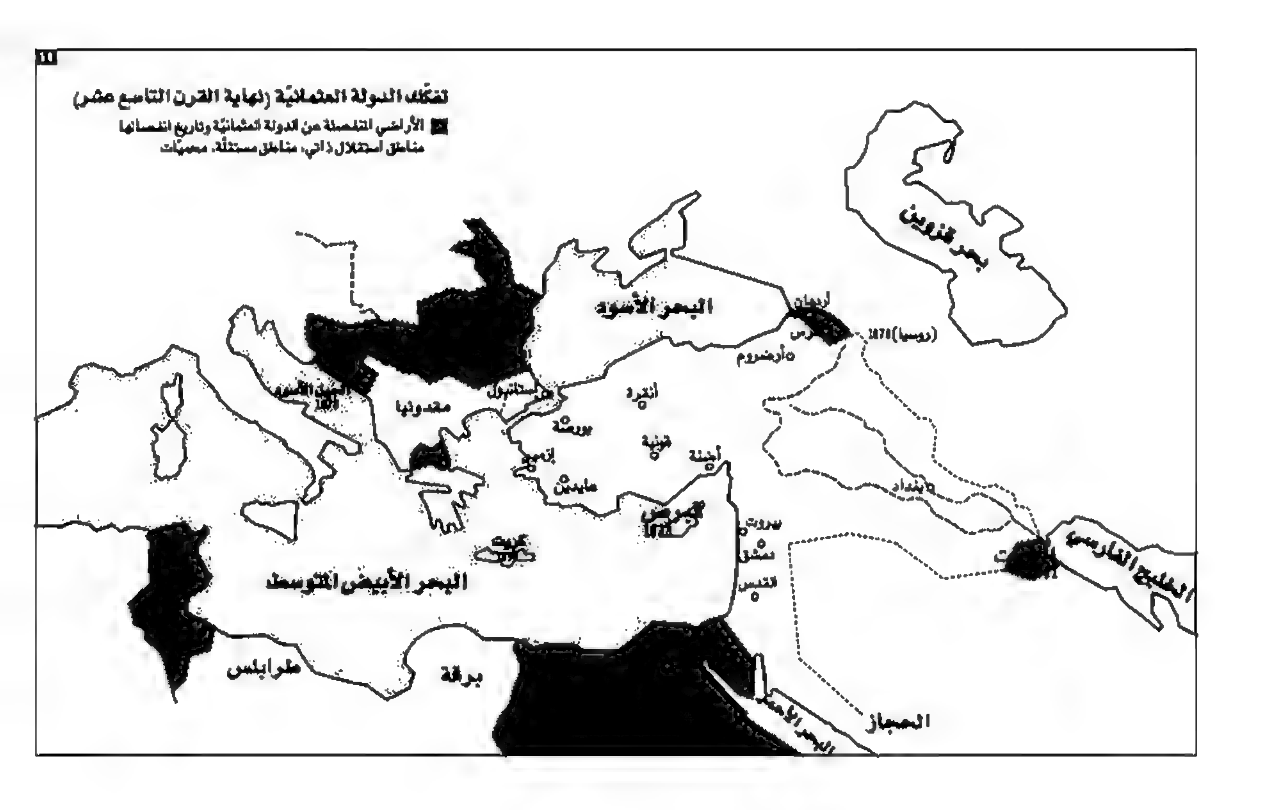
عُيّن رضا الصلح وزيراً للداخليّة في حكومة رضا الركابي التي تألّفت فور إعلان الاستقلال السوريّ في 8 آذار 1920. ثمّ أصبح رئيساً لمجلس الشورى ثمّ وزيراً للداخليّة من جديد في الوزارة التي ألّفها هاشم الأتاسي في 3 أيّار من السنة نفسها وبقيت عاملة حتّى يوم ميسلون. على أن رضا الصلح كان قد استقال من هذه الحكومة قبل ميسلون بنحو من ثلاثة أسابيع.

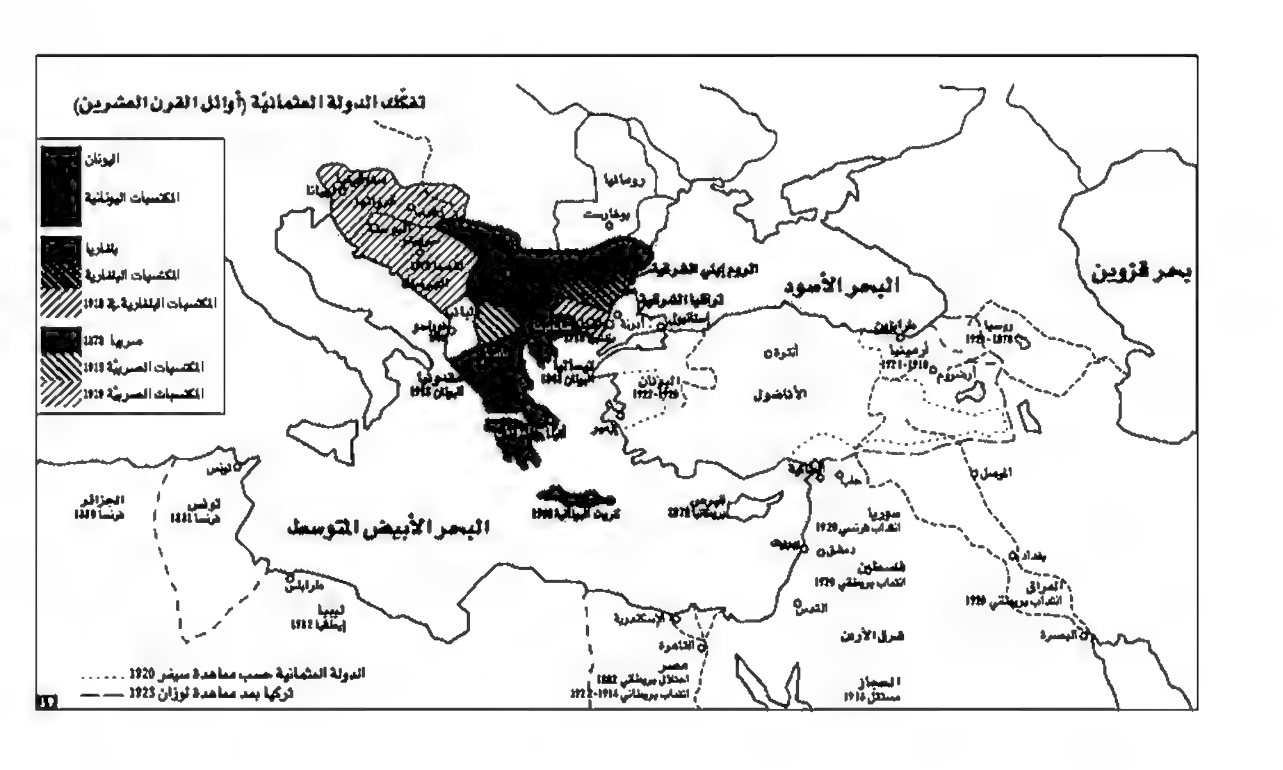
كان قد فقده من ولاء الرعايا. لم يكن في «الاتّحاد والترقّي» ساسة مجرّبون فبقي الحكم في أيدي جهازه القائم (أو معظمه) ولكن بشروط معدّلة. وأمّا التغيير العميق فكان لا بدّ أن يتدرّج (وأن تتحوّل وجهته أيضاً مع اندلاع شرارة الحرب العالميّة) في مدى سنوات عدّة لاحقة.

مع ذلك، ضعف السلطان وأُبعد رموز القمع أو سُجنوا وتبعثرت شبكات الشرطة السرّية والجواسيس، وعاد المبعدون إلى ديارهم بعد عفو عامّ. والأهمّ أن الصحف انفلتت من عقالها وراحت الجمعيّات تتألّف والنوادي تُفتح، وذلك من إستانبول نفسها إلى قواعد المقاطعات البعيدة. واسترّد الصدور العظام الذين تعاقبوا على المنصب، مذ ذاك، ثقلاً كانوا قد فقدوه في مواجهة السلطان. وبقي قادة «الاتّحاد والترقّي»، أوّل الأمر، يبدون مواقفهم للسلطان أو لوزيره من خارج الجهاز الحاكم. وقد اضطرّ سعيد باشا إلى الاستقالة من الصدارة العظمى بعد محاولة تصدّى لها أركان الجمعيّة لإعادة مقاليد الجيش إلى يد السلطان. هكذا تولّى الصدارة العظمى كامل باشا، فأعلن برنامجاً لتحديث الدولة أيّدته الجمعيّة.

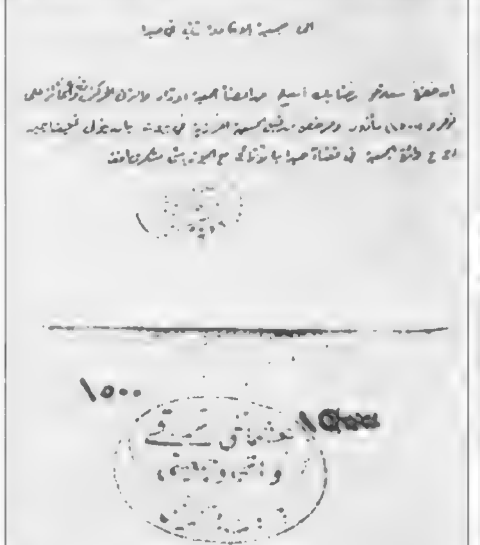
في هذه المدّة، كانت الإضرابات تترى، إذ كانت المطالب المتعلّقة بالمعيشة لا تزال قائمة. ولكن الأخطر أن الأطراف الغربيّة للسلطنة، وكانت سيطرة هذه عليها مهتزّة جدّاً من قبلُ، راحت تعلن الانفصال الكلّي أو تسقط في يد جار قوي. ذلك ما حصل في خريف 1908 لبلغاريا ولكريت وللبشناق والهرسك. في مواجهة هذا التضعضع، لم تقوَ الدولة على تحقيق شيء غير تعويضات ماليّة وحقّ في رعاية الشؤون الدينيّة لمسلمي تلك المقاطعات.

كان هذا تحدّياً حاسماً لثورة قامت وفي صدارة أهدافها المعلنة حفظ سلامة الدولة. وفي هذا المناخ، جرت الانتخابات


11
تفكّك الدولة العثمانيّة (نهاية القرن التاسع عشر)
الأراضي المنفصلة عن الدولة العثمانيّة وتاريخ انفصالها
مناطق استقلال ذاتي، مناطق مستقلّة، محميّات
بحر قزوين
البحر الأسود
البحر الأبيض المتوسط
الخليج الفارسي
البحر الأحمر
الحجاز
أردهان
قارص
(روسيا) 1878
أرضروم
أنقرة
بورصة
إزمير
قونية
أضنة
آيدين
إسطنبول
مقدونيا
بغداد
بيروت
دمشق
القدس
طرابلس
برقة


تفكّك الدولة العثمانيّة (أوائل القرن العشرين)
اليونان
المكتسبات اليونانية
بلغاريا
المكتسبات البلغارية
المكتسبات البلغارية في 1918
صربيا 1878
المكتسبات الصربيّة 1913
المكتسبات الصربيّة 1919
رومانيا
بوخارست
البحر الأسود
بحر قزوين
الروم إيلي الشرقية
تراقيا الشرقية
أدرنة
استانبول
طرابزون
روسيا
أرمينيا
أرضروم
أنقرة
الأناضول
اليونان
1922-1920
إزمير
تونس
الجزائر
فرنسا
البحر الأبيض المتوسط
كريت اليونانية
حلب
الموصل
سوريا
انتداب فرنسي 1920
دمشق
بيروت
فلسطين
انتداب بريطاني 1920
بغداد
العراق
انتداب بريطاني 1920
القدس
شرق الأردن
البصرة
طرابلس
ليبيا
إيطاليا 1912
الإسكندرية
القاهرة
مصر
احتلال بريطاني 1882
انتداب بريطاني 1914-1922
الحجاز
مستقل 1916
الدولة العثمانية حسب معاهدة سيفر 1920
تركيا بعد معاهدة لوزان 1923











20 الشيخ رضا الصلح بين مؤسسي جمعية المقاصد الإسلامية في صيدا

21 مخالصة من أيام عضوية رضا الصلح في جمعية الاتحاد والترقي

22 رضا الصلح

23 عبد الكريم الخليل

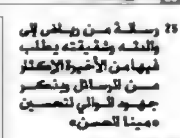
24 كامل الأسعد

منيا ٨ شباط ١٩١٢

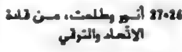
سيدتي الوالدة الحنونة وعزيزتي علية حرسكما الله!







25 رسالة من رياض إلى والدته وشقيقته يطلب فيها من الأخيرة الإكثار من الرسائل ويذكر جهود الوالي لتحسين «مينا الحصن»

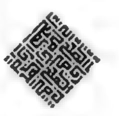


26-27 أنور وطلعت، من قادة الاتحاد والترقي

28 جمال باشا



29 الوجاهة والشباب



النيابيّة على درجتين، فاكتسحت جمعيّة «الاتّحاد والترقّي» البرلمان في وجه معارضة لم يكن تيسّر لها الوقت اللازم لتنظّم صفوفها وتنتشر. وافتتح عبد الحميد مجلس المبعوثان الجديد في 17 كانون الأوّل، ثمّ انتُخب أحمد رضا رئيساً له. ولم يلبث الخلاف على التحكّم بالجيش أن ذرّ قرنه بين الاتّحاديّين وكامل باشا فسقطت وزارة هذا الأخير في البرلمان على أنّ خليفته حسين حلمي باشا، والاتّحاديّين من حوله، واجهوا، مع ظهور عجزهم عن التصدّي للمشكلات السياسيّة والاقتصاديّة القائمة، ضغطاً متضافرة من المشايخ والأوساط المتديّنة جرت مجرى معاداة الدستور والمطالبة بتطبيق الشريعة. وفي مجلس المبعوثان، تقوّى حزب الأحرار العثمانيّ بتجمّع العديد من ممثّلي القوميّات غير التركيّة تحت رايته فتجمّعت معارضة للاتّحاديّين يُحسب لها حساب.

وفي نيسان 1909، برز فعل الدعاوة الإسلاميّة في الجيش (وكانت قد تجرّدت لها جمعيّة أسّسها درويش بكتاشيّ هي جمعيّة «الاتّحاد المحمّديّ») إذ تجمّع في ساحة البرلمان جمهور نواته العسكريّون وطلّاب المدارس الدينيّة ليطلب استقالة رئيس البرلمان ووزير الحربيّة والتطبيق التامّ للشريعة. أغلق المحتشدون البرلمان واحتلّوا قسماً منه وانتهى إحجام وزير الحربيّة عن مواجهتهم بالقوّة إلى استقالة الوزارة. وهو ما منح السلطان فرصة للثأر من الاتّحاديّين فدعا أحمد توفيق باشا إلى تشكيل وزارة من خصومهم فيما كان عسكريّون موالون للدستور ونوّاب اتّحاديّون يلقون حتفهم بأيدي الثائرين ويضرب الخراب مراكز وصحفاً للاتّحاديّين. على أنّ الأفظع كان ما حصل في أضنة حيث ألقى المسلمون باللائمة على الأرمن ونسبوا إليهم التآمر على الدولة فاجتاحوا حيّهم وأوقعوا فيهم آلافاً من الضحايا في أيّام عنف رهيبة.

وحين خطب فيصل في دار الحكومة، يوم 5 أيار 1919 (ولم يكن تأليف المؤتمر قد تمّ) وخلص إلى استفتاء الحضور في أمر المواقف التي اتّخذها في مؤتمر الصلح في باريس وما قام به مع والده، قبل ذلك، تكلّم كثير من الحضور بتأييده. وكان بين من تكلّموا رضا الصلح الذي قال: «إن الأمّة العربيّة تعتمد سموّك» وقال رياض: «إن آمال الأمة معلّقة على سموّك، وهي تفديك بأرواحها وممالها. وإنني أتطوّع منذ الآن بصفة جنديّ بسيط».

والواقع أنّنا لا نعلم غير القليل عن نشاط رياض في دمشق. نعلم أنّه كان في عداد لجنة شكّلها المؤتمر لوضع الجواب عن خطاب وجّهه إلى المؤتمر نائب فيصل وأخوه زيد، أثناء غياب الأمير في أوروبّا. وكان الداعي إلى الخطاب والجواب انسحاب القوّات البريطانيّة وحلول الفرنسيّة محلّها في مناطق كانت لا تزال تابعة لقيادة فيصل. وقد جاء الجواب صارماً في تمسّكه باستقلال البلاد واقترح إعلانه رسميّاً «مع تعيين شكل الحكومة بأنها ملكيّة شوريّة مدنيّة» واستلفت نظر الأمير إلى «الأوضاع والتعامل المتّخذين في الممالك التي سبقتنا بتطبيق الحاكميّة المليّة من أن الحكومات يجب أن تكون وطنيّة ولمجلس الأمّة حقّ المراقبة عليها ضمن حدود القانون الأساسي».

ومن القليل المنشور من محاضر المؤتمر السوري العامّ، يتبيّن أن رياض الصلح كان بين المتقدّمين في مناقشات المؤتمر وبين أنصار المواقف المتقدّمة والرؤى التي يصحّ اعتبارها متقدّمة أيضاً. يصحّ هذا خصوصاً إذا انتبهنا، لا إلى طراوة عود الخطيب (وهو إذ ذاك في نحو الخامسة والعشرين) وإلى حداثة عهده بمهمّات التمثيل والاشتراع والمحاسبة وحسب، بل أيضاً إلى طراوة عود المؤسّسة نفسها وإلى كون السابقة العثمانية (القصيرة العمر أيضاً) كانت المرجع الوحيد الذي تحصّلت لبعض أعضاء المؤتمر معرفة مباشرة به أو خبرة مباشرة فيه.

فمع تصاعد الأزمة بين فيصل وغورو في صيف 1920، أصبح رياض الصلح مستعجلاً إقرار القانون الأساسي (الدستور) الذي كانت صياغته في اللجنة المختصّة ومناقشته في المؤتمر قد انتهتا تقريباً. فدعا الصلح (في جلسة 15 تموز) إلى الاكتفاء بقراءته في المؤتمر قراءة أولى وإحالته من ثمّ إلى الحكومة ليتمّ إبرامه إذ يقترن بتوقيع الملك. قبل ذلك، أي في نيسان، كان

لم تكن الحركة الانقلابيّة هذه «إسلاميّة» وحسب. فهي وجدت نصيراً سياسيّاً في حزب الأحرار، وأبدى الأرثوذكسيّون وأقلّيّات مسيحيّة أخرى اغتباطهم بها. وراجت أخبار وأسئلة عن دور السلطان فيها وكذلك عن تأييد بريطانيّ لها. مع ذلك تبقى تعبئة المشاعر الإسلاميّة أهمّ العوامل وراء التأييد الشعبيّ لهذه الردّة.

في كلّ حال، لم يعمّر نجاح الردّة إلاّ أيّاماً. زحف الجيش المرابط في مقدونيا على العاصمة فاحتلّها في 24 نيسان. ثمّ أعلنت الأحكام العرفيّة وأنشئت محاكم استثنائيّة لمحاكمة المرتدّين. ولم يعف الدستوريّون العائدون عن عبد الحميد هذه المرّة. فاجتمع مجلسا البرلمان وأعلنا خلعه وأبرمت القرار فتوى من شيخ الإسلام. على أن العرش استبقي وأجلس عليه محمّد رشاد أخو السلطان المخلوع، ولكن سلطاته وسلطات وزيره الأول لم تعتّم أن انكمشت بفعل تعديل للدستور أقرّ في آب. وهذا في وقت كان عقد المعارضة النيابيّة قد انفرط فيه واستأثرت جمعيّة الاتّحاد والترقّي بالسيطرة على العمل النيابيّ.

ثورة 1908: ربيع الحريّة

مثّلت ثورة 1908 هبوباً عاصفاً لريح الحريّة في طول الدولة العثمانيّة وعرضها، وخصوصاً في العاصمة وفي قواعد الولايات والألوية. وكان من مظاهر ذلك صدور مئات من الصحف الجديدة في ثلاث سنوات أو أربع، وارتفاع بدا مذهلاً في توزيع الصحف الناجحة. وكان من مظاهره أيضاً ازدياد خروج النساء من دائرة البيت والتغيّر المتنامي (ولو بقي محصوراً) في مسلكهنّ وملبسهنّ ومطالبهنّ. وكان من المظاهر نفسها تشكيل جمعيّات كثيرة ومتنوّعة من بينها جمعيّات للنساء وعديد من النقابات الوافرة النشاط وجمعيّات ونواد أخرى اجتماعيّة وسياسيّة بعضها ذو منحىً

قيادة

الجيوش العربية الشمالية

30 فيصل إلى رضا الصلح يعيّنه معاوناً للحاكم العسكري في حلب

31 الصفحة الأولى من التقرير إلى فيصل

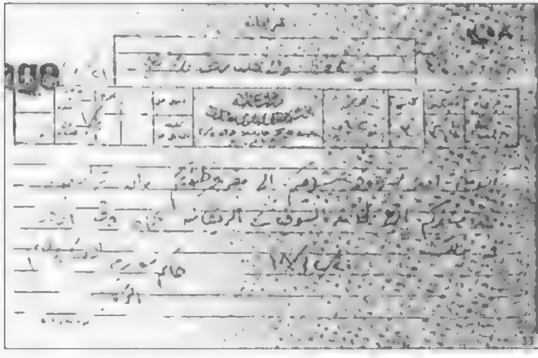
قوميّ. رعى ذلك كلّه قانون للجمعيّات صدر سنة 1909 مستلهماً القانون الفرنسيّ الصادر سنة 1901، وهو قانون جمع بين تسهيل التأسيس والتضييق على النزعات القوميّة. وفي هذا الخضمّ، ظهرت الأفكار الاشتراكيّة للمرّة الأولى في المجال العثمانيّ فتأسّس حزب اشتراكيّ عثمانيّ في سنة 1910 وأصدر في إستانبول صحيفة سمّاها الاشتراك، ولكن نطاق تأثيره بقي محدوداً. ولم يكن ذلك غير جانب من التغيير الذي طرأ على دور «المثقّفين» في الدولة وأبرزهم على أنهم أفراد وشبكات مستقلّة بتوجيهها للجماعات وبتأثيرها في الشؤون العامّة. وقد توزّع معظم هؤلاء بين تيارين رئيسين، أحدهما يتّخذ الإسلام مرجعاً والآخر يبتغي الاقتداء بالغرب. وفرضت هذه المواجهة نفسها في كلّ ميدان تقريباً، وإن بقي كلّ من التيارين يحتمل الاختلاف والخلاف في المواقف. فكان بين مستلهمي الإسلام، مثلاً، دستوريّون تقدّميّون يبرزون مبدأ الشورى الإسلاميّة وتقبّل الإسلام للتطوّر. وكان بين مستلهمي الغرب من أسّس منذ ذاك لـ«حداثة» مصطفى كمال اللاحقة ولعلمانيّته بحذافيرهما، بما في ذلك اعتماد الجدول الألفبائيّ اللاتينيّ، ولكن مع اعتماد موقف، في السياسة، معاد للسيطرة الغربيّة ومتطلّع إلى حفظ سلامة الدولة واستعادتها هيبتها في مجتمع الدول.

وبين هذين التيارين، راح يتماسك فكر القوميّة التركيّة ويسيطر سنة بعد سنة على المنضوين تحت لواء «الاتّحاد والترقّي»، مواجهاً تطلّعات قوميّة أخرى، بينها العربيّ، كانت ممثّلة في هذه الجمعيّة في أوائل عهدها ومتسبّباً في نفور من كانوا حملة هذه التطلّعات من الجمعيّة وفي تنامي حذرها منهم وتشكّكها في ولائهم للدولة. كانت أبواب الصراع بين الهويّات القوميّة تنفتح شيئاً فشيئاً على الأفق الدامي الذي بلغته في مطالع الحرب العالميّة الأولى وتشعّد كلّ من هذه

الهويّات ما نحت بها من أسلحة بما فيها أسلحة السلطة التي لم يلبث دعاة «التتريك» و«الطورانية»، وفي ركابهما المركزيّة (بعد إلغاء نظام «الملل»)، أن استأثروا بها. هذا فيما كان دعاة القوميّات الأخرى يتوزّعون على مروحة تبدأ بمطلبي اللامركزيّة والإنصاف في مواقع السلطة والإدارة والنموّ الحرّ للشخصيّات القوميّة بأبعادها اللغويّة-الثقافيّة والدينيّة، وتنتهي، في تطلّعات أجنحة كانت المقاومة التركيّة لهذه المطالب تزيدها نموّاً، إلى مطلب الاستقلال التامّ.

ولا ريب أن استمرار التآكل في أطراف الدولة أثّر تأثيراً جسيماً في هذا الجدل بين يقظة القوميّات ونزعة التتريك الحادّة التي أخذت تستبدّ بحركة القوميّة التركيّة. كانت حالات الانفصال في البلقان قد أحرجت جماعة «الاتّحاد والترقّي» غداة ثورة 1908 ومهّدت للانقلاب عليها في السنة التالية. وكانت الدولة قد ازدادت اقتراباً، بالنتيجة، من التحوّل إلى دولة ذات قوميّتين: تركيّة وعربيّة. لذا اكتسب الاجتياح الإيطاليّ للساحل الليبيّ، في خريف 1911، أهمّيّة عظيمة إذ كان نجاحه وتوسّعه ينذران عرب الدولة-على ما سبقت الإشارة إليه- بعجز هذه الأخيرة عن حمايتهم من المطامع الأوروبيّة ويتّجهان إلى تعزيز نزعة الانفصال بين صفوفهم. عليه سارعت الدولة، بعد إهمال خطير في الحماية، إلى تنظيم المقاومة وأرسل أنور أحد «أبطال» «الاتّحاد والترقّي» لتولّي هذه المهمّة. وقد دامت حرب المقاومة هذه سنوات عدّة وطار لها صيت عبّأ المشاعر في كثير من أرجاء العالم الإسلاميّ، ونجحت في وقف الزحف الإيطاليّ دون أبواب الداخل الليبيّ. ولكن زامنتها (بل سبقت اندلاعها بقليل) ثورة باشرها شعب من شعوب الدولة المسلمة وهي الثورة الألبانيّة. طالت هذه الثورة إلى خريف 1912 واشترك فيها مسيحيّو تلك البلاد وانتهت بنيل ألبانيا استقلالاً فعليّاً





32 رياض بين أعضاء جمعية الفتاة في دمشق الفيصلية، صيف 1919

33 برقية من رضا الركابي حاكم سوريا العسكري العام تشير إلى رضا الصلح على أنه والي حلب

لم يستبق غير التبعيّة الاسميّة للدولة العثمانيّة. وفي تلك الخريف أيضاً، أقرّت الدولة الاحتلال الإيطالي للساحل الليبي مستبقية تبعيّة مسلميه للسلطان، باعتباره «الخليفة»، في أمور دينهم. كان هذا التسليم العثماني يبتغي تحرير الدولة من عبء مواجهتين صعبتين للتفرّغ لثالثة هي تلك التي رجّحها (ولم يلبث أن أطلقها) مسلسل أحلاف انعقدت بين الدول المحيطة بمقدونيا (آخر المقاطعات العثمانيّة في البلقان) وقد ظهر فيه التصميم على إخراج الدولة من هذه الأخيرة.

هذا المآل، في حالتيه الليبيّة والألبانيّة، وفي ما زامنهما من حوادث شهدتها مقدونيا وغيرها، لم يكن يسعه ألاّ يقوّي نفور القوميّات غير التركيّة من سلطة «الاتّحاد والترقّي» وأن يدفع هذه الأخيرة، في المقابل، إلى مزيد من «التترّك» ومن ثمّ إلى مزيد من التتريك. وهو ما جعل كثيراً من ممثّلي القوميّات غير التركيّة في البرلمان ينضوون إلى حزب جديد تشكّل في أواخر سنة 1911 ومعهم معارضون أتراك من ذوي الاعتدال لسياسة «الاتّحاد والترقّي». ذلك الحزب هو حزب الحرّية والائتلاف وقد أصبح رضا الصلح واحداً من أركانه البارزين. وهو ما سيغدو مصدر نقمة من جهة «الاتّحاد والترقّي» على رجل كان في صفّهم عند انتخابه مبعوثاً في سنة 1908. وستجد هذه النقمة ترجمة عاجلة لها في الانتخابات اللاحقة وستجد ترجمة آجلة في سوق الرجل مع ولده رياض ورهط من أنصاره في صيدا وجبل عامل إلى ديوان عاليه العرفي في سنة 1915.

الصلح قد ساند (ومعه في ذلك سعد الله الجابري) موقف الشيخ سعيد مراد، مندوب غزّة، الداعي إلى منح المرأة حقّ الانتخاب. وكانت مناقشة هذا الأمر في المؤتمر قد استثارت حوادث تَعَدٍّ على نساء في شوارع دمشق فضلاً عمّا داخل المناقشة من حدّة في المؤتمر نفسه. كذلك وقف الصلح (في المدّة نفسها، أي في أواخر نيسان 1920) موقف المساندة لحقوق النساء حين انتصر لوزير المعارف ساطع الحصري في مواجهة هجوم «رجعي» شنّه عبد القادر الخطيب، مندوب دمشق، على أوضاع الإناث في المدارس الحكومية.

وقد اتفق أن عبد القادر الخطيب كان زميلاً لرياض الصلح في «الحزب الحرّ المعتدل» (وهذا هو الاسم الذي اعتمدته كتلة «الاستقلاليّين» وحلفائهم لنفسها في المؤتمر، على ما يظهر). فكانت المواجهة معه فرصة ليعرض فيها الصلح وجهة نظر حريّة بالانتباه في الانتساب المشترك والموقف المشترك وفي حدودهما وفي ضرورة التفارق الديمقراطي ليستقيم وضع المؤسسة التمثيليّة. قال: «إن المجالس النيابيّة بصفتها ممثّلة للأمّة تجمع أمزجة مختلفة من رجل محافظ إلى رجل متطرّف ولولا ذلك لما وصلت إلى التكامل. يتّفق المتطرّف والمحافظ على نقط أساسيّة وربّما يختلفان في بعض نقاط فرعيّة. وها إنني شاركت الأخ عبد القادر الخطيب في التقرير الذي تلي باسم الحزب وخالفته في فكره الخصوصي». وهذا قبل أن يختم الصلح بمعارضة «الاقتصاد» من النفقات المخصصة للجيش وبالدعوة إلى التصفيق «للوزير وللوزارة»، إلخ.، إلخ.

وقد كان رياض من الناشطين في تشكيلات «الجبهة الشعبيّة» في دمشق وقد تشكّلت تحت شعارات الإخاء العربيّ والوحدة والاستقلال، وانبثقت منها لجان مختلفة الاختصاص. فنراه يسعى مثلاً في إزالة الأثر المعنويّ الذي خلّفه اعتداء على كنيسة أرثوذكسيّة في راشيا ويقول للبطريرك غريغوريوس حدّاد إنّه بطريرك المسلمين والمسيحيّين وإن الجوامع مفتوحة لأتباع الديانتين.

على أننا نعرف لرياض دوراً مقداماً في أسابيع الحكم الفيصليّ الأخيرة، إذ حاول ردّ الكأس المرّة عن مُلك كان متّجهاً بسرعة نحو نهايته.



مفاصلة أولى بين الاستقلال والوحدة

عند سفر الوفد اللبناني الثاني إلى أوروبا، برئاسة البطريرك الحويّك، لعرض المطالب المتّصلة باستقلال لبنان وتوسيعه مع القبول بانتداب فرنسا عليه، وجّه حزب الاستقلال العربيّ في دمشق، وكان رياض الصلح واحداً من وجوهه البارزة، رسالة إلى مؤتمر الصلح مؤرّخة في 7 آب 1919 جاء فيها ما يلي:

«إن لبنان الكبير الذي أراد غبطته فصله عن سوريا سياسيّاً واقتصاديّاً لم يوكل غبطته في ذلك، وإن غبطة البطريرك زعيم طائفة لا تمثّل في لبنان الكبير إلا الأقلّية الصغرى، كما أن صفته الدينيّة لا تخوّله حقّ التكلم عن المسلمين والدروز والروم الأرثوذكس الأكثرية العظمى الموجودة في لبنان الحالي، وإن فئة كبيرة من أبناء طائفته المارونيّة وفيهم كثير من المتنورين العقلاء يخالفونه في آرائه السياسيّة (...)».

بعد ذلك بأحد عشر شهراً اضطلع رياض الصلح بالدور الذي سيأتي ذكره في التقريب بين حكومة فيصل وأعضاء مجلس الإدارة الناقمين على مسلك السلطة المحتلة. وكان هذا التقريب يقوم على التسليم السوريّ باستقلال لبنان التامّ وحياده (الذي يحول دون اتّخاذه قاعدة لاجتياح سوريا) وعلى توسيع حدوده بالتوافق بين الدولتين وعلى ترتيب للعلاقات الاقتصاديّة بينهما يقرّه مجلسان للنواب.

وكانت مرّة - ستتلوها مرّات - يترك فيها رياض الصلح موضوع «الوحدة» جانباً معتبراً أن ظرف الاحتلال (القائم) والانتداب (المقبل) يملي تقديم مطلب الاستقلال على كلّ ما عداه.

«مضبطة» مجلس الإدارة

عقدت، ابتداءً من أواخر أيّار 1920، لقاءات عدّة اشترك فيها، من جهة مجلس الإدارة اللبنانيّ، ثمانية من أعضائه أبرزهم سليمان كنعان ممثّل جزين وسعد الله الحويك شقيق البطريرك، ومن الجهة الفيصليّة جميل الإلشي ضابط الارتباط السوريّ في بيروت وأمين أرسلان ورياض الصلح من أعضاء المؤتمر السوريّ العام.

1918: الاحتلال البريطاني- الفرنسي: أنزل الأعلام العربيّة وعزل «الحكومات» الفيصليّة في المتصرّفيّة والساحل

ما إن دخل الأمير فيصل دمشق في أوّل تشرين الأوّل 1918، بعد انسحاب القوّات العثمانيّة منهزمة في اتّجاه الشمال، حتّى عيّن اللواء علي رضا الركابي حاكماً عسكريّاً عامّاً وأمر اللواء شكري الأيّوبي بالتوجه إلى بيروت حاكماً عسكريّاً على الولاية وعلى متصرّفيّة جبل لبنان. وكانت حركة رفع الأعلام العربيّة وتسلّم السلطة من جانب «حكومات» محلّيّة شكّلها الأعيان، قد توالت في المدن. فتسلّم الحكومة في بيروت قبل وصول الأيّوبي، رئيس البلديّة عمر الداعوق، وتسلّمها، في صيدا، رياض الصلح، وتوالت حكومتان عابرتان في بعبدا، مركز متصرّفيّة جبل لبنان، إلى أن سلّمها الأيوبي، يوم 4 تشرين الأوّل، إلى حبيب باشا السعد رئيس مجلس الإدارة، معيداً هذا المجلس المنحلّ إلى عمله. وقد أعلنت الحكومات «العربيّة» ورفعت الأعلام، على هذا القرار، في سائر المدن الساحليّة والداخليّة.

على أن نائب المندوب الفرنسيّ في دمشق، كولوندر، احتجّ لدى فيصل على هذه الإجراءات في مدن الساحل، ووافقه في الاعتراض القائد العامّ البريطانيّ أللنبي يوم 4 تشرين الأوّل. وكانت خلفيّة الاعتراض اتّفاقية سايكس- بيكو التي جعلت المنطقة الساحليّة في عهدة فرنسا وضمّت إليها ما أخذ يعرف بالأقضية الأربعة من ولاية دمشق وهي حاصبيّا وراشيّا والبقاع وبعلبك. ولكن ما أبلغ إلى فيصل كان أن هذه المنطقة تخضع مؤقتاً لإدارة عسكريّة فرنسيّة من غير بتّ لمصيرها السياسيّ الذي تقرّره مفاوضات السلام. وعبثاً مانع فيصل، متسلّحاً برغبات الأهلين التي كان الحلفاء قد تعهّدوا باحترامها. فقد أنزل المحتلّون العلم العربيّ بالقوّة عن سراي بيروت وعزلوا «الحكومات» العربيّة وعيّنوا للمدن الساحليّة وأقضيتها حكّاماً عسكريّين. هكذا تمّ تقسيم سوريا الطبيعيّة إلى مناطق ثلاث يتولّى المسؤوليّة عن الغربيّة منها الفرنسيّون وعن الشرقيّة

وقد أفضت هذه اللقاءات إلى نصّ عُرف بـ«المضبطة» اعتمده أعضاء المجلس الثمانية بمعزل عن رئيسه حبيب السعد وأعضائه الأربعة الآخرين وأبرزهم داود عمون، وكان أحدهم مستقيلاً وكان الباقون يعدّون معجبين عن مواجهة التسلّط الفرنسيّ أو راغبين في إشراف فرنسيّ على حكم لبنان. ولا يخرج ما جاء في المضبطة عن منطق التوجّه الغالب لأعيان الجبل، بعد نهاية الحرب، إلا بتجاهل كلّ دور خاص لفرنسا في لبنان. فالمضبطة تطلب «الحياد» و«الاستقلال التام المطلق» بالتالي، وتطلب التفاهم مع سوريا على توسيع الحدود وعلى التعاون في المجالين الاقتصاديّ والسياسيّ.

وقد وُسّط رضا الصلح، وكان وزيراً في حكومة دمشق، لتأمين إجازة حكومته لمضمون المضبطة، وهو ما تمّ.

وأمّا رياض فتولّى معالجة المشكل المتّصل بالنفقات الماليّة اللازمة لسفر الوفد إلى أوروبّا عبر دمشق. فعمد إلى أخذ سند من التاجر البيروتيّ الثريّ عارف النعماني (وكان من ممثّلي بيروت في المؤتمر السوريّ أيضاً) بقيمة عشرة آلاف ليرة مصريّة ووقّعه لأمر المذكور أحد أعضاء الوفد سليمان كنعان نائباً عن رفاقه. وسواء أكان رياض قد حصل على المال الذي قسّم بين أعضاء الوفد من النعماني نفسه أم من حكومة دمشق، فإن الأمر لم يكن رشوة كما زعمت سلطات الاحتلال بعد القبض على الوفد المسافر. وذلك أن المتّهمين أعلنوا أنّهم كانوا ينوون ردّ المال من صندوق المجلس في مدّة لاحقة. فضلاً عن ذلك، كان كنعان قد أرسل يطلب الدعم الماليّ من بلاد الاغتراب.

في كلّ حال، صحب رياض الصلح سليمان كنعان في سيّارته وكان معهما مارون ابن هذا الأخير، واتّجهوا نحو دمشق في العاشر من تمّوز. وسلك الوجهة نفسها أعضاء الوفد الآخرون، متفرّقين بقصد التمويه. ولكن سرّ الخطّة كان قد كُشف، فنشر الفرنسيّون الحواجز واعتقلوا أربعة من الأعضاء في منطقة صوفر- المديرج، وكان بينهم كنعان. ثمّ قبضوا على الباقين في مواقع أخرى. وقد نُشرت روايات مختلفة لكيفيّة نجاة رياض من الاعتقال. والمتّفق عليه أنّه خرج مع مارون كنعان من سيّارة سليمان إذ أعلموا بوجود الحاجز قبيل الوصول إليه. والمتّفق عليه أيضاً أن رياض تمكّن من الوصول إلى دمشق.

وأمـا الموقوفـون فجـرت لهـم محاكمة مختصـرة سريّـة أمام هيئـة عسكريّـة فرنسيّـة في سـراي الـبرج. وصـدرت بحقّهم أحـكام بالنفي أعداداً مختلفة مـن السنوات، وبردّ المال الموزّع ودفـع غرامات ماليّـة ثقيلة. وبدت المحكمـة غير منصفة في معاملتهـا الشهـود، راغبـة في طعن المتّهمـين في شرفهم. وقد نُفّـذ النفي إلى جزيـرة أرواد فإلى جزيرة كورسيـكا. ثمّ جرت مسـاعٍ للعفـو عن المنفيّـين، وقامت حملة سياسيّـة في فرنسا ندّدت بالمحاكمة وبالأحـكام. وكان أن سراحهم أطلق على دفعتين بعد أن وقّعت الدفعة الأولى وثيقة اعتراف وندامة فرضها الجنـرال غورو. هذا بينما مكث الباقون في المنفى ما مجموعه عامان ونصف العام لرفضهم توقيع الوثيقة. وأمّا مجلس الإدارة فكان غورو قد بادر إلى إلغائه قبل صدور الأحـكام.

م> 12 1920: كالفاريسكي و«التوافق» العربيّ- الصهيوني

كان حاييـم مرغليـوث كالفاريسكـي ممثّـلاً بـارزاً، في الحركـة الصهيونيّـة، لموقف يـولي أهميّة استثنائيّـة للتوافق مـع القادة العرب، مـن فلسطينيّين و«سوريّـين» آخرين، على صيغة يقبلهـا هؤلاء للعلاقة بين المشـروع الصهيونيّ والحقوق العربيّـة في فلسطين. وهذا موقـف كان يخالف الموقف السائد في الحركـة الصهيونيّـة، أي موقـف مواجهـة العـرب بالرغبة الصريحـة في تهويـد فلسطـين والثقـة في قـدرة الحركة - بمـا تحظى بـه من دعم بريطانيّ وأميركيّ وبمـا تستطيع تعبئته من طاقـات يهوديّة - على قهر المقاومـة العربيّة لهذه الرغبة. وقـد مثّل كالفاريسكـي موقف «التوافق» هـذا مدّة ربع قرن تقريبـاً، كان مقيمـاً خلالهـا في فلسطـين، وأنشـأ علاقات كثـيرة في وسـط الساسـة الفلسطينيّـين و«السوريّـين» ومنهم رياض الصلح.

وفي حزيـران 1920، تولّى معين الماضي (وهو أحد ممثّلي فلسطين في المؤتمـر السـوريّ العـام) ورياض الصلح تنظيـم محادثات بين كالفاريسكـي ونفـر مـن أركان الدولـة الفيصليّـة، بينهم رئيـس الـوزارة هاشم الأتاسـي وإحسان الجابري وعـادل أرسلان (وهمـا من معاوني فيصـل المقرّبين) ورفيق التميمـي (وهو أيضاً عضـو في المؤتمر عن فلسطين). والبـادي أن جانباً آخر من هذه

الشريف فيصل ومن الجنوبيّة (أي فلسطين) البريطانيّـون. وكان هـذا التقسيم مخالفاً لاتّفاقية سايكس بيكو إذ جعل «الأقضية الأربعـة» في المنطقـة الشرقيّـة وجعـل صفد ونواحيهـا في الجنوبيّـة. كذلك أبقـى اللنبـي علـى الحاكـم العربيّ الـذي عيّنه فيصل للأناضوليّة.

هذه الإجـراءات دعمها استكمـال الاحتلال الفعلـيّ للبـلاد التـي أخرجـت مـن سلطة فيصل، وذلك بقـوّات كان جلّها بريطانيّاً والقليل منها فرنسيّاً.

خريف 1918- صيف 1920:
لبنان: واقع الاحتلال يبدّد نشوة «الاستقلال»

أخـذت العلاقـات تتـردّى مـا بـين سلطات الاحتـلال الفرنسيّ في جبـل لبنان ومجلس الإدارة اللبنـانيّ المتحدّر من عهد المتصرّفيّة. فقـد أدرك أعضاء المجلس، بالاختبار الحيّ، أن واقع الاحتلال شيء مختلف عما كانوا يأملونـه مـن مساعـدة فرنسيّـة مجرّدة في إرسـاء بنيـان الاستقـلال اللبنـانيّ وتوسيع لبنان القديم بضـمّ ما كانوا يطلبون ضمّه إليه مـن ثغور ساحليّة أولها بيروت ومناطق زراعيّة أهمّهـا سهل البقـاع. وظهر لأعضاء المجلس، وللموظّفين اللبنانيّين من ورائهم، أن جهـاز الاحتـلال أخـذ يستأثـر بلبـاب السلطـة ويحـول دونهـم والتصـرّف المستقلّ وفقاً لصلاحيّاتهم. وكان من أمارات ذلك أن المجلـس مُنـع مرّتين من إرسـال وفد إلى باريـس لتأييد القضيّـة اللبنانيّة لدى مؤتمر السلام والسلطـات الفرنسيّة العليا. وكان مـن أمـارات ذلك أيضـاً أن سلطة الاحتلال حثّت بعضاً مـن أعضاء المجلـس المخالفين لموقف أكثريّتـه على طرح عرائض تؤيّد تعيين حاكـم فرنسيّ للبنان بدعـوى أن ساسة البلاد غير مؤهّلين لحكمهـا.

في مـا يتعـدّى ذلـك، كان المطّلعـون مـن اللبنانيّين يشعرون بأن مسـألة استقلال لبنان

وتوسيعه بقيت موضوع مساومة بين الجانبين الفرنسيّ والفيصليّ طول المدّة المتقضية بين استقرار الاحتلال في أواخر 1918 وأوائل صيف 1920. وكان الشعور سائداً بأنه إذا انتهى الحكم الفيصليّ بتقبّل انتداب فرنسيّ على سوريا فإن مبدأ استقلال لبنان وتوسيعه قد يعاد النظر فيه وفاقاً للمطالب السوريّة.

في ظلّ هذا الوضع، أخذ معظم الأعضاء في مجلس الإدارة يجنحون إلى الاتّصال المباشر بحكومة فيصل. فهم كانوا يعلمون أن العلاقات التي بدأت مضطربة أصلاً بين فيصل وممثّلي فرنسا – وبينه وبين القائد العامّ البريطانيّ اللنبي أيضاً – قد أخذت تنذر بشرور مستطيرة في ربيع سنة 1920 وخصوصاً بعد قرار مؤتمر سان ريمو وضع سوريّة تحت الانتداب الفرنسيّ وإغفال القرار ذكر لبنان وكأن وجوده لا يزال في قيد البحث. وكان فكر هؤلاء في مجلس الإدارة متّجهاً إلى التوافق مع الفيصليّين على رفض الانتداب الفرنسيّ مقابل تسليم من حكومة فيصل باستقلال لبنان وبتلبية متفاوض عليها لرغبته في توسيع حدوده. وقد لاقى الفيصليّون هذا التوجّه بالتشجيع، بل لعلّهم كانوا المبادرين إلى الإيحاء بما فيه من مصلحة مشتركة. وقد كان لرياض الصلح دور بارز جدّاً في إخراج الاتّفاق إلى حيّز الوجود ثمّ في محاولة تنفيذه. وهو اتّفاق أحدث هزّة كبرى في فرنسا وفي لبنان، حين انكشف، وكان من الحجج التي سوّغ بها الفرنسيّون قرارهم بشنّ الحرب على سوريّة الفيصليّة. فكان يوم ميسلون بعد محاكمة أعضاء مجلس الإدارة والضالعين معهم بأيّام معدودة.

المحادثات دار بين كالفاريسكي وفريق آخر ضمّ حصراً قياديّين فلسطينيّين من الموجودين آنذاك في دمشق وهم معين الماضي ورفيق التميمي وأمين الحسيني (الذي لم يكن قد أصبح مفتياً في ذلك الوقت). وقد أبدى الفلسطينيّون تشدّداً فطلبوا أن تجري المفاوضة مع ممثّلين مأذون لهم للمؤسّسات اليهوديّة وصرّحوا برفضهم المطالب الصهيونيّة الرئيسة بنداً بنداً. فكان أن توقّف البحث على هذا الجانب.

والراجح أن رياض الصلح ورفاقه من المحيطين بفيصل كانوا يرون في اتّفاق يتوصلون إليه مع المنظّمة الصهيونيّة منفذاً مهمّاً من العزلة القاتلة التي كانت دولة فيصل قد أخذت تتخبّط فيها، بعد أن نفضت بريطانيا وأميركا أيديهما من مصيرها، وبعد أن أخذ شبح الزحف الفرنسيّ على دمشق يزداد قرباً كلّ يوم. لذا واصلوا المداولة سرّاً مع الجانب الصهيونيّ. ولكن المشاعر الثائرة في المدينة وما أسفرت عنه من دعوات متصاعدة إلى القتال ومن تعسير للحركة السياسيّة، كانت كفيلة بإحباط أيّ مسعى من هذا القبيل. فكان ذيوع خبر المداولات التي تابعها رياض الصلح مع الجهة الصهيونيّة واحداً من الأسباب التي حملت والده رضا الصلح على الاستقالة، في أواخر حزيران، من حكومة هاشم الأتاسي.

ولا بدّ من ملاحظة الصلة بين هذه المحادثات والاتّصالات التي كانت تجري في المدّة نفسها مع أعضاء مجلس الإدارة اللبنانيّين. ففي الحالتين كان المراد إضعاف القاعدة المعنويّة التي ترعرعت عليها فكرة «الانتداب». وذلك أن مسألة «الأقلّيات» كانت مكوّناً رئيساً من مكوّنات هذه القاعدة. فكان من شأن الاتّفاق بين «الوطنيّين» وأقلّية من «الأقلّيات» المتمسّكة بـ«حماية» أوروبيّة أن ينال من صلابة تلك القاعدة.

وقد كان رياض الصلح قطباً لمحاولتين خطيرتين جرتا لردّ شبح الانهيار عن الدولة العربيّة الوليدة في دمشق. وكان مدارهما التفاهم مع أهمّ «الأقلّيات» الموجودة في سوريا آنذاك وأوثقها صلة بالموازين الدوليّة وهما الأقلّية «اللبنانيّة» (المارونيّة، على الأخصّ) والأقلّية اليهوديّة في فلسطين.



24-28 تموز 1920: غدوات ميسلون

حالما وصل إلى دمشق خبر اختراق الجيش الفرنسي جبهة ميسلون ومقتل وزير الحرب الفيصلي يوسف العظمة، انتقلت الحكومة (التي كان غورو يلحّ في تغييرها) إلى الكسوة على بعد 12 كيلومتراً جنوبيّ دمشق في قطار خاص. ثمّ وافاها الملك إلى هناك بالسيّارة وكان في القطار أيضاً نوّاب من المؤتمر السوري العام وموظّفون كبار وأركان جمعيّات.

وقد واصل بعض هؤلاء ومنهم رياض الصلح سفرهم في قطار آخر، إلى درعا فحيفا. وبقي آخرون مع الملك، في الكسوة. وكان الملك قد خلّف وراءه في دمشق، لمفاوضة القيادة الفرنسيّة، أحد أعوانه الكبار نوري السعيد، بعد أن عيّنه أميناً للعاصمة، وإحسان الجابري كبير أمنائه. وقد أتى ما أوصله هذان إلى الملك من معلومات تتّصل بموقف المحتلّين منه إلى اتّخاذه، بعد تردّد ومناورات، قراراً بالعودة مع صحبه، في القطار، إلى العاصمة.

فكان أن عادوا إليها في ليلة السادس والعشرين بعد أن أسند الملك إلى علاء الدين الدروبي رئاسة حكومة جديدة وافقت قيادة الحملة الفرنسيّة على أعضائها. ولكن قائد الحملة ما لبث أن أنذر فيصل بضرورة الخروج من دمشق في صباح 28. فغادرها في قطار خاصّ وتوقّف في درعا. وكانت القيادة الفرنسيّة قد اشترطت عليه مواصلة السفر إلى عمّان فالحجاز أو إلى حيفا. فخشيت أن تمهّد إقامته في درعا لاضطراب ما. فأنذرت الأهالي (بمنشورات ألقتها طائرة) وأنذرت الحكومة بضرورة مواصلته السفر.

هكذا أُخرج الملك من سوريا في مطلع آب بوجهته حيفا. وكان اختياره هذه الوجهة - دون عمّان - يعني تصميمه على السفر إلى أوروبا لمواصلة سعيه عند مراجع الحلفاء. هذا فيما كان التوجّه إلى الحجاز يعني اتّباع خطّ آخر في العمل هو تحريك الجبهة الداخليّة.

وقد أقام الملك في حيفا حتّى 18 آب. وحين ركب البحر في بور سعيد متوجّهاً إلى إيطاليا، لم يكن معه رضا ولا رياض الصلح. ولا نعلم كيف وصل رضا الصلح إلى القاهرة. ولكن بعض المصادر تذكر وجوده هناك مع ولده، في تلك المدّة. والراجح

ربيع 1919- صيف 1920: لجنة كينغ- كرين والمؤتمر السوري العام

تألّف المؤتمر السوري العام لسبب مباشر هو مواجهة الضغوط الخارجيّة والداخليّة الآيلة إلى تقسيم سوريا الطبيعيّة وفرض الانتداب الفرنسيّ عليها، وذلك باستثناء فلسطين وقد كانت بريطانيا تريد البقاء فيها وترتيب أوضاعها وفاقاً لوعد بلفور المعطى للصهاينة في 2 تشرين الثاني 1917. وكانت المهمّة الأولى الداعية إلى انعقاد المؤتمر إثبات تمسّك الأهالي بالاستقلال والوحدة أمام لجنة كينغ - كرين الأميركيّة التي أوفدها الرئيس ولسون للوقوف على رغائب السوريّين، بعد أن عارضت فرنسا وبريطانيا إيفاد لجنة دوليّة.

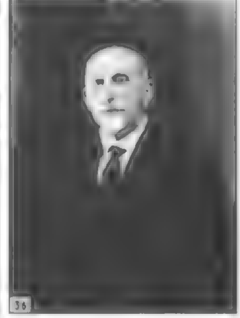
وقد جرى انتخاب النوّاب، في المنطقة الشرقيّة (الفيصليّة)، وفقاً لأحكام القانون العثمانيّ. وأمّا في المنطقة الغربيّة التي كان يسيطر عليها الفرنسيّون وهي ألوية ولاية بيروت السابقة إلى حدود فلسطين ومتصرفيّة جبل لبنان.. وأمّا في فلسطين التي كانت تحتلّها القوّات البريطانيّة فكان إجراء انتخاب للنوّاب متعذّراً. لذا حصل انتداب بتوقيع المضابط لشخصيّات عُهد إليها بمهمّة التمثيل. وقد بلغ عدد أعضاء المؤتمر تسعين منهم سبعة عن جبل لبنان وعشرون عن ألوية الساحل من أنطاكية إلى صور وهو ما كان يفترض تبعيّة هذه المناطق كلّها للدولة الفيصليّة خلافاً لموقف الفرنسيّين المطالبين آنذاك، فضلاً عن هذه الألوية، بضمّ «الأقضية الأربعة» (أي البقاع ووادي التيم، وكانت تابعة لولاية سوريا العثمانيّة) إلى نطاق احتلالهم. وكان في المؤتمر خمسة عشر نائباً عن فلسطين، وهو ما لم يكن يوافق النيّة البريطانيّة.

انعقد المؤتمر أوّل مرّة في حزيران 1919. وأصدر قراراً موجّهاً إلى اللجنة الأميركيّة أعلن فيه حدود البلاد السوريّة والرغبة في أن تكون مستقلّة استقلالاً تامّاً أسوة بشعوب البلغار والصرب واليونان، ورومانيا المنفصلة أيضاً









35،34 أوامر مهمة من رئيس حكومة صيدا العربية

36 عكاظ عسكري

37 البطريرك الحويك على رأس الوفد الثاني إلى فرساي

39،38 «فيشة» رياض عند الاستخبارات الفرنسية محكوماً بالإعدام

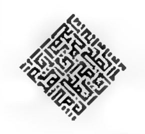
40 رسالة من هاشم الأتاسي إلى رضا الصلح يقبل فيها استقالته من وزارة الداخلية لأسباب صحية

أن هنين اختارا استئناف عملهما السياسيّ من القاهرة التي كان فيها العديد من أقرانهما ويصل إليها معهما زملاء آخرون لهما من دمشق.

وكان من المجلس العسكريّ الفرنسيّ في دمشق أن حكم على رياض الصلح بالإعدام. وكان هذا الحكم (الغيابيّ) الذي صدر في 9 آب من نصيب 34 آخرين من المحيطين بفيصل. وقد تلقّى بعض هؤلاء أخبار الحكم عليهم من الصحف وهم لا يزالون في دمشق أو في نواحٍ أخرى من سوريا. فكانوا يتدبّرون أمرهم للتخفّي ثمّ الخروج من البلاد.

ولم تُبقِ السلطات الفرنسيّة طويلاً على هذه الأحكام. فأصدر غورو، في حزيران 1921، عفواً عن أبرز المحكومين (وبينهم رياض الصلح) مبتغياً تهدئة خواطر الأهلين. وقد عاد رضا الصلح في وقت ما من سنة 1922 إلى صيدا ومال إلى اعتزال العمل السياسيّ شيئاً فشيئاً. ويستفاد من بعض المصادر أنّ صحّته كانت قد أخذت تتراجع. وأمّا ولده رياض فافتتح، في القاهرة، منفاه الثاني (بعد ذاك الذي كان في تركيا إبّان الحرب العالمية)، ولبث متنقّلاً بين مصر وفلسطين وأقطار أوروبيّة مختلفة إلى آخر العام 1923 حين رجع إلى دياره في بيروت وصيدا.

ويمكن أن تكون عودة رياض قد تأخّرت بسبب حكم آخر متعلّق بدوره في قضيّة أعضاء مجلس الإدارة. فقد كان حُكِم عليه في هذه القضيّة غيابياً بالسجن خمس سنوات وبغرامة ماليّة ثقيلة. وهذا ملفّ أثار - على ما ذكرنا - حملة سياسيّة وصحافية، في فرنسا، احتجاجاً على المحاكمة وعلى الأحكام، ولم تُطوَ صفحته تماماً إلا في أواخر سنة 1923.



عن الدولة العثمانيّة وأن تكون الحكومة السوريّة «ملكيّة، مدنيّة، نيابيّة، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزيّة الواسعة وتحفظ فيها حقوق الأقلّيّات» وأن يكون فيصل ملكاً على البلاد.

وبين هذه الجلسة الأولى ونهاية العهد الفيصليّ، التأم المؤتمر في ثلاث دورات واكب في ثانيتها ما أحدثه حلول القوات الفرنسيّة محلّ البريطانيّة في المنطقة الغربيّة من تغيير إستراتيجيّ خطير، وأعلن في ثالثتها استقلال سوريا وبايع فيصلاً بالملك، يوم 8 آذار 1920، ثمّ باشر مناقشة القانون الأساسيّ (أي الدستور) ولم يكن قد أتمّها حين وقعت معركة ميسلون في 24 تمّوز من السنة نفسها.

1915-1916: مراسلات الشريف حسين - مكماهون: حدود غامضة وقاعدة تعهّدات هشّة عشيّة دخول العرب الحرب تحت الرعاية البريطانيّة

كانت المراسلات التي جرت، في أثناء الحرب الكونيّة، بين حسين بن علي شريف مكّة وهنري مكماهون المندوب السامي البريطانيّ في مصر قد أسفرت عن اعتراف بريطانيّ بمبدأ الاستقلال العربيّ، وبحقّ العرب في إنشاء «خلافة» لهم يحدّدون نظامها وصورة العلاقات بين مكوّناتها الإقليميّة بحرّيّة. ولكن الجانب البريطانيّ ماطل في القبول بالحدود التي طلبها الشريف حسين لهذه الدولة وكانت تضمّ شبه الجزيرة العربيّة والعراق وسوريا الطبيعيّة. وكان التحفّظ البريطانيّ يشير إلى مصالح فرنسيّة في المنطقة الشماليّة الغربيّة والغربيّة من سوريا، وهي المنطقة الممتدّة من صور إلى الإسكندرون، والمشتملة على مرسين الواقعة اليوم في تركيا. وقد قبل الجانب العربيّ باستثناء مرسين وأضنة من نطاق سلطته ولم يقبل باستثناء الساحل السوريّ، ابتداء من الإسكندرون، وتفادى الجانب البريطانيّ أيضاً من كلّ تعهد صريح بدخول فلسطين

في «الاستقلال العربيّ» وتفادى من التصريح بدخولها في منطقة «المصالح الفرنسيّة» أي سوريا الساحليّة. وهو ما حمل حكومة دمشق الفيصليّة، بعد الحرب، على اعتبار فلسطين داخلة (نظريّاً) في نطاق سلطتها.

انطوت المراسلات أيضاً على تأكيد الأفضليّة البريطانيّة في معاونة الدولة العتيدة، وهي أفضليّة عرضها الجانب العربيّ، وعلى تأكيد الحاجة إلى ترتيبات خاصّة تضمن المصالح البريطانيّة في ولايتي البصرة وبغداد وإلى استمرار الاحتلال البريطانيّ لعدن. وهذا مع الإشارة إلى تعهّدات بريطانيّة يجب أن تحترم أعطيت لمشيخات قائمة على سواحل شبه الجزيرة. وهي تعهّدات لم يكن الشريف حسين مطّلعاً إلا على بعضها. وكان اللبس المحيط بمعظم مسائل الحدود والترتيبات الخاصّة والتعهّدات لا يزال قائماً حين أعلن الشريف حسين، من مكّة، انطلاق الثورة العربيّة على الحكم التركيّ، في حزيران 1916.

1915-1917: سايكس – بيكو، الحسين – مكماهون، بلفور – روتشيلد: التعهّدات متعارضة باستثناء تعهّدات البريطانيّين والفرنسيّين لأنفسهم

في الشهر نفسه الذي أرسل فيه مكماهون رسالته الأخيرة إلى الشريف حسين (آذار 1916) كانت تبدأ في روسيا مفاوضات مثلّثة بُنيت على تفاهم سابق بريطانيّ – فرنسيّ حول مصير سوريا الطبيعيّة وما بين النهرين (العراق). وكان هذا التفاهم قد تمّ بين مارك سايكس عن بريطانيا وفرنسوا جورج بيكو عن فرنسا. وكانت روسيا معنيّة بمصير المناطق المتاخمة لحدودها في الأناضول. فمثّلها سازانوف في المفاوضات المثلّثة.

قضى التفاهم بشأن سوريا والعراق بإنشاء دولة عربيّة في سوريا الداخليّة تقسم إلى منطقتين: «أ» و«ب». وقضى بمنح فرنسا أفضليّة في ما ينشأ من مشاريع بما تحتاج





14-م مؤتمر جنيف ووفده الطويل العمر

أفضت نهاية الدولة الفيصليّة في دمشق إلى تجمّع كثيرين من قادة الرأي السوريّين (واللبنانيّين) في القاهرة. كان بعض هؤلاء قد واكب خطى تلك الدولة وأصبح محكوماً بالإعدام أو بعقوبات أخرى، في دمشق، بعد سقوطها. وكان بعضهم الآخر قديم العهد بالإقامة في القاهرة، وقد باشر فيها معارضته السياسيّة للعهد العثمانيّ الأخير، وأبرز هؤلاء أركان حزب الاتّحاد السوريّ الذي ورث حزب اللامركزيّة الإداريّة العثمانيّ عند نهاية الحرب. تولّى هؤلاء تنسيق الصفّ السوريّ في القاهرة، وكان أبرز الأحزاب المهاجرة من دمشق حزب الاستقلال العربيّ، وريث جمعيّة الفتاة، وكان من المنسوبين إليه رياض الصلح.

ومن أهمّ ما أفضى إليه هذا التنسيق وأبقاه أثراً عقد المؤتمر السوريّ- الفلسطينيّ في جنيف، من 25 آب إلى 21 أيلول 1921. وكان هذا المؤتمر سوريّاً، في ابتدائه، فأصبح «سوريّاً فلسطينيّاً» حين انضمّ إليه أعضاء من الوفد الفلسطينيّ الموجود آنذاك في لندن. وقد عاد هؤلاء فانسحبوا من المؤتمر في السنة التالية، محتجّين على ميل وجدوه عند الأكثريّة «السوريّة» فيه إلى تغليب القضيّة السوريّة على قضيّة بلادهم.

انعقد المؤتمر في جنيف ليسهل عليه التوجّه مباشرة إلى عصبة الأمم. وكان في صلب مطالبه إنشاء دولة عربيّة في سوريا وفلسطين ولبنان يكون نظامها مدنيّاً وبرلمانيّاً ويكون لها حقّ الاتّحاد مع الدول العربيّة الأخرى، وكذلك إبطال الانتدابين الفرنسيّ والبريطانيّ اللذين لم تكن قد أبرمتهما العصبة بعد، ونقض وعد بلفور، وإرسال لجنة دوليّة للوقوف على رغائب الأهالي، في المشرق العربيّ، بشأن مستقبل بلادهم.

رئس المؤتمر الأمير اللبنانيّ ميشال لطف الله، وكان متموّلاً كبيراً وذا طموح سياسيّ كبير، وقد منحه الملك حسين بن عليّ لقب الإمارة لمعاضدته الأسرة الهاشميّة، وانتخب نائباً للرئيس الشيخ رشيد رضا المشهور، تلميذ الشيخ محمّد عبده وصاحب مجلّة المنار وهو طرابلسيّ مقيم في القاهرة. من ثمّ انتخب المؤتمر لجنة تنفيذيّة من تسعة أعضاء. وما لبثت هذه اللجنة أن عيّنت لها وفداً دائماً في جنيف لمواصلة العمل السياسيّ في المحافل الدوليّة، مؤلّفاً، فضلاً عن ميشال لطف

إليه الدولة من خبراء وموظّفين في المنطقة «أ» وهي الشماليّة وتشتمل على الموصل وحلب وحماه وحمص ودمشق. وقضى التفاهم أيضاً بمنح الأفضليّة نفسها لبريطانيا في المنطقة «ب» وهي الجنوبيّة وتشتمل على كركوك وشرقيّ الأردنّ والعقبة. وقضى أيضاً بخضوع الساحل من الإسكندرون إلى صور (وهو المنطقة الزرقاء) لحكم فرنسيّ مباشر. وقضى بحكم بريطانيّ مباشر للمنطقة الحمراء وهي ولايتا بغداد والبصرة. وجعلت فلسطين أخيراً منطقة رصاصية تخضع لإدارة دوليّة يتفق عليها الحلفاء والشريف حسين.

كان هذا الاتّفاق مخالفاً لموقف الشريف حسين المتحفّظ عن إدخال فرنسا في المسألة السوريّة أصلاً. وكان الاتّفاق يؤوّل الترتيبات الخاصّة بمصالح بريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد (وهي ما وافق عليه الشريف) على أنها حكم بريطانيّ مباشر للولايتين. وكان يفرض لفلسطين مصيراً لم يكن قد ذكر أصلاً في مراسلات الحسين- مكماهون...

[illegible] س- بيكو الذي بقي [illegible] فرنسـ[illegible]ـي مفوّض [illegible] حكومة البلاشفة، بُعَيد [illegible] في خريف [illegible] وانسحاب [illegible] كان [illegible] تبر قاعدة [illegible] جديدة [illegible] وضعت سوريا [illegible] الفرنسيّ وألغي [illegible] غربيّة مع [illegible] سلون ثمّ [illegible] ولاية الموصل إلى ولايتي بغداد والبصرة فنشأ من ثلاثتها العراق المعاصر ووُضع كلّه تحت الانتداب البريطانيّ. وضعت فلسطين تحت الانتداب البريطانيّ أيضاً. وكان وعد اللورد بلفور للورد ليونيل والتر روتشيلد (في 2 تشرين

اللـه نفسه، من ثلاثة أعضاء هم الأمير شكيب أرسلان عضو مجلس المبعوثان العثمانيّ سابقاً وإحسان الجابري الذي كان ملحقاً ببلاط السلطان عبد الحميد وأصبح أخيراً رئيساً لأمناء الملك فيصل، وسليمان كنعان الذي كان قد أنهى نفيه في كورسيكا ثمّ أخرج من فرنسا، وقد اختصّ، في الوفد، بالدفاع عن استقلال لبنان معتبراً أن هذا الاستقلال كان قائماً في عهد المتصرفيّة ونقضه الاحتلال ثمّ الانتداب الفرنسيّ.

بقي هذا الوفد، مدّة العشرينات والثلاثينات، دائباً على مناهضة السياسة الانتدابيّة. وقد انضمّ إليه رياض الصلح في وقت ما من أوائل العشرينات ورافق نشاطه من جنيف والقاهرة ومن منافيه الأخرى ومن بيروت بعد استقراره - نسبيّاً - فيها. وحين نشب الخلاف بين الوفد ومناصريه وبين رئيس المؤتمر ومناصريه، كان رياض الصلح في جانب الوفد وتولّى باسمه تفنيد التهم التي أثارها لطف الله في وجه أعضائه. وكان هذا الخلاف الذي أصبح علنيّاً في أواخر سنة 1927، معبّراً عن ابتعاد كثيرين من بينهم رشيد رضا وشكيب أرسلان وإحسان الجابري ورياض الصلح عن سياسة الأسرة الهاشميّة التي كان آل لطف الله مقرّبين منها. على أن هذا الخلاف لم يُفضِ إلى قطيعة مع الهاشميّين ولا كان الانشقاق الفلسطينيّ عن المؤتمر، قبل ذلك، قطيعة بين الوفد والفلسطينيّين أيضاً.

ويسجّل للوفد خصوصاً إصداره مجلّة الأمّة العربيّة *La Nation Arabe* التي تولّى المسؤوليّة الدائمة عنها شكيب أرسلان وبقيت، حتّى نشوب الحرب العالميّة الثانية، أبرز لسان للقضايا العربيّة في أوروبا.

15 م. رياض ووايزمن: من يمنع إبرام الانتداب؟

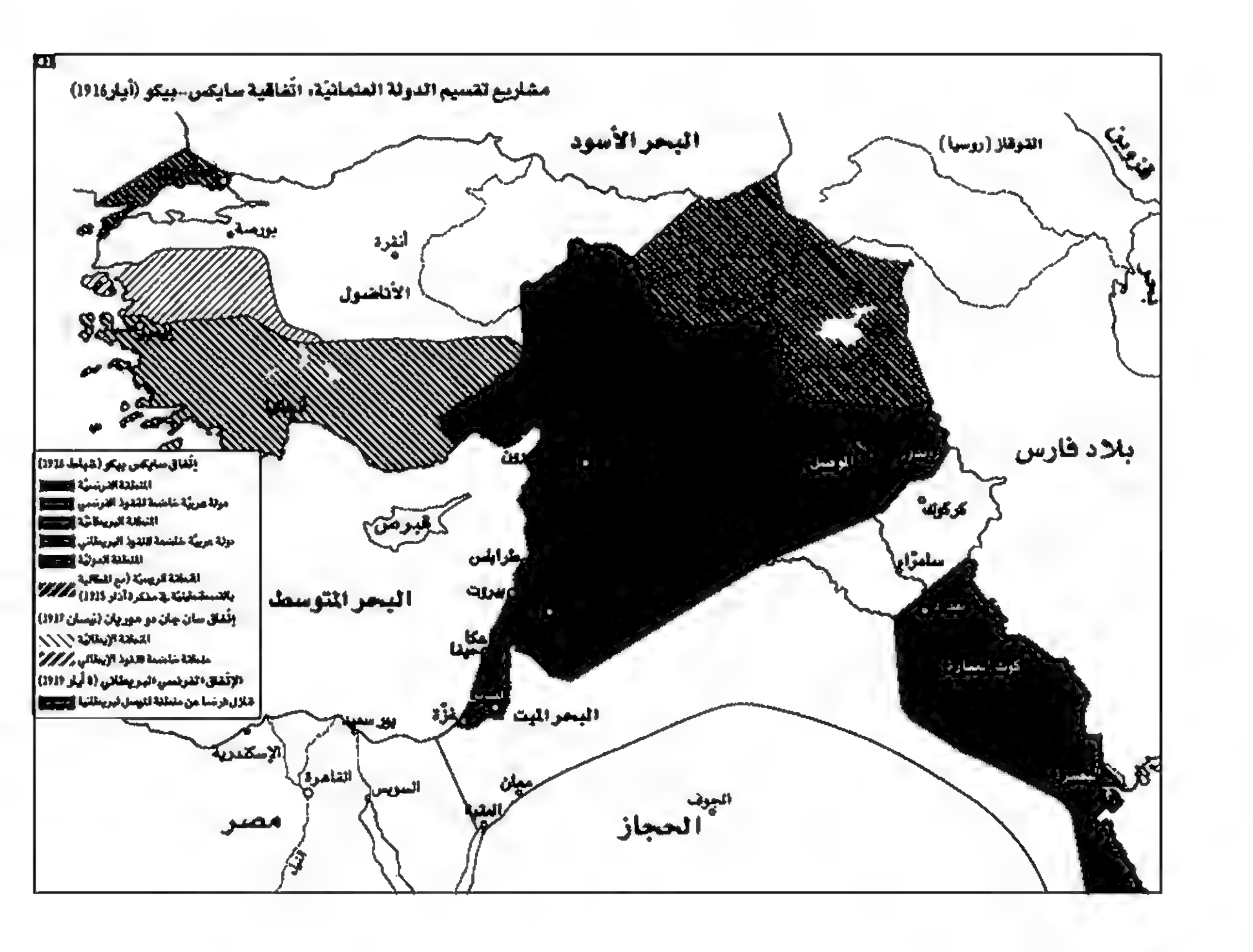
بعد المؤتمر السوريّ - الفلسطينيّ في جنيف، ذهب رياض الصلح إلى لندن راغباً في تسهيل السعي إلى اتّفاق بين الوفد الفلسطينيّ الناشط هناك وقيادة الحركة الصهيونيّة. كان النزاع العربيّ - اليهوديّ في فلسطين - وقد اصطبغ تكراراً بلون الدم - عامل تزكية للانتداب البريطانيّ على فلسطين ومن ثمّ

الثاني 1917) قد أباح لليهود أن ينشئوا فيها وطناً قوميّاً...، وكانوا إذ ذاك نحو 11% من سكّانها. وتأسّست في شرق الأردن وحده من بين مناطق سوريا الطبيعيّة، إمارة تولاها الأمير عبد الله بن الشريف حسين، بعد أن أخرجها تشرشل، وزير المستعمرات، من دائرة وعد بلفور، في آذار 1921. وفي حزيران من السنة نفسها أصبح فيصل، ملك سوريا في العام السابق، ملكاً على العراق، بعد موافقته على الانتداب البريطانيّ.

1920:
فلسطين بعد وعد بلفور: أفق العنف المفتوح

في نيسان 1920، وقعت، في القدس، أولى المواجهات الكبيرة الدامية بين عرب تجمهروا احتفالاً بموسم النبيّ موسى ومستعين من يهود المدينة القديمة. وكانت هذه المواجهات معبّرة عن التوتّر الذي أنشأه وعد بلفور واستقواء الصهاينة به وتخوّف العرب من عواقبه في ظلّ الاحتلال البريطانيّ لفلسطين والبحث في تحويله إلى انتداب عليها.

وكان كلّ من الفريقين يعبّئ ما استطاع تعبئته من وسائل في هذه المعركة التي بدت مسألة الانتداب طوراً حاسماً من الأطوار العاصفة التي كانت متوقّعة لها. ولم يكن مأمولاً، في هذه المرحلة، أن يفيد العرب من مواجهة يسعون إلى تعزيز عواملها بين الحليفتين بريطانيا وفرنسا حول فلسطين. لم تكن فرنسا وافقت، بعد، على وعد بلفور. ولكن بريطانيا التي كانت لا تزال تعالج ورطتها الباهظة الكلفة في العراق، كانت قد سحبت قوّاتها من سوريا، تاركة الدولة العربيّة في دمشق فريسة محتملة لفرنسا ومسلّمة لهذه بالانتداب على سوريا كلّها. فكان مستبعداً أن يقاوم الفرنسيّون مبدأ الانتداب البريطانيّ على فلسطين والسعي، في ركابه، إلى تنفيذ وعد بلفور. هذا فيما كان البريطانيّون يعدّون احتلال فلسطين



مشاريع لتقسيم الدولة العثمانيّة، اتّفاقية سايكس-بيكو (أيار 1916)
البحر الأسود
القوقاز (روسيا)
بلاد فارس
بورصة
أنقرة
الأناضول
الموصل
كركوك
سامرّاء
بغداد
كوت العمارة
البصرة
قبرص
طرابلس
بيروت
عكا
حيفا
البحر المتوسط
غزّة
البحر الميت
بور سعيد
الإسكندرية
القاهرة
السويس
معان
العقبة
الجوف
الحجاز
مصر
النيل
إتفاق سايكس بيكو (شباط 1916)
المنطقة الفرنسيّة
دولة عربيّة خاضعة للنفوذ الفرنسي
المنطقة البريطانيّة
دولة عربيّة خاضعة للنفوذ البريطاني
المنطقة الدوليّة
المنطقة الروسيّة (مع المطالبة بالقسطنطينيّة في مذكرة آذار 1915)
إتفاق سان جان دو موريان (نيسان 1917)
المنطقة الإيطاليّة
منطقة خاضعة للنفوذ الإيطالي
الإتفاق الفرنسي البريطاني
تنازل فرنسا عن منطقة الموصل لبريطانيا

للانتداب الفرنسيّ على سوريا. وكان الهمّ الأول لرياض ورفاقه في تلك السنة (1921) وفي تاليتها الحؤول دون إبرام عصبة الأمم صفقة الانتدابين اللذين أقرّ مبدأهما في مؤتمر سان ريمو. على أن مسعى رياض لم يجد محلاً في مناخ التوتّر الاستثنائي السائد، إذ ذاك، بين الفلسطينيّين والصهيونيّين وكان الإخفاق أيضاً نصيب اللقاء الذي رتّبه تشرشل بين القيادتين على ما ذكرنا.

عليه انتقل رياض إلى مسعى أطول نفساً وأوسع نطاقاً. وكان يعرف من أيام دراسته في إستانبول سنة 1911 يهوديًا فلسطينياً هو إيتامار بن عافي الذي أصبح لاحقاً صاحب جريدة ووجهاً بارزاً من وجوه الحركة الصهيونيّة في فلسطين. فتولّى بن عافي هذا ترتيب لقاءات عقدت في تشرين الثاني 1921 بين رياض وحاييم وايزمن زعيم الحركة الصهيونيّة، وذلك في دار جيمس دو روتشيلد في لندن وبحضور هذا الأخير.

كان مدار اللقاءات مشروع اتّفاق أعدّ نصّه بن عافي، بالتشاور مع رياض، يبدأ بالإشارة إلى فلسطين على أنّها «موطن مشترك» للشعبين، مستعيداً عبارة كان قد اعتمدها، قبل أسابيع، المؤتمر الصهيونيّ في كارلسباد في محاولة منه لتهدئة الغضب الذي كان قد استثاره، في صفوف العرب، وعد بلفور، بنصّه الغامض، والتفسيرات الصهيونيّة المتطرّفة لهذا النص.

وأما مواد الاتّفاق فتتناول تأييد التوجّه نحو «الحكم الذاتيّ» في فلسطين وتسلّم الفلسطينيّين وظائف كانت بأيدي أجانب وتحديد الهجرة اليهوديّة بقدرة البلاد على استيعابها، من غير أدنى إضرار بحقوق العرب ومصالحهم وسنّ قانون للجنسيّة الفلسطينيّة يمنحها لمن يعتبرون أنفسهم فلسطينيّين من المقيمين، بشرط تنازل الراغب فيها عن كل ولاء آخر، ويمنحها أيضاً لمن يتّخذ فلسطين مقاماً دائماً بعد مهلة يُتّفق عليها مع السلطة المنتدبة. وينصّ الاتّفاق أيضاً على الدعم المتبادل بين العرب، في مختلف دولهم، واليهود لإحقاق الحقوق القوميّة المشروعة ولازدهارهما معاً. وينصّ على احترام المنظّمة الصهيونيّة المطلق للأماكن الدينيّة الإسلاميّة والمسيحيّة ويعتبر اتّهامها بغير ذلك شائناً ولا أساس له، وينصّ على مبادلة العرب اليهود هذا الاحترام بمثله لمقدساتهم وحقوقهم الدينيّة.

تضحية باهظة الكلفة عليهم في الظروف المالية لدولتهم، بعد الحرب. من جهة أخرى لم تكن العلاقة البريطانيّة - الصهيونيّة كلّها سمناً وعسلاً لأن البريطانيّين كانوا يجنحون إلى مداراة النقمة العربيّة حتّى لا تتحوّل إلى اضطراب عام يهدّد أمن قوّاتهم المحتلّة أو يلزمهم بتعزيزها، وهو ما كانوا غير راغبين في الوصول إليه. هذا وكانت حال الاحتلال نفسها تفرض قيوداً قانونية على التصرّف بالأراضي والأوقاف وغيرها وجدها الصهيونيّون معوّقة لمطامعهم.

عليه وُجد، في قيادات الطرفين العربيّ والصهيونيّ، شعور قويّ بالفائدة المحتملة لاتّفاق مباشر بينهما يضبط الخصومة المتصاعدة بالتوفيق، ما أمكن، بين الموقفين المتناقضين.

وكان فيصل بين أول من تقبّلوا مبدأ الحوار، فالتقى الزعيم الصهيونيّ حاييم وايزمن، في العقبة، يوم 4 حزيران 1918 أي قبل نهاية الحرب بأشهر. وعاد فالتقاه في لندن وعقد معه، في 3 كانون الثاني 1919، اتّفاقاً مكتوباً تضمّن موافقته على وعد بلفور مشروطة باستقلال الدولة العربيّة المنشودة في بلاد المشرق. وقد تكرّر الاتصال بين فيصل أو بعض معاونيه والصهاينة بشيء من الانتظام حتّى أواخر العهد الفيصليّ في دمشق، وشهد تقلّبات عدّة في المواقف المتقابلة.

وفي فلسطين، كانت الحركة الصهيونيّة تتّخذ صوراً مؤسّسية جديدة. وفي مواجهتها، نشأت هيئات فلسطينيّة متنوّعة وانعقدت مؤتمرات. وفي تموز 1921، أرسل الفلسطينيّون وفداً إلى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني للمطالبة بإلغاء وعد بلفور. حصل ذلك في أعقاب صدام جديد، شهدته يافا هذه المرّة، بين العرب واليهود. وفي أواخر تشرين الثاني، رعى شوكبورغ، نائباً عن تشرشل، لقاء بين هذا الوفد ووفد صهيونيّ برئاسة وايزمن. وكان هذا الشهر قد شهد صداماً دامياً

آخـر في القدس بين العرب واليهود. ولم يسفر اللقاء اللندنيّ عن أيّ تقارب.

24 تمّوز 1920: يوم ميسلون التاريخي: جيش غورو يضرب حلم الاستقلال العربيّ

خاضت الدولة الفيصليّة معركة وادي ميسلون، بظاهر دمشق، يوم 24 تمّوز 1920، بجيش قليل العدد ضعيف العدّة، أعيدت تعبئة جنوده بعد أن كانوا قد سُرّحوا في 18 تمّوز استجابة لإنذار غورو الذي ورد قبل عشرة أيام من المواجهة وتصاعدت الضغوط [illegible] لم يزد عديد الجيش الذي قاتل [illegible] من ثلاثة آلاف معظمهم من [illegible] وكانوا سيّئي التسلّح والتنظيم. [illegible] كان مختلاً جداً بين هذه القوى [illegible] الكبير الذي زحف محصّناً [illegible] معززاً بمدافعه، يسانده سرب من الطائرات القاصفة وقد بلغ عديده الإجماليّ تسعة آلاف. ولم تدم المعركة إلا ساعتين أو ثلاثاً من الزمن تفرّق بعدها الجيش العربيّ الذي خسر نحواً من ربع جنوده ومناصريه وسقط قائده وزير الحرب يوسف العظمة في الميدان ليصبح قبره في ميسلون محجّة لعشرات من السنين.

وكانت دمشق قد شهدت حركات مدّ وجزر في تلك الأيام العشرة التي سبقت المعركة، بين راغبين في ملاينة الفرنسيّين (وكان على رأسهم فيصل نفسه) ومصمّمين على المجابهة (وكان على رأسهم يوسف العظمة في الحكومة والشيخ كامل القصّاب في أحياء المدينة وساحاتها). وبين هؤلاء وأولئك، وجد فيصل كثيراً من الصامتين بين من كان يلتقيهم من أعيان ومسؤولين لمشاورتهم في المواقف. وكان قد وقع اضطراب داخليّ خطير، أيضاً، عند هجوم المتظاهرين على القلعة، أسفر عن سقوط مائتين بين قتيل وجريح.







42 هاشم الأتاسي

43 رضا الركابي

44 يوسف العظمة

45 فيصل بن الحسين

46 الشريف الحسين بن علي

47 الحسين وفيصل عند فرانسوا جورج-بيكو في جدة

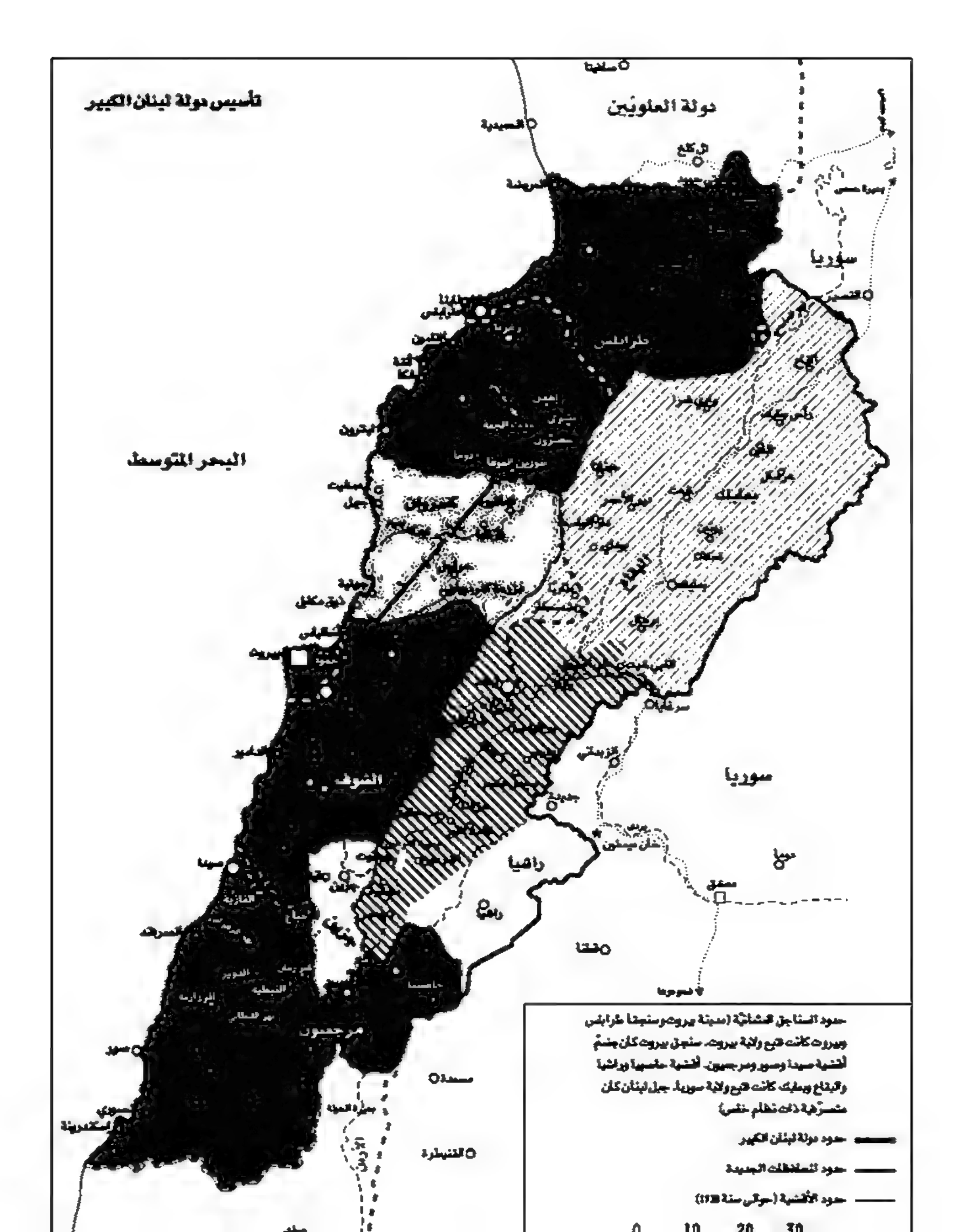




ولكن ما حسم المواقف لصالح المجابهة، في النهاية، كان تشدّد الجنرال غورو ومقابلته كلّ تنازل من فيصل بمطالب جديدة وظهور تصميمه على احتلال دمشق مهما تفعل حكومتها، وعلى إطاحة المملكة العربيّة التي لم تكن فرنسا قد اعترفت بإعلانها في آذار 1920 ولا بمبايعة فيصل على سوريا الطبيعيّة كلّها، بما فيها فلسطين (المرهونة لوعد بلفور البريطانيّ) ولبنان وسائر المنطقة الغربيّة التي كانت القوّات الفرنسيّة تحتلّها وحدها، بعد أن انسحبت منها القوّات البريطانيّة في خريف السنة السابقة. هذا إلى مآخذ فرنسيّة أخرى على حكومة فيصل أهمّها رفضها انتداب فرنسا ومساندتها العصابات المناوئة للاحتلال الفرنسيّ في أنحاء عديدة من البلاد، ومعاندتها استخدام الجيش الفرنسيّ خطّ حديد رياق - حلب لإمدادات القوّات المحاربة في كيليكيا وجنوب الأناضول، ورفضها اعتماد العملة الورقيّة السوريّة التي صدرت بقرار وضمانة فرنسيّين، إلخ.







تأسيس دولة لبنان الكبير
دولة العلويين
سوريا
البحر المتوسط
طرابلس
البترون
جبيل
بيروت
صيدا
صور
الشوف
مرجعيون
راشيا
بعلبك
البقاع
جونية
دمشق
حاصبيا
النبطية
القنيطرة
حدود السناجق العثمانية (مدينة بيروت وسنجقا طرابلس وبيروت كانت تتبع ولاية بيروت. سنجق بيروت كان يضمّ أقضية صيدا وصور ومرجعيون. أقضية حاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك كانت تتبع ولاية سوريا. جبل لبنان كان متصرّفية ذات نظام خاص)
حدود دولة لبنان الكبير
حدود المحافظات الجديدة
حدود الأقضية
0
10
20
30



أخيراً تتعهّد المنظّمة بالتعاون مع الأهالي العرب في كلّ مشروع تبادر إليه لإعادة إعمار فلسطين.

طلب رياض حذف عبارة «في الأوان المناسب» التي قيّد بها النصّ إرساء الحكم الذاتي مؤكّداً على أن المادّة 22 من ميثاق عصبة الأمم اعتبرت الدول الواقعة تحت الانتداب من الفئة «أ» (وهي حالة فلسطين وسوريا ولبنان) دولاً مستقلّة.

أهمّ من هذا أن رياض طلب نفياً صريحاً من المنظّمة الصهيونيّة لنيّتها إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين. فكان أن اقترح عليه وايزمان «ترك الكلاب النائمة لحالها» مضيفاً أنه لا يستطيع إلزام أولاده وأولاد أولاده بمثل هذا النفي.

عند هذا الحدّ، توقّفت المحادثات وتأجّل البحث في توقيع أي اتّفاق لحين انعقاد مؤتمر يجمع الطرفين في القدس أو في القاهرة وذلك في شباط أو آذار من السنة التالية (1922).

«وعد بلفور العربيّ»

في آذار ونيسان 1922، انعقدت محادثات في القاهرة بين وفد من المنظّمة الصهيونيّة وآخر من اللجنة التنفيذيّة لـ«مؤتمر أحزاب البلاد العربيّة المتّحدة»، وهو الاسم الذي اتّخذه منظّمو مؤتمر جنيف من الناشطين «السوريّين» في مصر. كانت المحادثات استئنافاً لمباحثات وايزمن ورياض الصلح في السنة السابقة. ورئس الوفد العربيّ الشيخ رشيد رضا وكان بجانبه رياض الصلح والشيخ كامل القصّاب وإميل خوري. وتألّف الوفد الصهيونيّ من الدكتور إدر من اللجنة التنفيذيّة الصهيونيّة في فلسطين وفليكس دو منشي وهو مصرفيّ مصريّ وآشر سفير وهو صحافيّ في جريدة إيتامار بن عافي. وقد تابع وايزمن هذه المحادثات من روما وتابعها مسؤولون بريطانيّون وصهيونيّون آخرون شعروا بما لها من أهمّيّة.

ويظهر بجلاء من محاضر الجلسات دافع الوفد العربيّ إلى محاولة الاتّفاق مع المنظّمة الصهيونيّة. ففي نطاق المواجهة السياسيّة المباشرة، طمأن الوفد العربيّ محاوريه إلى أنّه لا يريد

أوّل أيلول 1920:
لبنان الكبير يفيض عن آمال المتصرفيّة

في أوّل أيلول 1920 - أي بعد معركة ميسلون بشهر وأيّام - أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير من قصر الصنوبر في بيروت وذلك في حفل تقدّمه البطريرك الياس الحويك والمفتي مصطفى نجا وجمع كبير من أعيان البلاد وأركان الإدارة الانتدابيّة.

وقد ضمّت الدولة الجديدة إلى متصرّفيّة جبل لبنان العثمانيّة ما كان قد أخذ يسمّى بـ«الأقضية الأربعة» من ولاية دمشق (أو سوريا) وهي، على ما ذكرنا، أقضية حاصبيا وراشيا والبقاع (المعلّقة) وبعلبك. وضمّت أيضاً مدينة بيروت وأقضية لوائها الثلاثة وهي أقضية صيدا وصور ومرجعيون. وضمّت أخيراً مدينة طرابلس وقسماً من لوائها هو الواقع إلى الجنوب من النهر الكبير. وكانت أكثريّة سكّان المدن الساحليّة المضمومة من المسلمين السنّة. وكان السنّة أكثريّة أيضاً في نواحي المنية والضنّية وعكار المقتطعة من لواء طرابلس وكانوا كثراً في نواحي حاصبيا وراشيا المقتطعة من لواء دمشق. وكان الشيعة أكثريّة في جبل عامل وبلاد الشقيف وسواحلها، وكانت موزّعة بين أقضية لواء بيروت، وكذلك كانوا في قضاء بعلبك المقتطع من لواء دمشق. وكان للمسيحيّين وجود كبير في مدينة بيروت ومثله للدروز في وادي التيم. هذا إلى أقلّيّات من مختلف الطوائف متناثرة بين الأكثريّات الطائفيّة.

وعلى التعميم، زادت مساحة الدولة الجديدة عن مثلي مساحة المتصرّفيّة وقارب عدد سكّانها المثلين. ونحا الميزان السكّانيّ بين المسيحيّين والمحمّديين إلى التكافؤ مع زيادة محدودة جدّاً للجانب المسيحيّ. هذا فيما كان المسيحيّون أكثريّة ساحقة في المتصرّفيّة القديمة.

كانت عين الجبليّين (أو «اللبنانيّين»)، طوال عهد المتصرّفيّة، على بيروت، من جهة، وعلى سهل البقاع، من الجهة

استنفار منظّمتهم في وجه أيّ من الدول الحليفة (بريطانيا وفرنسا، بخاصّة) وكان يعلم أن هذا الاستنفار محال. ولكنّه عاد فطلب أن يمتنع الصهيونيّون عن تأييد أيّ انتداب على غير فلسطين وأن تشكّل لجنة من الطرفين تبحث في الموقف المناسب من الانتداب على فلسطين. وفي ما يتعدّى المواجهة المباشرة، بدا أن المفاوضين العرب يريدون «تسوية تاريخيّة» مع اليهود تنقض الأساس الذي قام عليه مبدأ الانتداب في صيغته المعلنة، على الأقلّ.

ففي موضوع الانتداب على فلسطين، كان المفاوضون العرب يريدون أن يعوّل اليهود على تعهّدات عربيّة مباشرة، تتعلّق بهجرة اليهود ووضعهم في البلاد من نواحيه كافّة، بحيث تضؤل قيمة الضمانة البريطانيّة التي مثّلها وعد بلفور وإدراجه في صكّ الانتداب أو تبطل. كان ذلك ما سماه إدر «وعد بلفور العربيّ». وفي موضوع الانتداب برمّته (على فلسطين وغيرها) كان الوفد العربيّ يريد تقديم الاتّفاق العربيّ - اليهوديّ على أنّه اتّفاق مع جهة متقدّمة، مالكة لوسائل التطوير من معرفة ومال، وأنّه - أي الاتّفاق - يغني الشرق العربيّ كلّه - لا فلسطين وحدها - عن الانتداب الفرنسيّ - البريطانيّ الذي برز في الساحة الدوليّة مستنداً إلى هذه الحاجة نفسها: حاجة البلاد العربيّة إلى «المساعدة» و«المشورة» - وهي الخارجة من قرون طويلة من الاستبداد والإدارة الفاسدة - إلى أن تبلغ درجة من التطوّر تؤهّلها لمباشرة أمورها بنفسها. وكان المفاوضون العرب يرون لليهود أفضلية على بريطانيا وفرنسا، وهي أن اليهود ليسوا دولة إمبرياليّة تهيمن على البلاد بأسباب القوّة وإنّما هم مقيمون من أهل البلاد أو مهاجرون يأتون إليها وينتهي أمرهم إلى التعلّق بها والسعي، مع عناصر الأهلين الأخرى، في نهضتها وازدهارها. وكان الوفد العربيّ يرى المستقبل السياسيّ للمشرق العربيّ مستقبلاً اتّحاديّاً يضمّ بلاد الشام كلّها إلى بلاد ما بين النهرين. وكان يعرض على اليهود دوراً في بلاد هذا الاتّحاد كلّها، لا في فلسطين وحدها. ولا ريب أنّه كان لا يراهم إلا أقلّيّة في هذا النطاق الشاسع، ويستبعد كلّ سيطرة من جانبهم على سياسة البلاد، ويرى العرب، وهم الأكثريّة الساحقة، قادرين على منع هذه السيطرة إذا جنح إليها اليهود.

وأمّا الوفد الصهيونيّ فقد طغت، بالتدريج، هموم أخرى على

موقفه في المحادثات. صحيح أنّه ارتاح إلى جوّ المودّة التي خيّم على المحادثات. وكان الصهيونيّون محتاجين جدّاً، في تلك المرحلة الانتقاليّة، إلى تخفيف التوتّر العربيّ - اليهوديّ في فلسطين، وقد أخذ ينذر بتعقيد للوضع هناك بدا لهم ولحاميتهم بريطانيا باهظ الكلفة المحتملة. ثمّ إنّهم كانوا متوجّسين من ردّ الفعل الفرنسيّ على تقرّبهم من ساسة سوريّين كانوا مصنّفين أعداء صريحين للانتداب الفرنسيّ على سوريا ولبنان. وكان الصهيونيّون يدركون أن خلخلة الانتداب الفرنسيّ إنّما هي خلخلة للانتداب البريطانيّ، قبل أن يستقرّ، بسبب تماسك الحالتين في إطار التقاسم بين الحلفاء. وأخذوا يخشون أن يُتّهم اليهود (وفق عبارة أحدهم) بـ«سلب» الحلفاء ثمرة النصر في الحرب الكبرى.

ثمّ إن الصهيونيّين (في الوفد المفاوض وفي خارجه) طرحوا أسئلة تتّصل بدرجة تمثيل أقرانهم العرب للقوى السياسيّة في الأقطار المعنيّة بالمفاوضة وبمدى قدرتهم، بالتالي، على إقناع هذه القوى بالاتّفاق العتيد وفرض تنفيذه. وكان أكثر أسئلتهم إلحاحاً يتّصل بعرب فلسطين غير الممثّلين في الوفد العربيّ المفاوض. وظهر حذرهم من التفريط بضمانات وثيقة من قبيل وعد بلفور والانتداب (أي القوّة البريطانيّة، بالنتيجة) لقاء تعهّدات عربيّة مشكوك في فاعليتها. هكذا تراخى حماس الوفد الصهيونيّ للتوصّل إلى اتّفاق مكتوب (بعد ما جرى من مشاورات خارج نطاق الوفد) وانتهت المفاوضات إلى التعليق في شهر حزيران.

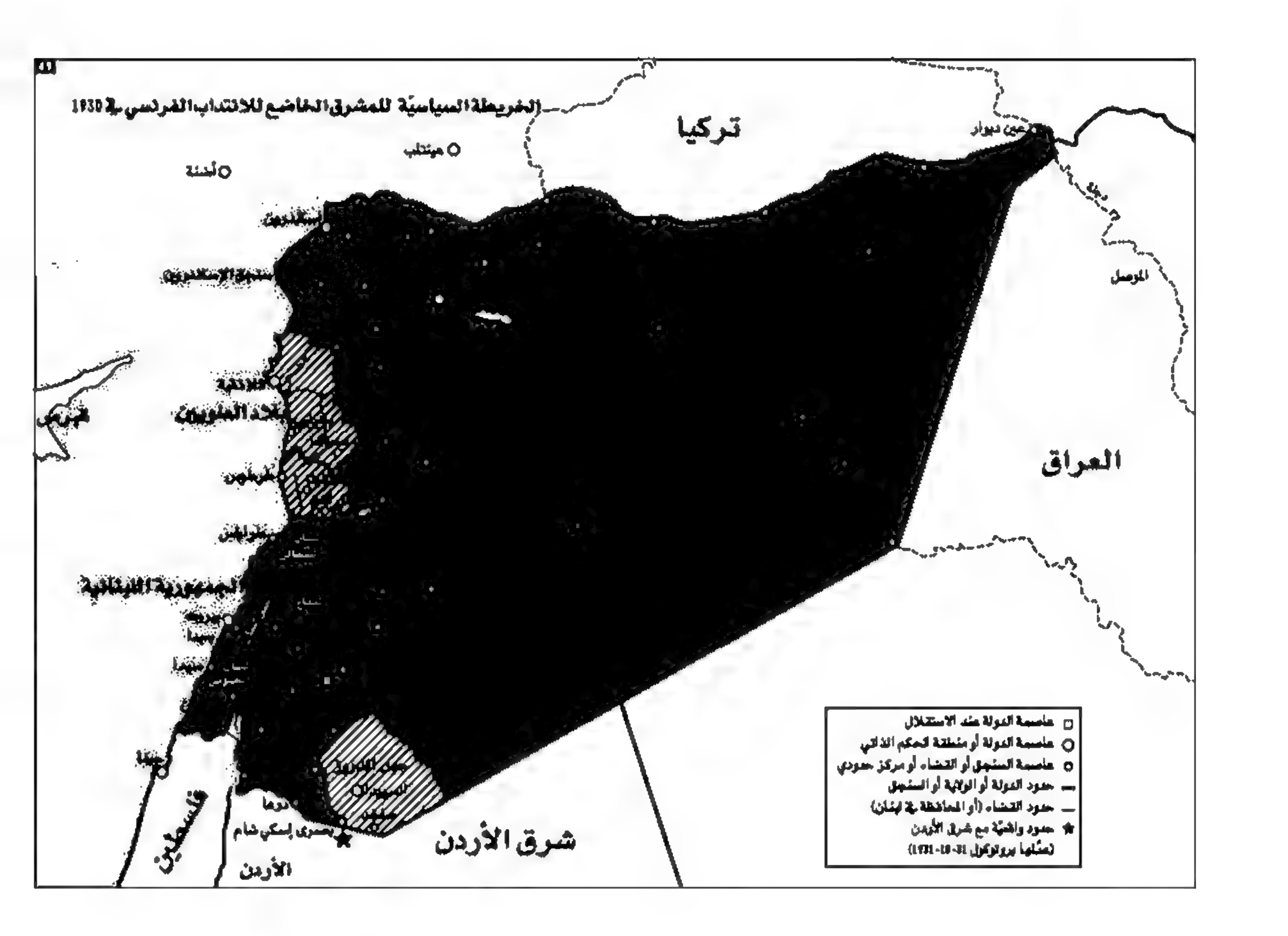
بعد ذلك، استأنف وايزمن اتّصاله برياض الصلح في نهاية السنة، وعقد آخرون من أركان المنظّمة الصهيونيّة لقاءات مع عضوي الوفد السوريّ - الفلسطينيّ شكيب أرسلان وإحسان الجابري ومع حبيب لطف الله، شقيق ميشال، تعثّرت بالعقد نفسها. وكانت الصحافة العربيّة في فلسطين قد باشرت حملة لاذعة على هذه المفاوضات (التي كانت سرّيّة، ولكن أمرها شاع). وكان تفصيل المشرق العربيّ إلى دول عدّة، في ظلّ الانتداب، قد أخذ يستقرّ، في أواخر 1922، ويبتعد معه الأمل في صيغة اتّحادية. ففقدت حركة التفاوض العربيّة - الصهيونيّة بعضاً من أهمّ مكوّنات القاعدة التي كانت قد حملتها بين وعد بلفور وإبرام عصبة الأمم صكوك الانتداب نهائيّاً.

الأخرى. وكان يسوّغ هذا الطموح أن بيروت كانت المنفذ البحريّ للجبل إلى الأسواق الخارجيّة وكانت سوقه الداخليّة أيضاً و«مهجر» أبنائه الداخليّ. وكانت تتوسّط ساحل المتصرّفيّة فيما كانت منفصلة عن اللواء الذي جُعلت عاصمة له، إذ كان هذا اللواء لا يبدأ إلا إلى الجنوب من نهر الأولي، أي عند مشارف صيدا. وكان يسوّغ الطموح إلى ضمّ البقاع خصوبة أراضيه وما كان للزحليّين ولجبليّين غيرهم من مصالح وأملاك فيه. وعزّز من هذا الطموح ما شهده الجبل من مجاعة في الحرب الأولى أودت بشطر كبير من أهله وكشفت عجز زراعته عن سدّ حاجات سكّانه الغذائيّة.

وقد بقي هذا التطلّع الجبليّ، بوجهتيه، ميؤوساً من تلبيته مدّة المتصرّفيّة. وكانت بيروت، بخاصّة، قد أصبحت مرفأً لسوريا كلّها ثمّ أصبحت عاصمة لولاية مترامية مشتملة على معظم الساحل الشرقيّ للبحر المتوسّط. وكان البقاع، من جهته، وثيق العلائق بدمشق القريبة، إذ كانت معظم حركة البشر والسلع فيه موجّهة نحوها.

عليه نقل الجبليّون أمنيتهم في الحصول على مرفأ خاصّ للمتصرّفيّة مدّة عقود ما بين جونية والدامور والنبي يونس. ولم يحصلوا إلا في سنة 1913 على إذن برسوّ السفن البخاريّة في مرفأ جونية. وهو امتياز ما لبثت أن أبطلت مفاعيله الحرب والحصار البحريّ ودخول الجيش العثمانيّ الجبل ملغياً امتيازات المتصرّفيّة.

وأمّا طرابلس وما تاخمها من نواحٍ، وصيدا وجبل عامل فكانت الرغبة في ضمّها مشوبة بشيء من التردّد عند بعض المراجع الجبليّة. وهو تردّد برزت مفاعيله إلى العلن، لاحقاً، في أوقات مختلفة من عهد الانتداب، وذلك عبر التداول في الرجوع عن هذا الضمّ.


الخريطة السياسيّة للمشرق الخاضع للانتداب الفرنسي في 1930
تركيا
العراق
الموصل
شرق الأردن
فلسطين
الأردن
مرسين
أضنة
عاصمة الدولة عند الاستقلال
عاصمة الدولة أو منطقة الحكم الذاتي
عاصمة السنجق أو القضاء أو مركز حدودي
حدود الدولة أو الولاية أو السنجق
حدود القضاء (أو المحافظة في لبنان)
حدود واهية مع شرق الأردن
(مثلها بروتوكول 31-10-1931)

م-17 أوّل المحاماة

في عددها الصادر يوم 19 حزيران 1924، قالت لسان الحال:

«انتهى إلينا أن جرجس بك صفا ورياض بك الصلح اشتركا بمعاطاة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم الوطنيّة والمختلطة في لبنان الكبير وفي الخارج. وقد ضمّا إليهما من يثقان به من المتخرّجين أصحاب الكفاءة واتّخذا مكتباً في بيروت في الطابق العلويّ، ملك السادات بيهم بتصولي عند بوّابة إدريس على شارع البوسطة. ولا ريب بأن هذه الشراكة التي فيها حنكة الشيوخ واختبارات السنين والتضلّع من القانون بشخص جرجس بك وفيها نشاط الشباب والذكاء بشخص رياض بك ستكون ركناً عظيم الفائدة لأصحاب المصالح».

وفي عددها الصادر يوم 2 آذار 1925، قالت الجريدة نفسها:

«تلقّينا ما يفيد أن الشركة المعقودة بين حضرة جرجس بك صفا وبين حضرة رياض بك الصلح في المحاماة قد انحلّت(...)».

على الأثر، أو بعد انقطاع فرضه النفي، يصعب اليوم تقدير مدّته، اتّخذ رياض الصلح لنفسه مكتباً مستقلاً للمحاماة في بيروت البلدة، في مبنى كان قائماً بين شارع النبي وخان أنطون بك، أي قريباً من قصر العدل. وفي وقت ما، كان يعاونه في هذا المكتب محاميان هما مارون العريضي ولطفي حيدر. ويروي نصري المعلوف أن فارس الخوري، أستاذه في كلّية الحقوق في دمشق، كلّم رياض الصلح، عند تخرّج المعلوف في منتصف الثلاثينات، ليلحقه محامياً متدرّجاً بمكتبه، وهو ما كان. ويذكر المعلوف ما وقع عليه من استئثار السياسة بالنصيب الأوفى من عمل المكتب غير مبقية إلا على القليل لما يقع في النطاق المألوف للمحاماة.



كانت المحافظة على الغلبة المسيحيّة وعلى الثنائيّة المسيحيّة - الدرزيّة في الكيان الموسّع ماثلة في أذهان الجبليّين. وكان الإفراط في التوسّع، بشموله هذه المناطق، يحدّ كثيراً من تلك الغلبة وينقض هذه الثنائيّة. عليه أشار بعض الجبليّين، أحياناً، إلى أن القرار الفرنسيّ تجاوز في توسيعه للبنان حدود رغبة اللبنانيّين.

وقد بقيت المدن والمناطق المضمومة صعبة القياد للحكم الانتدابيّ، إجمالاً، حتّى أواسط الثلاثينات. فشهد جبل عامل ونواحي الهرمل وعكار ووادي التيم حركات مقاومة مسلّحة تعاقبت بين بدء الاحتلال الفرنسيّ، بعد انسحاب البريطانيّين، في خريف 1919، وأواخر العشرينات. وقد قمعت هذه الحركات كلّها بالقوّة المسلّحة بعد أن كبّدت الفرنسيّين كثيراً من الضحايا. وبقيت طرابلس، على الخصوص، ومعها صيدا، مقيمة على رفض الانتداب وطلب الوحدة السوريّة إلى عهد متأخّر من الثلاثينات. وأمّا بيروت فمالت، على الجملة، إلى الملاينة بسبب ميزانها الطائفيّ الخاصّ وبسبب استوائها عاصمة مزدهرة للدولة الجديدة مع بقائها بوّابة بحريّة لسوريا في إطار الوحدة الجمركيّة التي أقرّها الانتداب بين البلادين.

1860-1920: سوريا ولبنان في خطط فرنسا: إستراتيجيّة طويلة النفس ولكنّها متحرّكة

كانت عين فرنسا على سوريا كلّها، إذن، فلم تستجب فوراً لما ظهر من رغبات استقلاليّة في جبل لبنان. كانت الحملة العسكريّة التي أرسلها نابليون الثالث إلى جبل لبنان، غداة الذبحة الطائفيّة في عام 1860، قد رسمت لمشروع المتصرّفيّة خريطة لا تختلف كثيراً عن خريطة لبنان الحاليّ. ولكن هذا المشروع تقلّص كثيراً لأن السلطات العثمانيّة ما كانت لترضى بإنشاء قاعدة إقليميّة للنفوذ الأوروبيّ

(وللفرنسيّ، في المقام الأوّل) تمتدّ في صدارة سوريا العثمانيّة مشتملة على كثرة من رعايا السلطان المسلمين وفائضة كثيراً، بالتالي، عن حدّ حماية المسيحيّين الذي فرضته المذبحة.

وفي اتّفاق سايكس - بيكو، حصلت فرنسا على إجازة حكم مباشر لسوريا الساحليّة من الإسكندرون إلى نواحي صور، وعلى أفضليّة لمصالحها في سوريا الداخليّة التي آلت لاحقاً إلى سلطة فيصل. ثمّ إن الاتّفاق الشفويّ بين لويد جورج وجورج كليمنصو، في ربيع ١٩١٩، عدّل اتّفاق سايكس - بيكو إذ أقرّ انتداب فرنسيّ على المنطقتين الشرقيّة والغربيّة معاً فيما آلت المنطقة الثالثة (أي فلسطين) وكانت تسمّى أحياناً سوريا الجنوبيّة، إلى عهدة بريطانيا وهو ما أيّدته، بعد سنة من توافق الزعيمين، معاهدة سان ريمو. وأمّا شرق الأردنّ فكان داخلاً في المنطقة الشرقيّة (أي في سوريا الفيصليّة) ولكنه أصبح، بعد القسمة الجديدة، في منطقة النفوذ البريطانيّ.

وكان في تجربة الدولة الفيصليّة واختبار العلاقات العسير بينها وبين المفوّض السامي الفرنسيّ ما عزّز الميل الفرنسيّ إلى فصل الساحل عن الداخل، مع السيطرة على المنطقتين، وذلك لتسهيل التحكّم بكلتيهما بالقبض على ناصية الحاجة المتقّقة لكلّ منهما إلى الأخرى. عليه أنشأ الفرنسيّون، بعد إعلانهم لبنان الكبير، «دولة» لمنطقة العلويّين الساحليّة. وأنشأوا أيضاً دولة لدمشق سمّوها سوريا وأخرى لحلب وثالثة لجبل الدروز. ففصلوا الساحل عن الداخل كليّاً، من الوجهة السياسيّة، وحالوا، من الجنوب، بين سوريا وفلسطين واعتبروا بالتنافس التقليديّ بين المدينتين الكبيرتين، في الداخل، وبالاختلاف النسبيّ بينهما لجهة التكوين الطائفيّ ليجعلوا كلاً منهما عاصمة لدولة قائمة برأسها. وأصبحوا، بالنتيجة، محكمين في نظام





50 فيصل وغورو: تسلم وتسليم

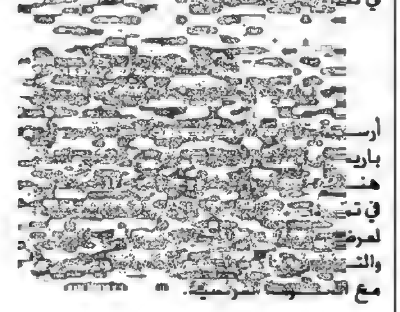
51 وايزمن

52 رضا الصلح حوّل 40 ألف قرش مصري لرياض والمبلغ غير كافٍ لتغطية ديون الأخير

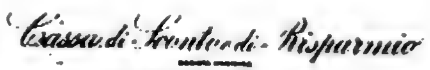
53 من المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف وظهر ميشال لطف الله والشيخ رشيد رضا في مقدمة الصورة ورياض الصلح في الصف الخلفي إلى اليمين

العلاقات التي لم يكن من بقائها بدّ بين هذه «الدول» الخمس.

وفي الحالة اللبنانيّة، كانت النظرة الفرنسيّة إلى التكوين الطائفيّ للدولة الجديدة مختلفة جداً عن نظرة مسيحيّي الجبل إلى هذا التكوين. كان الجبليّون مشغولي الذهن بالتوفيق بين المصالح الاقتصاديّة القاضية بالتوسيع والمحافظة على الميزان الطائفيّ القائم، وهذا ما كان يعملهم على الاقتصاد في التوسع. وأمّا الجانب الفرنسيّ، فجمع في الدولة الجديدة شيعة الولايتين (بيروت ودمشق) وجعل من مناطقهم حدّاً جزئياً ما بين هذه الدولة وكلّ من سوريا وفلسطين. ثمّ إنه ضم طرابلس معزّزاً الموقع السنّيّ في تكوين الدولة الجديدة وملحقاً بها ثاني الموانئ السوريّة، تحويلاً من الجهة اللبنانيّة على أوثق الولاء لفرنسا. أخيراً، جعلت السلطة المنتدبة الحدّ الطائفيّ التقريبيّ (العلويّ - السنّيّ) حدّاً فاصلاً بين الكيانين اللبنانيّ والعلويّ جاء موافقاً لمجرى النهر الكبير الذي استوى حدّاً طبيعياً. وهكذا أمسكت السلطة المنتدبة بناصية العلاقات بين مكوّنات الكيان الجديد المتعدّد الطوائف إمساكها بناصية



وقد مثّل الوفد الأوّل مجلس إدارة المتصرّفيّة الذي «رقّى» نفسه، في غمرة ظروف ملحّة،



Cassa di Sconto e di Risparmio

Sede Sociale ALESSANDRIA

Alessandria, le 6 Juillet

Monsieur Aly Bey Riad El Solh

Beyrouth

Monsieur,



إلى ما يشبه وضع الحكومة أو المجلس النيابيّ المخوّل مباحثة المراجع الدوليّة في مصير البلاد. وقد أقرّ له الفرنسيّون، ضمناً، بهذه الصفة التي لم تكن صفته قطعاً في نظام المتصرّفيّة، ودعموا بوسائل مختلفة - منها الكثير من المال - تصديق الأهلين لتكليفه على أساس مضبطة وضعها وجاءت موافقة تماماً لرغبة المفوّض السامي الأوّل فرنسوا جورج بيكو، شريك مارك سايكس في الاتّفاق المعروف باسميهما. اقتصرت المضبطة على طلب استقلال لبنان، بعد توسيعه، «بإدارة شؤونه الإداريّة والقضائيّة»، ضاربة صفحاً عن الاستقلال السياسيّ الذي لم تطلب من مقوّماته إلا مجلس نوّاب ذا صلاحيّة اشتراعيّة، ومشعرة بالموافقة على الدخول في وحدة سوريّة مظلّلة بانتداب فرنسيّ. ولم يحصل الوفد على نتيجة تذكر في باريس سوى أن الطعن في سلامة مواقفه من جهات مختلفة وبروز مواقف أخرى سوريّة ولبنانيّة أمام مؤتمر الصلح انتهت إلى اقتراح الرئيس ولسون إيفاد لجنة دوليّة لاستطلاع رغبات الأهلين. ولم يلبث المجلس أن استدرك شيئاً من ضعف موقفه في مذكرة أصدرها يوم 20 أيار 1919 واستوت مرجعاً للوفدين اللاحقين.

وأمّا الوفد الثاني الذي رئسه البطريرك المارونيّ إلياس الحويك فاضطرّ إلى الانتظار شهراً ونصف شهر قبل أن يتمكّن من مقابلة رئيس الوزراء الفرنسيّ كليمنصو، ولم يتح له أن يمثل أمام مؤتمر الصلح، فأرسل إليه مذكرة عبر وزارة الخارجيّة الفرنسيّة. وقد تضمّنت هذه المذكرة طلب انتداب فرنسا على لبنان. ولكن قولها بالاستقلال السياسيّ التامّ وسدّها الباب أمام دخول لبنان في اتّحاد سوريّ ما أغضبا الفرنسيّين الذين كانوا راغبين في إبقاء هذا الاحتمال ورقة يلوّحون بها لفيصل لإقناعه بقبول انتدابهم على سوريا كلّها. أخيراً وجّه كليمنصو إلى البطريرك رسالة صيغت بحيث توافق رغبة اللبنانيّين في

م> 18 قدم على سكّة الانتخابات

في تمّوز من سنة 1925، جرت انتخابات المجلس التمثيليّ الثانية في لبنان الكبير. وكانت تلك هي الانتخابات الأولى التي يشهدها رياض الصلح - بعد عودته من المنفى - في الدولة الجديدة. وهو قد رشّح نفسه عن دائرة الجنوب. وكان لهذه الدائرة ستّة مقاعد: ثلاثة للشيعة وواحد للسنّة وواحد للروم الأرثوذكس وواحد للروم الكاثوليك. وكان رياض الصلح يواجه شيعة أقوياء، حائزين رضا دوائر الانتداب - آنذاك - وفي مقدّمهم يوسف الزين وعبد اللطيف الأسعد. وكان حليف هؤلاء من السنّة - أي خصم رياض المباشر - خالد شهاب، وهو إذ ذاك حائز بالدعم الانتدابيّ أيضاً لسعيه في تهدئة القلاقل الخطيرة التي كانت منطقة حاصبيّا قد شهدتها في مطلع العشرينات.

كانت الانتخابات تجري على درجتين. فنال خالد شهاب 89 صوتاً ثانويّاً قابلها 26 صوتاً لرياض الصلح. وكان طليعة الفائزين عبد اللطيف الأسعد (الذي كان شقيقه الكبير كامل قد توفّي في مطلع العام السابق) فحصل على 115 صوتاً (أي ما يعادل التزكية).

وقد قُيّض لهذا المجلس أن يقرّ الدستور في ربيع العام التالي منتقلاً بالبلاد من «دولة لبنان الكبير» إلى «الجمهوريّة اللبنانيّة».

«كرام القوم» يتجادلون في الدستور:
م> 19 الوظائف والضرائب ونبض القلوب

في أواخر العام 1925، وصل إلى بيروت المفوّض السامي الجديد هنري دو جوفنيل، خلفاً للجنرال ساراي. وكان دو جوفنيل، وهو عضو في مجلس الشيوخ الفرنسيّ، أوّل مدنيّ يحلّ في هذا المنصب بعد ثلاثة من كبار الجنرالات. وكان عليه أن يتدارك الآثار التي خلّفتها خشونة سلفه وبعض معاونيه من ثورة عامّة في سوريا بدأت في جبل الدروز وانتشرت من هناك إلى دمشق ومدن أخرى، واجتازت الحدود اللبنانيّة إلى وادي التيم. وكان عليه أن يتجاوز أيضاً جفوة طبعت العلاقات بين المفوّضيّة السامية وأبرز السياسيّين ورجال الدين من هؤلاء، على الأخصّ، البطريرك المارونيّ.

وكان بين ما بادر إليه دو جوفنيل، في هذا السبيل، إطلاقه، بعد وصوله، حركة مشاورات بين الساسة اللبنانيّين ومعهم تمهيداً لوضع مشروع الدستور الجديد. وهو قد أوحى إلى هؤلاء أنّهم مخوّلون، عبر اتّفاقهم على صيغة للدستور، تقرير مصير البلاد، ولم يَستَثْنِ من ذلك صيغة العلاقات بينها وبين سوريا.

في سياق هذه المشاورات، عُقدت في دار نجيب سرسق ببيروت جلسة حضرها «مائة من كرام القوم» ودارت على تحديد «المشكل اللبناني» وكان رياض الصلح أحد الحاضرين. وكان ذلك في أوائل آذار 1926.

ودار في الجلسة كلام ذو شجون. فقال يوسف الزين إن المشكل بين لبنان الكبير ولبنان الصغير إنّما هو فقدان المساواة في الوظائف والضرائب. وكان يشير - بشأن الضرائب - إلى بقاء امتيازات المتصرفيّة في المجال الضريبيّ على حالها بخلاف الحال في ما أُلحق بها من مدن ومناطق. وقال حسن المخزومي: «إننا نريد وحدة سوريا على اللامركزيّة الواسعة». وقال رياض الصلح: «لمّا قيل إن هنالك اجتماعاً بين طوائف متعدّدة من لبنان الكبير، فكّرت أنّه وُجِد الدواء لإزالة كلّ خلاف. فإذا بي أرى أناساً يطلبون المساواة بالضرائب والوظائف ويكتفون. أمّا أنا فأطلب وطناً تنبض له القلوب والعواطف. فهل عواطفنا، نحن أبناء لبنان الكبير، تنبض (له)؟ أقول لكم بصراحة كلّا (...) فلنترك مسألة الوظائف والضرائب للنوّاب ولنجعل لاجتماعنا غرضاً أسمى».

وقال بترو طراد: «هذه ألمانيا ظلّت 200 سنة حتّى توصّلت إلى الوحدة. ما هو مرضنا الحاليّ؟ أنشتهي أن نصل إلى الحالة التي وصلت إليها سوريا؟ إن وقت اتّحادنا بسوريا لم يحن. فلنجعل مشتهانا على قدر قوّتنا».

وعاد المخزومي فأكّد أن الشكوى من لبنان الكبير إنّما هي أنّه شُكّل «رغم أنوف» المسلمين. فقال أسعد عفيش: «(...) ليس عندنا لا في سوريا ولا في لبنان ما يسمّونه وطنيّة بل عندنا الطائفيّة (...)».

وقال حبيب البستاني: «أستنتج من كلام مخزومي بك والصلح بك أنّه لو كان في لبنان الكبير أكثريّة إسلاميّة

الاستقلال وفي توسيع حدودهم، من غير أن تغلّ يد فرنسا في التفاوض العامّ على سوريا. وكانت هذه الرسالة مؤرّخة في 10 تشرين الثاني 1919 فاقتضى الحصول عليها جهوداً حثيثة بذلها الوفد مدّة شهرين ونصف شهر، واقتضى، بخاصّة، بدء التغيير في الموقف الفرنسيّ من فيصل مع انسحاب القوّات البريطانيّة من سوريا ولبنان.

وأمّا الوفد الثالث فرئسه المطران عبد الله الخوري مزوّداً بتوكيل من البطريرك ثمّ بآخر من مجلس الإدارة. وهو قد لبث في باريس أشهراً عدّة من سنة 1920 شهدت التردّي المتفاقم في العلاقة بين المراجع اللبنانيّة والسلطات المحتلّة وهو الذي أفضى إلى حلّ مجلس الإدارة ومحاكمة أعضائه العصاة. وشهدت هذه الإقامة أيضاً تنصيب فيصل ملكاً على سوريا (بما فيها لبنان) وتصاعد الأزمة بين الدولة الفيصليّة وفرنسا، وهي الأزمة التي حسمتها ميسلون. وشهدت هذه الإقامة أيضاً اتّفاق سان ريمو وتجاهل مصير لبنان. وشهدت أخيراً إعلان لبنان الكبير، وقد تلقّى الوفد تهنئة رئيس الحكومة الفرنسيّة ميللران بحصول اللبنانيّين على مطالبهم. وكانت مهمّة الوفد قد تمثّلت، بادئ ذي بدء، حيال هذه التطوّرات، في مبادرات مطالبة واحتجاج واكبت مثيلتها في لبنان... إلى أن جاءت التلبية الفرنسيّة في صيغة قرّرتها فرنسا مع توصّلها، بعد ميسلون، إلى تصوّر لأوضاع سوريا كلّها تحت الانتداب الفرنسي.



في الشهرين اللذين تلوا إعلان لبنان الكبير، أنشأ الجنرال غورو في سوريا دولتين هما دولة دمشق ودولة حلب ومنطقتين متمتّعتين بالحكم الذاتيّ هما منطقة العلويّين وجبل الدروز. وقد جعل للواء الإسكندرون، وكان العنصر التركيّ قويّاً فيه، نوعاً من الاستقلال الإداري في نطاق دولة حلب.

عوّلت السلطة المنتدبة، في هذه التجزئة، على خصوصيّات للمدن وللمناطق والطوائف، فأحالتها إلى أسس لكيانات سياسيّة. فقد كانت حلب هي المدينة الكبرى في سوريا وكان سهلاً البناء على رغبتها في البقاء - بما هي عاصمة - مساوية، في المكانة السياسيّة، لدمشق. هذا فضلاً عن أنها كانت تضمّ أقلّيّة مسيحيّة ضخمة تتصدّرها الكتلة الأرمنيّة، بما هي أقلّيّة قوميّة - دينيّة. وكان تيّار تجارتها الرئيسيّ موجّهاً نحو تركيا والعراق. وكان الأثر الثقافيّ (واللغويّ) التركيّ واضحاً فيها وفي محيطها. وفي حالتي جبل العلويّين وجبل الدروز، كان البناء على الخصوصيّة الطائفيّة وعلى قدر من استقلال السكّان بأعراف أهليّة خاصّة ومن التأخّر الاقتصاديّ - الاجتماعيّ بالقياس إلى المدن السوريّة الكبيرة ومحيطها.

اختارت السلطة المنتدبة إذن أن تبني على هذه الأوضاع الخاصّة خريطة سياسيّة جديدة لسوريا، مقدّمة عوامل التجزئة على عوامل أخرى متنامية الأهمّيّة، كانت تزكّي خطّة التوحيد. ومن هذه العوامل ما كان من نتائج الحرب ومن عواقب تقاسم بريطانيا وفرنسا مهمّة الانتداب على الشرق العربيّ. فإن إنشاء الحدود والحواجز الجمركيّة بين سوريا وكلّ من تركيا والعراق (وكانت هذه كلّها بلاداً عثمانيّة لا حدود بينها إلى ذلك الوقت) قد هزّ بعنف الأساس الاقتصاديّ الذي كان يمكن افتراضه لانفصال «دولة حلب». وإن

لرضوا ببقائه. كان النصارى في لبنان القديم أكثريّة ساحقة فلم يتخوّفوا من إلحاق الأراضي التي كانت سُلخت عنه وبها تقرّب الموازنة الطائفيّة. فإذا كان إخواننا المسلمون لا يرضون بعدد متوازن فكيف يدعوننا إلى سوريا حيث تكون أكثريّتهم ساحقة جدّاً؟». فردّ مخزومي معترضاً على القول بأن المسلمين كان يرضون بلبنان الكبير لو أنّهم فيه أكثريّة.

أخيراً ورد اقتراح بتأليف لجنة من اثنين عن كلّ طائفة «تبحث في شكل وطنيّ يرضي الجميع إمّا بقسمة لبنان إلى منطقتين أو بتعديل بعض حدوده». فاعترض البستاني على هذه الصيغة واعترض غيره على صيغ أخرى لتحديد عمل اللجنة وانفرط نظام الاجتماع، بعد ثلاث ساعات من المناقشات، من غير أن تبصر اللجنة النور.

م>20 العهد الجديد... في 4 صفحات

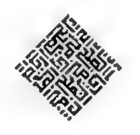
كان قد مضى على عودة رياض الصلح إلى بيروت عام وثلاثة أشهر حين أصدر وخير الدين الأحدب جريدة يوميّة سياسيّة أسمياها العهد الجديد.

صدر العدد الأوّل في أربع صفحات (ثلاث بالعربيّة وواحدة بالفرنسيّة) يوم 5-3-1925. ولم يكن اسم رياض الصلح ماثلاً على الجريدة. ولكنّه كان ورفيقه (الذي أصبح المدير المسؤول) شريكين، على قدم المساواة، في ملكيّتها وفي المسؤوليّة الماليّة عنها وفي توجيه سياستها. وكان لرياض الصلح أن يضع اسمه على الجريدة، إذا شاء، باعتباره صاحبها أيضاً. وهو ما يثبته عقد مقاولة، مدّته سبع سنوات، وقّعه الشريكان ونشرت صورته علياء الصلح سنة 1965. وتذكر الأوراق الفرنسيّة أن رضا الصلح بذل جهداً، أثناء وجود رياض في أوروبا، لجمع تبرّعات تسعف الجريدة في العودة إلى الصدور، إذ كانت محتجبة في تلك الآونة. ويستفاد من الأوراق نفسها أن ما وُفّق الصلح الأب إلى جمعه لم يكن ليفي بالحاجة.

وما لبثت الجريدة، بُعَيد إنشائها، أن أصبحت لساناً للثورة السوريّة التي اندلعت في صيف ذلك العام. وفي سياق الإجراءات

الفرنسيّة الرامية إلى استعادة السيطرة على الوضع في سوريا، بدأ يظهر توجّه نحو «ردّ» طرابلس وما يليها وعكار والبقاع الشماليّ إلى الدولة السوريّة. وهو توجّه اعترض عليه البطريرك المارونيّ بشدّة. وكان دعاة الوحدة السوريّة في مدن الساحل الأخرى وفي سائر المناطق التي ألحقت بالمتصرفيّة يتوجّسون من هذا الاحتمال أيضاً، لشعورهم بأن نفاذه يعزلهم في لبنان الكبير ويضعف موقفهم حيال الانتداب. وكان أزرهم مشتدّاً، على خلاف ذلك، بالثورة وبانتشارها من جبل الدروز إلى دمشق ومدن ومناطق أخرى. عليه أخذوا يستكثرون من اللقاءات والعرائض مؤكّدين إصرارهم على اللحاق بالوحدة السوريّة. وكان رياض الصلح في مقدّم هذا النشاط التي كانت العهد الجديد تذيع أخباره وتدعو إليه. وكان بين ما فعله رياض تحصيله أربعمائة توقيع، في أواخر سنة 1925، من أهالي جبل عامل، على عريضة تطلب ضمّ الجبل إلى الوحدة السوريّة. وهي حركة ردّت عليها المفوّضية الفرنسيّة بالاعتراف بالشيعة، طائفة مستقلّة في لبنان الكبير لها محاكمها الشرعيّة وإفتاؤها المستقلّان. وكان هذا القرار الذي أصدره المفوّض السامي في كانون الثاني 1926 مطلباً مزمناً للشيعة فأرسلوا وفداً كبيراً من أعيانهم وعلمائهم إلى دوجوفنيل لتقديم الشكر وإعلان الولاء لدولة لبنان الكبير. على أن الوحدويّين منهم ظلّوا على موقفهم، إجمالاً، ولبثوا أقوياء في بعلبك ونواحيها، على الأخصّ.

وأمّا الجريدة فبقيت تصدر- على شيء من التقطّع فرضته دواع ماليّة حيناً وسياسيّة حيناً- إلى أن دُعي خير الدين الأحدب، في مطلع سنة 1937، إلى ترؤّس الحكومة في عهد رئيس الجمهوريّة إميل إدّه. وكان الصلح والأحدب قد تباعدا في السياسة في مجرى العام السابق أو قُبيله.



التأخّر والانغلاق اللذين بُني عليهما الوضع الخاصّ للمنطقتين الدرزيّة والعلويّة، لم يلبثا أن تكشّفا عن صورة لعجز هاتين المنطقتين عن القيام بشأن نفسيهما منفردتين.

لاحقاً، شهد تقسيم سوريا هذا تقلّبات معقّدة لم تنته سلسلتها إلا بانتهاء الانتداب. ففي سنة 1922، تمّ تحويل المنطقتين الدرزيّة والعلويّة إلى دولتين وجُعل لكلّ منهما مجلس منتخب وحاكم. وفي السنة نفسها أنشئ «الاتّحاد السوريّ» وكان يضمّ دول دمشق وحلب والعلويّين. ولم يلبث هذا الاتّحاد أن ألغي سنة 1924 لتنشأ دولة سوريا، وكانت تضمّ دولتي دمشق وحلب السابقتين ولواء الإسكندرون الذي فُصل عن حلب وأصبح ذا وضع خاصّ. هذا فيما أخرجت دولة العلويّين من الدولة الجديدة. ولم تضمّ هذه الأخيرة ومعها دولة جبل الدروز إلى سوريا إلا في سنة 1936، وكانت هذه قد أصبحت تدعى الجمهوريّة السوريّة في سنة 1932. ثمّ عادت السلطة المنتدبة ففصلت منطقتي الدروز والعلويّين عن سوريا مجدّداً، في سنة 1939. وفي هذه السنة نفسها، «منحت» فرنسا تركيا لواء الإسكندرون، مخالفة بذلك شروط الانتداب التي كانت تلزمها بالمحافظة على السلامة الإقليميّة لمنطقة انتدابها. وقد فعلت ذلك لقاء تعهّد تركيا البقاء على الحياد في الحرب العالميّة التي كانت على الأبواب. هكذا لم تستعد سوريا وحدتها الإقليميّة نهائيّاً (باستثناء الإسكندرون) إلا في سنة 1942، حين وجدت فرنسا نفسها، بعد أن أضعفتها الحرب وأملت عليها الإصغاء مجدّداً إلى دواعي النفوذ البريطانيّ في الشرق، مضطرّة إلى التسليم بهذه الوحدة.

في حالة لبنان الكبير، كانت مقاومة المناطق الملحقة بالمتصرفيّة، تلزم القوى السياسيّة الراغبة- لأسباب اقتصاديّة أساساً- في المحافظة على تماسك الكيان الجديد، بالإصرار على بقاء الحماية الفرنسيّة

لهذا التماسك. وقد بقي هذا الإصرار غالباً إلى أن تغيّرت المواقف الغالبة في المناطق المذكورة واتّجهت نحو التسليم بالكيان، مفسحة في المجال لتفاهم مباشر بينها وبين قوىً كانت موالية للكيان أصلاً وكانت السياسة الفرنسيّة قد أضرّت بها كثيراً.

وفي حالة «الدول السوريّة»، كان مرمى الفرنسيّين تجزئة المقاومة الوطنيّة للانتداب وإبقاءها، على الأخصّ، خارج المنطقتين الدرزيّة والعلويّة، وهما المنطقتان الوحيدتان اللتان كانت توجد في كلّ منهما أقلّيّة طائفيّة متراصّة ممتّعة بقاعدة جغرافيّة موحّدة. وكانت السلطة المنتدبة على علم بعسر السيطرة على هاتين المنطقتين الصعبتين إذا هما سلكتا مسلك العصيان. وهو عسر كانت قد ظهرت علائمه في مرحلة الانتقال من الاحتلال إلى الانتداب. وما لبث أن استحال إلى كارثة كبيرة للانتداب مع ثورة 1925-1927.

1925: الثورة الدرزيّة تصبح سوريّة: «وللحُرّيّة الحمراء باب...»

كان الجنرال ساراي قد أمّل الوطنيّين السوريّين، بعد وصوله إلى بيروت في مطلع 1925، بتسليمهم زمام الأمور في بلادهم وبالتوجّه بها نحو الوحدة مجدّداً في ظلّ سلطة منتدبة يتحسّر تدخّلها في تفاصيل السياسة والإدارة ويتحدّد دورها العام بمزيد من الوضوح. وعلى الرغم من أنّه لم يدخل معهم في بحث الإجراءات التي يقتضيها هذا التوجّه ولم يصرّح بقبول مطالبهم المحدّدة مما يتّصل به، فإنّهم تفاءلوا خيراً بقدومه. وقد زادهم استبشاراً أن الجنرال- الذي كان ماسونيّاً- ذهب إلى حدّ القطيعة مع مقامات دينيّة مسيحيّة كانت تعدّ ركائز كبرى لبقاء الانتداب، وفي مقدّمها البطريركيّة المارونيّة.

على أن مرحلة الاستبشار هذه لم يطل أمدها. وكانت قد أسفرت عن بروز حزب

م-21 بحراً إلى نفي جديد

لم تَبْقَ السلطة المنتدبة مكتوفة اليدين طويلاً حيال تصاعد وتيرة المناوأة التي اعتمدها رياض الصلح لسياستها في لبنان وسوريا. وزاد من بروز هذه المناوأة، في ظرف التطوّرات الخطيرة التي شهدتها الشهور الأولى من الثورة السوريّة، أن رياض كان قد مال إلى شيء من الهدوء في السنة التي تلت عودته من المنافي، وهي السنة الأخيرة من عهد الجنرال ويغان. عليه أصدر المفوّض السامي دو جوفنيل، في 26 حزيران 1926، قراراً قضى بوضع رياض في الإقامة الجبريّة وتحت المراقبة في قلعة أرواد.

على أن الصلح «شعر بأنّه مراقب» - بحسب تقرير فرنسيّ - فخرج إلى فلسطين بحراً مع خير الدين الأحدب وأمين أرسلان ونجا من الاعتقال. ويحصي التقرير نفسه، بين المدن التي أقام فيها رياض بعد فراره، القاهرة وباريس وجنيف. وقد دامت مدّة نفيه الجديدة (وهي الثالثة) سنة وأحد عشر شهراً تقريباً وكانت مجالاً لنشاط سياسيّ غامر كرّسه، وهو في أوائل ثلاثيناته، زعيماً كبيراً من زعماء الحركة الوطنيّة السوريّة وأوثق هؤلاء خبرة بالسياسات الأوروبيّة في الشرق العربيّ (وبالفرنسيّة منها على الأخصّ) وأغزرهم علاقات ببعض القوى الحاكمة في فرنسا وبقوى المعارضة السياسيّة والصحافيّة، وخصوصاً اليساريّة منها، وهي التي سعى الصلح إلى تأليبها على سياسة الدولة المنتدبة في سوريا ولبنان. وقد مهّد ذلك كلّه لعودة رياض المظفّرة إلى لبنان وسوريا في أواخر أيّار 1928.

م-22 شقاق في ثورة مهزومة

ألقى انحسار الثورة السوريّة وانصراف زعمائها السياسيّين إلى التناوش الخطابيّ بظلّ ثقيل جدّاً على اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر السوريّ الفلسطينيّ في القاهرة وعلى وفدها الدائم في جنيف، وكان يرئسه شكيب أرسلان ومعه - على ما ذكرنا - إحسان الجابري ورياض الصلح، وثلاثتهم منسوبون إلى الاستقلاليّين.

فقد مال ميشال لطف الله (وكان رئيس اللجنة التنفيذيّة) ومعه أخوه جورج إلى عقد صفقة مع السلطات الفرنسيّة تؤمّن لأسرته دوراً بارزاً في سوريا ولبنان. وأمّا الذي كان آل لطف الله يلوّحون بقدراتهم على تقديمه فكان، من جهة، ولاء قوىً

سورية ولبنانية كانت مناهضة للانتداب، وكانوا يدعون القدرة على تحويل دفّتها إلى قبوله مخففاً، بعد أن سُحقت الثورة السورية، وكان من الجهة الأخرى، أموالهم لطائلة التي أوحوا إلى جهات فرنسيّة فأوضعوها باستعدادهم لتوظيفها في بلاد كانت مرهقة من الحروب والخراب ومن أزمة اقتصاديّة كانت مستقلّة بجانب من أسبابها عن الحرب. وأمّا ما كانوا يطلبونه فلم يكن أقلّ من تاج لبنان لجورج وتاج سوريا لميشال. هذا فيما كان شقيقهما حبيب يتحدّث عن «إمبراطوريّة عربيّة» رآها تلوح في أفق مساعٍ تتولّى أمرها العائلة.

وقد مال عبد الرحمن الشهبندر ونسيب البكري، مدّة من الزمن، إلى صفّ آل لطف الله، فتمّت بذلك شروط شقّ اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر السوري الفلسطيني والطعن، من جهة لطف الله والشهبندر، في شرعيّة الوفد العامل في جنيف وطلب تنحية إحسان الجابري ورياض الصلح عن عضويّته. وكان إحسان الجابري قد دخل مع العلاّمة المصري أحمد زكي باشا ومفتي القدس أمين الحسيني، في القاهرة، في وساطة بين الجناحين لم تسفر عن شيء.

وقد تقدّم أرسلان والصلح باستقالتهما من الوفد في مطلع سنة 1928 معتبرين بالضرر الذي أصاب مهمّة الوفد من جرّاء الجدل الدائر في القاهرة وفي صحف عربيّة مختلفة. غير أن الجناح المؤيّد لهما من اللجنة التنفيذيّة (وكان يضمّ أكثريّة أعضائها) اجتمع برئاسة الشيخ رشيد رضا، نائب الرئيس، وطلب إليهما العودة عن الاستقالة فأجابا طلبه.

ولمّا كان آل لطف الله قد منّنوا معارضيهم تكراراً بأموال قالوا إنّهم أنفقوها على الثورة السوريّة وعلى عمل الوطنيّين السوريّين، فقد قدّم رياض الصلح تقريراً ماليّاً أوضح فيه أن نفقات الوفد نافت، في ثماني سنوات، عن 15 ألفاً من الجنيهات وأن نصيب التبرّعات منها بقي في حدود العشرة في المائة وأن إسهام آل لطف الله في هذا النصيب الزهيد كان زهيداً جدّاً بدوره، وأن الباقي تكبّده أعضاء الوفد من مالهم الخاص.

ولا ريب أن التراشق بالتهم المختلفة بين الساسة الخارجين من ثورة مهزومة كان الخلفيّة التي ارتسمت عليها أزمة اللجنة

الشعب، في دمشق، رسميّاً، بزعامة عبد الرحمن الشهبندر. وكان هذا الحزب موجوداً فعليّاً منذ سنة 1922 . ولعل الاستبشار نفسه كان ذا صلة بعودة رياض الصلح إلى النشاط السياسيّ المكشوف وبإصدار العهد الجديد مع خير الدين الأحدب وبترشيحه نفسه للانتخابات النيابيّة بعد ذلك.

شهد الاستبشار نكسته الكبيرة حين جاء إلى دار المفوّضيّة ببيروت وفد من أعيان جبل الدروز يطلب إبدال حاكم الجبل الفرنسيّ الكابتن كاربييه الذي كان إذ ذاك في إجازة. وكان الأعيان (وآل الأطرش منهم، خصوصاً) يشكون مناوأة هذا العسكريّ لهم وسعيه إلى هزّ القواعد التقليديّة لنفوذهم وتقريبه لمن هم دونهم منزلة ولبعض خصومهم. هذا مع أن الرجل كان ميّالاً إلى العمران، وبخاصّة إلى رصف الطرق التي لجأ في تنفيذ أشغالها إلى فرض السخرة على الأهالي.

قابل ساراي الوفد واقفاً ورفض الطلب دون الدخول في مناقشته. فكان أن عاد الأعيان إلى جبلهم محنقين وأخذوا يعتون العدّة للعصيان. وحين بلغت أخبار الاستعدادات آذان السلطة المنتدبة، دعا وكيل الحاكم بعض هؤلاء الأعيان إليه وقبض عليهم وأبعدهم إلى أرواد وتدمر. وقد عُدّ ذلك إخلالاً بالشرف لأن المعتقلين كانوا قد لبّوا الدعوة وهم آمنون. وكان سلطان الأطرش قد استشعر نيّة الوقيعة فرفض تلبية تلك الدعوة. وفي 21 تموز، أرسل الوكيل قوّة لاعتقاله في صلخد فالتقاها في الطريق رسول لسلطان وطلب إلى قائدها العودة من حيث أتى. ولكن القائد أصرّ على إتمام مهمّته فالتقاه رجال سلطان وبدّدوا شمل القوّة وفتكوا بعديد من رجالها. ثمّ هاجم سلطان السويداء، مقرّ الحاكم، واحتلّها وحصر الحاكم الوكيل والحامية الفرنسيّة في قلعتها.

وإذ بلغت الحوادث هذا الحدّ من الخطورة، جهّزت السلطة المنتدبة حملة كبيرة

بقيادة الجنرال ميشو لتحرير المحاصرين واستعادة السيطرة على الجبل. فالتقى الثوّار هذه الحملة في موضعين، يوم الثاني من آب، وقتلوا مئات من جنودها، منزلين بها هزيمة نكراء وغانمين من عتادها الحربيّ شيئاً كثيراً.

أفضى هذا النصر إلى انتشار الثورة في أنحاء أخرى من سوريا أهمّها دمشق وغوطتها وحمص وحماه ونواحي حوران وجبل القلمون ثمّ راشيا وحاصبيا داخل حدود لبنان الكبير، وقد دخلهما المقاتلون السوريّون في تشرين الثاني واحتلّوا قلعتيهما، بعد معركتين ضاريتين، وذلك بقيادة شقيق سلطان الشاب زيد الأطرش. وقد مهّد لهذا الانتشار وفود عديد من الزعماء السوريّين على صلخد، مقرّ سلطان، وإنشاؤهم قيادة موحّدة وتنصيبهم سلطان قائداً عامّاً. وكانت السلطة المنتدبة قد قبضت على نفر من الزعماء لم يلتحقوا بالجبل واعتقلتهم في قلعة أرواد.

أخذ الثوّار يناوشون العسكر الفرنسيّ ومن صنّفوهم أعواناً للانتداب في داخل دمشق وحولها. وحين استشعروا ضعف حامية المدينة، دخلوها واحتلّوا أسواقاً وأحياء فيها ووصلوا إلى قصر العظم الشهير الذي كان الفرنسيّون قد اشتروه وجعلوه داراً للآثار واستراحة للمفوّض السامي، فأحرقه الثوّار معتقدين، خطأً، أن ساراي - الذي كان قد بلغهم خبر وصوله إلى دمشق - موجود فيه. كان ذلك يوم 18 تشرين الأوّل 1925. وعند غروب اليوم المذكور، بدأت الحامية الفرنسيّة تقصف المناطق التي تغلغل فيها الثوّار بالمدفعيّة وواظبت على ذلك يومين متواليين. ولقد أسفر القصف عن تدمير معظم حيّ الميدان وعن أضرار فادحة في أحياء أخرى من العاصمة، وعن ضحايا من الأهلين اختُلف في عددهم ولكنّه بلغ المئات. وقد حرّك هذا الردّ الرهيب حملة على الانتداب في أقطار عدّة وأثار المعارضة التنفيذيّة للمؤتمر ووفدها الدائم. وكانت ظروف البؤس المادّيّ الشديد الذي عانته، بضع سنوات، فلول الثوّار اللاجئين إلى الأزرق في شرق الأردنّ ثمّ إلى وادي السرحان، في المقلب السعوديّ من الحدود، ثقيلة على نفوس من عاينوها أو علموا بها ومعزّزة لتخبّط القيادات السياسيّة في تنازعها المؤذي.

وقد طال الأجل بهذه المناوشات التي بدأت مع صيف 1927، أي حين كان نشاط رياض الصلح في وسط الأحزاب الفرنسيّة والصحافة والرأي العامّ الفرنسيّ قد انطلق بقوّة. وبعد ذلك بسنة، كان رياض ومرافقون له في عمّان، ووجهتهم قريّات الملح في المنطقة التي لجأ إليها الثوّار من شمال نجد. فأحاط بهم نفر من المناوئين وجادلوهم في مصير الإعانات. وكان أن تحوّل الجدال إلى شجار نال منه رياض الصلح بعض الأذى، أو خرج منه مشجوج الرأس، على ما ذكرت مصادر خصومه.

م - 23 «سوريّ» يخاطب أحزاب فرنسا ورأيها العامّ

في رسالة إلى عبد الحميد كرامي مؤرّخة في 1926/11/15، يشير رياض الصلح الذي كان مقيماً، إذ ذاك، في جنيف، إلى أنّه يزور باريس خِفية بين وقت وآخر.

وقد كان أعضاء الوفد السوريّ - الفلسطينيّ، في تلك الحين، ممنوعين من العودة إلى سوريا ولبنان ومن دخول فرنسا.

على أن بوادر التغيير في الموقف الفرنسيّ من المسألة السوريّة، بعد انكفاء الثورة، حملت وزارة الخارجيّة على دعوتهم إلى باريس. وكانت مناسبة ذلك زيارة المفوّض السامي هنري بونسو للعاصمة وإقامته فيها أشهراً، وهو ما بدا مهيّئاً لرسم سياسة جديدة تنتهي - بين ما تنتهي إليه - إلى تسوية للخلاف السياسيّ بين السلطة المنتدبة والمعارضة السوريّة.

والظاهر أن رياض الصلح كان أوّل أعضاء الوفد وصولاً إلى باريس واستقراراً فيها، ثمّ تبعه إليها إحسان الجابري. وقد انضمّ إليهما الأمير شكيب أرسلان عند عودته من رحلته الأميركيّة في حزيران 1927. ولم يطل المقام بأرسلان والجابري

فغادروا باريس في أوائل تمّوز، بعد لقاءات في وزارة الخارجيّة بدا أنّها لم تسفر عن شيء محدّد. ويبقى رياض الصلح وحده في باريس. وما لبث أن أخذ يغلّب التوجه إلى الرأي العامّ الفرنسيّ عبر الصحافة والهيئات الحزبيّة والشخصيّات المؤيّدة للمطالب السوريّة أو القابلة لتأييدها. وقد جمع رياض حوله أوفر الطلاب السوريّين واللبنانيين نشاطاً، واستعان بالجمعيّة العربيّة السوريّة لينظّم باسمها اللقاءات. وأنشأ رياض قنوات اتّصال مع رفاقه مطلعاً إيّاهم على التطوّرات المتّصلة بالمسألة السوريّة في باريس. وقد وافق ذلك ظهور الخلاف في اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر السوريّ الفلسطينيّ إلى العلن. وكان رياض وجورج لطف الله موجودين معاً في باريس حين شرع هذا الأخير في ترتيب «المصالحة» بين العائلة والسلطة المنتدبة، موسّطاً جورج أنكيري صاحب لوجورنال دو كير. وشهدت المدّة نفسها ما ذكرناه من استقالة شكيب أرسلان ورياض الصلح من الوفد ثمّ عودتهما عن الاستقالة فيما كان إحسان الجابري يسعى في القاهرة للَأم الصدوع.

رغم ذلك، تمكّن رياض الصلح من فرض حضور بارز للمسألة السوريّة في أوساط صحافيّة وسياسيّة ذات نفوذ. وكان لمساعيه أصداء بارزة في الصحافة العربيّة أيضاً وفي وسط الحركة الوطنيّة السوريّة. وهو قد توّج هذه المساعي بحضوره مؤتمر الحزب الاشتراكيّ الفرنسيّ في كانون الثاني 1928. وقد انتهت اللجنة العليا للحزب إلى تضمين برنامجه الانتخابيّ قراراً قاطعاً بالاعتراف بوحدة سوريا واستقلالها وبالجلاء عنها ودخولها عصبة الأمم. وتراسل جان لونغيه عضو اللجنة الإداريّة الدائمة للحزب (وهو حفيد كارل ماركس) ورياض الصلح توكيداً لهذا القرار. وكان لهذا الحزب 110 نوّاب في البرلمان الفرنسيّ وكان يدعم الائتلاف الحاكم من غير أن يكون شريكاً فيه.

وفي أوائل آذار، استمعت اللجنة التنفيذيّة للحزب الراديكاليّ، وهو أكبر الأحزاب الفرنسيّة، إذ ذاك، وأحد تشكيلات الائتلاف الحاكم، إلى رياض الصلح، فشرح لها الأماني الوطنيّة السوريّة وطلب إصدار تصريح مبدئيّ بما تراه اللجنة من وسائل ممكنة لتسوية المسألة السوريّة. وقد أوكلت اللجنة إلى اللجنة السياسيّة درس الاقتراح. وفي أواسط الشهر، أصدرت اللجنة التنفيذيّة قراراً دعمت فيه مساعي المفوّض السامي في

الفرنسيّة على ساراي وأفضى إلى استدعائه نهائيّاً في العاشر من تشرين الثاني. وكان أبقى الكلام الذي قيل احتجاجاً على دمار دمشق ومجزرتها قصيدة أحمد شوقي:

سلامٌ من صَبا بردى أرقّ
ودمعٌ لا يُكفكف يا دمشقُ

ومنها البيتان المأثوران:

وللحرّيّة الحمراء بابٌ
بكلّ يدٍ مضرّجة يُدقّ
دم الأحرار تعرفه فرنسا
وتعلم أنّه نور وحقّ

1926-1927:
هزيمة الثورة السوريّة تشقّ قيادتها

كان آل البكري أوثق أسر الأعيان في دمشق صلة بجبل الدروز. وكان نسيب البكري- وهو واحد من أركان جمعيّة الفتاة ويعود إليه الفضل، على ما ذكر، في تنسيب فيصل إليها حين زار هذا الأخير دمشق، في أثناء الحرب الكبرى- قد أصبح رفيق نضال لسلطان الأطرش منذ سنة 1918، على أقرب تقدير. عليه كان أوّل أعيان العاصمة انضماماً إلى سلطان في الجبل وأبرزهم إسهاماً في ما تلا من نشاط قتاليّ حول دمشق وفي داخلها. وكان قد أصبح إذ ذاك ركناً من أركان حزب الشعب الذي أنشأه الشهبندر.

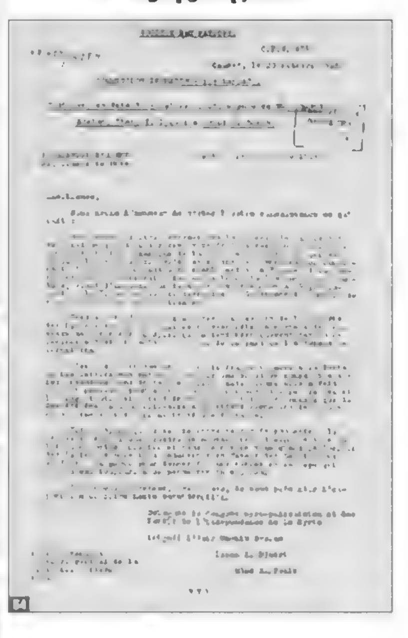
وقد أخذت الثورة تتراجع وتنتكس، على امتداد سنة 1926. كان الفرنسيّون قد استقدموا تعزيزات لقوّاتهم فخاضت، في الصيف، مواجهات ناجحة ضدّ الثوّار. وكان الضيق قد اشتدّ في صفوف الأهلين بالظروف التي فرضها انتشار القتال. وهو ما جعل السلطات تقدم على قمع الثوّار وإعادة احتلال جبل الدروز غير متحسّبة من ردود فعل ذات أهمّيّة.



العهد الجديد

مراسلات

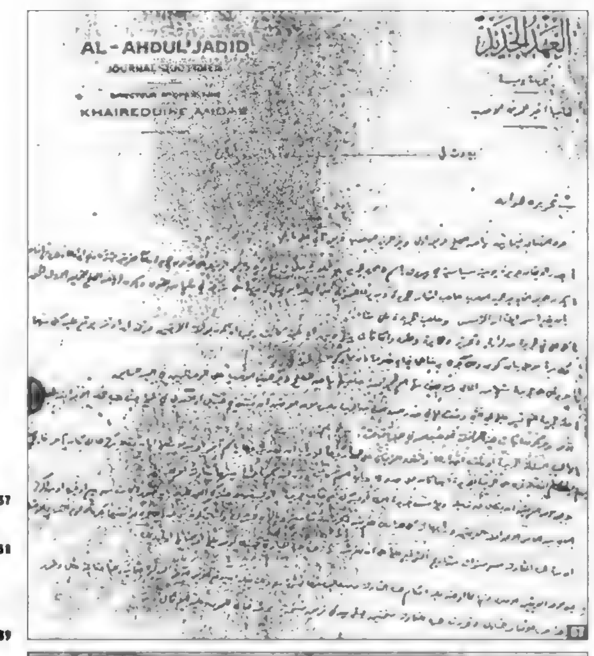




94 عريضة إلى لجنة الانتدابات بتوقيع الوفد الثلاثي (السوري الفلسطيني) في جنيف

95 العدد الأول من العهد الجديد

96 الدمار في دمشق في خريف 1925



العهد الجديد

AL-AHDUL'JADID

JOURNAL QUOTIDIEN

DIRECTEUR PROPRIETAIRE

KHAIREDDINE AHDAB

57 الاتفاق مع خير الدين الأحدب على إصدار العهد الجديد



58 مع كلارا كنديللي في مضارب الثوار السوريين في صحراء النبك السعودية وبدا سلطان الأطرش



59 وصول موجلنبيل إلى بيروت

سبيل السلم الدائم في سوريا والتفاهم الفرنسيّ - السوريّ ودعت إلى إجابة أماني السوريّين المشروعة بالاتّحاد والاستقلال، مشيرة إلى وجوب اتّفاق الوطنيّين السوريّين في ما بينهم. وشجّع القرار أيضاً تشكيل قوى دفاعيّة سوريّة يأذن وجودها باستدعاء القوّات الفرنسيّة.

وقد لاحظ معلّقون إعراض الحزب الراديكاليّ، لأوّل مرّة، عن ذكر الانتداب. ولكنّهم لاحظوا أيضاً أن قراره لم يكن على الدرجة التي كان عليها قرار الحزب الاشتراكيّ لجهة القطع بضرورة إنفاذ المطالب السوريّة.

هكذا توصّل رياض الصلح في أواخر إقامته الباريسيّة التي أنهاها في آذار 1928 إلى استصدار قرار من الحزب الاشتراكيّ وآخر من الحزب الراديكاليّ يستجيبان استجابة متفاوتة لمطالب الوطنيّين السوريّين. وكانت فرنسا قد أصبحت على أعتاب الحملة الانتخابيّة الجديدة. وكان التعويل (الجديد تماماً) من جهة الوفد السوريّ الفلسطينيّ (وهو يجتاز موحّداً انشقاق اللجنة التنفيذيّة في القاهرة) على التوجّه إلى الرأي العامّ الفرنسيّ، مشفوعاً بالأمل في أن يستوي هذان الحزبان عماداً لأكثريّة نيابيّة تأتي على غرار تلك التي أسفرت عنها انتخابات 1924. وهو أمل لم يتحقّق بل ما لبث الراديكاليّون أن خرجوا من الحكم إلى المعارضة، مفسحين في المجال لتكوّن أكثريّة رجراجة ولكن محافظة.





60 ساراي

وكان الأعيان الذين انضمّوا إلى سلطان موزّعين بين حزبي الشعب والاستقلال، فاتّحد الحزبان، في المرحلة الأولى من الثورة، ليشكّلا ما أطلق عليه اسم «الكتلة الوطنيّة». وهذا اسم سيكون له شأن كبير في سوريا الثلاثينات. وأمّا في سنة 1925، فإن هذا الوليد ما لبث أن وأده التحاسد ما بين أركان الحزبين. وقد تفاقم الخلاف، مع انحسار الثورة وخروج القادة والمقاتلين، وعلى رأسهم سلطان الأطرش، إلى الأزرق في شرق الأردنّ ثمّ إلى صحراء النبك وراء الحدود السعوديّة. فكان لعادل أرسلان، ممثّل الاستقلاليّين في قيادة الثوّار وشقيق شكيب أرسلان، مخيّم وأنصار. ولم يخل مجرى العلاقات بينه وبين سلطان من التنافر والتوتّر.

وقد انتهى مطاف بعض الساسة من الطرفين إلى القاهرة، ومنهم الشهبندر زعيم حزب الشعب وشكري القوتلي أحد زعماء الاستقلاليّين. وهناك استعر الجدال وانتشر في الصحف. وكان من أهمّ مداراته موضوع الإعانات التي جُمعت للثوّار من مصادر عدّة بينها المغتربون العرب في الأميركيّتين (وقد جال عليهم

م 24 1928: «عودة المجاهد»

عـــاد رياض الصلح مـــن باريس إلى صيدا حيث كان يقيم والده فــإلى بيروت حيث اختــار الإقامة، معرّجاً علــى جنيف وعلى القاهــرة وحيفــا والقدس. وكانــت تلك رحلــة بطيئــة جداً استمــرّت من أواخــر آذار إلى أواخر أيّــار 1928 ووضعت حدّاً لمنفى رياض الثالث الــذي طال نحواً مـن سنتين. كان ذلك هو المنفى الثالث بعــد ذاك الذي أرسله إليه حكم الديــوان العرفيّ بعاليه سنــة 1915 وبعــد التغريبة التــي فرضتها ميسلــون. وكان ذلك هــو المنفى الأخــير أيضاً ما خلا شهــري إبعــاد إلى القامشلي في سنة 1935. وكانت هذه العودة عودة «المجاهد» - الذي استوى مذ ذاك «زعيمــاً» - إلى وطنــه مصمّماً على الإقامــة فيه والضلوع من الداخل في معركة استقلاله. وهذان، الإقامة والضلوع، لم يمنعــا كثرة الترحــال الذي أصبح طوعيّــاً في أرجاء هذا الوطن غالباً وإلى خارجه أحياناً. هذا الوطن كان، حتّى ذلك الحين، سوريا. ولكن لبنان أخذ يزداد حضوراً باطّراد في نشاط هذا الرجل وعادت فلسطين لتستأثر بشطر مهمّ أيضاً من هذا النشاط.

وقــد أصبــح «الاستقــلال» شعاراً غالبــاً لحركة رياض الصلح يقدّمــه صراحــة علــى شعــار الوحدة كلّمــا أتيحت لــه فرصة لتناول «القضيّة السوريّــة». وهذا تقديم لم يكن جديداً تماماً علــى هــذا الوجه الــذي بات مخضرمــاً في «جمعيّــة الفتاة» وفي وريثها «حزب الاستقلال»، ولكنّه أصبح تقديماً منهجيّاً بعد سنــة 1928. بقيت مسألــة الوحدة السوريّة مطروحــة بقوّة بشأن سوريا «الداخليّة» التي كان الانتداب لا يزال يقلّبها بين صيغ متنوّعة للتجزئة. ولكن تقديم شعار الاستقلال كان يعني، قبــل كلّ شــيء، عنــد رياض الصلــح، إرجاء البحــث في صيغة للعلاقــة بين لبنان وسوريــا إلى حين تمكّنهمــا من الاستقلال وتوصّلهمــا، بعد ذلــك، إلى صيغة لهذه العلاقة يتوصّلان إليها بالمفاوضة الحرّة. وكان تقديم شعار الاستقلال يعني أيضاً إدراك ما يمليــه وضع فلسطين العالقة بين فــكّ الانتداب البريطانيّ وفكّ الاستعمار الصهيونيّ من سعي استقلاليّ بالدرجة الأولى.

وقــد كانت رحلــة العــودة البطيئة تلــك سلسلــة طويلة من الاحتفالات حفزها ما أثمــره عمل رياض الصلح الباريسيّ من مواقــف فرنسيّة بدت أضواءً في الظلمــة التي خيّمت مع انحسار «الثــورة السوريّــة الكبرى» والشقاق الضــارب أطنابه بين صفّين كبيرين من قادتها وزعماتها السياسيّين.



61 عادل ارسلان

الأمــير شكيب أرسلان) والملــك السعوديّ عبــد العزيــز وملك العــراق فيصــل. فتبادل الطرفــان السوريّان التهم في هذا الموضوع وفي موضــوع الموقــف مــن الانتداب والمطالب السوريّــة وفي موضــوع الــدور البريطــانيّ في ماجريــات الثــورة ودور عبــد اللّــه، أمير شرق الأردنّ، الــذي كان طموحــه إلى عرش سوريــا غــير خفــيّ. وكان الأمــير قــد دعم الثــورة. ثــمّ بقي طموحــه يظهــر إلى العلن مــن حــين إلى حــين طوال ربــع القــرن الذي فصل بــين انحسارهــا تمامــاً (مــع اضطرار رجالهــا إلى مغادرة الأزرق تحت وطأة الضغط الفرنســيّ على الأمير وعلى راعي حكومته البريطانيّ) وبين اغتيــال عبد اللّه في القدس (وكان قــد أصبــح ملــكاً) بعد أربعــة أيّام مضت علــى اغتيال رياض الصلح في عمّان.

1918-1929:
من حكم سوريا ولبنان... من باريس؟

خاضت فرنسا الحرب العالميّة الأولى في ظلّ رئاسة ريمون بوانكاريه. وقد جمع الأحزاب المهمّة فيها ما سُمّي «الاتّحاد المقدّس»، ومؤدّاه إرجاء المواجهات الداخليّة الكبيرة بين يمين ووسط ويسار إلى ما بعد النصر. وكان الحزب الراديكاليّ، وهو تجمّع علمانيّ ضخم تدرّج من مواقع تغييريّة يدل عليها اسمه إلى مواقع اعتدال وتوازن عبّر عنها تنوّع التيّارات التي توزّعت أجنحته، قد تصدّر الأكثريّات الحاكمة في السنوات العشر التي سبقت الحرب وبقي يتصدّرها طوال الحرب ودحماً طويلاً من مرحلة ما بين الحربين. وكان هذا الحزب يحظى بمساندة الحزب الاشتراكيّ، وهو إذ ذاك القوّة الكبرى إلى يساره، وهذا من غير أن يشترك الاشتراكيّون، على الإجمال، في الحكومات المتتالية. وكان سبب هذا الامتناع تشدّد الاشتراكيّين في شروط لمشاركتهم تتّصل بالسياسة الاجتماعيّة. وأمّا سبب مساندتهم الراديكاليّين فكان التفادي من دفع هؤلاء نحو أحلاف سياسيّة [illegible] أحزاب اليمين.

وقد [illegible] على حكم فرنسا، في سنوات الحرب، حكومات عدّة شكّل آخرها جورج كليمنصو زعيم الحزب الراديكاليّ، في تشرين الثاني 1917، فبقيت في الحكم إلى مطلع سنة 1920 وقادت فرنسا، في ظل سلطة صارمة، إلى النصر ثم عبر المفاوضات التي توّجتها معاهدة فرساي وإنشاء عصبة الأمم. وهي المفاوضات التي رسمت ملامح جديدة لعالم ما بعد الحرب وكانت لها، على الخصوص، فاعليّة جذريّة في رسم خريطة جديدة للشرق العربيّ بعد انهيار الدولة العثمانيّة في الحرب وظهور مفهوم «الانتداب» في ميثاق عصبة الأمم وتوجّه المنتصرين الكبيرين في الحرب (بريطانيا وفرنسا) إلى توزيع المشرق العربيّ بين انتدابيهما وإلى تقسيمه دولاً جديدة كليّاً. هذه الخريطة التي استقرّت نسبيّاً في أوائل العشرينات شهدت، عبر العقود اللاحقة،





62 الأربعة الكبار في مؤتمر فرساي: من اليسار: لويد جورج (بريطانيا العظمى)، أورلاندو (إيطاليا)، كليمنصو (فرنسا)، ولسون (الولايات المتحدة).

63 كليمنصو

64 هريو

65 بريان





تغييراً جسيماً واحداً هو إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948 على القسم الأعظم من فلسطين. وهو تغيير كان ينذر به - وإن لم ينصّ عليه نصّاً صريحاً - وعد بلفور البريطانيّ الآنف الذكر في سنة 1917 ثمّ إدراج هذا الوعد في صكّ انتداب بريطانيا على فلسطين الذي أقرّه مجلس عصبة الأمم لاحقاً. وقد يكون لازماً أن نضيف إلى هذا التغيير تغييراً آخر هو نشوء جمهوريّة سوريّة واحدة بعد عقدين من التردّد الانتدابيّ بين صيغ عدّة لتقسيم سوريا ولنظام العلاقات بين أجزائها.

واكبت حكومة كليمنصو أهمّ هذه التطوّرات لا كلّها. وحين أجريت، في تشرين الثاني 1919، أولى الانتخابات التشريعيّة بعد الحرب ورشّح كليمنصو نفسه، بُعَيدها، لخلافة بوانكاريه في رئاسة الجمهوريّة، أسقطته الجمعيّة الوطنيّة الجديدة، فذهب «النمر» - وكان هذا هو لقب كليمنصو - إلى التقاعد. وأمّا الانتخابات التشريعيّة فأسفرت عن أكثريّة محافظة كان قوامها ائتلافاً للأحزاب المعتدلة أطلق على نفسه اسم «الكتلة الوطنيّة» وهو اسم ورثه في الأعوام اللاحقة تجمّعان أحدهما سوريّ والآخر لبنانيّ، وقد وصل كلاهما إلى الحكم.

خلف كليمنصو في رئا[illegible] ألكسندر ميللران وكان م[illegible] ثمّ اشتراكيّاً ولكنه حـ[illegible] الذي عرف له دوره في و[illegible] مقاطعتي الألزاس واللورين المستعادتين. وما لبث ميللران أن انتخب رئيساً للجمهوريّة، بعد استقالة دشانيل الذي كان قد خلف بوانكاريه (قبل أشهر معدودة) بسبب المرض. وفي مطلع 1921، دعا ميللران إلى ترؤّس الحكومة أريستيد بريان. ويعدّ هذا الأخير من ألمع الساسة وأطولهم اختباراً للحكم إذ شكّل إحدى عشرة حكومة، وكان وزيراً عشرين مرّة. وهو الذي شغل وزارة الشؤون الخارجيّة، على الخصوص، في النصف الثاني

٢٥-٣ حفلات على طول الطريق

أقيمت الحفلة الأولى في باريس نفسها، قبيل رحيل رياض الصلح عنها. أقامتها له الجمعيّة السوريّة العربيّة ودعيت إليها الجمعيّة المصريّة وطلبة كثيرون مراكشيّون وتونسيّون ولبنانيّون وأركان للجاليتين السوريّة واللبنانيّة في عاصمة فرنسا. وقد ألقيت فيها خطب إحداها للمحتفى به، وتليت رسالة من الأمير شكيب أرسلان حيّا فيها مساعي رياض الصلح.

وفي القاهرة التي وصل إليها رياض الصلح في أوائل نيسان، أقام له «شيخ العروبة» أحمد زكي باشا حفلة تكريميّة حضرها أمير الشعراء أحمد شوقي ومحمود فهمي النقراشي ورشيد رضا وفارس نمر وكثيرون غيرهم، وخطب فيها كثيرون أيضاً منهم إحسان الجابري ورشيد رضا وصاحب الدعوة والمحتفى به.

وفي القدس التي جاءها رياض الصلح من حيفا في أواسط نيسان، أقام له المفتي الحاج أمين الحسيني حفلة تكريم في كلّية روضة المعارف. والظاهر أن أمراً مهمّاً دعا رياض الصلح للعودة إلى القاهرة بعد ذلك ثمّ إلى القدس مرّة أخرى في أواسط أيّار...

وهذا، على الأرجح، ما أخّر وصوله إلى صيدا. فكان أنّ ضيوف والده إلى غداء ترحيبيّ، وكان بينهم إميل إدّه وسليم علي سلام وشخصيّات أخرى، اضطرّوا إلى الترحيب به قبل وصوله بأيّام.

وكان رضا الصلح قد وسّط إميل إدّه، على ما يظهر، لدى السلطة المنتدبة لإصدار العفو عن رياض والسماح له بالعودة. وكان رضا نفسه قد قابل المفوّض السامي لهذه الغاية. على أن هذه «الوساطة» حصلت في ظرف كان صعباً فيه أن تمنع السلطات الفرنسيّة رياض الصلح من العودة إلى بيته. فهي كانت قد أذنت لرياض بالإقامة في باريس نفسها مدّة زادت عن السنة، بل لعلّها دعته هي نفسها إلى الانتقال من جنيف إلى باريس (أو هي أوحت إليه، على الأقلّ، وإلى رفيقيه برغبتها في ذلك). ثمّ إن رياض كان قد أصبح متربّعاً على شبكة متداخلة من الصداقات الباريسيّة، السياسيّة والصحافيّة، توّجتها مناقشاته مع قيادة الحزبين الاشتراكيّ والراديكاليّ، وهما أكبر الأحزاب في فرنسا وثانيهما، على ما ذكرنا، أبرز الأحزاب في التحالف الحاكم. لذا كانت مساعي إميل إدّه ورضا الصلح غير بعيدة عن أن تكون تحصيلاً لحاصل.



26-4 «زعيم الشباب السوريّ»

وصل رياض الصلح إلى صيدا خفيةً في العشرين أو في الحادي والعشرين من أيار 1928. وما لبثت الوفود أن أخذت تتقاطر للسلام عليه من أرجاء سوريا ولبنان. فجاءه من سوريا وفد منتشر التمثيل بين مدن سوريّة مختلفة ضمّ جميل مردم بك وفوزي الغزّي وسعد الله الجابري وفخري البارودي وحسني البرازي وعفيف الصلح، ومعهم صحافيّون عديدون. ثمّ أقام له آل أبو ظهر حفلة تكريمية في دارهم كان بين حضورها أسعد عقل وميشال زكّور وجبران تويني وعلي ناصر الدين، وخطب فيها الثلاثة الأخيرون وقبلهم «أدباء» جبل عامل المعروفون أحمد رضا وأحمد عارف الزين ومحمّد كامل شعيب ومحمّد جابر آل صفا وكذلك محمّد علي حماده، باسم الطلاب العرب في بيروت، إلخ.

وفي ردّ رياض على الخطباء، قال إنّه مع اللبنانيّين على شرط أن يكون لبنان مستقلاً استقلالاً صحيحاً. فإذا كان ذلك فهو «لبنانيّ انفصاليّ». وأمّا أن يكون انفصال واستعباد «فلا وألف لا». وقد أثارت هذه العبارات اهتمام السامعين وكانت لاحقاً موضوع أخذ وردّ في الصحافة.

وفي 7 حزيران، انتقل تكريم رياض إلى بيروت. فأقيمت له في فندق بيروت بالاس حفلة حضرها مائة شخص وخطب فيها عبد الرحمن بيهم وعبد الله اليافي ولطفي الحفّار ونجيب الريّس وأحمد عارف الزين.

وفي تمّوز، جاء دور دمشق. وهي لم تشهد حفلة تكريم واحدة بل حفلات. وكان بين الحضور أمثال هاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو وفارس الخوري ومحمّد علي العابد وعلي آغا العسلي وعارف القوّتلي وكثيرون غيرهم. وكان اللقب الذي أخذ يسبغ على رياض في هذه الحفلات هو «زعيم الشباب السوريّ».

وكانت خطب رياض، في هذه المناسبات كلّها، تدور على جهود الوفد السوريّ في جنيف وتبدي الرضا عن نتائج انتخابات الجمعيّة التأسيسيّة السوريّة التي كانت قد جرت في 21 نيسان. وكان الخطيب، على ما سبق، يشدّد على شعار الاستقلال وعلى توحيد الصف ابتداء بالكفّ عن تصنيف السياسيّين بين وطنيّين وغير وطنيّين. وكان يُبرز أيضاً أمله في أن تصل الجمعيّة التأسيسيّة إلى حلّ للمسألة السوريّة عبر إقرار دستور يؤمّن الاستقلال الحقيقيّ للبلاد ويعيد إليها وحدتها وعبر مفاوضة للسلطة المنتدبة مشفوعة بالجهد السياسيّ المناسب في رحاب عصبة الأمم.

كان «المجاهد» قد أصبح «الزعيم» من غير استغناء عن أساليبه (الخاصّة به، على نحو ما) في «الجهاد السياسيّ».



من العشرينات، وكان إليه مرجع شؤون الانتداب على سوريا ولبنان في هذه المدّة. وكان من ثبات موقعه في الوزارة المذكورة أنّ تغيّر الأكثريّة النيابيّة لم يقصه عنها. وقد اشتهر بدعمه عصبة الأمم، وبجهوده لبناء علاقات سلميّة مع ألمانيا وبتقديمه، في أواخر أيامه، مشروعاً للوحدة الأوروبيّة. وهو قد نال، مع نظيره الألمانيّ ستريسمان، جائزة نوبل للسلام سنة 1926.

على أنّ بريان لم يجد سنة 1921 دعماً كان محتاجاً إليه من الأكثريّة ومن رئيس الجمهوريّة ومن الرأي العامّ لسياسة التقارب مع ألمانيا، فاستقال في أواسط 1922 وخلفه في رئاسة الحكومة بوانكاريه رئيس الجمهوريّة الأسبق. وما لبث هذا الأخير أن احتلّ مقاطعة الرور الألمانيّة، محتجّاً بتلكّؤ ألمانيا عن سداد تعويضات الحرب.



كان الحزب الراديكالي قد ابتعد عن الكتلة الوطنيّة مستعيداً حلفه مع الاشتراكيّين في ما دعي بـ«كارتل اليسارات». ولمّا بدا ما لخطوة احتلال الرور من مفاعيل خطرة عبر القارّة، حقّق «الكارتل» المعارض نصراً مؤزّراً في انتخابات أيار 1924. ولم يطح هذا النصر حكومة بوانكاريه وحدها وإنّما أفضى إلى استقالة ميللران الذي رفضت الأكثريّة أن تتعاون معه. فكان أن انتخب المعتدل غاستون دومرغ لرئاسة الجمهوريّة واختير الراديكالي إدوار هريو لرئاسة الحكومة. وإذ تعثّر اشتراك الاشتراكيّين في الحكومة، جاءت هذه الأخيرة راديكاليّة خالصة فعادت إلى خطّ العلمنة المتشدّدة ومناوأة الإكليروس. والمرجّح أنّ هذه البيئة هي ما زكّى اختيار الجنرال الفاقع العلمانيّة موريس ساراي مفوّضاً سامياً على سوريا ولبنان، فخلف في هذا المنصب كاثوليكيّاً محافظاً هو الجنرال ويغان ووصل إلى بيروت بأفكار لم تكن مألوفة في أيام ويغان وغورو (أي في عهد الكتلة الوطنيّة). وهي أفكار

27 «مؤتمر الوحدة السوريّة» وعرش سوريا

دخل رياض الصلح فور عودته من منفاه، تقريباً، معترك التشاور والتجاذب الدائرين في أمر مستقبل سوريا ودستورها الذي كانت الجمعيّة التأسيسيّة مجدّة في وضعه. ظهر ذلك في ما ألقاه من خطب خلال الحفلات التي توالت لتكريمه. وظهر، في المدّة نفسها، عبر اشتراكه في «مؤتمر الوحدة السوريّة» الذي شهدته دمشق يوم 23 حزيران 1928 للبحث في مصير البلاد المنفصلة حتّى ذلك الحين عن الدولة السوريّة. وقد مهّد لهذا المؤتمر لقاء انعقد في بعلبك في أواخر أيّار، واشترك فيه رياض الصلح وحضره قادة الكتلة الوطنيّة القادمون من دمشق، وعبد الحميد كرامي القادم من طرابلس ومعنيّون آخرون. وشاع، على الأثر، أن المجتمعين سيختارون النظام الملكيّ لسوريا وسيرشّحون لعرشها الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود. وكانت مسألة اختيار أحد النظامين الملكيّ والجمهوريّ مطروحة، وكان من الأسماء التي طُرحت لارتقاء العرش، الشريف عليّ بن الحسين، ملك الحجاز في آخر عهده الهاشميّ، وشقيقه الأمير زيد والأمير عبد المجيد بن الشريف علي حيدر وخديوي مصر السابق عبّاس حلمي و«البرنس» المصريّ يوسف كمال والداماد أحمد نامي رئيس الحكومة السوريّة السابق وغيرهم، وكذلك اسم الأمير السعوديّ فيصل بن عبد العزيز الذي طرح فجأة وأخذ يتقدّم هذه الأسماء جميعاً بسبب اقتراب بعض «الاستقلاليين» من أركان الكتلة الوطنيّة السوريّة من والده الملك، وابتعادهم شيئاً ما عن الأسرة الهاشميّة وبخاصّة عن عبد الله أمير شرق الأردنّ الذي كان بين الطامحين إلى العرش السوريّ أيضاً وكان أقرب الأحزاب إليه حينذاك حزب الشعب ورئيسه عبد الرحمن الشهبندر.

غير أن الميل الأقوى في الكتلة الوطنية بقي ميلاً جمهوريّاً. وكان رياض الصلح قريباً جدّاً من شكيب أرسلان «الملكيّ» ومن إبراهيم هنانو «الجمهوريّ» في آن معاً. ولكنّه بدا حذراً من مشروع الوحدة العراقيّة – السوريّة تحت تاج فيصل، ميّالاً مع غيره من زعماء الكتلة إلى توشيح هنانو لرئاسة الجمهوريّة.

هذا ولم يَبْقَ فيصل الأوّل، ملك العراق، مكتوف اليدين حيال هذه المسألة. فهو لم يكن طوى طموحه إلى استعادة العرش السوريّ. فكان أن أرسل موفدين بذلوا مساعيهم بين النوّاب

آيلة، أوّل الأمر، إلى تولية الوطنيّين أمور بلادهم بالتدريج وإلى فكّ الحلف القائم بين الانتداب، من جهة، والإكليروس والإرساليات، من الجهة الأخرى. ولكن المسلك الحالي لعامل هذه الأفكار ما لبث أن افتتح أعنف فصل من فصول الانتداب الفرنسيّ على سوريا، وهو فصل «الثورة السوريّة الكبرى» (1925-1927).

في كلّ حال، عاد المعتدلون إلى حكم فرنسا في ربيع 1925، مع تشكيل حكومة بانلوفيه. وقد أخفقت الحكومة في معالجة الأزمة الماليّة. ولكن بريان وقّع معاهدة لوكارنو مع ألمانيا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا، منتزعاً من ألمانيا تأكيداً لمعاهدة فرساي، ومرسياً ضماناً مشتركاً لحدود الدول في غرب أوروبا. رغم ذلك، أطاحت أزمة الفرنك الحكومة وقصمت ظهر «الكارتل» لمعارضة الاشتراكيّين ما كان الراديكاليّون وبعض قوى اليمين راغبين في اتّخاذه من إجراءات ماليّة. فكان أن عاد بوانكاريه إلى السلطة بعد مرحلة تخبّط على رأس حكومة طال أجلها نحواً من ثلاث سنوات: من صيف 1926 إلى صيف 1929.

حكم بوانكاريه، شأنه في مدّة حكمه السابقة، بأكثريّة محافظة خرج منها الاشتراكيّون وبقي يتصدّرها الراديكاليّون. وشهد حكمه دخول ألمانيا عصبة الأمم وبدء التوجّه إلى انسحاب فرنسا من الرور الألمانيّة التي كانت حكومة بوانكاريه السابقة قد بادرت إلى احتلالها. وشهد أيضاً توصّل بريان ونظيره الأميركيّ كيلوغ إلى ميثاق «معنويّ» أدرج الحرب في خانة الخروج على القانون. ولكن المدّة نفسها شهدت بدء التخطيط لبناء خط ماجينو الدفاعيّ في مواجهة الحدود الألمانيّة، على الرغم من تحسّن العلاقات بين الدولتين.

علـى أن انتخابـات 1928 التشريعيّة أسفرت عن صـدوع جديدة في الحـزب الراديكالي. وما لبث مـؤتمره الذي انعقد في تشرين الثاني أن حمـل وزراءه الأربعـة، في حركـة انحياز إلى اليسـار، علـى الخـروج مـن الحكومة. فاضطرّ بوانكاريـه إلى ترميـم حكومـة خلت من الراديكاليّين لأوّل مرّة في ربع قرن وباتـت مسنـدة إلى أكثريّـة نيابيّـة غـير مستقـرة. وحين خلفه بريان في صيف 1929، كانـت ريـاح الأزمـة الاقتصاديّـة العالميّـة تقـترب من فرنسـا، فلم تصمـد الحكومة الجديـدة إلا أشهـراً قليلـة انتقلـت بعدها فرنسا إلى مناخ صعب دخلته معها القضية السوريّة التي راحـت تتقلّب، لبضع سنوات، بين تـردّد الحكومـات الفرنسيّـة الضعيفة واستعادة الحركة الوطنيّة السوريّة مقوّمات عـافيتها بالتدريج.

السوريّـين في دمشق وفي دوائـر المفوّضية في بيروت. وكـان المفوّض السامـي بونسـو يـرى في الملكيّـة سبيـلاً إلى تقسيـم المعارضة السوريّة للانتـداب وإعادة تشكيل القوى السياسيّة حول ملـك يكـون مدينـاً بعرشه لفرنسـا، ويضمـن استقرار نفوذها في سوريا واستقرار سوريا نفسها.

هذا وقد عـادت مسـألة العرش السوريّ إلى بساط البحث في عـامي 1930 و1931. وبـدا الملك السابق علـيّ بن الحسين ثمّ أخـوه الملك فيصـل مرشّحين ناشطـين. ولكـن القـوى السياسيّة الرئيسة في سوريـا بدت ممـانعة أو متحفّظة. وانتهـت السلطة المنتدبة إلى الإشاحـة عـن المشروع كلّـه، تحسّباً مـن إخفاقه في تحقيق غـاياتـه السوريّة ومن عجـز فرنسـا عن ضمـان ولاء الملك العتيد إذا اختارتـه من بين المرشّحين الأقوياء (وهم إلى بريطانيـا أقرب) وضوحـاً، أيضـاً، لمعارضـة بريطانيـا نفسها ترشيـح فيصل وما يتبعه من وحدة سوريّة – عراقيّة.

وقـد توالـت اللقـاءات، بعد لقـاء بعلبـك، وكان بينها لقاء في صوفـر اشترك فيه ممثّل للمفوض السامي (وقيل بل هو نفسه) وضـمّ رئيـس الحكومـة السوريّـة تاج الديـن الحسنـي ورئيس الجمعيّـة التأسيسيّـة هاشم الأتاسي وبعضاً مـن أبرز أعضائها وحضره أيضاً رياض الصلح. وقد بقيت فحوى المشاورات سرّاً.

وأمّـا مؤتمر دمشق فشهده نحو ستّـين ممثّلاً لبيروت وطرابلس وطرطوس واللاذقيّـة وجبل العلويّـين وبعلبك والبقـاع وصيدا وجبل عامل ووادي التيم، وانتخب رئيساً له عبد الحميد كرامي. وهو قـد أصدر بياناً طلب فيه إلى الجمعيّـة التأسيسيّة تحقيق وحـدة البلاد السوريّـة وتأييدها في الدستور. وهو قـد أيّد «الميثاق الوطنـيّ» ولم ينـس الإشادة باستعداد الشعـب الفرنسيّ «لإيجاد صداقـة دائمة مع بلادنا تقوم علـى الاعتراف بحقّنا الشرعيّ». أيّد البيـان أيضاً عمل الكتلة الوطنيّة لتحقيق الميثاق وشكر الوفد السوريّ في أوروبّا (أي أرسلان والجابري والصلح) علـى ما بذله من جهود في هذا السبيل.

وقـد أبرق المؤتمر إلى فلسطين محيّياً المؤتمر العربيّ الفلسطينيّ الـذي انعقـد في السّنة نفسهـا ومؤيّداً جهـاد فلسطـين في سبيل الحرّيّـة والاستقلال. أخـيراً سلّم وفد من المؤتمـر بيانه هذا إلى



رئيس الجمعيّة التأسيسيّة الذي وعد ببذل ما يستطيع لإنفاذ مطالب المؤتمر.

وفي لبنان، علت أصوات شاجبة لمشاركة اثنين من النوّاب اللبنانيّين، وهما عمر بيهم وصبحي حيدر، في مؤتمر مداره الوحدة السوريّة، وهذا فضلاً عن شجب الحكومة اللبنانيّة وبعض الصحافة مضمون بيان المؤتمر.

وأمّا رياض الصلح فتميّز كلامه في المؤتمر وفي ما شهدته دمشق من حفلات أو لقاءات، لمناسبة انعقاده، بكثير من المرونة حيال المسألة اللبنانيّة. وكان ممّا قاله: «لنعمل أوّلاً من أجل استقلالنا الداخليّ، استقلال بلادنا، فإن العيش في قرية مستقلّة في لبنان أفضل من العيش في إمبراطورية عربيّة غير مستقلّة».

وكان هذا الكلام - أو ما يفيد معناه - قد أصبح لازمة لخطب رياض الصلح من يوم الاحتفال الذي أقيم له في صيدا على أثر عودته من المنفى، وهذا في أقرب تقدير. وفي أواخر آب عبّرت عن هذا الميل إلى الاعتدال والتفاؤل زيارة قام بها رياض إلى دار المفوّضية السامية في بيروت وكانت الأولى منذ سنة 1918.

26 « عودة إلى أوروبا وإلى لازمة الاستقلال

لم يطل المقام برياض الصلح كثيراً في لبنان وسوريا بعد عودته من المنفى. كانت عضويّته في الوفد السوريّ إلى أوروبّا لا تزال مدخله الأوّل إلى العمل السياسيّ. عليه سافر قاصداً لوزان وباريس في أواسط تشرين الأوّل 1928 أي قبل أن يتمّ الشهر الخامس على إقامته في لبنان وسوريا. وهي إقامة تنقّل خلالها كثيراً بين بيروت ودمشق والقدس وعمّان وغيرها ووصل به الترحال إلى معسكر سلطان الأطرش وعادل أرسلان الضاربين خيامهما في منطقة النبك السعوديّة المحاذية للحدود الأردنيّة.

وقد عرّج رياض في سفره الجديد على حيفا والقاهرة. وكان التعريج على مصر، وهي مقام اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر السوريّ الفلسطينيّ، وعلى فلسطين التي كانت تتوالى



66 شكيب أرسلان

1926-1928: غدوات الثورة السوريّة: إقرار الدستور اللبنانيّ وبدء المخاض الدستوريّ في سوريا

لم يكن للسلطة المنتدبة أن تقصر معالجتها للأوضاع التي أسفرت عنها الثورة السوريّة على مجرّد القمع. كانت الثورة معبّرة عن انتشار الرغبة في تحقيق وحدة سوريا والسير بها نحو الاستقلال. وعلى هذا عاد المفوّض السامي دو جوفنيل إلى الخطّة التي كان سلفه سارّاي قد وعد باتّباعها في أوّل عهده. فأنهى عهد حكومة المديرين التي كان يرئسها، في «الاتّحاد السوريّ»، صبحي بركات وعيّن الداماد أحمد نامي رئيساً للدولة ولحكومة سياسيّة مؤلّفة من وزراء. وقد جاءت هذه الحكومة ائتلافيّة تقاسم حقائبها الستّ معتدلون من الموالين للانتداب ومعتدلون أيضاً من المنسوبين إلى الكتلة الوطنيّة من غير أن يكونوا قد ضلعوا في الأعمال الثوريّة. وقد أعلنت الحكومة برنامجاً من عشر نقاط، بموافقة المفوّض السامي، تضمّن، في ما تضمّن، عزمها على تنظيم انتخابات لجمعيّة تأسيسيّة تقرّ دستوراً لسوريا.

مؤتمرات عربها وتتجمّع فيها نذر الحوادث الكبيرة، قد أصبح عادة لرياض في ذهابه إلى أوروبّا وإيابه منها. وكان قد سبقه إلى التيميم شطر لوزان وباريس في أيلول، إحسان الجابري الذي كان قد اتّخذ من القدس مقاماً له بعد عودته، هو أيضاً، من أوروبّا.

ولا نعرف إلا القليل عن نشاط رياض الصلح في هذه السفرة التي طالت حتّى أوائل نيسان 1929 حين وصل رياض مجنداً إلى القاهرة قادماً من باريس بعد محطّتين في سويسرا وإيطاليا، استغرقتا شهراً وبضعة أيّام.

ولكنّنا نعلم أن رحلة رياض جاءت في وقت كانت أعمال الجمعيّة التأسيسيّة السوريّة قد عُلّقت فيه بعد الخلاف الذي نشب بين أكثريّة النوّاب وبين المفوّض السامي بصدد ستّ مواد من مشروع الدستور وجدها الأخير مخالفة لالتزامات الدولة المنتدبة وأصرّ النوّاب على إقرارها معتبرين هذا الإقرار توكيداً لا يُستغنى عنه لاستقلال البلاد. وقد ردّت هذه المواجهات سوريا إلى مناخ الأزمة بعد أشهر قليلة من التفاؤل الذي بعثته الانتخابات في نيسان ثمّ مباشرة الجمعيّة مناقشاتها لمشروع الدستور.

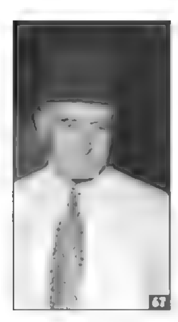
جاءت رحلة رياض أيضاً في وقت كانت قد أخذت تحتدم فيه، في الحرم القدسي، أزمة «مكان البراق الشريف» (في عرف المسلمين) وحائط المبكى (في عرف اليهود). وكان اليهود قد باشروا تغيير الأعراف المستقرّة في هذا المكان الداخل في نطاق الوقف الإسلاميّ. فأخذوا يطلبون تركيز المقاعد لهم في المكان والإتيان إليه بلوازم مختلفة لإقامة شعائرهم فيه. وكان مسلمو فلسطين ومندوبون من محيطها قد عقدوا في أوائل تشرين الثاني مؤتمراً كبيراً في القدس أعلنوا فيه تصميمهم على الدفاع عن الحرم وحمّلوا السلطة المنتدبة مسؤوليّة العواقب إن هي لم تبادر إلى إعادة الوضع إلى سابق عهده.

وكان الأمير شكيب أرسلان، رئيس الوفد السوريّ، قد قدّم إلى رئيس عصبة الأمم، في أيلول، تقريراً يشرح فيه الفوارق بين الاستقلال الحقيقيّ الذي تريده الجمعيّة التأسيسيّة

طبقاً لميثاق العصبة مع القبول بـ«النصح والمساعدة» اللذين حصر بهما الميثاق مهمّة الدولة المنتدبة وبين «نظام الحماية الشفّاف» الذي تريد السلطات الفرنسيّة فرضه على البلاد وتثبيته في نصّ الدستور. وكان المؤتمر الإسلاميّ في القدس، ممثّلاً برئيسه الحاج أمين الحسيني، قد أرسل من جهته توكيلاً إلى الوفد السوريّ (أرسلان، الجابري، الصلح) للدفاع «لدى عصبة الأمم والدول الأجنبيّة والرأي العام الأوروبيّ»، عن مكان البراق والمسجد الأقصى. وقد قدّم أرسلان فعلاً إلى مجلس عصبة الأمم المنعقد في لوغانو يوم 10 كانون الأوّل، معروضاً، باسم الوفد وموقّعاً بأسماء أعضائه الثلاثة، متعلّقاً بهذه المسألة. وبين ما ينطوي عليه المعروض، المؤرّخ في 7 تشرين الثاني، تحذير من الخطر الذي يمثّله قانون الاستملاك، الصادر سنة 1924، على الأماكن المقدّسة. يحتجّ المعروض أيضاً على ما استثاره تفهّم السلطة المنتدبة لحقوق المسلمين في مقدّساتهم من اتّهام صهيونيّ لهذه السلطة بافتعال نزاع مذهبيّ. أخيراً يطلب المعروض أن يُعهد بوظيفة «المحامي العامّ»، وهو السلطة القضائيّة العليا في فلسطين إلى شخصيّة لا تكون صهيونيّة بل تكون متّصفة بالحياد الدينيّ التامّ.

هذان هما المجالان اللذان دار فيهما، على الأرجح، معظم نشاط رياض الصلح في هذه المدّة التي يبدو أنّه قضى معظمها في باريس. وقد حملت الصحف العربيّة من كلامه هناك نصّ خطابين ألقى أحدهما في حفل تكريميّ لحيدر مردم بك، الرئيس السابق للجمعيّة السوريّة العربيّة في باريس، وألقى الثاني في حفل تكريميّ أيضاً لميشال زكّور صاحب المعرض البيروتيّة. والخطابان مركّزان على مطلب الاستقلال وتقديمه على كلّ ما عداه. وفي الخطاب الثاني عودة إلى كلام رياض في صيدا عن قبوله لبنان مع الاستقلال ورفضه إيّاه مع الاستعباد. وفي الخطاب الأوّل نأي للخطيب بنفسه عن التدخّل في عمل الجمعيّة التأسيسيّة السوريّة.





67 إحسان الجابري

حصل ذلك فيما كان مجلس النوّاب، في لبنان، يتهيّأ لإقرار الدستور اللبنانيّ أي في أيّار 1926. وقد نصّ البرنامج أيضاً على الاستعاضة عن الانتداب بمعاهدة بين فرنسا وسوريا على غرار المعاهدة الجاري درسها بين بريطانيا والعراق. وهذه معاهدة كانت قد أخذت تستوي مرجعاً للوطنيّين السوريّين عند وصفهم العلاقة التي يرونها بين بلادهم وفرنسا بعد إنهاء الانتداب. وكان دستور 1923 المصريّ الذي كرّس استقلال مصر على خلفيّة ثورة 1919 قد أخذ يستوي مرجعاً أيضاً لتصوّر الوطنيّين السوريّين دستور بلادهم.

نصّ برنامج حكومة الداماد أيضاً على تحقيق وحدة البلاد وتوحيد النظام القضائي وتأليف جيش وطنيّ يفتح الباب أمام جلاء القوّات الفرنسيّة، وطلب إدخال سوريا عصبة الأمم واستقلالها بتمثيلها الخارجيّ وعلى إصلاح النظام النقدي وعلى العفو العامّ عن المحكومين السياسيّين وإلغاء الغرامات الحربيّة والسعي إلى تعويض منكوبي الثورة.

وقد باشرت الحكومة إجراءات مختلفة لتنفيذ هذا البرنامج. ولكنّها أخفقت في إقناع الثوّار بوقف العمليّات تمهيداً لإصدار العفو. وانتقد زعماء الوطنيّين غموض بعض شروط البرنامج والإجحاف البادي في بعضها الآخر وخصوصاً في تحديد مدّة المعاهدة بثلاثين سنة. وزاد مهمّة الحكومة صعوبة تباين

المواقف بين موظّفي الانتداب من البرنامج ومعي بعضهم إلى عرقلة تنفيذه. وقابل ذلك في جانب الحكومة ما ساد العلاقات بين طرفي الائتلاف من تناوش وشغب. ولمّا ظهر الاتّفاق، أخيراً، تحفّظ الحكومة الفرنسيّة عن بعض شروطه ومطالبتها دو جوفنيل بتعديله. وهو ما دعا هذا الأخير إلى مغادرة منصبه والبلاد. فعُيّن بديلاً منه هنري بونسو من موظّفي وزارة الخارجيّة. وكانت السلطات العسكريّة الفرنسيّة قد استبقت رحيل دو جوفنيل (وهي التي لم تكن راضية قطّ عن تعيين مدنيّ ليبراليّ في المنصب الأعلى) بعراقيل مختلفة لم يكن أقلّها اعتقال وزراء الكتلة الوطنيّة الثلاثة في حزيران. وهو ما أطاح وزارة الداماد الأولى وأتى بثانية كانت غير مؤهّلة قطعاً لكسب ثقة الزعماء الثائرين واستجلابهم إلى سبيل المفاوضة والمسالمة.

«ثورة البُراق الشريف» – «أحداث حائط المبكى»

في 23 آب 1929 وفي بضعة أيّام تلته، حصلت في القدس ثمّ في مدن ونواح أخرى من فلسطين، أعمال عنف بين العرب واليهود كانت أشدّ ما عرفته مرحلة ما بعد وعد بلفور، حتّى ذلك الوقت، منذ الأحداث التي شهدها موسم النبي موسى سنة 1921. وقد أُطلق على المواجهة الجديدة، من الجهة العربيّة، اسم «ثورة البُراق الشريف» ومن الجهة اليهوديّة اسم «أحداث حائط المبكى». وهذان اسمان لمسمّى واحد. ففي التقليد اليهوديّ أن هذا الحائط هو الجدار الباقي من هيكل أورشليم وهو أقدس مقدّساتهم. وفي التقليد الإسلاميّ أن هذا الموضع هو الموضع الذي انتهت إليه «الدابّة» المسمّاة «البُراق» حاملة النبيّ محمّداً في إسرائه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وكانت الطريق الضيّقة المحاذية للحائط، ومعها البيوت المقابلة له من حيّ المغاربة وقفاً إسلاميّاً من قرون كثيرة. وأمّا ما يلي الحائط، من الجهة الأخرى، فهو الحرم القدسيّ نفسه.

م-29 ثوّار الجبل في الصحراء

في صيف 1929، نشرت الصحافيّة الفرنسيّة كلارا كنديانى، في جريدة باري–سوار، سلسلة من المقالات روت فيها وقائع رحلة اصطحبها فيها رياض الصلح من دمشق إلى القدس فعمّان فمضارب عادل أرسلان وسلطان الأطرش في قريّات الملح الواقعة في صحراء النبك النجديّة. وهذا هو الموقع الذي كان الثوّار قد انتقلوا إليه من الأزرق في جنوب شرق الأردنّ، قبل سنة تقريباً، بعد استجابة الملك عبد الله الذي كان قد آزرهم، ورئيس حكومته رضا الركابي، في إبّان الثورة، لضغوط بريطانيّة عليه أورثها الاحتجاج الفرنسيّ المتكرّر على وجود الثوّار في شرق الأردنّ.

وقد روت الصحافيّة ترتيب رياض للرحلة، بما في ذلك إلزامه إيّاها بارتداء زيّ إسلاميّ وبالصمت، ونوّهت بمكانته عند الأعوان في هذه أو تلك من محطّات الرحلة. وروت أيضاً وقائع عراضة حربيّة قام بها المقاتلون أمام خيمة سلطان الأطرش احتفالاً برياض، مشيرة إلى الثقة التي يضعها الثوار في هذا الأخير وإلى إكبارهم لسعيه السياسيّ.

من جهة أخرى، نقلت كنديانى ما دار من حديث بينها وبين كلّ من عادل أرسلان وسلطان الأطرش، وبينها وبين رياض الصلح أيضاً. وفيه إشارات إلى الفظائع التي ارتكبها الجيش الفرنسيّ في صفوف العزّل أثناء عمليّات قمع الثورة وتأكيد لانحصار الخلاف بين الفرنسيّين والسوريّين في رفض فرنسا التسليم باستقلال سوريا. وتنتهي كنديانى إلى التذكير بما قد ينطوي عليه هذا التسليم من أخطار وصول الاضطراب والمطالبة بالاستقلال إلى المستعمرات التي استتبّت السيطرة الفرنسيّة عليها.

وقد أحدثت مقالات كنديانى بعض الأصداء فنشرتها، أو نشرت أجزاء منها، صحف عربيّة مختلفة. ولم تكن سويّة هذه المقالات رفيعة إذ تخلّلها كثير من الإثارة المبتذلة وملاحظات «استشراقيّة» من الدرجة الرابعة. وأمّا مُراد رياض فكان، على الأرجح، أن يفرض على انتباه أوساط فرنسيّة مختلفة، ثورة كانت قد أصبحت شبه منسيّة.

م ‹ 30 وفد آخر وعوز وخلاف

كان رياض الصلح في طليعة السعي الدائب الذي حفل به صيف سنة 1929 وخريفها لإرسال وفد إلى أوروبا يسعى في إخراج القضيّة السوريّة من مأزقها، أو من عطلتها الطويلة التي واكبت تعطيل الجمعيّة التأسيسيّة. فهو موجود تقريباً في جميع اللقاءات التي نعلم اليوم أنّها عُقدت لهذه الغاية، بل هو لولبها بعد أن أصبحت خبرته الأوروبيّة محطّ أنظار إخوانه ومعقد أملهم. لذا لم يكن رياض لِيستثنى من أيّة تشكيلة من التشكيلات المتعاقبة التي اقتُرحت لهذا الوفد وزاد عدد الأسماء الواردة فيها عن عشرة كان يفترض أن يختار من بينهم ثلاثة أو أربعة.

هذا مع أن رياض نفسه كان راغباً عن العضويّة في الوفد، مرجّحاً أن يضمّ جهوده إلى جهود الأخير بصفته عضواً في وفد جنيف الدائم. فقد كان يخشى أن يضرّ تشكيل الوفد الجديد بمعنويّات القديم. ووجد مخرجاً لذلك في الصفة النيابيّة لوفد يضمّ حصراً أعضاء من الجمعيّة التأسيسيّة وتكون مهمّته مؤقّتة بالتالي، محصورة في فكّ إسار الجمعيّة وحلّ المشكل الدستوري، ويؤازره في ذلك الوفد الدائم.

في كلّ حال، لم يشكّل هذا الوفد أبداً، وقد يكون العوز الماليّ عاملاً في إحباط تشكيله. ولكن العامل الأهمّ كان تشقّق الجبهة السياسيّة في سوريا. فقد كان رياض ومعه أركان الكتلة الوطنيّة يخشون تحرّكاً مضاداً من جانب خصومهم. كان ظلّ آل لطف الله قد انحسر، في أواخر عام 1929، ولكن الشهبندر وحزبه كانا لا يزالان بالمرصاد وكذلك الداماد أحمد نامي، رئيس الوزراء السابق، المتطلّع، من أيّام رئاسته، لارتقاء عرش سوري كان يتراءى في الأفق. وكان في الساحة، أخيراً لا آخراً، تاج الدين الحسني، رئيس الوزراء، الذي كانت العلاقة بينه وبين زعماء الكتلة قد ساءت بعد مدّة من الوئام النسبيّ انتُخبت في أثنائها الجمعيّة التأسيسيّة واجتازت الشوط الأوّل من عملها. فكان أصحاب مشروع الوفد يخشون أن يشكّل بعض هؤلاء وفداً مناوئاً لوفدهم، أو أن يتصدّوا له من سبل أخرى فتفشل القضيّة برمّتها. ولعلّ هذا الهاجس لم يكن بعيداً عن التفكير في توسيع مروحة الوفد إلى أقطار عربيّة أخرى، بحيث تتوفّر له حصانة يستمدّها من الرعاية القريبة أو البعيدة لحكّام تلك الأقطار بين ملك وأمير.

وكان مأذوناً لليهود، في العهد العثماني، أن يقيموا شعائرهم عند الجدار بشرط ألّا يغيّروا شيئاً في الوضع وألّا يحملوا إليه غير كتب الصلاة ولوازمها. وكانت السلطة المنتدبة ملزمة، بموجب عهد الانتداب، أن تبقي الوضع في الأماكن المقدّسة على ما كان عليه، دون أدنى تغيير، إلى أن تُشكَّل لجنة مشتركة للأماكن المقدّسة، كان تشكيلها قد تعثّر حتّى ذلك الوقت. ولم تكن قاعدة الحفاظ على الوضع القائم خاصّة بموضع الحائط أو بالحرم القدسيّ وحده، بل كانت عامّة تشمل سائر ما في القدس من أماكن مقدّسة عند كلّ من الأديان الثلاثة.

ولكن الوضع الذي نشأ في فلسطين، بعد الحرب الأولى وبعد وعد بلفور، كان قد شجّع اليهود على خرق الأعراف، بصور مختلفة، منها حمل الستائر والمقاعد إلى الطريق المحاذية للحائط ومنها المطالبة بهدم البيوت، في حيّ المغاربة، لإنشاء ساحة أمام الحائط. وقد رأى المسلمون في هذه الخروق علامات طموح يهوديّ إلى الاستيلاء على الحرم القدسي كلّه لهدمه وإنشاء الهيكل على أنقاضه. وهذا توجّس كانت تعزّزه تصريحات لا لبس فيها لبعض الصهاينة وكانت تُزكّيه الخطّة الصهيونيّة المعلنة بشأن فلسطين كلّها. وقد أفضى هذا كلّه إلى احتدام دائم للنزاع على الحائط كان قد بلغ، مرّة على الأقلّ (في سنة 1926)، عتبة العنف الصريح.

وكان الإعلان، في أوائل حزيران 1929، عن الاتّفاق على إنشاء الوكالة اليهوديّة، الموكل إليها أمر المهامّ التنفيذيّة الآيلة إلى الاستعمار اليهوديّ لفلسطين، قد زاد من حدّة التوتّر بين الجهتين. ثمّ أعلن فعلاً إنشاء الوكالة في مؤتمر زوريخ الصهيونيّ المنعقد عشيّة جولة العنف الجديدة، وجاء مجلسها مختلطاً من الصهاينة واليهود غير الصهاينة. وكانت أعمال الترميم التي باشرها مفتي القدس

في الحرم ودامت سنوات، وافتتحت المرحلة الثانية منها، بجوار الحائط، قد أثارت حنق اليهود. ونشأ نوع من المبارزة، برفع الأصوات، بين حلقات الذكر الإسلاميّة والرقص الشعائريّ اليهوديّ، بجوار الحائط أيضاً. وتظاهر المسلمون في ساحة الحرم لإشهار استعدادهم للدفاع عنه. فقابل اليهود ذلك بتظاهرة سياسيّة أمام الحائط أعلنوا فيها أن الحائط حائطهم.

عليه، تتالت أعمال الاستفزاز والردّ عليه وأعمال العنف المحدودة حتّى 23 آب. وانتشرت شائعات مؤدّاها أن المسلمين سيرتكبون مذبحة في الأحياء اليهوديّة وأخرى مؤدّاها أن اليهود سيقتحمون الحرم القدسيّ ويحتلّونه. وظهر 23 آب، خرج المسلمون من الحرم، بعد صلاة الجمعة، وكانوا قد تجمّعوا لها بأعداد غفيرة من خارج المدينة وداخلها، وهاجموا أحياء اليهود القريبة وفتكوا بمن تمكّنوا منهم من غير تمييز. وفي الأيّام التالية، انتشر العنف في أنحاء البلاد، فوقعت مذابح أخرى في الخليل وفي صفد وفي حيفا ومحيطها. وفي جملة هذه المواجهات، أحصت السلطات 133 قتيلاً و340 جريحاً من اليهود و116 قتيلاً و240 جريحاً من العرب. على الأثر، أنشئت لجنة تحقيق في ظلّ حملة صهيونيّة شديدة على الإدارة الانتدابيّة ورفض مستمرّ لمبدأ الحكم التمثيليّ الذي كان يطلبه العرب. فقد ذهب دافيد بن غوريون إلى المطالبة بإنشاء كانتونين، يهوديّ وعربيّ، وحكومة فدراليّة يتقاسمها العرب واليهود والبريطانيّون مثالثة، ورفض استحداث برلمان فدراليّ. وكان معنى ذلك أن فلسطين هي ليهود العالم جميعاً ولكنها للعرب الموجودين فيها وحدهم ولا شأن لغيرهم من العرب بها ولا شأن لها بهم، ولا توجد هويّة فلسطينيّة مشتركة بين العرب واليهود.

هذه الحوادث كانت – بين ما كانت – منطلقاً لتوجيه المساعي الفلسطينيّة

وأمّا في فلسطين فكانت الظروف المتشكّلة بعد موجة العنف التي عمّت البلاد، ابتداءً ممّا سُمّي «ثورة البراق» في القدس، وذلك في النصف الثاني من شهر آب 1929، قد جعلت من إرسال وفد فلسطينيّ إلى لندن أمراً ملحّاً للغاية. عليه قصد جمال الحسيني، ابن عمّ المفتي، عاصمة بريطانيا في تشرين الثاني. وكان نصيب مهمّته التعثّر. وفي 21 آذار 1930، توجّه الوفد الفلسطينيّ، بعد تأجيل متكرّر، إلى العاصمة نفسها.

م ‹ 31 تكريم في حلب

في أواخر تشرين الثاني 1929، قام رياض الصلح بزيارة مشهودة لحلب، مصطحباً شريكه في العهد الجديد خير الدين الأحدب والشاعر الشعبيّ عمر الزعنّي. وقد وجدت تقارير الجهاز الانتدابيّ، في المدينة، غايتين لهذه الزيارة، أولاهما التقريب بين زعماء الكتلة الوطنيّة بعد خلافات كان قد شاع خبرها بين إبراهيم هنانو وعبد الرحمن الكيّالي من جهة، وسعد الله الجابري من الجهة الثانية. والغاية الثانية جمع تبرّعات لإرسال وفد يرئسه هاشم الأتاسي رئيس الجمعيّة التأسيسيّة ويتولّى ردّ الحيويّة، في باريس وجنيف، على الأخصّ، إلى القضيّة السوريّة التي كان قد جمّدها الخلاف بين السلطة المنتدبة والجمعيّة التأسيسيّة بشأن الموادّ السياديّة في مشروع الدستور.

وكان المفوّض السامي قد سار باجتماعات هذه الجمعيّة من تعليق إلى تعليق مدّة زادت إذ ذاك عن خمسة عشر شهراً. وكان يتبع في ذلك تعليمات حكومته، ولم تكن زيارته الطويلة لفرنسا لفضّ هذا المشكل قد أسفرت عن نتيجة. وكان روبير دو كي، ممثّل السلطة المنتدبة لدى عصبة الأمم، قد أدلى ببيان أمام مجلس العصبة في جنيف، صرّح فيه بعدم بلوغ سوريا طوراً من التقدّم يؤهّلها للاستقلال فأضعف الأمل في ظهور موقف إيجابيّ حيال المشكل الدستوريّ من الجهة الفرنسيّة.

وأمّا لقاءات زعماء الكتلة الوطنيّة فكانت قد تواصلت من أوائل الصيف لبحث مسألة الوفد وجهودهم لجمع المال اللازم لنفقاته. فكان أن شهدت بيروت ودمشق وعين زحلتا مداولات مختلفة، وشهدت طرابلس وصيدا (فضلاً عن بيروت

ودمشق) جهوداً متكثّفة لتغطية النفقات. وذكرت المصادر الانتدابيّة أخباراً عن التوجّه، لهذه الغاية الأخيرة، حيناً إلى الملك عبد العزيز آل سعود وحيناً إلى الأمير عبد الله، وحيناً إلى الحاج أمين الحسيني الذي كانت قد وصلته تبرّعات من اللجان السوريّة في القارّة الأميركيّة. وظهر توجّه إلى جعل الوفد سوريّاً - فلسطينيّاً بالنظر إلى اضطراب الأحوال اضطراباً شديداً في فلسطين، خلال تلك الآونة. وظهر توجّه آخر - ذكرناه - إلى توسيعه ليشمل تمثيلاً عربيّاً: لبنانيّاً وأردنيّاً وعراقيّاً... وتضاربت أخبار التبرّعات بين قائل بأنّها باتت كافية وقائل بأنّها بقيت دون الحاجة بكثير، ومتحدّث عن قرض من أحد الأثرياء يسدّد لاحقاً بالتقسيط...

وفي ما يتّصل بحلب، جزم مخبرو الجهاز الانتدابي بأن التبرّعات كانت قليلة. وأمّا الحفاوة برياض الصلح فكانت بارزة. فقد استضافه زعماء الكتلة تكراراً في مآدب أتاحت له أن يتعرّف المواقف وأن يدلي بما عنده. ولكن أهمّ اللقاءات كان الحفل الخطابيّ الذي دعا إليه إبراهيم هنانو، في كازينو إمبريال، على شرف رياض. وقد خطب في هذا الحفل عبد الرحمن الكيّالي وميخائيل إليان وإدمون ربّاط وألقيت قصيدة تحيّة للشهداء. وتخلّلت ذلك وصلتان غنّى فيهما الزعنّي قصيدة له عن «المبدأ» وأخرى عن «العروبة». وألقى رياض الصلح خطبة الختام. وقال المخبر الفرنسيّ إن الجمهور الذي قدّره بمائة وبضع عشرات من المدعوّين المختارين بعناية من بين الوجهاء وناخبي الدرجة الثانية تأثّر تأثّراً بيّناً بما سمعه من كلام.

وكان أبرز ما جاء في خطبة رياض التعريف بمهمّة الوفد السوري - الفلسطينيّ في أوروبّا والكشف عن رسالة تبلّغها من الحزب الاشتراكيّ الفرنسيّ، وفيها أن هذا الحزب بات يعتبر سوريا مؤهّلة للاستقلال وللعضويّة في جمعيّة الأمم، وقوله إنّه أجاب هذا الحزب شاكراً وموضحاً أنّه يرى الاستقلال السوريّ استقلالاً من النوع «الغربيّ» لا من النوع «الشرقيّ». ثمّ قارن إشادة المندوب البريطانيّ، أمام جمعيّة الأمم، بما أحرزه العراق من تقدّم بات يؤهّله للاستقلال بزعم دو كي، أمام الهيئة نفسها، أن الوطنيّين السوريّين سقطوا في امتحان الدخول إلى الاستقلال. وهو ما ردّ عليه رياض بأن مراد الوطنيّين ليس مجرّد السلطة وإنّما هو الاستقلال.

معتمداً نحو لندن وإلى عودة فلسطين محوراً رئيساً لجهود الوفد السوري الفلسطيني في أوروبا. وكان رياض الصلح، عضو الوفد المقيم آنذاك في بيروت، ينسّق تنسيقاً دائماً مع الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، ما يجريه من اتّصالات في هذا السبيل، بما في ذلك اتّصالاته ببعض القادة الصهيونيّين. وكان يطلعه على توجّهات هؤلاء. وكان هؤلاء، من جهتهم، يريدون من هذه الاتّصالات أن تظهرهم أمام البريطانيّين خصوصاً بمظهر من لا يزال يجد محاورين بين الزعماء العرب. وأمّا في ما يتّصل بأساس الأزمة فإن الاتّصالات المشار إليها بقيت من قبيل ما ذكرنا أن نيل كابلان سمّاه «دبلوماسيّة بلا طائل».

فلسطين: عهد المؤتمرات

كانت سنوات ما بعد الحرب العالميّة الأولى في فلسطين عهد مؤتمرات عربيّة دعا إلى عقدها تفاقم السعي الصهيوني لوضع اليد على المزيد من مقاليد البلاد وأراضيها ولتسريع الهجرة اليهوديّة إليها. وقد زاد من الحاجة إلى هذه المؤتمرات أيضاً وإلى اللجان الإسلاميّة - المسيحيّة التي تشكّلت للمتابعة الدائمة تملّص السلطة المنتدبة المتكرّر من اعتماد تمثيل برلماني لمواطني فلسطين كان من شأنه أن يضع اليهود في موقع الأقلّيّة... وتملّصها أيضاً من تعريف الجنسيّة الفلسطينيّة تعريفاً ثابتاً يرسم حدوداً للمواطنيّة ولا يدعها مشرعة الأبواب أمام المهاجرين اليهود حصراً. وعلى رغم كون الموقف البريطانيّ قد شهد علوّاً وهبوطاً في التفسير الضمنيّ أو الصريح لوعد بلفور، واستجابات محدودة أو مؤقّتة لضغوط الفلسطينيّين العرب وأعمالهم الاحتجاجيّة، فإن الوعد المذكور بقي قيداً على السلطة المنتدبة، وحائلاً دون تثبيت شكل تمثيليّ لحكومة فلسطين وصورة مستقرّة للمواطنيّة فيها.





68 بيروت التي عاد رياض الصلح إليها سنة 1928 ليمضي فيها عقدين ونيفاً من حياته السياسية كما كانت تبدو في مطلع الثلاثينات

69 رياض الصلح في رحلته الحلبية محفوفاً من اليسار بإبراهيم هنانو وخير الدين الأحدب وإدمون رباط وسعد الله الجابري (جلوساً)

70 فائزة الجابري (الثانية من اليسار) طفلة مع أطفال آخرين (من العائلة على الأرجح)

71 الداماد أحمد نامي وحكومته



م-32 رياض وفائزة: العرس و«حداد الأمّة»

سرعان ما ظهر أن زيارة رياض الصلح لحلب في تشرين الثاني 1929، لم تكن سياسيّة وحسب. ففي أواخر كانون الثاني 1930، عُقدت خطبة رياض على فائزة، كريمة نافع باشا الجابري. وكان والدها قد توفّي من زمن طويل (أفادنا حفيد له أنه وُلد سنة 1848 وتُوفّيَ سنة 1917). وكان في أيّامه كبير أسرته وزعيماً من زعماء حلب البارزين ونائباً عنها في البرلمان العثمانيّ. بل إنه كان عضواً في المجلسين الأوّل والثاني اللذين فصل بينهما عهد عبد الحميد بطوله، أي ثلاثين سنة. وكان أخاً لصديقين عزيزين لرياض هما إحسان زميله في الوفد السوريّ في أوروبا وسعد الله أحد الأركان الحلبيّين للمعارضة الوطنيّة السوريّة (الكتلة الوطنيّة) وقد أصبح لاحقاً رئيساً للحكومة السوريّة في العهد الاستقلاليّ الأوّل.

هذا وتمّ زفاف العروسين مساء الخميس 26 حزيران من السنة نفسها، واقتصر الحفل على الأهل «بداعي حداد الأمّة». فقد وافق هذا الحدث مسلسل الاحتجاج بالإضراب والتظاهر على أثر قيام السلطة المنتدبة بحلّ الجمعيّة التأسيسيّة وإعلانها، في أيّار، «دساتير» لأربعة كيانات في سوريا، خامسها لبنان الذي «أصدر» دستوره، الموضوع في سنة 1926، في الدفعة نفسها.

وكان المفوّض السامي قد استبقى في الدستور السوريّ الموادّ الستّ التي كانت موضوع رفضه، ولكن بعد أن أدخل عليها شيئاً من التعديل وبعد أن أضاف إلى الدستور مادّة تكرّس «حقوق» الانتداب وتجعل لها تفوّقاً على أحكام الدستور في حال التعارض. وكان عدد من وجوه المعارضة الوطنيّة لا يزالون ممنوعين من العودة إلى سوريا بموجب «اللائحة السوداء» التي استثنتهم من قرار العفو الصادر سنة 1928 عن المشاركين في أحداث الثورة السوريّة الكبرى.

على صعيد آخر، كان تردّي الأحوال الاقتصاديّة قد أطلق في المدن سلسلة من الإضرابات ومن صور الاحتجاج الأخرى. وكان في صدارة ما أثار الاستياء، تدابيرُ جاءت معبّرة عن بلوغ الأزمة الاقتصاديّة العالميّة أبواب فرنسا نفسها، وعن سعي السلطة المنتدبة إلى تعويض تكاليف الانتداب بتحميل مزيد من أعبائه للاقتصاد السوريّ.

وحين أخذت أزمة «البراق» تتمادى في صيف 1928، دعا المفتي أمين الحسيني إلى عقد مؤتمر إسلاميّ في القدس (أشرنا إليه) كان نصف المدعوين إليه من الفلسطينيّين ونصفهم من سوريا ومن لبنان ومن شرقيّ الأردنّ. وكان من مفاعيل المقرّرات التي اتّخذها هذا المؤتمر (المنعقد في أوائل تشرين الثاني) أنه أوحى بنيابة الفلسطينيّين عن أمّة المسلمين في حراسة المقدّسات الإسلاميّة في فلسطين.

على أن مواجهات آب 1929 أوجبت التفكير في مؤتمر تتّسع الدعوة إليه نحو أقطار إسلاميّة كبرى في العالم، فتلقي كتل كبيرة من مسلمي العالم بثقلها المعنويّ في كفّة فلسطين العربيّة ومقدّساتها الإسلاميّة. وقد تداخل هذا السعي مع سعي الوطنيّين السوريّين إلى عقد مؤتمر عربيّ يشدّ أزرهم في وجه الرفض الفرنسيّ لإقرار مفهومهم للاستقلال، ويعيد إلى البساط مطلب الكونفدراليّة الشاملة لدول المشرق العربيّ. وهذا هو الهدف الذي أخذ الوطنيّون السوريّون ينشطون له بعد أن مالوا شيئاً فشيئاً إلى صرف النظر عن إرسال وفد (من أعضاء الجمعيّة التأسيسيّة، حصراً، أو منهم ومن غيرهم) إلى أوروبا للترويج لمطلب الاستقلال السوريّ. وقد كان رياض الصلح بين طليعة الناشطين لعقد المؤتمر العربيّ حين جاءته الدعوة إلى المؤتمر الإسلاميّ العامّ في القدس. فوجد، مع أقرانه، في هذا المؤتمر مناسبة لإطلاق التحضير الجادّ للمؤتمر الآخر.

حدث كبير: المؤتمر الإسلاميّ في القدس

انعقد المؤتمر الإسلاميّ العام في القدس ليلة الإسراء الموافقة 7 كانون الأوّل 1931. وكان اختيار هذه الذكرى لبدء أعماله التي استمرّت نحو أسبوعين أمراً مقصوداً بطبيعة الحال، يشير إلى تقديم مسألة البُراق على ما عداها من المشاغل المطروحة عليه.

ولم يفت المكتب الثاني الفرنسيّ في حلب أن يختتم أخباره عن الخطبة بالإشارة إلى أن تركة نافع باشا تقدّر بمايتي ألف ليرة ذهبية. لكن فائزة كانت واحدة من ستّ إناث وثمانية ذكور هم ذرّية نافع باشا، على ما تفيد شجرة محفوظة في العائلة. والحاصل أن آثار «النعمة» لم تظهر على العروسين في السنوات التالية وإنّما ظهر عكسها. فإن أملاك رضا الصلح الواسعة في بيروت وطرابلس وجبل عامل كان قد ذهب قسم منها بالبيع وأصبح قسم آخر أسير الرهن. حصل هذا في أثناء تقلّب رياض (ووالده أيضاً في المرحلة الأولى) بين المنافي وتكبّده نفقات عمله السياسيّ ومنها نفقات السفر الذي أدمن عليه الزعيم الشابّ، فلم يكن قراره يقرّ طويلاً في أيّ مكان، ومنها أيضاً نفقات التبرّع في المؤتمرات أو لتسهيل عقدها ونفقات الحفلات السياسيّة ومدّ يد العون إلى الأصدقاء المدقعين حتّى في الأوقات التي كان المعين نفسه فيها محتاجاً إلى الإعانة.

الطائفيّة والقوميّة

أصبح رياض الصلح، في نهاية العشرينات، يُعدّ طرفاً مكرّساً في السياسة اللبنانيّة، داخلاً في معاركها التفصيليّة، وهذا بعد أن كان سعيه منصبّاً، في سنوات الثورة السوريّة والمنفى، على مسألة استقلال سوريا ووحدتها، ولم يكن تناوله للشؤون اللبنانيّة منتظماً.

عليه، توقّف رياض عند موجة الاحتجاج الإسلاميّة التي أثارتها تدابير حكومة إميل إدّه حين ألغت مدارس رسميّة وصرفت موظّفين طلباً لاختصار نفقات الدولة، فرأى المسلمون في ذلك (وقد أصابهم معظم تلك التدابير) تعدّياً على حقوقهم في تعليم أولادهم وفي وظائف الدولة، وعكفوا على الإعداد لمؤتمر يعبّر عن وحدة موقفهم من تلك التدابير.

وقد أدلى رياض، في أثناء زيارة له إلى دمشق في أوائل شباط 1930، بحديث إلى الصحافة اتّخذ فيه تدابير الحكومة اللبنانيّة مناسبة لقول كلمته في «الطائفيّة» وعلاقتها بالسياسة وبالقوميّة وحدود المواقف التي يصحّ أن تصدر من منطلق طائفيّ.



72 مصطفى كمال (أتاتورك)

وكانت الأسابيع التي فصلت ما بين توجيه الدعوات وانعقاد المؤتمر فعلاً قد شهدت كثيراً من الجدل تداولته عواصم عديدة وضلعت فيه الصحافة ورجّح بعض أطرافه تأجيل المؤتمر أو صرف النظر عنه، إمّا لاستكمال الإعداد له، وإمّا لاجتناب مسائل خلافيّة قيل إنها ستُطرح عليه. وكان في رأس هذه المسائل مسألة الخلافة التي كانت نائمة من سنوات ولكن كان بعض من طمحوا إليها، بعد أن ألغاها مصطفى كمال سنة 1924، لا يزالون أحياء: السلطان السابق عبد المجيد، فؤاد الأوّل ملك مصر، إلخ. وكان الملك عبد العزيز آل سعود معارضاً بشدّة إيقاظ هذه المسألة. وقد سارع مفتي القدس، الداعي إلى المؤتمر، إلى نفي كلّ نيّة لطرح المسألة المذكورة نفياً قطعيّاً، ولكن الصحافة ثابرت على التكهّن بشأنها واتّهم الصهاينة بالنفخ في هذا البوق لنزّ الشقاق. وقد اضطرّ المفتي إلى زيارة القاهرة لتذليل ما برز في مصر من معارضة للمؤتمر كان منشأها هذه المسألة وغيرها ونجح في مسعاه نجاحاً كبيراً.

وكان الانقسام المقدسيّ التقليديّ ما بين «مجلسيّين» أو «حسينيّين» و«معارضين» للمجلس الإسلاميّ الأعلى (أو نشاشيبيّين)

سبباً آخر مهمّاً من أسباب التخوّف من إخفاق المؤتمر. وهو قد ألقى فعلاً بظلّ ثقيل على انطلاق أعمال المؤتمر قبل أن يتوصّل الوسطاء إلى فرض صيغة وسط لتمثيل المعارضة.

كانت مسألة البُراق، إذن، في صدارة المسائل المطروحة على المؤتمر، بعد أحداث سنة 1929 وأعمال اللجنة الدوليّة التي لم تنتهِ إلى حلّ حاسم، وأحالت المسألة إلى ملك بريطانيا. وكان المشكل الصهيونيّ- الفلسطينيّ ماثلاً كلّه وراء هذه المسألة، بطبيعة الحال، ومعه موضوع الانتداب والسياسة البريطانيّة في فلسطين. ولكن كانت على جدول أعمال المؤتمر مسائل أخرى مهمّة منها إنشاء جامعة إسلاميّة في القدس (وهو ما كان قد أثار تحسّس بعض الأزهريّين من المنافسة) ومنها مسألة وضع اليد الفرنسيّة- البريطانيّة على أجزاء من خطّ السكّة الحديديّة الحجازي، وكان الداعون إلى المؤتمر ينطلقون من كونه بُنيَ، في أواخر العهد العثمانيّ، بأموال المسلمين، ليطلبوا تحويله إلى وقف إسلاميّ... وهذا إلى مواضيع أخرى عديدة.

وقد انعقدت جلسة الافتتاح في المسجد الأقصى، ثمّ انتقلت أعمال المؤتمر إلى مدرسة روضة المعارف. وأمّ الصلاة، في المسجد، عند الافتتاح، المرجع الشيعيّ العراقيّ محمّد حسين آل كاشف الغطاء، فسجّل المؤتمر بادرة تاريخيّة غير مسبوقة في هذا المضمار. وكان حضور مراسم الافتتاح ألوفاً. وأمّا الأعضاء في المؤتمر فبلغوا 133 بحسب ثبت الأسماء المنشور في جريدة فلسطين. ولم تتمثّل المملكة السعوديّة وعلّلت ذلك باقتراح جهات إسلاميّة على الملك عقد المؤتمر في مكّة، لا في مدينة خاضعة للانتداب. ولكن تمثّلت الهند بزعيم مسلميها شوكت علي وبشاعرها محمّد إقبال، وتمثّل مسلمو الصين وتمثّلت ماليزيا وجاوه وأفغانستان وإيران وتركيا

أعلن رياض أن المؤتمر العتيد فكرته قديمة وأنّه يرمي إلى تنظيم الشؤون الدينيّة والطائفيّة، ومنها شؤون الأوقاف التي كانت الدولة لا تزال تستأثر بإدارتها. وقال إن المسلمين «يعملون بصفتهم الطائفيّة في الحقل الدينيّ فحسب وما يتفرّع عنه من التشكيلات والمصالح الدينيّة الخاصّة بهم (...) [وهي] ما يوجد لدى كلّ الطوائف الأخرى ما يماثلها، وهي تتمتّع به بكلّ حرّيّة (...).

«وأمّا في الحقل السياسيّ والوطنيّ، فالمسلمون يعملون لا كطائفة بل كقوم أو كأمّة بعيدة عن النزعات الطائفيّة أو المذهبيّة. وإذا هم تطلّبوا استقلال البلاد أو وحدتها، مثلاً، فلا يتطلّبون ذلك إلا كأمّة ذات وطن مغلوب تريد له الحياة والحرّيّة. و(...) تحت اسم الأمّة ينضمّ المسلم والمسيحيّ سواء. والمسلمون لا ينفردون أبداً بالعمل السياسيّ والتحريريّ بصفتهم الطائفيّة، وإنّما هم يجاهدون فيه ويدأبون على النضال القوميّ بالتعاون مع إخوانهم أبناء الطوائف غير الإسلاميّة. وهم يقدّمون الوحدة الوطنيّة العامّة والهدف القوميّ الموحّد الذي يرتبط به كلّ عربيّ مهما كان مذهبه ومعتقده الدينيّ».

وحين سئل رياض عن رأيه في إلغاء المدارس وصرف الموظّفين قال إن مسألة المدارس والمعارف مسألة «علميّة تهذيبيّة عامّة تهمّ البلاد» وإنّه إذا كان يوجد نفر قليل يرى «أنّه من الممكن إيجاد وطن غير عربيّ في لبنان بقفل المدارس وإقصاء المسلمين عن المناصب والمأموريّات العامّة (...) فإن المسلمين (...) لا يكترثون بهذا الانتصار الصغير الذي قد يلذّ لأولئك (...) الذين لا يرون ما يحيط بهم من العوامل الوطنيّة الحقّة، والتي بدأت تقوى وتتّسع في البلاد العربيّة، ومنها لبنان العاليّ، وسيكون لها شأن خطير، ولا بدّ، في مستقبل هذه البلاد».

وقال أيضاً إن المسلمين يريدون اتّخاذ الوسائل الناجعة كافّة «لإقناع إخوانهم المسيحيّين بأن استقلال البلاد لا ينطوي على شيء من فكرة تحكّم أكثريّة في أقلّيّة ولا سيطرة طبقة أو طائفة على طبقة أو طائفة أخرى» وهم لهذا السبب تحمّلوا ما تحمّلوه، معتبرين أن «اتّحاد الطوائف الوطنيّة» أو «الاتّحاد القوميّ» أو «الاتّحاد الإسلاميّ- المسيحيّ» إنّما هو «الأساس الصحيح لاستقلال البلاد وتحريرها».

في أوائل أيار 1931، دعي رياض الصلح إلى المفوّضية السامية وقيل له إن المقاطعة العامّة لشركتي الجرّ والتنوير في بيروت وفي دمشق قد نُسب إليه تدبيرها بحيث تمّت في المدينتين معاً. ولم تكن هذه هي المرّة الأولى التي يجد فيها رياض نفسه في هذا الموقف. فقد كان استدعي إلى المفوّضية في حوادث فلسطين سنة 1929.

أشار مخاطبو رياض إلى سفرتين قام بهما إلى دمشق قبيل بدء المقاطعة هناك وطلبوا إليه أن يؤجّل أيّ سفر جديد إلى دمشق أو غيرها. وبعد أن سألوه ألا يحمل هذا الطلب على محمل الإنذار، قالوا إنّهم سيحوّلونه إلى إنذار إذا أبى رياض الصلح قبوله وسيمنعونه إذ ذاك من المغادرة.

أجاب رياض بأن الحوادث من هذا القبيل، ما هو جار منها وما سبق، لا تصحّ نسبتها إلى شخص أو أشخاص وأن الرأي العام هو الأساس وأنّه، من جهته، صاحب مذهب استقلاليّ يعمل ما تمليه عليه مصلحة البلاد. ونفى رياض أن تكون له يدٌ في المقاطعة مؤكّداً أن القائمين بها هم الطلاب ورجال الأحياء يقدمهم الأعيان والأدباء والصحافة. ثمّ أضاف أن حصول المقاطعة في بيروت ودمشق معاً دليل على وحدة الشعور. ونصح مخاطبيه بالكفّ عن نسبة الحوادث ذات المنشأ الاقتصاديّ إلى السياسة، وبمداواة أسبابها القريبة الواضحة عوض تأويلها بأسباب بعيدة.

والواقع أن رياض كان مطوّقاً من كلّ الجهات بالضالعين في حركة المقاطعة. كان الطالب عماد منح الصلح، ابن عمّ رياض، لولباً في الجماعة الطلابية التي تحمّلت العبء الأثقل من تنظيم الحركة وفي اللجنة العامّة التي تولّت هذا التنظيم. وكان رفيقه في حركته الدائبة سعد الدين المنذور ابن شقيقة رياض بلقيس من زواجها الأوّل. وكان تقيّ الدين، شقيق عماد، عضواً بارزاً في جمعيّة التضامن الأدبيّ التي واكبت الحركة وبذلت جهوداً لإعادة تنظيمها وتأمين استمرارها بعد أن تمكّنت السلطات من شقّ قيادتها. وكان كاظم، شقيق تقيّ الدين وعماد، صاحب جريدة النداء، أشدّ الصحف حماسة للحركة. وأمّا المحامي عزيز الهاشم الذي نلتقيه متطوّعاً للدفاع عن رياض الصلح في الخلاف الذي شهده العام التالي

وأقطار المغرب العربيّ وأقطار إفريقيّة أخرى، وتمثّلت بوغسلافيا والبشناق والهرسك وألبانيا وبولونيا، إلخ. وهذا فضلاً عن مصر واليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، بطبيعة الحال.

وقد أنشأ المؤتمر لجاناً سبعاً أعدّت له تقارير وعرضت عليه مقترحات أقرّها. وكان التمسّك بالمقدسات وإبداء التصميم على الدفاع عنها تحصيل حاصل. وكذلك كان رفض المشروع الصهيونيّ في فلسطين. وبرزت في المؤتمر نبرة قويّة مُعادية للشيوعيّة موحية بالمزج بين هذه الأخيرة والصهيونيّة. وبدا أن مسألة تمويل المشاريع المقترحة، وبخاصّة مشروع الجامعة، هم ثقيل اقتُرحت لمعالجته صيغ عدّة وبوشر، في المؤتمر نفسه، تلقّي التبرّعات. وانتهى المؤتمر إلى تقرير انعقاده دوريّاً، كلّ سنتين، وإلى إبقاء رئاسته ولجنته التنفيذيّة ومكتبها مستمرّة بين انعقادين وإلى إنشاء تمثيل له في مختلف الأقطار لمتابعة المهمّات المقرّرة.

لم تنته مقرّرات المؤتمر الإسلاميّ، بعد انفضاضه، إلى منجزات ذات أهمّيّة حسّية. ولكن المؤتمر كان منعطفاً كبيراً في العلاقات الإسلاميّة - العربيّة ومحطّة انطلقت منها لغة جديدة موحّدة تقرن الاستعمار الغربيّ إلى الشيوعيّة، في معرض الاستعداء، وترى في الصهيونيّة ربيباً لكليهما. وبتوسّط هذه اللغة، نُسجت في المؤتمر وبعده، شبكة مترامية الأطراف من العلاقات ووجوه التضامن والتعاون بين المنظّمات المعادية للاستعمار في مشرق العالم العربيّ ومغربه (وكانت الصلات بينهما ضعيفة وغير منظّمة، قبل ذلك) وفي طول العالم الإسلاميّ وعرضه أيضاً.

سوريا في مطلع الثلاثينات:
«التعاون النزيه» أم «اللاتعاون»؟

كان من إصدار المفوّض السامي بونسو الدستور السوري معدّلاً وحلّه الجمعية التأسيسية أن جعلا إجراء انتخابات نيابية جديدة أمراً لا مفرّ منه. وكان بونسو يريد إجراءها في خريف السنة نفسها (1930). ولكن الرغبة في تعبيد ظروف مناسبة لذلك وفي اتّخاذ ترتيبات تلجم قوّة المعارضة أفضت إلى تأخير العملية الانتخابية حتّى كانون الأوّل 1931 – كانون الثاني 1932. وهو ما منح أركان الكتلة الوطنيّة مهلة طويلة للبحث في أمر المشاركة أو عدمها في انتخابات تأتي بعد حلّ جمعيّة تأسيسيّة كانوا متمسّكين بشرعيّتها، وفي ظلّ دستور خذل بالمادة 116 منه، على الأخصّ، طموحهم الاستقلالي، وبناءً على قانون انتخابي كانت لهم اعتراضات عليه وبإشراف حكومة عادتهم وعادوها وما لبث بونسو، حين أقالها، أن حلّ محلّ رئيسها، مباشراً حكم سوريا بنفسه، رافضاً في الوقت نفسه أن يعلن، قبل الانتخابات، ملامح المعاهدة التي تعهّدت السلطة المنتدبة بعرضها على الحكومة السوريّة المقبلة.

على رغم هذا كلّه، كان الميل السائد في الكتلة إلى المشاركة في الانتخابات والتخوّف ممّا يترتّب من عواقب على إخلائهم ساحتها للموالين للانتداب.

وأمّا رياض الصلح فأعلن ميله، بخلاف ذلك، إلى موقف العزوف عن خوض هذه المعركة. ودعا إلى «اللاتعاون» مع الانتداب، بعد أن أفضت سياسة «حسن التفاهم» أو «التعاون النزيه» التي جنحت إليها الكتلة، في أعقاب هزيمة الثورة، إلى ما أفضت إليه. وقد اتّخذ التجربة الهنديّة مرجعاً لدعوته هذه. ولكنه بدا مقتنعاً بأن اعتماد «اللاتعاون» في سوريا يحتاج إلى «إجماع» غير متحقّق. وأعلن أيضاً أنه مؤمن بإخلاص رفاقه ولا يعترض رغبتهم في اختبار سياسة المشاركة مرّة أخرى.

بين آل ثابت وآل الصلح ثمّ نلتقيه شريكاً لعادل الصلح (شقيق كاظم وتقيّ الدين وعماد) في قيادة حزب الاستقلال الجمهوري ابتداء من سنة 1933، فقد أصبح مجنّداً للدفاع عن الحركة التي ما لبثت قيادتها الجديدة (ومنها عماد الصلح) أن زُجّت في سجن الرمل. وقد عطّلت جريدة النداء لبعض الوقت أيضاً.

استمرّت حركة المقاطعة من آذار إلى حزيران 1931، أي نحواً من ثلاثة أشهر. وانتهت بتلبية جزئيّة لمطلب المقاطعين (وهو تخفيض التعرفة) وبالإفراج عن المعتقلين. وقد تخلّلتها أعمال «ردع» كان يتولاها الطلاب لمن يشذّ عن المقاطعة إذ كانوا يرشقون زجاج مسكنه بالحجارة. وهم ألقوا أيضاً مفرقعة على مقهى النجّار الذي أقنعته السلطات بالعودة إلى الاستضاءة بالكهرباء، بعد الاتّفاق الأوّل الذي شقّ لجنة المقاطعة، ووعدت بحمايته. وكان هذا الحادث سبباً مباشراً لاعتقال القيادة الجديدة.

وقد تبعت حركةُ دمشق حركةَ بيروت بنحو من ثلاثة أسابيع واستمرّت بعدها إلى أوائل تشرين الثاني، وتخلّلتها أعمال عنف أشدّ ممّا وقع في بيروت، وانتهت بتلبية جزئيّة أيضاً. وكان طلاب بيروت قد فرضوا، قبيل مقاطعة الكهرباء والترام، مقاطعة لدور السينما وفرضوا تخفيضاً للتعرفة أيضاً. وهو ما شجّعهم، في ظرف الأزمة الاقتصاديّة، على التحرّك في وجه شركة الجرّ والتنوير. وكان رأسمال الشركتين البيروتيّة والدمشقيّة أوروبيّاً (فرنسيّاً وبلجيكيّاً بالدرجة الأولى).

م‹35 المؤتمر الإسلاميّ العام (القدس 1931)

انعقدت رئاسة المؤتمر الإسلاميّ العام الذي عقد جلسته الافتتاحية في المسجد الأقصى، لصاحب الدعوة مفتي القدس أمين الحسيني. واختير للرئيس نوّاب وأمناء سرّ، واختير رياض الصلح وشكري القوّتلي مراقبين. وحين تشكّلت لجان المؤتمر السبع، أصبح رياض عضواً في كلّ من لجنة القانون الأساسيّ ولجنة المقترحات. وفي ختام المؤتمر، انبثقت منه لجنة تنفيذيّة وأصبح رياض عضواً في مكتبها بصفة مساعد للأمين العام.

على أن رياض أخذ يبدو، من الجلسة النظاميّة الأولى، لولباً لأعمال المؤتمر. فتولّى تلاوة الأوراق الواردة والمقترحات في معظم الجلسات وعقّب تكراراً على كلام المتحدّثين مبتغياً تسديد المناقشات. وكان من ذلك أنّه قطع الطريق على توزيع المهمّات في المؤتمر بين الجنسيّات المختلفة، وأنّه طلب أن تنهي اللجان عملها في ثلاثة أيام ليبقى للمؤتمر وقت يتّسع للنظر في المقترحات. ثمّ إنّه أهاب بالمؤتمر أن يرسل تحيّة إلى زميليه الغائبين في الوفد السوريّ شكيب أرسلان وإحسان الجابري، فهتف المؤتمر للوفد وقُبل الاقتراح بالإجماع. ولكن كانت لحظتان حبس فيهما رياض أنفاس المؤتمر. أولاهما حين حمل على الصحافة الأجنبيّة التي توقّفت عند حادثة ضئيلة الشأن كان موضوعها كلام لعبد الرحمن عزّام في افتتاح المؤتمر حيّا فيه زعيم حزب الوفد المصريّ مصطفى النحّاس فاعترضه صحافيّ مصريّ. فتعرّض بعض الحضور للصحافيّ بشيء من الخشونة وأسكتوه. ثمّ تفاعل الحادث فنُسب إلى عزّام أنّه عاب الملك فؤاد وأنّه اختلف مع عبد الحميد سعيد، رئيس جمعيّة الشبّان المسلمين، على تمثيل مصر في المؤتمر. وقد ندّد رياض بنزوع بعض الصحافة إلى استغراق المؤتمر في هذه الحادثة، مغضية عن جلال المناسبة التاريخيّة وعن جوانب مضيئة ذكر منها رياض إمامة المرجع الشيعيّ محمّد حسين آل كاشف الغطاء للصلاة في المسجد الأقصى. وقد ختم رياض كلامه بتبشير المؤتمرين بالنصر على رغم الدسّاسين. وأثارت خطبته حماساً عارماً وبلغ منه التأثّر أنّه اضطرّ، عند انتهائها، إلى دخول إحدى الغرف الجانبيّة ليستريح. وكانت اللحظة الثانية تصدّي رياض للزعيم الهندي شوكت علي حين ردّ هذا الأخير على مطالبة المحامي الفلسطينيّ عوني عبد الهادي بإلغاء الانتداب البريطانيّ على فلسطين. فقد هوّن شوكت علي من أمر الانتداب وشدّد على الاختلاف بينه وبين الوصاية. فكان أن ردّ عليه رياض ردّاً حادّاً مرجّحاً جهله بما جرّ الانتداب من ويلات على البلاد العربيّة وبما بذله العرب في مجاهدتهم الانتداب. هذا وكان رياض قد كرّم شوكت علي، بعد أن استقبله في الناقورة، حين زار هذا الأخير لبنان في شباط 1931.

وقد سبقت الدورة الأولى من الانتخابات في دمشق صدامات بين أنصار الكتلة وأنصار الائتلاف الذي رعته السلطة المنتدبة. وشهد يوم الانتخاب نفسه أعمال ضغط على الناخبين وتزوير فاقعة. وأفضى ذلك إلى صدامات أعنف من سابقتها سقط فيها قتلى وجرحى. وحصلت صدامات مشابهة في كلّ من دوما وحماه. عليه تأجّلت الانتخابات في المدن الثلاث واقتضى إجراؤها، في نيسان، مساومات طويلة خاض فيها جميل مردم مع المندوب الفرنسيّ سولومياك وتحدّدت بنتيجتها الأنصبة سلفاً. وطال الاضطراب في حلب، بعد تلاعب فرنسيّ متعدّد الوجوه، كان من مجاليه تخويف المسيحيّين وتجنيس الأرمن الأتراك بالألوف، حتّى انتهى الأمر بانسحاب لائحة الكتلة الوطنيّة في الدورة الثانية.

حصلت الكتلة الوطنيّة على أقلّيّة لا تتعدّى ربع مقاعد المجلس الثمانية والستين. ولكنّ رياض الصلح توقّع أن يتكرّر، في هذا المجلس، ما حصل في الجمعيّة التأسيسيّة أي أن يتفلّت كثير من المحسوبين على السلطة المنتدبة من ولائهم لها وينضووا إلى الموقف العامّ الذي تمثّله الكتلة. ولم يكن مخطئاً كلّيّاً في حسبانه، إذا اعتبرنا بالصورة التي انتخب فيها محمّد علي العابد، بتأييد من الكتلة ومندوب المفوّضيّة معاً، أوّل رئيس للجمهوريّة السوريّة. هذا فيما ذهبت رئاسة مجلس النوّاب إلى صبحي بركات خصم الكتلة في حلب ورئاسة الوزراء إلى حقّي العظم حليف المفوّضيّة في دمشق. وقد تشكّلت حكومة العظم من ثلاثة وزراء، بالإضافة إليه، كان بينهم ممثّلان للكتلة هما جميل مردم ومظهر رسلان. ولم يكن قد فات رياض الصلح أن يبدي أسفاً خاصّاً لغياب كبار الزعماء الوطنيّين في حلب عن مجلس النوّاب الجديد.

م-36 ميثاق أوّل للقوميّة العربيّة

في مساق الإعداد للمؤتمر العربيّ الذي كان رياض الصلح وغيره جادّين فيه، انعقد، على هامش المؤتمر الإسلاميّ العامّ في القدس، لقاء عربيّ يوم 13 كانون الأوّل 1931، وذلك في دار عوني عبد الهادي. حضر هذا اللقاء مندوبون من أقطار الشمال الإفريقيّ، بما فيها مصر، ولكن غلب على الحضور «السوريّون» من أعضاء جمعيّة «الفتاة» ومن كانوا قد التقوا في دمشق، حول فيصل، غداة الحرب الكونيّة. ويرى المؤرّخ الفرنسيّ هنري لورنس أن الميثاق الذي اعتمده المجتمعون (وكانوا نحواً من خمسين بينهم رياض الصلح)، كان أوّل ميثاق للقوميّة العربيّة الحديثة. وهو في ثلاثة بنود:

> 1 «إن البلاد العربيّة وحدة تامّة لا تتجزّأ، وكلّ ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقرّه الأمّة العربيّة.
> 2 «توجّه الجهود في كلّ قطر من الأقطار العربيّة إلى وجهة واحدة هي استقلالها التامّ كاملة موحّدة، ومقاومة كلّ فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلّية والإقليميّة.
> 3 «لما كان الاستعمار، بجميع أشكاله وصيغه، يتنافى كلّ التنافي مع كرامة الأمّة العربيّة وغاياتها، فإن الأمّة العربيّة ترفضه وتقاومه بكلّ قواها.»

هذا واختار المجتمعون لجنة تحضيريّة للمؤتمر العربيّ العامّ، نشطت نحو سنتين. وبعد استشارات، غلب التوجّه إلى اعتماد بغداد مكاناً للمؤتمر. وكان السبب وجود أقطار المشرق وأقطار شمال إفريقيا تحت الاحتلال البريطانيّ أو الفرنسيّ، وغلبة الملك وجبهته في مصر على الجبهة الوفديّة وخفوت الفكرة العربيّة أصلاً في وادي النيل. وأمّا العراق فكان قد خرج من عهد الانتداب وكان القوميّون العرب نافذين في حكومته. وقد اشترك رياض الصلح في إقناع ياسين الهاشميّ، وهو بين أبرز الأركان الفيصليّين في دمشق، ثمّ في بغداد، بفكرة المؤتمر حين زار الهاشميّ القدس في حزيران 1932. ولكن كان مطلوباً ألاّ يصطبغ المؤتمر بالصبغة الهاشميّة فيزجّ في خضمّ التنازع السعوديّ- الهاشميّ ويفقد صفته الجامعة، وهو ما سعى إليه رياض الصلح وعوني عبد الهادي وأسعد داغر حين قابلوا فيصل، أثناء زيارته لعمّان في أيلول 1932. فتعهّد لهم ملك العراق

تجاذب في «الكتلة»

بُعَيد الانتخابات السوريّة، جرت في فرنسا انتخابات أعادت اليسار إلى السلطة، وذلك في أيّار 1932. فرئس الراديكاليّ إدوار هريو الحكومة وتولّى وزارة الخارجيّة. وفي أواخر تشرين الأوّل، عاد المفوّض السامي بونسو إلى سوريا، بعد إقامته في باريس، وفي جيبه مسوّدة لمعاهدة فرنسيّة- سوريّة. وكانت المعاهدة البريطانيّة- العراقيّة قد أفضت في أوائل الشهر نفسه، إلى دخول العراق عصبة الأمم، وكانت قد استوت مرجعاً للمطالبين السوريّين بعقد معاهدة بين الدولتين تحلّ محلّ صكّ الانتداب.

ولكن مندرجات المعاهدة ما لبثت أن أصبحت موضوع أزمة متمادية أفضت إلى مقاطعة نوّاب الكتلة جلسات البرلمان، مع بقاء وزيريها جميل مردم ومظهر رسلان في الحكومة. وكانت مسألة الوحدة السوريّة في قلب الأزمة، ولكن أضيفت إليها مسائل أخرى عديدة مع التكشّف البطيء للتصوّر الفرنسيّ للمعاهدة ثمّ مع عرضها على مجلس النوّاب السوريّ في 21 تشرين الثاني 1933. وكان بونسو قد ميّز، أمام لجنة الانتدابات، في جنيف، قبل ذلك بنحو من سنة، بين منطقتين في سوريا: «منطقة معاهدة» هي «دولة سوريا» و«منطقة انتداب»، تضمّ لبنان الكبير ودولة العلويّين وجبل الدروز.

في هذه المدّة، كانت الكتلة الوطنيّة نفسها تشهد تجاذباً حادّاً بين جناحين: أحدهما متشدّد يدعو إلى نفض اليد من سياسة «التعاون النزيه» كلّها، والآخر ملاين يصرّ على مواصلة التفاوض، حيناً في السرّ وحيناً في العلن. وكانت حلب معقل التشدّد، يتقدّم صفّها إبراهيم هنانو ويحفزها ما جرى من تزوير للانتخابات فيها أبقى أركان الكتلة فيها خارج المجلس النيابيّ. وكانت دمشق التي أجريت انتخاباتها بعد تأجيل، وفقاً لترتيب أقرّ بعد مساومة، أميل إلى حفظ الواقع

بالمساعدة وبالحرص على تجنيب المؤتمر العتيد كلّ صبغة غير صبغته الجامعة. وهو ما سعى إليه الشيخ كامل القصّاب عند الملك عبد العزيز آل سعود، بعد أن أبدى بعض معاوني الملك حذراً من اتّجاه أعمال التحضير للمؤتمر. وقد أبلغ الشيخ، عند عودته إلى حيفا، سائليه، وبينهم رياض الصلح، أن الملك وافق، بعد التوضيح المطلوب، على انعقاد المؤتمر في بغداد.

وكان التوجّه إلى تعيين موعد للمؤتمر في ربيع 1933. ولكن تعثيرات بريطانيّة من نتائج لـه تحرج الدولة العراقيّة، أفضت - على ما يروي محمّد عزّة دروزة - إلى انقلاب ياسين الهاشميّ على المشروع وإلى تأجيل الموعد. ثمّ توفّي الملك فيصل في أواخر الصيف وكان أن زاد من ارتباك الأحوال في العراق، بعد وفاته، أن حمل القائمين بالمشروع في بغداد على الإحجام. ولما تحقّقت اللجنة التحضيريّة، في اجتماع حضره، إلى أعضائها، شكري القوّتلي ورياض الصلح ونبيه العظمة، من تعذّر التئام المؤتمر في مدينة غير بغداد ومن العجز عن توفير المال اللازم لعقد المؤتمر وتحويله، من ثمّ، إلى مؤسّسة دائمة، أمسى هذا المشروع الكبير الذي يمكن اعتباره سلفاً، ولكن من خارج الحكومات، لمشروع جامعة الدول العربيّة، في حكم الميت.



73 يوخسو

م - 37 ترشيح الشيخ وخطبة المطران

كان رياض الصلح قد رحّب بتأييد إميل إدّه ترشيح رئيس مجلس النوّاب اللبنانيّ الشيخ محمّد الجسر لرئاسة الجمهوريّة. فرأى، بعد الإشارة إلى اعتباره هذا الانتخاب كلّه تعييناً، أن «اتّفاق المسيحيّين والمسلمين أو فريق من هؤلاء مع فريق من أولئك على تأييد مرشّح مسلم قضى على آخر برهان كانت السلطة الفرنسيّة تتمسّك به من أن الحائل دون إقرار سياسة وطنيّة لا طائفيّة في هذه البلاد هو من صنع المسيحيّين. بل فهم الناس جميعاً أن السلطة الفرنسيّة هي نفسها واضعة هذه السياسة لمصلحتها وليس لمصلحة المسيحيّين. وإنّه إن لم يكن لهذا الموقف إلا هذه النتيجة لاكتفينا بها».

ورأى رياض أن هذا التقارب يعجّل خطى الوحدة السوريّة وأن هذه الوحدة يجب أن تتمّ «عن طريق الإقناع والاتّفاق».

المكتسبة بمواصلة التفاوض، ويتقدّم صفّها جميل مردم، مبدع هذه المسايسة والمزبر في حـ[illegible]
كا[illegible]
فقـ[illegible]
القو[illegible]
إلى [illegible]
حمد[illegible]
أنى [illegible]
الجا[illegible]
محد[illegible]
الأثا[illegible]
في حـ[illegible]
المؤ[illegible]
الكتلة جلسات مجلس النوّاب.

في هذا كلّه، ترجّح المواقف المعلنة لرياض الصلح وقوفه بجانب هنانو. وقد انتهى





74 أثناء مؤتمر الكتلة الوطنية السورية في حمص 1932

75 محمد الجسر مع الدباس وموجنيل وكايلا عند إقرار الدستور

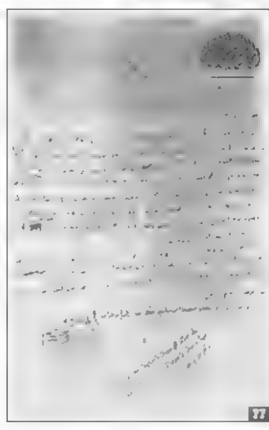
76 رياض الصلح مبعداً في القامشلي

77 من أمين الحسيني إلى رياض الصلح بشأن المؤتمر الإسلامي العام

78 المؤتمر الإسلامي العام







التجاذب إلى استقالة مردم وسلان من الحكومة في 20 نيسان 1933، أي قبل انعقاد مجلس النوّاب لمباشرة البحث في المعاهدة بيومين.

ومع أن حقّي العظم رمّم حكومته وإن البحث في المعاهدة تواصل، فإن مشهد الساحة السياسيّة وجوّ البلاد المشحون كانا قد جعلا إقرارها أمراً محالاً. وقد صحّ توقّع رياض الصلح (ومردم أيضاً) بشأن المسلك المنتظر من النوّاب في مواجهة المسائل الكبرى، وأنهم يتجاوزون، إذ ذاك، انتماءاتهم المتعارضة والقسمة المعتادة إلى «معتدلين» و«متطرّفين».

كان بونسو قد نُقل إلى مراكش وعُيّن خلفاً له في بيروت الكونت داميان دو مارتل. وفي 16 تشرين الثاني 1933، أي بعد وصول دو مارتل إلى بيروت بشهر واحد، وقّعت حكومة حقّي العظم المعاهدة. وكانت هذه مجحفة جدّاً بحقوق للسوريّين أرادوا إحقاقها، فاستقال أحد الوزراء، سليم جمبرت، احتجاجاً. وفي 21 تشرين الثاني، عُرضت المعاهدة على مجلس النوّاب، بحضور نوّاب الكتلة الذين علّقوا مقاطعتهم الجلسات لهذه المناسبة. وسرعان ما تشكّلت أكثريّة في المجلس أسقطت المعاهدة، مكرّرة ما جرى بشأن الدستور في سنة 1928 ومصدّقة ما توقّعه رياض الصلح... وجميل مردم أيضاً. مرّة أخرى، أيضاً، عمدت السلطة المنتدبة إلى «التعليق». فعلّق مندوب المفوّض السامي جلسات المجلس أربعة أشهر، ولكن كان المقدّر قد نفذ.

وفي 9 شباط 1933، حضر رياض، على رأس وفد إسلاميّ، قدّاساً في عيد مار مارون ترأّسه مطران بيروت المارونيّ إغناطيوس مبارك ولم يُدْعَ إليه الرسميّون الذين جرت العادة على دعوتهم. وقد ألقى المطران خطبة دوّى صداها طويلاً هاجم فيها حكم رئيس الجمهوريّة شارل دبّاس بشدّة. ثمّ خطب رياض، فأيّد كلام المطران وقال «إن اختلاف المبادئ النظريّة» (ويقصد المواقف من الوحدة السوريّة) «لا يستوجب اختلاف الوطنيّين على أمور هامّة». وقد رفع الشبّان الموارنة الحاضرون رياض الصلح على الأكتف.

بعدها عمّ التوجّس البلاد من عواقب قد تترتّب على خطبة المطران. وكان موقف هذا الأخير من حكم الدبّاس مفترقاً عن موقف البطريرك عريضة الذي قيل إنّه قد نال تعهّداً من السلطة المنتدبة بالإتيان بحبيب السعد، بعد الدبّاس، رئيساً للجمهوريّة... وهو ما حصل فعلاً حين عيّن المفوّض السامي حبيب السعد، في مطلع شباط 1934، رئيساً لسنة واحدة، ثمّ جدّد له سنة أخرى... وأمّا الدستور فبقي معلّقاً وبقيت الوزارات في يد المديرين وأنشئ مجلس للنوّاب، مختصر العدد جدّاً ومختصر الصلاحيّات، واستُبقي لُباب السلطة في أيدي المفوّض السامي ومندوبيه لدى الحكومة اللبنانيّة ومستشاريه الملحقين بمختلف الإدارات وسائر الأجهزة التابعة له. هذا فيما كانت الأزمة الاقتصاديّة العالميّة تواصل ضرب البلاد برياحها دون هوادة.

هذا وقد كان حدث التمديد للدبّاس مناسبة لاتّفاق سياسيّ، لعلّه الأوّل، بين بشاره الخوري ورياض الصلح، يذكر الأوّل خبره في مذكّراته. وهو اتّفاق يشمل المطران مبارك وشخصيّات أخرى. ولكن رياض عاد فوجد سبيلاً إلى بكركي نفسها عند نشوب أزمة التبغ في أواخر 1934. وكان لقاء توسّع بسرعة ليشتمل على رفاق رياض الدمشقيّين وليشكّل مَعْلماً بارزاً في الطريق إلى توطيد الجبهة الاستقلاليّة في لبنان وسوريا وإلى فتح أفق جديد أمامها.

م 38 خلاف الصلح - تابت: من الحبّة إلى القبّة

في كانون الأوّل 1932، حصل تلاسن بين القاضيين ألفرد تابت وسامي الصلح لم تلبث نيوله أن تضخّمت وطاولت رياض الصلح فنشأت من ذلك قضيّة تداولتها الصحف في لبنان وسوريا وفلسطين، مدّة أسابيع.

كان ألفرد تابت يحقّق مع الموقوف القاضي ممتاز الصلح، شقيق سامي، في مخالفات انكشف أمرها في الدوائر العقاريّة وأسفر عن توقيف عدد من الأشخاص رهن التحقيق. ونُمي إلى سامي أن المحقّق يهدّد أخاه أثناء التحقيق ويتناول آل الصلح جملةً بكلام مهين. فحضر سامي إلى دائرة زميله، في أثناء التحقيق مع شقيقه، وسأله عن الكلام المنسوب إليه فنفاه بتاتاً ولكن الزميلين تصايحا مع ذلك. وعلى الأثر، رفع تابت تقريراً إلى رئيسه والتقى سامي الصلح رئيس الحكومة واتّصل رياض بهذا الأخير أيضاً. ولم يلبث ألفرد تابت أن خابر رياض مكرّراً نفي ما نُقل عن لسانه.

وفي اليوم التالي، ظهرت جريدة النداء التي كان يصدرها كاظم الصلح وفيها رواية للحادثة انتهت بعبارة مؤدّاها أن القاضي، لولم ينفِ ما نُسب إليه «لرأى سريعاً نتيجة اللعب بالنار». وعلى الأثر، حضر إلى العدليّة الشابّ جورج تابت شقيق ألفرد والتقى رياض الصلح بين عدد من زملائه المحامين فتهجّم عليه بكلام فظّ وتدخّل الحاضرون فأخرجوا جورج من الغرفة.

وبُعَيد الظهر، تصدّى الشبّان عماد وحسيب الصلح وسعد الدين الغندور (ابن شقيقة رياض الآنف الذكر) ومعهم عبد الرحمن المظلوم للقاضي ألفرد تابت، قرب مكتب إميل إدّه في شارع اللنبي، وأوسعوه ضرباً.

وقد أوقف المعتدون وأُخذت إفادة رياض وأُخذت، لاحقاً، إفادة كاظم. وأقام رياض، من جهته، دعوى على جورج تابت وعلى أخيه القاضي الذي نُسب إليه التحريض. وأحيل سامي الصلح، من الجهة الأخرى، على المجلس التأديبيّ.

وأثناء النظر في الدعاوى المقامة على الطرفين، نشرت الصحف، فضلاً عن أخبار التحقيق والمحاكمة، برقيّات تأييد مختلفة لرياض وردت من فلسطين خصوصاً، فضلاً عن التضامن الذي أبداه له محامون كثيرون وصحافيّون في سوريا وفلسطين وغيرهما، وأصبحت هذه القضيّة مدار لغط وتجاذب في المجال اللبنانيّ. أخيراً توسّط المطران مبارك في الخلاف فأسقط رياض الصلح دعواه وحكم المجلس التأديبيّ بلوم سامي الصلح وحكمت محكمة استئناف الجنح بحبس المعتدين على ألفرد تابت مدداً كانوا قد أمضوها في التوقيف (باستثناء المظلوم الذي حُكم غيابيّاً) وبرّأت حسيب الصلح وبرّأت كاظم الصلح من تهمة نشر أخبار لا أصل لها وتهمة الذمّ والتحقير. وحكمت جورج تابت بالحبس أسبوعاً واحداً وبتعويض شخصيّ قدره مائة ليرة لرياض الصلح... وكان الأخذ والردّ في هذه القضيّة قد طالا شهرين وأيّاماً.

وكان واضحاً من بعض كلام الصحف وجود خشية من أن يُحمل هذا الخلاف على محمل طائفيّ، ولكن رياض - الذي قام بزيارة خاطفة لحيفا، في هذه الأثناء - أبدى لمندوب جريدة فلسطين اغتباطه لما لقيه من تضامن في أوساط المسيحيّين وخصوصاً وسط المحامين الذين تطوّع عدد كبير منهم لنصرته.

وأما الملاحقون الكثر بتهم الفساد في الدوائر العقاريّة والأشغال العامّة وغيرها فأصدر الرئيس شارل دبّاس عفواً عاماً عنهم في مطلع أيلول 1933. وقد أفقد هذا العفو عهد الدبّاس الأخير ورقة الإصلاح، وكانت الورقة شبه الوحيدة المتبقّية في يده. ففي ما عدا الإصلاح، لم يكن في سجلّ هذا العهد غير الأزمة الاقتصاديّة وزيادة الضرائب وتخفيض الأجور، تحت وطأة الأزمة، وقمع المطالبة الاجتماعيّة وغلّ الحرّيّات العامّة فضلاً عن الاستئثار بالنصيب اللبنانيّ من السلطة في ظلّ الدستور المعلّق. وأمّا العفو فجاء تلطيفاً لبعض المعارضة العارمة ممّن كانوا يبدون تعاطفاً حزبيّاً أو طائفيّاً أو عائليّاً مع المدانين.

39-٥ كنز المعارك النقابيّة وطريق النفي إلى القامشلي

في تشرين الأوّل 1929، أكّد رياض الصلح في اليقظة، مجلّة عمّال الطباعة، اعتقاده بضرورة وجود النقابات وبأهمّيّة الدور الذي يسعها أن تلعبه في النضال الوطنيّ. كان رياض واحداً من أصحاب الصحف وكانت نقابة عمّال الطباعة معنيّة بقرارات التعطيل الإداريّ للصحف. فهذه قرارات كانت تضرّ بعمّال الطباعة وبأرباب عملهم وبأصحاب الصحف والعاملين فيها في آن واحد.

وفي ربيع 1931، كان رياض في الموقع الذي رأينا من المقاطعة المديدة لشركتي الجرّ والتنوير. وينسب جاك كولان إلى رياض الصلح دوراً في نقل الحركة المطلبيّة لجمعيّة السوّاقين العموميّين من حال الانحصار في مسائل أنظمة السير والمخالفات والمواقف والضرائب والرسوم وما إليها، إلى دائرة الاهتمام بمضاربة شركة سكّة الحديد والنقل (وكان رأسمالها فرنسيّاً) وما تلحقه من ضرر بالسوّاقين. وقد برز ذلك في تطوّر المطالب من إضرب كانون الثاني 1932 إلى إضراب آذار 1933. فقد طرحت في الإضراب الثاني - فضلاً عن المطالب المعتادة - مسألة رفع سعر البنزين لتغطية العجز في موازنة الشركة المشار إليها. وكان عبد الكريم شقير، وهو من أنسباء رياض الصلح، قد أصبح وجهاً مهمّاً في النقابة. ويجد رياض والمطران مبارك نفسيهما، مرّة أخرى، جنباً إلى جنب بذكر المطران «الغضب المقدّس» الذي يحرّك المضربين، وهذا كلام لم يُسِغه الرئيس الدبّاس ولا البطريرك عريضة... وكان الشرق هنري فرعون، وهو إذ ذاك رجل نافذ في قطاع النقل، يجهد، ومعه شخصيّات أخرى، لوقف الإضراب.

كان إضرابا السوّاقين، الأول والثاني، مهيبين، اجتمع لهما آلاف من العاملين، ولو أنهما لم يثمرا كثيراً. وقد أفضى الإضراب الثاني إلى حركة جديدة لعمّال المطابع الذين كانوا قد ساندوا السوّاقين. ومرّة أخرى، وقف رياض الصلح في جانب قطاع الطباعة فيما استنكف المطران مبارك. بدأت حركة عمّال المطابع هذه في آذار وأدّى تطوّرها إلى حظر النقابة في 7 حزيران. ولكن هذا الحظر لم يوقف الحركة التي شهدت عنفاً واعتقالات واشتكت نوعاً من العزلة ظهر في استنكاف السوّاقين خصوصاً عن مبادلة عمّال المطابع سابق تضامنهم.

وفي آذار 1935، عاد السوّاقون إلى الإضراب، متابعين مسلسلاً دخلت فيه فئات مختلفة بينها المحامون. وقد واكب هذا الإضراب تنامي حركة الاحتجاج على إعادة احتكار التبغ وتصدّر البطريرك المارونيّ لها وزيارة رياض الصلح للبطريرك مؤيّداً. وهذه المرّة، كان الشعور في دوائر الانتداب بدور لرياض الصلح في جملة هذه التحرّكات قويّاً إلى حدّ أن المفوّض السامي أمر باعتقاله. فأوقف، في أواسط نيسان، في السجن العسكريّ برأس بيروت ثمّ أبعد إلى القامشلي حيث لبث مدّة شهرين ونصف شهر تقريباً، قبل أن يؤذن له بالعودة – مخفوراً – إلى بيروت.

سيق رياض إلى القامشلي عن طريق حلب ودير الزور. وكانت هذه رحلة شاقّة، في تلك الأيام، تستغرق نحواً من 24 ساعة. وكانت القامشلي مدينة حديثة العهد أسّسها الضبّاط الفرنسيّون في أقصى الجزيرة على مثلّث الحدود السوريّة مع تركيا والعراق وذلك في أوائل العشرينات. وكان سكّانها من أعراق وطوائف مختلفة، وقد بلغ تعدادهم في سنة 1935 نحواً من 15 ألفاً. وقد نزل رياض في فندق معمار وهو الوحيد في المدينة آنذاك. وكان فيها مطعم وحيد أيضاً، فأرسل رياض قائمة الطعام فيه إلى بعض أصدقائه مشيداً برخص أسعاره. وقد أمضى رياض معظم أوقاته هنالك في القراءة والكتابة والتريّض. وكتب رسائل إلى أهله وأصدقائه يطلعهم فيها على أحواله. ورُزق، وهو هنالك، طفلته الثانية، فعبّرت الصحف التي كانت تنشر أخباره عن سخطها لوجوده بعيداً عن هذا الحدث السعيد. وزاره مندوب القيس الجديد في غرفته وذكر كثرة ما يتلقّاه من زيارات أهالي البلدة وجوارها ونقل عنه أنّه يهيّئ لوضع كتاب في أحوال جزيرة الفرات.

وقد تلقّى رياض، في مدّة إبعاده، رسائل وبرقيّات تضامن كثيرة وتلقّى المفوّض السامي برقيّات احتجاج على إبعاده ومطالبة بإعادته إلى منزله. وكان بعض هذه البرقيّات من أركان الكتلة الوطنيّة في مختلف المدن السوريّة وكان بعضها الآخر من لبنان وفلسطين.

وواكبت الصحافة، في هذه الأقطار وفي مصر والعراق أيضاً، أخبار منفاه. وذكرت أخبار مسعى يقوم به الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الوزارة السوريّة وآخر يقوم به المطران

كان الأعيان المسلمون في لبنان قد أخذوا يطالبون، بعد إعلان الدستور واستواء البلاد جمهوريّة برلمانيّة في سنة 1926، بإجراء إحصاء عامّ جديد للنفوس، محتجّين بأن إحصاء سنة 1922، الذي كان قد قاطعه كثير منهم من غير المعترفين بدولة لبنان الكبير، جاءت نتائجه غير معبّرة عن واقع الموازين الطائفيّة في البلاد. ولم يلقَ طلب هؤلاء الأعيان استجابة في عشايا الانتخابات النيابيّة التالية التي أجريت سنة 1929. على أن هذا الطلب كان أوفر حظّاً حين عادوا إليه سنة 1931، في عشايا انتخاب رئيس للجمهوريّة. وكان هذا الانتخاب مقرّراً في ربيع 1932 عند انتهاء ولاية الرئيس شارل دبّاس، وهي الثانية من ولايتين استغرقت كلّ منهما ثلاث سنوات. عليه أقرّ في تشرين الثاني 1931 قانون للإحصاء العامّ وتقرّر إجراء الإحصاء فعلاً في نهاية كانون الثاني من سنة 1932.

وكان المسلمون متحمّسين جدّاً للإحصاء، هذه المرّة، فانعقد يوم 20 كانون الثاني 1932 مؤتمر إسلاميّ عامّ في نادي اتّحاد الشبيبة الإسلاميّة لحثّ المسلمين على تقبّل الإحصاء وتنظيم إقبالهم عليه. وقد اختار المؤتمر لجنة تنفيذيّة له كان من أعضائها محمّد جميل بيهم (رئيس الاتّحاد وصاحب المبادرة) ورياض الصلح وأمين أرسلان والنائبان خالد شهاب ومحمد الفاخوري وغيرهم. وتشكّلت أيضاً لجان محليّة للتوعية والتنظيم.

وكان مأمول هذه الحملة أن يُثبت الإحصاء كون المسلمين أكثريّة في البلاد، فيرتّبوا على هذا الأمر مقتضاه. ولكن مراجع المسيحيّين أبدوا حرصاً شديداً على تسجيل هؤلاء وجنّدوا الإكليروس وغيرهم لهذه الغاية وسجّلوا مغتربيهم الكثر، وهو ما كان القانون يُجيزه وينظّمه. عليه، اتّضح بقاء الأكثريّة في الجانب المسيحيّ، إلا أنها أكثريّة محدودة جدّاً بلغت 36000

إغناطيوس مبارك لدى المفوّض السامي لإنهاء إبعاده. على أن رياض حرص، عند الإفراج عنه، على القول إنّه لم يطلب هذا السعي من أحد وإن كان يشكر الساعين، وإن ما أبداه المحبّون والصحف من تضامن معه يكفيه.

وكان رياض يشدّد في أحاديثه، أثناء الإبعاد وبعده، على أنّه عوقب هذه المرّة على موقفه من قضيّة لبنانيّة تخصّ المسيحيّ قبل المسلم. وكان يؤكّد أن هذه القضيّة كبيرة في نظره لهذا السبب وإن كانت لا تخصّ إلاّ فئة محدودة العدد من الناس (ويقصد السوّاقين). فبدا وكأن حركات الاحتجاج الاقتصاديّة التي أخذت تبعد المسيحيّين (وفي صدارتهم أمثال البطريرك عريضة والمطران مبارك قبله) عن ممالأة الانتداب وتجمع بينهم وبين المسلمين في مبادرات مشتركة تُعدّ كنزاً وضع رياض الصلح يده عليه. وهو قد أخذ يكرّر أن «الوحدة» إنّما هي «وحدة القلوب» وهي لا تكون بالقوانين والمراسيم وأنّها لا تحصل في لبنان إلا برضا المسيحيّين، وأن استقلال لبنان وسوريا هو غاية السعي الآن.

وقد أعيد رياض إلى بيته في نهاية حزيران بقرار من المفوّض السامي. وسلك به مرافقوه طريق دير الزور وتدمر إلى حمص فطرابلس فبيروت التي وصل إليها في الثالثة صباحاً. وعلى الأثر، أقيمت الزينة في الأحياء والمساجد وانتشرت مظاهر الابتهاج وهذا ما كانت السلطات تريد تداركه - بحسب برقيّات دو مارتل - حين جهدت لإبقاء طريق عودته وموعد وصوله طيّ الكتمان. وما لبثت زيارات الوفود والشخصيّات وبرقيّات التهنئة أن توالت، وكذلك حفلات التكريم. وكان أركان الكتلة الوطنيّة في طليعة المبادرين إلى زيارة العائد وكذلك المطران مبارك والسيد محسن الأمين. وكان من الحفلات واحدة في الأشرفيّة أقامها جان سرور، ركن جمعيّة التضامن الأدبيّ، وخطب فيها ميشال زكّور ونصري المعلوف وغيرهما.

وكان إضراب السوّاقين قد انفضّ. غير أن رياض وجد بانتظاره حادثاً انتهى بعبد الحميد كرامي إلى السجن ووضع أحوال «الصفّ الوطنيّ الواحد» في طرابلس على كفّ عفريت. ثمّ إن معركة التصدّي لاحتكار التبغ كانت تتوالى فصولها ويتصدّرها بطريرك الموارنة.

40-م صلح كرامي - المقدّم

كان رياض الصلح لا يزال يتقلّب بين الحفلات التي أقيمت ابتهاجاً بعودته من القامشلي وبين وفود المهنّئين التي أمّت منزله حين وجد نفسه مشغولاً بنيول حادثة كانت قد وقعت أثناء غيابه.

ففي حزيران، كان عبد الحميد كرامي خارجاً من زيارة لفخري البارودي، نزيل فندق رويّال في طرابلس، حين تعرّض له شابّ من آل المقدّم يدعى عبد المجيد بالإهانة والضرب. فما كان من عبد الحميد إلا أن شهر مسدسه وأردى المعتدي. وقد سلّم عبد الحميد سلاحه، على الأثر، ثمّ أودع سجن الرمل في بيروت، رهن المحاكمة. وكان بين العائلتين تنافس سياسيّ في المدينة وكان شطر من آل المقدّم يحازب الكتلة الوطنيّة السوريّة أيضاً وكان عبد اللطيف البيسار، وهو ركن آخر للكتلة، يحالف آل المقدّم في مواجهة كرامي. فظهرت في الأفق عواقب وخيمة محتملة للجناية التي وقعت واهتزّت لها المدينة والبلاد، وتحرّك لحصر نيولها أركان الكتلة الوطنيّة وشخصيّات أخرى لبنانيّة وفلسطينيّة.

وبعد مساعٍ أوّليّة لإجراء الصلح، عُهد بهذه المهمّة إلى رياض الصلح. وقد تمنّى عليه الاضطلاع بها رفاقه في الكتلة وآل المقدّم أنفسهم، وهم أنسباؤه، وطرابلسيّون آخرون.

قام رياض بما وقع عليه بدأب ومثابرة وبدراية دلّت عليها الألفاظ المنتقاة في تصريحاته للصحف. فقد كان عليه أن يرعى شعور أهل القتيل في مسائل حسّاسة جدّاً من قبيل شروط الصلح وأن يبرز شهامتهم. وكان عليه أيضاً أن يحفظ كرامة عبد الحميد ويداري مكانته. وكان عليه أيضاً أن يقرّب معه وجوهاً يعتدّ أهل القتيل بوجاهتها ويعتدّون حقّهم محفوظاً بدخولها في الصلح. وهو قد فعل. فجاء بمفتي القدس أمين الحسيني وبرئيس الكتلة الوطنيّة هاشم الأتاسي وبغيرهما ليشاركوه الرعاية حين تمّ التمهيد لإجراء الصلح. وهو قد زار طرابلس مراراً وأقام فيها ضيفاً، في بعض المرّات، على آل المقدّم وزار كرامي في سجنه، أيضاً، وتقدّم، مع رفاقه، وفوداً جاءت من أنحاء سوريا ولبنان لحضور أربعين القتيل.

نفس، تقريباً، في التقدير الرسميّ، من أصل مجموع بلغ 773000 نفس، وبلغت، في تقدير الجهة الإسلاميّة المراقبة، نحواً من 20 ألفاً من أصل مجموع وصل إلى 793000 نفس. وكان هذا الإحصاء آخر إحصاء عامّ للنفوس أجري في لبنان حتّى يومنا هذا.

في كلّ حال، شجّعت هذه النتيجة رئيس مجلس النوّاب الشيخ محمّد الجسر (وهو إذ ذاك نائب طرابلس) على ترشيح نفسه لرئاسة الجمهوريّة. وكان قد أقدم على هذا الترشيح، من قبل، عند انتهاء ولاية الدبّاس الأولى سنة 1929، ولكنّه لم ينل إذ ذاك، عند الاقتراع، غير صوت واحد.

وكان زعماء الموارنة راغبين في أن يخلف أحدهم الدبّاس الأرثوذكسي وأن تتكرّس الرئاسة الأولى للموارنة باعتبارهم كبرى طوائف البلاد. ولكن المرشّحين الموارنة كانوا كثراً يتقدّمهم إميل إدّه وبشاره الخوري. وقد ذكر اسم حبيب السعد على أنّه حائز بتأييد البطريرك المارونيّ، وذكر أيضاً اسم موسى نمّور. وكان الأخير رئيساً سابقاً لمجلس النوّاب وكان الثلاثة الأوّلون رؤساء سابقين للوزارة.

وقد شهدت معركة الرئاسة أطواراً أفضت إلى اعتبار بشاره الخوري أوفر المرشّحين حظّاً، وذلك بفضل تفضيل المفوّضيّة السامية إيّاه على إميل إدّه الذي بدا ترشيحه استفزازاً للمسلمين، إذ كان هؤلاء قد واجهوا بالسخط تدابير اتّخذتها حكومته، قبل سنتين، في التعليم والإدارة الرسميّين واعتبرها المسلمون مضرّة بمصالحهم.

غير أن إدّه خطا خطوة مفاجئة، عند وصول المواجهة إلى هذا المنعطف، فعرض تأييده ونوّاب كتلته على المرشّح المسلم محمّد الجسر. هكذا أصبح فوز هذا الأخير مضموناً ورفض، من جانبه، مطالبة المفوّضيّة السامية إيّاه بالانسحاب. وقد رأت

وفي 6 أيلول، انعقدت محكمة الجنايات للنظر في الدعوى وكانت الجلسة حاشدة وكان رياض الصلح قد أعدّ بيان إسقاط الحقّ الشخصيّ. وتكلّم كرامي مبدياً أسفه للواقعة ومؤكّداً أن الذي جرى ما كان ليخطر له ببال. ثمّ تلا حبيب أبو شهلا، وكيل ذوي المجنيّ عليه، بيان إسقاط الحقّ الشخصيّ، فحكمت المحكمة ببراءة كرامي. وحالَ تَرْكه حرّاً، ذهب كرامي إلى منزل رياض الصلح للشكر وقال وهو داخل: «الآن دخلتُ دار الحرّيّة».

وبعد أيام توفّى رياض الصلح إجراء «الصلح الوجاهيّ». فاصطحب عبد الحميد إلى الشمال وزارا دار رشيد المقدّم في علما ومعهما عفيف الصلح وفخري البارودي وأمين أرسلان وعمر بيهم وسليم علي سلام. وقد ردّ آل المقدّم هذه الزيارة لكرامي في اليوم التالي، فاعتُبر الصلح تامّاً. وفي الأثناء، حفلت الصحف ببرقيّات الشكر لآل المقدّم والثناء على جهود رياض الصلح من سائر الجهات. وكان بشاره الخوري وإميل لحود وسليم غنطوس محامي الدفاع عن كرامي في هذه القضيّة.

م › 41 «... خبّر دولتك»

في مطلع 1935، توفّي فضل الفضل، النائب الشيعيّ عن لبنان الجنوبيّ، فترشّح لخلافته ابنه بهيج. وكان هذا الترشيح حائظياً بدعم القومندان زينوفي بشكوف، المستشار الإداريّ النافذ الكلمة في صيدا وفي الجنوب كلّه. وكان ضابط الاستخبارات هذا قد استعدى يوسف الزين وعبد اللطيف الأسعد وأقصاهما عن مجلس 1934 (الذي قُلّص عدد أعضائه من 45 إلى 25) وآثر عليهما نجيب عسيران وفضل الفضل. وكان هؤلاء الأربعة قد احتلّوا مقاعد في مجالس سابقة تمثيليّة أو نيابيّة.

رشّح عبد اللطيف الأسعد نفسه في وجه بهيج الفضل وخاض معه «الوطنيّون» القريبون من رياض الصلح في حملة انتخابيّة صاخبة لم تغب عنها الشعارات المناهضة للانتداب والمؤيّدة للوحدة السوريّة. وفيها تردّد - من بنت جبيل - هتاف استقرّ بعد ذلك في الذاكرة الشعبيّة:

هذه الفوضيّة لفيزه عواقب خطيرة على الانتداب وعلى موقف حلفائه الأقوياء من الزعماء المسيحيّين منه. فما كان منها إلا أن أعلنت، في 9 أيار 1932، قراراً معلّلاً بالضائقة الاقتصاديّة والرغبة في اختصار النفقات، بتعليق الدستور وإلغاء الانتخاب الرئاسيّ، بالتالي، ثمّ أسندت إلى الرئيس المارس شارل دبّاس رئاسة حكومة مؤقّتة من مديري الوزارات، مع احتفاظه بصفة رئيس الجمهوريّة. وقد دامت هذه الحال سنة وسبعة أشهر وسمّتها المعارضة مرحلة «حكم الفرد» لاتّساع الصلاحيّات التي انتهت إلى يد الدبّاس مؤيّداً من المفوّضيّة السامية. وكانت المعارضة لهذا الحكم واسعة جدّاً وصارمة.

سوريا ولبنان الثلاثينات:
ملامح الانهيار الاقتصاديّ

كان الشعور بثقل العبء الضريبيّ قد اشتدّ في القطاعين التجاريّ والزراعيّ، في سوريا، مع وصول طلائع الأزمة العالميّة سنة 1930. وقد زاد من هذا الشعور تقلّب سعر العملة الموثّقة إلى الفرنك الفرنسيّ. واتّفق أن أربع سنوات من ندرة الأمطار ومن عوامل المناخ الأخرى غير المؤاتية أضرّت كثيراً بالمواسم ولم يقابل ذلك تخفيف من الضرائب أو تأجيل لجباياتها، فوصلت بعض الأرياف، في سنة 1933، إلى حافّة المجاعة.

وفي سنة 1934، كان 15 إلى 20% من قوّة العمل السوريّة عاطلين عن العمل. وكان انهيار الحرف التقليديّة قد ساق إلى البطالة 77000 سوريّ أي نصف النسبة المذكورة تقريباً. ولم يكن بعض النموّ في الصناعات الحديثة كافياً لدفع هذه الغائلة. وشحّت تحويلات السوريّين من الخارج إلى حدّ الانقطاع وامتنع المدينون المقيمون عن وفاء القروض فأفلست مؤسّسات دائنة. ونقصت الصادرات السوريّة بمقدار النصف ما بين 1929 و1933، ومن أهمّها الصوف والشرانق والحرير الخام

بشكوف خبّر دولتك   سلطتنا عبد اللطيف
باريز مربط خيلنا   ورصاصنا يلحق جنيفا

على أن الأسعد خسر الجولة بفارق كبير. فكان أن أنصاره واصلوا الاحتجاج على ما اعتبروه انحيازاً من السلطة إلى خصمهم وخللاً في الانتخابات. وقد اعتُقل كثيرون من هؤلاء فتولى مكتب المحاماة الذي كان رياض الصلح قد افتتحه مجدّداً، قبل مدّة، وألحق به المتدرّج نصري المعلوف مساعي الإفراج عنهم.

كانت هذه المعركة الانتخابية فاتحة لعودة النشاط للوحدوي الاستقلاليّ إلى جبل عامل، بعد سنوات كثيرة من الخمول. كانت حوادث 1920 المدمّرة ومظاهر الإرهاب الفرنسيّ بعدها، ومعها الاعتراف القانونيّ بالطائفة الشيعيّة وتنظيم أحوالها الشخصيّة وإفتائها من جانب السلطة المنتدبة، قد أفضت - مثلاً - إلى كبح الميول التضامنيّة مع «الثورة السوريّة الكبرى» في كلّ من صيدا وجبل عامل.

وأمّا في وسط الثلاثينات، فما لبثت المطالب السياسيّة أن امتزجت باحتجاج الأهالي، في مناطق زراعة التبغ، على العودة إلى نظام الاحتكار. وهو الاحتجاج الذي تصدّره - على ما أسلفنا - بطريرك الموارنة عريضة والتقاه فيه رياض الصلح وأركان الكتلة الوطنيّة السوريّة، فمثّل بذلك تغيّراً جسيماً في الخريطة السياسيّة اللبنانيّة وباشر زلزلة الركائز اللبنانيّة للانتداب.

وكان جبل عامل واحدة من مناطق زراعة التبغ. فبدأ فيه - من بنت جبيل - في مطلع نيسان 1936، احتجاج أفضى إلى اعتقالات ثمّ إلى تظاهر سقط فيه ثلاثة قتلى فإلى إضراب مديد واكبته حملة تضامن واسعة ولم يغب عنه - فضلاً عن مطالب المزارعين - مطلب الوحدة السوريّة.

كان رياض الصلح قد توجّه إلى باريس، مع بدء هذه الحوادث، مؤازراً الوفد السوريّ الرسميّ الذي سافر لمفاوضة الحكومة الفرنسيّة على معاهدة تضمن استقلال سوريا وتحلّ محلّ الانتداب. وفي 12 تمّوز - وكان رياض الصلح لا يزال في باريس - انطلقت في صيدا

المنسوجات. وارتفع استيراد المواد الزراعيّة بمقدار 15% فيما كانت صادرات القطاع الزراعيّ تهبط بمقدار 47% ما بين 1931 و1933.

مع ذلك لم تتراخ القبضة الفرنسيّة عن الاقتصاد السوريّ. زعم الفرنسيّون أن سوريا تبلي، بالمقارنة مع غيرها، بلاءً حسناً في ظرف الأزمة العامّة. وفسّروا ذلك بكون أكثريّة السكّان فلّاحين ينتجون كفايتهم من الغذاء. ولكن الزراعة السوريّة كانت قد أصبحت، إذ ذاك، منخرطة انخراطاً عميقاً في السوق العالميّة، موجّهة، في قطاعات أساسيّة منها نحو التصدير والصناعة. هذا وقد كان وقع الجفاف شديداً على البشر والمواشي فضلاً عن المواسم. فانخفض محصول القمح بنسبة 16% في موسم 1932-1933 وأضرّت الرياح والجليد بـ60% من أشجار المشمش في آذار 1933، فنُكبت الصناعة المهمّة التي تقوم على هذه الثمرة، وهي صناعة موجّهة نحو التصدير. وأمّا الصناعات الجديدة التي نشأت في إبّان الأزمة فتخصّصت في منتجات بديلة من الاستيراد (شأن الإسمنت) أو في أخرى لا تنافس المنتجات الفرنسيّة.

أدّى ذلك كلّه، على سبيل المثال، إلى خروج فلّاحي حوران الجائعين بالألوف نحو فلسطين ودمشق وبيروت. وكان قسم منهم يعود إلى دياره حين لا يجد في المدن ما يقوى به على الصمود. وقد زاد قدوم الجائعين من الأرياف أحوال المدن سوءاً على سوء وتكاثرت السرقات في المدن وأعمال قطع الطرق في خارجها.

وفي لبنان، لم يبقَ الوضع الاقتصاديّ بمنجاة من ضربات الأزمة العامّة. كانت الشكوى هنا أيضاً من ثقل العبء الضريبيّ ومن التضخّم وارتفاع الأسعار ومن البطالة. وكانت الموازنة في عجز، فعمدت الحكومة إلى تغطيتها بطبع المزيد من الأوراق النقديّة وهو ما زاد التضخّم وارتفاع الأسعار استفحالاً.

تسارع أيضاً خراب الحرف التقليديّة، بعد سنة 1930، فانخفض، مثلاً، عدد معامل الغزل في طرابلس من 20 إلى 5 وعدد عمّال الصابون من 2000 إلى 400. وشهدت بيروت وزحلة وغيرها أحوالاً مشابهة لهذه. ولم تستوعب الصناعات الحديثة إلاّ شطراً محدوداً من فائض اليد العاملة. وهو فائض زادت ظروفه (وظروف الاستخدام كلّها) سوءاً ظواهر عديدة أهمّها الهجرة الريفيّة المتزايدة وهجرة الأرمن إلى البلاد. هذا فيما كانت الأجور تخفّض بما فيها رواتب الموظّفين.

هذا كلّه يفسّر حركات المقاطعة والإضرابات التي شهدتها البلاد بين عامي 1931 و1935. وكان الساسة، مؤيّدين ومعارضين، لا يزالون منصرفين، في هذه المدّة، عن هموم الناس هذه، منشغلين بالسياسة السياسيّة. ولم تكن الكتلة الجلّنيّة السوريّة لتستثني، جملة، من هذا الإهمال، على رغم الاستثناءات بين أعضائها. وكان رياض الصلح أحد هذه الاستثناءات. إذ هو واكب حركات الاحتجاج والطالبة وتعاون مع أفرقاء مختلفين فيها، بين الطلاب ورجال الأحياء إلى الشيوعيّين. وقد عرّضه ذلك للمساءلة ثمّ للإبعاد.



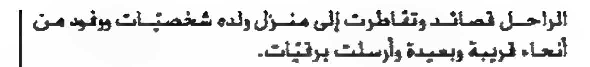
حملة مطالبة بالوحدة السوريّة تخلّلها أيضاً تظاهر وقمع أوقع قتلى وجرحى. واعتُقل أحمد عارف الزين وعادل عسيران وتوفيق الجوهري وغيرهم ممّن تصدّروا الحركة. واقتحم معروف سعد، وحده، سراي المدينة شاهراً مسدّسه فأطلقت عليه النار وأصيب. قبل ذلك بأيّام، كان قد انعقد في صيدا أيضاً مؤتمر وحدويّ كبير رئسه عبد الحميد كرامي وضمّ وجوهاً صيداويّين وعامليّين وانتهى بتظاهرة.

كانت هذه الحوادث (التي وقع ما يماثلها في طرابلس أيضاً) تواكب أخبار المفاوضات الجارية في باريس. فقد أخذت هذه الأخبار ترجّح رفض الحكومة الفرنسيّة أيّة عودة إلى البحث في حدود لبنان الكبير وأيّ طلب لإلحاق الساحل وسائر المناطق المضمومة إلى جبل لبنان سنة 1920 بالوحدة السوريّة.

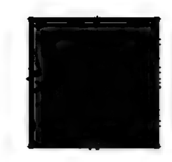
ولم يفت تقريراً للمندوب العامّ الفرنسيّ إلى وزير الخارجيّة أن يؤكّد مسؤوليّة رياض الصلح عمّا وقع من حوادث. فزعم أن رياض الصلح أرسل تعليماته مع فؤاد أبو ظهر الذي وصل من باريس في 3 تمّوز على متن الباخرة شامبليون، وأن هذا الأخير نقل الرسالة إلى عبد الحميد كرامي وكاظم الصلح. هذا بينما كان بشكوف قد أكّد، في تقرير أرسله في 2 تمّوز، أن شكري القوّتلي أعلم أحمد عارف الزين برغبة رئيس الوفد السوريّ في باريس، هاشم الأتاسي في تحرّك يقوم به الوحدويّون في صيدا وجبل عامل دعماً لموقف الوفد في المفاوضات.

42-م رحيل رضا الصلح ومعركة احتكار التبغ

توفّي رضا الصلح في بيروت يوم الأحد في 30 كانون الأوّل 1934 عن أربع وسبعين سنة. وصُلّي على جثمانه عصر الإثنين في الجامع العمريّ الكبير وشُيّع إلى جبّانة الباشورة في جنازة مهيبة. وتلقّى آل الصلح التعازي به أيّاماً وفي مقدّمتهم رياض. ورثته الصحف مستذكرة عهده الطويل في الإدارة العثمانيّة ثمّ وقفاته في مجلس المبعوثان ثمّ محاكمته في الديوان العرفيّ بعاليه ونفيه وإياه أن يتقاضى تعويض المنفيّين، ثمّ دوره في العهد الفيصليّ نائباً في المؤتمر السوريّ العامّ ووزيراً، ثمّ اعتكافه بعد ميسلون وتركه ساحة السياسة لولده رياض. وقيلت في رثاء



الراحل قصائد وتقاطرت إلى منزل ولده شخصيّات ووفود من أنحاء قريبة وبعيدة وأرسلت برقيّات.



وفي 21 شباط 1935، قصد رياض الصلح بكركي ليشكر للبطريرك عريضة تعزيته إيّاه في وفاة والده. وكانت معركة الاحتجاج على احتكار التبغ قد اشتدّت وشفعت بامتعاض المسلمين من فرض نوع من الاحتكار لنقل العجّاج أيضاً. كانت الأزمة قد انطلقت بإصدار المفوّض السامي، في 27 تشرين الثاني 1934، قراراً مبدئياً يحلّ نظام الاحتكار معتمداً محلّ نظام البندرول الذي كان مطبّقاً من سنة 1929. وكانت «دول» سوريا ولبنان (وهي أربع في ذلك العهد) تستوفي الضريبة المستحقّة لها بواسطة البندرول (أو التمغة) تاركة زراعة التبغ وتصنيعه وتجارته حرّة. وقد نشأت على هذا النظام مصالح للمزارعين وللصناعيّين والتجّار منها مصالح كبيرة للكنيسة نفسها التي توسّعت في زراعة التبغ في أملاكها الشاسعة. وكان معنى الاحتكار أن تعطى إدارته حقّ تحديد المساحات المزروعة وتوزيع الرخَص على المزارعين والاستئثار أيضاً بتصنيع التبغ والتنباك وبيعهما. وكان في ذلك تغيير جسيم في الوضع القائم ينذر بإيقاع الضرر بالمستفيدين منه. لذا خاض البطريرك هذه المعركة بطول نفس وعناد نادرين. وبعد أن كان يغاضب مطران بيروت المارونيّ إغناطيوس مبارك لتشجيعه حركات الإضراب والمقاطعة في عهد الدبّاس الأخير ولوقوفه في صفّ خصمٍ للانتداب من طراز رياض الصلح، أصبح يغاضب المفوّض السامي، ثمّ انتقل إلى مغاضبة الدولة الفرنسيّة برمّتها وشكا أمره إلى جمعيّة الأمم بعد أن لقيت رسائله إلى دو مارتل ثمّ إلى الخارجيّة الفرنسيّة ثمّ إلى «السلطات العليا» في فرنسا إهمالاً تامّاً وآذاناً صمّاء. وقد عُدّ هذا التطوّر، بحقّ، انقلاباً بعيد الأثر في العلاقة بين القوى المسيحيّة، ممثّلة بكنيسة الطائفة الكبرى من طوائفها، والدولة المنتدبة.

لم يكن قرار الاحتكار نافذاً فوراً، بل كان نفاذه مرهوناً بنظام يوضع له ويعيّن مدّته وإدارته وسُبُل تطبيقه. وهو ما منح الأزمة مدّة وافية لتنمو وتشتدّ. وقد جارت اللجنة النيابيّة التي سُمّيت لدرس الموضوع إرادة المفوّض السامي فتمكّن من تجاوز مجلس النوّاب ولم يعرض عليه قرار الاحتكار، خلافاً

لما كان يفرضه الدستور، وعيّن بدء الاحتكار في الدول اللبنانيّة والسوريّة في مطلع آذار 1935.

وكان البطريرك قد أعلن تكراراً - حتّى في برقيّته الرسميّة إلى الخارجيّة الفرنسيّة - أنّه، بمعارضة الاحتكار، يرعى مصالح اللبنانيّين والسوريّين جميعاً. وهو ما زاد المراجع الفرنسيّة غيظاً منه. وأمّا المعارضة السوريّة فكان فرحها عظيماً بهذا الموقف وتذكّرت هي والبطريرك نفسه أنّه «بطريرك إنطاكية وسائر المشرق»! ولم تتأخّر هذه المعارضة مذ ذاك في إرسال عرائض الدعم وتسيير وفود التأييد إلى بكركي كلّما سنحت مناسبة. وكانت الحكومة اللبنانيّة قد منعت التظاهر احتجاجاً على احتكار التبغ. فأضرب باعة الخضار في بيروت وأضرب اللحّامون في زحلة وقُمعوا بعنف فسقط قتيلان وجرحى، واتّهم الحزب الشيوعيّ السوريّ - اللبنانيّ وحزب الاستقلال الجمهوريّ القريب جدّاً من رياض الصلح بالتحريض على الإضراب والتظاهر. وهذا في كانون الثاني، أي قبل إضراب السوّاقين بنحو شهرين.

لم يفتّ القمع في عضد المحتجّين، بل نشر حركة الإضراب والتظاهر في طول البلاد وعرضها وأوصلها إلى طلّاب المدارس والجامعات وازداد تدفّق البرقيّات والوفود على بكركي. وكانت المدن السوريّة تامّة النصيب من هذه الموجة، شأنها شأن المدن اللبنانيّة.

م-43 بكركي والكتلة الوطنيّة: طور جديد

وقد جاءت خلوة رياض الصلح والبطريرك في غمرة هذه الموجة. وأدلى رياض على الأثر، بخلاصة الحديث إلى جريدة النهار. فأشاد بإدراك البطريرك أبعاد المواجهة وذهابه إلى حدّ الموافقة على انتقادات وُجّهت إلى أعمال السلطة من الاحتلال إلى حينه والتفاته، بالتالي، شكاوى الكتلة الوطنيّة. ولم ينس رياض حرص البطريرك على توحيد كلمة الطوائف واعتباره سوريا ولبنان أخوين لا يفرّق بينهما. وقال إن بحثاً جرى في النقاط التي يمكن للبطريرك وللكتلة الوطنيّة أن يتعاونا فيها. وختم قائلاً إنّه عاد من بكركي وهو معتقد «أننا

سوريا 1936: عامٌ فاصل يفتتحه الإضراب العامّ

في 20 كانون الثاني 1936، بدأ في دمشق لينتشر، من ثمّ، إلى سائر مدن البلاد، أشهر إضراب في تاريخ سوريا. أطلق الحركة إقدام السلطة المنتدبة على اعتقال ركن دمشقيّ من أركان الكتلة الوطنيّة هو فخري البارودي، ومعه القياديّ في تنظيم الكتلة الشبابيّ سيف الدين المأمون وإغلاقها مركز الكتلة في المدينة. فقد أعقبت ذلك تظاهرات عمدت قوّات السلطة إلى قمعها وسقط قتلى وجرحى واعتقل كثيرون. وكان القمع يورث تجدّد الاضطراب وتوسيعه يوماً بعد يوم حتّى بلغ عدد القتلى العشرات، في مختلف المدن، وجرح مئات واعتقل آلاف. وفي 27 من الشهر نفسه، أعلنت الكتلة الوطنيّة الإضراب العامّ حتّى عودة الحياة الدستوريّة إلى البلاد.

كانت المسيرة إلى الاستقلال قد جُمّدت منذ إسقاط مجلس النوّاب مشروع المعاهدة الفرنسيّة السوريّة في تشرين الثاني 1933 ثمّ سقوط حكومتين فرنسيّتين على التوالي في أوائل السنة التالية. وكان قد تجدّد تعليق أعمال المجلس ثمّ علّقت إلى أجل غير مسمّى وصحب ذلك فرض حكومة رئسها، مرّة ثانية، تاج الدين الحسني، وهو بين أطوع الساسة للمفوّضيّة السامية وأقلّهم حظوة عند السوريّين. في ظلّ هذه الحكومة، استمرّت البلاد رازحة تحت ثقل الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، وقد زاد من وطأتها الجفاف وتدابير من قبيل العودة إلى احتكار التبغ وزيادة التعرفات والرسوم ومنافسة السلع المستوردة، وخصوصاً منتجات المعامل اليهوديّة في فلسطين، للإنتاج السوريّ. وهذا إلى العبء الذي استجدّ مع تدفّق الآشوريّين بالألوف إلى الجزيرة السوريّة من جرّاء القمع الذي واجهته حركتهم في العراق، في أواخر العهد الفيصليّ. وهو عبء ضاعفه آخر تمثّل في تسارع نزوح الفلاحين من قراهم مدفوعين بالجفاف والعوز. وكانت روائح الفساد في القطاع الحكوميّ، وفي الجهاز الانتدابيّ أيضاً، تزيد من النقمة الشعبيّة.

أصبحنا الآن أمام مصالح البلاد الحقيقية، بقطع النظر عن كلّ اعتبار عاطفيّ أو تقليديّ».

ولم يتوقّف رياض عن مواصلة البطريرك بعد عودته من القامشلي. فزاره في الديمان يوم 8 آب وتغدّى إلى مائدته. وكان فخري البارودي قد حمل المصلّين في المسجد الأموي، في أوائل السنة، على الهتاف بحياة البطريرك «حبيب الله». وهذا فيما كان الشيخ تاج الدين الحسني رئيس الوزارة السوريّة يعدّ عندهم «عدوّ الله». وقد بدا أن عوامل الاتّفاق بين الكتلة الوطنيّة والبطريرك أخذت تتوسّع في مدى السنة، من احتكار التبغ إلى مسائل أخرى متنوّعة لم تغب من بينها مسائل إحياء الدستور وإرساء الحكم الوطنيّ والاستقلال. ولم يتوان أركان الكتلة عن تلبية دعوة البطريرك إلى مقاطعة الدخان، فشكّلوا لجنة لهذه الغاية ولقيت الحملة نجاحاً في لبنان وسوريا معاً.

على أن موسم الصفاء هذا بلغ ذروته في 12 كانون الثاني 1936، وكان ذلك عيد جلوس البطريرك. في ذلك اليوم، زحف إلى بكركي نحو من خمسة آلاف شخص، جاؤوا من أرجاء لبنان وسوريا. ولم تتوان مدينة حلب، مثلاً، على بعدها، عن المشاركة. ووصل وفد الكتلة الوطنيّة في اثنتي عشرة سيّارة وفيه جميل مردم بك وفخري البارودي ومظهر رسلان وتوفيق الشيشكلي وعبد الرحمن الكيالي ورياض الصلح ونوّاب آخرون وصحافيّون ومحامون. وحضرت أيضاً شخصيّات لبنانيّة في مقدّمتها بشاره الخوري وأركان كتلته. وقد تناول هؤلاء الغداء إلى مائدة البطريرك وألقى يوسف الجميّل والشيشكلي والبطريرك خطباً. فصال الشيشكلي وجال في بيان وحدة التاريخ السوريّ اللبنانيّ وفضل الرهبان الموارنة في الدفاع عن سوريا وأفاض في تمجيد البطريرك. وردّ البطريرك مؤكّداً ثباته على مبدأ نبذ التمييز بين الطوائف وحرصه على حقوق اللبنانيّين والسوريّين جميعاً. ولم ينس مطالبة فرنسا بالوفاء بعهد كليمنصو: فتترك للبنانيّين إدارة شؤونهم كلّها بأنفسهم و«لا تكون لهم إلّا بمنزلة مرشدة عند الحاجة». وكان هذا تعريفاً ضيّقاً جدّاً للانتداب لم يكن له أن يعجب المفوّضية السامية.

كانت معركة احتكار التبغ قد حُسمت عملياً بتثبيت المفوّض السامي نظام الاحتكار وبدء العمل به في أوّل آذار 1935. فشهدت المدن حركات احتجاج مختلفة، في هذه المدّة، من رفض (جاء سوريّاً ولبنانيّاً) لاحتكار التبغ ومن مقاطعة لشركة الجر والتنوير مجدّداً ومن إحراق للأقمشة القادمة من فلسطين، ومن تصدّ للرغبة الصهيونيّة في شراء أراض واسعة جدّاً على الحدود السوريّة- الفلسطينيّة كان قد عرضها للبيع ملّاكون سوريّون كبار أثقلتهم أعوام الأزمة بالديون، إلخ.

كانت هذه الظروف والحوادث امتحاناً عسيراً لسياسة «التعاون النزيه» مع السلطة المنتدبة، وهي السياسة التي كانت الكتلة الوطنيّة قد لزمتها، في أعقاب انهيار «الثورة السوريّة الكبرى»، وكانت مشروطة بإرساء الحكم الدستوريّ والتوصّل إلى معاهدة تحلّ محلّ الانتداب وتؤكّد استقلال سوريا وترسي وحدتها على غرار المعاهدة البريطانيّة- العراقيّة، سنة 1930. وكان تجميد الحركة نحو هذا التغيير قد أخذ يزكّي تجاوز أجنحة من المعارضة السوريّة لنطاق السياسة التي رسمتها الكتلة وتهديد هذه الأجنحة موقع الكتلة في صدارة العمل الاستقلاليّ وقبضتها المحكمة على مقاليده. وكان أبرزَ هذه الأجنحة عصبةُ العمل القوميّ، وقد تأسّست سنة 1933، ومعارضو عبد الرحمن الشهبندر. ولم يكن هذا الجمود السياسيّ وما واكبه من ضيق اقتصاديّ ومن إجراءات انتدابيّة بلا أثر في مجرى الخلافات التي كانت تخبو وتندلع بين أركان الكتلة الوطنيّة نفسها وبين فرعها في دمشق وفرعها في حلب وبين أركان كلّ من هذين الفرعين أيضاً. لذا جاء إضراب 1936 مناسبة لرصّ الصفّ الكتلويّ مجدّداً ولوداع جامع لسياسة «التعاون النزيه» ولعودة الكتلة إلى الإمساك بزمام العمل الوطنيّ ودفّة الحركة الجماهيريّة في المدن.

طال الإضراب العامّ 43 يوماً. ولم ينفع في وقفه القمع في الشوارع ولا اعتقال أبرز زعماء

الكتلة وإبعاد بعضهم. وشهدت المدن حماساً وتنظيماً فعّالاً لتمكين الأهالي من الصمود وإسعاف المحتاجين. وطارت للإضراب أصداء إلى الأقطار المجاورة فتصدّرت أخباره الصحف العربيّة وطيّرت برقيات التضامن وشهدت طرابلس وبيروت وصيدا وغيرها إضرابات احتجاجيّة وجمع تبرّعات. وحين لم يُجدِ وضع دمشق تحت سلطة الجيش، لم يَجد المفوّض السامي بدّاً من طلب استقالة الحكومة، فخلف عطا الأيّوبي الشيخ تاج الدين على رأس حكومة معتدلة أطلقت قسماً من المعتقلين. وبوشرت، في بيروت، مفاوضات كان أطرافها المفوّض السامي وهذه الحكومة وأركان الكتلة الوطنيّة، وانتهت إلى إعلان الكتلة أن وفداً منها سيتوجّه إلى باريس للمفاوضة على معاهدة سوريّة فرنسيّة. هكذا، أوقف، وسط مظاهر الابتهاج، هذا الإضراب، بعد اعتراف فرنسيّ بالكتلة الوطنيّة مفاوضاً أوحد على استقلال سوريا ووحدتها.

احتضار المعاهدة المديد

بعد توقيع المعاهدة في باريس، وصل الوفد السوريّ إلى دمشق، يوم 29 أيلول، مجتازاً إليها حلب وحماه وحمص وسط تظاهرات فرح عارمة كانت قد بدأت قبل وصول الوفد وثبّتت الكتلة الوطنيّة في موقع الزعامة السياسيّة على البلاد. على أن نصّ المعاهدة الكامل كان - بما احتواه من بنود عسكريّة، على الأخصّ - أقلّ جمالاً من صيتها. فلم ينشر بتمامه في سوريا إلا في 27 تشرين الأوّل.

أثناء ذلك، كان الإعداد جارياً للانتخابات النيابيّة. فجرت على دورتين في 14 و30 تشرين الثاني، وشكّلت نصراً مؤزّراً للكتلة عكّرته حوادث عنف بين أنصار الكتلة في حلب وتنظيم مسيحيّ أخذ يدعو للانفصال عن دمشق. وما لبث المجلس الجديد أن انتخب فارس الخوري رئيساً له وهاشم الأتاسي

ولكن بقيّة العام المذكور والعام الذي تلاه كانا مضطربين جدّاً في سوريا ولبنان. وإذا كانت اضطرابات النصف الأوّل من سنة 1935 قد طغى عليها الطابع الاقتصاديّ فإن اضطرابات المدّة التالية جنحت إلى مزيد من التسييس. وحتى معركة احتكار التبغ، تبيّن، في بنت جبيل، مثلاً، في نيسان 1936، أنّها لم تكن قد انتهت فعلاً وأنّها قد أصبحت تطرح فوراً مسائل من قبيل مصير الانتداب والوحدة السوريّة والاستقلال. ولم يكن البطريرك نفسه قد اعتبر معركة الاحتكار محسومة أيضاً ما دام قد عاد إليها بالتفصيل في ذيل مذكّرة ضافية أرسلها، بواسطة المفوّض السامي، في كانون الثاني 1936، إلى اللجنة النيابيّة الفرنسيّة المكلّفة درس أوضاع البلاد الخاضعة لنظام الانتداب.

حصل احتفال بكركي قبل بدء الإضراب الكبير، في دمشق ثمّ في سوريا كلّها، بثمانية أيّام. وكان البطريرك قد واجه تهماً بالتفريط بسلامة الكيان اللبنانيّ وبحماية فرنسا للبنان ومسيحيّيه. وهي تهم ساعده بعض أركان الكتلة الوطنيّة (ومنهم رياض الصلح) في دحضها، نوعاً ما، وزاد كلام بعضهم الآخر من ثقلها عليه. وكان الأمر قد وصل إلى حدّ لوم الفاتيكان للبطريرك - على ما شاع - بناءً على طلب فرنسيّ. وكان بطريرك السريان الكاثوليك تبّوني قد رُقّي إلى رتبة كاردينال وهي حظوة لم يكن قد نالها بطريرك شرقيّ، في ذلك الوقت، في مئات من السنين. وقد أوّلت هذه الترقية على أنّها نَيلٌ من البطريرك المارونيّ وسياسته. وقد يكون لهذا التأويل نصيب من الصحّة. ولكن بدا أن الترقية كانت خطوة تعزيز وحماية لموقف مناوأة ما لبثت معالمه وعواقبه أن ظهرت لا لوحدة لبنان وسوريا فحسب، بل لبقاء الوحدة بين شمال سوريا الداخليّة وجنوبها، أي بين حلب والجزيرة ودمشق...

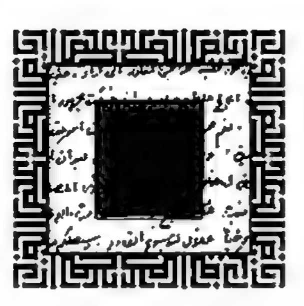
في كلّ حال، كان فخري البارودي أشدّ المحتفلين تأثّراً في احتفال بكركي وهو الذي جنّد نفسه لتعبئة الدمشقيّين خلف مواقف البطريرك. فدخل الصرح البطريركي محمولاً على الأكتاف وعيناه تدمعان. وبدأ يلقي كلمته بعد الغداء فأغمي عليه وسط الزحام. وحين أفاق قال: «لو متّ في هذا اليوم لكنت أموت مرتاحاً لتوحّد الشعبين اللبنانيّ والسوريّ تحت قبّة هذه الدار».

رئيساً للجمهوريّة. وسمّى هذا الأخير جميل مردم رئيساً للحكومة فاحتفظ بوزارة الاقتصاد وأسند وزارتي الخارجيّة والداخليّة إلى سعد الله الجابري، ووزارتي الدفاع والماليّة إلى شكري القوتلي، ووزارتي العدل والمعارف إلى عبد الرحمن الكيّالي. ثمّ عيّن نسيب البكري الذي كان قد غادر سياسة الملاينة التي اعتمدها بعد العفو عنه في سنة 1928، وانضمّ إلى الكتلة، محافظاً على جبل الدروز وعُيّن مظهر رسلان، الكتلويّ أيضاً، محافظاً على اللاذقيّة (بلاد العلويّين)، فتمّ للكتلة القبض على مفاتيح السلطة الرئيسة في البلاد.

أخيراً، صدّق مجلس النوّاب السوريّ المعاهدة في 27 كانون الأوّل. وأمّا مجلس النوّاب الفرنسيّ فلم يصدّقها أبداً...

كانت المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة تنصّ على مرحلة اختبار مدّتها ثلاث سنوات. وقد أحجمت حكومة بلوم عن عرضها على مجلس النوّاب، توجّساً من المعارضة القويّة فيه لتصديقها. وما لبثت حكومة الجبهة الشعبيّة هذه أن سقطت في حزيران 1937، فاشتدّ ساعد المعارضة المذكورة في المجلس وفي خارجه وأصبحت المعاهدة هدفاً لحملة منظّمة. وكانت المصالح والحجج القديمة نفسها تمدّ الحملة بالقوّة، وبدا أن حكومة الراديكاليّ - الاشتراكيّ دالاديبه تجاريها. وأخذ يضاف إلى تلك المصالح والحجج تجهّم الأفق الأوروبيّ شيئاً فشيئاً واشتداد الخوف من حرب عالميّة مقبلة تجعل من خلخلة المواقع الفرنسيّة في شرق المتوسّط أمراً غير مرغوب فيه. ولم يتورّع موظّفو الانتداب في المناطق السوريّة، من جهتهم، عن إذكاء الميول الانفصاليّة حيث استطاعوا، وتشجيع من كانوا يعهدون فيهم هذه الميول من وجوه الأقلّيّات.

وكان جميل مردم قد وضع كثيراً من بيض الكتلة في سلّة المعاهدة. فأمكن





م ‹ 44 مخاض المعاهدة السوريّة - الفرنسيّة

تشكّل الوفد السوريّ، بعد أخذ وردّ، من أربعة من أركان الكتلة هم هاشم الأتاسي وجميل مردم وسعد الله الجابري وفارس الخوري، ومن وزيرين هما مصطفى الشهابي وإدمون حمصي. وكان إدمون رباط ونعيم أنطاكي أميني سرّ. وأصبح خالد بكداش، القائد الشيوعيّ، في عداد المستشارين لاحقاً وكان تفسير ذلك ما للحزب الشيوعيّ الفرنسيّ من نفوذ ازداد التعويل عليه فيما الحزب يقف على عتبة الاشتراك في حكم فرنسا. وأمّا رياض الصلح (الذي سافر منفرداً) فكان له وضع على حدة في هذا الوفد، إذ بدا «رفيقاً» بارز النشاط والحضور للوفد ولكن من غير مشاركة في الجلسات الرسميّة. فلم يكن الجانب الفرنسيّ ليقبل أن يضمّ الوفد عضواً لبنانيّ الجنسيّة.

سافر الوفد من دمشق في 21 آذار وبوشرت المفاوضات في باريس يوم الثاني من نيسان. وكادت المرحلة الأولى من المفاوضات تفضي إلى انهيار لأن الجانب الفرنسيّ أبدى تشدّداً كان من مظاهره التمسّك بنوع من الاستقلال الذاتيّ (في ظلّ حاكم فرنسيّ) لكلّ من جبل الدروز ومنطقة العلويّين. ولكن الانتخابات الفرنسيّة العامّة، في 26 نيسان، أسفرت عن أكثريّة للجبهة الشعبيّة، وكان يتصدّرها الحزب الاشتراكيّ ومعه الحزبان الراديكاليّ - الاشتراكيّ والشيوعيّ. فتوقّفت المفاوضات طوال أيّار، إلى أن تسلّمت الحكم وزارة ليون بلوم، وأسندت إلى أمين سرّ الدولة المساعد بيار فيينو - وكان ذا خبرة ورغبة في التفاهم - مهمّة التفاوض.

لم تصبح المفاوضات هيّنة في ظلّ حكومة الجبهة الشعبيّة. كان ضغط اليمين الفرنسيّ عليها لا يزال قويّاً، وكانت مصادر قوّته متنوّعة: من الشركات الكبيرة العاملة في المشرق أو ذات المصالح فيه إلى الجمعيّات التعليميّة - الثقافيّة، إلى المواقع البيروقراطيّة والعسكريّة المنتفعة بالانتداب إلى القوى السياسيّة المعارضة للوحدة السوريّة في كلّ من منطقة العلويّين وجبل الدروز ولبنان، إلى الجهات المتخوّفة في فرنسا من انتشار الميل الاستقلاليّ نحو أرجاء أخرى من الإمبرطوريّة.

عليه، طالت المفاوضات مدّة الصيف كلّه تقريباً. ولكنّها انتهت إلى تسليم فرنسيّ بعودة الجبلين الدرزيّ والعلويّ إلى الجمهوريّة السوريّة، وإلى إجازة لانضمام سوريا إلى عصبة الأمم،



79 مو مارتل

الحكومة الفرنسيّة الجديدة أن تردّه إلى التفاوض مجدّداً على المساندة الفنّيّة الفرنسيّة وعلى الضمانات المتعلّقة بالأقلّيّات بعد تعرّض السريان الكاثوليك في الجزيرة لأعمال عنف مهّدت لها عداوة الكاردينال تبّوني المعلنة، في حلب، للوحدة السوريّة. وفي أواخر سنة 1937، بدا أن تعهّدات مردم الجديدة، في أثناء زيارته لباريس، أخذت تهزّ قواعد الحكومة في دمشق، وما لبثت أن ألجأتها إلى قمع المحتجّين في الشوارع وزجّ قادتهم من الشهبندريّين في السجن. ثمّ تبعتها تعهّدات جديدة (متعلّقة بحقوق التنقيب عن النفط وبتجديد امتياز البنك السوريّ). فانشقّ الصفّ الحكوميّ نفسه وخرج شكري القوّتلي من الحكومة، في أوائل آذار 1938. وفي غضون الأشهر التالية، كانت الحكومة التي فقدت شطراً من قاعدتها الكتلويّة تواجه مشكلات كثيرة بينها الاضطراب الدينيّ في الجزيرة، والنشاط الانفصاليّ في منطقتي العلويّين والدروز والخلافات مع لبنان على «المصالح المشتركة» واحتدام المشاعر العروبيّة على وقع ثورة فلسطين، وفوق ذلك كلّه دخول القوّات التركيّة لواء الإسكندرون...

وإلى إقرار سوريّ بالتحالف والصداقة بين الدولتين. وضمّت إلى المعاهدة (وقد حُدّدت مدّتها بـ25 سنة) ملاحق تتعلّق بالأقلّيّات وبالمنطقتين الدرزيّة والعلويّة وبلبنان وبتسهيلات عسكريّة لفرنسا تمثّلت، على الخصوص، في قاعدتين لسلاح الجوّ ومراكز عسكريّة أخرى، وفي التمكين من استخدام الطرق والموانئ. وقد حُبيت المنطقتان الدرزيّة والعلويّة استقلالاً إداريّاً وماليّاً محدوداً على غرار ما كان آنذاك لسنجق الإسكندرون. وأمّا لبنان فتركت المطالب السوريّة في أرضه جانباً وثبّتت حدوده في المعاهدة الفرنسيّة - اللبنانيّة التي أعدّت ووقعت في الخريف، على وجه السرعة، وترك للحكومتين السوريّة واللبنانيّة أن تسوّيا بينهما مسألة «المصالح المشتركة» وما كانت تنطوي عليه إدارتها من مشكلات.

م-45 رياض على مسرح المعاهدة: يساراً ويميناً ووسطاً

كان معوّل الوفد السوريّ إلى باريس على رياض الصلح ليبعث ما كان نسجه من علاقات وما كان حصّله من تأييد لقضيّة الاستقلال السوريّ، أثناء وجوده في باريس سنة 1927-1928، وذلك، على الخصوص، في أوساط اليسار الفرنسيّ الذي حملته انتخابات نيسان 1936 إلى حكم فرنسا. وهو ما فعله الرجل إذ حمل جان لونغيه، صديقه القديم، على نشر مقالة في جريدة الحزب جدّد فيها العهد المعطى من الاشتراكيّين، سنة 1928، باستكمال الاستقلال السوريّ عبر إحلال المعاهدة محلّ الانتداب. التقى رياض أيضاً ليون بلوم عشيّة تسلّمه رئاسة الحكومة، وشكا له بقاء النصوص التي عرضتها الحكومة السابقة على الوفد السوريّ دون ما بدا من استعداد لتلبية الأماني السوريّة في تصريح بيروت الذي انتهى على أثره الإضراب العام. وشكا له أيضاً جنوح المفوّض السامي دو مارتل (الذي كان قد قصد فيشي مستشفياً) للرجوع إلى بيروت ورغبته في إعادة المفاوضات إلى دمشق أو بيروت تغليباً لمواقفه والجهاز الانتدابيّ على تطلّعات الوفد السوريّ إلى اتّفاق مع مراجع الحكومة الجديدة، وهي أقرب إلى تلبية مطالبه من الإدارة الانتدابيّة. وكان رياض يرى في هذه الإدارة - بما لها من مواقع وعلاقات وما تمثّله من مصالح في سوريا - عقبة كؤوداً دون التفاهم مع الدولة المنتدبة. وقد أفضى ما نُشر في الـ بوبولير (جريدة الاشتراكيّين)



60 ليون بلوم

عليه، ذهب مردم إلى باريس مجدّداً ليخوض في مفاوضات صعبة مدّة ثلاثة أشهر. وآل الأمر إلى تسليمه بكثير من المطالب الفرنسيّة، سواء منها ما تعلّق بمكانة فرنسا في سوريا أم ما تعلّق بحقوق الأقلّيّات. قابل ذلك تعهّد فرنسيّ بدخول المعاهدة حالة النفاذ في آخر أيلول 1939 وبعرضها على البرلمان عاجلاً. على أن المعاهدة وما استجدّ من ملاحقها كانت قد أصبحت غرضاً لرماية كثيفة من الجهتين الفرنسيّة والسوريّة. ففي فرنسا، بدت لجنتا الشؤون الخارجيّة في مجلسي الشيوخ والنوّاب مناوئتين للمعاهدة. وفي سوريا، اشتدّت الحملة على مردم. ومع أن هذا الأخير تفادى من السقوط في مجلس النوّاب، فإن المجلس أسقط كلّ ما كان قد طرأ على المعاهدة الأصليّة من تغييرات ودان امتناع الجانب الفرنسيّ عن تصديقها. وكانت قد برزت في فرنسا اتّجاهات لإعادة النظر في وضع سوريا برمّته: فمن قائل بالعودة إلى نظام الاحتلال الفرنسيّ إلى قائل بفدراليّة

تشقّ حلب عن دمشق والجزيرة عن حلب، إلى قائل بصيغة لا مركزيّة...

كانت المعاهدة قد أصبحت في خبر كان...

إضراب وثورة في فلسطين

في العشرين من نيسان 1936، بدأ في يافا إضراب شامل انتشر في الأيام القليلة التالية إلى سائر المدن العربيّة في فلسطين. كان ما أدّى مباشرة إلى هذا الإضراب عنف متسلسل عربيّ ويهوديّ شهدته الأيام السابقة. كان الشيخ عز الدين القسّام، رائد الكفاح المسلّح في فلسطين، قد قُتل في 20 تشرين الثاني 1935، بعد مواجهة مع قوّة من الشرطة. وفي منتصف نيسان 1936، نصب بعض رفاقه حاجزاً على طريق نابلس - طولكرم ليصادروا مال ركّاب السيّارات العابرة بعد إبلاغهم حاجة المجاهدين إلى هذا المال. قتل هذا الحاجز يهوديّاً وجرح اثنين، فردّ اليهود بقتل اثنين من العرب وبتخريب محلّات للعرب في تل أبيب وإيذاء أصحابها. وفي 19 نيسان، سرت شائعة (تبيّن أنها كاذبة) في يافا، مفادها أن اليهود قتلوا أربعة آخرين من العرب بينهم امرأة. فهبّ الأهالي هبّة واحدة وهاجموا يهود المستعمرات الصغيرة القريبة من مدينتهم وخرّبوها. وقد أسفرت هذه الموجة عن عشرة قتلى وعشرة جرحى. ثمّ انتشرت الهجمات، على النسق نفسه، إلى مدن عربيّة أخرى...

على أن هذه الحوادث ما كانت لتفضي إلى ثورة استمرّت ثلاث سنوات لولا أن كيل الفلسطينيّين كان قد طفح. فقد كان يدخل فلسطين، في أواسط الثلاثينيات، نحو من ألف مهاجر يهوديّ مأذون لهم أسبوعيّاً، يضاف إليهم عدد غير محدّد من المهاجرين «غير الشرعيّين». وكان نحو مائتين وخمسين ألفاً من الدونمات قد بيع

وفي الـ أومانيتيه (جريدة الشيوعيّين) والقناع بلوم بما يمثّله سفر المفوّض السامي من إساءة، إلى إحباط خطّة دو مارتل. وقد عاد رياض إلى زيارة بلوم مرّة أخرى بصحبة هاشم الأتاسي رئيس الوفد. ثمّ إن مؤتمر الحزب الاشتراكيّ الثالث ألّف لجنة لدرس علاقات فرنسا بما وراء البحار. وقد استمعت اللجنة إلى رياض الصلح. وعلى الأثر، أصدر المؤتمر قراراً جدّد فيه تأييده السابق لاستقلال سوريا ووحدتها ودخولها عصبة الأمم بعد عقد معاهدة معها مماثلة للمعاهدة البريطانيّة - العراقيّة.

وجّه رياض بعض جهده أيضاً لمواصلة أهل اليمين والوسط الفرنسيّين. وذكّر بأن حكومة سارو التي افتتحت مسيرة التفاوض مع السوريّين كانت حكومة وسط لا يسار، وبأن سوريا تريد معاهدة مع فرنسا لا مع هذا الحزب أو ذاك من أحزابها.

وشدّد رياض، في أحاديث إلى صحف عربيّة مختلفة، على كون الثقة، لا اقتراح النصوص المتشدّدة، هي الكفيلة بحلّ مشكل الدور العسكريّ الفرنسيّ في سوريا، بعد المعاهدة، ومشكل ضمان المصالح الاقتصاديّة الفرنسيّة ومشكل الضمانات المطلوبة للأقلّيّات... وكانت هذه أهمّ المشكلات المطروحة على مائدة المفاوضات. وكان الجانب الفرنسيّ يتّخذها مدخلاً إلى فرض قيود مكبّلة للدولة السوريّة في نصوص المعاهدة وملاحقها. وكانت هي أيضاً مدخل الجهاز الانتدابيّ إلى العراك والمناورة حفظاً لمواقعه. حتّى أن رياض ذهب إلى حدّ القول «إن الموظّفين الفرنسيّين هم أكثر من الضبّاط والجنود حرصاً على مناعة مقام فرنسا العسكريّ وأشدّ من أصحاب الأموال غيرة على هذه الأموال وأعظم تصلّباً من البطاركة والرهبان في قضيّة الأقلّيّات».

وكان الجانب الفرنسيّ قد استمهل لاستمزاج عصبة الأمم بشأن الصيغ المقترحة للمعاهدة. وذلك لأن العصبة كانت معنيّة مباشرة بمسألة إنهاء الانتداب (إذ هي مرجع الانتداب الأصلي) وباكتساب سوريا عضويّتها، وكان عليها، بالتالي، أن تصادق على المعاهدة. وفي مرحلة لاحقة، سافر رياض الصلح وسعد الله الجابري إلى جنيف لاستطلاع المواقف في العصبة من الجهة السوريّة وللتشاور مع شكيب أرسلان وإحسان الجابري.

وكانت المعاهدة العراقيّة- البريطانيّة (التي أجازتها العصبة) مرجعاً ثابتاً لفريقي المفاوضة السوريّة- الفرنسيّة ثمّ أضيفت إليها المعاهدة المصريّة- البريطانيّة التي جاء التفاوض عليها مزامناً للتفاوض السوريّ الفرنسيّ، وكانت أنباؤه الإيجابيّة مزكّية للوصول بهذا الأخير إلى خواتيم إيجابيّة.

م- 46 استقبال العائد: من «الحفلة» إلى «المهرجان»

غادر الوفد السوريّ المفاوض باريس بالقطار يرافقه رياض الصلح في 19 أيلول 1936. وكانت وجهته جنيف فجنوى. وفي جنيف، احتفل بالوفد نوري السعيد وزير خارجيّة العراق وشكيب أرسلان وإحسان الجابري عضوا الوفد السوريّ- الفلسطينيّ وغيرهم. وفي جنوى، افترق رياض الصلح عن الوفد لأنه كان مصمّماً على السفر إلى بيروت بحراً فيما كان الوفد مزمعاً دخول سوريا من الشمال ليعرّج على مدنها الكبيرة بادئاً بحلب، قبل أن ينتهي إلى دمشق.

وقد أُعدّ لرياض استقبال مشهود في بيروت التي وصل إليها في 24 ماراً بالإسكندرية. إلى هذا الاستقبال تقاطرت وفود وشخصيّات من أرجاء لبنانيّة وسوريّة كثيرة. وكان الاستقبال مأذوناً به من السلطات واجتمع له 15 ألفاً في تقدير جريدة النهار وخمسة آلاف في تقدير الأمن العامّ الفرنسيّ. على أن السلطات منعت وفد دمشق، وعلى رأسه شكري القوّتلي، من تجاوز شتورة مجتمعاً. فوصل إلى الاستقبال لطفي الحفّار وسيف الدين المأمون وعشرات آخرون ولم يصل القوّتلي إلا في المساء. وقد أودى الترام بحياة شخص دهساً، في أثناء الاستقبال، ورفض جنديّ مغربيّ نزع سَقَفات الزينة عن رصيف الميناء فعاقبه رئيسه الفرنسيّ فوراً، واحترق مرجل سيّارة رياض لشدّة ضغط الجمهور عليها فأبدلت وأغمي على منظّمين ومستقبلين في منزل رياض فحُملوا إلى المستشفى. وألقيت خطب عدّة وألقى رياض كلمة شكر. وكان لوفود صيدا وجبل عامل حضور كثيف في الاستقبال. وتقدّم هذه الوفود يوسف الزين وأحمد عارف الزين وعادل عسيران والشيخان سليمان ظاهر وأحمد رضا وتوفيق وبهيج الجوهري... إلخ. وحضرت وفود من طرابلس

للمنظّمات اليهوديّة بين عامي 1930 و1936. وكان الملّاكون الكبار (وبينهم سوريّون ولبنانيّون) قد باعوا ما نسبته 90% من هذه الأراضي وباع الملّاكون الصغار البقيّة تحت وطأة ألوان مختلفة من الضغط والإغراء. وفي سنة 1930، كان 29% من الأسر في القرى العربيّة قد أصبحوا لا يملكون أرضاً. وفي هذا النصف الأول من الثلاثينات، كانت الأزمة العامّة تعصف بالاقتصاد اليهوديّ في فلسطين أيضاً وتقلّص قدرته على استيعاب المهاجرين. فاستشرت البطالة اليهوديّة واشتدّ الضغط على المنشآت اليهوديّة لحملها على الامتناع عن تشغيل اليد العاملة العربيّة، وكانت هذه أدنى كلفة من اليهوديّة. فزاد ذلك من التوتّر والكراهية بين الجماعتين. أوقعُ من ذلك أن اليهود كانوا قد بلغوا نسبة 30% من السكّان وأن استواءهم أكثريّة أخذ يبدو مسألة وقت.

وقد بدا إضراب 1936، في أيامه الأولى، عفويّاً، إلى حدّ بعيد، مستقلاً عن الأحزاب وذوي الوجاهة. وكان نفوذ هؤلاء قد تضعضع لكثرة الخلافات بينهم وعقم سياسة التباري مع المراجع الصهيونيّة على رضا المفوّض السامي البريطانيّ ومعاونيه. وكانت المطالب العربيّة مركّزة، من سنوات كثيرة، على إنشاء حكومة وطنيّة قائمة على التمثيل الشعبيّ في فلسطين وعلى وقف الهجرة اليهوديّة أو تحديدها تحديداً صارماً وعلى حظر بيع الأراضي العربيّة لليهود... وهذه هي المطالب نفسها التي طرحتها قيادات الإضراب في نيسان 1936. وقد أضيف إليها مطلب نزع السلاح اليهوديّ، بعد أن ثبت أن المنظّمات الصهيونيّة تستقدم شحنات من السلاح وتنشئ قوّات منظّمة.

شكّلت يافا، من أول يوم، «لجنة قوميّة» لقيادة الإضراب، مثّلت قطاعات السكّان، في المدينة، وحذت حذوها المدن الأخرى. ولم يغلب الطابع الحزبيّ على هذه اللجان أولاً، بل اضطرّت الأحزاب إلى اللحاق

وعكّار وبلاد العلويّين. واشتركت في تنظيم الاستقبال الفرق الكشفيّة في بيروت على اختلافها.

ثمّ استمرّت الوفود والشخصيّات تتقاطر إلى منزل رياض في الأيّام التالية، فحضر غداة الاستقبال من دمشق رئيس الجمهوريّة السوريّة محمّد علي العابد ونفر من وزرائه، وحضر رئيس مجلس النوّاب اللبنانيّ خالد شهاب ومعه النائب ميشال زكّور. وحضر من حلب عبد الرحمن الكيّالي، إلخ.

كانت حظوة رياض الصلح قد اجتازت طور «الحفلة» في الفنادق والمقاهي (وهي ما عرفه ابتداء من سنة 1928) إلى طور «المسيرة» و«المهرجان» اللذين يملآن شوارع المدينة وساحاتها ويجتاز إليهما الناس مئات الأميال.

م> 47 مشاحنات لبنانيّة في المفاوضة الفرنسيّة - السوريّة

لم يكن لبنان قد غاب، بطبيعة الحال، عن مفاوضات باريس على المعاهدة. كانت العلاقات التي بدت ممتازة لمدّة زادت عن سنة بين الكتلة الوطنيّة السوريّة والبطريرك الماروني، تشجّع الوفد السوريّ على طرح المسألة اللبنانيّة في صيغة تدرّجت من تصوّره الأصلي لها (وهو المدوّن في ميثاق الكتلة ومرماه «استعادة» ما ألحق بالمتصرفية، سنة 1920، من مناطق ومدن) إلى المطالبة بعلاقات عضويّة مقبلة بين الدولتين تتجاوز «المصالح المشتركة»، وهي اقتصاديّة - إداريّة، إلى نوع من التوحيد للدفاع وللتمثيل الخارجيّ.

وحوالى التاريخ الذي سافر رياض الصلح فيه إلى باريس (17 آذار 1936) قبيل سفر الوفد السوريّ، زارت بكركي جماعة مؤلّفة من الأخوين كاظم وتقيّ الدين الصلح ومن الشيخ يوسف الجميّل والمحامي مختار المخيّش وعرضت على البطريرك عريضة نصّاً أسمته «ميثاق الكتلة الوطنيّة في لبنان». والنصّ في أربعة بنود:

1 «لبنان دولة عربيّة مستقلّة ذات سيادة.
2 «تحدّد علاقته مع فرنسا بمعاهدة.

بالحركة. كان زعماء الأحزاب غارقين، من أوائل نيسان، في خلافهم على تكوين وفد منهم دعته الحكومة البريطانيّة إلى لندن لمفاوضته في مصير «المجلس التشريعيّ» الذي كانت قد عرضت إنشاءه في البلاد. وهذا مع أن الدعوة لم تكن غير غطاء لسحب المشروع الذي رفضته المنظّمة الصهيونيّة رفضاً قاطعاً، وأن المجلس المقترح كان منقوص الصلاحيّات جدّاً وغير سويّ التشكيل. ولا ريب أن إضراب الشهرين الأوّلين من السنة في سوريا وما كان أثمره حتّى نيسان، كان ماثلاً بين بواعث الاستجابة لصيغة الإضراب العام في فلسطين. صمد الإضراب حتّى تشرين الأوّل وداخله العمل المسلّح من بداياته، مواكباً القمع الشديد، ومتصاعداً ليمتدّ، على تقطّع، بعد انتهاء الإضراب، زمناً طويلاً. وكان أن هذا الصمود حرّك التضامن الشعبيّ واستدعى تدخّل المراجع السياسيّة، في اتّجاهات متنوّعة، بل متعارضة أحياناً، في أقطار عربيّة عدّة، محيطة بفلسطين أو بعيدة عنها.

كانت اللجنة العربيّة العليا قد تشكّلت من قادة الأحزاب في 25 نيسان ورئسها مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، وأصبحت قيادة عامّة للحركة من غير أن يمنعها ذلك دوراً عملانيّاً في مجال الإضراب أو أن يمنع استمرار الدور المستقلّ للجان المدن وإبقاءها اللجنة العليا تحت المراقبة الدقيقة. وكانت سوريا والأردنّ ولبنان والعراق ومصر تشهد مبادرات تضامن ذهبت من جمع التبرعات وإضراب المدن إلى إرسال متطوّعين للقتال وتهريب الأسلحة. ولكن مواقف المراجع السياسيّة بدت معقّدة ومقيّدة بظروفها ومصالحها وبالخلافات بينها أيضاً. توالت، مع أطوار الحركة، أو تزامنت وساطات بذلها بين الحكومة البريطانيّة واللجنة العربيّة العليا، أمير شرق الأردنّ عبد الله ووزير خارجيّة العراق نوري السعيد والملك السعوديّ عبد العزيز والنحّاس باشا

3 «يدخل في عصبة الأمم.

4 «يضع اتّفاق بينه وبين سوريا لتكوين جبهة متّحدة للدفاع والتمثيل الخارجيّ ولصيانة المصالح المشتركة العامّة وإدارتها.»

وقد اعترض البطريرك على كلمات «عربيّة» و«معاهدة» و«الدفاع الوطنيّ» و«التمثيل الخارجيّ». والظاهر من الأوراق الفرنسيّة أن الزيارة لم تحقّق غرضها.

وأمّا ما كانه هذا الغرض فهو الوصول إلى حلّ وسط يوفّق ما بين «الاتّصاليّين» و«الانفصاليّين» في لبنان. يتمثّل هذا الحلّ في إنشاء «جبهة» سوريّة لبنانيّة في المجالين الدفاعيّ والدبلوماسيّ، وفي القطاع العام من الاقتصاد (المصالح المشتركة)، وذلك لقاء تخلّي سوريا عن المطالبة بالأراضي اللبنانيّة الملحقة بالمتصرفيّة، وهو ما أشار إليه رياض الصلح في حديث لاحق ردّ فيه على كلام للمطران مبارك.

ولم يكن هذا الحلّ مخرجاً للاتّصاليّين اللبنانيّين وحدهم بل كان مخرجاً أيضاً للوفد السوريّ الذي كان مقيّداً بميثاق «الكتلة الوطنيّة» ذي النفس الوحدويّ. ويبدو أن اختيار زوّار البطريرك لاسم «الكتلة الوطنيّة» نفسه اسماً لتجمّع سياسي أرادوا أن يباركه البطريرك في لبنان، إنّما هو توحيد رمزيّ، إلى هذا الحدّ أو ذاك، للجهتين المرشّحتين لحكم الدولتين بعد إبرام المعاهدتين. وكان هذا «التوحيد» عنصراً من عناصر المخرج الذي أرادته الكتلة السوريّة وأراده محازبوها اللبنانيّون لأنفسهم وعوّلوا لتحصيله على الصداقة التي جمعت بين الكتلة والبطريرك، فلم يفلحوا.

وكان نائب بيروت وشريك رياض الصلح في جريدة العهد الجديد خير الدين الأحدب قد أبلغ المندوب الفرنسيّ العام لدى الدولة اللبنانيّة أن المفاوضين السوريّين عازمون على المطالبة بالمناطق اللبنانيّة ذات الأكثريّة الإسلاميّة، ولكنهم لن يعلّقوا مصير المعاهدة على استجابة الجانب الفرنسيّ أو رفضه لمطلبهم هذا. وقد علّق الأحدب (الذي أصبح، بعد أشهر، أوّل رئيس مسلم لمجلس الوزراء اللبنانيّ) على هذا الموقف بالقول إن الوفد السوريّ يتّخذ المسلمين اللبنانيّين «عملة للمقايضة» لا أكثر.

زعيم الوفد المصري وأمير الكويت أحمد الصباح وإمام اليمن يحيى. ولكن الموقف البريطانيّ في صدد الهجرة اليهوديّة، على الأخصّ، كان متصلّباً. وكانت اللجنة العليا التي أرسلت وفداً ثلاثيّاً غير رسميّ إلى لندن تنكر المسؤوليّة عن العمل المسلّح وترفض وقف الإضراب شرطاً للتفاوض. ولم يخلُ الأمر من عودة للخلاف بين الحزبين المقدسيّين، الحسينيّ والنشاشيبي، في صفّ اللجنة، تحت ضغط الوساطات العربيّة على الأخصّ. وأمّا الكتلة الوطنيّة السوريّة فجارت حركة التضامن مع إضراب فلسطين واشتركت فيها. ولكن وفدها في باريس كان حذراً من «المبالغة» في تأييد الفلسطينيّين لعلمه بما كان لليون بلوم رئيس حكومة الجبهة الشعبيّة، ولحزبه الاشتراكيّ، من صلات وثيقة بالمنظمة الصهيونيّة.

تمثّل العمل المسلّح، أوّل الأمر، في عمليّات متفرّقة استهدفت منشآت اليهود وممتلكاتهم في شمال فلسطين وكذلك رجال الشرطة. ثمّ اشتدّت العمليّات في «المثلّث» وفي جبال الخليل واستهدفت المراكز العسكريّة والمنشآت العامّة والمستعمرات اليهوديّة ومزروعاتها. وما لبثت أن انتشرت في مختلف أرجاء فلسطين. وكان للمجاهدين الشاميّين دور كبير في التأطير ومسلكيّة رفيعة. ولكن الأحزاب لعبت أدواراً في هذه الثورة وكذلك العصابات الفلاحيّة التي كان يتصدّرها، في بعض الحالات، أفراد من ذوي السجل العدلي المثقل. وقد مثّل دخول فوزي القاوقجي فلسطين (وهو ضابط عثمانيّ محترف تقلّب منذ الحرب العالميّة الأولى، في مسؤوليات مختلفة نظاميّة وثوريّة) رفعاً لسويّة العمل المسلّح، ابتداءً من أواخر آب وحتى انتهاء الإضراب وانسحابه مع رجاله إلى الأردن في أواخر تشرين الأول. لكن انحياز القاوقجي إلى حزب الدفاع المناهض لمفتي القدس وطموحه إلى تكوين زعامة

فلسطينيّة لنفسه أضرّا بعمله العسكريّ وبالثورة كلّها. وكان القاوقجي قد جاء من بغداد وجنّد في فصائله عراقيّين وسوريّين وفلسطينيّين.

هذا وكانت للإضراب نتيجة غير محسوبة هي تعزيز سياسة الاستغناء عن العمالة العربيّة في القطاع الاقتصاديّ اليهوديّ والاستعانة بفائض العمالة اليهوديّ للحؤول دون تعطيل الأعمال في هذا القطاع. وقد أفضى العمل المسلّح العربيّ أيضاً إلى تعزيز حركة التنظيم العسكريّ اليهوديّة وحمل السلطة المنتدبة على المبادرة المكشوفة إلى تسليح اليهود وتجنيدهم للإسهام في قمع الانتفاضة الجارية.

وفي أوائل أيلول، أدّى الضغط الصهيونيّ إلى إخفاق وساطة نوري السعيد المجدّدة وإلى جنوح الحكومة البريطانيّة شطر الحلّ العسكريّ، ومباشرتها إرسال تعزيزات جديدة إلى فلسطين. وقد رفضت بريطانيا دخول ملكَي العراق والعربيّة السعوديّة وإمام اليمن وأمير شرق الأردن طرفاً رسميّاً يوجّه، بالاتّفاق معها، دعوة إلى حلّ الإضراب. وكان اقتراب موسم قطاف الحمضيّات، في ظلّ الإضراب، ينذر بكارثة للاقتصاد العربيّ. وكان كبار الملاكين، النافذين في اللجنة العربيّة العليا، طليعة المتضرّرين. ثمّ جاء الإنذار البريطانيّ بإعلان الأحكام العرفيّة ليزيد الطين بلّة. وكان النداء الذي وجّهه الملكان السعوديّ والعراقيّ وإمام اليمن وأمير شرق الأردن لوقف الإضراب والاضطراب مخرجاً معنويّاً بحتاً من هذا الوضع لأنّ النداء لم ينطوِ على أدنى تعهّد بريطانيّ لعرب فلسطين؛ وإنّما اكتفى بالتعويل، مرّة أخرى، على عدالة بريطانيا وصداقتها للعرب. هكذا أوقف في 12 تشرين الأوّل هذا الإضراب العارم الذي كلّف عرب فلسطين نحواً من ألف قتيل وتحمّل المجتمع الفلسطينيّ لإدامته تضحيات عصيّة على الحصر. ولكن وقف

في كلّ حال، طرح الوفد السوريّ مطلبه هذا في مذكّرة قدّمها إلى المفوّض السامي، وقد سارع هذا الأخير إلى إبلاغ رئيس الوفد هاشم الأتاسي رفضاً فرنسيّاً قاطعاً لهذا المطلب. وكان مؤدّى الردّ أنّ حدود لبنان ليست موضوع بحث في المفاوضة الفرنسيّة - السوريّة وأنّ «المصالح المشتركة» أيضاً لا يُبحث فيها بمعزل عن الدولة اللبنانيّة. وهو ما أكّده فيينو في برقيّة إلى رئيس الجمهوريّة إميل إدّه مأذون بنشرها. وهي قد نُشرت، في أواخر حزيران، وكان لها وقعها في مجرى الجدل الدائر في طول البلاد وعرضها.

وكان في باريس، في تلك المدّة، لبنانيّ آخر، غير رياض الصلح، هو المطران إغناطيوس مبارك حليف رياض بالأمس في مساندة الحركات الإضرابيّة ومناوأة حكم الدبّاس في عهده الأخير. وقد نُسب إلى مبارك قوله لليون بلوم، حين التقاه، إنّه يُحبّذ استغناء لبنان عن جبل عامل لسوريا. فثارت ثائرة مبارك واتّهم رياض الصلح بنسبة كلام إليه لم يكن قاله. وأمّا رياض فاتّهم مبارك بإغلاق الأبواب دون مطالب شطر كبير من اللبنانيّين وذلك برفضه البحث في حلّ يوفّق ما بين الوحدويّين وغير الوحدويّين في لبنان. وقد فسّر رياض برقيّة فيينو إلى إدّه بأنّها رفض فرنسيّ لإنشاء وطن مسيحيّ في لبنان. وهو ما كان سيفضي إليه فصل جانب من «الساحل» عن لبنان.

وأمّا المعاهدة اللبنانيّة - الفرنسيّة التي تحفّظ عن مبدئها البطريرك المارونيّ أمام زوّاره السابقي الذكر، فكان الرئيس إدّه متحفّظاً عنها أيضاً. كان الميل المسيحيّ الغالب إلى إبقاء على «حماية» فرنسيّة لكيان لبنان. وكان الطرف الفرنسيّ هو الذي تولّى إقناع إدّه بضرورة المعاهدة. فأوضح له أنّ التثبيت الدوليّ لوضع لبنان المستقلّ في عصبة الأمم لا يتمّ إلا بالخروج من الانتداب إلى المعاهدة. وزاد أنّ المعاهدة يمكن أن تصاغ بعبارات عامّة لا تمنع من إبرام اتّفاقات ثنائيّة أخرى، بعد ذلك، تؤمّن «الحماية» الفرنسيّة للبنان من غير مسّ بصفة «الدولة المستقلّة» التي يجب اكتسابها له في عصبة الأمم.

هذا ولم يغب الجانب الصهيونيّ عن هذا الجدل بين مسألة «الوحدة» ومسألة «الأقلّيات»، فإنّ تطوّر المشروع الصهيونيّ كان في صلبه. عليه جرت محادثات توزّعت ما بين دمشق وباريس بين أركان لـ«الكتلة الوطنيّة» السوريّة وأركان للحركة الصهيونيّة. كان الجانب الصهيونيّ يريد دوراً سوريّاً في معالجة النار التي اندلعت في فلسطين، في ربيع العام 1936، وكانت قد مهّدت لاندلاعها حركة عزّ الدين القسّام في السنة السابقة. وهي نار أوقدها استشراء الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، في العامين السابقين إلى حدود غير مسبوقة. وكانت الترسيمة العامّة للموقفين المتقابلين (السوريّ والصهيونيّ) أنّ الجانب السوريّ كان يرى حلّ المشكل الصهيونيّ في فلسطين مشروطاً بنشوء اتّحاد فدراليّ عربيّ يستوعب هذه الأخيرة وتُضمن في نطاقه حقوق يتمّ الاتّفاق عليها للأقلّيّة اليهوديّة، فيما تُحدّد الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين بأعداد يقوى اقتصاد البلاد على استيعابها ولا تخلّ بالميزان السكّانيّ بين العرب واليهود أي لا تجعل من اليهود أكثريّة السكّان. وأمّا الجانب الصهيونيّ فكان يطلب هجرة غير محدودة إلا بقدرة البلاد على الاستيعاب، بل هو كان يقول، في تلك الآونة، باشتمال وعد بلفور (وحركة الهجرة اليهوديّة، بالتالي) على شرق الأردنّ. وكان لا يرفض فكرة الفدراليّة ولكن على أن تنشأ دولة لليهود في نطاقها تستوعب دفق المهاجرين غير المحدود. وكان يزعم أن عرب فلسطين سيتعزّز عمرانهم بفعل النشاط الاقتصاديّ اليهودي وأن حقوقهم ستُحفظ ولكن مع التصميم على تحوّل اليهود إلى أكثريّة في فلسطين وعلى تحويل هذه الأخيرة إلى دولة لهم! كان الأفق الذي أضمروا رسمه حيناً وأعلنوه حيناً أن أرض الفدراليّة العتيدة سيكون فيها متّسع لعرب فلسطين ولاستثمارات اليهود. وأمّا فلسطين، بالتحديد (وربّما الأردنّ أيضاً) فلا بدّ أن تصبح فيها الغلبة والسلطة لليهود.

وفي ظرف العام 1936، على التخصيص، كان يلحّ على الجانب الصهيونيّ طلب وقف النزاع الدامي في فلسطين. وكان يلحّ على الجانب السوريّ طلب الاستقلال لسوريا في ظلّ المعاهدة وفتح هذا الاستقلال على صيغة ما تقبلها «الأكثريّة» و«الأقلّيات»، لـه توحيده سوريا الطبيعية أو بلاد الشام. وكان الهاجس السوريّ المباشر أن يُلجم الأثر الصهيونيّ المحتمل في مجرى المفاوضات السورية الفرنسيّة، فلا يجنح إلى التصدّي، في

الإضراب، فقد انطوى على هزيمة بعيدة الأثر ألبستها المقالات والبيانات لبوس النصر، لم يكن غير محطّة في مسار ثورة الفلسطينيّين في الثلاثينات.

فشل الثورة ومصير فلسطين

أعلنت الحكومة البريطانيّة، وهي ترسل لجنة بيل Peel الملكيّة إلى فلسطين، بعد وقف الإضراب، أنّها لن توقف الهجرة اليهوديّة في أثناء عمل اللجنة. فبدا واضحاً أن بريطانيا لا تبني شيئاً من سياستها على الإضراب ولا على الوساطة التي بذلها قادة الدول العربيّة. وقد أعادت اللجنة العربيّة العليا، عند لقائها اللجنة البريطانيّة، طرح مطالب الفلسطينيّين المزمنة مشيرة إلى المعاهدات التي اتّجهت بأقطار المشرق إلى الاستقلال واستثنيت منها فلسطين. وفي 7 تمّوز 1937، طلعت اللجنة البريطانيّة على العالم بأوّل مشروع لتقسيم فلسطين. وكان يلحظ ثلاثة قطاعات: عربيّ ويهوديّ وبريطانيّ. وكان القطاع الأخير يضمّ القدس وبيت لحم ويفضي إلى يافا عبر ممرّ يشتمل على اللدّ والرملة. وأوصت اللجنة بضمّ الناصرة ومنطقة طبريّا أيضاً إلى هذا القطاع. وكان القطاع العربيّ المقترح شبه خال من اليهود. وأمّا القطاع اليهوديّ فكان نصف سكّانه من العرب وكانوا يملكون فيه أكثر من ثلاثة أرباع الأراضي. فاقترحت اللجنة نقل ما يصل إلى 225 ألفاً من العرب من هذا القطاع إلى القطاع العربيّ. وأوحت بإمكان ضمّ القطاع العربيّ برمّته إلى شرق الأردنّ.

وفي أواخر أيلول، بدأت المرحلة الثانية من الثورة العربيّة. وبعد أشهر، كانت المعارك قد عمّت فلسطين تقريباً. وسيطر الثوّار على معظم أريافها وتولّوا إدارتها مباشرة. وكانت السلطة المنتدبة وأجهزتها هي المستهدفة، بالأولويّة، في هذه المرحلة، باعتبار أنها «أصل البلاء» وأن المشكل العربيّ – اليهوديّ

أوساط الجبهة الشعبيّة الفرنسيّة، لمطلب الاستقلال السوري والمعاهدة. كان الصهاينة نافذين فعلاً في أحزاب الجبهة الفرنسيّة. ولكن حاييم وايزمن نفسه، زعيم الحركة الصهيونيّة، كان يرى عند الجانب السوريّ ميلاً إلى المبالغة في تقدير هذا النفوذ، فيقول إن المفاوضين السوريّين يحسبون أن ليون بلوم «في جيبنا»!

عليه التقى حاييم وايزمن، في باريس، كلّاً من جميل مردم ورياض الصلح. والتقى الصلح أيضاً ناحوم غولدمان، ممثّل الوكالة اليهوديّة آنذاك في جنيف، ومعه القيادي الاشتراكيّ الفرنسيّ لونغيه والقياديّ الصهيونيّ العمّالي (الفرنسيّ الجنسيّة أيضاً) مارك جاربلوم. وينقل بن غوريون عن هذا الأخير أن رياض الصلح بادرهم بالقول إن اليهود لا يتذكّرون العرب إلا عند اندلاع العنف وإن زعيمهم وايزمن بذل مسعىً لدى الحكومة الفرنسيّة للحؤول دون حصول سوريا على الاستقلال. على أن وايزمن أبدى مرونة، على ما يظهر، عند التقائه رياض الصلح. فوعد بتقديم عروض خطّيّة يتعهّد فيها برسم حدود للهجرة اليهوديّة إلى فلسطين ولشراء الأراضي العربيّة فيها بحيث لا يتحوّل اليهود إلى أكثريّة. ولكن هذه المذكّرة لم تكن قد وصلت إلى رياض الصلح عندما حضر بن غوريون لمقابلته بعد ستّة أسابيع، في باريس أيضاً، فاحتجّ الصلح أمام زائره على هذا الإخلال.

وفي ضاحية دمشق، التقى مبعوث صهيوني هو إلياهو إبشتاين (لاحقاً: إيلات) ركن الكتلة الوطنية فخري البارودي، وذلك في الآونة نفسها. وفي النصف الأول من آب، عُقدت جولتا محادثات في دمشق بين مبعوثين صهيونيّين آخرين وشكري القوّتلي وفارس الخوري. وقد انتهت هذه المحادثات، بعد عرض الموقفين مجدّداً، بلا ثمرة... فلم يعبّر الجانب السوري عن رغبة في مواصلتها ولم يتقدّم، في نهايتها، بأيّ طلب يتعلّق بمحادثات باريس.

كانت محطّة 1936 الباريسيّة الدمشقيّة أبرز محطّة يضطلع فيها رياض الصلح، بين محادثات 1922 ونكبة 1948، بقسط من التجاذب الجاري بين الصهيونيّين و«السوريّين» في مناخ النزاع الذي كانت تتوالى فصوله على أرض فلسطين. قبلها كان



61 عز الدين القسّام

صناعتها. وكان حزب الدفاع (النشاشيبي) قد انشقّ بعد تأييده توصيات Peel وتولية أمير شرق الأردنّ على القطاع العربيّ. وما لبث هذا الحزب أن أخذ يشكّل «فرق سلام» تولّت الوشاية بالثوّار ودخلت معهم في نوع من النزاع الأهليّ. وكان مفتي القدس، من جهته، قد عُزل واضطرّ للهرب، بحراً، إلى لبنان، وهو متنكّر، ففرضت عليه السلطة المنتدبة الإقامة في ذوق مكايل، تحت المراقبة، حتّى مطلع الحرب العالميّة. ومع أن مكانته الرمزيّة بقيت وطيدة، فإن خروجه من فلسطين وخروج آخرين من أعيان المدن المطلوبين، أو القبض عليهم، عزّز الطابع الفلّاحي للثورة ووضع زمامها في أيدي قادة المناطق والقرى من الريفيّين. وكان أشهر هؤلاء عبد الرحيم الحاجّ محمّد وعارف عبد الرزّاق ويوسف سعيد أبو درّة وحسن سلامة وعبد الفتّاح الحسن. وقد تعذّر تكوين قيادة موحّدة فاعلة من هؤلاء، فسادَ التنافس واستشرت النزاعات في جسم الثورة. وأدّى اغتيال الوشاة والعملاء إلى استنفار العصبيّات التي كانوا ينتمون إليها في وجه الثوّار. مع ذلك، كانت سيطرة الثوّار على معظم البلاد بارزة، في سنة 1938، وأمكن أن يتّخذوا إجراءات مهمّة لدعم

الصلح قد التقى بن غوريون، في القدس، في ربيع 1934، بعد زيارة تمهيديّة قام بها موشي شاريت لبيروت. كان بن غوريون مستقوياً بمدّ الهجرة اليهودية العارم إذ ذاك، وكان يسعى إلى مواكبته بنوع من الدبلوماسيّة يهدّئ من الغضب المتنامي في فلسطين وحولها. وكان رياض الصلح، الوثيق الصلة بأمين الحسيني وبرعيله من الوطنيّين الفلسطينيّين، يستطلع إمكان التوصّل إلى ترتيب يضبط الخطر المتنامي أو يستوعبه ويحقن ال ء التي كانت قد سالت في سنة 1929 فلم تزد الحال إلا سوءاً. كان الجانب الصهيونيّ قد جنح إلى استعادة فجّة لما كان كتاب 1922 «الأبيض» قد ضبطه مدّة من الزمن: الهجرة اليهوديّة بلا حدّ، وضمّ شرق الأردنّ إلى «أرض إسرائيل» والتصميم على إنشاء الدولة اليهوديّة على الأرض المذكورة. كان لا بدّ من الاعتبار أيضاً، في ظلّ الانتداب والاحتلال البريطانيّين، بما كانت قد انتهت إليه الثورة السوريّة في ظلّ انتداب واحتلال آخرين. في هذا الاجتماع قدّم بن غوريون إلى رياض الصلح، بعد طلب من هذا الأخير، صيغة مكتوبة لما يعتبره الجانب الصهيوني أساساً مقبولاً للتفاوض مع الجانب العربيّ. ولم تكن هذه الصيغة تخرج في شيء عمّا ذكرناه أعلاه. كان الأمر الوحيد المعروض لطمأنة العرب الفلسطينيّين على مصيرهم بعد فتح أبواب الهجرة اليهوديّة على مصاريعها والتصميم على إنشاء الدولة اليهوديّة في فلسطين (بما فيها شرق الأردن) هو تقبّل دخول هذه الدولة في اتّحاد عربيّ. وبعدما ردّ عليه رياض الصلح بالقول إن إنشاء هذا الاتّحاد محتاج إلى حرب عالميّة أخرى! مع ذلك، وعد رياض الصلح بعرض الصيغة المشار إليها على أقرانه، طالباً إبقاء أمر المسعى كلّه مكتوماً في الوقت الحاضر. ولكن لا يوجد دليل على أن الصلح واصل سعيه. ولعلّ السبب أن ما عرضه محاوره لم يكن يفتح منافذ لتقدّم فعليّ. يمكن أيضاً أن يكون الصلح قد أراد أصلاً أن يضع يده على صيغة للمطالب الصهيونيّة أقرب إلى واقع النوايا ممّا كان معلناً. فهذا أمر كان الطرفان الفلسطينيّ والسوريّ (وهما إذ ذاك متداخلان، ورياض الصلح موقع من مواقع هذا التداخل) محتاجين إلى معرفته. يمكن، أخيراً، أن يكون الصلح قد أوصل هذه الورقة إلى زميليه في وفد جنيف شكيب أرسلان وإحسان الجابري. فإن هذين قبلا بالتقاء بن غوريون، في أيلول، في جنيف. هذا اللقاء (الذي تمّ، هو أيضاً على ما يظهر، بمعرفة مفتي القدس) لم يكن له ما بعده.



82 فوزي القاوقجي يتوسط رفاقاً له في فلسطين 1936

الثورة ولتخفيف أعباء الضرائب والديون عن كاهل الأهلين.

ومع اقتراب شبح الحرب العالميّة، ازدادت مهمّة قمع الثورة إلحاحاً في العين البريطانيّة. فاستقدمت السلطة المنتدبة تعزيزات عسكريّة كبيرة وعززت أيضاً دورها المباشر في تعبئة شرطة المستعمرات اليهوديّة حتّى زاد تعدادها عن 14 ألفاً في سنة 1939. وكان افتقار القيادات الثوريّة إلى الدربة السياسيّة والعثرات في سلوكها وتكاثر التيّارات عاملاً مؤاتياً للمساعي البريطانيّة إلى عزلها وضربها. وهو ما فعلته القوّات البريطانيّة في منطقة بعد منطقة بحيث استوى قمع الثورة إعادة احتلال للبلاد.

ولكن بريطانيا كانت مضطرّة أيضاً إلى تهدئة العرب حول فلسطين، فيما هي تعدّ نفسها للحرب العالميّة. فأصدرت «الكتاب الأبيض» في أيار 1939 وضمّنته وعداً باستقلال فلسطين، في ظلّ معاهدة معها، بعد 10 سنوات، وحدّدت الهجرة اليهوديّة بـ75 ألفاً في خمس سنوات وتعهّدت بربطها، بعد ذلك، بموافقة العرب. وعليه تضافر القمع وتشتّت المواقف السياسيّة في صفّ

فإن بن غوريون (الذي كانت المبالغة في تقدير درجة التفاهم بينه وبين محاوريه جزءاً من أسلوبه في العمل) أشار في خطبة ألقاها في فرصوفيا إلى اتّفاق في قيد الإعداد مع الجانب العربيّ. وهو ما حمل أرسلان والجابري على نشر روايتهما لما جرى بتفاصيله. وقد أسقط ذلك بن غوريون بدوره وطوّح بالمحاولة كلّها إلى الفشل. في هذا الوقت، كان الحوار بين بن غوريون والفلسطينيّ موسى العلمي (وكان يتابعه أمين الحسيني أيضاً) قد انتهى إلى المصير نفسه.

بعد جولتي 1934 و1936 هاتين، لا نقع على دور آخر لرياض الصلح في ما يسمّيه نيل كابلان «دبلوماسيّة بلا طائل» وهي جملة المحادثات التي انعقدت ما بين الصهيونيّين والعرب في المدّة الفاصلة بين وعد بلفور ونكبة 1948، وهي محادثات يملأ كابلان بأخبارها كتاباً في مجلّدين. لا دور لرياض الصلح إذن ما لم نحتسب اتّصال داعية التقارب بين العرب واليهود كالفاريسكي به في سنتي 1942 و1943. فقد جال كالفاريسكي على كثير من الساسة العرب في تلك الآونة. وكانت جهوده مدرجة في مناخ الدعوة إلى فلسطين ثنائيّة القوميّة تدخل في اتّحاد عربيّ. وهي دعوة حملها جوداه ماغنس رئيس الجامعة العبريّة في القدس ورئيس جمعيّة بريت شالوم («الحلف في السلام»). وهي لم تسفر عن شيء يذكر غير تهمة الخيانة وجّهها القادة الصهاينة إلى ماغنس إذ جاءت دعوته في حين تكاثرت فيه المعلومات عن حجم الإبادة التي تعرّض لها اليهود في أوروبا وأخذ العداء الصهيونيّ يزداد للانتداب البريطانيّ ولسياسة بريطانيا المؤيّدة للاتّحاد العربيّ.

م> 49 نحو «تلبنن» الساحل والأقضية الأربعة

بعد اجتيازه الحدود عائداً إلى دمشق، راح الوفد السوريّ يتلقّى «بيعة» الجماهير للكتلة الوطنيّة في مدن سوريا الكبيرة، محفوفاً بمظاهر الفرح العارم بالمعاهدة. وحين وصل الوفد إلى العاصمة أزمع مؤيّدوه في «الساحل والأقضية الأربعة» من أعمال لبنان أن يشاركوا الدمشقيّين وغيرهم في استقباله. فساروا إلى دمشق من أنحاء مختلفة وكان رياض الصلح، محفوفاً بأنصاره، على رأس السائرين.

الثورة، للقضاء على هذه الأخيرة. وكانت حصدت من عرب فلسطين خمسة آلاف قتيل وعشرة آلاف جريح وأودت بـ5600 إلى الاعتقال. وكانت الوكالة اليهوديّة، من جهتها، قد أرست دعائم متينة لقوّتها العسكريّة المستقلّة.

كان مصير فلسطين قد أصبح شبه مقرّر في عشايا الحرب العالميّة الثانية.

هي النازيّة... هي الحرب

في 30 كانون الثاني 1933، أصبح أدولف هتلر مستشار الرايخ الألمانيّ. وكان حزبه القوميّ - الاشتراكيّ قد فرض نفسه على أنه القوّة السياسيّة الأولى في البلاد في انتخابات تمّوز من العام السابق، في خضمّ صدامات دامية بينه وبين الاشتراكيّين والشيوعيّين. ولكنه عاد فتراجع في انتخابات تشرين الثاني وأصبحت للشيوعيّين أقلّيّة معطّلة في الرايخستاغ، فعجز هتلر عن تشكيل الحكومة. ولكن رئيس الدولة المارشال هندنبرغ (وكان قد قهر هتلر في الانتخابات الرئاسيّة في نيسان 1932) عاد فاقتنع بتولّيه المستشاريّة. وفي شباط 1933، أتى حريق مشبوه على مبنى الرايخستاغ، فاتّخذه هتلر ذريعة لقمع المعارضة الشيوعيّة. ثمّ توالت الإجراءات النازيّة فتحت باب الإعدام جزاءً لتعكير الأمن وبوشر فتح مخيّمات التجميع بعد أن ضاقت السجون بنزلائها، وأخذت إجراءات اضطهاد اليهود وعزلهم عن مواقع المسؤوليّة العامّة تتوالى. ثمّ ضربت قواعد الفدراليّة وعُيّن على المناطق حكّام نازيّون وأحلّت نقابة واحدة محلّ النقابات الحرّة ثمّ جُعل الحزب النازيّ، بدوره، حزباً وحيداً في البلاد. وانطلقت، بعد ذلك، سياسة «تنقية العنصر الألمانيّ»، فأجيز تعقيم فئات من ذوي العاهات أو المصابين بأمراض وراثيّة، إلخ. وفي تشرين الأوّل 1933، انسحبت ألمانيا من عصبة الأمم ومن مؤتمر نزع السلاح. وفي انتخابات الشهر

وقد لاقاه فخري البارودي ورفاقه، في آخر أيلول، إلى دمّر، ومعهم جمهور «الشباب الوطنيّ» وعبروا به بين صفّين من «القمصان الحديديّة» وهي التنظيم الشبابيّ شبه العسكريّ الذي كان ينمو بسرعة في المدن السوريّة، وكان البارودي يريده نواة للجيش الوطنيّ السوريّ. وفي دمشق نفسها، لقي رياض وصحبه استقبالاً كبيراً لم تغب عنه «القمصان الحديديّة» أيضاً. وكانت «الوحدة السوريّة» مطلب هذه الجماهير القادمة من طرابلس ومن جبل عامل ومن بيروت ومن بعلبك ومن حاصبيا وراشيا، إلخ. ولم يفت رياض الصلح أن يشير في خطبته إلى «المتخلّفين عنّا والخارجين عن حظيرتنا»، ويقصد الأكثريّة المعرضة عن هذه الوحدة من مسيحيّي لبنان فوعدهم بتحمّل «المرّ لإرجاعهم إلى هذه الحظيرة» وخاطبهم قائلاً: «إن العاطفة الجيّاشة التي نكبح جماحها في سبيلكم توجب عليكم أن تكبحوا جامح عواطفكم مثلنا وأن تضحّوا كما ضحّينا». ثمّ قال: «سنضحّي نحن فضحّوا أنتم وإلا فلا حياة لنا بدون تضحية مشتركة ومتقابلة».

كان هذا هو بيت القصيد. فالمعاهدة كانت قد آذنت بانصرام الآمال في فصل المناطق اللبنانيّة التي ألحقت بالمتصرفيّة عن لبنان وإلحاقها بسوريا. فكانت (أي المعاهدة) إخفاقاً، من هذه الجهة، للوحدويّين. ولكن رياض كان يريد من اللبنانيّين أن يقابلوا هذا التخلّي عن مطلب الوحدة بفتح الباب أمام البحث في حقوق هذه المناطق وأهلها وقواها السياسيّة على الدولة اللبنانيّة وضمنها. وكان يريد من اللبنانيّين أيضاً أن يتقبّلوا نوعاً من التوحيد الموضعيّ للبنان وسوريا في السياسة الخارجيّة والاقتصاد والدفاع، تعوّض الوحدويين فقدان أملهم في الوحدة. كان الوفد السوريّ، ومعه رياض، قد بذل جهوداً للحصول على ثمرة، في هذا المضمار، من المفاوضات مع الحكومة الفرنسيّة. ولكن جهوده التي بدأت من الحدّ الأقصى (أي من الوحدة) لم تثمر غير التباين بين أعضائه أنفسهم والجفوة من قبل حلفاء الأمس في الكنيسة المارونيّة: من البطريرك عريضة إلى المطران مبارك الذي كان قد بكّر (مع المطران عبد الله الخوري وغيره) إلى تحريض الفاتيكان على تنحية البطريرك بسبب الاقتراب «الزائد» لهذا الأخير من مواقع الكتلة الوطنيّة السوريّة ومواقفها. هذا كلّه فضلاً عن استنفار رئيس

التالي، حصل الحزب الواحد على 92,1% من الأصوات. وفي حزيران 1934، أوقفت ألمانيا دفع التعويضات لأعدائها في الحرب الأولى. وحين توفّي الرئيس هندنبرغ في آب، جمع هتلر في شخصه منصبي الرئاسة والمستشاريّة وأكّد ذلك في استفتاء نال فيه نحو 90% من أصوات الناخبين. وفي مطلع 1935، أعيدت إلى ألمانيا مقاطعة السار التي كانت قد فُصلت عنها غداة الحرب الأولى، وذلك على أثر استفتاء أيّدت فيه هذه العودة كثرة السكّان الساحقة. وكان النظام النازيّ، وهو يعيد تسليح ألمانيا، يخرق الاتّفاقات الدوليّة غير عابئ باحتجاجات عصبة الأمم. فأعاد، في آذار 1936، احتلال رينانيا المنزوعة السلاح وكرّس ذلك بانتخابات أخذ الألمان يصوّتون فيها بـ«نعم» أو «لا» للائحة من 700 نائب. ولم يهمل النازيّون الثقافة، فأحرقوا الأعمال الفنيّة «المنحلّة» ومنعوا الكتب المعاقبة لمعاييرهم واضطهدوا أصحابها.

وفي شباط 1938، أزاح هتلر هيئة أركان الجيش وتسلّم قيادته مباشرة. وفي آذار دخل هتلر فيينّا موحّداً ألمانيا والنمسا بعد مفاوضات مع مستشار هذه الأخيرة. ولم يلبث 99% من الناخبين تقريباً، في كلّ من القطرين، أن كرّسوا نشوء «الرايخ الكبير». وفي أيلول، أباح مؤتمر ميونيخ ضمّ مقاطعة السوديت التشيكوسلوفاكيّة إلى ألمانيا، وذلك في غياب تشيكوسلوفاكيا وحضور رئيسي الحكومتين الفرنسيّة والبريطانيّة إلى جانب هتلر وموسوليني. وقد أدّى ذلك إلى تمزيق تشيكوسلوفاكيا وتوزيع معظم أراضيها بين جيرانها. واعتبر المؤتمر عنوان الرضوخ البريطانيّ والفرنسيّ للإملاء الهتلريّ.

وفي 9 تشرين الثاني 1938، جاءت «ليلة الكريستال» تتويجاً أوّل لإجراءات اضطهاد اليهود في الرايخ الكبير. كان فتى يهوديّ في السابعة عشرة من عمره قد اغتال موظّفاً في السفارة الألمانيّة في باريس، وهو يعتقد أنه

الجمهوريّة الجديد إميل إدّه وغيره من مراجع المسيحيّين في وجه المطالب التي طرحها الوفد السوريّ على مفاوضيه الفرنسيّين.

كان هذا كلّه، ومنه كلام رياض الصلح في دمشق، يمنح معاني بعيدة الغور لما حظي به رياض من استقبال ضخم في بيروت ودمشق. ففضلاً عن الرغبة في تكريس رياض زعيماً أوّل للوحدويّين في لبنان، كان المراد أن تضغط هذه الحشود وهذه الشعارات والخطب على المفاوضات المقبلة بين لبنان وفرنسا عسى أن يتحصّل للوحدويّين من المعاهدة «اللبنانيّة» ما لم يتحصّل لهم من سابقتها السوريّة.

م ‹ 50 مؤتمر الساحل ومشكلة الاتّصال والانفصال

في بيروت، كان قد انعقد، يوم العاشر من آذار 1936، مؤتمر الساحل. حضرت هذا المؤتمر ثلاثون شخصيّة جاءت من بيروت نفسها ومن طرابلس ومن صيدا ومن سائر المناطق المضمومة سنة 1920 إلى متصرفيّة جبل لبنان، وجاءت قلّة منها من لبنان القديم هذا. وكانت أكثريّة المؤتمرين من سنّة المدن ولكن حضر أيضاً ثلاثة مشايخ من شيعة جبل عامل وصيدا التي حضر منها أيضاً عادل عسيران. وحضر سوريّان قوميّان هما صلاح لبكي ومأمون أياس وشيوعيّ كان قد غادر الحزب هو يوسف إبراهيم يزبك. وحضر قائد عصبة العمل القوميّ في لبنان علي ناصر الدين وهو درزيّ من الجبل. وكان طليعة الحضور السنّي سليم علي سلام الذي انعقد المؤتمر في بيته وبرئاسته، وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر ومحمد جميل بيهم... ولم يحضر رياض الصلح الذي كان مزمعاً السفر إلى باريس، بعد أيّام، لمواكبة المفاوضات على المعاهدة. ويستفاد من بعض المصادر أنّه كان، يوم المؤتمر، في القدس أو في طريقه إليها لمشاورات مع المفتي أمين الحسيني تسبق سفره إلى فرنسا. وكان غيابه دالاً على رغبة الكتلة الوطنيّة في تحاشي استباق المفاوضات بموقف قاطع مسبق من المسألة اللبنانيّة يستنفر المراجع الفرنسيّة ويستنفر، على الأخصّ، «الكيانيّين» من مسيحيّي لبنان، وهم الذين كانت الكتلة قد تقرّبت منهم وكانت طامحة لاجتذابهم إلى صيغة للعلاقات اللبنانيّة - السوريّة يقنع بها الطرفان وإلى



43 سليم سلام مفتتحاً مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة

السفير. وما لبثت ألمانيا أن شهدت موجة قتل لليهود وتخريباً لمنازلهم ومتاجرهم ومعابدهم وسيق، في تلك الليلة، 35000 ألف يهوديّ إلى معسكرات التجميع. ثمّ استمرّت إجراءات الاضطهاد تتنوّع وتتصاعد وسهّلت الهجرة لمن اشتراها بترك أملاكه للدولة أو اشتراها له يهود الخارج. مع ذلك شهد السادس من كانون الأوّل توقيع اتّفاق ألمانيّ - فرنسيّ رأى هتلر أنّه يطلق يده في أوروبا الوسطى على الرغم من أن هذا لم يكن التأويل الفرنسيّ للاتّفاق. وفي آذار 1939، تمكّن هتلر من الإجهاز على دولة تشيكوسلوفاكيا والاستيلاء سلماً على جزء من ساحل ليتوانيا. ولم يكن هتلر يتحرّك وحده في أوروبا سنة 1938 بل واكبه حلفاؤه أيضاً. استولت قوّات فرنكو على مدريد بعد برشلونة مُنْزِلةً ضربات قاصمة بالجمهوريّة واجتاحت إيطاليا الفاشيّة ألبانيا.

لم يبدر من بريطانيا وفرنسا ردّ فعل يذكر على أعمال التوسّع الهتلريّة. وكان هتلر يعدّ العدّة لاجتياح بولونيا، فابتداءً، في تمّوز

قاعـدة معدّلة لتوزيـع السلطة في لبنان ولحقـوق المناطق يقنع بهـا المسلمـون اللبنانيّـون أيضاً... ولكـن حضر المؤتمـر ابن عمّ رياض، كاظم الصلح.

دعـت إلى هذا المؤتمـر اللجنة التنفيذيّة لمؤتمـر الساحل الثاني الـذي كان قـد عُقـد في الموضع نفسـه في تشرين الثـاني 1933. وكان المؤتمـر الأوّل (الـذي أطلـق عليـه اسم مؤتمـر الوحـدة السوريّـة) هـو الـذي عُقـد في دمشـق في حزيران من سنـة 1928، وكانـت دائـرة التمثيل فيـه أوسع ممّـا كانـت في تاليـه. على أن مسألـة الوحدة كانت مدار هذه المؤتمـرات جميعاً. وكان يلحق بهـا المطالبة بالحكم الوطنيّ وبرفع الغبن، على أنواعـه، عن كاهـل الأهلين في «المناطـق المنسلخة» عـن سوريا. وقد عـاد المؤتمر الأخير إلى طلب «الحرّيّة والسيادة التامّتين والوحدة السوريّة الشاملـة». ولكـن بيانه أوضح الداعي الظرفي لانعقاده وهـو رفض طلـب بعـض النـوّاب اللبنـانيّين ممـن «لا يمثّلون المناطـق المنسلخـة» عقـد معاهـدة لبنانيّة - فرنسيّـة تشمل موجباتها هذه المناطق.

كان كاظم الصلح أحد صيداويّين ثلاثة عارضوا المذكّرة التي رفعهـا المؤتمـر إلى المفوّض السامي وفيها هـذه المطالب، وكان معـه شفيـق لطفي وعـادل عسيران. وكان الصلـح قد طلب الكلام عند طرح النصّ على التصويت فحيل بينه وبين ذلك بحجّـة أن المناقشة انتهت. وفي اليوم التالي، نشر الصلح مقالة في بعض صحف بيروت، عنوانها «مشكلـة الاتّصال والانفصال في لبنان».

جـاءت مقالـة كاظـم الصلـح هـذه معبّرة أوفـى تعبير عن توجّهـات وهمـوم عدّة كانـت تحوم في جوّ المرحلـة أو تلوح في أفقهـا. وأوّل التوجهـات مـا كـان رياض الصلح قـد جعل منه لازمة لخطبة من سنوات عديدة، وهو أن استقلال سوريا ولبنان مقـدّم علـى الوحـدة بينهمـا، وأن حظـوظ الوحـدة ستكون موفـورة بعـد الاستقـلال وهي، علـى كلّ حـال، رهـن بالاختيار الحرّ لأطراف الأمـة. وأوّل بواعث الخشية كـان أن يجنح لبنان، بعـد فصـل المناطق المضمومة عنـه، إلى التشـدّد في الانعزال وفي طلب الحماية الأجنبيّة وهمـا عكس المطلوب. وكان ماثلاً، في المقالـة، بنـاءً علـى ذلك، مـا تحقّق مـن تقـارب بين الكتلة



84 كاظم الصلح

1939، بمينـاء دانتزيـغ البلطيقـي وبالممرّ البولونيّ إليه، وكانـت ألمانيـا تنكـر علـى بولونيـا الحـقّ بالتصرّف بهـذا المينـاء. وفي ذروة هـذه الأزمـة، وقّـع الاتّحـاد السوفياتـيّ ميثـاق عدم اعتداء مـع ألمانيا، فيما بادرت بريطانيا إلى توقيـع معاهدة دفاع مشترك مع بولونيا.

وفي مطلع أيلول، اجتاحـت القوّات الألمانيّة بولونيـا من غير إعلان للحـرب، فأعلنت التعبئـة العامّـة في بريطانيـا وفرنسا وكان الثالث منه بداية الحرب العالميّة الثانية.

وبعـد حرب مختصرة، اقتسـم خلالها هتلر وستالين بولونيـا وقضـم الجيـش الأحمـر مناطـق مـن فنلنـدا ودخـل الألمـان النروج والدانمـارك ثـمّ استسلمت لهـم بلجيكا وهولنـدا، سقطـت فرنسـا. وفي 16 حزيـران 1940، وقّع رئيس الحكومة الجديد المارشال بيتـان، الهدنة مع ألمانيا. وفي 18 منه، كان جنرال فرنسيّ، متواضع الرتبة نسبيّاً، اسمه شارل ديغـول، يدعو من الإذاعـة البريطانيّة إلى استمـرار المقاومـة. وكان قـد سهّـل له الهرب جوّاً مـن مطار بوردو إلى لندن جنرال بريطـانيّ اسمـه إدوارد سبيرس، محبّ للغة والأدب الفرنسيّين ولكنـه سيصبـح، بعـد سنة، مناوئـاً، في بيروت، لإجـراءات «فرنسا الحرّة» وقائدهـا ديغـول ولتصرّفـات جـورج كاتـرو وجان هلّلو، مندوبَيْ ديغول العامّين، على التوالي، في سوريا ولبنان.









85 عبد اللطيف الأسعد

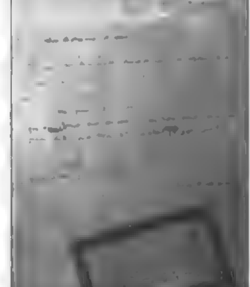
86 المطران مبارك

87 محمد الجسر

88 فخري البارودي في زيارة للبطريرك عريضة







89 رياض الصلح (إلى أقصى اليسار) مع الوفد السوري إلى مفاوضات 1936 في باريس

90 بن غوريون

91 تعزية من لجنة فلسطينيين لرياض الصلح - بوفاة ابن شقيقته الشاب سعد الدين الفندور

92 من أمين الحسيني إلى رياض الصلح يطلب إليه السعي إلى إحباط بيع الأراضي في الفنارة وحولين من اليهود

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

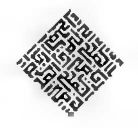
في 22 تشرين الأول 1938، عُيّن غبرييل بيو مفوّضاً سامياً جديداً على سوريا ولبنان. وكان رحيل الكونت داميان دو مارتل إيذاناً بدفن المعاهدتين، وكان عهده وعهد سلفه هنري بونسو أطول عهدين لمفوّضَيْن ساميَيْن وكانا قد صرفا معظمهما في مجاذبة الكتلة الوطنيّة السوريّة في شأن المعاهدة، متابعين في تلك تقلّب الحكومات السريع في جمهوريّة فرنسا الثالثة وتقلّب الأكثريّات والأحلاف النيابيّة وتقلّب الأمزجة، بالتالي، حيال هذا الموضوع.

كان الوطنيّون السوريّون قد جهدوا طوال سنوات عديدة للحصول على معاهدة تحلّ محلّ الانتداب، أسوة بالمعاهدات التي تعاقبت بين العراق وبريطانيا في السنوات 1926 و1927 و1930 وانتهت بالعراق إلى دخول عصبة الأمم، وأسوة أيضاً بالمعاهدة المصريّة - البريطانيّة التي سبقت المعاهدة السوريّة - الفرنسيّة ببضعة أشهر. ولم يلحق اللبنانيّون بهذا الركب إلّا حين أصبح حصول سوريا على المعاهدة أمراً مقضيّاً في سنة 1936. فقد كانت القيادات المسيحيّة متخوّفة، إجمالاً، قبل تلك العهد، من زوال الانتداب. وكانت القيادات الإسلاميّة، إجمالاً أيضاً، متخوّفة من عقد فرنسيّ - لبنانيّ يكرّس حدود 1920 ويقطع السبل أمام مطلب «الوحدة السوريّة»، أيّة تكن صورتها، ويكرّس الخلل القائم في الموازين الطائفيّة اللبنانيّة. وحين تعثّر إبرام المعاهدتين، في فرنسا، لم يوجد من أهل السلطة في لبنان من يبدي مثابرة جميل مردم، رئيس الحكومة السوريّة، على العمل لإخراج المعاهدة إلى حيّز التطبيق.

وصل بيو إلى المشرق في ظرف اضطراب شديد لم يلبث بعض ما اتّخذه من إجراءات أن زاده شدّة. ففي سوريا كانت الكتلة الوطنيّة قد تشقّقت وهي ترى في الأفق سدّاً أمام المعاهدة، على الرغم من تنازلات مردم. وكانت ترى لواء الإسكندرون

الوطنيّة السوريّة وسيّد بكركي. وكان المرغوب أن يُحفظ هذا التقارب وألّا يُجعل تفكيك الكيان اللبنانيّ، بالتالي، مدخلاً إلى تحقيق الوحدة. كان المرغوب أيضاً أن يجري التوجّه بحديث الوحدة - في أوانه - إلى الشركاء في البلاد لا إلى المفوّض السامي الفرنسيّ. وكان المرغوب أخيراً ألّا تُعَدّ الوحدة إنهاء لـ«سلب» أو «اغتصاب» ما، بعدما جنح «السالب» أو «المغتصب» إلى المودّة، بل أن تُترك صيغتها ودرجتها في قيد البحث المفتوح، بين الشركاء أنفسهم، عن أيّ حل يحظى برضاهم الجامع. وفي كلّ حال، كان يجب أن تبقى الوحدة بعيدة عن «الإسلاميّة» فلا يبني المؤتمر على ما سبقه من مؤتمرات عُقدت في ظروف مغايرة. وأمّا الوحدة «القوميّة» التي يبتغيها كاظم الصلح فهو يراها مشتملة على بلاد العرب جميعاً لا على سوريا وحدها. وهو، في انتظار تحقيقها، لا يريد «وطناً نصف سكّانه أعداء له». وذلك أن القوميّة لا تفرض التوحيد السياسيّ بالضرورة، بل هي تعلو «فوق الفكرات السياسيّة وتجمعها في الصعيد الواحد الأكبر ولو كانت في جزئيّاتها متفرّقة».

هذا وليس من شك في أن تحرير الوفد المسافر إلى باريس من ضغوط المطالبة الوحدويّة ليتمكّن من التحرّك بمرونة بين عناوين الملف السوريّ كلّها، وليجتنب كبوة تكبوها المفاوضات من أوّلها، كان همّاً ماثلاً في خاطر كاظم الصلح. وكان ماثلاً في خاطره أيضاً إمكان اقتراح صيغة تشترك في وضعها بكركي للعلاقة اللبنانيّة - السوريّة. وهو ما حاول البحث فيه، بعد أيّام من مقالة كاظم، وقد أشرنا إليه، قصد بكركي وكان في عداده كاظم وشقيقه تقيّ الدين. ولكن الأمور اتّخذت مجرى آخر. فقد تبيّن أن بكركي لم تكن وصلت إلى حيث كان الصلحيّون قد قدّروا. ولم يلبث الموضوع اللبنانيّ أن أصبح موضوع مواجهة في ساحة المفاوضات الباريسيّة وفي غيرها من الساحات.



4-51 معركة المعاهدة اللبنانية

كانت مطالبة هاشم الأتاسي (في رسالة إلى المفوّض السامي دو مارتل مؤرّخة في 11 حزيران 1938) بوضع حدود لبنان على مائدة التفاوض بين الجانبين السوري والفرنسي في باريس قد استثارت الرفض من المراجع المسيحيّة اللبنانيّة على اختلافها، ومن الجماعات المهجريّة أيضاً، ولقيت رفضاً فرنسياً قطعياً. كانت ثمرات التقرّب السوري من البطريرك ومن كتلة بشاره الخوري الدستوريّة قد تبخّرت تقريباً، إذ تقدّم هذان المرجعان صفوف المدافعين عن سلامة الكيان اللبناني وتجاوز بشاره الخوري الرئيس إدّه نفسه فطلب عودة مجلس النوّاب إلى الانعقاد لاتّخاذ موقف من المطامع السوريّة، بعد أن كان إدّه قد علّق جلساته. وهكذا أخذ التوتّر بين المسيحيّين والمسلمين يقترب من درجة الخطر.

وفي 18 حزيران، اتّخذت «اللجنة العليا للمتوسّط» في الحكومة الفرنسيّة قراراً بإحلال معاهدة محل الانتداب الفرنسي على لبنان وربط هذا الأخير مباشرة بفرنسا من غير توسيط للجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الأمم. وكان هذا القرار منطلق برقيّة التطمين القويّة التي أرسلها فيينو إلى الرئيس إدّه. وكانت البرقيّة بدورها منطلقاً لجدال داخلي في الوفد السوري اتّخذ فيه جميل مردم موقف المحذّر من خطر تمسّك الوفد بمطالبه اللبنانيّة على المفاوضات برمّتها. ورأى رياض الصلح، من جهته، أن هذه المطالبة تحسّن فرص الوصول إلى صيغة أوثق للعلاقات السوريّة - اللبنانيّة برمّتها أثناء التفاوض على «المصالح المشتركة». وفي تمّوز، أعاد الأتاسي، في رسالة إلى دو مارتل، طرح المطالب السوريّة وعرض الحجج المؤيّدة لها منتهياً إلى طلب استفتاء للأهلين في المناطق المضمومة إلى المتصرفيّة، يقرّر مصير هذه المناطق. فردّ فيينو موضحاً أن سير المفاوضات أصبح في خطر.

على الأثر، استشرى الإضراب في صيدا وبرزت إلى واجهة الاهتمام هي وجبل عامل. ووجدت دوائر الانتداب إصبعاً في ذلك لكلّ من رياض الصلح من باريس وشكري القوّتلي من دمشق. وفسّرت الأمر بالرغبة السوريّة في المرفأ وفي الضمّ من جهة وبالرغبة في عزل لبنان عن فلسطين التي كانت حوادثها قد أخذت تستثير لغطاً بقرب تقسيمها ونشوء دولة يهوديّة على قسم منها. وقد امتدّت موجة التظاهر والاحتجاج يتّجه، خطوة بعد خطوة، نحو تركيا، قبل أن يؤول إليها نهائياً في 23 حزيران 1939، وذلك بموجب معاهدة بينها وبين فرنسا، رمت منها هذه الأخيرة إلى كفالة الحياد التركي في حرب أخذت تبدو قريبة. وكانت الثورة الفلسطينيّة أيضاً قد أخذت تصيب الكتلة الموغلة في دعمها بشظايا انهيارها الأخير. وكانت الحالة الاقتصاديّة متردّية أيضاً ولم يكن الظرف الفلسطيني بريئاً من ترديها. فكان لا بدّ للصدوع التي أحدثتها هذه العوامل في بنيان الكتلة أن تزلزل حكومة مردم. وقد وجدت هذه في الخلاف مع المفوّض السامي الجديد على تعديل لنظام الأحوال الشخصيّة والطوائف استثار غضبة إسلاميّة، فرصة لانسحاب مشرّف. فاستقال مردم في 18 شباط 1939. ولم تصمد حكومة لطفي الحفّار الذي خلفه (وكانت حكومة ثلاثيّة أيضاً) إلا شهراً واحداً. فخلفتها حكومة غير حزبيّة رئسها نصوحي البخاري وبقيت عاجزة عن الحركة. هذا فيما كانت الكتلة تشهد استقالة نفر من أبرز قادتها.. وفي أوائل تمّوز 1939، علّق بيو الدستور وحلّ مجلس النوّاب وعين حكومة مديرين برئاسة بهيج الخطيب. فبادر هاشم الأتاسي رئيس الجمهوريّة إلى الاستقالة واضعاً حدّاً لعهد الكتلة الوطنيّة التي كانت قد افتتحته انتخابات 1936.

وأمّا في لبنان، فوقع بيو، عند وصوله، على المشاحنات التي لم تكن تهدأ إلا لتشتعل مجدداً بين كتلتي إدّه والخوري. كان الاضطراب قد ساد منذ أن أعاد دو مارتل العمل بالدستور في مطلع 1937. فعرفت البلاد سبع حكومات، في أقلّ من عامين، رئس الأخيرة منها عبد الله اليافي ورئس خمساً منها خير الدين الأحدب ورئس السادسة خالد شهاب. فكرّس عهد إميل إدّه بهذا رئاسة الحكومة للسنّة. وكان قرار المفوّض السامي قد ثبّت ولاية المجلس النيابيّ إلى كانون الثاني 1938 وولاية رئيس

الجمهوريّة إلى ما بعد ذلك بسنة. وقد رفض بشاره الخوري، خصم إدّه المزمن، أن يدخل حكومة الأحدب وحرّض عليه البطريرك. وكانت الكتلتان الإدّيّة والدستوريّة شبه متكافئتين في المجلس النيابيّ، وهو ما سهّل للنوّاب أن يبتزّوا الحكومة أفراداً وحكّم المال والمنافع في موضوع الثقة. وقد اتّخذت مساعي الخوري لإزاحة الأحدب طابعاً طائفيّاً واضعاً أبرزه الطرفان. فانتهى الأمر بدو مارتل إلى فرض حكومة وحدة وطنيّة برئاسة الأحدب أيضاً دخلها ميشال زكّور عن الدستوريّين. ولكن هذا التدبير أغضب المسلمين الذين رأوا فيه حصاراً لموقع رئيس الحكومة وأخذوا يهاجمون الأحدب لتسليمه به. وكانت تلك أيام عودة سوريّة إلى المطالبة بطرابلس وخلاف سوريّ لبنانيّ على إدارة المصالح المشتركة. وكان دو مارتل قد أبدى رضاه عن إدارة الأحدب لانتخابات تشرين الأوّل 1937 وبخاصة عن تصدّيه لتحالف سليم سلام وعمر بيهم ورياض الصلح في بيروت، وكان معوّلاً عليه أيضاً في مقاومة المطامع السوريّة في مسقط رأسه طرابلس وفي الحدّ من نزعة إميل إدّه إلى جمع مقاليد السلطة في يديه...

وبين تشكيل وتعديل، وبين ائتلاف ونقض للائتلاف، رئس الأحدب خمس حكومات عمّرت 15 شهراً لا غير. ثمّ تبعتها حكومة خالد شهاب ثمّ حكومة اليافي الأولى التي لم تكمل ثلاثة أشهر وكانتا حكومتي ائتلاف. هذا فيما صمدت حكومة اليافي الثانية التي وافقت بداية عهدها وصول بيو إلى بيروت، ثمانية أشهر، وكانت الكتلة الدستوريّة في المعارضة.

وفي 21 أيلول 1939 (وكانت الحرب العالميّة قد بدأت)، علّق بيو العمل بالدستور، مؤخّراً هذا الإجراء عن الإجراء السوريّ المماثل شهرين وأسبوعين. وذلك لأنّ صمود الحكومة البرلمانيّة، في سوريا، كان متعذّراً بعد خسارة لواء الإسكندرون. وقد مدّ ذلك من صيدا إلى مدن أخرى سوريّة ولبنانيّة. واحتجّ لقاء جديد، في بيروت، تقدّمه عمر بيهم وسليم علي سلام على إخضاع المسلمين لسلطان الأقلّيّة. هذا فيما كانت المواقف المسيحيّة المقابلة تزداد حدّة والسلطة المنتدبة تستنفر الموالين لها من الساسة المسلمين.

وحين لم يبقَ الإضراب في المدن أُكُله وأخذ يتراجع، حاول الوفد السوريّ الدخول، في المفاوضات، إلى العلاقة السياسيّة بين لبنان وسوريا، من المدخل الاقتصاديّ أي من «المصالح المشتركة». ولكن فيينو أنذر الوفد بأن فرنسا لن تعترف باستقلال الدولتين وترعى دخولهما إلى عصبة الأمم إلاّ متى وجدت مسألة العلاقات الثنائيّة حلاًّ يكفل استقلال كلّ منهما. من جهة أخرى، أوصى فيينو إدّه وعريضة برفض عرض جاء من بعض الأعيان العلويّين لضمّ «دولتهم» إلى لبنان، لافتاً إلى أن ذلك يجعل المسيحيّين أقلّيّة في ديارهم.

على أن اتّحاد المراجع المسيحيّة في مواجهة المطالب السوريّة لم يمنع استشراء العراك بين إميل إدّه وبشاره الخوري منذ أن استقرّ الموقف الفرنسيّ على عقد معاهدة مع لبنان شبيهة بالمعاهدة مع سوريا. وقد دام هذا العراك أربعة أشهر ولم يستبعد من بين أسلحته تلويح الدستوريّين بالاقتراب مجدّداً من الكتلة الوطنيّة السوريّة، وهو ما كان يأمله رياض الصلح أيضاً ويسعى إلى تحقيقه. وكان مدار هذا العراك مرجعيّة التفاوض اللبنانيّ مع فرنسا. أخذت كتلة الخوري تطالب بالعودة إلى دستور 1926 وإجراء انتخابات نيابيّة على أساسه وتولّي الحكومة العاطفة بثقة المجلس الجديد مهمّة التفاوض. وكان إدّه، من جهته، معارضاً للعودة إلى دستور 1926، مدركاً أن خصومه يريدون الحدّ من سلطته التفاوضيّة في مناسبة يتوقّف عليها مصير البلاد لربع قرن مقبل، وهو المدّة المفترضة للمعاهدة. عليه طرح الإدّيّون موضوع تعديل الدستور لتوسيع صلاحيّات الرئيس.

وقد جهد دو مارتل، لدى عودته من باريس، للتوفيق بين الخصمين. وانتهى الأمر بتشكيل مجلس النوّاب لجنة من سبعة أعضاء موزّعين بين الطوائف الرئيسيّة وبعضهم إلى الوفد المفاوض وعلى رأسهم بشاره الخوري. وقد رئس إدّه هذا الوفد

وتولّى دو مارتل ومعاونوه المفاوضة من الجانب الفرنسيّ، بعد أن تقرّر إجراؤها في بيروت.

على أن المشكل الإسلاميّ بقي على حاله تقريباً بعد تذليل المشكل المسيحيّ. كان ثمّ قرار فرنسيّ بإبعاد رياض الصلح عن المفاوضة. وكان إميل إدّه قد اتّبع، منذ تسلّمه الرئاسة في مطلع السنة، سياسة تقرّب من المسلمين أخذت تعطي ثماراً في الوسطين السنّيّ والشيعيّ. ولكن المفاوضة على المعاهدة ظهرت لمعظم الزعماء المسلمين على أنها فرصة أخيرة لمعالجة شكواهم من الدونيّة التي فرضها عليهم إنشاء دولة لبنان الكبير سنة 1920. وكانت المعالجة تقتضي في نظرهم، فضلاً عن تصحيح الميزان الطائفيّ في المؤسّسات والاعتمادات وعن إلغاء التمييز الضريبيّ الموروث بين المتصرفيّة والملحقات، أن تسفر المعاهدة عن صيغة للعلاقة اللبنانيّة - السوريّة تحميهم (وقد طرحوا الكونفدراليّة حين جُبهوا باستحالة الضمّ) وأن تسفر أيضاً عن صيغة لامركزيّة، في لبنان، توفّر للمناطق الملحقة حدّاً من حرّية التصرّف بشؤونها.

وقد سعى رياض الصلح، بعد التكريس الذي وفّره له دوره في المحادثات الفرنسيّة السوريّة والاستقبال الذي لقيه في بيروت ودمشق، إلى عضويّة الوفد اللبنانيّ المفاوض حاملاً هذه التطلّعات، وطلب تأييد الزعماء المسلمين لمسعاه. ولكن دو مارتل استدعى رياض إلى المفوّضيّة الساميّة وحاوره معتذراً ولم يُبْدِ ليونة إلا في اللامركزيّة الإداريّة. ورفض رياض، من جهته، مفاوضة إدّه في المطالب الإسلاميّة وأبدى تصلّباً. وحين أفلح دو مارتل في التوفيق بين الإدّيّين والخوريّين، اجتمع، في صوفر، سعد الله الجابري والصلحان عفيف ورياض وسليم علي سلام وعمر بيهم وعبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وأطلقوا حملة عارمة على المعاهدة العتيدة.

على الأثر، بدأ إضراب مديد في طرابلس. ثمّ انعقد في 23 تشرين الأوّل مؤتمر في منزل عمر بيهم حضره مئات وألقى فيه رياض الصلح خطبة ضافية عرض فيها حصيلة اتّصالاته اللبنانيّة وحذّر القيادات المسيحيّة من الركون إلى «الحماية» الفرنسيّة ومن فرض صيغة لا يرضاها المسلمون ولا سوريا ولا العالم العربيّ.

انحلّ بفعل التعليق مجلسا النوّاب والوزراء اللبنانيّان ولكن أُقِرّ إدّه رئيساً للجمهوريّة. وأمّا مهمّات الحكومة فقام بها عبد الله بيهم أميناً لسرّ الدولة ومعه مستشار فرنسيّ ومجلس استشاريّ من المديرين.

طال العمر بهذه الصيغة المختصرة سنة ونصف سنة. كانت السلطة المنتدبة قد أخضعت البلاد لحكمها المباشر، وتوالى وصول التعزيزات العسكريّة إلى سوريا ولبنان في صيف 1939 وخريفها، بعد أن عُيّن الجنرال ويغان، المفوّض السامي الأسبق، قائداً عسكريّاً عامّاً لشرق المتوسّط وأصبح المواد الاقتصاديّ، في الحرب، ومعضلات التموين، شغل الناس الشاغل. وحين مُنيت فرنسا بالهزيمة، في ربيع 1940، أصبح المفوّض السامي خاضعاً بدوره لرقابة لجنة الهدنة الألمانيّة - الإيطاليّة، وقد حلّت في بيروت واتّخذت مقرّاً لها السراي الكبير. وفي أواخر السنة، وصل إلى بيروت الجنرال هنري دنتز ليحلّ محلّ بيو مفوّضاً سامياً من قبل حكومة فيشي المتعاونة مع المحتلّين الألمان. وفي نيسان 1941، قدّم إدّه وبيهم استقالتيهما بعدما وجدا نفسيهما خاليي الوفاض من كلّ سلطة فعليّة.

والواقع أن إقدام بيو على اختصار آلة الحكم في لبنان وسوريا كان، إلى استجابته لظروف الحرب، موافقاً لاجتهاد عامّ طلع به صاحبه في موضوع النظام المناسب للبلاد. فهو قد رأى أن لبنان يجب أن يُعهد به إلى أمير بروتستانتيّ من السويد يعيّن بدوره حاكماً فرنسيّاً للبلاد ويعاون هذا الأخير مجلس مصغّر من ممثّلي الطوائف. وأمّا ما وجّه اختيار المفوّض السامي إلى جهة الأمير البروتستانتيّ، فهو أن الطائفة البروتستانتيّة صغيرة جدّاً في البلاد ولا يمكن اتّهامها بالاستئثار. على أنه لا بدّ من الالتفات إلى أن بيو نفسه كان بروتستانتيّاً.



93 في مصر في الطريق إلى الحج

94 قائمة بعناوين وأسعار كتب اشتراها رياض الصلح في وقت ما

95 إميل إدّه وخير الدين الأحدب ووزراء في ساحة الشهداء

96 المهدي بنونة يكتب إلى رياض معترضاً على تأييده للجمهوريين الإسبان

97 أركان العسكريين الأوروبيين (تشامبرلين، دالادييه، هتلر، موسوليني) في مؤتمر ميونيخ







91 وصول بيو إلى بيروت

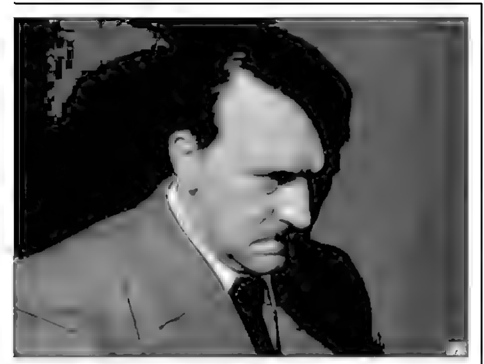
هذا المشروع العجيب لم يكن مبتوت الصلة بمعاينة السلطة المنتدبة، على اختلاف مراجعها، تردّي الحالة الداخليّة في لبنان. ففي مطلع تمّوز 1939، أي قبل اندلاع الحرب العالميّة بشهرين، رفع الجنرال كايو القائد الأعلى لقوّات المشرق إلى رئيس الحكومة الفرنسيّة تقريراً فيه وصف مرّ لهذه الحالة. وهو قد عزا سوءها إلى «الفساد العميق للطواقم السياسيّة» مشيراً إلى أن السلطة المنتدبة أطالت لها الحبل كثيراً في السنتين المنصرمتين. وهو قد ضرب أمثلة متنوّعة تؤيّد تشخيصه، وأكّد على ضعف البنية اللبنانيّة ونزوعها إلى التفكّك حالما تتراخى القبضة الفرنسيّة مرخية العنان لتفاعلات الداخل. وهو قد ذهب إلى حدّ القول إن تغيير طاقم سياسيّ بآخر لا يجدي نفعاً لأن «النظام هو الذي لا يساوي شيئاً». وأمّا ما لم يلتفت إليه كايو فهو أنه كان يتحدّث في نهاية عقدين مضيا على الانتداب وكانت المهمّة المعلنة لهذا الأخير، في خلالهما، هي المساعدة في إنشاء هذا النظام وإبلاغه الرشد.

وقد أسمع رياض، في هذه الآونة، كلاماً صارماً جدّاً لصديقه عزيز الهاشم بشأن استسلام الزعامات المسيحيّة للإدارة الفرنسيّة وممالأتهم إيّاها على مواطنيهم المسلمين وعلى مطالبهم، ولم يستثن من ذلك إلا عزيز الهاشم نفسه و«حفنة» من أصدقائه. وأبلغه أنّه (أي رياض) زعيم مسلم من الآن فصاعداً وأن الفرنسيّين لا يحسبون حساباً إلا للحركات الإسلاميّة ولا يقيمون اعتباراً لزعامة وطنيّة. وأبلغه أيضاً أن البطريرك وسائر الزعماء المسيحيّين كتبوا رسائل معادية للمسلمين وأن الخارجيّة الفرنسيّة أطلعته على هذه الرسائل. ودعا المسيحيّين إلى الاعتبار بحالتي الدروز والعلويّين الذين تخلّت عنهم فرنسا في آخر لحظة. وقال أيضاً إن الوحدة ستُفرض فرضاً على المسيحيّين في غضون سنوات خمس وإن العالم الإسلاميّ سيموّل طلابها وستكون لهم سوريا المستقلّة ملجأً آمناً.

وقد دوّن عزيز الهاشم هذا الكلام في رسالة بعث بها إلى البطريرك عريضة.

وفي طرابلس، سقط جرحى في التظاهرات وأطلقت النار على المستشار والعسكر الفرنسيّين. ولكن المفاوضات على المعاهدة أجريت بسرعة ولم يَنْجُ الوفد اللبنانيّ - بالرغم من حصر عضويّته بذوي السابقة في التعاون مع السلطة المنتدبة - من أصداء المواجهة الطائفيّة الدائرة في مدى البلاد. فطرح عبّود عبد الرزّاق وخالد شهاب مطالب المسلمين المتعلّقة بالمساواة في الضرائب والاعتمادات وباعتماد العربيّة لغة رسميّة. وطرح نجيب عسيران مطلب اللامركزيّة. ولكن بشاره الخوري وأيّوب تابت أبديا تصلّباً، معتبرين هذا النوع من المطالب خارجاً عن موضوع المعاهدة. وكان تدخّل دو مارتل هو ما حملهما على القبول بلامركزيّة معمّمة لا تتعدّى نطاق البلديات. أخيراً وُقِّعت المعاهدة في 13 تشرين الثاني ووافق عليها مجلس النوّاب بعد ذلك بأربعة أيّام. وكان الفارق الرئيس بينها وبين المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة متمثّلاً في الشروط العسكريّة. فقد احتفظت فرنسا بحرّية تامّة لمرابطة جيوشها وحركتها على الأراضي اللبنانيّة وفي البحر والجوّ وذلك لمدّة المعاهدة بتمامها. هذا بينما كان وجودها العسكريّ في سوريا قد جُعل ضيّق النطاق وقصير المدّة.

وغداة توقيع المعاهدة، انتشرت مظاهر الابتهاج في أحياء بيروت المسيحيّة ونظّم حزب الوحدة اللبنانيّة (وكان قد أسّسه توفيق لطف الله عوّاد المقرّب من الدوائر الانتدابيّة) مسيرات وصلت إلى أطراف الأحياء الإسلاميّة في رأس النبع، تتقدّمها «القمصان البيضاء» وهم التنظيم الشبابيّ شبه العسكريّ لهذا الحزب. وقد استثار هذا المسلك جمهور المسلمين الذين كانوا يعتبون الاغضاء عن مطالبهم في المعاهدة تجنّياً لهم. ومساء اليوم نفسه، وهو يوم الأحد 15 تشرين الثاني، ألقى خطباء (كان آخرهم أنيس النصولي أكثرهم صياحاً) خطباً حادّة في حقّ المعاهدة وأنصارها في الجماهير الغاضبة التي احتشدت في مسجد البسطة التحتا وحوله. ثمّ وصل رياض الصلح وبدأ يخطب داعياً إلى الهدوء، فقوطع ولم يتمكّن من إتمام كلامه.



هتلر

وعلى الأثر، خرج آلاف المتظاهرين إلى وسط بيروت، وشهدت المدينة عنفاً لم تكن عرفت مثله من مطلع الانتداب. أحرقت عربات للترام وسيّارات وحُطّمت واجهات لمحلّات ونُهبت واستُهدف، على الأخص، أصحاب الوكالات التجاريّة الفرنسيّة. وحاول المتظاهرون الوصول إلى السراي الصغير، مقرّ الحكومة اللبنانيّة، ومحاصرته. سقط قتلى من جرّاء القمع وجُرح عشرات واعتُقل كثيرون. وزاد الطين بلّة خروج شبّان مسيحيّين (من الكتائب والقمصان البيضاء والأرمن الطاشناق) لمواجهة المتظاهرين المسلمين وكذلك تهديد قيادات مسيحيّة أخرى بالزحف على بيروت من الجبل (وكانت موجة المتظاهرين المسلمين قد حطّمت الواجهات المزيّنة احتفاء بالمعاهدة، فحطّمت موجة المتظاهرين الأرمن الواجهات غير المزيّنة). فبدت المدينة والبلاد على حافّة نزاع طائفيّ دمويّ. وهو ما حالت دونه في الواقع شدّة إجراءات الأمن والقمع الفرنسيّة. وما لبثت حالة الغضب والقمع المقابل أن أسقطت جرحى جدداً في طرابلس وأفضت إلى اعتقال عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار ومصطفى المقدّم.

هذه الحوادث التي كان قد جرى مثلها في حلب، نظرت إليها السلطة المنتدبة وجارتها في ذلك الكتلة الوطنيّة السوريّة (التي دعت، متأخّرة، إلى التهدئة) على أنّها تهديد لا للمعاهدة اللبنانيّة وحسب، بل للسوريّة أيضاً. وكانت صدامات حلب، على الأرجح، سبباً لهياج الشبّان الأرمن في بيروت وتحطيمهم

محـلات لمسلمي المدينة ونهبهم بعضها. وكـان جـانب مـن الغضب الإسلاميّ اللبناني يجد تفسيره في الشعور بأن وحدويّي الأمس السوريّين قطعوا شوطاً في الابتعاد عنهم أثناء المفاوضة على معاهدتهم، ثمّ قطعوا شوطاً آخر في الاتّجاه نفسه لحماية هذه المعاهدة. عليه أخذ شعور اللبنانيّين المسلمين يكبر بأن عليهم التعويل على أنفسهم في فرض حقوقهم على الدولة اللبنانيّة. وكان بين أشدّ هؤلاء شعوراً بالمرارة رياض الصلح.

كان رياض الصلح قد بـدّد، في أسابيع ثمرات، جهوده في مـدى سنوات مضت، لإنشاء حلـف مسيحيّ إسلاميّ في لبنان يواكب سعيُـه الاستقلاليّ سعي الكتلة الوطنيّة في سوريا. فبدا أن هذا السعي لم يُفْضِ إلا إلى لوم مـن رفاقه في دمشق لمضيّه في الحملة على المعاهـدة الفرنسيّة - اللبنانيّة، وإلى شعور بالخـذلان في أوساط المسلمين اللبنانيّين، وإلى استنفـار متقابل بـين المسيحيّين والمسلمين دفعـا البلاد إلى حافّة النـزاع الأهليّ. وهو مـا سارع زعمـاء بيروت المسلمون، وبينهـم رياض الصلح، إلى التقاء قـادة المسيحيّين، وبينهم بشاره الخوري، غداة حوادث منتصف تشرين الثاني، ليجهدوا سويّة في ردّ خطره ودفـع غائلتـه. مع ذلك، دفـع رياض الصلح ثمناً باهظاً مـن مكانته في بيروت، بعد هـذه الحـوادث. فقد تقلّصت مواقعه عمّا كانت عليه عند عودته مـن باريس. وفي انتخابات 1937 النيابيّة، بدت أبواب بيروت المسيحيّة شبه مغلقة في وجهه.

أسـوأ مـا في الأمـر أن معركـة «المعاهـدة» هذه كانت اختبـاراً نظريّاً بحتـاً أو مجّانيّاً للعلاقـات اللبنانيّة - اللبنانيّـة وللعلاقـات اللبنانيّة - السوريّـة. وذلـك أن تقلّـب الحكومـات في فرنسـا والتجـاذب بين مواقـع النفوذ وكتـل المصالح والتوتّـر المتصاعد في أوروبّـا فرضـت كلّهـا تغيير الخطط الفرنسيّـة في المشرق العربيّ وفي الشرق وانتهت بالمعاهدتـين اللبنانيّـة والسوريّـة (بعد أن كلّفتنا مـا كلّفتاه من جهـود ومواجهات وضحايا) إلى الذهاب أدراج رياح الحرب التي أخذت تدقّ أبواب العالم.

م- 52 الحاجّ رياض

في شتـاء 1937، أدّى رياض الصلـح فريضة الحـجّ. سافر مصطحباً بشـير السعداوي رئيس اللجنـة الطرابلسيّـة البرقاويّة في دمشق. وقد عرّجا على القدس، ومنهـا ركبا القطار إلى القاهرة، ومنهـا إلى السويس. وفي القـاهرة، التقيا مفتي القدس ورفاقه فأبحر الجميـع سويّة. وفي القـاهرة أيضاً، أقامت الجالية السوريّة حفل تكريم لرياض.

وكان هـؤلاء الحجّـاج متوجّهين لطرح القضيّـة الفلسطينيّة واستـدراج الدعم لها في الموسـم. وكانـوا ضيوفاً، في السفر والإقامـة، علـى الملك عبد العزيـز الذي أشركهم في غسـل الكعبـة وأولم لهم مع كبار الحجـاج. كانت مرحلة الإضـراب الكبير من الثورة الفلسطينيّة قد انقضت وكانت لجنة بيل الملكيّة تواصل أعمـالها في فلسطين.

ويُفهم من كلام لاحق لرياض أن المسألة الفلسطينيّة كانت مدار بحث وأن الملك مصمّم على نصرة فلسطين. ولم يُفضِ رياض بأيّة تفاصيل.

وقد عاد رياض مع المفتي ورفاقه والسعداوي مارّين بالقاهرة. وفي القاهرة، التقى رياض ورفيقه عبد الرحمن الشهبندر. وكان العفو عن هذا الأخير وعودته إلى دمشق في الأفق. وكان الشهبندر شديد العداء لحكومة مردم والمعاهدة ضالعاً في مشروع الأمير عبد الله المتعلّق بسوريا الكبرى وفي الخطط البريطانيّة. ولعلّ لقاء القاهرة كان استكشافاً لطبيعة العلاقة التي ستنشأ بينه وبين الكتلة الوطنيّة عند عودته. ولم يؤذن لرياض بدخول فلسطين بدعوى أن صلاحيّة جوازه قاربت الانتهاء. فانفصل والسعداوي عن المفتي وسافرا بحراً إلى بيروت فوصلاها في 26 آذار بعد غياب طال شهراً ونصف شهر تقريباً. وفي بيروت، لبث رياض أيّاماً يستقبل المهنّئين.

٣-53 انتخابات والقائمة الشعبيّة

كان إميل إدّه قد انتُخب، في مطلع 1936، رئيساً للجمهوريّة من قبل مجلس نيابيّ مختصر وفي ظلّ دستور معطّل جزئياً. وكان بشاره الخوري رئيس المعارضة قد جعل من إطلاق سراح الدستور محوراً لمعركته السياسيّة متمثّلاً من ذلك تقييد سلطة الرئيس المنتخب والتمهيد لانتخابه هو رئيساً للجمهوريّة من قبل مجلس تامّ العديد والصلاحيّة يكون قد كسب أكثريّته في الانتخابات النيابيّة. هذا بينما كان إدّه يعارض العودة التامّة إلى الدستور - وكانت في يد المفوّض السامي - ما لم تقترن بتعديل للدستور يوسّع صلاحيّات الرئيس مقرّباً النظام كلّه من الطراز الرئاسيّ.

وبعد توقيع المعاهدة، أفرج المفوّض السامي عن الدستور في مطلع سنة 1937. وبعد أشهر، بدا أن شبه التكافؤ بين الكتلتين المتواجهتين في المجلس لن يستقيم معه استقرار حكوميّ. فإن حكومة الاتّحاد الوطنيّ التي ضمّت الفريقين برئاسة خير الدين الأحدب وخلفت حكومة ذات لون واحد كان يرئسها الأحدب أيضاً، لم تعمّر غير ثلاثة أشهر. ثمّ تبعتها حكومة ثالثة موالية ما لبثت أن فقدت ثقة الأكثريّة في مجلس النوّاب. عليه أقدم إدّه على حلّ المجلس وحدّد 24 تشرين الأوّل موعداً للانتخابات.

ولم يعتّم الصراع الانتخابيّ أن وضع الأمن في البلاد على المحكّ. فإن خلافاً وقع بين مستقبلي بشاره الخوري (العائد من باريس) ورجال الأمن عند مدخل عاليه أدّى إلى شهر السلاح وصدور مذكّرات جلب بحقّ كثيرين بينهم مجيد أرسلان وكميل شمعون وهنري فرعون، وهم من أركان الكتلة الدستوريّة. فكان أن اعتصم هؤلاء في الباروك وكادت ملاحقتهم أن تؤول إلى نزاع مسلّح واسع لولا أن أوقف المفوّض السامي الملاحقة.

أتبع المفوّض السامي تدخّله هذا بإملاء صيغة على إدّه والخوري حسمت مصير الانتخابات سلفاً. كان ثلث النوّاب لا يزال يعيّن تعييناً. فأبرم الأحدب بإشراف المفوّضية السامية اتّفاقاً مع الخوري قضى بحصول المعارضة على 25 مقعداً والحكومة على 38. إلى ذلك، أبلغ المفوّض السامي إدّه تمديد ولايته الجارية ثلاث سنوات أخرى لا يجوز له تقديم ترشيحه بعدها. وعليه جرت الانتخابات بقدر مقبول من الهدوء. ولكن كانت قد أطلقت يد السلطة لمنع انتخاب من لا ينتمي من المرشّحين إلى هذه الكتلة ولا إلى تلك. هذا إلى كون باب الائتلاف بين مرشّحي الكتلتين كان قد فُتح على مصراعيه وشكّلت اللوائح فعلاً في الاجتماعات المشار إليها بين الأحدب والخوري. وكان ثمّة معارضون لا ينتمون إلى أيّ الكتلتين وكانت المفوّضية السامية مصمّمة على منعهم من الفوز، وكان في طليعة هؤلاء رياض الصلح.

في بيروت، واجهت القائمة الائتلافيّة إذن قائمة «شعبيّة»، نواتها رياض الصلح وعمر بيهم وفيها جبرائيل منسّى وهراتش شامليان وحبيب ربيز وجان تيان. وقد باركها سليم سلام الذي كان قد أعلن، قبل مدّة، أنّه يفكّر في ترشيح نفسه، ولكنّه عاد فعزف عن ذلك. وكانت جهود خير الدين الأحدب قد أقصت عن هذه اللائحة حلفاء محتملين هم أمثال محيي الدين النصولي وعبد الله اليافي. فاقترب رياض الصلح أيضاً من مرشّحي الحزب الشيوعيّ نقولا الشاوي وسعد الدين مومنة. وكان يجمع بين رياض وهذا الحزب اشتراكهما في توجيه حركات المقاطعة والإضراب التي شهدها النصف الأوّل من الثلاثينات. وكانت تجمع بينهما أيضاً الصداقة بين رياض ومسؤولين في الحزب الشيوعيّ الفرنسيّ، وهي صداقة تعهّدها رياض منذ إقامته في باريس خلال عامي 1927 و1928.

ولم تَخْلُ المعركة الانتخابيّة في بيروت من الصخب والمفرقعات وإطلاق النار في الهواء. وتخلّلتها لقاءات في الأحياء عقدتها القائمة الشعبيّة، وجهد الأمن العامّ الفرنسيّ لردع الناخبين عن حضورها. وقد أقيم مهرجان في محلّة الزيدانيّة خطب فيه رياض الصلح مشدّداً على قدم عهده بالولاء للبنان واهتمامه بـ«وحدة القلوب» قبل «وحدة العهود» وسابقته في الدعوة إلى الألفة المسيحيّة الإسلاميّة. وأشار إلى أنّه يقدّر حقّ التقدير حجم ما سيوضع من عقبات للحؤول دون وصوله إلى مجلس النوّاب.

وكان المدير الفرنسيّ للأمن العامّ كولومباني قد تعمّد حضور مهرجان الزيدانيّة شخصيّاً. فحمله الشبّان المشاركون على أكتافهم وكأنّه أحد كبار المرشّحين!

وفي يوم الاقتراع، بدا أن الأقلام تشهد ضغوطاً على مؤيّدي القائمة الشعبيّة. فأعلن المرشّحون عليها انسحابهم احتجاجاً، عند الظهر. وكان أن نال هؤلاء المرشّحون ما معدّله ألفا صوت قابلها اثنان وعشرون ألفاً نالها خصومهم. وقد واصل رياض، بعد ذلك، حملة احتجاج عارمة امتدّت إلى حين سفره إلى باريس في أوائل سنة 1938. وقد

وركّز هذه الحملة على المفوّض السامي، متّهماً إيّاه بمتابعة سياسة الحكم المباشر، على الرغم من المعاهدة.

وأمّا المفوّض السامي فرأى أن المسيحيّين ما زالوا يحمّلون رياض الصلح مسؤوليّة الشغب الذي شهدته بيروت بعد توقيع المعاهدة، وأن التصويت له لم يكن في واردهم.

٣ - 54 مؤتمر بلودان

في الأسبوع الثاني من أيلول 1937، انعقد في مصيف بلودان السوريّ مؤتمر كبير لنصرة عرب فلسطين وتأييد رفضهم لمشروع التقسيم الذي كانت قد طرحته اللجنة الملكيّة البريطانيّة في أوائل تمّوز، ولدعمهم في المطالب التي رفعتها قياداتهم في أثناء إضراب 1936 الطويل وما واكبه من أعمال مسلّحة. وكان مفتي القدس ورفاقه يريدون عقد هذا المؤتمر في فلسطين. ولكنّهم جُبهوا بالرفض، ولم يلبث المفتي أن أصبح محاصراً في الحرم القدسيّ. عليه غلب التوجّه إلى عقد المؤتمر في سوريا وأوكل أمر تنظيمه إلى لجنة الدفاع عن فلسطين هناك وكان نبيه العظمة قد أصبح، بعد العفو عنه وعودته من منفاه، رئيساً لها.

وكانت الحركة الصهيونيّة قد عقدت مؤتمرها، في زوريخ، في أوائل آب، وعلّقت قبولها خطّة اللجنة الملكيّة على مفاوضة تجري بشأن الشروط المحيطة بإنشاء الدولة اليهوديّة ورفضت خطوط التقسيم المقترحة. وكان موقف المؤتمر صارماً إذ طلب وصول الانتداب ووعد بلفور إلى غايتهما وذكّر بأن هذا الوعد كان يشمل فلسطين وشرق الأردنّ. كان المؤتمر الصهيونيّ قد انعقد في مناخ صعود العداء النازيّ لليهود وازدياد التوتّر الدوليّ، في أوروبّا، وتوقّع موجات من الهجرة اليهوديّة، في السنوات المقبلة، تحمل إلى فلسطين ملايين اليهود، فتغرق عربها وفاعليّة رفضهم وقد تتعدّى حدود فلسطين إلى شرق الأردنّ.

وأما مؤتمر بلودان الذي رخّصته السلطة المنتدبة ويسّرت الحكومة السوريّة انعقاده ولم تشترك فيه ولا اشترك غيرها من الحكومات، فقد جمع أكثر من أربعمائة شخصيّة جاؤوا من فلسطين وسوريا ولبنان والعراق ومصر. وقد رئس المؤتمر ناجي السويدي رئيس الحكومة العراقيّة سابقاً واختير محمّد علي علّوبة، الوزير المصريّ السابق، وشكيب أرسلان (الذي كان قد عاد - موقّتاً - وإحسان الجابري من منفاهما الطويل) ومطران حماه للروم الأرثوذكس إغناطيوس حريكة نوّاباً للرئيس وصبري العسلي وتوفيق مفرّج «ناموسين» (أي كاتبين). واختير رياض الصلح مراقباً عامّاً. وأمّا الحاج أمين الحسيني (الغائب قسراً) فعُيّن رئيساً فخريّاً للمؤتمر.



وكان رياض الصلح قد حضر في عداد وفد لبنانيّ جمع 59 مندوباً بينهم عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر الداعوق وعبد الله اليافي وعزيز الهاشم وجبران تويني. وكان منهم أيضاً قريبون إلى رياض جاؤوا من صيدا وجبل عامل وهم أحمد عارف الزين وأحمد رضا وسليمان ظاهر وبهيج وتوفيق الجوهري ومعروف سعد وموسى الزين شرارة وعلي بزّي وألفرد أبو سمرا وغيرهم. وكان هؤلاء هم الذين قادوا ما شهده جبل عامل وصيدا من أعمال الاحتجاج في ربيع 1936 وصيفها. وكان بعضهم ناشطاً في دعم الثورة الفلسطينيّة. وقد خطب رياض فنوّه بتضحيات الصيداويّين والعامليّين. وكان بعض الخطباء قد ندد بامتناع الحكومة اللبنانيّة عن اتّخاذ موقف يبين المشروع البريطانيّ وطلب بعض الحضور اللبنانيّ أن يتّخذ المؤتمر قراراً بهذا المعنى. فحصلت من جرّاء ذلك ضجّة جاوزت قاعة المؤتمر إلى الصحف اللبنانيّة، فدار سجال بينها بشأن موقف الحكومة من المسألة الفلسطينيّة.

وأمّا مقرّرات المؤتمر (الذي استغرقت أعماله يومين) فلم تخرج، في السياسة، عن فحوى المطالب التي كانت تتردّد من بدء الإضراب الفلسطينيّ. وأهمّها وقف الهجرة اليهوديّة ووقف بيع الأراضي لليهود والانتقال من الانتداب إلى معاهدة تضمن استقلال فلسطين العربيّة ومعاملة اليهود فيها معاملة الأقلّيات في سائر الدول المطبّقة فيها مواثيق عصبة الأمم. وقد دان المؤتمرون، تبعاً لذلك، مشروع التقسيم البريطانيّ وطلبوا إلغاء وعد بلفور وحيّوا تضحيات الفلسطينيّين مؤكّدين لهم تضامن الأمّة العربيّة حولهم. وهم لم ينسوا التوجّه إلى قادة الدول العربيّة شاكرين مساعيهم وطالبين مواصلتها، وإلى بريطانيا منذرين بوقوف العرب منها على مفترق طرق مؤكّدين أن سياستها في فلسطين هي ما سيملي وجهتهم لأن قضيّة فلسطين قضيّة العرب عامّة ولأن نصرتها واجبة عليهم وعلى المسلمين. وقد انتهى المؤتمرون إلى عهد وميثاق ردّدوه، هو عهد الاستمرار في نصرة القضيّة العربيّة في فلسطين حتّى إنقاذها وتحقيق السيادة العربيّة فيها.

إلى ذلك، أنشأ المؤتمر لنفسه لجنة تنفيذيّة هي نفسها اللجنة العربيّة العليا في فلسطين مع ضمّ مندوب إليها عن كلّ من الأقطار العربيّة. واتّخذت لجنة الإعلام والدعاية واللجنة الاقتصاديّة المنبثقتان عن المؤتمر توصيات مفصّلة أهمّها

إنشاء مكتب دائم للدعاية وتنظيم مقاطعة للبضائع والأعمال اليهوديّة والبريطانيّة والضغط لمنع بيع الأراضي من اليهود، إلخ.

وقد كان لهذا المؤتمر صدى بعيد في البلاد العربيّة وفي فلسطين على الأخصّ. ولكن بعض المشاركين فيه وجدوا المقرّرات متساهلة وقرّروا، بعده مباشرة، أن يمضوا في عملهم وفق خطّة أكثر حزماً. وفي كلّ حال، كان المؤتمر فاتحة سياسيّة للمرحلة الثانية من ثورة فلسطين التي تصاعدت وانتشرت بعد انفضاضه بأيّام.

م- 55 إقامة في باريس تواكب نزع المعاهدتين الطويل

في أواخر تشرين الثاني 1937 (أو أوائل الشهر الذي تلاه)، سافر رياض الصلح إلى أوروبّا. وكانت تلك واحدة من رحلاته الطويلة إذ تأخّرت عودته إلى بيروت حتّى 14 تمّوز من العام التالي. وأمّا وقائع إقامته في باريس وجنيف فلم يصلنا منها إلا نزر يسير. نعلم أنّه صرّح، قبل مغادرته بيروت، أنّه سيتّصل، في جنيف، ببعض أعضاء لجنة الانتدابات في عصبة الأمم «لمناسبة اهتمامهم بشؤون المعاهدتين السوريّة واللبنانيّة» وأنّه سيتّصل، في باريس، بأصدقائه من النوّاب الراديكاليّين والاشتراكيّين آملاً أن يعودوا إلى السعي لـ«تنوير الموقف» و«تقريب وجهات النظر» على عهده بهم.

نعلم أيضاً أن هذه الرحلة وافقت، في بدايتها، زيارة من زيارات جميل مردم لباريس. وهي الزيارة التي أفضت إلى تبادل سوريّ – فرنسيّ لكتابين انطويا على ضمانات إضافيّة للأقلّيات في سوريا، وعلى تعهّدات جديدة منها اللجوء إلى المعونة الفنّية الفرنسيّة في تنظيم الإدارات العامّة. وهذه نتيجة أثارت في وجه مردم (الذي كان قد وضع كثيراً من بيضه في سلّة الإبرام الفرنسيّ للمعاهدة) عاصفة احتجاج في ساحات دمشق. ولكن لا نعلم إن كانت توجد صلة بين زيارتي مردم والصلح، ولا ماهيّة موقف الأخير من سياسة الأوّل التي ما عتّمت أن أخرجت شكري القوّتلي من الحكومة السوريّة، وأخرجت معه إلى وضح النهار ما أخذ يعتور الكتلة الوطنيّة من تفسّخ متزايد.

إخراج الفيشيّين

في 8 حزيران 1941، انطلقت من فلسطين ومن شرق الأردن والعراق قوّات الجيش التاسع البريطانيّ ومعها قوّات لفرنسا الحرّة (يصفها سبيرس بأنها صغيرة) في حملة رمت إلى احتلال سوريا ولبنان، وإخراجهما من قبضة السلطة الفيشيّة المتعاونة مع دولتي المحور، والممثّلة في بيروت بالمفوّض السامي الجنرال هنري دنتز. كان العاقز القريب لهذه الحملة قيام الطيران الحربيّ الألمانيّ، ابتداءً من آخر نيسان، بغارات على العراق، نجدة لرشيد عالي الكيلاني رئيس الحكومة العراقيّة المتمرّد، في المواجهة الدائرة بينه وبين القوّات البريطانيّة. وقد استخدمت الطائرات الألمانيّة المهابط العسكريّة في لبنان (رياق) وفي سوريا (المزّة وتدمر والنيرب قرب حلب) نقاط إسناد وإمداد بالوقود في غاراتها تلك. على أن الحملة البريطانيّة الفرنسيّة كان قد سبق التفكير فيها حوادث العراق. فكانت، من جهة، استباقاً لإنزال محوريّ محتمل في سوريا ولبنان ولتقدّم محتمل أيضاً لقوّات المحور من البلقان، عبر تركيا، إلى ساحل المتوسّط الشرقيّ. وهو ما بدا خطراً على القوّات البريطانيّة في العراق وفي فلسطين وعلى قناة السويس أيضاً. وهذا في وقت كانت تدور فيه مواجهة شرسة بين الجيشين البريطانيّ والألمانيّ في الصحراء الليبيّة، وكان فيه الجنرال ديغول، قائد فرنسا الحرّة، يرسم محورين للحرب، في جنوب المتوسّط وشرقه، يمتدّ الأوّل منهما بين الإسكندريّة ونيروبي والثاني بين طرابلس الغرب وبغداد، ويفضي كسب الحرب عليهما إلى فتح جبهة لتحرير فرنسا ابتداءً من جنوبها.

سبق الحملة بأشهر حصار بحريّ بريطانيّ للسواحل اللبنانيّة والسوريّة، عقّد مشكلات التموين، في زمن الحرب، وزاد الأحوال المعيشيّة سوءاً على سوء. وهو ما كانت قد عبّرت عنه موجات تظاهر في المدن تخلّلها عنف ووجهت بالقمع. وكانت قد انتشرت شائعات مفادها أن

وقد نُسب إلى رياض، في نيسان 1938، كلام (نفاه لاحقاً) يرجّح قرب الإبرام الفرنسيّ للمعاهدتين واختصار «النظام» اللبنانيّ الباهظ النفقات. وكانت تلك هي المدّة التي عاد فيها الاشتراكيّ ليون بلوم إلى حكم فرنسا، ولكن لشهر واحد.

في كلّ حال، لم يكد رياض يكمل ليلته في بيروت، بعد عودته إليها من باريس، حتّى حضر من اصطحبه إلى مؤتمر الكتلة الوطنيّة في قبسيّا. كانت حكومة جميل مردم قد باشرت نزعها الطويل تواكبها - مع استقالة القوّتلي - هجمات الشهبندر واستمرار الاضطراب الانفصاليّ في الجزيرة وانتعاش ميول من النوع نفسه في جبل الدروز ومنطقة العلويّين، وتجدّد الخلاف مع الحكومة اللبنانيّة على «المصالح المشتركة» وأخيراً، لا آخراً، دخول القوّات التركيّة إلى لواء الإسكندرون. وقد ذهب مردم بهذه الحمولة إلى باريس، بعد عودة رياض الصلح منها بأسابيع، ليقيم هناك ثلاثة أشهر. ولكن ما قدّمه هناك من تنازلات جديدة لم يَبْدُ لمجلس النوّاب الفرنسيّ مغرياً بإبرام المعاهدة... وإنما بدا مغرياً لمجلس النوّاب السوريّ باعتبار كلّ ما طرأ على المعاهدة الأصليّة من تغييرات باطلاً وغير ذي موضوع.

م ‹ 56 جهود لردّ منطقة العلويّين إلى سوريا الموحّدة

كان لرياض الصلح دور بارز في تقريب الشقّة بين الكتلة الوطنيّة ونوّاب منطقة العلويّين وأعيانها حتّى أمكن في أوائل كانون الأوّل 1936 إعلان انضمام هذه المنطقة إلى سوريا الموحّدة، وفقاً لما كان قد تقرّر في المعاهدة السوريّة - الفرنسيّة. وكانت مفاوضات التوحيد قد دارت في بيروت وتولاّها، من جهة الحكومة السوريّة، رئيسها جميل مردم والوزير شكري القوّتلي وقابلهما وفد كبير من نوّاب اللاذقية وبلاد العلويّين، ودخل في المفاوضات وسطاء من أعيان تلك المنطقة.

أصدر هؤلاء الوسطاء، بعد حصول الاتّفاق، بياناً شكروا فيه الكتلة الوطنيّة ورسوليها ونوّاب منطقتهم. ثمّ أثنوا «على ما قام به الزعيم الوطنيّ الأستاذ رياض بك الصلح من جهود جبّارة طيلة عدّة أشهر كان منزله العامر خلالها مقرّاً



100 دنتز

جانباً من القمح السوريّ يُشحن إلى فرنسا في حين وصل فيه جانب من الأهالي إلى حدود الجوع.

وأبدت القوّات الفيشيّة في سوريا ولبنان مقاومة شرسة ظهر أنها لم تكن في حسبان المهاجمين. فاستمرّت الحرب 34 يوماً ودارت معاركها على محور الناقورة - الدامور وعلى محور مرجعيون - البقاع وعلى محور درعا - دمشق. وقد اشترك الطيران من الجهتين في المعارك، على نحو محدود، وقصف المهاجمون مواقع في بيروت مراراً، ودارت مواجهات بحريّة أيضاً. وقد حمل القصف الرئيس ألفرد نقاش على التوجّه إلى المفوّض السامي طالباً الامتناع عن الدفاع في المواقع المدنيّة وإعلان بيروت مدينة مفتوحة. وقد رفض دنتز هذا الطلب الأخير محتجّاً بكون بيروت هي القاعدة البحريّة الوحيدة لقوّاته.

من جهة أخرى، تقدّمت القوّات البريطانيّة التي كانت قد حسمت المعركة مع القوّات الموالية لرشيد عالي الكيلاني نحو دير الزور وحلب. واتّجهت أيضاً نحو حمص عبر تدمر. وفي 21 حزيران، دخلت قوّات فرنسا الحرّة

للاجتماعات والتمهيدات وتقريب النظريات. وقد كان ذلك بوساطة وتكليف منّا دعمته اجتماعات حضرته إلى النوّاب المشار إليهم في الفندق وزياراتهم له في منزله وخلواته معهم في كثير من الأحيان».

م» 57 رضا رياض الصلح

في أواسط أيّار 1940، رزق رياض وفائزة الصلح ولداً أسمياه رضا إحياءً لذكر جدّه. وهو المولود الذكر الوحيد لهما، جاء متوسّطاً بناتهما الخمس. على أن هذه الفرحة كانت قصيرة الأجل. ففي 26 تشرين الثاني، انطفأ رضا وهو ابن ستّة أشهر. وقد ووري في جبّانة الباشورة وتقبّل والداه التعازي في منزل سامي الصلح أوّلاً ثمّ في منزلهما ابتداءً من الثالث.

م» 58 ملامح موقع في الحرب الأيدلوجيّة

يروي إسكندر رياشي أن فون هنتش، ممثّل ألمانيا الذي أرسله هتلر إلى بيروت، بعد سقوط باريس وتوقيع الهدنة الفرنسيّة - الألمانية في أيّار 1940، زار كلّاً من سامي ورياض الصلح عند وصوله ونقل إليهما (وإلى غيرهما) وعد الفوهرر بإقرار استقلال الدول العربيّة عند انتصار ألمانيا في الحرب. فطلب إليه الصلحان تسجيل الفوهرر هذا التعهّد في مذكّرة يتولّيان إبلاغها إلى زعماء الدول العربيّة وإعلانها على الناس. فلم يجاوز لقتهما إلى كون راديو برلين لا يني يكرّر هذا التعهّد...

ويزيد الرياشي أن فون هنتش، حين اضطرّ، بعد ذلك، إلى مغادرة بيروت، سأل رياض أن يحسم موقفه: إمّا مع الألمان وإمّا مع الإنكليز. فأجاب رياض بأنّه هو نفسه لا يعرف إن كان مع هؤلاء أم مع أولئك، ولكنّه سيكون مع الذين يحرّرون بلاده ويحترمون استقلالها «ولو كانوا من أهل جهنّم».

ويذكر أكرم زعيتر أنّه كان - في تلك الآونة نفسها - على أهبة السفر إلى بغداد، وذلك بعد إقامة له في بيروت، وكان الخلاف قد اشتدّ بين حكومة رشيد عالي الكيلاني الأولى

دمشق. وكان دنتز قد بدأ يعرض الهدنة، ولكن اعتراضات من حكومته أخّرتها. فلم يتوصّل إلى وقف لإطلاق النار إلّا في ليل 11-12 تموز، وكان الأستراليّون قد أصبحوا على مشارف بيروت.

وفي 14 تمّوز، وقّعت الهدنة في عكّا بين الجانبين البريطانيّ والفيشيّ وأقصي عن توقيعها، بناء على طلب الفيشيّين، الجنرال كاترو ممثّل فرنسا الحرّة. وكانت هذه أوّل مواجهة كبيرة، بشأن سوريا ولبنان، بين بريطانيا وفرنسا الديغوليّة. وقد أثار غيظ ديغول، على الأخصّ، قبول البريطانيّين ترحيل القوّات الفيشيّة إلى فرنسا على سفن فرنسيّة ورفضهم حلّ وحداتها وفتح المجال أمام الديغوليّين للسعي إلى كسب عناصرها. وقد وصل الأمر إلى حدّ التهديد، من جانب ديغول الذي هرع إلى القاهرة، بفصل قوّاته كليّاً عن القوّات البريطانيّة. وهو ما انتهى إلى «اتّفاق تفسيريّ» بين القيادتين الديغوليّة والبريطانيّة أصلح جانباً من الضرر الذي كان قد لحق بالديغوليّين، ثمّ إلى تنظيم للعلاقات العسكريّة في سوريا ولبنان بين الطرفين. حفظ هذا التنظيم للجانب الفرنسيّ حقّ الإشراف على الجهاز الحكوميّ وعلى الخدمات العامّة والأمن. ولكن هذا التنظيم ظلّ قاصراً عن درء عوامل التجاذب والتنازع بين الحليفين في سوريا ولبنان، وذلك طوال المدّة التي أفضت إلى استقلال الدولتين ثمّ إلى جلاء الجيشين بعد انتهاء الحرب العالميّة.



والوصيّ عبد الإله، فجاءه رياض الصلح مودّعاً وأسرّ إليه بأن فون هنتش أكّد له توصّل حكومته إلى اتّفاق مع الكيلاني تضمن ألمانيا بموجبه استقلال الدول العربيّة. وقد طلب الصلح من زعيتر أن يتحرّى من الكيلاني صحّة الخبر ويبعث إليه بالنتيجة في برقيّة يتعلّق ظاهر لفظها بصحّة زعيتر ووصوله بالسلامة، ليُبنى على الأمر مقتضاه. غير أن هذا الاستفسار لم يفض إلى شيء إذ سرعان ما استقالت حكومة الكيلاني تلك لتحلّ محلّها حكومة طه الهاشميّ.



وكان كثير من الزعماء المسلمين يتردّدون، في هذه المرحلة، على بناية المتروبول أو الـ«دويتشرهوف» مقرّ فون هنتش، ويتردّد كثير من الزعماء المسيحيّين على فندق النورماندي حيث نزلت البعثة العسكريّة الإيطاليّة المكلّفة تطبيق الهدنة مع «جيش الشرق» الفرنسيّ. وكانت الدعاية الإيطاليّة مستشرية في بيروت من سنوات عدّة عند وقوع الحرب. ولكن هزيمة فرنسا حملت بعض الزعماء المسيحيّين على استطلاع لإمكان انتداب إيطاليّ على لبنان يحلّ محلّ الانتداب الفرنسيّ أو لإمكان ضمان إيطاليّ لاستقلال لبنان إذا خرجت فرنسا منه. وكان سرّ هذا التوزّع الإسلاميّ المسيحيّ بين الألمان والطليان أن إيطاليا كانت دولة كاثوليكيّة وأن النظام الفاشيّ فيها كان يدّعي الولاء للكنيسة الرومانيّة... وإن كانت علاقته الفعليّة بها لم تخلُ من الأزمات.

عليه سجّلت التقارير الفرنسيّة اللاحقة رياض الصلح بين المتّصلين بممثّلي ألمانيا النازيّة في غضون هذه السنة التي فصلت ما بين سقوط فرنسا في ربيع 1940 ودخول القوّات البريطانيّة وقوّات فرنسا الحرّة لبنان وسوريا مجدّداً في ربيع 1941. فما هي حقيقة موقف الرجل بين معسكرَي «المحور» النازيّ - الفاشيّ والحلفاء الديمقراطيّين؟

لا يوجد جواب بسيط عن هذا السؤال. ففي حديث إلى جريدة النهار سبق سقوط فرنسا بثلاثة أشهر، ذكّر الرجل بموقفين واضحين اتّخذهما في الصفّ الديمقراطيّ حين لم يكن بالإمكان نسبة هذا النوع من المواقف إلى الخوف من الحلفاء ولا إلى تملّقهم. الموقف الأوّل جاء في منشور للمنتدى الأدبيّ في إستانبول مؤيّد للحلفاء، في مطلع الحرب الأولى، وقد كلّفه

حكم الديوان العرفيّ عليه بالنفي المؤبّد. والموقف التالي اتّخذه في بيان نشره في باريس، غداة اندلاع الحرب الأهليّة الإسبانيّة، في صيف سنة 1936، ودعا فيه عرب الريف المغربيّ (الإسبانيّ) إلى الوقوف على الحياد بين النظام الجمهوريّ وقوّات فرنكو المتمرّدة عليه. ولم يكن رياض الذي أطلق نداءه وقتذاك بصفته نائباً لسكرتير المؤتمر الإسلاميّ العامّ، قد أخفى وقوفه في صفّ الجمهوريّة التي قال لعرب الريف إنّها «أضاعت لكم النيّة لتوكيد علاقتها بكم على الأسس الحرّة التي قامت هي عليها». وكان هذا النداء الذي اقترحه على رياض أصدقاؤه في اليسار الفرنسيّ – على ما صرّح به هو نفسه – قد نُشر بوسائل نشر مختلفة على نطاق واسع وتجاوبت له أصداء قويّة.

على صعيد آخر، كان رياض «استقلاليّاً»، بالمعنى الذي اكتسبته هذه الصفة في دمشق الفيصليّة، وكان وثيق الصلات، في السياسة السوريّة، بأمثال إبراهيم هنانو (الذي توفّي سنة 1935) وشكري القوّتلي وسعد الله الجابري ووثيق الصلات، في السياسة الفلسطينيّة، بالمفتي أمين الحسيني. والصلات التي أنشأها الحسيني (والجابري والقوّتلي أيضاً، إلى درجة أقلّ) بالقيادة النازيّة أو بموازريها، معلومة وكانت دلالتها ولا تزال محلّ جدل تمادى ويتعذّر علينا حسمه. ولا ينبغي أن ننسى أيضاً شكيب أرسلان الذي كان رياض عشيره لأعوام في وفد جنيف السوريّ – الفلسطينيّ، وقد كانت له اتّصالات مماثلة، في سنوات الحرب، بالنظامين النازيّ والفاشيّ...

ولكن رياض – على ما يقول هو نفسه – «لزم الصمت» بعد اندلاع الحرب. ولا تُعرف له مبادرات في المدّة الفاصلة بين سقوط فرنسا وعودة فرنسا الحرّة وبريطانيا إلى سوريا ولبنان، سوى حفلة شاي كبيرة أقامها في 3 أيار 1941 لمناسبة عيد ميلاد فيصل الثاني، ملك العراق الطفل. وكانت هذه المبادرة منطوية، في ظرفها، على التباس مقصود على الأرجح. فهي حمّالة، من جهة، لمعنى الدعم لبقاء العرش الهاشميّ العراقيّ الذي بدا مصيره معلّقاً في تلك الآونة. وهي حمّالة أيضاً لمعنى التأييد لانقلاب رشيد عالي الكيلاني المعادي لبريطانيا (ولملحميّ الشريف عبد الإله ولنوري السعيد، وقد فرّا من بغداد). وكان هذا الانقلاب ممتّعاً بتأييد ألمانيا وحظي (بعد حفلة الشاي بأيّام) بدعم طيرانها. وهو قد وقع، بوجود المفتي أمين الحسيني في بغداد وموازرته المباشرة،

في هذه السنوات كلّها، أي بين غدوات المعاهدة الفرنسيّة اللبنانيّة وعشايا الاستقلال، كانت العلاقات بين الكتل الطائفيّة الفاعلة في لبنان متقلّبة وكانت أقرب، على الإجمال، إلى الاضطراب والتأزّم. ففي بيروت، استوى ميزان التشاحن والوئام أو التعاون بين منظمتي الكتائب والنجادة، ابتداء من خريف 1937، ميزاناً لمزاج العلاقات بين الموارنة والسنّة في البلاد، وقد أصبحت هاتان الطائفتان راسختي القدم أكثر من ذي قبل في احتكار التحكّم العامّ معاً بمناخ السياسة العامّ في البلاد وبتوجّهاتها الإجماليّة. وقد كان التنظيمان وليدي التوتّر الذي أنشأه، بين الطائفتين، استقبال متباين لمعاهدة 1936.

على أنّ أزمة التموين التي اندلعت، في ربيع 1941، على أثر الحصار البحريّ البريطانيّ، شهدت تعاوناً وحركة مشتركة بين الكتائب والنجادة. ولم يكن تضعضع موقع السلطة المنتدبة على أثر هزيمة فرنسا بالقليل الأثر في إيهان العلاقة بين هذه السلطة وجانب متنامي القوّة من المسيحيّين. وحين دخلت القوّات البريطانيّة وقوّات فرنسا الحرّة البلاد وأعلن كاترو «الاستقلال» استمرّ التقارب بين الطائفتين وتوطّد. وتضافر ظهور فرنسا في مظهر القوّة الآفلة وغلبة الحضور البريطانيّ في الساحة المشرقيّة وفي ميزان الحرب العامّ لتحصيل هذه النتيجة.

مع ذلك، لا يمكن القول إنّ هذا التقارب بين الطائفتين كان عامّاً. بل الواقع أنّ البطريرك عريضة وبشاره الخوري تصتراه من الجبهة المارونيّة وبقي خارجه إميل إدّه وقوى أخرى قريبة من فلكه. لا يمكن القول أيضاً إنّ هذا التقارب اشتمل فعلاً على سائر الطوائف. فقد شهدت العلاقة الدرزيّة – المسيحيّة في الشوف توتّراً ملحوظاً في أيّام الحكم الفيشيّ. وجمعت أزمة التموين أيضاً، في ربيع 1941، سائر الأجنحة الدرزيّة في مواجهة السياسة الانتدابيّة.

قبل شهر تقريباً من يوم حفلة الشاي. وكان اليوم المذكور، بالذات، يوم ابتداء المواجهة بين القوّات البريطانيّة المرابطة في قاعدة الحبّانية، قرب بغداد، والجيش العراقيّ.

لا يكفي ما سبق لتشخيص موقف رياض الفعليّ من المواجهة بين العقيدتين السياسيّتين اللتين تواجهتا في الحرب العالميّة الثانية. والأصحّ – على ما نرى– أن يُستخلص موقف الرجل من الديمقراطيّة، لا من تصرّف مفرد أو من بيان بعينه، بل من سيرته في السياسة وأسلوبه في تعاطيها. فهو أوّلاً رجل مفاوضة وتعاقد. إذ نراه مكرّساً معظم جهوده، بين الحربين، لإرساء الاستقلال الوطنيّ في دستور وفي معاهدة. وهو من أرباب المرونة واجتراح المخارج، لا في التفاصيل الخلافيّة وحدها، بل في ترتيب الأولويّات العامّة أيضاً. وآية ذلك تصوّره الذي أقام عليه العلاقة بين الاستقلال والوحدة، إذ قدّم الأوّل على الثانية وجعل هذه الأخيرة رهناً بالاقتناع المتحصّل من اتّضاح المصلحة الجامعة. غير أنّ مرونته لا تذهب به إلى الارتماء ولا إلى التخلّي عمّا يراه حقّاً لقومه. فهو قد غضب وتصلّب، في أواخر سنة 1936، مثلاً، حين رأى مسيحيّي لبنان يأبون أن يوافوا مسلميه إلى مرحلة بعينها من الطريق المشترك. وقد كان من ملامح الديمقراطيّة، في سيرته، تحسّس قد لا يكون بلغه سواه من أقرانه العرب، لأهمّيّة الرأي العامّ وضرورة التوجّه المنتظم إليه. وهو ما ظهر مثلاً في أدائه لمهمّته الباريسيّة، بعد انهيار ثورة 1925-1927 في سوريا.

وكان من هذه الملامح أيضاً أسلوب خطبه وأحاديثه. فهو أسلوب حارّ، بعيد عن الموات الخشبي، ولكنّه خالٍ أيضاً من محسّنات الهياج والتهييج، ميّال، عوض ذلك، إلى الحِجاج أو إلى الإغراء ثمّ إلى ترك باب للخصم يدخل منه أو يخرج. فيبقى لذلك بعيداً عن الميل إلى الإقذاع أي إلى البلوغ بالتناول الشخصيّ حدّ إحداث الصدوع التي يتعذّر لأمها. أخيراً يجب أن تُحتسب في كفّة الميل الديمقراطيّ لرياض الصلح صداقات تكاد لا تحصى ولا يحاط بتنوّعها وهمّة عالية مقرونة بالكرم في تعهّد الصداقة وأنس بالناس ورغبة في إيناسهم ومرح كثير ومحبّة للرقيق من الشعر:

وأقتلُ ما يكون الشوق منّي إذا دَنَت الخيامُ من الخيام

وزاد الطين بلّة استثناء الطائفة من حيازة مقعد وزاريّ في حكومة النقّاش. وكان عادل أرسلان، قائد الحركة، يستهدف أيضاً مواطن النفوذ البريطانيّ التقليديّ في الطائفة ويسعى إلى دمج الحركة في تكتّل معتمدي شامل. وهو قد سعى أيضاً إلى طمأنة الموارنة، فزار البطريرك وباشر حواراً مع تيار بشاره الخوري، عبر كميل شمعون وفريد الخازن. على أن ذلك لم يمنع بدايات صدام، في أواخر العهد الفيشيّ، بين دروز ومسيحيّين. فقد سقط، في المتن، قتيلان وجرحى وشاعت أخبار عن تسلّح درزيّ وأخذ مسيحيّين يطالبون بالتسلّح.

هذا وقد اختلفت أزمة التموين الثانية (ربيع 1942) عن تلك التي شهدتها أواخر العهد الفيشيّ في وقعها على مجرى العلاقات بين النجّادة والكتائب. فأدّى أسلوب النجّادة في الاحتفال بعيد المولد وحضور رئيس الوزارة أحمد الداعوق هذا الاحتفال إلى مناكفة شديدة بين التنظيمين. وكانت تظاهرات متقابلة سابقة قد أفضت إلى اتّخاذ الحكومة قراراً بحلّ المنظّمتين بقي نظرياً.

على أن ذلك كلّه لم يحل دون مضيّ بشاره الخوري، في المدّة نفسها، قدماً في خطّة التقارب مع أبرز الساسة المسلمين. كان التحوّل الذي أحدثته معاهدتا 1936 لغير صالح التمسّك الإسلاميّ بالوحدة السوريّة هو التحوّل المستمرّ الأثر خلف علوّ المناكفات الطائفيّة وهبوطها. وكان التحوّل الآخر الذي رسّخته هزيمة فرنسا في الصفّ المسيحيّ لغير صالح الانتداب قد أخذ يستكمل الأوّل ويوطّده. وما هذان التحوّلان إلا مقدّمتان ناطقتان، برغم صفتهما العمليّة لا النصّيّة، بما أصبح يُعرف لاحقاً باسم «الميثاق الوطنيّ».

وفي أوائل الصيف التالي (1943) بدا أن الأزمة التي أثارها مرسوما أيّوب ثابت المتعلّقان بتكوين هيئة الناخبين ومجلس النوّاب

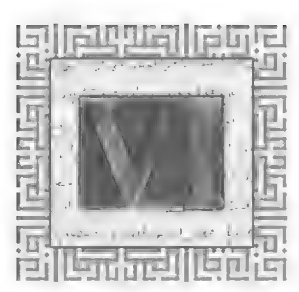
قد بدّدت، مرّة أخرى، ما كان تراكم من رصيد لتفاهم مسيحيّ - إسلاميّ في البلاد. ولكن الانتخابات نفسها وما تلاها ما لبثت أن أثبتت أن هذا الرصيد كان لا يزال متنامياً على قواعده التاريخيّة الجديدة.

يُسر في إلغاء الانتداب وعُسر في إعادة الدستور

مع انطلاق القوّات البريطانيّة وقوّات فرنسا الحرّة لإخراج الفيشيّين من سوريا ولبنان وإعادة احتلالهما، نثرت الطائرات يوم 8 حزيران 1941، عشرات الآلاف من النسخ من إعلان وقّعه الجنرال جورج كاترو الذي كان الجنرال ديغول قد عيّنه مندوباً عامّاً لدى الدولتين. وكان أهمّ ما جاء في هذا الإعلان أن الانتداب قد «ألغي» وأن الشعبين أصبحا «سيّدين مستقلّين» وأن لهما أن يتشكّلا في «دولتين منفصلتين» أو أن يجتمعا في «دولة واحدة». وقد أضاف الإعلان أن هذا الاستقلال «ستضمنه» معاهدة تعقد، فضلاً عن ذلك، «العلاقات المتبادلة بيننا». وفي اليوم نفسه، اعترفت بريطانيا، بلسان سفيرها في القاهرة مايلز لامبسون، بهذا الاستقلال، إذ أعلنت دعمها التامّ للقرار الفرنسيّ.

ولم يكن هذا القرار ابن ساعته، فإن فكرته كانت تحت الدرس منذ خريف العام السابق، وكانت مسوّدات مختلفة لصيغته قد تبودلت بين الجانبين البريطانيّ والفرنسيّ، وادّعى إدوارد سبيرس لاحقاً أنه واضع الصيغة الأخيرة التي اعتُمدت ونُشرت بتوقيع كاترو. وكان تعيين هذا الأخير «مندوباً عامّاً» لا مفوّضاً سامياً إشارة واضحة أخرى إلى التحوّل في طبيعة العلاقة بين فرنسا ودولتي المشرق.

ولم تكن «المعاهدة» العتيدة شرطاً لإلغاء الانتداب ولا للاستقلال، وقد أعلن حصولهما فعلاً. وإنما كانت «ضمانة» فرنسيّة للاستقلال، إلى تحديدها العلاقات المتبادلة.







101 أيوب ثابت

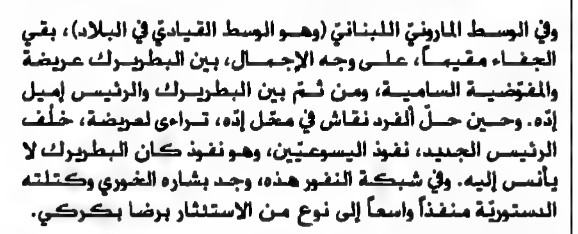
كان مراداً كسب مودّة الأهالي لتأمين القوّات الزاحفة. ولكن ما إن استقرّ أمر الاحتلال الجديد حتّى بدت فرنسا الحرّة غير مستعجلة أيّ تغيير ذي شأن. وبعد توقيع الهدنة بيومين، أصدر كاترو قراراً ولّى نفسه بموجبه سلطات المفوّض السامي بحذافيرها. كذلك بقيت دوائر الانتداب على نسقها السابق وأساليب عملها وتوالى إصدار القرارات التي لها قوّة القانون من جانب المندوب العامّ الذي اتّخذ السراي الكبير مقرّاً له. وأقرّت الحكومتان المعيّنتان، برئاسة خالد العظم في دمشق وألفرد نقّاش في بيروت، في موضعيهما.

كان السير في طريق التغيير يقتضي، أوّل ما يقتضي، أن يفرج عن الدستور في كلّ من الدولتين. ولكن كاترو بقي معرضاً، ما استطاع، عن هذه الضرورة، وجنح، عوض الانصياع لها، إلى مباشرة الحوار مع الحكومتين المعيّنتين حول مستقبل العلاقات بين فرنسا وكلّ من الدولتين.

وأمّا الجانب البريطانيّ فكان سارع إلى نفي أن تكون له مطامع خاصّة في سوريا ولبنان، معترفاً لفرنسا «بمصالحها التاريخيّة» في المشرق وبحقّها في أن تحوز وضع «الامتياز الغالب» في الدولتين من غير

م <59 يقظة الطوائف في العهد الانتدابيّ الأخير

في مسالك المناورة السياسيّة وفي ساحات التظاهر، كان قد عمّ، في أعقاب الأطوار التي شهدها التفاوض على معاهدتي 1936، حديث «حقوق الطوائف» وتراجع حديث «الوحدة السوريّة» وإن يكن بقي ماثلاً في أفق غير محدّد، على الأغلب، أو في الاحتياط. اشتملت هذه الغلبة على طوائف المحمّديين، في لبنان، بمن فيهم السنّة الذين قوي ميلهم إلى التصرّف على أنّهم طائفة لبنانيّة لا على أنّهم جزء من «أمّة» يختلفون في رسم حدودها ولكنّها شاسعة على كلّ حال. واشتملت الغلبة نفسها على الأقلّيات السوريّة من علويّين ودروز ومن مسيحيّين في الشمال ومن أتراك في نواحي الإسكندرون. فقد بقي هذا القوس كلّه يتململ بقوىً نافذة فيه وركب الإسكندرون إلى تركيا مركب اتّحاد المصالح التركيّة - الفرنسيّة متجاوزاً عن رغبة سكّانه من العرب وعن المصالح الحلبيّة لمينائه.



وفي الوسط المارونيّ اللبنانيّ (وهو الوسط القياديّ في البلاد)، بقي الجفاء مقيماً، على وجه الإجمال، بين البطريرك عريضة والمفوّضية السامية، ومن ثمّ بين البطريرك والرئيس إميل إدّه. وحين حلّ ألفرد نقّاش في محلّ إدّه، تراءى لعريضة، خلف الرئيس الجديد، نفوذ اليسوعيّين، وهو نفوذ كان البطريرك لا يأنس إليه. وفي شبكة النفور هذه، وجد بشاره الخوري وكتلته الدستوريّة منفذاً واسعاً إلى نوع من الاستئثار برضا بكركي.

وكان البطريرك قد وصل، في خريف 1941، إلى حدّ التقدّم من سبيرس بعرض لإحلال حماية بريطانيّة للموارنة محلّ الحماية الفرنسيّة. وهو عرض رفضه الجانب البريطانيّ الذي لم يكن يريد الوصول باستفزازه حليفته إلى هذه الدرجة.

في هذه المدّة نفسها، كان الجبل الدرزيّ يشهد تنافساً بين عصبة العمل القوميّ، ممثّلة بعلي ناصر الدين (وهي تنظيم قوميّ عربيّ بقيت سوريا مجال عمله حتّى ذلك الحين) وبين الحزب السوريّ القوميّ، وكان زعيمه أنطون سعادة قد عاود الرحيل إلى أميركا الجنوبية في سنة 1938. وصعد أيضاً في الجبل نجم عادل أرسلان العائد من غربة طويلة، محفوزاً بالنقمة على الهامشيّة التي آل إليها الحزب الأرسلانيّ بفعل انحياز السلطة المنتدبة إلى نظيرة جنبلاط. وكان هذا الثالوث معادياً للانتداب ومنطوياً على ميل «محوريّ» بقي متلعثماً إجمالاً

في حالتـي أرسلان وناصر الدين، ولكنّه بلغ حدّ الجهر في حالة الحزب السوريّ القوميّ.

وعنـد الشيعة، بـدأت حركة المطالبة الطائفيّـة تبدي طموحاً موسمياً. فأخذ النـوّاب الشيعة يتصرّفـون جماعـة في المجلس النيابـيّ ويلوّحون بالمقاطعة والاستقالـة تأييداً لمطالب الطائفة ابتداءً مـن سنـة 1937. وفي خريـف 1941، أقـدم أحمـد الأسعـد ومشايعـوه علـى تأسيس «مجلـس أعلـى» للطائفـة الشيعيّة، وكانـت هذه سابقة لم تُفضِ إلى صورة ثابتة إلا بعد ذلك بنحو من ثلاثـة عقود. وكانت الزعامـة الأسعديّة قد عادت تفرض نفسهـا بقـوّة ابتداء مـن انتخابـات 1937، وذلك بعـد تهميش نسبيّ أو متقطّع بدأ مع أوائل الانتداب.

أخيراً، كانت مسألة رئاسة الوزارة قد أصبحت محوراً للحركة السياسيّة في وسط الزعماء السّنة، ومـداراً لعلاقتهم بأقرانهم الموارنة أيضاً، وذلك منذ أن تسلّمها خير الدين الأحدب في مطلع 1937. فمـا لبثت العلاقة أن اضطربت بين رئيس الجمهوريّة إدّه ورئيس الوزارة الذي ظلّ يلقى، إلى أواخر عهده، دعماً من المفوّض السامي ومن كتلة بشاره الخوري، هذا فيما كان البطريرك المارونيّ قد أصبح راغباً في إزاحته. وحين ألجئ إدّه وأمين سرّ الدولة عبـد الله بيهـم إلى الاستقالة تحت وطأة الإخفاق في معالجة أزمـة التمويـن المستشرية، وذلـك في ربيـع 1941، هـدأت هذه الجبهـة إلى غداة إعلان كاتـرو «الاستقـلال» في أواخر تشرين الثـاني وتشكيـل حكومـة أحمـد الداعوق بعـد تسمية ألفرد نقّاش رئيسـاً للجمهوريّة. فقـد كان الداعوق موعـوداً بأزمة تمويـن جديدة جاءت بعد الأولى بنحو سنة. فكانت أشهر آذار ونيسـان 1941 وأواخر شباط إلى نيسان 1942 أشهر اضطراب شديد وتظاهـر دائم تجوّلاً بين المدن السوريّة واللبنانيّة. وكان الخبز قد أصبح شغل الناس وبوصلتهم الصريحة في السياسة وفي الموقف من طرفي الحرب.

في ظرف الأزمة الثانية هذه، التقى رياض الصلح الرئيس النقّاش وأبدى استعداداً لتأليف حكومـة تخلف حكومـة الداعوق ولتأييـد استقلال لبنان في حدوده القائمة. ولا يبدو هذا الترشيح الـذي نجد خبره في تقريـر فرنسيّ موجّـه إلى كاتـرو مثار نفور انتدابيّ فعليّ. بل إن التقرير يميل إلى موافقة النقّاش في اعتباره إقرار باستقلالهمـا، ومقـرّراً أن لا مصالح لبريطانيا فيهما باستثناء كسب الحرب.

علـى أن هـذا التعريـف لم يحظ بالتأويـل نفسـه مـن الجانبيـن الفرنسـيّ والبريطانيّ وظهـر بسرعة، على الرغم من التوضيحات التـي تبعت أزمـة توقيع الهدنـة في عكّا، أن التفـاوت السياسـيّ بـين الطرفيـن مرشّح للاستمـرار. وهـذا فضـلاً عـن أن فحوى المراسـلات البريطانيّـة- الفرنسيّـة، في هـذه المرحلـة، لم يكـن لهـا أن تلـزم السوريّين واللبنـانيّين الذين أبقوا بمعزل عنهـا.

في كلّ حـال، عيّن كاترو، في 27 أيلول، تاج الديـن الحسني رئيسـاً للجمهوريّة السوريّة، فعيّن هذا الأخير، بعد استقالة خالد العظم، حسـن الحكيـم رئيساً لحكومـة جديدة. وأعـاد كاتـرو، في هـذه المناسبـة، توكيـد الاستقـلال، ولكـن مـع التشديـد علـى الالتزامـات السياسيّـة والعسكريّة الناجمة عن ظرف الحرب. فبـدا أن الاستقـلال التامّ يُتوصّـل إليـه في نهايـة مطاف معيّن وليس معطى فوراً.

وبعـد شهرين، أي في 26 تشريـن الثـاني، أعاد كاتـرو الكرّة في بـيروت، فنقـل ألفرد نقاش من رئاسـة الحكومة التـي كان قد عيّنه لهـا دنتز إلى رئاسـة الجمهوريّة، وحلّ محله في رئاسة الحكومـة أحمـد الداعـوق. وقد ذكـر في الإعلان الذي أذاعـه إلى اللبنانيّين معاهـدة 1936. ولم يكـن ذكـر مثيلتهـا السوريّـة التـي لم تكـن تمنـح لفرنسـا القـدر نفسه مـن التسهيـلات، العسكريّة خصوصاً. إلى ذلك، وضع كاترو للحكومة الجديدة برنامـج عملها وحدود حركتها مستذكـراً، إلى إلزامـات الحرب، «رسالـة فرنسا العريقة» في لبنان.

علـى أن التوجّـه نحـو الإفراج عـن الدستور (معـدّلاً) كـان عليـه أن ينتظـر آذار 1943 أي سنـة ونصـف سنـة تقريبـاً. ولم تحصل

الانتخابات النيابيّة إلاّ في أواخر آب وأوائل أيلول من ذلك العام. ثمّ استُكمل نصاب المؤسّسات الدستوريّة بعد أسبوعين من اكتمال عقد المجلس النيابيّ، وذلك بانتخاب رئيس للجمهوريّة هو بشاره الخوري وتشكيل حكومة مسؤولة أمام مجلس النوّاب هي حكومة رياض الصلح الأولى. فبين إعلان كاترو الاستقلال والتكوين الفعليّ للمؤسّسات الدستوريّة، انقضى ما يزيد قليلاً عن سنتين وثلاثة أشهر.

في هذه الأثناء، كان كاترو قد أرفق انطلاقة الإفراج عن الدستور بإنشاء حكم انتقاليّ مهمّته الأولى تنظيم الانتخابين النيابيّ والرئاسيّ. فجمع في يد أيّوب تابت رئاستي الدولة والحكومة من غير أن يسمّيه رئيساً للجمهوريّة. وسمّى عطا الأيوبي للمنصب نفسه في سوريا. وكان تاج الدين الحسني قد توفّي فجأة في مطلع السنة. وكانت سوريا قد عرفت، بعد حكومة الحكيم، حكومتين، في ظلّ رئاسة الحسني، رئس إحداهما حسني البرازي والثانية جميل الإلشي. وكان أقطاب الكتلة الوطنيّة من أمثال هاشم الأتاسي وشكري القوتلي معرضين عن المشاركة في الحكم ما لم تكن في ظلّ الدستور. وكان سامي الصلح قد خلف أحمد الداعوق في تمّوز 1942 على رأس الحكومة اللبنانيّة فصمدت حكومته إلى أن أقال كاترو ألفرد نقاش الذي رفض الاستقالة. تمّت هذه الإجراءات، إذن، في آذار 1943 وكان جديدها الاستغناء عن تعيين ثلث النوّاب، وهي قاعدة كانت قد صحبت المجالس النيابيّة من أوائل العهد الدستوريّ. فبدأ حديث الانتخابات يطغى على كلّ حديث سياسيّ آخر.

والواقع أن هذا الحديث كان قد بدأ يعلو ويهبط، في الوسط السياسيّ، من أواخر 1941، مواكباً التخمينات المتّصلة بإعادة الدستور. ولكن حكومة أيّوب تابت وجدت نفسها أمام مسؤوليّة تنظيم الانتخابات. وما لبثت

علامة لجنوح رياض إلى الاعتدال. ولعلّ في حرج الظرف تفسيراً لهذا التساهل الفرنسيّ ولقرينه الرئاسيّ. مهما يكن من شيء، فقد باشر النقّاش استشارات دخل رياض السراي الصغير مشاركاً فيها لأوّل مرّة في حياته السياسيّة، وذلك من غير صفة نيابيّة راهنة أو سابقة. ولكن الاستشارات انتهت لا إلى تكليفه هو بل إلى تكليف صهره وابن عمّه القاضي سامي الصلح. وكان اسم رياض قد طُرح مرّة أولى لتشكيل الوزارة في مطلع سنة 1937. وكانت تجمعه (ووالده من قبله) صلة شخصيّة وثيقة بإميل إدّه، رئيس الجمهوريّة آنذاك. ولكن هذا الأخير انتهى إلى تكليف خير الدين الأحدب وفسّر ذلك بخشيته من «ديناميّة رياض» على حوزة الرئاسة الأولى.

وأمّا السبّاق إلى المبادرة التي بدا أن استطالة الباع البريطانيّ في سوريا ولبنان، ومعها سياسة بريطانيا العربيّة بعمومها، قد أخذت تفرضها في مجال العلاقة السياسيّة بين مسيحيّي لبنان ومسلميه فكان بشاره الخوري. كان الخوري قد التقى رياض الصلح على النقد الشديد لأداء حكومة الداعوق أثناء أزمة التموين التي شهدها ربيع 1942. وفي حزيران، لبّى الخوري وجميل مردم دعوة مصطفى النحّاس رئيس الوزارة المصريّة إلى زيارة مصر. وكان سرّاً ذائعاً أن هذا اللقاء مشمول بالبركة البريطانيّة. وكان مدار البحث توحيد الموقف العربيّ في الحرب ومستقبل سوريا ولبنان. واستعجل المتباحثون عودة الحياة الدستوريّة في سوريا ولبنان، وارتأوا إجراء الانتخابات النيابيّة في لبنان في ظلّ حكومة يرئسها الخوري. وكانت الزيارة، في عرف هذا الأخير، مدخلاً له إلى حلبة «التعاون العربيّ» وإلى المجال الإسلاميّ اللبنانيّ أيضاً. ورأى فيها - بحسب سبيرس - اعترافاً من النحّاس بالكتلة الدستوريّة على أنّها النظير اللبنانيّ للكتلة الوطنيّة السوريّة.



م<60 فيرلونغ: قرار أم مناورة؟

يروي يوسف سالم أن القنصل البريطاني في بيروت فيرلونغ (وقد أصبح المستشار السياسيّ لسبيرس بعد قدوم هذا الأخير إلى بيروت) أخبره ذات يوم، إذ سمعه يحادث رياض الصلح بالهاتف، أن الإنكليز سيعتقلون الصلح «بعد أسبوعين أو ثلاثة» وأنّهم سيعتقلون معه شكري القوّتلي وسعد الله الجابري أيضاً. ويذكر سالم أنّه دبّر، على الأثر، لقاء في منزله بين الصلح وفيرلونغ وأن الأوّل تمكّن من تفنيد التهمة البريطانيّة الموجّهة إليه وهي الجنوح إلى جهة الألمان بعد هزيمة فرنسا وما تبع ذلك من تأييد لـ«ثورة» رشيد عالي الكيلاني على البريطانيّين في العراق.

يضيف سالم أن رياض (الذي أفتى فيرلونغ بـ«تأجيل» اعتقاله) دبّر لاحقاً لقاء (في منزل سالم أيضاً) جمعه وفيرلونغ والزعيمين السوريّين. وقد انتهى هذا اللقاء باقتناع المسؤول البريطانيّ بأن إقامة القوّتلي والجابري في العراق كانت في ظرف اتّسع فيه الجميع (بمن فيهم تشرشل نفسه) بميل موازين الحرب إلى الجهة الألمانيّة، وأن الزعماء الثلاثة كانوا وظلّوا في مواقفهم طلّاب استقلال وحلفاء لمن ينصرهم في معركة الاستقلال، ولم يكونوا أنصاراً للهتلريّة ولا أعداء للديمقراطيّة.

ويفترض، بحسب إشارات في رواية سالم، أن ثاني هذين اللقاءين (أو كليهما) تمّ في شهر رمضان الذي تلا احتلال بريطانيا وفرنسا الحرّة سوريا ولبنان، وهو يوافق شهر آب - أيلول من سنة 1941. على أن شكري القوّتلي ما لبث أن ذهب إلى الحجّ في نهاية العام ثمّ عاد من هنالك إلى بغداد حيث أمضى مدّة «نفي طوعي» طالت إلى أيلول عام 1942. وتشير الأوراق السياسيّة إلى أن البريطانيّين هم الذين أمّنوا له عودة غير مشروطة إلى دمشق كانت تلقى معارضة فرنسيّة.

ويفيد تقرير وجّهه سبيرس في أوّل تمّوز 1942 إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة إلى أن رياض الصلح كان ذات يوم «موضع شبهة شديدة» تتّصل بالدعاية النازيّة ولكنّه «بات يبدي هدوءاً مستحسناً وموقفاً ودوداً [حيال البريطانيّين] لا بدّ أن يكون لهما صدى إيجابيّ في الوسط الدينيّ» الذي ينتمي إليه.

أن اعتمدت توزيعاً للنوّاب بين الطوائف، محتسبة المغتربين (وكانت كثرتهم من المسيحيّين) في تحديد عدد المقاعد العائدة إلى كلّ طائفة. وقد أثار هذا القرار عاصفة كبرى في صفوف المسلمين. فتدخّل في الأمر كلّ من إدوارد سبيرس، ممثّل بريطانيا، ومصطفى النحّاس رئيس الوزارة المصريّة. وانقشعت الأزمة عن سقوط تابت وحلول بترو طراد محلّه في 21 تمّوز. واعتمدت مذ ذاك قاعدة التوزيع التي بقيت سارية حتّى اتّفاق الطائف وهي أن يعطى المسيحيّون ستّة مقاعد يقابلها خمسة للمسلمين بحيث يأتي عدد أعضاء المجلس دائماً قابلاً للقسمة على 11.

هكذا زالت العوائق من الطريق إلى الانتخابات. وكان وراء طول المدّة التي استغرقها ذلك نزوع فرنسا الحرّة - وقائدها ديغول، على الأخصّ - إلى تأويل متزايد الضيق للاستقلال المعلن سنة 1941. وكانت زيارتا ديغول إلى المشرق في تمّوز - آب 1941 ثمّ في آب 1942 قد أكّدتا هذا المنحى تأكيداً متصاعداً من الأولى إلى الثانية. فبدا أن قائد فرنسا الحرّة لا يعتبر الاستقلال حاصلاً بل ينيط «تنظيمه» بالدولة المنتدبة. وبدا أنّه يربط إنهاء الانتداب (الذي كان كاترو قد أعلن إلغاءه!) بالتوصّل إلى معاهدة تبرمها الدولة الفرنسيّة بحسب الأصول المتّبعة من قبلها وتبلغ إلى عصبة الأمم (النائمة آنذاك) التي يعود إليها إلغاء الانتداب. وهذا مع ملاحظة الارتباط بين مراحل هذا المسار كلّها وظروف الحرب...

فليس إذن غير الضغوط البريطانيّة التي واكبت مطالبة السوريّين واللبنانيّين بالدستور وأسعفتها تطوّرات الحرب العامّة، ما أتاح تحوّل الجانب الديغوليّ نحو الخيار الدستوريّ في سوريا ولبنان.

فرنسا الحرّة تنكر «حرّيته» وبريطانيا العظمى تنكر «وحدته وسلامة أراضيه»

أثار إعلان كاترو «استقلال لبنان» في 26 تشرين الثاني 1941، موجة احتجاج ونقد واسعة في أوساط لبنانية متنوّعة. ولعلّ أكثر البوادر إزعاجاً للمندوبيّة العامّة كان المؤتمر الذي انعقد في بكركي يوم عيد الميلاد، واشتركت فيه وفود ضخمة ضمّت 600 إلى 700 شخص. وكانت الكتلة الدستوريّة، برئاسة بشاره الخوري، الحاضر الأبرز في هذا المؤتمر. وقد ألقى فيه البطريرك عريضة خطبة أبرزت ما أحدثه الاستقلال المنتقص الذي أعلنه كاترو من خيبة أمل. وتبنّى المؤتمرون بياناً طلبوا فيه للبلاد الاستقلال الفعليّ وحرّية التعاقد مع الدول الأجنبيّة وسنّ قوانين دستوريّة تنظّم الحكم الوطنيّ الديمقراطيّ في صورته الجديدة، وتحفظ حقوق الطوائف والمناطق، وشدّدوا على أن الحكومة التمثيليّة المتمتّعة بثقة مجلس نيابيّ منتخب هي وحدها المخوّلة إلزام البلاد بأي تعاقد سياسيّ أو اقتصاديّ.

وكانت مواقف أخرى قد جرت المجرى نفسه. فالتقت منظّمتا الكتائب والنجّادة على معارضة الوضع الذي أنشأه إعلان كاترو. ووقّع نحو من 25 شخصيّة، معظمهم من النوّاب السابقين وفيهم رئيسان سابقان للحكومة ولمجلس النوّاب (بشاره الخوري وخالد شهاب) وفيهم وزراء سابقون وفيهم مطرانان على بيروت، وهما المارونيّ مبارك والروم الكاثوليكيّ صايغ إلخ.، مذكّرة قدّموا فيها حصول الاستقلال الفعليّ على كلّ بحث في المعاهدة...

وكان بين هؤلاء من وجد في بقاء ألفرد نقاش على رأس السلطة استجابة لطلب اليسوعيّين المسموعي الكلمة في الإدارة الانتدابيّة. وكان بينهم من أخذ على حكومة الداعوق ضمّنها بعض خصومه السياسيّين، إلخ. ولم يعدم الوضع الجديد، من بين اللبنانيّين، من يقف منه موقفاً مقابلاً لهذه المعارضة. فذهب الرئيس السابق إميل إدّه وأنصاره، خصوصاً، إلى

ويستبعد أن تكون سلطات الاحتلال البريطانيّ قد نظرت جدّيّاً إلى احتمال الإقدام على اعتقال الزعماء الثلاثة. ويستبعد أن يقدم فيرلونغ على إبلاغ سالم هذه النيّة لو أنّها كانت جدّيّة. فكان الجانب البريطانيّ قد باشر مناوشاته مع السلطة المنتدبة وجدّ في توجيه سوريا ولبنان نحو الاستقلال وفي الإمساك بالدفّة، في حدود الإمكان، خلال هذه المسيرة. وكان اعتقال هؤلاء الزعماء إخلاء للساحة من قيادات رئيسة مناوئة للانتداب وتسليماً للدفّة إلى هذا الأخير وإلى أنصاره. الأرجح إذن أن فيرلونغ ابتغى أن يعقد الصلة مع الزعماء الثلاثة من موقع القوّة والتهديد، وأنّهم «أقنعوه» في نهاية المطاف، بما كان مقتنعاً به سلفاً.

م-61 المذكّرة إلى كاترو: «بشرى» بالتعديل الدستوريّ

تفرّد رياض الصلح عن المراجع المختلفة التي أبدت معارضة لإعلان كاترو ولحكم النقّاش - الداعوق، ولكن بموقف مماثل في استقلاليّته ومختلف في تفاصيل ذات أهمّية. وكان هذا الانفراد مصداقاً لعبارة سبيرس الذي وصف رياض الصلح، في تلك المرحلة، بأنّه «ذئب متوحّد».

ففي 20 كانون الأوّل 1941، وجّه رياض إلى كاترو مذكّرة بسط فيها موقفه من إعلان 26 تشرين الثاني. وقد أرسل منها نسخاً إلى حكومات بريطانيا العظمى والولايات المتّحدة الأميركيّة والجمهوريّة التركيّة والممالك المصريّة والعراقيّة والعربيّة السعوديّة، وذلك بواسطة ممثّليها في بيروت. ويروي تقرير للاستخبارات الفرنسيّة من مرجعيون أن توزيعاً محدوداً جدّاً لهذه المذكّرة حصل في جنوب لبنان. ويذكر زهير عسيران أن رياض الصلح كلّفه تهريبها إلى مندوب «الأهرام» في فلسطين لتنشر في الصحيفة. ولم نقع على النصّ التامّ لهذه المذكّرة بالعربيّة. ولكن بعض كتب التاريخ اللبنانيّة يقتطف أهمّ مقاطعها. ثمّ إن واضع التقرير الفرنسيّ أرفق به ترجمة فرنسيّة تامّة لها.

تدور مذكّرة رياض الصلح على فكرة التناقض بين مندرجات إعلان كاترو ومصالح البلاد في الاستقلال الصحيح. وينصب

كاتبها في وجه صاحب الإعلان مواقف دوليّة بينها ما كان كاترو نفسه قد أعلنه في حزيران وبينها كلام لقائده ديغول وبينها، على الأخص، مواقف بريطانية متكرّرة يورها الصلح بنصوصها.

وتبرز المذكّرة، بين ما تبرزه من أدلّة على التراجع في إعلان 26 تشرين الثاني، اتّخاذه معاهدة 1936 مرجعاً. فيشير الصلح إلى كلام لفيينو، مهندس المعاهدتين السوريّة واللبنانيّة، يصرّح فيه بأن الأخيرة تختلف عن الأولى بالمدّة وبالشروط العسكريّة وأنّها «ليست إلا تثبيتاً لحضور فرنسا في تلك البلاد بصيغة أخرى». يأخذ الصلح أيضاً على كاترو أنّه لا يزال يمارس صلاحيّات المفوّض السامي في شؤون لا علاقة لها بحالة الحرب...

ثمّ إن المذكّرة تبرز العوائق التي وضعتها تدابير كاترو وما رسمه من خطّة عمل للحكومة الجديدة في وجه انضمام لبنان إلى أيّة وحدة عربيّة، وهي عوائق لم تكن ماثلة في إعلان 8 حزيران. وتشدّد المذكّرة خصوصاً على ابتعاد كاترو عن خطّة الانتخابات واستعاضته عنها بجولة مشاورات في المناطق، واعتماده منطقاً يجعل من لبنان «مجموعاً من الطوائف والمواقف المتفرقة» فيما كان الواجب إعداده ليكون «وطناً عربيّاً قوميّاً سيّداً مستقلاً».

على أن أدهش ما في مذكّرة رياض الصلح أنّه بشّر كاترو بالتعديل الدستوريّ الذي اقترحته حكومة الصلح الأولى على مجلس النوّاب اللبنانيّ، بعد المذكّرة بسنة وأحد عشر شهراً تقريباً:

«عليه وباعتبار الوضع الراهن مناقضاً لمصلحة البلاد، فإننا نحتفظ بالحق في إجراء كلّ تعديل داخليّ يوافق هذه المصلحة وذلك في اليوم الذي نتمكّن فيه من ممارسة استقلالنا ممارسة عمليّة. يومذاك سيكون هذا التعديل رهناً بإرادتنا وحدنا»!!

أخيراً لا ينسى رياض الصلح أن يعتبر «إعلان الاستقلال» - بعد هذا التفنيد كلّه - «وثيقة قانونية جديدة».

التمسّك بالانتداب أو بضمانة فرنسيّة تكافئه لسلامة الكيان اللبنانيّ وصيغة اقتسام السلطة السارية في مؤسّساته.

وفي جهاز الانتداب نفسه، وُجد غلاة من الإداريّين والعسكريّين والمبشّرين كانوا حريصين على مواقعهم، وعلى ما في أيديهم من امتيازات ونفوذ، فاعترضوا على التوجّه الاستقلاليّ من غير التوقّف كثيراً عند اختلاف الصيغ، ووصل بهم الأمر إلى حدّ التآمر لاغتيال كاترو.

هذا وكانت البعثة البريطانيّة قد باشرت التقرّب من الاستقلاليّين. على أن الموقف البريطانيّ الفعليّ لم يكن مطابقاً لموقف هؤلاء. كان إعلان 26 تشرين الثاني قد خضع لمفاوضة وتجاذب بين الجانبين الفرنسيّ والبريطانيّ. وأكثر ما اعترض عليه الجانب البريطانيّ في الإعلان كان الإشارة إلى معاهدة 1936، إذ كانت تحفظ لفرنسا امتيازات ضخمة وطويلة المدّة في لبنان. وقد اعترض أيضاً على تأكيد الإعلان أن الدولة اللبنانيّة تشكّل، في الأرض وفي السياسة، «وحدة غير قابلة للتجزئة». فقد رأى البريطانيّون في هذه النقطة مثاراً لنقمة السوريّين الذين كانوا لا يزالون يتطلّعون إلى وضع اليد على الأقضية الأربعة (البقاع ووادي التيم) وعلى طرابلس التي كانوا يرون فيها تعويضاً لهم عن خسارتهم إسكندرون، وكانت الميناء الوحيد الحسن التجهيز في سوريا. تلك مطالب كان البريطانيّون عالمين بأنها تلقى تجاوباً في لبنان نفسه، وخصوصاً في طرابلس. إلى ذلك، بقيت دوائر الانتداب تشتبه بوجود رغبة بريطانيّة في فصل جبل عامل أيضاً عن لبنان وضمّه إلى فلسطين، وذلك لتيسير تسوية عربيّة يهوديّة هناك تأخذ بعين الاعتبار مطالب الصهيونيّين المتعلّقة بالمياه، وتأخذ أيضاً بمبدأ تقسيم فلسطين كلّها.

62-م انتخابات 1943 النيابيّة

طالت العملية التي أفضت إلى انتخابات 1943 النيابيّة كثيراً. كان التجاذب في مبدأ إجراء الانتخابات قد بدأ مع تحرير سوريا ولبنان من الفيشيّين. وكان لهذا التجاذب وجه بريطانيّ - فرنسيّ تمثّل في المقاومة البريطانيّة للنزوع الفرنسيّ إلى فرض قيدين ثقيلين على استقلال لبنان المعلن في ربيع 1941، وهما قيد المعاهدة، وقيد إبرام عصبة الأمم قرار إنهاء الانتداب. ومع كلّ طور من أطوار هذه المواجهة، كان حديث الانتخابات يعود إلى التداول ويبلغ حدّ البحث في تأليف لوائح. ولكن الأمل في إجرائها كان يخبو مجدداً، إذ تستظلّ فرنسا الحرّة ظروف الحرب لترجئ مرّة أخرى بعث الحياة الدستوريّة في سوريا ولبنان.

وفي أواخر نيسان 1942، كان كاترو ينزع إلى استثناء إجراء الانتخابات من بين النتائج المترتّبة على إعادة العمل بالدستور. وهي إعادة سلّم بها أخيراً (يوافق عليها رئيسه ديغول). وأمّا ما كان كاترو متّجهاً للاستعاضة به عن الانتخابات فلم يكن غير إعادة الروح إلى مجلس 1937. فهذا هو المجلس الذي صدّق المعاهدة... وكانت العودة إلى هذه الأخيرة لا تفارق مخيّلة كاترو.

وقد لقيت هذه الرغبة الفرنسيّة قبولاً عند شطر كبير من المسيحيّين (الإدّيين بخاصّة) كان يخشى وصول زعماء مسلمين أقوياء، من معارضي الانتداب، إلى المجلس النيابيّ، بعد أن بدا منهم تصميم على خوض الانتخابات كان جديداً عند بعضهم. وكان النفوذ البريطانيّ المتّجه إلى دعم هؤلاء يزيد من هذه الخشية المسيحيّة.

ومع أن البطريرك عريضة وبشارة الخوري وكتلته كانوا مصرّين على إحياء الدستور، فإن الخوف على الميزان الطائفيّ العامّ في المجلس الجديد لم يكن غائباً عن فكرهم. وحين تغيّرت موازين الحرب في الأشهر الأخيرة من سنة 1942 وتراجع الخطر المحوريّ عن آفاق الشرق الأوسط، اضطرّت السلطة المنتدبة إلى الرضوخ للمطالبة البريطانيّة بإجراء الانتخابات في الدولتين. وهو ما مهّد له إعلان اللجنة الوطنيّة الفرنسيّة من الجزائر في 24 كانون الثاني 1943 ما رسمت معالمه التنفيذيّة قرارات ثلاثة أصدرها كاترو في 18 آذار من العام نفسه. وهو أيضاً ما عارضه

لاحقاً ثبت البريطانيّون على الحثّ لإعادة العمل الدستوريّ وإجراء الانتخابات النيابيّة. وعارضوا بثبات أيضاً نزوع الديغوليّين لا إلى إحياء معاهدتي 1936 مع سوريا ولبنان وحسب بل أيضاً إلى إحياء المجلسين النيابيّين اللذين صدّقا هاتين المعاهدتين. وكان مسار الحرب على الجبهة الليبيّة حيث تلقّى الجيش البريطانيّ ضربات موجعة من الجيش الألمانيّ الزاحف نحو مصر بقيادة رومل ذا وقع مباشر على الجدل البريطانيّ الفرنسيّ في شأن الخطّة المناسبة لسلوك الحلفاء في سوريا ولبنان. وحتّى التوغّل الألمانيّ في الأراضي السوفياتيّة كان يقوّي حجّة الديغوليّين الراغبين في مواصلة سياسة القبضة المحكمة على دمشق وبيروت. فعلى هاتين الجبهتين لم يتوقّف التقدّم الألمانيّ ويثبت رجحان كفّة الحلفاء إلّا في أواخر 1942، وإن تكن استعادتهم زمام المبادرة قد لاحت تباشيرها في أوائل الصيف. هكذا كان على عودة الدستور اللبنانيّ والتوجّه العاسر نحو الانتخابات النيابيّة أن ينتظرا قراراً من كاترو لم يعلنه إلّا في 18 آذار 1943... كان هذا القرار استجابة للرغبة البريطانيّة اشتملت، بين ما اشتملت عليه، على التخلّي عن مبدأ اختيار ثلث النوّاب بالتعيين، وهو المبدأ الذي لازم المجالس السابقة وكان يؤمّن للسلطة المنتدبة نوعاً من الأكثريّة الآليّة وتحكّماً بميزان القوى في المجلس. ولكن هذا القرار لم يكن تخلّياً عن سياسة القبضة المحكمة، بل نقلاً لمعركة الدفاع عنها إلى جبهة أخرى. فإن تعيين أيّوب ثابت رئيساً للدولة ومبادرته إلى إصدار مرسوميه المتعلّقين بالانتخابات كانا يعنيان أن التركيز قد انتقل إلى حماية الغلبة المسيحيّة في نظام الحكم... وهذا بعد أن تكسّر الأزمة الطائفيّة ما كان يبدو، منذ مؤتمر بكركي، في أقرب تقدير، ميلاً إلى التضامن المسيحيّ الإسلاميّ في وجه السلطة المنتدبة.

الشطر المتشدد من المسيحيين، متمسكاً بالموقف الفرنسي السابق. فأدّى ذلك إلى مواجهة بين كاترو والنقّاش انتهت بعزل الأخير وبجرّه حكومة سامي الصلح معه في سقوطه. ومع تعيين أيوب ثابت رئيساً للدولة وللحكومة معاً، وجد المسيحيّون القلقون خطّ دفاع جديداً عن الأرجحيّة المسيحيّة في ما قرّره ثابت من تعديل للموازين الطائفيّة الراعية لتكوين المجلس النيابي. كان مؤدّى هذا الموقف (الذي عبّر عنه تأييد البطريرك لثابت) أن نشوء كتلة إسلاميّة متشدّدة في المجلس لا يوازنه إلا وجود أكثريّة مسيحيّة راجحة في هذا المجلس نفسه. وهو ما جعل المواجهة على مرسومي ثابت الصادرين في 17 حزيران 1943 مواجهة طائفيّة بامتياز وأطاح، تقريباً، ما كان مؤتمر بكركي قد أبرزه من تقارب إسلاميّ مسيحيّ، قبل ذلك بنحو من سنة ونصف سنة. وهذا بالرغم من أن بشاره الخوري رأى في مرسومي ثابت ممالأة لإدّه وعارضهما بشدّة، بالتالي.

كانت المعارضة الإسلاميّة لمرسومي أيوب ثابت عارمة. والتقت فيها الطوائف المحمديّة الثلاث ولكن مع شيء من الضعف في تمثيل الشيعة والدروز، قابله شبه إجماع سنّي. كان الظرف الجديد قد غلّب الصفة الإسلاميّة، في السياسة، على أقطاب كانوا يؤثرون لأنفسهم غيرها. وهذا ما كان قد حصل أيضاً في أيام التفاوض على المعاهدة سنة 1936. هكذا التأم مؤتمر إسلاميّ ضمّ سنّة وشيعة ودروزاً، في 21 حزيران 1943. وقد رئس المفتي محمّد توفيق خالد هذا المؤتمر وانتخب رياض الصلح وعبد الحميد كرامي نائبين له. هذا بينما التحق عبد الله اليافي بالمؤتمر متأخراً واختير صائب سلام وتقيّ الدين الصلح أمينين للسرّ، ووقف رئيس حزب النجّادة جميل مكّاوي جانباً لخلافه مع المفتي ولتهمة بممالأة الأمن العامّ (الفرنسي) شقّت حزبه. وكان في هذا التكوين لهيئة المؤتمر ما يشير إلى ما انتهت إليه صورة التراتب بين الزعماء السنّة.

والواقع أن الاستقطاب الطائفيّ لم يتراجع، ومصير الانتخابات نفسه لم يُحسم إلاّ بعد أن أبرمت فتوى من سبيرس، سبقها مسعيان من مصطفى النحّاس ونوري السعيد، صيغة قَبلها أطراف النزاع لتكوين المجلس النيابي، وهي صيغة 6\5 (ستّة مقاعد للمسيحيّين تقابل خمسة مقاعد للمسلمين) وقد استقرّت عليها المجالس النيابيّة اللبنانيّة إلى سنة 1990. ألغي

بعد انتهاء العهد الفيشيّ في أول الصيف من العام 1941، سلك المندوب العامّ لفرنسا الحرّة جورج كاترو، في سوريا، مسلكاً مشابهاً، على وجه الإجمال، لمسلكه في لبنان. أعلن استقلال البلاد ثمّ راح يشرط إنفاذه بعقد معاهدة تحفظ ما تعتبره الدولة المنتدبة مصالح لها في سوريا. وكانت بريطانيا ترقب، من موقع المسؤوليّة الدفاعيّة التي بوّأتها إيّاه غلبة حضورها العسكري في «دولتي المشرق»، تصرّفات السلطة المنتدبة وحركة المواقف التي جعلت تتّخذها الفاعليّات على المسرح السياسيّ السوريّ. وهذه مراقبة لم تعتّم، بعد وصول الوزير المفوّض إدوارد سبيرس إلى بيروت ودمشق، أن تحوّلت إلى تدخّل متنامي الوطأة بدت القوى الرئيسة المناهضة للانتداب، في الداخل، ملحّة في طلبه فتقوّى بذلك الاستعداد البريطانيّ لبذله.

كان سماح المندوب السامي الأخير دنتز - ومن ورائه حكومة فيشي - للطيران الحربيّ الألمانيّ باستخدام مهابط في سوريا لنجدة رشيد عالي الكيلاني والعسكريّين «المنتفضين» معه في وجه السيطرة البريطانيّة والحكم الجاري لها في العراق، قد أذن بحملة الجيش البريطانيّ ومعه قوّات فرنسا الحرّة على سوريا ولبنان، وهي قد انطلقت من فلسطين. وقد فعل تفاوت المشاركة العسكريّة، في الحملة، ما بين الطرفين البريطانيّ والفرنسيّ الديغوليّ في سوريا فعله في لبنان، بعد انتهاء المعارك. فأصبحت الدولة المنتدبة، بممثّليها الجدد، شديدة العصبيّة حيال كلّ تخطّ بريطانيّ لما كانت تعتبره «صلاحيّات الانتداب». وكان نظرها متّجهاً خصوصاً نحو ما ستؤول إليه علاقتها وعلاقة بريطانيا بـ«دولتي المشرق» بعد خروجهما إلى حال الاستقلال الموعود. فوق ذلك، كان صون الإمبراطوريّة، على اختلاف الأوضاع في أرجائها، شرطاً، في نظر ديغول، لاحتفاظ فرنسا بامتياز الدولة الكبرى متى أفضت الحرب إلى نهاية.

أيضاً المبدأ القاضي بتعيين ثلث النوّاب وجُعلت المحافظات الخمس دوائر انتخابيّة وجُعل الاقتراع على دورتين يفوز في أولاهما من حصل على نصف أصوات المقترعين.

وقد بدا رياض الصلح متريّثاً في ترشيح نفسه... ثمّ بدا ميّالاً إلى ترشيح نفسه عن بيروت. وأطال آل الصلح التداول لاختيار مرشّح عنهم في كلّ من بيروت والجنوب. وكان الميل الآتي الواضح القوّة في بيروت المسيحيّة (وهي نصف بيروت الانتخابيّة إذ ذاك) انتهى برياض إلى تقدير متشائم لحظوظه في العاصمة. كان المسيحيّون يأخذون عليه أدواره الأخيرة وأخرى أقدم منها عهداً، وهذا على رغم صلته الحسنة بإدّه واحتسابه في خانة الإدّيين أحياناً. ثمّ إن صهره سامي (وقد غادر لتوّه رئاسة الوزارة) كان يتّجه إلى ترشيح نفسه عن بيروت. وكان سامي أكبر حظوة من رياض عند مسيحيّي العاصمة وأقلّ إقلاقاً لزعمائها السنّة. وهو قد انتهى، على كلّ حال، إلى النزول مع أيّوب ثابت نفسه ومع ألفرد نقّاش على لائحة واحدة... وإلى الفوز.

وأمّا رياض فولّى وجهه شطر الجنوب. وكان قطبا المعركة الانتخابيّة هناك أحمد الأسعد وعادل عسيران. هذا بينما كانت دائرة نفوذ يوسف الزين قد ضاقت منذ أن اضطربت علاقته بالسلطة المنتدبة. وكانت هذه العلاقة قد أحلّته محلّ الصدارة بين زعماء جبل عامل من أوائل العشرينات إلى أوائل الثلاثينات، وألحقت به عبد اللطيف الأسعد وارث الزعامة الأسعديّة التي كانت الأولى في جبل عامل حتّى ذلك الحين. وأمّا في سنة 1943، فكان الزين يواجه الحلف المتجدّد بين آل الأسعد وآل الفضل، من جهة، ويواجه، من الجهة الأخرى، نفوذ عادل عسيران الساعي إلى الحلول محل عمّه نجيب في حلبة الأقطاب العامليّين والمتمتّع بدعم بعثة سبيرس والوثيق الصلة بكتلة بشاره الخوري الدستوريّة.

لم يتوقّف رياض الصلح عند جامع مناهضة الانتداب الذي كان يجمعه وعادل عسيران. وإنّما سعى إلى محالفة أحمد الأسعد الذي كان قد توصّل إلى استرداد محلّ الصدارة بين زعماء الشيعة في جبل عامل، وذلك بنتيجة جهود بذلها ابتداء من سنة 1936 وواصلها نائباً (ثم وزيراً) ابتداءً من سنة 1937. لم يكن رياض راغباً في استفزاز السلطة المنتدبة بل بدا ساعياً،



102 على الأكتاف في صيدا

وكانت الكتلة الوطنيّة، وهي واجهة سوريا الاستقلاليّة في الثلاثينات، قد أمست منهكة، عشيّة اندلاع الحرب العالميّة، من جرّاء فشلها في الوصول بسياسة «التعاهد» مع فرنسا إلى مآلٍ مقبول وما جرّه هذا الفشل من صدوعٍ في صفوفها وخمول في حضورها الشعبيّ. عليه أمكن للمفوّض السامي آنذاك غبريال بيو أن يعلّق الدستور السوريّ، في تمّوز 1939، وأن يضع مقاليد الحكم في يد وزارة مؤلّفة من المديرين من غير أن يثير هذا التصرّف احتجاجاً ذا وقع في البلاد. وقد ساست وزارة بهيج الخطيب سوريا، في العام الأوّل من الحرب، بمنطق الشدّة فحلّت أحزاباً وأغلقت نوادي وألغت جمعيّات اعتبرتها كلّها مرشّحة لتعاونٍ من نوعٍ ما مع معسكر «المحور». هذا إلى فرض التقنين في توزيع مواد أساسيّة للاستهلاك والمعيشة، وإلى فرض الرقابة على كلّ مصدر أو وسيلة لنشر المعلومات. ولم تنجُ الكتلة الوطنيّة وأركانها من الحجر والتضييق والتشهير وإن نجت إجمالاً من موجة الاعتقال الاحتياطيّ التي امتدّت في اتّجاهاتٍ عدّة، حزبيّة على الخصوص.

أثمرت سياسة المفوّض السامي هذه توجّهاً من جانب القوى السياسيّة التي بقي فيها رمق إلى المحيط العربيّ وما خلفه من نفوذ بريطانيّ، فراحت تلك القوى تستنفر ما كان لها من علاقات تقليديّة ببعض

في الواقع، إلى طمأنتها. وكان الأسعد يعدّ موالياً لهذه السلطة و«إنيّاً». ولكن البعثة البريطانيّة كانت جادّة في الضغط عليه لتقرّبه منها. وكان إذّه نفسه قد سعى - على ما يظهر - إلى ترطيب الجوّ بين المندوبيّة العامّة ورياض معوّلاً على تأييد هذا الأخير في معركة رئاسة الجمهوريّة المنتظرة. هذا فيما كانت العلاقة بين رياض والبعثة البريطانيّة قد تحسّنت وكان يوسف سالم قد بذل جهوداً سبقت الإشارة إلى بعضها في هذا المضمار. عليه أخذت المسافة الفاصلة بين الدائرتين الأسعديّة والعسيرانيّة تتقلّص وكان هذا التقلّص واحداً من مفاعيل الغلبة البريطانيّة على الأرض وتراخي قبضة السلطة المنتدبة.

كانت تواجه رياض، على صعيد آخر، عقبة الأمير خالد شهاب، شاغل المقعد السنّيّ الوحيد في الجنوب، حتّى ذلك الحين، وهو رئيس سابق لمجلس النوّاب وللحكومة وحليف مهمّ للسلطة المنتدبة، من أيّامها الأولى، في منطقة وادي التيم الحسّاسة. وقد سعى الأمير إلى جعل هذه السلطة تفرضه مرشّحاً سنّيّاً على لائحة الأسعد. ولكن هذا المسعى الذي واجهه رياض بالمثابرة على طمأنة المراجع الفرنسيّة باء بالإخفاق. فوجد الأمير نفسه، في النهاية، مرشّحاً على لائحة الزين.

هكذا فُتح الباب أمام مسعىً بذله يوسف سالم، بالتنسيق مع رياض الصلح، لتوحيد اللائحتين الأسعديّة والعسيرانيّة. وهو مسعى آتى أكله في 14 آب وأثار ذلك قلق المندوبيّة العامّة التي استشعرت مباركة بريطانيّة له. والأهمّ، طبعاً، أن هذا النجاح بتّ، لصالح اللائحة الموحّدة، مصير المعركة الانتخابيّة.

كانت لرياض مواقع وطيدة منتشرة في الجنوب. ولكنّها كانت، شأن مواقعه في بيروت، لا تجعله مستقلّاً بقوّة انتخابيّة حاسمة. فقاعدته في صيدا مطابقة، إلى حدّ بعيد، لقاعدة عادل عسيران. وهو، في صور، حليف وثيق لآل الخليل، ولكن عسيران صهر هؤلاء وحليفهم أيضاً. وهو، في النبطيّة، صديق لمشايخها الكبار وأدبائها، ولكن معظم هؤلاء مجتمع حول يوسف الزين. وهو، في جزين، صديق لمارون كنعان ولكن هذا الأخير ملتحق بأحمد الأسعد. وهو، في بنت جبيل، حاظٍ بتأييد آل بزّي وآخرين من ورثة الحركة المناوئة للانتداب سنة 1936، ولكن علي بزّي، قطب هذه الشبيبة، أسير بيد البريطانيّين في



103 تاج الدين الحسني رئيساً لسوريا إلى يمين سبيرس

أطرافه. فأمّا عبد الرحمن الشهبندر، وكان قد عاد من منفاه المصريّ إلى دمشق في سنة 1937، وراح يواصل، في الداخل، حربه المتمادية على أركان الكتلة الوطنيّة، فتوجّه إلى ملك الأردنّ عبد الله مطالباً بتنصيب هذا الأخير ملكاً على سوريا. وهو ما ردّت عليه الكتلة باستنفار دعم سعوديّ كان المعوّل فيه أوّلاً على العلاقة الوثيقة التي كانت تربط ما بين الملك عبد العزيز وشكري القوّتلي. وفي هذا الوقت، كان حكم عبد الإله ونوري السعيد في بغداد يرقب التناقضات المعتملة في سوريا ويتحسّب من وقع بعضها على استقرار العراق، ويرى في نفسه الطرف العربيّ الأولى بالمشاركة في توجيه دفّة السياسة السوريّة بما في ذلك التوجّه بها نحو وحدة «الهلال الخصيب» الذي رفع نوري السعيد رايته علناً بعد حين.

وكان إنشاء عرش في كلّ من سوريا ولبنان يجد هوىً ذكرناه في نفس المفوّض السامي غبريال بيو الذي رأى في الملكيّة استحداثاً لقوّة حاكمة تأتي من خارج الصدوع الكثيرة في هذين المجتمعين وتحظى، مع ذلك، بشرعيّة عامّة تؤهّلها لمعالجة الصدوع المذكورة أو لسياستها. على أن النفوذ البريطانيّ الغامر في كلّ من الأردنّ والعراق

معتقل الميّة وميّة، إلخ. عليه بدت الشقّة بعيدة، هنا أيضاً، ما بين زعامة رياض «الوطنيّة» (وهي الأبرز) وقوّته الانتخابيّة وهي شتيتة ومحفوفة بالشروط.

جرت الدورة الأولى من الانتخابات في 29 آب. جرت بعد حملة انتخابيّة تخلّلتها مهرجانات متباينة الأحجام كان رياض من خطبائها. وقد ملأت هذه الدورة تسعة من مقاعد الجنوب العشرة. وكان جميع الفائزين من لائحة الأسعد-عسيران الموحّدة. وكانت اللائحتان قد تركتا المقعد الأرثوذكسيّ المستحدث لروم مرجعيون وحاصبيّا معلّقاً على المنافسة الحرّة. فملأه نسيب غبريل في الدورة الثانية التي جرت بعد أسبوع. وقد بلغت نسبة المقترعين، في الدورة الأولى، نحو الثلثين من عدد الناخبين. ونال مرشّحو اللائحة الموحّدة الذين فصلت بينهم فوارق محدودة نسبيّاً قرابة الثلاثة الأرباع من عدد المقترعين. وجاء رياض الصلح رابعاً بين الفائزين إذ اجتمع له 19406 أصوات من أصل 24394 مقترعاً. وسبقه، على التوالي، عادل عسيران ورشيد بيضون وأحمد الأسعد. وقد أحنقت هذه النتيجة أحمد الأسعد الذي نسبها إلى التزوير. وكان لتبوُّؤ عادل عسيران المرتبة الأولى بين الفائزين شأن في دخوله هو- لا الأسعد- حكومة الاستقلال وزيراً عن الجنوب. ولكن هذا العامل لم يكن الوحيد (ولا الأوّل) بطبيعة الحال.



104 يوسف الزين

كان يستبعد كلّ قبول فرنسيّ بتوجيه سوريا نحو أيّ من العضنين الهاشميّين. وقد جرت مداولات فرنسيّة وبريطانيّة متفرّقة في إمكان تنصيب أمير سعوديّ على عرش سوريا. غير أن سقوط فرنسا في حزيران 1940 لم يلبث أن ألزم بيو بالرحيل، مركزاً الأنظار على المصير الإستراتيجيّ للمشرق في الطور الجديد الذي دخلته الحرب العالميّة.

عند هذا المفصل، أي في نهاية حزيران 1940، اغتيل عبد الرحمن الشهبندر في دمشق، وكان قد أخذ يجمع، قبل ذلك، إلى القرب من الدوائر البريطانيّة والولاء الهاشميّ المعروفين عنه، بعض القرب من المفوّضية السامية الفرنسيّة التي وجدت فيه عوضاً «معتدلاً»، مؤكّد الحظوة الشعبيّة، عن الكتلة الوطنيّة المنحّاة عن الحكم. كان هذا الاغتيال حدثاً صاعقاً لندرة الاغتيال في حياة البلاد السياسيّة حتّى حينه. وقد ظهرت عناصر في التحقيق جعلت إصبع الاتّهام يتّجه أوّليّاً، حين بدأت المحاكمة، بعد أشهر، نحو أركان في الكتلة الوطنيّة في رأسهم جميل مردم. وعزّز معطيات التحقيق تلك أن مقرّبين من الشهبندر كانوا قد اتّهموا بمحاولة لاغتيال مردم، وهو رئيس للحكومة، في سنة 1938. وقد حملت هذه التهمة الأخير، ومعه سعد الله الجابري ولطفي الحفّار، على مغادرة البلاد إلى العراق قبل أن تصدر مذكّرات بتوقيفهم. ولم ينفع إسقاط النيابة العامّة التهم عن هؤلاء إلّا في إقناع أنصار القتيل بأن أجهزة

م>63 ترئيس بشاره وتكليف رياض

بدا لوهلة، في عشايا الانتخابات النيابيّة، أن أهمّ ما ستحدّده نتائجها إنّما هو ملامح الانتخاب الرئاسيّ، ومن ثمّ، نتيجة هذا الانتخاب. ولكن المواجهة الرئاسيّة ما لبثت أن بدت رهناً بحركة الصراع، في سوريا ولبنان، بين الجانبين البريطانيّ والفرنسيّ، وبالدورين السوريّ والمصريّ أيضاً، وهذا من غير أن تغيب عن الصورة، بطبيعة الحال، موازين المجلس النيابيّ الجديد، والميزان الطائفيّ منها بخاصّة. وكانت المعركة النيابيّة نفسها قد أظهرت قابليّة الحركة عند كثير من المرشّحين- وعلى الأخصّ منهم رؤساء اللوائح- ما بين «المعسكرين» الفرنسيّ والبريطانيّ (أو من الأوّل نحو الثاني، بالأحرى) وأظهرت أيضاً قدرة أقطاب الدوائر على تجاوز أنواع شتّى من عوامل الفرقة بينهم

(بما فيها المواقف المتعارضة، تاريخيّاً، من الانتداب) ليغلّبوا النوع الانتخابيّ البحت من المصالح والأحلاف كلّما أمكنهم ذلك. وكانت هذه المرونة دالّة، في كثير من الحالات، على ضعف الولاء الأصليّ للانتداب ولمناوئيه الجدد (أي البريطانيّين) وعلى ضعف القيود التي تضعها الأحلاف الانتخابيّة، من جهة أخرى، على التصرّفات السياسيّة اللاحقة.

وعلى الإجمال، ظهر أن نتائج الانتخابات النيابيّة، حين ننظر إليها بمنظار المعركة الرئاسيّة، قد غلّبت حظوظ بشاره الخوري على منافسه الدائم إميل إدّه. ولكن العوامل التي ذكرنا توّاً بقيت تدخل اضطراباً كثيراً في صورة هذه الغلبة وتركت الباب مشرعاً أمام معركة رئاسيّة معقّدة.

ففي بيروت، بدا الفائزون (ومنهم أمثال سامي الصلح وعبد الله اليافي - وهما رأسا اللائحتين المتواجهتين - وألفرد نقّاش وأيوب ثابت وألفرد أبو شهلا، إلخ.) أقرب جملةً إلى إدّه والمندوبية العامّة، لا يشذّ عن ذلك من بينهم غير صائب سلام. وفي الجنوب، كان توزّع أعضاء اللائحة الفائزة بين قطبيها أحمد الأسعد وعادل عسيران يفترض أن يميل بحلفاء الأوّل نحو إدّه وبحلفاء الثاني نحو الخوري، وكان شائعاً أن إدّه ساند ترشيح رياض الصلح نفسه وضمن له نوعاً من السكوت الفرنسيّ عنه لاعتبارات قد تكون الصداقة من بينها، ولكن أهمّها كان الرغبة في كسب الرصيد الإسلاميّ والعربيّ الذي كان يمثّله رياض (سواء أنتُخب أم لم يُنتخب) وتوظيفه في المعركة الرئاسيّة. وفي الشمال والبقاع، بدا الميل الخوريّ غلّاباً بوجود عبد الحميد كرامي وحميد فرنجيّة على رأس اللائحة الفائزة في أولى هاتين الدائرتين وبوجود كلّ من صبري حماده وإبراهيم حيدر وهنري فرعون طليعة للفائزين في الدائرة الأخرى. وأمّا في كبرى الدوائر وهي جبل لبنان (وكان لها 17 مقعداً من 55 وترشّح عنها إدّه والخوري متواجهين) فحصدت اللائحة الإدّيّة أحد عشر مقعداً والخوريّة ستّة، وبدا أن بشاره الخوري (الذي اجتمعت له أكثريّة مرجّحة في سائر الدوائر) قد قصّر عن إحراز النصر في المعقل الأوّل للطائفة المارونيّة.

غير أن هذه الصورة الظاهرة كانت قابلة جدّاً للتحوّل. فقد ظهر مثلاً أن أحمد الأسعد المحتسب بين «الفرنكوفيليّين»



105 عبد الرحمن الشهبندر

الانتداب متورّطة معهم في الجريمة. وهذا مع أن الفرضيّات المتعلّقة بالمسؤوليّة عن الاغتيال توزّعت في كلّ اتّجاه تقريباً.

في نهاية المطاف، أُنزلت أحكام صارمة بستّة من المتّهمين أعدم أربعة منهم في شباط من العام التالي. وكان حزب الشهبندر ضعيف التنظيم فاضطربت صفوفه وضعف حضوره مع غياب زعيمه. وأذن هذا الضعف، ومعه غياب زعماء الكتلة الثلاثة في بغداد، بتقدّم شكري القوّتلي صفوف الكتلة الوطنيّة دون منازع، وبصعود نجمه ونجم الكتلة مجدّداً. كان القوّتلي قد عارض تساهل مردم حيال الضغوط الفرنسيّة، أيّام الضغط لإبرام المعاهدة. ولم يكن توزّع عن مغازلة «عمّال» المحور بعد حزيران 1940، وهو ما بقي مردم بمنأىً منه. على أن القوّتلي بقي على معارضته الأساسيّة للسلطة المنتدبة وكان تصلّبه المعروف في هذه المعارضة مناسباً للمزاج الشعبيّ في تلك الآونة، وخصوصاً بعد سقوط الحكم الفيشيّ وانتعاش الحركة الاستقلاليّة. وقد تصدّر القوّتلي، في ظلّ حكم الفيشيّين، «إضراب الخبز» الذي اهتزّت له البلاد في شتاء 1941. هذا الإضراب انتهى بسقوط حكومة المديرين، في أوائل نيسان، ثمّ بمجاذبة آلت إلى تولّي خالد العظم، وهو غير مناوئ للكتلة وإن لم يكن منتمياً إليها، رئاسة

الحكومة الجديدة. وهذا منصب سيعود العظم إليه، أو إلى منصب الوزارة، مراراً (مستقلاً عن الأحزاب دائماً) في ما يزيد عن عقد ونصف عقد آتيين بما تقلب فيهما من عهود...

استثارت حركة رشيد عالي الكيلاني حماسة عارمة في طول سوريا وعرضها. على أن سحقها الذي تلته حملة الحليفتين بريطانيا وفرنسا الحرة على سوريا ولبنان فرض على الأطراف السياسية السورية تعديل حساباتها. استوت بريطانيا، شيئاً فشيئاً، رقيباً مقتدراً على تنفيذ إعلان كاترو استقلال «دولتي المشرق»، وهو إعلان رافقته المصادقة البريطانية عليه. كانت بريطانيا لا تزال، في ظروف الحرب، صاحبة الكلمة العليا في فلسطين والأردن والعراق ومصر. فأضيف إلى ذلك ثقلها العسكري الطاغي في سوريا ولبنان، في وجه فرنسا الحرة، الجاهدة للنهوض من وهدة الاحتلال الألماني والملمة إمبراطورية مضطربة الأركان وموزعة الأطراف بين الديغوليين والفيشيين.

كاترو في دمشق وبيروت: معالم خطة واحدة

في القمة، كانت تتوالى فصول التجاذب المرير بين ونستون تشرشل وشارل ديغول. وفي سوريا ولبنان، راحت تصبي لها علاقة مشبعة بالعداء المتبادل بين مبعوثيهما إدوارد سبيرس وجورج كاترو. كان المبعوث البريطاني أشد عنفاً من رئيسه حيال السياسة الفرنسية في الدولتين. وكان المندوب الفرنسي ألين جانباً من زعيمه في معالجة المطالب السورية واللبنانية، فعرض نفسه للتقريع والردع من جانب قائده، وللاستهانة من جانب غريمه البريطاني.

وكما في لبنان، راح كاترو -وقد أشرنا إلى ذلك- يشرط إحياء الدستور السوري وتكوين مؤسسات الدولة المستقلة بإبرام

في أوائل حملته الانتخابية أصبح غير ذلك في أواخرها. وظهر أيضاً أن الضعف الماروني النسبي للخوري وطد الجسور بينه وبين النواب المسلمين، والسنة منهم على الأخص. وتشير الأوراق البريطانية والفرنسية إلى تريث رياض الصلح في اتخاذ موقف من المواجهة الرئاسية إلى أن ينجلي غبارها ويضمن لنفسه رئاسة الحكومة.

في كل حال، لم يكن التقليد القاضي بحفظ رئاسة الجمهورية لماروني قد استقر سنة 1943. لذا جرى تداول أسماء في الحملة بينها الأرثوذكسي بترو طراد رئيس حكومة الانتخابات وسلفه البروتستانتي أيوب ثابت. بل إن إده أوشك، في طور من أطوار الحملة، أن يرشح السني سامي الصلح للرئاسة لإبعاد الخوري عنها، معيداً ما فعله مع الشيخ محمد الجسر سنة 1932. وكان ترشيح إده يواجه، فوق ضعفه النيابي وضعف جبهته الخارجية المقتصرة على السلطة المنتدبة، طعناً في شرعيته الدستورية. فقد كان الدستور يفرض انقضاء سنوات ست بين ولايتين لرئيس واحد، ولكن مؤيدي إده رأوا أن تعطيل الدستور في مطلع الحرب العالمية عطل هذا الحكم من أحكامه أيضاً. ولم يمنع هذا الاجتهاد بقاء الطعن جاهزاً للاستعمال من الجهة البريطانية، المتريثة في التصريح به يحدوها الأمل في إقناع المندوبية العامة بتبنيه وبالتخلي عن إده.

ولقد كان ترشيح كميل شمعون، وهو السياسي الأقرب إلى بعثة سبيرس، آخر فرصة متاحة أمام إده لسد باب النجاح أمام الخوري. فاشترط لسحب ترشيحه أن ينسحب هذا الأخير لمصلحة شمعون أو مرشح آخر من مرشحين طرح أسماءهم. فكان أن الخوري اشترط بدوره، أمام سبيرس، أن يكون الانسحاب لمصلحة شمعون حصراً. وكانت هذه بادرة بارعة وفرت له تأييد المندوبية العامة التي كانت تؤثره على شمعون، معتبرة انتخاب هذا الأخير نصراً بريطانياً مؤزراً وعادة الخوري أهون الشرين. يبقى أن حصيلة هذه المبارزة البريطانية الفرنسية لم تكن وحدها ما رجح كفة الخوري. فإنه يجب الالتفات إلى ما كان حاظياً به من تأييد نشط من جهتي الكتلة الوطنية السورية والوفد المصري وإلى الميل السني المؤكد نحوه، وهذان عاملان لم يكونا منفصلين.

عليه حسم رياض الصلح موقفه في المعركة، بعد لقائه الخوري في عاليه. وكان أوّل موقّعي العريضة النيابيّة التي أيّدت ترشيح هذا الأخير عشيّة جلسة الانتخاب. وفي الجلسة، نال الخوري 44 صوتاً من 55 وتغيّب عن الجلسة ثمانية نوّاب من خلصاء الإدّيين المتبقّين.

فور انتهاء الاستشارات، كلّف الخوري رياض الصلح تشكيل ما عُرف لاحقاً باسم حكومة الاستقلال. وكان نافذون في محيط رئيس الجمهوريّة أبرزهم شقيق زوجته ميشال شيحا ونسيبه هنري فرعون قد عارضوا هذا التكليف. ولم تكن هذه المعارضة خلواً من الهاجس المتعلّق بتوجّهات رياض المحتملة في المجال العربيّ، وهو مجال كان الرئيس الخوري أكثر إقداماً في التعويل عليه من أركان محيطه. وقد بقيت علاقة هؤلاء برياض الصلح عرضة للتقلّب في السنوات اللاحقة، وازدادت ميلاً إلى الخصومة مع مرور الزمن.

بين «الصيغة» والميثاق...
م» 64 ومسيرة الميثاق إلى «الميثاقيّة»

بدا أن رياض الصلح نظر، أوّل الأمر، في إمكان تشكيل حكومة اتّحاد وطني. ولكن العنة المستمرة في موقف الإدّيين قلّصت هذا الطموح فاقتصر أمره على توزير حبيب أبو شهلا الذي تولّى حقيبة العدليّة وأصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء. وكان أبو شهلا يُحتسب، إلى عهد قريب، من بين الإدّيين. ولكنّه حضر جلسة الانتخاب الرئاسيّ وكان قريباً أيضاً من رياض الصلح. وقد ضمّت الحكومة إلى رئيسها ونائبه، سليم تقلا وزيراً للخارجيّة والأشغال العامّة وكميل شمعون وزيراً للداخليّة والبرق والبريد ومجيد أرسلان وزيراً للدفاع والزراعة والصحّة وعادل عسيران وزيراً للتموين والتجارة والصناعة.

كان هؤلاء الوزراء معدودين من الدستوريّين. ولكن صلة كميل شمعون برئيس الجمهوريّة كانت مضطربة. وما لبثت صلة رياض الصلح بعادل عسيران، حليفه في انتخابات الجنوب، أن اضطربت أيضاً. هذا فيما كانت العلاقة السياسيّة والشخصيّة بين الوزيرين أرسلان وتقلا والرئيسين الخوري والصلح

معاهدة تحفظ «المركز الممتاز» لفرنسا في سوريا المستقلّة. وعلى سبيل الضغط والتحدّي، أحلّ كاترو حسني الحكيم (وهو شهبندريّ عريق) محلّ خالد العظم على رأس حكومة جديدة وعيّن تاج الدين الحسني رئيساً للدولة مع بعث الدستور، وقد ذكرنا ذلك أيضاً. وكان في هذا التعيين الأخير أشدّ استفزاز للاستقلاليّين، بالنظر إلى سيرة الشيخ الحسني في ركاب الانتداب وإلى شهرة الفساد التي لازمت هذه السيرة. ولم يلبث هذا الفساد أن استوى سبباً للمناكفة بين رئيسَي الدولة والحكومة. وما لبثت الحركات الإضرابيّة أن انتشرت مبرزةً أزمة توزيع الخبز المستمرّة وغلاء المعيشة المستشري. وانتهى الأمر إلى إقالة الحكيم وتشكيل حكومة وُصفت بـ«الاعتدال» رئسها الحمويّ حسني البرازي وبقيت الكتلة الوطنيّة خارجها. على أن مشكلة الخبز ازدادت حدّةً إذ عارض كبار الملاّكين من منتجيه احتكار شرائه بسعر ثابت من جانب الدولة وراحوا يخفون المحاصيل لبيعها في السوق السوداء أو لتهريبها إلى الأردنّ وفلسطين. وعلى هذا تقضّت الأشهر المتبقّية من سنة 1942 في اضطراب منتشر تعهّده اقتران التردّي في أوضاع المعيشة بالغليان السياسيّ. وانتهى العام برحيل حكومة البرازي وقد أمسى رئيسها على خلاف مع الرئيس الحسني ومال إلى مماشاة الكتلة الوطنيّة.

في هذه المدّة، كانت الكتلة توالي حملاتها على الحسني وتجهد لطمأنة البعثة البريطانيّة إلى موقف قيادتها الجديدة. كان ماضي العلاقة بين القوّتلي وبعض رفاقه وبين عمّال النازيّين مثار حذر أو عداء بريطانيّ في بداية الأمر. ولكنّ القوّتلي الذي كان قد أدّى مناسك الحجّ في أواخر العام 1941 ثمّ اختار الإقامة في بغداد مدّة شهور بعد ذلك، وجد في الملك عبد العزيز وفي نوري السعيد عوناً لفتح صفحة جديدة مع البريطانيّين. وهو ما أفضى، في ربيع 1942، إلى ضغوط

107





106 ألفرد نقاش رئيساً... وبعدها سبيرس

107 الصفحة الأولى من ترجمة مذكرة رياض الصلح إلى كاترو

108 ديغول في مطار بيروت 11 آب 1942

109 بيروت بين سرلي...

110 ...وسرلي

109

110

بريطانيّة على كاترو لتقبّل عودة الرجل إلى دمشق بلا شروط. وقد انتهى المندوب العامّ إلى دعوته للعودة بعد تقلّب ما بين الرفض والتردّد، وضمن البريطانيّون «الهدوء» مناخاً لهذه العودة فتمّت في أيلول من السنة نفسها. وفي أثناء هذا التشادّ، كان طرف الحرب الخطير في شمال إفريقيا قد استوى حجّة بيد ديغول لتجميد المسيرة نحو محطّة الانتخابات النيابيّة في سوريا ولبنان، وهي المحطّة الحاسمة في تكوين مؤسّسات الدولة المؤهّلة للاستقلال. ومع كسر المدّ النازيّ في العلمين، في أوائل تشرين الثاني، سقطت هذه الحجّة واستؤنف الضغط البريطانيّ وضغط الاستقلاليّين لإجراء الانتخابات.

قضى تاج الدين الحسني فجأة في كانون الثاني 1943. وكان مردم قد عاد إلى دمشق هو أيضاً. فانصبّت الجهود على توحيد صفّ الكتلة أي، أوّلاً، على لأم الكسور التي تكاثرت في العلاقة بين مردم والقوّتلي، وكان الأوّل قد غدا طرفها الأضعف. وفي كانون الثاني أيضاً، حدّد كاترو شهر تمّوز موعداً للانتخابات النيابيّة. هذا الإعلان الأخير رفع سويّة النشاط السياسيّ كثيراً ونُسب إلى الأثر البريطانيّ وقرئ هذا الأثر على أنه دعم للكتلة الوطنيّة. فتحرّك عميد الكتلة التاريخيّ هاشم الأتاسي للتقريب ما بين القوّتلي ومردم. ولم تكن صفوف الكتلة في حلب أكثر تراصّاً منها في دمشق. كان سعد الله الجابري «متّهماً» هناك بالقرب الزائد من جناح الكتلة الدمشقي. وكان نفر من زعماء الكتلة، يتقدّمه عبد الرحمن الكيّالي، راغباً في تحسين العلاقات السوريّة التركيّة لمصلحة المدينة وتجّارها والشمال كلّه، مستعدّاً لأجل ذلك أن ينحّي ما أورثه الضمّ التركيّ للواء الإسكندرون (ولم يكن مضى عليه غير سنوات قليلة) من نقمة وطنيّة. وهو ما كان يعارضه الجابري والقوّتلي وسائر من دخلوا السياسة في الحرب العالميّة الأولى من باب التصدّي للمسيطرة

وبقيت جيّدة جداً. وكان هذا التشكيل مبنيّاً على تمثيل الطوائف الستّ الكبرى. وكان هذا موافقاً للمادّة 95 من الدستور. وكانت الحكومات السابقة تلزم المبدأ الطائفيّ لزوماً تقريبيّاً ولا تصل به إلى حالة الصيغة المفصّلة. وهذه حالة لم تكن تيسّرها، أصلاً، ضآلة أعداد الحقائب والأعضاء في حكومات العهد الانتدابي.

وكان انتخاب صبري حماده رئيساً للمجلس النيابيّ قد أحلّ، لأوّل مرّة، شيعيّاً في هذا المنصب. وهذا بعد استبعاد الكاثوليكيّ يوسف سالم الذي كان متّجهاً إلى خوض هذه المعركة. ثمّ كان انتخاب بشاره الخوري وتكليف رياض الصلح، فتوزّعت الرئاسات الثلاث، لأوّل مرّة أيضاً، بين الطوائف الثلاث الكبرى. ولم يَسْتَوِ هذا التوزيع عرفاً على الفور، وأمكن خرقه لاحقاً في حالتي الرئاستين الثانية والثالثة وبدا خرقه احتمالاً وارداً – ولو من قبيل الاستثناء – في حالة الرئاسة الأولى نفسها. ولكن هذا الخرق أخذ يبدو استثنائيّاً كلّما حصل ومال التوزيع المذكور إلى الاستقرار عرفاً غير مكرّس بنصّ.

ولا يُعدّ مبدأ التوزيع الطائفيّ للرئاسات ولا للمناصب الوزاريّة وللمقاعد النيابيّة ولا للوظائف في الدولة داخلاً في ما أخذ يدعى الميثاق الوطنيّ بعد الاستقلال بزمن، وهذا في أكثر قراءات الميثاق المذكور لزوماً للوقائع. فالواقع أن بعض عناصر هذا المبدأ أو بعض وجوهه كانت قد سبقت الميثاق إلى الدستور وقانون الانتخاب، ثمّ عاصر العنصر الأخير منها (أي توزيع الرئاسات) ولادة الميثاق المبدئيّة. والأصحّ أن يطلق على المبدأ الطائفيّ اسم «الصيغة» وهذه أقدم عهداً بكثير من الميثاق ولا شأن لها به إلا استواء الطوائف – واقعاً لا شرعاً – أطرافاً ضمنيّة متعاقدة عليه حين رسم ملامحه تفاهم بشاره الخوري ورياض الصلح.

وأمّا الميثاق، بحصر المعنى، فهو يقتصر، حين نركن في قراءته إلى بيان حكومة الاستقلال، على مقايضتين. الأولى هي مقايضة المسيحيّين الحماية الأوروبيّة (أو الفرنسيّة، بالأحرى) بوطن منفتح «على الخير النافع من حضارة الغرب». والثانية مقايضة المسلمين الوحدة العربيّة (أو السوريّة، بالأحرى) بوطن «ذي وجه عربيّ» لا يكون للاستعمار «ممرّاً» ولا «مقرّاً». وأمّا محصّلة التوافق بين هاتين المقايضتين فهي أن يكون الوطن

المذكور «وطناً عزيزاً مستقلاً سيّداً حرّاً»، وهذا باعتراف الدول العربيّة وأطراف «التعاون الدوليّ». عليه يوشك «الميثاق» أن يكون مرادفاً لـ«الاستقلال» مدرجاً، بما هو معيار للكينونة الوطنيّة، في موقع البلاد من محيطها ومن العالم ومستبطناً، بما هو معيار أيضاً، معضلة يقترن فيها السلب والإيجاب، آلت إليها، في مجالي الداخل والخارج، جملة المواجهات التي شهدها تاريخ الدولة من يوم نشوئها في أعقاب الحرب العالميّة الأولى. أي أن الميثاق هو المفهوم اللبنانيّ الخاصّ لاستقلال الدولة والبلاد، لا أكثر ولا أقلّ.

يزكّي هذه القراءة أن بيان حكومة الاستقلال مال إلى اعتبار المبدأ الطائفيّ إلزاماً موقّتاً. فصرّح بأن «من أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفيّة والقضاء على مساوئها» وزاد أن «الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفيّة هي ساعة يقظة وطنيّة شاملة مباركة في تاريخ لبنان».

ولم يكن هذا الكلام لغواً ليس له ما بعده. فإن قائله - رياض الصلح - كان، في رواية فيولونغ (ركن البعثة البريطانيّة القديم العهد ببيروت)، «قد صرّح لنا مراراً بنيّته إعداد مشروع لإلغاء الطائفيّة قبل انعقاد المجلس النيابيّ في تشرين الأول (1944). ولكن الرئيس (الخوري) وسائر أعضاء الحكومة يرون جميعاً أن هذا الإصلاح، وإن يكن مرغوباً فيه، يفضي إلى اضطراب...».

مهما يكن من شيء، لم يتكرّس مصطلح «الميثاق الوطنيّ»، إلاّ بعد مدّة طويلة، تسمية للتفاهم الذي حصل بين بشاره الخوري ورياض الصلح، ولا تكرّس، على الفور، اعتبار البيان الوزاريّ لحكومة رياض الصلح (ولا خطاب بشاره الخوري عند أدائه اليمين الدستوريّة) مرجعاً لتحديد فحوى «الميثاق» المذكور. ففي السنوات الأولى التي تلت الاستقلال كان يتردّد في نصوص مختلفة ذكر المبادئ التي أرسيت عليها دولة الاستقلال ولكن من غير تسمية هذه المبادئ «ميثاقاً وطنيّاً». وهذا مع أن جريدة النهار كانت سبّاقة في هذا المضمار، فنشرت في غداة جلسة الثقة بالحكومة، مقالة جاء فيها:

«نحن نرى في بيان رياض بك الصلح، رئيس أوّل وزارة دستوريّة في هذا العهد، عهداً أو ميثاقاً أخذته البلاد على نفسها

التركيّة ومعاناة مظالمها. وإذا كان مؤتمر الكتلة في كانون الثاني قد بدا هزيلاً لتغيّب معظم الأركان الحلبيّين وغيرهم من ممثّلي بعض المناطق، فإنه أستوى، مع ذلك، مناسبة للتوفيق ما بين القوّتلي ومردم. ثم جاء «إضراب الخبز» المتجدّد في شباط مدعوماً برفض التجار مشروع ضريبة الدخل، ليشهد لقوّة الكتلة في المدن. وإذ بدا أن حكومة جميل الإلشي التي كانت قد خلفت لتوّها حكومة البرازي لم تسقط ولم تستجب للمطالب، استؤنف الإضراب في آذار وجاء دامياً هذه المرّة. أسقط القمع سبعة قتلى وعديداً من الجرحى وأسفر العنف في الشوارع عن أضرارٍ جسيمة.

وبين الإضرابين، جرّب كاترو مناورة هي نفسها التي أجراها في لبنان لضمان «المركز الممتاز» لفرنسا قبل إجراء الانتخابات. عرض «تعويم» المجلس النيابيّ المنتخب سنة 1936 (وكانت كفّة الكتلة الوطنيّة راجحة فيه) واستئناف هاشم الأتاسي رئاسته للجمهوريّة، على أن يشكّل هذا الأخير حكومة من ممثّلي الكتلة تشرف على الانتخابات بعد نيلها ثقة المجلس المستعاد. كان كاترو يريد رشوة الكتلة بمجلس ورئيس وحكومة دفعة واحدة، وذلك لقاء تعهّد يبقى سرّياً من رئيس الجمهوريّة بقبول التعاهد مع فرنسا شرطاً لإنفاذ الاستقلال. رفض القوّتلي هذا العرض معتدّاً بقدرة الكتلة على كسب الانتخابات. وأمّا الأتاسي فأبدى ليونة أضرّت كثيراً بصورته المكتسبة من ماضٍ طويل في النضال الاستقلاليّ وفي زعامة الكتلة. وهذا ضرر عزّز تصدّر القوّتلي أيضاً.

هكذا انتصر مسعى كاترو لبعث مناخ العام 1936 على تكليف عطا الأيوبي، رئيس الحكومة التي أجرت الانتخابات في تلك السنة، رئاسة حكومة من «المعتدلين» تشرف على الانتخابات الجديدة.

بإجماع نوّابها على قبوله، لتثبت وجودها كائنة مستقلّة، تأخذ حقوقها في الحكم الذاتيّ أخذ عزيز مقتدر». وبعد أن تسجّل المقالة أن القسم الإداريّ من البيان يشبه ما كان يرد في بيانات وزاريّة سابقة، تعود فتؤكّد أن القسم السياسيّ من البيان نفسه «فتحٌ جديد في عالم الحكم اللبنانيّ لأنّه ميثاق عهد جديد(...)».

لم تشع هذه التسمية التي اقترحتها النهار فوراً، مع أن عبارة «الميثاق الوطنيّ» لم تكن محتاجة إلى من يخترعها في لبنان ومحيطه من المشرق العربيّ. فإننا نقع عليها، مثلاً، تسمية لعهد أبرمه، سنة 1926، أي في إبّان الثورة السوريّة الكبرى، قادة الحركة الاستقلاليّة السوريّة. وقد لبث هذا «الميثاق» مدّة عقد من الزمن مرجعاً ثابتاً لما أصبح يعرف باسم «الكتلة الوطنيّة» في سوريا، وكان رياض الصلح ونفر من رفاق دربه شركاء له في لبنان. وفي الثلاثينات تكرّر، في لبنان، إطلاق اسم «الميثاق الوطنيّ» على إعلانات مبادئ أو أهداف اعتمدها أصحاب أقلام لبنانيّون.

وفي 7 آذار 1944، أي بعد جلسة الثقة بالحكومة بخمسة أشهر، كان بشاره الخوري يهنّئ المفتي محمّد توفيق خالد بعيد المولد النبويّ وبصحبته رياض الصلح. فألقى المفتي كلمة أشار فيها إلى بيان الحكومة الصلحيّة على أنّه «الميثاق الوطنيّ». فتلقّف رئيس الجمهوريّة التسمية من فم المفتي وأبدى موافقة عليها في كلمته الجوابيّة. واللافت في هذه الإشارات الأولى أن تسمية «الميثاق» وردت علماً على نصّ مكتوب لا على اتّفاق أو تفاهم غير مكتوب على ما أخذ الميثاق يوصف به في مرحلة لاحقة. واللافت أيضاً أن هذا النصّ صريح - وقد أشرنا إلى ذلك - في توجّهه إلى تجاوز الصيغة الطائفية فلا يمكن اعتباره تأسيساً ولا تزكية لها في مرحلة ما بعد الاستقلال.

في كلّ حال، بقيت البيانات الوزاريّة التي وضعتها حكومات رياض الصلح وغيره خالية من ذكر «الميثاق الوطنيّ» (وإن لم تخل من ذكر فحواه) حتّى سنة 1948. ففي البيان الوزاريّ الذي ألقاه رياض الصلح في مجلس النوّاب، في تمّوز من تلك السنة، استوى «الميثاق الوطنيّ» باسمه الصريح، لأوّل مرّة، مرجعاً لسياسة الحكومة! وكانت العبارة قد وردت في كلام

وفي أيّار، انتقل القوّتلي إلى حلب وأفلح هناك في التوفيق بين الجابري ومعظم مناوئيه من زعماء الكتلة. فبات مؤكّداً أن هذه الأخيرة (وقد حملت اسماً جديداً هو «الحزب الوطنيّ») ستحظى بمقاعد عاصمة الشمال في المجلس النيابيّ العتيد.

أجريت الدورة الأولى للانتخابات في العاشر من تمّوز وكانت نسبة المقترعين منخفضة في معظم المدن. وأجريت الدورة الثانية في السادس والعشرين منه. في دمشق، فازت لائحة القوّتلي بعد أن ألحق بها من يحتسب في خانة الشهبندريّين. وفي حلب، فازت لائحة الجابري، باستثناء مقعد ذهب إلى الكيّالي الذي آثر المواجهة في نهاية المطاف. وفي حمص، حلّ عدنان بن هاشم الأتاسي محلّ أبيه فيما انتخبت حماه، من خارج هذا الصفّ كلّه، محامياً شابّاً كان قد عُرف بالدفاع عن الفلاّحين هو أكرم الحوراني. وعليه هيّأ القوّتلي حكومته سلفاً فمثّلت حوله في مقاعد النوّاب يوم انتخابه - في 21 آب - رئيساً للجمهوريّة فيما قابلتها حكومة عطا الأيّوبي الذاهبة في مقاعد الوزراء. استوى سعد الله الجابري رئيساً للحكومة وجميل مردم وزيراً للخارجيّة ولطفي الحفّار للداخليّة وعبد الرحمن الكيّالي للعدل وخالد العظم للماليّة، إلخ. وكان فارس الخوري قد انتخب رئيساً لمجلس النوّاب.

كانت معالم السلوك الحكوميّ، في مسألة الاستقلال والموقف من الانتداب، شبيهة جدّاً بما أخذ يظهر في لبنان بعد ذلك بأسابيع. عومل ممثّلو المندوبيّة العامّة على أنهم بعثة دبلوماسيّة بين أخريات، وامتنعت الحكومة عن التطرّق إلى موضوع المعاهدة إلى أن تستلم «الفرق الخاصّة». ولكن أخذ على الحكومة فوراً خلوّها من أيّ تمثيل للأقلّيّات الكبيرة (الدروز، العلويّين، مسيحيّي الجزيرة) وأخذ عليها أيضاً ضيق تمثيلها الاجتماعيّ (إذ

قاله رياض الصلح (في مجلس النوّاب أيضاً) في غضون السنة السابقة. فالراجح - في حدود معرفتنا - أن التسمية المشار إليها أخذت تشيع وتتكرّس في غضون العام 1947، أي في المدّة التي فصلت بين بياني حكومتي رياض الصلح الرابعة والخامسة. على أن بتّ هذا الأمر محتاج إلى تدقيق شامل خاصّ في نصوص مختلفة أوّلاها بالذكر خُطب رئيس الجمهوريّة وبيانات رؤساء الحكومات وخطبهم وأحاديثهم. وهذا تدقيق لم نبلغ منه الغاية. فنكتفي هنا بالإشارة، بعد ترجيحنا ما سبق ترجيحاً نراه متين الإسناد، إلى أن هذه المسألة ما هي بالشكليّة. فإن درجة استقرار التسمية دالّة على درجة استقرار الميثاق نفسه، بما هو مرجع، أو - إن شئنا - على درجة وجوده.

م- 65 بيان حكومة الاستقلال والمضيّ في عضّ الأصابع

عكفت حكومة رياض الصلح، إذن، بعد تشكيلها في 25 أيلول، على وضع بيانها الوزاري. وحفلت الأيّام التي انقضت بين تأليف الحكومة وجلسة الثقة، أو تبعتها مباشرة بمواقف وقرارات اتّخذها رئيسها أظهرت التصميم التامّ على لزوم الخطّة الاستقلاليّة وعيّنت الخطوات الآيلة إلى الاستقلال. توجّه رئيس الحكومة أوّلاً إلى الصحافة، طالباً إسهامها في تعبئة قوى الشعب «لمرحلة نضال جديد في سبيل الاستقلال» متعهّداً بتحريرها من الرقابة التي كانت مفروضة بحكم ظروف الحرب، في ما يتّصل بأعمال مجلس النوّاب، معلناً تقبّله النقد لأعمال الحكومة، وهذا في خدمة «غاية أراها اليوم ممكنة التحقيق وقريبة التحقيق».

في الوقت نفسه، امتنعت الحكومة عن القيام بالزيارة التقليديّة لممثّل فرنسا، مفترضة أن على هذا الأخير أن يبدأها بالزيارة فتردّها له. وانتهى الأخذ والردّ بين الطرفين إلى صرف النظر عن الزيارة وردّها معاً فأبطل التقليد. وغداة جلسة الثقة أصدر رياض الصلح قراراً بجعل المراسلات الحكوميّة توضع بالعربيّة حصراً وآخر بتعريب الأوامر والتعليمات العسكريّة. وكان لهذين القرارين، فضلاً عن مؤدّاهما الرمزي، مؤدّى عملي هو تعطيل قدرة المستشارين الفرنسيّين الملحقين بالدوائر الرسميّة أو المتحكّمين بأجهزة الأمن على ممارسة دورهم.

كان معظم أعضائها من كبار الملاّكين) وخلّتها ممّن يمثّل صفّاً شابّاً من السياسيّين كان آخذاً في الصعود وحوله أنصار من جيله منظّمون في أحزاب أو شبه أحزاب عدّة: الحزب الشيوعي، الجمعيّات الإسلاميّة، ما أصبح لاحقاً حزب البعث، إلخ.

في تشرين الأوّل، طلبت حكومة الجابري رسميّاً تخلّي المندوبيّة العامّة عن صلاحيّات الانتداب، شرطاً للبحث في مستقبل العلاقات السوريّة - الفرنسيّة. وكان معنى هذا أن تستلم الحكومة «الفرق الخاصّة» والأمن العامّ و«المصالح المشتركة» بين سوريا ولبنان وغيرها. وكان هذا الطلب يواكب سعي حكومة رياض الصلح في بيروت مواكبة منسّقة تماماً. وهذا تنسيق ترجم تطوّر المواقف في الدولتين من مسائل الوحدة السوريّة والاستقلال والأقضية الأربعة، منذ أواسط الثلاثينات على الأقلّ. وكانت قضيّة الاستقلال السوريّ واللبنانيّ تلقى دعماً عربيّاً، مصريّاً على الخصوص، ويلتقي على تأييدها الاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة. وهو ما شجّع بريطانيا، وهي الحاضرة جدّاً في ميدان المواجهة، على المضيّ قدماً في سياسة التصدّي للتصلّب الفرنسيّ.

على الرغم من التنسيق المشار إليه، شاب الموقف الرسميّ السوريّ (بخلاف الموقف الشعبيّ) اضطراب وتحفّظ واضحان حين أقدمت حكومة رياض الصلح على طرح تعديل الدستور في مجلس النوّاب لإخلائه من ذكر الانتداب... وكان، بعد ذلك، ما كان. وقد أشرنا إلى هذين الاضطراب والتحفّظ في موضع آخر. لم يكن الدستور السوريّ، من جهته، محتاجاً فعلاً إلى تعديل. كانت قد وضعته، في نهاية العشرينات، جمعيّة تأسيسيّة كان زعماء الكتلة الوطنيّة أركانها المتصدّرين. ولكنّ المفوّض السامي بونسو كان قد أضاف إليه حين أصدره، سنة 1930، بعد حلّ الجمعيّة التأسيسيّة، مادّة أخيرة من



111 مشرفاً على الفرز في جلسة انتخاب بشاره الخوري رئيساً للجمهورية

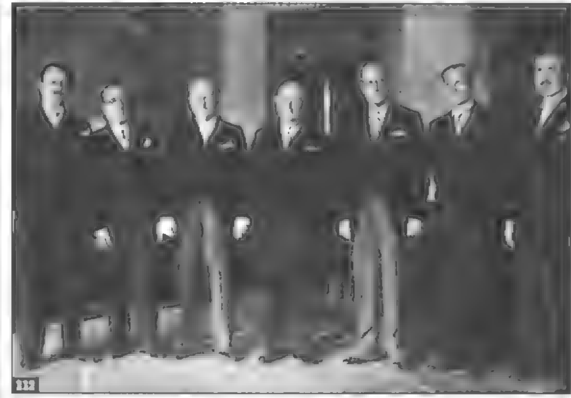
112 حكومة رياض الصلح الأولى

113 الصلح ملقيا بيانه الوزاري الأول في مجلس النواب

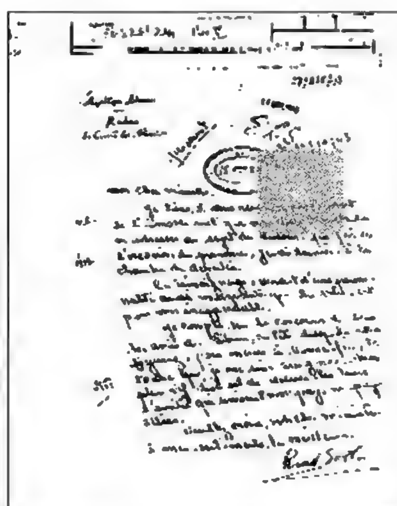
114 من رياض الصلح إلى سبيرس

115 البطريرك عريضة مستقبلاً رياض الصلح في الديمان

116 المفتي خالد خطيباً في استقبال الرئيسين الخوري والصلح مهنئين بذكرى المولد النبوي







116





116

عنبتاته كانت قد استبعدتها الجمعية (وهي المادة 116)، وفيها فصل «حقوق» الانتداب وصلاحياته. هذه المادة لم تكن أقرّتها قط أية هيئة سورية ذات شرعية وصلاحية. فكان كافياً، في خريف 1943، أن يثابر مجلس النوّاب والحكومة الجديدان على اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن حتى يكون لسوريا دستور دولة مستقلّة، خالٍ من ذكر الانتداب.

اضطرّت فرنسا إلى تقبّل هذا الأمر الواقع مع توالي اعتراف الدول بالجمهورية الجديدة. ولكنّ قوّاتها وجهاز انتدابها كانا لا يزالان في البلاد، ولم تكن قد صرفت فكرها قطّ عن التوق إلى المعاهدة. ذاك توقٌ بدا أن بريطانيا أخذت تسايرها فيه سنة 1944، فاشترك شاتيلبو وسبيرس، على غير رغبة من هذا الأخير، في مفاتحة الرئيسين السوريّ واللبنانيّ وحكومتيهما بضرورة التفاوض على المعاهدة، ولم يلبث سبيرس أن استدعي نهائياً إلى بلاده. وقد أثارت هذه المفاتحة قلقاً لم يحل دون الرفض. وإذ أمنت فرنسا جانب حليفتها، تصلّبت خصوصاً في الامتناع عن تلبية طلب الحكومتين السورية واللبنانية تسليمهما «الفرق الخاصّة». بل إنّها راحت تستقدم تعزيزات لقوّاتها في أراضي الدولتين. وهو ما أثار، في مطلع العام 1945، تظاهرات احتجاج لبنانية رافقت الاحتجاج الرسميّ وأثار في سوريا موجة رفض رسميّ وشعبيّ عارمة تفاقمت من شهر إلى شهر ومن تصرّف فرنسيّ، عسكريّ أو سياسيّ، إلى آخر، حتّى راحت مفاعيلها تهزّ المدن وتنشر العنف في الشوارع. ومن مساء التاسع والعشرين من أيّار إلى ظهر الثلاثين منه، ضربت الطائرات الفرنسية دمشق بالقنابل، فقتلت قرابة أربعمائة وجرحت مئات آخرين وخصّت بأشدّ أذاها الأحياء الجديدة من العاصمة فهدمت معظم مجلس النوّاب، إلخ. وما حصدته فرنسا من ذلك كان أوّلاً - على ما بدا أنّه أصبح عادة جارية - أمراً بريطانياً

إلى ذلك، عزفت الحكومة عن مشاورة ممثّل فرنسا، على جاري العادة، في مضمون البيان الوزاريّ، ورفضت مجرّد إعلام المندوبية بمضامين البيان قبل تلاوته في المجلس. وكان الجانب الفرنسيّ قلقاً من البحث الدائر في تغيير ألوان العلم وفي إبطال الاعتماد الرسميّ للّغة الفرنسيّة، فضلاً عن قلقه من خطّة الحكومة السياسيّة.

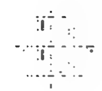
أخيراً انعقدت جلسة الثقة في 7 تشرين الأوّل. وكان جوّ المجلس النيابيّ حماسيّاً جدّاً واكتظّت شرفاته بالناس، من ممثّلي الدول ومن الصحافيّين ومن الأعيان وممثّلي المنظّمات ومن العامّة. وتلا رياض الصلح البيان الوزاريّ الذي أصبح مَعْلماً في التاريخ السياسيّ للبنان المعاصر ومصدراً للاجتهاد في فحوى الميثاق الوطنيّ. ولم يكن هذا البيان مقصوراً على الأحكام الميثاقية، بما هي قاعدة لاستقلال الدولة ولتصرّف الحكومة المقبل على أنّها حكومة بلاد مستقلّة وأن مهمّتها الأولى جعل هذا الاستقلال أمراً واقعاً وتنظيمه. وإنّما دخل في مسائل الإصلاح الإداريّ والماليّ وتشجيع القطاعات الاقتصاديّة وتعزيز الخدمات العامّة وتحسين بناها، وتناول مسائل قانون الانتخاب والإحصاء العام وتنظيم العمل وتأمين الحقوق الاجتماعيّة لأصحابها وحقوق المرأة وعلاقات لبنان الدوليّة، إلخ.

قوبل هذا البيان بالاستحسان العامّ ونالت الحكومة الثقة بـ51 صوتاً من 54 (إذ كان مقعد رئيس الجمهوريّة المنتخب لا يزال شاغراً) وامتنع رئيس المجلس، ولم يشارك ألفرد نقّاش في التصويت وانسحب أيّوب ثابت قبل بدئه. وفي خارج المجلس، لقي البيان اهتماماً بارزاً من الصحافة وانهالت على صاحبه التهاني وعبارات التأييد.

وعلى أثر زيارات متبادلة بين الصلح ورئيس الحكومة السوريّة سعد الله الجابري ووزرائهما تمّ بعضها تحت عنوان التهنئة وواكبتها مفاوضات في شتورة، كانت الحكومة قد توصّلت، في مطلع تشرين الأوّل، «إلى اتّفاق مع الحكومة السوريّة على تسلّم المصالح المشتركة» من إدارتها الفرنسيّة. وكان هذا المطلب الذي استوى موضوع مجابهة رئيساً في الأسابيع التالية، أمراً حيويّاً لاستقلال الدولتين بمواردهما الماليّة. على أن المندوبيّة العامّة أرادت المطاولة في تسليم الحكومتين إدارة

«المصالح» المذكورة. وكانت هذه الأخيرة تضمّ الجمارك السوريّة - اللبنانيّة ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ومنها شركات السكك الحديديّة وإدارة الدخان وشركة المرفأ، وتضمّ أيضاً الإشراف على المطارات وإدارة الهاتف وعلى المباني الحكوميّة وعلى إدارة الآثار وعلى بنك سوريا ولبنان، إلخ. وكانت المندوبيّة تقرن تسليم هذه «المصالح» بالعودة إلى موضوع المعاهدة، وهو ما رفضته الحكومتان بتاتاً. وكان المندوب العامّ قد عاد في لقاء جمعه والرئيسين الخوري والصلح إلى هذا الموضوع وإلى رهن انتهاء الانتداب بقرار من عصبة الأمم أو من هيئة تقوم مقامها بعد انتهاء الحرب. وكانت الحجّة اللبنانيّة الدائمة أن فرنسا نفسها أعلنت نهاية الانتداب بلا قيد يوم بدء الحملة على قوّات فيشي في سوريا ولبنان، وأن بريطانيا ضمنت هذا الإلغاء في اليوم نفسه. وأمّا المعاهدة فأعلن الرئيسان لهلّلو أنّهما «يقطعان يمينيهما» ولا يوقّعانها. وكان هذا الموقف الفرنسيّ مشدّداً لعزم الجانب اللبنانيّ على المضيّ في إجراءات الاستقلال من جانب واحد من غير إهمال للتنسيق مع الحكومة السوريّة، ولا لطلب الدعم المعنويّ من البعثات الدبلوماسيّة المقيمة في بيروت ومن بعثة سبيرس البريطانيّة، على الأخصّ. وكانت الحكومة قد طلبت إلى المندوبيّة العامّة الفرنسيّة - بين ما طلبته - تحويل نفسها إلى بعثة من هذه البعثات لا أكثر ولا أقلّ.

صارماً بوقف النار وردّ الجنود إلى الثكنات. وكان ثانياً سخطاً ترامى من كلّ حدب وصوب فضجّت بأصدائه جامعة الدول العربيّة ومنظّمة الأمم المتّحدة. ثمّ كان أن توالت محطّات التراجع الفرنسيّ بعد قطيعة دامت أسابيع بين السلطتين الوطنيّة والمنتدبة في دمشق، وبعد دفق لم ينقطع من عبارات النقمة السوريّة على فرنسا. وفي تمّوز، تسلّمت سوريا (ولبنان) «الفرق الخاصّة». فبقي أن تجلو القوّات الفرنسيّة (والبريطانيّة) عن سوريا (ولبنان). وهو ما سيستغرق نجازه شهوراً أخرى من جهود سياسيّة متعدّدة الأطراف، وقد عرضنا له في موضعه. وأمّا في الواقع العسّي فكان الجلاء عن سوريا قد أصبح شبه ناجز عندما أبرم الاتّفاق عليه.



م-66 تعديل الدستور: طعنة نجلاء للانتداب

كان رياض الصلح بين أعرف الناس بما ينبغي عمله لمحو الانتداب من دستور بلاد واقعة تحت الانتداب. فهو قد تابع هذا الموضوع بدقائقه منذ المواجهة التي بدأت سنة 1928 بين الجمعيّة التأسيسيّة السوريّة والمفوّض السامي بونسو، حول موادّ ستّ من مشروع الدستور السوريّ آنذاك، وانتهت إلى تعليق أعمال الجمعيّة. وهذه مواجهة استمرت بين صعود وهبوط حتّى الحوادث التي آلت إلى المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة سنة 1936.

وكان على رياض، بعد نيل حكومته الثقة، أن يباشر الإعداد على الفور، لتعديل الدستور اللبنانيّ بحيث لا يبقى فيه أثر من الأساس القانونيّ للانتداب. وكان على علم تامّ بأن هذه الضربة إنّما هي فاتحة الجولة الكبرى من معركة الاستقلال.

وكان قد بشّر كاترو بالتصميم عليها - وقد ذكرنا ذلك - في المذكّرة التي وجّهها إليه في كانون الأوّل 1941 أي قبل أن يصبح أمر التعديل مقضيّاً بنحو سنتين. وكان قد بشّر هلّلو، في اجتماع ضمّهما في شتورة يوم 22 تشرين الأوّل 1943، بنيّة الحكومة تقديم مشروع للتعديل إلى المجلس النيابيّ. وكان المندوب العامّ على أهبة السفر إلى الجزائر لمشاورة رؤسائه في لجنة التحرير الوطنيّ الفرنسيّة بشأن المطالب اللبنانيّة. وقد طلب من رئيس الحكومة التريّث أيّاماً يأتيه بعدها بجواب اللجنة.

كانت مرحلة انتظار القرار الذي سيحمله هلّلو من الجزائر مرحلة شكوك ومخاوف في لبنان. وقد انتهت هذه المرحلة ببلاغ أرسلته لجنة التحرير الوطنيّ الفرنسيّة إلى بيروت، يوم 5 تشرين الثاني، ينكر على لبنان الحقّ في التعديل المنفرد للدستور. سُلّم هذا البلاغ إلى الصحافة قبيل تسليمه إلى رئيس الحكومة، في تعمّد لاستعراض السلطة وللاستفزاز. وهو ما ردّ عليه مجلس الوزراء في جلسة فوريّة، بإحالة مشروع التعديل إلى مجلس النوّاب، وطلب انعقاد هذا الأخير على وجه السرعة، فدعاه رئيسه إلى الانعقاد يوم 8 تشرين الثاني.

منح البلاغ الفرنسيّ والردّ اللبنانيّ عليه المواجهة الجارية صفة المعركة العلنيّة. وقد بلغ الحماس أقصاه في البلاد وأصبح ترقّب التطوّرات شغلاً شاغلاً للناس وأخذوا يتهيّأون لمواكبة الجلسة النيابيّة بالحضور وإظهار التأييد. وأمّا المندوبيّة العامّة فجنّدت إمكاناتها في بيروت والمناطق لحمل قسم من النوّاب على رفض التعديل، والتغيّب عن الجلسة لإفقاد المشروع أكثريّة الثلثين المطلوبة لإقراره، وذلك بعد الإخفاق في حمل رئيس الجمهوريّة والحكومة على سحب المشروع. واستدعى إميل إدّه نوّاباً من مشايعيه إلى مكتبه وجمعهم بمدير الأمن العامّ الفرنسيّ الذي ألحّ في سؤالهم التغيّب ولكن باء هذا المسعى أيضاً بالإخفاق.

وصبيحة انعقاد الجلسة، اتّصلت الجهود الفرنسيّة لإحباطها، من تهديد بحلّ المجلس إلى تأميل بحلّ يحمله هلّلو العائد بعد يومين، وتلويح باتّخاذه صفة المفوّض السامي وسلطاته واستعادته حرّية التصرّف. وقد جاء ذلك في مذكّرة شفويّة رفض رياض الصلح تبلّغها، ثمّ تبلّغها بعد أن رُفعت منها عبارات التهديد وانعقد مجلس الوزراء للنظر فيها وقرّر المضيّ في خطّته. وفي اليوم نفسه، نشرت بعض الصحف الأميركيّة تصريحاً لرياض الصلح بسط فيه أسانيد الموقف اللبنانيّ وطلب التأييد المعنويّ من حكومة الولايات المتّحدة.

وفي ساحة النجمة، وفي شرفات المجلس، كان الحشد ضخماً. وقد انعقدت الجلسة في الثالثة بعد الظهر وغاب عنها ثلاثة نوّاب من معارضي التعديل هم أيّوب ثابت وأحمد الحسيني وموسى دركالوستيان. هذا بينما حضر إدّه لاقتراح إحالة المشروع إلى لجنة خاصّة في مسعى لتأجيل بتّه. وحين رُفض اقتراحه، انسحب وتبعه أمين السعد فأقرّ

المشروع بنداً بنداً بالإجماع. ولم تكن المندوبيّة العامّة قد أرسلت أحداً من أركانها على جاري العادة، ولكنّها كانت قد حشدت، للإرهاب، نحو مائتين من جنودها السنغاليّين في بناية التلفون القريبة جدّاً من مجلس النوّاب.

عدّل المجلس المادّة الأولى من الدستور (ففصّل حدود لبنان وألغى مرجعيّة الاعتراف الفرنسيّ بها واعتراف جمعيّة الأمم)، والمادّة الحادية عشرة (فحصر باللغة العربيّة صفة اللغة الرسميّة) والمادّة 52 (فألغى الإشارة إلى صكّ الانتداب من تحديد الصلاحيّة لعقد المعاهدات الدوليّة). ثمّ ألغى المواد 90 و91 و92 و93 و94 وكلّها ناظمة للعلاقة بين الدولة اللبنانيّة والدولة المنتدبة في مجالات مختلفة. أخيراً عدّل المادّة 95 (فألغى الإشارة إلى صكّ الانتداب في موضوع التمثيل العادل للطوائف في الوظائف العامّة وبتشكيل الوزارة) والمادّة 102 (فألغى وضع الدستور في «عهدة» الدولة المنتدبة). وأمّا المادّة الخامسة المتعلّقة بالعَلَم، فأرجأت الحكومة طرحها للتعديل إلى حين انتهاء «اللجنة الفنّيّة» المؤلّفة لهذه الغاية من وضع اقتراحها. هذا وكان التعديل مستنداً إلى المادّة 76 من الدستور نفسه.

كانت هذه جراحة عميقة للدستور وطعنة نجلاء للانتداب. وهي قد تمّت «بسرعة فائقة» على ما أشار الإدّيّ جورج عقل في المجلس. وبسرعة فائقة أيضاً جاء الردّ الفرنسيّ.

٦٧-٣ واشيًا

غداة التعديل، أي يوم 9 تشرين الثاني، وصل المندوب العامّ جان هلّلو إلى بيروت عائداً من الجزائر من طريق القاهرة. وكان يوم 11 ذكرى الهدنة التي أنهت الحرب العالميّة الأولى. وكان رئيس الجمهوريّة ومعه الحكومة رئيساً وأعضاءً مدعوّين إلى الاستعراض التقليديّ. وكانوا مدعوّين قبل ذلك إلى سهرة تقام في نادي الاتّحاد الفرنسيّ عشيّة الذكرى. ويوم 10 أبلغت المندوبيّة العامّة الحكومة إلغاء دعوتها إلى الاستعراض، وقرّر رئيس الجمهوريّة والحكومة مقاطعة السهرة أيضاً. وسرت مقاطعة الاستعراض إلى الدرك والشرطة... وإلى قيادة الجيش التاسع البريطانيّ ثمّ إلى ممثّلي الدول في بيروت. وهو ما انتهى بالمندوبيّة العامّة إلى إلغاء الاستعراض.

وفي النهار، داهم الأمن العامّ الفرنسيّ مكاتب الصحف المعارضة للانتداب، وصادرها لمنعها من نشر أخبار الجلسة النيابيّة وتعديل الدستور. وكان توجّس من اصطدام الأمن العامّ هذا بقوى الأمن الداخليّ والشرطة اللبنانيّة التي عيّنت لها الحكومة في اليوم نفسه قائداً ومديراً لبنانيّين. وفي المساء، كان هلّلو وسليم تقلا وزير الخارجيّة مدعوّين إلى عشاء أقامه سبيرس على شرف ملك يوغسلافيا الذي كان في زيارة لبيروت. وفي أثناء السهرة، نفى هلّلو لسبيرس مقسماً بشرفه أن يكون في النيّة الإقدام

على عمل عدائيّ تجاه مراجع الدولة اللبنانيّة. وهو ما نقله تقلا إلى رئيس الجمهوريّة في الأولى والنصف صباحاً.

ما مضت ساعات على قسَم هلّلو، حتّى كان الأمن العامّ الفرنسيّ، يؤازره مئات الجنود، يدهم منازل رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة والوزراء عادل عسيران (الذي أخذ من منزله الصيفيّ في عاليه) وكميل شمعون وسليم تقلا ونائب الشمال عبد الحميد كرامي (الذي كان نائماً في منزله في مرياطة). حصل ذلك بين الثالثة والرابعة من فجر 11 تشرين الثاني. وصحبت الاعتقال أعمال ترويع لسكّان هذه المنازل كباراً وصغاراً، وصحبها تحطيم أبواب وتقليب أثاث ومصادرة أوراق. وصحبته أيضاً سرقات موصوفة من منزلي رئيس الجمهوريّة (الذي ضُرب ابنه الأكبر وجُرح) وعبد الحميد كرامي (الذي صُدم رأسه وجُرح أيضاً وهو محمول إلى السيّارة). وقد وصف منير تقيّ الدين في كتابه ولادة استقلال مشاهد تلك الصبيحة وصفاً وافياً. ويتحصّل من هذا الوصف أن العسكريّين الذين دهموا منزل رياض الصلح كانوا نحو مائتين وأنّهم روّعوا والدته وبناته، وصوّبوا مسدّساتهم إليه وهو في سريره وأمهلوه خمس دقائق ليرتدي ثيابه، فساعدته زوجته في ذلك، وأن رجال الأمن لبثوا في المنزل نحو ساعتين، بعد اعتقال رياض، فجمعوا ما كان فيه من أوراق وصادروها.

وأمّا المواكب العسكريّة التي سيق فيها المعتقلون فيمّمت شطر راشيّا الوادي.

أتبع هلّلو حملة الاعتقال العنيف هذه بقرارين مؤرّخين في 10 تشرين الثاني أذاعهما يوم 11. في الأوّل منهما، اعتبر تعديل مجلس النوّاب الأخير للدستور باطلاً وحلّ هذا المجلس وعلّق الدستور، على أن يعاد العمل به بعد انتخابات نيابيّة جديدة وألغى جانباً من أحكام القرار الذي كان كاترو قد اتّخذه في آذار فاتحاً الباب، إذ ذاك، لإجراء الانتخابات النيابيّة والرئاسيّة، وأعاد اختصار صيغة الحكم إلى رئيس للدولة والحكومة يسمّيه المندوب العامّ ويعيّن وزراء دولة يساعدونه ومنحه حقّ إصدار المراسيم الاشتراعية مع مراعاة التحفّظات المنصوص عنها في إعلان كاترو المؤرّخ في 26 تشرين الثاني 1941.



وأمّا القرار الثاني فعيّن إميل إدّه رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة ممتّعاً بالسلطات المنصوص عنها في القرار الأوّل.

إلى ذلك، أذاع هلّلو في الراديو وفي الصحف تصريحاً أكّد فيه شرعيّة إجراءاته منكّراً، من وجهة نظره، بمراحل الأزمة التي بدأت مع تأليف حكومة رياض الصلح، واصفاً تصرّفات هذه الحكومة بـ«المناورات الطائشة»، متّهماً إيّاها باللجوء إلى «استبداد الشارع» وبـ«الدكتاتوريّة» وإرهاب النوّاب والتآمر على فرنسا ولبنان، مشيراً إلى ثناء راديو برلين على رياض الصلح لتصميمه على المضيّ قدماً في خطّة تعديل الدستور، واصفاً رئيس الحكومة بأنّه «رجل لم يمرّ على وطنيّته اللبنانيّة أكثر من ستّة أسابيع وهو منذ عشرين سنة يتآمر على استقلال بلاده». ولم يفت هلّلو أن يغمز من قناة الحليف البريطانيّ فقال «إن فرنسا هي الدولة الوحيدة التي منحت الاستقلال أثناء هذه الحرب لبلدان تابعة لسلطتها». وهذا قبل أن يؤكّد على منح اللبنانيّين «الاستقلال التامّ»... ولكن «بموجب معاهدة وديّة مشبعة بالثقة»...

وكان الناس قد أخذوا يتلقّون الأخبار من إذاعة الشرق الأدنى في يافا وإذاعة لندن وراديو مصر وكانوا مهتمّين جدّاً برصد الموقف البريطانيّ في الأزمة. وكانت الصحف اللبنانيّة قد أضربت ابتداءً من يوم 11، ما خلا أربعاً منها تابعة للانتدابيّة أو إنّها، وذلك احتجاجاً على المراقبة وعلى احتلال الأمن العامّ مكاتبها لمنعها من مواكبة الحوادث.

وصل المعتقلون تباعاً إلى قلعة راشيّا يوم 11 تشرين الثاني واستقرّوا في ثلاث من غرفها. واحدة لرئيس الجمهوريّة، حسنة التأثيث ولكنّها ضيّقة. وواحدة لرئيس الحكومة، واسعة ولكنّها شبه خالية من الرياش. وواحدة للوزراء تقلا وشمعون وعسيران وللنائب كرامي مكتظّة بالأسرّة الأربعة. وقد مُنع الرئيسان من التواصل فيما بينهما ومع سكّان الغرفة الثالثة. وكان لا يُسمح لأيّ من المعتقلين بالخروج إلا لقضاء حاجة. ثمّ أخذ يُسمح لسكّان الغرفة الثالثة بالخروج ساعةً قبل الظهر وساعةً بعده مع مراعاة الفصل الآنف الذكر. وكان يؤتى لهم بالطعام من البلدة، وقد كلّفت امرأة بإعداده على نفقتهم.

«مشاورات الوحدة العربيّة» بين محورين

بين الحادي عشر من تشرين الأوّل والثاني من تشرين الثاني 1943، كانت تجري في القاهرة مشاورات أطلق عليها اسم «مشاورات الوحدة العربيّة». وكانت غايتها إنشاء منظومة إقليميّة (كان مفروضاً تعبيد معالمها) تتّخذها الدول العربيّة المستقلّة مركباً للدخول في عالم ما بعد الحرب. وقد اشترك، في هذه المرحلة منها، العراق والأردنّ وسوريا والمملكة السعوديّة فضلاً عن مصر.

كان هذا الملفّ في يد مصطفى النحّاس، رئيس الوزراء المصريّ وزعيم حزب الوفد. وكانت مصر تقبض بهذه الدعوة على زمام المبادرة، بما هي كبرى الدول العربيّة وزعيمة الشرق العربيّ، في وقت كان فيه أمير شرق الأردنّ عبد الله قد أطلق مشروع «سوريا الكبرى» (وهي تضمّ سوريا ولبنان وشرق الأردنّ وفلسطين) وكان رئيس وزراء العراق نوري السعيد قد أطلق مشروع الهلال الخصيب وهو يضمّ العراق إلى الدول الأربع المشار إليها. وكان هذان المشروعان الهاشميّان يلقيان معارضة من المملكة العربيّة السعوديّة شدّدت على اختلاف الأنظمة الدستوريّة في هذه الدول وتفاوت استعدادها للاتّحاد، واختلاف مواقعها في شبكة العلاقات بالحلفاء الغربيّين. وكانت مصر غير بعيدة أيضاً عن هذه المعارضة لشعورها بأن المشروعين ينالان من مركزيّة دورها الإقليميّ. وكانت سوريا، على الأخصّ، (مع تبنّيها للدعوة الوحدويّة عموماً) ترى في مشروع «سوريا الكبرى»، وهو أكثر المشروعين إلحاحاً عليها، محاولة من عبد الله لإنشاء مملكة كبيرة لنفسه، فتشدّد على تمسّكها بنظامها الجمهوريّ وعلى أن دمشق هي الأحقّ بالاستواء عاصمة لـ«سوريا الكبرى» العتيدة، إذا هي أبصرت النور. وقد أصبح لبنان المستقلّ مناهضاً أيضاً، في ما يخصّه، لهذا المشروع، باعتباره مخالفاً، صراحة، لمنطوق ميثاقه الوطنيّ الطريّ العود. وكان المشروع يواجه أيضاً مشكلة اليهود في فلسطين وسعيهم

وكانت وجبة أسنان عبد الحميد كرامي قد أخذت منه فلبث أياماً يتغذّى بالعنب وشراب البندورة إلى أن رُدّت إليه.

كان قد جيء بكرامي أيضاً وهو بثياب النوم وحافي القدمين، فاستعار في اليوم التالي ملابس من كميل شمعون. وبعد يومين، جيء لمن كانوا قد سيقوا على عجل بثياب من بيوتهم. وقد أبعد مسؤولو الشرطة اللبنانيون عن المعتقلين وتولّى حراستهم جنود سنغاليّون.

وكان في القلعة «منفيّون» من معتقل الميّة وميّة، قرب صيدا، تثقيلاً لعقوبتهم. وكان بعض هؤلاء من قياديّي الحزب السوريّ القوميّ المتّهمين بمعاداة الحلفاء وممالأة المحور. فتطوّع أحدهم، جبران جريج، لترتيب شبكة استعلام واتّصال تنقل إلى المعتقلين وإلى الرئيس، على الأخصّ، أخبار البلاد السياسيّة وما يجري فيها من أعمال احتجاج ومقاومة وما يتّخذ من مواقف خارجيّة ذات صلة بالمواجهة. وقد جنّد جريج لهذه الغاية مأمور الهاتف في القلعة توفيق رزق والخادم الذي كان يحمل الطعام إلى غرف المعتقلين ويتولّى ترتيبها، وهو إسبانيّ الأصل واسمه خوسي. وكان مأمور الهاتف يستمدّ معلوماته من قائمقام راشيّا شفيق أبو حيدر ومن قائد الدرك فيها عبد المنعم فوّاز. فكان جريج يكتب ما يبلغه من مأمور الهاتف (ولاحقاً من مصادر حزبه) على أوراق صغيرة ينقلها الخادم إلى أحد الرئيسين. وكان جريج يتمتّع بشيء من حرّية الحركة في القلعة بسبب مسؤوليّة إداريّة نيطت به عن «حسابات» السجناء. فكان يتمكّن أحياناً من مخاطبة أحد المسؤولين المعتقلين خلسة.

وينوّه جريج بحرص رياض الصلح على جمع المعلومات وتوظيفه كلّ فرصة تسنح للإحاطة بالحوادث وحركته الدائبة والدالّة أيضاً على ألفة لحال الاعتقال ولكيفيّات التصرّف فيها وعلى رباطة جأش تامّة.

وتفيد الأوراق البريطانيّة أن نقل المعتقلين إلى الجزائر كان وارداً في الأيّام التي سبقت القرار بإيفاد كاترو إلى بيروت، وأن الأمر وصل إلى حدّ إخطار المطار في الجزائر بالتهيّؤ لإمكان وصولهم. وهو ما قابله الجانب البريطانيّ بالاستعداد لوضع اليد

إلى إنشاء دولة يهوديّة فيها. وقد ساير عبد الله الموقفين اللبنانيّ والصهيونيّ، جزئياً، معوّلاً، في الحالة الفلسطينيّة، على فكرة التقسيم التي أخذت ترسخ في السياسة الدوليّة من سنة 1937، ومبدياً تفهّمه، في الحالة اللبنانيّة، لرغبة المسيحيّين في الانفراد بكيان مستقلّ، ولكن من غير تسليم للبنان بالحقّ في «الأقضية الأربعة» التي كانت تابعة لولاية دمشق في العهد العثمانيّ الأخير.

صفوة القول أن مشروع «سوريا الكبرى» كان يلقى عداء من جميع الأطراف المعنيّة به، باستثناء صاحبه. وكان الجفاء غالباً حياله في المحيط العربيّ الأوسع أيضاً. مع ذلك، لبثت فكرة عبد الله هاجساً لدول الشرق العربيّ مدّة الأربعينات، مخترقة حرب 1948 في فلسطين، ومستوية، بين الفينة والفينة، مداراً للجدل في عواصم المنطقة وبينها. وكان ما منحها هذه الديمومة حسبان المتوجّسين منها، مرّة بعد مرّة، أن اليد البريطانيّة وراء المشروع. وكان هذا أمراً يُحسب له حساب، بسبب من قوّة بريطانيا السياسيّة والعسكريّة في دول الشرق العربيّ كلّها، في تلك المرحلة. ولكن لا يوجد اليوم دليل موثّق على أن مشروع عبد الله حظي بمساندة بريطانيّة ناشطة وطويلة النفس. والأقرب إلى الواقع أن بريطانيا لم تكن تميل إلى استعداء قطعيّ لأيّ من حلفائها المعادين للمشروع، وذلك مع العلم بأن علاقاتها بكلّ منهم عبرت أطوار تجاذب أو تأزّم. والأقرب إلى الواقع أيضاً أن عبد الله لم يكن إلّا واحداً من حلفاء بريطانيا في المنطقة وكان لطموحه السياسيّ هامش للحركة، ولو أن القبضة البريطانيّة على نظامه كانت بيّنة الإحكام.

وكانت بريطانيا قد أعلنت، بلسان وزير خارجيّتها أنطوني إيدن، من سنة 1941، تفهّمها الرغبة العربيّة في إنشاء منظومة إقليميّة لمرحلة ما بعد الحرب. وفي ظلّ هذا

عليهم في القاهرة لأن الطائرة كانت مضطرّة إلى التوقّف في العاصمة المصريّة قبل متابعة رحلتها إلى الجزائر.

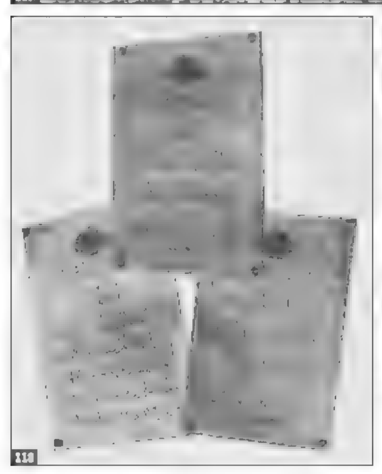
وكان قد مضى أسبوع على «اعتقال الدولة» (بحسب العبارة التي اعتمدها لبنانيّو قلعة راشيّا)، حين حضر سليمان نوفل، قائد الدرك، إلى المعتقل لينقل إلى رئيس الجمهوريّة رغبة جورج كاترو في مقابلته. ومساء 18 تشرين الثاني، جرت المقابلة في منزل قريب من وسط بيروت. وبين يدينا روايتان لها. واحدة أوردها الخوري في مذكّراته والثانية أوردها كاترو في مذكّراته أيضاً. وينقل هذا الأخير عن رئيس الجمهوريّة تحميله مسؤوليّة الحوادث المتسلسلة، ابتداء من الانتخابات النيابيّة للصراع الفرنسيّ - البريطانيّ الذي انتهى بتقسيم أنصار فرنسا في المجلس المنتخب وإضعاف مركزها، ثمّ باختيار رياض الصلح لتأليف الحكومة تحت ضغط النزعة المتشدّدة التي قويت في المجلس. وهذا مع العلم أن الرئيس يعدّ نفسه من أصدقاء فرنسا، لا من المعسكر البريطانيّ ولا من المعسكر العربيّ. ويحمّل الخوري، في رواية كاترو، المندوبيّة العامّة مسؤوليّة تغلّب موقف الاستعجال في صفوف الحكومة لعمليّة تعديل الدستور ورفضها انتظار وصول هلّلو. وذلك أن المندوبيّة أقدمت على نشر مذكّرة اللجنة الوطنيّة الفرنسيّة، الرافضة للمطالب اللبنانيّة، خلافاً لنصيحة الرئيس الذي كان قد أفلح، حتّى ذلك التاريخ، في تأخير الجلسة النيابيّة. وقد زادت الحرج عبارة التهديد التي وردت في رسالة هلّلو (من القاهرة) إلى الحكومة صبيحة اليوم التالي الذي انعقدت فيه جلسة التعديل، وهي ما جعل إرجاء الجلسة متعذّراً.

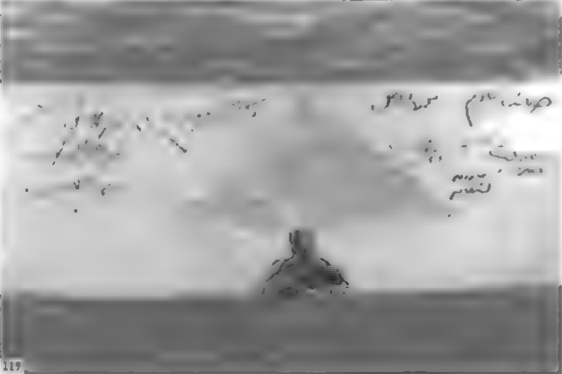
وأمّا رواية الخوري فتبرز إنحاءه باللوم على تدخّل هلّلو في الانتخابات النيابيّة، ولا تشير إلى دور لعناصر نيابيّة «متشدّدة» في تكليف الصلح تأليف الحكومة ولا إلى دور لرئيس الجمهوريّة في «تهذيب» البيان الوزاريّ ولا إلى نصح قدّمه لإرجاء نشر مذكّرة اللجنة الوطنيّة الفرنسيّة. ويضيف الخوري أنّه أكّد لكاترو استقلال اللبنانيّين، رئيساً وحكومة ومجلساً نيابيّاً، بقرار تعديل الدستور وبعدهم عن الاستجابة لدى أيّ تشويق من الخارج»، وأنّه - أي الخوري - كان قد وافق «على كلّ سطر من سطور البيان الوزاريّ».

التفهّم، رعى النحاس، في القاهرة، سنة 1942، تفاهم السوريّ جميل مردم واللبنانيّ بشارة الخوري في وقت كانت فيه دولتاهما تتهيّآن لعودة الحياة الدستوريّة وللانتخابات النيابيّة والرئاسيّة، بالتالي، ولمغادرة عهد الانتداب. وفي ظلّ التفهّم نفسه، اعترفت مصر بالنظامين الجديدين، في سوريا ولبنان، حال اكتمالهما، ووجّهت إليهما الدعوة إلى مشاورات الوحدة العربيّة.

ولكن التفهّم البريطانيّ المشار إليه لم يكن ينتهي إلى إطلاق اليد المصريّة في رسم صورة المنظومة المشار إليها. فإن رغبة فاروق، ملك مصر، في التربّع على قمّة منظمة يضع نظامها في يده مقاليد قيادة فعليّة لم تكن لتجد قبولاً بريطانيّاً. وإنما كانت بريطانيا راغبة في رابطة تنسيق وتعاون بين الأنظمة الحليفة لها، تعزّز مكانة هذه الأنظمة وتعالج الخلافات بينها من غير أن تقيّد حركة أيّ منها، لا في دياره ولا في الخارج. وكان لكلّ من هاتين الصيغتين أنصارها في دوائر الحكم والسياسة العربيّة. عليه مثّل بروتوكول الإسكندريّة، سنة 1944، تجسيداً لصيغة المنظّمة المتّعة بقدر من قوّة الإلزام ومن القدرة على الحركة الجماعيّة. هذا فيما مثّل «ميثاق جامعة الدول العربيّة»، في السنة التالية، صيغة أبعد عن الإلزام وعن الاستواء «حكومة فوق الحكومات». وقد بدت العلاقة بين بريطانيا وكلّ من الدول الأربع المرتبطة معها بمواثيق سياسيّة قيداً رزح - فضلاً عن اعتبارات أخرى - على وجهة المحادثات. وبين البروتوكول والميثاق، كانت قد تغيّرت الحكومات في خمس من الدول المشاركة السبع. ورأى تقرير بريطانيّ أن الرؤساء الذين رحلوا (وهم النحّاس ونوري السعيد وتوفيق أبو الهدى وسعد الله الجابري ورياض الصلح) هم ورثة عهد إمبراطوريّ يرى إلى العالم العربيّ كلاً قبل أن يرى إليه أجزاء. هذا فيما حلّ محلّهم أصحاب نظرة مغايرة.


117


118


119

117 قلعة راشيا

118 لوحات تدل على غرف «الدولة» المعتقلة في قلعة راشيا

119 العلم الجديد موقّعاً

120 بشامون حكومة وحرساً

121 سعيد فخر الدين

122 صورتا ستالين وديغول خلف جميل مردم وصحبه في تشرين اللبناني (شتورة)



120



122



121

بعد يومين من تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد كرامي، حليف فرعون وشيحا، توفّي بغتة وزير الخارجيّة فيها سليم تقلا. فعهد بشاره الخوري بحقيبة الخارجيّة إلى هنري فرعون الذي أصبح هو المسؤول عن ملف «المؤتمر العربيّ العامّ» العتيد.

وعلى أهمّيّة الزعامة الطرابلسية التي كان يتبوّأها كرامي وقوّة وهجها العربيّ، سلك رئيس الحكومة الجديد مسلكاً مغايراً لمسلك رياض الصلح في المجالين الداخليّ والعربيّ. فبدا أن حضور هنري فرعون، لا دور رئيس الحكومة، هو المعوّض الرئيس من غياب رئيس الجمهوريّة المريض. حتّى أن كرامي مال إلى ترشيح فرعون (وهو روم كاثوليك) لرئاسة الجمهوريّة حين بدت عودة بشاره الخوري إلى مزاولة مهمّاته الرئاسيّة موضع شكّ. فقام بذلك دليل آخر على أن العرف المتّصل بتوزيع الرئاسات على الطوائف لم يكن قد استقرّ فعلاً في تلك المرحلة (سنة 1945) ولم يكن داخلاً في مضمون الميثاق.

وحين حمل فرعون إلى القاهرة، في منتصف شباط 1945، مسوّدة لميثاق جامعة الدول العربيّة أعدّها بمعونة ميشال شيحا، كانت خريطة العلاقات العربيّة التي أفضت إلى بروتوكول الإسكندريّة قد تغيّرت. ففضلاً عن تغيير الحكومات في مصر والعراق وشرق الأردنّ وسوريا ولبنان، كان التواصل بين الملكيْن فاروق وعبد العزيز آل سعود والرئيس شكري القوّتلي قد أضعف العصب الذي مثّله في الإسكندريّة تفاهم مصطفى النحاس ونوري السعيد، وزاد القرب ما بين العراق والأردنّ جاعلاً من المحور الهاشميّ حقيقة واقعة ومولّداً أيضاً تماسك المحور المقابل. وكان تشرشل قد التقى فاروق وعبد العزيز والقوّتلي في القاهرة في أواسط شباط، ثم التقى روزفلت كلاً من الملكين على حدة بعد ذلك بأيّام. وأخذ هذا المحور المقابل للنظامين الهاشميّين

غير أن الموضوع الحيوي للّقاء لم يكن استذكار الحوادث القريبة وإنّما كان جسّ نبض الرئيس بشأن الحلّ الذي انتهى إليه الجانب الفرنسيّ للأزمة. وكان هذا الحلّ - في رواية كاترو - يقضي بإعادة الخوري وحده إلى الرئاسة وبإقالة الوزارة بعد الإفراج عن المعتقلين. ويضيف الخوري إلى هذا العرض حلّ مجلس النوّاب (أي، بالنتيجة، إبقاءه منحلاً)، وهو بند لا يشير إليه كاترو. وقد رفض الخوري هذا العرض معلّلاً رفضه - في روايته - بتضامنه مع الحكومة والمجلس في ما قاما به، ومعلّلاً هذا الرفض نفسه - في رواية كاترو - بخطورة العواقب التي تجرّها حتماً، عليه وعلى الوضع العام في البلاد وعلى العلاقة اللبنانيّة - الفرنسيّة، إقالة رياض الصلح وحكومته.

ويقول الخوري إن كاترو سأله، بعد أن أيقن برفضه الانفصال عن الحكومة، عمّا إذا كان يسع رياض الصلح أن يبعث إليه بكتاب يبيّن فيه أن أعماله لم يكن مرماها الإساءة إلى فرنسا. فأجاب بأن ذلك عائد إلى الصلح وأنّه - أي الخوري - لا يجد له موجباً. يقول الخوري أيضاً إن الصلح، بعد أن بلغه هذا الطلب، كتب الرسالة المطلوبة وأطلعه عليها ثمّ تفاهما على صرف النظر عنها. وأمّا كاترو فلا يأتي على ذكر لهذا الطلب المنسوب إليه.

في كلّ حال، أسفرت المقابلة عن وعد بالإفراج عن الرئيسين ورفاقهما يوم 21. وأمّا عودة الحكومة إلى أعمالها فبقيت لجنة الجزائر ممانعة فيها إلى يوم الإفراج الفعليّ عن المعتقلين في 22، وعودتهم إلى بيروت. وقد تحمّل كاترو وحده مسؤوليّة القبول باستئناف الحكومة مسؤوليّاتها وأبلغ ذلك إلى اللجنة مجتمعة وإلى رئيسها ديغول منفرداً، فأقرّته على موقفه في اليوم نفسه. أسفرت المقابلة أيضاً عن السماح للمعتقلين بالتواصل فأصبحوا، ابتداءً من صباح 19، يُكثرون من الاجتماع والتشاور.

وفي مساء 19، اصطُحب رياض الصلح، بدوره، إلى بيروت للقاء كاترو. وليس في يدنا رواية لهذا اللقاء غير رواية كاترو. وهي تصف كلام رياض بالصراحة وتقول إنّه أنحى باللوم على هللو الذي فرض عليه، بأسلوبه الجارح، أسلوباً مجانساً وإنّه لولا ذلك لاعتمد تصرّفاً مختلفاً.

ويضيف كاترو أن رياض أبلغه استعداده للاستقالة وللاعتزال، ولكن أردف أن مواطنيه لن يرتضوا منه ذلك وسيحملونه حملاً إلى السراي، وأن كاترو وحده يسعه استباق هذا الأمر وتعزيز سمعة فرنسا بذلك.

لم يفرج عن المعتقلين في 21. ويعزو كاترو هذا التأخير إلى المذكّرة التي قدّمها إليه الوزير البريطانيّ المقيم في القاهرة كايسي عند زيارته بيروت يوم 19 (وكانت الزيارة الثانية في أسبوع واحد). وكانت هذه المذكّرة إنذاراً بالغ الشدّة من الحكومة البريطانيّة بإعلان الأحكام العرفيّة، إذا لم يُفرج عن المعتقلين ليعودوا إلى مراكزهم، قبل الساعة العاشرة من صباح 22 وبتولّي القيادة العسكريّة البريطانيّة شؤون البلاد واضطلاع القوّات البريطانيّة بمهمّة الإفراج. وكانت المذكّرة «تذكّر» بطلب الوزير قبل أسبوع عزل هللو من منصبه (وهو ما أنكره كاترو) وتقترح عقد مؤتمر يجمع كاترو وممثّلي الحكومة اللبنانيّة (بعد الإفراج) وترعاه بريطانيا على أرض بريطانيّة قريبة من الشرق.

هذه المذكّرة (وقد انضمّت إليها أخرى سوريّة يحذّر فيها وزير الخارجيّة جميل مردم من عواقب سيجرّها الامتناع عن إعادة المسؤولين اللبنانيّين إلى مراكزهم) هي ما أوجب استئناف المراسلات بين كاترو ولجنة الجزائر إلى أن تمّ الإفراج عن الرئيسين ورفاقهما الأربعة قبيل ظهر الإثنين 22.

على أن حادثاً حدث في القلعة، ليلة 22، عبّر عن وصول التنفّر إلى قمّته، في أوساط جهاز الانتداب، من خطّة القبول بالمطالب اللبنانيّة التي كان كاترو يتّجه نحو الأخذ بها من يوم وصوله إلى بيروت في 16 ثمّ انتهى إلى اعتمادها.

فقد سُمعت جلبة في الليل تبيّن بعد ذلك أن مصدرها مجموعة عسكريّة فرنسيّة فرضت على قيادة القلعة تدبّر منامة لضبّاطها في حرم هذه الأخيرة... ولكن قائدها ما لبث أن دخل في مخابرة هاتفية طويلة انتهت بانسحابه ومجموعته من القلعة. ويذكر بشاره الخوري أن رياض الصلح أبلغه في الصباح أن هذا الضابط، واسمه الكولونيل بواسو، كان مرامه الحؤول دون الإفراج عن المعتقلين وكان ينوي إخراجهم

يجذب لبنان أيضاً بالقوّة السوريّة، خصوصاً، وبقوّة أطراف لبنانيّة كانت تخشى جنوح المنظومة العربيّة الجديدة إلى صيغة مقيّدة للدول الأعضاء وتريد اقتصارها على وجوه تعاون طوعيّة ومحدودة المجالات.

قوّة الأطراف اللبنانيّة هذه هي ما عبّرت عنه مسوّدة فرعون التي مالت، بحسب عبارة لرغيد الصلح، إلى جعل الجامعة العربيّة «ضامنة للوضع العربيّ القائم» ولاستقلال الدول الأعضاء وسيادتها. هذا فيما حمل الوفد العراقيّ إلى اللجنة الفرعيّة المكلّفة الإعداد للمؤتمر العامّ مسوّدة أخرى مشرعة على احتمال الكونفدراليّة وعلى تطويره، في المستقبل، أيضاً. وقد شكّلت المسوّدتان أساس المناقشات في اللجنة. وبهذا التقابل برزت النزعات الدمجيّة التي قد تبديها دول عربيّة حيال أخرى على أنها خطر يضاف إلى أخطار العدوان من أطراف غير عربيّة. واتّخذ التعاون السياسيّ صفة «التشاور» لا صفة «التنسيق». واستبقي هدف التعاون الاقتصادي، ولكن مع التحفّظ عن إمكان تحوّله إلى قيد على السياسة. ودخلت مسوّدة فرعون في التفاصيل بشأن إلزاميّة التحكيم أو الطوعيّة، فأبّدت الطوعيّة إلاّ في حالات محدودة وأغفلت مسألة المحكمة العربيّة (الشبيهة بمحكمة لاهاي الدوليّة) تخوّفاً من التصويت الأكثريّ (الذي لم يكن منه بدّ في محكمة) وإيثاراً لمبدأ الإجماع الذي اعتُمد في مجلس الجامعة. ومع إقرار فرعون بخطورة المسألة الفلسطينيّة، عارض إشراك المندوب الفلسطينيّ موسى العلمي في المؤتمر العامّ على غرار ما كان قد تمّ في محادثات الإسكندريّة. وعلى الأعمّ، تحفّظ فرعون عن إدراج أوضاع الأقطار العربيّة غير المستقلّة بين اختصاصات الجامعة، مراعياً الموقف البريطانيّ في فلسطين والموقف الفرنسيّ في أقطار شمال إفريقيا، إلخ.

انعقد المؤتمر العربيّ العامّ في القاهرة بين 17 و22 آذار 1945. وكان أمامه مسوّدة ميثاق

مـن القلعة والفتك بهم، إذا لزم الأمر، تحقيقاً لغايته. وأمّا مخاطبه بالهاتف فهو ضابط تابع «مباشرة» لديغول و«ناشز» على كاترو، ثناه، بالنتيجة، عن خطّته. ويشير الخوري أيضاً إلى «مؤامرة» دُبّرت «لخطف» كاترو نفسه «من بيته في الحي الشرقيّ ببيروت والفتك به لئلاّ يفرج عن المعتقلين».

لا يأتي كاترو على ذكر لحادثة القلعة هذه ولا لخطّة اغتياله. ولكـن أمر انقسام الجهاز الانتدابيّ (وسائر الفرنسيّين المقيمين في لبنـان) وتعصّب أكثريّتهم لهلّلـو وكَيْلِهِم التهم لكاترو واستهجانهم موقفه كان أمراً شائعاً في بيروت. وأمّا سبيرس فيذكر فساد كثيرين من ضبّاط الانتداب وموظّفيه وغضبهم مـن انقلاب اللبنانيّين عليهـم. ولكنّه لا يشير إلى مؤامرة ما على كاترو أو على المعتقلين. هذا فيما تذكر الليدي سبيرس، في كتابها عـن إقامتها في المشرق، تعرّض كاترو للمؤامرة المشار إليها.

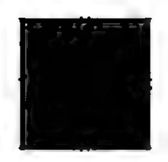
أعدّتها اللجنة الفرعيّة وشكّلت تضييقاً جسيماً لمفهوم «التعاون» العربيّ عمّا كان عليه في بروتوكول الإسكندريّة. وكان يرئس الوفد اللبنانيّ عبد الحميد كرامي ولم يكـن هنري فرعون في عداده. على أن يوسف سالم، عضو الوفد والوزير اللبنانيّ المفوّض لدى مصر، مثّل اتّجاه فرعون بشأن مسألة مهمّة شغلت المؤتمر وهي مسألة تعديل أحكام الميثاق. فقد أيّد، مع وفود أخرى، تقييد التعديل بشروط تجعل حصوله أمراً مستبعداً. وأمّا كرامي فكان يطمئن المشاركين إلى أن لبنـان لا يقف عقبة في وجه التعاون العربيّ. وقد انتهى الأمر إلى إقرار ميثاق الجامعة يوم 22 آذار الذي أصبح عيداً لها. كان هنري فرعون، على الأخصّ، قد أفلح، مع غيره من أعضاء وفود وافقوه الرأي، في إبعاد ميثاق القاهرة شوطاً عن بروتوكول الإسكندريّة. وهذا بالرغم من أن الكثير من بنود الميثاق استوى في منزلة ما بين البروتوكول والمسوّدتين اللبنانيّة والعراقيّة. فثبت، بالنتيجة، أن دعاة «العقد الأدنى» يستطيعون تغليب موقفهم، في هذا النوع من الحالات، ولو كان في مواجهتهم أطراف أكبر منهم وأوسع نفوذاً.



م-68 ردّ الدولة على «اعتقالها»: من بيروت إلى بشامون

باشر إميل إدّه مهامّه الرئاسيّة في سراي البرج صباح 11 تشرين الثاني، وقد وصل إلى السراي وسط حراسة عسكريّة غير عاديّة. وتلقّى برقيّات تهنئة نُشرت من جهاتٍ مختلفة في البلاد ومن مطران واحد هو بولس عقل. وأمّا الجهات الوازنة أو القادرة على الحركة فتألّبت عليه: من البطريرك المارونيّ إلى الكتائب ومن النجّادة إلى أركان المؤتمر الإسلاميّ فإلى النوّاب الدستوريّين وحلفائهم وسائر أنصار المعتقلين، إلخ.

وكان همّ إدّه الأوّل تأليف حكومة تعاونه في حكم البلاد. وقد بدأ بمخاطبة النوّاب في ذلك فلم يلق تجاوباً. ثمّ التفت إلى صيغ أخرى فلم يوفّق. وبعد أيّام ثلاثة، ارتدّ إلى صيغة مجلس المديرين، وهو ما اقتضى منه إصدار مرسوم عدّل بموجبه الصيغة التي رعت مجيئه إلى الرئاسة. ولكـن خمسة مـن مديري الوزارات العشر الموجودة عهد ذاك رفضوا الانصياع. فأدرج إدّه أسماءهم برغم منهم في مرسوم التأليف. وقد نشر الرافضون خبر رفضهم ما أمكنهم ذلك، ولم تتمكّن الحكومة من الاجتماع. في هذا كلّه، كان أثر الغضب العارم الذي اجتاح



البلاد بيّناً. فكان كلّ من يفاتحه إدّه في أمر الوزارة يجد قريباً منه من يثنيه عن الاستجابة إذا كان، من جهته، قابلاً لها.

في الجهة السياسيّة المقابلة، كان وزيران من حكومة رياض الصلح قد نجوا من الاعتقال لأسباب لم تُعرف. وهما حبيب أبو شهلا نائب رئيس الحكومة ومجيد أرسلان. وقد قُيّض لهما ولرئيس مجلس النوّاب صبري حماده أن يلعبوا، في أثناء وجود أركان الشرعيّة الآخرين في قيد الاعتقال، دوراً حيويّاً في حفظ هذه الشرعيّة ومواجهة دعاوى إميل إدّه وفي إدارة الحركة السياسيّة التي تجنّد لها النوّاب وسواهم من ذوي الشأن، ردّاً للتدبير الانتدابيّ وطلباً لإعادة دفّة السلطات إلى أيدي ولاتها الدستوريّين.

ففي صبيحة 11 تشرين الثاني، بكّر الوزيران إلى منزل رئيس الجمهوريّة بعد أن بلغهما خبر اعتقاله ووافاهما إلى هنالك رئيس مجلس النوّاب ونوّاب آخرون. وقد أطلعتهم زوجة الرئيس على ما جرى، ولم يكن معلوماً بعد إلى أين سيق المعتقلون وكان ذلك موضوع تكهّنات. وما لبثت الدار أن غصّت بالوافدين وملأ محيطها جمهور غاضب. فخرج المسؤولون إلى الشرفة وألقى أبو شهلا خطبة عبّرت عن الشعور السائد. ثمّ عقد الوزيران ورئيس المجلس والنوّاب الحاضرون اجتماعاً قرّروا فيه استمرار السلطات وخصوصاً قيام مجلس الوزراء مقام رئيس الجمهوريّة في غيابه، وفقاً للدستور، واضطلاع الوزيرين بمسؤوليّات زملائهما بالوكالة، وتولّي الحكومة قيادة البلاد في المعركة السياسيّة المفتوحة، بما في ذلك الاتّصال بممثّلي الدول العربيّة والغربيّة في بيروت.

بعد ذلك، توجّه رئيس المجلس النيابيّ والنوّاب إلى المجلس فوجدوه بلا حراسة، وقد أخذ الجمهور يحتشد هنالك أيضاً على وقع الهتاف: «بدنا بشاره، بدنا رياض!» وما لبث الجنود السنغاليّون أن حضروا وطوّقوا المجلس ومنعوا الدخول إليه. وكان حماده قد وجّه دعوة حملها الحجّاب والموظّفون إلى منازل النوّاب لعقد جلسة فوريّة في العاشرة صباحاً. وحضر النائب سعدي المنلا ومُنع من ولوج الباب الكبير، فأدخله الجمهور من النافذة وأطبق أحد الشبّان على جنديّ هاجم النائب بحربة بندقيّته فمنعه من إيذائه. ولم يتمكّن أيّ من

دخلت فلسطين في الحرب العالمية الثانية مظلّلة بـ«الكتاب الأبيض» البريطاني. كانت «الثورة العربية» هناك تلفظ أنفاسها الأخيرة. وكانت جولات القمع الشديد والكبوات السياسية قد أسفرت عن انقسام متجدّد في الصفوف العربية جعلها تقف غير بعيد عن حافّة الحرب الأهلية. أمّا الحكومة البريطانية فقد تخلّت عن خطّة التقسيم التي واجهها رفض عربيّ شامل في داخل فلسطين وخارجها. وأمّا المنظمة الصهيونية فكانت تزيد، بلا طائل، من ضغوطها السياسية لحمل الحكومة البريطانية على فتح الأبواب الفلسطينية أمام اللاجئين اليهود الهاربين من حملات الاضطهاد والقتل المتصاعدة في أوروبا الوسطى. كان الموقف العربيّ الرافض للهجرة اليهودية قد تعزّز، مبدئياً، في التفاوض الذي أخذ يفرض نفسه، وذلك على الرغم من احتضار الثورة. فإن العرب كانوا، على نحو ما، في موقف الاختيار بين المعسكرين المتواجهين في أوروبا. هذا فيما كان اليهود لا يملكون غير الاحتماء بمعسكر الديمقراطيات، أي في نهاية المطاف ببريطانيا، يدعمهم، بالدرجة الأولى، يهود الولايات المتّحدة بما لهم من نفوذ في بلادهم. هذا النفوذ الأخير أخذ يبدو فجأة محدود الفاعلية فيما بدا أن بريطانيا مالت بشدّة نحو فهم لوعد بلفور مغاير بشدّة للمشروع الصهيوني.

ففي أوروبا، جنحت «الديمقراطيات» المواجهة للمدّ النازيّ، ومعها الولايات المتّحدة نفسها، في عشيّة الحرب، إلى موقف يستبعد كلّ نجدة ذات فاعلية لضحايا الاضطهاد النازيّ من اليهود. كان العداء لليهود – وإن لم يشمل الحكومات – يتصاعد بقوّة في رأي عامّ طغى في رسم مواقفه رفضه للحرب. عليه أخذت الحكومات تتجنّب كل ما قد يوحي بأنها تتّجه بأوروبا نحو مجزرة عامّة تجدّد الأولى التي لم يكن قد مضى على نهايتها غير عقدين. وأصبح التضامن

النوّاب الوافدين من دخول المجلس بعد ذلك فاستقرّ العدد في الداخل على سبعة هم الرئيس وهنري فرعون وصائب سلام ورشيد بيضون ومارون كنعان ومحمّد الفضل وسعدي المنلا. فاجتمعوا ووضعوا مذكّرة احتجاج وجّهوها إلى ممثّلي بريطانيا والولايات المتّحدة ومصر والعراق وتمكّن أحد الشرطة من تهريبها إلى الخارج في باطن حذائه.

وكان الحصار قد أُحكم على المجلس وأخذت طلقات الرصاص تدوّي في الخارج حين بادر النوّاب إلى اتّخاذ قرار بتعديل المادّة الخامسة من الدستور مغيّرين ألوان العلم الوطنيّ عمّا كانت عليه (أي ألوان العلم الفرنسيّ تتوسّط أبيضها الأرزة) إلى ما هي عليه اليوم. وهذا قرار كانت الحكومة قد تعهّدت بعرضه على النوّاب لاحقاً في جلسة 8 تشرين الثاني. وقد رسم سعدي المنلا العلم بقلم تلوين أحمر ولم يجد قلماً أخضر فرسم الأرزة بالقلم الرصاص ووقّع النوّاب السبعة الرسم.

وفي الثانية بعد الظهر، اقتحم الجنود قاعة المجلس وأخرجوا الرئيس والنوّاب عنوةً منها، بعد جدال، وأقفلوا باب المبنى. وتلقّى الجمهور الرئيس والنوّاب وقصد بهم منزل رئيس الجمهورية الذي كان قد تجمّع فيه عدد آخر منهم. على أن القيادة الفرنسية كانت مصمّمة على تفريق من في المنزل بعد أن تحوّل إلى مركز قيادة وخطابة. فحضرت سيّارة عسكرية أطلق من فيها النار على من في الحديقة فأصابوا منهم ثلاثة وردّ أحد المتظاهرين على النار فأردى جندياً من ركّاب السيّارة. وتوفّي لاحقاً فتىً من الجرحى اللبنانيّين.

بعد هذه الحادثة، انتقل مجلس النوّاب والحكومة إلى دار النائب صائب سلام في المصيطبة وقد وصلوا إليها متفرّقين. وانعقدت، في الرابعة بعد الظهر، جلسة مكتملة النصاب للمجلس الذي اتّخذ فيها قراراً بتجديد الثقة بالحكومة وتأييد ما قامت به من أعمال في ذلك النهار وأعلن استمرار الدستور والمؤسّسات الدستورية على حالها، وجدّد استنكاره للإجراءات الفرنسية ورفضه الاعتراف بالسلطة التي أنشأتها هذه الإجراءات وبالأعمال الصادرة عنها. وقد وقّع محضر الجلسة 33 نائباً كان بعضهم يُحتسبون سابقاً في الخانة الإدّيّة.

وفي صباح اليوم التالي، حضر إلى منزل أبو شهلا مفتّشون من الأمن العام الفرنسيّ حاولوا أخذه إلى قائدهم. فأحبط مسعاهم شبّان جاؤوا في سيّارة وودعوهم واصطحبوا أبو شهلا إلى منزل صائب سلام. وقد أدّى الشعور بأن بقيّة الحكومة مطاردة وأن الحصار بدأ يضيّق حول دار سلام إلى بدء البحث في انتقال الحكومة إلى مكان آمن. فذهب رئيس المجلس والوزيران أوّلاً إلى البعثة البريطانيّة وأبلغوا سبيرس قرار مجلس النوّاب وما يحيط بالمسؤولين من أخطار. ثمّ عرّجوا على المفوّضية المصريّة فوجدوا الوزير المفوّض أحمد رمزي في مصر. فأكملوا الطريق إلى المفوّضية العراقيّة وقد استقرّ رأيهم على طلب اللجوء إليها. غير أن الوزير المفوّض تحسين قدري لم يبدُ واثقاً بقدرته على تأمينهم. وبعد أن استبعدوا احتمال اللجوء إلى الهرمل، بلدة حماده، لبعدها عن بيروت، استقرّ رأيهم على التحصّن في مكان من الجبل، قريب من العاصمة. وفي أوّل العشيّة، وصل رئيس المجلس النيابيّ والوزيران الطليقان وأمين سرّ المجلس خليل تقيّ الدين في سيّارة واحدة إلى بشامون. فتلقّاهم الأهالي بالترحاب وعبارات الحماسة وأنزلوهم في بيت حسين الحلبي، وقام على حراستهم عشرات من المسلّحين. ويستفاد من الأوراق البريطانيّة أن تداولاً جرى لإمكان لجوء أركان الدولة الطلقاء إلى مصر أو إلى فلسطين، ليواصلوا تمثيل الشرعيّة من هناك وهم أحرار، ولكن ما جرى فعلاً يدلّ على أن هذا الرأي استُبعد بسرعة.

وفي صباح 13، كان خبر وصول «الحكومة» قد انتشر في القرى المحيطة ببشامون فبدأ أهاليها يفدون على القرية، وبينهم كثير من الشبّان المسلّحين، يضعون أنفسهم في تصرّف المسؤولين الشرعيّين. وكان الولاء قويّاً في هذه المنطقة لمجيد أرسلان، وكان فيها أيضاً كثير من منسوبي الأحزاب المعادية للانتداب وكانت قد «غنمت» كثيراً من السلاح المتروك، على أثر المعارك التي دارت هناك بين الجيشين البريطانيّ والفيشيّ. على أن صبري حماده بقي متشكّكاً، عن حقّ، في حصانة القرية، فراح يكرّر اقتراحه الذهاب إلى الهرمل، فلم يجد من رفاقه آذاناً صاغية. في المقابل، ثبتت بسرعة أفضليّة البقاء على مقربة من بيروت، إذ ما لبثت الوفود أن أخذت تتقاطر إلى بشامون وذهب إليها المراسلون الصحافيّون، فبقيت

مع الضحايا في رأس الأدلّة على هذا التوجّه المرعب، فاجتنبته الحكومات وتركت اليهود لمصيرهم. وكانت أولى وسائل غسل اليدين هذا حظر هجرة اليهود المضطهدين إلى الديمقراطيّات الأوروبيّة والتقييد الفاضح لهجرتهم إلى الولايات المتّحدة الأميركيّة أيضاً. فطبّق هذا الحظر وهذا التقييد بشدّة. وقد شمل الإمبراطوريّتين الفرنسيّة والبريطانيّة لأن التنقّل كان حرّاً بين أرجائهما الشاسعة والدولة المتسيّدة على كلّ منهما. حصل هذا في وقت كان هتلر قد اتّخذ فيه قراره بطرد اليهود من الأرجاء الخاضعة لسلطانه في أوروبا ولم يكن قد اتّخذ فيه القرار بإبادتهم.

وقد كان محتوماً أن يشمل الحظر فلسطين. فهناك كان لوصول قوافل المضطهدين اليهود مفعول استثنائيّ الحدّة في موقف الأكثريّة العربيّة وفي مواقف الشعوب العربيّة الأخرى أيضاً. وكانت بريطانيا تخشى استعداء العرب، وهي تستعدّ لظروف الحرب الصعب. فهي لم تكن لتتقبّل، راضية، اضطراب حبال الأمن في الأقطار العربيّة الخاضعة لسيطرتها (أو شبه الخاضعة) ولم تكن لتطيق ما يجرّه ذلك من تجميد لقوّات وموارد ستحتاج إليها أمسّ الاحتياج في الحرب الأوروبيّة. عليه تركت بريطانيا مشروع التقسيم وأصدرت حكومة تشامبرلين «الكتاب الأبيض» جاعلة منه إنجيلاً لسياستها الفلسطينيّة في الحرب.

صدر «الكتاب الأبيض» غداة مؤتمر لندن الذي انعقد في قصر سانت جيمس ما بين السابع من شباط ومنتصف آذار 1939. وكان المؤتمر قد ضمّ، إلى مالك دونالد، ممثّلين لمصر وشرق الأردنّ والعراق والمملكة العربيّة السعوديّة واليمن وهي الدول العربيّة المعتبرة مستقلّة في حينه. إلى هؤلاء ضمّ المؤتمر وفداً صهيونيّاً كان قطباه حاييم وايزمن ودافيد بن غوريون. وقد قابله وفد فلسطينيّ

«الحكومة» موصولة، ساعة بعد ساعة، بسائر اللبنانيين وبالعالم الواسع.

وقد أصبح خليل تقيّ الدين [illegible] حكومة وعُين فوزي الطرابلسي قائد [illegible] البطل بعد [illegible] سليمان نوفل عن الالتحاق بال[illegible] وكان [illegible] يوقّع المذكرات والمراسلات [illegible] وينفرد [illegible] المراسيم والقرارات الح[illegible] أطلق [illegible] «السراي» على غرفة [illegible] تعمل [illegible] الحكومة واستُخدم الب[illegible] لاستقبال [illegible] من [illegible] النهار وللمنامة في آخر الس[illegible]

وقد أصبح وزير الدفاع [illegible] أعاة [illegible] تشكّل من نحو مائتي شابّ مسلّح جاؤوا من أرجاء قريبة وبعيدة، ولكن أكثرهم كانوا من قرى المنطقة وكان انتماؤهم الاجتماعيّ والمهنيّ متنوّعاً. وعيّنت الحكومة للحرس قادة ميدانيّين ثلاثة هم نعيم مغبغب (وكان المسؤول الفعليّ) ومنير تقيّ الدين ونجيب البعيني. وكانت الأوامر المشدّدة أن تبقى مهمّة الحرس في نطاق الدفاع البحت وألاّ يُتعرّض لأحد في خارج هذا النطاق. وتآزرت القرى والمتبرّعون في بيروت على توفير المؤن، فكانت تصل بغزارة إلى بشامون. واشتركت عين عنوب وشملان وعيناب المجاورة في استقبال الوافدين وفي إعداد المآكل. وكانت الوفرة في بشامون تغاير الشحّ الذي شهدته بيروت نفسها ومدن أخرى من جرّاء الإقفال.

ومن بشامون، تمكّنت الحكومة من تثبيت مقاطعة الموظّفين لإميل إدّه ومن حجب المال العام عن هذا الأخير وذلك بأمر وجّهته إلى كلّ من مدير مصرف سوريا ولبنان وأمين صندوق الخزينة واستجاب له الأخيران. تمكّنت الحكومة أيضاً من تأمين توزيع الإعاشة على الأهلين، على جاري العادة في ظروف الحرب، ومن توجيه بلاغات مختلفة إلى الجمهور كانت تقابل بالاستجابة أيضاً.

يوم 14، بدأ المعتصمون في بشامون يفكّرون في الانتقال إلى بيت الدين. وكانت تحسّن هذا الرأي عوامل عدّة أهمّها المكانة الرمزيّة لقصر بيت الدين التاريخيّ، وموقع البلدة الحصين الذي

رئسه جمال الحسيني ممثّل اللجنة العربيّة العليا ورئيسها المفتي واندرج فيه، بعد جهود وضغوط، ممثّلان لحزب الدفاع المناوئ للمفتي أحدهما راغب النشاشيبي. وقد رفض الوفد العربيّ التفاوض المباشر مع الوفد الصهيونيّ والأطراف العربيّة الأخرى. ومع أن الموقف البريطانيّ كان متقبّلاً تقييد الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين وتقييد تملّك اليهود مزيداً من أراضي العرب فيها (هذان مع الحكم الذاتي أبرز المطالب الفلسطينيّة إذ ذاك)، فإن الوفد الفلسطينيّ بقي متحفّظاً جدّاً حيال الطرح البريطانيّ الذي رفضه الوفد الصهيونيّ بطبيعة الحال. كان الفلسطينيّون يرون القيود البريطانيّة المعروضة في هاتين المسألتين غير كافية، وكانوا يرون المهلة المعروضة لإقرار «الحكم الذاتيّ» في فلسطين، وهي عشر سنوات، مفرطة الطول. عليه انتهى المؤتمر إلى لا وفاق يوم 15 آذار أي يوم خطت أوروبا خطوة واسعة نحو الحرب مع اجتياح الجيش الهتلريّ ما كان تبقّى من تشيكوسلوفاكيا...

ومع تلاحق هذه الخطوات، أصدرت حكومة تشامبرلين «الكتاب الأبيض» في 17 أيّار. نصّ الكتاب على إنشاء دولة مستقلّة في فلسطين في غضون عشر سنوات، وعلى تقليص الهجرة اليهوديّة إلى 75000 نفس في السنوات الخمس الأولى وعلى منع شراء الأراضي العربيّة من جانب اليهود في مناطق بعينها من فلسطين وتقييده في مناطق أخرى مع إيلاء المفوّض السامي صلاحيّة البتّ في كلّ حالة.

على الأثر، انفجر عنف منظّمة الـ«إرغون» المتطرّفة في وجه الشرطة البريطانيّة في فلسطين ثمّ في وجه العرب. هذا فيما كانت الـ«هاغاناه» (وهي المنظمة المسلّحة الرئيسة لليهود) تنشط في تنظيم الهجرة غير الشرعيّة وكانت القيادات السياسيّة الصهيونيّة تطلق حملة مركّزة على الكتاب الأبيض، اتّجهت نحو الولايات

يتوسط كتلة سكانية مهمة في الجبل قطباها بير القمر وبعقلين، وكذلك إمكان وصول النفير من هناك حتى راشيا وحاصبيا، إلخ. ولكن ما دعا إلى التخلّي عن هذا الهدف، بعد بدء الاستعداد لتنفيذه، كان أنباء وردت عن مهمّة الوزير البريطاني كايسي في بيروت ومعها نصيحة من سبيرس ببقاء الحكومة حيث هي. وكان من دواعي التخلّي أيضاً ورود أخبار عن استعدادات فرنسيّة جارية في سوق الغرب لاقتحام بشامون.

وقد حصل أن قوّة من الجنود السنغاليّين والقنّاصة شنّت في 15 و16 تشرين الثاني أربع هجمات على بشامون معزّزة بالمصفحات. وكان الحرس الوطنيّ قد اتّخذ مواقع دفاعيّة وأنشأ متاريس، فكان المهاجمون يرتدّون على أعقابهم بسرعة تحت نار المقاومة وسُجّلت في صفوفهم إصابات. وأثناء الهجمة الثالثة، خرج من وراء المتراس شابّ من عين عنوب هو سعيد فخر الدين، وهو عضو في الحزب السوريّ القوميّ، وقذف المصفّحة المتقدّمة بقنبلة يدويّة ثمّ اندفع إليها شاهراً سيفه فمزّقته نيران رشّاشها وأصبح الشهيد الوحيد الذي يسقط مقاتلاً في معركة الاستقلال. وقد تبيّن لاحقاً أن كاترو أمر، حال وصوله إلى بيروت، بوقف هذه الهجمات. وكانت الحكومة منتظرة في البعثة البريطانيّة، على ما يُستفاد من أوراق هذه الأخيرة، ولكن وقف الهجمات رجّح عندها البقاء في بشامون.

وكان حماده وأبو شهلا قد انتقلا راجلين، قبيل الهجمة الأولى، إلى سرحمول، وهي حصينة وبعيدة عن طريق الآليّات فيما لبث أرسلان يتابع سير المواجهات في نواحي بشامون. غير أن شمل الحكومة عاد فالتأم، بعد هدوء المواجهات، في بشامون التي تكاثرت الوفود إليها، مذ ذاك، وكثرت النساء في وفود التضامن والتشجيع، وكثرت الخطب التي كان أبو شهلا، على الأخصّ، طويل الباع في ارتجالها. وكانت الحماسة استثنائيّة حين زارت بشامون زوجة رئيس الجمهوريّة ثمّ حين زارتها زوجة رئيس الحكومة وبرفقتها الليدي سبيرس. إلى ذلك، بدأ مع وصول كاترو إلى بيروت في 16، تجاذب بينه وبين المعتصمين في بشامون مداره رغبة كاترو في عقد محادثات مباشرة مع هؤلاء. وكانت غاية كاترو أن تظهر الأزمة (والمخرج منها، بالتالي) على أنها مسألة فرنسيّة – لبنانيّة، لا دور فيها لأيّ طرف ثالث (وبخاصّة للطرف البريطانيّ). وكان

المتّحدة أولاً، وكان الجيش البريطانيّ في فلسطين والجيش الفرنسيّ في سوريا ولبنان يرفعان درجة التنسيق بينهما لمكافحة الهجرة اليهوديّة عبر حدود فلسطين، وللتضييق على المفتي أمين الحسيني، اللاجئ إلى لبنان، وعلى معاونيه. وهو ما انتهى بفرار المفتي إلى العراق فراراً سيكون له ما بعده، وذلك يوم 14 تشرين الأوّل 1939، أي بعد ستّة أسابيع من اندلاع الحرب العامّة.

مطالب عربيّة وصهيونيّة بين رفضين: بريطانيّ وألمانيّ

شهد ربيع 1940، في أوروبا، سقوط فرنسا أمام الزحف الألمانيّ، وقبله أو معه، دخول إيطاليا الحرب بجانب ألمانيا وتشكيل حكومة الحرب البريطانيّة برئاسة ونستون تشرشل المعروف بتبنّيه قضيّة الصهيونيّة ومعه، وزيراً للمستعمرات، اللورد لويد، الميّال، بخلاف ذلك، إلى تفهّم المطالب العربيّة في فلسطين. ومع انحياز المفوّض السامي الفرنسيّ في سوريا ولبنان إلى حكومة الماريشال بيتان القابلة بالهدنة مع المحتلّ الألمانيّ، أقفلت الحدود بين هاتين الدولتين وفلسطين وأعلنت بريطانيا رفضها أيّ استخدام محوريّ لأراضي الدولتين المشرقيّتين الخاضعتين للانتداب الفرنسيّ. هذا فيما كان زعماء سوريا المنفيّون، وعلى رأسهم القوّتلي والشهبندر، يجهدون لإقناع الحكومة البريطانيّة بطرد السلطة المنتدبة من الدولتين وإعلان استقلالهما.

وأمّا القيادة الصهيونيّة فجهدت لدفع البريطانيّين إلى تشكيل جيش يهوديّ مستقلّ في فلسطين، وهو ما تقبّله تشرشل وأحبطته معارضة لويد فضلاً عن مجريات الحرب في منطقة المتوسّط. هذا فيما كان المفوّض السامي البريطانيّ ماك مايكل يبدي شدّة استثنائيّة في مقاومة الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين وما تجرّه من أعباء على الإدارة البريطانيّة. هذه الشدّة قابلتها

الهاغاناه باستئناف الهجرة اللاشرعيّة ابتداءً من خريف 1940 وبمقاومة شرسة لخطّة إبعاد المهاجرين إلى جزيرة موريس، وهي الخطّة التي اعتمدتها السلطة الانتدابيّة. وقد بلغت هذه المقاومة ذروتها حين نسفت الهاغاناه، في ميناء حيفا، السفينة باتريا المحمّلة بالمهاجرين وأغرقتها موقعة 252 ضحية وفارضة قبول الناجين وعددهم 1500 ... فأخذت السلطة الانتدابيّة مذ ذاك، تودع المهاجرين غير الشرعيّين معسكرات خاصّة في فلسطين وتضغط على دول المنشأ لوقف هذه الهجرة. وهو ما يسّره، في كل حال، استكمال السيطرة النازيّة على بلاد البلقان في الأشهر الأولى من سنة 1941. على أن البوّابة التركيّة بقيت مفتوحة أمام المهاجرين اليهود. فثابرت السلطة المنتدبة في فلسطين على ردعهم. وأفضى ذلك إلى مأساة جديدة إذ أغرقت البحريّة السوفياتيّة الباخرة البانامية ستروما. وكان على متنها 769 لاجئاً يهوديّاً لم ينج منهم غير اثنين أذن لهما بدخول فلسطين. هذا فيما بقيت طريق اللاجئين اليهود إلى أميركا الشماليّة (وهي الملجأ الوحيد القادر على استيعاب كثرة منهم إذ ذاك) مقطوعة تقريباً، بإصرار من جانب روزفلت وتفهّم من جانب تشرشل.

في هذه المدّة نفسها، كان البعض من أبرز أركان القيادة العربيّة الفلسطينيّة (وعلى رأسهم مفتي القدس) منفيّين في بغداد. فجهدوا، بدعم من نوري السعيد وزير الخارجيّة العراقيّ، لإقناع الحكومة البريطانيّة بتسريع الإجراءات الملحوظة في الكتاب الأبيض، مع العفو عنهم وعودتهم إلى فلسطين، في نطاق وضع دستوريّ ينشأ هناك. على أن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح، إذ آثر تشرشل ألا يزيد من تأليب اليهود على بريطانيا. وعليه دعا مفتي القدس إلى الاتّصال بألمانيا النازيّة عبر فون بابن سفيرها في أنقرة. فأحاله هذا الأخير إلى ممثّل إيطاليا في بغداد. وكانت

يريد المساومة على مصير حكومة رياض الصلح أيضاً حتى يكون للحلّ ثمن لبنانيّ لا يظهر معه الجانب الفرنسيّ بمظهر الرضوخ التامّ. وقد أوفد كاترو المندوب الجديد لدى لبنان بار إلى عين عنوب حيث التقى المسؤولين اللبنانيّين الثلاثة. وكان قد التقاهم، قبل ذلك، المندوب الفرنسيّ لدى سوريا أوليفا روجيه في مسعى مستقلّ. وانتهى الأخذ والردّ إلى امتناع اللبنانيّين عن مقابلة كاترو الذي تعهّد بتأمينهم في حال قدومهم إلى بيروت. وكان موقفهم أن المفاوضين اللبنانيّين الأصليّين معتقلون وأن المفاوضة لا طائل تحتها ما لم يُخلَ سبيلهم ويعودوا إلى مباشرة مسؤوليّاتهم. عليه لم يجد كاترو بدّاً من «استقدام» الرئيسين الخوري والصلح تباعاً من راشيّا إلى بيروت في محاولة لاستطلاع موقفهما من المطالب الفرنسيّة وإمكان الفصل بين حالة رئيس الجمهوريّة وحالة الحكومة.

وقد دام هذا التوزّع، في بشامون، بعد أن توقّفت الهجمات العسكريّة، ما بين العمل الحكوميّ ومواصلة الحملة السياسيّة واستقبال الوافدين إلى أن عاد المعتقلون إلى بيروت في 22 تشرين الثاني. فنزل حماده وأبو شهلا للقائهم. وأمّا أرسلان فبقي لتسريح الحرس الوطنيّ ثمّ نزل في موكب مسلّح، وهو بزيّ القتال، صباح 24، عابراً بسيارته ساحة البرج بين المستقبلين إلى السراي الحكوميّ.

كان الاعتصام في بشامون قد حقّق هدفه. فهو قد مثّل تجسيداً للشرعيّة مستمرّ الفاعليّة، اتّخذته الحركة الشعبيّة مرجعاً وواصلت ضغطها في ظلّ سلطته لتمنع إميل إدّه والمرجع الانتدابيّ من إرساء شرعيّة بديلة.

م 69 < مواقف بريطانيّة وعربيّة في معركة الاستقلال اللبنانيّ

أصبح الموقف البريطانيّ وبعده مواقف الدول العربيّة من إجراءات هلّلو محطّ أنظار اللبنانيّين الداخلين في معركة الاستقلال يحدوهم الأمل في ألا يُتركوا وحدهم بمواجهة القمع الفرنسيّ. ولم يكن إدوارد سبيرس، من جهته، ليخيّب ظنّهم، وهو قد رأى في ضربة هلّلو صدمة لجهود بذلها، في مدة زادت عن سنتين، لوضع حدّ للسيطرة الفرنسيّة على

سوريا ولبنان. عليه أرسل سبيرس، في الأيّام الاثني عشر التي استغرقتها الأزمة، ما لا يقلّ عن 360 برقيّة إلى مراجعه في كلّ من لندن والقاهرة. وكانت مقترحاته ومطالبه متقدّمة إجمالاً عما كانت القيادة البريطانيّة مستعدّة لعمله. فقد طلب، من اليوم الأوّل، وضع اليد البريطانيّة فوراً على لبنان وإعلان الأحكام العسكريّة فيه. وهو ما رفضه كايسي، الوزير المقيم في القاهرة، وهولمز القائد الأعلى للقوّات البريطانيّة في المشرق. على أن سبيرس واصل جهوده، يوماً بعد يوم، لدفع القيادات اللبنانيّة إلى التلاحم في وجه الفرنسيّين وثابر على إقناعها بأن تراجع هؤلاء مؤكّد الحصول في غضون أيّام. وكان سبيرس يوحي في رسائله بوجود استعدادات في الأحياء البيروتية للانتقال إلى العنف المسلّح إذا لم يتراجع الفرنسيّون عن إجراءاتهم. وكان يوحي أيضاً بإمكان قدوم متطوّعين من سوريا وفلسطين لمقاتلة الفرنسيّين في لبنان. وهو قد تمسّك أخيراً بتصريح لنوري السعيد دعا إلى تدخّل عسكريّ مشترك للدول العربيّة، إذا لزم الأمر، دعماً للبنانيّين.

في هذا الوقت، كان مسؤولون بريطانيّون آخرون يرون أن التضامن الشعبيّ مع اللبنانيّين في هذا القطر العربيّ أو ذاك يمكنه، إذا توسّع، أن يرتدّ على نفوذ بريطانيا نفسها في تلك الأقطار. فكان سعيهم هنا وهناك سعياً إلى التهدئة في السياسة وفي الإعلام. وكانت تعليمات حكومة الحرب البريطانيّة لكايسي، وزيرها في القاهرة، تؤكّد أن الحكومة اللبنانيّة «لم تكن بمنأى من اللوم» وأنّه لولا العمل المتسرّع وغير المقبول الذي أقدم عليه هلّلو «لكان ممكناً أن نجد سائغاً دعم الفرنسيّين في وجه الموقف الذي اعتمده اللبنانيّون». هذا التقدير غيرالحاسم هو الذي حمله كايسي معه في زيارته الأولى لبيروت. وهو قد التقى فيها المفتي خالد والمطران مبارك والنائب هنري فرعون والنائب يوسف سالم وفائزة زوجة رياض الصلح. وعلى الأثر، بدا فرعون غير مطمئنّ إلى الموقف البريطانيّ. على أن ذلك لم يمنع الوزير البريطانيّ المقيم في الجزائر من تسليم اللجنة الوطنيّة الفرنسيّة مذكّرة احتجاج دعت إلى الرجوع عن التدابير التي اتخذها هلّلو، وإلى استدعائه، ولوّحت بتدخّل عسكريّ قد يفرضه الحفاظ على الهدوء في المشرق، وقد تليه صيغة إشراف مشترك للحلفاء على المشرق في المدّة الباقية من الحرب.



123 رشيد عالي الكيلاني

غاية المفتي أن يحصل من دولتَي المحور على تعهّد باستقلال معترف به للدول العربيّة الخاضعة للسيطرتين البريطانيّة والفرنسيّة في المشرق والمغرب. وكان طلب المفتي هذا مقروناً بطلب آخر يشبه أن يكون تعهّداً من جهته. وهو أن تعترف ألمانيا وإيطاليا بحقّ البلاد العربيّة في حلّ «مسألة العناصر اليهوديّة في فلسطين» وغيرها من البلاد العربيّة وفقاً لمصالح العرب الوطنيّة «ولحلّ المسألة اليهوديّة في ألمانيا وإيطاليا».

رفضت ألمانيا النازيّة طلب المفتي حذراً من إضعاف فرنسا الفيشيّة في المشرق والمغرب وتعزيز النفوذ الديغوليّ هنا وهناك، وحذراً أيضاً من مواجهة مع البريطانيّين في المشرق وجدها الألمان سابقة لأوانها. وقد ثابر هتلر على هذا الرفض ممزوجاً بالمماطلة حين راسله المفتي مباشرة. وأمّا في العراق فأزاح الوصيّ عبد الإله، ومعه نوري السعيد، رشيد عالي الكيلاني حليف المفتي من رئاسة الحكومة وأحلّ محلّه طه الهاشميّ في نهاية كانون الثاني 1941.

وفي أوائل نيسان، حصل ما ذكرناه في موضع آخر من عودة لرشيد عالي إلى الحكم بالقوّة، يدعمه ضبّاط قوميّون عرب مناصرون للمفتي. تمّ ذلك بعد مواجهة كان مدارها السيطرة على الجيش وقطع العلاقات مع إيطاليا، باشرها الوصيّ الذي ألجأه الانقلاب إلى الفرار من بغداد مع نوري السعيد. وسرعان ما آل الأمر إلى المواجهة

العسكريّة بين الحكومة الجديدة والقوّات البريطانيّة التي عُزِّزت بوحدات من الجيش الأردنيّ ومن منظّمتي الهاغاناه والإرغون الصهيونيّتين ومن القوّات البريطانيّة المرابطة في فلسطين. وأمّا حكومة رشيد عالي فاستنجدت بألمانيا التي حصلت طائراتها على إذن من حكومة فيشي باستخدام المطارات العسكريّة في سوريا ولبنان. وهو ما هزّ بشدّة حال الهدوء المرعيّة بين الفيشيّين في سوريا ولبنان والبريطانيّين في فلسطين. وهو ما أفضى، بُعيد هزيمة الكيلاني وفراره والمفتي، إلى الحملة التي شنّتها بريطانيا وفرنسا الحرّة على سوريا ولبنان في 8 حزيران وانتهت بطرد الفيشيّين من الدولتين الخاضعتين للانتداب الفرنسيّ. في هذه الحملة أيضاً، تحرّكت مع القوّات البريطانيّة وحدات من الهاغاناه. وكان العراق قد شهد، أثناء معركته، أوّل حملة تنكيل في تاريخه باليهود العراقيّين (وهي ما سُمّيَ بـ«فرهود» 1941)، وذلك بعد أن اتّهم هؤلاء بمعاونة الغزاة البريطانيّين.

أفضى التحسّن في موقع الحلفاء في الحرب على جبهات المتوسّط وانتقال التركيز الحربيّ النازيّ إلى الجبهة الروسيّة في صيف 1941، ومعهما ازدياد التدخّل الأميركيّ في الحرب، إلى توقيع «ميثاق الأطلسيّ» أو «عهدة الأطلنطيك» (وهي التسمية التي اعتمدها الساسة العرب الذين اتّخذوا «العهدة» مرجعاً للمطالبة باستقلال بلادهم). وقّع تشرشل وروزفلت «العهدة» في 12 آب على متن سفينة حربيّة أميركيّة، غير بعيد من الساحل الكنديّ. ونصّت العهدة على استبعاد كلّ تغيير في الحدود بنتيجة الحرب لا تقرّه الشعوب المعنيّة وعلى حقّ الشعوب جميعاً في اختيار صورة الحكم الذي تريد العيش في ظلّه. على أن تشرشل كان يرى تطبيق هذا المبدأ على البلاد الخاضعة للسيطرة النازيّة دون غيرها. وأمّا روزفلت فأراده عامّاً. وكان بين ما احتجّ به تشرشل لتضييق دائرة المبدأ أن

وقد اقتنعت القيادة البريطانيّة، في أواسط تشرين الثاني، بضرورة حسم الأزمة كلّها على وجه السرعة. وكان الداعي إلى هذا الاقتناع تصاعد الاضطراب في بيروت وطرابلس وصيدا وأنحاء أخرى من لبنان، واتّساع موجة التضامن العربيّ، من شعبيّ ورسميّ، مع اللبنانيّين، وظهور الانقسام في الصفّ الفرنسيّ نفسه. وكانت لهذا العامل الأخير أهمّيته، إذ بدا أن لجنة الجزائر أخذت تتأهّب للانقلاب على هلّلو، وهو ما تأكّد مع إرسال كاترو إلى بيروت، على الرغم من أن موقف اللجنة كان لا يزال ينطوي على تحفّظات عن مطالب اللبنانيّين انتهى كاترو إلى تجاوزها. هكذا حمل كايسي، في زيارته الثانية لبيروت، مذكّرته الحاسمة إلى كاترو وهي قد اتّخذت، بخلاف سابقتها، صيغة الإنذار. وكان هذا الإنذار موافقاً للمطالب التي كان سبيرس قد وجّهها إلى قيادته في أوّل يوم من أيّام الأزمة: وضع اليد البريطانيّة على لبنان وإعلان الأحكام العسكريّة فيه وتولّي القوّات البريطانيّة إطلاق سراح المعتقلين وإعادتهم إلى مراكزهم، ما لم تبادر القيادة الفرنسيّة إلى ذلك قبل العاشرة من صباح 22... وأخيراً... إخراج هلّلو من المشرق.

غداة المذكّرة البريطانيّة الأولى، كانت الولايات المتّحدة قد أرسلت مذكّرة احتجاج شديدة اللهجة إلى لجنة الجزائر، شدّت من أزر اللبنانيّين. وقدّر اللبنانيّون أيضاً موقف مصر من الأزمة بالغ التقدير. وقد تجلّى هذا الموقف في برقيّة وجّهها الملك فاروق إلى رئيس الجمهوريّة المعتقل، ثمّ في خطبة ألقاها رئيس الوزارة مصطفى النحّاس يوم 13 وفي برقيّة أرسلها إلى ديغول مهدّداً بإعادة النظر في العلاقات بين مصر وفرنسا. جرت في القاهرة أيضاً تظاهرات تأييد لقضيّة لبنان، وأولت الصحافة المصريّة هذه القضيّة اهتماماً كبيراً. وفي 13 عبّر الملك عبد العزيز بن سعود أيضاً عن احتجاجه على التصرّف الفرنسيّ في لبنان وذلك في برقيّة أرسلها إلى وزير الخارجيّة البريطانيّة. وكان التأييد العراقيّ للقضيّة اللبنانيّة بارزاً أيضاً وتمثّل في مواقف معلنة من مجلسي النوّاب والأعيان ومن الحكومة ومن المراجع الدينيّة، وفي مذكّرة قدّمها وزير العراق المفوّض تحسين قدري إلى هلّلو على أثر واقعة 11 تشرين الثاني، إلخ. وشهدت مدن فلسطين العربيّة إضرابات تضامن وجمع تبرّعات والتقت الصحيفتان العربيّتان الكبيرتان فلسطين والدفاع في حملة واحدة على الموقف الفرنسيّ. وأبدى الأردنّ احتجاجه أيضاً على

الحـدث اللبناني. ولم يَخْلُ قطـران عربيّان بعيدان همـا اليمن والسودان من مبادرات تضامـن مـع اللبنـانيّين...

وفي سوريـا شمل الإضراب التضامنيّ دمشق وسائر المدن الكبرى. وكـان الموقـف الشعبـيّ متقدّمـاً علـى موقـف السلطات. فقد كانـت الحكومـة السوريّـة تـرى أن الخروج مـن الانتداب قد أصبـح أمراً مقضيّاً في ما يتّصل بسوريـا، معتبرة، علـى الأرجـح، باختـلاف النظـرة الفرنسيّـة إلى هـذه الأخيـرة عـن النظـرة الفرنسيّـة إلى لبنـان. وكانـت الحكومـة السوريّـة راغبـة في ترتيـب وضـع البـلاد الدستوريّ، بالتفاهـم مـع السلطة المنتدبة وقـد وعدت هلّلو بعدم الإقـدام على أيّة خطوة بهذا الصدد قبل عودته مـن الجزائر، وغمزت من قناة «التسـرّع» الذي أظهرته حكومـة رياض الصلح باستعجالها بتّ التعديـل الدستوريّ في مجلس النوّاب. عليـه جـاء احتجاج مجلس النوّاب السوريّ، في 15 تشرين الثاني، علـى التصرّف الفرنسيّ في لبنان واضحاً ولكـن ليتلوه في 16 بيان مـن الحكومـة انتهى (فضلاً عـن تأخّر صدوره) إلى طلـب «التهدئة». وهذا إلى شيء من التحفّظ طبع معالجة الصحافـة السوريّة للحدث اللبنانيّ. علـى أن جميـل مردم قدّم إلى كاتـرو، في 21 تشريـن الثـاني، أي غـداة الإنـذار البريطانيّ، مذكّـرة صـرّح فيهـا بالمطالبة بإعـادة الوضع في لبنـان إلى ما كان عليـه قبل 11 تشرين الثاني. ولم يتبدّد الحرج الذي لاح في أفق العلاقات اللبنانيّة - السوريّة عشيّة الأزمة واستمرّ خلالها إلاّ بعـد مسـاع شهدتها الأيّام التي تلت الإفـراج عـن المسؤولين اللبنـانيّين. ولم يقدم مجلس النوّاب السوريّ علـى تعديل الدستور (لرفع الأحكام المتعلّقة بالانتداب منه، وهي كانت محصورة، مـن حيـث الأساس، في مادّة واحدة لم تكـن قبلتها الجمعيّة التأسيسيّة السوريّة في حينه) إلاّ بعد شهرين تقريباً مـن الخطوة اللبنانيّة المماثلة.

أخيراً أبطأ الموقف السوفياتيّ من الأزمة اللبنانيّة في الخروج إلى العلن. ومن الأيّام الأولى، شاهد اللبنانيّون، في بيروت وفي أرجاء أخرى من البلاد، صورة كبيرة لستالين وأخرى مماثلة لديغول ملصقتين جنباً إلى جنب على الجدران. كان الإيحاء واضحاً أن موسكو تقف مع فرنسا الحرّة بمواجهة الموقفين البريطانيّ والأميركيّ من الأزمة. وكان للأمر أهمّيّة استثنائيّة في وقت ثبت فيه أن قوّات الغزو النازيّة آخذة في الانحدار أمام صمود

العرب سيطردون اليهـود مـن فلسطين إذا طبّق هذا المبدأ هناك...

حصاد المتصارعين على فلسطين من الحرب العالمية

فرّ المفتي أمين الحسيني فراراً صعباً من طهران بُعيد أن سقطت أمام الزحف المشترك للقوّات السوفياتيّة والبريطانيّة، في أواخر آب 1941. وكان قد لجأ إليها على أثر الهزيمة التي مُنيت بها «ثورة» رشيد عالي الكيلاني في بغداد. وحين رفضت تركيا لجوء المفتي إليها، غادرها إلى بلغاريا فإيطاليا قبل أن يستقرّ في برلين بقيّة الحرب ليواصل سعيه إلى نيل تعهّد محوريّ يقرّ باستقلال البلاد العربيّة بعد الحرب، وبحقّ العرب في منع إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ في فلسطين. وقد خاب هذا السعي تكراراً للأسباب نفسها التي كانت قد حالت دون نجاحه حين كان المفتي مقيماً في بغداد: مراعاة فرنسا الفيشيّة وإيطاليا الفاشيّة وإسبانيا الفرنكويّة، وكانت كلّ منها ذات حضور استعماريّ أو انتدابيّ - فضلاً عن بريطانيا - في مشرق العالم العربيّ أو في مغربه أو في كليهما. عليه لم ينل المفتي - الذي أخذ كلّ من فوزي القاوقجي ورشيد عالي الكيلاني ينافسه على الحظوة عند هتلر ومعاونيه - غير صيت اعتناق الموقف اللاساميّ والضلوع في إبادة اليهود. وهو ما كان المفتي بعيداً عنه، على الأرجح، إذ بقي يقول (في حضرة هتلر نفسه) بالتمييز بين الصهاينة وسائر اليهود. وهذا مع أنه قد سعى فعلاً إلى استمداد العون المحوريّ لإبطال مفاعيل وعد بلفور: ما تحقّق منها وما لم يكن قد تحقّق.

وفي فلسطين نفسها، جنى اليهود خبرة عسكريّة من اشتراكهم في الحرب تحت الراية البريطانيّة، على جبهات مختلفة. وكانت السلطة المنتدبة قد ثابرت، حتّى السنة الأخيرة من الحرب، على

المقاومة السوفياتيّة وضربات الجيش الأحمر... على أن بياناً سوفياتيّاً صدر في 15 عبّر عن موقف مماثل لموقف بريطانيا وأميركا مبدئاً التوجّس اللبنانيّ. وكان الحزب الشيوعي في لبنان قد تمثّل في «المؤتمر الوطنيّ» الذي سيأتي ذكره ببعض من أبرز قادته.

م-70 معركة الاستقلال في الشوارع والساحات

في شوارع المدن اللبنانيّة وساحاتها، من بيروت إلى طرابلس ومن صيدا إلى دير القمر وبعلبك، إلخ.، كانت أحداث الأيّام التي تلت «اعتقال الدولة» في 11 تشرين الثاني، جولات مواجهة وكرّ وفرّ بين تظاهرات الاحتجاج المتجوّلة وقوى القمع الفرنسيّة. فبعد ما شهده اليوم الأوّل في محيط مجلس النوّاب وحول منزل رئيس الجمهوريّة، برزت مبادرات الاحتجاج المنظّم، ابتداء من 12، منطلقة من مؤسّسات التعليم أو من الأطر النسائيّة أو من التنظيمات السياسيّة والدوائر المحيطة بكلّ من الزعماء المعتقلين. وبين أبرز التظاهرات التي شهدها يوم 12 تظاهرة النساء اللواتي تجمّعن أوّلاً من أحياء بيروت المسيحيّة بمواكبة من التلامذة، ثمّ قصدن الأحياء الإسلاميّة حيث انضمّت إليهنّ نساء منها كان بعضهنّ منقّبات فعمدن إلى رفع النقاب في بادرة مؤاخاة عفويّة. وقد قصدت المتظاهرات دور المفوّضيات لإبلاغها احتجاجهنّ وكان بينهنّ زوجات العديد من وجوه بيروت وغيرها، وقريبات للمعتقلين. وقد تعرّضت هذه التظاهرة للتفريق تحت وطأة التهديد بالسلاح وهي أمام المفوّضية الأميركيّة، وذلك من جانب جنود سنغاليّين حضروا محمولين على شاحنتين. وكان لها، مع ذلك، صدى معنويّ كبير.

تظاهرة أخرى كان لها وقع خاصّ على الموقف البريطانيّ في الأزمة هي تلك التي حضرت صباح 13 إلى بعثة سبيرس، وكان يتصدّرها طلّاب من الجامعة الأميركيّة، وقد انضمّ إليهم طلّاب من «الطبّيّة» اليسوعيّة (كان لوجودهم فيها دلالة قويّة) وتلامذة من مدارس مختلفة. على هذه التظاهرة، أطلق الجنود النار فوق الرؤوس وبين الأقدام فجرح عدد من المشاركين بالرصاص. وكان بين الجرحى ابن السياسيّ السوريّ مظهر

رفضها إنشاء جيش مستقلّ لهم، ولكن منظّماتهم العسكريّة تعزّزت مع ذلك. وكانت منظّمة شتيرن المتتلمذة على الفاشيّة الإيطاليّة قد بقيت على اعتبارها بريطانيا خصم اليهود الأوّل، وجهدت لعقد صلة مع ألمانيا النازيّة، تحت عنوان التقاء المصالح، وبغيتها تهجير اليهود الأوروبيّين إلى فلسطين. ولكن هذا السعي لم يجد أذناً نازيّة صاغية، ولم تكن شتيرن غير منظّمة محدودة النفوذ. وأمّا في نطاق الوكالة اليهوديّة، وهي المؤسّسة الصهيونيّة الجامعة، فصعد نجم دافيد بن غوريون بقوّة. واتّجه جهده - فضلاً عن التنظيم المتعدّد الوجوه ليهود فلسطين- إلى اليهود الأميركيّين، بالأوّليّة. وكان هذا الجهد منطلقاً من التسليم بتعذّر فتح باب الهجرة إلى أميركا أمام اليهود الأوروبيّين. فجعل له عنواناً تحويل فلسطين إلى «كومنولث» لليهود بحيث تصبح ملجأً للمضطهدين منهم، على الأخصّ. وكان مآل الحملة السياسيّة التي قادها لهذه الغاية أن يحمل الضغط الأميركيّ بريطانيا (وهي المحتاجة احتياجاً يائساً آنذاك إلى دعم الولايات المتّحدة) على وقف العمل بالكتاب الأبيض. لم تُفضِ هذه الحملة أيضاً إلى النتيجة المرجوّة إذ كانت الأسباب التي أدّت إلى صدور الكتاب لا تزال قائمة. فبقي إسهام الهجرة الشرعيّة واللاشرعيّة في تعزيز الكتلة السكّانيّة اليهوديّة في فلسطين محدوداً طوال سنوات الحرب. ولكن الانفراج الاقتصاديّ الكبير الذي أحدثته النفقات الحربيّة في البلاد عزّز كثيراً من إمكانات المجتمع اليهوديّ ووطّد بناه الأساسيّة. وهذا إلى ما ذكرنا من ارتقائه العسكريّ الذي زاد منه تشكيل «فيلق يهوديّ» اشترك في معارك العام الأخير من الحرب، على جبهات أوروبيّة تحت القيادة البريطانيّة: وزاد من الارتقاء نفسه أيضاً، غداة الحرب، مجيء جنود مسرّحين إلى فلسطين ضمن دفعات الهجرة اليهوديّة غير الشرعيّة. ولم يكن حظّ العرب الفلسطينيّين مكافئاً،

رسلان. ولم يكن سبيرس موجوداً في دار البعثة، وكتب، بعد ذلك، أنه، لو شهد الواقعة، لأمر الحرس بالردّ على النار ولأطلق النار، هو نفسه، على الأرجح. وقد أدّت شدّة الاحتجاج البريطانيّ إلى إبعاد القمع عن الوفود التي زارت المفوّضيات بعد ذلك.

من جهة أخرى، شهدت أحياء البسطة والمزرعة، وخصوصاً محيط منزل رياض الصلح في رأس النبع، حصاراً وقمعاً بالرصاص للتظاهرات. وقد سقط هناك قتلى وجرحى. وقد زارت الليدي سبيرس فائزة الصلح في منزلها. ثمّ زارها الوزير المفوّض العراقيّ واصطحب إلى منزله شقيقتها وأطفالها المذعورين. وبعد انصرافه، اقتحم الجنود المنزل مجدّداً وقلبوا الخزائن رأساً على عقب. وقد ردّت زوجة رياض الصلح ووالدته الزيارة لليدي سبيرس وقابلتا الجنرال.

إلى تظاهرات البسطة - المزرعة التي كان تلامذة المقاصد يتصدّرونها، وكان معظم ضحايا القمع فيها من التلامذة، لقيت تظاهرات طرابلس وصيدا قمعاً شديداً أيضاً. وسقط في طرابلس وحدها، ما بين قتيل وجريح، نحو من نصف عدد الضحايا الذين أحصوا في البلاد، وكان معظمهم من الأطفال والفتية الصغار. والواقع أن عدد هؤلاء الضحايا لم يُعرف قطّ على وجه الدقّة. والسبب الأوّل في ذلك أن المستشفيات الفرنسيّة كانت تأبى الإعلام عمّا تستقبله من إصابات. على أن الشرطة العسكريّة البريطانيّة أفادت يوم 13 عن سقوط 11 قتيلاً، على الأقلّ، في طرابلس وحدها، معظمهم دون الثامنة. وفي اليوم نفسه، أفاد تقرير من صيدا عن سقوط 60 إلى 70 جريحاً هناك ولم يعرف ما إذا كان قد سقط قتلى. وفي 14 وصلت أخبار عن سقوط ستّة قتلى آخرين في طرابلس واثنين في صيدا. في 14 أيضاً كانت المفوّضية الأميركيّة قد أحصت 29 إصابة عاينهم أميركيّون في بيروت، وذكرت سقوط 8 قتلى في المدينة معتبرة لائحتها ناقصة. على أن تقريراً أميركيّاً مؤرّخاً في 4 كانون الأوّل (أي بعد انتهاء الأزمة) ذكر أن عدد القتلى الإجمالي 18 وعدد الجرحى 66 واعتبر ذلك «ثمناً بخساً» للاستقلال.

في كلّ حال، كان الإضراب سلاح المقاومة الرئيس وبقي شاملاً على رغم جهود الأمن العامّ الفرنسيّ لفتح ثغرات فيه. وبوشر التنسيق بين الكتائب والنجّادة فور نشوب الأزمة تقريباً، واختير

نسبيّاً، لحظّ اليهود من «فوائد» الحرب في هذين المجالين. وهذا مع أن البريطانيّين جنّدوا عرباً فلسطينيّين أيضاً (بقي عددهم أدنى من عدد المجنّدين اليهود) وأن عرب فلسطين جنوا أيضاً فوائد اقتصاديّة كبيرة من الحرب.

الانتداب المنهَك، غداة الحرب، بين عرب فلسطين ويهودها

خرجت بريطانيا من الحرب العالميّة وهي في حال إنهاك شديد أملى سياسة تسريح واسع للجيوش، وأبرز الحاجة الملحّة إلى الولايات المتّحدة لمنع انهيار بريطانيا بما هي قوّة من القوى العظمى في العالم. وكانت لندن قد باشرت التسليم بحتميّة خسارتها الهند، «درّة التاج» البريطانيّ، وهو ما تمّ في سنة 1947. وكانت مصر، بدورها، تطالب بإعادة النظر في معاهدة 1936. فاضطرّت القوّات البريطانيّة إلى الانكفاء نحو قناة السويس، وأصبح معوّلاً على القوّات البريطانيّة المرابطة في فلسطين أيضاً لحفظ السيطرة على القناة. وقد وجدت بريطانيا نفسها تحتفظ في فلسطين بنحو من مائة ألف جندي. وبدا أن عليها أن تزيد هذا العدد زيادة ملموسة إذا هي عمدت إلى فرض حلّ للصراع العربيّ - الصهيونيّ على البلاد لا يرضي الطرفين أو لا يرضي أحدهما. هكذا أصبح استبقاء حالة أمنيّة مقبولة في فلسطين ضرورة شديدة الوقع على مصير السيطرة البريطانيّة على الشرق العربيّ وعلى مصير الإمبراطوريّة البريطانيّة عموماً.

في هذا الوقت، كان الضغط الصهيونيّ يزداد حدّة لفرض الدولة اليهوديّة في فلسطين. وقد عبّر هذا الضغط عن نفسه بجنوح الصهاينة المتطرّفين (الإرغون وشتيرن) إلى التعرّض العنيف للجيش البريطانيّ ولمؤسّسات السلطة المنتدبة. فنُفّذت عمليّات كان يسقط ضحايا لها من بين العرب ومن بين اليهود أيضاً إلى الضحايا البريطانيّين.



124 من تظاهرات بيروت في تشرين الثاني 1943

125 تظاهرة النساء

126 رياض الصلح يحيي المحتفلين بالأفراح من المعتقلين من على شرفة سراي البرج









127 كاترو وشاتينيو مع الخوري والصلح غداة الإفراج عن الأخيرين

128 الجابري ومردم مع رياض الصلح أمام سراي البرج في زيارة للتهنئة

129 نوري السعيد (في زيارة تهنئة للرئيسين الخوري والصلح والحكومة بعد راشيا)



رئيس الكتائب بيار الجميّل قائداً مشتركاً لهما. ولكن الأمن العام استدرجه ومساعده إلياس ربابي واحتجزه، بعد أن جُرح، حتّى نهاية الأزمة. وكان للمنظّمين دور في توزيع المناشير وتنظيم التظاهرات. وكان لموقف البطريركيّة المارونيّة أثره الكبير في عزل إميل إدّه وإحباط سعيه إلى تشكيل حكومة. ونسّق مطران بيروت المارونيّ إغناطيوس مبارك والمفتي محمّد توفيق خالد تحرّكهما نحو المفوّضيات. وانعقد مؤتمر وطنيّ كبير لمتابعة الإضراب والاحتجاج وجمع التبرّعات واختار لجنة تنفيذيّة ضمّت عدداً من أركان بيروت والمقيمين فيها من أوساط سياسيّة واقتصاديّة ومهنيّة مختلفة. وعُوّض غياب الصحف المعارضة بإصدار جريدة سرّيّة وضعت علامة الاستفهام في موضع اسمها وتولّى تحريرها محيطون برياض الصلح، وأمّن زهير عسيران طباعتها في مطبعة العرفان بصيدا، حين تعذّر ذلك في بيروت، وتولّى تهريبها إلى العاصمة. وكان بعض قادة الحركة يلحّون إلى سبيرس بعزمهم على مباشرة الردّ العنيف على العنف الفرنسيّ، فكان يثنيهم عن ذلك مبيّناً لهم خطورته على حرّيّتهم. مع ذلك، أحرقت سيّارات فرنسيّة وحافلات نقل عامّ وسُمع في ليالي بيروت دويّ انفجارات وإطلاق نار. ونشأ من ذلك جوّ اتّخذه سبيرس حجّة لإقناع رؤسائه بأن زمام الأمور قد يفلت تماماً إذا لم تلبّ المطالب اللبنانيّة.

م-71 22 تشرين الثاني

يوم الاثنين 22 تشرين الثاني، وصلت، بعد تأخير، إلى قلعة راشيّا، سيّارات أربع لتعود بالمسؤولين مطلقي السراح إلى بيروت. وقد جاء في السيّارات، لاصطحابهم، دافيد، من كبار موظّفي المندوبيّة العامّة، ونوفل قائد قوى الأمن الداخليّ (التي كانت حكومة بشامون قد عزلته) وقد سلّم استقالته لرئيس الجمهوريّة، فأعادها الأخير إليه. ركب الرئيسان، حوالى الظهر، كلّ في سيّارة، ورافق دافيد رئيس الجمهوريّة. وقد ودّع معتقلو راشيّا «الدولة» المفرج عنها بالنشيد الوطنيّ في مشهد مؤثّر. وكان خبر الإفراج قد انتشر في القرى والبلدات. فأخذ أهلها يخرجون إلى الطريق لتحيّة العائدين بشتّى الأساليب من الهتاف والأهازيج إلى إطلاق الرصاص. وأخذت سيّارات الأهالي تنضمّ إلى الموكب فينمو بها من قرية إلى قرية.

وكانت السلطة المنتدبة تردّ بشدّة متباينة الدرجات على هذه العمليّات. وكانت تضغط على قادة الوكالة اليهوديّة والهاغاناه لإشراكهم معها في مكافحة الإرهاب. فكان هذا الضغط يثمر في الحالات القصوى. هذا فيما كانت الهاغاناه التي وصلت قدرتها على التعبئة إلى ثمانين ألف مجنّد، غداة الحرب، تعمد، هي نفسها، إلى الإرهاب في ظروف أخرى. غير أن عمل الوكالة اليهوديّة وذراعها المسلّحة الهاغاناه بقي مركّزاً في هذه المدّة على تنظيم الهجرة غير الشرعيّة. وكان لهذا العمل جانب دعاوي بدا مغلّباً على جانبه الإنسانيّ. فأصبح الهمّ الفعليّ، لا وصول اللاجئين اليهود فعلاً إلى فلسطين، بل تأليب الرأي العامّ في أوروبا وأميركا على الدور والسياسة البريطانيّين في فلسطين. وذلك أن ضحايا النازيّة من اليهود لم يكونوا متصدّرين، بعد، بين هموم الحركة الصهيونيّة، في الحرب وبعدها، وإنّما كانت هذه الحركة ميّالة إلى النظر إليهم بنوع من الازدراء المكتوم سوّغه لها استسلامهم لمضطهديهم وإحجامهم عن مقاومته بالسلاح. لم يكن الضحيّة من تريد الحركة الصهيونيّة استقدامه إلى فلسطين آنذاك بل «الإنسان الجديد» ومثاله مستعمر الأرض والمقاتل. وأمّا الهدف السياسيّ العامّ للحركة الصهيونيّة، بتيّارها الأوسع، فبدا أنه، في حدّه الأدنى، فتح باب الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين بلا قيد، وأنه، في حدّه الأقصى، إخراج بريطانيا من فلسطين وإعلان هذه الأخيرة دولة يهوديّة.

في هذه السنوات نفسها (سنوات الحرب)، كان وضع القيادة السياسيّة لعرب فلسطين مضعضعاً في الداخل. فإلى وجود المفتي أمين الحسيني في برلين، كان معظم أركانه قد أصبحوا لاجئين سياسيّين في تركيا أو أسرى، بقرار بريطانيّ، في روديسيا. وهو ما أولى الدول العربيّة المحيطة بفلسطين دوراً مباشراً في سياسة المسألة الفلسطينيّة، ورهن

ولم تكـن اللجنـة الفرنسيّة في الجزائر قـد سلّمت، حتّى ذلك النهار، بعودة رياض الصلـح وحكومته إلى مسؤوليّاتهم، جنباً إلى جنـب مع رئيس الجمهوريّة [illegible] رغبة التعديل [illegible] الذي أجراه مجلس النوّاب قبل [illegible]
كانت مدار بحث بين رئيس ال[illegible]
الرئيس موعداً لكاترو تحـدّد [illegible] طلب
الرئيس إلى دافيد، عند الوصول [illegible]
أخرى، ودعا رياض الصلح إلى [illegible]
عنها العلـم اللبنانيّ الانتدابـ[illegible] و
العفـاوة الشعبيّة، عبر عاليه، [illegible]
بيروت بحراً من البشر شقّه حتّى [illegible]
ثـمّ إلى منزل رياض الصلح في را[illegible]
عزيز النظير في تاريخ لبنان، واس[illegible]

كان في موقف لجنة التحرير الوطنيّ الفرنسيّة المقيمة في الجزائر من الأزمة التي أطلقها تسبير هللو غموض لم يبارحه إلى غداة الإفـراج عن المعتقلين. فلم يتأكّد أن اللجنة أوعزت إلى هللو بما قام به، على وجه التحديد، ولكن ديغول، رئيسها، كتب إلى مرؤوسـه في بيروت، لا بالتأييد بـل برفض الشجب والمخالفة. وكان في جنـوح وزارة الخارجيّة البريطانيّة إلى الملاينة النسبيّة وإلى تهدئة سبيرس، تعويل على تغيير في ميزان المواقف داخل اللجنة الفرنسيّة، قدّرت الوزارة حصوله وإفضاءه بديغول إلى موقع الأقلّيـة. وقد تقاطع هذا التطوّر الذي كان كاترو يقف فيه في موقـف المخالفة لديغـول مع الصراع الدائـر في الجهاز الانتدابيّ المقيـم في لبنان. وبميـل سبيرس (وهو مراقـب غيـر محايد) إلى اتّهام ديغول بمخاطبة مشايعيه مـن كبار الموظّفين الانتدابيّين في بيروت مـن وراء ظهر اللجنة الوطنيّة...

في جـوّ الانقسام الفرنسـيّ هذا، أبلغ كاتـرو رئيس الجمهوريّة حـين اختلى به في إحـدى غرف المنامة من منزله عصر 22، أن مشـكل الحكومة والتعديل الدستوريّ مـا يزال قائماً. ولكن كاترو كان مضطرّاً إلى الاعتبار بما شهدته الطرق والساحات في ذلك النهار، وبما عاينه هو نفسه في منزل الرئيس ومحيطه، وهـذا فضلاً عمّا كان قد توصّل إليه في الأيّام السابقة، فطلب مهلة يوم وليلة لمعالجة الإشكال مع مرجعه في الجزائر.

[illegible] المسألة بموجات تنازع متباينة العدّة [illegible] محور بغداد- عمّان الهاشمـيّ والمحور [illegible] - السعوديّ- السوريّ. وكان القرار الذي [illegible] بتمثيل فلسطين في المحادثات التي [illegible] إلى إنشاء جامعة الدول العربيّة- وهو [illegible] تجاوز قصر المحادثات على الدول [illegible] المستقلّة- قد أبرز شخصيّة موسى [illegible] - المتبلـة والمقبولة مـن أمير شرق [illegible] - علـى أنـه ممثّل لعرب فلسطين في [illegible] المبعدين من قادتهم. وكان العلمي [illegible] في تعزيز المقاومة الاقتصاديّة للصهيونيّة [illegible] الداخـل وراغباً في إنشاء مكاتب للدعاية العربيّة في الدول الغربيّة، ومؤيّداً لمسعى الوحدة التي طرحته الدولتان الهاشميّتان.

تحوّلت هذه الحال مع انتهاء الحرب. كان السويسريّـون قـد وضعـوا يدهـم علـى أمين الحسيني وسلّموه إلى السلطات الفرنسيّة التي وضعته تحت الإقامة الجبريّة في إحدى ضواحي باريس. على أنه تمكّن من الفرار بعد سنة، تقريباً، ووصل إلى القاهرة في 29 أيّار 1946 واستأنـف مـن هنـاك ممارسة مهامّه القياديّة في فلسطـين بعزيمـة متجـدّدة، مستعيـداً، علـى الصعيد العمليّ، مكانة ودوراً لم يكن فقدهما على الصعيد الحقوقي.

تمكّن الحسيني من بعث «الهيئة العربيّة العليـا» وتوجيهها من بعيد. وعـزّز موقفه إطـلاق البريطانيّـين سـراح الموقوفـين في روديسيا، في أوائـل سنة 1946، وعودة المنفيّين، بعد نهاية الحرب. ونحا الحسيني نحو التشدّد في تمسّكـه بالكتاب الأبيض مستعجلاً إنشـاء دولـة عربيّـة في فلسطين. غـداة الحـرب أيضاً، نشـأت في فلسطين منظّمات عربيّـة شبـه عسكريّـة أهمّهـا منظّمتـا «النجّادة» و«الفتـوّة» وكانت هذه الأخيرة مواليـة لآل الحسيني. كانت هذه المنظّمات مقابلة للمنظّمات الصهيونيّة وضمّت ألوفاً من الشبّان العرب ولكن لم يجتمع لها ما اجتمع للمنظّمات الصهيونيّة (والهاغاناه، على الخصوص) مـن موارد وخبـرات رفعت

سريّتها العسكريّة إلى مصافّ الجيوش النظاميّة. فاقتصر دورها، إجمالاً، على عروض نظّمتها في شوارع المدن.

فلسطين: يد بريطانية في النار ويد أميركيّة في الماء

بين خريف 1945 وخريف 1947، لم تترك بريطانيا باباً إلا طرقته للخروج من الفخ الفلسطيني الذي وجدت نفسها عالقة فيه: دولة وإمبراطوريّة، جيشاً وإدارة... أو هي كانت عالقة فيه، في الواقع، منذ إصدارها وعد بلفور واحتلالها فلسطين في الحرب العالميّة الأولى. كانت شمس الانتداب قد مالت إلى المغيب، بعد أن زالت الإنتدابات تباعاً حول فلسطين ولاحت نُذُر الحرب الباردة بين المعسكرين الجديدين الآخذين في التكوّن، وبدأت رياح حركات التحرير الشعبيّة تعصف بالإمبراطوريات.

وأما الجديد في وضع بريطانيا الفلسطيني فكان أنها أصبحت، على الرغم من ضخامة قوّاتها هناك، عاجزة عن المضيّ بعيداً في قمع الحركة اليهوديّة المناوئة، بالسياسة وبالعنف المسلّح، لسياسة الكتاب الأبيض، على غرار ما فعلته في مواجهتها لثورة 1936-1939 العربيّة. وهي كانت عاجزة أيضاً عن فرض حل يجاري مطالب اليهود المتصاعدة، بعد الحرب، والمغامرة، من جرّاء ذلك، بمواجهة متجدّدة مع عرب فلسطين الذين كانوا قد لزموا جانب الهدوء، إجمالاً، على الرغم من تعرّضهم المتقطّع أو الجانبيّ لأعمال عنف صهيونيّة استهدفتهم واستهدفت البريطانيّين. كانت بريطانيا هلعة، أخيراً، من احتمال وقوع جيشها في وسط حرب عربيّة - يهوديّة تفضي إليها أعمال العنف المتكرّرة ونفاد الصبر الآخذ في الاستبداد بالطرفين.

ولقد فاقم من ورطة بريطانيا هذه أنها لم تعد وحدها صاحبة القرار في فلسطين. فقد استوت الولايات المتّحدة شريكاً لها،

بعد ظهر الثلاثاء 23، التقى كاترو رئيس الجمهوريّة مجدّداً في منزل هنري فرعون، وكان الاعتراض الفرنسيّ على عودة الوضع الدستوريّ بتمامه إلى ما كان عليه عشيّة 11 لا يزال قائماً. على أن كاترو الذي طلب إمهاله ساعات أخرى صرّح للرئيس بأنه لا يملك أن يحول دون عودة المؤسّسات الدستوريّة إلى العمل. وهو أضاف، من جهة أخرى، أنه قد يضطرّ إلى الانسحاب مع قوّاته من لبنان احتجاجاً على الإنذار البريطانيّ. وبدا غير واثق من أنه سيتمكّن، الغداة، من زيارة الرئيس في السراي.

وحال عودة رئيس الجمهوريّة إلى منزله حيث كان ينتظره رياض الصلح والوزراء، دعاهم للنزول إلى السراي. فانعقد هنالك أوّل مجلس للوزراء، بعد أيّام راشيّا، محاصراً بجماهير المحتفلين التي اقتحمت السراي في أثر المسؤولين العائدين وملأت أرجاءها. وكان بعض الوزراء قد حضروا إلى مكاتبهم منذ الصباح وباشروا مسؤوليّاتهم...

وفي أثناء الجلسة، وصل خبر إلى كميل شمعون مفاده أن عتاة الانتدابيّين يدبّرون للإيقاع بكاترو، ولوضع يدهم على المسؤولين اللبنانيّين مجدّداً. فكان أن عاد هؤلاء، بعد الجلسة، إلى منزل الرئيس، سويّة، وقضوا ليلهم فيه، يحرسهم الدرك وتحيط بهم تظاهرات الجماهير الساهرة.

وصباح الأربعاء 24، حضر كاترو إلى السراي، شاقّاً طريقه خلال جماهير ملأت ساحة البرج وحيّته بالهتاف والتصفيق. وكان بصحبته أركان المندوبيّة العامّة والجيش، وبينهم إيف شاتينيو المعيّن مندوباً عاماً بالوكالة بعد استدعاء هللو... وقد اشترك رياض الصلح والوزراء الحاضرون في شطر من هذا اللقاء. وكان كاترو قد أحاط الرئيس، قبل زيارته، بإبطال القرارين اللذين كان هللو قد استبق بهما، في 10 تشرين الثاني، اعتقال «الدولة» وعيّن إميل إدّه رئيساً لها. وقد استُثنيت من الإبطال المادّة الأولى من القرار الأوّل وهي التي نصّت على اعتبار التعديل الدستوريّ الذي أزال مرتكزات الانتداب في الدستور باطلاً وعديم المفعول. كانت فرنسا الحرّة قد سلّمت برياض الصلح وحكومته، بشقّ النفس، بعد أن رفضت ذلك أيّاماً. ولكنّها كانت لا تزال تعتبر الانتداب قائماً.

في واقع الحال، كان الانتداب قد ولّى. وفي مطلع كانون الأول عقد مجلس النوّاب جلسته الأولى بعد الأزمة وألقى فيها رياض الصلح خطاباً بعيد الغور. وبعودة المجلس إلى العمل، استُتِمّ انبعاث المؤسّسات الدستوريّة. ولكن سائر مقوّمات الدولة من اقتصاديّة - ماليّة، ومن عسكريّة وأمنيّة، كانت لا تزال تحت اليد الفرنسيّة. وكانت هذه اليد مبسوطة أيضاً على الإدارة العامّة وعلى القضاء وعلى مصالح أخرى مختلفة. كانت الحرب العالميّة لا تزال دائرة والبلاد لا تزال تحت الاحتلال. عليه اقتضى استتمام الدولة المستقلّة مقوّماتها سنوات عدّة كان رياض الصلح ممسكاً بالدفّة بعزم ومهارة في معظم أطوارها.

م ‹ 72 استكمال الانتداب «العميق» وترتيب الاتّصال والانفصال

كان استكمال مقوّمات الدولة بتسلّم ما بقي من أجهزة وصلاحيّات في يد السلطة المنتدبة المولّية (وكان جسيماً جدّاً ومنوّع المجالات للغاية) شأناً وثيق الارتباط بترتيب العلاقات اللبنانيّة - السوريّة. فقد كان أهمّ هذه المقوّمات، في عهد الانتداب، مشتركاً بين لبنان وسوريا. وكان على الدولتين أن تعيّنا، بالتفاهم في ما بينهما، ما يحسن أن يبقى مشتركاً (وهو، على وجه الإجمال، ما كان له طابع اقتصاديّ أو ماليّ، ولم يكن مرفقاً محصوراً جغرافياً في إحدى الدولتين) وما يحسن أن تتولاه كلّ من الدولتين بمفردها (وهو، على وجه الإجمال أيضاً، ما كان إدارة عامّة أو ما كان مختصّاً بالأمن والدفاع والقضاء، إلخ.).

وكان للإبقاء على الوحدة أو الفصل، بناء على التمييز الآنف الذكر، منطق واضح. فلم تجد حكومتا رياض الصلح وسعد الله الجابري صعوبة في التفاهم. وقد حصل هذا التفاهم على وجه السرعة في مفاوضة جرت في شتورة بعيد تشكيل حكومة رياض الصلح (أي قبل مواجهة تشرين الثاني بشهر وأيّام). ووضعت صيغة اتّفاقية سوريّة لبنانيّة لإدارة المصالح المشتركة. وهي الاتّفاقية التي وجّهت الحكومتان على أساسها مذكّرتين إلى هللو وطلبتا فيهما، فضلاً عن تسليم السلطات والمصالح، تحويل المندوبيّة العامّة إلى بعثة دبلوماسيّة في كلّ من الدولتين. وكانتا قد عوّلتا، في هذا الطلب، على أن

هناك، تحفزه ضغوط الحركة الصهيونيّة ذات المفاعيل الانتخابيّة، ويحفزه أيضاً رفض مستمرّ لاستقبال الناجين اليهود من المجزرة الأوروبيّة (أو عدد غير زهيد منهم، في الأقلّ) على الأراضي الأميركيّة ويحفزه أخيراً مصالح أميركيّة آخذة في التجذّر والتوسّع بين أرجاء مختلفة من الشرق الأوسط... الشرق الأوسط الذي كانت بريطانيا وفرنسا على أهبة الرحيل عنه وكان مولداً إبعاده عن الشيوعيّة، وكانت موارده وأسواقه موضع اهتمام أميركيّ متصاعد.

شدّد وإدارته تكراراً على ضرورة أن تمنح الإدارة الانتدابيّة مائة ألف تذكرة هجرة للاجئين اليهود إلى فلسطين. وكانت تلبية هذا الطلب تؤول إلى المحق التامّ للكتاب الأبيض. ولم تقطع بريطانيا برفض الطلب الأميركيّ. ولكنّها دخلت في جولات مناقشة لتبعات تلبية الطلب من ماليّة وعسكريّة وسياسيّة. فقد كان واجباً أن تؤمّن مقوّمات مختلفة لاستيعاب هؤلاء المهاجرين وأن يتدرّج استقبالهم بحسب طاقة البلاد الاستيعابيّة. وكان على بريطانيا أن تتحسّب أيضاً لردود الفعل العربيّة في فلسطين وفي بلاد أخرى فيها حضور بريطانيّ متعدّد الوجوه. وكان هذا التحسّب يستلزم استقدام قوّات عسكريّة جديدة لم تكن بريطانيا قادرة على تأمينها. وأمّا الولايات المتّحدة فلم تكن مستعدّة لمجرّد البحث في إرسال قوّات إلى فلسطين ولكنّها انتهت إلى تعهّدات ماليّة مبدئيّة لمواجهة حاجات يفرضها استيعاب اللاجئين...

إلى ذلك بقيت جولات التفاوض والتجاذب بين بريطانيا والولايات المتّحدة بشأن الحلّ العامّ للمسألة الفلسطينيّة تتوالى. فمنذ كانون الأول 1945، تشكّلت لجنة بريطانيّة - أميركيّة لرسم ملامح هذا الحلّ واقتراحه في مدّة أربعة أشهر. ويبدو أن ثمّة شيئاً عميقاً في تأييد الأميركيّين المتصاعد للصهيونيّة يتحدّى العوامل الظرفيّة واعتبارات المصالح.



130 رياض الصلح موقّعاً اتفاقية تسليم المصالح المشتركة لسوريا ولبنان

فالصهيونيّة تجربة استعمار استيطانيّ تشبه، من حيث الأساس، تلك التي انتهت بنشوء الولايات المتّحدة نفسها. وهي - أي الصهيونيّة - إن كانت لا تقيم اعتباراً فعلاً للشعب المقيم في البلاد المستهدفة، فإن هذا، على وجه الدقّة، هو ما فعله المستعمرون الأوروبيّون في أميركا.

تجولت اللجنة المشتركة، إذن، بين واشنطن ولندن وأقطار أوروبيّة مختلفة معنيّة بالمسألة اليهوديّة ثمّ جاءت إلى القاهرة لتقابل ممثّلي جامعة الدول العربيّة وغيرهم من العرب، وانتهى مطافها في القدس وفي أرجاء أخرى من فلسطين حيث قابلت ممثّلين لطرفي النزاع وجمعت معطيات كثيرة متعلّقة بهذا الأخير. وكان ألبرت حوراني قد كلّف إعداد الملف الذي قدّمته إلى اللجنة جامعة الدول العربيّة فأوجز الوضع في فلسطين في خلاصات بقيت مثالاً لصدق الرؤية لا إلى 1948 فحسب بل إلى ما بعد هذه الحرب بكثير. فرأى أن إنشاء الدولة اليهوديّة سيكون ظلماً يقع على العرب وأن التقسيم لن يجاوز تمديد الأزمة لأن الصهاينة سيسعون إلى توسيع نصيبهم، ويستأنفون النزاع، وأن الدولة ذات القوميّتين تفترض إرادة التعاون لغرض مشترك، وهذا غير حاصل، وأن مسألة الهجرة اليهوديّة ليست بالمسألة الإنسانيّة وإنما هي مسألة سياسيّة يريد منها الصهاينة التوصّل إلى السيطرة على فلسطين وأنه، إذا فُتح الباب أمامهم وأصبح اليهود أكثريّة، فسيعود العرب أكثريّة بعد حين بفضل

فرنسا الحرّة، ممثّلة بكاترو، ألغت الانتداب قانوناً في سنة 1941 واعترف بذلك حليفاها البريطانيّ والأميركيّ وأنشأ، ومعهما مصر والعراق، تمثيلاً رسميّاً في سوريا ولبنان، وعلى أن إنفاذ ما يترتّب على ذلك من ترتيبات أخرى لم يكن ينتظر غير الاستكمال الديمقراطيّ لمؤسّسات الدولتين الدستوريّة، وهو ما أتاحته انتخابات 1943.

فلما توقّفت فرنسا الحرّة، بعد مواجهة تشرين الثاني، عن معارضة الإجراءات السياديّة، في كلّ من الدولتين، عاد موضوع تسليم «المصالح المشتركة» إلى بساط البحث. وكان كاترو قد سافر إلى الجزائر، للتشاور، في أواخر تشرين الثاني وعاد منها في 16 كانون الأوّل لإجراء مفاوضات التسليم مع الحكومتين. وبعد أيّام (في 22) وقّع كاترو ورياض الصلح وسعد الله الجابري والوزراء المختصّون من سوريا ولبنان بروتوكولاً ثلاثيّاً، فتح الباب لنقل المصالح المشتركة وموظّفيها «إلى الدولتين السوريّة واللبنانيّة مع حقّ التشريع والإدارة»، ابتداءً من أوّل أيّام السنة التالية.

وكان اتّفاق شتورة المعقود في تشرين الأوّل قد أنشأ «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» من ثلاثة أعضاء عن كلّ من الدولتين، مع صوت واحد لكلّ وفد. وقد بدأ الاستلام بالجمارك وبمراقبة إدارة حصر الدخان وبقيتا مشتركتين. وفي مدى أشهر، كانت الدولتان قد تسلّمتا معظم ما تبقّى من مصالح ذات صفة رقابيّة وفنّيّة خصوصاً. وحين استقالت حكومة رياض الصلح في كانون الثاني 1945، كانت قد انتقلت إلى لبنان وسوريا إدارات الآثار والماركات المسجّلة والعائدات والحجر الصحّيّ والمراقبة البيطريّة والبريد والبرق والسكك الحديديّة والأمن العامّ ومراقبة الصحف ومراقبة البدو. وتأخّرت إلى سنة 1945 استعادة مصالح أخرى منها المطارات المدنيّة وخطّ حديد الحجاز ومرفأ بيروت... وحتّى السراي الكبير في العاصمة اللبنانيّة.

ولم يكن أمر الانتقال يسيراً كلّه؛ فقد طرح استلام بعض المرافق مشكلات من الجهة الفرنسيّة. وأوجب استلام بعضها الآخر مفاوضة لبنانيّة سوريّة صعبة على اقتسام العائدات. وكان ما برز من صعوبات، في هذه المرحلة الأولى، مدخلاً إلى عودة المواجهة مع المنتدب الذي لم يسلّم بنهاية انتدابه،

وكان بعضه الآخر مدخلاً إلى فصل آجل لما بقي قائماً بين سوريا ولبنان من وحدة اقتصاديّة في مجالي النقد والجمارك.

احتفظت فرنسا بمستشارين إداريّين أخذ عددهم يتناقص وسلطتهم تضمحلّ تدريجاً. واحتفظت بحقّ الرقابة على ما ينتمي إليها من مدارس وأعمال خيريّة. وكانت الدولتان السوريّة واللبنانيّة قد أكّدتا حقّهما في إنشاء جيشين وطنيّين. ولكن القيادة العسكريّة الفرنسيّة استبْقت إمرتها «للقوّات الخاصّة» المشكّلة من عناصر سوريّة ولبنانيّة، وكانت قد غلّبت في تشكيلها المنتمين إلى أقلّيات دينيّة أو قوميّة عهدت منها الولاء لفرنسا. فأصبحت هذه المسألة باباً لطرح موضوع المعاهدتين. وهذا مطلب لم تكن فرنسا قد تخلّت عنه أبداً. بل هي ظلّت تعتبر المعاهدة سبيلاً إلى الإنهاء الرسميّ لانتداب بقيت تراه قائماً. وكانت وزارة الخارجيّة البريطانيّة (بخلاف سبيرس ممثّلها لدى بيروت ودمشق) قد أصبحت أقلّ فتوراً في مساندتها هذا المطلب الفرنسيّ. وأصبحت مسألة القوّات الخاصّة فصلاً من فصول مجابهة طويلة بلغت حدّ العنف العسكريّ في سوريا في ربيع 1945 ولم تُطوَ إلا في نهاية عام 1946.

وأمّا مشكلتا النقد والجمارك بين لبنان وسوريا، فحلّتا موقّتاً بتثبيت سعر الليرة السوريّة اللبنانيّة بالقياس إلى الفرنك الفرنسيّ وإلى الإسترلينيّ معاً (من غير إدخال الدولتين، وفقاً لما وعدتا به سنة 1941، في منطقة الإسترلينيّ) وبالتوافق على النسبة المستحقّة لكلّ من الدولتين من إيرادات الجمارك. ولكن تقلّبات سعر الفرنك وتقلّبات الوضع التجاريّ في كلّ من البلدين أفضت إلى أزمتين آجلتين نعرض لهما لاحقاً، فصمتا الوحدتين النقديّة والجمركيّة. وكان رياض الصلح يتقدّم المفاوضين اللبنانيّين في ترتيب شؤون «الاتّصال» وفي تقبّل عواقب «الانفصال».





131 ترومان

ارتفاع معدّل نموّهم السكّانيّ وسيجنح الصهاينة إذ ذاك إلى طرد جانب منهم، في الأقلّ... وأن الصهاينة يريدون إنشاء دولة يهوديّة وسيعمدون إلى استعمال القوّة في هذا السبيل... وأن العرب ليسوا متطرّفين ما داموا مسلّمين ببقاء اليهود الذين جاؤوا إلى البلاد على رغم من أهلها... وأنهم يعرضون على هؤلاء المساواة في الحقوق والاستقلال بشؤونهم الطائفيّة والمشاركة في الإدارة بحسب نسبتهم إلى السكّان... وأن البريطانيّين ليسوا حَكَماً بل هم طرف في المأساة لان الحلّ النهائيّ متعذّر ما دام الصهاينة يرون أنهم سيحصلون من لندن وواشنطن على ما تأباه عليهم القدس.

أخيراً، نشرت اللجنة المشتركة تقريراً واضح الانحياز إلى الموقف الأميركيّ. فأوصت بمنح أذونات الهجرة لمائة ألف يهوديّ وبفتح الباب أمام الهجرة اليهوديّة لاحقاً. وأوصت أيضاً بنزع سلاح المنظّمات اليهوديّة والعربيّة. واعتبرت أن فلسطين يجب أن تكون دولة لا عربيّة ولا يهوديّة لأنها الأرض المقدّسة فلا يصحّ منحها لشعب واحد. واعتبرت أن وصاية الأمم المتّحدة يجب أن تحلّ محلّ الانتداب البريطانيّ إلى أن يتوصّل الطرفان في البلاد إلى ترتيب نهائيّ لوضعها.



132 الرؤساء الخوري وحمادة والصلح يكرّمون سبيرس في القصر الجمهوري لدى انتهاء مهمّته

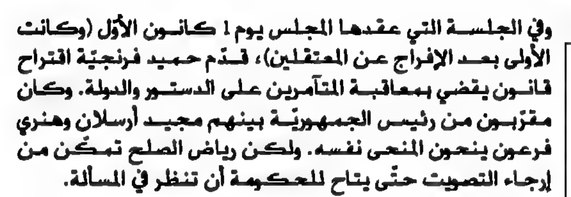
أخيراً، جعلت اللجنة من النموّ الاقتصاديّ المدعوم والشامل لمناطق البلاد كافّة شرطاً لتيسير الوئام.

لم يسفر تقرير اللجنة عمليّاً إلا عن تأزّم في العلاقات البريطانيّة الأميركيّة، تسبّبت به مسارعة ترومان إلى المطالبة علناً بإنفاذ البند المتعلّق بهجرة اليهود المائة ألف، وإلى إعلان سروره بإبطال الكتاب الأبيض. كانت بريطانيا راغبة في إشراك الولايات المتّحدة فعليّاً في تحمّل أعباء انتدابها على فلسطين وذلك لوضعها في موقع مسؤوليّة لا تعود فيه فلسطين سبباً دائماً للخلاف بين الدولتين، وعبئاً على مصالح بريطانيا وحدها في الشرق الأوسط كلّه. على أن الولايات المتّحدة لم تكن راغبة في هذا النوع من المشاركة فغابت التوصية عن تقرير اللجنة.

وقد تحقّق التوجّس البريطانيّ الثابت بعد الحرب حين قوبل التقرير برفض عربيّ عارم وحركة إضراب ودعوات إلى استعمال العنف على غرار اليهود. وأمّا الصهاينة فأرضاهم التوجّه إلى دفن الكتاب الأبيض ولكنهم لزموا جانب التحفّظ عن التقرير لاجتنابه القول بالدولة اليهوديّة. هكذا عُقدت قمّة لجامعة الدول العربيّة في إنشاص بمصر تلاها مؤتمر في بلودان في سوريا. وقد اتّخذت فيهما مقرّرات حادّة اللهجة حيال التقرير وبرز توجّه لطرح المسألة كلّها على الأمم المتّحدة

م> 73 أسباب لحماية إميل إدّه

كان مصير إميل إدّه، ومن تبعه من الموظّفين في مواجهة تشرين الثاني 1943، أولى المسائل السياسيّة الداخليّة التي فرضت نفسها على الحكومة وعلى مجلس النوّاب، وعلى انتباه اللبنانيّين عموماً من ذوي النفوذ السياسيّ ومن غيرهم. وكان النوّاب الذين عقدوا جلسة لمجلسهم عصر 11 تشرين الثاني، في منزل صائب سلام، قد نحوا نحو توجيه تهمة الخيانة العظمى إلى إدّه، وهو ما كان سيفترض إحالته إلى المحاكمة ويعرّضه لعقوبة قصوى. على أن معارضة يوسف سالم الشديدة (وقد حضر في اليوم التالي وامتنع عن تصديق المحضر) منعت إدراج عبارة «الخيانة العظمى» واسم إميل إدّه في قرار المجلس.



وفي الجلسة التي عقدها المجلس يوم 1 كانون الأوّل (وكانت الأولى بعد الإفراج عن المعتقلين)، قدّم حميد فرنجيّة اقتراح قانون يقضي بمعاقبة المتآمرين على الدستور والدولة. وكان مقرّبون من رئيس الجمهوريّة بينهم مجيد أرسلان وهنري فرعون ينحون المنحى نفسه. ولكن رياض الصلح تمكّن من إرجاء التصويت حتّى يتاح للحكومة أن تنظر في المسألة.

كانت بين إدّه والصلح صداقة قديمة. وقد التقيا، في السياسة، مراراً وافترقا مراراً، في العقدين اللذين سبقا الاستقلال، مع التباعد الدائم بين الخطّين العامّين. وسعى إدّه لدى المفوّضية السامية لتسهيل عودة رياض الصلح من منفاه سنة 1928 وعمل لكفّ الأذى الفرنسيّ عنه في انتخابات 1943 النيابيّة، آملاً أن يكسب تأييده في انتخابات الرئاسة الأولى، وأن يفتح له هذا التأييد أبواباً إسلاميّة وعربيّة لم تكن مشرعة أمامه. ولكن إدّه كان قد آثر على رياض صديقه خير الدين الأحدب لتشكيل الحكومة في عهده الرئاسيّ الأوّل. وكان قد جارى دو مارتل الراغب في إسقاط رياض في انتخابات بيروت النيابيّة سنة 1937. وقبل أيّام من انتخابات الرئاسة الأولى في أيلول 1943، كانت الصحافة الإدّيّة لا تزال تأمل في كسب رياض إلى صفّ إدّه. ولكن ذلك كان جهلاً أو تجاهلاً لتيّار الحوادث الذي أخذ يصبح غلّاباً ابتداءً من ربيع 1941.

فضلاً عن الصداقة، يرجّح أن رياض لم يكن يميل إلى تحمّل أوزار الرغبة التي كانت تحفز بشاره الخوري في الإقصاء النهائيّ عن الساحة السياسيّة لشخص بادله خصومة شرسة بقيت

محور الحياة السياسيّة في البلاد عقداً ونصف عقد. كان رياض لا يرى أن تقلّص الحياة السياسيّة، في البلاد، (والمسيحيّة منها، بخاصّة) إلى حدود الصفّ الموالي لرئيس الجمهوريّة. وقد اشتكى الخوري إلى القنصل البريطانيّ فيرلونغ إحجام رياض عن التحرّك للاقتصاص من إدّه، وأوحى إليه بلزوم حثّ رياض على ذلك. وهو ما سعت إليه بعثة سبيرس فعلاً مع رياض ومع غيره من النوّاب.

على أن مواقف مارونيّة أخرى من هذه المسألة كانت قد برزت أيضاً، وكان رئيسا الجمهوريّة والحكومة ملزمين بأخذها في الحسبان. ولم يكن أقلّها مواقف البطريرك المارونيّ عريضة ومطران بيروت المارونيّ مبارك وكميل شمعون المحتسب قديماً على الإتنيّة وبيار الجميّل الطامح لوراثتها والراغب، لهذا السبب وغيره، في الظهور بمظهر الحرص على رأسها وعلى حوزته في محنتهما الصعبة. لم يكن ممكناً أيضاً أن يضرب بعرض الحائط حرص فرنسا على رجل ماشاها هذا الشوط الطويل بين نهاية الحرب الأولى ومواجهة 1943، وهذا في ظرف كانت فيه الحكومتان اللبنانيّة والسوريّة تفاوضان المندوبيّة العامّة على سلطات ومصالح حيويّة جداً لاستتمام مقوّمات الاستقلال.

عليه طاول رياض الصلح في عرض هذا الموضوع على المجلس النيابيّ حتّى نهاية آذار 1944. إذ ذاك تقدّم إميل لحود وهنري فرعون من المجلس بصيغة قضت بفصل إدّه من النيابة لعلّة قبوله وظيفة ذات أجر، وهو ما يمنعه القانون على النوّاب. فأقرّ المجلس هذه الصيغة بالأكثريّة. وكان قد صُرف بُعيد مواجهة تشرين موظّفون كبار تعاونوا مع إدّه في أيّام رئاسته المفروضة. كان ذلك كلّه إيذاناً بانسحاب إدّه، شخصيّاً، من المعترك السياسيّ العلنيّ، حتّى عشايا الانتخابات النيابيّة التالية في أيّار 1947. ولكن هذا الانسحاب لم يكن تامّاً بل تخلّله التحيّن الدائم لفرص الانطلاق مجدّداً. وهذا إلى بقاء التيّار الإدّيّ حيّاً، في الوسط المارونيّ، على الأخصّ. وهو ما أذن بتوصّل ريمون وبيار إدّه إلى تصدّر «الكتلة الوطنيّة»، بحلّتها المجدّدة، بعد وفاة والدهما في سنة 1949.



133 الملك فاروق مستقبلاً الرئيس الخوري في أنشاص

وهو ما كانت تحذره بريطانيا. ولم تجد هذه الأخيرة من يشيد بمحاسن صداقتها للعرب سوى الأردن الذي كان عبد الله قد جاوز عهد الإمارة فيه إلى عهد المملكة توّاً، تظلّله معاهدة جديدة مع بريطانيا (أيّار 1946). وأمّا في مواطن النفوذ البريطانيّ الأخرى (وخصوصاً في مصر والعراق) فكان الاضطراب السياسيّ لا يني يتصاعد. وأمّا على الضفّة الصهيونيّة فما لبث العنف أن تجنّد وفي ركابه القمع البريطانيّ. وكان المبادر إلى العنف هذه المرّة الإرغون بقيادة مناحيم بيغن. وقد بلغ عنف الإرغون ذروته حين قامت - متفاهمة مع الهاغاناه - بنسف فندق الملك داوود في القدس، وكان يضمّ مقرّ الاستخبارات البريطانيّة ودوائر أخرى للسلطة المنتدبة. أسفرت هذه العمليّة عن 91 قتيلاً هم 41 عربيّاً و28 بريطانيّاً و17 يهوديّاً وخمسة من تابعيّات أخرى. وهو ما أدّى إلى مواصلة قمع كانت يد المفوّض السامي البريطانيّ مغلولة فيه بمقتضيات العلاقة الأميركيّة البريطانيّة. وهو ما أدّى أيضاً إلى استئناف المباحثات البريطانيّة - الأميركيّة في شأن فلسطين.

من هذه المباحثات وُلدت خطّة موريسون - غريدي (وهذان اسما واضعَيها الأميركيّ والبريطانيّ). وكانت نقضاً للكتاب الأبيض بقبولها مطلب المائة ألف مهاجر يهوديّ وبجنوحها إلى التقسيم.

وكانت المنطقة المقترحة للعرب لا تضمّ غير 15 ألفاً من اليهود يقابلهم 815000 عربيّ. وأمّا المنطقة المقترحة لليهود فكانت تضمّ 301000 عربيّ يقابلهم 451000 يهوديّ. وهذا إلى عدد متساوٍ تقريباً من اليهود والعرب (نحو مائة ألف لكلّ جهة) يضمّه لواء القدس المقترح بقاؤه مستقلاً عن المنطقتين. وافقت الحكومة البريطانيّة على هذه الخطّة، ولكن الضغط الصهيونيّ على الإدارة الأميركيّة انتهى بهذه إلى التخلّي عن الخطّة. وكان هذا الحلّ الكانتونيّ آخر باب يُغلق أمام تسوية المشكل الفلسطينيّ قبل أن يسلك هذا المشكل طريقاً آخر.

بين مائدة مؤتمر لندن وأرض فلسطين

لم يكن الرفض الصهيونيّ لخطّة موريسون - غريدي قاطعاً. وإنّما كان مدخلاً إلى اقتراحات (مال إليها الأميركيّون) تؤول إلى توسيع المنطقة المعطاة لليهود (بحيث تشمل النقب خصوصاً) وإلى منحهم صلاحيّة فتح الهجرة. وكانت الوكالة اليهوديّة تعتبر أن قبولها بالتقسيم بديلاً من هدف الدولة اليهوديّة في فلسطين كلّها تنازل أقصى. قابل البريطانيّون هذا الاستعداد التفاوضيّ بالدعوة إلى مؤتمر جديد في لندن يضمّ الطرفين الفلسطينيّ واليهوديّ والدول العربيّة. ولكن هذه الدول جاءت وحدها إلى المؤتمر الذي افتتح في 9 أيلول 1946. وذلك بعد أن اصطدمت مشاركة العرب الفلسطينيّين برفض البريطانيّين حضور مفتي القدس واصطدمت المشاركة الصهيونيّة برفض البريطانيّين أيضاً سحب اعتبارهم خطّة موريسون - غريدي أساساً للتفاوض.

أبدت الوفود العربيّة رفضها للتقسيم الذي رأت أن الخطّة المعروضة تفضي إليه، وتمسّكت بالكتاب الأبيض وعرضت النظام الطائفيّ اللبنانيّ مرشداً لما يمكن أن تستقرّ عليه الحال في فلسطين. على أن طرفي النزاع

م>74 زحف «انتدابيّ» على مجلس النوّاب ومحاولة اغتيال وحكومة جديدة

لم يترجم انكفاء إميل إدّه عن المسرح السياسيّ اللبنانيّ تسليماً فرنسيّاً، ولا تسليماً من أنصار الانتداب اللبنانيّين بانتهاء هذا الأخير من غير صيغة مناسبة لفرنسا ولأنصارها تخلفه. وكان عنوان هذه الصيغة «المركز الممتاز» لفرنسا في سوريا ولبنان، وكان تجسيدها «معاهدة» بين فرنسا وكلّ من الدولتين تحلّ محلّ الانتداب قانوناً. وعليه أخذ يتأكّد أن رفض «فرنسا الحرّة» إلغاء المادّة الأولى من قرار هلّلو المؤرّخ في 10 تشرين الثاني (وهي التي اعتبرت التعديل الدستوريّ الاستقلاليّ، في لبنان، باطلاً) لم يكن تحفّظاً شكليّاً أو حفظاً لماء الوجه صحب التسليم بعودة المؤسّسات الدستوريّة اللبنانيّة، غداة 22 تشرين الثاني، إلى ممارسة صلاحيّاتها. وإنّما كان هذا الرفض فاتحة معركة أصبح «الجلاء» لاحقاً عنوانها الأبرز ولكن مدارها الفعليّ كان، من البداية، أوسع من مسألة الجلاء العسكريّ عن أراضي سوريا ولبنان.

وكان لازماً أن يعود الموالون اللبنانيّون لفرنسا إلى جمع صفّهم وإبراز حضورهم وقدرتهم، بعد الاقتصاص من إدّه، تداركاً لزجّهم في هوامش الساحة السياسيّة، من جهة، ومواكبة لسعي الدوائر الانتدابيّة إلى بعث سلطانها في البلاد وتثبيته، من الجهة الأخرى. وكانت هذه الدوائر، والأمن العامّ منها خصوصاً، جادّة فعلاً في تعبئة الأنصار ومسترسلة، لهذه الغاية، في النقر على الوتر الطائفيّ. وكان نفوذ رياض الصلح الكبير في دائرة السلطة وحضوره المجسّد في الحركة الدائبة وفي تتابع المبادرات وفي كثرة القنوات الممتدّة بينه وبين ساسة الدول العربيّة وحكّامها أداة ممتازة للنقر المذكور. وهو ما دفع رياض - على ما يروي رئيس الجمهوريّة نفسه - إلى تنظيم احتفال وطنيّ، في الذكرى الأولى لانتخاب بشارة الخوري، في مسعى منه إلى تعديل الميزان الظاهر بين الرجلين. وهذا فضلاً عن الإشادة الدائمة بدور رئيس الجمهوريّة في كسب الاستقلال.

على أن أهل الانتداب وأنصاره كانوا قد وصلوا إلى حدّ التظاهر المسلّح ومحاولة احتلال المجلس النيابيّ... بل أيضاً إلى ما بدا محاولة لقتل رياض الصلح قبل الذكرى الأولى المشار إليها بأشهر.

كانت المناسبة نزول يوسف كرم، الفائز في انتخابات الشمال الفرعيّة، لأوّل مرّة، إلى مجلس النوّاب. وكان ذلك يوم 7 نيسان 1944. كان قد جرى، في جبل لبنان، انتخابان فرعيّان لملء مقعد بشاره الخوري المنتخب رئيساً (وقد تأجّل هذا الانتخاب أشهراً بسبب من أحداث تشرين الثاني) ومقعد إميل إدّه المفصول من النيابة. وفاز في هذين الانتخابين، بأكثريّة كبيرة، الدستوريّان فريد الخازن وخليل أبو جودة. فجاء فوزهما مرآة لتراجع النفوذ الإدّيّ في الجبل، بخلاف ما كانت عليه الحال في انتخابات الصيف السابق.

وأمّا انتخاب الشمال، فحصل نتيجة لمقتل النائب وهيب جعجع برصاصة انطلقت خطأً من قطعة سلاح. وكان رئيس الجمهوريّة قد شجّع نده عيسى الخوري على الترشّح متجاوزاً عن اعتراض عبد الحميد كرامي وحميد فرنجيّة على مرشّح ناوأهما، في الانتخاب السابق، على لائحة «انتدابيّة» الميل ورسب. على أن الرئيس ما لبث أن لمس ضعف مرشّحه فسحبه. وأمّا رياض الصلح فبدأ مؤيّداً لحبيب جعجع، شقيق النائب الراحل. وفي وجه جعجع البشرّاوي، رشّح يوسف كرم الزغرتاوي نفسه، وأخفق رياض في إقناعه بالانسحاب طلباً لتزكية جعجع. وكان كرم يُعدّ معارضاً للحكومة و«فرنسيّ» الهوى، فاتّخذت المعركة - فضلاً عن صفتها المحلّيّة - صفة المواجهة بين جانبي الموالاة والمعارضة، بل والمواجهة أيضاً بين «الفرنسيّين» و«الإنكليز» وراحت التقارير الفرنسيّة تندّد بتدخّل سبيرس وضبّاطه في الانتخاب.

وأمّا الواقع فهو أن كرم دان بفوزه لدعم هنري فرعون الماليّ له (نكاية في رياض الصلح) ولدعم مستتر، إلى هذا الحدّ أو ذاك، من شماليّين كبار نفروا من التدخّل الحكوميّ في دائرتهم وهم عبد الحميد كرامي وحميد فرنجيّة ويوسف إسطفان. أي أن كبار «الاستقلاليّين» هم الذين أمّنوا نصراً مؤزّراً للمرشّح «الفرنسيّ الهوى»!

في كلّ حال، نزل يوسف كرم من زغرتا في موكب بدأ متواضعاً استجابة لطلب صريح من هنري فرعون الذي هالته - على ما يظهر - شائعات أخذت تنتشر بشأن الضخامة المنتظرة لهذا الموكب وبشأن مراميه. ولكن حركات تقاطر وانضمام

غير الممثّلين في المؤتمر راحا يطعنان، كلّ من جهته، بتوجّهات المؤتمرين. ولم تكن المقترحات العربيّة قريبة ممّا يريده البريطانيّون أو ممّا يستطيعونه، في كلّ حال. فتأجّل المؤتمر إلى 16 كانون الأوّل. وبعد يومين من هذا الإجراء اتّخذ ترومان (لأسباب انتخابيّة) موقفاً علنيّاً مؤيّداً لتقسيم فلسطين. وفي النطاق العربيّ، كان ملك الأردنّ يؤيّد هذا التوجّه نفسه أملاً في أن يضمّ القسم المقرّر للعرب من فلسطين إلى مملكته الهاشميّة.

في هذا الوقت، كانت قوى التطرّف الصهيونيّ تواصل ضرب أهداف بريطانيّة في فلسطين وفي أوروبا أيضاً. وكان التنازع بين التيّارات الكبيرة في الحركة الصهيونيّة يفضي بدوره إلى تجديد العزوف عن المشاركة في مؤتمر لندن. ومع استمرار التوجّس من عواقب رفع اليد البريطانيّة عن فلسطين على مكانة بريطانيا في الشرق الأوسط كلّه ومن احتمال استشراء العنف إذا فرض التقسيم بالقوّة، أخذ يترجّح الميل في بريطانيا إلى إلقاء العبء الفلسطينيّ على الأمم المتّحدة. هذا بينما كان الإرهاب الصهيونيّ يغذّي موجة عداء لليهود في بريطانيا وكان وصول المفتي أمين الحسيني إلى مصر يفرض الهيئة العربيّة العليا محاوراً عن عرب فلسطين للدولة المنتدبة، وكان فشل المفاوضات البريطانيّة المصريّة يسدّد ضربة جديدة إلى النفوذ البريطانيّ في الشرق.

عليه تأخّر افتتاح مؤتمر لندن، في دورته الثانية، إلى 27 كانون الثاني 1947 واشترك فيه، هذه المرّة، وفد فلسطينيّ تقدّمه جمال الحسيني وآخر صهيونيّ شبه رسميّ قاده بن غوريون. كان الصهاينة يريدون التقسيم والعرب الفلسطينيّون يرفضونه، والوفود العربيّة الأخرى تبرز عزم اليهود على تجاوز التقسيم. وأمّا الوزير البريطانيّ بيفن فابتدأ المؤتمر بتحبيذ دولة ثنائيّة القوميّة تتمتّع وحداتها الإداريّة باستقلال ذاتيّ واسع. وهو

قدّم لاحقاً «خطّة» عُرفت باسمه نصّت على وضع هذه الدولة العتيدة تحت وصاية الأمم المتّحدة وضربت صفحاً عن التواصل الجغرافيّ بين الوحدات الإداريّة المقرّرة لكلّ من الجماعتين العربيّة واليهوديّة ولحظت استقبال مائة ألف من المهاجرين اليهود في عامين. على أن الصهاينة طلبوا البلاد كلّها باستثناء مناطق الضفّة الغربيّة وطلب العرب رحيل السلطة المنتدبة، وصمّوا آذانهم عن تحذير بيفن من تفوّق اليهود العسكريّ ومن حمّام دم يلي انسحاب بريطانيا. على هذا، أسفر المؤتمر عن اعتماد بريطانيا خيار اللجوء إلى الأمم المتّحدة مع استبعاد لحصول مطلب التقسيم الصهيونيّ على أكثريّة الثلثين اللازمة لإقراره في الجمعيّة العموميّة. وهو ما استقبلته دول الجامعة العربيّة- على الرغم من تباين مواقفها- بقرارات دعم للفلسطينيّين بالمال والسلاح وبالتهيئة لإرسال المتطوّعين، واستقبلته المنظمات الصهيونيّة بتكثيف الاستيطان والهجرة غير الشرعيّة والضربات المسلّحة للبريطانيّين. هذا مع العلم بأن الضربات المذكورة كانت مصدر اضطراب شديد للعلاقات بين المنظّمات الصهيونيّة، إذ كانت الكبرى منها (الهاغاناه) تعمد إلى قمعها مباشرة أحياناً وتسكت عنها أو تشجّعها من طرف خفيّ أحياناً أخرى.

حصاد «اللجنة الخاصّة» للأمم المتّحدة والمسلك الصهيونيّ الجديد

اضطرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة إلى عقد دورة استثنائيّة ابتداءً من 28 نيسان 1947، وذلك لتعيّن، من غير إشكال قانونيّ، لجنة من ثمانية أعضاء خاصّة بفلسطين تقدّم تقريرها إلى الدورة العاديّة الواقعة في أيلول. وفي هذه الدورة، بدا الموقف البريطانيّ مضطرباً رافضاً تحميل بريطانيا أعباء أيّ قرار قد تتّخذه الأمم المتّحدة ولا يرضي طرفي النزاع. ورفضت الجمعيّة طلب الدول العربيّة إقرار مبدأ إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين.

ضخمة إلى الموكب راحت تحصل وتشتدّ كلما اقترب الموكب من بيروت. وبدا أن شيئاً مدبّراً يجري، وأن كرم نفسه كان، على الأرجح، غير محيط بماهيّته وأصبح غير مسيطر عليه. وكان أبرز ما في الموكب كثرة الأعلام الفرنسيّة وأعلام لبنان الانتدابيّة التي توزّعها المشاركون وغياب العلم اللبنانيّ.

وحين وصلت الحشود إلى محيط مجلس النوّاب، في الثالثة بعد الظهر، قدّرها وزير الداخليّة كميل شمعون بعشرين ألفاً وقدّرها كتبة التقارير الفرنسيّة بخمسة آلاف إلى ستّة. ويروي شمعون أنه اتّخذ احتياطات لحفظ الأمن بالقليل الذي كان تحت يده من درك وشرطة، وأن الأمر كان محتاجاً إلى «أعجوبة».

اندفع بعض هذا الجمهور إلى مدخل المجلس يريد اقتحامه. وكانوا يحملون جنديّاً «فرنسيّاً» (كان، في الواقع، لبنانيّاً من «القوات الخاصّة») أراد رفع العلم الفرنسيّ على مدخل المجلس. وكان الجمهور يهتف «نحنا رجالك يا ديغول، البلاد بلادك يا ديغول». على أن رصاصة انطلقت (رجّح أن مطلقها نعيم مغبغب، قائد الحرس الوطنيّ في بشامون) فأردت حامل العلم. إذ ذاك توالى إطلاق النار يتبادله المتظاهرون المسلّحون والدرك ويشترك فيه مسلّحون تمركزوا في البنايات القريبة، قيل إنّهم كانوا من الأمن العامّ «الفرنسيّ» أو من عملائه. ولم يتفرّق الحشد إلا بعد أن انجلت المواجهة عن أربعة قتلى وعشرين جريحاً.

وفي قاعة المجلس (التي كان يوسف كرم قد دخلها)، ألقى رياض الصلح كلمة شديدة اللهجة ندّد فيها بمن حسبوا «الحلم ضعفاً» و«السكوت عجزاً» وتعهّد بالضرب على أيدي «هؤلاء الخونة». وأمّا يوسف كرم فاستنكر ما جرى وعبّر عن تعلّقه بـ«لبنان العربيّ المستقلّ» ووصف الذين حاولوا رفع العلم الفرنسيّ على باب المجلس بـ«المشاغبين والخونة».

وبعد الجلسة، توجّه رئيسا مجلس النوّاب والحكومة إلى السراي الصغير. وكان حماده قد أصبح في الداخل والصلح ما يزال أمام الباب الكبير حين أطلق النار في اتّجاهه مسلّحون كانوا كامنين في بناء قريب. ولكنّه دخل السراي ولم يصب. ويسمّي

منير تقيّ الدين أحد مطلقي النار ويقول إنّه من الأمن العام. وقد مُنـع التجوّل ليلاً في بيروت، على الأثر، مدّة أيّام أربعة. وصدرت بيانات استنكار بينها واحد مشترك من الكتائب والنجّادة. واحتجت المندوبيّة العامّة بشدّة على اتّهامها بمواطأة مسبّبي الحوادث وبطء المضيّ في تسليم «المصالح المشتركة» والأجهزة الرسميّة (وفي مقدّمها الأمن العامّ) بإقصاء كميل شمعون عن الحكومة، إذ كانت تعدّه متطرّفاً في مخاصمة المصالح الفرنسيّة ومقرّباً جدّاً من بعثة سبيرس. وكان هذا الأخير قد تبنّى، بادئ بدء، تفسير الحوادث بمؤامرة فرنسيّة لإزاحة الفريق الاستقلاليّ الحاكم، في لبنان، ووصل إلى حدّ حضور الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، على الأثر، تعبيراً عن التضامن البريطانيّ. ولكنّه عاد فقصر الضلوع الفرنسيّ على عناصر من ذوي الرتب الدنيا وبرّأ منه الجنرال بينيه، المندوب العامّ الجديد، واعتبر الأمر كلّه «تجربة» فرنسيّة للحكومة وتوكيداً للقوّة الفرنسيّة والآنيّة المستعادة في البلاد.

في كلّ حال، اعتُقل نحو ثمانين معظمهم من أنصار إدّه، رهن التحقيق. ولكن رغبة سبيرس في درء إجراء فرنسيّ مباغت بعيد أزمة تشرين (وكانت معلومات سبيرس لا تستبعد إقدام الفرنسيّين عليه) وافقت هوى الحكومة اللبنانيّة، الراغبة في الاستقرار، بدورها، وفي مواصلة استلام الصلاحيّات والمصالح من المندوبيّة. ولم تكن العلاقات بين بشاره الخوري وكميل شمعون ولا بين هذا الأخير ورياض الصلح على ما يرام. ونُسب إلى شمعون السلوك مسلكاً «حزبيّاً» في وزارة الداخليّة. وساءت العلاقات بين رياض الصلح وعادل عسيران، أيضاً، لأسباب تتعلّق بأسلوب الأخير في معالجة أزمة التموين المتجدّدة في ظروف الحرب. فكان أن عُيّن شمعون، برضاً منه، وزيراً مفوّضاً للبنان في لندن، وكان أوّل من شغل هذا المنصب. ثمّ جرى بحث في حلّ مماثل مع عادل عسيران، وقيل إنّ تمثيل لبنان في واشنطن عُرض عليه، ولكن عسيران رفض. واضطرّت «حكومة الاستقلال» إلى الاستقالة في 2 تمّوز 1944، لإبعاده. وقد شكّل رياض الصلح حكومته الثانية فأبقى قديم الأولى على قدمه، باستثناء بعض التبادل للحقائب وخصوصاً تسلّم رياض الداخليّة والتموين، عوض الماليّة، والإتيان بحميد فرنجيّة وزيراً للماليّة وبمحمّد الفضل خلفاً شيعيّاً لعادل عسيران.

وتقدّم المندوب السوفياتي غروميكو خطوة واسعة نحو الموقف الصهيونيّ إذ قبل مفهوم «الشعب اليهوديّ» والربط بين ما أصاب اليهود في الحرب الأوروبيّة والمسألة السياسيّة في فلسطين. وهذا ربط لم تكن تقرّه، آنذاك، الدول الغربيّة. أخيراً دعا غروميكو إلى دولة ثنائيّة القوميّة في فلسطين أو- إذا تعذّر- إلى دولة عربيّة وأخرى يهوديّة. ثمّ شُكّلت «اللجنة الخاصّة للأمم المتّحدة حول فلسطين» من إحدى عشرة دولة لم تكن أيّ منها دولة كبرى ولا عربيّة. وكان الموقف السوفياتيّ قد جنح بالدول الغربيّة إلى استبعاد «تدويل» فلسطين حتّى لا يكون باباً للدخول السوفياتيّ إلى الشرق الأوسط.

بعد أعمال تحضيريّة في ليك ساكسس، الولايات المتّحدة (حيث كان مقرّ الأمم المتّحدة المؤقّت)، توجّهت اللجنة المؤلّفة من 22 عضواً إلى فلسطين وباشرت جلسات الاستماع في القدس يوم 16 حزيران. وكان قد لاح انقسام بين مندوبي دول ثلاث (وهي الهند ويوغسلافيا وإيران) تتّسم بميسم إسلاميّ، ومندوبي دول من أميركا اللاتينيّة بدوا ميّالين إلى الموقف الصهيونيّ ومعادين لبريطانيا. وكان رفض الأمم المتّحدة مبدأ استقلال فلسطين وتطوّر الموقف السوفياتيّ قد هزّ الرأي العامّ العربيّ في فلسطين وحمل قادته، وأهمّهم مفتي القدس، على إعلان مقاطعتهم أعمال اللجنة، وهو ما عدّته دول الجامعة العربيّة ميلاً انتحاريّاً. وقد زاد الطين بلّة ما بدا من تعاطف اللجنة مع ثلاثة من أعضاء منظّمة الارغون كانوا يواجهون حكماً منتظراً بالإعدام لاشتراكهم في هجوم دامٍ على سجن عكّا. وأمّا القادة الصهيونيّون الرئيسيون فمثلوا أمام اللجنة وعرضوا الموقف الصهيونيّ التقليديّ زاعمين ألاّ تناقض بين «الوطن القوميّ اليهوديّ» ومصالح عرب فلسطين وأنّ هؤلاء أفادوا من نشوئه، وأنّ الدولة اليهوديّة ستكون ملجأ ليهود أوروبا

المتكوبين وليهود البلاد العربيّة أيضاً مع تعرّضهم المتزايد للاضطهاد. وكانت المطالب تختلف باختلاف التيارات: من وايزمن المطالب بتقسيم 1937 مضافاً إليه منح النقب لليهود، إلى بن غوريون المطالب بدولة يهوديّة تنشأ فوراً مع بقاء القسم الآخر من فلسطين تحت الانتداب مفتوحاً للهجرة اليهوديّة ولشراء اليهود الأراضي، إلى العاخام فشمان الراغب في دولة يهوديّة تمتدّ من «الفرات إلى النيل» مشتملة - في أدنى تقدير - على فلسطين وعلى أجزاء من سوريا ولبنان.

وفي 20 تموز 1947، حضرت اللجنة إلى بيروت لتستلم مذكّرة موحّدة تعرض موقف دول الجامعة العربيّة. استندت هذه المذكرة إلى مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها مشدّدة على مطامع الحركة الصهيونيّة غير المحدودة وخطرها على السلام وعلى الخليط المتنافر من العناصر القوميّة الذي يمليه إنشاء الدولة اليهوديّة وعلى غربة هؤلاء المهاجرين عن المحيط، وعلى حقّ العرب في الردّ بالعنف على إنشاء الدولة اليهوديّة بالعنف وحقّهم في مقاطعتها مقاطعة تامّة.

وفي الوقت الذي كانت اللجنة فيه تتهيّأ لمغادرة فلسطين لإعداد تقريرها، كانت الوكالة اليهوديّة، ممثّلة بجهاز الموساد، تجهد لتسريع أعمال الهجرة غير الشرعيّة وتبدي ضيقاً متزايداً بأعمال العنف التي راح المتشدّدون (وبخاصّة منظّمة الإرغون) يرفعون من وتيرتها. كان صهيونيّو الأكثريّة «الغربيّون» قد تجاوزوا، بعد الحرب، ازدراءهم ليهود البلاد العربيّة وليهود الأقطار الأوروبيّة التي طاولها الاحتلال النازيّ فلاقوا المصير الذي قدّر لهم مستسلمين. كان همّ الجناح الأكثريّ قد أصبح استقدام العدد الأكبر المتاح من اليهود إلى فلسطين لفتح الأفق أمام تكوين أكثريّة يهوديّة فيها وللتعجيل بإعلان الدولة في ظروف ما

كان رياض الصلح يفرّج، بهذا التعديل، ضغوطاً تألّبت على الحكومة من جهات مختلفة. وذلك أن استقدام فرنجيّة خفّف الضغط من جهة الشمال الذي لم يكن ممثّلاً في الحكومة السابقة. وكان الزعيم الطرابلسيّ عبد الحميد كرامي يقود المعارضة من هناك وقد اشتدّ أزره بمحالفة هنري فرعون. فألّفا معاً «حزب الاستقلال» وانضمّ إليهما في طرابلس سعدي المنلا، والبيروتيّان عبد الله اليافي وصائب سلام. وكان ثلاثتهم - فضلاً عن كرامي - مرشّحين لرئاسة الحكومة. وكان فرعون خصماً عنيداً لرياض الصلح في الدائرة المحيطة مباشرة برئيس الجمهوريّة. وقد ردّ رياض على هذا الحلف بتوزير فرنجيّة، وهو حليف كرامي الانتخابي، والركن المارونيّ الأوّل في الشمال. وأمّا توزير محمّد الفضل فقرّب من الحكومة أحمد الأسعد، زعيم الجنوب الأقوى والقطب المواجه فيه لعادل عسيران. عليه استمالت الحكومة الجديدة لرياض الصلح تأييداً عريضاً في مجلس النوّاب، فنالت الثقة بـ44 صوتاً وحجبها عشرة. ولم يخفَ الناس أن فرنجيّة والفضل لم يكن مأثوراً عنهما أنّهما يناوئان المندوبيّة العامّة الفرنسيّة. وهو ما كان شمعون وعسيران، صديقا سبيرس المقرّبان، مشهورين به.

م > 75 «مشاورات الوحدة العربيّة»

في 7 تشرين الثاني 1943، اتّخذت حكومة رياض الصلح الأولى قراراً بتلبية الدعوة إلى «مشاورات الوحدة العربيّة» في القاهرة. وكان توقيع الصلح هذا القرار، قبل يوم واحد من إقرار مجلس النوّاب إلغاء الأحكام المتعلّقة بالانتداب من الدستور، بداية إنفاذ لجانب آخر من مضمون البيان الوزاريّ، واستدراجاً لدعم الدول العربيّة خطوة تعديل الدستور. ثمّ إن رياض الصلح وسعد الله الجابري (ومعهما وزيرا الخارجيّة سليم تقلا وجميل مردم)، توافقا على موقف مشترك من المشاورات في 15 تشرين الأوّل، عشيّة سفر الوفد السوريّ إلى القاهرة.

وقد أخّرت معركة الاستقلال دخول لبنان فعليّاً هذه المشاورات إلى مطلع السنة التالية. ففي الأيّام الأولى من كانون الثاني 1944، زار مصر وفد لبنانيّ أراد أوّلاً تقديم الشكر إلى الملك فاروق وحكومته على دعمهما لبنان في أزمة تشرين الثاني السابق،

وعلى إرسالهما وفداً للتهنئة بالاستقلال. وبين 8 و13 كانون الثاني، دارت مباحثات مع رئيس الحكومة المصريّة مصطفى النحّاس ومعاونيه، تولّاها من الجانب اللبناني رياض الصلح وسليم تقلا ومدير غرفة رئاسة الجمهوريّة موسى مبارك. وفيها تقدّم الوفد اللبنانيّ بمذكرة خطيّة ضمّت أجوبة عن الأسئلة التي كان النحّاس قد طرحها على الحكومات المدعوّة إلى المشاورات. أبرزت هذه المذكرة ما يمثّله «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» من صيغة للوحدة الاقتصاديّة بين لبنان وسوريا وتوجّه الدولتين نحو توحيد متدرّج لمناهج التعليم فيهما.

وأمّا في مجالَي السياسة الخارجيّة والدفاع، فأبدى لبنان تمسّكاً باستقلاله. وفي مجال التعاون العربيّ، أبرزت المذكرة الحرص اللبنانيّ على أن تحفظ صيغته سيادة الدول والمساواة بينها، مستنكفة عن المضيّ إلى أبعد من هذا في تحديد تلك الصيغة. أخيراً، أيّدت المذكرة ضمّ فلسطين إلى المشاورات، مشدّدة على اهتمام لبنان العميق بمصير قضيّتها.

في هذه الآونة، برز توجّه بريطانيّ إلى حمل مصر والعراق على تأجيل المؤتمر العربيّ الذي كانا قد اتّفقا على الدعوة إلى عقده في نيسان، بعد أن تكون اللجنة التحضيريّة المكلّفة الإعداد له قد أنجزت أعمالها. كانت بريطانيا قد أصبحت راغبة في المماطلة في الدعوة إلى المؤتمر حتّى نهاية الحرب. ولم تكن هذه الرغبة منفصلة عن الرغبة البريطانيّة الأخرى في ترتيب مشترك بينها وبين فرنسا لأوضاع المنطقة يأتي أوّلاً، وبالتالي في تجميد البحث في أمر المعاهدة بين فرنسا وكلّ من لبنان وسوريا وأخيراً، لا آخراً، في إبقاء المسألة الفلسطينيّة خارج متناول المنظومة العربيّة العتيدة.

وقد أقلق هذا التوجه البريطانيّ نوري السعيد الذي وجّه دعوة إلى رياض الصلح لزيارة بغداد. وهي زيارة تمّت في أوائل نيسان، ودعا السعيد، في أثنائها، زميله إلى استنفار ركني الحكم في سوريا، القوّتلي والجابري، وضمّ جهوده إلى جهودهما لإقناع الملك عبد العزيز آل سعود بسحب معارضته لعقد قريب للمؤتمر. وكان معوّل نوري السعيد، بخاصّة، على متانة العلاقة القائمة بين الرئيس السوريّ والملك السعوديّ. وقد أكمل رياض الصلح ومرافقوه رحلتهم إلى العراق بزيارة للسعوديّة. غير أن

بعد العرب المواتية. في الوقت نفسه، كان التصدّي البريطانيّ لسفن اللاجئين، كلّ مرّة، مناسبة دعاويّة للتنديد الصهيونيّ بسياسة الانتداب وكتابه الأبيض ولإظهار الحاجة الملحّة إلى فتح باب الهجرة اليهوديّة على مصراعيه وإقامة الدولة اليهوديّة.

عليه تدبّر الموساد، بمواطأة وزارة الداخليّة الفرنسيّة، استقدام ما يزيد عن 4500 لاجئ ثلثاهم من النساء والأطفال على متن سفينة كانت راسية في ميناء سيتا الفرنسيّ وأطلق عليها إسم أكزودس (الخروج) 1947. وكانت البحريّة البريطانيّة قد اكتشفت أمر السفينة فواكبتها البوارج من وقت إبحارها في ليلة 11-12 تمّوز ولكن من غير أن تتمكّن من التدخّل في المياه الدوليّة. وكان مسلّحو البالماخ الصهاينة مهيّئين على الساحل الفلسطينيّ لاستقبال السفينة وإنزال ركابها. وعلى رغم الجهد الذي بذله الجانبان لاجتناب مجزرة، سقط ضحايا وجرحى بين اللاجئين وأصيبت السفينة بأضرار، في المواجهة، أجبرتها على الاستسلام. وللحال نقل البريطانيّون اللاجئين في ميناء حيفا إلى ثلاث سفن كبيرة كانت مهيّأة لهذا الغرض وسُمح لعضو من اللجنة الدوليّة بتفقّدهم لإطلاعه على الظروف الصعبة التي جرى تسفيرهم فيها على متن أكزودس. أعيد اللاجئون إلى فرنسا ولكن السلطات رفضت إنزالهم في ميناء فيلفرانش بعد أن كانت قد أبدت استعداداً لذلك.

أسفر هذا كلّه عن أزمة بريطانيّة–فرنسيّة وعن خلاف في الحكومة الفرنسيّة وثارت حول مصير اللاجئين ضجّة دوليّة تعهّدتها الدعاوة الصهيونيّة. في هذه الأيّام نفسها، كان المفوّض السامي ينفّذ حكم الإعدام في محكومي الإرغون الثلاثة وكانت هذه المنظّمة تردّ بشنق أسيرين من الجيش البريطانيّ وتفخيخ جثّتيهما. وهو ما أجّج غضب الجنود البريطانيّين الذين

قتلوا خمسة من أهالي تل أبيب انتقاماً وجرحوا آخرين. وهو ما أثار أيضاً أعمال عنف طاولت متاجر اليهود ومعابدهم في بريطانيا نفسها. وقد أثارت أعمال الإرغون الوكالة اليهودية أيضاً ورأى فيها بن غوريون تصرفات حمقاء أبطلت مفعول «ملحمة» أكزودس. فكان أن تعهدت الوكالة للمفوّض السامي البريطاني بالقضاء المبرم على الإرغون وشتيرن. ولكن حوادث العنف أخذت تتواتر بين اليهود والعرب. وأمّا ركّاب أكزودس فتعرّض وضعهم لتقلّبات متمادية انتهت بإنزالهم في هامبورغ، خلال أيلول، وبإيداعهم معسكراً في البلاد التي كان اليهود قد واجهوا فيها مصيرهم المعروف. منعت بريطانيا إذن نزولهم في فلسطين ولكنها مُنيت، لقاء هذا المنع، بخسارة جسيمة في المواجهة السياسيّة بينها وبين الصهيونيّين.

مخاض قرار التقسيم

وضعت اللجنة الخاصّة تقريرها في الوقت المعيّن. ولما كان قد تعثّر التوافق على صيغة واحدة لحلّ المسألة الفلسطينيّة، أدرجت في التقرير صيغتان اعتمدت أولاهما أكثريّة مؤلّفة من مندوبي كندا وغواتمالا وهولندا والسويد وتشيكوسلوفاكيا والأوروغواي، واعتمدت الثانية أقلّية مؤلّفة من مندوبي الهند ويوغسلافيا وإيران. قضت صيغة الأكثريّة بالتوجّه نحو إنهاء الانتداب تحت رقابة الأمم المتّحدة وبفرض احترام حقوق الإنسان وحماية الأقلّيات والمبادئ الأساسيّة لشرعة الأمم المتّحدة في أساس التسوية، وبإنشاء دولتين في فلسطين إحداهما عربيّة والأخرى يهوديّة مع حفظ الوحدة الاقتصاديّة للبلاد وتدويل القدس. ورسمت حدود الدولتين العتيدتين على مبدأين مختلفين. فبينما روعي في تحديد الدولة العربيّة خلوّها من اليهود ما أمكن، روعي في تحديد الدولة اليهوديّة قابليّتها لاستيعاب هجرة كثيفة. عليه يقي في الدولة اليهوديّة 407 آلاف من

محادثات رياض مع الملك، وإن تكن قد أثمرت في مجال العلاقات الثنائيّة بين لبنان والسعوديّة، لم تسفر عن نتيجة حاسمة بشأن عقد المؤتمر العربيّ أو تأجيله. أعلنت المملكة اعترافها باستقلال لبنان. وأبدى الملك تقبّلاً مبدئيّاً لمسعى التوحيد العربيّ. ولكن الموقف السعوديّ لم يغادر حذره. وكان حسين العويني، الوثيق الصلة بالملك، إلى جانب رياض الصلح في هذه المحادثات.

م-76 بين «المركز الممتاز» و «بروتوكول الإسكندريّة»

بين اشتراك لبنان في «مشاورات الوحدة العربيّة» في الأيّام الأولى من سنة 1944، واشتراكه في اجتماعات اللجنة التحضيريّة «للمؤتمر العربيّ» التي باشرت أعمالها في الإسكندريّة يوم 25 أيلول من السنة نفسها، كانت باريس قد تحرّرت من الاحتلال الألمانيّ، وكان الجيش الأحمر السوفياتيّ قد حقّق انتصارات حاسمة على جبهة الحرب الشرقيّة في أوروبّا. وهو ما حمل تشرشل، القلق من انتشار الشيوعيّة في ركاب الجيش الأحمر، على التوجّه نحو تعزيز مكانة فرنسا الديغوليّة في عالم ما بعد الحرب، بما فيه إقرار مركز ممتاز لها في سوريا ولبنان. هذا التوجّه ظهرت علائمه القويّة في التأييد البريطانيّ الناشط لفرض المعاهدة بين فرنسا وكلّ من هاتين الدولتين وعوّقته المعارضتان السوفياتيّة والأميركيّة والرفض السوريّ واللبنانيّ والردّ الفرنسيّ على هذا الرفض، وقد بلغ في دمشق حدّاً من العمق أحرج البريطانيّين. عوّق هذا التوجّه أيضاً ما بدا من تأييد مصريّ وعراقيّ، خصوصاً، للبنان وسوريا، في المجال العربيّ، وقد كان من بواعثه الخشية من استواء «المركز الفرنسيّ الممتاز» عقبة في وجه السعي إلى إنشاء المنظومة الإقليميّة العربيّة. هذا ولم ينفع التوجّس السعوديّ من بعض مفاعيل هذه المنظومة وأوصافها في تعديل الموقف اللبنانيّ-السوريّ منها فوراً. بل لعلّ صمود الموقفين المصريّ والسوريّ كان له أثر في حمل الملك السعوديّ، تدريجيّاً، على اعتماد جانب المرونة في موقفه من المنظومة. فقد كان معوّل المملكة على وجود محور مصريّ-سوريّ-سعوديّ، يميل إليه لبنان أيضاً ويوازن المحور الهاشميّ، وهذا من غير قطيعة ظاهرة بين المحورين، في هذه المرحلة.

مع هذا شهدت اجتماعات اللجنة التحضيريّة في أوائلها احتكاكاً سوريّاً - لبنانيّاً داراه رياض الصلح بالحكمة. فقد أدلى سعد الله الجابري، في اجتماع كان مصطفى النحّاس قد أبدى فيه شكوكاً تتّصل بفكرة «سوريا الكبرى» بملاحظات مطوّلة ذكر فيها «وحدة بلاد الشام» وحدود «لبنان الصغير» وخطّأ حسابات المسيحيّين اللبنانيّين الرافضين للوحدة السوريّة.

ولم تكن هذه أوّل مرّة ينحو فيها الجابري هذا النحو. فقد كان أبدى استياء من تعديل المادّة الأولى من الدستور اللبنانيّ (وهي إحدى الموادّ التي عُدّلت في تشرين الثاني 1943) بحيث عرّفت حدود لبنان بأنها «حدوده الحاليّة». وذلك أن الجابري رأى في هذا التعديل وضعاً لسوريا أمام أمر واقع وتجاوزاً من طرف واحد عن المطالبة السوريّة بـ«الأقضية الأربعة» الشهيرة. وكان هذا بعض ما جعل معركة الاستقلال اللبنانيّة التي تبعت تعديل الدستور تنقضي في ظرف فتور اعترى العلاقة بين الحكومتين السوريّة واللبنانيّة.

في كلّ حال، عدل الجابري، في اجتماعات الإسكندريّة، عن فحوى ملاحظاته، بعد أيّام، وذلك «بسحر ساحر اسمه رياض الصلح» على حدّ قول يوسف سالم. فعبّر عن اعتراف سوريا بالجمهوريّة اللبنانيّة الجديدة مشترطاً «أن يطالب لبنان مثلنا بسيادته الكاملة ويقتفي خطواتنا في ذلك محتفظاً بوجهه العربيّ».

على أن ملاحظات الجابري أنشأت خلافاً في الوفد اللبنانيّ. فقد امتنع موسى مبارك عضو الوفد عن تصديق محضر المحادثات. واقتضت معالجة هذا الأمر اتّصالاً برئيس الجمهوريّة اللبنانيّة الذي طلب إلى مبارك تصديق المحضر، باعتباره وثيقة لا تلزم الدولة اللبنانيّة بشيء. وكان لهذه الحادثة ما بعدها عند عودة الوفد إلى بيروت.

كان المدار الأهمّ لمحادثات الإسكندريّة تحديد صيغة للمنظومة العربيّة العتيدة. وكان الوفد السوريّ أميل الوفود إلى تغليب المركزيّة على هذه الصيغة. هذا فيما اتّجه الوفد السعوديّ إلى استثناء السياسة من بين أبعاد صيغة التعاون. وقد

العرب (يقابلون 500 ألف يهوديّ تقريباً) فيما لم يبق في الدولة العربيّة سوى 10 آلاف يهوديّ يقابلون 725 ألفاً من العرب. وانقسم سكّان القدس مناصفة تقريباً بين الجماعتين (100 ألف يهوديّ و105 آلاف من العرب). هكذا جاءت الدولة العربيّة ضامرة جغرافيّاً (الجليل الغربيّ والضفّة الغربيّة دون القدس وشطر صغير من السهل الساحليّ الجنوبيّ لا يضمّ يافا). وجاءت المناطق الثلاث لهذه الدولة متّصلة في ما بينها بمعبرين ضيّقين تتّصل عبرهما مناطق الدولة اليهوديّة أيضاً.

وأمّا صيغة الأقلّيّة فقالت بدولة تضمّ ولايتين وتنشأ لها حكومة فدراليّة ومجلسان أحدهما ينقسم أعضاؤه مناصفة بين الجماعتين والثاني يكون التمثيل فيه بحسب النسبة من جملة السكّان. واقترحت هذه الصيغة نظاماً للتحكيم وبلديّتين للقدس وهي العاصمة الفدراليّة، ورهنت الهجرة اليهوديّة برقابة دوليّة تراعي قدرة البلاد الاقتصاديّة على الاستيعاب.

استقبل الصهاينة بالترحاب صيغة الأكثريّة على الرغم من التحفّظات عن استبقاء الجليل الغربيّ والقدس خارج الدولة اليهوديّة. هذا فيما عبّر اجتماع صوفر الذي عقدته اللجنة السياسيّة لجامعة الدول العربيّة في 19 أيلول عن تمسّك عربيّ بفلسطين تكون دولة عربيّة مستقلّة، ورأى في توصيات اللجنة الخاصّة تفريطاً بالحقوق الطبيعيّة لفلسطين.

وأمّا الحكومة البريطانيّة فانتهت أيضاً إلى رفض الصيغتين، إذ رأت الأولى مفضية إلى العنف لافتئاتها على حقوق العرب، والثانية غير قابلة للتطبيق لافتراضها تعاوناً بين الجماعتين غير حاصل في الواقع. عليه اتّخذ القرار بمداواة الورطة البريطانيّة بالانسحاب من فلسطين في تاريخ يعلن سلفاً ويضع طرفي النزاع أمام الأمر الواقع. وكان المفوّض السامي البريطانيّ قد جسّ نبض المفتي أمين الحسيني، في القاهرة، فتصلّب هذا الأخير في

رفضه التقسيم ولاحظ أن الصهاينة يريدون التقسيم منطلقاً للاستيلاء على فلسطين كلّها، وعبّر عن استعداد العرب للقتال.

أخيراً مالت الولايات المتّحدة، ممثّلة بوزير الخارجيّة مارشال، إلى الترقّب، من غير أن ترفض مشروع الأكثريّة، متحسّبة من استشراء الاضطراب في منطقة كان مشروع مارشال لإعمار أوروبا يعوّل كثيراً على نفطها. وكان الخوف من الاضطراب فاعلاً في الحساب الفرنسيّ أيضاً فلم تتّخذ فرنسا موقفاً في الجدال، مؤثرة إرجاء المعالجة. عليه بدا تحصيل أكثريّة الثلثين لإقرار صيغة من الصيغتين المطروحتين أمراً مستبعداً عند بدء دورة الجمعيّة العموميّة...

وكان جدول أعمال الجمعيّة مزدحماً فشكّلت لجنة على حدة تضمّ مندوبين عن جميع الدول الأعضاء لدراسة تقرير اللجنة الخاصّة والتوصّل إلى صيغة تُعرض على التصويت في الجمعيّة. وقد باشرت هذه اللجنة اجتماعاتها في 25 أيلول.

كان موقف بريطانيا في اللجنة موقف المعتبر بفشل الانتداب من أصله والراغب في الخلاص من غير زيادة في خسارته. عليه أعلنت تأييدها حلاً يرضي طرفي النزاع (وهي عارفة بتعذّر هذا الحلّ) ورفضها استعمال القوّة لفرض حلّ لا تكون له هذه الصفة وتصميمها، في هذه الحالة، على سحب جيشها وإدارتها من فلسطين. مع ذلك، كان احتمال التقسيم يستثير عنف الإرغون مجدّداً في وجه البريطانيّين والعرب. وكانت الهاغاناه، الراغبة في التقسيم محطّة أولى، تواجه هذا العنف بعنف مضادّ. وأمّا من الجهة العربيّة، فكانت وسيلة الاحتجاج هي التظاهر مع التوصية بتجنّب الانزلاق إلى العنف. وكان المفتي أمين الحسيني يباشر تكوين اللجان، على غرار ما حصل سنة 1936، ويعلن الاستعداد لشنّ الحرب على الصهيونيّين. هذا فيما كانت

وقف رياض الصلح موقف استبعاد للفدراليّة سوّغه بالانقسام الذي تستثيره هذه الصيغة في لبنان وبخطره على استقلال البلاد ومن ثمّ على استقلال سوريا أيضاً. عليه مال الوفد اللبنانيّ أيضاً إلى حصر التعاون بالمجالين الاقتصاديّ والثقافيّ، مستثنياً منه السياسة الخارجيّة والدفاع. وكانت حاضرة في موقف رياض الصلح، على الدوام، ضرورة المحافظة على الحلف بين الجناح السياسيّ الذي يمثّله هو، وذاك الذي يمثّله بشارة الخوري. وحين سلّم الوفد اللبنانيّ باشتمال الصيغة العتيدة على تعاون سياسيّ بين أطرافها، شفعت اللجنة هذا التسليم بقرار تأييد جماعيّ لاستقلال لبنان في حدوده الحاضرة. وقدّم صيغة هذا القرار جميل مردم، تأكيداً لاعتماده من جانب سوريا وهي الطرف المباشر في إعلان الاعتراف. ولم يغفل القرار الإشارة إلى أن اعتراف الحكومات العربيّة هذا كان قد حصل بعد انتهاج الحكومة اللبنانيّة القائمة سياستها الاستقلاليّة المثبتة في بيانها الوزاريّ. عليه اتّجه الوفد اللبنانيّ، مع أكثريّة المجتمعين، إلى اعتماد الخيار الكونفدرالي. ولكن الوفدين السعوديّ واليمنيّ عارضا هذا الخيار أيضاً.

في كلّ حال، استوى الخطّ «الاستقلاليّ» الذي لزمه الوفد اللبنانيّ حجّة في أيدي وفود أخرى كانت غير راغبة في تحمّل المسؤوليّة عن استبعاد صيغة اتّحاديّة، منطوية على درجة إلزام عالية للأعضاء. فبدا أن التحفّظ اللبنانيّ هو ما أملى صيغة «جامعة الدول العربيّة» بصفتها التنسيقيّة، واقتصار الالتزام بقراراتها على من أراد. ولم يكن لهذا التعليل اللبنانيّ غير نصيب محدود من الصحّة. والواقع أن رياض الصلح أيّد نشوء فدراليّة تضمّ العراق وسوريا وشرق الأردن. وكان ممكناً تصوّر صيغة كونفدراليّة تضمّ الفدراليّة الجديدة وسائر الدول. ولكن كانت تمنع ذلك موانع قويّة لم يكن للبنان بها أي شأن.

نصّ «بروتوكول الإسكندريّة» الصادر عن اللجنة التحضيريّة في 7 تشرين الأوّل 1944 على إنشاء «جامعة الدول العربيّة» وعلى أن يكون لها مجلس يتمتّع فيه ممثّلو الدول الأعضاء بحقوق متساوية وتكون قراراته ملزمة لمن يقبلها ما لم تكن متعلّقة بنزاع جار بين اثنتين من الدول الأعضاء، فتصبح ملزمة لهما. على أن تشديد رياض الصلح على منحى «استقلاليّة» الدول الذي جسّده البروتوكول والقرار الخاصّ بلبنان الذي صحبه

وبُعد أكثريّة المتفاوضين الفعليّ عن النهج «الوحدويّ» لم تنفع كلّها في درء الهجوم على البروتوكول من جانب جهات معارضة لبنانيّة، بعضها فرنسيّ الهوى وبعضها مناوئ لرياض الصلح وحكومته فحسب. وقد ضلع المندوب العامّ بينيه في هذا الهجوم، مباشرة وبتوسّط الصحافة الموالية لفرنسا. وهو قد سوّغ نقده تسويغاً طائفيّاً صريحاً، فزعم أن في البروتوكول ما يهدّد أمن المسيحيّين. وكان احتجاجه مركّزاً على نصّ في البروتوكول لا يجيز «بأيّة حال اتّباع سياسة خارجيّة تضرّ بسياسة جامعة الدول العربيّة أو أيّة دولة منها». وقد خشيت الحكومة اللبنانيّة عملاً فرنسيّاً ما يتبع موقف بينيه. فأعلم رياض الصلح الحكومتين السوريّة والعراقيّة بهذا الموقف، مبدياً رغبته في التفاهم مع مصر على عودة اللجنة التحضيريّة إلى الانعقاد. ولكن بريطانيا عارضت هذا المسعى وعمدت إلى تسليم وزير الخارجيّة الفرنسيّة مذكّرة أنكرت فيها أن يكون في بروتوكول الإسكندريّة ما يضرّ باستقلال لبنان وأكّدت رفضها أيّ مسّ بهذا الاستقلال.

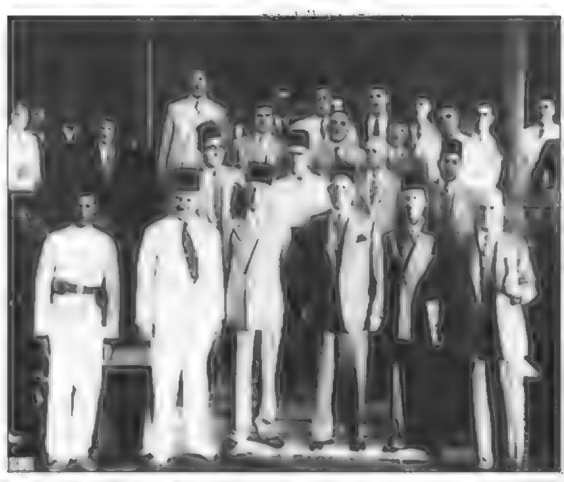
مع ذلك، مضت الدوائر الانتدابيّة في دعم الحملة الصحفيّة والسياسيّة على البروتوكول، آملة إسقاط حكومة رياض الصلح. ولكن دعم مجلس النوّاب، بأكثريّته الساحقة، هذه الحكومة أخّر رحيلها. وكان البطريرك عريضة في عداد المستائين من البروتوكول، ومعه الثنائي هنري فرعون وميشال شيحا من جهة، والإدّيون من الجهة الأخرى. وقد أعدّ المحامي يوسف السودا، بتكليف من البطريرك، مطالعة في نقد البروتوكول وجّهها البطريرك إلى رئيس الحكومة. وتعرّض رياض الصلح أيضاً لنقد في مجلس النوّاب من أمثال محمّد العبّود وأيّوب ثابت. وأبرز الإدّيون امتناع المملكتين السعوديّة واليمنيّة عن توقيع البروتوكول، عند صدوره، وترحيل أربعة من رؤساء الحكومات الموقّعين عن السلطة، متسائلين عن الداعي الذي دعا لبنان إلى التوقيع ومشيرين إلى فقدان «جامعة الدول العربيّة» أبرز مؤيّديها في أنظمة الحكم العربيّة. وأمّا هنري فرعون فعمد إلى المبالغة إذ اعتبر الجامعة دولة فوق الدول وسوّى بين نظامها والفدراليّة.

والواقع أن داعياً تصدّر دواعي فرعون وشيحا للانضمام إلى الحملة هو الشعور بتنامي قوّة رياض الصلح في دائرة السلطة،

الدول العربيّة تعارض هذا التوجّه مراعاة للملك عبد الله وتشكّل لجنة عسكريّة، من جانبها، لإظهار اضطلاعها بمسؤوليّة الدفاع عن فلسطين وتكلّف فوزي القاوقجي، المناوئ للمفتي، تكوين «جيش للإنقاذ» من المتطوّعين العرب.

أخيراً، كان عبد الله يستقبل القياديّة الصهيونيّة غولدا مايرسون (مائير لاحقاً)، في 17 تشرين الثاني، ويبلغها قبوله التقسيم سلماً على أن يضمّ إلى مملكته القسم المقرّر للعرب من فلسطين.

في لجنة الأمم المتّحدة، أعلنت أميركا، يوم 11 تشرين الأوّل، قبولها الصيغة المقترحة من الأكثريّة في اللجنة الخاصّة (أي التقسيم) ولكن بريطانيا سألتها عن كيفيّة التطبيق في إشارة إلى العبء العسكريّ الذي تستتبعه هذه الصيغة. وأمّا المفاجأة فجاءت من جانب الاتّحاد السوفياتيّ الذي أعلن مندوبه قبول التقسيم أيضاً، يوم 13 تشرين الأوّل. كان موقفا بولونيا وتشيكوسلوفاكيا، في اللجنة الخاصّة، نذيرين مبكرين بهذا القبول. ولكنّه فاجأ العرب (وغيرهم) مع ذلك، وكانوا يرجّحون موقفاً سوفياتيّاً مواجهاً للموقف الأميركيّ ويلوّحون بالانحياز إلى الاتّحاد السوفياتيّ، إذا غلّبت المواقف الغربيّة مطالب الصهيونيّين. وأمّا الواقع فكان أن موسكو أرادت استثمار الخلاف الأميركيّ - البريطانيّ لدخول المشرق العربيّ مستظلّة بمسؤوليّة الأمم المتّحدة عن فلسطين ومستبقة ترسّخ القدم الأميركيّة وأفول الدور البريطانيّ. حيال الإعلان السوفياتيّ، لم تجد الدول العربيّة مخرجاً غير الانكفاء إلى صيغة شبيهة بالصيغة المقترحة من الأقلّيّة في اللجنة الخاصّة (أي الفدراليّة القائمة على الكانتونات). عليه انقسمت لجنة الجمعيّة العامّة إلى ثلاث لجان فرعيّة، تدرس أولاها مشروع التقسيم والثانية مشروع الفدراليّة والثالثة إمكان التوصّل إلى













134 الملكان فاروق وعبد العزيز

135 النحاس باشا متوسطاً الوفد إلى مؤتمر الإسكندرية

136 يسيجاوتين مع صوم في مؤتمر الإسكندرية

137 عبد الحميد كرامي

138 ميشال شيحا





139 آثار القصف في مجلس النواب السوري، أيار 1945

140 الحلفاء الثلاثة المنتصرون في قمة يالطا: ستالين وروزفلت وتشرشل

141 الوفد اللبناني في مجلس الأمن (أثناء مفاوضات باريس)



تسوية وسيطة. وكانت هذه اللجان الفرعيّة مسارح لتقلّبات مختلفة. فالأميركيّون يريدون نهاية سريعة للانتداب والسوفيات يريدون دوراً ومسؤوليّة مباشرة لمجلس الأمن. وحدود التقسيم يعاد البحث فيها أيضاً، فيسعى الأميركيّون إلى تقليص الكتلة السكّانيّة العربيّة في الدولة اليهوديّة. ولكن الصهيونيّين يعارضون، عند ترومان، ضمّ النقب إلى الدولة العربيّة بعد أن ضُمّت إليها يافا ووسّع نصيب العرب من الجليل، إلخ. وأمّا اللجنة الفرعيّة الثانية (وفيها الدول العربيّة) فيتعثّر عليها التحرّك نحو صيغة مرجّحة القبول في الجمعيّة العامّة وتسأل إن كان للأمم المتّحدة أن تبتّ مصير البلاد خلافاً لرغبة الأكثريّة من أهلها... هذا الاستعصاء يُعجز اللجنة الفرعيّة الثالثة عن التوصّل إلى تسوية ما. وينتهي الأمر إلى اعتماد اللجنة خطّة التقسيم عند عودتها إلى الالتئام، وذلك بـ25 صوتاً قابلها 13 صوتاً معارضاً و17 صوتاً ممتنعاً بينها فرنسا. ولم تكن هذه النسب، إذا بقيت ثابتة في الجمعيّة العامّة، مفضية إلى إقرار خطّة التقسيم نهائيّاً، إذ كان الإقرار محتاجاً إلى أكثريّة الثلثين.

كانت المعركة في الجمعيّة العامّة معركة صعبة إذن. وقد حسمتها عوامل عدّة في نهاية مطاف عاصف: الضغط الأميركيّ على دول ضعيفة في أميركا اللاتينيّة وإفريقيا وآسيا، والمال الصهيونيّ الذي اشترى (بآلاف قليلة من الدولارات) أصوات دول... وانقلاب الموقف الفرنسيّ من حال التوجّس من استثارة العرب والمسلمين في المغرب والمشرق على فرنسا إلى حال الخضوع (بعد تأليف موريس شومان حكومته) لإرادة الاشتراكيّين (ومنهم وزراء يهود) والشيوعيّين (وقد مالوا إلى حيث مالت موسكو) وسكوت الكرسيّ الرسوليّ الراضي بتدويل القدس. هذه الضغوط المتضافرة صمدت لها اليونان التي انتقلت من الامتناع إلى رفض التقسيم...

تنامياً جعل له سلطة على رئيس الجمهوريّة وعلى مجلس النوّاب في آن معاً. وكان على هذا الثنائيّ أن يراعي حليفه عبد الحميد كرامي، فركّز هجومه على ما اعتبره إخفاقاً لحكومة رياض في المجال الداخليّ. وأمّا رئيس الجمهوريّة (الذي كان نسيبه فرعون وشقيق زوجته شيحا يراعيان، في موقفهما، قدراً غير ثابت من الاستقلال عنه) فدعا رئيس الحكومة إلى إعداد مشروع لتعديل نصّ البروتوكول المتعلّق بسياسة الأعضاء الخارجيّة، يُعرض على المؤتمر العربيّ العام المقبل. وهو ما أبدى رياض الصلح استعداداً له وأشار إليه في مذكّرة قدّمها إلى عريضة أبرز فيها حدود الجامعة العتيدة وبخاصّة كونها منظّمة غير ذات صفة دوليّة، لا تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جهات أخرى. إلى هذا، حذّر رياض البطريرك حين زاره من عودة المسلمين إلى المطالبة بضمّهم إلى سوريا. وكان مفتي الجمهوريّة محمّد توفيق خالد قد عبّر، في رسالة إلى رئيس الجمهوريّة، عن استيائه من الحملة على البروتوكول، مؤكّداً أن هذا الأخير لم يعدُ الحدّ الأدنى من التعاون العربيّ الذي يريده المسلمون.

في هذه الأثناء، طرأ طارئ جعل الحملة على رياض الصلح تشتدّ وقرّب رئيس الجمهوريّة نفسه من الاقتناع بضرورة إبعاده عن رئاسة الحكومة. ذاك هو مرض بشاره الخوري الذي بدأ بسقطة سبّبت له كسراً في يده في أواسط كانون الأوّل 1944 ثمّ أسفر عن حالة عصبيّة أقنعت المحيطين به بعجزه عن القيام بمهامّه، واستدعت إقامته في فلسطين، ابتداء من نهاية الشهر التالي، مدّة شهرين للمعالجة. فعند نشوء هذا الوضع (الذي لم يكن مضموناً، في مبتداه، ألاّ يفرض اعتزال الخوري الرئاسة نهائيّاً)، ظهر في الأفق إمكان استواء رياض الصلح رئيساً «واقعيّاً» للجمهوريّة مع انتقال سلطات الرئاسة إلى مجلس الوزراء بموجب الدستور. ولم يكن هذا الاحتمال مقبولاً من جهات مختلفة كان بعضها محيطاً بالرئيس، وهي التي ضلعت في الحملة على رياض غداة إعلان بروتوكول الإسكندريّة. عليه طلب رئيس الجمهوريّة إلى رياض أن يتنحّى. ولم يُبدِ هذا الأخير ممانعة، تقديراً منه لمقتضيات الظرف نفسه واحتمالاته، على الأرجح، وإيثاراً لموقع المعارضة على موقع السلطة في هذا الظرف.

كان رياض الصلح زعيماً عريض الصيت، ولم يكن رئيساً لكتلة نيابيّة. وكان مصدرا قوّته - فضلاً عن شخصيّة مميّزة بحبّ المبادرة والبراعة في تسديدها - استواؤه قبلة لأنظار جمهور متنوّع، كبير ولكنّه غير مركّز في صورة الكتلة الناخبة، وشبكة علاقات شاسعة يبدأ نسيجها كثيفاً جداً في لبنان وسوريا وينتشر إلى سائر البلاد العربيّة فإلى فرنسا وبريطانيا... وقد آل إليه هذا كلّه من مسيرة نضاليّة طويلة ومتعددة المسارح. وكان الصلح أيضاً سياسيّاً عريض الأفق شعر بأولويّة المداريْن الدوليّ والعربيّ لمعركة الاستقلال، فأولاهما من طاقته ما يستحقّانه. وفي السياسة الداخليّة، كان الصلح لاعباً مقبلاً على المناورة، يلزم جانب المرونة ولكنّه لا يأنف من الشدّة في الخصومة. وقد فرض الحاجة إلى شخصه، في الحكم، باجتماع هذه العوامل له، في ظرف موات هو ظرف السنتين الأخيرتين من الحرب العالميّة الثانية، والخصومة البريطانيّة - الفرنسيّة في الشرق، ووحدة المعركة الاستقلاليّة في سوريا ولبنان، والمجال المتاح لاحتضان عربيّ لقضيّة لبنان واتّجاه قضيّتين معاً نحو الإفلاس، بعد سنة 1936، هما قضيّة عودة المناطق الملحقة بـ«لبنان القديم» إلى «أمّها» سوريا وقضيّة الحماية الفرنسيّة لنصارى المشرق، وقد استنزفتها تجربة الانتداب الطويل وقصمت ظهرها هزيمة فرنسا سنة 1940.

هذه الزعامة عوّضت رياض الصلح، في الظرف الذي وصفنا، افتقاده التأييد الانتخابيّ المركّز على غرار عبد الحميد كرامي، مثلاً، وكذلك العزوة النيابيّة المنيعة، على غرار بشاره الخوري، مثلاً. وكانت مشكلته، في هذا الميدان، هي مشكلة طائفته المقسمة آنذاك، لا إلى تيارين سياسيّين (ولو ضعفاضين) بل بين رؤوس عديدة شبه متوازنة في ما بينها ومتناطحة غالباً. ولكن التعويض المشار إليه أخذ ينقص منه انقضاء الظرف (المشار إليه أيضاً) أو تباشير انقضائه، وإن يكن هذا التعويض قد بقي حاصلاً. كانت عودة العصبيّات الداخليّة ومناوشات زعمائها إلى تصدّر الحياة السياسيّة في لبنان تردّ الروح، كلما ثبتت، إلى ما هو مصالح انتخابيّة وتنازع لمغانم السلطة والوظيفة، وتضعف رياض الصلح. وقد حصل، مرّة واحدة، على الأقلّ، أن تُركت مناوشات الداخل للداخل وانتُدب رياض الصلح الذي كان قد غادر الحكم

في هذا الجوّ المكتنف بالشبهات، بدأت المناقشات في الجمعيّة العامّة يوم 28 تشرين الثاني. وفي 29، ألقى كميل شمعون كلمة العرب، فأبدى استعداداً متأخّراً لقبول تسوية ترضي طرفي النزاع. وأمّا الصيغة التي استعادها فهي صيغة بيفن القائلة بالكانتونات والفدراليّة. لكنّه أغضى عن ذكر مسألة الهجرة اليهوديّة، وهي المسألة المتصدّرة في اعتبار صفّ طويل من الدول. وقد ردّ عليه المندوب الأميركيّ فلاحظ أن اللجنة المشكّلة من أعضاء الجمعيّة العامّة استبعدت هذه الصيغة وأن قبول التسوية يجب أن يأتي من عرب فلسطين، وأن لبنان والدول العربيّة الأخرى ليست أولى من غيرها من الدول بتقديم المقترحات.

أخيراً، انتقلت الجمعيّة العامّة إلى التصويت. فحصد مشروع التقسيم 33 صوتاً بينها الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ وفرنسا وعارضه 13 دولة بينها دول الجامعة العربيّة الستّ وامتنعت عشر دول بينها بريطانيا.

في ملاحظة للمؤرّخ هنري لورنس، أن صيغة التقسيم هذه أحبطت «مطامع» و«مطالب» للصهيونيّين. وأمّا عرب فلسطين فخسروا مناطق برمّتها كانوا أكثريّة سكّانها ومالكي الجانب الأعظم من أراضيها. عليه استقبل تصويت الجمعيّة العامّة في فلسطين بالفرح الغامر بين يهود فلسطين وبالغضب العارم بين عربها. وما انقضت أيّام حتّى كان العنف الدمويّ قد انتشر في أرجاء فلسطين.



كان البون شاسعاً بين استعداد عرب فلسطين (ومن ورائهم دول الجامعة العربيّة) لخوض حرب عامّة في فلسطين تمنع إنفاذ قرار التقسيم واستعداد الحركة الصهيونيّة لخوض هذه الحرب إنفاذاً للقرار المذكور. وما مرّت أيام على اتّخاذ الجمعيّة العامّة قرارها هذا حتى أعلنت بريطانيا قرارها إنهاء الانتداب وسحب إدارته وجيشه في 15 أيار 1948. وكان هذا إيذاناً ببدء الصراع العامّ على الأرض وجعل نتائجه أمراً سياسيّاً واقعاً.

وفي يوم الإعلان البريطانيّ نفسه (8 كانون الأوّل 1947)، كان رئيس «اللجنة الفنّيّة» العراقيّ اللواء إسماعيل صفوت يبلغ دول الجامعة ضرورة دخول قوّاتها النظاميّة الحرب، وتعذّر التعويل على التشكيلات الفلسطينيّة غير النظاميّة لإنقاذ فلسطين، وضرورة إنشاء قيادة موحّدة للجيوش الذاهبة إلى القتال. أشار صفوت أيضاً إلى تواضع عدد البنادق التي تلقّتها اللجنة سابقاً من دول الجامعة وتواضع عدد المتطوّعين الذين درّبتهم. وقد اتّخذت اللجنة السياسيّة للجامعة قرارات بزيادة هذا كلّه وبتعزيز التمويل وعيّنت صفوت قائداً عامّاً لقوّات عرب فلسطين والمتطوّعين من الدول العربيّة الأخرى. هذا فيما كان المفتي أمين الحسيني قد تمكّن من تهيئة خلايا (متواضعة العديد أيضاً) للقيام بالحراسة في المدن الثلاث الكبيرة: القدس وحيفا ويافا.

وأمّا في الجهة الصهيونيّة فكانت الأرقام الدالّة على درجة الاستعداد العسكريّ أضعاف مثيلتها العربيّة: في عديد المجنّدين وفي أعداد الأسلحة والذخائر وتوزيعها النوعيّ وفي التمويل. وكان يزيد الهوّة اتّساعاً أن منظّمة الهاغاناه باشرت إجراءات ناجحة لاستيراد المزيد من الأسلحة وهذا إلى امتلاكها معامل لتصنيع بعض الأسلحة والذخائر في فلسطين نفسها. هذا فيما تبيّن، بعد أشهر المواجهة الأولى، أن أبواب استيراد السلاح شبه مغلقة أمام الجانب

لمعركة كبرى هي معركة الجلاء. وكان معلوماً أن هذا النوع من المعارك يناسب الرجل.

في ميدان تسيير الشؤون اليوميّة للحكم وبناء أجهزة الدولة، شكا بشاره الخوري للقنصل البريطانيّ فيرلونغ، منذ كانون الأوّل 1943، عزوف رياض الصلح عن دراسة الملفّات الداخليّة، وعن البقاء جالساً على كرسيّ مكتبه «لمدّة تتجاوز الساعة الواحدة كلّ مرّة» وأنّه كان كثير الانشغال بمناوأة خصومه المحتملين. فضلاً عن ذلك، بقي رياض الصلح ميّالاً إلى كسب الأنصار في أوساط مختلفة، قليل الاكتراث بمنطق رئيس الجمهوريّة الذي كان يرى نفسه ذا «حزبيّة» في البلاد، وكان يقدّم المقرّبين منه لترسيخها وتعزيز مواقعها في أجهزة الدولة. وبدا رياض حريصاً، على التعميد، على مواطن تأثيره في أحياء بيروت مع أنّه لم يكن نائباً عن العاصمة. وكان، على ما يفيد تقرير فرنسيّ سابق لوصوله إلى الحكم، أكثر الساسة استقطاباً لـ«القبضايات» في الأحياء وقدرة على تحريكها (أو ضبطها) بالتالي.

المهمّ أن هذا الاختلاف بين الرئيسين في توجيه «الخدمات» كان مظهراً طافياً لمشكلة عميقة. كان حديث الإصلاح قد فرض نفسه منذ وصول الخوري والصلح إلى السلطة. وكان رياض قد صوّب نظره نحو إلغاء الطائفيّة على أنّه التعبير عن «يقظة وطنيّة» هي وحدها الحاضن الفعّال للاستقلال وللإصلاح معاً. ولم يكن كلامه هذا، في بيان حكومته الأولى، كلاماً ألقي على عواهنه. وإنّما استوت هذه اليقظة هدفاً لسعي فعليّ، وهو ما أكّده الصلح لفيرلونغ، تكراراً، سنة 1944. وقد كانت خيبة هذا السعي سريعة، على ما يظهر، وليس في هذا ما يُستغرب. ففي السياسة الداخليّة، كانت النيابة أو الوزارة لا تُرى إلا مقترنة بخدمة الأنصار وتعزيز الموقع وبالتالي، في منافسة الخصوم. وكانت القاعدة الطائفيّة هي المقرّرة لضبط الأنصبة من منافع السلطة والنفوذ ولتوزيعها. كانت هذه القاعدة متحدّرة من تقليد بعيد في الزمن اخترق عهدي المتصرفيّة والانتداب بتمامهما. وحين انحسر ظلّ المفوّض السامي، أصبحت رئاسة الجمهوريّة هي الضابط الأكبر لتوزيع مواقع السلطة، أوّلاً، من سياسيّة وإداريّة. فهي قد أمسكت بمقاليد التوزيع المتزامن لتلك المواقع وبمقاليد التعاقب

على مـا يُشغل شَغْلاً قصير الأجل منها. وقد تمثّلت قوّة بشاره الخوري، علـى التحديـد، في أمرين: - القدرة على تثبيت أركان لا يسعهـم منافستـه في نطاق طائفته وعلـى إقصاء من يسعهم منافستـه، و- القدرة على المعاقبة بين أركان الطوائف الأخرى بحيث يحفظ ولاءهـم له ويوجّـه معارضتهم نحـو الحكومة حصـراً. وكان الخوري حريصاً، فوق كلّ شيء، علـى ولاء كبار الأعيـان السنّة لـ«العهـد». فهو كان يعلـم أن مناوشة القادة الموارنـة لـه (بمن فيهـم البطريـرك أو المطران مبـارك) لا تهزّ موقعه بقدر ما يهزّه أن تتجاوز معارضة إسلاميّة جسيمة عتبة القصر الجمهوري. كان من شأن هـذا التجاوز - إذا حصل - أن يفقـد الرئيس امتيـازه الأكبر وهـو جمعه لـولاء «الجناحين» اللبنانيّين. وكان الرئيس يعلم أيضاً أن هذه المعارضة الإسلاميّة لن تعدم، علـى الأرجـح، زعامات مارونيّة راغبة في محالفتها. وكان السبيـل إلى التفـادي من هـذا الخطر واضحاً جـدّاً. وهو المعاقبـة بين خمس شخصيّات أو ستّ هم أعيان السنّة الكبار في الموقـع الاستراتيجيّ الذي هو رئاسـة الحكومة. عليه كان لزاماً أن تكون أعمار الحكومات قصيرة.

وأمّـا رياض الصلح فكان للجفـاء بينه وبين الطائفيّة أصول بعيـدة. كانت تضـرب هذه الأصول، نحو سنـة 1943، في ثلاثين سنة من العمل «القومي» الذي استقرّ رياض الصلح باكراً على فهم «استقلاليّ» له، تقدّم عنده الفهم «الوحدوي». وكان أوّل مشكل حفز هذا الفهم هو مشكل الأقلّيات في المشرق. وكان رياض يـرى طمأنتها بكل وسيلة متاحة، إبطالاً لحاجتها إلى «الحمايـة» الأجنبيّة. ولكنّه كان يـرى أن الاطمئنان يجب أن ينتهـي إلى تجـاوز الموقف الأقلّيّ نفسه، بعـد اختيار المنطق «الوطنـيّ» لأنظمة تحكـم بـ«السويّة» ولا تفـرّق الناس فِرَقاً، من حيث حقوقهم، علـى أساس الدين. ولمّا كان رياض الصلح سياسيّاً، قبل كلّ شيء، أي رجلاً يحبّ أن يكسب المعركة إذا خاضهـا، فإنّه أبدى تراجعـاً عن هذا الموقف الأصليّ حين بدت له الاستجابة معدومة من الجهة المقابلة. وهو قد اختار صديقاً مسيحيّاً له - سنـة 1936 - لينذره بهذا التراجـع وبأنّه سيكون زعيمـاً مسلمـاً «من الآن وصاعـداً». وكان هذا الصديق واحداً مـن أصدقاء يتعـذّر إحصاؤهم اجتمعوا لرياض، خلال نضاله، مـن الملل المحيطـة كافّة: الشيعة والـدروز والعلويّين والنصارى، على اختلاف فِرَقهم، واليهود.

العربيّ بسبب الضغوط الصهيونيّة الناجمة علـى المصريـين المحتملين. وكانـت قيادة الهاغانـاه قد وضعت خطّتـين: واحدة معدّة للتنفيـذ في وجـود القـوّات البريطانيّـة ومن غـير وجـود القـوّات العربيّـة النظاميّة وهي الخطّة «ج» والثانية تنفّذ مع رحيل القوّات البريطانيّة ودخول القوّات العربيّة النظاميّة أرض فلسطين وهي الخطّة «د».

وكانت قوّات الهاغانـاه، ومن ورائها الإرغون وليحي المنشقّتان، هي المبادرة إلى القتال من أواسط كانـون الأوّل، فيمـا كانت الهيئة العربيّـة العليا مدركة لضعـف استعدادها فلـم تتجـاوز، أوّل الأمر، الدعـوة إلى الإضراب العـامّ. علـى أن الهجمـات الصهيونيّـة في القدس وحيفا ويافا، وكانت دامية، استفزّت ردّاً عربيّـاً دامـيـاً، أيضـاً، في مصفـاة النفـط في حيفـا. وبقيت الهجمـات الصهيونيّـة منتشـرة الأهـداف في كانون الثـاني وشباط فيما تركّزت العمليّات العربيّة الرئيسة في القدس التـي تولّى فيها عبد القادر الحسيني قيادة منظّمة الجهاد المقدّس التابعة للهيئة العربيّة العليـا. وكان عديد جيش الإنقاذ، المرعـيّ من جامعـة الدول العربيّـة، قد تعزّز في كانـون الثاني وشبـاط، وكان المعسكر الرئيـس لتدريـب المتطوّعـين فيـه، مـن فلسطينيّـين وغيرهم، واقعـاً في قطنا قرب دمشـق. ولكـن الدول العربيّـة لم تكـن قد وفت إلا بجزء من تعهّداتهـا المتعلّقة بهذا الجيش. وكانت القيادة قد بقيت متغوّرة إذ مالت مصر إلى تسليح القوّات التابعة لمفتي القدس مباشرة فيما كان العراق ودول أخرى يسلّمـون العتـاد إلى القيـادة العامّـة وعلى رأسها صفوت.

ذلك أن أثقال العلاقات بين الدول العربيّة رزحت علـى وحـدة دورها في فلسطين، وطرأ، غداة قرار التقسيم، مـا لجم السعي إلى تعزيز الطاقـات اللازمة لذلك الدور. من ذلك أن معاهـدة بورتسمـاوث بـين بريطانيا والعراق، وكانـت تفتح بابـاً لتقويـة الجيش العراقيّ،

أسقطت في الشوارع العراقيّة المعادية لكل انتعاش للنفوذ البريطانيّ في العراق. ومن ذلك الحذر المصريّ والسوريّ والسعوديّ من إدخال الملك الأردنيّ جيشه إلى فلسطين مقيّداً بتعهّد للوكالة اليهوديّة ولبريطانيا بلزوم حدود المناطق العربيّة في قرار التقسيم؛ وهي المناطق التي كان عبد الله يربط بين سيطرته عليها وسعيه إلى إنشاء «سوريا الكبرى». فوق ذلك (وبسببه أيضاً)، كانت الخصومة مستمرّة بين ملك الأردن ومفتي القدس.

وفي آذار 1948، كانت الهجمات الصهيونيّة على أهداف عربيّة في القرى والمدن ومخيّمات البدو عديدة. ولكن قوّات «جيش الإنقاذ» وقوّات «الجهاد المقدّس» كانت مسيطرة على الكثير من طرق المواصلات بين المستعمرات اليهوديّة. فنصبت لقوّات الهاغاناه مكامن عدّة وقتلت جنوداً جاوز مجموعهم 125 وأسرت عشرات ألزمتها السلطة البريطانيّة بالإفراج عنهم...

هالَ هذا الاضطراب الواسع الإدارة الأميركيّة. وكانت المصادر الصهيونيّة قد هوّنت عليها أمر قرار التقسيم وتنفيذه. ووجدت وزارة الخارجيّة التي كانت المعارضة فيها قويّة لهذا القرار، منفذاً (هو التردّي الذريع لحالة الأمن في فلسطين) إلى اقناع ترومان بضرورة العودة عنه وسلوك طريق الوصاية الدوليّة على فلسطين. وفي 19 آذار، طرح المندوب الأميركيّ هذا الأمر على مجلس الأمن طالباً عقد دورة خاصّة فوريّة للجمعيّة العامّة تعلّق قرار التقسيم وتقرّ الوصاية. وهو ما أطلق حملة احتجاج صهيونيّة بالغة الشدّة.

وما من ريب في أن هذا التراجع إلى «الزعامة الإسلاميّة» لم يكن نهائيّاً، وأن ظروف 1941-1943 بدت لرياض الصلح السياسيّ مختلفة (على الرغم من «النكسة» التي أحدثها أيّوب ثابت) عن ظروف 1936. وما من ريب في أن رياض الصلح الحاكم آمن، ردحاً من الزمن يصعب تقديره، بإمكان بناء الجمهوريّة اللبنانيّة على غير القاعدة الطائفيّة. ولكن الرجل كان يسبح في أوساط مشرّبة برفض متباين العمق والشدّة لهذا الهدف. وكان، من جهته، مدركاً لحدود سلطته ولشروط ثباته في موقعه. وبدا أيضاً متوجّساً من تقوية المعسكر المناوئ للاستقلال بتسعير عوامل الخلاف في الوسط الحاكم. عليه تساهلت الحكومة باكراً، بعد الاستقلال، حيال الضغوط التي آلت إلى بناء الدولة وإدارتها وتوزيع منافعها على قاعدة المحسوبيّة. وتراخت الحكومة أيضاً حيال مشاغبي 27 نيسان 1944 ومن جرى مجراهم في غير مناسبة لاحقة. وهذا على الرغم من تهديد رياض الصلح ووعيده في مجلس النوّاب، وعلى الرغم من التهديد المقابل الذي كاد أن يطاول حياة رياض الصلح نفسه. وينقل منير تقيّ الدين عن رياض الصلح أنّه كان يتوقّع أن يُغتال. وينقل عنه أيضاً قولاً بدا شعاراً له حيال الفساد الذي أخذ يدبّ في أوصال الدولة: «إنّني أفضّل أن ينشغل هؤلاء بالاستثمار فلا يقفون في صفّ الاستعمار». وقد أفقد هذا «الحِلم» وهذا التساهل رياض الصلح أصدقاء كثيرين، بعضهم ساسة وبعضهم أدباء أو شعراء. فكان أن ظهرت مقالات وقصائد غير قليلة العدد في هجاء رياض الصلح. وكان مبعث النقمة عند هؤلاء يتراوح ما بين الغيرة الصادقة والطمع في خير لم ينالوه على يدي رياض. ولم تكن هذه الحال جديدة على الدولة، فهي قد صحبتها طوال عهد الانتداب وكبت دون تغييرها غير محاولة للإصلاح. ولكن استشراءها مع دخول البلاد عهد الاستقلال شقّ على كثير من الناس وأخذ يأكل من الحظوة الضخمة التي كانت لرياض الصلح عند جمهور عريض من اللبنانيّين.



٧٨ ← مبدأ التعاقب المتقارب على رئاسة الحكومة

كانت حكومة رياض الصلح الأولى قد عاشت تسعة أشهر وأيّاماً. وأمّا حكومته الثانية فلم يطل بها العمر إلا ستّة أشهر. فسرعان ما تراكمت سُحب الخلاف بينه وبين رئيس الجمهوريّة. وكان رياض يبدي مقاومة لرغبة الرئيس في تعزيز مواقع كتلته الدستوريّة في الإدارة ولمحاباته الأنسباء والأقارب. كان رياض ينزع، بحسب تقرير بريطاني، إلى «استرضاء الأصدقاء والخصوم، سويّة». عليه أخذ الخوري يشجّع خصوم رياض من الزعماء السنّة عليه، معتدّاً بكونه «الحكَم»، دستوريّاً، بين الطامحين إلى رئاسة الحكومة. وهو قد شجّع بعض الساسة الموارنة أيضاً، وأوّلهم بيار الجميّل، على انتقاد السياسة العربيّة للحكومة، مع أن الخوري لم يكن بعيداً عن تخطيط هذه السياسة في أيّ وقت.

وكان انتخاب رئيس المجلس، في تشرين الأوّل 1944، مناسبة أظهرت تراجع التأييد النيابيّ للحكومة. فقد دعم رياض الصلح التجديد لصبري حماده. ولكن يوسف سالم، وهو من طائفة الروم الكاثوليك، رشّح نفسه ضدّه مظهراً أن العرف المتعلّق بالصفات الطائفيّة للرئاسات الثلاث لم يكن قد استقرّ يومها، ولم يكن جزءاً من الميثاق الوطنيّ الذي لم يكن قد استوى مرجعاً صريحاً للدولة في صياغة مجنساتها الدستوريّة أيضاً. وقد شعر رياض بوجود تأييد لترشيح سالم في محيط رئاسة الجمهوريّة. وانتهى الأمر، بخلاف السنة الفائتة، إلى فوز حماده، بعد معركة فعليّة.

وفي كانون الأوّل، استقال وزير الدفاع مجيد أرسلان، وكان أحد أركان «الكتلة الدستوريّة»، فهزّت استقالته الحكومة. ثمّ طُرح في مجلس النوّاب اقتراح قانون يقضي بإلغاء الرقابة على الصحف، وكانت قائمة من بدء الحرب العامّة، وكان رياض قد خفّف من وطأتها بعيد وصوله الحكم، ولكنّه عارض إلغاءها تخوّفاً من أن يشتدّ بذلك أزر الفرنسيّين والموالين لهم، وكان لا يزال في صفّ هؤلاء وأولئك رتل من الصحف موروث من العهد السابق. على أن رياض فهم مغزى التقاء النوّاب المعارضين نوّاباً موالين في تأييد الاقتراح، وهو أن في السلطة من يؤلّب النوّاب على الحكومة. فما كان منه إلّا أن قدّم استقالة حكومته في 7 كانون الثاني 1945، ليبقى خارج الحكم نحو سنتين.

أوائل «النكبة»

في 23 آذار، عاد اللواء إسماعيل صفوت إلى إبراز التفاوت الهائل بين القوّتين المتقاتلتين في فلسطين: العربيّة واليهوديّة. فأوضح في تقرير قدّمه إلى اللجنة السياسيّة لجامعة الدول العربيّة أن مجموع التشكيلات العربيّة المهيّأة للقتال في فلسطين لم يتجاوز إلى حينه 7700 رجل يقابلهم 50 ألفاً من اليهود. وأضاف أن صفقات استيراد السلاح المعوّل عليها لم تسفر عن شيء. ودعا أخيراً إلى دخول الجيوش العربيّة الميدان وإلى استعجال تهيئتها لذلك بعد أن أصبح رحيل الانتداب على قاب قوسين.

في الوقت نفسه، انتقلت القيادة الصهيونيّة من الخطّة «ج» إلى الخطّة «د». وكان الداعي إلى هذا الاستعجال تغيّر الموقف الأميركيّ من التقسيم واعتماد التدرّج في سحب القوّات البريطانيّة، والضربات التي نالتها قوّات الهاغاناه من جرّاء السيطرة العربيّة على معظم محاور المواصلات. وكانت الخطّة «د» تقضي بالسيطرة على رقعة «الدولة اليهوديّة» الملحوظة في قرار التقسيم بتمامها وتجاوزها إلى بقاع واسعة من الدولة العربيّة كان الصهيونيّون يريدون ضمّها أو يرون لها أهميّة دفاعيّة.

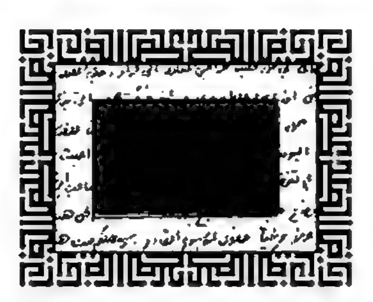
كانت الخطّة «د» تتضمّن 13 عمليّة تنتهي إلى حسم العرب عمليّاً لمصلحة الصهيونيّين، وتستهدف عدد منها مدناً ومواقع موجودة في أراضي «الدولة العربيّة». وهي بدأت في الأيّام الأولى من نيسان بعمليّة «نحشون» التي انتهت بسقوط قرية القسطل القريبة من القدس وبمقتل عبد القادر الحسيني قائد قوّات «الجهاد المقدّس» الذي شكّل فقدانه خسارة معنويّة جسيمة للجانب العربيّ. وزامن سقوط القسطل سقوط دير ياسين القريبة منها، بعد مقاومة شديدة، وهو السقوط الذي صحبته مجزرة ذهب ضحيتها بضع مئات من الأهالي العرب، معظمهم نساء وأطفال وشيوخ. وقد نُسفت بيوتهم عليهم انتقاماً للإصابات

التي أوقعتها المقاومة في صفوف المهاجمين الصهاينة. وكان لهذه المجزرة أثر في إرهاب الأهلين، لاحقاً، وحملهم على مغادرة بيوتهم في المناطق المهدّدة طلباً للنجاة.

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه عمليّة «نحشون» هذه، كان فوزي القاوقجي قائد جيش الإنقاذ في الجبهة الوسطى يهاجم مستعمرة مشمار هعيمك الواقعة بين جنين وحيفا. وقد شهدت هذه المعركة مطاولة ومفاوضة دخل فيهما البريطانيّون، وانتهت بوصول حشود من الهاغاناه لنجدة المستعمرة وباحتلال الهاغاناه قرى عربيّة محيطة. هذا فيما وقع الخلاف بين القاوقجي وقائده إسماعيل صفوت في موضوع مواصلة المعركة أو وقفها ولوازمها من العتاد. وهو ما حمل القاوقجي على الانسحاب. فلم يدخل مشمار هعيمك وسقط نحو من عشر قرى عربيّة في أيدي القوّات الصهيونيّة.

وفي 12 نيسان، افتتحت الهاغاناه بمدينة طبريّا مسيرة الانفراد بالسيطرة على المدن الكبيرة المختلطة في فلسطين. كان سكّان طبريّا نحو 12 ألفاً وفيهم أكثريّة طفيفة من اليهود. وكان تسليح العرب من أهلها ضئيلاً. فباشرت قوّات الهاغاناه الهجوم عليها بإخلاء الحيّ اليهوديّ في المدينة القديمة وبارتكاب مذبحة في قرية ناصر الدين القريبة. وبعد أيّام من قصف المدينة، تدخّل قائد المنطقة البريطانيّ بعرض مزدوج: وقف الهجوم والإخلاء الآمن لعرب المدينة. وهو ما كان بين 16 و18 نيسان. وقد أفضت هذه الضربة الصاعقة إلى سجال برقيّ بين الملك عبد الله والرئيس شكري القوّتلي تناول إغاثة النازحين والتدخّل لإنقاذ المدينة ولم يغيّر من واقع الحال شيئاً.

تلا سقوط طبريّا بأيّام بدء العمليّة الصهيونيّة لاحتلال حيفا. وكانت هذه عاصمة العرب الفلسطينيّين الاقتصاديّة





إبرة «القوّات الخاصّة» ومسلّة «المعاهدة»: انفجار معركة الجلاء

بدأت معركة الجلاء الطويلة، على نحو مُداوِر، في مساق المفاوضات التي باشرتها حكومتا رياض الصلح وسعد الله الجابري مع المندوبيّة العامّة لتسلُّم الصلاحيّات والمصالح المشتركة، وذلك في الأسابيع الأخيرة من سنة 1943. فقد أبدى الجانب الفرنسيّ ليونة في معظم المسائل ذات الصفة المدنيّة ولكن من غير أن يتخلّى عن اجتهاده القائل باستمرار الانتداب قانونياً، وعن مطالبته بأن تخلف الانتداب معاهدة مع كلّ من «دولتي المشرق». ومع تلمّسه رفض السوريّين واللبنانيّين مطلب المعاهدة ولزومهم، خصوصاً، جانب الطعن في أهليّة «لجنة الجزائر» (أي «فرنسا الحرّة») لعقد معاهدات يحتاج إبرامها إلى برلمان فرنسيّ كان غير موجود، تمسّك المفاوض الفرنسيّ بإمرة «القوّات الخاصّة» المشكّلة من السوريّين واللبنانيّين، مسلّماً للحكومتين بالسلطة على قوّات الأمن الداخليّ وحدها. ولم يكن هذا التسليم تنزّلاً فعليّاً لأن وجود سلطة فرنسيّة على هذه القوّات كان سنده القانونيّ ضعيفاً أصلاً. في المقابل، اتّخذ المفاوض الفرنسيّ من تسليم «القوّات الخاصّة» واستوائها نواة للجيشين الوطنيّين سلاحاً لإلزام الدولتين بقبول المعاهدة.

وحين مال الجانب اللبنانيّ، لأسباب عدّة، إلى تعديل حكومة الاستقلال الأولى بإخراج كميل شمعون وعادل عسيران من حكومة رياض الصلح الثانية، استبقت القيادة الفرنسيّة هذه البادرة التي عدّتها وديّة، فسلّمت لبنان فوجاً من الجيش مع مفرزة من السيّارات المجهّزة بمدافع رشّاشة. وقد تمّ التسليم يوم 15 حزيران 1944 في الملعب البلديّ لبيروت بحضور رئيسي الجمهوريّة والحكومة والوزراء.

وفي أيلول، زار رئيس الجمهوريّة، تباعاً، كلّ من ممثّلي بريطانيا سبيرس والمندوب الفرنسيّ العام بينيه. وحضر المقابلتين (وقد جرتا في عاليه) رياض الصلح ووزير الخارجيّة سليم تقلا. وبدا أن الموقفين البريطانيّ والفرنسيّ متّحدان في طلب المعاهدة. ولكن سبيرس (الذي كانت مغايرة موقفه الشخصيّ لموقف حكومته لا تنفكّ تزداد) أوحى إلى محاوريه بأنه يسعهم الإقدام على رفض طلب حكومته. وهو ما كان. وأمّا بينيه فاستقبل الرفض نفسه بامتعاض واضح.

وهي أكبر من طبريّا بأكثر من عشر مرات (140 ألف ساكن) والتوازن فيها بين اليهود والعرب هو نفسه في طبريّا والأحياء اليهوديّة فيها تعلو الأحياء العربيّة. وقد لزم الجيش البريطانيّ خطّة التنصّل نفسها من مسؤوليّته عن أمن المدينة وأهلها، واكتفى من ذلك بتسهيل إجلاء عرب المدينة الذين واجهوا كثيراً من التنكيل مع ظهور عجز الجامعة العربيّة عن صدّ الهجوم الصهيونيّ. وكان سقوط حيفا في الأيّام الأخيرة من نيسان، فغادرها معظم سكّانها العرب ولم يبقَ منهم سوى نحو من ثمانية آلاف.

وفي الأيّام نفسها التي شهدت انهيار حيفا العربيّة، ابتدأ الهجوم الصهيونيّ العلسم على يافا. وكانت هذه تضم 70 ألفاً من العرب وكان وضعها عسيراً لملاصقتها تلّ أبيب التي بلغ عدد سكّانها اليهود 170 ألفاً. وكانت قد نمت بحيث طوّقت قسماً من المدينة العربيّة من جهتين. وقد اجتمعت للمدينة حامية عربيّة مشتركة من المتطوّعين المحلّيّين وجيش الإنقاذ زاد قوامها عن 800 مقاتل. على أن معركة يافا اتّسمت بالمنافسة بين الهاغاناه والإرغون على إسقاطها. فكان أن تساقطت قذائف الإرغون بالآلاف على المدينة العربيّة، مدّة أربعة أيّام، واخترقت قوّات الإرغون القسم المحصور من المدينة بعد أن لقيت مقاومة شديدة. هذا فيما باشرت الهاغاناه اجتياحاً ناجحاً لأحياء وقرى عربيّة محدقة بالمدينة.

رافق ذلك خلاف قياديّ بين قيادة جيش الإنقاذ في المدينة وقيادة نجدة من الجيش نفسه أرسلها القاوقجي. وقد انتهى الخلاف بانسحاب القوّة المقيمة وبالإجهاز على معنويّات الأهالي وبسريان عدوى الفرار إلى المقاومين. وكانت القوّات البريطانيّة قد تدخّلت فقصفت من الجوّ والبحر والبرّ مواقع احتلّتها الإرغون والهاغاناه وأمرت الطرفين بوقف القتال إلى حين انسحابها

في 15 أيار. وكان القاوقجي ممتنعاً عن الردّ على برقيّات قائد الفوج الذي أرسله لنجدة المدينة. وكان الأهلون يواصلون نزوحهم والمقاتلون يفرّون. وعليه وقّع ممثّلون للعرب وثيقة استسلام المدينة في 13 أيار. ولم يكن بقي فيها سوى 5000 تقريباً من سكّانها العرب.

وأمّا عكّا فجرّتها حيفا في سقوطها إذ تمّت السيطرة الصهيونيّة عليها في 17-18 أيار، أي في مستهلّ الحرب العامّة التي بدأت مع اكتمال الانسحاب البريطانيّ.

معركة القدس

كان الاستيلاء على القدس هدفاً فاصلاً في الخطّة «د» الصهيونيّة. وكان للهاغاناه قاعدة معزولة على جبل المشارف في القدس الشرقيّة. وفي 14 نيسان، حاولت تعزيزها عبر حيّ الشيخ جرّاح العربيّ. فوقعت القافلة المؤلّفة من عشر مركبات فيها 105 عناصر في كمين عربيّ دمّرها إذ أوقع فيها 77 قتيلاً و20 جريحاً وأسر المتبقّين.

في [illegible] نيسان، بدأت الهاغاناه هجومها العام على مواقع محدقة بالمدينة العربيّة بغية محاصرتها. وقد فشل الهجوم على محورين من محاوره ونجح على محور الشيخ جرّاح لولا أن أجبرت القوّات البريطانيّة المهاجمين على الخروج من الحيّ لقاء وعد بتسليمهم إيّاه عند انسحابها. على المحور الرابع، استولى المهاجمون على حيّ القطمون العربيّ في القدس الغربيّة واتّخذوه منطلقاً لقضم الأحياء العربيّة الأخرى في القسم الغربيّ من المدينة، وذلك بعد قتال عنيف.

وعشيّة الانسحاب البريطانيّ، أي في 14 أيار، دخل الهجوم الصهيونيّ في طوره الحاسم، إذ تسلّم الصهيونيّون حيّ الشيخ جرّاح من البريطانيّين المنسحبين وتسلّموا منهم أيضاً «مناطق الأمن» الفاصلة بين الأحياء

وكان الحلفاء قد حرّروا باريس في آب، فتهاوت الحجّة القائلة بافتقاد سلطة فرنسيّة قادرة على عقد المعاهدات الدوليّة. ولكن لبنان وسوريا أبرزا رغبتهما - بصفتهما دولتين مستقلّتين - في إرجاء أيّ بحث، في هذا المجال، إلى نهاية الحرب وفي البقاء متحرّرين من أيّ «مركز ممتاز» يعطى فيهما لفرنسا أو لغيرها. وكان الرفض السوريّ للمعاهدة مستنداً إلى موقف شعبيّ قاطع. فاشتدّ به أزر الرافضين اللبنانيّين، وأوّلهم رياض الصلح. وحسم الحرص على الوحدة في موقف الدولتين، وكان كسرها جسيم المخاطر، في تلك المرحلة، كلّ تردّد أو ميل إلى الملاينة في موقف الجانب اللبنانيّ. وهو ما كان محتملاً أن يوحي به بروز تأييد لمبدأ المعاهدة في أوساط لبنانيّة ذات أثر. فضلاً عن الاثنين، كان البطريرك عريضة والمطران مبارك قد أبديا قلقاً من مشاركة لبنان في مفاوضات «الوحدة العربيّة» التي تواصلت آنذاك في مصر. فأخذ البطريرك يطلب المعاهدة مع فرنسا، والمطران يطلب ضماناً لاستقلال لبنان من جانب الحلفاء مجتمعين. وكان هذا تغييراً جسيماً في الموقف الذي كرّسه مؤتمر بكركي يوم عيد الميلاد من سنة 1941. وكان هذا أيضاً سبباً (بين أسباب) لتردّي العلاقات بين الكنيسة المارونيّة ورئاستي الجمهوريّة والحكومة.

كان الفرنسيّون قد أخذوا يغطّون رفضهم لتسليم «القوّات الخاصّة» ورغبتهم في كسب الوقت بأعمال استفزاز شهدتها المدن السوريّة واللبنانيّة. فبعد حوادث 27 نيسان في بيروت، استُخدم العيد الوطنيّ الفرنسيّ في 14 تمّوز وتحرير باريس في آب مناسبتين لاستعراض القوّة الفرنسيّة: قوّة العسكر الذي استُعرض، وقوّة الأنصار الذين أطلقوا في نواح لبنانيّة مختلفة، إلخ. وكان الفرنسيّون يعوّلون على التفاهم مع بريطانيا لدعم موقفهم وللعودة إلى التصلّب في المواجهة بينهم وبين السلطتين السوريّة واللبنانيّة. وقد تكرّس هذا التفاهم فعلاً في محادثات لندن بين وزيري الخارجيّة، البريطانيّ إيدن والفرنسيّ ماسيغلي، يوم 24 آب 1944. وهي المحادثات التي آذنت بعودة الفرنسيّين إلى الإلحاح في طلب المعاهدتين. هكذا استبقت مفاتحة سبيرس وبينيه اللبنانيّين بهذا الطلب مفاتحة مماثلة للسوريّين. وقد تجاوز المسؤولون السوريّون مجرّد الرفض إلى مكاتبة رؤساء الدول الحليفة محتجّين على الطلب الفرنسيّ وعارضين موقف بلادهم من مسألة المعاهدة. وكان التنسيق تامّاً بين السلطتين

اللبنانيّة والسوريّة. فأقدمت الحكومة السوريّة على دعوة وزير الخارجية اللبناني سليم تقلا إلى المشاركة في المحادثات حول المعاهدة وتسليم الجيش في دمشق يوم 24 تشرين الأوّل. وهي قد تخطّت، بهذه الدعوة، رغبة المندوب العام الفرنسيّ في مفاوضة كلّ من الحكومتين على حدة. ولكن هذه المحادثات لم تُفضِ إلى شيء.

قبل ذلك، كان لبنان وسوريا قد حظيا بدعم لموقفهما في المجال الدولي جاء موازناً للضغط الفرنسيّ وللجنوح البريطانيّ إلى مؤازرته. فقد اعترف الاتّحاد السوفياتيّ باستقلال لبنان وسوريا في تمّوز 1944 وحذت حذوه الولايات المتّحدة في أيلول. وصحب الاعتراف موقف من الجهتين يعارض النظرة الفرنسيّة القائلة باستمرار الانتداب وبضرورة المعاهدة. وفيما شاب الموقف الأميركيّ، لاحقاً، تقلّب واضح، بقي الاتّحاد السوفياتيّ مثابراً على معارضة المعاهدة حتّى النهاية. كذلك بدا التوجّه نحو إنشاء جامعة الدول العربيّة معزّزاً لصمود الحكومتين السوريّة واللبنانيّة.

وكان متعذّراً أن تبقى مفاعيل الرفض الفرنسيّ لـ«تسليم الجيش» محصورة في دائرة التفاوض الرسميّ. فتعدّدت الاحتكاكات بين المواطنين السوريّين والعسكريّين الفرنسيّين. وفي مطلع 1945، خرجت مسألة الجيش هذه إلى الشوارع في مدن سوريا ولبنان. فجرت في أواخر كانون الثاني تظاهرات استُنفرت لها جماهير المدارس والجامعات، على الخصوص، وواكبها إضراب عمّ المدن وصل، في سوريا، إلى جبل الدروز...

ومع اقتراب الحرب العالميّة من نهايتها، بدأ الإعداد لمؤتمر سان فرنسيسكو الذي كان عليه أن يقرّ، في نيسان 1945، ميثاق الأمم المتّحدة. وكان تشرشل قد أعلن في مجلس العموم أن باب المشاركة في المؤتمر مفتوح أمام الدول المستقلّة التي تعلن الحرب على دول المحور قبل مطلع آذار. وكانت فرنسا قد سعت إلى استثناء سوريا ولبنان من المشاركة في المؤتمر، بحجّة استمرار الانتداب الذي يخوّل فرنسا تمثيلهما في المجال الدوليّ. ولكن الحكومتين أعلنتا الحرب على ألمانيا واليابان عشيّة نهاية المهلة. وحتّى أواخر آذار، كانت دعوة الدولتين إلى المؤتمر لا تزال موضع تجاذب. وكانت الإشارات الدالّة على

العربيّة والأحياء اليهوديّة في كلّ من شطري المدينة. إلى ذلك بوشر الهجوم على أهمّ الأحياء العربيّة في الشطر الغربيّ ولقي مقاومة شرسة طالت 60 ساعة واتّسعت معها رقعة القتال إلى المدينة كلّها. ولكن تفوّق القوّات الصهيونيّة عدداً وعتاداً أفضى إلى حصر المقاومين وراء أسوار المدينة القديمة التي باتت محاصرة من ثلاث جهات. وفي هذه الأخيرة نفسها، بدأت المعركة بتحريك الهاغاناه حامية كانت لها في الحيّ اليهوديّ القريب من الحرم وبحشد قوّات أخرى خارج الأسوار. وقد تمكّنت هذه القوّات من احتلال تلّة النبي داود المشرفة على البلدة القديمة من خارج السور ثمّ اقتحمت، في 18 أيّار، بوّابة النبي داود واتّصلت بالحامية اليهوديّة المرابطة في الداخل.

إذ ذاك بدا سقوط المدينة محتوماً. فاتّصل أحمد حلمي باشا، عضو اللجنة القوميّة الوحيد الباقي في المدينة، بهزّاع المجالي مستغيثاً بالملك عبد الله. وكان شرق الأردن مقيّداً باتّفاق تمّ في 9 شباط بين رئيس وزرائه توفيق أبي الهدى ووزير الخارجيّة البريطانيّ أرنست بيفن وقضى بأن يدخل الجيش الأردنيّ المناطق المخصّصة للدولة العربيّة، حصراً، في خطّة التقسيم الدوليّة. وكانت منطقة القدس منطقة دوليّة (لا عربيّة) في هذه الخطّة. لذا حصل أخذ وردّ بين الملك ورئيس وزرائه. ثمّ صدر الأمر، فتحرّك الجيش الأردنيّ إلى القدس الشرقيّة، في 19 أيّار، فأنقذها من السقوط في اليد الصهيونيّة وأمكن أن تبقى تحت السيطرة العربيّة حتّى حرب حزيران 1967.

نقض الأسطورتين

يحرص وليد الخالدي، في روايته التي نعوّل عليها لحرب 1948، على ردّ الأسطورتين المتقابلتين اللتين جرى نسجهما بصدد تلك الحرب. أولى هاتين الأسطورتين صهيونيّة ومفادها أن دولة إسرائيل التي أعلن قيامها

الموقفين الأميركيّ والبريطانيّ وعلى الموقف الفرنسيّ نفسه من هذا الأمر غامضة ومتناقضة. وبدا أن الولايات المتّحدة انضمّت إلى الدولتين الأوروبيّتين في تأييد المطالبة الفرنسيّة بالمعاهدة. ولكن الدعوة الأميركيّة وصلت، مع ذلك، قبل نهاية آذار.

أصبح لبنان وسوريا، في نيسان 1945، دولتين عضوين في الأمم المتّحدة، وأصبح استقلالهما مؤكّداً باعتراف مجتمع الدول. ومع إعلان انتهاء الحرب في أوروبّا، يوم 8 أيّار، بات في وسع الدولتين أن تأملا في وصل المطالبة بتسلّم الجيشين (وكانت لا تزال تواجه الممانعة الفرنسيّة) بمطلب جلاء القوّات الأجنبيّة (من بريطانيّة وفرنسيّة) عن أراضيهما أصلاً. فإن نهاية الحرب كانت - مبدئيّاً - نهاية لمسوّغات الاحتلال. على أن الحساب الفرنسيّ بدا مغايراً جدّاً لحساب دولتي المشرق. فقد وجدت فرنسا الديغوليّة نفسها في وضع دوليّ أفضل من وضعها في الحرب، وكان الحفاظ على الإمبراطوريّة، بإظهار القوّة والحزم، هدفاً وضعه الجنرال ديغول نصب عينيه.

ولمّا الذي نقل الحال من طور التوتّر إلى طور الانفجار، فكان إقدام الجانب الفرنسيّ، في أيّار 1945، على ما بدا تعزيزاً لوجوده العسكريّ في سوريا ولبنان. وكان لبنان قد طلب، مدعوماً من سوريا، إعلامه بكل تغيير يحصل في حجم القوّات الأجنبيّة المعسكرة على أراضيه. ويوم 8 أيّار بالضبط، دخلت ميناء بيروت السفينة الفرنسيّة مونتولان وهي تقلّ 850 جندياً معظمهم من السنغاليّين الذين كان اللبنانيّون قد خبروا قسوتهم في أزمة 1943. وقد نسب الفرنسيّون قدوم هذه الدفعة إلى التبديل المعتاد للقوّات ورحّلوا فعلاً على السفينة نفسها نحو 500 جندي. وفي 17، وصلت إلى الميناء السفينة جان دارك وعلى متنها 555 جندياً. ومع أنها أبحرت بعد ثلاثة أيّام، وعلى متنها دفعة من الجنود المنقولين، فإن موجة من التظاهرات استقبلتها واستمرّت بعد رحيلها.

وفي هذا الظرف، عمد المندوب العامّ بينيه إلى تسليم الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة مذكّرة حُملت على محمل الإنذار، دعا فيها كلّاً منهما إلى توقيع اتّفاقات مع فرنسا على غرار معاهدة 1936. وفضلاً عن الامتيازات الاقتصاديّة والثقافيّة، كان على الدولتين منح فرنسا قواعد عسكريّة

مع انتهاء الانتداب البريطانيّ في 15 أيّار لم تكن غير كيان «رضيع» قوامه 650 ألفاً من اليهود دهمته جيوش نظاميّة لخمس دول عربيّة تبلغ أعداد نفوسها أربعين مليوناً، وتدعمها بريطانيا العظمى... فتلقّى الكيان المذكور تفوّقها على تشكيلاته المسلّحة عدداً وعتاداً بتفوّق قضيّته وبتفانيه في الأخذ بناصر هذه القضيّة. فكان أن تمكّن مقاتلو هذا الكيان من صدّ الجيوش الجرّارة واستخلاص أرضهم وإرساء دولتهم عليها.

وثانية الأسطورتين عربيّة، ومفادها أن الجيوش العربيّة توغّلت توغّلاً بعيداً في أعماق فلسطين وكانت على قاب قوسين من سحق القوّة الصهيونيّة حين أجبرها الضغط الدوليّ الشديد إجباراً على وقف الحرب، ووفّر بالتهديد وبالانحياز لعدوّها أسباب الغلبة لهذا الأخير.

يردّ الخالدي الأسطورة الصهيونيّة بالقول إن الكيان الصهيونيّ كان قد استكمل في سبعين سنة أسباب النموّ والتحديث والتنظيم، ولا سيّما أسباب القوّة العسكريّة وإنه كان قد حظي، بعد وعد بلفور، بالرعاية والحماية البريطانيّتين لهذا الاستكمال وإنه لم يكن وحده في مواجهة الدول العربيّة بل كان ممتّعاً بموارد بذلها له يهود العالم بغزارة فضلاً عن الممالأة التي حظي بها من جانب الدول المهيمنة على العالم في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، وإنه كان، على الصعيد العسكريّ، أوفر جنداً وعتاداً من الجيوش التي واجهته وكانت قيادته واحدة وقادرة على لزوم خطّتها بخلاف ما اعتور القيادة العربيّة من تفكّك وتعثّر وتضارب بين مقاصد الأطراف وحذر عند هذه الأخيرة بعضها من بعض.

ويردّ المؤرّخ نفسه الأسطورة العربيّة بالقول إن توغّل الجيوش إنّما كان، على الإجمال، في المناطق العربيّة من فلسطين ولم يستلزم، إلا

برّيّة وبحريّة والتسليم بإشراف القيادة الفرنسيّة على «القوّات الخاصّة» حتّى بعد تسليمها إلى الدولتين.

استقبلت سوريا هذا الطلب بإضراب عامّ وبتظاهرات عمّت المدن وتخلّلتها حالات صدام عنيف مع القوّات الفرنسيّة. وفي الأيّام الأخيرة من أيّار، كانت هذه القوّات قد فقدت سيطرتها على دمشق ومدن سوريّة أخرى. وجاء الردّ الفرنسيّ ليعيد إلى ذاكرة السوريّين ما لاقته عاصمتهم في ثورة 1925. فقد قُصفت دمشق من الأرض ومن الجوّ يومي 29 و30 أيّار وسقط فيها نحو 800 قتيل، فضلاً عن الجرحى، وحصل دمار كبير طاول بعض مباني الدولة، وبخاصّة مبنى البرلمان الذي تهدّم جزئيّاً.

وأمّا في لبنان، فاقتصر ردّ الفعل على الإضراب والتظاهر، تضامناً مع السوريّين، وأمكن، بمعونة بريطانيّة، اجتناب العنف. على أن وحدة الموقف السياسيّ بقيت تامّة بين الدولتين. وكان التقدير الفرنسيّ أن التصلّب السوريّ (وكان شعبيّاً ورسميّاً معاً) هو ما يحول دون إقدام الجانب اللبنانيّ على مجرّد النظر في مطلب المعاهدة الفرنسيّ وأنّه يعزّز التصلّب السنّي في لبنان، سواء ما كان منه حكوميّاً كراميّاً أم معارضاً صلحيّاً. وكان الفرنسيّون قد اتّخذوا من توقيع لبنان وسوريا بروتوكول الإسكندريّة، في تشرين الأوّل 1944، وميثاق جامعة الدول العربيّة، في آذار 1945، دليلاً على أن الدولتين لم تنتظرا نهاية الحرب ولا قيام الأمم المتّحدة للدخول في معاهدة دوليّة. ولكن الرفض السوريّ اللبنانيّ لمنح فرنسا «مركزاً ممتازاً» لم يتغيّر. وكان بشاره الخوري، بخاصّة، مدركاً أن التراجع عن هذا الرفض يزلزل الأساس الذي أرسي عليه عهد الاستقلال.

على أن ما لجم الأزمة كان التدخل البريطانيّ. فقد أنذرت القيادة البريطانيّة القوّات الفرنسيّة بضرورة الانسحاب إلى الثكنات. وكانت هي القيادة العليا للقوّات الحليفة في سوريا ولبنان من سنة 1941. وكان تشرشل قد أرسل إلى ديغول رسالة بالمعنى نفسه تلاها وزير الخارجيّة إيدن في مجلس العموم. وكانت هذه ذروة الاحتجاج الدوليّ على المسلك الفرنسيّ، إذ كانت فرنسا قد ضربت صفحاً عن تحذيرات بريطانيّة وأميركيّة وسوفياتيّة وعربيّة توالت في النصف الثاني من شهر

في حالات محدودة، مواجهات ذات أهمّيّة للعدوّ تزيحه عن مواقع كان قد استحوذ عليها ولم يسفر، بالتالي، عن تحطيم لقوّة العدوّ يُعتدّ به ولم يكن، في أيّ وقت أو مكان، على قاب قوسين من ذلك. والحال، في نظر الخالدي، أن هذا التحطيم - لا مجرّد الانتشار الواسع في الأرض - هو ما يُعرف به الانتصار.

وخلاصة الميزان بين القوّات العربيّة والقوّات اليهوديّة في حرب 1948 أن جملة الجيوش العربيّة التي دخلت فلسطين لم تجاوز 18 ألفاً من الضباط والجنود في الحدّ الأقصى، يُضاف إليهم 3 إلى 4 آلاف من المتطوّعين الذين كانوا قد تلقّوا ضربات قاسية في المواجهات غير المتكافئة التي حصلت في الأشهر الخمسة التي سبقت الانسحاب البريطانيّ... وكانت هذه القوّات تواجه نحو 32 ألفاً من قوّات الميدان الصهيونيّة يُساندها نحو أربعين ألفاً من القوّات الثابتة في المدن والمستعمرات. وكان التفاوت كبيراً في التسليح من البداية، ثمّ أصبح فادحاً مع وصول الطلبات الصهيونيّة من السلاح تباعاً، ومع قرار الحظر الدوليّ الذي حمل بريطانيا على تجميد شحنات للجيوش النظاميّة العربيّة متّفق عليها بموجب المعاهدات الثنائيّة. وفيما كانت الخطّة الصهيونيّة واحدة، من حيث الأساس، وكانت القيادة واحدة، تأخّر القادة العسكريّون العرب كثيراً في وضع خطّة مشتركة ولم يتمكّنوا من لزومها، في نهاية المطاف، فبقيت العمليّات العربيّة على وجه الإجمال، عمليّات لخمسة جيوش خاض كلّ منها حرباً خاصّة به، فلم تفلح في الاستواء عمليّات متكاملة في حرب واحدة فعلاً.

وراء هذا التفكّك، كان التنازع السياسيّ بين الدول العربيّة المقاتلة ماثلاً بقوّة. وكان في صلب هذا التنازع طموح ملك الأردنّ إلى إدراج ما يمكن إدراجه من

فلسطين العربيّة في مملكته. وهو طموح كان ينفر منه، أوّلاً، مفتي القدس الواسع النفوذ في فلسطين وفي دول عربيّة أخرى أيضاً. وكان ينفر من هذا الطموح ثانياً كلّ من سوريا ولبنان لاتّصاله بمشروع «سوريا الكبرى» الذي كان عبد الله يبعثه من نومه بين حين وآخر. ومن بين الدول المقاتلة، كانت مصر - أخيراً - تنفر من هذا الطموح لاعتبارها تحقيقه تعزيزاً للمحور الهاشميّ (العراقيّ - الأردنيّ)، المقابل للمحور المصريّ - السعوديّ. لذا أوضح الملك فاروق عند موافقته، غداة سقوط القسطل ومذبحة دير ياسين، على دخول الجيوش العربيّة فلسطين، فور انتهاء الانتداب، أنّه يرى في ذلك إجراءً موقّتاً خالياً «من كلّ صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة لفلسطين وأنه، بعد تحريرها، تسلّم إلى أصحابها ليحكموها كما يريدون». وكان الملك قد طاول في إعلان موافقته على إرسال الجيش المصريّ إلى فلسطين بسبب معارضة رئيس وزارته النقراشي لهذا الإرسال في ظرف الخلاف المصريّ البريطانيّ المتعلّق بمصير معاهدة 1936 بين الدولتين.

حرب 1948: المرحلة الأولى

في كلّ حال، توزّعت حرب 1948 إلى مرحلتي قتال وهدنتين، وتلت تلك مرحلة مفاوضات انتهت إلى اتّفاقات هدنة دائمة وإلى انسحاب الجيوش العربيّة من معظم فلسطين. وإذا كانت الأطراف قد راعت الهدنة الأولى، على الإجمال، فإن الهدنة الثانية ومرحلة المفاوضات الأخيرة قد شهدتا توسيعاً مطّرداً لمناطق السيطرة الإسرائيليّة في البلاد.

كانت الجمعيّة العامّة قد كلّفت، في 14 أيّار، الكونت السويديّ فولك برنادوت مهمّة التوسّط بين العرب واليهود. ثمّ أصدر مجلس الأمن، في 22 أيّار، قراراً بوقف النار يسري في 24 وأتبعه بآخر في 30. وكانت

أيّار. ثمّ انعقد مجلس الجامعة العربيّة غداة نكبة دمشق وطالب بجلاء القوّات الفرنسيّة عن لبنان وسوريا، مسجّلاً استعداد بريطانيا لإجلاء قوّاتها أيضاً، وطلب تسليم «القوّات الخاصّة» إلى الدولتين. كانت سياسة الشدّة في سوريا قد انتهت بفرنسا إلى حيث انتهى بها «اعتقال الدولة» اللبنانيّة في تشرين الثاني 1943، أي إلى العزلة في المجال الدوليّ، وانكشاف الضعف والاضطرار إلى الملاينة. وكانت دمشق قد كسبت، لنفسها ولبيروت، معركة الجلاء بعد أن كسبت بيروت، لنفسها ولدمشق، معركة الاستقلال.

وفي 21 حزيران، التقى أركان الحكومتين في دمشق وقرّروا تسريح من كان قد بقي في أجهزتهما من الموظّفين الفرنسيّين، والمطالبة بتسلّم المصالح المشتركة المتبقّية والقوّات الخاصّة وبجلاء القوّات الفرنسيّة والمضيّ قُدُماً في السياسة الاستقلاليّة. وكانت السبل قد أصبحت ممهّدة لذلك كلّه، إجمالاً، ولو أن الإفضاء إلى النتائج المرجوّة استلزم مفاوضات بدأت يسيرة وما لبثت المطامع الفرنسيّة والمصالح البريطانيّة أن عقّدتها من جديد. وهي قد استغرقت الشطر الباقي من سنة 1945 والأشهر الثلاثة الأولى من السنة التالية. وقد أدّى رياض الصلح قسطه الكبير في المرحلة الصعبة (وهي الأخيرة) من «الجهاد» التفاوضيّ ما بين لندن وباريس.

رياض وحكومة عبد الحميد:
80 تجربة أولى في المعارضة البرلمانيّة

طال الأجل بحكومة عبد الحميد كرامي شهرين من الزمن، بعد انفراج الأزمة التي بلغت ذروتها بالقصف الفرنسيّ لدمشق، فتسلّمت، في مطلع آب 1945، «القوّات الخاصّة» المشكّلة من لبنانيّين ومعها ثكناتها وعتادها، واستقرّ هذا اليوم، لاحقاً، عيداً للجيش اللبنانيّ، وحصل مثيل لهذا الحدث في سوريا. وجاءت المفاوضات النهائيّة على هذا الأمر ختاماً يسيراً لعام ونصف عام من المماطلة والتعنّت الفرنسيّين ومن الصمود والإصرار السوريّين واللبنانيّين.

ولكن العمر الإجمالي للحكومة الكرامية لم يكن طويلاً. فإن هي إلا سبعة أشهر استقالت بعدها هذه الحكومة (في 16 آب 1945) وكانت قد تشكّلت (في 9 كانون الثاني) وشعارها الأول «الإصلاح» في الداخل. ولم يرحل كرامي بصمت بل هاجم بشاره الخوري مباشرة، محمّلاً إيّاه المسؤولية عن إخفاق الحكومة في الإصلاح المنشود. وهو قد صرّح لاحقاً، في مجلس النوّاب، بأن ما لم يكن شاب من شعره قد ابيضّ كلّه في أشهر حكمه السبعة. وكان هنري فرعون شريك كرامي القويّ في المجلس (ونسيب رئيس الجمهورية) قد شاطره الدعوة إلى الإصلاح ومعه شقيق زوجة الرئيس، ميشال شيحا: شريك فرعون في العمل المصرفي وصاحب جريدة لوجور. فوقف هذان الأخيران، في تلك المرحلة، على مسافة من رئيس الجمهورية، ولو أن نقدهما المباشر استهدف حكومتَي رياض الصلح. وكان كرامي يعوّل أيضاً على دعم للنوّاب الشيعة من كتلتي أحمد الأسعد وصبري حماده. ومع رحيل كرامي، خرج فرعون أيضاً من الحكم مغاضباً الرئيس المستقيل بالتصويت ضدّ الحكومة في مجلس النوّاب. وكانت حكومة كرامي قد حظيت ببركة رياض الصلح عند تأليفها، وكانت علاقة رياض برئيسها قد شهدت تقلّباً، في غضون تاريخ طويل، على الرغم من وحدة الأرومة السياسية والانتماء المشترك لرعيل «الكتلة الوطنية» السورية. وما لبث رياض أن انتقل إلى معارضة الحكومة الكرامية والسعي إلى إضعافها في مجلس النوّاب. وكان ينعي عليها أسلوبها المتردّد في المجابهة الدائرة بينها وبين المندوبية الفرنسية وضعف مواقفها حيال المحنة السورية في غير مجال. وكان لهذه المعارضة الصلحية قسطها في حمل الحكومة الكرامية على الرحيل.

م-1-8 مسألة الجلاء من لندن (مجلس الأمن) إلى باريس

كان اختيار سامي الصلح لرئاسة الحكومة التي تشكّلت في 22 آب 1945 نوعاً من الإقرار بأن للحدّة الطارئة على المواجهة بين رياض الصلح وعبد الحميد كرامي (فضلاً عن تردّي العلاقة بين هذا الأخير ورئيس الجمهورية) تحول دون ترؤّس أيّ من القطبين السنّيين حكومة مستقرّة. وقد حلّ حميد فرنجية محلّ هنري فرعون في وزارة الخارجية، وتسلّم بوصف

المطالبة صادرة من الولايات المتّحدة، ومشفوعة بطلب العقوبات لمن يخالف. وقد توصّل الوسيط إلى إلزام الأطراف بهدنة تمتدّ شهراً وتسري ابتداءً من 11 حزيران. وكان الاتّحاد السوفياتي مؤيّداً لوقف النار، وانتهت بريطانيا إلى موقف مماثل بعد حملة عليها في الكونغرس الأميركي هدّدت المعونة الأميركية لها. وكان من مفاعيل الحملة أيضاً تعليق المعونة البريطانية لشرق الأردن ومنع الضبّاط البريطانيين في جيشه من الخدمة في فلسطين والتزام بريطانيا حظر شحن السلاح إلى الدول العربية المتعاهدة معها. فكان لذلك كلّه أثره البالغ في مسار الحرب.

في مرحلة القتال الأولى، تقدّمت القوّات الصهيونية، على الجبهة الشمالية، حتّى الحدّ الساحلي مع لبنان في رأس الناقورة، واحتلّت هذه القوّات أيضاً قرية المالكية العربية في الجليل الأوسط. ولكن الجيش اللبناني وجيش الإنقاذ استخلصاها منها ثمّ احتلّت من جديد في 28 أيار واستخلصت مرّة أخرى في 6 حزيران. وهو ما سمح لفوزي القاوقجي الذي كان قد انسحب من نابلس، على رأس جيش الإنقاذ، أن يصل عبر الحدود اللبنانية إلى الناصرة. وأمّا الجيش السوري، فتقدّم في الأسبوع الأول إلى سمخ ولكن المقاومة الصهيونية ألزمته بالتراجع. وهو ما أفضى إلى استقالة وزير الدفاع وتسلّم حسني الزعيم رئاسة الأركان. بعد ذلك استولى الجيش على المنطقة الممتدّة إلى الشمال من بحيرة طبرية واقتحم مستعمرة مشمار هيردين المهمّة لينشئ رأس جسر غربيّ نهر الأردن حافظ عليه إلى النهاية.

على الجبهة الوسطى، انتشر الجيش العراقي من جسر المجامع على الأردن حتّى قلقيلية غرباً وجنين شمالاً ورأس العين جنوباً، مقترباً حتّى 20 كلم من اللدّ القريبة بدورها من البحر ومن تلّ أبيب. وكانت الخطّة العربية تقضي بأن تتقدّم معظم القوّات، باستثناء

الجيش المصريّ، نحو المعقولة اليهوديّة الواقعة عند ملتقى القطاعين الشرقيّ والغربيّ من الجليل الداخلين في نصيب إسرائيل بموجب خطّة التقسيم. وكان معنى هذا السيطرة على القطاع الشرقيّ، فيما يتولّى الجيش المصريّ السيطرة على القسم الجنوبيّ من فلسطين وهو ملحوظ لإسرائيل أيضاً. ولكن توقّف الهجوم السوريّ واستنكاف الجيش الأردنيّ عن تجاوز خطّة التقسيم ألزما الجيش العراقيّ بالانتشار في منطقة واسعة جداً، في الوسط، بحيث أصبح في موقف دفاعيّ بحت فيما أصبحت القوّات الصهيونيّة في موقف الهجوم. وهي قد شنّت هذا الهجوم منطلقة من المعقولة نفسها ومحتلّة قرى عربيّة عديدة في هذا القطاع. على أن التعزيزات التي استقدمها الجيش العراقيّ مكّنته من مواصلة السيطرة على مثلّث جنين - نابلس - طولكرم، فحافظ عليها حتّى نهاية الحرب. هذا فيما انتشر الجيش الأردنيّ في منطقتي رام الله واللطرون المحدقتين بالقدس وتمكّن من صدّ الهجوم الصهيونيّ على اللطرون الإستراتيجيّة تكراراً مع تدخّله لإنقاذ القدس الشرقيّة وهو ما تمّ.

على الجبهة الجنوبيّة، تقدّم الجيش المصريّ على الساحل، مُتجاوزاً غزّة إلى المجدل الواقعة على مسافة عشرين كلم إلى الشمال منها ومتّجهاً شرقاً على محور آخر إلى بئر السبع العربيّة في وسط النقب الشماليّ ليصل منها إلى بيت لحم القريبة من القدس. على أن تقدّمه الساحليّ بقي مهدّداً من جهة المستعمرات الصهيونيّة المعانية للطريق. وكانت حصينة فلم تسقط منها إلا واحدة وكان السقوط السابق لقرى عربيّة في هذا القطاع يزيد في وضع الطريق صعوبة، وكانت يافا، بعد سقوطها، قد استوت معقلاً صهيونيّاً يعجب تلّ أبيب من الجنوب. ومع تقدّم القوّات المصريّة إلى أسدود العربيّة جنوب تلّ أبيب، شنّ الصهيونيّون هجومهم المضادّ

سالم الداخليّة، فأصبح على هنين أن يواجها، بالتنسيق مع الحكومة السوريّة، معظم أعباء الطور الجديد من أطوار التجاذب اللبنانيّ - الفرنسيّ وقد أصبح أهم ملفّاته الجلاء.

والواقع أن تسليم ما كان قد بقي في اليد الفرنسيّة من مصالح مشتركة (وأهمّها مراقبة شركات المرافئ والسكك الحديديّة ومصفاة النفط في طرابلس وكذلك المطارات المدنيّة) قد حصل بلا عائق في الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة. ولم يبق (إلى ربيع 1946) إلاّ الهاتف والإذاعة والسراي الكبير. وأمّا المداولات بشأن الجلاء فبقيت متعثّرة.

عليه التقى رئيسا الجمهوريّتين، السوريّ واللبنانيّ، ومعهما أركان الحكومتين في الزبداني يوم 13 تشرين الأوّل وقرّروا مطالبة الحكومتين الفرنسيّة والبريطانيّة بموعد لجلاء قوّاتهما تماماً عن أراضي الدولتين. وكانت تجري في هذه الأثناء مفاوضات فرنسيّة بريطانيّة رمت إلى تجاوز الفتور الذي أورثته أحداث سوريا وتأمين التنسيق بين الدولتين في المشرق. وقد توصّلت الدولتان إلى اتّفاق، في كانون الأوّل، أقرّ مبدأ تجميع القوّات وجلائها عن سوريا ولبنان. على أن هذا الاتّفاق لم يحدّد موعداً للجلاء وأوجب بقاء قوّات فرنسيّة مجمّعة في المشرق حتّى إقرار الأمم المتّحدة نظاماً للأمن الجماعيّ في المنطقة. ثمّ إن إشارات إلى تأمين «الرخاء الاقتصاديّ» لشعوب المنطقة واحترام كلّ من الدولتين مصالح الأخرى أوحت بعودة منسّقة محتملة إلى المطالبة بامتيازات لفرنسا في دولتي المشرق...

وعليه، تواصل التنسيق بين حكومتي سوريا ولبنان وطُلبت إيضاحات من الحكومتين الفرنسيّة والبريطانيّة، وطُرحت عليهما أسئلة محدّدة. وكان أساس الموقف اللبنانيّ السوريّ أن الدولتين غير مقيّدتين بأيّة موجبات تمسّ مصالحهما أو حقوقهما في اتّفاق لم تشتركا في التفاوض عليه. على أن هذا التحفّظ لم يظهر له مفعول في الموقف البريطانيّ الفرنسيّ. وبدا أن الدولتين تواصلان مشاوراتهما لوضع الاتّفاق بينهما موضع التنفيذ.

ولما كان مقرّراً انعقاد الدورة الأولى للجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة في لندن، ابتداءً من كانون الثاني 1946، فقد شكّل

كلّ من سوريا ولبنان وفداً إلى الندوة وهما مزمعان طرح موضوع الجلاء على المرجع الدوليّ. رئس الوفد السوريّ فارس الخوري الذي كان قد خلف سعد الله الجابري في رئاسة الحكومة قبل أشهر. وتشكّل الوفد اللبنانيّ من حميد فرنجيّة رئيساً ومن رياض الصلح ويوسف سالم وكميل شمعون، الوزير المفوّض في لندن، أعضاء. وكانت تسمية رياض الصلح (وهو نائب ورئيس حكومة سابق) بادرة من رئيس الجمهوريّة متعدّدة المرامي. كان لا بدّ أولاً من تأمين «غطاء» مسلم متين لمهمّة حساسة. وكان الخوري عارفاً أيضاً بمقدرة رياض وخبرته في هذا النوع من المهمّات. وكان في الأمر، أخيراً، محاولة لإرضاء لرياض الذي بذل جهوداً لإطاحة عبد الحميد كرامي ثمّ تعثّرت عليه خلافته.

وفي 4 شباط، تقدّم الوفدان السوريّ واللبنانيّ بشكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدوليّ طالبين إلزام بريطانيا وفرنسا بالجلاء في موعد محدّد عن أراضي سوريا ولبنان. وكان الوفدان قد مهّدا لهذه الشكوى بحملة اتّصالات بدت فعّالة، وبكلمتين ألقاهما رئيساهما أمام الجمعيّة العموميّة وكانت لهما أصداء طيّبة. وكانت الشكوى مغامرة غير هيّنة إذ هي وضعت الدولتين الصغيرتين في وجه دولتين من الدول الكبرى ذوات العضويّة الدائمة في مجلس الأمن. وكان فيها أيضاً نوع من الاستفزاز للجانب البريطانيّ الذي سعى أولاً إلى الظهور بمظهر الوسيط في الخلاف.

ولكن فرنسا وبريطانيا كانتا قلقتين، بخاصّة، من استثمار سوفياتيّ للشكوى، فمالتا إلى البحث عن حلّ مع الوفدين السوريّ واللبنانيّ قبل طرح الشكوى على المجلس. وقد تعثّرت هذه المحاولة لأنّ الموقف الفرنسيّ بقي قريباً جدّاً إلى منطوق الاتّفاق البريطانيّ – الفرنسيّ في كانون الأوّل، فيما أصرّ الوفدان اللبنانيّ والسوريّ على حصر البحث في تحديد موعد وإجراءات عمليّة للجلاء التامّ، رافضين شمول الاتّفاق العتيد مسائل أخرى.

وفي 14 شباط بدأ المجلس مناقشة الشكوى. وكان عليه أن يقرّر أولاً إن كان أمام «نزاع» يحجب عن بريطانيا وفرنسا حقّ التصويت باعتبارهما طرفين فيه أم أمام «حالة» فلا يكون لهما هذا المفعول. وقد انتهت هذه المرحلة بعزوف المندوبين الفرنسيّ والبريطانيّ طوعاً عن التصويت.

يسنده الطيران. ولكنّ صمود المصريّين أبقاهم في أسدود إلى أن حلّت الهدنة الأولى. وكانوا قد تقدّموا، في هذه الأثناء، شرقاً من المجدل إلى الفالوجة وبيت جبرين والخليل.

يوجز وليد الخالدي حصيلة هذه المرحلة الأولى من الحرب بملامح يوحي جلّها بحيازة الجانب الصهيونيّ عناصر تفوّق مهّدت لكسبه الحرب. وذلك بخلاف ظواهر بدت موحية بخلاف ذلك. من ذلك أنّ تقدّم الجيوش العربيّة حصل إجمالاً في المناطق العربيّة الصرفة، وأنّ المستعمرات اليهوديّة التي استولى عليها كانت واقعة – باستثناء مشمار هيردين التي احتلّها الجيش السوريّ – في المناطق الملحوظة للعرب بموجب قرار التقسيم، وأنّ خطوط الدفاع الصهيونيّة الرئيسة لم تُخترق وأنّ استيلاء الجيش الأردنيّ على القدس الشرقيّة – على أهمّيّته – لم يقترن بقطع الإمداد فعلاً عن القدس الغربيّة التي وقعت (بما فيها أحياؤها العربيّة) في قبضة الصهاينة، وأنّ القوّات الرئيسة للصهاينة بقيت سليمة وفي موقع الهجوم فيما استقرّت القوّات العربيّة على خطوط دفاع بدت – في الحالة العراقيّة خصوصاً – مفرطة الطول بالقياس إلى الحشد المتوفّر. أخيراً، يجب لحظ الحظر الدوليّ لاستقدام السلاح وقد وقعت الجيوش العربيّة ضحيّة له دون القوّات الصهيونيّة التي كانت لها مصادر تسلّح خاصّة، لا يطول إليها الحظر، وكانت مرتكزة، في فلسطين نفسها، إلى قاعدة متينة من الصناعات الحربيّة. يُستثنى من هذه الصورة القاتمة نجاح الجيش المصريّ في عزل النقب الملحوظ للدولة اليهوديّة في قرار التقسيم ثمّ انتشاره بحيث قطعت عن سائر المناطق اليهوديّة 25 مستعمرة كانت ضئيلة السكّان ولكنّها كانت حصينة فلم تسقط في أيدي المصريّين. تلك هي – في وصف الخالدي – خلاصة الوضع الميدانيّ عشيّة هدنة الأسابيع الأربعة التي بدأت في 11 حزيران.

عشيّة الهدنة الأولى هذه، كان بن غوريون يدوّن في مذكّراته، بصيغ يقترن فيها الهياج الشديد بالاعتداد بالنفس، ما ذكرناه في موضع آخر من عزمه، لا على تحطيم الجيوش العربيّة التي دخلت فلسطين وحسب، بل على ضرب صور وصيدا وبيروت وتدمير عمّان وإسقاط سوريا وقصف بور سعيد والإسكندريّة والقاهرة، إذا واصلت مصر القتال وعلى تحويل لبنان إلى دولة مسيحيّة يحدّها الليطاني من الجنوب... وهذا فضلاً عن «تحرير القدس» والاستيلاء على النقب وتدمير اللدّ والرملة... وبعد أيّام من الهدنة كان بن غوريون يجزم برفضه عودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى مواطنهم معلناً أن يافا ستكون مدينة يهوديّة.

وكانت الهدنة فرصة لمراجعة الوضع العسكريّ من الجهة الصهيونيّة وترتيبه تمهيداً للهجوم. وكان همّ بن غوريون الأوّل تحويل الهاغاناه إلى جيش نظاميّ للدولة الجديدة تكون له بنية الجيوش النظاميّة ونمط تأطيرها وقيادتها، ويكون له احتكار القوّة المسلّحة في الدولة. وهذه مهمّة واجه بن غوريون، وهو ماضٍ في إنجازها، معارضة من اليمين وأخرى من اليسار. وكانت خطّته تثبيت الجبهتين الشماليّة والجنوبيّة وتحقيق نصر حاسم في وسط فلسطين حيث انتشر الجيشان الأردنيّ والعراقيّ. وكانت القدس نقطة تركيز فائقة الأهمّيّة في تفكير الرجل.

وفي هذه الآونة، انفجر الصراع بين بن غوريون وزعامة الإرغون، وكان التنافس العسكريّ ظاهراً بينهما من حين اندلاع القتال. فقد انتكست المفاوضات المتعلّقة بدمج الإرغون في جيش الدولة الجديد مع قدوم سفينة حملت إلى تلّ أبيب شحنة سلاح ضخمة للإرغون ومئات من المتطوّعين. وحين رفض قبطانها الأميركيّ تسليم الشحنة إلى الجيش، أصدر بن غوريون الأمر بإنزال المتطوّعين وإغراق السفينة بحمولتها.

ثمّ عرض الطرفان الشاكيان قضيّتهما، مركّزين على حقوق السيادة وعلى الضرر اللاحق بالأمن من جرّاء المرابطة المستمرّة للقوّات الأجنبيّة في بلادهما. وهو ما ردّ عليه المندوب الفرنسيّ بالتذكير بتجنيب المشرق ويلات الحرب، وبالمسؤوليّة الأمنيّة للدولة المنتدبة. وهو ما ردّ عليه المندوب البريطانيّ أيضاً بالتذكير باللجوء السوريّ واللبنانيّ إلى قوّات بلاده في الأزمة التي شهدها ربيع 1945. فبدا أن مهمّة القوّات الفرنسيّة هي حفظ الأمن ولكنّها تعمد إلى الإفراط في القمع فتردعها القوّات البريطانيّة عن ذلك... وأمّا مندوبو الدول الأخرى فأبدى معظمهم ميلاً إلى الموقف السوريّ واللبنانيّ، ولزم مندوب الولايات المتّحدة موقفاً وسطاً.

وقد طرحت على المجلس صيغ عدّة لقرارات سقطت على التوالي... إلى أن طُرح مشروع قرار أميركيّ نال الأصوات السبعة المطلوبة. ولكن حقّ النقض السوفياتيّ عاد فأسقطه وانتهى البحث كلّه إلى لاقرار. إذ ذاك عمد الوزيران الفرنسيّ والبريطانيّ إلى إعلان التزامهما مشروع القرار الأميركيّ تطوّعاً واحتراماً لإرادة الأكثريّة. وكان هذا المشروع إعلان ثقة بعزم فرنسا وبريطانيا على إجلاء قوّاتهما وطلباً لإجراء «مفاوضات» بين الدول الأربع «مستقلّة» بموضوعها (وهو الجلاء) عن أيّة مسائل أخرى. ولم يكن في المشروع موعد محدّد لإتمام الجلاء ولا التزام بنتيجة محدّدة للمفاوضات.

م > 82 المفاوضات والحسم

طُويت الشكوى السوريّة اللبنانيّة إلى مجلس الأمن في 16 شباط. وفي 19 منه أبلغ وزير الخارجيّة البريطانيّ أنتوني إيدن الوفدين السوريّ واللبنانيّ بنيّة بريطانيا اختصار مدّة الجلاء واعتقاده بحسن النيّة الفرنسيّة أيضاً. وعلى الأثر برز السؤال المتعلّق بمكان المفاوضات. وكان الجانب الفرنسيّ ملحّاً في طلب إجرائها في باريس. وكان الجانب البريطانيّ يفضّل عاصمته من غير استبعاد للعاصمة الفرنسيّة. وما لبث الوفد اللبنانيّ أن انقسم. فتصلّب شمعون في رفض باريس مكاناً للتفاوض وتمسّك بإجرائه في لندن أو في بيروت. وبعد تأمّل، مال رياض الصلح إلى باريس ووافقه في ذلك فرنجيّة وسالم. وقد

بنى هذه الأفضليّة على أن المفاوضة المباشرة مع الحكومة الفرنسيّة في عاصمتها أقرب إلى الإلزام والحسم من مفاوضة الانتداب في بيروت. وكان سبيرس الذي لبث يتابع القضايا السوريّة واللبنانيّة بعد استدعائه النهائيّ من بيروت، في أواخر 1944، يفضّل لندن ويقف وراء شمعون في تصلّبه. وقد وصل الأمر بسبيرس إلى حدّ مكاتبة رئيس الجمهوريّة منتقداً بأداء الوفد اللبنانيّ في لندن ومتعرّضاً بالاسم - بعد استثناء كميل شمعون من التنديد - لرياض الصلح. وهذا التنديد أوصله إلى الصحافة صائب سلام الذي تلقّى رسالة مماثلة من الجنرال البريطانيّ. وبعد مخابرات مع رئيس الجمهوريّة والحكومة في بيروت، انتهى الجدل بسفر الوفد اللبنانيّ - باستثناء شمعون الذي ثابر على رفضه - إلى باريس فيما أحجم الوفد السوريّ وعاد إلى دمشق مخلّفاً رئيسه في لندن للمتابعة. وكان رياض الصلح قد ضمن الموافقة السوريّة على مهمّة الوفد اللبنانيّ.

عليه دارت أوّلاً مباحثات عسكريّة بين خبراء بريطانيّين وفرنسيّين، دامت أيّاماً وأبلغت نتائجها إلى الوفد اللبنانيّ. وكانت الخلاصة أن يتمّ الجلاء البريطانيّ عن سوريا ولبنان في نهاية حزيران 1946 والجلاء الفرنسيّ في مطلع نيسان من العام التالي. ووجد الجانب اللبنانيّ في هذا العرض إخلالاً بتزامن الجلاءين كان يعدّه وطولاً في المدّة لا مسوّغ له. وكان المسؤولون اللبنانيّون قد أبدوا في أوقات سابقة خشيتهم من أن تستعجل بريطانيا سحب قوّاتها فتتحرّر حركة القوّات الفرنسيّة في البلاد.

وحيال الإلحاح اللبنانيّ، اختصر الفرنسيّون مهلة انسحابهم إلى نهاية 1946 متعهّدين أن يعقب رحيل قوّاتهم المقاتلة عن البلاد رحيل القوّات البريطانيّة، مع انتصاف العام، عن كثب، فلا يبقى منها في نهاية آب سوى فنّيّين وقياديّين لترحيل العتاد. وقد طلبوا مساعدة لبنانيّة في الحراسة والنقل لقاء هذا التسريع.

وقد وافقت الحكومة اللبنانيّة على هذا الاتّفاق الذي نُفّذ بحذافيره، فنُقش تاريخ الجلاء في 31 كانون الأوّل 1946 على لوحة حجريّة في نهر الكلب، واستوى هذا اليوم عيداً سنويّاً للجلاء. وأمّا في سوريا فكان الاتّفاق البريطانيّ - الفرنسيّ، في

وأمّا من جهة اليسار الصهيونيّ، فكان مدار الخلاف مع بن غوريون رغبته في تعزيز دور المحترفين في الجيش على حساب غير المحترفين الذين كانت كثرة منهم منتمية إلى حزب المابام الاشتراكيّ. وهو ما انتهى ببن غوريون إلى إقالة قائد الهاغاناه غاليلي ثمّ إلى إعادته ثمّ إلى إبراز يادين الذي ما لبث أن خاصمه. وقد سُوّي هذا الخلاف الذي تخلّله تهديد من بن غوريون بالاستقالة، بحلّ وسط ولم يظهر له أثر في الجهود الجارية لتعزيز الجيش عديداً وعتاداً. وهي جهود أثمرت كثيراً في أثناء مدّة الهدنة الأولى هذه.

في الجبهة العربيّة من جبهات فلسطين، كانت الصورة مُغايرة. كانت القيادة العامّة للجيوش المحاربة قد نيطت باللواء العراقيّ نور الدين محمود. ولكن الجانب العراقيّ أخذ يشكو إلى الجامعة العربيّة بقاء وحدة القيادة هذه أشبه بالوهم. وقد زاد الطين بلّة إصرار البريطانيّين على حجب طلبات السلاح التي تقدّمت بها الجيوش العربيّة. ثمّ وصل الأمر إلى اقتراح محمود قرن القيادة العامّة بمجلس لرؤساء الأركان، وهو ما كان من شأنه أن يضع فاعليّة القيادة في مهبّ الريح. وكانت الخلفيّة السياسيّة لهذا الجدل، وهي التنازع وفقدان الثقة بين المحورين العربيّين، واضحة تماماً. ولم يكن هذا الجدل قد أفضى إلى خطّة للحرب ولا إلى توحيد للقيادة حين طرح برنادوت مشروعه في أواخر حزيران. وكانت خطّة برنادوت تحسّن صورة الوحدة الجغرافيّة لكلّ من الدولتين العربيّة واليهوديّة، باقتراحها خريطة بديلة من خريطة قرار التقسيم. وكانت توسّع القاعدة الجغرافيّة للدولة العربيّة وتضمّ إليها القدس مع حفظ استقلال بلديّ للأقسام اليهوديّة منها. ولكنّها - أي خطّة الوسيط - كانت تقرّ لإسرائيل بما استُحدث من أمور واقعة في الجليل الغربيّ وعلى سائر الساحل الفلسطينيّ. وعليه التقى العرب واليهود

على رفض هذه الخطّة ورفض العرب، على اضطراب أمورهم العسكرية، تمديد الهدنة الذي قبله اليهود.

وكان لمشروع برنادوت بُعد آخر زاد البلبلة في الصف العربيّ، وهو اقتراحه ضمّ فلسطين العربيّة وشرق الأردن في دولة واحدة وإنشاء وحدة اقتصادية بين هذه الدولة وإسرائيل. وهو اقتراح جاء مُلبّياً مطامع الملك عبد الله، ولكن دول المحور المصريّ- السعوديّ في الجامعة العربيّة كانت ترفضه رفضاً باتّاً.

حرب 1948: المرحلة الثانية

مع انتهاء الهدنة الأولى في 8 تمّوز، بدأت المرحلة الثانية من الحرب وبدا واضحاً فيها أن المبادرة الهجوميّة أصبحت، إجمالاً، في يد القوّات الإسرائيليّة. باشرت هذه القوّات تنفيذ خطّة بن غوريون معدّلة. فشنّت، في الشمال، عمليّة «بروش» لاستخلاص مستعمرة مشمار هيردين من يد القوّات السوريّة وعمليّة «ديكل» لسحق جيش الإنقاذ المعسكر في الجليل الأوسط وكانت قاعدته الناصرة. وقد أخفقت العمليّة الأولى، بعد قتال عنيف دام أربعة أيّام، ولم تتزحزح المواقع السوريّة. وأمّا في الجليل الأوسط، فكان القاوقجي هو المبادر إلى الهجوم مستهدفاً مستعمرة سجرة الواقعة على تقاطع مواصلات إستراتيجيّ. وتميّزت هجمات جيش الإنقاذ ومن معه من المتطوّعين بالشراسة ودامت ثمانية أيّام. على أن المستعمرة صمدت. وأفادت القوّات الصهيونيّة من انشغال القاوقجي بها لتبدأ عمليّة ديكل بتوجيه هجوم من جهة الساحل على الجليل الأوسط. وقد صُدّ هذا الهجوم فحُوّلت وجهته نحو الجنوب. هكذا سقطت الناصرة في 16 تمّوز وأصبحت قوّات جيش الإنقاذ محصورة في قطاع من الجليل قاعدته الجنوبيّة قرية عيلبون وركناه الشماليّان قريتا ترشيحا والمالكيّة القريبتان من الحدود اللبنانيّة. وكانت قرى

نهاية عام 1945، قد أسفر عن بدء الجلاء فعليّاً وقطعه أشواطاً قبل مشاذّات لندن ومفاوضات باريس. عليه قرّر الطرفان الأوروبيّان مواصلته وإنهاءه في ستّة أسابيع. وهو ما كان. فاستوى السابع عشر من نيسان 1946 يوماً للجلاء في سوريا، سابقاً «اليوم» اللبنانيّ بأشهر. وكان هذا اليوم كلّف سوريا تضحيات جسيمة في ربيع 1945 وقبله في غير مرحلة من عهد الانتداب الفرنسيّ. ولم يكن بدّ من أن تطبع هذه التضحيات الصورة الإجمالية اللاحقة للعلاقات الفرنسيّة السوريّة بطابع النفور والمرارة.

83-م رأس الكونت ورأس الحكومة

لم تكن مفاوضات الجلاء في باريس عمليّة هيّنة. فهي قد شهدت أخذاً وردّاً كان مدارهما المطامع الفرنسيّة في حفظ «المركز الممتاز» وأسفرت، في أواخرهما، عن توتّر كاد أن يفضي إلى قطعهما. وكان يواجه الوفد اللبنانيّ فيها وزير الخارجيّة جورج بيدو ومساعدوه. وكانت هذه الحقيبة قد بقيت في عهدته بعد رحيل شارل ديغول وحكومته المؤقّتة في 20 كانون الثاني 1946 وتوزير بيدو مجدّداً في حكومة فيلكس غوان. ولم يأت بيدو إلى الوزارة من المدرسة الدبلوماسيّة وإنّما كان، في الحرب، رئيساً للمجلس الوطنيّ للمقاومة بعد مقتل جان مولان. وهو أصبح، بعد التحرير، رئيساً للحركة الجمهوريّة الشعبيّة، النظير الفرنسيّ للأحزاب الديمقراطيّة المسيحيّة في أقطار أوروبيّة أخرى، وأحد الأحزاب الثلاثة الكبرى التي حكمت فرنسا المحرّرة مع ديغول وبعد استقالته. وكانت «الجمعيّة التأسيسيّة» ما تزال جالسة، أثناء المفاوضات الفرنسيّة اللبنانيّة، في وضع دستور «الجمهوريّة الرابعة» لاستفتاء الأمّة عليه وإجراء الانتخابات العامّة بعد ذلك. عليه لم يكن بيدو مستعداً لتقبّل إخفاق في هذه المفاوضات بدا أنّه قد يجدّد اضطرابات العام السابق في «دولتي المشرق» ويحمّله حرج شكوى جديدة كانت هاتان الدولتان مستعدّتين لتقديمها إلى مجلس الأمن الدوليّ. ولم يكن الاحتمال نفسه ليرضي شريكي حزب بيدو الكبيرين في الحكم، أي الحزب الشيوعيّ والحزب الاشتراكيّ، إذ كان تحقيقه سيقود الحكومة إلى أفعال مجافية لسياستها المعلنة...

وقد كان نصيب رياض الصلح من الحملة التي باشرها الوفد اللبناني تأييداً لقضيّته، أن يعبّر أصدقاء له في هذا اليسار الذي كان أليفاً لسياسته ولصحافته من أواخر العشرينات وعبر الثلاثينات. هذا فيما تولّى يوسف سالم الاتّصال بذوي المصالح في المشرق من وسط الأعمال، وتولّى حميد فرنجيّة والوزير اللبنانيّ المفوّض في باريس أحمد الداعوق تحريك فاعليّات أخرى ذات أهمّية.

وعلى جاري العادة، بدا المرؤوسون الانتدابيّون، في الوفد الفرنسيّ، أميل إلى التشنّج من رئيسهم الوزير، وكان يتقدّم هؤلاء الكونت ستانيسلاس أوستروروغ، كبير مساعدي الجنرال بينيه، في بيروت، يدعمه العسكريّون. ويروي يوسف سالم أن رياض الصلح أخذ يتحيّن فرصة لإبعاد أوستروروغ عن المفاوضات. وقد سنحت له حين دعا بيدو الفريق اللبنانيّ إلى عشاء... طلب رياض إلى زميليه أن ينتحيا بأوستروروغ ناحية من المكان بعد العشاء ويفتحا معه موضوع حماية فرنسا لمسيحيّي الشرق. وهو ما فعلاه ورياض واقف غير بعيد حتّى أشار إليه سالم بحركة من رأسه. فاقترب رياض من خلف أوستروروغ وكان هذا الأخير يشيد بفرنجيّة لطرحه الموضوع مؤكّداً له أن فرنسا ستبقى الحامية للمسيحيّين. وما كان من رياض إلا أن صاح بالرجل مغضباً:

- ماذا يا كونت؟ - حماية مسيحيّي لبنان؟ - وأنا ماذا جئت أفعل هنا؟

ولم يقبل رياض عذراً لأوستروروغ. وأعلن أنه مسافر الغداة إلى بيروت. ولم يترك لأحد مجالاً لثنيه عن مغادرة المكان فوراً بل استأذن صاحب الدعوة وانصرف.

وكان أن بيدو، بعد وقوفه على الواقعة، زار الوفد اللبنانيّ، صبيحة اليوم التالي، في فندقه معتذراً، وأبلغه إقصاء أوستروروغ من الوفد! ثمّ سارت المفاوضات، بعد ذلك، إلى أحسن الخواتيم!

مهمّة أخرى باشرها رياض من باريس، وهي إطاحة حكومة سامي الصلح. كانت علاقة رياض بصهره وابن عمه قد بدت حسنة في أيّام حكومة سامي الأولى سنة 1942 وذلك على الرغم

إجزم وجبع وعين غزال، وهي التي عُرفت بالمثلّث الصغير وتقع على سفوح الكرمل إلى الجنوب من حيفا، قد أبلت بلاءً حسناً في عرقلة المواصلات الصهيونيّة خلال الأسابيع السابقة. فشنّ الجيش الإسرائيليّ هجوماً عليها في أوائل مرحلة الهدنة الأولى وآخر في نهايتها انتهيا بالإخفاق. فأتبعهما بثالث حشد له قوّات كبيرة في مرحلة الهدنة الثانية وهو الهجوم الذي انتهى بسقوط المثلّث الصغير في 26 تموز.

على الجبهة الوسطى، شهدت هذه المرحلة مأساة اللدّ والرملة التي استوت نذيراً أوّل مدوّياً بالهزيمة العربيّة في فلسطين. كان الجيش العراقيّ منتشراً في قطاع كبير جدّاً من فلسطين يمتدّ من جسر المجامع على الأردنّ شرقاً إلى جنين فطولكرم شمالاً وغرباً إلى قلقيلية وإلى رأس العين جنوباً، وتقع هذه الأخيرة على بعد 16 كلم من اللدّ. وكانت قصبة هذا القطاع نابلس. وكان الجيش الأردنيّ منتشراً بين رأس العين شمالاً فاللطرون جنوباً فالقدس الشرقيّة ثمّ أريحا شرقاً. وكانت الأخيرة قصبته. وكان طول الجبهة العراقيّة، ومعه طول الطريق لإمداد الجيش من بغداد، عبئاً على حركته، على الرغم من تعزيزه في هذه المرحلة. عليه اقتصر دور الجيش العراقيّ على غارات محدودة وعلى حمايته جنين ولم يتحرّك لمنع سقوط المثلّث الصغير ولا لمنع سقوط اللدّ والرملة. وأمّا الجيش الأردنيّ فكان متمركزاً في التلال المشرفة على اللدّ والرملة لحماية طريق اللطرون ولم يكن قادراً على حماية المدينتين من هجمات القوّات الصهيونيّة المسيطرة على القطاع الغربيّ حتّى الساحل.

هكذا لم يدافع عن اللدّ والرملة إلاّ أهلهما ومعهم نجدة أردنيّة رمزيّة اقتصرت على 125 عنصراً وبضع مصفّحات. وهذا في وجه أربعة ألوية صهيونيّة حُشدت لإسقاطهما في عمليّة أطلق عليها اسم عمليّة «داني».

فسقطت المدينتان بين 11 و14 تموز وسقط معهما 23 قرية في المحيط. واقترفت في اللدّ خصوصاً، مذابح مُروّعة، فكان الضحايا بالمئات ودُفِع الأهالي، ومعهم من كان قد نزح سابقاً من يافا وجوارها، إلى النزوح وقد عصف بهم ذعر هائل. ومات منهم، وهم في طريقهم إلى الخطوط الأردنيّة، مئات أخرى عطشاً وإعياءً. وسلب الجنود الإسرائيليون النساء ما عليهن من حليّ ونهبوا المنازل والمتاجر. وبلغ عدد النازحين سبعين ألفاً نصفهم من السكّان ونصفهم نازحون سابقون.

واصلت القوّات الإسرائيليّة، فور سقوط المدينتين، هجومها، محاولة الالتفاف على اللطرون، في عمليّة أطلق عليها اسم «كيدم»، وذلك عبر الفصل بين القطاعين العراقيّ والأردنيّ. وكان هدفها احتلال القدس القديمة ثمّ التوغل في اتّجاه نابلس. ولكن الجيش الأردنيّ صدّ هذا الهجوم وإن يكن الأخير أضعف الحصار المضروب على القدس الغربيّة وأربك مواصلات الجيش الأردنيّ مع الساحل.

هذا، وقد ضجّت فلسطين العربيّة من أقصاها إلى أقصاها بأخبار ما جرى في اللدّ والرملة. وطاول النقد القارص الجيش الأردنيّ أوّلاً وإمرته البريطانيّة. وطاول أيضاً الجيشين العراقيّ والمصريّ اللذين لم تكن مواقعهما بعيدة عن المدينتين.

على الجبهة الجنوبيّة، كانت غاية القيادة الإسرائيليّة، في هذه المرحلة، خرق خطوط انتشار القوّات المصريّة التي كانت تعزل النقب بما فيه من مستعمرات يهوديّة محصّنة. وقد نفّذت القوّات الصهيونيّة عمليّتين لهذه الغاية. ودار القتال سجالاً بين الجيشين واشتدّ كثيراً في مثلّث رأسه أسدود وقاعدته طريق المجدل - بيت جبرين. واشتركت فيه قوّة سعوديّة وأخرى سودانيّة حضرتا لتعزيز هذه الجبهة. واشترك فيه أيضاً

من ترشيح رياض أوّلاً لتشكيل الحكومة. وثمّة ما يجيز الترجيح أن الخلاف بين الرجلين ذرّ قرنه في انتخابات 1943 النيابيّة حين أقبل سامي الصلح على محالفة أيوب ثابت، وهو الخارج لتوّه من رئاسة الدولة على أثر حملة إسلاميّة عارمة تصدّرها رياض الصلح. ثمّ ساءت العلاقة كثيراً، في أيّام راشيّا، إذ أبدى سامي ميلاً إلى تشكيل الحكومة التي استمات إميل إدّه في البحث عن رئيس وأعضاء لها، دونما طائل. وقد ظهر رياض لجبران جريج قلقاً من قبول سامي هذه المهمّة فيما «الدولة» معتقلة. ويستفاد من كلام قاله لمجيد أرسلان قاله في مجلس النوّاب (ولم يردّ عليه سامي) أن ابن سامي الصلح هو الذي ثنى والده عن عزمه بفعل التهديد. فكان أن نزل هذا الأخير، على حصان أبيض، حالما ثبت رسميّاً أن معتقلي راشيّا سيفرج عنهم، لـ«يفتتح» مجلس النوّاب المغلق دون أعضائه من أوّل أيّام الأزمة. والمؤكّد أن الصلحين اللذين تناوشا مراراً في المجلس النيابيّ قد بلغا أقصى الخصومة حين وقّع سامي، بعد حرب فلسطين، ومعه ثلاثة نوّاب آخرين، اقتراحاً قدّمه باسمهم كمال جنبلاط ويقضي بتقديم رياض إلى المحاكمة (وهو إذ ذاك رئيس الحكومة) في ضوء نتائج الحرب.

في كلّ حال، شجّع رياض رفيقيه الوزيرين على الاستقالة من الحكومة. وعضده، في هذا التشجيع، سوء أداء الحكومة في مواكبتها لوفدها المفاوض، وسكوتها عن حملة التجريح التي تعرّض لها الوفد. وكان يدعو سالم إلى الاستقالة داعٍ آخر هو أن رئيس الجمهوريّة ووزير الداخليّة بالوكالة إميل لحود اتّخذا في غيابه قرارات وتدابير ما كان ليوافق عليها، وهو الوزير الأصيل، فأخلفا وعدهما إيّاه بالامتناع عن مثل ذلك. وقد مضى سالم في قراره حتّى النهاية. وأمّا فرنجيّة الذي تأخّر في روما عن رفيقيه العائدين إلى بيروت، فتمكّن رئيس الجمهوريّة من ثنيه عن الاستقالة. وحلّ فيليب تقلا - بعد تردّد - محلّ سالم. فتمكّنت حكومة سامي الصلح من الصمود ستّة أسابيع إضافيّة. وأطاحتها، في أواسط أيّار، استقالة أعضائها من حلفاء عبد الحميد كرامي.

◄ 84 «حكومة الجبابرة»

عاد رياض الصلح إلى بيروت، ومعه يوسف سالم من طريق فلسطين ولبنان الجنوبي وذلك في اليوم الأخير من آذار 1946، أي بعد غياب طال ثلاثة أشهر. وكان الفرح عامّاً بالاتّفاق على الجلاء القريب للقوّات الأجنبيّة وعلى خلوّ لبنان منها لأوّل مرّة منذ اتّخاذه دولة تبعة الحرب العالميّة الأولى. وكانت أخبار الدور الذي لعبه رياض الصلح في هذه المفاوضات الصعبة قد شاعت. فجرى له (نائبان عن الجنوب) استقبال حاشد بدأ في الناقورة واتّصل في صور وصيدا وبيروت.

أتاح هذا النصر لزعامة رياض الصلح اللبنانيّة أن تستردّ جانباً من وهجها كانت السياسة الداخليّة قد استهلكته في عهد حكومتيه الأوليين. مع ذلك، لم يخلف رياض الصلح ابن عمّه حين استقالت حكومة هذا الأخير في 22 أيّار. فقد كان عبد الحميد كرامي هو الذي ذهب بالحكومة إذ سحب منها حلفاءه. لذا اتّجه رئيس الجمهوريّة إليه مضطرّاً، إذ لم تكن حبال الودّ موصولة، بعد اختبار الحكومة الكراميّة الأولى، ولم يكن العهد به قد بَعُد. ولكن كرامي اشترط توزير أقطاب هم رياض الصلح وكميل شمعون وهنري فرعون. ثمّ إنّه عاد أيضاً إلى برنامجه الإصلاحيّ، وكان يقضي، في ما يقضي، باعتماد القضاء (لا المحافظة) دائرة انتخابيّة. وكان هذا البند (الذي تمسّك به كرامي) يضمن له «الاستقلال» بتمثيل طرابلس وقضائها ويغنيه عن قوى انتخابيّة أخرى في الشمال كانت علاقته ببعضها صعبة، وكان بعضها أقرب إلى خصومه في طرابلس. على أن رئيس الجمهوريّة كان مدركاً مناوأة الزعماء (وفيهم هو نفسه والبعض من حلفاء كرامي الكبار أيضاً) لهذه الصيغة. فكان أن تعثّر تكليف كرامي وكُلّف سعدي المنلا، نائب طرابلس الآخر وحليف كرامي المستقيل من حكومة سامي الصلح، تأليف الحكومة الجديدة. وبدا تأييد كرامي وميل الخوري إلى الحظوة بحكومة مطواعة ضامنَين لتحصيل المنلا أكثريّة نيابيّة. وكان كرامي وهنري فرعون، على الخصوص، يقفان سدّاً في وجه تكليف رياض الصلح. عليه ألّف المنلا حكومة كان الوجه القوي فيها البيروتيّ صائب سلام، وكان يوزّر أوّل مرّة وتسلّم حقيبة الداخليّة.

ولم تلبث حكومة المنلا أن تعثّرت بالأزمة الاجتماعيّة التي كشفتها «الاستراحة» اللبنانيّة من مسلسل المواجهات

مجاهدون من قرى المنطقة. ولم تتمكّن القوّات الصهيونيّة من تحقيق أهدافها، فبقيت موازين الجبهة الإجماليّة على حالها، تقريباً، إلى أن أعلن مجلس الأمن هدنة جديدة غير محدودة ولا مشروطة تسري ابتداءً من 18 تمّوز تحت طائلة العقوبات إذ جعل مرجعها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة. وكان على الوسيط برنادوت أن يسعى، في أثناء هذه الهدنة، إلى تسوية دائمة يقبلها طرفا النزاع.

سقوط فلسطين

لم تكن الهدنة الثانية هذه هدنة فعليّة. فهي قد شهدت انهيار الجبهات العربيّة في فلسطين وبلوغ دولة إسرائيل الوليدة حدوداً قريبة من حدودها اليوم. وهي قد شهدت أيضاً تلاطماً شديداً في المواقف بين القادة العرب واكبته اتصالات أردنيّة - إسرائيليّة رسميّة رمت إلى عقد صفقة تُقتسم فيها فلسطين بين الطرفين، على أسس ترسمها، إلى حدّ بعيد، وقائع الميدان العسكريّ الجديدة. في هذه المرحلة أيضاً، ظهر التضعضع جليّاً في الصفوف الفلسطينيّة، واستولى الإحباط على القادة العسكريّين في الجبهة العربيّة، فاعتكف غير واحد منهم، احتجاجاً، مدّة من الزمن. هذا فيما كانت القوّات الإسرائيليّة تتعزّز وتتهيّأ لتسديد الضربات الساحقة وكانت تتحقّق لها، على الأخصّ، السيادة في المجال الجوّي، وكانت قيادتها السياسيّة تنتهي، بعد تجاذب، إلى خطّة واضحة لم تلبث أن دخلت مجال التنفيذ.

كانت هزّة سقوط اللدّ والرملة مستمرّة التردّد في كلّ اتّجاه. فأنحى الملك عبد الله وحكومته باللائمة على القائد الإنكليزيّ لجيشه غلوب باشا، وكان هذا قد علّل تقصير الجيش بالنقص في الذخائر. واستقال رئيس الحكومة العراقيّة مزاحم الباجه جي ثمّ سحب استقالته. واعتكف رئيس



142 برنادوت

الأركان العراقيّ صالح صائب الجبوري في منزله ثمّ استجاب لطلب الوصيّ عبد الإله فعاد إلى عمله بعد أسابيع. ودارت اتّصالات بين عبد المجيد حيدر سفير شرق الأردنّ في لندن، والياهو ساسون رئيس الدائرة العربيّة في الخارجيّة الإسرائيليّة، المقيم آنذاك في باريس. وطلب الملك عبد الله، بواسطة القنصل الأميركيّ في القدس، مناطق انتشار الجيش الأردنيّ في فلسطين ومعها النقب والجليل الغربيّ ويافا ثمناً لتسوية يعقدها مع إسرائيل.

ومن الجهة الإسرائيليّة، أبلغ موشي شرتوك، وزير الخارجيّة، السفير حيدر بواسطة ساسون تمسّك إسرائيل بحدود التقسيم التي رسمتها الأمم المتّحدة سنة 1947، مع إضافات إلى النصيب الإسرائيليّ. ولم يجد شرتوك - الذي كان يجيب عن أسئلة طرحها حيدر - مانعاً من ضمّ ما يتبقّى من فلسطين إلى شرق الأردنّ. ولم يجد مانعاً أيضاً من وحدة اقتصاديّة تنشأ بين الأردنّ وإسرائيل ولكن على غير الصورة التي كان قد اقترحها برنادوت. وأبدى شرتوك رفضاً لعودة اللاجئين الفلسطينيّين إلى ديارهم ورأى أن يوطّنوا في البلاد العربيّة بما فيها شرق الأردنّ والقسم العربيّ من فلسطين. أخيراً، سعى شرتوك، في إجابته

الدوليّة، بعد أن بوشر بتنفيذ اتّفاق الجلاء، على وجه السرعة، فكرّست فرنسا، في أوائل تمّوز، نهاية الانتداب رسمياً، بسحب «المندوب العامّ» الجنرال بينيه وإرسال «السفير» الأوّل لها في بيروت أرمان دو شايلا ليحلّ محلّه. وكان للحزب الشيوعيّ دور بارز في قيادة الحركات الإضرابيّة (وكان أزره مشتدّاً بالتأييد السوفياتيّ لقضيّتي لبنان وسوريّا) وأظهر صائب سلام شدّة في مواجهة هذه الحركات.

هكذا وجد رياض الصلح نفسه، في أيلول، مستطيعاً تسديد ضربة إلى حليف كبير لكرامي هو رئيس مجلس النوّاب صبري حماده. فأسهم سعي رياض إسهاماً بارزاً في رفع صديقه الأرثوذكسيّ حبيب أبو شهلا إلى سدّة الرئاسة الثانية. وذلك بأكثريّة محدودة ولكن كافية لإثبات ضعف الحكومة التي أيّدت حماده. وكان فوز أبو شهلا دليلاً على أن القاعدة الطائفيّة لهيكل السلطات لم تكن قد استقرّت، بعد، في خريف 1946، وكانت راسية على حكم الأمر الواقع القديم لا على حكم الميثاق الوطنيّ. في كلّ حال، أثار سقوط حماده احتجاجاً شيعيّاً ومطالبة برئاسة الحكومة لشيعيّ. وما لبث صبري حماده أن تقدّم من المجلس باقتراح قانون لإلغاء الطائفيّة كان نصيبه من النوّاب التفهّم المهذّب أو التحفّظ المهذّب، ثمّ النوم العميق.

وكان لاقتراب موعد الانتخابات النيابيّة مفاعيل قويّة برزت شهراً بعد شهر في وضع حكومة المنلا وفي موازين المجلس النيابيّ وفي موقف رئيس الجمهوريّة. كان هذا الأخير عالماً أن المجلس المقبل سيختار خلفه في الرئاسة سنة 1949... أو يختاره خلفاً لنفسه. وسواء أكانت نيّة تجديد الولاية مستقرّة في نفسه، في أواخر سنة 1946، (وهذا في حكم المؤكّد) أم كانت غير مستقرّة بعد، فإن انتخابات الربيع التالي النيابيّة أظهرت تصميمه القاطع على كسب النيابة لأكثريّة تناصره. وكان هنري فرعون راغباً في زيادة عدد النوّاب إلى 77 ونقل مقعده من زحلة إلى موطنه بيروت، فارتأى أن يتقرّب من سنّي قويّ في بيروت هو رياض الصلح، ولقي من هذا الأخير ترحيباً وضع حدّاً للخصومة. وهو ما أفضى إلى ترحيل حكومة المنلا في 14 كانون الأوّل سنة 1946 ورفع الحظر - بممالأة من رئيس الجمهوريّة - عن تكليف رياض الصلح تشكيل حكومة تقود البلاد في الانتخابات النيابيّة.

وقد جاءت هذه حكومة جد قوية فأُطلق عليها لقب «حكومة الجبابرة». فهي قد جمعت فرعون وشمعون وعبد الله اليافي وضمّت الوزيرين كمال جنبلاط ومجيد أرسلان يقابلهما وزير شيعيّ واحد هو صبري حماده الذي عُوّض وزارة الداخليّة عن رئاسة مجلس النوّاب. وكان هذا الخلل دليلاً آخر على طراوة عود العرف الطائفيّ وإشارة واضحة أيضاً إلى خوف بشاره الخوري المتجدّد من شبح إدّه وقد أخذ يتململ بقوة جاهداً للنهوض من كبوة 1943. كان هذا الأخير قد زار باريس وراح يتودّد إلى البريطانيّين وطلّق حذره من عروبة جامعة الدول العربيّة. فكان الإتيان بكمال جنبلاط إلى الحكومة (وهو القريب العهد من ولاء إدّيّ معلوم) إحكاماً للسدّ الدرزيّ، في الجبل، أمام إميل إدّه وحزبيّته. وقد ضمّت الحكومة الجديدة أيضاً جبرائيل المرّ وإلياس الخوري ونالت الثقة بالإجماع، باستثناء ثلاثة من النوّاب الشيعة عن الجنوب هم عادل عسيران وكاظم الخليل ورشيد بيضون قدّموا استقالتهم من مجلس النوّاب، يأساً من «الإنقاذ» - في ما قالوا - واحتجاجاً على تعيين صبري حماده (صهر خصمهم الانتخابيّ أحمد الأسعد وحليفه) وزيراً للداخليّة. وقد رفض المجلس استقالتهم.

أمّا رياض الصلح فكان يعود إلى مسؤوليّة غاب عنها سنتين وذلك ليقيم فيها أربع سنوات رئس خلالها أربع حكومات متوالية، وشهدت البلاد والمحيط في أثنائها أجسم الأحداث. وهذه أحداث تدبّرها رياض الصلح بعزم وأقدم في مواجهتها، مخطئاً أو مصيباً، وأضرّت به كثيراً وقتلته في النهاية.





143 بن غوريون وشرتوك

هذه، إلى جعل إسرائيل نفسها والولايات المتّحدة مرجعين لشرق الأردنّ بحيث يضول اعتماده على بريطانيا، فوعد بالسعي إلى تحصيل قرض أميركيّ لشرق الأردنّ ودعم أميركيّ لضمّ المملكة إلى الأمم المتّحدة، إلخ. وكانت هذه المساعي الإسرائيليّة قد لاحت لها بدايات حين توقّف الاتّصال بين إسرائيل وشرق الأردنّ بعد شيوع أخباره في أواخر تمّوز.

في نهاية تمّوز أيضاً، قرّرت جامعة الدول العربيّة خفض عديد جيش الإنقاذ الذي كان مرابطاً في الجليل الأوسط بمقدار النصف. وكانت شكوى قائده فوزي القاوقجي مُرّة من النقص الحادّ في الذخيرة. فكتب إلى الأمين العامّ للجامعة يبلغه تنحّيه عن القيادة في 5 آب. ولكنّه عادَ إليها في 25 بعد تدخّل من الملك السعوديّ.

وفي 15 أيلول، قدّم برنادوت مقترحاته النهائيّة إلى الأمم المتّحدة فجعل الجليل الغربيّ في الدولة اليهوديّة، والنقب في الدولة العربيّة، واستعادَ القدس للوصاية الدوليّة وطلب ضمّ الدولة العربيّة إلى شرق الأردنّ وإعادة اللاجئين العرب إلى ديارهم. وبعد يومين اغتالته في القدس منظّمة شتيرن الصهيونيّة وكان يتزعّمها يتسحاق شامير.



144 صبري حمادة ورياض الصلح ومسؤولون لبنانيون آخرون ومعهم ضيوف منهم نوري السعيد وأبو الهدى وسبيرس وشاتينيو في مناسبة بيروتية

145 رياض الصلح وكمال جنبلاط حين كانا متحاورين

146 أحمد الأسعد ورياض الصلح في مهرجان انتخابي







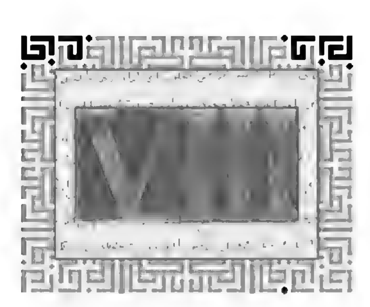
147 حكومة رياض الصلح الثالثة

148 الرؤساء اللبنانيون والسوريون أمام لوحة الجلاء

149 بين صائب سلام وسامي الصلح









وفي أيلول أيضاً، برزت رغبة عراقيّة، مردّها إلى الشعور بخطورة الوضع، في جعل الجيش الأردنيّ تحت القيادة العراقيّة. ولكن المحاولة أفضت، بعد أخذ وردّ، إلى الإخفاق. ولم يُفلح الجانب العراقيّ أيضاً في حمل الحكومة المصريّة على اعتماد خطط جديدة مشتركة. ثمّ أعلنت «حكومة عموم فلسطين» في 23 أيلول، في غزّة. وكانت مبادرة المفتي أمين الحسيني إلى إعلانها قد لقيت موافقة من الدول العربيّة، بما فيها شرق الأردنّ، إذ اعتبرت توكيداً لحقّ العرب في أرض فلسطين. مع ذلك، استثار هذا الإعلان مؤتمرات معارضة وأخرى مؤيّدة. وكان واضحاً أنّ الخلاف بين المفتي الفلسطينيّ المصرّ على استقلال الفلسطينيّين بأمرهم والملك الأردنيّ المصرّ على ضمّ فلسطين العربيّة إلى مملكته كان هو الداعي إلى هذه المؤتمرات التي زادت الموقف العربيّ كلّه، في فلسطين، ضعفاً على ضعف.

من الجهة الإسرائيليّة، كان التخطيط جارياً لاستكمال الحرب بنصر حاسم على سائر الجبهات، وهذا مع أن إسرائيل تبلّغت، في 8 أيلول، إصرار الولايات المتّحدة على فرض احترام الهدنة. وكان بن غوريون راغباً في البدء بالجبهة الوسطى، ولكن وزير الخارجيّة شرتوك أفلحَ في إقناعه بالتحوّل أوّلاً نحو الجبهة الجنوبيّة، من غير إهمال الإجهاز على مقاومة جيش الإنقاذ في الجليل. وكانت ذريعة خرق الهدنة أن الجيش المصريّ يمنع وصول الإمداد إلى المستعمرات المعزولة في النقب وأن مشروع برنادوت ألحق الجليل كلّه بإسرائيل.

عليه، شنّت القوّات الإسرائيليّة التي كانت قد عُزّزت تعزيزاً كثيفاً هجوماً ضخماً على طول الجبهة المصريّة في 14-15 تشرين الأوّل. فتمكّنت من اختراق خطّ المجدل- بيت جبرين مُنهية الحصار المصريّ المضروب على المستعمرات الجنوبيّة. وحمل هذا الهجوم

في لبنان، كان النصف الثاني من الأربعينات، مرحلة قلق واضطراب مقيمين في المجالين الاجتماعيّ والسياسيّ. وقد عاد صعباً اليوم تصوّر التقلّبات المتتابعة التي شهدتها تلك السنوات، والتآكل المستمرّ الذي راح ينال من رصيد دولة الاستقلال، في أثنائها. وذلك أن عمل الذاكرة المغرض أدرج تلك المرحلة في مساق «عصر ذهبيّ» مزعوم كان الذين عاشوا فيه يرون فيه، على الإجمال، رأياً آخر. وكان استمرار الفساد الذي حكم الحياة السياسيّة والإداريّة في لبنان، علاقات وممارسات ومؤسّسات، طوال عهد الانتداب، هو وحده ما ينذر بالزوابع المقبلة، وهو ما لم يتوان صحافيّون كبار وساسة عديدون عن التحذير منه. ولكن سلسلة المنجزات الجليلة التي شهدتها السنوات الثلاث الأولى من العهد الاستقلاليّ كتمت هذه الأصوات. كان الاستقلال قد انتُزع والمعاهدة المقيّدة له قد اجتُنبت. وكان الجلاء قد مشى شوطاً وقارب التمام حين شكّل رياض الصلح حكومته الثالثة في أواخر العام 1946. وكانت العلاقات اللبنانيّة - السوريّة قد أرسيت على تفاهم سياسيّ بدت معالجة عثراته أمراً ميسوراً، وعلى وحدة نقديّة وجمركيّة، أقيمت لإدارتها هياكل مقبولة من الطرفين وإن بقيت بعض مندرجاتها موضوع تململ متقطّع من الطرفين أيضاً. وكان إنشاء جامعة الدول العربيّة قد جمّد الخلاف السوريّ - اللبنانيّ المتعلّق بالتكوين الإقليميّ للبنان، غداة الحرب العالميّة الأولى. وكان إنشاء الجامعة نفسها قد ضبط الضغوط على لبنان وسوريا من جانب أصحاب المشاريع الوحدويّة، وأولهم عبد الله أمير شرق الأردن. وكان احتلال لبنان مقعداً في الأمم المتّحدة قد أبطل الانتداب قانوناً، بعد اضمحلاله واقعاً، وذلك بحكم شرعة المنظّمة. وكانت العلاقات اللبنانيّة - الفرنسيّة قد انتقلت إلى طور وفيّ، إجمالاً، غلب فيه الوجهان الثقافيّ والاقتصاديّ. وكانت تحرس الاعتدال الفرنسيّ في هذه العلاقات غلبة مستمرّة للنفوذ البريطانيّ في لبنان (وفي الشرق العربيّ كلّه) تحوّل نعلها، في لبنان، نحو هذه الغلبة، مجتذباً، بعد أن طوي ملفّ المعاهدة والجلاء. وكان يجاري بريطانيا أو (يسبقها) في تشييد المطامع الفرنسيّة التقاء الموقفين الأميركيّ والسوفياتيّ على رعاية الاستقلال اللبنانيّ ونبذ فكرة «المركز الفرنسيّ الممتاز» في لبنان عموماً.

كان كلّ شيء (تقريباً) يبدو على ما يرام، إذن، وكان رياض الصلح قد أثبت أنّه قطب الرحى في أهمّ الأطوار التي اجتازتها

القوّات المصريّة على الانكفاء جنوباً إلى مشارف مدينة غزّة وأسفر عن احتلال بيت حانون القريبة من هذه الأخيرة وبيت جبرين وبئر السبع. ووجد لواء مصريّ معزّز بقيادة الزعيم السودانيّ السيّد طه نفسه محاصراً ومعزولاً في الفالوجة بين المجدل وبيت جبرين فصمد فيها صادّاً الهجمات المتلاحقة ببسالة استثنائيّة ومحتملاً الغارات الجوّيّة حتّى وقف النار مجدداً في 22 تشرين الأوّل. وقد حفظ هذا اللواء موقعه حتّى توقيع الهدنة المصريّة - الإسرائيليّة بعد أربعة أشهر.

كان لخرق الجبهة المصريّة وقع شديد على الدول العربيّة المحاربة. فالتقى قادتها في عمّان يوم 23 تشرين الأوّل. ولكن هذا اللقاء لم يُسفر عن علاج للموقف العسكريّ، وانقسم الحضور بشأن الاعتراف بحكومة عموم فلسطين. وبعد أيام، شنّت القوّات الصهيونيّة هجوماً عامّاً على جيش الإنقاذ في الجليل الأوسط. وفي اليوم الأخير من تشرين الأوّل كانت عمليّة «أحيرام» هذه تنجلي عن احتلال الجليل كلّه وعن عبور صهيونيّ في الشمال أسقط 14 قرية لبنانيّة في القطاع الشرقيّ من المنطقة الحدوديّة.



هذه المنجزات: من فرض نفسه مرشّحاً راجح الكفّة لتشكيل الحكومة بعد تفاهم استراتيجيّ مع بشاره الخوري إلى وضع البرنامج الاستقلاليّ لحكومته ومباشرة إنفاذه فوراً بفتح معركة تعديل الدستور إلى ترتيبه، مع الحكومة السوريّة، تسلّم المصالح المشتركة ونظام تسييرها إلى مجاذبته، بحنكة وحزم، أركان المندوبيّة العامّة المصمّمين على ربط مسألة «القوّات الخاصّة» بمسألة المعاهدة، إلى خوضه «مشاورات الوحدة العربيّة» في القاهرة ثمّ في الإسكندريّة، إلى استعادته، في خوض معركة الجلاء، من لندن وباريس، ميراث خبرة وعلاقات كان قد اجتمع له في العقد الذي سبق الحرب العالميّة، إلخ.



150 أحمد رضا وسليمان ظاهر... مع رياض الصلح ويبدا خلفه يوسف الزين

في كلّ ذلك، حرص رياض الصلح على حفظ الشركة بينه وبين بشاره الخوري، مدركاً أنّها – بما مثّلته على صعيد البلاد كلّها – هي الأرض الصلبة التي ترسو عليها المنجزات الاستقلاليّة وينفتح، انطلاقاً منها، أفق جديد للبلاد. فأمكن، من غير عنف يُذكر، حفظ قاعدة متنوّعة المنابت والاتّجاهات لحكم البلاد، وتقزيم كتل سياسيّة – طائفيّة كانت موالية للانتداب وكانت، إلى أمس قريب، غلّابة النفوذ في الساحة العامّة. وبدا مقبولاً اعتبار حادثة 27 نيسان 1944 ثمّ الحملة التي أثارها بروتوكول الإسكندريّة، في أواخر السنة نفسها، من نوع الردود القابلة للاستيعاب [illegible] سياسيّ كثير الأقطاب.



وكان رياض الصلح حريصاً جدّاً – على ما سبقت الإشارة إليه – على إبراز دور بشاره الخوري في كلّ ما أنجز وحفظ مكانته، وهذا مع أنّه – على غرار السياسيّين بعامّة – ما كان ليغمط نفسه حقّها ولا ليتوانى في إظهار دوره هو للعيان. ومع اشتراك الشخصيّتين في الحنكة والخبرة السياسيّتين وفي القدرة على الإدارة التفصيليّة الدائبة للمعارك العامّة، تتّفق مصادر عدّة على اختلاف الصورة الظاهرة لكل من الشخصيّتين عن صورة الأخرى. فقد كان رياض الصلح رجُلاً غامر الحضور الشخصيّ، فضلاً عن تشرّب بالسياسة عزيز النظير، فجمع ما بين صفتَي الزعيم الشعبيّ والسياسيّ المحترف. وأمّا بشاره الخوري فكان أقرب إلى العمل المستتر، مقتدراً جدّاً في حرفته ولكنّه محدود الجاذبية العامّة. وهو ما جعل مشايعي بشاره الخوري

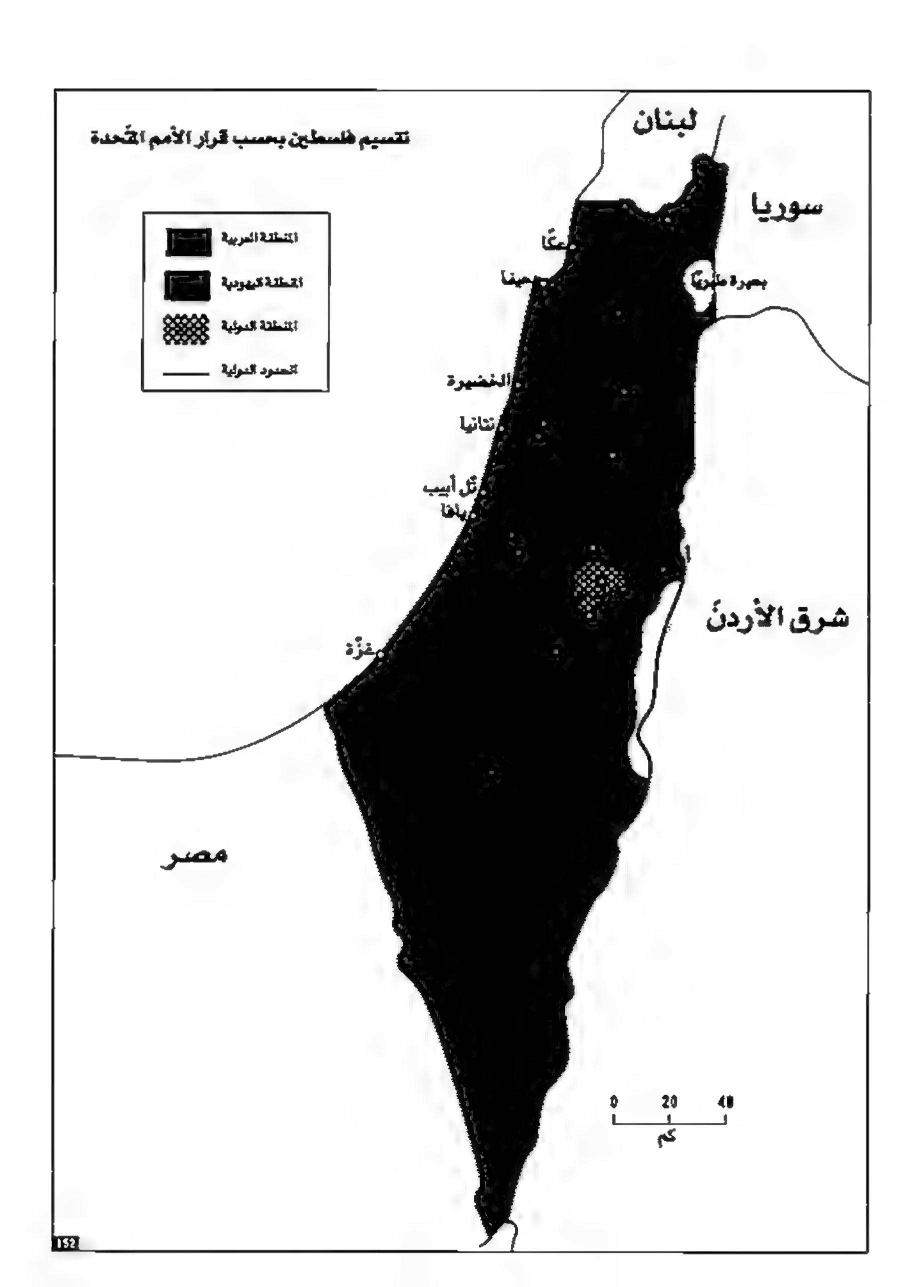


151 مع حسين العويني

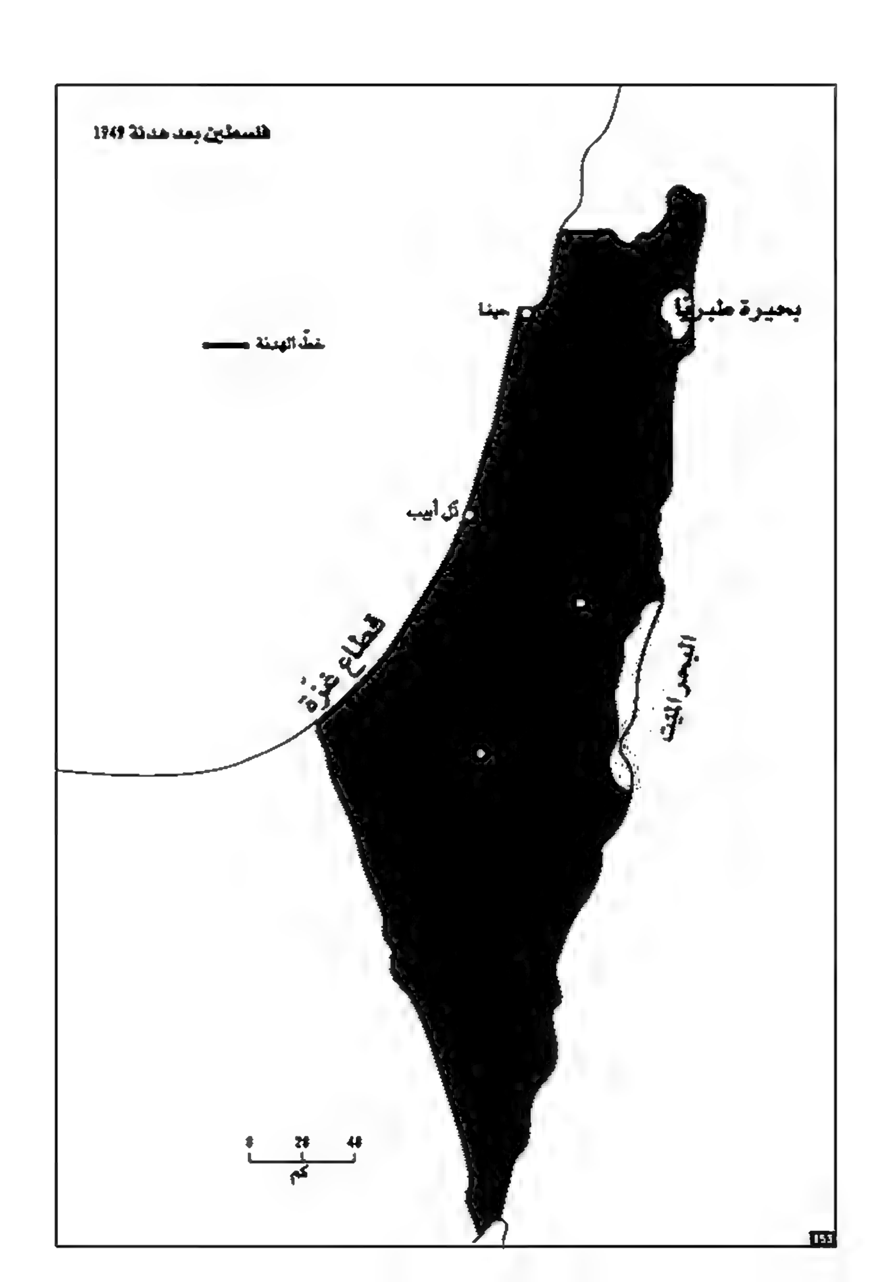
يـرون، في العام الأوّل مـن تعـاون الرجلين، أنّ رياض الصلح شغل من مساحة المسرح السياسيّ أكثر ممّا ينبغي له، وهو ما حمل الصلح على تكرار الإشادة بالخوري وعهده، متطوّعاً للحدّ من شعور كان يعرف خطره على علاقته برئيس الجمهوريّة وعلى تجربة التعاون كلّها.

مال هذا الميزان بين الرجلين لمصلحة الخوري في النصف الثاني من الأربعينات. مال لا لأن واحدة من الشخصيّتين تغيّرت ولكن لأن ثقل الصلاحيّات الدستوريّة لرئاسة الجمهوريّة، في صيغة 1943، أخذ يرجّح كفّة صاحبها. وكان المظهر الأوّل لهذا الميل التدريجيّ أن تحكّم الخوري بالأكثريّة النيابيّة حمل الصلح على الرحيل في نهاية العام 1944. تلت ذلك معاقبة لثلاث شخصيّات سنّية بارزة على رئاسة الحكومة، بتت مقاليدها بيد رئيس الجمهوريّة، أوّلاً، على الرغم من صلاحيته إلى هذا الحدّ أو ذاك، موازين المجلس النيابيّ. كان رئيس الجمهوريّة قد ورث، في هذا الباب، صلاحيّات المفوّض السامي، بموجب الدستور. فهو المتحكّم، إلى حدّ بعيد، بمصير الحكومات، وهو المُتحكّم بمصير المجلس النيابيّ أيضاً. وهو، إن لم يكن مستطيعاً تعليق الدستور ساعة يشاء (شأن المفوّض السامي) قد أثبت لاحقاً أنّه يستطيع فرض تعديله وأن بيده أن يتوسّل لذلك تحكّماً بالانتخابات النيابيّة تمكّنه منه رهبة السياسيّين من صلاحيّاته الآنفة الذكر، وتوجيهه المباشر لرؤوس الأجهزة الإداريّة والأمنيّة وحتى القضائيّة في الدولة.

هذا الميل المتدرّج في الميزان أظهرته بقوّة، لغير صالح رياض الصلح، الانتخابات النيابيّة في 25 أيّار 1947، وقد عاد رياض الصلح إلى الحكم، بعد استقالة سعدي المنلا، على رأس حكومة مكلّفة الإشراف عليها. ولم تلبث حوادث الشهور التي تبعت الانتخابات المذكورة أن أثبتت أن الميل المشار إليه لم يكن سليم العواقب، لا على بشاره الخوري ولا على رياض الصلح. فإن إفراط رئيس الجمهوريّة في استخدام صلاحيّات مفرطة أصلاً وإبداء رئيس الحكومة تضامناً معه (كان فعليّاً، حيناً، وبدا أقرب، حيناً آخر، إلى الرغبة في حفظ وحدة السلطة وتحمّل المسؤوليّة)، أخذ ينخر قاعدة الحكم السياسيّة، شيئاً فشيئاً، فحمل رياض الصلح على الرحيل، في نهاية مطاف طويل، وأدى بعد ذلك، ببشاره الخوري إلى السقوط المدوّي.



تقسيم فلسطين بحسب قرار الأمم المتّحدة
لبنان
سوريا
المنطقة العربية
المنطقة اليهودية
المنطقة الدولية
الحدود الدولية
عكّا
حيفا
بحيرة طبريّا
الخضيرة
نتانيا
تل أبيب
يافا
شرق الأردن
غزّة
مصر
0 20 40
كم

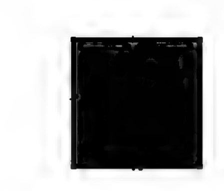

فلسطين بعد هدنة 1949
حيفا
بحيرة طبريا
خطّ الهدنة
تل أبيب
قطاع غزة
البحر الميت
0 20 40
كم

انتخابات أيّار

جرت انتخابات 25 أيّار 1947 النيابيّة في ظلّ القانون نفسه الذي رعى سابقتها في 1943. كان هنري فرعون قد سعى إلى تعديل للقانون يرفع عدد النوّاب من 55 إلى 77. وكان مراده أن يفضي ذلك إلى لحظ مقعد للروم الكاثوليك في بيروت بحيث يستغني عن الظهور بمظهر المدين بمقعده البقاعيّ لصبري حماده. قبل ذلك، كان الحديث عن تعديل القانون قد لبث شعاراً لحكومات تعاقبت ابتداءً من حكومة رياض الصلح الاستقلاليّة ولم يقترن بفعل. وقد انتهى رئيس الجمهوريّة إلى صرف النظر عن مطلب فرعون بعد أن كان قد أبدى ميلاً إلى تلبيته هو ورياض الصلح.

وأمّا سبب الإعراض عن المطلب فكان معارضة كميل شمعون وكمال جنبلاط له إذ خشيا أن يفيد منه منافس لهما في جبل لبنان أخذ نجمه في الصعود، وهو سليم الخوري شقيق رئيس الجمهوريّة. وكان الرئيس مُتخوّفاً أيضاً من زيادة حظوظ الإدّيين في الجبل إذا زيد عدد المقاعد، وكان، في أرجح الظنّ، يعتبر كسب جنبلاط وشمعون (اللذين أصبحا شريكين في الحكومة) إلى صفّ تجديد الولاية تعزيزاً حاسماً لهذا الصفّ.

في ظلّ القانون نفسه إذن، جرت تلك الانتخابات التي استوت معلماً للتزوير، ذائع الصيت في التاريخ الانتخابيّ اللبنانيّ. وهي كانت مستحقّة - لا ريب - بعض هذا الصيت الاستثنائيّ لا كلّه. فإن شراء المقاعد ورشوة الناخبين وسوقهم وراء وجهائهم جماعات إلى الصناديق وفرض الأحلاف الانتخابيّة بحسب هوى السلطة كانت كلّها تقاليد مرعيّة تحدّرت من عهد الانتداب. وكان يُضاف إليها، قبل 1943، تعيين ثلث النوّاب تعييناً فتتأمّن أكثريّة آليّة ممالئة للانتداب وينحصر كثيراً الهامش المُتاح للحركة السياسيّة ما بين الموالاة والمعارضة. وفي انتخابات 1943 نفسها، تبادل الجانبان الفرنسيّ والبريطانيّ تهم التدخّل في مجرى المعركة. ولم يكن دخان التهم بلا نار. ولكن منحى الضغط البريطانيّ الغالب كان إلى ضبط التدخّل الفرنسيّ وإضعاف وسائله ومفاعيله. وهو ما أسهم في ترجيح كفّة الاستقلاليّين في المجلس الجديد (بعد إبطال مبدأ التعيين) وذلك بعد أن تجمّعت شروط للترجيح المذكور في السنتين اللتين سبقتا الانتخابات. وكانت شروط أخرى للترجيح نفسه قد تأمّنت في بضع سنوات سبقت الحرب العالميّة.



في بيروت، عام 1947، كسبت المعركة لائحة سامي الصلح - عبد الله اليافي وقد لقّبت بـ«اللائحة الحكوميّة» مع أن اسمها الرسميّ كان «اللائحة الشعبيّة». وكان رئيساها قد استبعدا منها صائب سلام، وحضّهما على هذا الاستبعاد، فضلاً عن المنافسة التقليديّة على الزعامة السنّية في بيروت، هنري فرعون ورياض الصلح. وكان الثاني يريد حجز مقعد لحليفه حسين العويني، الداخل إلى الحلبة الانتخابيّة من باب القوّة الماليّة والعلاقة الوثيقة بالأسرة السعوديّة المالكة. وكان على اللائحة حبيب أبو شهلا عن الروم الأرثوذكس ورئيف أبي اللمع عن الموارنة وموسى دو فريج عن الأقلّيات. وآثر رشيد بيضون نقل ترشيحه إلى بيروت (التي كان شقيقه محمّد نائبها الشيعيّ في مجلس 1943) على مغامرة الترشّح عن الجنوب على لائحة نسيبه عادل عسيران... إلخ. وقد فازت لائحة اليافي - الصلح هذه بتمامها، مُتجاوزة بشوط واسع كلاً من لائحتَي صائب سلام وأمين بيهم. واعترف بشاره الخوري، في مذكّراته، بأن الصناديق حُشيت بأوراق إضافيّة لضمان هذا الفوز، وادّعى أن هذا التجاوز كان بلا داعٍ لأن فوز اللائحة كان حاصلاً على كلّ حال.

كان نصيب بيروت من المجلس النيابيّ تسعة مقاعد. وأمّا جبل لبنان فكان كبرى الدوائر وكان نصيبه سبعة عشر مقعداً، وكانت معركته أبلغ المعارك تأثيراً في مصير رئاسة الجمهوريّة وذلك لضمّه العدد الأكبر من المقاعد المارونيّة تليه في هذا دائرة الشمال. وكانت عين بشاره الخوري على جهود إميل إدّه لتحسين صورته عند الوزير المفوّض البريطانيّ، من جهة، وعند بعض أعيان السنّة من الجهة الأخرى. وكان مراد الخوري أيضاً أن يضبط حركة كميل شمعون الانتخابيّة وأن يأمن هجوماً مفتوحاً من جانبه على الانتخابات في وقت لم يكن الصراع بين الرجلين قد فُتح فيه على رئاسة الجمهوريّة، وكان شمعون لا يزال محسوباً فيه على الكتلة الدستوريّة بالرغم من نقده المتواصل لأعمال الحكومات.

وفي الجهة الدرزيّة من الجبل، كان كمال جنبلاط قد انتخب على اللائحة الإدّيّة سنة 1943 وقاوم وصول الخوري إلى الرئاسة الأولى، وعارض التعديل الاستقلاليّ للدستور. ولكنّه عاد فانضمّ إلى الاستقلاليّين في مواجهة تشرين واقترب من

العراق: وثبات وعثرات

بين 1936 و1941، كان العراق قد عرف ستّة انقلابات أو «حركات» عسكريّة أطاح بعضها بعضاً وكان أوّلها انقلاب بكر صدقي وآخرها حركة رشيد عالي الكيلاني. وكانت هذه التقلّبات، في تناقضها، صورة للتنازع الذي عاناه الجيش العراقيّ، بالدرجة الأولى، و«النخب» المسيّسة في المجتمع العراقيّ، على الأعمّ، ما بين اتّجاهين. الاتّجاه الأوّل كان يحفظ قدراً من الولاء لبريطانيا أو من التسليم بنفوذها، على الأقلّ، وكان المستشارون البريطانيّون يؤطّرون الجيش ويرسمون معالم التنشئة المعتمدة لضبّاطه وتشكّل دولتهم مصدر تسليحه. وهذا إلى احتفاظ بريطانيا، بموجب معاهدة 1930، بقاعدتين عسكريّتين ضخمتين: واحدة في الحبّانية قرب بغداد والأخرى في الشعيبة قرب البصرة وبمواقع أخرى وإلى تمتّعها بتسهيلات تتّسع كثيراً في حالة الحرب. وكان الاتّجاه الثاني ينزع إلى «استقلال تامّ» للعراق لم تأتِ المعاهدة إلا بالمحدود من مقوّماته فيما ظلّت مفاتيحه الإستراتيجيّة ومنها النفط المتنامي الأهمّية في تمويل الدولة، تطبق عليها القبضة البريطانيّة. وكانت لندن حريصة، إلى مصالحها الأخرى في البلاد، على تأمين طريق الهند ومعها مصالح أميركيّة وفرنسيّة شريكة في استثمار النفط.

وكان الأثر الكماليّ الماثل في تركيا المجاورة، ومعه الأثر الفاشيّ - النازيّ، في الثلاثينات، فاعلين بقوّة في تشكيل هذا الاتّجاه الثاني في الجيش وفي «منظّمات» شعبيّة فاشيّة المظهر وبعض المخبر عرفت ما يناظرها أقطار الشرق الأخرى. وقد بلغ من أهمّية الجيش (الذي كان فيصل الأوّل قد رأى فيه عماد نظامه) أن حفنة من أركانه (أنبههم نوري السعيد ومنهم نسيبه جعفر العسكريّ وياسين الهاشميّ وعبد المحسن السعدون وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي...) رئسوا أكثر الحكومات التي عرفها العهد الملكيّ في العراق. وكان



184 فيصل الثاني وعبد الإله في ضيافة بشارة الخوري

معظم هؤلاء من أبناء العائلات السنّية الثانوية في الشطر الشماليّ من البلاد. ولكن بعضهم (السعدون) كان ابن عشيرة رئيسة، وبعضهم الآخر (الهاشميّ) كان من «الأشراف» من غير أن يكون من فروعهم المتصدّرة. وكانوا - على الإجمال - قد خدموا في الجيش الشريفيّ، أثناء الحرب العالميّة الأولى أو غداتها، فانعقدت الصلة إذ ذاك بينهم وبين فيصل بن الحسين الذي أصبح، ابتداءً من سنة 1921، أوّل ملك على العراق.

كان العراق أكثر الدول العربيّة التي نشأت بعد الحرب العالميّة الأولى وفرة في المقوّمات المبدئيّة للنهوض والنموّ. وفي صدارة هذه المقوّمات كانت تمثل الثروة المائيّة الزراعيّة التي صنعت المجد التاريخيّ لما بين النهرين وقد استجدّت معها ثروة نفطيّة أخذ دورها في رسم مستقبل البلاد يتوطّد عاماً بعد عام. وهذا إلى الاعتدال في الكثافة السكّانيّة وكثرة المراكز المدينيّة أو شبه المدينيّة وإلى العمق الحضاري الممتدّ في الزراعة وفي الحرف، إلخ. ولكن العراق كان ممتحناً بنظام اجتماعيّ - سياسيّ معاد لقضيّة النموّ وبتوزّع ما بين جماعات مذهبيّة وقوميّة زاد نشوء الدولة الوطنيّة من وطأة التنازع القديم بينها أو أنشأ لها أسباباً جديدة للتنازع.

فقد كان من ضمّ ولاية الموصل إلى العراق (وهو لم يبرم حتّى سنة 1925) أنه قطع جماعة الأكراد عن المدى المجانس لهم في

شمعون معتمداً مطالبته بالإصلاح ولكن من غير أن يقطع حبل المودّة بينه وبين إميل إدّه. فرأى الخوري أن يضمّ جنبلاط إلى الحكومة ليُنشئ به وبمجيد أرسلان، محازب الدستوريّين الثابت، سدّاً درزيّاً في وجه إدّه. وهو ما اقتضى إخلالاً بميزان الحكومة الطائفيّ، إذ أصبحت تضمّ وزيرين درزيّين يقابلهما وزير شيعيّ واحد، وهذا في وقت كان الشيعة قد خسروا فيه لتوّهم رئاسة مجلس النوّاب. على أن هذه الجهود الرئاسيّة ذهبت أدراج الرياح إذ أصبح شمعون وجنبلاط، بعد فوزهما في الانتخابات، طليعة الطاعنين في سلامتها وطليعة المعارضين، بعد ذلك، لتجديد الولاية الرئاسيّة.

والحال أن رئيس الجمهوريّة كان قد تقبّل - بل طلب - تصدّر شمعون وجنبلاط اللائحة الدستوريّة في الجبل، وأقرّ لهما بالحقّ في قبول الأسماء الأخرى عليها أو رفضها. فكان أن استبعدا ثلاثة من المقرّبين إلى الرئيس هم شقيقه سليم وإميل لحّود وبهيج تقيّ الدين. ولكن سليم الخوري عمد إلى تشكيل لائحة أخرى برز فيها اسما لحّود وتقيّ الدين، وقيل إن رئيس الجمهوريّة كان موافقاً ضمناً على خطوة أخيه هذه. في كلّ حال، سقطت لائحة إدّه وفاز معظم المرشّحين على لائحة شمعون - جنبلاط وفاز من لائحة سليم الخوري رئيسها وبهيج تقيّ الدين. وهكذا أصبح النصر الدستوريّ مؤزّراً في الجبل. على أن الظروف التي أحاطت بفوز سليم الخوري حرّكت موجة نقد واحتجاج حملته على الاستقالة من المجلس. وهي استقالة لم تقبلها الأكثريّة المطلوبة في المجلس، أوّل الأمر، ولكن تعيين كميل شمعون وزيراً للداخليّة، في الحكومة التي شكّلها رياض الصلح غداة الانتخابات، زاد صاحبها إصراراً عليها ودأباً في مقاطعة الجلسات. فانتهى المجلس إلى قبول الاستقالة بعد حوالى سنة.

وأمّا في دائرة الشمال، فكان الحلف الذي كسب انتخابات 1943 قد انفرط. تباعد عبد الحميد كرامي وحميد فرنجيّة وأصبح هذا الأخير حليفاً لرياض الصلح. وانفكّت الصلة أيضاً بين كرامي وحليفيه السنّيّين في عكار، سليمان العلي ومحمد العبّود. وأصبح خصوم كرامي الجدد هؤلاء حلفاء لخصومه الطرابلسيّين من آل الجسر وآل المقدّم. وكانت علاقة كرامي برئيس الجمهوريّة قد ساءت كثيراً أيضاً. وكان في محيط

كرامي من أخذ عليه تقرّبه من الإنّيين في الوسط المارونيّ الشمالي. فسهّل ذلك كلّه - فضلاً عن نفوذ رياض الصلح عند أسرتي الجسر والمقدّم - نوعاً من البروز الجديد في الساحة الطرابلسيّة لحزب النداء القوميّ الذي كان يتصدّره كاظم الصلح، ابن عمّ رياض، ويقوده، في طرابلس، قبولي الذوق. إلى ذلك، كان مصطفى كرامي، شقيق عبد الحميد ورئيس بلديّة طرابلس، يواجه اتّهاماً بالفساد انتهى إلى إقالته.

في هذا الظرف المحموم، شهدت المدينة صداماً دمويّاً خطيراً أثناء استقبالها ابنها فوزي القاوقجي العائد إليها، يوم 4 آذار 1947، من نفي طويل وساحات نضال عديدة. كان القاوقجي (الذي سيصبح، بعد عودته بشهور، قائداً لجيش الإنقاذ في فلسطين) قد قاتل في حماه أثناء الثورة السوريّة الكبرى وفي فلسطين أثناء الثورة الفلسطينيّة الكبرى، وفي بغداد أثناء ثورة رشيد عالي الكيلاني، وكان قد قاوم دخول القوّات البريطانيّة وقوّات فرنسا الحرّة سوريا ولبنان، في ربيع 1941، ونقل جريحاً إلى اليونان... وأمّا استقباله في طرابلس فأحالته حزازات المدينة إلى مجزرة سقط فيها ثمانية عشر قتيلاً ونحو من خمسين جريحاً. وكان بين القتلى نافذ راشد المقدّم، عميد آل المقدّم، وقد أُردي مع أنّه كان غير مسلّح. وعلى الأثر أقيل محافظ الشمال عبد العزيز شهاب وعُيّن بدلاً منه عسكريّ هو نور الدين الرفاعي وأرسلت تعزيزات واتّخذت تدابير أمن مشدّدة.

افتُتحت المعركة الانتخابيّة إذن في هذا الجوّ القاتم. وقد باشرها كرامي بإعلان العزوف عن ترشيح نفسه. كانت الأحلاف، في نطاق الدائرة الكبيرة، قد أطبقت عليه وقلّصت حظّه في الفوز وكانت صحّته إلى تراجع مطّرد، من جرّاء السرطان، انتهى بوفاته في تشرين الثاني 1950. مع ذلك اعتُبرت خطوته استدراجاً للتأييد من جهات مختلفة أهمّها رئاسة الجمهوريّة والحكومة. فقد كان بشاره الخوري ورياض الصلح يخشيان أن يكون خروج كرامي من المجلس مؤذناً بعودته إلى معارضة «سوريّة» التوجّه، في طرابلس، كان قد طوى صفحتها في سنة 1943. فكان أن ذهب الوسطاء إليه يعدونه بالفوز ولكن على لائحة لا يكون هو رئيسها. ولم يكن هذا الشرط غير إقرار بالحالة الفعليّة لموازين القوّة الانتخابيّة في الدائرة، ولكن كرامي رفضه وأكّد خروجه من المعركة.



168 مصطفى البارزاني

كلّ من تركيا وسوريا، وضُيّقت عليهم الحدود الجديدة وقطعت الطريق على حلمهم بكيان سياسيّ لهم. فعلى الرغم من تقطّع الأكراد إلى عشائر أيضاً ومن خطوط انقسام أخرى كانت جارية بينهم، فيها اللغويّ وفيها المذهبيّ وفيها المرتسم بين الطرق الصوفيّة، أمكن أن ينمو بينهم، ابتداءً من الثلاثينات، شعور قوميّ تغذّى من تحسّسهم السيطرة العربيّة على الدولة العراقيّة الجديدة ومن أوضاعهم الصعبة في نطاق هذه الدولة، وقد نشأ إدراجهم فيها من تنكّر الحلفاء، بعد الحرب العالميّة الأولى، لوعدهم بمنح الأكراد دولة لهم. وهذا وعد تضافر الانتصار الكماليّ والأطماع النفطيّة البريطانيّة على جعله أثراً بعد عين. وكان الأكراد قد باشروا التمرّد على الاحتلال البريطانيّ من جنوب إقليمهم، يقودهم رئيس دينيّ منهم هو محمود البرزنجي، منذ إطباق الجيش البريطانيّ على مدينة الموصل في سنة 1918 واستمرّ تمرّدهم هذا إلى سنة 1920. ثمّ إنهم رفضوا الاستفتاء على تنصيب فيصل في السنة التالية وأعلن البرزنجي نفسه ملكاً على كردستان. ولم يتمكّن الجيش البريطانيّ من القضاء على هذه الحركة الأولى إلا في سنة 1923.

وفي سنة 1931، كان لواء الزعامة القوميّة قد انتقل ليستقرّ في أسرة البارزاني التي حمله منها أحمد ثمّ أخوه مصطفى البارزاني. وكان رفض عصبة الأمم، في تلك السنة،

فكان أن فازَ منافسوه بتقدّمهم فرنجيّة والعلي والعبّود – في طرابلس – خصماه مايز المقدّم (شقيق نافذ) وعدنان الجسر. غير أن الحلف الفائز بمقاعد الشمال الاثني عشر – شأن الحلفين اللذين ربحا معركة الجبل ومعركة بيروت – لم يطل به الأجل، إذ سرعان ما انقسم بين الحكومة والمعارضة، وهذا قبل أن يعبُر أقطاب من الأحلاف الثلاثة إلى معارضة «العهد» برمّته. فثبت أن سياسة «الائتلاف المفروض» التي اعتمدها رئيس الجمهوريّة حقّقت، في العام التالي، هدف تجديد الولاية، ولكنّها لم تصمد بعد ذلك لمواكبة الولاية الثانية بالتأييد المطلوب.

في دائرة الجنوب، لم يتيسّر فرض الائتلاف أصلاً. كان الخلاف قد استشرى بين ركني اللائحة الموحّدة التي كسبت معركة 1943 الانتخابيّة: أحمد الأسعد وعادل عسيران. وكانت المصالحة قد تمّت، في المقابل، بين الأسعد ويوسف الزين رأس اللائحة الأخرى الناقصة في انتخابات 1943. وبقي الحلف قائماً بين النسيبين عادل عسيران وكاظم الخليل. وأمّا رياض الصلح، فكان الخلاف قد ذرّ قرنه تباعاً بينه وبين رئيسي اللائحتين، الأسعد وعسيران. ولكنّه بدا، في عشايا المعركة الانتخابيّة، أقرب إلى الثاني منه إلى الأوّل. وظهرت، مرّة أخرى، محدوديّة القوّة الانتخابيّة لرياض في دائرته، بالقياس إلى ضخامة زعامته العامّة. وقد نجحت بشارة الخوري لمعالجة هذا المشكل، إذ كانت حاجته إلى رياض ماسّة في مجلس النوّاب وعلى رأس الحكومة. وهذه حاجة كانت وازنة في الحسابات اللبنانيّة العامّة من داخليّة وخارجيّة، في الواقع، لا في حسابات الرئيس وعهده فحسب. عليه عمد الرئيس إلى مصالحة الصلح والأسعد. وكانت له يد، على الأرجح، في إقناع الدستوريّ العتيق والنائب في مجالس الانتداب خالد شهاب بسحب ترشيحه لمصلحة رياض. فاستوى هذا الأخير مرشّحاً على اللائحتين الأسعديّة والعسيرانيّة معاً عن المقعد السنّي الوحيد في الجنوب وتأمّن فوزه.

شيء آخر فعله الخوري والصلح معاً هو التضحية بصديقهما القديم يوسف سالم، شاغل المقعد الكاثوليكيّ، الوحيد أيضاً، في الجنوب. فقد «استورداه» إلى اللائحة الأسعديّة من زحلة المرشّح الكاثوليكيّ جوزف طعمه السكاف وذلك لعجز مقعد كاثوليكيّ في البقاع لهنري فرعون. وكانت نتيجة

طلباً قدّمه أعيان السليمانيّة بإعلان استقلال كردستان سبباً في نشوء حال من الحرب شبه الدائمة بين الدولة العراقيّة والحركة الاستقلاليّة في كردستان. وفي مطلع الثلاثينات هذا، كان بكر صدقي الأنف الذكر (وهو كرديّ مستعرب) هو من تولّى قمع التمرّد الكرديّ. على أن مصطفى البارزاني تمكّن لاحقاً – في العامين الأخيرين من الحرب العالميّة الثانية – من إحياء الحركة القوميّة الكرديّة في العراق وكسب، في صيف 1945، جولات في وجه القوّات العراقيّة قبل أن يُهزم جنده وينسحب إلى إيران حيث كانت قد نشأت، برعاية من الاتّحاد السوفياتيّ، جمهوريّة مهاباد الكرديّة القصيرة العمر. وحين سُحقت هذه الجمهوريّة، انسحب البارزاني ومعه بضع مئات من أنصاره إلى الاتّحاد السوفياتيّ ليبقى هناك بعيداً عن العراق مدّة أحد عشر عاماً.

وفي الجنوب، عزلت الحدود الجديدة ولاية البصرة عن مداها الإيرانيّ وحدّت من حركة البشر والسلع منها وإليها. وكان الشيعة، وهم الغالبون على سكّان الجنوب، قد ناهضوا الدخول البريطانيّ إلى العراق منذ سنة 1914 وكبّدوه خسائر لم يتكبّد مثلها في أيّة من حروبه الاستعماريّة الأخرى (ومن ذلك 98 ألفاً من القتلى معظمهم من الهنود). ثمّ إنهم عادوا إلى مقاومته في «ثورة العشرين» ومعهم قوى سنّيّة كانت طامحة إلى إنشاء دولة عراقيّة مستقلّة أو إلى اللحاق بالدولة الشريفيّة فنفرت ممّا كان يسمّى «الحماية» البريطانيّة للعراق قبل أن يسمّى «الانتداب» البريطانيّ عليه. على أن القمع الشديد ونفي القادة المجتهدين انتهيا إلى تهميش واضح للشيعة (وهم أكثريّة السكّان العرب)، فيما اجتذبت القوّة البريطانيّة كثرة من أعيان السنّة في العشائر وفي المدن و«نخباً» منهم أهّلها مراسها الإداريّ والعسكريّ في العهد العثمانيّ الأخير لتستأنف، في سياق جديد،

هذا كلّه أن فازت اللائحة الأسعدية بفارق كبير باستثناء علي بدر الدين الذي هزمه عادل عسيران رأس اللائحة المنافسة. وكان نصيب الجنوب من مجلس النوّاب عشرة مقاعد.

أخيراً، هيمنت على معركة البقاع زعامة صبري حماده وعزّز هذه الهيمنة وجوده في وزارة الداخليّة ومحالفته إبراهيم حيدر رأس القوّة الشيعيّة الثقلية في الدائرة. وبدا حماده، لأول وهلة، مصمّماً على استبعاد هنري فرعون انتقاماً. فقد كانت لهذا الأخير يد طولى في إبعاد حماده، قبل أشهر، عن رئاسة المجلس. ولكن رئيس الجمهوريّة كان مُصرّاً على عودة فرعون، نسيبه المشاكس، العريض الثراء والمتحكّم بمقاليد نقابيّة وأهليّة مهمّة في بيروت، وذلك بعد أن صرف النظر عن تعديل قانون الانتخاب بحيث يُستحدث له مقعد في العاصمة. فانتهى الإصرار الرئاسيّ إلى قبول حماده ترشيح فرعون على لائحته. وماشى أحمد الأسعد ورياض الصلح هذه الرغبة الرئاسيّة فيسّرا - على ما سبق بيانه - تخليف حماده الكاثوليكيّ جوزف السكاف سبيل النيابة عن الجنوب. وانتهى الأمر كلّه بفوز لائحة حماده - حيدر بمقاعد البقاع السبعة جميعاً.

جهدَ بشاره الخوري في استرداد أقطاب الحياة السياسيّة اللبنانيّة إلى مجلس النوّاب، سواء أكانت قوّتهم الانتخابيّة (وهي غير مساوية، بالضرورة، لقوّتهم السياسيّة) تبيح لهم هذه العودة أم لم تكن. وهو قد أفلح في ذلك، إجمالاً، باستثناء حالتين بارزتين هما حالتا عبد الحميد كرامي وصائب سلام. ولم يكن الخوري مطمئناً إلى ولاء هؤلاء الأقطاب جميعاً. ولكنّه - ووراءه في ذلك شقيق زوجته ميشال شيحا - كان يرى أن نبذ زعامة ما من مجلس النوّاب يفتح أفق معارضتها بلا حدّ، إذا واتتها ظروف أخرى، فينقلها من معارضة للحكومة إلى معارضة لرئاسة الجمهوريّة، وقد يجعل منها، في بعض الحالات، معارضة للجمهوريّة نفسها. ثمّ إن رئيس الجمهوريّة مَنّ بعض هؤلاء الأقطاب بمؤازرته ترشيحهم على لوائح قويّة، وبوسائل مختلفة أخرى. وكان هذا كلّه هو التمهيد المناسب لتجديد الولاية.

ثارت في الصحافة حملة قويّة على انتخابات 25 أيار. وكثرت طعون المرشّحين الخاسرين في نيابة الفائزين. وطعن بعض

تصوّراً للدولة الناشئة كانت ممتّعة بما يعادله في المرحلة العثمانيّة أصلاً. وقد رفدها تنصيب الشريف فيصل على العرش بعناصر أخرى جاءت معه وبشرعيّة متفوّقة على مرجعيّات العشائر ومتعالية على الانقسام المذهبي وقادرة - ولو إلى حدّ - على معالجة النزاعات الطارئة بين تلك أو بسبب هذا وعلى الاضطلاع بسلطة للتحكيم فيها.

وفي الشمال، كانت قد اتّصلت بمشكلة الأكراد، منذ تأسست الدولة العراقيّة، مشكلة الأشوريّين الذين قطعوا عن مداهم في الجزيرة السورية وجنّد البريطانيّون منهم متطوّعة لمقاتلة جيرانهم الأكراد وتعهّدوهم برعاية خاصّة. فتولّدت في صفوفهم عنجهيّة جعلت المسلمين من مواطنيهم يشملونهم بنفورهم من السيطرة البريطانيّة. وفي سنة 1933، كانت الدولة العراقيّة قد خرجت من الانتداب إلى الاستقلال ودخلت في عصبة الأمم حين باشر الأشوريّون (وقد يئسوا من إنشاء دولة خاصّة بهم) حركة مدارها منح بطريركهم سلطة زمنيّة عليهم. وهذا أمر لم يكن في وارد الدولة أن تسلّم لهم به إذ كانت تخشى انتقال عدواه إلى غيرهم من الجماعات، وخصوصاً إلى الشيعة والأكراد. عليه أقدمت قوّات من الجيش يقودها اللواء بكر صدقي (الضابط الكرديّ الأصل نفسه وصاحب الانقلاب الأول، المقبل بعد سنوات ثلاث) على قمع الحركة الأشوريّة قمعاً فظيعاً اتّخذ، في بعض المواضع، صورة المذبحة المنظّمة، لا تعفّ عن النساء ولا عن الأطفال. وهو ما أسفر عن هجرة واسعة، عبر الحدود السوريّة، قلّصت بشدّة حضور هذه الجماعة في شمال العراق. وكان الملك فيصل، في أثناء هذه الحوادث، مسافراً في رحلة استشفاء إلى سويسرا حيث لم يلبث أن قضى. فخلفه ابنه غازي، وهو إذ ذاك شابّ في الحادية والعشرين، قليل الزاد من دراية أبيه بسياسة المجتمع العراقيّ الصعب، وبمجاذبة الرقيب البريطانيّ المستمرّ النفوذ والدائم اليقظة.

تحت مشكلات الأقوام والمذاهب هذه، كانت تعتمل مشكلات أخرى متّصلة بالمجتمع الزراعيّ وبنموّ المدن في مواجهته. وهذه مشكلات أورثت تضييقاً تزايد مع السنين لقاعدة النظام السياسيّ وزادت من جنوحه إلى القمع وقضت كثيراً من الآماد التي كان يسلّم خلالها بشيء من الحرّيّة في الحياة السياسيّة وفي تشكيل الأحزاب وعمل النقابات وإصدار الصحف، إلخ. كان التحوّل إلى الملكيّة الخاصّة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد غيّر تغييراً عميقاً نمط الإنتاج والتوزيع العشائريّ، وهو النمط الغالب في أرياف العراق والماثل أيضاً - ولو متحوّلاً أو ممزوجاً - في مدنه. فقد أتاح قانون الأراضي العثمانيّ، مشفوعاً بسلطة الأمر الواقع وبفساد الإدارة، لمشايخ العشائر ولغيرهم من ذوي النفوذ أو المال أن يحوّلوا إلى أملاك خاصّة لهم أراضي كانت تتصرّف بها العشيرة مجتمعة في الماضي، وكانت سلطتهم عليها وعلى المقيمين والعاملين فيها مضبوطة بالعرف العشائريّ وبروح المساواة المتجذّرة في هذا العرف حين يتناول التعامل بين أبناء العشيرة الواحدة. هكذا أخذت تتركّز ملكيّة الأراضي في يد حفنة ضئيلة من المشايخ السنّة والشيعة ومن ذوي النفوذ. ففي أواخر العهد الملكيّ، كان أربعة أخماس العراقيّين لا يملكون أرضاً وكان 72,9% من الملّاكين يحوزون 6,2% فقط من الأراضي المملوكة فيما كان 1% من الملّاكين يحوزون 55,1% من أراضي الملك الخاصّ. كانت حالة العراق لهذه الجهة، في ما يرى والتر لاكير، قد أصبحت بين أسوأ الحالات في العالم إن لم تكن أسوأها قاطبة. وإذا كان «تحديث» الدولة العثمانيّة قد استوى منطلقاً لإرساء هذا التباين السحيق بين الطبقات، فإن العراق المستقلّ، بعد 1930، هو الذي شهد، في الواقع، ذروة التحويل الحثيث لأراضي العشائر وأملاك الدولة إلى أملاك خاصّة. وفيما أورثت مرحلة الانتداب منجزات معتبرة نسبيّاً في التجهيز الأساسيّ، وفي المواصلات

الفائزين في نيابة زملاء لهم. واستقال كمال جنبلاط، غداة الانتخابات، من حكومة كانت موليّة، على كلّ حال. ووصل به الأمر إلى حدّ الطعن في حقّ المجلس الجديد في انتخاب مكتبه قبل بتّ الطعون. ولكنّه وجد من يلفت نظره إلى أن بتّ الطعون يستوجب أن يعيّن المجلس لجنة نيابيّة للطعون، وأن الإقرار للمجلس بهذا الحقّ يستتبع الإقرار له بسائر حقوقه. وكان هذا فصل الخطاب... كان جنبلاط قد أوحى بأن أكثر من نصف النوّاب قد يثبت بطلان نيابتهم، ولكن لم يبطل المجلس نيابة أيّ من أعضائه. أوصت لجنة الطعون بإبطال نيابة ثلاثة من النوّاب هم: فريد الخازن وأمين تقلا (من جبل لبنان) ومحمّد علي غطيمي (من الجنوب). ولكنّ المجلس أقرّ نيابتهم بعد دفاع عن أشخاصهم لم يخلُ فيه الهزل من الجدّ، تولّاه سامي الصلح.

لاحقاً، قبل المجلس استقالة سليم الخوري (بعد سنة من تقديمها، على ما نذكر) وخمدت إذ ذاك شيئاً ما حملة التشكيك في شرعيّة المجلس. وكان سليم الخوري قد أصبح مشجباً لتعليق تهم التزوير والضغط والتلاعب في الانتخابات وفي نتائجها يردّها عن شقيقه الرئيس، حتّى أن هنري فرعون الذي لم تكن نيابته امرأة قيصر ضلع في هجاء سليم. فأجابه رياض الصلح مذكّراً به «أننا كنّا معاً في الوزارة»! ولم يحل خروج الشيخ سليم من مجلس النوّاب دون صعود نجمه باطّراد. فأصبح السلطان سليم وأصبح مقامه في فرن الشبّاك مقصد الساسة وكبار الموظّفين فضلاً عن البسطاء من أصحاب الحاجات. فأطلق الناس على هذا المقام اسم «دولة فرن الشبّاك». وكان لا بدّ أن تقع الواقعة، ولو بعد حين، بين السلطان سليم ورياض الصلح. وسنعود إلى هذه الواقعة لاحقاً. قبل ذلك بقي رئيس الحكومة بمنأى نسبيّ من سهام الحملة على الانتخابات. فقد كان معلوماً - على العموم - أن رئاسة الجمهوريّة لا الحكومة هي التي تولّت الإدارة العامّة للانتخابات، وهذا مع العلم أن بشاره الخوري يشير إلى ملازمة رياض الصلح وهنري فرعون إيّاه، مدّة الحملة، وإلى مهمّات قام بها كلّ منهما في سياق هذه الأخيرة. في كلّ حال، تركّز الهجوم على سليم الخوري.

ولكن رياض الصلح دافع بالتصريح من دمشق وفي بيان حكومته اللاحقة عن نتائج الانتخابات. ورأى فيها استفتاء

أقرّ سياسة العهد ومبادئ ما استقرّت تسميته في تلك السنة، على الأرجح، باسم الميثاق الوطنيّ. وأمّا الشكاوى ممّا اعتور العمليّات الانتخابيّة فأبدى البيان الوزاريّ اعتباره لها مشيراً إلى أنّها في عهدة المجلس النيابيّ. ولم يكن رياض قد حصّل قوّة نيابيّة يُعتدّ بها، بالنتيجة. فهو لم يستطع فرض صديقه مارون كنعان على اللائحة الأسعديّة. ورضي بانتقال جورج السكاف إلى الجنوب فخسر يوسف سالم. وهو لم يستطع فرض صديقين له من الصحافيّين هما سعيد فريحة (صاحب الصيّاد) وحنّا غصن (صاحب الديار) على لائحة قويّة. وكان حلفه وحسين العويني، في بيروت، حلفاً وثيقاً، ولكنّه كان يعلم أن رأسي اللائحة الموالية، سامي الصلح وعبد الله اليافي، منافسان له لا حليفان... إلخ.

م> 87 تجديد الولاية

يؤكّد بشاره الخوري أن إدارته لانتخابات 25 أيّار 1947 النيابيّة لم يكن مرماها إلى «افتعال» مجلس نيابيّ يجدّد له ولايته الرئاسيّة. ويضيف أن هذا التجديد أملاه «جوّ مفعم بالتأييد» للعهد ومنجزاته وأن استعجال التجديد أملاه حدثان هما التجديد للرئيس السوريّ شكري القوّتلي واندلاع الحرب في فلسطين. ولا ينكر الخوري أنه رغب في التجديد وعمل له ولكن على هذا «المستوى العالي». غير أن القلائل ممن أرّخوا لهذه المرحلة يبرزون بشائر لهذه الرغبة قد ترقى - إذا أخذنا بكلام لسامي الصلح - إلى سنة 1945. ويؤكّد بعضهم أنه كان يشقّ على الخوري أن ينتهي إلى دخول الظلّ والعزلة - شأن إميل إدّه والفرد نقّاش - بعد أن يغادر سدّة سعى إلى تبوّئها عمراً سياسيّاً بطوله. وهم يحصون إشارات إلى ولعه بمظاهر السلطة وأبّهتها. والحال أن هذه الإشارات أكثر من أن تحصى. فإن مذكّرات بشاره الخوري تكاد لا تخلو صفحة منها من وصف المراسم وذكر مظاهر التأييد والتبجيل وعباراتهما، وحشود المؤيّدين وحماسة المصفّقين.

هذا وكان التجديد، باقتضائه تعديل الدستور لمصلحة فرد وُضعت المادّة المعدّلة، أصلاً، للجم شهيّته للسلطة، نشازاً في سيرة بشاره الخوري السياسيّة. فهو قد أنشأ كتلته «الدستوريّة»

بخاصّة، وفي تأهيل الجيش، واعتمد البريطانيّون شيوخ العشائر لحفظ النظام، أصبح كبار ملاكي الأراضي، من قدماء ومستجدّين، هم ركن النظام الركين في عهد الاستقلال، وأصبح معوّلهم في حفظ النظام على القوّة العسكريّة. ففتحوا الباب أمام هذه الأخيرة لتدرك أهمّيّة موقعها ودورها ولتحاول، من سبل مختلفة، أن تبني على هذا الإدراك مقتضاه.

ولم يكن يقلّ سوءاً عن التفاوت الرهيب بين الطبقات نوع العلاقة التي أنشأها المشايخ مع «فلّاحيهم»، حين استووا مالكين للأرض، فافترضوا لأنفسهم حقّاً في امتلاك ما عليها. وهو ما قرّب نظام الإنتاج الزراعيّ في العراق من نظام الإقطاع في القرون الوسطى الأوروبيّة، بما في ذلك استحداث نوع من القنانة التي لم تكن معهودة في الإقطاع العثمانيّ. ومن آيات ذلك أن مشروع قانون يحظر على الفلّاح أن يغادر مزرعة شيخه ما لم يزوّده هذا الأخير شهادة تبرئ ذمّته من كلّ «دين» للشيخ عليه طرح على المناقشة في مجلس النوّاب سنة 1933. وقد أفضى هذا النوع من التصرّف إلى موجات هجرة كبرى باشرها من الريف نحو المدن من لم يكونوا من ذوي الأملاك. وهو ما أفرغ الأرياف من معظم سكّانها العاملين وضرب الإنتاج الزراعيّ وقوّض، بين ما قوّض، سلطة المجتهدين الشيعة في الجنوب إذ كان معوّلهم على ولاء العشائر. وهو أيضاً ما جعل النفط يستوي، شيئاً فشيئاً، محوراً للحياة الاقتصاديّة في البلاد وركيزة كبرى لوجود الدولة، مع القلّة النسبيّة لأعداد من كانوا يعملون في المنشآت النفطيّة. في هذه المنشآت، على التحديد، وفي المنشآت الصناعيّة الأخرى، كانت الأجور هزيلة جدّاً بكلّ مقياس وكانت ظروف العمل شديدة القسوة وأيّامه مهولة الطول...

كانت الفئة الحاكمة في العراق ومن ورائها طبقة الملّاكين الكبار المسيطرة

في الثلاثينات على الدعوة إلى احترام الدستور وبعثه كلّما عمدت يد المفوّض السامي إلى تعطيله. وهو قد أنكر على إميل إدّه ترشيحه نفسه في سنة 1943 ناصباً في وجهه تلك المادّة الدستوريّة نفسها: المادّة 49 التي تمنع انتخاب رئيس الجمهوريّة لولاية ثانية قبل أن تنقضي ستّ سنوات على نهاية ولايته الأولى... وهو قد حرص على جعل رئاسة الحكومة دوّارة بين أعيان السنّة لعلمه أن ذلك يحدّ من جموح المعارضين منهم في المعارضة. فكان جديراً به أن يقدّر أن حصره الرئاسة الأولى بنفسه لاثني عشر عاماً لن يُعتّم أن ينشئ معارضة أوفر قدرة على مسّ الاستقرار. وقد حصل ذلك فعلاً، ولو بعد حين، من بدء الولاية الثانية... فوجد بشاره الخوري أهمّ منافسيه الموارنة يطالبون برحيله وتعثّر عليه (بعد أن كان رياض الصلح قد اغتيل) أن يجد شخصيّة سنّية تشكّل حكومة يركن إليها في مواجهة الاضطراب العامّ. فأصبح وضعه، لهذه الجهة، في الأقلّ، شبيهاً بوضع إميل إدّه في تشرين الثاني 1943. وكان منه أن استقال مجنّباً البلاد الفوضى العامّة. ولم ينسَ أن يدفع إلى فؤاد شهاب، رئيس الحكومة الانتقاليّة، نسخة من الدستور داعياً إيّاه إلى الحرص عليه.

على أن بشاره الخوري كان مصيباً في تأكيده أن «الجوّ» كان مفعماً بالتأييد، سنة 1948، لتجديد الولاية الرئاسيّة. وكان ذلك معلوماً، في النطاق النيابيّ، على الأقلّ، من يوم أن ضرب مجلس النوّاب صفحاً عن الطعون في نيابة أعضاء فيه وتناسى (ومعه الحكومة)، إلى حين، الدعوة إلى تعديل قانون الانتخابات وأصبحت دعوة أعضاء آخرين فيه إلى حلّه صيحة في واد. عليه وقّع ستّة وأربعون من النوّاب عريضة تطلب تعديل المادّة 49 من الدستور، وكان ذلك في 9 نيسان 1948. وقد انطلقت المذكّرة من جواز التجديد في ديمقراطيّات مختلفة ومن حصوله في سوريا، ثمّ بنت الحاجة إليه في لبنان على ضرورة حفظ الاستقرار وعلى دور بشاره الخوري في قيادة البلاد نحو الاستقلال. واحتفظت المذكّرة بالمبدأ العام الذي تنصّ عليه المادّة 49 (إذ هو «يتّفق مع الأوضاع اللبنانيّة الخاصّة»)، حاصرة إجازة التجديد في حالة بشاره الخوري.

ويذكر الخوري دوافع النوّاب التسعة الذين لم يوقّعوا العريضة. فيشير إلى أن اثنين منهم كانا غائبين وموافقين (وهما رشيد



166 يوسف سلمان يوسف (فهد)

تبديان قدراً مفرطاً من الاستئثار ومن تخلّف النظرة إلى أسباب تماسك النظام الاجتماعيّ واستمراره في العمل، وشروط تعامله الفاعل مع ما يشهده المجتمع من تغيير. فانتهى هذا الإفراط إلى تعريتهما من مقوّمات الاستقرار في موقعهما وإلى سلبهما قواعد دورهما وإلجائهما المتكرّر إلى القمع العاري وإلى التمسّك بالضمانة البريطانيّة. وكان رأس ما أخفق مسلكهما في التوصّل إليه تعزيز الطبقة المتوسّطة في المدن والإفساح لها في مجال التعبير السياسيّ الحرّ وإشعارها بشركة لها في تدبير الشؤون العامّة. فقد لبثت البرجوازيّة العراقيّة ضعيفة بين الحربين العالميّتين وغداة الحرب الثانية. وجهد ممثّلوها في فرض دور سياسيّ لهم، ولكن حركاتهم كانت عرضة للقمع وإن لم يكن دمويّاً شأن ما كانت تلقاه حركات الأقوام والمذاهب وما جوبه به الشيوعيّون.

وطبيعيّ أن تعبير الطبقة الوسطى، بسائر أوساطها ومراتبها، عن رؤيتها للمجتمع والدولة كان متنوّعاً، متباين الاتّجاهات.

بيضون وسليم الخوري، شقيق الرئيس)، وأن نسيبه هنري فرعون وموسى دو فريج أخذا برأي شقيق زوجته ميشال شيحا المعترض على استعجال التجديد، وأن يوسف كرم ونصوح الفاضل وسليمان العلي أكرموا خاطر عبد الحميد كرامي (الذي لم يكن نائباً إذ ذاك) وأن كمال جنبلاط سافر بعد إبلاغ الخوري أنه يعارض مبدأ التجديد، لا شخص المجدد له، وأن كميل شمعون (الذي كان قد أبعد عن الساحة الداخلية، مرّة أخرى، إذ كلّف - وهو الوزير - تمثيل لبنان في الأمم المتّحدة) بدا منسجماً مع نفسه «هذه المرّة» فاستقال من الوزارة... هؤلاء هم التسعة... أو السبعة، بالأحرى. وليس من ريب في أن معارضة كرامي وشمعون وجنبلاط (وفرعون أيضاً، ولو إلى حدّ) تبعد، شيئاً ما، صفة «المفعم بالتأييد» عن الجوّ الذي تمّ فيه تجديد الولاية.

حفظ رياض الصلح عريضة التجديد النيابيّة في «دُرجه»، على قول بشاره الخوري، في انتظار اللحظة المناسبة. وكان دخول الجيوش العربيّة الحرب الجارية في فلسطين، يوم 15 أيّار، هو اللحظة المنتظرة. فاجتمع المجلس النيابيّ يوم 22، وأقرّ التعديل الدستوري. ثمّ عاد إلى الاجتماع يوم 27 و«انتخب» بشاره الخوري لولاية ثانية تبدأ مع انتهاء الأولى التي كان قد بقي منها سنة وأربعة أشهر تقريباً. وقد صوّت للأمرين موقّعو العريضة أنفسهم وتغيّب غير الموقّعين.

كان موقف رياض الصلح حجر الزاوية في بناء المواقف التي حملت بشاره الخوري إلى ولايته الثانية. كان الخوري قد أفلح في تكريس نفسه مؤتمناً على مفاتيح المداخل اللبنانيّة إلى المجال العربيّ وبالتالي على مقادير الشركة المارونيّة - السنّيّة في إدارة لبنان. وأمّا رياض الصلح فكان الضمانة المستقرّة لحضور الدولة اللبنانيّة في الساحات العربيّة كلّها. وكان هو الوحيد المرئيّ من داخل البلاد وخارجها على أنه العمود اللبنانيّ في بناء نوع من الزعامة العربيّة الجماعيّة تستقطب التأييد أو المعارضة من مواقع الرأي والمطالبة القوميّين في طول العالم العربيّ وعرضه. كان هو النظير اللبنانيّ للقوتلي أو لمردم وللنوري السعيد أو لعبد الإله وللأمين الحسيني، إلخ. لذا لم يطرح رياض الصلح، في تلك المرحلة، مسألة دخوله في ثنائي لبنانيّ غير ذاك الذي كان يجمعه وبشاره الخوري. ولا ريب أن التجديد

ففي الثلاثينات، لم تستنكف جماعة «الأهالي» ذات المشرب الديمقراطيّ - وإن يكن غير خالٍ من الإبهام، في حينه - عن التعاون مع انقلاب بكر صدقي ذي التوجّه شبه الفاشيّ ولو أن ممثّليها استقالوا من الحكومة حين اكتشفوا أن صاحب الانقلاب هو الذي يحكم.

ولكن تحوّلات ما بعد الحرب أفضت إلى تطوّر في النظرة نحو مزيد من الوضوح في المطالب الديمقراطيّة، فتأسّس الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ بزعامة كامل الجادرجي ومحمّد حديد. وتأسّس حزب الاستقلال حول محمّد مهدي كبّة وصدّيق شنشل، وكان يغلب فيه، بخلاف رصيفه الوطنيّ الديمقراطيّ، ميل قوميّ عربيّ على الميل الديمقراطيّ. وتأسّس حزب الاتّحاد الوطنيّ وحزب الأحرار وحزب الشعب الذي شكّل، إلى حين، قناعاً شرعيّاً للحزب الشيوعيّ، إلخ. نهض معظم هذه الأحزاب في سنة 1946 مستفيداً من فسحة الحرّيّة التي ارتأى الوصيّ - بناءً على نصح بريطانيّ في ما بدا - أن يمهّدها غداة الحرب وأوكل أمرها إلى حكومة توفيق السويدي، ثمّ رأى أن هذه الحكومة بالغت في توسيعها فلم يدعها تكمل شهرها الرابع. وقد رافقت هذه النهضة الحزبيّة أخرى نقابيّة وثالثة صحافيّة وبقيت منها كلّها، إلى أواسط الخمسينات، معالم معتبرة على الرغم من الارتداد السريع عليها ومن موجات القمع اللاحقة. كان هذا الارتداد دليلاً على ضيق النظام بالانتعاش السياسيّ للطبقة الوسطى وبمطالبها وإشارة إلى جنوح هذه الأخيرة، بمعظم قواها السياسيّة، نحو المعارضة وإلى تشكّكها في قدرتها على توجيه دفّة الحكم. كان النظام القائم أعجز من أن يقوى على الاستيعاب السياسيّ للطبقة الوسطى وكانت هذه الأخيرة أضعف من أن تفرض ممثّليها مكوّناً راجعاً لطواقم السلطة.

لشكري القوّتلي في رئاسة سوريا قد أضفى صفة الإلزام والضرورة على التجديد لبشاره الخوري في أذهان كثيرين كان أوّلهم وأقربهم إلى الاقتناع رياض الصلح. ولم تكن معارضة كميل شمعون وكمال جنبلاط لتغيّر شيئاً في موقف رياض هذا. فهو كان ضعيف الثقة بهاتين الشخصيّتين وكانت علاقته بهما قد شهدت تقلّبات في سنوات ما بعد الاستقلال. وما كان احتمال أن يفضي شمعون إلى سُدّة الرئاسة، بمساندة بريطانيّة، ليطمئن رياض الصلح قطّ. أخيراً، كان احتدام المعركة الفلسطينيّة في سنة 1947 ثمّ تطوّرها إلى حرب فعليّة غداة قرار التقسيم قد جعلا اختيار الاستقرار الرئاسيّ أمراً مقضيّاً عند رياض الصلح وعند كثيرين من أقرانه.

لذا، أقدم رياض الصلح على خوض معركة التجديد للخوري من غير تحفّظ ظاهر. فمن روايات يوسف سالم أن ميشال شيحا (الذي كان حادّ الإدراك لمقوّمات الاستقرار الإستراتيجيّة في النظام السياسيّ اللبنانيّ) وسّط موسى مبارك في إقناع رياض الصلح بالاشتراك في جهوده لثني رئيس الجمهوريّة عن خطّة التجديد. وكان شيحا (مع كونه شقيق زوجة الرئيس) قد عارض هذا الإجراء علناً. غير أن ردّ رياض الصلح على اقتراح مبارك جاء حاثّاً: «إذا صرف الرئيس الشيخ بشاره النظر عن التجديد فأنا مستعدّ للرئاسة. وإذا رشّحت نفسي نجحت. ولن أعمل ما عمله المير بشير الشهابي ليصير أميراً على لبنان [أي: لن أتنصّر] بل إني أرشّح نفسي وأنا رياض الصلح المسلم».



ذلك أن ظروف توسّع المدن في العراق بقيت أدعى إلى تكوّن جماعات هشّة أو سديميّة، غير حافلة بتأطير اقتصادي- اجتماعي مستقرّ ولا بأفق تقع فيه على صورة معلومة لمستقبلها. كان الرحيل عن الريف يحفزه الاضطرار إلى الهرب من الريف أكثر ممّا تستدعيه فرص ماثلة أو محتملة المنال في المدينة. وكانت الصناعة الحديثة قد بقيت ضئيلة الحضور وبقي القطاع النفطيّ أظهر معالمها. وكانت نقابة عمّال السكّة الحديديّة أقوى النقابات العراقيّة في منتصف الأربعينات من غير أن يتجاوز عدد أعضائها 1500. وفي سنة 1947، كانت توجد ثماني عشرة نقابة في العراق، بحسب المصادر الشيوعيّة، يهيمن الشيوعيّون عليها كلّها ولا يزيد عدد أعضائها عن 38000، وهذا يشمل نقابات الحرف ونقابات المهن الحرّة، إلخ. ذاك عدد تحوم عليه شبهة التضخيم ويبدو مع تلك ضئيلاً نسبيّاً في بلاد كان تعداد سكّانها 4,25 ملايين نسمة تقريباً وفقاً لإحصاء سنة 1947. كانت تتكوّن في المدن كتل متزايدة الضخامة من مهاجري الريف تعوّل، في الأكثر، على مصادر عيش عارضة وتخضع لتأطير غير مهنيّ يسهل الاستقطاب منها وتعبئتها على مرجعيّات متنوّعة، سياسيّة وغير سياسيّة. هذا فيما كانت الحساسية المعارضة للنظام تحظى بانتشار مرموق في قطاع التعليم، طلّاباً ومعلّمين، وفي أوساط المهن الحرّة الطامحة إلى دور عامّ، وخصوصاً في وسط المحامين. ولعلّ في هذه العناصر كلّها ما يفسّر إحراز الحزب الشيوعيّ العراقيّ نجاحاً وانتشاراً لم يحرز ما يدانيهما أيّ من الأحزاب الشيوعيّة الأخرى في المشرق العربيّ. ولعلّ في العناصر نفسها أيضاً ما يفسّر كثرة الانشقاقات والعثرات في تاريخ هذا الحزب. كان أبرز بُناته يوسف سلمان يوسف (المعروف بـ«فهد»)، في بدء أمره، حرفيّاً كهربائيّاً ولكنه كان شبه الوحيد المنتمي إلى العمل اليدوي في قيادة الحزب. فيما غلب على هيئات هذه القيادة رهط



المعلّمين والمحامين، وبقي عمّال الصناعة ضئيلي الحضور في قواعد الحزب وبقيت حركة هذا الأخير محدودة في الأرياف أيضاً. فكان الحزب يقتسم وأحزاب الطبقة الوسطى أوساطاً متقاربة الأوصاف الطبقيّة ولكن مع حضور أبرز للحزب في أوساط الطلبة وفي الشرائح الدنيا من البرجوازيّة الصغيرة. وهذه شرائح كان يكثر فيها الشيعة، المنفكّون في المدن، إلى هذا الحدّ أو ذاك، من روابط المذهب والقرابة.

العراق: لا هدأة في الحرب

لم تكن سنوات الحرب العالميّة الثانية في العراق (أو، في الأقلّ، السنوات التي سبقت انقلاب موازين الحرب لمصلحة الحلفاء في أواخر العام 1942) سنوات خمول سياسيّ وتربّص، نظير ما كانته في مصر مثلاً. أثمر رجحان كفّة المحور، في أوائل الحرب، استعاراً للضيق العراقيّ من القبضة البريطانيّة على أمور البلاد. وكان هذا الضيق قد ترجم نفسه، في السنوات السابقة، تيّاراً بين ضبّاط الجيش وازدهاراً لمنظّمات شبابيّة على الغرار الفاشيّ. وبين أواخر سنة 1939 وأواسط سنة 1941، كان الميثاق الألمانيّ - السوفياتيّ قد يسّر الترافق بين نموّ هذا الاتّجاه وتزايد نفوذ الشيوعيّين في أوساط قابلة للتعبئة في المدن العراقيّة. وفي تمّوز 1940، ألجئت حكومة نوري السعيد إلى الاستقالة، وكان قد اغتيل واحد من ألمع وزرائها هو البعلبكيّ الأصل والفيصليّ من أيّام دمشق رستم حيدر. فخلفتها حكومة رئسها رشيد عالي الكيلاني. كان الكيلاني أحد ساسة العراق المخضرمين ولم يكن يُعرف له ميل نازيّ. ولكنّه وجد مجرى الحرب مرجّحاً لسياسة مناوئة للبريطانيّين وكان يقف وراءه في ذلك ضبّاط أربعة هم صلاح الدين الصبّاغ وكامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان، وقد أطلق عليهم اسم «المربّع الذهبي» وكانت لهم، منذ سنة 1937، كلمة نافذة في شؤون الجيش والدولة



وكانوا قد تعاونوا، في مبتدإ أمرهم مع نوري السعيد لإطاحة بكر صدقي، ولكن ميلهم إلى جهة المحور كان قد أصبح معروفاً. وإذ بدا هذا الميل واضحاً في السياسة الخارجيّة لحكومة الكيلاني وفي تحفّظها حيال المطالب البريطانيّة المتّصلة بالتسهيلات العسكريّة أيّام الحرب، أزيحت الحكومة لتحلّ محلّها أخرى رئسها طه الهاشميّ...

على أن الكيلاني عاد إلى الحكم في 2 نيسان 1941، أي بعد ثمانية أسابيع من خروجه منه، وكان الضبّاط المالئون له هم من فرض عودته. رفضت لندن الاعتراف بالحكومة الجديدة وراحت تعزّز قوّاتها في العراق من غير التزام بالأصول المعتمدة في المعاهدة. فأمر الكيلاني الجيش بمحاصرة القوّة البريطانيّة في قاعدة الحبّانية. من ذلك نشأت حرب دامت شهراً وتلقّى الكيلاني في إبانها عوناً جوّياً معنوياً. على أن هذا العون بقي محدوداً، ومال معسكر المحور إلى اعتبار حركة الكيلاني سابقة لأوانها في وقت كان هتلر يتهيّأ فيه لاجتياح الاتّحاد السوفياتيّ. على أن الشيوعيّين العراقيّين ساندوا الحركة قبل أن ينقلبوا على «ذكراها» في أعقاب الاجتياح المشار إليه. وكانت مساندتهم مظهراً من مظاهر تأييد عارم استثارته الحركة في مدن عربيّة كثيرة. أهمّ من ذلك أن العون الجوّيّ النازيّ الذي استخدم، بممالأة من السلطة الفيشيّة، مهابط سوريّة ولبنانيّة، وهو في طريقه إلى بغداد، كان سبباً مباشراً لزحف القوّات البريطانيّة وقوّات فرنسا الحرّة على سوريا ولبنان، بُعَيد سحق الحركة العراقيّة، ولـ«تحريرهما» من السيطرة الفيشيّة. وقد عبّأت القيادة البريطانيّة، في ما عبّأته لإطاحة الكيلاني، جيش إمارة شرق الأردن التي كان أميرها عبد الله راغباً أيضاً في نجدة العرش الهاشميّ العراقيّ. هذا فيما كان مفتي القدس أمين الحسيني، المقيم إذ ذاك في بغداد، قد لعب دوراً بارزاً في الدعوة لحكومة الكيلاني والإفتاء بمساندتها.

88 ... بِخَيله ورَجُله

من عشايا قرار التقسيم إلى غدوات الهدنة الدائمة، خاض رياض الصلح معركة فلسطين بخَيْله ورَجُله. وقد لا يوجد سياسيّ عربيّ آخر ذهب وآبَ وتحرّك على مختلف المسارح واستكثر لنفسه أو استكثر له أقرانه من الأدوار وبذل، بالنتيجة، من الجهود، في تلك المعركة، بقدر ما فعل رياض الصلح. وكان همّه المتصدّر، في مرحلة الصراع هذه، أكثر من همّ واحد. كان همّه الدفاع عن فلسطين العربيّة، بطبيعة الحال، أو «إنقاذها»، على ما كان يقال في تلك الآونة. ولكنّه وجد نفسه غائصاً من بداية الحرب، بل قبل اندلاعها، في همّ جمع الشمل العربيّ والتقريب ما بين أهداف عربيّة متضاربة، تقنّعت سويّة على أنها الأهداف الفعليّة لأطراف الجبهة العربيّة ورَزَح تضاربها بشدّة على مصير الصراع.

ثم إنّه وجد نفسه ملزماً بالسعي إلى «إنقاذ» آخر هو إنقاذ المنظومة المتمثّلة بجامعة الدول العربيّة، بعد أن أخذت نوبات الصراع على فلسطين تمتحنها بعنف، ثمّ وصلت بها نتائج الحرب إلى ما يشبه الانفراط أو ينذر به. وأمّا همّ رياض الصلح الثالث فكان همّاً لبنانيّاً. فهو قد أدرك أن دخول لبنان حرب فلسطين دخولاً فعليّاً - مع كونه أضعف الدول العربيّة المحاذية لفلسطين عسكريّاً - إنّما هو أمر محتّم إذا شاء لبنان أن يحفظ موقعه في «الشركة العربيّة»، وأن يسهم في حفظ هذه الشركة نفسها من التصدّع العاجل أو الآجل. وكانت الشركة المذكورة، من يوم الاستقلال، قد أصبحت ركناً ركيناً للاستقرار الداخليّ في لبنان. وكان رياض الصلح الذي أدرك هذا الواقع - بل بنى عليه أيضاً جانباً من تصوّره للدولة اللبنانيّة ولسياستها وأسهم أبرز إسهام، من موقعه فيها، في «صناعته» - ملزماً، بما هو حاكم مسؤول، بحفظ الاستقرار السياسيّ في بلاده ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. فضلاً عن ذلك - أو قبله - كان تحقّق الهدف الصهيونيّ خطراً حسّياً قريباً - بل مباشراً - على سلامة لبنان وتماسكه، وهذا بصرف النظر عن حسابات لبنانيّة أبعد مدىً لمخاطر هذا التحقّق. كان النصر الصهيونيّ منطوياً على إمكان داهم لخسارة لبنان جانباً من أراضيه الجنوبيّة وعلى ما يتبع ذلك من امتحان لتماسكه الوطنيّ. وقد تحقّق هذا الإمكان فعلاً في أواخر الحرب، وإن موقّتاً وعلى نطاق ضيّق. وكانت الهزيمة العربيّة قد أصبحت، إذ ذاك، أمراً واقعاً وكان رياض الصلح قد

انتقل من السعي لتحسين الشروط السياسيّة لحرب العرب في فلسطين إلى السعي لتدارك ما يمكن تداركه من الخسارة الهائلة التي وقعت. فافترض ذلك، من جهته، نوعاً من إعادة الترتيب لهمومه الثلاثة المتلازمة. وهكذا وجّه سعيه أولاً إلى إنقاذ لبنان من عواقب الحرب، بعد أن كان هذا السعي متّجهاً إلى حماية مشاركته فيها. كذلك وجّه سعيه ثانياً، لا إلى «توطيد» التضامن العربيّ في المعركة بل إلى الخروج من المعركة بوجود مستمرّ لمنظومة عربيّة يعاد تأهيلها لاحقاً لتكفل - بين ما تكفل - حال استقرار مقبول في لبنان. أخيراً، قُيّض لرياض الصلح، في موضوع فلسطين نفسها وما آل اليه أمرها، أن يضطلع، من موقع عربيّ قبل أن يكون «لبنانيّاً»، في المجاذبة الدوليّة، ساعياً ما أمكن السعي إلى تأخير ترسّخ الدولة الإسرائيليّة الوليدة في المجال الدوليّ وإلى استخلاص خيوط دوليّة كانت، بحكم الهزيمة العربيّة في الميدان، قد أصبحت واهنة، ولكن بعضها ظلّ حتّى اليوم يسهم في تجنيب الحقّ الفلسطينيّ مغبّة الغرق التامّ.

خاض رياض الصلح «حربه» الفلسطينيّة هذه في ظروف (لبنانيّة ولبنانيّة - سوريّة، على الخصوص) بدت غير مؤاتية من البداية، وما لبثت أن ازدادت عسراً مع ظهور التعثّر العربيّ في الحرب ثمّ مع انكشاف الهزيمة العربيّة. ففي الداخل، كان العهد لا يزال قريباً بانتخابات 25 أيّار 1947 حين برز الاتّجاه الدوليّ نحو تقسيم فلسطين إلى صدارة المسرح السياسيّ. وكان ما اعتور تلك الانتخابات من الضغوط وأعمال التزوير قد أسفر عن معارضة نشطة وإن تكن أقلّيّة جدّاً في مجلس النوّاب. وقد أخذت هذه المعارضة تطعن في شرعيّة المجلس وتطلب حلّه. وبعد تجديد الرئاسة لبشاره الخوري في ربيع 1948، أخذت المعارضة تطعن في شرعيّة «الأوضاع» (أوضاع السلطة) برمّتها وذلك بناءً على رسوّ هذه الشرعيّة - حين تكون حاصلة - على شرعيّة مجلس النوّاب. وكان هذا الطعن يطول - بقدر من الضمنيّة أو بآخر - إلى ولاية بشاره الخوري الجديدة، ومن ثمّ إلى حكومة رياض الصلح. وقد بلغ الأمر بالمعارضة، ذات مرّة، حدّ التوجّه إلى جامعة الدول العربيّة بطعن في شرعيّة الوفد اللبنانيّ (وكان يرئسه رياض الصلح) إلى دورتها.

وفي خلال المعارك، أخذ اليهود العراقيّون بجريرة بريطانيا فوقع عليهم وعلى أحيائهم ومصالحهم كثير من الأذى، وهو ما أطلق عليه اسم «الفرهود». وقد انتهى الأمر بفرار الكيلاني والمفتي من بغداد في رحلتين مثيرتين انتهتا بهما إلى حطّ الرحال في برلين. وعاد الوصيّ عبد الإله ونوري السعيد إلى بغداد بعد أن كانا قد ركنا إلى الفرار منها على أثر الانقلاب. وقد عاد نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة في الخريف، فارضاً نفسه لسنوات شريكاً مضارباً للوصيّ في السلطة ومحلّاً رئيساً للثقة البريطانيّة. وأمّا ضبّاط «المربّع الذهبي» فكان نصيبهم الإعدام بعد أن قبض على بعضهم في إيران ثمّ سلّمت تركيا أبرزهم، وهو الصبّاغ، وكان قد لجأ إليها قبل حين. وكان الصبّاغ صيداويّ الأصل، مولوداً في الموصل فنصح أولاده في وصيّته بالرحيل إلى صيدا.

لم يثمر سحق حركة الكيلاني قوّة للنظام العائد على أسنّة الحراب البريطانيّة بل زاده عزلة وركوناً إلى القمع. ولعلّ أبرز استمرار حزبي للحركة في السنوات القليلة اللاحقة كان حزب الاستقلال الذي ضلع أحد مؤسّسيه، صدّيق شنشل، في العمل الدعاويّ المصاحب للحركة. هذا فيما أذن تطوّر الحرب بالبروز التدريجي لحزبين معارضين آخرين هما الحزب الشيوعيّ ثمّ الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ، وكلاهما مختلفي المشرب في العقيدة ولكنّهما أخذا يتقاربان في السياسة بمقدار ما ازدادت معارضتهما للحكم القائم تصميماً وتجذّراً.

كان الحزب الشيوعيّ قد تأسّس رسميّاً في سنة 1934 ولكنّه لم يلبث أن تشعّب إلى شيَع غداة تأسيسه. وفي معظم الأربعينات، كانت عوامل الشقاق لا تزال تعصف بصفوف هذا الحزب، على الرغم من اتّساع نفوذه مع تغيّر وجهة الحرب العالميّة في سنة 1943-1944 ومن جهود «فهد» لتركيز أوضاعه التنظيميّة وخطّه السياسيّ ولرسم مكان

له بين القوى السياسيّة في البلاد. وكانت مسألة «الجبهة»، على وجه التحديد، أي مسألة العلاقة بقوى المعارضة الأخرى وتحديد هويّة طبقيّة للحلف المبتغى معها وبينها وهويّة سياسيّة للمرحلة ولقيادة العمل فيها، هي مثار الخلاف الرئيس في الحزب وفي محيطه القريب. وكان الحزب يتخذ أقنعة من أحزاب رعى تأسيسها تباعاً للإفادة من فسح العمل الشرعيّ، وكان يُدخل عناصر منه في تنظيمات سياسيّة أخرى للتأثير في مواقفها. وكانت له، إلى التكأ النقابيّ، هيئات رديفة منها عصبة مكافحة الصهيونيّة وجماعة أنصار السلم، إلخ.

وحين انزاحت ربقة الحرب بما أورثته من تآكل في مقوّمات المعاش طاول الطبقات الوسطى والضعيفة، راحت الإضرابات الكبيرة تترى في العراق. فتوالى منها في سنة 1946 وحدها إضراب عمّال النفط في كركوك، وإضراب عمّال السكّة الحديديّة، وإضراب مستخدمي البريد، وإضراب عمّال الطباعة. وكان إضراب العمّال في كركوك دامياً جدّاً وكان محظوراً على العمّال هناك الانتظام في نقابة، وكان للقمع وللعسف وقع مضاعف باعتبار ربّ العمل شركة أجنبيّة. وقد زامن ذلك ارتداد حكومة أرشد العمري على ما كانت أقرّته حكومة توفيق السويدي من تحرير للحياة الحزبيّة. فحوكم زعماء أحزاب معارضة، من بينهم زعيم الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ كامل الجادرجي وقادة حزب اتّحاد الشعب المتفرّع من الحزب الشيوعيّ. ولكن الأحكام جاءت خفيفة أو أبطلت في الاستئناف. ولم يلبث نوري السعيد أن عاد إلى الحكم في تشرين الثاني فوجدت قيادة الحزب الشيوعيّ نفسها في السجن مع إطلالة العام 1947. وقد واصل «فهد» إدارة شؤون الحزب من السجن. ولكن اللافت أن إقامته في السجن يسّرت قدراً من توحيد صفوف الحزب إذ تقارب أو اتّحد معظم ما كان يتجاذبه من تيارات

وفي مضمار العلاقات اللبنانيّة - السوريّة، زامن احتدام المشكلة الفلسطينيّة المتجدّد في الربع الأخير من سنة 1947، اندلاع أزمة النقد اللبنانيّ - السوريّ بين فرنسا من جهة، ولبنان وسوريا من الجهة الأخرى. وهي أزمة كشفت المفاوضات التي واكبتها عن تباين بين الموقفين السوريّ واللبنانيّ تعثّرت معالجته وأسفر، بنتيجة تلك المفاوضات، عن انفصال الدولتين نقديّاً بعد أن كان النقد فيهما واحداً مدّة الانتداب والسنوات الأولى من الاستقلال. ولقد لبثت آثار هذا الانفصال تتراكم في السنتين اللاحقتين حتّى أفضت إلى انفصام الوحدة الجمركيّة، وتصفية ما كان لا يزال قائماً من المصالح المشتركة بين الدولتين في أوائل سنة 1950. على أن رياض الصلح تمكّن، مع نظيره السوريّ جميل مردم، من الفصل بين هذا الإخلال الآخذ في الاستعصاء والمجهود السوريّ - اللبنانيّ المشترك في المعركة الفلسطينيّة، وذلك ما بقي حكم القوّتلي - مردم وحكم الخوري - الصلح قائمين في دمشق وبيروت. فقد كان ما بين العهدين من التجانس وما بين أركانهما من طول المعرفة وعمقها يسعفان في حصر ما لم يكن منه بدّ من خلافات تنشأ إن لم يسعفا في حلّها. وكان رياض الصلح - بحصيلة سيرته كلّها - هو الجسر الوطيد بين الهيئتين الحاكمتين وهو المحاور اللبنانيّ الأوّل للحكم السوريّ في آن معاً. لذا أمكن، برغم أزمة النقد والانفصال النقديّ، أن يكثر الصلح ومردم من المساعي والمبادرات المشتركة في المعركة الفلسطينيّة حتّى أطلق عليهما لقب «التوأمين». وأمّا في المدّة التي افتتحها انقلاب حسني الزعيم على عهد القوّتلي، في آذار 1949، وتخلّلها انقلاب ثانٍ على الانقلاب ثمّ انقلاب ثالث على الثاني (وهذا كلّه في سنة واحدة) فقد أصبح رياض الصلح خصماً لحكّام سوريا المتتالين (أو لمعظمهم، في الأقلّ) يخصّونه بنفور من شخصه لا لبس فيه وبتوجّس ظاهر من نشاطه السياسيّ ويجاهرون، بين حين وآخر، برغبتهم في تنحيته عن رئاسة الحكومة اللبنانيّة.

وفي جوّ الخصومة السوريّة هذه، خاض رياض الصلح معركة ما بعد الهدنة مع إسرائيل. وكانت هذه المعركة معركة إنقاذ المنظومة العربيّة وقد باتت إحدى وظائفها الحؤول دون أن تجد كلّ من الدول العربيّة المعاديّة لإسرائيل (وعلى الأخصّ منها سوريا ولبنان) نفسها وقد أصبحت منفردة في مواجهة الجارة المتربّصة. وكان من وجوه التمكين لوظيفة المنظومة

العربيّة هذه السعي لاستحداث وجه عسكريّ وآخر اقتصاديّ يُضافان إلى وجهها السياسيّ. ولكنّ هذه الوظيفة أخذت تبدو أيضاً - بسبب من وجود إسرائيل المستجدّ ومن الصفة الدوليّة الراسخة للمشكلة الفلسطينيّة - مشرعة على رياح الحرب الباردة الممعنة في الاحتدام. فبات على مهمّة الدفاع عن الدول العربيّة أن تجد لها موقعاً في مساق الصراع بين المعسكرين الدوليّين، وبات المعسكر الغربيّ قادراً على أن يعرض صيغاً للقيام بأعباء المهمّة المذكورة تعمّق من اندراجها في الصراع الدوليّ. وكان يجنح في ذلك إلى احتساب موقع متقدّم لإسرائيل في تلك الصيغ ويعوّل لإلزام العرب بتقبّل هذا الموقع على توجّس أنظمتهم كلّها ممّا أخذ يطلق عليه اسم «الخطر الشيوعيّ». هذه الشركة المقترحة بين الدول العربيّة وإسرائيل بقيت - على غموض ملامحها وترجّح مندرجاتها - عقدة بين الأنظمة العربيّة والغرب استعصت، في تلك المرحلة، على الحلّ المستقرّ. فقد كان الدخول في شركة هذه صفتها مكتنفاً بأخطار مختلفة المصادر، تواجهها أنظمة أصبحت مثقلة الكاهل بهزيمتها في فلسطين. وكانت حلقات تلك الأخطار منتشرة على تداخل بين مزاج الشعوب ومزاج الجيوش وتباين المواقف في الطواقم الحاكمة نفسها، وفي القوى السياسة الحافّة بها. وفي هذه الشبكة الشاسعة المعقدة من المهمّات والتجاذبات والمخاطر، أمضى رياض الصلح الردح الأخير من سيرته في الحكم ومن حياته نفسها.

جنى رياض الصلح من دوره البارز في معركة فلسطين عرفاناً عربيّاً لاقتداره السياسيّ ولحصافته في إدارة علاقاته بأقرانه العرب، وفي معالجة العلاقات الصعبة بينهم. وهو قد فرض الإصغاء إلى كلمته في هذا الوسط وقبول انتدابه للتوفيق بين أطرافه ولمهمّات أخرى في النطاق الدوليّ. وهذا مع أنّه لم يكن يلتزم الحياد حيال خيارات طُرحت ولم يخلُ موقفه منها من توتير لعلاقته بمن طرحوها وخصوصاً بعبد الله ملك الأردن وبخالد العظم وناظم القدسي رئيسي الوزارة السوريّة في مرحلة ما بعد «النكبة». على أنّ هذا الدور نفسه جعل رياض الصلح عرضة لكثير من التجنّي الداخليّ قبل الهزيمة وبعدها. ففي المرحلة الأولى، أخذ عليه، على الأخصّ، إهماله شؤون الداخل، إذ كان تفرّغه للمعركة الفلسطينيّة يُملي عليه التغيّب تكراراً عن البلاد. وفي المرحلة الثانية، حُمّل

وأجنحة، فيما أظهر اعتقال القيادة وما تبعه من محاكمات ما كان للأقلّيّات القوميّة المختلفة من ثقل في هيئات القيادة وكذلك غلبة المحامين والمعلّمين في هذه الهيئات.

العراق: من بورتسموث إلى نبوءة لاكور

وفي مطلع سنة 1948، كان رئيس الحكومة الجديدة صالح جبر قد توصّل في بورتسموث إلى معاهدة جديدة شيء لها أن تعلو معاهدة 1930 فنصّت، فضلاً عن بقاء التسهيلات الممنوحة للقوّات البريطانيّة في العراق، على إنشاء مجلس دفاع عراقيّ - بريطانيّ مشترك. وكان ذلك مظهراً لسياسة «الدفاع (المشترك) عن الشرق الأوسط» المتكاثرة نُذرها مع شبوب الحرب الباردة. كان صالح جبر أوّل رئيس شيعيّ للحكومة في المملكة العراقيّة. وهو واحد من شيعة أربعة ألّفوا خمس حكومات (بين 1947 و1948 ثمّ بين 1954 و1958) وذلك من أصل 58 حكومة تعاقبت في العهد الملكيّ ورئس نوري السعيد وحده 14 حكومة منها. ولم يكن جبر قد أجرى مشاورات يُعتدّ بها مع أقرانه من الأركان الموالين، ناهيك بالمعارضين، قبل أن يوقّع على النصّ. وهو ما أسهم في إطلاق عنان الغضب عليه وعلى المعاهدة. وقد بدأت التظاهرات في 3 كانون الثاني (أي قبل إعلان النصّ) واستشرت (مع إعلانه) بإضراب الطلّاب في منتصف الشهر لتؤول، في غضون الأيّام العشرة التالية، إلى سقوط عشرات من القتلى بينهم رجال شرطة وإلى بضع مئات من الجرحى. كان ذلك ما أُطلق عليه اسم «الوثبة»، وهي أخطر هزّة تعرّض لها النظام العراقيّ بعد حركة رشيد عالي الكيلاني. وقد كان لكلّ من الأحزاب المعارضة إسهامه، الكبير أو الصغير، في «الوثبة» وتشكّلت لقيادتها لجنة مشتركة من تلك الأحزاب. وكان إسهام الشيوعيّين كبيراً وإن يكن بعض المؤرّخين قد شكّك في ما نسبه

الحزب لنفسه من قبض على زمام الحركة كلّها. ثمّ إن «الوثبة» نالت جلّ مرادها إذ استقالت حكومة صالح جبر واعتُبر توقيعها على معاهدة بورتسموث وكأنه لم يكن. وكانت قد داخلت شعارات «الوثبة» مطالبات بغذاء وكساء أدنى أسعاراً وبالحرّيات الديمقراطية وبانتخابات جديدة تلي حلّ مجلس النوّاب...

بعد ذلك، بدأت محاكمة المتّهمين بالضلوع في «الوثبة». وكانت المحاكمة صاخبة. فضمّ المحامي كامل قزانجي، وكان رأس الجناح «التقدّمي» في الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ، إلى الموقوفين بعد إلقائه دفاعاً حاداً عنهم. وانسحب ستّة من زملائه احتجاجاً. وفي حزيران، حُكم على «فهد» وعلى اثنين من رفاقه بالإعدام. وحُكم على اثنين من الجناح المنافس لـ«فهد»، في الحزب الشيوعيّ، بالسجن المؤبّد، وعلى ستّة عشر آخرين بعقوبات سجن مختلفة وزّعها سبعة عشر. وعلى الأثر، تواتر الاحتجاج في أقطار عربية وأوروبيّة مختلفة فبُدّل حكم الإعدام حكماً بالمؤبّد.

ومن بين القادة في الحزب، كان اثنان هما مالك سيف ويهودا صادق قد نجوا من الاعتقال فتوليا قيادة الحزب الميدانيّة تباعاً، وكانا على خلاف، وواصل «فهد» توجيه الدفّة من السجن. ولم يلبث صادق وسيف أن اعتُقلا بدورهما، فتسلّم القيادة في الخارج ساسون شلومو دلال وكان قد خرج من السجن بعد سنة أمضاها فيه مع «فهد» ورفاقه الآخرين. ولم تلبث اللجنة المركزيّة التي تشكّلت بقيادته أن اعتُقلت أيضاً. كانت تلك ثالث لجنة من نوعها تفضي إلى السجن. وبين 1947 و1951، استقبل السجن سبع لجان مركزيّة للحزب الشيوعيّ. وفي شباط 1949، نُفّذ حكم الإعدام في «فهد» وفي ثلاثة من رفاقه هم زكي بسيم وحسين الشبيبي ويهودا صادق. وكانت قد جرت لهم محاكمة جديدة

رياض الصلح قسطاً وافياً من مسؤوليّة الهزيمة. فلم يشفع له عند المعارضة اللبنانيّة أن دوره الأهمّ في المعركة إنّما كان السعي إلى معالجة العوامل العربيّة التي أفضت إلى الهزيمة. ولم يخفّف من التجنّي عليه أنّه دخل حرب فلسطين رئيساً لحكومة دولة صغيرة، محدودة الطاقات جدّاً في تلك الأيّام. وهو ما كان يصحّ خصوصاً في الطاقة العسكريّة للبنان، وهي إذ ذاك مقتصرة على جيش صغير، ضعيف التسليح، كانت الجمهوريّة المستقلّة قد تسلّمته من السلطة المنتدبة قبل اندلاع الحرب الفلسطينيّة بعامين وبضعة أشهر.

بالطبع أخذ أهل الحكم في لبنان - ورياض الصلح قبل سواه - يُلامون بعد الهزيمة على دخولهم الحرب من غير استعداد مناسب. ولكن إمكان اجتناب الحرب كان شبه معدوم في الواقع لانعدام شروطه الداخليّة والعربيّة. ولو أن رياض الصلح سلك هذا المسلك لكان الذين حمّلوه مسؤوليّة الهزيمة لاحقاً أوّل من يقف ليهزّ الكراسي تحت الجالسين عليها، وليهزّ أركان البلاد نفسها من بعد...

89. بين لجنة التحقيق الدوليّة وجامعة الدول العربيّة: تعريب الحرب العربيّة

في الواقع أن رياض الصلح باشر نشاطه في هذه المرحلة الحاسمة من مسار المسألة الفلسطينيّة، مستضيفاً مندوبي دول الجامعة العربيّة الذين حضروا إلى لبنان في أواسط تمّوز 1947، لإسماع لجنة التحقيق الدوليّة موقفاً عربيّاً موحّداً من تلك المسألة، تدرجه بين الأسس التي ستُبنى عليها توصياتها إلى منظّمة الأمم المتّحدة. وكان الصلح ومردم قد مهّدا لاجتماعات المندوبين هذه بلقاءين لبنانيّين سوريّين تمّا في شتورة. ثمّ التقى المندوبون في منزل رياض الصلح في عاليه يوم 19 تمّوز، وعاودوا اللقاء في اليوم التالي قبل أن يجتمعوا بأعضاء لجنة التحقيق في قصر وزارة الخارجيّة اللبنانيّة يوم 22. في هذا الاجتماع الأساسيّ، ألقى الصلح كلمة ترحيب وقرأ حميد فرنجيّة وزير الخارجيّة اللبنانيّ مذكّرة مشتركة انطوت على الموقف الذي كان قد توصّل إليه المندوبون العرب، وأبرز ما فيه التشديد على حقّ فلسطين في تقرير مصيرها وعلى مستلزمات

الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط. تلت ذلك اجتماعات سرّية منفردة بين اللجنة وكلّ من الأطراف العرب المعنيّين بالمسألة الفلسطينيّة.

ومنذ ذلك لم تكن وحدة الموقف العربيّ بمنجاة من الشقوق. هكذا لم يلتق سمير الرفاعي رئيس وزراء الأردن لجنة التحقيق، وكان السبب المعلن أن الأردن لم يكن أصبح بعد عضواً في المنظّمة الدوليّة. هكذا أيضاً وصل فاضل الجمالي وزير خارجيّة العراق إلى بيروت غداة اجتماع المندوبين العرب باللجنة الدوليّة وسلّم رئيس اللجنة إميل ساندستروم مذكّرة مستقلّة باسم حكومته.

بعد ذلك، كان على دول الجامعة أن تعدّ لمناقشة المسألة الفلسطينيّة في دورة الأمم المتّحدة، مع تقديم لجنة التحقيق توصياتها. وقد استضاف الرئيس بشاره الخوري اجتماع اللجنة السياسيّة للجامعة في قصر بيت الدين وكان رئيس الدورة رياض الصلح، ثمّ واصلت اللجنة اجتماعاتها في صوفر. وكان التوجّه العامّ في اللجنة إلى معارضة توصيات اللجنة الدوليّة. وكان موقف لبنان رفض تقسيم فلسطين والتقيّد بما تتّخذه الجامعة من مقرّرات والاستعداد لتنفيذ مقرّرات سرّية كان قد اتّخذها مؤتمر بلودان الذي عُقد في السنة السابقة، وهذا في حال اتّخاذ قرار دوليّ بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق بالقوّة. وكانت فحوى هذه المقرّرات محاربة الصهيونيّة بكلّ وسيلة ومقاطعة كلّ دولة أجنبيّة تعاضدها. وقد تقرّر في صوفر توجيه مذكّرة بهذا المعنى إلى كلّ من بريطانيا وأميركا وشاعَ خبر نفاد رياض الصلح عن ظهور خلاف بهذا الصدد بين العراق والسعوديّة. وقد تلا رياض الصلح بلاغاً قويّاً صادراً عن اللجنة السياسيّة بشأن فلسطين عبّر عن رفض مقترحات لجنة التحقيق ونبّه إلى الأخطار المترتّبة عن إنشاء دولة يهوديّة في فلسطين وتعهّد دعم مقاومة العرب الفلسطينيّين لمشروع الدولة ذلك بالمال والرجال والعتاد، وأكّد أن الحكومات العربيّة ستضطرّ، بدفع من شعوبها، إلى «مبادرة كلّ عمل حاسم» يكون من شأنه أن يدفع العدوان، وندّد بدعم حكومات وجهات أجنبيّة أعمال الصهيونيّين. وقد تولّى رياض الصلح، بعد أيّام، تقديم مذكّرة مستوحاة من هذه المقرّرات إلى وزيري بريطانيا وأميركا المفوّضين في بيروت.

تولّتها، هذه المرّة، محكمة عسكريّة وكانت التهمة الرئيسة الاستمرار في قيادة الحزب الممنوع من السجن وتوجيه «الوثبة» من بين جدرانه. وفي حزيران، نُفّذ حكم الإعدام أيضاً في ساسون شلومو دلال. وقد اتّهم الحزب مالك سيف بخيانة رفاقه، بعد أن «جنّدته» الشرطة، وبإفشاء معلومات للمحقّقين أُسندت إليها الأحكام الجديدة. على أن التهمة، وإن صحّت، لا تفسّر - في ما يرى والتر لاكور - جملة ما حصل. فإن ملفّ التحقيق كان قد ملأ مجلّدات بلا احتساب لشهادة سيف...

ضعف الحزب الشيوعيّ وتقطّعت أوصاله مع اعتقال المجرّبين من قادته ومؤطّريه تباعاً بين عامي 1947 و1949. ولكن هذا الضعف بقي سطحيّاً ولم يطل أمره بل أخذ نجم الحزب يعلو كثيراً، في أرجاء مختلفة من العراق، بعد تنفيذ أحكام الإعدام. وقد استوت أوائل الخمسينات مرحلة نموّ وانتشار استثنائيّين للحزب مع تماسك جديد لصفوفه ولهيئاته القياديّة. وهذا مع أن تلك المدّة أيضاً لم تخلُ من أعمال القمع واعتقال القيادات. كان تعداد السجناء الشيوعيّين يفوق الألف في معظم تلك المدّة. وكان الشيوعيّون قد حوّلوا سجونهم إلى مدارس حزبيّة وفرضوا نوعاً من الإدارة الذاتيّة لحياتهم في السجن. ولم يكن ذلك بلا كلفة عليهم. ففي حزيران 1951، تسبّب إضراب للسجناء عن الطعام، في معتقل كوت العمارة، في موت أحد المضربين الشيوعيّين، فنجمت من ذلك تظاهرات حاشدة في بغداد. وفي حزيران 1953، وقع عصيان في المعتقل من جرّاء قرار بنقل بعض الشيوعيّين إلى معتقل آخر، فقتل سبعة من السجناء وجُرح ثلاثة وعشرون. وهو ما قوبل، في بغداد أيضاً، بحركات إضرابيّة منها إضراب للمحامين، وبالتظاهرات. وكانت روابط الطلّاب قد أصبحت، في تلك الآونة معاقل للشيوعيّين وشهد العمل النقابيّ ونشاط البعض من «منظّمات



157 الخوري والصلح في زيارة بغداد

الواجهة» اللاحقة بالحزب بعض الانتعاش. وبلغ توزيع القاعدة، جريدة الحزب - في قول المصادر الشيوعيّة، على الأقلّ - ضعف توزيع كبرى الصحف اليوميّة البغداديّة. وهذا مع أن الجريدة المذكورة كانت ممنوعة.

ثار هذا الاضطراب كلّه في إبّان احتدام معركة فلسطين وبدء القتال فيها غداة قرار التقسيم ثمّ دخول الجيوش العربيّة مع إعلان قيام إسرائيل في 15 أيّار 1948. كان موقف الحزب الشيوعيّ قد تعرّك، بين تشرين الثاني 1947 وصيف 1948، من معارضة التقسيم وإنشاء الدولة اليهوديّة إلى تأييد القرار الدوليّ اقتفاء لخطو الاتّحاد السوفياتيّ. وعلى غرار ما جرى في سوريا ولبنان وفي مصر، أساء هذا التطوّر إلى صورة الحزب العامّة وإلى علاقة التحالف القائمة بينه وبين قوى المعارضة الأخرى، وأدخله في سجال مديد مع المجتمع السياسيّ العراقيّ برمّته تقريباً. وهو ما يسّر اتّهام أركانه، في المحكمة، بعد «وثبة» 1948، بممالأة الصهيونيّة. وهذه تهمة لم يكن ليسهل إلصاقها، في غير هذا الظرف، بحزب جنّد لمكافحة الصهيونيّة نخبة وافرة من اليهود العراقيّين. وفي حرب فلسطين، ضوى، أوّل الأمر، إلى قيادة فوزي القاوقجي، بضع مئات من المتطوّعين العراقيّين. ثمّ دخل الجيش العراقيّ الحرب بقوّات قدّرت بما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف جنديّ، واتّخذ له مواقع في مثلّث جنين - طولكرم - نابلس إلى الشمال من مواقع الجيش الأردنيّ وباشر الحرب بهجوم صدّته القوّات الصهيونيّة على

في هذا الوقت، كان على حكومة رياض الصلح أن تواجه الهزّة التي أحدثها في البلاد تقرير قدّمه المطران إغناطيوس مبارك إلى اللجنة الدوليّة وأبدى فيه تحبيذه قيام وطن قوميّ لليهود في فلسطين يقابله وطن قوميّ للمسيحيّين في لبنان. فيكون هذان الوطنان منفصلين عن «أكثريّة إسلاميّة» في الشرق الأوسط قهرت المسيحيّين واليهود على مدى قرون، وذلك بخلاف ما تراه الحكومة اللبنانيّة التي جهر المطران بالطعن في تمثيلها للأمّة. ردّ رياض الصلح على هذه المذكّرة في مجلس النوّاب - بعد تأنٍّ وإفساح في المجال لسواه وخصوصاً للزعماء المسيحيّين - فسفّه نظرات المطران في تاريخ المنطقة وأكّد مصلحة لبنان في مواجهة الخطر المحدق بفلسطين العربيّة واستبعاد هدف إلغاء الطائفيّة من النظام اللبنانيّ. ولم يكن رياض الصلح وحده من واجه كلام مبارك في المجلس. فقد التقى عشرة من النوّاب الموارنة على شجب المذكّرة في بيان قاطع اللهجة. وكان هؤلاء جملة النوّاب الموارنة الحاضرين باستثناء يوسف كرم الذي أبدى موافقة إجماليّة على البيان وامتنع عن توقيعه. وهذا إلى مواقف أخرى نسجت على المنوال نفسه في المجلس وفي خارجه وإلى تظاهرات شتّى شهدتها المدينة.

وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأوّل، انعقد مجلس الجامعة العربيّة في بيروت ثمّ في عاليه، وافتتح رياض الصلح أعمال المجلس بكلمة من رئيس الجمهوريّة. وقد أقرّ المجلس ما كانت قد اتّخذته اللجنة السياسيّة من مواقف عنوانها رفض تقسيم فلسطين والاستعداد لدعم عربها بكلّ وسيلة، منعاً لتنفيذ التقسيم بالقوّة. وأبقى المجلس دورته مفتوحة وكلّف رياض الصلح وجميل مردم وصالح جبر وعبد الرحمن عزّام متابعة التطوّرات. وبين أواخر تشرين الثاني وأوائل كانون الأوّل زار الرئيسان الخوري والصلح بغداد، مارّين بدمشق، على رأس وفد كبير، وقد بلغهما إقرار قرار التقسيم في الأمم المتّحدة أثناء هذه الزيارة، وشهدا صخب الاحتجاج عليه في شوارع العاصمة العراقيّة. وكان للبحث في عواقب القرار نصيب من جدول الأعمال. ومع عودة الوفد إلى بيروت، كانت بوادر الاحتجاج نفسه تتصاعد في لبنان. وفي 5 كانون الأوّل، انطلقت تظاهرة كبرى نحو السراي وفيها ابنتا رياض الصلح الكبريان تحملان الأعلام. وفي السراي ردّ رياض الصلح على الخطباء مؤكّداً تآزر الحكومة والشعب لنصرة فلسطين،

مُشدّداً على وضع العمل في موضع الوعود، معلناً أن مجلس النوّاب سيقرّ في ذلك اليوم نفسه دفعة ماليّة أولى لفلسطين، وأن باب «الجهاد المقدّس» مفتوح لمن يشاء وأن الجامعة العربيّة ستعود إلى الاجتماع توّاً، لا لتعاود البحث، بل لتنفّذ مقرّرات بيروت... وبالفعل أقرّ مجلس النوّاب، بعد ظهر اليوم نفسه، في جلسة حماسيّة، اعتماداً إضافيّاً بمليون ليرة لأجل فلسطين وتبرّع النوّاب برواتب شهر.

وفي الثامن من الشهر، انضمّ رياض الصلح إلى مندوبي الجامعة العربيّة، في القاهرة، في اجتماعات للّجنة السياسيّة مخصّصة لقرار التقسيم. وما لبث أن أعلن أن الجيش اللبنانيّ واقف على الحدود الجنوبيّة لتنفيذ ما تقرّره الجامعة وأن تصديق اتّفاق التابلاين الأميركيّة ليس وارداً. ثمّ عاد، بعد أيام، ليؤكّد وقوف لبنان في طليعة المدافعين عن فلسطين منكّراً بأن العرب بذلوا وسعهم للحؤول دون اللجوء إلى القوّة فذهبوا إلى أبعد حدود التنازل، وبأن كميل شمعون قام بمحاولة أخيرة في الأمم المتّحدة للاتّفاق على مخرج، فلم يؤخذ بما عرضه، وبأن الصهيونيّين وضعوا يهود الدول العربيّة في مركز حرج، ولكن هذه الدول ستحمي أملاك يهودها وأرواحهم. ولم يفته التشديد على أن قضيّة فلسطين ليست بالقضيّة الطائفيّة، وأن مسيحيّي لبنان ومسلميه مدركون الأخطار على وطنهم وهم سائرون جميعاً وراء رئيس الجمهوريّة.

وفي اجتماعات القاهرة هذه، شاء رياض الصلح أن يعالج العقدة الرئيسة التي كان يكبو دونها مطلب التضامن العربيّ حول فلسطين. فقد كانت المعاهدات العربيّة البريطانيّة شغلاً شاغلاً لمصر في تلك المرحلة، وقيداً على حركة كلّ من الأردن والعراق، وهذا فضلاً عن أن الخطّة التي كان على بريطانيا اعتمادها لسحب قوّاتها الوشيك من فلسطين كانت مرشّحة للاستواء عاملاً خطيراً في توجيه مصير ذلك القطر. عليه اقترح رياض الصلح، في اللجنة السياسيّة، أن تدخل الدول العربيّة مجتمعة في محادثات مع بريطانيا لـ «تصفية موقف هذه الدولة في الشرق العربيّ». وقد أفادت النهار أن بعض دول الجامعة وافق على هذا الاقتراح وطلب البعض الآخر مُهلاً للتفكير أو للمراجعة...

مستمرة غيشر عند جسر المجامع. بعد ذلك، صدّ الجيش العراقيّ هجوماً قويّاً على جنين، ولكن القوّات الإسرائيليّة كانت قد احتلّت قرى عربيّة عدّة في ذلك القطاع. كان صدّ الهجوم على جنين إنجازاً مهمّاً حفظ المثلّث. بيد أن الجيش العراقيّ الذي كانت قد انضمّت إليه وحدات عزّزته، لزم، منذ ذاك فصاعداً، مسلكاً دفاعيّاً، مقتصراً على عمليّات محدودة على تخوم قطاعه. فبدا في حركته ضعف في الأداء لازمه إلى نهاية الحرب... فيما لبثت قيادته تشتكي، من غير نتيجة تذكر، على تفعيل القيادة الموحّدة للجيوش العربيّة المحاربة، وكانت في يد ضابط عراقيّ هو نور الدين محمود.

كان لهذا الضعف في الأداء، إلى ظروف الحرب نفسها، أصول بعيدة. فإن الجيش، بعد أن كان موضع عناية مركّزة من جانب فيصل الأوّل الذي عهد بالإشراف عليه إلى نوري السعيد، أصبح موضع حذر مع انقلابات الثلاثينات ثمّ بعد حركة رشيد عالي الكيلاني، على الخصوص. فضيّقت عليه السلطات القائمة، ومن ورائها الراعي البريطانيّ، في التسليح والتجهيز والتدريب وأبعدت كثيراً من ضبّاطه المجرّبين. وقد كان من حرب فلسطين أنها كشفت هذا الإهمال السياسيّ لقدرات الجيش العربيّة (لا القمعيّة وحسب). كشفته في حالة العراق وفي حالات الجيوش العربيّة الأخرى. ولم يكن هيّناً على ضبّاط هذا الجيش وجنودهم أن سحبهم الآمر من مواقعهم، بعد الهزيمة، كلّف تنازلاً أردنيّاً، في مفاوضات الهدنة، عن طوق من أراضي المثلّث أصرّت إسرائيل على الاستيلاء عليه. ولم يستر وضع الرهينة هذا أن العراق خرج بجيشه من فلسطين من غير أن يوقّع اتّفاقاً للهدنة. وكانت لا توجد حدود مشتركة يدخل منها توقيع الهدنة في باب الضرورة.

فوق وقع الهزيمة هذا على الجيش والشعب العراقيين، خلّفت حرب فلسطين أضراراً جسيمة (وإن تكن، في جانب منها، موقّتة) في الاقتصاد العراقيّ، على التعميم، وفي موارد الدولة العراقيّة بخاصّة. فمع إقفال مصبّ النفط العراقيّ في ميناء حيفا، انخفضت الصادرات النفطيّة العراقيّة إلى نصف ما كانته قبل سنة 1948. ثمّ كان أن التعرّض لليهود العراقيّين بالأذى وظهور موقف المالأة لهذا الأذى من جانب السلطة المهزومة في فلسطين انتهيا إلى تهجيرهم من العراق في غضون ثلاث سنوات أو أربع. فرحلت في ركاب هؤلاء النازحين طاقة ماليّة معتبرة وأوجه نشاط اقتصاديّ وكفاءات متنوّعة خسرها العراق وربحت بعضها إسرائيل. وكانت بعض دوائر الحركة الصهيونيّة قد ضلعت مباشرة في التآمر لإرهاب يهود العراق بغية تهجيرهم. عوّض بعضاً من هذه الخسائر مبادرة شركة نفط العراق إلى بناء خطّها الجديد الذي بلغ مصبّه في طرابلس في سنة 1949 ثمّ بلغ مصبّه الآخر في بانياس، على الساحل السوريّ، في سنة 1952. وكان الاتّفاق الجديد بين الحكومة العراقيّة والشركة قد رفع دخل الأولى من النفط من 32 مليون دولار سنة 1951 إلى 112 مليوناً في السنة التالية. على أن معظم هذه الزيادة ذهب إلى دوائر السلطة وكان أبرز ما حصده منه سائر العراقيّين زيادة التضخّم.

هكذا كان النظام العراقيّ يوغل في عزلته فيما كان ولاء الجيش له يزداد اختلالاً، وكانت قوى المعارضة يشتدّ أزرها وتزداد دربة على تحدّي القمع. وفي خريف 1952، لم يكن ثمّة معاهدة مع بريطانيا تستثير النقمة الشعبيّة. بل كفى أن تعدّل مادّة في نظام الامتحانات الخاصّ بكلّيّة الصيدلة في جامعة بغداد حتّى تتوالد موجات غضب هزّت العرش العراقيّ من أركانه (في غدوات سقوط العرش المصريّ) وألجأته إلى تأليف حكومة عسكريّة برئاسة قائد الأركان

وابتداءً من أواخر كانون الأوّل، أخذ رياض الصلح يرئس اجتماعات في بيروت لـ«مكتب فلسطين الدائم» الذي كان يعمل لإنشاء مصرف باسم «فلسطين المجاهدة». على أن المكتب كان قد بدأ يواجه، مع الهيئات الحكوميّة ذات الصلة والهيئات الأهليّة، حالات النزوح الفلسطينيّ الأولى، وقد راحت تستشري مع انتشار المواجهات المسلّحة في فلسطين. وفي منتصف كانون الثاني 1948، عاد رياض الصلح إلى القول، أمام لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس النوّاب، إن فلسطين هي «خطّ الدفاع الأوّل» للبنان خاصّة وللأقطار العربيّة عامّة، وأكّد أن لبنان لا يقبل احتجاجاً على دعمه فلسطين بـ«المال والعتاد والرجال» ما دامت بعض حكومات أميركا وأوروبا تقدّم مثل هذا الدعم، بلا حرج، لصهاينة فلسطين.

وما لبث رياض الصلح أن عاد إلى القاهرة، في 7 شباط، على رأس الوفد اللبنانيّ إلى مجلس الجامعة، وكان لا يزال رئيس الدورة. فافتتحها بتحيّة لجهود الدول العربيّة في سبيل فلسطين، وخصّ سوريا بالشكر في محاولة لدحض أنباء الخلاف بينه وبين جميل مردم، بعد أن كانت أزمة الانفصال النقديّ قد استفحلت، وكانت الدولتان متّجهتين إلى تحكيم الجامعة العربيّة فيها. وقد شاع، على أثر الاجتماعات، أن قراراً اتّخذ بزحف الجيوش العربيّة على فلسطين إذا قرّر مجلس الأمن تنفيذ التقسيم بالقوّة. ثمّ رشح، في بيروت، أن رياض الصلح أرسل تقريراً عن مباحثات سوريّة - لبنانيّة - سعوديّة، تناولت الاتّفاقات مع التابلاين. وذكر أن مردم طرح سؤالاً على اللجنة السياسيّة عمّا إذا كان مرور أنابيب النفط «لا يتنافى مع سلبيّة الجامعة العربيّة حيال الولايات المتّحدة...» والظاهر أن اللجنة أفتت بالمرور معلّلة فتواها بكون «شركات البترول ليست شركات حكوميّة وقد ضغط بعضها على حكومة واشنطن لحملها على تعديل مواقفها من التقسيم». غير أن اليونايتد برس ما لبثت أن نشرت تصريحاً لرياض الصلح جاء فيه أن المصالح الأميركيّة «تتعرّض للخسارة» إذا استمرّ التأييد الأميركيّ للتقسيم، وأن دول الجامعة السبع اتّفقت على منع مرور الزيت السعوديّ، وأن لبنان وسوريا منعتا مدّ الأنابيب فهُدّدتا بتحويلها إلى الأردنّ ومصر. وخلص الصلح إلى القول إنّه ليس أمامنا إلا القتال، وإن الجامعة غير غافلة عن احتمال إرسال مجلس الأمن قوّة عسكريّة لتنفيذ التقسيم ولا تهاب

هذه القوّة وإن خرق سيادة فلسطين إنّما هو خرق لسيادة لبنان وكل دولة عربيّة. وقد أثار هذا التصريح ضجّة فبادرت مديرية الدعاية والنشر الرسميّة، في بيروت، إلى نفي المقطع المتعلّق منه بالمصالح الأميركيّة. وكانت الاتّفاقية بين الدولة اللبنانيّة والتابلاين قد وُقّعت، بصيغتها الأولى، في ظلّ حكومة سعدي المنلا، ولكنّها لم تكن اقترنت بعد بتصديق المجلس النيابيّ لتصبح نافذة؛ وسنعود إلى هذا كلّه في موضعه.

إلى ذلك، شفع رياض الصلح دعوته السابقة إلى مفاوضة عربيّة جماعيّة لبريطانيا بالدعوة إلى وضع «دستور» للجامعة بحيث تقوم كتلة عربيّة متحرّرة من كلّ قيد وتنظّم، من ثمّ، علاقات العرب بالعالم الخارجيّ. وفي 4 آذار ثمّ في 16 منه ثمّ في 31 منه، كان رياض الصلح في دمشق يتابع أعمال «لجنة إنقاذ فلسطين» التي ناط بها مجلس الجامعة العربيّة مهمّات تنظيميّة وماليّة تتّصل بالمعركة التي كانت قد جنحت نحو التحوّل إلى حرب عامّة على الأرض الفلسطينيّة.

ومن 16 آذار إلى 21 منه، كان شمل اللجنة السياسيّة للجامعة العربيّة ملتئماً مجدّداً في بيروت، برئاسة رياض الصلح. وقد وافقت هذه الاجتماعات تحوّل الموقف الأميركيّ من تقسيم فلسطين تحت وطأة العنف المتصاعد فيها، وطرح الولايات المتّحدة على مجلس الأمن تعليق التقسيم، بقرار تتّخذه الجمعيّة العامّة، وترتيب وصاية دوليّة على فلسطين. وهو تحوّل استقبله رياض الصلح بالقول إن أميركا دلّلت به «على بقائها في جانب الحقيقة والعدل وأنّها تقدّر للحالة الدوليّة قدرها». وقد عبّر البلاغ الختاميّ الذي أصدرته اللجنة السياسيّة عن تجاوب مشابه مع الاتّجاه الجديد فأكّد أن «العرب مستعدّون لبذل أقصى جهدهم لإقرار السلام في فلسطين وتحكيم المبادئ الديمقراطيّة في حلّ قضيتها». ولكن البلاغ رأى أن على الأمم المتّحدة، في المقابل، أن تكون مستعدة لـ«إخراج الإرهابيّين من فلسطين وحلّ جيش الهاغاناه الأجنبيّ ومنع الهجرة التي تمدّه بالقوّات اللازمة له»... وقد افتتحت، بعد هذه الاجتماعات، دورة مجلس الجامعة الثامنة فانتقلت الرئاسة من لبنان إلى مصر وعاد جميل مردم إلى اقتراح سابق له بإقامة «دفاع عربيّ مشترك» يمكّن دول الجامعة من تحاشي الاتّفاقات المنفردة وأضرارها. ولكن كان لا يزال دون الوصول إلى هذا الهدف

نور الدين محمود. أعلنت هذه الحكومة الأحكام العرفيّة وحلّت الأحزاب وقيّدت حرّية الصحف بعد أن أقفلت صحف الأحزاب المعارضة. وفي أواخر العام 1955، (وكانت «الناصريّة» قد باشرت صعودها وارتسمت على الضفّة المقابلة معالم جديدة للمواجهة بعد إنشاء «حلف بغداد»)، كتب والتر لاكور ما مفاده أن الجيش لا ينفع إذا كان الجنود لا يطيعون الأوامر وأنه لا يمكن التعويل على استمرار الشيوعيّين في تكديس أخطاء ارتكبوا منها الكثير وأن النظام العراقيّ، إذا امتدّ به العمر شهوراً أخرى، فلن يطول بقاؤه سنواتٍ كثيرة.





الوفد اللبناني في اجتماع للجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة، آذار 1947 ويبدأ هنري فرعون وكميل شمعون

محمود فهمي النقراشي إلى يمين رياض الصلح في حفل أقامه النقراشي في القاهرة تكريماً لممثلي دول الجامعة في دورة آذار

المندوبون العرب يقابلون لجنة التحقيق الدولية في وزارة الخارجية اللبنانية



أبحاث طويلة وأزمات في العلاقات العربيّة واكبت هزيمة فلسطين وتلتها... وفي 31 آذار، أعلنت لجنة فلسطين من دمشق (ومنها مردم والصلح) رفضها الوصاية الدوليّة على فلسطين وإصرارها على مبدأ الدولة الفلسطينيّة المستقلة...

في العاشر من نيسان، ألقى رياض الصلح بياناً أمام مجلس النوّاب كرّس معظمه لفلسطين. وكانت أوضاع عربها والمدافعين العرب عنها قد دخلت تواً حال انحدار بالغ الخطورة مع معركة القسطل ومذبحة دير ياسين (وقد حصلتا في الأيّام القليلة السابقة) وقد افتتحتا سلسلة سقوط المدن بأيدي الصهاينة، في غضون العشرين الأخيرة من الشهر. مع ذلك، بدا الصلح في حال معنويّة جيّدة كان مردّها، على الأرجح، إلى وقائع معركة القسطل.

حيّا رياض الصلح بطولة المجاهدين وقائدهم عبد القادر الحسيني، وذكر اجتماع اللجنة السياسيّة المزمع عقده الغداة في القاهرة لتنسيق جهود الدول العربيّة وهي «الواقعة في حلقة النار» وأكّد استحالة التقسيم ومواصلة الجهد لتحقيق الدولة العربيّة الديمقراطيّة التي يتمتّع فيها جميع سكّانها بحقوقهم كاملة. ثمّ عرّف الموقف اللبناني بأنه موقف دولة مستقلّة مساهمة في توطيد السلام وبأن لبنان «ليس له من المشاكل الخارجيّة غير تلك التي وقف فيها إلى جانب شقيقاته العربيّة بدافع عن الحقّ والقوميّة في الأرض المقدّسة وفي غيرها من الأوطان العربيّة» وبأنّه - أي لبنان - «يستطيع أن يكون عاملاً رئيسيّاً في حلّ كلّ مشكلة قد تعرض في هذا الشرق العربيّ بل وفي الشرق الأوسط كلّه ويفاخر بأن يقف جهوده على ذلك».

وفي الغداة، كان رياض الصلح في القاهرة، وقد انتدبته اللجنة السياسيّة مع جميل مردم للسفر إلى بغداد والرياض بغية التداول في كيفيات تنفيذ المقرّرات وتنسيق السياسة الخارجيّة. وفي القاهرة، عاد الصلح إلى فكرة «التصفية الإجماليّة» للعلاقات المضطربة بين العرب والدول الكبرى، مؤكّداً أن المشكلات في هذه العلاقات «وحدة متماسكة». وهو قد أبدى تحبيذاً مقيّداً، بالتالي، لدعوة مردم إلى «العزوف عن المعاهدات الثنائية» معتبراً أن «زحمة الحوادث الخطيرة في العالم» توجب على الدول الكبرى الاستماع إلى العرب، وأن هذه الدول هي المحتاجة إلى هؤلاء لا العكس، وأن العرب هم أصحاب الشأن الكامل في بلادهم ومرافقها، ولا حقّ لغيرهم عندهم، إلا ما يمنحونه لهذا الغير بملء إرادتهم وبمقابل سياسيّ. أخيراً، ضرب رياض الصلح للعرب مثال تركيا إذ هي قبلت الدخول في حلف عسكريّ يؤمّن لها الاستقلال والعتاد والمال، وذلك لقاء تضحياتها في الحروب المحتملة الوقوع، ومن غير مراكز استراتيجيّة تعطى للغير أو احتلال من جانبه.

وفي 23 نيسان، كان رياض الصلح في عمّان يلتقي الملك عبد الله والوصيّ العراقيّ عبد الإله فيقوّمون الوضع العسكريّ المتحرّك في فلسطين. وقد حمل رياض إلى عبد الله

رسالة من الملك عبد العزيز أبدى فيها موافقته على أن يحتلّ الجيش الأردنيّ فلسطين بشرط أن ينسحب منها بعد دحر القوّات الصهيونيّة، فيُجرى استفتاء لشعبها بإشراف الجامعة العربيّة تحدّد نتيجته طبيعة الحكم فيها. وكان هذا أيضاً موقف الملك فاروق. وكان، بالتأكيد، موقف سوريا ولبنان المتوجّسين من مشروع سوريا الكبرى. كان هذا هو شرط التضامن بين المحورين العربيّين في معركة بدا تصدّر الملك عبد الله لها أمراً محتّماً بفعل عوامل مختلفة. وقد تردّد في حينه أن عبد الله الذي كان مصرّاً على هذا التصدّر وعلى التحكّم في الجبهة العربيّة، وافق على هذا الشرط، وأن رياض الصلح أبرقَ بهذه الموافقة إلى الأمين العامّ للجامعة عبد الرحمن عزّام. وفي الوقت الذي كانت فيه المدن الفلسطينيّة تتهاوى، كانت الصحافة الغربيّة تصدي لجوّ التضامن العربيّ حول فلسطين وتضخّم أنباء الاستعداد العسكريّ العربيّ كثيراً، وتوحي بأن الجيوش العربيّة ستبادر إلى احتلال «القسم» العربيّ من فلسطين لتهاجم «القسم» اليهوديّ منه بعد ذلك. وقد عزّزت هذه التوقّعات نبرة عالية أعتمدها عبد الله، وكانت مختلفة لفحوى التفاهم السرّيّ بينه وبين القيادة الصهيونيّة ولفحوى الاتّفاق بين رئيس وزرائه أبي الهدى والوزير البريطانيّ بيفن.

في كلّ حال، عاد رياض الصلح من عمّان إلى القاهرة، وشاعَ هناك أن فاروق وافق على مقرّرات «مؤتمر عمّان» بحيث انتهت اجتماعات اللجنة السياسيّة على خير في 26 نيسان. وفي 29 منه، كان رياض الصلح في بيروت يُدلي ببيان عن فلسطين في جلسة سرّيّة لمجلس النوّاب شفعه حميد فرنجيّة ببيان آخر. وقد أقرّ، في هذه الجلسة، مشروع قانون بفرض الرقابة على الصحف. وكانت يافا آخذة في السقوط، ولكن نبرة رياض الصلح، في المؤتمر الصحفي الذي عقده، بعد الجلسة، بقيت عالية.

في اليوم التالي، نقع على رياض الصلح في عمّان، على رأس وفد ضمّ في عداده عسكريّين. فينعقد هناك «مؤتمر حربي» يشترك فيه، إلى رياض الصلح، عبد الله وعبد الإله وعزّام ورؤساء أركان الجيوش. وفي آخر نيسان، سافر الملك عبد الله ورياض الصلح معاً إلى القاهرة، مستطلعين موقفها الأخير من دخول الحرب. وكان المعوّل في الإعداد العسكريّ العربيّ عليها وعلى عمّان إذ كان الجيش المصريّ أكبر الجيوش العربيّة وكان الجيش الأردنيّ أحسنها إعداداً. وقد بدا أن الزيارة كانت ناجحة إذ كان الملك فاروق مصمّماً على خوض الحرب، مقتنعاً بأهمّيّة هذا التصميم لحفظ التصدّر المصريّ للشرق العربيّ ولتعزيز موقعه هو في هذا الشرق وفي مصر نفسها. وكان نجاح الزيارة أمراً حاسماً لموقف الملك عبد الله نفسه من دخول الحرب وبالتالي لإمكان هذه الأخيرة أصلاً من الجهة العربيّة. وهذا مع أن إقبال الملك المصريّ على القتال كان يمكن تأويله بالرغبة في منع الحلف الهاشميّ من الاستئثار بمقاليد المواجهة وبإدارة نتائجها بالتالي.

وفي 5 أيّار، نقع على الصلح في دمشق، مشاركاً في اجتماع رئسه شكري القوّتلي وضمّ، إلى مردم، وزير خارجيّة العراق والوزير السعوديّ المفوّض ومفتي فلسطين. ثمّ يطير رياض

الصلح ومردم إلى الرياض فإلى بغداد ليبلغا الوزارة العراقيّة استعداد عبد العزيز لنجدة عرب فلسطين. ثمّ يعودان إلى دمشق في 10، بعد التعريج على عمّان... وتتوالى لهما في دمشق اجتماعات سياسيّة وعسكريّة مع مسؤولين من الدول المتأهّبة لإرسال الجيوش إلى فلسطين ومع الأمين العام عزّام. وهذه هي الاجتماعات التي اعتُمد فيها ما أطلق عليه اسم «خطّة دمشق» للحرب، وهي الخطّة التي وضعها مندوبون من جيوش الدول الخمس المقبلة على دخول فلسطين والتقى - صواباً أو خطأً - مؤرخون كثيرون ومسؤولون على أنها كانت المثلى لمباشرة الحرب العربيّة. وهي الخطّة التي عطّلها وبدّل فيها موقف القيادة الأردنيّة. هذا ولا يظهر رياض الصلح في بيروت إلا يوم 13 أيّار، أي قبل يومين من «تعريب» الحرب العربيّة في فلسطين.

م-90 خطّة أم خطّتان؟ ... وهدنة فهدنتان فهزيمة

مع دخول الجيوش العربيّة فلسطين في 15 أيّار 1948، أذاعت اللجنة السياسيّة لجامعة الدول العربيّة، وكان رياض الصلح قد أصبح ركناً ركيناً فيها، نداءً إلى يهود فلسطين شفعته بمذكّرة إلى الرأي العام الدوليّ. انطوى النداء على تعهّد بعدم الاعتداء على اليهود، وبعدم السعي إلى فرض الحلّ بالقوّة. وذكّر بما ارتكبه الصهاينة في فلسطين وبما يقابله من حقوق مصونة لليهود في البلاد العربيّة. وطالب اليهود بالامتناع عن مواصلة الصهيونيّين وأعلن التمسّك بفلسطين غير مجزّأة تكون لجميع سكّانها. وناشد اليهود المساعدة في إعادة الأمن «وأن يطمئنّوا إلى مستقبلهم ويتغلّبوا على الفئة المتطرّفة في مبادئها وأعمالها، وأن ينشروا في ما بينهم مبدأ القبول بفكرة الدولة الموحّدة والدستور الواحد المؤسّس على المبادئ الديمقراطيّة (...) وأن لا يتمادوا في الطمع والعدوان اللذين ليس لهما من نتيجة سوى سفك الدماء والدمار».

وأمّا المذكّرة فانطوت على خلاصة تاريخيّة بدأت بما كان لليهود من حقوق مصونة في العهد العثمانيّ، ثمّ عرّجت على العهود البريطانيّة للعرب وعلى وعد بلفور، في الحرب العالميّة الأولى، وعلى التمكين البريطانيّ لليهود من الهجرة إلى فلسطين في مرحلة الانتداب. وعادت المذكّرة إلى اهتمام الحكومات العربيّة بفلسطين لكونها في قلب البلاد العربيّة. فذكرت «مؤتمر الطاولة المستديرة» في لندن سنة 1939 و«الكتاب الأبيض» البريطانيّ وعثرات تنفيذه ومساعي الجامعة العربيّة لحلّ المسألة الفلسطينيّة حلّاً عادلاً، بالتآزر مع منظّمة الأمم المتّحدة والدولة المنتدبة، وذلك على أساس المبادئ الديمقراطيّة وميثاق المنظّمة الدوليّة. وانتهت هذه الخلاصة إلى مشروع التقسيم ورفضه واستحالة تنفيذه سلماً وإلى ما جرّه من صدامات، وإلى انتهاء الانتداب من غير أن تخلفه سلطة شرعيّة. ثمّ أكّدت المذكّرة أن حكم فلسطين حقّ لأهلها وجعلت إحقاق هذا الحقّ هدفاً للتدخّل العربيّ، مبرزة نزوح ربع مليون من الفلسطينيّين العرب إلى حينه، بعد ما ارتكبه الصهاينة من فظائع، واعتداء هؤلاء

على القنصليات العربيّة في القدس. وشدّدت على الفراغ الأمنيّ في فلسطين، وعلى ما يحتمل من مشاعر ثائرة في محيطها العربيّ، مؤكّدة أن أمن فلسطين مسؤوليّة عربيّة باعتبار الجامعة منظّمة إقليميّة معنيّة بالسلم والأمن في ساحتها، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتّحدة. وأوضحت أن استقلال فلسطين أصبح حقيقة ماثلة وأن التدخّل العربيّ يتوقّف حالما تنشأ النظم والمؤسّسات اللازمة عن ذلك. أخيراً رأت المذكّرة أن حلّ المسألة إنّما هو الدولة الموحّدة الديمقراطيّة والمساواة أمام القانون والضمانات للأقلّيات وصون الأماكن المقدّسة وحرّية الوصول إليها، آملة دعم الأمم المتّحدة لوضع هذا الحلّ موضع التنفيذ.

على أن التقدّم العسكريّ العربيّ وجد نفسه يواجه، على الفور تقريباً، مطالبة الولايات المتّحدة ثمّ بريطانيا مجلس الأمن بقرار يوقف القتال. ولعلّ هذا - فضلاً عن الرغبة في تقويم الحالة على الجبهات - هو ما حمل شكري القوّتلي على الدعوة إلى قمّة عربيّة جزئيّة انعقدت في درعا يوم 20 أيّار وحضرها أركان الدول العربيّة المحاربة باستثناء مصر. وكان بشاره الخوري ورياض الصلح ممثّلي لبنان في هذه القمّة. وتبرز مذكّرات بشاره الخوري نوعاً من التشاؤم أو الوجوم السوريّ اللبنانيّ خيّم على هذا اللقاء المبكر وكان من أسبابه موقف الجيش السوريّ الصعب في نواحي سمخ، ولم يبدّده تماماً اعتداد الملك عبد الله بمآتي جيشه في ساحة القتال. وقد حضر القادة العسكريّون هذه القمّة وكان الطرف العسكريّ العراقيّ أكثر الأطراف ضيقاً بالبلبلة التي أحدثها تعديل الخطّة العامّة عشيّة بدء الهجوم بالضبط، وذلك بطلب من الملك عبد الله. وقد ألغي هذا التعديل نتيجة لإلحاح سياسيّ وعسكريّ على الملك من الطرف العراقيّ وغيره. ولكن الجيش الأردنيّ لم يأخذ بهذا الإلغاء. عليه كان الرئيسان اللبنانيّان متوجّسين، وهما في طريق العودة من درعا، ممّا يخبّئه مجرى العلاقة بين الملك الأردنيّ وقائد جيشه الإنجليزيّ غلوب باشا.

وفي اجتماعات اللجنة السياسيّة التي شهدتها عمّان في أواخر أيّار وأوائل حزيران، كان قرار مجلس الأمن بطلب هدنة موقّتة قد أصبح على المائدة. وكان رياض الصلح يرتئي رفض الهدنة. وما كان اللقاء في عمّان إلا لأن العقدة كانت هناك. وقد أفصح رياض الصلح، في حدود القدر المتاح من الصراحة، إذ ذاك، عن موقفه هذا. فقال إنّه «شخصيّاً لم يكن متحمّساً لمشروع الهدنة، إلا أنّه اقتنع في عمّان بأن قبول دعوة مجلس الأمن إنّما يمليه العقل وتفرضه الحكمة». وهذا كلام عاد إليه الصلح، لاحقاً، أكثر من مرّة. وكانت مصر وسوريا معارضتين لوقف القتال أيضاً. وليلة الأوّل من حزيران، قصفت طائرتان صهيونيّتان عمّان، فسقطت إحدى قنابلهما قرب منزل كان يبيت فيه رياض الصلح وجميل مردم. وقد اعتبر رياض الصلح هذا القصف «نكتة الأسبوع» زاعماً «أن الطائرتين لم تكونا من القاذفات الأصيلة وكانت القنابل ترمى باليد من النافذة»!

وفي الخامس من حزيران، حضر إلى بيروت وسيط الأمم المتّحدة فولك برنادوت، في مساق جهوده لوقف النار، والتقى كلاً من الرئيسين الخوري والصلح ووزير الخارجيّة حميد فرنجيّة. ودعا رياض الصلح جميل مردم ووزير خارجيّته محسن البرازي إلى بيروت فانعقدت مباحثات مشتركة مع الوسيط. ويثبت الخوري، في مذكّراته، محضراً لاجتماعه بالوسيط تتّضح منه حدود التأثير العربيّ الممكن في مآل الهدنة. وأمّا رياض الصلح فأشار إلى أن البحث تناول «ضرورة مراعاة التحفّظات العربيّة»، وكانت هذه تتمثّل في رفض التقسيم ورفض الدولة اليهوديّة. وهو قد وجد، في هذا الجو المكفهر، «نبأ سارّاً» زفّه إلى اللبنانيّين وكان استيلاء الجيش اللبنانيّ على قرية المالكيّة. هذه القرية الفلسطينيّة المحاذية لنقطة متوسّطة من الحدود اللبنانيّة والواقعة على طريق ذات أهمّيّة في الجليل، كانت قد احتلّتها قوّة صهيونيّة في اليوم الأوّل من الحرب. وهي بقيت، إلى أواخر الحرب، موضع تنازع. وكان الجيش اللبنانيّ قد اكتفى، بعدما عُدّلت «خطّة دمشق» التي كانت تفترض توغّله في عرض الجليل، بالمرابطة الدفاعيّة على الحدود، مع خرق محدود على الساحل في منطقة الناقورة الفلسطينيّة. وكان قد ساند جيش الإنقاذ في استرداد المالكيّة، وهو ما أذن لهذا الجيش، بعد أيّام، بالتوغّل في الجليل الغربيّ حتّى الناصرة. وكان يعزّز الجيش اللبنانيّ، على الحدود، فوجان سوريّان رابطا في القطاع الشرقيّ من الحدود اللبنانيّة. وقد زاد عدد المتطوّعين اللبنانيّين الذين انضمّوا فعلاً، بعد تدريبهم، إلى جيش الإنقاذ عن ثلاثمائة. وهذا من أصل الذين سجّلوا أنفسهم وكان عددهم أكبر بكثير. إلى ذلك زوّد الجيش اللبنانيّ جيش الإنقاذ ببضعة مدافع، على قلّة ما كان في حوزته. وقد شهد فوزي القاوقجي لأثر هذه المساعدة في أداء جيشه.

في كلّ حال، لم تسرِ الهدنة الأولى التي رتّبها برنادوت إلا في 11 حزيران، أي بعد عشرة أيّام من قبول الجانب العربيّ بها. وكانت هذه الأيّام العشرة أيّام قتال أمكن لرياض الصلح أن يقول، من بعده، إن العرب «مالكون ناصية الموقف العربيّ». وهذا قبل أن يكرّر أنّه «واجم» كغيره لوقف القتال... ولكن «أراها كعبّة الكينا! فهي مُرّة ولكن لعلّها تكون مفيدة». وفي هذا اليوم بالذات أعلن رياض الصلح توغّل جيش الإنقاذ في الجليل بعد مساندة من الجيشين السوريّ واللبنانيّ، مؤكّداً أن الجيش اللبنانيّ قام بكلّ ما وقع عليه فـ«ساعد في المرحلتين الأولى والثانية مساعدةً فعّالة». وقد بقي رياض الصلح محافظاً على لهجة الواثق هذه مدّة أسابيع الهدنة الأربعة، يبدي تعويله على التضامن العربيّ ويبشّر بالعودة إلى القتال وبأن العرب لا يأبهون بالعقوبات الاقتصاديّة التي لوّح بها مجلس الأمن، وبأنّهم «ماضون في الجهاد» مجتمعين «إلى أن يتلاشى الحلم الصهيونيّ من رؤوس أصحابه».

وفي منتصف حزيران، عادت اللجنة السياسيّة إلى الالتئام في القاهرة حيث استقبلت برنادوت مجتمعة. وكانت الشكاوى تتوالى من الخروق الصهيونيّة للهدنة. وهو ما تعهّد برنادوت بمعالجته. وقد سمّت اللجنة لجنة فرعيّة لمتابعة الاتّصال بالوسيط وكان

فيها رؤساء الوزارات في مصر والأردن ولبنان والأمين العامّ للجامعة. وفي ندوة صحافية عقدها رياض الصلح بعد عودته من القاهرة في 18 حزيران (وكان قد درج، من بداية الحرب، على استقبال الصحافيّين عند كلّ محطّة) نوّه باختيار لبنان لعضويّة اللجنة الفرعيّة معتبراً إيّاه تقديراً لدوره التوحيديّ. وأشار إلى الإصرار العربيّ المستمرّ على رفض التقسيم وعلى إنشاء «دولة عربيّة موحّدة مستقلّة» في فلسطين. وأعلن أن العرب لم يذهبوا إلى رودس ولم يفاوضوا الصهاينة، وأن الوسيط لم يعرض صيغة فدراليّة وأن العرب يرفضونها ولو كانت على أساس مشروع الساعة الأخيرة الذي قدّمه كميل شمعون باسمهم في الأمم المتّحدة قبل قرار التقسيم. إلى ذلك، ذاعَ أن الصلح ضرب لبرنادوت المثل اللبنانيّ لإقناعه بأن في وسع العرب واليهود أن يعيشوا سويّة في دولة موحّدة: «ها أنذا أرأس وزارة هذه الدولة بالرغم من أنّني من الطائفة الأقلّ عدداً وهذا أكبر دليل على أنّه إذا أراد اليهود أن يزول الخلاف الموجود الآن فما عليهم إلا أن ينتزعوا من نفسيّتهم فكرة إنشاء الدولة الموهومة».

وفي العشر الأخيرة من حزيران، كان رياض الصلح بين بيروت ودمشق يعالج الخروق الصهيونيّة التي توالت، ويلتقي أمين عامّ الجامعة وقائد جيش الإنقاذ ويشارك في أعمال اللجنة الفرعيّة العربيّة التي باشرت اجتماعاتها في العاصمة السوريّة. وهو قد عاد في هذا الوقت إلى إبراز الدور اللبنانيّ على أنّه «رئيسي» موضحاً، في تصريح لروز اليوسف، أنّه أفهم برنادوت «أن نزول لبنان إلى الميدان (...) يجب أن تفهمه الدول على أنّه إعلان المسيحيّين العرب الحرب على اليهود وأن الجهاد العربيّ ليس قائماً على نزعة دينيّة، كما هي الحالة عند اليهود بل على نزعة قوميّة عربيّة». وفي هذا الوقت أيضاً كان اللاجئون الفلسطينيّون إلى لبنان قد بدأوا يشتكون - فضلاً عن ظروف عيشهم الفاجعة - بقاءهم على هامش معركتهم، فتوجّه ممثّلون لهم بنداء استغاثة إلى عبد الرحمن عزّام (وكان في بيروت) وإلى رياض الصلح. وطلبوا، بين ما طلبوه، فتح ثكنة لتدريب الشبّان منهم وتسهيل عودتهم إلى الجزء المحرّر من بلادهم، وأكّدوا لرياض الصلح «أن أعمالكم التاريخيّة الخالدة في سبيل العرب سجّلت ذكركم العاطر في قلب كلّ عربيّ».

في نهاية حزيران، عاد رياض الصلح إلى القاهرة حيث انعقدت اللجنة السياسيّة، وقد هزّها مشروع التسوية الذي اقترحه الوسيط الدوليّ في 27 حزيران، ثمّ وجدت نفسها حيال ضغوط الوسيط ومن وراءه لتمديد هدنة الأسابيع الأربعة التي كانت نهايتها مرتقبة في التاسع من تمّوز. كان برنادوت قد ترك جانباً خريطة التقسيم التي اعتمدتها الأمم المتّحدة في السنة السابقة، واقترح نوعاً من الاتّحاد بين إسرائيل ودولة عربيّة تضمّ شرق الأردن وفلسطين العربيّة. وأمّا فلسطين العربيّة هذه فكانت تختلف عن أختها في قرار 1947 بتركها الجليل بتمامه للدولة اليهوديّة والنقب بتمامه والقدس للدولة العربيّة. وقد رفض اليهود والعرب معاً هذا المشروع. رفضه اليهود لإخراجه القدس من عهدتهم ولأن الاتّحاد ومملكة عبد الله كان في نظرهم باباً إلى استتباع بريطانيّ لدولتهم كانوا



يحاذرونه. ورفضه معظم العرب اذ رأوا فيه أيضاً مدخلاً إلى وضع يد بريطانيّ مجدّد على فلسطين وشرق الأردنّ معاً. وهو ما كان يجافي، على الأخصّ، تصوّرات مصريّة وسوريّة للنتائج المأمولة لحرب فلسطين. وأمّا الملك عبد الله فكان الوحيد الذي منحه مشروع برنادوت فوق ما كان يأمل من هذه الحرب. ولكن وضعه كان قد بلغ درجة من الحساسيّة في المحيط العربيّ ألزمه بمجاراة الرفض العربيّ لمشروع أجهز عليه الرفض اليهوديّ أصلاً. وكان الملك الأردنيّ يريد، لقاء هذه المجاراة، تمديداً لوقف القتال يفتح أمامه باب التثمير السياسيّ لمنجزات جيشه في المرحلة الأولى من الحرب ولمواقعه في الميدان. ولكن أركان اللجنة السياسيّة الآخرين الذين طالعهم رئيس الوزارة الأردنيّة بطلب التمديد كانوا في غير هذا الوارد. وكان رياض الصلح أحد الذين كرّروا علناً، في مدّة الهدنة، رغبتهم في استئناف القتال. بل إنّه ذهب إلى حدّ القول، في مطلع الهدنة، إن الهدنة لا تمنع القتال بالضرورة. وهذا رأيٌ أخذت به الجبهة الصهيونيّة فعلاً لا قولاً إذ استثمرت مدّة الهدنة لتحسين مواقعها وزيادة استعدادها للقتال. وأمّا العرب فوصلوا إلى اجتماعات القاهرة وفي ركابهم قادة جيوشهم يلحّون عليهم بالشكوى من قلّة الذخيرة. فهم لم يكونوا قد تمكّنوا من سدّ هذا النوع من الثغرات – ناهيك بغيره – في أسابيع الهدنة الأربعة.

عليه توصّلت اللجنة السياسيّة إلى قرار باستئناف القتال، مداراةً للحاجة السياسيّة، شفعته بميل إلى لزوم خطّة الدفاع دون الهجوم، مداراةً لواقع الحال العسكريّ. ولمّا كان هذا التوجه لا يُناسب الملك عبد الله، لا جملةً ولا تفصيلاً، فإنّه سعى مع برنادوت إلى إحباطه. وقد ردّت مصر على هذا المسعى باستئناف القتال فعلاً في الثامن من تمّوز، مستبقة التاسع الذي كان نهاية الهدنة.

عاد رياض الصلح من القاهرة عشيّة استئناف القتال. وفي غداته، صلّى في المسجد العمريّ فهلّل له جمهور مُستبشِر. وما لبثت بيروت وصائفها أن دخلت في حركة سياسيّة محمومة كان للعراقيّين منها قسطٌ وافٍ. فتباعاً وصل إلى بيروت وزير الاقتصاد العراقيّ جمال بابان ثمّ رئيس الوزارة مزاحم الباجه جي وتوّجت هذه الحركة بوصول الوصيّ عبد الإله في ١٤ تمّوز. ويذكر بشاره الخوري أن عبد الإله شكا له ولرياض الصلح

تلكّؤ عمّه عبد الله في استئناف القتال وفي نجدة الجيوش العربيّة الأخرى. قيل هذا الكلام غداة سقوط اللدّ والرملة وما أعقبه من مشاهد النزوح المذعور وما أورثه من مرارة في طول البلاد العربيّة وعرضها.

كانت اللجنة السياسيّة مجتمعة في عاليه منذ 14. وكانت الأيّام الأربعة التي سبقت التئامها قد شهدت مشاورات كثيفة بين رياض الصلح ومزاحم الباجه جي وجميل مردم وعبد الرحمن عزّام، واشترك في المناقشات أيضاً وزيرا الدفاع اللبناني والعراقيّ وقائد جيش الإنقاذ وعسكريّون آخرون. وقد انتهت هذه المشاورات بالصلح والباجه جي ومردم وعزّام إلى عمّان في 13. والتأمت اللجنة السياسيّة هناك بمشاركة عبد الإله. وشاع أن الأردنّ ممتعض من تسمية «لجنة إداريّة» لفلسطين كانت نوعاً من النذير بـ«حكومة عموم فلسطين» التي رأت النور بعد ذلك بأسابيع. وكان الأردن يرى أن إدارة ما تبقّى من فلسطين العربيّة حقّ له. وكان عزّام والصلح ومردم يضغطون للإبقاء على خطّة القاهرة التي أفضت إلى استئناف القتال ويميلون إلى الشكّ في حديث نقص الذخيرة المتفاقم عند الجيش الأردني. ولكن الواقع أن عبد الله وقائد جيشه غلوب كانا قد بذلا جهوداً لم تثمر للحصول على ذخائر من البريطانيّين ثمّ من العراقيّين، قبل التوجّه بالطلب نفسه إلى المصريّين والسوريّين في اجتماع عمّان. كان البريطانيّون يريدون فرض الهدنة في مجلس الأمن كما في ميدان المواجهة، وكان العراقيّون في ضائقة ذخيرية. وأمّا المصريّون والسوريّون فسبقت الهدنة بوهم بوعدٍ غير قطعيّ.

والواقع أيضاً أن الجيش الأردنيّ استمرّ في القتال - بعد أن ترك اللدّ والرملة لمصيرهما - وذلك خلافاً لرغبة قائده غلوب وبأمر مشدّد من الملك الذي كان يريد أن يغطّي انسحابه من الحرب بهدنة عامّة. وهو قد تمكّن، بعد مواجهات بالغة الشراسة، من المحافظة الإجماليّة على مواقعه في القدس الشرقيّة وحولها. وحين سرت الهدنة، في 18، كانت الجيوش العربيّة كلّها قد أمست في مواقف خطرة. وأمّا الجيش الأردنيّ فأدركته الهدنة وهو على شفير الهاوية.

«مصر: الإمبرياليّة والثورة»

تحكّمت بالحياة السياسيّة في مصر، غداة الحرب العالميّة الثانية، مسألة جلاء القوّات البريطانيّة عن البلاد. والحقّ أن هذه المسألة لم تكن غادرت الساحة السياسيّة المصريّة قطّ منذ احتلال الجيش البريطانيّ مصر في سنة 1882، ولكنّها اجتازت مراحل خبوّ ومراحل نموّ كانت معاهدة 1936 محطّة مهمّة من محطّاتها إلى أن دخلت، مع نهاية الحرب، في طور بدا متّجهاً نحو حسمها. ولم يكن المصريّون يبرزون شعار «الاستقلال»، على ما كانت عليه الحال في أقطار أخرى من المشرق العربيّ، وإنّما كانوا يطلبون الجلاء. فهم اعتبروا أنفسهم دولة مستقلّة ولكن محتلّة.

كان تصريح 22 شباط 1922 قد مثّل اعترافاً اسميّاً باستقلال مصر بعد تفكيك الدولة العثمانيّة وكانت معاهدة 1936 قد حصرت المرابطة العسكريّة البريطانيّة في مثلّث سيناء وقناة السويس ولكنّها أغدقت عليها كلّ ما قد تحتاج إليه من التسهيلات في جهات أخرى. ثمّ إن دواعي الحرب العالميّة لم تعتّم أن أعادت هذه القوّات إلى القاهرة والإسكندريّة. فكان النفوذ البريطانيّ بالغ التأثير في توجيه سياسة الحكم الوطنيّ واستثمار تناقضاته. وكان هذا النفوذ يحمي مصالح اقتصاديّة أجنبيّة شديدة الوطأة ومتحكّمة بمقاليد المعيشة والنموّ في البلاد وبموازينها الاجتماعيّة - السياسيّة. وكانت سنوات الحرب بما أملته من تغليب للمنطق الاستراتيجيّ في مواجهة جيوش «المحور»، قد زادت من قوّة هذا التحكّم ومن شدّة تلك الوطأة. ولا ريب أن حالة الحرب وتقطّع المواصلات التجاريّة الدوليّة أسعفا في تنمية الرأسماليّة المصريّة. ولكنّهما زادا أيضاً في التضخّم وتعاظمت المديونيّة البريطانيّة من مصر أيضاً ودخلت الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل في محنة معيشيّة عسيرة وتعزّزت، بإزاء ذلك، صفوف الحركة النقابيّة والشعبيّة عموماً وازدادت إلحاحاً في طرح مطالبها.

هذه الهدنة هي ما واصلت اللجنة السياسيّة بحثه في عاليه بعد عمّان. وكان مجلس الأمن قد اتّخذ في 15 قراراً جديداً بوقف النار بعد مهلة أيّام ثلاثة، وذلك مع الإنذار بعقوبات تقع على من يُخالف. وكانت التظاهرات تتوالى في المدن العربيّة منذ سقوط اللدّ والرملة، وخصوصاً في الأردنّ وفي الضفّة الغربيّة. وكانت مصر قد جنحت إلى قبول الهدنة وبقي العراق وسوريا على معارضة باتت غير ذات فائدة. ومع رحيل عبد الإله عن عاليه اتّصل بشاره الخوري بشكري القوّتلي الذي وافاه إليها ظهر 17. ويروي الخوري أنّه ونظيره استدعيا رياض الصلح وجميل مردم من قاعة الاجتماع التي كانت اللجنة السياسيّة تعقده في منزل عمر الداعوق. وقد أفضى إليهما رئيسا الوزارتين بواقع الميل الغالب إلى قبول الهدنة. وأكّد ذلك للخوري رئيس الوزارة المصريّة النقراشي، مساءً، معدّداً وجوه الخلل في أوضاع الجيوش العربيّة على الجبهات. وقبل دقائق من حلول الأجل الذي ضربه مجلس الأمن (وكان الخامسة من عصر 18 بتوقيت بيروت)، أعلنت جامعة الدول العربيّة قبولها الهدنة الثانية. كان القتال قد دام عشرة أيّام لا غير، بعد انتهاء الهدنة الأولى. وهي أيّام قلبت الوضع العربيّ في فلسطين أو كشفته - بالأحرى - كشفاً تامّاً. فكانت أيّام عاليه تلك أيّام غمّ شديد للمجتمعين في منزل عمر الداعوق أو في منزل بشاره الخوري. وكانت أيّاماً فاصلة في مسيرة الجامعة العربيّة نفسها إذ خرجت منها - أكثر بكثير ممّا كانت في عشايا الحرب - جامعة لا تحوي من عوامل الجمع مقدار ما تحويه من عوامل الفرقة. وكانت أيّاماً تلاشت فيها قدرة الموقف في فلسطين على ضبط إيقاع العلاقات ما بين الحكومة أو العهد في لبنان وبين معارضيهما. وكان على رياض الصلح أن يتلقّى بصدره ما أخذت المعارضة تبديه من [illegible] في السياسة. وكان عليه أيضاً أن يواصل السعي إلى [illegible] العربيّة في المجال الفلسطينيّ ما أمكن ذلك. [illegible] أن يستثني نفسه من آثار الميل الذي تفشّى بين الأقطار المحاربة، وهو ميل كلّ قطر إلى مداراة آثار الكارثة الفلسطينيّة بين ظهرانيه، مبادراً بمفرده، عند اللزوم، إلى ما تمليه عليه تلك المداراة.


١٤١ قمة برما

على مستوى السلطة، كان الصراع المتمادي بين الملك وحزب الوفد يوجّه تكوين آلة الحكم وسير أعمالها. وكان السفير البريطانيّ قد فرض عودة الوفد إلى الحكم معتبراً بقدرة هذا الحزب على لجم الاضطراب الاجتماعيّ والسياسيّ في زمن الحرب، فشكّل زعيمه مصطفى النحّاس وزارة جديدة في شباط 1942. وهو ما أساء إلى الوفد، بالنتيجة، ومكّن الملك من صرف وزارة النحّاس في تشرين الأوّل 1944، وذلك بعد محاولتين، في الشهور السابقة، تصدّى لهما السفير البريطانيّ محتجّاً [illegible] الحرب أيضاً.

ومع حيازة الوفد أكثريّة نيابيّة، كانت صورته قد فقدت إشراقها، في تلك المرحلة، واشتدّ، في وجهه، أزر أحزاب الأقلّيّة، وفي مقدّمتها حزب السعديّين الخارج من رحم الوفد نفسه غداة معاهدة 1936. ولم يلبث الوفد، إلى خروجه من الحكم، أن خرج من مجلس النوّاب أيضاً بعد انتخابات قاطعها وشابها تزوير صريح ونال فيها السعديّون وحدهم ما يقلّ بقليل عن نصف المقاعد وتوزّع الرصيد بين أحزاب ثلاثة أخرى والمستقلّين.

كانت الهزيمة العربيّة في فلسطين قد أصبحت أمراً واضحاً للعيان مع سريان الهدنة الثانية وخروج الفلسطينيّين بعشرات الألوف من ديارهم في موجة كبرى لحقت بالموجات التي سبقت دخول الجيوش العربيّة أرض فلسطين. ولم يبقَ في أيدي أركان الجامعة الذين كانت جيوشهم لا تزال في مواقعها الفلسطينيّة غير رفض الاعتراف بأن الأمر قد قُضي، والإصرار على أن الهدنة لن تكون غير محدودة، والتلويح باستئناف القتال إذا عجز الوسيط الدوليّ والأمم المتّحدة من ورائه عن الرسوّ بالقضيّة الفلسطينيّة في برّ يرضى به العرب. على أن هذا الكلام الذي كان رياض الصلح واحداً من مرتّبيه أصبحت تمنع التسليم به موانع حسّية جسيمة، وأخذت نبرة الطاعنين فيه وبأهليّة المسؤولين العرب لإنفاذه تعلو وتغلب. فقد أصبح تفكّك الجبهة العربيّة أمراً معلوماً. وكذلك ضعف الجيوش العربيّة وقبض القوّات الإسرائيليّة على زمام المبادرة على الجبهات. وبدا أن الحكّام العرب سينشغلون بمشكلات كبيرة في أقطارهم نفسها أورثت بعضها الهزيمة وأورث بعضها الآخر عبء اللجوء الفلسطينيّ بوجهي هذا العبء: المادّي والسياسيّ. ثمّ إن الهدنة في تصوّر الأمم المتّحدة كانت غير محدّدة بزمن وكان خرقها مقترناً بعقوبات. وهو ما أكّده برنادوت حين حضر إلى بيروت في 25 تمّوز للتشاور مع رياض الصلح وعبد الرحمن عزّام، في مسائل بينها مسألة الهدنة وخرقها ومسألة اللاجئين. وكان بين توجّهاته أيضاً تجريد القدس من السلاح وهو ما بدا مفضياً إلى فكّ الحصار (الذي كان قد أصبح نسبيّاً جدّاً، في كلّ حال) عن القدس اليهوديّة. وأمّا اللاجئون فكانت قد أخذت تشيع (وتُنسب خطأً إلى الوسيط) فكرة مبادلتهم بيهود البلاد العربيّة. وهو ما كانت تطمح إليه إسرائيل، وكانت الدول العربيّة ترفضه وكان لبنان أشدّها رفضاً له. وقد صرّح الوسيط في بيروت بأن ممثّلين للّجنة الاقتصاديّة وللجنة الشؤون الاجتماعيّة في الأمم المتّحدة سيوفدون لتنظيم إغاثتهم. وأمّا عن الهدنة وخروقها، فقال الوسيط إنّه طلب 300 ضابط لمراقبتها، وإنّه لن تكون هناك قوّة تردع الخرق بل مراقبون يفيدون مجلس الأمن بما يحصل. ولم يكن في هذين الإجراءين مبعث طمأنينة كافية للبنان الذي كان قد أخذ ينوء بحمل اللجوء من جهة ويستشعر خطراً جادّاً على سلامة أراضيه من الجهة الأخرى.



142 حسن البنّا

وكان على رأس السعديّين أحمد ماهر الذي تولّى رئاسة الوزارة بعد النحّاس واغتيل حال إعلان حكومته الحرب على ألمانيا واليابان في شباط 1945، فخلفه محمود فهمي النقراشي الذي سيكون مصيره الاغتيال أيضاً - بيد الإخوان المسلمين - مع اتّضاح وقائع الهزيمة المصريّة في حرب فلسطين في نهاية العام 1948. ولم تأتِ مذكّرة أرسلها النقراشي إلى حكومة لندن، في نهاية العام 1945، طالباً فيها إعادة النظر في معاهدة 1936 بنتيجة، إذ أبدت الحكومة العمّاليّة الجديدة تمسّكاً بالمعاهدة. وقد أفلح الضغط البريطانيّ في منع مصر من اللجوء فوراً إلى مجلس الأمن الدولي، الحديث التأسيس وقتذاك، طلباً لإلزام بريطانيا بالجلاء على غرار ما فعله لبنان وسوريا في مواجهة فرنسا. وقد اتّسمت السنوات اللاحقة بمواجهات سياسيّة حامية بين الأحزاب الحاكمة وبين الوفد الذي بقي أقوى الأحزاب. وكان مأخذ الوفد الأوّل على الجبهة الحاكمة تهاونها في دفع مطلب الجلاء قُدُماً، وهذا مع أن الوفد كان قطب الحكومة التي وقّعت معاهدة 1936 وأن قيادته بقيت قريبة إلى خطّ التسوية مع بريطانيا فكانت تريد الجلاء مع استبقاء علاقات التعاون والصداقة بين الدولتين. كان الوفد يأخذ على الحكومة أيضاً

فصلها مسألة الجلاء عن مسألة استعادة «وحدة وادي النيل» بين مصر والسودان بعد إنهاء السيطرة البريطانيّة على هذا الأخير. وهذا مع أن مسألتي الرابطة العسكريّة البريطانيّة في كلّ من مصر والسودان كانتا متّصلتين في معاهدة 1936 وفي اتّفاقيتي 1899 الخاصّتين بالسودان وبالدور المنوط بكلّ من مصر وبريطانيا فيه. وكان ملك مصر لا يزال يسمّي نفسه «ملك مصر والسودان». أخيراً، كان الوفد يرى، بطبيعة الحال، أنه القوّة الوحيدة المؤهّلة للتوصّل إلى حلّ لهاتين المسألتين ولحماية هذا الحلّ.

وفي شباط 1946، عمّ التظاهر القاهرة بعد وصول الردّ البريطانيّ على المذكّرة المصريّة وانتشر إلى مدن أخرى وكان نواته طلّاب الجامعة وتلامذة المدارس ومطلبهم إلغاء معاهدة 1936 واتّفاقي 1899 المتعلّقين بالسودان وتحقيق وحدة القطرين. وكانت كلفة هذه التظاهرات كبيرة إذ سقط فيها قتلى وجرحى بالعشرات واعتقل كثيرون. وقد زادت من حدّة الموجة حادثة كوبري عبّاس يوم 9 شباط، إذ فُتح الجسر بعد محاصرة الطلبة عليه فسقط بعضهم في النيل. وقد أفضى عجز الحكومة عن حفظ الأمن إلى استقالتها فخلفه إسماعيل صدقي النقراشي على رأس حكومة جديدة. وكان صدقي قد خرج من حزب الأحرار الدستوريّين ليصبح سياسيّاً مستقلّاً. وقد اشتهر بشدّة قبضته القمعيّة منذ تشكيله حكومته الأولى سنة 1930 ومبادرة هذه الحكومة إلى إلغاء دستور 1923 التحرّري، ثمّ أصبح ركناً من أركان الرأسماليّة الصناعيّة في مصر. وكان قد نعى على حكومة النقراشي تهاونها في استثمار الظرف الدولي، غداة نهاية الحرب، وفي الإفادة من وصول حزب العمّال البريطانيّ إلى الحكم لتحقيق المطالب الوطنيّة المصريّة، وهذا مع الإبقاء على تحالف يجمع بين بريطانيا ومصر.

غداة زيارة برنادوت هذه، أي في 26 تمّوز، قدّم رياض الصلح استقالة حكومته الرابعة التي كانت قد عمّرت أربعة عشر شهراً، إذ هو شكّلها في غداة انتخابات 25 أيّار النيابيّة. ولم تكن ماجَرَياتُ الحرب في فلسطين بعيدة عن هذه الاستقالة. فقد كان يُفترض في الحكومة الراحلة أن تحمل في متاعها بعض أوزار الحرب، في الأقلّ. وكان يُفترض في الجديدة، وقد كُلّف رياض الصلح تشكيلها، أن تعيد رصّ الصفوف النيابيّة التي بدا أن الحرب توشك أن تهزّها وراء حكم الخوري- الصلح.

ويوم 3 آب، التأم المجلس النيابيّ لسماع بيان الحكومة الجديدة ومناقشته والتصويت على الثقة. وقد شهدت هذه الجلسة منازلة خطابية ذهب لها دويّ بين رياض الصلح وكميل شمعون. وكان مدار المنازلة فلسطين. وكان شمعون قد استقال في 19 أيّار أي عشيّة جلسة التجديد لبشاره الخوري- وذلك بعد مؤتمر صحفي حادّ انتقد فيه المواقف العربيّة من فلسطين ومنها الموقف اللبنانيّ وأصيب على أثره بعارض أقعده مدّة. قبل ذلك، كان شمعون قد مثّل لبنان في دورة الأمم المتّحدة التي اتّخذ فيها قرار تقسيم فلسطين وفي مناسبات دوليّة أخرى تناولت المسألة الفلسطينيّة. وفي جلسة الثقة تلك، ألقى شمعون خطبة فور انتهاء رياض الصلح من تلاوة البيان الوزاري. وكان رئيس الوزارة قد خصّ مسألة فلسطين بجانب معتبر من ذلك البيان. فأبرز الوجوه المختلفة للإسهام اللبنانيّ في المعركة، من تقريب بين أركان الجامعة العربيّة التي أشاد البيان كثيراً بموقعها ودورها، إلى مشاركة الجيش اللبنانيّ مشاركة تتّفق مع «إمكانيّاته» في التدخّل المسلّح وتعاون مع جيش الإنقاذ وتجنيد الحكومة متطوّعين لبنانيّين في هذا الأخير ومساهمتها في تسليحه، إلى استقبال عشرات الألوف من اللاجئين وتأمين حاجاتهم... ثمّ وصف الصلح مرحلة ما بعد الهدنة الثانية بأنها «دقيقة صعبة» ولكنّه أكّد التصميم العربيّ على النصر، في النهاية، وتعهّد باستئناف القتال «عندما تدقّ الساعة»، وأشار إلى عزم الحكومة على التقدّم بمشروع قانون للتجنيد الإجباري.

وأمّا خطبة شمعون فجاءت أطول بكثير من البيان الوزاري وانحصرت، تقريباً، في الموضوع الفلسطينيّ وفي نقص الإعداد للحرب، وفي قبول الهدنة مرّتين خلافاً للمصلحة وللتصريحات

وتعهّدات كثيرة كان لرياض الصلح نصيب كبير منها. وكان منطق شمعون قائماً حين يتناول موقف لبنان في الحرب، على تحميله جريرة الموقف العربيّ كلّه وجريرة ما انتهت إليه الحرب، فلا يتوقف لحظة عند حدود الإمكانات اللبنانيّة وموقع لبنان من خريطة الحرب العامّة، ولا عند مسلك لبنان الفعليّ في هذه الأخيرة. على أن شمعون حين ذكر سوريا والعراق وصف موقفهما بالمشرّف لما أبدياه من اعتراض على الاستجابة العربيّة لقرار مجلس الأمن في عاليه. وهو قد سكت عن كون هذا الموقف لم تتبعه أدنى مبادرة من الدولتين في الحرب نفسها ولا غيّر شيئاً في سيرتها. وهو قد سكت أيضاً عن كون لبنان عارض بدوره الهدنة في المرّتين، ولكن لم يعتزل الموقف العربيّ العامّ، رمزياً، حين أصبح هذا الموقف أمراً واقعاً. كان منطق شمعون قائماً أيضاً على كون الهدنة الأولى قد سلبت العرب نصراً كانوا يقتربون منه. على أن هذا الاعتقاد كان نتيجة وهم أحدثته سرعة تقدّم الجيوش العربيّة إلى المناطق العربيّة من فلسطين، والجهل الذي كان سائداً بوقائع الميزان العسكريّ.

وكان شمعون قد أورد تصريحات لرياض الصلح بشّرت بالنصر وأخرى سلّمت بالهدنة (ولو أن المصرّح نفى عن نفسه تأييد الهدنة أو الرغبة فيها) فأبرز الخطيب بذلك ما سمّاه «تناقضات» في كلام رئيس الحكومة. وهو رأى أن الحرب كانت «مسرحيّة» مُثّلت من غير استعداد، وأنّنا «حاربنا بالقول حتّى آخر رمق، وسلّمنا بالفعل من أوّل نظرة»... وهو ختم كلمته باستنكار سقوط غرناطة وقول والدة أبي عبد الله، آخر ملوكها، لولدها وقد رأته يبكي المدينة:

إبكِ مثل النساء مُلْكاً مضاعاً
لم تحافظ عليه مثل الرجالِ

ولم يكن مأثوراً عن شمعون روايته هذا النوع من الحكايات والأشعار، ولا هذا القدر من البلاغة. فبدأ رياض الصلح ردّه عليه من هذا الباب، واصفاً إيّاه بـ«الأصمعيّ» وخطبته بـ«أنها مقالة دبّجها واحد في هذا البلد ثمّ ألقاها في هذا المجلس نائب ينفث نفثة فاشل موتور». بعد ذلك عاد الصلح إلى القول إنّه كان «أوّلاً وثانياً وثالثاً أوّل من رفض الهدنة وآخر من قبلها»... ثمّ أكّد

ولم تلبث حكومة صدقي أن واجهت في 21 شباط (أي بعد أيّام من تأليفها) إضراباً واسعاً وتظاهرات ضخمة قادتها «اللجنة الوطنيّة للعمّال والطلبة» وجابهها في القاهرة قمع شديد اشتركت فيه مواقع عسكريّة بريطانيّة، ثمّ انتشرت إلى مدن أخرى. وكانت حصيلة القمع عشرين قتيلاً ونحواً من 150 جريحاً. وفي يوم الحداد العامّ الذي وقع فيه الرابع من آذار، انتقل العنف الشديد إلى الإسكندريّة فقُتل فيها 28 وجُرح 342. وضلع الجنود البريطانيّون في المواجهة أيضاً فقُتل منهم اثنان وجُرح أربعة. وقد شهد هذا اليوم مظاهر تضامن واسعة مع الشعب المصريّ في كلّ من سوريا ولبنان والأردنّ. ويُذكر أن جماعة الإخوان المسلمين أبدت تأييداً لحكومة صدقي وشكّلت منها ومن قوى أخرى ثانويّة «لجنة قوميّة» مناوئة لـ«اللجنة الوطنيّة» التي كان قوامها الوفد وتنظيمات المعارضة الأخرى وفيها بعض التشكيلات الماركسيّة العديدة. ولم تعمّر اللجنتان، في كلّ حال، إلاّ أسابيع أو أشهراً. وكان المدّ الشعبيّ، في الواقع، أوسع بكثير من التنظيمات التي تصدّرته.

مصر وبريطانيا: من التفاوض إلى مجلس الأمن

كان التصلّب البريطانيّ في مصر عنصراً أساسيّاً من إستراتيجيّة طويلة النفس لاحت بشائرها قبل سنوات. ويُعدّ مَعلماً فيها تصريح أشرنا إليه، أطلقه أنطوني إيدن، وزير خارجيّة بريطانيا آنذاك، في 29 أيّار 1941، وقال فيه بـ«وجوب تقوية الروابط الثقافيّة والاقتصاديّة بين البلاد العربيّة وكذلك الروابط السياسيّة» وأبدى تأييد بريطانيا لقيام درجة من الوحدة بين هذه البلاد. وقد زامن ذلك إنشاء منصب «الوزير البريطانيّ المقيم» في الشرق الأوسط، ومقرّه القاهرة، وإنشاء «مركز تموين الشرق الأوسط» في زمن الحرب، وزامن أيضاً مدّ النفوذ البريطانيّ بقوّة إلى سوريا ولبنان. فبدت مسألة «الوحدة العربيّة» في تصوّرها البريطانيّ، على الأقلّ،

أن لبنان أدى أجلّ المهمات في قضيّة فلسطين قائلاً لشمعون: «أنا يا أخي لست مثلك بل أعتبر نفسي مسؤولاً فلا أعلن ما يجب أن يبقى سرّاً»، مضيفاً أن «الرأي العامّ يعرف من هو رياض الصلح، وماذا عمل (...) يوم كنت أنت تتسكّع على أبواب المنتدبين». واتّهم الصلح منتقده بأن كلامه ينتهي إلى أنّه كان علينا «إمّا أن نخرج من الجامعة العربيّة أو نأمر الجيش اللبنانيّ بأن يهجم بمفرده على فلسطين». وختم بالقول إن شمعون يجمع الصيف والشتاء على سطح واحد: «صباحاً عند المطران مبارك ومساءً عند مفتي فلسطين».

تلت هذه المبارزة كلمتان معتدلتان: الأولى لأمين نخلة دافع فيها عن سلوك لبنان في الحرب، والثانية انتصر فيها حبيب أبو شهلا لموقف رياض الصلح ودوره وأخذ على شمعون الانقياد لـ«المروءة» والتعسّف في التجنّي، وأكد أن الصلح «كان مفخرة ليس لنفسه بل للبنان وشعبه». وكان من الخطب البارزة في الجلسة خطبة المعارض الشاب بهيج تقيّ الدين. وهو قد خالف شمعون بإلقائه تبعة الفشل في فلسطين على الأطراف العرب جميعاً منكراً أن يصلح «التغنّي بأمجاد رياض الصلح»، أي بالماضي، «أداة لتبرير أخطاء الحاضر». وبعد أن ندّد تقيّ الدين بكذب الدول الكبرى على العرب في فلسطين وقبلها، لام العرب على أنّهم ملأوا الأرض «وعوداً وآمالاً» وبالغوا في التبجّح بقوّتهم وهم غير مستعدّين للحرب، ثمّ رضخوا لقرار مجلس الأمن. وبعد أن أبرز ما لحق بالعرب من خسارة فادحة بين الهدنتين وعاد إلى الرأي القائل إن جيوشهم خاضت الحرب في المرحلة الأولى «بصورة حفظت معها كرامتها»، شكّك في أن يكون العرب مقبلين على استئناف القتال وألحّ في طلب المصارحة بالواقع، وهذا بعد أن أعلن أن «قضيّة فلسطين قد انتهت بكارثة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً». على هذا القول، ردّ رياض الصلح بالقول إن القضيّة «تجتاز مرحلة صعبة علينا أن نخوضها» وأنّها لم تنتهِ بل بدأت وأنّها «عندما تنتهي» فـ«يجب أن نموت جميعاً».

لم يعجب الثقة مع شمعون وتقي الدين إلا سامي الصلح وسليمان العلي وعادل عسيران. ولكن هذه الجلسة كانت إشارة خطيرة إلى كون الحرب الفلسطينيّة قد افتتحت مرحلة صعبة من الصراع السياسيّ في لبنان وعليه، مدشّنة

توثيقاً لشبكة بريطانيّة باتت مشتملة أو مقبلة على الاشتمال على جلّ أقطار الشرق العربيّ... أو بالأحرى على كلّها! عليه أمكن أن يسمع صدقي من السفير البريطانيّ، قبل بدء المفاوضة الرسميّة، قوله «إن الحكومة البريطانيّة لا تفكّر في اتّفاق ثنائيّ يرمي إلى استخدام قواعد في الأراضي المصريّة للدفاع عن الإمبراطوريّة البريطانيّة أو لمواجهة اعتداء يقع على مصر فقط، بل هي تفكّر في تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التي لها مصالح حيويّة في الشرق الأوسط، وبخاصّة بلدينا». مع ذلك لم تجد بريطانيا مندوحة من التفكير أيضاً في بدائل من مصر لتمركز عسكريّ غايته المباشرة الدفاع عن قناة السويس. فجرى تداول في صلاحيّة فلسطين أو قبرص أو برقة أو كينيا لهذه الغاية. وكانت تكتشف في كلّ من هذه البدائل علّة أو عللاً غير هيّنة العلاج. وأمّا «علّة» مصر نفسها، في النظر البريطانيّ، فلم تكن غير العدائيّة المتنامية للحركة الوطنيّة المصريّة.

بدأت المفاوضات الرسميّة في 9 أيار 1946 بين وفدين رئس أحدهما صدقي ورئس الآخر بيفن وزير الخارجيّة البريطانيّ. وكانت الأحزاب الممثّلة في مجلس النوّاب المصريّ ممثّلة في الوفد المصريّ، وغاب عن هذا الوفد حزب الوفد بعد شروط اشترطها للاشتراك فيه ورفضها صدقي. وكان الجانب البريطانيّ قد أصدر بياناً، قبل يومين من بدء المفاوضات، رسم فيه حدوداً لهذه الأخيرة. فتعهّد سحب القوّات البريطانيّة ولكن بتدرّج تحدّد مُهله بالتفاوض. واشترط عودة هذه القوّات في حالات حرب أو تهديد بالحرب تتحدّد كيفيّات تعيينها. وقال بـ«التحالف» بين بريطانيا ومصر على أساس المساواة، إلخ. ومنذ صدور هذا البيان، أصبحت المفاوضات بين نارين: نار المعارضة البريطانيّة (أي حزب المحافظين) وقد تركّزت على التشكيك في سلامة ما رأت فيه حكومة أتلي بدائل من الانتشار العسكريّ البريطانيّ في مصر

طرازاً جديداً (أو أكثر من طراز واحد جديد) من المعارضة. كانت حصانات متينة لـ«العهد»، أو للنظام القائم، قد أخذت تتزعزع. فإن نجاحات السياسة الخارجيّة، من الاستقلال إلى الجلاء ونبذ المعاهدات وإرساء جامعة الدول العربيّة، قد توّجتها هزيمة خارجيّة مجلجلة ما لبثت أن تفاقمت بثبوت انكشاف الحدود اللبنانيّة أمام الجارة الخطرة الجديدة. وإن عهد التفاهم مع سوريا ومعالجة الخلافات العارضة بالتشاور شبه اليومي قد بدا مُشرفاً على نهايته مع تمادي الأزمة في العلاقات النقديّة والاقتصاديّة، وهذا قبل أن يزاح «عهد القوّتلي» برمّته، وهو المعتبر شقيقاً لعهد الخوري، وتبدأ سلسلة من الانقلابات العسكريّة خصّت رياض الصلح شخصيّاً بعداء استثنائيّ الحدّة، معتبرة إيّاه - على ما بدا - ركناً من أركان الجيل العربيّ الذي انقلبت عليه.

وفي الداخل، لاقت احتدامَ المعارضة السياسيّة، بعد مدّة، أعمالُ عصيان مسلّح وعنف بدت منذورة للتكرار. وكانت بدايات الاستقلال قد شهدت (في نيسان 1944، على الخصوص) ما يشبه هذه الأعمال. ولكن هذا الشبه لم يكن إلّا سطحيّاً. فإن عنف بدايات الاستقلال كان يشبه إطلاق النار الاحتفاليّ في جنازة انتداب ولّى. وأمّا إطلاق النار، في نهاية الأربعينات، فبدا مواكباً لأزمة عهد هزّته الهزيمة الفلسطينيّة، وأصبح، في بعض تجلّياته، جزءاً من هجوم قوى جديدة طامحة على جيل ما بعد الحرب العالميّة الأولى في الشرق العربيّ وعلى النظام العربيّ الذي أرسى دعائمه هذا الجيل في أعوام الحرب العالميّة الثانية وبعدها. وكان محتوماً أن تتعثّر المعارضات الجديدة في لبنان، وخصوصاً ما كان منها مسلّحاً، بأذيال نظام طائفيّ وضع لنفسه قواعد مشاركة وقواعد استقطاب أيضاً، واقتصاداً للعُنف، موجّهة كلّها إلى نبذ طراز من العنف لقي، في العقد التالي لحرب فلسطين، نجاحاً في أقطار عربيّة أخرى. ولكن هذه المعارضات استدرجت، مع ذلك، نوعاً من القمع المنهجيّ، من جانب نظام الحكم اللبنانيّ، تصدّى سواء بسواء للمعارضة المسلّحة وللمعارضة بالتظاهر وللمعارضة من على المنابر الصحافيّة أيضاً. ولم تكن هذه المعارضات منفصلة دائماً بعضها عن البعض ولا كانت منفصلة دائماً عن المعارضة النيابيّة أو التقليديّة ولا عن التيّارات العاصفة بالجوار العربيّ.

ومنها، على الخصوص، البديل الفلسطينيّ، الذي وجده المحافظون مسيئاً للعلاقة بين بريطانيا والولايات المتّحدة (الراعية الجديدة للحركة الصهيونيّة) ونار المعارضة المصريّة التي كانت تُنذر بطوفان جديد في الشوارع يعزّز الشكّ البريطانيّ في قدرة الحكم القائم في مصر على إنفاذ الاتّفاق العتيد متى عُقد.

هذا الطوفان ما لبث أن حصل في تمّوز حين كانت المفاوضات قد ذلّلت مسائل من قبيل مُهل الانسحاب وتشكيل لجنة مشتركة تقدّر حالات الحرب وخطر الحرب وتقرّر ما يترتّب على كلّ منها، وقد وُقّع، على هذا، نصّ لمشروع المعاهدة بالأحرف الأولى. والواقع أن التسليم المصريّ بهذه اللجنة الجديدة هو ما زاد من التوتّر في المدن إذ بدا أنه قبول بنوع من الحماية البريطانيّة، وهو أيضاً ما جعل حكومة صدقي تستبق الاضطراب المنتظر بحملة اعتقال وإغلاق صحف وتضييق للحرّيات شديد الوطأة. على أن الاضطراب لم يهدأ، وكان من عواقبه بروز انقسام في الوفد المصريّ المفاوض بحيث ظهر فيه من ينتقد بسير المفاوضات وبتفرّد صدقي باتّخاذ المواقف. هكذا اضطرّ صدقي إلى الاستقالة. ولكنه لم يلبث أن عاد إلى رئاسة الحكومة بطلب من الملك، بعد أن عجز البديل المكلّف عن تأليف حكومة جديدة. وكانت عودته فرصة اغتنمها لتنحية الوفد المفاوض ولاستئناف التفاوض في لندن مصحوباً بوزير خارجيّته وحده. وحين عاد إلى القاهرة، صرّح بأن الاتّفاق تمّ على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصريّ، فما كان من الجانب البريطانيّ إلا أن نفى ذلك. وما إن افتتح العام الدراسي - بعد تأجيل - حتّى استؤنف التظاهر في الشوارع واستؤنف القمع الدامي. فاستقال سبعة من أعضاء الوفد المفاوض وعمد صدقي إلى حلّ هذا الوفد رسميّاً في 26 تشرين الثاني. وقد ثابرت الحكومة البريطانيّة على «توضيح» ما اتّفق عليه بشأن السودان، فزادت موقف صدقي حرجاً على حرج وألزمه شعوره

بعزوف الجانب البريطانيّ عن إبرام اتّفاق معه بالاستقالة مرّة أخرى، في نهاية السنة، ليسقط معه ما سُمّي مشروع صدقي - بيفن. وهذا في وقت كان فيه رفض التفاوض أصلاً قد أصبح غالباً على المزاج السياسيّ في مصر وساد الصوت المطالب بإلغاء معاهدة 1936 والاحتكام إلى مجلس الأمن الدوليّ.

على أن عودة النقراشي، في كانون الأوّل 1946، على رأس حكومة شبيهة بحكومته السابقة (وهي عودة أملاها تردّي العلاقة بين القصر الملكيّ وحزب الوفد) حتّت من الآمال وغلّبت الترقّب. وفي المفاوضات، جهد النقراشي لتحقيق مكسب ما متعلّق بوضع السودان، معوّلاً في مسألتي الجلاء والدفاع المشترك على ما كان توصّل إليه صدقي وبيفن. فكان أن تصلّب الجانب البريطانيّ وراح يستثير مشاعر السودانيّين بتقديم المطالب المصريّة في صورة التعدّي على حقوقهم. هذا فيما اعتمدت المعارضة المصريّة شعار «الجلاء عن وادي النيل» وجنّدت، في ظلّه، حملتها الشعبيّة. وفي 25 كانون الثاني 1947، أعلن النقراشي قطع المفاوضات ورفع المسألة إلى مجلس الأمن.

جاء ذلك في ظرف كان فيه الموقف البريطانيّ قد تحسّن تحسّناً بيّناً في المجال الدوليّ، بعد مجاذبات في أرجاء الإمبراطوريّة وحولها شهدها العامان السابقان وتمكّنت بريطانيا من تخفيف حدّتها، وكان من بين مكاسبها ما أسفرت عنه معركة الجلاء عن سوريا ولبنان. وهو ما ردّ حكومة العمّال إلى موقف من المسألة المصريّة غير بعيد عن موقف سالفتها حكومة المحافظين. عليه اتّجه الضغط البريطانيّ أوّلاً إلى الفصل ما بين مسألة الجلاء عن مصر والمسألة السودانيّة مبرزاً اتّفاق صدقي - بيفن على الأولى ومعوّلاً على إمكان ثني مجلس الأمن عن النظر في الثانية، باعتبار المفاوضة الثنائيّة سبيلاً أمثل لحلّها. وهذا قبل أن ينقلب الموقف البريطانيّ على مبدأ الجلاء نفسه متّكئاً

مع ذلك، أرخى القمع بظلّ من نوع جديد على العامين الأخيرين من حُكم رياض الصلح، وتحمّل هذا الأخير، كما يحسن برجل الدولة أن يفعل، تمام المسؤوليّة عن كلّ إجراء اتّخذ، مشروعاً كان أم شاذّاً. وذلك على الرغم من أنّه لم يكن يحكم وحده بل كان يشاركه في الحكم أركان آخرون ذوو مطالب ومصالح. وكان على رأس هؤلاء رئيس الجمهوريّة الذي كانت لإرادته تملك وسائل نفاذ قويّة وتبقى أفعاله مع ذلك بمعزل دستوريّ من المحاسبة، سواء أحصلت المحاسبة في مجلس النوّاب أم في الصحافة. وفي سرّ المداولات، كان رياض الصلح قد تحفّظ عن بعض ما جرى وضلع مقتنعاً في بعض آخر. ذلك ما عرفناه من أوراق لم تُكتشف إلاّ بعد عشرات السنين، أو من مواقف صحف شديدة الولاء له كانت تعرّض بمسؤوليّة غيره عن هذا الإجراء أو ذاك، إلخ. وكان بعض المعارضات - الصحافيّة على وجه التحديد - يطالب رياض الصلح، بمبادرة كلّيّة، بالرحيل، خصوصاً إن كان ما يجري لا يرضيه. ولكن رياض الصلح كان متوجّساً جدّاً، على الأرجح، ممّا سيلي خروجه من الحكم وممّا سيفعله خلفاء محتملون له وللناصريه كان يعرفهم. وكان في هذا التوجّس عنصر شخصيّ بالتأكيد. ولكن كان فيه، في ما يتعدّى التمسّك بالسلطة، رغبة في الدفاع عن قواعد بناء لبنانيّ كان هو أوّل المسهمين في إعلائه. ولا دليل على صحّة القول إن رياض الصلح فعل ما فعله، في هذه المرحلة، لمجرّد البقاء في الكرسيّ. فهو قد غادر الحكم بسلاسة كلّيّة، في نهاية العام 1944، وهو إذ ذاك في موقع قوّة استثنائيّة يرجّح أنّها هي التي حملته على المغادرة. وأمّا بعد حرب فلسطين، فكان في التوجّس من المغادرة، فضلاً عمّا ذكرنا، رغبة في الدفاع، في وجه المجهول والمعلوم، عن عالم سياسيّ ألفه رياض الصلح في الشرق العربيّ وكان مَعْلماً من معالمه. وهذا في عهد أصبح فيه هذا العالم تحت رحمة الرياح. لذا طاول رياض الصلح - تعنّتاً أو اعتداداً بالنفس - في الرحيل عن الحكم، متخطّياً مرارات مختلفة، ولذا أراد أيضاً أن يعود، في أقرب وقت ممكن، بعد رحيله. إلاّ أنّه رحل عن الدنيا برمّتها قبل أن يتمكّن من العودة إلى الحكم.

غداة جلسة الثقة بحكومته الخامسة، أمضى رياض الصلح ساعات في عمّان يحادث الملك عبد الله، وذلك بدعوة من هذا الأخير الذي كان قد استأنف لتوّه الاتّصال بالإسرائيليّين، إذ أرسل وزيره المفوّض في لندن عبد المجيد حيدر إلى باريس ليلتقي هناك إلياس ساسون رئيس القسم العربيّ في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة. ويروي بشاره الخوري أن عبد الله شكا لرياض الصلح حجب قائد جيشه البريطانيّ غلوب للذخيرة ومنعه الضبّاط الأردنيّين من تلقّي أوامر الملك. وعلى ذلك أبدى عبد الله عجزه عن استئناف القتال مع أن رغبته في إنقاذ فلسطين قائمة. والراجح أن المراد من الإفضاء إلى رياض الصلح بهذه الشكوى كان إخطار دول عربيّة محاربة بينها لبنان بألاّ تعوّل على جولة قتال أخرى يشترك فيها الأردنّ. كان الملك قد اختار الطريق الأخرى فلبّى دعوة كان ينتظرها من يوم أن بدأت الهدنة الثانية وجاءت، في واقع الأمر، من طرف ساسون.

بعد لقاء عمّان هذا بعشرة أيام، أرسل رياض الصلح إلى مزاحم الباجه جي رئيس وزراء العراق مذكّرة سريّة ضافية كان منطلقها اللقاء المذكور. تورد المذكّرة رواية للحديث بين عبد الله والصلح مختلفة شيئاً ما عن رواية بشاره الخوري. فالملك يشكو فعلاً قلّة السلاح والذخيرة ولكنّه ينسبها إلى امتناع الدول العربيّة عن البرّ بتعهّد قطعته بمساعدة الأردنّ ويدافع، في المقابل، عن ضبّاط جيشه الإنكليز ويورد حججاً مختلفة تصوّب إبقاءهم في مواقعهم. وهو حين يلحّ عليه الصلح في طلب جواب قاطع عن استعداده لاستئناف القتال، يشترط لهذا أن تُخرج «الأمّة العربيّة كلّ قواها وتلقي بثقلها كلّه في الميدان». على أن الصلح يخرج من المقابلة مقتنعاً «تمام الاقتناع بأن شرق الأردنّ لا يمكن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقيّة الدول العربيّة إذا هي أقدمت على مثل هذا». وهو يخلص من هذا إلى أن «على الحكومات العربيّة أن تضع سياسة جديدة، على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قوّاتها وفي تنظيم خططها».

بعد ذلك يعلن الصلح أنّه يرى القتال واقعاً حتماً إن لم يكن بإرادة العرب فبمبادرة اليهود. وهو يرى أنّه «ما دام الأمر سيقع فالأفضل أن يكون بأسرع ما يمكن»، وأن «تلك هي إرادة الشعوب العربيّة وذلك هو حكم المصلحة العربيّة». وفضلاً

على معارضة الولايات المتّحدة نقل مركز الثقل العسكريّ البريطانيّ إلى فلسطين لما في ذلك من حدّ للطموح الصهيونيّ هناك.
وفي ضوء هذا التواؤم الأميركيّ-البريطانيّ، كانت رحلة النقراشي إلى نيويورك تنطوي، في ما تنطوي عليه، على رغبة في اجتذاب الولايات المتّحدة إلى الموقف المصريّ، وذلك خصوصاً بإظهار العداء للشيوعيّة والتقبّل المصريّ لنظريّة «الأمن الجماعيّ» في الشرق الأوسط. وفي وجه شعار «جمع الكلمة» الذي رفعته الحكومة في الداخل، كانت المعارضة تطلب التراجع عن اتّفاق صدقي-بيفن، وسط تشاذّ بين التيّارات المختلفة، وتنادي بنقض معاهدة 1936 واتّفاقي 1899. وكان الوفد، خصوصاً-وقد مال إلى نبذ مبدأ التحالف مع بريطانيا-يطلب حلّ مجلس النوّاب وإجراء انتخابات جديدة. هذا فيما كانت موجات التظاهر تواكب المحطّات السياسيّة، على الرغم من إغلاق الجامعتين والمدارس تكراراً، وكانت القوّات البريطانيّة تنكفئ عن القاهرة والإسكندريّة تهدئة للخواطر.

ولقد طاولت الحكومة المصريّة أشهراً قبل أن تتقدّم إلى مجلس الأمن، في أواسط تمّوز، عريضة بسطت فيها المسألة المصريّة طالبة الجلاء البريطانيّ عن مصر والسودان. وهو ما استثار سجالاً بالغ الحدّة بين النقراشي وكادوجان، مندوب بريطانيا لدى الأمم المتّحدة، اقترن باطّراد التصريحات المصريّة الرامية إلى استمالة الولايات المتّحدة. كان الطرفان نافرين، في الأصل، من وضع المسألة في يدي مجلس الأمن. فمصر كانت تخشى الفشل هناك، وبريطانيا كانت تؤثر المفاوضة المباشرة واستبعاد الأطراف الثالثة من كلّ ما يتعلّق بمصالحها الإستراتيجيّة أو الإمبراطوريّة، وكانت مستاءة من السابقة المصريّة، بالتالي. وقد انتهت المجادلة في نيويورك إلى مشروعي قرار: أحدهما برازيليّ نحّى مسألة الجلاء البريطانيّ عن مصر والثاني كولومبيّ عزل مسألة السودان عن

المسألة المصريّة. ولكن كلا المشروعين كبا دون الاستواء قراراً. وقد جهد المندوب البريطاني لشطب القضيّة من جدول أعمال المجلس. ولكن مندوب الولايات المتّحدة عارض الشطب متوجّساً من ردّ الفعل في مصر وفي محيطها العربي، أي من استعار العداء للغرب ومن نموّ التنظيمات الشيوعيّة في ركابه، وهذا نموّ كان واضحاً في الساحة المصريّة. عليه لم يتّخذ مجلس الأمن قراراً واستبقى القضيّة على جدول أعماله معلّقة من غير بتّ.

ظهر هذا الإحجام وسط عودة عارمة للحركة الشعبيّة إلى الشوارع. وقد ظهرت فيها بوادر امتنان للاتّحاد السوفياتي وبولندا اللذين أيّدا مصر في مجلس الأمن. وظهر فيها أيضاً نوع من الاستقطاب بين الوفد وحلفائه، بمن فيهم التنظيمات الماركسيّة من جهة، والإخوان المسلمين من الجهة الأخرى ومعهم حلفاؤهم التنوّعون أيضاً وفيهم حزب مصر الفتاة والأحرار الدستوريّون في بعض المواقف، وكانوا لا ينفكّون، في الأغلب، من تأييد حكومة النقراشي. وقد بدأت تظهر على أطراف هذا الاستقطاب بوادر الانتقال [illegible] التحكيم [illegible] سودان إلى [illegible] "كفاح المسلّح. وهذا الأخير منطق [illegible] حضوره بالتدريج [illegible] ات العرب [illegible] طينيّة والهدنة بين [illegible] مرائيل. في [illegible] هذا الطور، كا[illegible] تقو[illegible] النظرات [illegible] السياسة [illegible] كرة الحياد [illegible] العسكريين الآخ[illegible] في البروز، ورفض الا[illegible] عملة العرب المحتملة من [illegible] ل التحالف [illegible] ع دول الغرب في وجه [illegible]

عن أن المذكّرة الرفيعة السّمت تردّ كلّ ادّعاء أن يكون رياض الصلح قد قبل الهدنة الثانية في عاليه أو الأولى في عمّان، أو أنّه كان مسلّماً باستمرار وقف القتال، فإنّها توضح ما بقي مكتوماً من سبب لعدم مجاراة لبنان سوريا والعراق في إعلان انفرادهما عن سائر دول الجامعة برفض الهدنة. وهو الإعلان الذي أشاد به كميل شمعون في جلسة الثقة وعيّر رياض الصلح بامتناعه عن مثله. يكتب الصلح بلغة رجل الدولة المسؤول: «لقد كان بإمكاني أن أتبع أثر العراق لأنّي لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة». وهو يوضح أن القتال مسؤوليّة الدول المقاتلة مجتمعة وأمّا وقف القتال فيسع دولة واحدة أن تفرضه... وقد فرضه الأردنّ فعلاً في مؤتمر عمّان ولم يكن قرار عاليه بالامتثال لإرادة مجلس الأمن إلا نتيجة محتومة لذلك.

وأمّا إعلان العراق وغيره رفضهم قرار مجلس الأمن، فيشير الصلح إلى الأذى الذي أحدثه في الشعور المصري، وهو أذىً زادته عمقاً مجافاة الصورة التي نجمت عنه لواقع الموقف المصري. وهذا فضلاً عن جسامة ما بذلته مصر لفلسطين وعن «أهمّيّة نصيبها من الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها من كلّ ما تباشره الجامعة من الشؤون العربيّة القوميّة الشاملة». بعد هذا التقريع الواضح للمبادرين إلى إعلان رفضهم قرار مجلس الأمن، وبينهم العراق، يعلّل الصلح للباجه جي ما يراه مسؤوليّة حاسمة تقع على العراق في مستقبل حرب يتوقّف عليها، بحسب عبارته، «لا مصير فلسطين فحسب بل مصير العرب جميعاً».

م ‹ 93 ضَبطٌ ورَبْط

أمضت الحكومة الشهر الذي تبع نيلها الثقة في إجراءات ضبط وربط كانت وثيقة الصلة بماجريات الحرب في فلسطين، وما استشعرته الحكومة من تحوّل أحدثته الحرب في مسالك المعارضين، على اختلاف صنوفهم، ومن أخطار غير معتادة أخذت تتراءى في آفاق السياسة والأمن. هكذا طبّق التعطيل الإداري على صحف عدّة اتّهمت بخرق حرمات النظام، «وفي

طليعتها الأمن العام وهيبة الحكم». وفي الوقت نفسه تقريباً، أحيل إلى مجلس النوّاب مشروع قانون للصحافة كان، في الواقع، مطلباً لهذه الأخيرة إذ كان يقيّد كثيراً إمكان التعطيل الإداري، فضلاً عن ضمانات أخرى يمنحها، ولكن ثبت لاحقاً أنّه يترك للسلطات يداً طولى للقمع يريبها طولاً قانون الطوارئ وتمكّن الحكومة من توقيف الصحافيّين وإرسالهم إلى المحكمة.

في هذه المدّة أيضاً، أضرب عن الطعام بضع عشرات من أعضاء الحزب الشيوعيّ وغيرهم كانوا معتقلين منذ بدء الحرب، في بعلبك، في ما بدا أنّه إجراء «وقائيّ» إذ لم يقترن بتهم محدّدة ولا أفضى، إلاّ في أواخر السنة، إلى محاكمة. وكان السبب الذي يمكن تخمينه لهذا الإجراء اقتران التأييد السوفياتيّ لإنشاء الدولة اليهوديّة بوجود صلات لهؤلاء الأشخاص بالوسط الشيوعيّ الفلسطينيّ الذي كان وسطاً مختلطاً عربيّاً ويهوديّاً.

وحين طُرح موضوع اعتقالهم في مجلس النوّاب، في أواخر آب، أسند رياض الصلح حالتهم إلى قانون الطوارئ مؤكّداً أنّهم «لن يحاكموا ولن يطلق سراحهم»، وأن اعتقالهم إنّما هو «مرهم وقاية». وقد قُدّر لهؤلاء أن يلبثوا في الاعتقال ثمانية أشهر وعُزيت حالتهم إلى ضغط بريطانيّ، وهو ما نفاه رياض الصلح. كان هذا الاعتقال قد اندرج - على ما يظهر - في مساق التفكير في حلّ «المنظّمات» كلّها. ونُسب إلى رياض الصلح الاتّجاه إلى إحياء مشروع قانون كان لبث نائماً منذ حوادث 27 نيسان 1944، فأراد الصلح السعي إلى إقراره تحت اسم «قانون أمن الدولة». على أن حلّ المنظّمات لم يحصل إلا غداة المواجهة مع الحزب السوريّ القوميّ في السنة التالية.

هذه البوادر كانت تعبّر عن تلبّد غير عادي في الأفق السياسيّ ظهر في مجلس النوّاب نفسه، على ما سبق بيانه، وما لبثت أن أخذت تبرزه وتزيد فيه حوادث متنوّعة ظلّت تترى إلى نهاية عهد بشاره الخوري. وكان رياض الصلح قد وصف هذه الحالة الجديدة في جلسة لمجلس النوّاب، بصريح العبارة: «أقول إن هناك أيدياً دسّاسة وهناك استعداد وتسلّح، والحكومة ساهرة». وكان قد ناشد، قبل ذلك، «ذوي النيّة الطيّبة من المعارضين أن يحذروا الانزلاق في هذا المنحدر الخطر».

كان للمواجهة بين بريطانيا ومصر بُعد آخر خطير هو بعدها الماليّ - الاقتصاديّ. فعلى غرار ما فعلته فرنسا في سوريا ولبنان، استدانت بريطانيا فوائض مصر الماليّة وتغطية عملتها المقرونة آنذاك بالإسترليني. وقد بلغ هذا الدين، في نهاية الحرب، 400 مليون جنيه، وهو، في تلك الأيّام، مبلغ ندرك ضخامته إذا علمنا أن جملة الديون التي اعتبرت محنة كبرى لماليّة بريطانيا نفسها ولاقتصادها بلغت 3750 مليون جنيه. وكانت مصر تعوّل على استرداد أرصدتها تلك لمواصلة النموّ الذي بدا واعداً، في مدّة الحرب، في قطاع الصناعة خصوصاً، ولمواكبته بتحسين الخدمات العامّة والبنى التحتيّة وتدعيم مؤسّسات الدولة، إلخ.، وكذلك لتقليص العجز في الميزان التجاريّ ونسبة التضخّم. غير أن بريطانيا راحت تطعن في تقدير مصر لقيمة هذا الدين متّصية، على غرار فرنسا أيضاً، أن جانباً كبيراً منه يجب أن يُحتسب نفقات دفاعيّة وغيرها متوجّبة على مصر نفسها. وهي قد راحت، إلى ذلك، تتلكّأ وتقتّر في تسديد ما اعترفت بتوجّبه عليها. وقد تأخّر التسديد، على كلّ حال، إلى سنة 1947 وما تلاها، بعدما كانت بريطانيا قد أعلنت «تجميد» الديون المترتّبة عليها.

ولقد خاب أمل الصناعيّين المصريّين، إلى حدّ بعيد، في استدراج الرساميل الأجنبيّة إلى مشروعاتهم، وذلك بسبب عزوف أهل الحكم الذين كانت تغلب فيهم فئة مالكي الأرض الكبار - وهؤلاء، في كثير من الحالات، فئة «متغيّبة» عن مناطق الزراعة - عن تأهيل البلاد لاستقبال هذه الرساميل وبسبب الاضطراب الاجتماعيّ - السياسيّ أيضاً وقد بلغ درجة استثنائيّة من الحدّة والانتشار. حصلت إضرابات عمّاليّة واسعة تخلّلها عنف كبير، ولم تخلُ الأرياف من حركات الاحتجاج وإن بقيت ها هنا أدنى انتشاراً ممّا شهدته المصانع والمدن. ووصلت حركة

الإضرابات إلى البوليس الذي اصطدم رجاله بقوّات الجيش وذهب لإضرابهم دويّ هائل. وقد جاءت الخيبة المصريّة، على الخصوص، من جهة الولايات المتّحدة التي امتنعت عن مدّ الحكومة المصريّة بالقروض ولم تُبد شركاتها إقبالاً على الاستثمار في مصر.



صحب هذا كلّه خضوع الصادرات الزراعيّة المصريّة لإجحاف بريطانيّ فادح، كان من أدواته التحكّم بوسائط النقل وبتداول العملات الصعبة. فكانت السيطرة البريطانيّة على أسواق التصدير تبيح للمستوردين البريطانيّين أن يعيدوا بيع تلك الصادرات المصريّة بأسعار فائقة لأسعار الشراء إلى حدّ حوّل الاستيراد من مصر إلى نوع من الاستنزاف للاقتصاد المصريّ. وفي الصناعة والتجارة، تمتّع الأجانب بسيطرة ثقيلة على مقدّرات الشركات وكبا مشروع لـ«التمصير» الجزئيّ قُدّم إلى مجلس النوّاب دون تحسين مواقع المصريّين فيها تحسيناً فعليّاً. وكبا مشروع آخر لتحديدٍ آجلٍ للملكيّة الزراعيّة. وبقيت غلبة الضرائب غير المباشرة تبهظ الفقراء ومحدودي الدخل. فكان هذا يسفر عن عجزٍ للطبقات الضعيفة عن استيعاب منتجات الصناعة الوطنيّة، يقابله عُزوف الطبقة المليئة عن هذه المنتجات وتفضيلها الأجنبيّ المستورد، وهذا مع بقاء الطبقة المتوسطة على ضمورها. وهو ما جعل تن[illegible]ير شرطاً للاستمرار ورفع صوت الرأسمالية في هذا القطاع بدعوة الدولة إلى السعي لفتح الأسواق المجاورة، وخصوصاً العربيّة منها، أمام المنتجات المصريّة. هذه الحاجة تلقي ضوءاً على السياسة المصريّة ومساعيها في جامعة الدول العربيّة. ومع وجود الخوف والضعف في طبقتي الملاّكين العقاريّين والرأسماليّين، أصبح جهاز الدولة وجمهرة النافذين فيه، على اختلاف مصادرهم ودرجاتهم، ملاذاً وفسحة لنسج العلاقات بين الطبقتين المليئتين وبين أهل الحكم، وكان بعض هذه العلاقات



يجمع ما بين المصاهرة والتشارك، تأميناً للحماية وتسييراً للأعمال وستراً، في الغالب، لفسادٍ عميم.

مصر وفلسطين: مقدمات وعواقب

كانت مصر في الثلاثينات ساحة تجاذب معلن أو مضمر ما بين «القوميّة المصريّة» و«الجامعة الإسلاميّة» و«الرابطة الشرقيّة» ودعوة «العروبة». وأدّت ثورة فلسطين، في النصف الثاني من الثلاثينات، دوراً معتبراً في إعلاء «[illegible] القوميّة العربيّة» بين هذه الدعوات. كانت فلسطين طريق مصر إلى أقطار المشرق العربيّ الأخرى. وهذا وضع ازداد بروزاً وأهمّيّة بعد الحرب العالميّة الثانية مع اندفاع التطوّرات الجسيمة في فلسطين نحو حسمٍ أخذ يبدو قريباً. وكان الملك فاروق متحسّساً عمق أثر الموقف الذي يتّخذه لنفسه ولفلسطين في رسم موقعه وموقع بلاده، في الدائرتين العربيّة والإسلاميّة. وهو ما كانت عليه أيضاً قوىً سياسيّة مختلفة المشارب في مصر بينها حزب الوفد وبعض أحلافه في المعارضة والإخوان المسلمون. وكان الملك يجهد ليحصر بنفسه فضل العمل في سبيل فلسطين العربيّة. حتّى إنه استبعد رئيس وزرائه ووزير خارجيّته من مؤتمر «القمّة» الذي بادر إلى عقده في أنشاص سنة 1946 للبحث في الموضوع الفلسطينيّ. وهو سيتجاوز لاحقاً تردّد حكومته - بل ميل رئيسها النقراشي إلى الإحجام - فيرسل الجيش المصريّ إلى حرب 1948.

قبل ذلك كلّه بأعوام، كانت حكومة مصطفى النحّاس قد باشرت، في أواخر العام 1943 - على ما مرّ ذكره - محادثات «الوحدة العربيّة» في القاهرة، وهي المحادثات التي انتهت إلى إنشاء «جامعة الدول العربيّة» في ربيع 1945، وكانت القضيّة الفلسطينيّة تزداد حضوراً في الجامعة مع انزياح ضغوط الحرب عن الشرق الأدنى وعودة «القضيّة





163 من صور النزوح الفلسطيني

164 لقاء في القاهرة سنة 1946: إلى يسار رياض الصلح: جميل مردم وعبد الرحمن عزام. وإلى يمينهما «بطل الريف» المغربي عبد الكريم الخطابي والمفتي أمين الحسيني والحبيب بورقيبة (واقفاً).

165 رياض الصلح والملك برنليوت

المصريّة» نفسها إلى ساحة الصراع السياسيّ. على أنّ الالتباس والتباين اللذين وسما الموقع البريطانيّ من القضيّتين (إذ بدت بريطانيا موحّدة للاتّحاد العربيّ، أوّل الأمر، ثمّ مختصمة، في آن، مع القوى الصهيونيّة في فلسطين ومع القوى الوطنيّة في مصر) لم يكونا هيّني الوقع على تدبّر الأطراف المصريّة المختلفة لمواقفها من الصراع الجاري في فلسطين، وخصوصاً من الأطوار التي عبرها بين نهاية الحرب العالميّة الثانية وإبرام قرار التقسيم.

حين صدر هذا القرار، كان الإخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة طليعة الإقبال على الاشتراك في مقاومته بالسلاح على الأرض الفلسطينيّة. هذا فيما مال حزب الوفد إلى لزوم التأييد السياسيّ والدعم الماليّ لنضال عرب فلسطين، ثمّ أيّد -وهو خارج الحكم- دخول الجيش المصريّ الحرب. وأمّا التنظيمات الماركسيّة فانشطرت بين معارض للقرار ومؤيّد له، متأثّراً الموقف السوفياتيّ، يدعو إلى تركيز النضال في مواجهة بريطانيا على ساحتيّ مصر والسودان.

دخل الجيش المصريّ حرب 1948 مظلّلاً بحماسة شعبيّة عزيزة النظير. وفي ظلّ هذه الحماسة، تمكّن الملك وحكومته من فرض الأحكام العرفيّة ولجم الحرّيّات السياسيّة، بما فيها حرّيّة الصحافة، متعلّلين بحالة الحرب. وانكفأت الحركة الشعبيّة السابقة للحرب بوجهيها السياسيّ - الوطنيّ والاجتماعيّ - الاقتصاديّ وواكبت الأعمال الحربيّة موجات اعتقال سياسيّ في الداخل. واستنهضت الحرب الإخوان المسلمين من حال الوهن الذي كان قد دبّ إلى حركتهم، فمكّنتهم المشاركة في القتال من تعزيز صفوفهم في الداخل وتقوية جهازهم السرّيّ. وهو ما انتهى إلى اتّخاذ الحكومة قراراً بحلّ الجماعة في نهاية الحرب. فردّ الإخوان باغتيال النقراشي رئيس الحكومة. ولم

م-94 عشيّة شاتيو

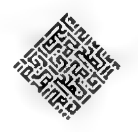
في هذه الأثناء، كان على جامعة الدول العربيّة أن تعدّ العدّة لدورة الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، وكان مقرّراً عقدها في قصر شاتيو بباريس، ابتداءً من الأسبوع الثالث من أيلول وكان يفترض أن تتوصّل إلى خطّة لفلسطين تبنيها على مقترحات جديدة يقدّمها برنادوت. وكان يمكن نظريّاً أن يستأنف العرب القتال لفرض وقائع على الأرض تصبح الأمم المتّحدة مضطرّة إلى إدخالها في حسبانها، أو أن يواصل العرب رعاية الهدنة مدلّين على المنظّمة الدوليّة بالتزامهم أحكام قرار مجلس الأمن. وهم قد اختاروا الطريق الثانية، على الإجمال، فيما عمدت إسرائيل التي لم تكن توقّفت عن خرق اتّفاق الهدنة، إلى مواكبة دورة الجمعيّة العموميّة بتسديد ضربات حاسمة في الشمال والجنوب إلى جيش الإنقاذ، وإلى الجيشين السوريّ واللبنانيّ وإلى الجيش المصريّ.

سافر رياض الصلح إلى الإسكندريّة، إذن، في 6 أيلول، ليشترك في اجتماع اللجنة السياسيّة للجامعة. كانت فلسطين مدار الاجتماع، وكان واضحاً أنّ أفكار المجتمعين متّجهة نحو دورة الأمم المتّحدة القريبة، ونحو جهود وسيطها الذي لاقاهم إلى الإسكندريّة. والظاهر أنّ تعزيز الاستعداد العسكريّ بُحث، بما فيه تعزيز جيش الإنقاذ وتحسين تعاونه مع المجاهدين العاملين تحت إشراف الهيئة العربيّة العليا، وبُحثت زيادة إسهام بعض الدول العربيّة في المعركة وموضوع اللاجئين ومحاصرة إسرائيل اقتصاديّاً... على أنّ أيّ قرار باستئناف القتال الذي كان يريده بعض المجتمعين، ومنهم رياض الصلح، لم يُتّخذ وإنّما شاعَ كلام عن استئنافه بعد دورة المنظّمة الدوليّة. مع ذلك، صرّحَ رياض الصلح، مع انفضاض الاجتماع، بأنّه وجد النتائج «أقرب إلى الإنتاج العمليّ من غيرها». ولكنّه عاد إلى التشديد على ضرورة استئناف القتال وأشار إلى المذكّرة السرّيّة التي كان قد أرسلها إلى الباجه جي قائلاً إنّ اللجنة «أخذت بقسم» من مضمونها. وكان قد تردّد أنّ الصلح حمل إلى اللجنة «مشروعاً سياسيّاً». ثمّ تبيّن أنّ هذا المشروع كان إنشاء حكومة عربيّة في فلسطين وجيش تابع لها. وكان المشروع حائظياً بتأييد مصر ومُفتي فلسطين أمين الحسيني وأمكن اعتماده في اللجنة، على الرغم من مناقضته رغبة الملك عبد الله الثابتة في تولّي التمثيل السياسيّ للفلسطينيّين تمهيداً لضمّ فلسطين العربيّة إلى مملكته. كان هذا المشروع مخالفاً أيضاً لتوجّه الوسيط

الدوليّ الذي كان قد أخذ يميل - معتبراً بنتائج الحرب - إلى تقسيم فلسطين وفق خطّ بسيط (يبطل الحاجة إلى الممرّات، وما جرى مجراها) بحيث تأخذ إسرائيل الجليل كلّه ويأخذ العرب النقب وتوضع القدس تحت الوصاية الدوليّة ويُضمّ القسم العربيّ إلى الأردنّ. في وجه الملك والوسيط إذن، سعى رياض الصلح إلى إنشاء «حكومة عموم فلسطين» التي ما لبثت أن أعلنت في غزّة يوم 22 أيلول وأصبح أحمد حلمي رئيساً لها، وأصبح المفتي الحسيني رئيساً لمجلسها الوطنيّ المؤقّت. وكان رياض الصلح قد قال إنّه قدّم هذا الاقتراح أوّل مرّة في تشرين الثاني 1947، أي عشيّة صدور قرار التقسيم، وإن تحقيق الاقتراح «تأخّر»، و«حسناته غير خافية». ومع أن موقف النحّاس من الحكومة وسياستها كان يميل آنذاك ميلاً مطّرداً نحو المعارضة فقد كتبت أن رياض الصلح كان قطب الدائرة في الأيّام العشرة التي استغرقها اجتماع اللجنة السياسيّة.

كانت صُوَر فولك برنادوت مع رياض الصلح وضيفه في المأدبة التي أقامها الصلح للوسيط في فندق السان جورج قبل أن يسافر الوسيط إلى القدس، مارّاً بدمشق، هي، على الأرجح، الصور الأخيرة التي أخذت للوسيط الدوليّ. فقد اغتيل الوسيط الغداة، أي في 17 أيلول، بُعيد وصوله إلى القدس. وقد خفقت الأعلام في بيروت وقدّم رياض الصلح ووزير الخارجيّة حميد فرنجيّة التعازي إلى رئيس المراقبين الدوليّين. وقال الصلح إن القتلة أثبتوا «أنّهم لا يصلحون لإنشاء حكومات ودول ولا يقدرون صداقات الدول قدرها، وأنّهم ليسوا أهلاً لأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم».

وفي 21 أيلول، طار رياض الصلح إلى باريس، من دمشق، بعد مشاورات مع القوّتلي ومشاركة في اجتماع لمجلس الوزراء السوريّ. كان الصلح يفتتح غيبة عن لبنان طالت ثلاثة أشهر.



يلبث أن اغتيل (بعد شهرين) مؤسّس الجماعة ومرشدها حسن البنّا، ورُجّح أن ذلك كان بتدبير القصر والحكومة الجديدة التي رئسها إبراهيم عبد الهادي خليفة النقراشي في زعامة الحزب السعديّ. واستشرت، في ظلّ هذه الحكومة، موجات الاعتقال وأعمال التعذيب والقتل بأيدي أجهزة السلطة، وانحطّت حال الحرّيّات والحقوق إلى درجة لم تشهد لها مصر الدستوريّة نظيراً من قبل. وفي المقابل، ارتفع شعار «الكفاح المسلّح» بديلاً من أساليب الكفاح السلميّ، وسرى ذلك على الإخوان المسلمين وعلى عديد من تنظيمات المعارضة الأخرى. وكان الجديد أن هذا الشعار أخذ يتغلغل بين ضبّاط الجيش المهزوم. فلم يبقَ في يد النظام كلّه إلّا ورقة حزب الوفد توفّر له غطاءً شعبيّاً لقاء معالجة ما للمسألتين الوطنيّة والاجتماعيّة ولعواقب الحرب، تقي هذه الورقة نفسها من السقوط.

ألزم الملك حكومة عبد الهادي بالاستقالة في 25 تمّوز 1949. وكان الطرف البريطانيّ قد عاد مرحّباً برجوع الوفد إلى الحكم. كانت المقاربتان الأميركيّة والبريطانيّة لمسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» وضبط موازينه قد تآلفتا بعد حرب فلسطين. فإن جامعة الدول العربيّة، بما فيها من حضور غالب للنفوذ البريطانيّ، كانت قد ضعفت كثيراً وبدت بريطانيا، بعد ما أصاب حلفاءها العرب من وهن، عاجزة عن إدارة شؤون «الحرب الباردة» بمفردها في الأقطار العربيّة. فكان لا بدّ، في الحالة المصريّة، من توسيع قاعدة السلطة ولو تراخت، إلى حدّ، القبضة البريطانيّة على الزمام. وكان منطق التسليم هذا يحكم موقف الملك أيضاً، على صعيده. عليه شُكّلت وزارة ائتلافيّة برئاسة حسين سرّي دخلها الوفد بأربعة وزراء من ثمانية عشر وحظي فيها كلّ من الحزبين الرئيسين في الحكومة السابقة، أي السعديّين والأحرار الدستوريّين، بهذا النصيب نفسه من

يمّمَ رياض الصلح شطر باريس إذن، تاركاً وراءه جبهتين لبنانيّة وعربيّة تنذر أحوالهما بشرور مستطيرة. ففي المجال الداخليّ، كانت النكسات العسكريّة العربيّة قد كشفت الهوّة التي كانت قعقعة السلاح تغطّيها بين موقفين طائفيّين من الحرب. فشعر كثير من المسيحيّين بأن البلاد غُرّر بها وسيقت إلى ورطة يسعها أن تكون قاتلة حين زُجّ بها في الحرب. وباتوا يرون أن عليها أن تلتمس مخرجاً من هذه الورطة ولو كانت كلفته ترتيباً سلميّاً ما للعلاقات مع الجارة الخطرة. هذا فيما بقي غالباً في الجانب الإسلاميّ صوت النفير الداعي إلى مواصلة القتال وطلب الثأر، وكان يتردّد في طول البلاد العربيّة وعرضها. وكان هذا التنافر بين الموقفين هو ما أخذ يورث شعوراً بأخطار «الفتنة» وهذه لفظة أصبح ورودها في الصحف غير نادر في النصف الثاني من صيف 1948. ولم يكن مجلس النوّاب ولا الصحافة منبرين لكلام مباشر يدفع إلى «الفتنة». ولكن المسرى الطائفيّ للانقسام قد أخذ يبدو مغرياً بتحريك بؤر شتّى كان يكمن فيها ذوو المطامع فضلاً عن الخائفين. ولم يكن بعض النوّاب بمنأى من هذا الإغراء، وهو ما وشت به الحدّة المستجدّة في لهجة المعارضة. كان المطران مبارك قد رجع إلى بيروت. وكان الإثنان مقيمين على الأمل في تساند من نوع ما بين «الأقلّيتين»: المسيحيّة واليهوديّة. وعلى الضفّة الأخرى، كانت منظّمات عديدة تسعى إلى ترسيخ حضورها الشعبيّ بمواقف في الموضوع الفلسطينيّ تبعث الخشية من أن يفضي التراجع الحكوميّ في هذا الموضوع إلى إفلات الزمام الداخليّ من يد الدولة. ولم يكن محتّماً أن تساير الحركات المُخلّة بالنظام خطّ الانقسام الطائفيّ. كان يكفيها أن تفيد من وجوده ومن تهديده ما كان رياض الصلح يسمّيه «هيبة الحكم». فبدت كواليس الساحة مهيّأة لاستقبال ضروب شتّى من توجّهات متعارضة في ما بينها ولكنّها مؤتلفة في تحدّي صيغة الحكم القائمة وامتحان صمودها.

وفي المجال العربيّ، كان تنازع المصالح والسياسات في الموضوع الفلسطينيّ قد بلغ من الحدّة درجات أخذت تقرّب، أسبوعاً بعد أسبوع، مداراة آثاره على سير الحربين العسكريّة والسياسيّة من التعذّر التامّ. وكانت هذه المداراة هي ما برع فيه رياض الصلح وركّز جهوده عليه. ولكن إعلان «حكومة عموم فلسطين» الذي بدا للصلح ضلع كبير في التوصّل إليه ما لبث

التمثيل. كانت تلك - مبدئياً - حكومة انتخابات قبل فيها الوفد الائتلاف، وكان يرفضه في غير الحالات الانتقاليّة. شهد هذا الانتقال انفراجاً تمثّل بإطلاق معظم المعتقلين السياسيّين والتمهيد للخروج من الأحكام العرفيّة. على أن الوفد كان، في حقيقة موقفه، راغباً في فضّ الائتلاف قبل الانتخابات فلا تجري هذه في ظلّه، ولا يكون قيداً على التنافس الانتخابيّ بل تجري الانتخابات في ظلّ حكومة غير حزبيّة. وقد أفلح الوفد في حمل رئيس الحكومة على الاستقالة ليعود، في أوائل تشرين الثاني، على رأس حكومة محايدة. واجتمعت حول الوفد، في عشيّة الانتخابات، مروحة قوى واسعة امتدّت من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة إلى الماركسيّين. وكان هؤلاء جميعاً قد خرجوا من مرحلة القمع منهكين وقد اهتزّ تماسك منظّماتهم لدواع مختلفة. وكان تخفيف القيود عن الصحافة قد سمح بتسرّب بعض من أخبار التعذيب والفساد في ظلّ الحكم السعدي. من جهة أخرى، كان الوفد قد حصل على تقسيم ملائم للدوائر الانتخابيّة. وكان قد أخذ يُدخل في دعاوته الانتخابيّة استعادة معتدلة لمطالب الحركة الاجتماعيّة - الاقتصاديّة، معتبراً بما ظهر لهذه الحركة من قوّة وبتوجّهات حلفائه المستجدّين.

وحين جرت الانتخابات في 3 كانون الثاني 1950، نال الوفد 228 مقعداً من 319 وتوزّع الباقي بين المستقلّين والحزبين الحاكمين سابقاً وذهب نُثار إلى الحزب الوطنيّ ومصر الفتاة. ولكن ظهر من الضعف النسبيّ للإقبال على الاقتراع انتشار الشكوك في قدرة الأحزاب المتنافسة كلّها على إصلاح الأحوال.

أن أفضى إلى عكس المطلوب. فقد ردّ عليه الملك عبد الله ردّاً صارماً حين دعا إلى مؤتمر فلسطينيّ ضخم في عمّان في اليوم الذي انعقد فيه المجلس الوطنيّ الجديد في غزّة. ولم يكتم عبد الله تصميمه على منع كلّ نشاط سياسيّ أو عسكريّ لحكومة عموم فلسطين في المناطق الواقعة تحت سيطرته. ولم تلبث أن بدت للعيان تبعيّة حكومة غزّة هذه تبعيّة عميقة لمصر وافتقارها إلى جهاز إداريّ وآخر عسكريّ جديرين بهذا الاسم، وانحصار عملها في رقعة ضامرة الأبعاد من أرض فلسطين. ثمّ جاءت الحملة الصهيونيّة الأولى على مواقع الجيش المصريّ في جنوبيّ فلسطين لتحمل حكومة عموم فلسطين، في أواسط تشرين الأوّل، على الرحيل إلى الداخل المصريّ. وهو ما سدّد إليها ضربة قاصمة وجعل من الأمل الذي علّقه عليها رياض الصلح أضغاث أحلام. وكان هذا الأمل يتمثّل في أن تواصل الحكومة المشار إليها القتال، بمساعدة الجيوش العربيّة، باعتبارها حكومة غير حاظية بالاعتراف الدوليّ وغير ملزمة، بالتالي، بقرارات مجلس الأمن، وذلك بخلاف الحكومات العربيّة الأعضاء في الأمم المتّحدة.

ولم يكن الموقف الذي استقبل رياض الصلح في دورة الأمم المتّحدة خيراً من ذاك الذي خلّفه الصلح وراءه في لبنان وفلسطين وفي جامعة الدول العربيّة. كان مشروع برنادوت الثاني قد اكتسب، من جرّاء مقتل صاحبه، مكانة معنويّة غير منتظرة إذ بات بالوصيّة أشبه. فتحلّقت حول هذا المشروع الدول الغربيّة الكبرى الثلاث، في المرحلة الأولى من الدورة. وكان العرب، باستثناء الأردنّ، معارضين لهذا المشروع، وكان الإسرائيليّون رافضين له بعنف. ولما كانت مناقشة المسألة الفلسطينيّة قد أخّرت (في مناخ حصار برلين والبحث في مراقبة الطاقة النوويّة ونزع السلاح وإقرار الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان) إلى ما بعد بدء الدورة بثلاثة أسابيع، فقد قُيّض لهذه المناقشة أن يواكبها تراجع الشعور بالصدمة لمقتل الوسيط السويديّ وتراجع الموقف الأميركيّ بالتدريج إلى ما دون حدود المشروع بكثير وذلك مع اشتداد الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة ومعها الضغط اليهوديّ على ترومان. ولم تكن الحملة وحدها ما حفز التراجع الأميركيّ وتحوّل الموقف الغربيّ كلّه، في نهاية المطاف، بل كان مع الحملة في ذلك ما فرضه الإسرائيليّون من أمور واقعة جديدة على الأرض بين أواسط تشرين الأوّل وأواسط كانون الأوّل.

ألّف زعيم الوفد مصطفى النحّاس حكومته الجديدة في 12 كانون الثاني، مغلّباً فيها الجناح المحافظ من حزبه، وكان هو نفسه ينتمي إليه. وقد اختار للخارجيّة فيها رجلاً لم تلبث أن ظهرت قوّة شكيمته هو محمّد صلاح الدين. وكان ميراث السنوات السابقة، بوجهيه الوطنيّ والاجتماعيّ - الاقتصاديّ، يقف بهذه الحكومة وبالبلاد من ورائها أمام امتحان حاسم، في ظرف زاده تغيّر المعطيات عسراً على عسر. كانت هزيمة 1948 لا تزال تتفاعل في الساحة الداخليّة. وكان نشوء دولة إسرائيل قد أدخل مسألة الأمن الوطنيّ لمصر من باب جديد ماثل على حدود البلاد مباشرة، ومغاير، بصورة حضوره، لأبواب «الحرب الباردة» التي كانت، إلى درجة ما، أبواباً افتراضيّة يعوز الاجتهاد في ما يترتّب على وجودها من أوجه السلوك. كان نشوء إسرائيل نفسه أيضاً قد أملى على بريطانيا نفض اليد نهائيّاً من «البديل الفلسطينيّ» مَعلَماً من معالم انتشارها العسكريّ واستراتيجيّتها للدفاع عن الشرق الأوسط وعن قناة السويس بالدرجة الأولى. فأصبحت الحكومة البريطانيّة أكثر إصراراً من ذي قبل على البقاء العسكريّ في مصر، وعلى تأمين شروطه وشروط فاعليّته. وكان من الفساد والتبذير وسوء التوجيه، في المرحلة السابقة، أنها زادت من سوء الأحوال المعيشيّة لكثرة ساحقة من الأسر المصريّة، وزادت من ظهور التخمة في قمّة الهرم. كان على حكومة الوفد أن تجترح سككاً مقبولة لمعالجة هذا كلّه في مواجهة مجتمع ظاهر التحفّز والتوتّر. أخيراً، كان الملك قابعاً على عرشه، متحسّباً من عواقب هذه العودة المظفّرة لحزب الوفد، خصمه التاريخيّ، وغير مستغنٍ عن سعي كان ديدنه دائماً إلى الاحتفاظ لنفسه بأهمّ مفاتيح السلطة الفعليّة وتغليب إرادته على السلطة الدستوريّة لكلّ حكومة تشكّلت في عهده. وكان مأثوراً عن الوفد العناد في مواجهة إملاءات الملك. ولكن

الوفد آثر، في عهد قوّته الجديدة، أن يسلك، في هذا المضمار، مسلكاً سرعان ما خيّب الأمل المعقود عليه. كانت حكومته صورة عن أكثر القوى فيه جنوحاً إلى مداراة المشكلات، عوض معالجتها، وإلى استبعاد المواجهات الصعبة وإلى طلب الاستقرار في الحكم بأدنى كلفة من الصراع والتغيير.

وقد ظهر ذلك، أوّل ما ظهر، في الموقف من مطامع الملك. فتمكّن هذا الأخير من إبقاء مقاليد الجيش في يده، وكان حرصه على هذا الأمر شديداً دائماً. ولم تلبث الحكومة أن ضلعت، أمام مجلسي الشيوخ والنوّاب، في الدفاع عن حكم خصومها السابق لأن فضائح أثيرت في الصحافة أوّلاً، وكان أشدّها دويّاً فضيحة الأسلحة القديمة والذخائر الفاسدة في حرب فلسطين، طاولت الملك وحاشيته. وسرعان ما ظهرت، عند طرح مسألة الإصلاح الضريبيّ، مواطأة كبار ملّاكي الأرض - وهم صلب الحكومة - للملك الذي كان كبير الملّاكين. وقد استبقت حكومة الوفد من برنامج الحزب الاجتماعيّ بدايات جدّ خجولة للضمان الاجتماعيّ ولإصلاح زراعيّ قوامه توزيع بعض أراضي الدولة على الفلّاحين وإعانات غلاء للموظّفين ولفئات من المستخدمين. ولكن دخول النفوذ السياسيّ أو الاجتماعيّ في التوزيع أفضى إلى إفساده، وبقي التضخّم يفتك بقيمة الإعانات. وكانت الحكومة تعتمد كثيراً في تغطية الزيادة المطّردة للإنفاق العام، لا على ضرائب مباشرة يتحمّلها القادرون، بل على زيادة الرسوم الجمركيّة قبل كلّ مصدر آخر. ولم تكن هذه الزيادة تعفّ عن سلع أساسيّة مستوردة داخلة في استهلاك الطبقات الضعيفة. فكان ذلك يزيد من عتوّ موجة التضخّم ومن الحرج في أحوال الفقراء بالتالي.

عادت الحكومة الوفديّة إلى خطّة التفاوض طلباً للجلاء البريطانيّ عن مصر،

وأمّا الاتّحاد السوفياتيّ فكان يجاري إسرائيل في طلبها مفاوضات مباشرة مع العرب، خلافاً لمراد الدول الغربيّة التي كانت تؤثر بذل مساعيها تحت راية الأمم المتّحدة، متّخذة من هذه الراية ستاراً لمقاصدها الثابتة والمتحوّلة. وكان الاتّحاد السوفياتيّ قد وجد في نشوء الدولة الإسرائيليّة، وما أملاه من تحوّل النزاع الفلسطينيّ إلى نزاع إقليميّ بين دول، فرصة لدخول عاجل أو آجل إلى الشرق العربيّ يتيحه عجز الغرب المرجّح عن المحافظة على ولاء طرفي النزاع معاً. وكان طموحه، في تلك الآونة، مركّزاً، لا على الطرف العربيّ، بل على الطرف الإسرائيليّ. وذلك، على الأخصّ، لما كانت تتمتّع به الاتّجاهات الاشتراكيّة من قوّة في الدولة الناشئة. فضلاً عن هذا كلّه، كان الأمين العامّ للأمم المتّحدة وجهاز الأمانة العامّة يبديان ميلاً واضحاً إلى الجانب الإسرائيليّ من النزاع.

تلك هي الحال القاتمة التي واجهتها مساعي رياض الصلح المختلفة في قصر شايو، وفي مواقع أخرى كانت متّصلة بمجرى الأعمال الدائرة فيه. كان أكثر ما يخشاه رياض الصلح (ويخشاه «الميثاقيّون» جميعاً في لبنان، وأوّلهم بشاره الخوري) أن تستولي إسرائيل على الجليل كلّه بموجب مقترحات برنادوت الأخيرة. فيتحقّق التواصل بين مناطق ممتدّة على الواجهة المتوسّطيّة بأهلها، من الجنوب إلى الشمال، يهود فشيعة فمسيحيّون فعلويّون. وكانوا يرون في هذا التواصل باباً إلى تعديل جسيم للوضع القائم في بلاد الشام كلّها. فتتفكّك الدولتان السوريّة واللبنانيّة وتنشأ على الساحل الشرقيّ للمتوسّط دويلات طائفيّة عدّة تهيمن إسرائيل عليها كلّها باعتبارها أقواها بما لا يقاس. ذلك ما أوضحه بشاره الخوري لبرنادوت قبيل مقتله. وذلك ما أكّده رياض الصلح، عشيّة سفره إلى باريس، للقائم بالأعمال البريطانيّ في بيروت. والراجح أن الصلح أدلى بهذه الحجّة لوزير الخارجيّة البريطانيّ بيفن، حين قابله في قصر شايو، وعرضها لآخرين التقاهم هنالك أيضاً.

هذا الهاجس اللبنانيّ كان يزكّي عند رياض الصلح وغيره من «الميثاقيّين» تخوّفاً شديداً من أن يباشر الإسرائيليّون تفكيك الدولة اللبنانيّة القائمة، بخطوة أولى هي التقدّم حتّى الليطاني التي كانت مياهه مصدر إغراء معلوم لهم في كلّ حال.

بدا الأمل ضعيفاً جداً إذن في أن تتوصّل الأمم المتّحدة، في تلك الدورة، إلى صيغة لحلّ المشكل الفلسطينيّ يجدها العرب منصفة. وكانوا لا يزالون عند شعار الدولة العربيّة الواحدة في فلسطين، مع ضمانات تُمنح لليهود. ولم يتحرّكوا جماعة من موقعهم هذا، خلال الدورة، إلاّ ليسلّموا بنشوء وضع دوليّ للقدس وذلك إرضاءً للعالم المسيحيّ الذي أرادوا تحريك مكانته الدينيّة للتضامن معهم. غير أن بُعد هذا الموقف الجامع للجامعة عمّا كان قد جرى أو لبث يجري في فلسطين وفي الساحة الدوليّة المشتغلة بقضيّتها، أخذ يزيد مواقف الدول العربيّة المفردة انفكاكاً عن موقف جامعتها المعلن، وكان رياض الصلح مدركاً هذا الوضع المتأزّم الأبعاد برمّته وهو يعلن، من أوائل الدورة، تشاؤمه بما يمكن أن يتحصّل للعرب من الأمم المتّحدة.

اتّبعت الوفود العربيّة في قصر شايّو خطّة كسب الوقت وتأجيل البحث في المسألة الفلسطينيّة ما أمكن التأجيل. وكانت خشية دول الجامعة من قرار تتّخذه الجمعيّة العموميّة، في تلك الوقت، خشية مركّبة. فهي كانت تخشى أوّلاً أن تقرّ خطّة برنادوت الثانية، لا باعتبارها منطوية على تقسيم لفلسطين وحسب، بل باعتبارها أيضاً تُلحق القسم العربيّ من فلسطين بالمملكة الأردنيّة، وهو ما كانت تنفر منه أكثريّة دول الجامعة نفوراً شديداً. وكانت هذه الدول تخشى أيضاً أن ينتهي قرار الأمم المتّحدة إلى اعتراف الأمم المتّحدة بإسرائيل ودخول هذه الأخيرة في عضويّة المنظّمة. إلى هذا، كانت دول الجامعة تخشى أن تُلزمها المنظّمة الدوليّة بسحب جيوشها من فلسطين توّاً، وهو ما كان من شأنه أن يُسهّل للقوّات الصهيونيّة مهمّة استكمال الأمر الواقع الذي أنشأته هناك والوصول إلى حدود الدول العربيّة المعنيّة بفلسطين، بل وتجاوز هذه الحدود إذا رفضت الدول المذكورة الاعتراف بها والصلح معها. كانت هناك أيضاً مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين التي رزحت بثقلها الأعظم على الأردنّ ولبنان...

وأمّا ما كانت الدول العربيّة تعوّل عليه للحدّ من هذه الأخطار فبدا أنّه يتركّز، قبل كلّ شيء، في فوز المرشّح الجمهوريّ ديوي على الرئيس ترومان برئاسة الولايات المتّحدة، وكانت التوقّعات ترجّح هذا الفوز وكان يفصل بين افتتاح دورة الأمم المتّحدة

ولاستقلال السودان في ظلّ الوحدة مع مصر. وكان الجانب البريطانيّ يجهد لإرساء المفاوضات على أساس إستراتيجيّ قوامه تحالف يستبقي لبريطانيا حقّ الاستخدام العسكريّ للأراضي المصريّة فيما كان الجانب المصريّ يريد للمفاوضات أساساً سياسيّاً يُدخله إلى الموضوع العسكريّ من باب الاستقلال الوطنيّ ودواعيه. ولم يُبدِ المفاوض المصريّ رفضاً قاطعاً لمبدإ التحالف ولكنه رأى أن وجود قوّات أجنبيّة على أراضي مصر يعرّضها لخطر مؤكّد لا صالح لها في التسليم بالتعرّض له. هذا فيما كان المفاوض البريطانيّ يُبرز كون الخطر صادراً عن موقع مصر وأهمّيّتها في المواجهة العالميّة، فيجب البناء على حصوله لا على إمكان اجتنابه. وقد تداول الجانبان اقتراحات شتّى بينها نقل القاعدة البريطانيّة من السويس إلى غزّة، وهو ما وجد المفاوض البريطانيّ موجباً لصلح مصريّ إسرائيليّ، فيما رأى المفاوض المصريّ أن اتّفاق الهدنة الدائمة أساس صالح لحصوله. وقد شهدت هذه المفاوضات محطّات أولاها تبادل رسائل بين محمّد صلاح الدين وأنورين بيفن بدأه الأوّل في آذار، وثانيتها زيارة قام بها رئيس الأركان البريطانيّ المارشال سليم للقاهرة، وقد اشترك في مفاوضته النحّاس، وثالثتها لقاءات بين بيفن وصلاح الدين توزّعت بين نيويورك في أيلول ولندن في كانون الأوّل، إلخ. وفي صيف 1951، بدا أن البون قد زاد اتّساعاً بين الطرفين وذلك من خلال خطاب صارم ألقاه موريسون، خلف بيفن في وزارة الخارجيّة، فحمل فيه على موقف الحكومة المصريّة في المفاوضات وعلى منعها مرور البضائع من إسرائيل وإليها في قناة السويس وخليج العقبة، وأبدى تمسّكاً بالموقف البريطانيّ القائل بالتحالف العسكريّ مع مصر وبقاء القوّات البريطانيّة فيها. وفي منتصف آب، ردّ محمّد صلاح الدين على هذا الموقف بأشدّ منه فاستذكر «خطاب العرش» الأخير الذي قطعت فيه الحكومة الوفديّة عهداً على



166 بيفن مع رياض الصلح وجبران النحّاس

والانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة شهر وأسبوعان تقريباً. وكان المرشّحان قد توافقا، في الواقع، على إخراج المسألة الفلسطينيّة من الحملة الانتخابيّة. فلم يكن في يد العرب أي دليل قطعيّ على أن فوز ديوي مفضٍ إلى تغيير في الموقف الأميركيّ من هذه المسألة. كان في يدهم تقديرات عامّة تستخلص من انحياز اليهود الأميركيّين بأكثريّتهم إلى المرشّح الديمقراطيّ (أي إلى ترومان) وأخبار مستقاة من المصادر القريبة إلى خصمه...

وبدا أن رياض الصلح (ومعه سائر الوفود العربيّة) لم يدّخر مناورة في سبيل تأخير المناقشة. وفي 24 تشرين الأوّل (أي بعد شهر وأيّام من بدء الدورة) لخّص غسّان تويني في النهار حصيلة هذه الجهود بالآتي: أفلح رياض الصلح في إرجاء درس تقرير برنادوت إلى ما بعد برلين والقنبلة الذرّيّة. وبعدها حمل اللجنة السياسيّة المنبثقة من الجمعيّة العموميّة على تعليق درس المسألة الفلسطينيّة خمسة أيّام ثمّ ألهاها أسبوعاً بحكومة عموم فلسطين (إذ أثار مثول مندوب هذه الحكومة أمام اللجنة اعتراضاً مُتكرّراً لمخالفة صفتها قرار التقسيم). ولا يذكر تويني أن الصلح أرسل أحمد الداعوق وزير لبنان المفوّض في باريس إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة ليتمنّى عليه الطلب إلى الأمين العامّ للمنظّمة الدوليّة تعطيل أعمال المنظّمة يوم عيد الأضحى...

وكان حقّ تويني أن يسأل: «ما قيمة هذا التسويف؟» وأن يلاحظ أن الوقت ليس سلاحاً «ما لم تملأه الاستعدادات» وأن على أمثال فارس الخوري (رئيس الوفد السوريّ) ورياض الصلح أن يثبتوا قدرة لا على تأجيل القرار وحسب بل «على خلق الحلّ أيضاً».

على أن «خلق الحلّ» كان يتعدّى بكثير قدرة الرجلين. كان «الحلّ»، أو المشكلة بالأحرى، يتواصل خلقه على أرض فلسطين. وكان رهان رياض الصلح وأقرانه على أن تناقش المسألة الفلسطينيّة في ظرف دوليّ أكثر مواتاة للعرب قد تعرّض (في هذه الأسابيع نفسها التي جهدوا في تضييعها أوّلاً ثمّ في تمديدها، بعد بدء المناقشة) لإحباط بعد إحباط. وذلك أن ما كان قد تمنّاه رياض الصلح على مزاحم الباجه جي في آب من إمساك الجيش العراقيّ بزمام الحرب كلّها لم يحصل قطّ. فمع وجود الميل العراقيّ، على أعلى مستوى، إلى

نفسها بإلغاء معاهدة 1936 إذا لم تصل بالتفاوض إلى مآلٍ يحقّق مطالبها. وفي 26 من الشهر نفسه، وهو ذكرى توقيع تلك المعاهدة، شهدت الحركة الشعبيّة المطالبة بالخروج البريطانيّ غير المشروط ذروة جديدة تمثّلت في تظاهرات ضخمة. خلال النهار، برز فيها شعار «الكفاح المسلّح»، وفي مؤتمر مسائيّ للأحزاب غاب عنه الوفد واتّخذ مواقف وإجراءات رمت إلى محاصرة القوّات البريطانيّة المرابطة في البلاد ومقاطعة كلّ ما هو بريطانيّ. ومع أن الشرطة تصدّت للتظاهرات واعتقلت مشاركين فيها، فإن الانطلاق المتمادي للحركة الشعبيّة، منذ تسلّم حكومة الوفد السلطة ومنذ إلغائها الأحكام العرفيّة في أيّار 1950، على الأخصّ، كان مثار خوف متنام في محيط الملك والقوى السياسيّة المحافظة، وبعضها نافذ في حزب الوفد نفسه وفي الحكومة. ولم يكن مبعث هذا الخوف مقتصراً على توسّع هذه الحركة في المدن ووصول بعض بوادر منها إلى الأرياف، بل كان التصعيد في صوغ المطالب الاجتماعيّة والوصول بشعارات العمل الوطنيّ إلى مقاطعة المصالح البريطانيّة وإلى الكفاح المسلّح مثار خوف شديد أيضاً. وفي أواخر الصيف، كان قد تأكّد أن الملك والمقرّبين منه أصبحوا مصمّمين، يحدوهم

التنصّل من سلوك الملك عبد الله الانسحابيّ، كانت طرق تموين الجيش العراقيّ تمرّ في الأردن، وكان الملك عبد الله قد أحبط خطّة توحيد الجيشين الأردنيّ والعراقيّ بعد أن تقبّل البحث فيها، وكان انكفاء الجيش الأردنيّ مع بقاء العراقيّ في مواقعه يعرّض هذا الأخير لأفدح المخاطر كما ثبت في نهاية الحرب... فمع الضربات التي أخذ الجيش المصريّ يتلقّاها، ومع ميل الجيش الأردنيّ إلى المسالمة، تحوّل الجيش العراقيّ من قوّة زُيّن لرياض الصلح أن يعوّل عليها لتغيير مسار الحرب إلى قوّة شبه محاصرة يشكّل أمنها، بحدّ ذاته، مشكلة باهظة الكلفة السياسيّة والعسكريّة...

هذه الوقائع هي ما كان قد حصل بعضه ولاحت تباشير بعضه الآخر في الأفق حين انعقد اجتماع لبعض أركان الجامعة في عمّان يوم 23 تشرين الأوّل. وقد انتهى هذا الاجتماع الذي شهد جدالاً، على ما يظهر، بين النقراشي وسائر المجتمعين، وهم عبد الله وعبد الإله ومردم وبعض معاونيهم، إلى لا شيء. ولم تمض أيّام على هذا الانكشاف الجديد لتباين الخطط العربيّة وما يورثه من تخبّط وشلل، حتّى كانت جبهة لبنان نفسها، بما فيها جيش الإنقاذ، قد انهارت وأصبح للبنان شريط محاذٍ لإصبع الجليل تحتلّه إسرائيل ويضمّ 14 قرية وشطراً من مجرى الليطاني حيث ينعطف النهر متّجهاً إلى مصبّه. والواقع أن الاحتلال لم يقتصر على هذه القرى. بل وقفت القوّات الإسرائيليّة على خطّ الحدود أو تجاوزته بقليل في القطاع الغربيّ أيضاً. وأصبحت الدوريّات الإسرائيليّة تدخل إلى القرى اللبنانيّة المحاذية للحدود في هذا القطاع وتخرج منها على هواها.

ومع الخطر العسكريّ الذي أصبح داهماً إلى هذا الحدّ، أصبحت الخشية كبيرة من تصدّع جبهة البلاد السياسيّة. وكانت نُذُر التصدّع قد ظهرت في المنطقة المحتلّة نفسها. فقد سلك المحتلّون فيها مسلك تمييز طائفيّ واضح، وأدّى ذلك، من جهة، إلى نزوح جانب كبير من شيعة المنطقة ومن جهة أخرى إلى تقدّم شبّان مسيحيّين للتطوّع في الجيش المحتلّ... وهو ما رفضته القيادة الإسرائيليّة رفضاً باتّاً. أخيراً، وقع على الجبهة الدوليّة، مع إطلالة تشرين الثاني، ما أطلق عليه عادل أرسلان، عضو الوفد السوريّ إلى دورة الأمم المتّحدة في باريس وصديق رياض



167 في شايو: رياض الصلح بين فارس الخوري وتريغفي لي

تشجيع بريطانيّ، على الخلاص من الحكومة الوفديّة.

في 8 تشرين الأوّل 1951، استبقت حكومة مصطفى النحّاس هذا السعي إلى إطاحة الحكومة، فانتزعت في يوم واحد موافقة كلّ من الملك ومجلس النوّاب على إلغاء معاهدة 1936 واتّفاقيّتي 1899 المتعلّقتين بالسودان. كان الغليان الشعبيّ قد حمى هذا القرار التاريخيّ من كلّ إرادة قادرة على اعتراض سبيله، إن لم يكن فرضه. على أن القرار وضع الحكومة أمام صورة عجزها عن إنفاذه أي عن إجلاء القوّات البريطانيّة فعلاً. فقد ردّت بريطانيا بإعلان التصميم على البقاء العسكريّ في مصر وعلى الدفاع عنها «رغماً عن أنفها». وقد أيّدت موقفها الولايات المتّحدة وفرنسا. وتلقّت مصر، في مقابل ذلك، تأييداً شعبيّاً من عواصم عربيّة مختلفة وتأييداً رسميّاً من دولٍ أخرى متفرّقة، وعرض الاتّحاد السوفياتيّ إبرام معاهدة عدم اعتداء معها. وأمّا في الداخل فاستقبل القرار بحماسة شعبيّة عارمة وبإطلاق، من جهة الأحزاب خصوصاً، للكفاح المسلّح. وكانت الحكومة عاجزة عن إدارة هذا الكفاح، بما له من

الصلح القديم، اسم «الطامّة الكبرى»: ألا وهو بقاء هاري ترومان، بنتيجة الانتخابات الرئاسيّة، في كرسيّ البيت الأبيض.

وفي هذه الأيام الأولى من تشرين الثاني، أرسل الملك عبد الله برقيّة إلى رياض الصلح في باريس، بعد أن أخطر بمضمونها بشاره الخوري في بيروت. فقام هذا الأخير بإطلاع شكري القوّتلي فوراً على فحواها وبالإبراق إلى رياض الصلح نفسه أيضاً. كانت برقيّة عبد الله تنطلق ممّا أفادته به القيادة المصريّة في فلسطين عن أحوال الجبهتين الجنوبيّة والشماليّة لتقرّر تعذّر المقاومة على القتال وتناشد الصلح ترك «الغلوّ» السياسيّ في الأمم المتّحدة، والنظر أولاً إلى مصلحة مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيّين. وكانت أخبار مجلس الجامعة العربيّة الذي انعقد في القاهرة، في تلك الأيّام نفسها، ومثّل لبنان فيه حميد فرنجيّة، تعزّز الشعور بخطورة الوضع كلّه. فقد عزف النقراشي عن حضور الاجتماعات محتجّاً على الجمود المريب الذي قابلت به الجيوش العربيّة الأخرى في فلسطين هجوم القوّات الإسرائيليّة الكثيف على مواقع الجيش المصري.

كان الإسرائيليّون يجهزون، بمبادرات متضافرة، على إمكانات الصمود عند بعض العرب وعلى إرادة الصمود، من أصلها، عند بعضهم الآخر. وكان أن وجد رياض الصلح نفسه مسوقاً، في هذا الظرف، إلى ما يُشبه كسر الجرّة مع ملك الأردن. وكانت هذه هي المرّة الأولى التي يسلك فيها الصلح هذا المسلك، بعد أن كان قد كرّس جهوده، منذ الحرب، لرأب الصدوع بين الحكّام العرب ولإنشاء أوضاع تتجدّد فيها العزيمة المشتركة كلّما بدا أنّها موشكة على التضعضع.

ففي مؤتمر دعا إليه رياض الصلح الصحافيّين العرب في باريس، يوم 11 تشرين الثاني، بدا مهتمّاً، بادئ ذي بدء، بالدفاع عن خطّة تأجيل البحث في القضيّة الفلسطينيّة التي اعتمدتها الوفود العربيّة إلى دورة الأمم المتّحدة. وظهر أن الأفق الذي وضعه لهذا التأجيل هو بقاء مسألة فلسطين «بدون حلّ رسميّ»، ما دام الحلّ المرتكز إلى خطّة برنادوت سيأتي في غير مصلحة العرب. هذا إلى الرهان على «أحداث عالميّة» قال إنّها «مترقّبة الوقوع» بين لحظة وأخرى، (وهو يقصد اتّخاذ أزمة برلين مجرى

مفاعيل دوليّة وجرائر داخليّة، عجزّها عن إنفاذ مطالبتها بجلاء العسكر البريطاني.

هكذا وصلت مصر إلى الشوط الأخير من مسيرتها نحو الثورة، وهي المسيرة التي تمخّضت عن بوادرها الأولى ظروف الخروج من الحرب العالميّة الثانية. وعبر العجز الحكوميّ عن منع أحداث لها حجم المذبحة التي أوقعتها القوّات البريطانيّة في صفوف الشرطة المصريّة في الإسماعيليّة وحجم حريق القاهرة، غداة المذبحة، وعبر عجز الأحزاب التي باشرت الكفاح المسلّح عن تكوين جبهة متمكّنة من حمل عبء السلطة، بدت السلطة ملقاة في الشوارع والساحات. فكان أن التقطها، في 23 تمّوز 1952، تنظيم «الضبّاط الأحرار».

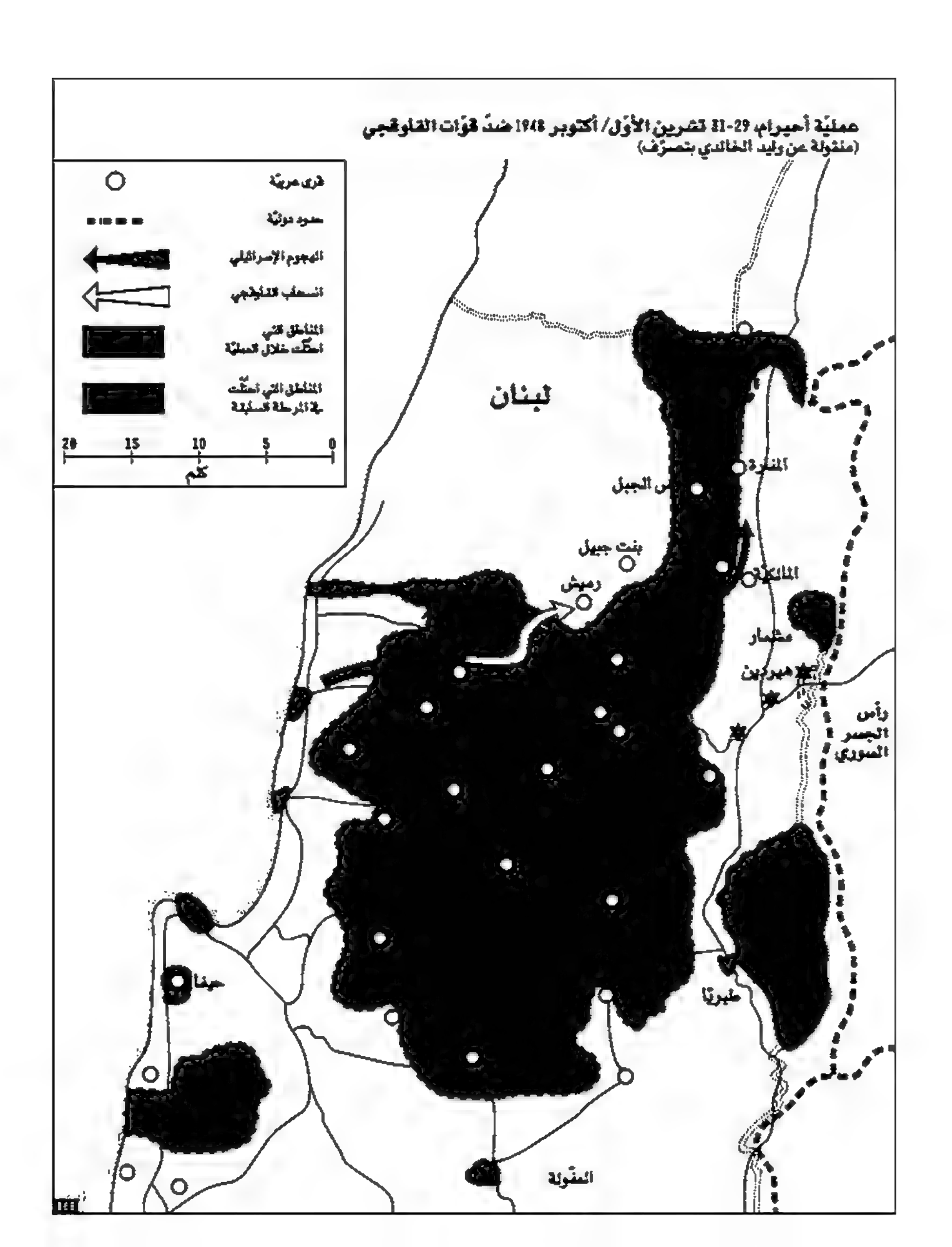
عسكريّاً) ولا تتمكّن دولة إسرائيل من الصمود في خضمّها. ولكنّه أضاف أن استناد الجهد الدبلوماسيّ كان أوّلاً إلى محافظة القوّات العربيّة على مراكزها في فلسطين واغتنامها فرصة الخرق اليهوديّ للهدنة للعودة إلى الهجوم. أقرّ رياض الصلح بأن ذلك لم يحصل بدعاوى منها قلّة السلاح ومنها فقدان التضامن بين الدول العربيّة ومنها الرعاية المفرطة للهدنة. وقال إن هذا الإمساك عن الهجوم كان «خطأ فاضحاً أضعفنا هنا»، وأنّه خطأ ارتكبته الدول المشاركة في الحرب جميعاً. ثمّ ذكر الصلح مضمون برقيّة عبد الله إليه مؤكّداً أنّه يبغي تصحيح أخبار حرّفت هذا المضمون إذ ذكرت ان الملك أبلغه أن الحال باتت تستدعي مفاوضات مع إسرائيل. على أن الصلح توقّف عند اختيار الملك إيّاه «من رجالات العرب» ليطالبه باجتناب الغلوّ وإعمال الرويّة. فقال إنّه لم يفهم «المقصود من الغلوّ»... «وأنا هنا أشترك مع الوفود العربيّة بالعمل على رفض كلّ قرار يُتّخذ ضد فلسطين. فهل هذا هو الغلوّ؟». وأمّا طلب الملك تركيز الاهتمام على عودة اللاجئين فردّ عليه الصلح بتأكيد اهتمامه بهؤلاء ولكن مع العلم أن «علينا أن نهتمّ باستعادة وطنهم ليتمكّنوا من العودة إلى هذا الوطن».

بعد هذا، زاد الصلح من حدّة نبرته فقال إن «على العرب جميعاً، وفي مقدّمتهم جلالة الملك عبد الله، أن يعملوا على استعادة كرامتهم العسكريّة فهي ألزم لهم الآن من فلسطين نفسها، و(...) جوابي على جلالته (...) أنّه عندما يتغلّب اعتداله على غلوّي فسأعتزل ليس فقط رئاسة الحكومة بل النيابة وأعيد سيرتي الأولى، أخوضها صليبيّة جديدة لا تنتهي إلا باستعادة الكرامة أو الموت(...)».

هذا قبل أن يختم الصلح حديثه بتحيّة حارّة جدّاً إلى لبنان «هذا الوطن الذي أتعشّقه وأخاف عليه من النسيم، هذا الوطن (...) تغير عليه الطائرات والعصابات يسلّحها خصوم السلم والطمأنينة في العالم، في وقت يُمنع عنا ما يردّ عادية الخصوم».

96 • م إلياهو ساسون

في مؤتمره الصحافي ذاك، حرص رياض الصلح على أن ينفي حصول مفاوضات حتّى ذاك الحين، أي أواسط تشرين الثاني، بين الدول العربيّة المحاربة وإسرائيل. وخصّ بالذكر الأردنّ ومصر فنوّه بنفيهما حصول التفاوض. على أن واقع الحال كان على النقيض من هذا النفي. ويمكن تصوّر أسباب عدّة لتكتّم رياض الصلح على المفاوضات التي جرت أو كانت لا تزال جارية في باريس بالذات، على هامش دورة الأمم المتّحدة. من ذلك حال الغضب المتنامية في الديار العربيّة على اختلافها. وكانت، في حينه، قد أخرجت الجماهير تكراراً إلى الشوارع والساحات. ومن ذلك أيضاً أن ما كان يجري في باريس لم يكن مفاوضات بالمعنى التامّ، وإنّما كان أقرب إلى سبر النوايا واستطلاع



عمليّة أحيرام 29-31 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1948 ضدّ قوّات القاوقجي
(منقولة عن وليد الخالدي بتصرّف)
قرى عربيّة
حدود دوليّة
الهجوم الإسرائيلي
انسحاب القاوقجي
المناطق التي احتلّت خلال العمليّة
المناطق التي احتلّت في المرحلة السابقة
20 15 10 5 0
كلم
لبنان
المنارة
بنت جبيل
رميش
المالكيّة
مشمار
رأس الجسر السوري
حيفا
طبريّا
العفّولة

المطالب، وأن الأمم المتّحدة كانت واضعة يدها على الموضوع برمّته فلم يكن جائزاً الإيحاء بالاستعداد للاستغناء عن دورها وبالتعويل على تفاوض مباشر كان العرب بعيدين كلّ البُعد - بعد أن انتهى ميزان الحرب إلى ما انتهى إليه - عن ضمان إثماره ما يوافق مصالحهم. وأمّا الطرف المطالب بالتفاوض المباشر فكان الطرف الإسرائيليّ.

كان لبنان، ممثّلاً برياض الصلح نفسه، ثالث دولة عربيّة تدخل في هذه المحادثات الباريسيّة مع الجانب الإسرائيليّ. سبقت ذلك رسالة أرسلها ساسون إلى الصلح في تمّوز، واتّصال أجراه به طوفيا أرزي مساعد ساسون بعيد وصوله إلى باريس في أيلول. ولكن الصلح لم يدخل في المحادثات إلا في تشرين الثاني، أي غداة احتلال الجيش الإسرائيليّ قرىً حدوديّة لبنانيّة. وقد ذاع خبر هذه المحادثات متأخّراً حين نشرته النيويورك هيرالد تريبيون في كانون الثاني 1949 وأخذته عنها النهار البيروتيّة فأرسل غسّان تويني إلى السجن. وأمّا الدولة العربيّة الأولى التي دخلت في هذه المحادثات (ابتداءً من 3 آب) فكانت الأردنّ ممثّلاً بوزيره المفوّض في لندن الشريف عبد المجيد حيدر. وكان الملك عبد الله قد عزّز هذا المسعى (بعد ابتدائه بخمسة أيّام) بتكليف القنصل العامّ البلجيكيّ في القدس نقل مقترحات منه إلى موشي شاريت (شرتوك) وزير الخارجيّة في الحكومة الإسرائيليّة المؤقّتة. وكان مدار البحث في الحالين تقاسم فلسطين بين إسرائيل والأردنّ ومعالجة مشكلة اللاجئين. وكانت إسرائيل تطالب بتجاوز مقترحات برنادوت الأولى وقرار التقسيم الدوليّ المتّخذ في العام السابق وذلك لمصلحتها - بطبيعة الحال - وعلى أساس الميزان العسكريّ القائم في حينه. وفيما كان الأردنّ يطلب ردّ اللاجئين إلى ديارهم عارضاً الاحتفاظ بـ«أنصار المفتي» من بينهم، كانت إسرائيل ترى أن يستوعب الأردنّ اللاجئين متعهّدة بالمساعدة في تأمين قرض أميركيّ له.

وأمّا الشقّ المصريّ من المحادثات الباريسيّة مع إسرائيل فباشره كمال رياض مبعوث الملك فاروق في 21 أيلول. وكان ذلك في أعقاب اجتماعات الإسكندريّة التي اتّخذت فيها اللجنة السياسيّة لجامعة الدول العربيّة قرارها بإنشاء حكومة عموم فلسطين. وكان الاتّصال المصريّ بإسرائيل مصوّباً إلى المرمى نفسه الذي صوّب إليه إنشاء الحكومة المذكورة (بإرادة مصريّة أساساً) وهو الحؤول دون حصول الأردنّ، وفقاً لخطّة برنادوت، على مناطق من فلسطين بينها النقب، أي، بالتالي، دون نشوء حدود مشتركة بين مصر ودولتي المحور الهاشميّ ودون تحوّل النقب نفسه، في هذه الحالة، إلى قاعدة بريطانيّة على أبواب مصر، في الوقت الذي كانت مصر تسعى فيه إلى الخلاص من النير البريطانيّ. وقد طرح كمال رياض في باريس فكرة الاتّفاقيّة المنفصلة بين مصر وإسرائيل، وطرح في ركابها أفكاراً أخرى بينها استيلاء مصر على القسم الجنوبيّ من فلسطين وإمكان تغيير اسم الجامعة العربيّة إلى «الجامعة الشرقيّة» بحيث يمهّد ذلك لقبول إسرائيل في عضويّتها. هذه الأفكار أحبطها رفض بن غوريون القاطع (خلافاً لموقف أركان الخارجيّة الإسرائيليّة) كلّ بحث في ضمّ الساحل الفلسطينيّ الجنوبيّ إلى مصر واقتناع فاروق (الذي كان يشاطره نفوره من السياسة البريطانيّة)

شارل مالك

جون فوستر دالاس

ساسون

رسالة رياض الصلح
إلى بشاره الخوري
من باريس

مخيّم نهر البارد في
سنته الأولى







من رياض الصلح في باريس الى الرئيس في بلد





بأفضليّة التفكير في إنشاء دولة عربيّة في فلسطين تنضمّ مع إسرائيل إلى «الجامعة الشرقيّة». في ما يتعدّى هذا الجدل، كانت حكومة بن غوريون قد اتّخذت قرارها في السادس من تشرين الأوّل باجتياح الخطوط المصريّة في النقب.

في الجهة الإسرائيليّة من المائدة الباريسيّة، كان يجلس إلياس (إلياهو) ساسون وهو إذ ذاك سياسيّ مخضرم، ومن وجوه اليهود الدمشقيّين أصلاً، وقد أصبح رئيس القسم العربيّ في وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة. ويصفه المؤرّخ آفي شليم بأنه «أعظم من عرفتهم إسرائيل من ممارسي فنّ الدبلوماسيّة الشرقيّة». وكان ساسون قد عسكر من أوائل تمّوز في باريس، ولم يكن أمامه جدول أعمال محدّد ولا كانت بيده صلاحيّة عقد الاتّفاقات، وإنّما أقبل على كلّ اتّصال بجهة عربيّة وجد فيه فائدة للدولة اليهوديّة الناشئة. ولا ريب أنّه كان خاضعاً لتوجيهات وزير الخارجيّة شاريت ورئيس الحكومة بن غوريون. ولكن رؤياه للخطّ الذي يحسن بإسرائيل أن تسلكه بالعلاقة بينها وبين الدول العربيّة كانت مخالفة لرؤيا بن غوريون بخاصّة. فهو كان يرى أن على إسرائيل تجنّب الإفراط في إحراج الدول المحيطة بها وفي إضعاف أنظمة الحكم فيها باعتماد لغة القوّة العسكريّة لغة رئيسة في تدبير الصراع معها. وكان يريد - على الأخصّ - خلافاً لبن غوريون، أن تساعد إسرائيل الدول المحيطة بها في ترتيب أوضاع اللاجئين، بحيث يتمكّن حكّام تلك الدول من الظهور بمظهر المنقذين للاجئين لا بمظهر المتسبّبين في نكبتهم والعاجزين، بعد ذلك، عن معالجة مشكلتهم. وكان يرى في ذلك شرطاً لتخفيف نقمة الشعوب العربيّة على حكّامها وعلى إسرائيل ولتمكين هذه الأخيرة من تمهيد موقع لها بين دول المنطقة لا يبقى محفوفاً بالخطر الدائم، ولا تبقى سلامته رهناً بتفوّق السلاح وطغيانه على إمكانات السياسة.

لا نعرف غير نتف ممّا جرى بين رياض الصلح وإلياس ساسون. فمن خبر النيويورك هيرالد تريبيون، يظهر أن جولات مطوّلة عدّة من المحادثات جرت بين الرجلين وأن البريطانيّين علموا بها وألحّوا في الطلب إلى رياض الصلح أن يقطعها محتجّين بأن الجانب الإسرائيليّ يريد تعليل الجانب اللبنانيّ بالوعود ثمّ الإقدام على اجتياح الحدود فجأة. ولكن الجريدة تخطئ في تعيين مدّة المحادثات الفعليّة التي تظهر الوثائق أنّها جرت بين أواسط تشرين الثاني ومنتصف كانون الأوّل، وإن يكن قد مهّد لها لقاء «استكشافي» بين رياض الصلح وطوفيا أرزي، مساعد ساسون، تمّ بعيد وصول الصلح إلى باريس أي في أواخر أيلول. وقد حصل الاجتياح المشار إليه في الأيّام الأخيرة من تشرين الأوّل. والأرجح أن احتمال الاجتياح الذي كان قد أصبح داهماً بعد اختراق القوّات الإسرائيليّة الجبهة المصريّة في جنوب فلسطين وامتناع الجيشين الأردنيّ والعراقيّ عن إنجاد المصريّين، وبعد ذلك حصول الاجتياح فعلاً، كانا أصلاً في رأس الأسباب التي حملت رياض الصلح على التقاء ساسون. عليه، لم يفض الاجتياح إلى وقف «جسّ النبض» وإنّما أطلق المحادثات الفعليّة جاعلاً مدارها، من الجهة اللبنانيّة، مسألة انسحاب القوّات الإسرائيليّة من القرى اللبنانيّة التي احتلّتها. وأمّا

مـن الجهـة الإسرائيليّة فكان مـدار المحادثـات الأوّل، على ما يبدو، الدور الذي يسع رياض الصلح أن يضطلع به في جامعة الدول العربيّة لترتيب نهاية متّفق عليها للحرب كانـت ملامحها قد اكتملت، إذ ذاك، ودخل الجانب العسكريّ منها في طور النزع وإن يكن عنيفاً.

هـذا وليس في يدنا مـا يشـير إلى أن محادثـات الصلح - ساسون أثمـرت تعجيلاً ما في انسحـاب القـوّات الإسرائيليّـة من القـرى اللبنانيّة التـي احتلّتهـا. كان الصلح قد طلب - علـى مـا يظهر مـن المراسـلات الإسرائيليّـة - أن يباشـر هـذا الانسحاب مع عودتـه إلى بـيروت. وكان بن غوريون قد أبلغ رالف بانش (خليفـة برنادوت) استعداد إسرائيـل لهـذا الانسحاب. ولكن في 14 كانـون الأوّل - أي قبل وصول الصلح إلى بيروت بأسبوع - كان طوفيا أرزي، مساعد ساسون، يكتب من باريس إلى رئيسه (الذي كان قد عاد إلى تلّ أبيب) أن «رياض يشعر بأننا نتجنّب الإجابة».

والواقع أن الانسحاب لم يحصل إلا غداة توقيع اتّفاق الهدنة بعد أشهر ثلاثة من عودة رياض الصلح إلى بيروت، وكان قبـول لبنان للهدنة الدائمة التـي أملاها قرار مجلس الأمـن في 14 تشرين الثاني ثمناً لهـذا الانسحاب. وكانت إسرائيـل مستعجلة للهدنة الدائمـة بينها وبين الدول العربيّة المحاربة لسبب أوّل هو فداحة العبء الاقتصاديّ الذي كان يمثّله بقاء 92 ألف إسرائيليّ في نهاية الحرب تحت السلاح، والحاجة إلى تسريح معظمهـم لتشغيـل آلة الاقتصاد شبه المعطّلة. وكانت إسرائيـل تريد أيضاً أن تُقبل في عضوية الأمم المتّحدة، وهو ما لم يكن ليتيسّر مع استمرار احتلالها لأراضٍ في دولتين جارتيـن هما مصر ولبنان. وكانت الدول الكبرى في مجلس الأمن غير مستعدّة لتقبّل الخـرق الإسرائيليّ لحـدود فلسطين الدوليّة. فبذلت الولايات المتّحـدة، خصوصاً، جهوداً طلبهـا رياض الصلح في باريس وبشاره الخوري في بيروت لإلزام إسرائيل بالانسحاب. وأمّا مـا حصلت عليـه إسرائيل من احتلالها هذا (فضلاً عن الضغـط لإملاء الهدنة) فهو الخلاص من هاجس بدا أنّه كان يلـحّ على فكر بن غوريون، وهو إقدام لبنان على «ضـمّ» الجليل أو قسـم منه إلى أراضيه، وهو ما كان يوحـي بإمكانه تعيين محافظ لبنان الجنوبيّ عبد العزيز شهاب «حاكماً إدارياً» للجليل وذلك بموجب تنظيم إداريّ اعتمدتـه الجامعة العربيّة في تمّوز. فقد كان مـن شأن «الضمّ» - لو حصل - أن يعقّد، علـى صعيد القانون الدوليّ، مهمّة إسرائيل المصمّـمة، بدورها، على جعل الجليل كلّه جزءاً من أرضها.

تحصّـل لرياض الصلح شيئـان محسوسان من محادثاته مع ساسـون. الشيء المحسوس الأوّل كان لفتـة «مـقـدّرة» مـن دافيد بـن غوريون. ففـي يوميّة 9 كانـون الأوّل (من يوميّـات الحرب)، كتب هذا الأخير «أن رياض الصلح مستعدّ للعمل من أجلنا». وقد استوقفت هذه العبارة من استوقفت من المعلّقين. على أن «فهمها» يقتضي أموراً عدّة أقلّها التنبّه إلى ما جاء قبلها وبعدها، مباشرة، في النصّ. يبدأ بن غوريون يوميّته هذه

بالقول إن «ثمّة فرصاً سانحة للسلام» بحسب ساسون (العائد لتوّه من باريس تاركاً المحادثات في عهدة أرزي). ثمّ ينكر «استعداد» رياض الصلح المشار إليه ويتبعه بالقول إن لبنان ليس لـه «مطالب أو تطلّعات إقليميّة» وإن «عبء الحرب ثقيل عليهم، لكنهم لا يريدون الخروج منها وحدهم. ولذا كان [لبنان أم رياض الصلح؟] يريد أن يخرج الجميع». فأمّا أن يكون رياض الصلح قد أبلغ ساسون استعداده للبحث عن صيغة ما للسلام بين العرب وإسرائيل وعن مخرج، قبل ذلك، من الحرب يعتمده العرب «جميعاً» فهذا أمر مرجّح. وذلك أن قرار مجلس الأمن الذي فتح باب «الهدنة الدائمة» افترض، صراحة، أن هذه الأخيرة إجراء موقّت يمهّد للسلام الدائم في فلسطين. ولم يكن هذا الافتراض مقصوراً على منطوق القرار الدوليّ، بل كان مستقرّاً في قناعة الأطراف الواقفين آنذاك على أعتاب مفاوضات الهدنة. ولكن الطريق إلى هذا «السلام» الذي تراءى لهم أنّهم يتّجهون نحوه لم يكن قصيراً، مع ذلك، ولا كان خلواً من العقبات. كان يفترض، قبل الوصول، أن تُحلّ المسألة الفلسطينيّة بصيغتها الجديدة التي أسفرت عنها الحرب: أي صيغة انتقال السيطرة على الأرض إلى دولة إسرائيل ونشوء مشكلة اللاجئين. وهذا ما عهدت به الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة إلى «لجنة التوفيق» الجديدة التي أنشأها القرار 194. وقد أقرّت الجمعيّة العموميّة هذا القرار، بعد مماطلة عربيّة طالت أكثر من شهرين وأقبل عليها رياض الصلح بما أوتي من براعة، أقرّته بعد يومين من «يوميّة» بن غوريون المشار إليها.

تنتمي العبارة التي خصّ بها بن غوريون رياض الصلح إذن إلى الأسلوب «البرقيّ» الذي يميّز يوميّاته. وتنتمي، في ما وراء ذلك، إلى نوع من شهوة الاجتياح التي طبعت مواقفه في الحرب وأسلوبه في التعبير عن تلك المواقف سواء بسواء. فالذي اختار القول في هذه اليوميّة: «إن رياض الصلح مستعدّ للعمل من أجلنا»، هو نفسه القائل في يوميّة أخرى سابقة: «يجب إقامة دولة مسيحيّة يكون نهر الليطاني حدّها الجنوبيّ. سنعقد حلفاً معها. عندما نحطّم قوّة الفيلق [أي الجيش الأردنيّ] ونقصف عمّان، سنقضي أيضاً على شرق الأردنّ وعندها تسقط سوريا. وإذا تجرّأت مصر على مواصلة القتال سنقصف أيضاً بور سعيد والإسكندرية والقاهرة. وهكذا سننهي الحرب وسننهي حساب أجدادنا مع مصر ومع آشور ومع آرام».

يبقى أن ننوّه بأن مؤرّخَين اطّلعا على الأوراق المتعلّقة بهذه الوقائع، (وأحدهما إسرائيليّ والآخر فرنسيّ) يجزمان بأن محادثات الصلح – ساسون لم تفضِ إلى أيّ اتّفاق رسمي. ويرجّح إيال زيسر (الإسرائيليّ) حصول «تفاهم شخصيّ» مداره صيغة سلميّة لمستقبل العلاقات العربيّة – الإسرائيليّة. وقد قرن رياض الصلح هذا «التفاهم» بشرط أو منفذ هو «خروج الجميع» من الحرب. وكان يأمل من التفاهم المذكور أن يؤدّي إلى خروج سريع للقوّات الإسرائيليّة من الأراضي اللبنانيّة. وهذا هدف يبرز هنري لورنس (الفرنسيّ) شدّة إلحاحه على رياض الصلح تبعاً لما أوضحناه من ضغط الاحتلال (والخطر الإسرائيليّ على الأعمّ) آنذاك على تماسك لبنان ونظامه السياسيّ برمّتهما. وفي

كلّ حال، خيّبَ بن غوريون سعي إلياس ساسون أيضاً لا سعي رياض الصلح وحده. وكانت سياسة بن غوريون الاجتياحيّة قد أحبطت قبل ذلك جهود ساسون مع كلّ من ممثّلي الملكين عبد الله وفاروق. وبعد أشهر، نبذ بن غوريون عرضاً من حسني الزعيم لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل واستيعاب سوريّ لما يقرب من نصف عدد اللاجئين الفلسطينيّين الإجمالي. وفي ما يتعدّى الحالات المنفردة، حكم تصلّب بن غوريون وحكومته بالفشل على سعي لجنة التوفيق الدوليّة التي مرّ ذكرها إلى تسوية للنزاع تترك إسرائيل لقاءها جانباً محدوداً من مكاسبها في الحرب. وأمّا ساسون (فكان مع تفانيه في خدمة المثال الصهيونيّ ودولته الوليدة) متوفّراً (وهو الشرقيّ) على تحسّس أعمق (ومعرفة أغزر، على الأرجح) لوقائع المحيط الذي فُرضت عليه إسرائيل. وفي التنازع الذي شهدته القيادة الإسرائيليّة في مرحلة إنشاء الدولة، كان ساسون يحتسب في صفّ موشي شاريت المواجه لبن غوريون. ولقد نقل ساسون عن بن غوريون قولة له قالها في مجلس الوزراء توضح ما قد يشكل من أمر هذا التنازع: وهي أن الجمهور الإسرائيليّ «سكران بالنصر»، وأن مزاجه لا يبيح «تنازلات حدّ أقصى» ولا «تنازلات حدّ أدنى».

وأمّا الشيء الثاني الذي تحصّل لرياض الصلح، لا من محادثاته مع ساسون وحدها، بل من جهوده الباريسيّة كلّها ومن موقعه الإجمالي في النزاع، فلم يكن أقلّ من خطّة إسرائيليّة لقتله في بيروت حال عودته إليها. فصّل هذه الخطّة، بناءً على وثائقها، مؤرّخ إسرائيليّ هو رؤوبين آرليخ في كتاب صدر عن وزارة الدفاع الإسرائيليّة سنة 2000. صدر الأمر بالإعداد للاغتيال في 12 كانون الأوّل، أي قبل أسبوع من مغادرة رياض الصلح باريس، وقبل أيّام ثلاثة من لقائه الأخير ومساعد ساسون طوفيا أرزي. وهو ما يوضح أن الحكومة الإسرائيليّة كانت قد انتهت إلى «الاقتناع» بفشل المحادثات، وذلك بخلاف ما أوحى به ساسون في كلامه إلى بن غوريون قبل ذلك بأيّام.

تواصل السعي إلى اغتيال رياض الصلح حتّى 22 شباط 1949، أي شهرين وأيّاماً. وكانت العمليّة تنسّق بين قيادة «المستعربين» (أي الجهاز الاستخباري الإسرائيليّ العامل في البلاد العربيّة) وجميليال كاهن المسؤول في بيروت عن خليّتين عاملتين لهذا الجهاز. وقد استقرّت الخطّة على تفجير سيّارة الصلح في الطريق بين منزله في رأس النبع والسراي أو مجلس النوّاب في وسط العاصمة أو ليلاً – أثناء ذهابه إلى القصر الجمهوريّ أو إيابه منه. وقد جرى رصد للمسالك التي يتبعها الصلح في تنقّلاته وتمكّن كاهن، على حدّ ما يروي، من الوصول إلى السيّارة ومن مصافحة الصلح أثناء احتفال شعبيّ أقيم له في إحدى الساحات. وبدا استحضار المتفجّرة المناسبة وإلصاقها بالسيّارة أو تفجيرها عن بعد عند مرور هذه الأخيرة بمحاذاتها أمراً غير سهل التنفيذ بوسائل تلك الأيّام. وقد تداول كاهن مع قيادته صيغاً محتملة بينها إرسال المتفجّرة في طائرة صغيرة تحطّ – على ما جاء في كتاب إسرائيليّ آخر ليوسف أرغمان، أحدث صدوراً من كتاب آرليخ – في مطار بيروت الجديد الذي كان العمل في بنائه ينشط نهاراً وكان يبقى مهجوراً في

الليل. دُرس إمكان آخر أيضاً هو إرسال المتفجّرة وتوابعها في مركب إلى خلدة. ولكن الاختيار استقرّ على الطائرة وباشر سلاح الجو تدريباً على التنفيذ. وفي هذا الوقت، كان كاهن قد رجّح للتنفيذ إلصاق المتفجّرة بالسيّارة في طريق ضيّقة يسلكها رياض الصلح قاصداً مجلس النوّاب ويقيم بعض الباعة سوقاً على رصيفها فتضطرّ السيّارة إلى الإبطاء. ولكن التنفيذ بقي مشكلاً لصعوبة إلصاق المتفجرة بالسيّارة في أثناء سيرها. كذلك كانت تعوز الخليّة المنفّذة خطّة للهرب. وفي 28 كانون الثاني، وصل إلى كاهن أمر بتعليق العمليّة وهو ما أثار غضب الخليّة البيروتيّة، مع أن الأمر كان أمراً بالتعليق لا بالإلغاء. وأمّا أمر الإلغاء فتبلّغه كاهن في 22 شباط.

يصرّح آرليخ بأن قرار الاغتيال كان، على ما فهمه «المستعربون»، قرار «تصفية حساب» مع الصلح «بسبب الدور الكبير الذي لعبه في إعداد الجيوش العربيّة للحرب والمواقف المتطرّفة التي وقفها من دولة اسرائيل»... وأمّا إلغاء القرار فيعزوه المؤلّف إلى التقدّم الذي حصل في مفاوضات الهدنة بين إسرائيل والدول العربيّة المحاربة في أوائل العام 1949، وهو ما جعل تنفيذ الاغتيال مؤذياً للعمليّة السياسيّة الجارية ومضرّاً، بالتالي، بمصلحة إسرائيل. يرجّح المؤلّف أيضاً اتّخاذ شاريت، وزير الخارجيّة، موقفاً معارضاً لهذه العمليّة، وهو ما يوافق منطق الخلاف في الأسلوب، القائم آنذاك بين الوزير ورئيسه بن غوريون. ولا يفوت آرليخ أن يشير إلى انكشاف المحادثات التي كانت قد جرت بين الصلح وكلّ من ساسون وأرزي في باريس، وهو ما مثّله نشر النيويورك هيرالد تريبيون ثمّ النهار خبر هذه المحادثات في أواخر الأسبوع الثالث من كانون الثاني أي عشيّة تعليق العمليّة. فيذكر أن أرزي لم يستبعد أن يكون هذا «الكشف» المتأخّر قد حصل من الجهة الإسرائيليّة لـ«دفن رياض الصلح». وهو ما قد يعني أن استبعاد الاغتيال الفعليّ للرجل قد جرى تعويضه بمحاولة «اغتيال» رمزيّ أو سياسيّ تؤدّي غرض «تصفية الحساب» من غير أن تلحق ضرراً بالمصلحة الإسرائيليّة في عقد الهدنات.

جـ - 97 القرار

في 11 كانون الأوّل، أقرّت الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة القرار 194(III) الذي نصّ على إنشاء لجنة دوليّة ثلاثيّة للتوفيق بين أطراف النزاع في فلسطين، وحفظ حقّ اللاجئين العرب في العودة أو التعويض. عشيّة هذا الحدث، قام جون فوستر دالاس رئيس الوفد الأميركيّ بالنيابة، ومعه مساعده، بزيارة رياض الصلح في فندقه، فاستقبلهما ومعه شارل مالك مندوب لبنان لدى الأمم المتّحدة. وبعد دردشة أدارها حول تعزيز العلاقات العربيّة – الأميركيّة، تمنّى دالاس أن تسهّل الدول العربيّة إقرار القرار المحتاج إلى أكثريّة الثلثين معتبراً ذلك فاتحة للطريق نحو السلام في الشرق الأوسط، ومعترفاً بأن العرب، إذ يسلكون هذا الطريق، يتجاوزون الظلم الذي ألحقه بهم إنشاء إسرائيل والذي تعترف الولايات المتّحدة بحصوله مع اعتبارها الدولة اليهوديّة ضرورة تاريخيّة. وقد وعد رياض الصلح بالبحث في التمنّي الأميركيّ مع زملائه ممثّلي الدول العربيّة.

وفي 13 كانون الأول، ردّ رياض الصلح وشارل مالك الزيارة لدالاس في فندقه. فعبّر هذا الأخير عن سروره باعتماد القرار، معترفاً بأن أكثريّة الثلثين ما كانت لتؤمّن لو رغبت الدول العربيّة في الحؤول دون ذلك. وهذا مع أن الدول العربيّة نفسها قد صوّتت ضدّ القرار. وأضاف دالاس أن لرياض الصلح ألاّ يعلّق على هذا الجانب من الموضوع إلاّ إن كان راغباً في التعليق. أجابه الصلح بأن الدول العربيّة كان في يدها منع حصول القرار على الأكثريّة المطلوبة حتّى قبل التصويت عليه بخمس دقائق. على أنّها كانت قد قرّرت ألاّ تفعل. وكان للحديث السابق بين المسؤولين الأميركيّ واللبنانيّ وللأمل الذي أثاره في تحسين علاقات آخذة في التردّي دور كبير في اعتماد الدول العربيّة هذا الموقف. وقد ختم دالاس الحديث بالتعبير عن تعزّز التزامه بتحقيق الأمل المشار إليه وعن نيّته نقل فحوى حواره مع الصلح إلى الرئيس ترومان.

كان القرار الدوليّ قد أُقرّ بـ35 صوتاً ضد 15 وامتناع ثمانية. وذلك بعد تعديل للمشروع الأصليّ قدّمته أستراليا وتبنّته سبع دول وأسفر عن نبذ كلّ ذكر في النصّ لقرار تقسيم فلسطين المتّخذ في السنة السابقة ولمشروع برنادوت أيضاً. وقد اعتبرت الوفود العربيّة هذا الإغفال نجاحاً لها لرفضها الخطّتين الآنفتي الذكر في حينهما. وكانت راضية أيضاً، على الإجمال، عمّا رسمه القرار بشأن الأماكن المقدّسة في فلسطين وبشأن اللاجئين. على أن القرار كان يترك لجنة التوفيق العتيدة في مواجهة ميزان للقوى حدّه الأقصى (من زاوية العرب) أحكام قرار التقسيم وحدّه الأدنى واقع الاحتلال الإسرائيليّ لمعظم فلسطين. وهذا واقع لم يلبث أن ازداد سوءاً بنتيجة القتال الذي استؤنف في 22 من الشهر نفسه في جنوب فلسطين بين القوّات الإسرائيليّة والقوّات المصريّة. عليه، وجد العرب أنفسهم يرتدّون إلى الشرعيّة الدوليّة المستمرة لقرار التقسيم حين باشر مؤتمر لوزان الذي دعت إليه لجنة التوفيق الدوليّة أعماله في أواخر نيسان 1949. وهي نفسها الشرعيّة التي كانوا قد رفضوها ورفضوا بعدها القرار 194 الذي سهّلوا إقراره مع ذلك. وذلك أن هذا القرار لم يكن يستجيب لخطّتهم بشأن المصير السياسيّ لفلسطين وبدا لهم أن رفضه يتركهم «أحراراً في المستقبل»، وفقاً لعبارة عضو الوفد السوريّ عادل أرسلان.

كانت الدول العربيّة متحكّمة فعلاً إلى حدّ بعيد بحصول القرار أو عدم حصوله على أكثريّة الثلثين. وكان مستندها في ذلك إلى أصواتها الستّة (إذ لم يكن الأردن قد أصبح عضواً في المنظّمة الدوليّة) وإلى مقايضات راهنة أو محتملة وعلاقات مختلفة مع كلّ من كتلة الدول الإسلاميّة (غير العربيّة) وبعض كتلة الدول اللاتينيّة (وهذه تضمّ دول أميركا اللاتينيّة خصوصاً ولكن لا تُستبعد منها إسبانيا والبرتغال أيضاً). ولم تكن هذه الدول كلّها طوع بنان الدول العربيّة، وقد ثبت ذلك عند التصويت على قرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني 1947. وكان يجب النضال لكسب أصواتها وتجاوز عقبات طرأ بعضها في أثناء دورة 1948 وبينها مثلاً تنافس تركيا ومصر على خلافة سوريا في عضوية مجلس الأمن. وقد لعب رياض الصلح دوراً بارزاً في كسب تأييد هذه الدول للموقف العربيّ من فلسطين. فأقبل الوفد اللبنانيّ بنوع من النيابة عن

الوفود العربيّة الأخرى، على تنظيم مناسبات مختلفة لالتقاء هذه الوفود أو رؤسائها وتعزيز التفاهم معها. كذلك استنفر مكتب الدعاية الذي أنشأته الجامعة العربيّة في المفوّضية اللبنانيّة وتولّى إدارته شارل حلو. ولكن أخذ على هذا المكتب توجيهه معظم عنايته إلى الصحافة العربيّة (اللبنانيّة بخاصّة) وتقصيره في استقطاب مندوبي الصحافة العالميّة ومراسليها.

أخيراً، كان مجلس الأمن الدوليّ واضعاً يده على الوضع في فلسطين من بدء الحرب فيها وذلك بموازاة مثول المسألة الفلسطينيّة على جدول أعمال الجمعيّة العموميّة. وبين بدء دورة المنظّمة الدوليّة في 21 أيلول ونهاية السنة، أصدر المجلس القرارات 59 إلى 62 والقرار 66 المتعلّقة بفلسطين. وأهمّ هذه القرارات القرار 61 (4 تشرين الثاني) وقد دعا القوّات المتحاربة للعودة إلى خطوط 14 تشرين الأوّل وذلك بعد اختراق القوّات الإسرائيليّة خطوط القوّات المصريّة في النقب، والقرار 62 (16 تشرين الثاني) الذي أملى تحويل وقف القتال المقرّر سابقاً والذي كان معظم الحرب خرقاً متكرّراً له، إلى اتّفاقات هدنة دائمة. وفي 4 آذار 1949، أوصى القرار 69 الجمعيّة العموميّة بقبول إسرائيل في عضويّة الأمم المتّحدة. وكانت اتّفاقات الهدنة قد بدأت تتوالى.

كان رياض الصلح يستبعد من بدء الدورة، إذن، توصّل الأمم المتّحدة إلى ما يوافق الموقف العربيّ في قضيّة فلسطين. ولكنّه اعتبر القرار 194 أحسن الممكن معتدّاً بما سبق ذكره من إغفال القرار خطّة برنادوت ومرجعيّة قرار التقسيم. وقد وصف الصلح هذا الإنجاز بأنّه «انتصار سلبيّ» وهذا وصف بقيت المعارضة اللبنانيّة تأخذه عليه مدّة بقائه في الحكم. بقيت هذه المعارضة أيضاً تعيب على الصلح حديث «الصليبيّة الجديدة» التي لم ترَ النور قطّ. ولكن يجب النظر - في ترجيحنا - إلى هاتين العبارتين من زاويتين متّصلتين بالعواقب اللبنانيّة والعربيّة لحرب فلسطين، وليس من زاوية المسألة الفلسطينيّة نفسها.

كان رياض الصلح قد أبرق إلى بشاره الخوري، قبل أن يتحدّث علناً بأمر «الصليبيّة الجديدة»، يقول: «لي حديث طويل عن لبنان والاطمئنان إلى كيانه وحدوده الجنوبيّة وتحييد منطقة الأماكن المقدسة حتّى الناصرة وما بعدها، فيما إذا وقعت الواقعة لا سمح الله. ولي حديث آخر عن نفسي وما أعتزم أن أكرّس نفسي له في قابل أيّامي إذا وقعت هذه الواقعة أيضاً». كان رياض الصلح يخشى اختلالاً جسيماً في موازين الكيان اللبنانيّ كانت بعض نذره قد بدأت تظهر مع رزوح أثقال الهزيمة والاحتلال على البلاد. وفي يوميّة 24 كانون الأوّل من مذكّراته (أي غداة وصول رياض الصلح إلى بيروت) كتب اللبنانيّ - السوريّ عادل أرسلان يقول: «في لبنان حركة خفيّة (...) أخشى أن يكون اليهود قد دبّروها بمالهم (...) جاءني اليوم من أخبرني أن المطران بولس عقل قال له إن لبنان سيرى انقلاباً سياسيّاً»! والواقع أن مشاريع الانقلاب راحت تتكوّن تباعاً مذ ذاك وإن لم تكن تجسّدت كلّها في محاولات. وكان رياض الصلح (الذي

كثرت الأخبار، مع اقتراب عودته إلى بيروت، عن اختياره خلفاً لعبد الرحمن عزّام في الأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة أو عن تعيينه وزيراً مفوّضاً في مصر أو عن دخوله في حكومة يؤلّفها آخر) يريد أن يوحي بحديث «الصليبيّة الجديدة» بأن الانقلاب عليه وعلى ما يمثّل سيفضي بالبلاد إلى مواجهة على الحدود الجنوبيّة أو عبرها تنقلب، بلا ريب، على المنقلبين في الداخل فيتعيّن على هؤلاء أن يخشوها كلّ الخشية.

وأمّا الانتصار السلبيّ فكان له مغزى عربيّ أوّلاً. كان المراد به أن قرار الأمم المتّحدة، فضلاً عن تركه العرب «أحراراً في المستقبل»، على ما رأى عادل أرسلان، لم يشرّع ما كانت تقول به خطّة برنادوت من ضمّ لفلسطين العربيّة (أو ما تبقّى منها) إلى المملكة الأردنيّة. كان هذا الضمّ موضوع رفض تتقاطع عنده في شخص رياض الصلح مصالح لبنانيّة - سوريّة وأخرى مصريّة وسعوديّة. كانت هذه المعركة قد فتحت على مصراعيها مع مؤتمر أريحا الذي بايع عبد الله، في أوائل كانون الأوّل، بالملك على فلسطين. وهي معركة تتابعت فصولها في السنتين التاليتين وكانت تتنازع رياض الصلح فيها الرغبة في كبح المطامع الهاشميّة والرغبة في إنقاذ جامعة الدول العربيّة.

بقيت إشارة إلى أن القرار ١٩٤ الذي صوّت العرب ضدّه، في الجمعيّة العمومية، ولكنّهم غضّوا الطرف عن إقراره بعد لقاء رياض الصلح وجون فوستر دالاس، قد أصبح، بمرّ السنين، المستند الشرعيّ الثابت لحقّ اللاجئين الفلسطينيّين في العودة إلى ديارهم وأصبح العرب لا يتعبون من إبرازه على المنابر وعلى موائد المفاوضات.







٣-٩٨ «الدفاع عن الشرق الأوسط»

وقعت دورة 1948 للأمم المتّحدة في خضمّ أزمة برلين الأولى والحصار والحصار المضادّ، ووصول ما أخذ يسمّى بـ«الحرب الباردة» إلى ذروة من التوتّر بين المعسكرين الدوليّين الجديدين، بدا أنّها وضعت في مهبّ رياحها سلام العالم بأسره. فأصبح حديث «الحرب العالميّة الثالثة» يتردّد وكأنّما هي شيء قريب الاحتمال إن لم يكن وشيك الوقوع. وقد زاد الوضع الدوليّ خطراً أن توازن الرعب النوويّ لم يكن قد تحقّق بعد. فإن الاتّحاد السوفياتيّ لم يتمكّن من اختبار قنبلته النوويّة الأولى إلاّ بعد إفضاء الأزمة إلى نهاية في أواسط العام التالي. عليه أخذت دول الغرب الكبرى تطرح مسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» على أنّه مهمّة ملحّة تفرضها حماية جبهة اعتُبرت الثانية، في الحرب المحتملة، بعد الجبهة الأوروبيّة. وكانت دول الجامعة العربيّة وجاراتها، من تركيا إلى أفغانستان، معنيّة كلّها بهذا البحث الذي وجد في دورة المنظّمة الدوليّة مناسبة مفتوحة له. وكانت الدول العربيّة المحيطة بإسرائيل تشعر، بعدما آلت إليه حرب فلسطين، بالحاجة إلى الحماية من عدوان الدولة الجديدة، فضلاً عن خطر الاجتياح السوفياتيّ، في حال نشوب الحرب العامّة. ولم يكن إدراج الحصانة من هذين الخطرين في نظام واحد للحماية بالأمر البسيط. فبينما طرحت دول الغرب الكبرى نفسها محاوراً للعرب في وجه الخطر السوفياتيّ، بدا أن هذه الدول (وأوّلها الولايات المتّحدة الأميركيّة) تقف، على وجه الإجمال، موقفاً مغايراً جدّاً للموقف العربيّ من الدولة اليهوديّة. وهذا بالرغم من أن موقفها هذا كان يتدرّج من الغيرة الأميركيّة الشديدة على إسرائيل، إلى الجفاء النسبيّ الذي كان مخيّماً على العلاقات بين هذه الأخيرة وبريطانيا. فكان مستبعداً أن تُقدم الدول الغربيّة على تجهيز الجيوش العربيّة تجهيزاً يناسب جسامة الخطر الذي تمثّله الحرب العامّة، من غير أن تلتفت إلى حال العداء المستحكم بين هذه الجيوش وإسرائيل. وكان مستبعداً ألاّ يبدو الحضور المباشر لقوّات غربيّة على الأراضي العربيّة في صورة طوق الحماية تضربه هذه القوّات حول إسرائيل وتقيّد به حركة الدول العربيّة بعد أن تكون قد جرّتها حتماً إلى ساحة النزاع العالميّ المحتمل. من الجهة الأخرى، كان تأييد إسرائيل من بين الأمور النادرة التي يلتقي فيها الاتّحاد السوفياتيّ والولايات المتّحدة بل يتنافسان فيها... ولم يكن هذا المسلك السوفياتيّ إلاّ ليُعزّز نفوراً من الشيوعيّة منتشراً، لا في الأوساط العربيّة الحاكمة وحسب، بل أيضاً في الأوساط المتحكّمة بالتوجّهات العامّة للمجتمعات العربيّة، على اختلافها... وهذا مع أن رياض الصلح أقدم أحياناً على التلويح بإمكان انحياز الشعوب العربيّة إلى معسكر الشيوعيّة إن لم تبدّل الدول الغربيّة من قواعد معاملتها لقضايا العرب ومصالحهم.

لاحقت هاتان المسألتان المشتبكتان: مسألة «الدفاع عن الشرق الأوسط» ومسألة الخطر الإسرائيليّ، رياض الصلح مدّة الخريف من عام 1948، وهو يروح ويغدو إلى قصر شايّو بين أقرانه الشرقيّين والغربيّين، وهذا في مناخ أزمة برلين والفصول الأخيرة من حرب فلسطين. وهما - أي المسألتان - لبثتا تلاحقانه بعد عودته من باريس وفي حلّه وترحاله اللاحقين.

وكانت الصيغ التي تداولتها لقاءات اشترك فيها رياض الصلح لمعالجة هاتين المسألتين متنوّعة. وهو لم يقطع في أيّ منها بموقف فوريّ. فلم يُبْدِ رفضاً حاسماً ولا قبولاً حاسماً لأيّ منها، إلى أن أمكن استرجاع شيء من العافية لجامعة الدول العربيّة وأمكن التوصّل فيها – بعد تذليل كثير من العقبات – إلى موقف بدا جامعاً، لوهلة، ولكن بدا الإجماع عليه هشّاً وموقّتاً أيضاً. كانت أبسط الصيغ التي شاع حديثها أن يعقد لبنان وسوريا معاهدتين دفاعيّتين مع بريطانيا. كانت هاتان الدولتان، في تلك الأيام، أضعف الدول المحيطة بإسرائيل عسكريّاً. وكانت المعاهدة تسوّي وضعهما بوضع الأردنّ ومصر المرتبطتين بمعاهدتين مع بريطانيا. ولكن المسلك البريطانيّ في موضوع فلسطين، قبل الحرب وأثناءها، كان قد خفض أسهم بريطانيا (والأنظمة المعتمدة عليها) كثيراً في البلاد العربيّة. كان الإنكليز قد سكتوا عن سقوط مدن وقرى كانوا مسؤولين عن حمايتها في أيدي القوّات اليهوديّة، قبل انسحابهم، ثمّ سلّموا إلى هذه القوّات مواقع أخرى وهم ينسحبون ثمّ طبّقوا حظر السلاح على الجيوش العربيّة المقاتلة، بعد انسحابهم، حين كان السلاح ينهمر بلا توقّف في المعسكرات الصهيونيّة. وحين دخلت القوّات الصهيونيّة أراضي مصر، في نهاية الحرب، أخرجها الضغط الأميركيّ لا البريطانيّ. وهذا مع أن السلاح الإسرائيليّ أسقط خمس طائرات بريطانيّة أقلعت لتهديده. إلى ذلك، كانت المعاهدتان المصريّة والعراقيّة مع بريطانيا موضوع أزمة سياسيّة متمادية ومطالبة شعبيّة بإلغائهما في القطرين. وكانت هذه المطالبة قد أنمّت شوارع العراق، في مطلع السنة، وأسقطت معاهدة بورتسموث التي أريدت خَلَفاً لمعاهدة 1930 وأسقطت معها حكومة صالح جبر. هذا فيما كان الموقفان الشعبيّ والحاكم في مصر يتّسمان بتآزر متنامٍ – ولو تفاوتت بينهما درجات العزم واختلفت الأساليب – في المطالبة بجلاء القوّات البريطانيّة عن منطقة قناة السويس وبرفع اليد البريطانيّة عن السودان لتُستعاد «وحدة وادي النيل» تحت التاج المصريّ. إلى هذا، كانت النقمة الفلسطينيّة على الملك الأردنيّ تصيب بريطانيا أيضاً وهي حاميته المعلنة. أخيراً كان رفض التعاهد مع فرنسا قد استوى عنواناً ضخماً لمعركتي الاستقلال والجلاء في سوريا ولبنان بين 1943 و1946. فلم يكن سهلاً على الحاكمين في الدولتين أن يسلكوا بغتةً سبيل التعاهد مع بريطانيا!! وهذا مع أن بعض أهل الرأي في لبنان خصوصاً راحوا يزيّنون لهم ذلك بالقول إن الدنيا تغيّرت وإن عهد السيادة المطلقة ولّى وإن إسرائيل قامت، وهي تتربّص...

لهذا كلّه بدا رياض الصلح حذراً في تقليبه فكرة المعاهدة هذه. فهو قد نفى أن يكون جرى بحث فيها بينه وبين وزير الخارجيّة البريطانيّ بيفن حين اجتمعا في قصر شايّو في أوائل تشرين الأوّل. وقد شاركه الناطق البريطانيّ هذا النفي، وعُزيت المشاركة إلى تحاشي البريطانيّين من الظهور بمظهر الراغب في وراثة موقع كان لحلفائهم الفرنسيّين وضلعوا هم في إخراج هؤلاء منه. وقد سبقت الإشارة إلى أن رياض الصلح كان قد اقترح في جامعة الدول العربيّة مفاوضة عربيّة عامّة على المعاهدات العربيّة البريطانيّة، وذلك منذ كانون الأوّل 1947. وكان قد عبّر أيضاً عن تأييده ربط

مرور الزيت السعودي إلى المتوسّط في خطوط التابلاين الأميركيّة بتعديل ما للموقف الأميركيّ من المسألة الفلسطينيّة.

على أنّه كان لا بدّ من جواب عن السؤال المتعلّق بـ«الدفاع عن الشرق الأوسط» في حال نشوب الحرب العامّة أو بدفاع الدول العربيّة عن نفسها، في الأقلّ. وكان جميل مردم قد طرح فكرة «الدفاع المشترك» العربيّ في دورة الجامعة السابعة في خريف 1947 ثمّ عاد إليها في الثامنة في ربيع العام التالي. وهو اقتراح أبدى رياض الصلح قبولاً له، وكانت لا تزال دون إقراره طريق طويلة.

وفي أواسط نيسان 1948، كان رياض الصلح في القاهرة يحضر اجتماعات اللجنة السياسيّة في الجامعة. فعاد يدعو من هناك إلى «تصفية إجماليّة» - أشرنا إليها - للعلاقات المضطربة بين العرب والدول الكبرى كلّها هذه المرّة، معتبراً المشكلات الماثلة في هذه العلاقات «وحدة متماسكة». أمّا منطلق التصفية فافتراض أن يكون حاجة الدول الكبرى إلى العرب، لا العكس. وقد ضرب الصلح المثل التركيّ متوسّماً فيه ضرباً من الحلف العسكريّ، «يؤمّن الاستقلال والعتاد والمال» لقاء التضحية في الحروب، وذلك «دون مراكز استراتيجيّة واحتلال»، وقد أشرنا إلى هذا أيضاً. ولاحظ الصلح أن الجامعة ليست دولة لتعقد معاهدات ولكن يسعها الاضطلاع بدور هامّ في شأن المحالفات التي يمكن أن يعقدها أعضاؤها على القرار التركيّ وذلك «بعد الاتّفاق على صيغة واحدة».

قطعت الحرب في فلسطين هذا البحث العربيّ في الأحلاف وغلّبت نطاق الأمم المتّحدة ومقترحات وسيطها مآلاً لجهود المسؤولين العرب - وبينهم رياض الصلح - في المجال الدوليّ. وعشيّة افتتاح دورة الأمم المتّحدة في أيلول، شاع من الإسكندريّة خبر مشروع عراقيّ لتوسيع ميثاق سعد أباد (وكان يشتمل على تركيا وإيران والعراق وأفغانستان) ليشتمل على سائر الدول الأعضاء في الجامعة العربيّة. ومع أن الخبر جعل هذا المشروع غير مقتصر على مواجهة الاتّحاد السوفياتيّ وحده بل مواجهاً لكلّ دولة ذات مطامع استعماريّة، فإن الوصاية البريطانيّة عليه كانت جليّة الملامح، في نهاية المطاف. لذا خفت ذكره قبل أن يبلغ طور البحث العمليّ.

مع ذلك، عاد البحث في «الأمن» وما يحيط به إلى الموائد المتفرّعة عن دورة الأمم المتّحدة في باريس. وبدت الصيغة مختلفة عمّا كانت عليه في الإسكندريّة ونازعة إلى التوسّع. فقد بوشر الحديث في «كتلة عالميّة ثالثة» تتزعّمها مصر. ونُسب إلى هذه الغاية لقاءان جمعا كلاً من خشبة باشا وزير الخارجيّة المصريّ ورياض الصلح بتسالداريس، وزير خارجيّة اليونان. وقيل إن تركيا مهتمّة بالفكرة اهتماماً مشروطاً بمعالجة المشكل الفلسطينيّ والحرب اليونانيّة وبالاعتراف السوريّ بتركيّة الإسكندرون. وفي هذا السياق، نُسب إلى «مسؤول عربيّ كبير» بدا أنّه الصلح نفسه كلام على الضغط الذي يواجهه العرب في الصراع الدوليّ وعلى أهمّية موقعهم فيه

ورغبتهم في إنشاء كتلة ثالثة تضمّ دول «سعد أباد» ومعها باكستان واليونان ودول أخرى بعضها لا ينتمي إلى الأمم المتّحدة. وهذا مع العلم بأن العرب، على قول «العربيّ الكبير»، يرفضون الشيوعيّة وأن خلافاتهم مع الغرب كثيرة وأخصّ أسبابها تأييده الصهيونيّة. وقد عاد رياض الصلح، بعد أيّام من هذا التصريح، ليؤكّد أن «الفكرة حسنة إذا كان يقصد منها التعاون (...) ولكن لا نريد أن يزجّ بنا في صراع عالميّ يجب أن يعرف الجميع أننا نريد السلام...».

هذا التوجّه السلميّ أكّده رياض الصلح بتقدّمه من اللجنة السياسيّة في الأمم المتّحدة بمشروع قرار لتخفيض السلاح. جاء هذا المشروع قريباً من الاقتراح السوفياتيّ. فاقترح هيئة للتحقيق والتفتيش ولكنّه فصل عملها عن التصويت في مجلس الأمن حتّى لا يكون عرضة للفيتو. واقترح أيضاً تخفيض القوى العسكريّة بنسبة الثلث عمّا كانت عليه سنة 1945 ولكن مع مراعاة وضع الدول التي كانت محتلّة. وقد نصح الصلح باستشارة مواثيق منها ميثاق جامعة الدول العربيّة لمعالجة مشكلة التحكيم التي كان المشروع السوفياتيّ قد تركها بلا حلّ. وكان مشروع الصلح واحدة من ستّ مسوّدات طُرحت على اللجنة السياسيّة لتخلص منها إلى صيغة تعرض على الجمعيّة العموميّة...

على أن همّ «الأمن» - أمن الحدود - بقي ماثلاً في ما يتعدّى التوجّه السلمي. فعاد رياض الصلح إلى معادلته الصعبة في أواخر تشرين الثاني: الأمم المتّحدة بلا قوّة عسكريّة فيجب أن يضمن حدود الدول العربيّة فريق من الدول... ولكن لبنان لا يعطي مركزاً ممتازاً لأيّة دولة. بدا الصلح إذن متّجهاً إلى إدراج المسألة الفلسطينيّة في شبكة تحالفات عربيّة دوليّة تلبّي مصالح كبيرة في النطاق الدوليّ، لقاء تقريب الدول صاحبة هذه المصالح من منطق المطالب العربيّة في فلسطين. ولكن أفق هذه المقاربة بقي، في تلك المرحلة، غائماً جداً. غار بسرعة حديث «الكتلة الثالثة» وبرز في أواخر العام 1948، حديث كتلتين تسعى إلى إنشائهما الولايات المتّحدة وبريطانيا وتؤازر سعيهما دول أخرى. الأولى كتلة شرق المتوسّط ويُفترض أن تضمّ إيطاليا واليونان ومصر وسوريا ولبنان، وتشارك فرنسا في رعايتها بريطانيا والولايات المتّحدة. والثانية ترتبط بالدولتين الأخيرتين وتضمّ الدول الأربع الموقّعة على ميثاق سعد أباد. وقد بدا أن تعريج رياض الصلح على روما، بعد مغادرته باريس، حفزته، فضلاً عن الرغبة في البحث الفلسطينيّ مع البابا، رغبة في استطلاع آفاق المشروع المتوسّطيّ وما يعنيه في موضوع فلسطين وموضوع العلاقات العربيّة - الغربيّة ومشكلاتها. وكان الجسر الجوّيّ في برلين لا يزال على نشاطه، وكانت معاهدة بروكسل قد عُقدت في آذار 1948 فرتّبت جانباً من الوضع الدفاعيّ لأوروبا الغربيّة. وكان العالم على بعد أشهر من إعلان حلف شمال الأطلسيّ (في نيسان 1949). وهو قد جمع، في صورته الأولى، جناحي المحيط: الولايات المتّحدة وكندا، من جهة، ودول غرب أوروبّا بما فيها إيطاليا، من

الجهة الأخرى، ولكن باستثناء ألمانيا. كان قد بدأ إذن مسلسل الأحلاف الذي سيهزّ الشرق العربيّ، بما فيه لبنان، هزّاً عنيفاً في عقد الخمسينات.

١٩٤٩م الضمان الجماعي

حين طُرح مشروع «الضمان الجماعيّ» في دورة مجلس الجامعة العربيّة التي توالت وقائعها، على امتداد النصف الثاني من تشرين الأوّل ١٩٤٩، كانت دول الجامعة منقسمة حول مشروع الاتّحاد العراقيّ السوريّ الذي توالت أخباره بعد انقلاب سامي الحنّاوي على حسني الزعيم، وتشكيل هاشم الأتاسي وزارة جديدة في سوريا. وكانت أخبار هذا الاتّحاد (الذي بدا أن النفوذ البريطانيّ المستعاد في سراي دمشق والمستتبّ في الدوائر العليا العراقيّة والأردنيّة يزكّيه بقوّة) قد أمدّت أزمة الجامعة العربيّة بوقود جديد. فقد كانت المملكتان المصريّة والسعوديّة تعارضان هذا الاتّحاد (الذي قيل إن سوريا ترجو منه دعماً في مواجهة الخطر الإسرائيليّ بفوائد اقتصاديّة) وكان لبنان يجاريهما في هذه المعارضة وإن متحفّظاً في التعبير عنها. ذلك أن لبنان كان معوّله على سوريا، بعد الاستقلال، في إبعاد «الوحدويّة» الهاشميّة، بصيغتيها الأردنيّة والعراقيّة، عن حدوده. وكانت زيارة حسني الزعيم لمصر، بعد أسابيع من استلامه مقاليد الحكم، قد أصلحت قواعد هذا التحويل الذي هزّه الانقلاب ومهّدت للتحسّن في العلاقات بين نظام الخوري - الصلح ونظام الزعيم. فلمّا حصل الانقلاب الثاني في دمشق وتكشّفت استجابته للمشروع البريطانيّ الهاشميّ، عاد التوجّس ليستحكم في سراي بيروت. وهذا على الرغم من أن انزياح كابوس الزعيم وعودة شخصيّة من طراز الأتاسي إلى واجهة الحكم في دمشق ما كان لهما إلاّ أن يلطّفا جوّ العلاقات اللبنانيّة السوريّة، وأن يُشعرا رياض الصلح، خصوصاً، بإمكان استعادة شيء من التقاليد التي حكمت هذه العلاقات في أيّام القوّتلي، وكان للصلح قسط كبير في إبرازها واستوى شخصه - على ما ذكرنا - ضمانة لها في الجماعة اللبنانيّة الحاكمة.

عليه وافق رياض الصلح على مشروع الضمان الجماعيّ في دورة الجامعة. وكان المشروع مصريّاً، وكان يردّ إلى اليد المصريّة زمام المبادرة السياسيّة في مواجهة مشروع الاتّحاد، ولكن قيل إن رياض الصلح نفسه هو من وضعه. وكان المشروع يردّ أيضاً على السعي البريطانيّ لإنشاء حلف بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط من عربيّة وغير عربيّة. مع ذلك - أو بسبب منه ومن حسابات العهد في بيروت وموازينه السياسيّة - أبدى وزير الخارجيّة فيليب تقلا (الذي كان بصحبة رئيس الحكومة في الوفد إلى الجامعة) استغراباً لـ«انفراد» الصلح بالموافقة على خطّة لها من المفاعيل العسكريّة والسياسيّة، في المجال العربيّ، ما لمشروع الضمان الجماعيّ. وقد عاد تقلا إلى بيروت للتشاور، وأولى رئيس الجمهوريّة المسألة عناية بالغة، فجمع لها مجلس الوزراء ومعه وزيرا الخارجيّة السابقان ورئيس اللجنة الخارجيّة النيابيّة. وانتهى الأمر إلى بيان أيّد خطّة الوفد،

معتبراً أن غاية الضمان الجماعيّ تأبيد الاستقلال وسلامة الدول ودرء الأخطار. ولم يفت البيان أن يوصي بتقديم مشروع «للضمان الاقتصاديّ» إلى مجلس الجامعة. وكانت فكرة هذا المشروع واردة وكان مداره مسائل تتراوح بين توحيد النقد ومجرّد تخفيض الجمارك وتسهيل انتقال الأموال.

وقد انتهى مجلس الجامعة إلى الموافقة مبدئياً على الضمانين. فتقرّر تأليف لجنة فيها مندوب عن كلّ دولة وينضمّ إليها مختصّون بالمسائل العسكريّة والاقتصاديّة عند بحثها. ولكن اللجنة السياسيّة انفضّت على خلاف سيكون له ما بعده. فقد بدا أن الأردنّ مصمّم على ضمّ الضفّة الغربيّة يؤيّده العراق. لذا عارض اقتراحاً تقدّم به رياض الصلح تشكّل بمقتضاه لجنة لفلسطين وتتمثّل فيها فلسطين نفسها. وهو ما أبرز حدود النجاح المتحقّق في «تعويم» جامعة الدول العربيّة. وفي بيروت، أوضح رئيس الحكومة ووزير الخارجيّة للجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس النوّاب أن الضمان الجماعيّ لا يربط دول الجامعة بكتلة دوليّة بعينها ولا صلة له بالمعاهدات الثنائيّة مع أيّة دولة غربيّة.

م-100 الانفراد الأردنيّ

في الربيع من سنة 1950، تابعت اللجنة السياسيّة لجامعة الدول العربيّة ثمّ مجلس الجامعة بحث ميثاق الضمان الجماعيّ، أي اتّفاقيّتي الدفاع المشترك والتعاون الاقتصاديّ بين الدول الأعضاء. وقد انتهت معظم هذه الدول إلى التوقيع على الميثاق واستنكف الأردنّ والعراق في حينه. وذلك أن وضع الميثاق في صيغته الأخيرة وعرضه للتوقيع حصلا في ظرف كانت فيه العلاقات بين معسكري الجامعة قد دخلت أزمة جديدة بعد أزمة الاتّحاد السوريّ العراقيّ، في الخريف السابق. كان الأردنّ قد أعلن ضمّ الضفّة الغربيّة، بعد انتخاب مجلس نيابيّ أشرك فيه فلسطينيّو الضفّة ووافق على الضمّ. وكان قد دخل أيضاً في مفاوضات مع إسرائيل شاع أنّها تستهدف الخروج من وضع الهدنة الدائمة إلى تسوية منفردة وصلح بين الدولتين. وهو ما استنفر المعسكر العربيّ الذي كانت تتزعّمه مصر، ووضع مصير الجامعة العربيّة مرّة أخرى على المحكّ. وكان في يد هذا المعسكر قراران اتّخذت الجامعة أوّلهما في نيسان 1948 واتّخذت الثاني في نيسان 1950 فيهما تأكيد على ترك المصير النهائيّ لفلسطين بيد أهلها يقرّرونه بعد تحريرها. ولكن الأردنّ لم يكن وافق على الثاني من هذين القرارين واعتبر أن الأوّل منهما جرى تجاوزه عند عقد اتّفاقات الهدنة برعاية الأمم المتّحدة، أي على أساس التقسيم. هكذا بلغت الأزمة حدّ السعي، من جهة، إلى فصل الأردنّ من الجامعة العربيّة والتلويح، من جهة أخرى، بانسحاب مصر من الجامعة إذا تراخت هذه الأخيرة في مواجهة الخطّة الأردنيّة. ولم يكن الأردنّ وحده، في هذه المواجهة، بل كان معه العراق. وفي ذلك الظرف بالذات، كان للعراق تأثير في موقف سوريا المتنقلة

من انقلاب إلى انقلاب، وفي موقف لبنان الساعي إلى اتّفاق اقتصاديّ مع العراق يسعفه في تدارك بعض من آثار الهزّة التي أحدثها فصم الوحدة الجمركيّة وتصفية «المصالح المشتركة» بينه وبين سوريا.

مثّل رياض الصلح لبنان في اجتماعات الجامعة، في ذلك الربيع، بين الإسكندريّة والقاهرة. وهو قد بذل جهوداً لإنقاذ الجامعة المهدّدة، ولكن من موقع الضغط على الأردنّ والقرب من الموقف المصريّ... وهذا قبل مباشرته البحث عن منفذ من الأزمة ثمّ الطلوع بفتوى توفّق بين الموقفين، شكلاً، وتلجم الجنوح الأردنيّ نحو حلّ منفرد مع إسرائيل وإن لم تكن غيّرت شيئاً في قرار الأردنّ المتّصل بالضفّة الغربيّة.

برز الخلاف مجدّداً حين طرح رئيس الوزارة المصريّة مصطفى النحّاس موضوع التمثيل الفلسطينيّ في الاجتماعات، متجاهلاً تسليم الملك عبد الله حقيبة الخارجيّة إلى فلسطينيّ هو روحي عبد الهادي. وقد دُعي رئيس حكومة عموم فلسطين فعلاً إلى الاجتماعات وهو ما دعا الملك إلى الامتناع عن تشكيل وفد، والاكتفاء بانتداب وزيره المفوّض في مصر. ولم يلبث المسؤول الفلسطينيّ أن زاد الطين بلّة حين دعا إلى الأخذ باقتراح قدّمه أردنيّ منشقّ ولاجئ إلى القاهرة هو عبد الله التلّ ويقول بـ«ضمّ الأردنّ إلى فلسطين»...

في هذا الظرف، ألقى رياض الصلح كلمة في حفل أقامته له الجالية اللبنانيّة في مصر، وصف فيها الاتّفاق الذي يتفاوض عليه الأردنّ وإسرائيل بأنّه «مصيبة جديدة تحلّ بالبلاد العربيّة وتصبّ على رأس الجامعة» منوّهاً بأن في مقدّم بنود الاتّفاق المذكور التبادل الاقتصاديّ والتجاريّ وفتح مرفأ حيفا لتجارة الأردنّ الخارجيّة. وبعد أيّام (وكانت اجتماعات اللجنة السياسيّة لا تزال جارية) نشرت المصريّ وأخبار اليوم نصّ برقيّة صارمة قالتا إن رياض الصلح أرسلها إلى الملك عبد الله. كانت تطغى في نصّ البرقيّة لهجة أقرب إلى التعنيف: «كيف تريدون من رجل مثلي أن لا يشعر عندما يسمع أنكم اتّفقتم مع اليهود دون أن تكذّبوا ذلك؟ وكل عربيّ حرّ يقف كما وقفت ويشعر كما أشعر. وأنا كلبنانيّ أيضاً أشعر أن عملكم هذا يسيء إلى اللبنانيّين». وبعد أن يذكر الصلح الفوائد السياسيّة والعسكريّة التي ستجنيها إسرائيل من اتّفاق كهذا مشدّداً على أن الاتّفاق «يجعل لبنان في الدرجة الأولى من الخطر»، يؤكّد أن الجانب التجاريّ منه يسلب العرب «أمضى أسلحتهم» في المواجهة، إذ يمكّن إسرائيل من خرق الحصار الاقتصاديّ والتجاريّ الذي ضربته عليها البلاد العربيّة. وهذا قبل أن يختم منبّهاً: إن «من الخطأ الفادح أن تظنّوا جلالتكم أنّه يمكن أن تركنوا إلى اليهود، فهم سيضحّون بكم كغيركم. يد الله مع الجماعة».

تجاوبت لهذه البرقيّة أصداء قويّة في القاهرة وبيروت وغيرهما من العواصم. وأخذ معلّقون لبنانيّون على رئيس حكومتهم أنّه تمادى في نقده ملك الأردنّ أكثر من

النحّاس نفسه، فيما لزم ممثّلا السعوديّة وسوريا، مثلاً، جانب التحفّظ. هذا وأخذ وزير الخارجيّة المصريّ محمّد صلاح الدين ووزير الخارجيّة اللبنانيّ بالوكالة على عاتقهما، كلّ من جهته، التخفيف من وقع البرقيّة على الاتّصالات الدوليّة الجارية بشأن فلسطين. فشدّد الثاني على أن غاية رئيسه إنّما تنحصر في مقاومة التفاوض المنفرد والصلح المنفرد مع إسرائيل. وأوضح الأوّل لممثّل لجنة التوفيق الدوليّة أن الدول العربيّة لا ترى بأساً في مفاوضة عربيّة - يهوديّة بإشراف اللجنة، للبحث في وسائل تنفيذ القرارات الدوليّة ذات الصلة.

كانت هذه البرقيّة مؤرّخة في التاسع من نيسان. وقد عاد رياض الصلح بعدها بأيّام إلى بيروت. ولكن المشكل الأردنيّ لبث شاغلاً للجنة السياسيّة شهراً بحاله بعد ذلك. هكذا رفعت اللجنة اجتماعاتها، في منتصف أيّار، بعد بلاغ ذكّرت فيه بقراريها المتعلّقين بحفظ حقّ الفلسطينيّين في تقرير مصير بلادهم (وقد ذكرناهما) وأعلنت موافقة مصر والسعوديّة وسوريا ولبنان على فصل الأردنّ من الجامعة العربيّة، فيما طلب مندوبا العراق واليمن مهلة ليرجعا إلى حكومتيهما، فتقرّرت دعوة مجلس الجامعة إلى الالتئام في مدّة أقصاها 12 حزيران...

م- 101 البيان الثلاثي

غداة هذا البلاغ، عاد رياض الصلح ومدير الخارجيّة فؤاد عمّون إلى بيروت. وكان الصلح قد شهد الأيّام الأخيرة من اجتماعات اللجنة السياسيّة، وكان لا بدّ من فتح ثغرة في جدار أزمة الجامعة. فجاءت صدمة «البيان الثلاثيّ» الذي صدر في 26 أيّار، باسم حكومات الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا، بعد اجتماع لوزراء خارجيّتها في لندن. جاءت هذه الصدمة لتفرض خروجاً سريعاً من الأزمة أو تعليقها، في الأقلّ. صدر هذا البيان في ظرف كانت مصر تقترب فيه من تفاوض صعب على مصير المعاهدة النافذة بينها وبين بريطانيا. وعليه واكبت الاتّصالات بين الدول العربيّة لتوحيد الموقف (وهو لم يكن واحداً في حقيقته) من البيان الثلاثيّ اتّصالات وقع جانب كبير من عبئها على رياض الصلح لتذليل الخلاف المصريّ - الأردنيّ حول فلسطين. وما لبثت أن ذاعت أخبار «مقترح» لبنانيّ لصيغة يأخذ بها الأردنّ وتقرّها الجامعة، حسماً للتنازع في مصير الضفّة الغربيّة. وقد خضع هذا المقترح لأخذ وردّ في عواصم عربيّة مختلفة.

كان البيان الثلاثيّ قد لوّح بقبضة الدول الموقّعة عليه في أفق الشرق الأوسط، من خلال حاجات دوله إلى السلاح الذي كانت دول الغرب تفرض احتكاراً واقعيّاً لتصديره إلى هذه المنطقة. فقرنت الدول الثلاث هذا التصدير بحاجات السلامة الداخليّة والدفاع الشرعيّ عن النفس، وأعلنت اشتراطها الامتناع عن استعمال السلاح المصدّر لعدوان دولة على أخرى. ومن غير أن تنسى الدول الثلاث موجباتها كأعضاء في الأمم المتّحدة،

أعلنت أنّها لا «تتأخّر»، إذا تبيّن لها أن دولة من دول المنطقة تستعدّ لخرق الحدود أو خطوط الهدنة، عن اتّخاذ إجراء فوريّ، سواء في نطاق هيئة الأمم أم في خارجها لمنع هذا الخرق.

كانت الدول الثلاث تمنح نفسها إذن حقّ المبادرة إلى ردع أيّة دولة تحدث خللاً في النظام الإقليميّ الذي أصبحت اتّفاقات الهدنة مع إسرائيل جزءاً لا يتجزّأ منه. وكان إعلان هذا «الحقّ» يواكب الفشل الذريع الذي راحت تتّجه إليه لجنة التوفيق الدوليّة بحيث ظهر جليّاً أن الأمم المتّحدة لن تستطيع شيئاً لفلسطين وأهلها يتعدّى رعاية اللاجئين في مخيّماتهم. وبدا أيضاً أن ضمّ الملك عبد الله الضفّة الغربيّة تعدّه هذه الدول إسهاماً في ضبط الأوضاع المحيطة بإسرائيل.

ولكن البيان الثلاثيّ كان يمكن أن يُؤوّل أيضاً على أنّه ضمان لأمن دول المشرق العربيّ من جهة إسرائيل. وهذا ضمان رأينا الدول العربيّة راغبة آنذاك فيه، ودائبة في تلمّس صيغة له لا تطيح استقلالها (أو ما هو حاصل منه) ومتردّدة حيال مشروعات الأحلاف التي بدت أقرب الطرق إليه. فإن هذه المشروعات كانت تفترض ترك المسألة الفلسطينيّة جانباً، من جهة، والدخول الصريح في منطق الحرب الباردة، بما ينطوي عليه من أخطار جسيمة، من الجهة الأخرى. هكذا بدت المواقف العربيّة من البيان الثلاثيّ متراجحة ما بين رضاً مصريّ–سعوديّ عن وضعه حدّاً (موقّتاً، على الأقلّ) لـ«وحدويّة» النظامين الهاشميّين في بغداد وعمّان وانزعاج عامّ من «تطوّع» الدول الثلاث لحراسة الحدود وخطوط الهدنة في المنطقة (بما يفترضه ذلك من وصاية والتعيّة على دولها) وذلك من غير حلّ أو مشروع حلّ للمشكل الضخم الذي أبقته الهدنات معلّقاً.

في ظرف الحيرة هذا، وجد لبنان الرسميّ أن خير ما يفعله في مواجهة البيان هو التماس ردّ عربيّ موحّد عليه. فأقدمت حكومة رياض الصلح على طلب إدراج البيان في جدول أعمال مجلس الجامعة العربيّة الذي كان عليه أيضاً أن يقرّ معاهدة الدفاع المشترك العربيّة، وأن يعالج الخلاف الذي نشأ من ضمّ الأردنّ الضفّة الغربيّة، وهو خلاف أردنيّ مصريّ أوّلاً.

لذا واصل رياض الصلح التلطيف من هجمته الأولى على الإجراء الأردنيّ، وطلب مشاركة العراق للبنان في مشروع القرار الذي كان يعدّه لتسوية المشكل، وكانت مصر قد تحفّظت عن الصيغة الأولى منه. وكانت فحوى التوجّه الجديد أن تكتفي مصر بالتأييد المعنويّ لموقفها وألاّ يصل الأمر إلى حدّ فصل الأردنّ من الجامعة، خصوصاً وأنّه قَبِل ألاّ يكون لإجراء الضمّ تأثير في «التسوية النهائيّة» للمشكل الفلسطينيّ.

كان هذا ما حصل فعلاً على وجه التقريب. وضع لبنان والعراق مشروع بيان يصدر عن الأردنّ ومؤدّاه إعلان هذا الأخير أن ضمّ الضفّة الغربيّة إليه «إنّما هو إجراء اقتضته

الضرورات العمليّة»، وأن هذا الجزء وديعة، فـ«يكون تابعاً للتسوية النهائيّة لقضيّة فلسطين عند تحرير أجزائها الأخرى»، وأن هذا الوضع منسجم وموقف دول الجامعة الثابتة على «استمساكها بعروبة فلسطين واستقلالها وسلامة إقليمها تحقيقاً لرغبات سكّانها الشرعيّين» وعلى رفضها «تجزئة» القطر المذكور.

وكان رياض الصلح أوّل من أبرز «الصفة النظريّة» لهذا التصريح إذ أشار، في كلام تراوح بين المرارة والتهكّم، إلى أن القصد من النصّ ألاّ تقرّ الجامعة مبدأ «التجزئة». و«أمّا متى يتمّ تحرير فلسطين وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل حدوث العدوان، فهذا أمر لا يمكن للإنسان أن يتكهّن به الآن. إذ إن ذلك قد يقتضي قروناً أو سنيناً أو شهوراً أو أيّاماً».

وفي كلّ حال، بقي اعتماد الأردنّ هذا النصّ على همّة الوساطة العراقيّة. وكان مندوب الأردنّ غائباً عن الاجتماع الذي نوقش فيه النصّ، في خطوة رمت إلى التفادي من المواجهة ونسبها بشاره الخوري لاحقاً إلى... حكمة رياض الصلح.

كان أهمّ ما شهدته دورة حزيران هذه التوقيع على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصاديّ، وقد قرن اليمن توقيعه بتحفّظ وتأخّر توقيع العراق (بتحفّظ أيضاً) إلى شباط من السنة التالية، وأبقى الأردنّ نفسه إلى شباط من سنة 1952 خارج المعاهدة. وقد نصّت هذه الأخيرة على اعتبار كلّ اعتداء على إحداها اعتداء على كلّ منها، وهذا بعد أن أكّدت حرصها على الأمن والسلام، وعلى حلّ النزاعات سلماً. وهي قد أنشأت مجلساً للدفاع المشترك ألحقت به لجنة من الخبراء العسكريّين، ومجلساً آخر للتعاون الاقتصاديّ. وهي قد جعلت قرارات مجلس الدفاع تُتّخذ بأكثريّة الثلثين وتلزم الأعضاء جميعاً وذلك خلافاً لمبدأ الإجماع الذي أخذت به الجامعة في ميثاقها. ولم يكن التوقيع على المعاهدة في الإسكندريّة نهاية مطافها. كانت لا تزال محتاجة إلى تصديق السلطات المختصّة في الدول الموقّعة. وكان مجلس النوّاب اللبنانيّ آخر هيئة صدّقت المعاهدة وذيلها العسكريّ، وذلك في جلسة 23 تشرين الأوّل 1952، أي بُعيد مغادرة بشاره الخوري رئاسة الجمهوريّة...

بدا التوقيع على المعاهدة (وكانت تُعرف بـ«ميثاق الضمان الجماعيّ» العربيّ) نوعاً من الردّ الإجرائيّ على البيان الثلاثيّ، وبدا استباقاً أيضاً لنفاذ هذه أو تلك من صيغ التحالف التي كان يلوّح بها في أفق المنطقة. ولم يكن معنى الاستباق، بالضرورة، استبعاد الدخول في أيّ حلف ينشأ. وإنّما كانت المعاهدة احتماء بإطار جامع، من الضغوط التي كان يمكن أن تتعرّض لها كلّ من الدول الأعضاء. وكانت المعاهدات السارية المفعول بين ثلاث من هذه الدول وبريطانيا، ومعها بقاء مقاليد التسلّح العربيّ بيد الدول الغربيّة، تمثّل قيداً ثقيلاً على «الضمان الجماعي» العربيّ، وهذا ما كان قد عبّر عنه بلهجة قريبة إلى الزجر بيان الدول الغربيّة الثلاث.

ردّ أركان الجامعة العربيّة مباشرة على البيان الثلاثيّ، عشيّة توقيعهم على ميثاق الضمان الجماعيّ. في هذا الردّ الذي وجد فيه بشاره الخوري «احتجاجاً رصيناً معتدل اللهجة»، أكّدت دول الجامعة حرصها على السلام وعلى استقرار المنطقة واحترامها ميثاق الأمم المتّحدة. ثمّ صرّحت بأن سعيها إلى «استكمال تسليحها»، إنّما يرمي إلى حفظ أمنها الداخليّ وإلى الدفاع الشرعيّ عن النفس، ثمّ إلى حفظ الأمن الدوليّ في المنطقة، منوّهة بأن هذا الواجب الأخير إنّما يقع عليها «أوّلاً وبالذات»، وعلى الجامعة بصفتها منظّمة إقليميّة. من ثمّ، كذّبت الحكومات الموقّعة ما تنسبه إسرائيل إليها من طلب للسلاح لأغراض عدوانيّة، مؤكّدة نيّاتها السلميّة من جديد. وهذا قبل أن تردّ «مستوى» ما تحتفظ به كلّ دولة من قوّات لأغراض الدفاع إلى تقدير الدولة نفسها في ضوء «عوامل كثيرة». بعد ذلك، سجّل الردّ «تأكيدات» الدول الثلاث صاحبة البيان أنّها لم تقصد «محاباة إسرائيل، أو الضغط على الدول العربيّة لتدخل في مفاوضات مع إسرائيل، أو المساس بالتسوية النهائيّة للقضيّة الفلسطينيّة، أو المحافظة على الوضع الراهن، بل قصدت إظهار معارضتها الالتجاء إلى القوّة أو الاعتداء على خطوط الهدنة». وأمّا أفضل ضمان للسلام والاستقرار في المنطقة فوجده الردّ في حلّ قضاياها على أساس الحقّ والعدالة وإعادة حالة الوفاق والتجانس التي كانت سائدة فيها، وفي تنفيذ القرار الدوليّ 194 الذي دعا إلى عودة اللاجئين أو تعويضهم. بعد ذلك، عاد الردّ إلى «تأكيدات» تلقّاها الموقّعون عليه تنفي نيّة تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ للدول الثلاث، ونيّة الاعتداء على استقلال الدول العربيّة وسيادتها. وقبل أن ينتهي الردّ إلى رفض هذه الدول أيّ مساس بسيادتها واستقلالها، شدّد على أنّ «العمل» وحده هو الكفيل بتبديد «الشكوك» التي أثارها البند الثالث من البيان (وهو الذي أعلن استعداد الدول الثلاث للمبادرة إلى ردع العدوان في نطاق الأمم المتّحدة أو خارجه). وهذا إذا بُني العمل المذكور على الحقّ والعدل، لا على التحيّز والميل، وأثبت حرصاً فعليّاً على السلام وصدر عن احترام لسيادة الدول لا عن رغبة في بسط السيطرة أو النفوذ عليها.

قبل أن يجفّ حبر هذا الردّ، اجتاح شمال كوريا جنوبها. فطرحت الولايات المتّحدة المسألة على مجلس الأمن طالبة تشكيل قوّة دوليّة لصدّ الهجوم. وقد أمكن أن يتّخذ المجلس قراراً بالاستجابة لأن الاتّحاد السوفياتيّ كان يقاطع الأمم المتّحدة لقبولها الصين الوطنيّة في عضويّتها ممثّلة للصين كلّها، على رغم انتصار الثورة الشيوعيّة في العام السابق ونشوء جمهوريّة الصين الشعبيّة على البرّ الصينيّ. فكان أن الاتّحاد السوفياتيّ لم يتمكّن من استخدام حقّ الفيتو...



تشكّلت القوّة المدافعة عن كوريا بإسهام ستّ عشرة دولة، ولكن مع غلبة أميركيّة كاسحة، وبقيادة الجنرال الأميركيّ ماك آرثر. وكانت المرحلة الأولى من هذا التدخّل مرحلة تراجع، وجد فيها الجيش الأميركيّ نفسه، مع حليفه الكوريّ الجنوبيّ، شبه محاصر في جيب محدود من الساحل الجنوبيّ الشرقيّ لشبه الجزيرة. على أنّه تمكّن، بعد إنزال بحريّ، من دحر الجيش الكوريّ الشماليّ واجتاز الحدود بين الكوريّتين ليتعقّبه في عقر داره. وكان أن اقتراب قوّات ماك آرثر من الحدود الصينيّة استدعى دخولاً صينيّاً ضخماً في الحرب. فاضطرّت القوّات الأميركيّة والدوليّة إلى التراجع وسقطت سيول، عاصمة الجنوب، مرّة أخرى في يد القوّات الشيوعيّة.

وفي النصف الأوّل من سنة 1951، كانت الجيوش المتحاربة قد تحصّنت على جانبي خطّ العرض 38 (وهو الحدّ الفاصل بين الكوريّتين) فدارت الحرب سجالاً، في هذه المرحلة، إلى أن بدأت محادثات طويلة أفضت إلى الهدنة بعد سنتين. وكان الاتّحاد السوفياتيّ قد أنهى مقاطعته للأمم المتّحدة، في أثناء القتال، فتعذّر على مجلس الأمن اتّخاذ أيّ قرار جديد بشأن النزاع. ولكن الأمم المتّحدة بدت، في حينه، في صورة الهيئة التابعة للولايات المتّحدة، وذلك لمسارعتها إلى خوض حرب أميركيّة القوّات والقيادة والأهداف أساساً. وقد شهدت كوريا دماراً شاملاً ونزح من السكّان ملايين وبلغ عدد الإصابات، في جانبيها، نحو مليونين من العسكريّين وأكثر من ثلاثة ملايين من المدنيّين. هذا فيما وقعت 900 ألف إصابة بين الصينيّين و142 ألفاً بين الأميركيّين و17 ألفاً بين قوّات الأمم المتّحدة من الدول الأخرى...

أعاد اندلاع الحرب الكوريّة إلى مخيّلات الدول والشعوب، في العالم كلّه، أشباح حرب عالميّة ثالثة تدقّ الأبواب، وذلك بعد سنة تقريباً من إفضاء حصار برلين إلى نهاية. وكان الأمين العامّ للأمم المتّحدة تريغفي لي قد سارع، فور اتّخاذ مجلس الأمن قراره، إلى محاولة جمع الدعم لكوريا الجنوبيّة من مختلف الدول. وكانت لرسالته، بهذا الشأن، أصداء عربيّة متباينة. فقد سارعت مصر إلى إعلان مخالفتها قرار مجلس الأمن، فيما أيّدهُ العراق. وهو ما أحرجّ حكومة رياض الصلح التي بعثت بردّ حمّال أوجه. فهي أخذت علماً بقرار مجلس الأمن وأبدت حرصها على السلام ورفضها العدوان من أين أتى. ولم يَفُتْها - في إشارة إلى فلسطين - أن تعبّر عن الأمل في تنفيذ قرارات الأمم المتّحدة جميعاً بروح العدالة والحقّ. على أن مجلس الوزراء اتّخذ لاحقاً قراراً تبرّع لبنان بموجبه بخمسين ألف دولار لمساعدة جرحى الحرب الكوريّة.

كانت الحكومة، في تلك الحين، مشغولة بالسعي إلى صيغة نهائيّة للاتّفاق مع شركة التابلاين. وكانت تقلّبات الموقف السوريّ من الشركة والمطالب المتقابلة بين هذه والحكومة السوريّة لا تزال تسير بالمشروع كلّه فوق رمال متحرّكة. فضلاً عن ذلك، كان أمام مجلس الوزراء مشروع معاهدة اقتصاديّة وثقافيّة مع حكومة الولايات المتّحدة. وكان الجانب اللبنانيّ قد طلب تعديل النصّ المعروض، فوافق الجانب

الأميركيّ على التعديل، ولكن بيروت تلكّأت في التوقيع عليه. أخيراً، كان لبنان يعدّ العدّة لترشيح نفسه لعضويّة مجلس الأمن، وذلك بعد نيل الموافقة العربيّة على هذا الترشيح في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة السياسيّة للجامعة في الإسكندريّة، في أواسط آب، واشترك فيها رياض الصلح.

كان النفوذ الأميركيّ يواصل قرع أبواب المشرق العربيّ والشرق الأوسط كلّه بقوّة. وكان العنوان مكافحة الشيوعيّة. وهو ما استجابت له الحكومة اللبنانيّة إذ أعادت عدداً من الشيوعيّين البارزين إلى السجن. وذلك أن الحزب الشيوعيّ كان قد أصبح غير مرخّص بعد الاستقلال. فتراوحت معاملة الحكومات له ما بين غضّ النظر والقمع، بحسب طاقتها على تحمّل نشاطه وتقديرها لمآل هذا النشاط، وبحسب أحوال الجوار (وبخاصّة سوريا وفلسطين) وأثرها في استقرار البلاد، وبحسب الضغوط الدوليّة أيضاً، الأميركيّة منها على الأخصّ. ولكن الحكومة اللبنانيّة ظلّت تقرن الاستجابة أو عدمها للمطالب الأميركيّة بالمتابعة المناسبة للمواقف الأميركيّة من المسألة الفلسطينيّة ولمواقف الدول العربيّة، على اختلافها في ما بينها، من تلك المطالب الأميركيّة نفسها. وفي أواسط 1950، كان التقابل بالغ الوضوح (وكثير التداول بالتالي) ما بين الموقف الأميركيّ من المسألة الكوريّة، في الأمم المتّحدة وفي ساحة القتال، والموقف الأميركيّ من المسألة الفلسطينيّة ومن قرار الأمم المتّحدة رقم 194 ولجنة التوفيق الدوليّة التي وصلت إلى بيروت في 24 آب، وبدا أن سعيها الجديد قد بلغ حافّة الانهيار. لذا كانت الحكومة اللبنانيّة تزن خطاها في هذا الحقل الملغوم بمطامح أحد عملاقي الحرب الباردة وبالخلافات بين الدول العربيّة وبالخطر الجاثم على الحدود الجنوبيّة (وكان قد عبّر عن نفسه بإصابة الطيران الحربيّ الإسرائيليّ طائرة مدنيّة لبنانيّة، في أواخر تمّوز). وهذا كلّه مع بقاء الانتباه الحكوميّ مشدوداً إلى اشتباك هذه العوامل كلّها بحركات قوى في الداخل كانت أساليبها ومشاربها مُتباينة ولكنّها أخذت تزيد من سعيها إلى التوحّد وتزداد توثّباً.

هكذا حلّت دورة الأمم المتّحدة في لايك ساكسيس مزامنة الإنزال الأميركيّ، في أيلول، خلف خطوط الكوريّين الشماليّين، وتواتر الحديث عن حرب عالميّة ثالثة محتملة، ومعه الضغط الغربيّ على الدول العربيّة لتحزم أمرها وتضوي إلى المعسكر المواجه للشيوعيّة، بما يفترضه هذا من تنظيم عسكريّ لالتزامها السياسيّ ذاك. وكانت تركيا مرشّحة لعضويّة مجلس الأمن الدوليّ في وجه لبنان، وكانت الولايات المتّحدة تؤيّد ترشيحها. فتركيا المحاذية للاتّحاد السوفياتيّ كانت، في النظر الغربيّ، إذ ذاك، المفتاح الأوّل لإستراتيجيّة الدفاع عن الشرق الأوسط، وكان البحث في انضمامها إلى حلف شمال الأطلسيّ قد بدأ، وهي قد انضمّت إليه فعلاً مع اليونان في شباط 1952. عليه، كان لتركيا قسط من مفاوضة الغرب (والولايات المتّحدة خصوصاً) للوفود العربيّة إلى ليك ساكسيس في إنشاء حلف للمتوسّط تنضمّ إليه دول الجامعة العربيّة. وكان تركها المقعد في مجلس الأمن للبنان ثمناً (عارضاً) من أثمان قبل

إنّها عُرضت لهذا الانضمام. ومن بيروت، ضرب رياض الصلح بسهم في هذه المفاوضات فالتقى الوزيرين المفوّضين الأميركيّ والبريطانيّ والقائم بالأعمال اليونانيّ في أوائل تشرين الأوّل. وشاعَ أن الولايات المتّحدة تقرن مشروع الحلف المتوسّطيّ بصلح بين العرب وإسرائيل يُتيح لهذه الأخيرة أن تكون جزءاً من المنظومة الدفاعيّة وأنّها (أي الولايات المتّحدة) تعرض على العرب قروضاً تبلغ 450 مليون دولار لإبرام هذه الصفقة.

غير أن ما حصل فعلاً هو أن لبنان سحب ترشيحه لعضويّة مجلس الأمن. وحين عاد ممثّلو الدول الغربيّة الكبرى الثلاث إلى مقابلة رياض الصلح تباعاً، غداة هذه الخطوة، قيل إنّهم ذكروا له غموض الموقف العربيّ من الحرب الكوريّة واحتمالاتها، فأجابهم بأن هذا الموقف منوط بمواقف دولهم من القضايا العربيّة. كانت المسألة الفلسطينيّة إذن عقدة يتعيّن حلّها حتّى تستقيم طرق السعي الأميركيّ إلى ترتيب أوضاع الشرق الأوسط في المواجهة الدوليّة. وقد جاء من لايك ساكسيس أن الولايات المتّحدة تلوّح للعرب فعلاً بمشروع شبه رسميّ للحلّ في فلسطين. هذا المشروع كان بعيداً عن القرار 194 وعمّا أبدته اللجنة السياسيّة من تمسّك به في آب. لم يكن في المشروع تخيير للاّجئين بين العودة والتعويض، وإنّما كان مشروع توطين للاّجئين حيث هم، أو في أقطار عربيّة لم ينزحوا إليها بكثرة وتقوى على استيعابهم.

في أواخر عهد رياض الصلح بالحكم، دخل النفوذ الأميركيّ بقوّة، «ماليّة» الدولة اللبنانيّة. صدّق مجلس النوّاب الاتّفاق الجديد مع شركة التابلاين، في أواسط تشرين الثاني 1950. فبتّ بذلك مسألة طال الأخذ والردّ فيها أزيد من أربع سنوات. وباشر مجلس الوزراء، في كانون الأوّل، درس «النقطة الرابعة» من برنامج ترومان، وكانت تقضي بمنح مساعدات أميركيّة للبلاد المتأخّرة النموّ، إسهاماً في صدّ النفوذ الشيوعيّ عنها. وما لبثت اللجنة السياسيّة للجامعة العربيّة أن أعلنت، من القاهرة، في اجتماعات اشترك فيها رياض الصلح، قبول دول الجامعة الإفادة من هذه «النقطة». وفي هذه المدّة نفسها، كانت الولايات المتّحدة تطالب الأمم المتّحدة باعتبار الصين دولة معتدية، لدخولها الحرب الكوريّة وضغط جيشها الشديد على القوّات الأميركيّة الدوليّة وعلى جيش كوريا الجنوبيّة.



وكانت دول الجامعة مُنقسمة في هذا الصدد فاستُعيد الربط ما بين استجابتها المطلب الأميركيّ واستجابة الولايات المتّحدة مطلبها المتعلّق بحلّ عادل للمسألة الفلسطينيّة، وهذا فضلاً عن مطالبتها بالسلاح وبالعون الاقتصاديّ. إلى ذلك، ذاعت أخبار عن بحث دار في واشنطن ولندن حول النشاط الشيوعيّ في لبنان وضرورة مكافحته. وأمّا البحث في ترتيب الدفاع عن الشرق الأوسط فأصبح أليفاً للقاءات مختلفة: من زيارات الوزير المفوّض البريطانيّ بوزويل لرياض الصلح في بيروت، إلى اجتماعات اللجنة السياسيّة للجامعة العربيّة التي بدت، في أواخر كانون الثاني 1951، مترقّبة ما يتمخّض عنه المؤتمر العسكريّ الأنكلو- أميركيّ، المنعقد آنذاك في مالطة.

في هذه المدّة نفسها، أي بين أواخر تشرين الأوّل 1950 وأوائل شباط 1951، عادت أوضاع الحكم في سوريا لتستوي شاغلاً لرياض الصلح، بإشره من باب التدخّل شبه الصريح في تقلّبات بدت منذرة بانتشار الفوضى هناك، أو بتقوية للشبكة العسكريّة وقد أصبح لها رأس واحد هو أديب الشيشكلي. وقد واجه ناظم القدسي، رئيس الحكومة السوريّة، هذه الحال الداخليّة بما بدا هرباً عربيّاً إلى الأمام. فطرح على اللجنة السياسيّة للجامعة، في أواخر كانون الثاني 1951، مشروعاً عاد بالجامعة إلى الجدل الذي صحب تأسيسها حول مدلول «الوحدة العربيّة»: الدولة الواحدة، «الكونفدراسيون»، إلخ.

كان القدسي يدخل بمطلب الوحدة العامّة من باب الجامعة العربيّة، بعد أن فقد سعي حزب الشعب السوريّ إلى الوحدة السوريّة العراقيّة سنده العسكريّ بسقوط سامي الحنّاوي، فيما صمد، إلى حين، سنده السياسيّ المتمثّل بقوّة الحزب النيابيّة، وكان القدسي يمثّلها على رأس الحكومة. وكانت الرغبة في الوحدة مع سوريا يتكرّر التصريح بها من الجهتين الهاشميّتين. ها هنا أيضاً كان يتعيّن على رياض الصلح أن ينصب ما بات يطلق عليه اسم الميثاق الوطنيّ لسنة 1943 في وجه ما أملاه المأزق السوريّ. وهو قد فعل، فأعلن أمام اللجنة السياسيّة، في مطلع شباط 1951، أن «لبنان يرحّب بكلّ مشروع يوفّق بين الدول العربيّة إلا أنّه يُعارض كلّ ما ينتقص من السيادة الوطنيّة» وأنّه «ارتضى لنفسه وضعاً لا يريد له بديلاً».

خرج الحزبان الشيوعيّان السوريّ واللبنانيّ من الحرب العالميّة الثانية ومن معركة الاستقلال في الدولتين وهما على درجة استثنائيّة من القوّة ومن القدرة على التعبئة والتحريك الشعبيّين، خصوصاً في المدن. وكان هذان الحزبان حزباً واحداً إلى أواخر سنة 1943 حين حُلّت الأمميّة الشيوعيّة (الكومنترن) وانعقد غداة حلّها المؤتمر الأوّل للحزب الشيوعيّ اللبنانيّ. انفصل الحزبان إذ ذاك وانشقّ، في المدّة نفسها، الحزب الشيوعيّ الفلسطينيّ، الوثيق الصلة بهما، إلى تنظيمين: عربيّ ويهوديّ. قبل ذلك، كانت الحركة الشيوعيّة في سوريا ولبنان قد عرفت ازدهاراً مع وصول «الجبهة الشعبيّة» إلى الحكم في الدولة المنتدبة، واشتداد الحملة على الفاشيّة، وكان يتصدّرها الشيوعيّون. أصبح الحزب إذ ذاك حزباً «علنيّاً» وأصدر جريدته المرخّصة صوت الشعب ونشط في تعزيز التنظيم النقابيّ وفي تأسيس هيئات مساندة مختلفة الأغراض ومجسّدة، مبدئيّاً، لخطّ نضاله «الجبهويّ». وفي الميدان السياسيّ، أيّد الحزب المعاهدة الفرنسيّة - السوريّة وعارض المعاهدة الفرنسيّة - اللبنانيّة متبنّياً الدعوة إلى الوحدة السوريّة. وهو ما قرّبه إلى الكتلة الوطنيّة الحاكمة في دمشق، وإلى معارضة لبنانيّة كان بين أبرز أركانها رياض الصلح. وهو ما يسّر التحالف في انتخابات 1937 النيابيّة بين لائحة الصلح ومرشّحي الحزب عن بيروت، نقولا الشاوي وسعد الدين مومنة. وكان الحزب قد تعاون مع الصلح أيضاً في قيادة إضرابات شهدها النصف الأوّل من الثلاثينات، وقد ذكرنا ذلك.

على أن أمر الشيوعيّين أفضى إلى نكسة شديدة حين انعقد الميثاق الألمانيّ - السوفياتيّ، في آب 1939، فاضطرّوا إلى ما يشبه السكوت عن الفاشيّة والنازيّة وتفتّتهما الكاسح في المرحلة الأولى من الحرب العالميّة. خسر الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ السوريّ، آنذاك، شطراً معتبراً جدّاً من أعضائه وانفضّت

كان رياض الصلح يتأهّب لترك الحكم، إذن، مع اقتراب موعد الانتخابات النيابيّة، والبلاد في حال عربيّة ودوليّة مختلفة جداً عن الحال التي باشر الصلح الحكم فيها سنة 1943. كان الركن البريطانيّ لمعركة الاستقلال يستكمل، شيئاً بعد شيء، تخلّياً أليماً عن المفاتيح الإستراتيجيّة الرئيسة للشرق الأوسط. وهذا استكمال احتاج، بعد 1951، إلى بضع سنوات أخرى. وكان الانسحاب البريطانيّ من فلسطين، سنة 1948، قد مثّل في المجال العربيّ مرحلة رئيسة من هذا التخلّي. وكانت الولايات المتّحدة، الخارجة وحدها سليمة وعظيمة القوّة من الحرب العالميّة الثانية والمتصدّية لاحقاً لحماية العالم كلّه من الشيوعيّة والمستحوذة، من قبل، على الجانب الأهمّ من تركة النفوذ البريطانيّ في جزيرة العرب، هي الوريث المؤهّل لما أخذ يسقط أو ينذر بالسقوط من المواطن الأخرى لهذا النفوذ. وقد باشرت الولايات المتّحدة دورها هذا من تركيا واليونان، فضلاً عن الجزيرة العربيّة. وحين أخذت تسرّح بصرها إلى حلقات عربيّة أخرى هي بلاد الشام والعراق، متوخّية إحكام الطوق حول الاتّحاد السوفياتيّ (وكانت تركيا وإيران والأفغان وباكستان حلقاته الأخرى)، لقيت في ذلك تعاوناً بريطانيّاً إجماليّاً لم يخلُ من توتّر موضعي ومواجهات تفصيليّة. ولكن المشكلة الصعبة لهذا التوسّع الأميركيّ كانت في الجانب العربيّ وكانت عقدتها في فلسطين. فقد وجدت الولايات المتّحدة نفسها (وهي الطارئة الدور، نسبيّاً، في الصراع على فلسطين) وهي تحمل على يديها دولة إسرائيل الوليدة، وذلك، من حيث الأساس، لأسباب أميركيّة داخليّة. نشأ هذا الوضع في ظرف كانت فيه الدولة الصهيونيّة أبعد ما تكون عن «التطوّع» لتقديم ما اعتبرته «تنازلات» للعرب، تشتري بها استجابة هؤلاء للمطالب الأميركيّة. بل هي كانت، في أواخر 1948، قد ابتعدت أشواطاً عن قبول ما بدا مؤسّسوها مستعدّين لقبوله في أوائل العام نفسه.

هكذا وجدت الولايات المتّحدة نفسها تطالب العرب بالانضواء السياسيّ والعسكريّ في المنظومة المراد إنشاؤها، وهي غير قادرة على ردّ شيء لهم من خسارتهم، بما هي الراعي العالميّ الجديد لمنطقتهم، بل أيضاً وهي محتضنة عدوّهم وراغبة - ضمناً أو صراحة - في ضمّهم مع هذا العدوّ إلى شركة إستراتيجيّة يكون هو الحلقة القويّة فيها. فحتّى السلاح لبث بيعه مقنّناً



174 خالد بكداش

من حوله أو انكفأت هيئات وشخصيّات كانت تعتبر «رفيقة درب» له. وكانت علاقة الحزب بالكتلة الوطنيّة في دمشق قد أخذت تسوء بعد انهيار تجربة «الجبهة الشعبيّة» في فرنسا والتلكّؤ الفرنسيّ المتمادي في إبرام المعاهدة مع سوريا. فابتداءً من صيف 1938، عاد الحزب إلى مواقفه المتشدّدة في معارضة السلطة المنتدبة، وإلى معارضة الحكومة الوطنيّة في آن. وهو ما أفضى إلى حظر نشاطه ووقف جريدته مع نشوب الحرب العالميّة. ولم يلبث قادته أن سيقوا إلى السجن في نهاية العام 1939.

هذه المحنة التي طالت نحو سنتين انتهت مع دخول الاتّحاد السوفياتيّ الحرب إلى جانب الحلفاء، في حزيران 1941، بعد إقدام الجيش الهتلريّ على اجتياح الحدود السوفياتيّة. كان الحزب قد اعتبر زحف القوّات البريطانيّة في ربيع 1941 ومعها قوّات فرنسا الحرّة لتحرير سوريا ولبنان من السيطرة الفيشيّة «عدواناً» صارخاً. على أن هذا الموقف تغيّر حين زحف الجيش الألمانيّ على الأراضي السوفياتيّة بعد ذلك بشهرين. أطلق سراح القادة الشيوعيّين وعادت

بشدّة لمن كان يُفترض دخولهم حرباً عالميّة محتملة الوقوع، وحتّى للمعونة الاقتصاديّة لبثث نظريّة، إلى حدّ بعيد، منوطة، ما خلا النزر منها، بقبول الأمر الواقع في فلسطين وإبرام التحالف المطلوب.

كان هذا الوضع الأميركيّ المستجدّ مختلفاً اختلافاً جسيماً عن ذاك الذي كان لبريطانيا العُظمى حتّى نهاية الحرب العالميّة الثانية. فعلى الرغم من أن بريطانيا هي صاحبة وعد بلفور، وهي الراعية المتقلّبة المزاج جدّاً للهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، وهي حامية الاستيطان اليهوديّ في هذه الأخيرة عند الحاجة، فإن بريطانيا كانت أيضاً هي الحليفة لثورة العرب على السلطنة العثمانيّة، في إبّان الحرب العالميّة الأولى، وهي المؤسّسة لدول عربيّة، من أصلها، بعد ذلك، وهي الراعية لاستقلال بعض آخر من هذه الدول في الحرب العالميّة الثانية، وهي المتعرّضة، ابتداء من أواخر تلك الحرب، للسعي الصهيونيّ المسلّح إلى إخراجها من فلسطين. لذا لم يكن نفوذها في الدول العربيّة، مع كلّ ما استثاره من أزمات في العراق وفي مصر، مصدر حرج وقلقلة للأنظمة المتعاهِدة معها أو المقرّبة إليها، يبلغان من الشدّة والجذرية ما أخذ يتسبّب به الطرق الأميركيّ لأبواب هذه الأنظمة، مقترناً بالتبنّي الأميركيّ لإسرائيل ومعه رزوح هذه الأخيرة القلق على أمن جيرانها وتصلّبها الشديد في مواجهة كلّ تسوية يعرضها مجتمع الدول للمسألة الفلسطينيّة. من عجز العرب، إذن، إلى اللجاجة الغربيّة في مناخ الحرب الباردة، إلى الاضطراب الحاصل أو المحتمل على الحدود مع إسرائيل، إلى ضغط مشكلة اللاجئين وأخطار استثمارها واستثمارهم في زلزلة المجتمعات المضيفة، كان رياض الصلح يخلّف وراءه وضعاً مختلفاً جدّاً – على ما أسلفنا – عن وضع التوثّب إلى الاستقلال والآمال المنبسطة في بناء دولته والوحدة السياسيّة (الظاهرة في الأقلّ) للمجتمعات التائقة إليه...

هذا الاستقلال كان يزكّيه أيضاً، في سنة 1943، نظام إقليميّ رعت بريطانيا العظمى أيضاً تكوّنه واستتباب أصوله وتمثّل في «مشاورات الوحدة العربيّة»، ثمّ في جامعة الدول العربيّة، وقد رعى ميثاقها ميثاق الاستقلال اللبنانيّ وأخذ بمقتضياته. وأمّا في أوائل 1951، فكانت الجامعة العربيّة لا تزال تجد عسراً



175 فرج الله الحلو

«عصبة مكافحة الفاشيّة» إلى نشاطها السابق واستأنفت جريدة صوت الشعب صدورها وأنشئت مجلّة الطريق. وبعد سنة وبعض سنة من هذه العودة، شدّت الهزيمة الألمانيّة في ستالينغراد من أزر الحزب وزادت في جاذبيّة دعاوته إذ ظهر أن جبهات المحور صائرة إلى انهيار.

وكان نموّ الصناعة البارز في سوريا ولبنان، في أثناء الحرب، يوسّع في المجال المتاح لحركة الحزب ويسهّل جهوده لتعزيز التنظيم النقابيّ. على أن سنوات الحرب شهدت القليل من الإضرابات العمّاليّة، إذ جعلت المسائل السياسيّة تتصدّر، بضخامتها وإلحاحها، مجال العمل العامّ أو تستغرقه. فلم تستأنف الحركات الإضرابيّة إلاّ في النصف الثاني من سنة 1945 وفي العام الذي تلاه وشهد، بخاصّة، معركة قانون العمل. وقد أقرّ مجلس النوّاب هذا القانون، وكان مطلباً ثابتاً للحزب وللحركة النقابيّة، وذلك بعد مجابهة سقطت فيها العاملة وردة إبراهيم وأصيب نفر غيرها.

قبل ذلك، كان الحزب قد اشترك في معركة الاستقلال وفي «المؤتمر الوطنيّ» الذي تشكّل في أثنائها مشتملاً على مروحة مرموقة من الشخصيّات والهيئات. وقد

في لأم جراح خلّفتها فيها هزيمة 1948، وكانت عواقب هذه الهزيمة لا تزال تتنامى. فمع أن الأزمة التي أحدثها ضمّ ضفّة الأردنّ الغربيّة إلى الشرقيّة بدت آخذة في الانحسار، فإن الضمان الجماعيّ العربيّ بدا، في وجه من وجوهه، ردّاً مصريّاً، بخاصّة، على الخطوة الأردنيّة، وبقي الأردنّ بمنأى منه ولم يأتِ مفعوله، مع ضعف الجيوش العربيّة المستمرّ، باعثاً على الثقة بجدّية فاعليّته الدفاعيّة. ومع تسلسل الانقلابات في سوريا، ظهر لأوّل مرّة، من خلال هذه الحالة، عجز منظومة الجامعة عن درء المخاطر الحائقة بكلّ من حلقاتها... بل ظهر أيضاً أن الحلقة الضعيفة سرعان ما تستوي غرضاً لتصارع الحلقات الأخرى عليها، وهو ما يزيدها ضعفاً.

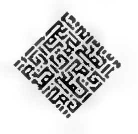
في سوريا إذن، كانت قد بدأت، قبل مغادرة رياض الصلح الحكم بسنة ونصف سنة، مرحلة «حكم مزدوج» واجهته حزب الشعب والرئيسان الظاهران الأتاسي والعظم أو القدسي، والقوّة الصاعدة فيه أديب الشيشكلي، الذي راح، بعد أن أطاح الحنّاوي، يقصي من دائرة النفوذ في الجيش منافسيه المحتملين ويمهّد، بطيّ صفحة الوحدة السوريّة - العراقيّة، لإطاحة الواجهة السياسيّة المترنّحة والاستئثار بالسلطة. وكان الضبّاط الذين توالوا على حكم سوريا، حتّى ذلك الحين، من الزعيم إلى الحنّاوي إلى الشيشكلي يكنّون عداءً استثنائيّ الشدّة لرياض الصلح. وهو عداء زاده شدّة، في الحالتين الأخيرتين، إعدام أنطون سعادة. فقد عوّل الحنّاوي والشيشكلي، على الرغم من الالتباس أو التقلّب الذي شاب علاقة كلّ منهما بالحزب السوريّ القوميّ، على ضبّاط من هذا الحزب وعلى دعمه السياسيّ. غير أن جذر العداء الأعمق بين رياض الصلح وانقلابيّي دمشق كان - على ما أشرنا إليه - في موضع آخر. كان في اعتبار هؤلاء الصلح بقيّة جيل عربيّ ظلّ حاضراً في خاطر سوريّين كثيرين، وكان من وجوهه القوّتلي ومردم. كان رياض الصلح قد أثار غضب حسني الزعيم، فور انقلاب هذا الأخير على القوّتلي، بدعوته الوزراء المفوّضين العرب في بيروت إلى بحث الوضع الناشئ في دمشق. ولا غرو أن رياض الصلح التقى مردم في القاهرة، في أواخر تشرين الأوّل 1950 (أي حين كان الشيشكلي قد بلغ الغاية من إقصاء منافسيه العسكريّين نقلاً أو نفياً أو اعتقالاً)، وأنّه بحث، وهو في زيارة خاصّة لمصر، أحوال سوريا مع النحّاس وأشرك في البحث وزير العراق المفوّض

ذكرنا أن المرحلة نفسها شهدت تشكّل الحزبين المستقلّين السوريّ واللبنانيّ. وكان الحزب يرفع في هذه المرحلة شعارات «التحرّر الوطنيّ» و«الديمقراطيّة الشعبيّة» إلى شعار «مكافحة الفاشيّة» متّبعاً خطّة اعتدال واضح في المطالب الاقتصاديّة الاجتماعيّة. وهو ما يسّر انفتاحه، تحت راية «الجبهة الوطنيّة الديمقراطيّة» المفترضة، على سائر القوى الناهضة للانتداب. وكانت تلك مرحلة شهد فيها الحزب نموّاً كبيراً في لبنان إذ أصبح أعضاؤه يُعدّون بالألوف، وأصبح مسيطراً على نقابات عديدة وذات أهمّيّة وكثر مناصروه أيضاً في أوساط متنوّعة. وقد أسهم في هذا النموّ وقوف الاتّحاد السوفياتيّ بجانب سوريا ولبنان في معركتي الاستقلال والجلاء. وأسهم فيه أيضاً اشتراك الحزب في المبادرات المعادية للصهيونيّة، وقد أخذت تتواتر مع تباشير الهجوم الصهيونيّ العام في فلسطين حين لاحت بمزيد من الوضوح فور انتهاء الحرب العالميّة.

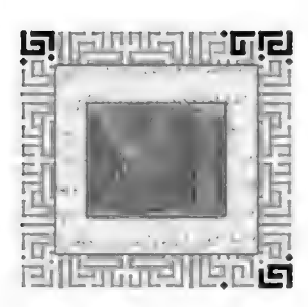
عليه أنشأ الحزب اللبنانيّ علاقات مودّة إجماليّة مع حكومات الاستقلال إلى سنة 1947 بما فيها حكومتا رياض الصلح الأوليان. وباستثناء ما كان يصحب بعض الإضرابات من توتّر وعنف محدودين، حظي الحزب بتقبّل رسميّ إجماليّ لنشاطه العلنيّ... بل برعاية رسميّة مباشرة لبعض من وجوه هذا النشاط. وهذا مع بقائه ملازماً خطّ الهجوم على سياسات «الدول الاستعماريّة» الغربيّة، وخصوصاً بريطانيا، وعلى ملك الأردنّ عبد الله وعلى مواقف اتّخذتها جامعة الدول العربيّة أحياناً. وأمّا الحزب الذي كان لا يكاد يخلو أسبوع، في تلك الآونة، من صدام بين عناصره وعناصر الحزب الشيوعيّ فهو الحزب السوريّ القوميّ. وفي ذكرى وعد بلفور (2 تشرين الثاني) سنة 1945، أسفر واحد من هذه الصدامات، في وسط بيروت، عن سقوط قتيل هو الشيوعيّ إدوار الشرتوني من مجلّة الطريق وعن إصابة عناصر عدّة من الحزب القوميّ بجروح مختلفة.

في مصر. ولا غرو أنّه التقى أيضاً - وبخاصّة - شكري القوّتلي في الإسكندرية. وهذا فيما كانت العرائض المطالبة بعودة القوّتلي إلى السلطة تحصد التواقيع بأعداد ضخمة في سوريا.

لم يعد القوّتلي إلى دمشق في حينه، ولا عاد مردم، بل أكمل الشيشكلي طريقه القصير نحو حكم استبدادي (قصير أيضاً) لسوريا. وحين غادر رياض الصلح الحكم في شباط 1951، كانت دمشق غير دمشق التي زارها فور تسلّمه رئاسة الحكومة في خريف 1943. كان ما أطلق عليه لاحقاً اسم الميثاق الوطنيّ - بين ما كان - ميثاقاً بين بيروت ودمشق. وهو ميثاق لبثت الثانية تميل تارةً إلى إبرامه وتارةً إلى نقضه. وكان رياض الصلح، بشخصيّته وبتاريخه كلّه، ضمانة الإبرام من جهة بيروت. وكان في العاصمة الأخرى القوّتلي والجابري ثمّ القوّتلي ومردم. وهؤلاء لم تكن سياسة العلاقة معهم هيّنة دائماً من الجهة اللبنانيّة. ولكن رياض الصلح بقي قادراً على هذه السياسة. وأمّا في سنة 1951 - بل قبلها - فكان خصوم رياض الصلح الذين تحمّسوا موقّتاً - برغم الخصومة - لمواقفه اللبنانيّة، في وجه خالد العظم ثمّ في وجه ناظم القدسي، قد وجدوا الوقت الكافي لكبح حماستهم، وأخذوا يعيّرون رياض الصلح بأنّه ليس الرجل الذي يصلح لإصلاح العلاقات بين بيروت الانتخابات - على علاتها - ودمشق الانقلابات.



غير أن العلاقة بين الحزب وأوساط السلطة أخذت تضطرب كثيراً في السنوات الثلاث الأخيرة من الأربعينات، وذلك تحت وطأة عاملين: الأوّل اعتماد «عقيدة جدانوف» المترمّتة (1947-1949) في الاتّحاد السوفياتيّ، وقد نحت بالأحزاب الموالية لهذا الأخير، في الحركة الشيوعيّة العالميّة، نحو اعتماد لهجة طبقيّة صارمة ضيّقت نطاق «الجبهة الوطنيّة»، دون نقضها، وقلّلت من مكانتها في إستراتيجيّة الأحزاب، فحدّت، بالنتيجة، من انفتاح هذه الأخيرة على جهات سياسيّة في السلطات وخارجها كانت تلتمس إلى أمس محالفتها في «النضال الوطنيّ الديمقراطيّ». هذه العقيدة قيّدت، في لبنان وسوريا، ملاينة الحزب الصريحة لمن كان يصنّفهم ممثّلين سياسيّين للرأسماليّة «الوطنيّة» من صناعيّة وتجاريّة ولكبار ملاّكي الأراضي، ناهيك بفئات أخرى أدنى درجة في السلّم الطبقيّ. لم يتخلّ الحزب عن إستراتيجيّة «الجبهة»، ولكنّه أعاد النظر في تعريفه للعلاقة الجبهويّة وأخذ يشدّد على قيادته للنضال الاقتصاديّ - الاجتماعيّ في وجه من كانوا أطرافاً مفترضين في تلك العلاقة. والعامل الثاني تأييد الاتّحاد السوفياتيّ لقرار الأمم المتّحدة القاضي بتقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني 1947، ثمّ اعترافه - بعد أشهر - بدولة إسرائيل فور إعلان قيامها. وقد هزّ هذا الموقف السوفياتيّ الحزب نفسه إذ كان في الخطّ المعادي لإنشاء الدولة اليهوديّة في فلسطين واشترك بفاعليّة لبضع سنوات في «اتّحاد الأحزاب اللبنانيّة لمكافحة الصهيونيّة» (وكان يرئسه محمّد جميل بيهم) فأخذه الموقف السوفياتيّ على حين غرّة، ووجد نفسه مسوقاً إلى تأييد التقسيم في بيان مشترك أصدرته معه عدّة أحزاب شيوعيّة عربيّة. وقد شهدت دمشق حركة نقمة على الشيوعيّين قُتل فيها ثلاثة من هؤلاء وجُرح واحد. وأُلقيت، في بيروت كذلك، قنبلة على مقرّ الحزب. وفي مطلع العام 1948، حُظر نشاط الحزبين الشيوعيّين في سوريا ولبنان وأُغلق في بيروت





276 مصطفى العريس

مقرّ الحزب، وصودرت أوراقه ودوهمت منازل قادته فاضطرّوا إلى التخفّي. كذلك ألزمت هيئات موالية للحزب بتجميد نشاطها. ومع دخول لبنان الحرب الفلسطينيّة، ألقت أجهزة الأمن القبض على نحو عشرين من الشيوعيّين بينهم قياديّون واقتادتهم إلى سجن القلعة في بعلبك، ليبقوا فيه أشهراً من غير تهمة توجّه إليهم ولا محاكمة. وحين نظّم الحزب تظاهرة احتجاج على استمرار اعتقالهم أمام أبواب المؤتمر العامّ لمنظّمة الأونيسكو المنعقد في بيروت، قُبض على بعض المشتركين في التظاهرة وقُبض أيضاً على القائد النقابيّ الشيوعيّ مصطفى العريس المشترك، من جهته، بصفة مراقب، في المؤتمر! وقد ألحق العريس برفاقه في سجن بعلبك.



وفي غمرة هذه الحملة، كان فرج الله الحلو الذي أقصي، بسعي من خالد بكداش، عن رئاسة الحزب اللبنانيّ في منتصف الأربعينات، يتعرّض، وهو ملاحق مع رفاقه من جانب أجهزة السلطة، لحملة داخليّة جديدة من جهة بكداش وأشياعه، سوّغها تردّد الحلو في الانصياع للموقف السوفياتيّ من النزاع الجاري في فلسطين. وقد اضطرّ الحلو لاحقاً، بعد أن أقصي عن كلّ مسؤوليّة حزبيّة، إلى التقدّم بنقد ذاتيّ مهين، تمهيداً لعودته إلى القيادة، حمل، في تاريخ الحزب،

م - 103 من كان ذلك «العائد»؟

في الثاني من آذار 1947، عاد إلى لبنان أنطون سعادة من غربة أرجنتينيّة طالت نحواً من تسع سنوات. وكان معه على الطائرة نفسها فوزي القاوقجي، العائد هو أيضاً إلى لبنان، ولكن من القاهرة، بعد غربة طالت كثيراً وطوّحت به بين أقطار عديدة والموعود هو أيضاً بحلبة جديدة من حلبات صراع مديد.

كان أنطون سعادة قد أمضى، في النصف الثاني من الثلاثينات، ثلاث عقوبات سجن متباينة المدّة، وذلك على أثر انكشاف أمر الحزب السرّي الذي أسّسه في سنة 1932 وسمّاه الحزب السوريّ القوميّ، وجعل له نظاماً محوره جعل العضويّة عقداً بين المنتسبين والزعيم وطلب الانضباط وإسلام النفس إلى هرم القيادة. وقد تسنّم مؤسّس الحزب موقع «الزعامة» هذا محيطاً إيّاه بشعائر الولاء والطاعة على غرار استوحى - شأن سواه من المنظّمات المشابهة شكلاً في المشرق العربيّ - نماذج أوروبيّة كانت مبذولة آنذاك للمقلّدين، وأخصّها النموذج الفاشيّ الإيطاليّ. على أن أنطون سعادة - الذي درس الألمانيّة ومرّسها - تفرّد بالاستقاء المباشر من القوميّة الألمانيّة الرومنطيقيّة، فأدخل فكرها السياسيّ إلى هذا المشرق، ولم يكن دخل إليه منها، قبل ذلك، غير فتات من الشعر والرواية. فكانت من ذلك نظريّة للقوميّة السوريّة يصحّ تصنيفها في عداد «قوميّات الأرض» إذ هي تفترض ثباتاً لسمات الأمّة، أساسه علاقتها بالإقليم الذي نمت واستقرّت بين ظهرانيه، وذلك دون العرق والدين واللغة التي لا تُعدّ «جوهريّة» في تكوين الأمّة. وهذا مع أن سعادة لم ينأ بنفسه فعلاً عن النظرة العرقيّة، وإنّما وضع «المزيج السلاليّ» (الذي قد يكون، بحسب رأيه، ممتازاً أو منحطّاً) في موضع «العرق النقيّ» الذي لا يصمد لأدنى نظر تاريخيّ، وخصوصاً في حالة إقليم كان، مدّة تاريخه كلّه، معبراً ومحطّاً للفتوح والهجرات. وقد عدّ سعادة «المزيج السلاليّ» السوريّ ممتازاً، بطبيعة الحال، معتدّاً بما جاءت به القوميّات المهيمنة من أخلاط نظريّة زعمت لها، في تلك الأيّام، صفة «علميّة».

أفضى تأسيس القوميّة على الأرض الواحدة بسعادة أيضاً إلى القطع بوجوب فصل الدين عن الدولة. فلم يولِ اعتباراً إيجابيّاً، في تطلّعه إلى مستقبل الأمّة، لما هو قائم من البنى الاجتماعيّة - الثقافيّة التي تتنازع هذه الأمّة أو تتآزر فيها. وإنّما صرف همّه، عبر التنشئة والتنظيم الحزبيّين، إلى

اسم «رسالة الرفيق سالم». وهي نصّ من النصوص النموذجيّة لما كانت عليه الأدبيّات الداخليّة للأحزاب الشيوعيّة في هذه المرحلة من العهد الستالينيّ.

وفي دمشق، تقلّب موقف السلطة الحاكمة من الحزب الشيوعيّ على إيقاع الانقلابات العسكريّة. فمن مناخ المجابهة القاطعة الذي ساد بين الحزب والسلطة في أيّام حسني الزعيم، إلى مناخ المداراة الواضحة، وإن متقطّعة، والتعاون الانتخابيّ مع حزب الشعب في عهد سامي الحنّاوي، إلى حرّيّة الحركة النسبيّة وإلى التظاهر تضامناً مع كوريا الشماليّة أو مناهضة للبيان الثلاثيّ في عامي ازدواج السلطة (وذلك تظاهر أورث قمعاً دامياً)... وقد صاحب هذا التقلّب ارتفاع شعار «الدفاع عن السلام» في دعاوة الحزب وصاحَبَته أيضاً حملة تطهير في صفوف الحزبين السوريّ واللبنانيّ أخرجت منهما من وُصموا بتهمة «التيتويّة». وفي هذه المدّة أيضاً، زاد شعار «الدفاع عن السلام» من أهمّيّة منظّمة «أنصار السلم» التابعة للحزب ووسّع كثيراً من نفوذها في الوسطين السياسيّ والثقافيّ، مبرزاً للعيان، على الخصوص، وثوق الصلة بين الحزب الشيوعيّ وحزب الشعب.

أظهرت حملة التطهير استمرار التداخل (بل ازدياده) بين قيادتي الحزبين السوريّ واللبنانيّ، وما كان لخالد بكداش، على وجه التحديد، من سطوة في كليهما. ولم تلبث هذه السطوة أن تجسّدت في «قيادة عليا» للحزبين أنشئت في نهاية العام 1950. وفي ظروف الضغط التي صحبت تسلّق الشيشكلي الدؤوب إلى قمّة السلطة، انتقلت قيادة الحزب السوريّ نفسها، في العام التالي، إلى بيروت. وكان موقف الحزب يزداد صرامة من الأحزاب السوريّة الأخرى التي اعتمدت شعارات مشابهة لشعاراته في الوسطين العمّاليّ والفلاحيّ (الحزب العربيّ الاشتراكيّ، حزب البعث، الجناح اليساريّ من حزب الشعب،

إلخ.) وهذا موقف تغيّر لاحقاً مع رحيل ستالين ثمّ مع خلع الشيشكلي وخروجه من البلاد. على أن لهجة بكداش، في تلك الآونة، بقيت أميل إلى التشدّد من السياسة العمليّة للحزب في مواجهة الإقطاع والبرجوازيّة، على اختلاف شرائحها، ومن كانوا يعتبرون ممثّليهما السياسيّين في سوريا. وبدا بكداش حريصاً على ألاّ يغترّ محازبوه كثيراً بالانفتاح الواضح من جانب شخصيّات وهيئات سياسيّة متباينة المشارب على حركة «أنصار السلم» مثلاً.

على الرغم من هذه القلاقل كلّها، بدا الحزب اللبنانيّ، مع انصرام العام 1948، واحداً من أقوى الأحزاب اللبنانيّة، وأصبح أوفرها نشاطاً على الإطلاق. لم يكن تخفّي قادته واعتقال بعض من المسؤولين المتوسّطين فيه قد فتّ في عضده، ولا أضعف حركته دخول قائده النقابيّ مصطفى العريس السجن وخروجه منه تكراراً في مدى سنة 1949. وقد أفضى الحكم، في نهاية تلك العام، على العريس وعلى رئيس الحزب نقولا الشاوي (المتواري) بالسجن مدّة سنة، إلى تظاهرات متفرّقة، في العاصمة وفي مدن أخرى، لم تسلم من إراقة الدماء ولا من الزيادة في عدد المعتقلين. وكان بعض هذه التظاهرات نسائيّاً تصدّرته زوجة مصطفى العريس.

وطوال سنة 1950، استوت الحرب الكوريّة و«البيان الثلاثيّ» الشهير ومشروع المعاهدة الاقتصاديّة والثقافيّة بين لبنان والولايات المتّحدة الأميركيّة أسباباً لتظاهرات أخذ يحرّكها الشيوعيّون كلّ أسبوع تقريباً، في بيروت وطرابلس خصوصاً، وكان بعضها ينتهي صمتيّ. وكانت هذه التظاهرات تلقى عطفاً من الصحافة المعارضة لحكم بشاره الخوري ورياض الصلح ومن الساسة المعارضين أيضاً. فكان بعضها يضمّ آلافاً وكان محامون كثيرون يتطوّعون للدفاع عن الموقوفين. وقد ظهرت في المؤتمر الذي عقدته حركة «أنصار السلم» في بيروت، سنة

تكوين «إنسان - مجتمع» مناهض للفرديّة و«حياة جديدة»، ينشئهما الحزب، ويكونان تعبير الأمّة عن نفسها وعن بلوغها كمالها. وهذا أيضاً مبدأ كانت تتقاسمه، في أيّام سعادة، عقائد متعارضة كليّاً، من وجوه أخرى، من قبيل النازيّة والشيوعيّة والصهيونيّة. وكان لنفور سعادة هذا من نفوذ «الإكليروس» (بقطع النظر عن ديانة هذا الإكليروس) مصدر آخر هو المصدر الماسونيّ. فقد كان سعادة قد التحق بالماسونيّة في شبابه الأوّل، وأصبح أميناً لسرّ محفل من محافلها، في مهجره البرازيليّ، كان يرئسه والده خليل سعادة. وقد انفصل سعادة عن الماسونيّة بمودّة، معلّلاً انفصاله بالرغبة في تكريس جهوده للسياسة، وهذا حقّل لم يجد من المحفل وأعضائه إقبالاً جادّاً عليه. ولعلّ من آثار هذه المرحلة في سيرة الرجل تشدّده في الميل إلى السرّيّة وهذا الإفراط في الطابع الشعائريّ الذي طبع به سلوك محازبيه والعلاقة التي أنشأها بينه وبينهم.

وأمّا تصوّر «الأمّة السوريّة» فهو فرنسيّ البدايات، عرفته أواخر القرن التاسع عشر مركباً بناطح السفينة العثمانيّة المخلّعة، للمطامع الفرنسيّة في سوريا ولبنان وفلسطين. وقد منحه كماله، غداة الحرب العالميّة الأولى، اليسوعيّ البلجيكيّ هنري لامنس في صفحات عن الإقليم السوريّ لا تختلف بشيء ذي بال في النفَس والمآل، وإن اختلفت في المراجع والتفاصيل، عمّا كتبه أنطون سعادة في الموضوع نفسه، بعد ذلك بنحو من عقدين. وتظهر طواعيّة هذا النوع من الفكر لرائد أصحابه، في الحاضر، عبر انقلاب لامنس على سوريا حينما عزم غورو على تقسيمها، بعد شهور، لا أكثر، من محاضرة بليغة، سوريّة الهوى القوميّ، ألقاها الأب اليسوعيّ في الإسكندريّة. فقد انقلب الوصف الذي كان استوى أساساً للقوميّة السوريّة إلى أساس للقوميّة اللبنانيّة، ولم يتغيّر من معالمه العامّة، المرسومة بتقاسيم الأرض وخصائصها في الحالتين، غير أسمائها. وتظهر الطواعيّة المشار إليها أيضاً في انقلاب سوريا الطبيعيّة التي كان سعادة قد كدح أشدّ الكدح في إخراج صورتها للعيان طوال الثلاثينات إلى الهلال الخصيب، وذلك بعد أن ضمّ إليها الرجل العراق بلا انتظار مزيد من التمحيص، غداة عودته التي نحن بصددها من المهجر، وجعل جزيرة قبرص نجمة الهلال الخصيب... كان لامنس قد اضطرّ إلى التضييق وأمّا سعادة فوجد نفسه محمولاً على التوسيع. كان هذا هو شأن

«خرافات الأصل» التي تتّخذها العقائد القوميّة. فهذه تنطلق من إنكار: تنكر أن نوازع الحاضر هي أصلها الفعليّ وهي الموجّهة والمؤلّفة لصور ماضيها، بما فيه ماضي الأرض نفسها وما يُنسب إليها من «دعوة». وهي تستبدل بالنوازع تلك تأليفاً بعينه للتاريخ ما هو إلا واحد من تآليف ممكنة، وهو الذي تسوّغه تلك النوازع نفسها. وتتبدّى الأرض نفسها طيّعة في لحظات التأسيس. فالأرض، بحدّ ذاتها، يسعها أن تكون جزيرة ضئيلة الجرم، ويسعها أن تكون قارّة. فلكلّ من هاتين شخصيّة طبيعيّة.

وسواء أشعر سعادة بحقيقة دافعه أم لم يشعر بها (إذ لا أهمّيّة تذكر لـ«الشعور» في هذا المعرض) فإن التوسيع (أو التوسّع) الذي بادر إليه على عجل (قامعاً بشدّة دهشة المثقّفين المبغوتين من بين أركان حزبه) لم يكن مردّه إلى أفضليّة جبال البختياري حدّاً شرقيّاً لسوريا الجديدة على تخوم البادية الشاميّة و«ملتقى دجلة» ولا عظمة الحضارة القديمة في ما بين النهرين، وإنّما كان تصدّر العراق الهاشميّ المتزايد من أوائل الأربعينات. كان مردّ التوسيع، بالتالي، إلى اشتمال «الهلال الخصيب» (الذي ظلّ سعادة يكابر، شيئاً ما، في الانتساب إلى اسمه هذا) في الصراع السياسيّ الفعليّ، مدّة عقد من الزمن، على «سوريا الكبرى». وكان نوري السعيد قد رفع لواء الأوّل ورفع عبد الله، أمير شرق الأردن ثمّ الملك عليه، لواء الثانية في حركة تجاذب وتواطؤ توالت فصولها تحت العين البريطانيّة الساهرة. وكان مدارها السيطرة، بصورة ما، على الدولة السوريّة. فتُضمّ هذه إلى أحد العرشين إذا غلب التجاذب، أو يُملى عليها الدخول في اتّحاد يدخله معها العرشان إذا أمكن التواطؤ. في كلّ حال، كانت بادرة أنطون سعادة أخذ علم بالحضور الراهن للعراق في سوريا ومصعه ضمنيّاً إلى اتّخاذه سنداً، ولم تكن ثمرة استخلاص نظريّ للهلال الخصيب من أغوار التاريخ ومعالم الأقاليم.

وقد ذهب الرجل بعيداً في المداورة لتسويغ انقلابه هذا. فزعم أنّه مجرّد تدقيق للحدّ الشرقيّ لسوريا الطبيعيّة كان قد أجّله في طبعة الثلاثينات من خريطته. وذكر إيراده «ملتقى دجلة» (لا الفرات) في تعيين الحدود الشماليّة الشرقيّة لسوريا في طبعتها القديمة تلك على أنّه دليل على ورود العراق في حسبانه مذ ذاك. وهو ما يدحضه أدنى نظر إلى خريطة هذا الإقليم. فإن

1950 - على سبيل المثال - وفرة عدد الهيئات الظهيرة للحزب الشيوعيّ أو «الجبهويّة»، فضلاً عن اتّساع شبكة العلاقات التي كانت تشدّ الحزب آنذاك إلى الأوساط السياسيّة المعارضة.

وفي ميدان العمل والمهن، كان الحزب مسيطراً على نقابات عدّة (عمّال البناء، عمّال النجارة، عمّال الطباعة، إلخ.) ملتئمة في ما كان يسمّى «اتّحاد نقابات العمّال» وكان نافذاً في نقابات أخرى. وقد راح يقرن في دعاوته ما بين الدفاع عن «خبز الشعب» والهجوم على «المروّجين لحرب عالميّة ثالثة». غير أن هذا الحضور المعتبر في جانب من الحركة العمّاليّة (بما فيه بعض من أكثر النقابات مبادرة) لم يكن يخفي عن الحزب نفسه بقاءه منتمياً، من حيث المنبت الاجتماعيّ، إلى البرجوازيّة الصغيرة بشرائح مختلفة منها. فكان بكداش ينعي على حزبه افتقاد «القاعدة الجماهيريّة البروليتاريّة». وكان المعلّمون وطلّاب الحقوق، يليهم الأطبّاء والمعلّمون والمهندسون والتجّار، أوفر الفئات المهنيّة حضوراً في هيئات الحزب القياديّة. طبعاً لم يكن التخريج «النظريّ» لشبه الانحصار هذا صعباً على الأيديولوجيّين الشيوعيّين في تلك الأيّام. ولكنّ «خطر» انسياق الحزب إلى سياسات تترجم تكوينه الاجتماعيّ الفعليّ كان، باعتراف بكداش نفسه، قائماً على الدوام.

ثمّ إن وفرة مناصري الحزب وكثرة من كانت تجتذبهم من السياسيّين والفاعليّات الاجتماعيّة المتنوّعة لقاءات منظّماته «الجبهويّة» أو تجتذب عرائضها تواقيعهم، لم تكونا لتحجبا عزلة الحزب العميقة، في تلك الآونة، ومظهرها حال الافتراق الشديد بين خطّه السياسيّ ومسالك القوى السياسيّة الرئيسة في البلاد. وهو افتراق كان يمنع أن تنشأ علاقة ثابتة (تتعدّى الظرف الانتخابيّ أو السياسيّ العابر أو نطاق التناوش مع أجهزة

«ملتقى دجلة» غير مجرى دجلة. وهو ليس إلا نقطة حدوديّة تتقاطع عندها حدود الدول الحاليّة الثلاث: تركيا والعراق وسوريا، وذلك عند النهر المذكور. وهذا فضلاً عن أن سعادة لم يجعل مجرى دجلة نفسه حدّاً شرقيّاً لسوريا الجديدة. وإنّما جعل هذا الحدّ جبال البختياري، مستكملاً وضع اليد على العراق إلى حدود فارس، وموسّعاً مدخل العراق نفسه إلى الخليج بـ«الاستيلاء» على الكويت! وفي خارج نطاق الدول «السوريّة»، كان سعادة قد ربط سلفاً نزاعين مع الدولتين الكبريين في الشرق الأوسط: مع مصر إذ «استملك» شبه جزيرة سيناء ومع تركيا إذ «وضع يده» على كيليكيا، فضلاً عن رفضه، بطبيعة الحال، ضمّ تركيا لواء الإسكندرون... ولا ننسَ قبرص وما لها من شأن عند اليونانيّين وعند الأتراك.

لا ريب أن أنطون سعادة كان يسدّ فجوة هي فجوة الحاجة إلى «خرافة مؤسّسة» لمشروع كانت تصطرع على تحقيقه، أو على منعه من التحقّق، قوىً مختلفة قد لا يكون بعضها أولى اهتماماً عمليّاً لعمل سعادة من أصله. ولكن سعادة، من جهته، كان يُؤسّس (بعِلْمٍ منه أو بلا علم) لدور يتولّاه في هذه المعمعة الجارية وليس في ما يتخطّاها أو يغايرها، وهذا أيّاً يكن منطوق النظريّة ومرام صاحبها.

م-104 سعادة وحزبه في السياسة اللبنانيّة

على الرغم من الدائرة الشاسعة لـ«نظريّته» سعادة ومن وجود محازبين له في خارج لبنان (في سوريا، على الخصوص) فإن الدور «المنتظر» له، في الربع الأخير من الأربعينات، لم يكن له غير قاعدة واحدة يصحّ التعويل عليها. وهذا إذا تجسّمت نزعات التوحيد (أو التوسّع) العاملة في أقطار المشرق (بما فيها سوريا الصغرى) في حركة تتعدّى إعلان النوايا. ولم تكن تلك القاعدة غير لبنان. وكان الساسة الذين كانت في يدهم دفّة هذه البلاد ينظرون إلى نشاط أنطون سعادة، بعد عودته، وإلى معاني كلماته ومسالك حركته في نطاق تقويمهم الدائب لمجريات هذه المعمعة بأطرافها كافّة. وكانوا قلقين جدّاً من إطباق محتمل تنتهي إليه المعمعة المذكورة على البلاد التي يحكمون، فتُقْسَر على أمرٍ لا يريدونه لها ولا يريده لها

الأمن) بين العرب وأيّ من هذه القوى. هكذا راحت جاذبيّة التظاهرات واللقاءات التي كان العرب أو مناصروه يدعون إليها تخبو ابتداءً من منتصف العام 1950. حتّى إذا حلّت سنة 1952 (وكانت الانتخابات النيابيّة قد جرت وارتسمت خريطة جديدة للمعارضة السياسيّة في البلاد) لم تجمع كلّ من التظاهرات والاجتماعات المتفرّقة التي دعا إليها العرب، في بيروت وفي طرابلس (في ذكرى الثورة البلشفيّة مثلاً) أكثر من عشرات.

من يمثّلون: أي الكثرة الساحقة من أهل البلاد. وقد ظهر هذا القلق (الذي زاد طينه بلّة - وأيّة بلّة - نكبة فلسطين ثمّ بدء العصر العسكريّ في سوريا) في عصبيّة المسؤولين الصريحة حيال كلّ خلل بطرأ، بل حيال كلّ تصريح يطلق، ويبدو مرجّحاً لتهافت الموازين الدقيقة التي كانت ترعى شيئاً يتعين علينا أن نسمّيه باسمه: النظام الإقليميّ العربيّ. فهم كانوا عالمين أن بلادهم قد لا يكون لها استقرار إذا طغى منطق الغلبة في هذه الموازين على منطق الضغوط المتوازنة. بل إنّهم كانوا يخشون أن لا يبقى لبلادهم وجود أصلاً إذا حصل هذا الطغيان. وهم - على ما ظهر من بعد - لم يكونوا مخطئين في تحسّبهم، وإن يكن رهانهم على استقرار «النظام العربيّ» قد باء، بُعيد رحيلهم عن الحكم، بالخسران المبين.

كان أنطون سعادة قد اختار الهجرة الموقّتة إذن، في سنة 1938، مبتغياً الدعوة إلى حزبه في مهجره السابق، واستنفار إمكانات ماليّة هنالك كان الحزب محتاجاً إليها. وقد يكون تحسّب أيضاً من إقدام السلطة المنتدبة (التي تلقّبه في أوراقها بـ«الفوهرر») على سجنه مرّة أخرى بداعي الميل إلى النازيّة، وذلك في مناخ الاستقطاب الذي استشرى في أوروبّا ليفضي إلى الحرب العالميّة الثانية. وقد اعتقل الفرنسيّون ثمّ البريطانيّون فعلاً محازبين عديدين لسعادة في المرحلة التي تلت رحيله. ومال هؤلاء إلى السلطة الفيشيّة الموالية للمحور، في سوريا ولبنان، بعد سقوط فرنسا، معوّلين على عدائها لبريطانيا المرابطة في سائر أقطار المشرق ولليهود في فلسطين. ثمّ اشترك حزبهم في معركة الاستقلال، وكان سعيد فخر الدين الذي سقط في بشامون رفيقاً لهم. وعلى الأثر، تقدّم الحزب بـ«علم وخبر» في عهد حكومة رياض الصلح الأولى وولاية كميل شمعون وزارة الداخليّة، مكتفياً من اسمه بصفة «القوميّ» وحاذفاً صفة «السوريّ» ومعيّناً «غايته» على أنّها «استقلال لبنان» ومسمّياً نعمة ثابت وأسد الأشقر ويلسن مجدلاني هيئة إداريّة له.

في تلك المرحلة الفاصلة ما بين الاستقلال وعودة سعادة إلى لبنان، سلك الحزب مسلكاً ملايناً للنظامين الاستقلاليّين في سوريا ولبنان وترك جانباً المظاهر العسكريّة وشعار «الزوبعة» والتحيّة باسم سوريا، والتركيز في المنشورات الحزبيّة على «الأمّة السوريّة»، وتمكّن، بقيادة مجلسه الأعلى الذي كان يتصدّره نعمة ثابت ومأمون أياس، من التوسّع في أوساط مختلفة، محقّقاً تنوّعاً في الأصول الجهويّة والطائفيّة لأعضائه قلّما تحصّل، في لبنان، لحزب آخر. وكانت له صلات متقلّبة بالسياسيّين من أمثال سامي الصلح وكميل شمعون وكمال جنبلاط وجبرائيل المرّ وإميل لحّود، إلخ.، لا نجد دليلاً على أنّها كانت تخرج، في مدّها وجزرها، عن منطق التحالف والتخالف السياسيّين (الانتخابيّين، خصوصاً) الجاري على علاقات هؤلاء السياسيّين في ما بينهم. وأمّا السجال العنيف فدار، في تلك الأيّام، بين الحزبين الشيوعيّ والسوريّ القوميّ، ولم يخلُ (في مرّة من المرّات، على الأقلّ) من إسالة الدماء.

وتفيد مذكّرات جولييت المير، زوجة أنطون سعادة، أن النشرات الحزبيّة كانت تصل إلى زعيم الحزب بالبريد. وتوحي المذكّرات أن هذا الأخير أصبح غير راضٍ عن الخطّة التي اعتمدتها القيادة لسياسة الحزب في لبنان، ورأى فيها خروجاً على المبادئ التي وضعها هو للحزب. ولكن لا يوجد في مراسلات سعادة المنشورة ما يعبّر عن محاولة من جانبه لمجادلة القيادة العاملة في بيروت وإصلاح ما اعتبره خللاً أو ينذر بحدّة الضربة التي وجّهها إلى بعض من أبرز وجوه الحزب بُعيد عودته إلى لبنان. ويبقى العامل الذي يبدو متحكّماً في توقيت عودته (وقد تريّث فيها مدّة طويلة بعد الاستقلال وانتهاء الحرب) رغبته في توجيه دفّة الحزب في معركة الانتخابات النيابيّة لسنة 1947.

يُفهم من مذكّرات بشاره الخوري أن السلطة اللبنانيّة كانت راغبة، على وجه التحديد، في تأخير عودة سعادة إلى ما بعد تلك الانتخابات أو في التفاهم معه على ضوابط لسلوك الحزب في المعركة الانتخابيّة. على أن هنري فرعون، وزير الخارجيّة، أصرّ في رواية بشاره الخوري، على الإذن للرجل بالعودة إلى بلاده، محتجّاً بتعهّده بذلك [illegible] العزب. والواقع أن سعادة حصل على جواز للسفر لا من القنصليّة [illegible] بل من نظيرتها في البرازيل، وذلك بعد مطاولة ضلع فيها الوزير [illegible] يوسف السودا.

[illegible] سعادة له استقبالاً حاشداً في مطار بيروت، اشترك فيه، على ما [illegible] المعارضين السوريّين. وكان نفر من قادة الحزب قد لاقوا زعيمهم إلى [illegible] لإنهاء الترتيبات معه. ومن منزل مأمون أياس، في الغبيري، ألقى [illegible] قبليه حصرت في حزبه مُنْجَزَ الاستقلال من ألِفه إلى يائه. فنسب [illegible] أعلام الوطنيّة وأفول الأعلام المحتلّة. واعتبر الاستقلال «خطوة [illegible] والفضل فيها لـ«عمل» مستقبليه و«جهادهم» «المنظّم». ورأى [illegible] «الفئات الأخرى» التي جاهدت «جهاداً اعتباطيّاً» وأن جهادهم «لم يكن تحت حماية الحراب البريطانيّة». وعلى هذه الشاكلة، راح سعادة يشدّد على «انفراد» حزبه بالجهاد وبإنقاذ «شرف الأمّة». وما إن أكّد «الزعيم» أن محازبيه ليسوا «كما أشاع الأجنبيّ أعداء للبنان والكيان اللبنانيّ» حتّى ارتدّ إلى السؤال «وما هو الكيان اللبنانيّ؟» ثمّ أجاب بأن هذا الكيان ليس بـ«قالب من حديد يوضع فيه الفكر» وإنّما هو «دائرة ضمان» ينطلق منها الفكر لينتهي إلى جمع «الأمّة كلّها على مستقبل لا تحيد عنه قيد شعرة». وهذا قبل أن يخلص إلى القول إن هذا الكيان «وقفٌ على إرادة الشعب اللبنانيّ»، و«إن الحزب لا يريد أن يفرض على الشعب اللبنانيّ شيئاً فرضاً». بعد ذلك، وصل الخطيب إلى حديث جامعة الدول العربيّة فاعتبرها «تحقيقاً لما نادى به الحزب»، بخلاف ما أراده أصحاب «العروبة الباطلة» من دعاة الوحدة القوميّة العربيّة.

وقبل أن يصل سعادة، في ختام خطبته، إلى الحضّ على الجهاد في سبيل إنقاذ فلسطين، مشدداً على أن هذه المهمّة «أمر لبنانيّ في الصميم»، توقّف، مرّة أخرى، عند «حالة الاستقلال الحاضرة» ليجد فيها مرحلة واحدة من مرحلتين يتوجّب اجتيازهما لتخرج الأمّة من السجن. «نحن الآن خارج القواويش ولكننا لا نزال ضمن السور. الأبواب مفتوحة. التي إلى الداخل، أما التي إلى الخارج فلا يزال عليها السجّانون وهم دائماً منّا في الغالب».

استثارت هذه الخطبة غضب أهل الحكم. وخلّفت المسؤولين عن الحزب أو أهمّهم، على الأقلّ، في تلك المدّة، في حال قلق وذهول. كان الخطيب الذي «جاهد» بالمراسلة من وراء البحار مدّة السنوات الحاسمة التي مهّدت للاستقلال والسنوات التي شهدت معركتي الاستقلال والجلاء، يصادر هذا كلّه (وقد تضافرت لتحقيقه قوىً وجهودٌ يصعب حصرها وتكوّنت له قيادة سياسيّة معلومة بأسمائها) لصالح حزب لم يكن لأحد أن ينكر دوره المعلوم الوقائع والحدود في هذا كلّه، ولكنّه هو نفسه (أي الحزب) لم يكن يخطر له ببال، على الأرجح، حتّى سماعه خطبة زعيمه، أنّه صاحب الفضل كلّه في هذا الذي جرى كلّه. ولم يكن هذا الضرب من الإفراط في العصبيّة وفي تقدير الدور والقوّة جديداً على أنطون سعادة. فهو كثيراً ما باغتَ أنصاره بنسبته إلى الحزب عديداً في الصفوف ومستوى من القدرة (من القدرة العسكريّة على الخصوص) وحالاً من الجهوزيّة لم يكن الأنصار - بشهادة بعضهم - يلمسون ما يوحي بوجودها أو بوجود ما يقرب منها في واقع الأحوال. كان جانب كبير من صورة الحزب عند سعادة ينبثق من باطن سعادة نفسه، فلا تقيّده معاينة الرجل لحزبه القائم فعلاً. بل إن نصوص الرجل تفضي إلى رسم لما يشبه الأواني المتداخلة، ولكن أصغرها جرماً يستوعب أكبرها حجماً. الزعيم يستوعب الحزب (الذي هو «الدولة المستقلّة») والحزب يستوعب الأمّة (التي يستوي الإنسان - المجتمع قواماً لها). يتمّ ذلك بقوة متسلسلة للفعل هي «البطولة المؤيّدة بصحّة العقيدة». فهذه هي قوّة «النهضة القوميّة الاجتماعيّة» التي تكون الأمّة، قبل أن تضوي إلى صفوفها، متخبّطة «في فوضى لا مثيل لها».

هذه خلاصة لا ظُلم فيها لفكر كان أشبه بالسحر. فهو قد حلّ المشكل الذي اخترق تاريخ الفلسفة، لا بالتفلسف على أصول التفلسف وبتجشّم مشقّته وحفر المسالك في أوعاره المترامية، بل بنحت لفظ واحد من لفظين: مادّة - روح... لنقل إذن «مدرحيّة»... ثمّ لنقل أحياناً: «وحدة الوجود». هكذا أيضاً حلّ سعادة مشكلة التجاذب بين «الفرد» و«المجتمع» (وهو مشكل متحرّك في تاريخ المجتمعات، وقد استقطبت عُقَدُه جهودَ علوم الإنسان والمجتمع، فضلاً عن الجهود الفلسفيّة) بمزاوجة للفظين على غرار المزاوجة التي أجراها في المدرحيّة. فكان الإنسان - المجتمع. ولكن الإنسان - المجتمع هذا ليس خالي الوفاض من المعنى، على غرار سابقه الذي كان مجرّد إشاحة عن المشكل. بل إن الإنسان - المجتمع هو أداة الشفط المتسلسل التي تنتهي بالأمّة إلى التجسّد في الزعيم عبر الحزب. فلا يبقى من «فرد» غير «الزعيم». ولكن هذا الفرد

ليس أحد الفانين من أفراد البشر. بل تشبه الزعامة فيه «جسد الملك الصوفيّ» الذي كان خالداً في تصوّر القرون الوسطى الأوروبيّة، بخلاف «جسد الملك المادّي». على أن الصورة الأقرب، وهي قد تكون أقامت على نحو ما في مخيّلة سعادة نفسه، إنّما هي صورة المسيح والكنيسة والعالم. فإن روح الأمّة المتكثّفة في الزعيم تعود لتنتشر في الأمّة بتوسّط الحزب وبفعل النظام والعقيدة، وهذا شأن المسيح الذي تجسّده الكنيسة لتنشر جسده في بني البشر بفعل البشارة والمعمودية. عليه كتب أنطون سعادة:

«المسيحيّة ابتدأت بفرد وكذلك المحمّدية وكذلك القوميّة الاجتماعية». وكتب:

«آمنتم بي معلّماً وهادياً للأمّة والناس ومخطّطاً وبانياً للمجتمع الجديد وقائداً للقوّات الجديدة الناهضة الزاحفة بالتعاليم والمثل العليا إلى النصر. وآمنت بكم أمّة مثاليّة معلّمة وهادية للأمم، بنّاءة للمجتمع الإنسانيّ الجديد، قائدة لقوّات التجدّد الإنسانيّ بروح التعاليم الجديدة التي تحملون حرارتها المحيية وضياءها المنير إلى الأمم جميعاً(...)». وعليه، أيضاً جعل سعادة، منذ أوائل حركته، من عيد ميلاده عيداً للحزب، على رجاء أن يصبح، مع بلوغ «النهضة» أهدافها، عيداً للأمّة التي ستتولّى بدورها هداية الإنسانيّة.

وهذا كلام ليست «الأمّة العربيّة الواحدة ذات الرسالة الخالدة» غير صدى خافت له، مع العلم بأن الخفوت ليس نقيصة ههنا. فإن قطب الزعامة (وهو محلّ الكثافة القصوى) غير ماثل سلفاً في الحالة العربيّة، وإن يكن محتمل التولّد، وفي ركابه العنف المترتّب عن كثافة تماهيه بالأمّة افتراضاً وتماهي الأمّة به طلباً. وأمّا في حالة سعادة، فإن العنف ماثل فوراً ولا يحدّه شيء. لا يحدّه شيء غير ما سمّاه سعادة نفسه «الانحراف» أو «الخيانة» في حالة نعمة ثابت وأصحابه. وهما «انحراف» و«خيانة» مباركان، في هذه الحالة، لكونهما صدوعاً بأن «المجتمع» لم يصبح - ولن يصبح أبداً - «إنساناً» واحداً يتكاثر، وبأن ما يخرج من الأمّة عن حدود الحزب ليس مجرّد «فوضى لا مثيل لها» وبأن عالم البشر كثير ومتضارب لأن جدل الأفراد والمتّحدات (والمصطلح الأخير لسعادة) لا مآل واحداً له ولا منتهى. فلا يمكن أن تختصر العالم، لا في الحال ولا في الاستقبال، وحدانيّة الزعامة التي تبدأ بتصنيم نفسها ثمّ تردّ الأمّة، وفي ركابها الإنسانيّة، إلى نورانيّة تعاليمها. لذا احتاج حزب أنطون سعادة، على الدوام، إلى بدائل من نعمة ثابت ليستمرّ ويستعيد توازنه كلّما اختلّ. وهو لم يتمكّن من المضيّ في السير على حبل أزماته المشدود، إلاّ لأنّه لم يكن، في أي وقت، قابلاً للردّ إلى صورته التي تفتّقت عنها مخيّلة زعيمه.

5-105 أزمة الخطبة والمذكّرة

إذن، استدعى مدير الأمن العام أنطون سعادة، بعد يوم وبعض يوم على الخطبة التي ألقاها في مستقبليه. وكان الغرض المصرّح به للاستدعاء الوقوف من سعادة على تفسير لما جاء في خطبته بصدد الكيان اللبناني، وهو ما اعتُبر مناقضاً لمنطوق الترخيص المعطى للحزب في سنة 1944. امتنع سعادة عن الاستجابة فأُبلغت بالاستدعاء مذكّرة إحضار ثمّ مذكّرة توقيف. فكان أن عمد سعادة إلى التخفّي، فتنقّل بين مواضع مختلفة من الجبل. ولكنّه كان يوجد أكثر ما يوجد في بلدته ظهور الشوير محيطاً نفسه بحراسة مسلّحة وبعناصر مراقبة لحركة قوى الأمن تنذره في حال توجّهها إليه. وكان يقضي ليله، غالباً، في غير الموضع الذي يظهر فيه نهاراً ويستقبل فيه زوّاراً يحادثونه، على الخصوص، في موضوع الانتخابات ويدير منه (ومن سواه) شؤون الحزب أو يعالج أزمة الحزب، على الأصحّ. ولم يكن العثور على سعادة وجلبه أمراً عصيّاً على جهاز السلطة. ولكن كان ممكناً أن تسفر المداهمة عن إراقة للدم، فيخرج المشكل عن حدّه المرسوم. لذا تطوّرت هذه المسألة، مدّة سبعة أشهر، على خطّين يرجّح أنّهما لم يكونا متوازيين. فمن جهة، كان المرشّحون الخوريّون، في جبل لبنان، يستثمرون «المذكّرة» في استدراج تأييد الحزب السوريّ القوميّ لهم في الانتخابات، متعهّدين بمقايضة هذا التأييد بسحب المذكّرة. وهكذا تضعضعَ عنف الحملة التي شنّها سعادة على أهل الحكم يوم عودته إلى لبنان في التصويت لسليم الخوري، شقيق رئيس الجمهوريّة، ولجبرائيل المرّ. وهذا في وقتٍ لم يتمكّن فيه الحزب من تحصيل مقعد نيابيّ واحد، وحصلت لائحة سليم الخوري نفسها على قلّة من مقاعد الدائرة. وأمّا في الجهة الأخرى، فكان وسيط من الحزب يروح ويغدو بين هذا أو ذاك من أركان الحكومة وأنطون سعادة.

وكان يُعرَض على سعادة للتوقيع نصّ من سطرين وضع رياض الصلح صيغته الأولى. كانت الصيغة تطلب إليه الإخلاص للكيان اللبنانيّ والعمل على أساسه الحاضر «دون أيّ تحفّظ». ولكن سعادة تحفّظ. فقبل تأكيد الإخلاص للكيان طالما أن الكيان «يعبّر عن إرادة الشعب اللبنانيّ» أو «يؤمّن مصلحة» هذا الشعب. وهو ما كان يُشرع باباً لترك تفسير «الإرادة» و«المصلحة» في عهدة «الزعيم». على هذا، أُغلق باب التفاوض موقّتاً وجرى ما جرى في الانتخابات واشترك سعادة وحزبه في الحملة عليها مع قوى المعارضة الجديدة ولكنّهما حصّلا من جبرائيل المرّ، نائب رئيس الحكومة، تعهّداً بسحب المذكّرة لقاء تأييد الحزب إيّاه في الانتخابات. وقد تمّ ذلك في أيلول، أي بعد خفوت الحملة على الانتخابات، شيئاً ما، وتضامن أحمد الحسيني وزير العدليّة مع المرّ في طلبه.

ولا نعرف من المصادر المتاحة اليوم حرفيّة النصّ الذي وقّع عليه أنطون سعادة. ولكن ورقة بخطّ يد سعادة كان يحتفظ بها نعمة ثابت ترجّح، إذا قرنّاها بالكلام المنسوب إلى وزير العدليّة في مجلس الوزراء، أن يكون قد تمّ التوصّل إلى صيغة وسطى. أي أن تأكيد الإخلاص للكيان «طالما أنّ[ـه] يعبّر عن إرادة الشعب اللبنانيّ»، حلّ محلّه





١٧٧ أركان الحزب القومي في استقبال سعادة يوم عودته من المغترب

١٧٨ أنطون سعادة





١٧٩ الصلح متوسطاً الزعيم والخوري في اجتماع شتورة

١٨٠ سعادة في أثناء محاكمته

تأكيد الإخلاص «لإرادة الشعب اللبناني وللكيان اللبناني بحدوده الحاضرة والعمل على أساس هذا الكيان». الصيغة الأولى هي التي اقترحها سعادة، معدّلاً ما أملاه رياض الصلح، والثانية هي التي كانت موجودة بخطّ سعادة في عهدة نعمة ثابت واعتبرها سعادة نفسه «النصّ الأخير»، والفارق بين الصيغتين جليّ.

في مرحلة التخفّي النسبيّ والملاحقة المتراخية هذه، كان أنطون سعادة يعيد إحكام قبضته على الحزب ويطيح أركاناً له رأى في سلوكهم تغليباً لدواعي السياسة على صراحة العقيدة ورفاقاً له آخرين لاحظ عندهم ميلاً عن ثوابت العقيدة نفسها وداخلت مرجعيّاتهم أسماء وأفكار مغايرة لما كان يراه مجملاً في اسمه وفكره. ضمّت الفئة الأولى أمثال نعمة ثابت ومأمون أياس وأسد الأشقر. وضمّت الثانية أمثال فايز صايغ وغسّان تويني ويوسف الخال. وأنطون سعادة الذي وفّق على الدوام ما بين إحاطته نفسه بشعائر التقديس الفاقعة ولزومه جانب التهذيب ولطف المعاشرة في سيرته مع رفاقه، لم يكن يلزم جانب الورع في معاملته لمخالفيه. وعليه، شيّع نعمة ثابت، وهو يطرده من الحزب، بلقب «الخائن» واتّهم غسّان تويني في «أخلاقه». وكان في البداية أرفق بفايز صايغ، فطلب إليه الإشاحة عن كيركيغارد وبرديايف والاعتصام بـ«التعاليم» السوريّة القوميّة وبكتاب نشوء الأمم لمؤلّفه «الزعيم». ولكن صايغ انتهى «خائناً» أيضاً. إلخ.، وبعد طَرْد من طرِد، استغرقت حركة الضبط والربط هذه مدّة غير يسيرة كان سعادة يشكو فيها فتور همّة البعض من المقرّبين إليه وإيثارهم شؤون معيشتهم أحياناً على «الواجب» الحزبيّ. هكذا وصل في نهاية مسيرة «التطهير» والتصويب هذه إلى حلّ قيادة الحزب من أصلها (أي مجلس العمد والمجلس الأعلى) وحصر السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة في يد الزعيم. وكان قد قرّب إليه بعض من لم تكن لهم طبائع «المثقّفين» الصعبة، من أمثال الضابط عسّاف كرم، أو بعض من لم يكتسبوها إلا لاحقاً من أمثال هشام شرابي الذي حمّله الزعيم على قطع دراسته في شيكاغو والعودة إلى جواره في بيروت ليعمل «ناموساً» له من جديد. وقد وقع حلّ القيادة المشار إليه في نيسان 1949 أي قبل إعدام سعادة بنحو من ثلاثة أشهر.

م - 106 وقع «النكبة» وجاذبيّة «الثورة»

بين عودة أنطون سعادة إلى حركته العلنيّة في بيروت، بعد سحب مذكّرة التوقيف، في أيلول 1947، واختفائه مجدّداً على أثر حادث الجمّيزة، في 9 حزيران 1949، عام وتسعة أشهر شغلتها أحداث جسام. اتّخذت منظّمة الأمم المتّحدة قرارها بتقسيم فلسطين ثمّ بدأت الحرب في فلسطين لتنتهي إلى «النكبة». وقد اشترك أفراد من الحزب، بصفتهم أفراداً، في حرب فلسطين، متطوّعين بين من تطوّع. وأمّا زعيم الحزب فأعلن، حالما رجحت كفّة «التقسيم» في المنظّمة الدوليّة أن محازبيه في حالة حرب من أجل فلسطين، ودعا «نظّار التدريب» والمدرّبين إلى إحصائهم «جرائدَ جرائد» والمنفّذيّات والمديريات إلى

تسجيل الراغبين ليحاربوا في «الجيش القوميّ الاجتماعيّ تحت راية الزوبعة».

لم ينشأ هذا الجيش قطّ. ولا كان يوجد ما يوحي بإمكان نشوئه حين أعلن. فقد كان حزب سعادة في أزمة مالية مقيمة، ولم يكن ما توفّر عليه من سلاح عدّة تصلح لحرب. وكانت تقابل شعائر التبجيل الحافّة بشخص الزعيم حالة شحّ في موارده الماليّة المقتصرة على تبرعات حزبيّين قادرين. وهي حالة ألزمت أسرته - على ما يتّضح من مذكّرات زوجته - بأشدّ التقشف. وقد رفض سعادة تشجيع محازبيه على القتال تحت راية أو رايات غير راية الحزب. والراجح أن العجز عن الدخول المستقلّ، تحت الراية الحزبيّة، في حرب فلسطين، ترك جرحاً غائراً في نفس الرجل. فإن المعطى الفلسطينيّ، ومعه المقت الواضح لليهود، كانا ركنَين في تصوّره القوميّ منذ مطلع شبابه وحَكَما، بين ما حَكَماه، خياراته السياسيّة في الحرب العالميّة وفي عشاياها. ومع عودته إلى بيروت، في سنة 1947، كانت المسألة الفلسطينيّة تدخل طوراً جديداً، واضح الخطورة، افتتحه إعلان بريطانيا عزمها على إنهاء الانتداب وتطويحها المسألة إلى ساحة الأمم المتّحدة. وقد ظهر الشعور بالخطر في الخطبة التي ألقاها سعادة يوم عودته من المهجر: في كلامه على فلسطين وفي اختتامه هذا الكلام بالدعوة إلى «الجهاد».

منذ ذاك أخذ السعي إلى التهيئة العسكريّة يستأثر بنصيب من جهود سعادة تزايدت أهميّته مع وقوع الحرب في فلسطين. ولكن أخذ يتزايد شعور سعادة أيضاً بأن إنشاء قوّة عسكريّة مقاتلة في دولة قائمة ذات حكومة وجيش إنّما هو حلم ستقاومه الحكومة وقوّاتها، ولن يتاح له أصلاً ما يناسبه من موارد ووسائل ما لم يترجم أوّلاً بالاستيلاء على الحكم في تلك الدولة القائمة.

ومن بين الدول المشكّلة لـ«الوطن السوريّ» لم تكن الدولة المستهدفة غير لبنان. ففي لبنان كانت تنحصر معظم قوى الحزب وأكثرها حيويّة وتعلّقاً بالزعيم. وهذا مع أن هذا الأخير، على ما نبّهه إليه بعض رفاقه، بُعَيد وصوله، كان يميل إلى الإفراط في تقدير هذه القوى فيسبغ عليها أوصافاً تفاجئ العارفين بها من سامعيه.

وقد أنكر سعادة، قبل اعتقاله وفي أثناء محاكمته، أن يكون قد ضَلَع، قبل حادثة الجمّيزة وحملة القمع التي استهدفت حزبه، في تدبير «ثورة» أو انقلاب في لبنان. وأمّا الحكومة اللبنانيّة فلم تكن يوماً مطمئنّة إلى هذا الإنكار. وقد لبثت طوال سنة 1948 والفصل الأوّل من تاليتها تكتفي بمراقبة الحزب وبعرقلة محدودة لنشاطه العامّ، وخصوصاً لمحاولاته إقامة الاحتفالات في أماكن مفتوحة. وكان الحزب، في هذه المدّة، يستقطب أفراداً في قوّات الدولة المسلّحة ظهر في ما بعد أن عددهم أصبح لا يُستهان به. وكان للدولة عيون ترصد هذا النشاط، وكان رياض الصلح لا يكتم أنّها «ساهرة». ويروي عبد الله قبرصي أن سعادة جنّد، في حضوره، ضابطاً مسؤولاً عن الشعبة الثانية في الجيش وهو ما أثار القلق في نفس قبرصي. ففي هذا النوع من المواقف لا يُعرف، على

وجــه اليقين، مــن يتجسّس على من... وما لا يذكره قبرصــي أن هذا الضابط، ويدعى الملازم الأوّل إلياس الحسواني وهو المخبّر الفعليّ للشعبة الثانية، عاش طويلاً بعد تلك المرحلــة وترك السلك العسكريّ ليصبح قاضياً ولا يــدلّ شيء من سيرته المعروفة على أنه كان سورياً قومياً في يوم من الأيّام.

واليوم، نعرف من مذكّرات قبرصي أن أنطون سعادة لم يترك باباً وصلت إليه يده، ابتداءً مــن سنــة 1948، إلا وطرقه طلباً للسلاح والمال، وغايته قَلْبُ نظام الحكم في لبنان. بل لعلّه باشر هذا النشاط، وهو مُلاحَق في وقت ما من سنة 1947. فإن هشام شرابي يذكر أن سعادة قام، في تلك المدّة، برحلة سرّيّة إلى عمّان وعاد منها منقبض النفس. وكان سعــادة يبغــي، بين ما كان يبغــي، حصول اتّصال بينه وبين ملــك الأردن، مشدّداً على الفــارق في المشــرب القوميّ بين سوريا الحــزب وسوريا الملك. وأيّاً يكــن الأمر، فإن رواية شرابــي الــذي لم يُطْلعه أنطون سعادة على تفاصيل الرحلة، لا تبيح الجزم بحصول لقاء بــين الرجلــين. وكان الملك عبــد الله أحصف وأدهى من أن يدخــل في مغامرة لبنانيّة آنذاك فيما كانت عينه على ما بدت فلسطين مقبلة عليه.

ومــع أن مذكّرات عبد الله قبرصي كتاب منخــور بأخطاء الذاكرة (وتصحّح بعضَها مراجعةُ الصحف والروايات المبنيّة على وثائق)، فإنّه يتعذّر افتراض الخطأ فيمــا رواه من وقائــع محدّدة اشترك في بعضهــا وتتّصل بدأب سعادة في تدبير «ثورة» مسلّحة في لبنان. يذكــر قبرصي أن عقيــداً سورياً (أو هو سوريّ النشأة في الأقــلّ) منتسباً إلى الحزب اسمه قيصــر زهــران يمّين كان قد وضع، بالتفاهــم مع سعادة، خطّــة عسكريّة، في أوائل 1949، لقلــب نظام الحكم في لبنــان، تتضمّن، فضلاً عــن تعطيل الطيران العسكريّ وقطــع الطــرق على القوّات العسكريّــة، اعتقال رئيس الجمهوريّــة ورئيس الحكومة والوزراء، وقائد الجيش وأركانه، وذلك بعد اتّخاذ مقرّ لقيادة الثورة في ضاحية الدكوانة. ويُشير قبرصــي أيضــاً إلى «سلك» مــن المدرّبــين في الحزب تولّى تدريبهــم بعض الضبّاط ووضعــوا لجماعتهــم نظامــاً للرتب ومــا يليهــا، وأن هذا العمــل بدأ في صيــف 1947 في مخيّمــات بعيدة عــن العمران وصحبه جهد للتثقيف بالعقيدة. ويروي قبرصي أن سعادة ســأل المطــران الأرثوذكسيّ بولس الخــوري في 2 أيّــار 1949، رأيه في أن يُقْــدِم الحزب على استــلام الحكــم في لبنان فأجابه المطران بمــا معناه أن علــى الحــزب أن يتحقّق مــن كفاية قوّاته للمهمّة. ثمّ يذكر قبرصي أسماء المقرّبين إلى سعادة ممّن كانوا بمثابة أركان حربــه، وأخصّهــم في الشأن العسكريّ رفيقــه الأوّل جورج عبد المسيح والضابط السوريّ عسّاف كرم، ويُشدّد ههنا على سعي الزعيم إلى كسب ولاء العسكريّين من الجيش وقوى الأمن ما أمكنه ذلك.

وأمّــا الحصــول على السلاح فتباينــت سُبُله من التعاقد مع مصنع ســرّيّ للأسلحة إلى الاتّصــال الذي اشترك فيه قبرصي بإميــل إدّه (لا سواه) طلباً للمــال والسلاح، وهو اتّصال تــمّ بالواسطة وجُبِــه الطلب بالرفض من جانــب الرئيس السابق. أخــيراً، (في 22 أيّار)،

أقدم سعادة على تكليف قبرصي نفسه الاتّصال بسفير فرنسا آرمان دو شايلا (وكان قبرصي يعرفه) لاستمزاجه في التعاون ومعرفة موقفه من احتمال قبض الحزب على السلطة في البلاد. وقد تعثّر هذا الاتّصال لأن السفير كان على أهبة السفر إلى فرنسا يوم قصده قبرصي.

في 7 نيسان 1949، أي بعد ثمانية أيّام مضت على انقلاب حسني الزعيم وتخلّلتها المناوشات الأولى بينه وبين رياض الصلح، أفرج مجلس الوزراء عن الجيل الجديد، جريدة الحزب السوريّ القوميّ المعطّلة من سنة تامّة في خضمّ العقوبات التي كانت قد أنزلت بصحف عدّة في عام الحرب الفلسطينيّة. وكانت هذه الجريدة (التي لم يكن صدر منها غير خمسة أعداد) قد خلفت النهضة التي أوقفت عن الصدور أيضاً في أثناء الأزمة التي نشبت مع عودة سعادة من الأرجنتين. ولا يمكن الجزم اليوم بوجود صلة بين إطلاق سراح الجيل الجديد وإلقاء سعادة، قبل ذلك بثلاثة أيّام، خطبة في النبعث ضمّنها تشكيكاً بأهمّيّة الانقلاب السوريّ، إذ لا تُعرف لأصحاب هذا الأخير «أيّة فكرة أو عقيدة أو رأي واضح» وفعلهم أشبه بفعل «خناجر المماليك» في قلوب أهل الطغيان الذين اتّخذوهم «ليسلّطوهم على رقاب الشعب».

على أن العهد بهذا الموقف لم يطُل: كان سعادة أوّل المُفتاظين ممّا قاله إذ دعاه عبد الله قبرصي إلى الكلام دون استئذان وسبقه إلى نقد الانقلاب. فكان أن وجّه الزعيم إلى رفيقه، بُعَيد انفضاض الحفل، لوماً خطّيّاً صارماً.

بعد عشرين يوماً مرّت على هذا التقريع، كان سعادة قد أتمّ التمهيد لاتّصال مباشر بين الحزب وحسني الزعيم. فأرسل قبرصي نفسه ومعه أركان آخرون لمقابلة الزعيم في دمشق ومطالبته بالتعاون - بحسب عبارة قبرصي - «لإسقاط نظام الحكم» في لبنان، وإقامة حكم جديد يكون حليفاً مخلصاً وصادقاً لحكم الزعيم في دمشق. على أن ذلك اليوم، وهو الرابع والعشرون من نيسان، كان يوم زيارة رياض الصلح الأولى لدمشق الانقلاب وذلك في غداة اعتراف لبنان (مع المملكتين المصريّة والسعوديّة) بالنظام الجديد. وقد فوجئ الوفد بموكب رئيس الحكومة يتجاوزه ثمّ امتنع الزعيم عن مقابلة الوفد بعد انتهاء زيارة الصلح.

وكان قد مضى شهر على هذه المحاولة حين تمّ، في 27 أيّار، اللقاء الأوّل بين الزعيم و«الزعيم». في أثناء هذا الشهر، وقعت واقعة اغتيال كامل الحسين اليوسف ونشبت من جرّائها الأزمة العاصفة بين حكومة الزعيم والحكومة اللبنانيّة، وقد عرضناها في موضع آخر. وقد تبنّى سعادة في هذه الأزمة وجهة النظر السوريّة كلّيّاً وانتقد الحكومة اللبنانيّة بحدّة، في جريدة الحزب، لامتناعها عن تسليم منفّذي الاغتيال إلى من أرسلهم. والواقع أن هذه الأزمة كانت لا تزال تجرجر أذيالها في الأسبوع الأخير من أيّار، حين اجتمع قائد الانقلاب السوريّ وأنطون سعادة، بتدبير من الطبيب صبري القبّاني

المستشار الإعلامي لحسني الزعيم والمقرّب من الرجلين. كان الوزراء السوريّون واللبنانيّون قد اجتمعوا في السرادق الحدوديّ قبل يومين. وكان التحكيم السعوديّ - المصريّ سالكاً مجراه ليفضي، في 3 حزيران، إلى تسليم العسكريّين السوريّين لسلطات بلادهم.

ولكن غضب حسني الزعيم لم يكن هدأ ولا كانت مطالبه الاقتصاديّة لُبّيت. فلبث، بعد التسليم المذكور، يوالي بوادر الاستفزاز على الحدود. وكان أحوج منه في أيّ وقت مضى إلى قوّة أو قوى لبنانيّة تكون حركتها في داخل لبنان رجع صدى لرغبته في حشر السلطات اللبنانيّة، وفي إسقاط حكومة رياض الصلح إذا أمكن. وكان الزعيم قد التقى أركان المعارضة التقليديّة لعهد بشاره الخوري في النصف الأوّل من نيسان (أي في غدوات الانقلاب). وأفاد تقرير بريطانيّ أن كميل شمعون رأى، بعد مقابلته الزعيم، أن بشاره الخوري لن يكمل ولايته، فيما أشار عبد الحميد كرامي إلى أن الزعيم عرض على المعارضة سلاحاً ورجالاً لقلب نظام الحكم. ولكن هذه المعارضة كانت لها قواعد معلومة تحكم أسلوبها في العمل. فلم يحصل من جانبها، في الأسابيع التالية، ما يجاري استعجال الزعيم. وأمّا حزب أنطون سعادة فكان مزاجه، في المرحلة نفسها، أقرب إلى هذا الاستعجال. وكان زعيم الحزب قد تحلّل، في نيسان، على وجه التحديد، من ضوابط القيادة في حزبه، فأصبح حرّاً في حركته، يستعين من بين المحيطين به بمن يمحضهم الثقة التامّة ويأنس منهم حسن الاستجابة.

ما الذي جرى في ذلك الاجتماع الأوّل بين سعادة وحسني الزعيم؟ كان الاجتماع خلوة فلم يرشح منه إلاّ ما اختار كلّ من الرجلين أن يصرّح به للقبّاني لاحقاً، وهو ما قد يكون صورة أمينة لوقائع الاجتماع وقد لا يكون. فإن أيّاً منهما لم يكن ملزماً بكشف ما يستحسن بقاءه مكتوماً عن القبّاني وعن سواه. وما فهمه القبّاني، في أيّ حال، هو أن سعادة كان راضياً تمام الرضا عمّا سمعه، وأنّه لم يطلب مالاً ولا سلاحاً ولا أعرب عن رغبة في القيام بثورة في لبنان. وإنّما تعهّد «بتهيئة الأذهان وإثارة الرأي العامّ ضدّ الحكومة اللبنانيّة». هذا فيما تعهّد حسني الزعيم «بدعم الحزب دوليّاً ولدى الجامعة العربيّة ومساندته» في سوريا الطبيعية كلّها. «وقد قَبِل الطرفان - في رواية القبّاني - بقاء لبنان جمهوريّة حتّى يتمّ تحقيق الأسس الحيويّة الهامّة للبلدين: وهي توحيد التمثيل الخارجيّ وتوحيد الدفاع العسكريّ واعتبار البلدين دورة اقتصاديّة واحدة».

وبقطع النظر عمّا إذا كان هذا (وهو كثير) خلاصة الحديث كلّه (وهو ما لا يزكّيه تهديد حسني الزعيم تكراراً باجتياح لبنان وعرضه السلاح والرجال على أقطاب المعارضة اللبنانيّة، ولا وصول أنطون سعادة إلى حدّ طلب السلاح والمال من إميل إدّه)، فإن هذا الاجتماع استنفر الحكومة اللبنانيّة ووطّد عزمها على إنزال ضربة وقائيّة وقاصمة بالحزب السوريّ القوميّ وبزعيمه. كانت الحكومة تعرف من حسني الزعيم نفسه، موقفه منها ومن لبنان بقضّه وقضيضه، وكانت توظّف صِلاتها العربيّة على الخصوص، وبعض صِلاتها الدوليّة، وكثيراً من أناتها السياسيّة، في لجم هذا الموقف

وترويضه. وأمّا خرق الداخل اللبناني بعقد «تعاون» بين نظام الزعيم وحزب كبير جادّ في البحث عن سلاح ومال وحلفاء، لإطاحة نظام الحكم اللبناني، فأمرٌ لم يكن أهل هذا الحكم مستعدّين لانتظار خواتيمه وهم مكتوفو الأيدي. لذا أصبح موقف الحكومة من الحزب، منذ الأيام الأولى للانقلاب السوريّ، منوطاً، قبل أيّ اعتبار آخر، بموقف زعيم الحزب من صاحب الانقلاب. هكذا أفرجت الحكومة عن جريدة الحزب، في أوائل نيسان، معتدّة - على الأرجح - بالهجوم الخطابي الذي شنّه الأوّل على الثاني في الحدث. وهكذا عزمت الحكومة على قطع السبل بين سعادة وما كانت تعرفه من مراميه، حالما قدّرت وقوع ما كانت تحاذره بين «الزعيمين» في مكتب صاحب الانقلاب بدمشق.

يرجّح صبري القبّاني نفسه أن عادل أرسلان (نائب حسني الزعيم الذي كان يكنّ لرئيسه أعمق الازدراء، ورفيق درب رياض الصلح - في ما يتعدّى ضيقه، في بعض الأحيان بـ«حِيَل» هذا الأخير - من أيّام فيصل) هو من نقل إلى الصلح في بيروت، يوم 2 حزيران، خبر اجتماع الزعيم وأنطون سعادة وحذّره من العواقب. وهذا في وقت كان فيه أرسلان (مع تبنّيه موقف حكومته) يجهد لتسكين العاصفة التي أثارتها، بين لبنان وسوريا، فعلة «الضابط المجنون» أكرم طبّارة (والوصف لأرسلان)، إذ أقدم على قتل كامل الحسين اليوسف في الأراضي اللبنانيّة. وأيّاً يكن الأمر، فإن ميل حسني الزعيم إلى «التبجّح»، بحسب وصف القبّاني وغيره، كان كفيلاً بنقل خبر اجتماعه بسعادة إلى مسمع رياض الصلح، وذلك عبر أكثر من قناة سوريّة لم تكن ترى رأي الزعيم في مآل العلاقات اللبنانيّة - السوريّة، سواء أكانت ممالئة لصاحب الانقلاب أم مخاصمة له.

وأمّا ردّ رياض الصلح فجاء فوريّاً. أجرى مصالحة بين حزبي الكتائب والنجّادة، كانت الغاية المرجّحة لها حماية ظهر الحكومة من أيّة ردّة طائفيّة قد تثيرها، في «شارع» بيروت، أعمال مداهمة وقمع واسعة النطاق. إلى ذلك، جمع الصلح «مجلس الأمن» الوطنيّ وفيه قائد الجيش وقادة الأسلاك الأمنيّة والنائب العامّ الاستئنافيّ، لاتّخاذ ما يلزم من إجراءات المراقبة والرصد.

وحين وقعت حادثة الجمّيزة، في 9 حزيران، نُسب إلى الحكومة تدبيرها مع الكتائب. ولكن رئيس الحكومة صرّح، بلا مواربة، في غمرة الحملة التي تلت على الحزب القوميّ، بـ«أن الحكومة اللبنانيّة قد استعدّت لحلّ هذا الحزب وحدّدت يوم السبت الفائت [11 حزيران] للقيام بذلك. ولكن حادث الجمّيزة الذي وقع يوم الخميس [9 منه] (...) جعلنا نقدّم هذا الموعد لنقوم بعمليّة التطهير». كان غرض الحملة أسبق وأهمّ بكثير من أن يُغطّى بحادثة الجمّيزة. ولم يكن للحكومة من فائدة ترجوها من تدبير الحادثة المشار إليها. بل لعلّ هذه الحادثة أضرّت بالحملة المقرّرة من وجوه مختلفة، أوّلها تمكين أنطون سعادة من الهرب، بعد أن استنفرت الحادثة الحزب وتبيّن أن أعضاءه وزعيمه ملاحقون.

وبعد، فما الذي جرى في الجمّيزة؟ رُويت هذه الحادثة، بتفاصيل لا تخلو من التغاير، مرّات عدّة. وأمّا الخلاصة فهي أن تنافساً بين السوريّين القوميّين والكتائبيّين في انتخابات للمختاريّة كان قد حصل، في ذلك الحيّ، في أيّار 1949، وانجلى عن قدر من التوتّر. ففاز الكتائبيّون بالمختاريّة ولكن منافسيهم أقاموا احتفال تكريم لسعادة غداة الانتخاب، وذلك في مقهى الشامي الذي كان يتردّد عليه أعضاء من الحزب. وقد حاول الكتائبيّون الردّ على الاجتماع بمثله في المقهى نفسه، فرفض أصحابه ذلك. عليه دعا الكتائبيّون إلى اجتماعهم مساء 9 حزيران في مقهى الجمّيزة الذي كانوا يترددون عليه. وكان الحزب القوميّ قد عَهِد، قبل أيّام، بطباعة جريدته الجيل الجديد إلى مطبعة ميشال فضّول المقابلة لمقهى الجمّيزة، وكان صاحبها عضواً في الحزب ورتّب فيها مكاتب للمحرّرين. وفي ذلك المساء، حضر أنطون سعادة إلى المطبعة فيما الكتائبيّون وأنصارهم يتجمّعون في المقهى. وكانت جملة المستجدّات الآنفة الذكر قد ظهرت للكتائبيّين على أنها تحدٍّ لهم في حيّ يعتبرونه واقعاً في عقر دارهم. وتفيد رواية يوسف سلامة الذي أوصل سعادة في سيّارته المكشوفة مع هشام شرابي إلى المطبعة (وذلك بعد لقاء، في فندق النورماندي، بين سعادة ووزير الداخليّة جبرائيل المرّ) بأن سعادة كان يزور تلك المطبعة للمرّة الأولى. فإن سلامة يقول إنّه وصاحبيه اهتدوا إلى موضع المطبعة بعد توقّف وسؤال. وهو ما قد يعني أن سعادة لم يتعمّد الذهاب إلى موضع لا يفصله عن الاجتماع الكتائبيّ سوى عرض شارع ضيّق وأنّه لم يتعمّد الاستفزاز، بالتالي. لبث سعادة في المطبعة حتّى انتهاء الخُطب في المقهى وبدء تفرّق الجمع الذي احتشد فيه بضع مئات. وفي هذه الأثناء، ظهرت بوادر استفزاز صارخة من الجانب الكتائبيّ للقوميّين، فتوجّه كتائبيّون إلى أحد هؤلاء في الشارع متحدّين «أنطون» أن يخرج من المطبعة. ولكن وصل، في هذه الأثناء، من دمشق قوميّان هما عصام المحايري وصبحي فرحات وصعدا إلى المطبعة، من غير اعتراض. كان سعادة منصرفاً، في هذه الأثناء، إلى كتابة مقالته التي يقال إنّه مزّق صيغتها الأولى ليتّخذ لها موضوعاً جديداً هو «هشيم الطائفيّة يلتهب في الجمّيزة». ولكن نصّ المقالة يشتمل على تفاصيل لوقائع حصلت بعد خروج سعادة من المطبعة فلا يُعقل أن يكون كتبها هناك. ما حصل هو أن الموجودين في المطبعة طلبوا نجدة حزبيّة لتأمين خروجهم، فحضر خمسة «مقاتلين» من الحزب اصطفّوا في الشارع وأدّوا التحيّة لزعيمهم وهو خارج مع مرافقيه وزائريه فلم يعترضه أحد من الكتائبيّين.

ولكن الصدام وقع فور مغادرة سعادة الحيّ. فهاجم الكتائبيّون، وكانوا كثرة يقودهم موريس الجميّل، من كانوا لا يزالون هناك من العاملين في المطبعة والجريدة ومن «المقاتلين»، وكانوا بأجمعهم عدداً قليلاً، وجرحوا ثلاثة منهم بالرصاص وتعدّوا بالضرب على آخرين، وأشعلوا حريقاً في ورق الصحف بقي جزئيّاً. وانتشر خبر هذا الصدام ووصلت تفاصيله إلى سعادة في منزله وراح المحازبون يتقاطرون إلى منزل زعيمهم مستطلعين ومنتظرين التعليمات.

ويستفاد من بعض الروايات أن سعادة أخذ يهيّئ لردّ عنيف على العنف الكتائبيّ، ولكن وصله، في هذه الأثناء، إعلام بمباشرة أجهزة الأمن حملة ملاحقة شاملة لمحازبيه وبقرب توجّه قوّة من رجال الأمن إلى منزله لاعتقاله. فكان أن سارع إلى مغادرة المنزل فيما راح أعوانه يُخفون ما كان في المنزل من سلاح محدود وأوراق حزبيّة. وحين وصلت القوّة إلى المنزل، بعد انتصاف الليل، وجدت فيه وحوله عشرات من الحزبيّين سلّموا أنفسهم للقوّة التي ساقتهم إلى الاعتقال وكان بينهم عدد غير قليل من القياديّين. وكانت قوى الأمن قد صادرت، قبل ذلك، ما وجدته من أوراق في مكتب الحزب القائم في شارع المعرض وعثرت في المطبعة على سلّة فيها قنابل يدويّة كان جورج عبد المسيح أودعها هنالك من قبيل «الاحتياط».

وفي الأيام القليلة التالية، ضاقت السجون بمئات من محازبي سعادة قد أوقفوا رهن التحقيق. ومن الجهة الأخرى، أوقف نحو عشرين من الكتائبيّين أطلقوا في اليوم التالي ما عدا واحداً. وضُبطت أيضاً إفادات بيار الجميّل وقياديّين آخرين من منظّمة الكتائب وصدرت مذكّرات إحضار بحقّ أربعة من الكتائبيّين بينهم موريس الجميّل.

وأمّا أنطون سعادة فلجأ إلى منزل قريب من سجن الرمل ثمّ إلى آخر في الصنائع. وبعد ثلاثة أيام أو أربعة، انتقل إلى منزل في عاليه. وفي 14 حزيران، وصل إلى دمشق، وفي السيّارة التي أقلّته امرأة من محازباته وطفلها للتمويه وهو يعتمر طربوشاً ونظّارة سوداء، ومعه حرّاس مسلّحون في سيّارة أخرى. وقد تمكّنت السيّارتان من تجاوز حاجز الأمن العامّ اللبنانيّ في المصنع، دون التدقيق في هويّة سعادة، وذلك بحيلة يختلف الشهود في تفاصيلها. وفي هذه الأيّام التي انقضت بين خروج سعادة من بيته، بعد حادثة الجمّيزة، ووصوله إلى دمشق، كان البحث عنه ناشطاً في بيروت وغيرها، وكان الحزب يتعرّض، فضلاً عن حملة الاعتقال، لحملة شديدة الوطأة في الصحافة. كان قد صدر قرار حكوميّ بحلّ الحزب وأعلن عن جائزة مقدارها عشرة آلاف ليرة لبنانيّة لمن يمكّن قوى الأمن من القبض على زعيمه.

وكان من وقائع الحملة أن رياض الصلح أعلن أن الحزب «على اتّصال باليهود»، وأن في يد الدولة ما يُثبت ذلك، وكان لهذا الإعلان وَقْعه في الصحف. زامن هذا الإعلان صدور القرار بحلّ الحزب وحملة الاعتقال. وكان مرماه، على الأرجح، إبراز دليل وازن غير «معلومات» السلطة وتقارير أجهزتها، يغطّي القرار والحملة. وكانت الوثيقة موجودة فعلاً، وقد أبرزت لاحقاً أثناء محاكمة سعادة. ولكن الوثيقة، وهي رسالة إلى سعادة من منفّذ عكا في الحزب محمّد جميل يونس (وقد جُرح في مطبعة فضّول وألقي القبض عليه في حادثة الجمّيزة) كانت لا تفيد، بالضرورة، ما حمّلها إيّاه رياض الصلح. فيونس يذكر أنّه قابل في 8 أيّار «ضابط قلم الاستخبارات» الإسرائيليّ «المسؤول عن لواء الجليل»، ولا يذكر سبباً لهذه المقابلة. ثمّ إنّه يضيف أنّه وقف على «أسرار مفصّلة» عن منطقة إقامته سيعرضها لزعيمه في تقرير آخر، ولا يذكر سبباً أو

تفسيراً لإطلاع الضابط الإسرائيلي إيّاه على معلومات سرّيّة. بعد هذا، يخلص يونس إلى التأكيد أنّ «الفالانج» (الكتائب) والمطران مبارك «على اتّصال ومفاوضة» مع إسرائيل وأنّهما يهيّئان معها «لقلب الحكم وإنشاء الوطن المسيحيّ». عليه استفزّ تصريح رياض الصلح أنطون سعادة أشدّ الاستفزاز فردّ هذا الأخير التهمة في حديث إلى العلم الدمشقيّة، «للمتحكّمين في رقاب الشعب اللبنانيّ وللطائفيّين الذين نملك وثائق عديدة عن اتّصالاتهم واتّصالات جميع الرجعيّين والنفعيّين باليهود». على أن إفادة محمّد عركة (وهو سوريّ قوميّ من ترشيحا، وإفادته مثبتة في كتاب وزارة الأنباء) ضمّت تفاصيل وأسماء لا يسهل اختراعها، وهي تبقي المسألة المتعلّقة بالاتصال بين بعض السوريّين القوميّين وبعض المسؤولين الصهيونيّين ومسألة اطّلاع سعادة نفسه على هذه الاتّصالات وموقفه منها مسألتين معلّقتين في أدنى تقدير. يبقى أن ثمّة ما يوهن شهادة عركة (على الرغم من غزارة ما فيها من تفاصيل) وهو أن صاحبها (الذي عرّضته شهادته لمتاعب جمّة) أصبح - على ما توحي به رسالة استغاثة وجّهها إلى يوسف شربل - مخبراً منتظماً لجهة لبنانيّة قد تكون الأمن العامّ وتلقّى، في وقت ما، مساعدة ماليّة من رياض الصلح.

اجتمع حسني الزعيم وأنطون سعادة ثانية بعد يومين من وصول الأخير إلى دمشق، وتولّى صبري القبّاني مجدّداً ترتيب الموعد. وفي هذا اللقاء، صرّح سعادة بعزمه على ردع طغيان الدولة اللبنانيّة وطلب 500 بندقية وذخيرتها وتسهيلات لتنظيم الحركة في سوريا ولتنقّل المحازبين بين سوريا ولبنان. وقد خرج سعادة من الاجتماع راضياً بعد أن تعهّد له الزعيم بإعطائه ما طلب وأهدى إليه مسدّسه الخاصّ. وأمّا السلطات اللبنانيّة فشدّدت من وطأتها على المعتقلين من الحزب. ثمّ أرسلت فريد شهاب، مدير الأمن العامّ، إلى دمشق، تطلب تسليم سعادة. وفي تلك الآونة، كان حسني الزعيم، يُعِدّ لاستفتاء عامّ يرفعه إلى سدّة رئاسة الجمهوريّة، وكان محسن البرازي (الحقوقيّ المقرّب إلى العرش المصريّ، وقد كان سفيراً في القاهرة ووزيراً في عهد القوّتلي، والقريب أيضاً إلى رياض الصلح، وقد وطّد الصلة بينهما إصهار كليهما إلى آل الجابري) قد أفتى للزعيم - على قول عادل أرسلان - بجواز هذا الاستفتاء. والحاصل أنّه ازداد نفوذاً عند الزعيم بحيث راح يتهيّأ لترؤّس الحكومة الجديدة حال إجراء الاستفتاء في 26 حزيران. والراجح عند متناولي هذه المرحلة أن البرازي أقنع الزعيم باتّباع خطّة جديدة في العلاقات السوريّة اللبنانيّة تخرج بها من مناخ الأزمة الذي تسلسلت زوابعه منذ الانقلاب. ومع تسلّمه رئاسة الحكومة، راح يضيّق على حزب أنطون سعادة في سوريا ويُحكم الطوق شيئاً فشيئاً حول هذا الأخير، ويصرف حسني الزعيم عن البرّ بوعده له. وتفترض بعض الروايات أنّه قد يكون أعلم الحكومة اللبنانيّة أيضاً بما يسّر لها القضاء على «ثورة» السوريّين القوميّين حال قيامها. والواقع أن هذا التضييق على سعادة وحزبه في سوريا قُيِّض له غطاء سوريّ عامّ جعله جزءاً من كل. فقد ردّ حُسني الزعيم على معارضة الأحزاب السوريّة المهمّة مشروع الاستفتاء بحلّ الأحزاب في البلاد وإغلاق مكاتبها وكبت حركتها.

وفي 24 حزيران، أي قبل الاستفتاء بيومين، تمّ التصالح بين حكومتي البلدين في اجتماع عُقد في شتورة وضمّ الزعيم والبرازي والشيشكلي (مدير الأمن العامّ) من الجهة السوريّة والخوري والصلح وفريد شهاب (مدير الأمن العامّ) من الجهة اللبنانيّة. ويذكر الخوري ما بذله الصلح من جهد وما أبداه من فاعلية في تأمين النجاح لهذا الاجتماع الذي كان الزعيم هو المبادر إلى طلبه. كانت الحكومة اللبنانيّة تائقة إلى الخروج من الحلقة الشاذّة التي تقلّبت فيها العلاقات بين الدولتين مدّة شهرين. لذا نزل طلب حسني الزعيم برداً وسلاماً على الخوري والصلح.

هل أُتي على ذكر الحزب السوريّ القوميّ وزعيمه في هذا الاجتماع الذي تفرّع إلى خلوة لرئيسي الدولتين واجتماعات أخرى؟ كان الشيشكلي منسوباً إلى الحزب، وكان البحث في هذه المسألة في حضوره أمراً غير مأمون العاقبة. ولا يذكر بشاره الخوري شيئاً بصدد هذه النقطة ولا نعلم اليوم كيف تفرّعت الخلوات المحتملة في هذا اللقاء ولا ما دار في كلّ منها.

وفي الأيّام الفاصلة بين اجتماع سعادة الثاني بحسني الزعيم وقمّة شتورة، كان سعادة قد أصدر بياناً دعا فيه الحكومة اللبنانيّة إلى «المنازلة» في يوم ومكان يُتّفق عليهما بين «وكلائها» و«وكلائه»، وذلك بعد أن تسلّم حزبه رُبْع سلاح الجيش وتأذن للضبّاط والجنود بالاختيار بين محاربته وعدمها!!! وقال أيضاً إن الحكومة «لجنونها طلبت الحرب. فليكن لها ما تريد». ولكن حسني الزعيم الذي أوكل إلى مدير الشرطة مواصلة العلاقة مع سعادة لم يسلّم هذا الأخير السلاح (ولا وضع بتصرّفه ثلاثة آلاف جندي يلبسون لباس الحزبيّين، بحسب وعدٍ يذكره عبد الله قبرصي). حتّى أنّه امتنع عن استقباله للتهنئة بنتيجة الاستفتاء، منوّهاً أمام القبّاني برغبته في التفادي من أزمة في العلاقات بينه وبين الحكومة اللبنانيّة.

وأمّا المعونة العسكريّة فعلّل مدير الشرطة تأخّرها بتأخّر التوقيع على الهدنة مع إسرائيل. وهكذا دخلت العلاقة بين الحزب ونظام الزعيم في طور اختلاط. فالحزب يواصل استعداده للثورة باستنفار أعضائه للتبرّع وتدبّر السلاح، ويلقى تسهيلاً من الدرك والجيش السوريّين، ولكن طَوْق المراقبة وتقييد الحركة يضيق أيضاً حول القياديّين فيه وحول سعادة نفسه. هذا الأخير وجّه، رغم ذلك، غداة الاستفتاء، تحيّة حارّة إلى «الحركة المباركة» التي «أسبغت على الشعب من فوق، من الحكم، القوانين الإصلاحيّة التي ألغت التفاوت الحقوقيّ بين الشعب وعزّزت الجيش وطبّقت التشريع المدنيّ، فكانت انتصاراً عظيماً للمبادئ التي تكوّن محور إيماننا». وكانت هذه نغمة جديدة لرجل كان قد نعى على انقلاب الزعيم افتقاره إلى العقيدة والرأي، ثمّ انتقد توقيعه على اتّفاقيّة التابلاين (في مقالة لا يبدو مؤكّداً أنّها نشرت في حينه) وشنّ، قبل ذلك، هجمة عامّة على مفاوضات الهدنة مع إسرائيل. يوم نُشر هذا الكلام، كان محسن البرازي يُشكّل حكومته ويصبح أوفر قدرة على المبادرة في

الحدّ من حركة سعادة ومحازبيه، وفي حمْل حسني الزعيم على لزوم موقفٍ منسجم من الحكومة اللبنانيّة. هذا فيما كان أديب الشيشكلي، مدير الأمن العام الذي كان سعادة يعوّل على الدعم والحماية من جهته، يفقد حظوته عند الزعيم قبل أن يعمد هذا الأخير إلى إبعاده عن موقعه.

كان نكْثُ حسني الزعيم عهده ضربةً شديدة لمشروع «الثورة» التي أمضى سعادة أيّامه الدمشقيّة في الإعداد لها، وأصبح محازبوه المحيطون به في دمشق وأولئك المتخفّون في لبنان ينتظرون بدءها ويُؤدّي كلٌ منهم قسطه من التهيئة لها. ولكن ما اجتمع من الوسائل والمتطوّعين لهذه الغاية بدا أدنى بكثير من الحاجة، فضلاً عن أنّه تمخّض في اليوم الحاسم عمّا هو أقلّ من المنتظر. والظاهر أن سعادة، مع اعتياده المزمن، البارز في أعماله عبر السنين، أن يفرط أو يبالغ في تقديره قوّة الحزب ودوره، لم يفُتْه بُعد الشقّة بين ما هو مقدم عليه وبين ما في يده. فأفضى إلى زوجته، حين التقاها مرّة أخيرة، في دمشق عشيّة بدء «الثورة»، بضآلة أمله في نجاحها، وبأن رفاقه في لبنان مصرّون عليها فيما كان راغباً من جهته في تأجيلها. وتذكر زوجة سعادة أن جورج عبد المسيح صارحها، بعد سنوات، بأنه هو الذي أصرّ. ويذكر هشام شرابي أنّه لمس، عند زيارته سعادة في تلك الأيّام نفسها، ما كان لعسّاف كرم من دالّة على زعيمه. وكان كرم هو الضابط المحترف الوحيد الذي لازم سعادة أثناء إعداد الخطّة العسكريّة للثورة. وقد ذكر سعادة نفسه في المحكمة إصرار رفقائه على الثورة ولم يكن هذا مجرّد محاولة لتخفيف التبعة عن كاهله. وذكر أيضاً أن زوجة كرم الذي كان قد قُتل في مشغرة، طلبت إلى زوجها ألاّ يعود إلى منزله إلاّ منتصراً.

على أن سعادة لم يكن فريسة لـ«رعونة» عبد المسيح (والوصف لعبد الله قبرصي) ولا لـ«فحولة» كرم وحدهما. وإنّما كان فريسة أيضاً للهجة مُنعتقة من كلّ عقال اعتمدها في أعقاب يوم الجمّيزة وأمعن في تصعيدها بعد اجتماعه الثاني بحسني الزعيم وأصبح أسيراً لها. وكانت هذه اللهجة نفسها بنت احتقار أصلي للسياسة وربيبة جدار أنشأه سعادة بين هذه والعقيدة، رامياً بالحرم كلّ أثرٍ للأولى في الثانية. لم يكن سعادة ينكر السياسة وكان يقرّ لها بنوع موضعيّ أو ظرفيّ من الضرورة. ولكنّه كان يزدريها في نهاية المطاف وينيخ عليها بجُمل طنّانة (من قبيل «أن الحياة كلّها وقفة عزّ فقط»)، وبألفاظ (من قبيل «الصراع» و«البطولة») يتعيّن على السياسة أن تسوسها أوّلاً (أي أن تعالج نزوتها وعنفها) لتنتقل، من بَعْد، إن بقي فيها طاقة لذلك، إلى معالجة المشكل المطروح. كان سعادة المتردّد في أيّامه الدمشقيّة الأخيرة ومعه رفقاؤه المصرّون على الثورة ضحيّة لتربية مدجّجة بما سبق ذكره من عبارات وألفاظ، قائمة على هذا الازدراء للسياسة، أي على اعتبارها نيلاً ضئيل الشأن للعقيدة لا شرطاً (هو شرط الإمكان) على هذه الأخيرة وقدرة على كبح جموحها وتعيين حدودها بمقتضى حدود الجماعة وإمكاناتها ومقتضى الكثرة والتضارب بين نزعاتها أيضاً.

عليه، أطلق سعادة «ثورته» في الثالث من تمّوز. فتوجّه ببيان أول إلى العسكريّين من محازبيه داعياً إيّاهم إلى اعتبار أنفسهم «مُعبّئين في صفوف القوّة القوميّة الاجتماعيّة في لبنان»، وإلى «عرقلة جميع الأعمال والتدابير التي يأمر بها الطغاة القائمون على الحكم الحاضر»، وإلى «الالتحاق بالمناطق المحتلّة من قِبَل القوّات القوميّة الاجتماعيّة عند أوّل فرصة تلوح لهم». وأتبع هذا البيان، في اليوم التالي، ببلاغ عامّ عن الثورة استعاد فيه سيرة الحكومة معه ومع حزبه بعد عودته من المهجر وماجريات الحملة على الحزب بعد حادثة الجمّيزة، وخلص إلى إعلان الحكومة «طاغية، خارجة عن إرادة الشعب، معرّضة خيره للمحق وسلامته للخطر»، ثمّ إلى تعيين مقاصد الثورة بإسقاط الحكومة وحلّ المجلس النيابيّ وتغيير الدستور لكفالة المساواة بين المواطنين على أساس المصلحة القوميّة لا المصالح الطائفيّة، إلخ. وهذا قبل أن يختتم باستعادة لمبادئ الحزب الإصلاحيّة وبالعزم على إلغاء ما اتّخذ من تدابير بحقّ الحزب وبالدعوة الصريحة، أخيراً، إلى «الثورة على الطغيان والخيانة».

والواقع أنّه حين أعلن هذا البيان انطلاق الثورة، في 4 تمّوز، كانت هذه الثورة التي انطلقت فعليّاً فجر 3 تمّوز قد اندحرت تقريباً. على الورق، كانت الخطّة تكاد أن تغطّي البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وتقوم على تضافر قوّات تتحرّك كلّ منها من موقع تحتلّه إلى آخر ثمّ إلى ثالث. ولكن الضآلة المذهلة للقوّات التي تحرّكت فعلاً، والضعف الفادح لتسليحها، جعلا تجسيد الخطّة على الأرض أقرب إلى الهزل (ولو كان قاتلاً) منه إلى الفعل العسكريّ. فبدا وكأن وصول مجموعة ما إلى موقع يؤمّن احتلاله بصرف النظر عن ميزان القوّة بين المجموعة ومن يواجهها. وبدا غير معلوم إن كان سيوجد من ينتقل إلى الموقع التالي إذا كانت مواصلة احتلال الموقع الأوّل تحتاج إلى من يقوم بعبئها. بدا إذن أن ثمّة خلطاً في الخطّة بين احتلال البلاد ومحاولة «التجوّل» المسلّح في أرجاء مختلفة منها. بل بدا مشروع «التجوّل» هذا وكأنّه أسقط من حسبانه إمكان أن يتصدّى له من يمنع تنفيذه. بدت الخطّة مبتوتة الصلة بالعمل الذي به تبقى الخطط وهو عمل الحساب. بدت أقرب إلى «رَفْعِ عتب» ما شعاره الواقعيّ: نُقْدِم وليكن ما يكون.

وذلك أن أنطون سعادة باشر ثورته بنحو مائتي رجل (في التقدير الأقصى و72 بشهادة مشاركين على الحدود السوريّة) واكبتهم الشرطة السوريّة إلى الحدود وخطب فيهم سعادة واصفاً إيّاهم بأنهم «أصغر جيش في العالم يقاتل من أجل تغيير مجرى تاريخ هذه الأمّة»، وموصياً إيّاهم باجتناب العنف مع رجال الأمن إلا في حال الضرورة، وباجتناب تكليف القرويّين شيئاً إلا عند نفاد المؤن والذخائر. وقد ذكر بعض هؤلاء في المحاكمة اللاحقة أن سعادة وزّع عليهم السلاح بيده. وذكرت روايات أن حسني الزعيم أمدّ الحزب بأسلحة وذخائر كانت فاسدة أو بذخائر لم تكن موافقة للبنادق. ومن وادي الحرير حيث ودّع سعادة قوّاته، عاد هو إلى دمشق وانطلق رجاله ليتوزّعوا إلى مجموعات هاجمت مخافر عدّة في البقاع الجنوبيّ وأخرى شاغلت قوى الأمن في المنطقة نفسها،

وثالثة اتّجهت نحو راشيّا لاحتلال قلعتها. هذه المجموعة الأخيرة وقعت على كمين للدرك، فارتدّت إلى داخل الحدود السوريّة وأسَرها الدرك السوريّ وكان على رأسها زيد حسن الأطرش. كذلك صُدّت الهجمات على مخافر المنطقة وكانت بغيتها الأولى الاستيلاء على سلاح الدرك. وفي الهجوم على مخفر مشغرة، قُتل عسّاف كرم بعد أن وصلت تعزيزات من الجيش حاصرته، واستسلم عشرات من رجاله. وإلى الغرب من هناك، في ساحل بيروت الجنوبيّ وفي بعض قرى الجبل، شنّ المسلّحون القوميّون هجماتٍ على المخافر أيضاً. وقد أسفرت هذه الهجمات عن جَرح عدد قليل من رجال الدرك قضى أحدهم، وكان يدعى نسيب النسر، بعد أيّام، واقتُصرت غنيمة المهاجمين على بضع بنادق. وخاضت مجموعة من تسعة رجال قادها جورج عبد المسيح في سرحمول القريبة من بشامون مواجهة مع الدرك دامت سحابة نهار الخامس من تمّوز وشطراً من الليل، وسقطت المجموعة بنتيجتها في الأسر وتمكّن قائدها من التواري وقُتل فيها النقيب الدركي توفيق شمعون آمر فصيلة عاليه.

ومع انتهاء هذه المواجهة، كانت «الثورة» قد أفضت إلى نهايتها، مسفرة عن سقوط ضابطين أحدهما من الدرك والآخر من الحزب، وعن أسر كثيرين من الحزب وبضعة جرحى من الدرك. وكان واضحاً أن التحرّك من الحدود السوريّة لم يُباغت قوى الدولة وأن الذين واكبتهم الشرطة السوريّة إلى الحدود لم يتوقّعوا أن يلقي الدرك السوريّ القبض عليهم عندما اجتازوا الحدود مجدّداً منهزمين أمام الدرك اللبنانيّ.

لم يتحرّك الدنادشة، وكان زعيمهم مصطفى طعّان دندش قد تعهّد لسعادة، على ما قيل، حين التقاه في زيتا السوريّة، القريبة من الهرمل، أن يناوش قوّة الجيش المرابطة في المنطقة ليشغلها عن مواجهة حركته. وقيل إن صبري حماده تمكّن من تجميد حركة الدنادشة، وكان هو الوسيط أصلاً في معالجة عشائريّة لنتائج الصدام المتكرّر بين هذه العشيرة وأهالي رأس بعلبك وبينها وبين قوى الدولة. ورفض حماده مقابلة سعادة في قرية القصر الحدوديّة إلى الشمال من الهرمل ونصحه بعدم التعويل على دعم حسني الزعيم. وقيل أيضاً إن إشارة من الزعيم هي التي جمّدت حركة الدنادشة، ولم يحصل شيء كان الحزب يتوقّعه - على ما قيل - من زحف يقوم به محازبو سعادة في الساحل السوريّ وجبل العلويّين على عكّار. ولم يظهر أثرٌ لمساعدة أردنيّة قيل إن الحزب تلقّى وعداً بها... وهكذا انتهت «الثورة» إلى نكبة للحزب الذي اندفع إليها تحت راية زعيمه (بل يبدو أن بعضاً من أركانه دفعوا إليها هذا الأخير) بخفّة تعصي على التصوّر.

وبين حادثة الجمّيزة في ۹ حزيران وانطلاق «الثورة القوميّة الاجتماعيّة الأولى»، في 3 تمّوز، كان قد أفرج عن الأكثريّة الساحقة ممّن أوقفوا في لبنان من محازبي سعادة. وقبل ثلاثة أيّام من إعلان «الثورة»، قابل محمّد البعلبكي أنطون سعادة في دمشق وقال له (في جملة ما قال): «يا حضرة الزعيم! كلّ شيء في لبنان يبدأ كبيراً ويصغر.

ورأى أن الأمر [أمر الأزمة بين الحزب والسلطات اللبنانيّة] آخذ في التلاشي. بدأ بتوقيف حوالى ثلاثة آلاف قوميّ. اليوم لا يزيدون عن مائة وخمسين، ومع الوقت قد يُفرج عنهم كلّهم. في لبنان، الأمور يمكن ترتيبها على الطريقة اللبنانيّة». لم يرتّب سعادة نتيجة ما على هذه العظة يلقيها عليه صحافيّ في نصف سنّه، معجبٌ به إلى حدّ أنّه انتسب إلى الحزب في الجلسة نفسها. وبعد أيّام، سلّم حسني الزعيم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانيّة، مشترطاً إعدامه قبل أن يصل إلى بيروت.

م- 109 التسليم، المحاكمة، الإعدام

كانت «الثورة» قد آلت إلى الفشل حين قطع حسني الزعيم حبل المماطلة في تحديد موعد للاجتماع بسعادة، وطلب إليه الحضور لمقابلته في العاشرة من مساء 6 تمّوز. وكان سعادة متوجّساً من الزعيم وقد حذّره بعض خلصائه من أمر قد يكون بيّته هذا الأخير. ولكن لا نجد في الأحاديث المنقولة ما يفيد أن سعادة وضع في حسبانه أن يتعرّض الزعيم لسلامته، أو أن يسلّمه إلى السلطات اللبنانيّة. وهو قد طلب إلى سائقه التزوّد بالوقود لرحلة طويلة ثمّ التوجّه جنوباً نحو الحدود الأردنيّة. ولكنّه عاد فطلب إليه العودة ليكون على موعده مع قائد الشرطة العسكريّة إبراهيم الحسيني الذي كان سيصطحبه إلى موعده مع الزعيم. وتقدير ما دار في خاطر سعادة وانتهى بعودته إلى حيث ركب سيّارة الحسيني مع هذا الأخير، ليتوجّها إلى القصر الرئاسيّ، لا يخرج عن حدّ التكهّن. وكذلك الوقائع بين إقلاع الحسيني بسيّارته وتسليم أنطون سعادة إلى مدير الأمن العامّ اللبنانيّ فريد شهاب ومن كانوا معه عند نقطة المصنع الحدوديّة. والسؤال الأهمّ هو: ما الذي حمل حسني الزعيم على تسليم أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانيّة؟ الأجوبة عن هذا السؤال لا تعدو حدّ الافتراض أيضاً: تأثير لحسني البرازي في موقف الزعيم بعد تفاهم بين الأوّل ورياض الصلح... ضغط من ملك مصر فاروق على حسني الزعيم بطلب من بشارة الخوري أو من رياض الصلح أو- أيضاً- من محسن البرازي... مقايضة لتلبية الرغبة اللبنانيّة في استرداد سعادة بتلبية مطلب سوريّة في المفاوضات الاقتصاديّة الجارية في تلك الأيّام نفسها، وقد أفضت إلى اتّفاق حمل اسم 8 تمّوز أي اليوم الذي أعدم فيه سعاده...

والسؤال الأهمّ الآخر هو: ما الذي جعل حسني الزعيم راغباً في قتل أنطون سعادة قبل أن يمثل هذا الأخير أمام محقّق أو أمام قاضٍ؟ يبدو جواب هذا السؤال أسهل منالاً من جواب سابقه. فإنّ رواية من أنطون سعادة لمجريات العلاقة بينه وبين حسني الزعيم من أوّلها إلى آخرها كانت ستؤول إلى فضيحة ذات جلاجل لهذا الأخير. وهذه الفضيحة كانت ستنتهي بدورها إلى صدع يصعب لأمه على الجهتين في العلاقات اللبنانيّة السوريّة. وكانت قمّة شتورة قد أنجزت قبل اثني عشر يوماً فقط رأب الصدع الذي أحدثه اغتيال كامل الحسين اليوسف، وهو حدث مثّل امتحاناً عسيراً للعلاقات

بين الدولتين مع كونه أضعف صدىً بكثير من الهزّة التي أطلق مفاعيلها حث حسني الزعيم أنطون سعادة على السير قُدُماً في مشروعه لقلب نظام الحكم في لبنان، ودخوله معه في تفاصيل هذا المشروع وتعهّده الدعم التامّ لتنفيذه. كان الإذن لأنطون سعادة بالبقاء حيّاً حتّى يكشف هذا كلّه نسفاً غير محمود بأجل لخطّة الزعيم - البرازي الجديدة في مفاوضة الجانب اللبناني، وهي الخطّة التي افتتحاها بدعوتهما بشاره الخوري ورياض الصلح إلى قمّة شتورة.

ولا ريب أن الجانب اللبناني كان مرتضياً هذه الخطّة أيضاً، عازفاً عن إفسادها بإخراج مؤامرة سعادة - الزعيم إلى الملأ. ولكن هذا الجانب كره الوصول إلى قتل أنطون سعادة غيلة في آخر الليل في موضع موحش ما من طريق دمشق - بيروت. وهو قد انحاز عوض ذلك، في نهاية المطاف، إلى خطّة المحاكمة السرّيّة والتنفيذ السريع للحكم، ومسح كلّ إشارة إلى دور مـا لحسني الزعيم في مغامرة سعادة وحزبه. فهذا الدور مطموس كلّيّاً في الكتاب الكبير الذي جُمعت فيه مختارات من وقائع التحقيق مع سعادة ومحاكمته واستُثنيت من الظهور فيه مرافعة سعادة عن نفسه. إذ يُستبعد ألّا يكون قد لامس فيها المحظور: أي ما جرى بينه وبين حسني الزعيم. وقد لبثت هذه المرافعة مكتومة إلى يومنا هذا، ومعها كلّ ما لم يشأ الكتاب الكبير كشفه من محتويات الملفّ. بل إن بعض ما أثبت في الكتاب من أقوال المدّعي العامّ خصوصاً يجنح تكراراً إلى التبرئة المتعمّدة لزعيم الانقلاب السوري من كلّ تبعة، بالغاً حدّ الزعم أن سعادة «أراد مقاومة رئيس الدولة السوريّة العالي لما يظهره من مناهضة الصهيونيّين»!!

بعد محطّة في ثُكنة الفيّاضية، أُخذ أنطون سعادة إلى ثكنة الدرك السيّار في فرن الشباك ليبدأ التحقيق معه في الخامسة من صباح 7 تمّوز وينتهي عند الظهر. ويستفاد من النُتَف التي تضمّنها كتاب وزارة الأنباء المشار إليه من التحقيق، وكان اختيارها مُغرضاً، على الأرجح، أن سعادة مال إلى اعتماد التشكيك في مسؤوليّته عن أفعال سُجّل عنها. فحاول أن يجتنب الجزم بكون البيانين اللذين أصدرهما إعلاناً للثورة قد صدرا عنه شخصيّاً وأن يطعن في كون الشهود ممّن سمعوه قد فهموا ما قاله في خطبته في المقاتلين. وحاول أيضاً أن يحصر مسؤوليّة الأفعال الحسّيّة التي حصلت في «الثورة» بما أحدثته من قَتل وجرح وما إليهما بفاعليها المباشرين أو بآمريهم الميدانيّين، وخصوصاً بعسّاف كرم الذي كان قد قُتل. وحصر بنفسه المسؤوليّة العامّة عن إعلان الثورة، أي الجرم السياسيّ، مجتهداً في الفصل بين هذا الجرم ونتائجه الماثية. وهذه خطّة حاذقة اعتمدها فردٌ من البشر كان مُدركاً خطورة ما يواجهه وسياسيّ كان راغباً في استبقاء فرصة لنفسه ولحزبه لاستئناف مسيرتهما في مستقبل ما. وهي ليست خطّة أملاها «الانتهاز» الشخصيّ أو التنظيميّ وإلقاء المسؤوليّة على الأتباع، على ما زعم المدّعي العامّ. فالأتباع، في كلّ حال، مسؤوليّتهم قائمة عمّا فعلوه ومحصورة به. وخطّة الدفاع نفسها ليست أيضاً خطّة «بطل» تستغرقه البطولة من رأسه إلى أخمص قدميه، على ما زعم محازبوه والمعجبون به بلا قيد أو شرط. وهذا

كلّه، مع العلم بأن ما وصل إلينا من وقائع التحقيق والمحاكمة ناقص جداً، وأن هذا النقص يوجب التحفّظ في هذا الجانب من الموضوع وفي غيره.

وفي المحكمة، اعتمد سعادة- على ما يظهر من كتاب وزارة الأنباء ومن المرويّات- الخطّة نفسها التي اعتمدها في التحقيق. ودخل أحياناً في جدال مع الشهود من رفقائه وكان هذا الجدال تقاذفاً لجمرة المسؤوليّة. وأمّا تسويغه لإعلان الثورة فخلاصته قوله: «لقد أهين الحزب، أيّها السادة، (...) وعندما يهان ليس أمامه إلاّ ردّ الإهانة بالثورة. وفي الثورة تقع ضحايا من الفريقين في جميع الأحيان».

وأمّا الادّعاء فأرساه يوسف شربل على محاولة سعادة وحزبه «قلب الأوضاع في لبنان وتسلّم الأحكام بالعُنف عن طريق مقاتلة القوّات المسلّحة، بما فيها الجيش اللبنانيّ، والاستيلاء على دور الحكومة والثكنات العسكريّة». وقد أثبت كتاب وزارة الأنباء مطالعتين لشربل استعاد فيهما مليّاً ما وجده سنداً للتهم التي وجّهها إلى أنطون سعادة. أولى هاتين المطالعتين هي التي ألقاها شربل في محاكمة المشتركين مع سعادة في «الثورة» وذلك يوم 16 تمّوز والثانية هي التي ألقاها في محاكمة أركان الحزب يوم 30 آب. ولم يثبت الكتاب مطالعة المدّعي العامّ ولا غيرها من وقائع محاكمة سعادة نفسه، معتدّاً، على الظاهر، بأن المحاكمة كانت سرّية. وهذا مع أن الكتاب أورد، في صفحاته الأخيرة، مقاطع أخرى من ضبط المحاكمة.

وما يمكن الخلوص إليه من مطالعتَي المدّعي العامّ هاتين، وممّا ذاع لاحقاً من وقائع المحاكمة، هو أن المدّعي العامّ مال إلى التشديد على مسؤوليّة سعادة الشخصيّة عن الجرائم التي لابست «الثورة»، فأبرز إقدامه على حلّ مجلس العُمُد وانفراده بالسلطة الحزبيّة في وقت وقوع الحوادث. وحين وصل إلى «عقيدة» سعادة واحتمال صدور الأفعال الجرميّة عنها، طعن في هذا الاحتمال بوصف العقيدة بأنها غير راسخة ولا صادقة وأنّها انتهازيّة للتوصّل إلى السلطة وأنّها «فاسدة تاريخاً وعلماً وعملاً». ثمّ دخل في مبادئ العقيدة المذكورة فشدّد على تجاهلها الكيان اللبنانيّ ودمجها إيّاه بالكيان السوريّ. ولا ريب أن سعادة كان حافظاً في جعبته، ردّاً على هذه التهمة، تصريحاً أدلى به في سنة 1937. وهو يفصل فيه ما بين «الوحدة القوميّة» التي يعمل لها الحزب و«الوحدة السياسيّة» التي مرجعها إلى إرادة الشعب. وكان سعادة قد عاد إلى هذا التصريح في إبّان المشكلة التي نجمت من خطبته يوم عودته إلى المهجر. ولكن تصريحه هذا لم يكن أوّل كلامه ولا آخره في الموضوع اللبنانيّ، وكان هو نفسه مخترقاً بمهارب يسهل النفاذ منها إلى موقف مغاير من الكيان. ولم تكن هذه النقطة موضوعاً لتهمة يُفترض أن يؤول ثباتها إلى حكم قضائيّ في مطالعة المدّعي العامّ. وإنّما كانت عنصراً من عناصر الخلفيّة التي حاول هذا الأخير أن يسند إليها «ثورة» سعادة. وهذه أيضاً كانت حال «الاتّصال باليهود» واللجوء إلى القوّة في مواجهة خصوم الحزب السياسيّين وانتفاع الحزب ماليّاً من الانتخابات النيابيّة وتراشق أعضاء فيه بتُهم

الفساد المالي، إلخ. فهذه كلّها لم تكن من أصل التهمة الموجّهة إلى سعادة وإنّما كانت موادّ في حملة معنويّة شنّها المدّعي العامّ عليه وعلى الحزب.

ولكن هذه الحملة كانت آيلة إلى أمر حاسم، وثيق الصلة جدّاً بالحكم المرتقب مع بقاء تهمة «الثورة» وما جرّته من أفعال موضوعاً مباشراً وحيداً لهذا الحكم. فقد كان السؤال الذي اجتنب المدّعي العامّ صوغه مباشرة وآثر تمويهه بحديث «العقيدة» ومتفرّعاته، هو ما إذا كان الجرم المنسوب إلى أنطون سعادة جُرماً سياسيّاً أم جُرماً عاديّاً. فعلى الجواب عن هذا السؤال كان يترتّب، إلى حدّ بعيد، إمكان الحكم بالإعدام على الرجل أو عدم إمكانه. وقد اجتنبت المحكمة، بدورها، في الأسئلة التي طرحتها على نفسها وفي صيغة الحكم، لفظة «سياسة» وأثبتت الأسباب المشدّدة للجُرم ونفت الأسباب المخفّفة فحكمت على أنطون سعادة بالإعدام رمياً بالرصاص وفقاً للمادة 79 من قانون العقوبات العسكريّة.

كان إعدام أنطون سعادة فضيحة حقوقيّة تجاوزت أصداؤها مذ ذاك، في لبنان وفي أقطار أخرى من المشرق العربيّ وفي المغتربات. وقد زاد هذا الإعدام في النّزعة السياسيّة لحزب سعادة وهي نَزَعَة تجد مصادر لها في «تعاليم» سعادة نفسه، وفي موقعه من الحزب وفي المرجعيّات المعاصرة لتكوّن هذه «التعاليم» ولاتّخاذ الحزب وغيره من منظّمات تلك المرحلة صورة التنظيم شبه العسكريّ على الغرار الفاشيّ. كان هذا الإعدام فضيحة لرفض المحكمة، من غير مسوّغ قانونيّ، الاعتبار بالصفة السياسيّة للجُرم. وهذا رفض تكرّر في لجنة العفو التي امتنعت عن الإشارة بتخفيف الحكم. وكان الإعدام فضيحة أيضاً لرفض المحكمة طلب إميل لحّود الذي اختاره المتّهم للدفاع عنه منحه مهلة محدودة للاطّلاع على الملفّ وإعداد دفاعه ولإبطالها سائر المهل أيضاً وإصدارها حُكماً بالإعدام السياسيّ، هو الأوّل في تاريخ البلاد المعاصر، وقد لفظ في المساء بعد محاكمة طالت بضع ساعات ونُفّذ في الفجر التالي. وقد زادت إلزامات العجلة في التنفيذ لمسات مروّعة على قباحة الإعدام الأصليّة. وهي لمسات وجدت من يستعيدها ويزيد فيها مرّات بات يتعذّر حصرها. وكان أن امتزاج هذه اللمسات برباطة الجأش النادرة التي أبداها سعادة في مواجهة الموت وبلزومه جانب الوداعة واللطف مع المولجين بوجوه مختلفة من تنفيذ الحكم قد شكّل حالة أمدّت ساعات الرجل الأخيرة بطاقة إيحاء مديدة الأجل.

في 16 تمّوز، بدأت محاكمة الموقوفين في قضيّة «الثورة» التي أعلنها سعادة. وكان عددهم ثمانية وستّين. وقد حُكم على اثني عشر منهم بالإعدام وعلى الباقين بعقوبات حبس مختلفة. على أن لجنة العفو أشارت بتخفيض الحكم عن ستّة من المحكومين بالإعدام. ونُفّذ هذا الحكم بالستّة الآخرين فجر 22 تمّوز وهم ثلاثة فلسطينيين وسوريّ واحد ولبنانيّان. ولم يلبث أن صدر، في 18 تشرين الأوّل، عفوٌ عامّ عمّن كانت قد أنزلت بهم أحكام خفيفة، فخرج معظم قادة الحزب المسجونين إلى

العزّيّة. من هؤلاء القادة، بقي جبران جريج في السجن. وبقي جورج عبد المسيح متوارياً، إذ كان قد حُكم عليه غيابياً بالإعدام بسبب من قيادته معركة سرحمول. ولم يلبث عبد المسيح أن اختير رئيساً للحزب وأقام في دمشق بعد سقوط حسني الزعيم.

110-٢ رياض الصلح في قضيّة أنطون سعادة

كان رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء حين حوكم أنطون سعادة وأعدم. وهو، بهذه المثابة، ذو مسؤوليّة سياسيّة عامّة، يشترك فيها مع مسؤولين كبار سواه، عن المجرى الذي سلكته هذه القضيّة. وكان موقع رئاسة الوزراء، في ذلك العهد، هو الهدف المتصدّر لكلّ هجوم يريد أن يكون صاعقاً على أهل الحكم. وذلك أن موقع رئاسة الجمهوريّة كانت له حصانة بقيت محترمة، على وجه الإجمال، إلى ما بعد هذه المدّة بأكثر من سنتين. وأمّا التصدّي لمن هم دون هاتين الرئاستين فكان يبدو دخولاً في التفاصيل وقصوراً عن الشمول في المعارضة السياسيّة. ولم يكن تهيّب حصانة الرئيس الأول نفسها، في حلّتها الدستوريّة، هو الداعي الأوّل إلى رعاية جانبها. وإنّما كان هذا الداعي اتّساع سلطة رئيس الجمهوريّة وثباته في موقعه في وقت كانت فيه أعمار الحكومات تقصر أو تطول بإرادته هو قبل أيّة إرادة سواها. فكان همّ المعارضة الدائم إسقاط الحكومة بالسعي إلى جعل بقائها عبئاً متزايد الثقل على رئيس الجمهوريّة. وكان الطريق الملكيّ إلى إسقاط الحكومة تحميل رئيسها جملة أوزار الحكم، مع الزيادة عليها ما أمكن. وكان العزوف عن تناول الرئاسة الأولى بنقد أو تثريب يستبقي للمعارضين فرصهم – على أنواعها ودرجاتها – عندما يحين أجل الحكومة. وكان رياض الصلح، بدرجة حضوره وبالمنظوريّة الغالبة على أسلوبه في الحكم، يجعل هذا التركيز لهجمات المعارضة على موقعه أمراً تلقائيّاً. وكان يساجل ويردّ بما يقتضيه المقام.

وقد حصل أن قال رياض الصلح، في بعض من أوقات حَرَجه، إنّه لا يحكم البلاد وحده، ولكن هذا كان نادراً. وأمّا عادته فكانت الدفاع عن أعمال الحكم، طالما بقي فيه، وتحمّل مسؤوليّة النطق باسم السلطة الحاكمة طالما بقيت هذه المسؤوليّة منوطة به أولاً.

لذا تركّز النقد عليه في قضيّة أنطون سعادة، أوفُهِم أيضاً أنّه هو المعنيّ حين كان يقال إن «الحكومة» فعلت كذا أو كيت في مساق هذه القضيّة. وكانت الهجمات تأتي، في البداية، من جانب المعارضة النيابيّة والصحافة المؤيّدة لها. وذلك أن حزب سعادة لم يكن قادراً، بعد، وهو يجتاز محنته، على تعميم كلمته في صدد ما جرى لزعيمه وما كان لا يزال يجري له. على أنّه لم يلبث أن مضى على المنطق نفسه دونما رغبة في التدقيق. ذكر بشارة الخوري ويوسف شربل وأنور كرم (رئيس المحكمة) وفريد شهاب

وفؤاد شهاب وحتّى أحمد الأسعد بين من كان الحزب مصمّماً على قتلهم «ثأراً للزعيم». وأصيب شربل فعلاً في محاولة اغتيال. ولكن من كان موضوعاً لتصميم استثنائيّ على القتل ظهر في تكرار المحاولة كان رياض الصلح. وقد اغتيل فعلاً، في نهاية المطاف.

هل يمكن اليوم تحديد المسؤوليّة التي تقع على عاتق رياض الصلح في ما جرى لأنطون سعادة؟ الأمر المؤكّد هو أن رياض الصلح بذل وسعه لإلقاء القبض على أنطون سعادة منذ حادثة الجمّيزة. بل هو خطّط لذلك، مع أجهزة الأمن وسائر المسؤولين، قبل تلك الحادثة بمدّة، وقد صرّح بذلك. والراجح أن هذا التخطيط يرقى إلى وقت الزيارة التي قام بها سعادة لحسني الزعيم قبل الحادثة المذكورة بنحو أسبوعين. وهي زيارة جاءت في إبّان المجابهة العنيفة التي دارت حول تسليم الضابط السوريّ أكرم طبّارة ومرافقيه لدمشق، أو محاكمتهم في بيروت. وكانت جهود الحزب السوريّ القوميّ للتسلّح والإعداد لـ«الثورة» تحت المراقبة في الأشهر التي سبقت وصدر عن رياض الصلح أكثر من إشارة بهذا المعنى، وإن يكن لم يسمّ هذا الحزب باسمه. ولكن ما حمل الدولة على الإقدام، بعد زيارة سعادة لدمشق، كان الخشية الشديدة من صدع يصعب لأمه، تُحدثه، في داخل البلاد، حركة انقلابيّة عنيفة المنحى تكون دمشق قاعدتها الخلفيّة. ولم يكن رياض الصلح قد لان أمام إنذار حسني الزعيم حينما أرسل مع عديله ومدير مكتبه نذير فنصة تهديداً باحتلال لبنان إن لم يطلق سراح طبّارة ورفاقه. يروي زهير عسيران أن الصلح اندفع نحو فنصة، في وزارة الخارجيّة اللبنانيّة، «كمن يستعدّ لاستعمال قبضته». وهذه رواية تؤيّدها إشارة في خبر النهار عن هذا الاجتماع إلى أن «فنصة خرج [منه] منقبض الأسارير». وأمّا تسليح صاحب الانقلاب حزباً لبنانيّاً وحضّه إيّاه على الثورة المسلّحة فكان أشدّ خطورة وأولى بالاحتياط من التهديد باجتياح عسكريّ سوريّ للأراضي اللبنانيّة. وكان يسع الأمر الأوّل، في الواقع، أن يفضي على نحوٍ ما إلى تحقّق الثاني.

كان هذا الخرق المسلّح لجبهة الداخل هو ما تجنّد رياض الصلح ومن معه لردعه. وهذا خطر حسّي يعلّل ما لا يُعلّله أن رياض الصلح لم يكن «يطيق» أنطون سعادة، وأن هذا الأخير دعم عبد الله اليافي، خصم رياض الصلح، في انتخابات 1937 النيابيّة (!!!) وأنّه لم يكن «يتزلّف أو ينثني» لرياض الصلح، على ما زعم كمال جنبلاط... إلخ. فهذا التصوير الشخصيّ للمواجهة هذر مجبول بالمرامي السياسيّة بغيته التستّر على المسلك العمليّ لأنطون سعادة وحزبه قبل حادثة الجمّيزة وبعدها، وبغيته أيضاً إخلاء مسؤوليّة حسني الزعيم عن شقّ المجرى الذي سلكته هذه القضيّة لتفضي إلى كارثة المحاكمة والإعدام. فقد كان أركان المعارضة اللبنانيّة من البرلمانيّين (وبينهم جنبلاط) قد زاروا الزعيم بُعَيد انقلابه. ومع أن طريقته في استقبالهم كانت - بشهادة الشهود - أميل إلى إظهار الاستخفاف منها إلى إظهار الترحيب، فإنّهم ثبتوا على الإعجاب بالانقلاب وبصاحبه حتّى رحيل هذا الأخير. ولا يأتي جنبلاط، مثلاً،

علـى ذكر لدور الزعيم في مأساة سعـادة إلا في استجوابه الثالث الذي نُشر بعد الانقلاب علـى الزعيم وقتله بنحو من أربعة أسابيع. كـانت تلـك أيّام الإعجاب بالانقلابات العسكريّـة وتمنّي التشبّه بـ«أبطالهـا». وكـان حسني الزعيم (الذي واكبه المعجبون به وهو يخون أمـانيهم مـن الألف إلى الياء) أوّل العنقود.

كـانـت خطّـة السلطـة اللبنانيّة (واللاعـب الأبرز في هـذه الخطّة هو رياض الصلح) متّجهة إلى فصم العروة التي انعقدت بين أنطون سعادة وحسني الزعيم. وكان بيد هذه السلطـة وسائل فعّالة للتوصّل إلى هذه الغاية. ولم تكـن هذه الوسائل وسائل استرضاء لحسنـي الزعيـم وحسب، بـل غلب فيها الضغـط الشديد على الاسترضـاء حتّى الأيّام الأخيرة من إقامة أنطون سعادة في دمشق، ثمّ مالت شطر الاسترضاء في الأيّام المذكورة أي بعـد أن أظهـر انعقـاد قمّة شتورة، بمبـادرة من الزعيم نفسه، ميـل هذا الأخير إلى الملاينـة وعودة مطالبه الاقتصاديّـة إلى التصدّر. وهذه مطالب لم تكـن غـابت عن أفق الأزمـة التي أثارهـا اغتيال كـامل الحسـين اليوسف. وكـان الصلـح يحظى، في سعيه إلى فصـم العـروة المشار اليها، بممـالأة شخصيّتين كـانتا، علـى التـوالي، تليان حسني الزعيـم في الأهمّيّـة، في النظـام الذي أنشأه هـذا الأخير، وهمـا عـادل أرسلان ومحسن البرازي. ولم يكـن طول الألفة الشخصيّة للرجلين غير مسهّل لمهمّة رياض الصلح. وأمّا الأساس فهو رغبتهمـا المؤكّـدة في منع الخراب من ضرب أطنابه في العلاقات السوريّة اللبنـانيّـة. وتشـير بعض الدلائل والمصـادر إلى أن أرسلان حذّر الخـوري والصلح، في أوائل حزيران، مـن عواقب اللقاء الأوّل بين سعادة والزعيم، وأن البرازي زار رياض الصلح وبحث معه في قضيّة الحزب السوريّ القوميّ وفي مسألة الحشود العسكريّة المتقابلة على الحدود السوريّة - العراقيّة، وذلـك غداة نقل فريـد شهاب مـذكّرة إلى حسنـي الزعيم تطالبه بتسليم أنطون سعادة. وتنسب بعض المصادر أيضاً دوراً إلى البرازي في التمهيد لقمّة شتورة التـي انعقدت بعـد زيارته تلك لبيروت بثلاثـة أيّام، وكذلك في تغـيير موقف حسني الزعيم مـن أنطون سعادة.

وتشير مصادر أخرى إلى أن البرازي نفسه (بعد تفاهم أو بلا تفاهم مع رياض الصلح) هو الـذي أقنع الملـك فاروق بالضغط على حسني الزعيم (الـذي كانت حاجته السياسيّة والماليّـة للدعم المصريّ ماسّة، وكـانت علاقاته بالعرشين الهاشميّين قد ساءت كثيراً) وذلك بغيـة حَمْله علـى التخلّـي عـن أنطون سعادة. وكـان البرازي قد زار مصر في نهاية حـزيـران، وكـان قد عمـل وزيراً مفوّضاً لبـلاده فيها أيّام القوّتلي. ولا نقع على ما يبيح الجزم بحصول اتّصال لبنانيّ - مصريّ مباشر في هذا الشأن نفسه. ولكـن نقع علـى إشارة ينقلهـا أنطـوان بطرس عن عـدد 18 آب 1949 مـن الصياد مؤدّاها أن رياض الصلح كان أبلـغ محسن الـبرازي نوعاً مـن التمهيد لحسني الزعيم، وهـو أن بيروت «على استعداد للاتّصـال ببغداد وعمّان حالاً». وهو ما حمل القـاهرة علـى دعوة الصلح إلى التريّث... ثمّ أبلغه البرازي قرار الزعيم «أن يتخلّى عـن الحزب القوميّ».

ويجزم فريد شهاب، وهو طرف مباشر في الموضوع، بأن حسني الزعيم هو الذي طلب اغتيال أنطون سعادة في الأراضي اللبنانيّة، فلا يصل إلى بيروت حيّاً. ولكن مرويّات الحزب تذهب، في الغالب، إلى أن رياض الصلح كان ضالعاً في هذه المؤامرة. وهي لا تذكر مصادر مباشرة يصحّ أن يُسند إليها هذا الزعم وتكتفي بالإشارة إلى تحذير من الغدر عبّر عنه البعض ممّن اتّصلوا بسعادة في أيّامه الأخيرة. وهذا تحذير لم يأخذ به سعادة نفسه الذي ظلّ على ما تفيد به المرويّات نفسها يستبعد، حتّى اللحظة الأخيرة، أن يُقْدِم الزعيم على تسليمه ناهيك باغتياله. فكيف يستقيم هذا الموقف إن كان سعادة سمع من توفيق بشور أو من عمر أبو ريشة كلاماً مسنداً (لا مجرّد تقدير أو توجّس) حمل إليه خبر «المؤامرة» وحدّد أطرافها؟ وهل كانت تعوز حسني الزعيم الأسباب لطلب اغتيال سعادة بعد أن ورّطه وتورّط معه في ما أقدم عليه، ثمّ فعل ما بوسعه أن يفعل لتقزيم «الثورة» بعد أن أحدث مزيج الضغط والاسترضاء أثره في موقفه؟ ثمّ كيف يستقيم لرياض الصلح (لو كان طرفاً في خطّة الاغتيال) أن يرسل فريد شهاب لتسلّم سعادة على الحدود وهو - أي شهاب - جاهل بأن اغتيالاً سيحصل أمام عينيه في طريق العودة؟ وما الذي أجاب به «الضابط الكبير» المجهول الذي اصطحب سعادة موثقاً في سيّارته إن كان مرجعه اللبنانيّ هو الذي فاتحه في موضوع الاغتيال؟ هل رفض وأرسل على الرغم من رفضه؟ هل وافق ثمّ تراجع في طريق العودة؟ هل لكلّ هذه الخفّة مكان في تدبير جريمة من هذا العيار؟

لا تُفرد الروايات الحزبيّة موضعاً لهذا النوع من الأسئلة. ويستوي رياض الصلح مشجباً ممتازاً يعلّق عليه إعدام أنطون سعادة بقضّه وقضيضه. فهو رجل ضخم «لائق» بقتل ضحيّته المفترضة، واتّهامه - ناهيك باغتياله - يستحقّ عناء التلفيق. وهو قد مات غيلة فلم يبق في قيد الحياة ما يكفي لتفنيد روايات كلّها متأخّرة.

ولا يميل إلى حصر ما أمكن حصره من المسؤوليّات في رياض الصلح خصومه وقَتَلَتُه وحدهم. وإنّما يجنح إلى شيء من ذلك كبير شركائه في المسؤوليّة العامّة. فإن بشاره الخوري يروي في مذكّراته أن مخابرة من رياض الصلح أيقظته في الثانية والنصف صباحاً ليبلغه رئيس وزرائه أن أنطون سعادة قد استردّ. فإذا كان رياض الصلح قد تبلّغ وحده الاستعداد السوريّ لتسليم الرجل وأرسل وحده من تولّى استلامه، فقد حصل ذلك، لا بدّ، قبل ساعات على الأقلّ، من عودة «البعثة» بأنطون سعادة إلى ثكنة الفيّاضيّة. فهل يوصف إلاّ بالمحال ألا يكون رياض الصلح قد أبلغ رئيس الجمهوريّة، في أثناء هذا الوقت، بما هو جار وأشركه في تقرير ما يجب اتّخاذه من إجراءات؟ ثمّ ألم يكن الخوري شريكاً أو عالماً، على الأقلّ، بأطوار ما بُذل من سعي (لا يأتي على ذكره بكلمة في مذكّراته) لاسترداد أنطون سعادة؟ فلا هو ينكر أن الموضوع طرح في قمّة شتورة ولا، قبل ذلك، في بيروت، مع محسن البرازي، ولا قبل ذلك في مذكّرة (يفترض أن يكون هو نفسه موقّعها)، حمّلها فريد شهاب إلى حسني الزعيم. واقع الأمر أن بشاره الخوري أرسل ولديه لحضور المحاكمة ونقل ماجرياتها إليه وأن يوسف شربل، نجم هذه

المحاكمة، كان من المقرّبين جداً إليه وأن تصديق حكم الإعدام صلاحيّة خاصّة برئيس الجمهوريّة فلا يُتّخذ المرسوم في مجلس الوزراء، ويكون توقيع الوزير المختصّ على هذا المرسوم أقرب إلى تحصيل الحاصل ما لم يحزم أمره على العصيان والاستقالة. وقد وقّع رياض الصلح، بصفته وزيراً للعدليّة، ومجيد أرسلان بصفته وزيراً للدفاع، على مرسوم تصديق الحكم بالإعدام على أنطون سعادة.

وفي صدد الموقف الشخصيّ لرياض الصلح من إعدام سعادة (وهذا شأن مختلف جداً، بطبيعة الحال، عن شأن القبض على زعيم الحزب القوميّ وتقديمه للمحاكمة) أصبحت بين أيدينا اليوم، في ما عدا منقولات أخرى لا يصحّ التعويل عليها، وثيقة دامغة. تلك فقرة من ملاحظات وضعها مدير الأمن العامّ فريد شهاب لنفسه فلها إذن صفة «المفكّرة» التي لا تراعي خاطر أحد، في العادة، بخلاف ما هو محتمل في الكلام العلنيّ أو في التقارير المرفوعة. والشاهد - على ما هو معلوم - شخص قريب جداً من وقائع اليوم الذي يشير إليه وشريك في صنع مقدّماته وتدارك ذيوله، وهذا بصفته محترف استخبار ومسؤولاً عن الأمن. كتب فريد شهاب: «بعد صدور الحكم، جَمّع [يقصد: رئيس الجمهوريّة] حبيب أبو شهلا كزعيم الأرثوذكس، وغبريال المرّ ورياض الصلح، وقال إن لجنة العفو صدّقت الحكم، فما رأيكم؟ رياض نَفَض سترته وقال: أنا لا أحبّ الإعدام. حبيب قال: عكروت بالناقص. وافقه غبريال المرّ».

كان أبو شهلا مقرّباً جداً من رئيس الجمهوريّة، كثير التردّد عليه ومدعوّاً بانتظام إلى اجتماعات رسميّة (تذكرها الصحف) من غير صفة لحضورها سوى اعتباره «مستشار الدولة». وكان قد أصبح المستشار القانونيّ لشركة التابلاين، فأخذ يتردّد، بهذه الصفة، على حسني الزعيم لاستعجال تصديق الاتّفاقية. وأمّا غبريال المرّ فهو، إذذاك، نائب رئيس الحكومة ووزير الداخليّة (استقال في 19 تمّوز مستبقاً قرار حَلّ المنظّمات شبه العسكريّة كلّها، بعد أن كان الحزب القوميّ قد حَلّ في الشهر السابق). وهو آخر عضو في الحكومة اجتمع بأنطون سعادة قبل حادثة الجمّيزة بساعات. وكان حزب سعادة قد أيّده في انتخابات 1947 لقاء فضّ المشكل الذي أثارته خطبة سعادة يوم عودته من المهجر. وكان سعادة غريماً أرثوذكسيّاً خطيراً للرجلين.

أيّد فريد شهاب مفكّرته السرّية في حديث أدلى به إلى صحيفة سوريّة قوميّة بعد ثلاثين سنة من الوقائع. فخطّأ الحزب في «تركيزه» على رياض الصلح «رغم أنّ هنالك عدداً كبيراً من المسؤولين المحلّيّين، على الأقلّ أربعة منهم، كانت مواقفهم أشدّ عنفاً وقساوة من موقف رياض الصلح. ولمّا استشارهم بشاره الخوري بهذا الموضوع، كان موقف رياض الصلح شبه محايد. وقد أجاب رئيس الجمهوريّة: «اصطفلوا، هيدي مسألة متعلّقة بالروم وبالمسيحيّين. أنطون سعادة مسيحيّ، إنتو قرّروا، أنا ما لي علاقة!».

لم يكن هذا النوع من التنصّل معتاداً من رياض الصلح، فيتبيّن أن المسألة كانت ثقيلة جداً على ضميره. وأمّا الخروج بالمخالفة أو بالتحفّظ على الملأ، على افتراض وروده في ذهن رياض الصلح، وهو افتراض مستبعد، فكان له حساب سياسيّ واسع النطاق جداً ومعقّد، لا تشكّل قضيّة أنطون سعادة غير عنصر واحد من عناصره. كان سعادة نفسه قد ذهب - قبل أيّ عامل آخر - ضحيّة لإدارة حسني الزعيم بأسلوبه المعلوم، ما كان مشكلاً في العلاقات اللبنانيّة السوريّة. وكانت الرغبة في العودة بهذه العلاقات إلى حال استقرار ما، ولو بقدر من التنزّل والتضحية، رغبة لبنانيّة جامعة. وكانت هذه العودة، من جهة الحكم اللبناني، ثمناً للحؤول دون نظام الزعيم والعبث باستقرار لبنان الداخليّ. ولم يكن يجول في خاطر أحد، بالطبع، أن الزعيم سيسقط بعد خمسة أسابيع من إعدام سعادة، ولم يكن هدف الوصول إلى سويّة مقبولة للعلاقات بين حكم لبنانيّ استنزفته انتخابات 1947 والتجديد لبشاره الخوري ونكبة فلسطين وبين سوريا الانقلابيّة، غير تحدّ واحد من تحدّيات عدّة تشتبك فيها رياح الخارج برياح الداخل لتهزّ كيان لبنان من أركانه. وكان رياض الصلح ضالعاً، كما لم يضلع مسؤول لبنانيّ غيره، في مواجهات مترامية الميادين لهذه التحدّيات. لذا لم يكن سهلاً عليه أن يفتح منفذاً لمعارضة كانت خياراتها، في أمور رئيسة، غير خياراته، ولم يكن مهيّأ، بالتالي، لافتعال أزمة حكم حالما يعرض ما يغري بالافتعال، وإنّما كان مصمّماً على البقاء في الحكم ما أمكنه ذلك.

عليه، عبّر رياض الصلح، بما هو مسؤول، عن موقف سياسيّ ممّا انتهت إليه قضيّة سعادة وحزبه، مغاير جداً، في نفسه، لموقف التنصّل الذي لجأ إليه في خلوة المشاورة عند رئيس الجمهوريّة. فكان أن زار دمشق في 17 تمّوز لتكريس التقارب. ثمّ تدارك مع رئيس الجمهوريّة أثر استقالة المرّ من الحكومة وأثر الاستقالة المعلّقة التي قدّمها وزير الخارجيّة حميد فرنجيّة.

وفي 16 آب، أي غداة سقوط حسني الزعيم، حصل اشتباك بين الصلح وجنبلاط في مجلس النوّاب. كانت تلك جلسة عاصفة رُفض فيها استجواب جنبلاط حول قضيّة الحزب السوريّ القوميّ، ورُفض أيضاً استجواب كميل شمعون حول اعتقال غسّان تويني وحرّيّة الصحافة. وكان مدار الكلام الذي قاله جنبلاط تعليل التجاوز على القانون في محاكمة سعادة وإعدامه بـ«قضيّة شخصيّة» رآها قائمة بين سعادة والحكومة (وقد اتّضح لاحقاً أنّه يعني رئيسها) وبتدخّل أجنبيّ حمّل الحكومة على النيل من الحزب. وقد ردّ الصلح، بحدّة، مؤكّداً أن «هذه القضيّة هي مفخرة لبنان» وأن الأيادي الأجنبيّة لا شأن لها بما اتّخذ من إجراءات، وأن سعادة ومحازبيه قتلوا الأبرياء وكانوا يريدون القيام بانقلاب دمويّ، وأن الحكومة ستتّخذ مثل هذه التدابير وأكثر، إذا اقتضى الأمر، لحفظ لبنان. ولم يكن في هذا الكلام ما يقنع ببطلان ما أثاره إعدام أنطون سعادة من معارضة قانونيّة ومن وجوم استنكاريّ في أوساط مختلفة من المجتمع. ولكن حِدّة هذا الكلام كانت تبرز، بلغة التهديد، منشأ المشكلة

التي حُشرت فيها السلطة الحاكمة كلّها والصفة السياسيّة لهذه المشكلة. ففي ما يتعدّى كلام جنبلاط، كان شبح العنف السياسيّ الذي بدت «ثورة» الحزب السوريّ القوميّ نذيراً بإطباقه على البلاد لا يزال يلوح في الأفق. كانت المأساة محتملة التكرار: فلم يكن الانقلاب الذي أطاح حسني الزعيم قبل يومين من هذا السجال في مجلس النوّاب قد بدّد المخاوف. بل هو كان أقرب إلى إذكائها. ومن الكتلة الإنّية إلى الحزب السوريّ القوميّ، وهما الجهتان اللتان علّق عليهما حسني الزعيم، قبل سواهما، آماله في إطاحة التحالف الحاكم في لبنان بالقوة، إلى كتلة التحرّر الوطنيّ التي كانت تضمّ أمثال جنبلاط وشمعون وكرامي وسامي الصلح، وقد دعاها الزعيم صراحة إلى محالفة الإثنين، كان أفق البلاد يبدو ملبّداً بغيوم الاضطراب السوريّ، وكان الاطمئنان إلى استقامة الميزان السلميّ للصراع السياسيّ أمراً غير جائز.

في قضيّة الحزب القوميّ هذه، وفي قضايا أخرى سبقتها أو تلتها، أُخِذ على رياض الصلح تخلّيه عن «وحدويّته» أو عن «قوميّته» السوريّة أو العربيّة القديمة. وكان الساسة والصحافيّون السوريّون من رفاق رياض الصلح القدماء وغيرهم أكثر من يردّد هذا المأخذ كلما بدرت من الرجل معارضة لمطامع يراها مجافيةً للاستقلال اللبنانيّ، ويخشى منها على تماسك جبهته الداخليّة. وكان مع السوريّين المشار إليهم في ذلك بعض أقرانهم اللبنانيّين. على أن مواقف رياض الصلح لم تكن عصيّة على الفهم ولا كانت «تخلّياً». ولا هي كانت أيضاً مجرّد تمسّك بـ«الكرسيّ»، عبر إرضاء رئيس الجمهوريّة وبطانته. هي لم تكن «تخلّياً» لأن تحوّل موقف رياض الصلح كان اختياراً بطيئاً لأفضل «الممكنات» التاريخيّة التي وقف عليها وأسهم في صناعتها عبر عقود ثلاثة من «جهاده» سبقت 1943. وكان لهذا الاختيار مقدّمات واضحة في تكوين الرجل وبوادر ظهرت منذ أواسط تلك المرحلة. وهي لم تكن أيضاً مجرّد تمسّك بالكرسيّ الذي غادره رياض الصلح، في أواخر 1944، مختاراً، وهو في أوج قوّته (بل يبدو أنّه غادره بسبب قوّته) وبقي مع ذلك على مقربة من رئيس الجمهوريّة وتراوحت مواقفه من حكومات عاصرها ولم يرئسها بين التأييد والمعارضة وأسعف في تشكيل بعضها.

وإنّما كان رياض الصلح يتصرّف، في تمسّكه بما سُمّي الميثاق الوطنيّ، تصرّف من ضلع في تأسيس وطن ودولة وتقبّلهما مقتنعاً، فأصبح لا يُحلّ لنفسه أن يباشر تقويضهما في اليوم التالي، ولا أن يسكت عن مسلك من يحاول تقويضهما بالضغط عليهما من الخارج أو بالقوّة.

ذلك ما جعل رياض الصلح وأنطون سعادة يقفان، في ما يتعدّى اشتراكهما القديم في «الوحدويّة السوريّة»، هذا في وادٍ وذاك في وادٍ. والحقّ أن الرجلين كانا مختلفين جدّاً من البدايات. كان أنطون سعادة يرى المبادئ ممكنة الاستنباط بالجهد الفكريّ الخالص من قِبَل شخص (هو سعادة نفسه) يستنطق قراءة بعينها للتاريخ. وكان يرى أن هذه «المبادئ» يمكن أن ينشرها في «الأمّة» شخص يبني حزباً حديديّ التنظيم،

يمحض زعيمه ولاء أشبه بالبيعة الإسلاميّة على الفداء بالدم والأهل والمال. فيعتبر المحازب دخوله الحزب «عقداً» مؤبّداً أبرم بينه وبين الزعيم. وكان سعادة يرى أن هذه «المبادئ» تنتصر بـ«الصراع» وبترك للسياسة، في مجرى هذا الصراع، أضيق الهوامش وأولاها بالازدراء، محاذراً أو مجاهراً بالمحاذرة على الأقلّ، أن تُداخل السياسةُ المبادئَ فتفسدها. وكان هذا الفصل في الواقع (وهو لم يصمد دائماً لامتحان الواقع، في سيرة سعادة نفسه) مفضياً إلى عُنف متسلسل ومدمّراً لـ«المبادئ» وللسياسة معاً.

وأمّا رياض الصلح، أو رعيله بالأحرى، فقومٌ لم يستنبطوا المبادئ باستنطاق شخصيّ للتاريخ وإن يكونوا استنجدوا صوراً وقيماً من هذا الأخير كلّما مسّت حاجة التعبئة إلى ذلك. وإنّما اعتبروا «المبادئ» محصّلة راهنة لإرادات لم تكن بمنجاة من الكثرة والتضارب، ولم تكن إرادتهم هم وحدهم. وهم رأوا هذه المحصّلة، بالتالي، قابلة للحركة وللتحوّل. وهم افترضوا أصالة وكثرة للأواصر التي تشدّ المحصّلةَ المذكورة (أي المبادئ) إلى السياسة. وهذه أواصر تنشئ أهدافاً للسياسة يتّحد في رسمها المُراد والممكن. وهي تنشئ، في نهاية المطاف، صورةً لمستقبل تُستبقى فيه الكثرة والتضارب ويُلحظ ما يُحدثه هذان من قابليّة للحركة وللتحوّل. عليه بدا هذا الرعيل متحرّكاً، في عمله السياسيّ نفسه وليس بمجرّد الاستدلال العقليّ، أن المستقبل لا تُدرك له صورة نهائيّة.







111-٥ ظروف صعبة وتغاير هيكليّ

حين عاد رياض الصلح إلى الحكم في الشهر الأخير من سنة 1946، كانت العلاقات الاقتصاديّة القائمة بين لبنان وسوريا لا تزال متمثّلة، خصوصاً، بمنظومة «المصالح المشتركة» الموروثة من عهد الانتداب، وبالوحدة الجمركيّة وما يليها من حرّيّة انتقال تامّة للسلع والأشخاص. ولكن هذه العلاقات كانت قد خطت خطواتها الأولى على منحدر اتّجه بها نحو أزمة عميقة. بقيت فصول هذه الأزمة تتوالى، بعد ذلك، مدّة زادت عن ثلاث سنوات... إلى ان أفضت إلى حال جديدة كلّيّاً على الدولتين: فُصمت الوحدة الجمركيّة وصُفّيت المصالح المشتركة، وخضعت حركة التجارة البينيّة لتقلّبات تحكّمت فيها الأمزجة السياسيّة. ثمّ طالت المدّة، نسبيّاً، قبل التوصّل إلى اتّفاقات بديلة توفّر للتجارة المذكورة، ولغيرها من وجوه العلاقات الاقتصاديّة، قواعد مستقرّة.

ولقد انطلق قطار الأزمة في العلاقات الاقتصاديّة الثنائيّة من ظروف ما بعد الحرب: الصعبة في معظم مناطق العالم. وزاد من ثقل تلك الظروف ما وسم مواجهتها من تعثّر، في الدولتين، نتيجة لضعف الأجهزة المختصّة فيهما، ولتضارب الضغوط الاجتماعيّة الداخليّة والضغوط السياسيّة الداخليّة والخارجيّة عليهما. وكانت علامة التردّي الظاهرة موجة الغلاء التي تصاعدت في سنة 1946. وقد ذكرت لهذا التردّي أسباب بينها تضخّم كتلة النقد المتداول في سنوات الحرب والتقلّص في عرض كثير من السلع، وتعويل الدولتين على الرسوم الجمركيّة والضرائب غير المباشرة في تمويل موازنتيهما، وكثرة الوسطاء بين مصادر السلع والمستهلكين، إلخ. على أن عوامل طارئة دخلت في تلك المدّة بالذات لتزيد من وطأة الضائقة، ومنها زوال الاحتلال الأجنبيّ وتوقّف الإنفاق المترتّب عليه في سوق البلادين، وتصفية الاستخدام المحلّي المتعلّق به، وكذلك انحسار تحويلات المغتربين (في حالة لبنان خصوصاً) بسبب ظروف ما بعد الحرب في أقطار اغترابهم وصعوبات التحويل فيها، وأخيراً الكساد النسبيّ للسياحة العربيّة في لبنان ولخدمات أخرى كان يوفّرها لبنان لبعض من أهالي الأقطار القريبة. وقابل ذلك، في الحالة السوريّة، سوء الموسم الزراعيّ وكساد بعض الإنتاج الصناعيّ الجديد الذي بدا غير متكيّف بحاجات الأسواق المتاحة أو غير قادر على المزاحمة فيها...

أضفت هذه العوامل وغيرها من ثابت وطارئ شيئاً من العصبيّة المستجدّة على مواجهة اللبنانيّين والسوريّين مشكلات وشكاوى، كان معتاداً نشوؤها عن حالة التشابك بين اقتصاديّات القطرين وكانت تُحلّ عادة، بعد اتّفاق 1943، بالتفاوض المباشر أو يهمل حلّها حين يكون ماسّاً بمصالح حسّاسة أو نافذة في هذا أو ذاك منهما. والواقع أن هذه المشكلات كانت آخذة في التفاقم بسبب من تزايد الاختلاف الهيكليّ بين اقتصادين كانت نقاط القوّة والضعف في كلّ منهما تصبح أشدّ مُغايرة لما هي في الآخر.

فقد كان الاقتصاد السوريّ اقتصاداً زراعيّاً في الأساس، ولكنّه شهد نموّاً، في سنوات الحرب وبعدها، للتوظيف في الصناعة الكبيرة، وهذا فضلاً عن قطاع حرفيّ واسع ومتنوّع. وأما الاقتصاد اللبنانيّ فكان محوره التجارة والخدمات الأخرى، وهي موجّهة، في جانب

كبير منها نحو الخارج. ولكن زراعة الحمضيّات في الساحل والأشجار المثمرة في الداخل كانت قد عرفت أيضاً نموّاً كبيراً في مرحلة الانتداب، بحيث ورثت خيوط الحرير الذي كان لا يزال ذا أهمّيّة غداة الحرب الثانية وإن يكن في تراجع مطّرد. كذلك وُجدت صناعات كبيرة للغزل والنسيج ولبعض المنتجات الغذائيّة وللترابة وغيرها.

وكانت أهم مجالي التكامل بين الاقتصاديْن حاجة السوق اللبنانيّة إلى سدّ العجز الكبير في إنتاج الحبوب من فائض الإنتاج السوريّ، والاستعداد السوريّ المقابل لاستيعاب فائض الحمضيّات اللبنانيّ، خصوصاً، وجانب من إنتاج الغزل والنسيج، ولاعتماد مرفأ بيروت ووساطة التجّار اللبنانيّين في تأمين الجانب الأهمّ من السلع المستوردة القابلة للترويج في السوق السوريّة. وكان الاستيراد هذا مفتوحاً بحُكم الوحدة الجمركيّة فلا تضبطه غير الحاجة إلى القَطْع الأجنبيّ ومراقبة تداوله ولا يحول حائل، مع غياب كلّ رقابة على الحدود، دون وصول البضائع المستوردة من جانب التجّار السوريّين أو اللبنانيّين إلى الأسواق السوريّة. وهو - أي حرّيّة الاستيراد - ما أخذت الشكوى السوريّة تتصاعد بالترويج منه، في تلك المرحلة، بدعوى أنّه يبدّد ثروة البلاد ويستنزفها إلى خارجها نظير أنواع من الاستهلاك لا يمكن اعتبارها مؤاتية للنموّ الاقتصاديّ ولا ذات أولويّة. هذا فضلاً عن شكاوى أخرى تتعلّق بتغيير الحصّة السوريّة من واردات الجمارك وسائر المصالح المشتركة، وبضآلة النصيب السوريّ - عدداً ورتبة - من الوظائف الملحوظة في ملاكات هذه المصالح وبالتالي من صلاحيّات إدارتها، إلخ. وأمّا الشكوى اللبنانيّة الرئيسة فكانت من ارتفاع أسعار الحبوب السوريّة المصدّرة إلى لبنان ارتفاعاً ملحوظاً جدّاً فوق الأسعار العالميّة. ولم تكن هذه الأسعار حرّة، بل هي كانت خاضعة للتفاوض السنويّ بين الحكومتين، وكان التصدير محصوراً بالحكومة السوريّة التي كانت تحتكر جَمْع الحبوب المعدّة للتصدير(وللبيع عموماً) بموجب نظام الميرة المتحدّر من زمن الحرب والساري في القطرين حتّى ذلك الحين. ولكن كان يلطّف من هذه الشكوى اللبنانيّة أن الحبوب الواردة من سوريا كان يُدفع ثمنها بعملة القطرين الواحدة. فكان ذلك يمثّل وفراً على لبنان لعملات صعبة كانت عزيزة في حينه، يستلزمها الاستيراد من البلاد البعيدة.

في كلّ حال، بقي التذمّر المتبادل - وكان، على ما رأينا، أكثر حِدّة وأوسع نطاقاً في الجانب السوريّ - يُغذّي حزازات متبادلة أيضاً، في أوساطٍ من المجتمعين دائبة في التوسّع. وبدا - في ما وراء الكلام الرسميّ «الأخويّ» - نزوع في سوريا بخاصّة عبّر عنه بالصوت العالي بعض أهل الصحافة والسياسة، إلى تحميل العلاقة الاقتصاديّة بلبنان، على صورتها الآنفة الوصف، أوزاراً أخذ الاقتصاد السوريّ ينوء تحتها في حدود سنة 1946-1947 وينتهي ثقلها إلى كواهل المُستهلكين غلاءً وفاقة. ولم يكن لبنان، حكومة وتجّاراً، بريئاً من الذنوب المَنسوبة إليه. ولكن السهولة المعتادة لحصر الشكوى بكبش محرقة ما جسّمت هذه الذنوب وجعلت منها تفسيراً لما لا يسعها تفسيره من ضائقة كانت آخذة بتلابيب السوريّين، ولم يكن جمهور اللبنانيّين بمنجاة منها. ولم

تكـن ثمّة حاجة إلى أكثر مـن مسألة واحدة تستوجب قـراراً اقتصادياً كبيراً حتّى يتبدّى، في آن معاً، تَغايُر الاستجابتَين اللبنانيّة والسوريّة (وهو ناجم، بالضرورة أولاً، عمّا ذكرنـاه مـن تغاير هيكليّ تزايد فعله بين الاقتصادَين) ومقدار الحِدّة التي تنامت بين جهتَـي الحدود من جـرّاء ما ظلّت صيغة «الوحدة» المعتمدة منـذ الاستقلال تتجاهله من حقائق هذا التغاير.

عوض المسألـة الواحدة، بـرزت مسألـتـان خلافيّتان تباعاً ثـمّ توازتا مـدّة من الزمـن، وكانـت كلتاهمـا ذات أصـل خارجـيّ. أمـا الأولى فهي مسألـة خـطّ الأنابيب التي كانت شركة آرامكو الأميركيّة مزمعة مدّه من حقول النفط السعوديّة على ساحل الخليـج إلى شاطـئ المتوسّط، وهـو المعروف بخـطّ التابلاين. وأمّا الثانيـة فهي مسألة الاتّفـاق مع فرنسا علـى استمرارهـا (أو عـدمـه) في ضمـان قيـمة النقد السوريّ – اللبنانيّ. وقـد أدى اختلاف الموقفين السـوريّ واللبنانيّ مـن هذه المسألـة إلى الانفصال النقديّ من غـير تغيير – مبدئيّاً – في القواعد الكبرى للعلاقات الاقتصاديّة بين القطرين. كانت المسألـة الأولى، في جانـب منهـا، مسألة تنافس علـى الفوائـد المرتقبة من خطّ الأنابيب والمصبّ الـذي ينتهي إليه، لكلٍّ مـن الدولتين. وهي قد أظهرت التوتّر المتصاعد في مناخ التفاوض الاقتصـاديّ بينهمـا. وأمّـا الانفصال النقـديّ فكشف ما هـو أبعد من ذلك بكثير وهو الاختلاف العامّ بين نظامَين للمصالـح الاقتصاديّة، وهو أيضاً التفاوت بين استجابة هذا النظام واستجابة ذاك لتحدّيات السوق واحتياجات النموّ.

م ـ 112 التابلاين

في أواخـر 1943، بـدأ البحـث الأميركيّ في مدّ خطّ للأنابيب يصـل النفط السعوديّ من الحقول الكائنة قريباً من الخليج إلى ساحل المتوسّط. فيختصر بذلك طريق هذا النفط الـذي كانـت تحمله الناقلات عبر مضيـق هرمز ومضيق باب المنـدب وقناة السويس. كان مراد الولايات المتّحدة الأهمّ أن تخفّف ضغط الاستهلاك الأوروبيّ عن احتياطيّ النفـط الأميركـيّ. وكان هـذا البحث متّجهـاً أوّل الأمـر إلى اضطـلاع الحكومة الأميركيّة نفسها بالمشروع في ظروف الحرب. ولكنّه عاد فاستقرّ في يد شركة آرامكو المستثمـرة لحقول النفط المذكورة، ويد شركة تابلاين المنتسبة إليها، وهي التي حمل الخـطّ اسمها. وكانت الدراسات التمهيديّة قد فاضلت بين أربعة مسالك يمكن أن يسلكهـا الخطّ فيفضي، بحسب المسلك المختار، إلى الساحـل المتوسّطيّ لهذا أو ذاك من أقطار الشرق العربيّ الأربعة المطلّة على المتوسّط. وقد انتهت المفاضلة التي تخلّلها جدل سوريّ – أميركيّ وجدل لبنانيّ – سوريّ إلى اختيار نقطة الزهراني، إلى الجنوب من صيدا، مصبّاً للخطّ وإلى رسم لهذا الأخير جعله يمرّ بعد خروجه من الأراضي السعوديّة، في شمال الأردنّ ثمّ في أقصى الجنوب السوريّ ثمّ في جنوب لبنان، مجتنباً بذلك فلسطين ومصر، وقد كان مروره فيهما محلّ نظر قبل أن يُحسم الأمر.

وحين تمّ إنشاء هذا الخطّ الجبّار، وقد بلغ طوله 1069 ميلاً، تقابلها 7200 هي طول الطريق البحرية، كان مقدّراً له أن يبقى لأكثر من ربع قرن أضخم مشروع من نوعه في العالم. وكان يعبر هذا الخطّ، في أوج نشاطه، 30% من النفط السعوديّ. هذا وكان الإنتاج من هذا النفط قد شهد نموّاً هائلاً في السنوات التي أُعدّ فيها هذا المشروع ثمّ نُفّذ. فهو لم يكن يتجاوز عشرين ألف برميل يوميّاً حتّى سنة 1944. وهو قد بلغ ستّمائة ألف في سنة 1950، وهي السنة التي حُمّلت في نهايتها (2 كانون الأوّل) أوّل ناقلة من مصبّ الزهراني لتتّجه إلى أوروبا.

في آب 1946، وقّع لبنان، في ظلّ حكومة سعدي المنلا، أوّل صيغة للاتّفاق بينه وبين شركة تابلاين. وأمّا سوريا فطاولت في التوقيع سنة بتمامها بعد ذلك. كانت تصل الحكم السوريّ علاقة ممتازة بالحكم السعوديّ وكان هذا مستعجلاً تنفيذ المشروع. وكان الحكم السوريّ راغباً أيضاً في تعزيز المصالح الأميركيّة في حومته، تلطيفاً لنوع من الانفراد البريطانيّ بقنوات الضغط الغربيّ عليه. وكان عالماً أن بريطانيا بعيدة عن الترحيب بمشروع يعرّض النفط العراقيّ الذي كانت تتولّى استثماره شركة تهيمن عليها بريطانيا (وهي الـI.P.C.) لمنافسة أميركيّة تضغط على أسعاره وتقلّص أرباحه. على أن سوريا كانت، على وجه التحديد، مكتوية بعبور النفط العراقيّ أراضيها من جهة إلى جهة، مع ما يرتّب العبور من تبعات، وذلك لقاء عائدات أصبحت تافهة. وكان مصبّ النفط العراقيّ هذا في طرابلس. عليه سعت سوريا إلى تعديل مسرى الخطّ الجديد بحيث يقع مصبّه على الساحل السوريّ، وهذا فضلاً عن تحسين شروط أخرى عرضها الأميركيّون من عائدات وغيرها. وفي ما يتعدّى الشروط الماليّة، كان الاتّفاق، وهو من نوع الامتياز، يتضمّن قيوداً حسّاسة على سيادة الدولة المُضيفة، لجهة حقّها في تفقّد المنشآت...

واجه الأميركيّون المطالبة بمصبّ سوريّ أو بمصبّين سوريّ ولبنانيّ بتصلّب علّلوه بالزيادة الكبيرة في كلفة المشروع، وأبدوا قابليّة نسبيّة للمساومة بشأن العائدات والشروط الأخرى. وأمّا السوريّون فاعتبروا انفراد الحكومة اللبنانيّة بالتوقيع وما صحبه من نقد لبنان لتصلّبهم، إضراراً لبنانيّاً بمتانة موقفهم في المفاوضات.

على أن مجلس النوّاب اللبنانيّ لم ينظر في الاتّفاق غداة عقده ولم يصدّقه ليصبح نافذاً. وهو ما كان ليكتسب الصفة العمليّة، في كلّ حال، من غير اتّفاق أميركيّ - سوريّ. وحين توصّل هذان الطرفان إلى اتّفاق أيضاً، لم يُعرض الاتّفاق على مجلس النوّاب السوريّ، بدوره. فإن موقف الولايات المتّحدة من مسألة تقسيم فلسطين (التي بوشرت مناقشتها في الأمم المتّحدة بعد أسابيع من توقيع الاتّفاق) أملى على سوريا التريّث في إبرام عقد بهذه الأهمّيّة مع شركة أميركيّة. وهذا تريّث أخذ به لبنان أيضاً، وكان رياض الصلح قد خلف سعدي المنلا على رأس الحكومة قبل سنة من قرار التقسيم. فكان على مسألة تابلاين أن تبقى موضع أخذ وردّ فلا تُحسم حتّى غدوات الحرب الفلسطينيّة وبدء مفاوضات الهدنة.

113-٣ بين جريان النفط وانقطاع الحبوب

في آذار 1947، وافق رياض الصلح نظيره السوريّ جميل مردم (وكانا يحضران اجتماعات الجامعة العربيّة في القاهرة) على أن حكومة سَلَفه سعدي المنلا تسرّعت في توقيع اتّفاق منفرد مع التابلاين. ونَحَت الحكومتان أيضاً نحو جمع عائدات مرور النفط واقتسامها بين القطرين بحسب النسبة المقرّرة لاقتسام الدخل المتحصّل من المصالح المشتركة، وهي، إذ ذاك، 56% لسوريا و44% للبنان. كان الصلح يحاول الإسهام في حلحلة الأزمة المستشرية بين الحكومة السوريّة والشركة ويستبق، في الوقت نفسه، أثراً محتملاً للاتّفاق اللبنانيّ- الأميركيّ في مواقف سوريا من تموين لبنان بالحبوب في الموسم المقبل. وكان الردّ بقطع هذا التموين على كلّ بادرة لبنانيّة ترى فيها سوريا إضراراً بمصالحها قد باشر، قبل مدّة، تحوّله إلى عادة سيتكرّر فعلها في السنوات القليلة التالية. وقد ظهر هذا الاتّجاه، فعلاً، في قمّة شتورة، التي انعقدت يوم 10 نيسان، وحضرها إلى القوّتلي والخوري، رئيسا الحكومتين، وذلك من خلال التمنّع السوريّ عن التعهّد بتسليم لبنان حاجته من الحبوب والمطالبة، في حال حصول التسليم، بتقاضي الثمن ذهباً عثمانيّاً. ثمّ لم تتحصّل نتائج قاطعة في موضوعي التموين والتابلاين من لقاءات وزاريّة عدّة شهدها الشهر الذي تلا القمّة، وكان شهر حملة انتخابيّة في لبنان. وهذا باستثناء التسليم السوريّ بإنشاء مصبّ خطّ الأنابيب على الساحل اللبنانيّ.

مع ذلك، ظلّ محور القوّتلي- مردم مقتنعاً بأن محور الخوري- الصلح أقرب إلى التفاهم معه من المعارضة الإتيّة التي كان رياض الصلح قد تجاوز عن نقدها (ونقد البطريرك) في سعيه إلى التقريب ما بين الموقفين السوريّ واللبنانيّ من مسألة التابلاين. عليه أظهرت الحكومة السوريّة اغتباطها بنتائج انتخابات الخامس والعشرين من أيّار في لبنان. وهي نتائج جاءت الانتخابات السوريّة التي تلت اللبنانيّة بأسابيع، مشابهة لها. فكان أن بقي جميل مردم ورياض الصلح في الحكم بعد الانتخابات. وكان الأوّل قد أرجأ توقيع الاتّفاق النفطيّ إلى ما بعد الانتخابات ثمّ اضطرّته موازين حكومته نفسها إلى مطالبة الشركة باستئناف التفاوض على أسس معدّلة. وكانت بعض المطالب السوريّة (المتعلّقة بجنسيّة المستخدمين خصوصاً) تتعارض مع التوقّعات اللبنانيّة من الاتّفاق.

ردّت الشركة على المطالب السوريّة بقدْر من العصبيّة وباستعجالٍ جَبَه الرغبة السوريّة في تأجيل التوقيع إلى تشرين الأوّل، موعد الدورة الأولى للمجلس النيابيّ الجديد. وقد شفعت الشركة اعتراضها بمعاودة البحث في بديل فلسطينيّ لمسرى خطّ الأنابيب وبوقف التوظيف في بيروت، وهو ما استثار ضغوطاً نيابيّة على حكومة رياض الصلح.

بذل رياض الصلح جهوداً حثيثة، مدّة الصيف، للإفضاء بالمفاوضات السوريّة- الأميركيّة إلى نهاية سعيدة. وكانت الشركة قد أبلغت الملك عبد العزيز تصميمها على تحويل خطّ الأنابيب إلى فلسطين ما لم توافق الحكومة السوريّة على عروضها قبل نهاية آب. وهو ما أسفر عن استئناف المفاوضات في صوفر التي كان جميل مردم معتاداً

قضاء شطر من الصيف فيها. وقد أتاح هذا القُرْب لرياض الصلح (المصطاف في عاليه) أن يواكب المفاوضات بتفاصيلها كافّة. وكان هو من أعلن، في مطلع أيلول، توقيع الاتّفاق السوريّ - الأميركيّ، مُنوّهاً بأن ما حصلت عليه سوريا من تحسينات في الاتّفاق يستفيد منه لبنان أيضاً. وهو ما تمّ فعلاً بعد أسابيع، إذ عُدّل الاتّفاق اللبنانيّ - الأميركيّ تبعاً لما حصّله المفاوض السوريّ من مكاسب جديدة.

لم تكن هذه المكاسب كبيرة في الواقع، مع أن الاتّفاق جاء أفضل بكثير من العرض الأوّل الذي قُدّم لسوريا في العام السابق. ولقد لبث دخل الدولتين من قطاع النفط متواضعاً مع أن الاتّفاق خضع للتعديل مراراً، فتضاعف نصيب لبنان أربع مرات تقريباً في سنة 1952. كذلك بقيت فرص الاستخدام التي وفّرتها التابلاين دون الآمال الأولى التي واكبت ولادة المشروع. فهي لامست عتبة الألف وظيفة في لبنان وكانت، في مطلع الخمسينات، أدنى بقليل من خمس الاستخدام اللبنانيّ في قطاع المحروقات وكان نصيب الـI.P.C لهذه الجهة ثلاثة أمثال نصيبها تقريباً.

على أن توقيع جميل مردم لم يكن نهاية مخاض الاتّفاق السوريّ مع التابلاين. فما لبث قرار الأمم المتّحدة بتقسيم فلسطين، وقد اتُّخذ في 29 تشرين الثاني، أن أرجأ تصديق الاتّفاق في مجلس النوّاب السوريّ. وحين لاحت تباشير تغيير في الموقف الأميركيّ من قرار التقسيم (بعد أن ظهر حجم الاضطراب الذي أحدثه القرار في فلسطين)، جرت مباحثات بشأن التابلاين طلبها يوسف ياسين، وزير الدولة السعوديّ، وضمّته إلى رياض الصلح وجميل مردم، وذلك في أواسط شباط 1948، أثناء اجتماعات اللجنة السياسيّة للجامعة العربيّة في القاهرة. فارتأى مردم - على ما سبق ذكره - سؤال اللجنة عمّا إذا كان مدُّ خط الأنابيب لا يتنافى مع سلبيّة الجامعة حيال الموقف الأميركيّ في فلسطين. فكان أن أفتت اللجنة بجواز المدّ لأن الشركات (الأمّهات لأرامكو والتابلاين) ليست شركات حكوميّة وقد ضغط بعضها على واشنطن لحملها على تعديل موقفها من التقسيم. على أن مردم ذكر شروطاً سوريّة أخرى فدُعي إلى زيارة الرياض، وهذا كلّه بحسب تقرير قالت النهار إن رياض الصلح أرسله إلى بيروت.

م - 114 جرّة قلم: الانقلاب يوقف التقلّب

غير أن رياض الصلح الذي كان مسلّماً - على ما ظهر - بعقم الانفراد عن سوريا في موضوع التابلاين وكان مهتمّاً جدّاً، في تلك الآونة، بالتوصّل، مع مردم، إلى ترتيب العلاقات الاقتصاديّة بين لبنان وسوريّا، في خضمّ الأزمة التي أثارها توقيع الاتّفاق النقديّ اللبنانيّ - الفرنسيّ، لم يلبث أن صرّح بشيء آخر. ففي أواخر شباط، نقلت عنه اليونايتد برس (من القاهرة أيضاً) أن المصالح الأميركيّة معرّضة للخسارة إذا استمرّ التأييد الأميركيّ لتقسيم فلسطين، وأن دول الجامعة السبع اتّفقت على منع مرور

الزيت السعودي إلى المتوسّط في هذه الحالة. أشار الصلح أيضاً إلى أن لبنان وسوريا منعا مدّ الأنابيب فهُدّدا بتحويلها إلى الأردن ومصر، وقد ذكرنا كلام الصلح هذا في موضع آخر. أثار هذا التصريح ضجّة فبادرت مديريّة الدعاية والنشر الحكوميّة في بيروت إلى نفي (بدا غامضاً) لهذه الفقرة المتعلّقة بالموقف من الولايات المتّحدة من الحديث.

وحين تأكّدت، في آذار، رغبة الولايات المتّحدة (العابرة) في تعليق قرار التقسيم، استحثّ ذلك عودة سوريّة – لبنانيّة قويّة (ولكن عابرة) إلى حديث التابلاين. وكان لحبيب أبو شهلا، رئيس مجلس النوّاب السابق ورئيس اللجنة النيابيّة للشؤون الخارجيّة ومستشار الشركة القانونيّ، دور بارز في هذه النقطة (وفي كلّ أمر تعلّق بالتابلاين في تلك المرحلة). فكان أن حرّك مردم الاتّفاق في مجلس النوّاب السوريّ ووصل الأمر إلى حدّ الترويج لشائعة مفادها أن الشركة مستعدّة لضمان النقد السوريّ الذي كان تعثّر الاتّفاق مع فرنسا يهزّ استقراره، وذلك على أن يبقى الاتّفاق النقديّ بين لبنان وفرنسا سارياً. وفي مساق هذه التحوّلات، حضر أبو شهلا اجتماعاً ضمّ رياض الصلح وحميد فرنجيّة في وزارة الخارجيّة. وقيل إن تغيير الموقف العربيّ من شركات النفط الأميركيّ كان مدار بحث، وإنّه سيطرح في الاجتماع القريب للّجنة السياسيّة للجامعة العربيّة.

لم يفضِ هذا المخاض النفطيّ إلى ولادة قريبة. بل كان على الاتّفاق السوريّ الأميركيّ أن ينتظر، لشهور طويلة أخرى، إنعاشه مجدّداً في دمشق. تمّ ذلك حين بدت الطريق سالكة أمام مفاوضات الهدنة العربيّة – الإسرائيليّة ووقّع (في شباط 1949) اتّفاق نقديّ سوريّ مع فرنسا. فتحرّك أبو شهلا نحو دمشق وأصبحت الحكومة اللبنانيّة من جديد وسيطاً في الخلاف الذي برز مجدّداً بين الحكومة السوريّة والتابلاين. كان خالد العظم قد خلف جميل مردم في رئاسة الحكومة قبل شهرين. ويقول الأوّل إنّه أحال مشروع الاتّفاق إلى مجلس النوّاب بعد إلحاح من رئيس الجمهوريّة شكري القوّتلي، وذلك برغم ملاحظات له عليه. وكانت غايته تصديق الاتّفاق النقديّ الذي أحيل على المجلس مع النفطيّ، بعد أن ربط القوّتلي بينهما ولوّح بتجميد الأوّل ما لم يسلك الثاني طريقه إلى التصديق. كان القوّتلي يستجيب، على حدّ قول العظم، لضغوط من صديقه الملك السعوديّ. على أن مصير الاتّفاق النفطيّ أصبح غير مضمون في مجلس النوّاب. ولم يكن العظم ليُحسن الدفاع عنه وقد سبق له أن وضع تقريراً غير محبّذ له. ولم يكن الاتّفاق النقديّ أحسن حالاً مع النوّاب، برغم من حماسة العظم له، وهو صانعه السوريّ الأوّل.

تعثّر المشروعان إذن، حتّى جاء، في نهاية آذار، انقلاب حسني الزعيم، فأرسل رئيسي الجمهوريّة والحكومة إلى السجن وأطاح مجلس النوّاب من أصله. وبعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب، أبرم الزعيم بجرّة قلم هذين الاتّفاقين وذلك بموجب «صلاحيّاته التشريعيّة». وكان الاتّفاقان قد أتيا، تباعاً أو معاً، فسطهما من امتحان العلاقات الاقتصاديّة بين لبنان وسوريا مدّة عامين ونصف عام تقريباً. كانت المخابرات المركزيّة

الأميركيّة – كما ظهر بعد عقود من الانقلاب – قد اشتركت مباشرة في التهيئة لحركة الزعيم. وكانت الحكومة الفرنسيّة، أيضاً، قد باشرت التقرّب من هذا الأخير، بعد نجاح الحركة، واتّجهت إلى تزويده ما كان يحتاج إليه من سلاح للجيش.

وأيّاً كان الأمر، فقد انطلقت أعمال مدّ الأنابيب وإنشاء محطّة الزهراني بعد إبرام الاتّفاق، وهي لم تكن توقّفت في الأراضي السعوديّة أصلاً. وهكذا تمكّن رياض الصلح، بعد تدشين مشروع ريّ القاسمية، في منتصف كانون الأوّل 1949، من التحدّث (من صيدا) عن «تفجّر المياه حياة طيّبة وتفجّر البترول نضاراً وتبراً». وكان قد دشّن، قبل ذلك بأسبوع، مصفاة طرابلس الجديدة التي بنتها الـ«آي. بي. سي.» لتزويد السوق المحلّيّة مشتقّات النفط.

٣٠-115 انفصال نقديّ ووحدة جمركيّة

كانت عواقب الانفصال النقديّ بين لبنان وسوريا (وهو قد نتج عن توقيع لبنان، في شباط 1948، اتّفاقاً مع فرنسا للاستمرار في ضمان نقده، وامتناع سوريا، شريكة لبنان في المفاوضات، عن توقيع مثيل لهذا الاتّفاق) محرّكاً رئيساً لمجريات الأزمة اللاحقة بين الدولتين. ظهر فعل هذا العامل في شبكة المشكلات الهيكليّة التي كانت سبقته إلى التكوّن، ليفضي معها إلى إطاحة «الاتّحاد» الاقتصاديّ الجزئيّ، الموروث من عهد الانتداب الفرنسيّ، ولكن مع تخفيف من التزاماته وقيوده زيّنه، منذ سنة 1943، انحسار السلطة المنتدبة الواحدة واتّجاه كلّ من الدولتين نحو مزيد من التهيكل السياسيّ – الإداريّ والاقتصاديّ – الاجتماعيّ المستقلّ. هذا العامل كان – بطبيعته – أشدّ وطأة بكثير على «الاتّحاد» من مخاض المجاذبات بين الدولتين وشركة التابلاين على شدّة تلك المجاذبات (في الجانب السوريّ خصوصاً) وطول مدّتها.

وأمّا «الاتّحاد» نفسه فكان يتمثّل – على ما ذكرنا – في نظام «المصالح المشتركة» التي اختُصرت شيئاً ما، مع الاستقلال، ولكن استُبقيت لها ركيزتان متينتان: أ - وحدة النقد، إذ كانت الليرة السوريّة – اللبنانيّة واحدة، فلا تفترق ليرة عن ليرة إلا بوجود اسم هذا البلد أو ذاك عليها، وذلك لتيسير المحاسبة الوطنيّة. وكان بنك الإصدار واحداً وهو بنك سوريا ولبنان. وهو من الشركات الفرنسيّة ذوات الامتياز التي بقيت تمسك بمرافق مهمّة في الدولتين بعد استقلالهما. ب - الوحدة الجمركيّة، وكان معناها أن الدولتين منطقة جمركيّة واحدة ينتقل على أراضيهما الأشخاص والبضائع من غير اعتبار للحدود السياسيّة القائمة. وكان معناها أيضاً وجود مصلحة واحدة للجمارك (هي أهمّ «المصالح المشتركة») تجبي الواردات الجمركيّة للدولتين وتتولّى قسمتها بينهما وفقاً لنسبة متّفق عليها. على أن سياسة الاستيراد والتصدير، بإجازات أو بدونها، وتحديد نِسَب الرسوم الجمركيّة على السلع المستوردة بحسب أنواعها، بقيا

شأناً تستقلّ به كلّ من الدولتين وتطبّق فيه تشريعها الخاصّ تقييداً أو تحريراً. وكان هذا الشأن في يد كلّ من الحكومتين بدءاً بوزارة الاقتصاد ووزارة الماليّة فيها.

وحتى خريف 1947، كانت قيمة الليرة اللبنانيّة - السوريّة مضمونة من قِبَل فرنسا من أثر أيّ تغيير يطرأ على قيمة الفرنك تجاه الإسترليني، وذلك بموجب كتاب موجّه إلى الحكومتين وقّعه الجنرال كاترو في 25 كانون الثاني 1944. هذا الكتاب ثبّت سعر الإسترليني بالنقد السوريّ اللبنانيّ على أنّه 883 قرشاً. فأصبحت الليرة السوريّة - اللبنانيّة تساوي 22,65 فرنكاً لأنّ الإسترلينيّة كانت قد سُعّرت بمائتي فرنك. وهذا الكتاب نفسه أعاد النقد السوريّ اللبنانيّ إلى منطقة الفرنك بعد أن كان قد جُعل بقرار فرنسيّ بريطانيّ أيضاً في منطقة الإسترليني، مع هزيمة الفيشيّين في ربيع 1941. وكانت قيمة الضمان، في الواقع، قد أصبحت، في أوائل الحرب، ديوناً على فرنسا سحبتها من الموجودات السوريّة واللبنانيّة في بنك سوريا ولبنان لإنفاقها على تجهيز الجيوش. ويضاف إليها كمّيّة من الذهب رُحّلت إلى فرنسا غداة دخول فرنسا الحرّة دولتي المشرق.

وقد باشرت فرنسا، من أواخر سنة 1946، محاولة حثيثة للتملّص من التزامها هذا بتثبيت قيمة النقد اللبنانيّ - السوريّ، مدفوعة بأزمتها الاقتصاديّة الماليّة الخانقة في أعقاب الحرب. على أنّها كانت مضطرّة إلى مفاوضة الدولتين السوريّة واللبنانيّة بسبب من تعهّد كاترو، ومن معطيات العلاقة كلّها بما فيها من مصالح والتزامات ثمّ من تخفيض الفرنك مجدّداً في أواخر العام 1947.

م- 116 تلازم في المفاوضات وتفارق في نتيجتها

بدأت المفاوضات الثلاثيّة، والحالة هذه، في باريس واستغرقت الفصل الأخير من سنة 1947 والشهر الأوّل من السنة التالية. وقد قاد المفاوضات التي جرت في وزارة الخارجيّة الفرنسيّة، من الجهة اللبنانيّة وزير الخارجيّة حميد فرنجيّة، ومن الجهة السوريّة الوزير المفوّض في باريس خالد العظم. وأشرف على الوفد الفرنسيّ وزير الخارجيّة جورج بيدو، وهو نفسه الذي كان قد واجهه فرنجيّة ومعه رياض الصلح ويوسف سالم في مفاوضات الجلاء سنة 1945. على أن ممثّلي وزارة المال الفرنسيّة كان يُحسب لهم حساب أيضاً، في مفاوضات كان موضوعها النقد ومتعلّقاته.

كان الجانب الفرنسيّ يَقْرن إلى المسألة النقديّة كوكبة من المسائل تتّصل بأملاك فرنسا وبالمرافق التجهيزيّة التي كانت بيدها في الدولتين، وبامتيازات الشركات التي كانت فرنسا أيضاً راغبة في تفعيلها واتّصال عملها بحسب العقود. وكان مسوّغ ذلك، بنظر الجانب الفرنسيّ، أن احتساب الديون الإجماليّة الصافية لا يستقيم بمعزل

عن هذا البحث الشامل. وكان عند لبنان وسوريا أيضاً مسائل تضاف إلى جدول الأعمال التقديّ بينها وضع اللبنانيّين حملة أسهم الشركات الفرنسيّة العاملة في لبنان وأولئك المصروفين من مصالح الجيش الفرنسيّ، وأولئك المغتربين في إفريقيا الفرنسيّة لجهة شروط تحويلاتهم الماليّة إلى لبنان، إلخ.، وبينها أيضاً من الجهة السوريّة خصوصاً، مصير الشركات ذوات الامتياز وعلى الأخصّ منها بنك الإصدار...، إلخ.

حاول الجانب الفرنسيّ، أوّل الأمر، تقليص الدين المتوجّب عليه إلى أدنى حدّ، باحتساب إسهام لسوريا ولبنان في نفقات الجيوش التي كانت تحتلّ أراضيهما في إبّان الحرب. ولكن الوفدين السوريّ واللبنانيّ رفضا هذا المنطق قطعيّاً وأوضحا أنّهما لا يمضيان في مفاوضات على أساسه. وكان أن تراجع الوفد الفرنسيّ عن طلبه هذا بعد حين، فانزاحت غيمة ضخمة عن سماء المفاوضات. وفي أوائل كانون الثاني 1947، كانت توجد مسوّدة لاتّفاق جرى التوصّل إليها، بعد تجاذبات ومشقّة، وبعد أن فقدت المفاوضات انتظامها الوسميّ وتنحّى خالد العظم عن مجراها العامّ.

وكان حميد فرنجيّة قد استدعى، قبل مدّة، الخبير فان زيلند رئيس الوزراء البلجيكي السابق للاستشارة، فزكّى له التوجّهات التي جسّدتها المسوّدة لاحقاً. على أن خالد العظم بقيت له ملاحظات متعلّقة، خصوصاً، بإخضاع امتياز بنك الإصدار للتشريع السوريّ. فانصرف إلى مفاوضة مدير البنك في هذا الموضوع ولكن من غير نتيجة، وترك لفرنجيّة إعداد المسوّدة العامّة مع الفرنسيّين، وهو ما كان.

حُوّلت هذه المسوّدة - التي تبنّاها فرنجيّة ورفضها العظم - إلى الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة. فاستقرّت موضوعاً لمباحثات سوريّة لبنانيّة حثيثة شهدتها شتورة، في أواخر كانون الثاني 1948. وانتهت هذه المباحثات على غير اتّفاق. فوقّع فرنجيّة وبيدو - عن حكومتيهما - مشروع الاتّفاق في 6 شباط 1948 ولبث الخلاف الفرنسيّ السوريّ قائماً وعكفت سوريا على درس التوجّه إلى المحكمة الدوليّة في لاهاي لاستصدار حكم منها فيه. وكان هذا إيذاناً بانفصال النقدين السوريّ واللبنانيّ.

كانت سوريا تتوجّس - فضلاً عن رفضها إبقاء الوضع القانونيّ لامتياز بنك الإصدار على حاله - من شمول الموافقة الإجماليّة على امتيازات الشركات - إن هي أعطتها - امتيازات نفطيّة كانت فرنسا قد حصلت عليها من حكومة تاج الدين الحسني. إلى ذلك، لم تكن سوريا قد نفّذت اتّفاقاً سابقاً بإعادة فتح المدارس الفرنسيّة في أراضيها، وكان الفرنسيّون يريدون اغتنام فرصة المفاوضات الجارية لإلزامها بالتنفيذ. على أن ما كان يزيد هذه المسائل تعقيداً - بل يفوقه أهمّية - هو أن الموقف العامّ من فرنسا في سوريا كان غيره في لبنان. ففي أوائل 1948، كانت مرارات «تشرين» اللبنانيّ من سنة 1943 قد أخلت المكان لعلاقات لبثت كثيفة ومتنوّعة الوجوه وبيّنة إجمالاً ما بين لبنان وفرنسا. وقد يسّر ذلك، فضلاً عن البُعد الطائفيّ - التاريخيّ لهذه

العلاقات، أن الجلاء كان قد تمّ بيسر وسلاسة نسبيّين. وأمّا في دمشق فكانت صُوَر القصف الفرنسيّ في سنة 1945 ما تزال قريبة وكانت ترفدها صُوَر أقدم منها من الصنف نفسه. ولم يكن يوجد من التشارك الثقافي ومن فرص التخالط وخيوط التواصل ما يكفي لتبديد المرارات. لذا لبث التفاوض السوريّ- الفرنسيّ في أي أمر حديثاً ذا شجون ينذر بالتحوّل إلى تجاذب جافٍ عند بروز عقبة ما أو، أحياناً، لمجرّد طرحه على الساحة العامّة.

كان الدَين السوري اللبنانيّ على فرنسا قد قُدّر بما يزيد قليلاً عن 23 مليار فرنك. وقد ارتضت فرنسا أن تضمن قيمة 16 ملياراً منها بحيث تغطّي النقد السوريّ- اللبنانيّ المتداول، وذلك باعتبار قيمة ثابتة للفرنك هي قيمته بالقياس إلى الإسترلينيّ في تاريخ الاتّفاق. وكانت هذه الضمانة تجنّب الليرة مغبّة أي تخفيض لقيمة الفرنك حيال الإسترلينيّ وحتّى لقيمة الإسترلينيّ نفسه. وقد رأى فرنجيّة أن هذا الضمان لقيمة العملة يجب أن يكون هو الغاية المتصوّرة لسوريا ولبنان من المفاوضات. هذا فيما أولى الجانب السوريّ أهمّيّة حاسمة لبنود أخرى من جدول الأعمال. وقد خُفّضت قيمة الفرنك فعلياً بنسبة 80% قبل توقيع الاتّفاق بأيّام، فوافق الجانب الفرنسيّ على رفع سعر صرف الليرة بالفرنك بالنسبة نفسها. وأمّا المليارات السبعة غير المضمونة من الدين فكان يفترض أن يُعوّض جزء منها بالأملاك الفرنسيّة المستردّة في القطرين وأن يُقسّم الجزء الآخر ما بين دفعات ماليّة بعملة صعبة غير الفرنك، وتسديد لأثمان بضائع تُستورد من فرنسا بأسعار مثبّتة. وكان على فرنسا أن تسدّد المليارات المضمونة في عشر سنوات، على أن يكون لسوريا ولبنان أن تنوّعا تغطية عملتهما هذه على النحو الذي تريانه ضامناً لاستقرارهما النقديّ.

وحين امتنعت سوريا عن توقيع الاتّفاق، فُصل نصيب لبنان من الدين المشترك فبلغ 13 ملياراً تقريباً ضمنت فرنسا قيمة نحو من 9 مليارات منها استقرّت تغطيةً لليرة اللبنانيّة الجديدة واستُعمل الرصيد في الوجهين الآنفي الذكر. وكان هذا منطلقاً لاستقرار عرفته العملة اللبنانيّة استثنائيّ بكلّ مقياس عُمّر نحواً من 35 سنة. تحصّلت للبنانيّين أيضاً تسهيلات مرضية لتحويل الأموال من مغترباتهم «الفرنسيّة»، في إفريقيا الغربيّة. ووافقت فرنسا، إلى ذلك، على استيراد جانب من موسم الحمضيّات اللبنانيّ. وأمّا مصير الشركات ذوات الامتياز، وأهمّها مصرف الإصدار، فجُعل رهناً بالتفاوض على العقود لا بالتصرّف من جانب واحد: وذلك حتّى انتهاء آجال العقود. ولكنْ جُعل مكتب القطع خاضعاً لإشراف الحكومة اللبنانيّة. أخيراً أدرج في الاتّفاق بند يُخوّل لبنان الإفادة من أيّة شروط فُضلى تتحصّل لسوريا حين التوصّل إلى اتّفاق بينها وبين فرنسا.

والحال أن المفاوضات السوريّة الفرنسيّة استؤنفت بعد أشهر، وكانت صدمة انقطاعها قد أضرّت كثيراً باستقرار النقد السوريّ وجعلت انفصاله عن اللبنانيّ أمراً مقضيّاً.

علـى أن اتّفاقـاً سوريّاً - فرنسيّاً وقّع في 7 شبـاط 1949 أي بعد سنة تامة من توقيع نظيره اللبنـانيّ، وانطوى فعلاً علـى شـروط فضلى تتعلّق خصوصاً بحـق سوريا بتعديل أنظمة الشـركات ذوات الامتياز بأحـكام تشريعها وبالآجال المرتقبـة لتسديد تغطية النقد المترتّبـة علـى فرنسـا، إذ أصبحت أقصر ممّـا نصّ عليـه الاتّفـاق الفرنسيّ - اللبنانيّ. فأصبح لبنان - كمـا في حالة الاتّفاق مـع التابلاين - مستفيداً مـن هذه الأحكام الفارقـة بحكـم بَنْد المماثلة الآنـف الذكر. وقد سبـق القول إن حسنـي الزعيم أبرم الاتّفاقين السوريّين (مع التابلاين ومع فرنسا) بمجرّد توقيعه عليهمـا في نيسان 1949.

م ‹ 117 بعد الانفصال النقديّ: تشنّجات وانفراجات

أبطلت الحكومة اللبنانيّة، غداة توقيع اتّفاقها النقديّ مع فرنسا بالأحرف الأولى (في 31 كانـون الثـاني 1948)، القوّة الإبرائيّة لليرة السوريّة علـى الأراضي اللبنانيّة، ومنحت حَمَلة هذه الليرة مهلة ساعات لتبديل أوراقهم بأوراق لبنانيّة من بنك الإصدار. وكان ذلـك في 2 شباط، ثمّ مدّدت هذه المهلة تكـراراً إلى أن أغلقت في 4. كان هذا الإجراء الـذي ينسبـه خالد العظم إلى خضـوع الحكومة لإرادة بيسون مديـر المصرف احتياطاً لا بـدّ منـه من تدفّق الليرات السوريّة المهدّدة إلى لبنـان لتبديلها ذهباً أو نقداً لبنانيّاً أو سلعـاً. وهو ما كان سيضـرّ كثيراً بالليرة السوريّة نفسهـا إذ يزيد كثيراً من عرضها في سـوق أصبحت غير مؤمّنـة بثبات قيمتها. كانت الحدود بـين الدولتين قد أقفلت، ولكـن ذلـك لم يمنع من تجمّع 54 مـليون ليرة سوريّة تقريباً في بنك الإصدار في لبنان قابلتهـا عشـرة مـلايين لـيرة لبنانيّة تجمّعت في البنـك نفسه في سوريـا. عليه أصبح على سوريا، بعد المقاصّة، أن تتسلّم المبلغ الفارق (وهو - للإيضـاح - يزيد، في تلك الأيّام، عـن نصف الموازنة السنويّة للدولة اللبنانيّة) وتسـدّد قيمته سلعاً أو عملات أخرى. وقد استحال هذا المبلغ الكبير إلى مشكلة لبثت عالقة بين الحكومتين زمناً طويلاً.

كان خالـد العظم قد أشعل النـار بين الحكومتين فور توقيع الاتّفاق الفرنسيّ اللبنانيّ بالتحـدّث إلى الأهرام عـن «انتداب» ماليّ تأباه سوريا، موحيـاً أن لبنان قَبِل شيئاً من هـذا القبيـل. وهو مـا أثـار غيظاً واضحـاً في الوسط اللبنانيّ الحاكـم. وكانت صحف سوريّـة قد واكبت الحدث نفسه بحملـة عارمة على الحكومة اللبنانيّة وادّعت، بين مـا ادّعتـه، أن لبنـان قَبِل، بين مـا قبل، شروطاً تتّصـل بالعلاقـات الثقافيّة بينه وبين فرنسا. وهو مـا كان تلفيقاً محضاً وكذّبه حميد فرنجيّة في بيانٍ أوضح طبيعة الاتّفاق ومندرجاته بدقّة.

علـى أن مـا جـرى كان قد جـرى. أصبـح الفارق بـين العملتـين دائماً لصالـح الليرة اللبنانيّـة وأخـذ يتراوح صعـوداً مع كلّ حدث يمـسّ استقرار إحـدى الدولتين، أو نظام العلاقـات بينهمـا، وهبوطاً مـع كلّ اتّفاق موقّت يسوّي هذه العلاقات. وقد بدأ الأمر،

مـع الإغـلاق المؤقت للحدود، بقطع تموين لبنان بالحبـوب السوريّة وبشلل المعاملات الجمركيّة التـي أصبح توزيعها بين العملتين موضوع جدل. كان الاتّحاد الجمركيّ برمّته، ومعه سائر «المصالح المشتركة»، قد أصبح مهدّداً. وأخذت تشتدّ المطالبة في سوريا بالانفصال. وأمّا في لبنان فكانت المحصّلة العامّة للمواقف أميل إلى الملاينة وإلى حفظ الصيغة التـي أرسيت مع استقلال الدولتين للعلاقـات الاقتصاديّة بينهمـا، وهذا برغم الانفصال النقديّ.

كان قطـع التموين بالحبـوب السوريّة عن لبنان (وإغلاق الحـدود المشتركة أحياناً) يعـود بالضرر على المنتجين السوريّين. فإن سعـر الحبوب – على ما ذكرنا – كان يحدّد مـا بـين الحكومتين على سويّـة مرتفعة جداً عـادة عن السعر العالمـيّ. فكان يتعذّر علـى السوريّين بيـع فائضهم، في أسواق أخرى، بالشروط التـي اعتادوهـا، وكانت أسعار منتجاتهـم تنخفض في السـوق الداخليّة. وكانت الحكومـة اللبنانيّـة تتقبّل سعر القمـح السوريّ، لا تطوّعـاً ولكـن لأن الكفّة اللبنانيّـة كانت راجحـة في العلاقة الإجمـاليّـة. فقد كانت السوق السوريّة مفتوحة أمـام نشاط التجّار اللبنانيّين. وكان التجّـار السوريّون يستوردون معظم ما يستوردون من سلـع عبر مرفأ بيروت أو يتبضّعون مـن سوقهـا. وكانت المعامـل والمشاغـل السوريّة تتلقّف الغـزل والنسيـج اللبنانيّين، وكان جانـب مـن إنتاج الحمضيّات اللبنانيّ علـى الساحلين الشمـاليّ والجنوبيّ يصدّر إلى سوريـا. لذا شهد قطاعا الغـزل والنسيج والحمضيّات (في موسمهـا) كساداً وتأزّمـاً مـع كلّ اضطراب للعلاقـات الثنائيّـة وكلّ إقفال للحدود. فضـلاً عن ذلك، كان الاصطيـاف والسياحـة السوريّان إلى نموّ في لبنـان وازى نموّ الطبقـة الوسطى في سوريا. علـى صعيـد آخر، كانت الكفّـة اللبنانيّة راجحة في أجهـزة المصالح المشتركة، وفي نشاطها... أخيراً، أصبحت الحدود السوريّة طريقاً وحيدة لتجارة الترانزيت اللبنانيّة مع إغلاق الحدود اللبنانيّة الفلسطينيّة.

وفي السجـال الرسميّ والصحافيّ مـع الجانب اللبنانيّ، أصرّ النـاطقـون السوريّون علـى أن الصـادرات اللبنانيّة إلى سوريا تغطّي مستـوردات لبنان منهـا، وخصوصاً الحبوب، وعلى أن نشـاط اللبنانيّـين التجاريّ، في سوريا وعبرها، يكفـي لتغطية النقد. وأمّا النـاطقون اللبنانيّـون فكانوا في شكّ مقيم من هذين الأمريـن. ولم تكن المحاسبة، مع وجود الحـدود المفتوحـة، مستطيعة أن تحسم هـذا الجدال. وحـين كان اللبنانيّون ينوّهون بمـا عند سوريا مـن مقوّمات إنتاجيّة يسعها أن تسدّ العجـز في تغطية العملـة، كان السوريّـون يردّون بالاستعـداد لمقاسمة لبنان هذه المقوّمات إذا قَبِـل «الوحدة الاقتصاديّة التامّـة» مـع سوريا. ولكـن كان واضحاً أن العملـة السوريّة نفسهـا أصبحت سريعة العطـب، وأن العـودة إلى وحـدة النقـد ستفضـي إلى تخفيضه، لا محالـة، وهو ما كان يُحـاذره اللبنانيّون. كانت الفرنكـات الفرنسيّـة المضمونة، مع الذهب وعناصر أخرى أدنـى أهمّيـة، قـد أرست النقد اللبنـانيّ على أرض صلبـة جداً. وأمّا نصيـب سوريا من الفرنـكات المضمونـة نفسها فلـم يكن كافياً للغايـة نفسها. فأصبـح التعويل في

جانب كبير من تغطية العملة السوريّة المتداولة على عناصر أخرى يعوزها الثبات والموثوقيّة. الخلاصة أن اللبنانيّين جنحوا، في السجال اليوميّ وفي المحادثات الرسميّة، إلى المطالبة بحفظ الاتّحاد الجمركيّ مع وجود النقدين المنفصلين والتفارق المتزايد بين تشريعين اقتصاديّين يقوم اللبنانيّ منهما على حرّيّة التجارة (والاستيراد خصوصاً) وتداول العملات، فيما يقوم السوريّ على الحماية الجمركيّة للإنتاج الداخليّ بما يقتضيه ذلك من تضييق للاستيراد وتقنين متزايد الشدّة للسوق الماليّة. هذا بينما جنح السوريّون إلى مطالبة اللبنانيّين بـ«الوحدة الاقتصاديّة التامّة» ولكن مع حفظ «التوجيه» الآنف الذكر للنشاط الاقتصاديّ. وهو توجيه لم يكن الرأي الغالب على السياسة والاقتصاد اللبنانيّين ليتوسّم فيه خيراً.

على ذلك، أصبحت الاتّفاقات المتعاقبة بين الحكومتين، لتيسير حاجات النشاط الاقتصاديّ الملحّة وتنظيم الوضع القائم، لا تعمّر. نجم الأوّل من هذه الاتّفاقات عن تحكيم الجانب اللبنانيّ جامعة الدول العربيّة في الخلاف وعن المساعي التي بذلها على الأثر، في القاهرة، عبد الرحمن عزّام ومسؤولون عرب آخرون، وذلك من 2 إلى 19 شباط 1948. وقد عُرف هذا الاتّفاق بـ«اتّفاق الجنتلمان» وقُيّض له أن يجدّد مراراً لآجال قصيرة إجمالاً. وكان المأمول أن يخلفه بعد كلّ تجديد، اتّفاق أطول أمداً. كانت مدّته الأولى تنتهي بانتهاء آذار، ونصّ على مذكّرات فوريّة تعيد النظر في اتّفاق «المصالح المشتركة» (1 تشرين الأوّل 1943) وتنتهي قبل هذا الأجل بأسبوعين لتتمكّن الحكومتان من اتّخاذ التدابير الناشئة عنها. نصّ الاتّفاق أيضاً على قبول النقدين دون تفريق مدّة سريانه وعلى إلغاء القيود الاستثنائيّة التي وُضعت على انتقال البضائع بعد 31 كانون الثاني. أخيراً، جعل نقل كلّ مبلغ من المال يتجاوز 200 ليرة للشخص الواحد خاضعاً لإجازة من وزير الماليّة في البلد المنقول منه، وهذا باستثناء العمليّات التي يقوم بها بنك الإصدار لرفع الأوراق من التداول.

وفي مطلع آذار، جرت محادثات في شتورة بين الحكومتين، قدّم فيها الجانب السوريّ مشروعاً مُركّزاً على الضبط الموحّد للاستيراد. وطلب أيضاً إعادة النظر في القاعدة الجارية لتوزيع العائدات الجمركيّة بين الدولتين. وكان المراد اعتماد عدد السكّان ومساحة القطر مقياساً، فيما كان الجانب اللبنانيّ يرى أن يكون المقياس نسبة الاستهلاك. وكان جلّ ما أسفرت عنه المباحثات شيئاً من ترطيب الجوّ انعكس تبدّلاً في لهجة الصحف.

هذه الجولة تبعتها جولات في دمشق وبيروت، بدا معها أن وضع العلاقات يتحرّج. وعاد عزّام إلى التدخّل فيها مع اقتراب اتّفاق الجنتلمان من الأجل المضروب وأسعفته وساطة سعوديّة - مصريّة. فمُدّد الاتّفاق القائم، بُعيد انتهاء مدّته، شهراً ونصف شهر، ثمّ عاد ومُدّد بقدر أدنى من المشقّة في أواخر أيّار ثمّ في أواخر حزيران. وكان التمديد في هذه المرّة الأخيرة إلى نهاية أيلول، فتيسّر تموين لبنان بالحبوب السوريّة حتّى

نهاية السنة. وكانت حرب فلسطين المستعرة ميسّراً مؤكّد الفاعليّة لتحصيل هذه النتيجة. وهذا مع أن الحرب لم تحل دون المبارزات بين صحف القطرين، في الموضوع الاقتصاديّ، بحميّة كانت تتجدّد عند كلّ محطّة. وفي خضمّ هذه المبارزات، كانت لأصحاب الشأن المباشرين، أي للهيئات الاقتصاديّة، وفي ركابها خبراؤها، مواقف واجتهادات أبرزت عمق التعارض بين الرؤى. فكان لها وقعها، كلّ في جهته، على توجّهات الحكومتين.

على أن الحكومة اللبنانيّة لبثت، عبر جولات التفاوض هذه، تجهد للتخفيف من التوتّر الذي تسبّب به توقيعها الاتّفاق النقديّ مع فرنسا. وهكذا أجّلت عرض هذا الاتّفاق على مجلس النوّاب لتصديقه إلى أواخر آب، وكان المجلس الفرنسيّ قد صدّقه قبل ثلاثة أشهر. وكان الوزير فرنجيّة قد أبدى ضيقه بهذا التأجيل إذ كان هو المفاوض على الاتّفاق وموقّعه. ولم يعارض الاتّفاق، في المجلس، سوى ستّة نوّاب، تكلّم باسمهم كمال جنبلاط وكميل شمعون. وكانت معارضة الأوّل مركّزة في طلب السيادة الماليّة والاقتصاديّة، وفي طلب الخلاص من الشركات ذوات الامتياز. فيما تحدّث الثاني عن «وسطاء» معيّنين من «الأقارب والأصحاب والمؤيّدين» حُصر بهم تحويل الأموال لمشتري البضائع، بموجب الاتّفاق، أو بين لبنان والاتّحاد الفرنسيّ. من جهة أخرى، لم تُثر عاصفة النقد السوريّة التي كان تصديق الاتّفاق قد أرجئ تفادياً منها. فقد كانت المفاوضات السوريّة - الفرنسيّة قد تجدّدت، ولو أنّها كانت لا تزال شبه مكتومة.

وفي النصف الثاني من أيلول، أي مع الاقتراب من أجل «اتّفاق الجنتلمان» الممدّد، ارتفعت وتيرة التفاوض بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة، مجدّداً، ولكن من غير ثمرة. قدّم الجانب اللبنانيّ تنازلات محدودة في موضوع استيراد الكماليّات ولكنّها بقيت على مبعدة من المطالب السوريّة. وكانت ضغوط أصحاب المصالح، في هذه المرحلة، شديدة في العاصمتين، مزكّية للخلاف بينهما. وقد بقيت عقدة الاستيراد الذي كان الجانب اللبنانيّ حريصاً على حرّيّته والسوريّ مصرّاً على تقييده من غير حلّ مستقر. وكانت هذه العقدة تفرّخ، بالطبع، عقداً أخرى متّصلة بسياسة القطع وبالحماية الجمركيّة للإنتاج الوطنيّ، إلخ. عليه أطلّ تشرين الأوّل والعلاقات الاقتصاديّة بين القطرين «مكشوفة» أي غير مرعيّة باتّفاق رسميّ.

انقضت أسابيع على هذه الحال عمرتها اجتماعات للفنّيّين من الدولتين وسجال مستمرّ في الصحافة خاضت فيه، إلى المعلّقين، فاعليّات اقتصاديّة أخذت مواقفها تتجذّر في الاتّجاهين. وإذا كانت التعبئة في سوريا قد بدت طاغية في وجه المواقف اللبنانيّة الرسميّة، فإن وحدة الموقف اللبنانيّ من المطالب السوريّة بدت أصعب منالاً. كانت سوريا سوقاً رئيسة لقطاع مهمّ من أهل الصناعة اللبنانيّة وكان لهؤلاء، أصلاً، مصلحة تلقائيّة في اعتماد سياسة الحماية وتشجيع التصدير. وكانت هذه أيضاً حال قطاع من أهل الزراعة في لبنان. فضلاً عن ذلك، كان للتباين الطائفيّ - على ما

يشير بشاره الخوري - أن يظهر، في ما يتعدّى هذه القطاعات، بين من يمكن تسميتهم «المستهلكين» حين يكون موضوع الخلاف هو نظام العلاقات السوريّة - اللبنانيّة. وأمّا سطح السجال فبقيت تستغرقه المبارزة بين سوريّين يريدون، من جهتهم، حصر الخيار اللبنانيّ في «وحدة تامّة» تؤول إلى اقتصاد «موجّه» أو في قصم «الوحدة» القائمة، ولبنانيّين يأبون، من جهتهم، تقييد حرّيّة التجارة ولا يتورّعون عن المطالبة بمزيد منها أيضاً. وقد أخذ هؤلاء الأخيرون يبتعدون شيئاً ما عن موقف الملاينة الذي وقفوه أوّلاً، فأصبحوا يتقبّلون هم أيضاً خيار الانفصال، ما دام الجانب السوريّ لا يعرض عليهم حلاً آخر يقيم اعتباراً لمصالحهم.

كان المساجلون اللبنانيّون ينسبون إلى الجانب السوريّ الخضوع لـ«أثرياء حرب» تورّطوا، من غير دراسة مناسبة، في توظيفات كبيرة في الصناعة معظمها عاثر (وهو ما يعترف به خالد العظم في مذكّراته)، وميلاً إلى «أوتاركيّة» تنحو بالاقتصاد السوريّ نحو الانحطاط العام والفقر وتضرب قواعد الاقتصاد اللبنانيّ. وكان المساجلون السوريّون ينسبون إلى الجانب اللبنانيّ الخضوع لمصالح الماليّة الأجنبيّة ولمطالب كبار التجّار المستغرقين في تخريب سوريا. وكانوا يزعمون أن حرّيّة الاستيراد تعود بالنفع على ثلاثين ألفاً من التجّار فيما ينتفع مئات الألوف بتنشيط الإنتاج الوطنيّ. ولكن رهن التنشيط الأخير بتقييد التجارة وحركة الأموال، مع ما ينجم عن ذلك، بالضرورة، من نشاط «مُوازٍ» ومن حركة للأموال ومن تضخيم (ذي عواقب سياسيّة ثقيلة) لجهاز الدولة كان خياراً لا يملك ما يدافع عنه في لبنان غير أهمّيّة السوق السوريّة والمفاعيل اللبنانيّة (الاقتصاديّة والطائفيّة) للضغط السوريّة. وزاد الطين بلّة، من البداية، أن الخطّ «السياسيّ» مثّل استثماراً مناسباً لشكري القوّتلي في سعيه إلى تجديد ولايته وأن هذا التجديد لم يلبث أن استوى، بدوره، استثماراً في تجديد آخر هو تجديد ولاية بشاره الخوري.

كانت الحكومة السوريّة قد اعتمدت، منذ 12 آب (أي قبل انتهاء مفعول الاتّفاق الممدّد) تدابير تقييد صارمة للتجارة والتبادل النقديّ الخارجيّين، ثمّ لبثت تربط تموين لبنان بالحبوب بمخاض المفاوضات. وحين بدا واضحاً فشل هذه الأخيرة، ألمّت الحكومة اللبنانيّة، في نهاية تشرين الثاني، على الاستجابة لإلحاح كبار التجّار على رئيس الجمهوريّة. فأقرّت، في ردّ آجل على الإجراءات السوريّة، تدابير تحرير للاستيراد ولتبادل العملات، متجاوزة ما كانت عرضته من تقبّل محدود للمطالب السوريّة في هذا الصدد. وكانت لهذه التدابير مفاعيلها المنتظرة: تدفّق تجّار سوريّين على سوق بيروت لإجراء معاملاتهم الماليّة والتجاريّة فيها، ونقمة متجدّدة من الهيئات الاقتصاديّة السوريّة على أهل الحكم في لبنان (بل على لبنان بقضّه وقضيضه) وركود في الأسواق السوريّة. على أن الحكومة السوريّة لم تتيسّر لها الاستجابة فوراً لاحتجاج المحتجّين على التدابير اللبنانيّة. فإن ثلاثة من أعضائها كانوا قد استقالوا وكانت استقالاتهم متّصلة بتأخير التوقيع على الاتّفاق النقديّ بين سوريا وفرنسا وبالسياسة الاقتصاديّة

العامّة للحكومة. وقد واكبت هذا الحدث تظاهرات عارمة في مدن سوريّة عدّة كان مدارها المتصدّر مآل الحرب في فلسطين، ولكن الهموم الاقتصاديّة كانت ماثلة فيها أيضاً. انتهت هذه الأزمة إلى سقوط حكومة مردم وتشكيل خالد العظم الحكومة الجديدة في أعقاب محاولات غير مثمرة تداولها مكلّفون بينهم العظم نفسه.

سبق القول إن حكومة العظم هذه وجدت نفسها أمام اتّفاق نقديّ مع فرنسا متّجه نحو النجاز، وأمام اتّفاق آخر مع شركة التابلاين مضت شهور طويلة على موافقة مردم وحكومته عليه، في صيف 1947، وكان رئيس الجمهوريّة يلحّ في عرضه على مجلس النوّاب. كان ثمّة اتّفاق ثالث أيضاً هو اتّفاق الهدنة الدائمة مع إسرائيل يحتاج إلى مفاوضة، بعد أن انطلقت مصر في هذا السبيل مُستجيبة، في آن معاً، للوضع العسكريّ في الميدان ولقرار الأمم المتّحدة. في هذه الشواغل كلّها، كان التنسيق مع الحكومة اللبنانيّة سهلاً نسبيّاً لأن التوجّهات السوريّة كانت توافق خطى سبق للبنان أن مشاها أو هو كان مُهيّأً لمشيها. وهذا مع بقاء الخلاف الاقتصاديّ بين الدولتين على حاله، من حيث الأساس. هكذا حُسمت في أيّام مسائل اقتسام عائدات التابلاين والرسوم على تجهيزاتها المستوردة وتوزّع فرص الاستخدام المتاحة فيها للسوريّين واللبنانيّين. وهكذا أيضاً أفضى الاتّفاق النقديّ بين سوريا وفرنسا، في 8 شباط 1949، وما صحبه من تنسيق بين وزراء المال والاقتصاد في الحكومتين إلى انخفاض فوريّ واضح (وإن يكن موقّتاً) للفارق بين الليرتين. أسفرت هذه الخطوات عن تحسّن أوّلي في مناخ العلاقات بين الحكومتين ترجمه تشكيل لجنة وزاريّة مشتركة لمواصلة التنسيق في موضوع الهدنة وترجمه أيضاً استئناف بيع الحبوب السوريّة للبنان. على أن هذا التحسّن كان قصير العمر. ففي الثلاثين من آذار استولى رئيس أركان الجيش حسني الزعيم على السلطة السياسيّة في دمشق ووجد شكري القوّتلي وخالد العظم نفسيهما معتقلين في المستشفى العسكريّ.

م- 118 نهاية التوائم

سبق القول أيضاً إن حسني الزعيم أبرم، في 21 نيسان، الاتّفاقين: النفطيّ مع التابلاين والنقديّ مع فرنسا. ويُضاف هنا أن الشهر الأخير من عهد الزعيم (الذي لم يطل غير أربعة أشهر ونصف الشهر) شهد توقيع اتّفاقيّة الهدنة السوريّة- الإسرائيليّة. وضع انقلاب الزعيم إذن سوريا ولبنان على سويّة واحدة في موضوعات ثلاثة حسّاسة. مع ذلك لم يكن هذا العهد القصير عهد استتباب للعلاقات اللبنانيّة السوريّة، لا في السياسة ولا في الاقتصاد. بل إن العلاقات السياسيّة التي كانت راسية على معايير مستقرّة نسبيّاً، في عهد القوّتلي، اضطربت تكراراً في عهد الزعيم. وأصبحت العلاقات الاقتصاديّة، المحتقنة أصلاً، أداة وضحيّة من أدوات اضطرابها وضحاياه. كان ما دمّره انقلاب الزعيم هو التوائم الهيكليّ العامّ بين نظامَي القطرين. وكان معنى هذا

أن التكوين الدستوريّ وما يليه من إواليّات لممارسة السلطة ومن ضوابط ومؤسّسات لها أصبح في دمشق غيره في بيروت واختلفت معه المنابت الاجتماعيّة - السياسيّة للزعامة وقيمها. وهو ما جعل العاصمتين - بما بينهما من تداخل شديد في السياسة وفي الاقتصاد - تبدو كلّ منهما أيضاً موئلاً للمخاطر في عين الأخرى.

وقد سبقت الإشارة أيضاً إلى أن جولة اتّصال أولى بممثّلي الدول العربيّة في بيروت قام بها رياض الصلح، غداة انقلاب الزعيم، لتلمّس موقف عربيّ منسّق من هذا الانقلاب، أثارت الزعيم كثيراً فحملته على التهديد بالامتناع عن التعاون مع حكومة رئيسها الصلح. وقد أخّر التجاذب اعتراف لبنان بالحكم السوريّ الجديد حتّى 23 نيسان، وذلك في وقت واحد مع المملكتين المصريّة والسعوديّة. وكانت زيارة الزعيم للقاهرة، سرّاً، قد مهّدت لهذا الاعتراف إذ أذنت بنهاية الميل السوريّ نحو المحور الهاشميّ بعد إفضاء العرض الذي تقدّم به الزعيم لعقد محالفة عسكريّة مع العراق إلى لا شيء. وفي الجهة اللبنانيّة، واكبت الاعتراف زيارة من نائب رئيس الحكومة السوريّة الجديدة عادل أرسلان إلى بيروت، وتبعتها، الغداة، زيارة قام بها رياض الصلح لحسني الزعيم في دمشق. هذه الزيارة وضعت حدّاً موقّتاً لنسبة الزعيم ما تعرّض له من حملات في الصحافة اللبنانيّة إلى الصلح، ولاتّهامه هذا الأخير بمساندة خصومه السوريّين في مساعيهم لإطاحته. وكان الزعيم قد ردّ على التردّد اللبنانيّ في الاعتراف به بتقريب المعارضة اللبنانيّة إليه وبإعلانه، لا مقاطعة الصلح وحسب بل اتّهامه الصلح أيضاً بالتآمر على حياته.

على أن جفاء الأيّام الأولى هذا كانت تصحبه، على شدّته، بوادر ملاينة كان طرفاها بشاره الخوري والزعيم، إذ تبادلا، تكراراً، إرسال المبعوثين وعزّزها الصلح بنفيه ما نسب إليه من تدخّل في الشأن الداخليّ السوريّ. وقد كان لهذا التهادن، الذي وافق أيضاً إبرام الزعيم الاتّفاقين الآنفي الذكر، ثمرات مباشرة في المجال الاقتصاديّ تمثّلت في تنشيط حركة التموين السوريّة للبنان بالسلع الغذائية. وهذه حركة كانت قد شهدت تقطّعاً منذ الانقلاب. ولم تلبث المفاوضات الاقتصاديّة بين الحكومتين أن واكبت هذا الانفراج ولكن لتواجه الخلاف القديم نفسه: من التمسّك اللبنانيّ بحرّيّة التجارة إلى الربط السوريّ لبقاء «المصالح المشتركة» بشروط صعبة أهمّها تحديد الاستيراد والتنسيق العامّ لسياستي الحكومتين في المجالين الاقتصاديّ والنقديّ. وكان هذا التجاذب لا يزال آخذاً بخناق المفاوضات حين اغتيل كامل الحسين اليوسف وقُبض على أكرم طبّارة والثلّة التي كانت بإمرته وأغلقت الحدود، بعد أيّام، تعبيراً عن اندلاع أزمة سياسيّة حادّة بين الدولتين.

كان كامل الحسين اليوسف، وهو من قرية الخالصة، زعيماً لعرب الحولة. وكانت قريته قد انتقلت من لبنان إلى فلسطين، بمقتضى تعديل الحدود الذي أجري سنة 1923. ولكن التعديل لم يمنع أن تبقى للبنانيّين كثيرين ملكيّات أرض كبيرة في

الحولة، ولا أن يبقى نسيج العلاقات كثيفاً ما بين الأهالي، على جانبي الحدود، وما بين وجهائهم خصوصاً. عليه كان كامل الحسين على معرفة وثيقة بأمثال يوسف الزين وأحمد الأسعد وخالد شهاب وعلي العبد الله وبرياض الصلح أيضاً، أي بمعظم زعماء الجنوب اللبناني المتصدّرين. وكانت علاقاته بهؤلاء متقلّبة بسبب تدخّله في معاركهم السياسيّة ومصالح بعضهم في أراضي الحولة، وكان (وقد أصبح وافر المال) دائناً لبعضهم.

كان هذا الرجل الذي نقع عليه، في مطلع العشرينات، ناشطاً في مقاومة وضع اليد الفرنسيّة على جنوب لبنان، ومشاركاً في هجوم (واحد على الأقل) على مستعمرة يهوديّة، ومُحتجّاً على السعي الصهيونيّ لفصل الحولة عن لبنان قد أصبح، في الثلاثينات والأربعينات، سمساراً تولّى تسهيل بيوع الأراضي في الجوار للصندوق القوميّ اليهوديّ، وجنى من ذلك أموالاً. وهو قد بقي، مع ذلك، زعيماً على «عربه» وشخصيّة نافذة في شمال فلسطين وفي جنوب لبنان. ولا يفهم هذا «الصمود» ما لم نذكر أن بيوع الأراضي للصهيونيّين، في فلسطين، لم تكن تثلم، على نحو قاطع، مع كلّ ما أثارته من نقد واحتجاج وهواجس، وجاهة الوجهاء الذين ضلعوا فيها بيعاً لأراضيهم، فما بالك بالتسهيل؟ وهي إن كانت قد شانتهم لاحقاً، على نحو فادح، فبمفعول رجعيّ أحدثته نكبة 1948. وأمّا منافس كامل الحسين المباشر في الزعامة الفلسطينيّة فكان فاعور الفاعور أمير عرب الفضل في الجولان! وكان ينافسه عبر الحدود السوريّة الفلسطينيّة اللبنانيّة. وهذه حدود لم تكن إلا مثار إزعاج لهؤلاء «العرب»، في هذا المثلّث، ولم تكن لها عندهم، قبل 1948، مهابة الحدود الدوليّة ولا ما يترتّب عنها من فصل بين هويّات وطنيّة متغايرة.

مهما يكن من شيء، كانت النكبة قد هجّرت كامل الحسين وعرب الحولة إلى قرى وبلدات لبنانيّة كانوا يعرفونها وثيق المعرفة. ونهار العاشر من أيّار 1949، كان كامل الحسين يستطلع أرضاً له في جوار حاصبيّا. فأقدمت على اغتياله هناك مجموعة عسكريّة سوريّة مكوّنة من النقيب أكرم طبّارة ومعه ثلاثة جنود. والظاهر أن الخبر وصل بلا إبطاء إلى درك المنطقة فطاردهم وتمكّن من اعتقالهم في نواحي ينطا، بمساعدة رجال من آل العريان. وفي الغداة، جاء عادل أرسلان نائب رئيس الحكومة السوريّة إلى بيروت طالباً إلى رئيسي الجمهوريّة والحكومة استرداد العسكريّين المعتقلين باعتبار المغدور «جاسوساً» قُتلك به في منطقة الحدود. على أن مجلس الوزراء اللبنانيّ التأم وردّ الطلب باعتبار الجرم قد ارتُكب على أرض لبنانيّة ويتعيّن أن يحكم فيه القضاء اللبنانيّ. ولا ريب أن الاغتيال كان قد استثار أيضاً جماعة الرجل الكبيرة وأصدقاءه في الجوار، وقد تمّ دفنه في بلدة الخيام بطلب من زعيمها علي العبد الله. إلى ذلك، لم يكن يوجد بين سوريا ولبنان اتّفاق لتبادل المجرمين. ومن دواعي التأمّل أن أرسلان (الذي لا يرى ضيراً في اغتيال اليوسف على هذه الشاكلة) يروي، في مذكّراته، عن فاعور الفاعور، خصم اليوسف، أن حسني الزعيم تلقّى من

الصهاينة، وهو على الجبهة، خمسين ألف ليرة سوريّة حملها إليه اليوسف وأنه قتل هذا الأخير حتّى لا ينكشف سرّه. وهو، أي أرسلان، لا يرى مع ذلك مشكلاً في حضوره إلى بيروت، بصفته نائباً لرئيس حكومة الزعيم، ليردّ قتلة اليوسف إلى بيوتهم.

أدّى رفض الحكومة اللبنانيّة الطلب السوريّ إلى تدابير حصار سوريّة تفاقمت في الأيّام التالية، وإلى تبادل بيانات هجوميّة لناطقين رسميّين، باسم الحكومتين، فضلاً عن الحملات الصحافيّة. وفيما أشار الناطق اللبنانيّ إلى ما يلحق من أضرار بالاقتصاد السوريّ من جرّاء قطع الطريق على حركة السلع، أدخل الناطق السوريّ دعوى تهريب البضائع المشتراة من السوق السوريّة إلى إسرائيل، واختار التوجّه إلى «الشعب» اللبنانيّ من وراء ظهر الحكومة، وكانت هذه سنّة جديدة في التخاطب بين قطرين ستجري عليها الأنظمة العسكريّة اللاحقة في المشرق العربيّ. وقد ردّت الحكومة اللبنانيّة بالمثل على تدبير إغلاق الحدود.

لبث السجال أيّاماً نشط في خلالها الوزيران المفوّضان المصريّ والسعوديّ بين العاصمتين ملتمسَيْن مخرجاً. وقد اشترط الجانب اللبنانيّ رفع الحصار أوّلاً، فتمّ ذلك. واتّفق على لقاء بين موفدين من الحكومتين يُعقد على الحدود. فنُصب لهذه الغاية سرادق في نقطة الجديدة وانعقد الاجتماع في 25 أيّار واشترك فيه الوزيران فرنجيّة وتقلا عن الجانب اللبنانيّ والوزيران عادل أرسلان وأسعد الكوراني عن الجانب السوريّ. وعرض الوفد السوريّ مشروع قرار كان حبيب أبوشهلا قد مهّد له في دمشق يقضي، مع مفعول رجعيّ، بتسليم الجنود من الدولتين إلى سلطة بلادهم عند ارتكابهم جرماً في أراضي الدولة الأخرى. ولكن الوفد اللبنانيّ رفض المشروع واقترح تحكيم مصر والسعوديّة في الخلاف. وهو ما انتهى عنده الاجتماع يوافق عليه الجانب السوريّ في اليوم التالي. وكان من المحكّمين أنّهم انتهوا إلى فتوى فيها حفظ لماء وجه الطرفين. فهم قالوا بأن لبنان محقّ في تمسّكه بمحاكمة مُرتكبي الجرم على أرضه. ولكنّهم وجدوا في الطابع الخاصّ للعلاقات بين الدولتين ما يسوّغ تسليم المرتكبين المذكورين إلى دولتهم. وهو ما تمّ في الثاني من حزيران.

أظهرت هذه الأزمة، مرّة أخرى، هشاشة القواعد المعتمدة لتدبير العلاقات الاقتصاديّة بين سوريا ولبنان وتبعيّتها الواضحة لتقلّبات السياسة. هذا في وقت كانت الخلافات فيه، طوال العهد السوريّ السابق، تدور في النطاق الاقتصاديّ أساساً وتسعف العلاقات السياسيّة المستقرّة في مداراتها أو معالجتها. ولكن الهمّ الاقتصاديّ لم يكن غائباً مطلقاً عن السلوك السياسيّ لعهد حسني الزعيم حيال لبنان. فمن جهة أصبح الاقتصاد وسيلة للتطويع السياسيّ، ومن الجهة الأخرى أصبحت الخروق المتكرّرة لأصول العلاقات السياسيّة بين الدولتين فرصاً لفرض المطالب الاقتصاديّة السوريّة أو لمحاولة فرضها. ففي ذروة الأزمة، طلب الزعيم إلى وزير الاقتصاد حسن جبارة إعداد خطّة للفصل الجمركيّ، إذا واظب لبنان على خياره الليبراليّ في المجالين التجاريّ

والمالي. وفي محادثات الجديدة، أقحم الوفد السوري مذكّرة تتعلّق بحماية الصناعة وبتقييد الاستيراد ومنه، خصوصاً، استيراد الحبوب. وقد انتهى البحث إلى لا اتّفاق. على أن تخيير لبنان ما بين الانفصال الجمركيّ وإخضاع اقتصاده لقيود ثقيلة غير موافقة لشروط نموّه ولا لميزان القوى بين أجنحته، أصبح منذ ذاك تقليداً في المفاوضات الاقتصاديّة بين الحكومتين. وهو سينتهي، بعد حين، إلى إطاحة الوحدة الجمركيّة.

لم تحصر الحكومة اللبنانيّة موقفها من المطالب السوريّة في مجرد الرفض. ففي أيّار، أي بينما كانت التدابير الحصاريّة على أشدّها، عمدت الحكومة إلى إخضاع بعض الاستيراد لإذن مسبق، وإلى تدابير دعم للطاقة الكهربائيّة وللمحروقات تشجيعاً للصناعة الوطنيّة. على أن هذه التدابير كان لها وقع على وحدة الموقف الداخليّ سيُصاحب التجاذب بين الحكومتين السوريّة واللبنانيّة طوال العامين المقبلين أيضاً. وهو خروج تعارض المصالح بين تكتّلي التجّار والصناعيّين في البلاد إلى الساحة العامّة، وظهور ضغط من جانب التكتّل الثاني، وقد انضمّ إليه مزارعو الحمضيّات، لحَمْل الحكومة على مُسايرة المطالب السوريّة. هذا فيما كان تكتّل التجّار يرفض تقييد الاستيراد، خصوصاً، مع التمسّك أيضاً بالاتّحاد الجمركيّ وبالحدود المفتوحة. هذا الانقسام ظهر في الاجتماع التشاوريّ الذي دعت إليه وزارة الاقتصاد الفاعليّات الاقتصاديّة المختلفة وذلك للبحث في ردّ مناسب على مذكّرة أرسلتها حكومة الزعيم، في أوائل حزيران، تُخيّر فيها لبنان بين حلول ثلاثة أقصاها الوحدة الاقتصاديّة التامّة، وأدناها تقييد الاستيراد ومراقبة التصدير. وقد طاولت الحكومة اللبنانيّة في الردّ على هذه المذكّرة متوجّسة من الجدل الداخليّ وبوادر الاحتجاج المتعارضة. وحين زار الزعيم لبنان ومعه رئيس حكومته المقبلة محسن البرازي والتقاه في شتورة رئيسا الجمهوريّة والحكومة اللبنانيّان (وكان ذلك في 24 حزيران، أي عشيّة الاستفتاء السوريّ لتنصيب الزعيم رئيساً للجمهوريّة) طلب رياض الصلح إلى الجانب السوريّ تمديد الاتّفاق الجاري أسبوعين يحصل في أثنائهما توافق على اتّفاق طويل الأجل.

في هذه الأثناء، لم يكن الحلّ الذي انتهت إليه المشكلة الناشئة عن اغتيال كامل الحسين اليوسف قد وضع حدّاً للبوادر الاستفزازيّة التي اعتمدها الحكم الانقلابيّ السوريّ وسيلة لفرض مطالبه على الجانب اللبنانيّ. بل إن قيام رجال الأمن العامّ السوريّ باقتياد مواطن سوريّ مقيم في زحلة إلى دمشق أخّر، إلى أن أفرج عن المواطن المذكور، توقيع لبنان على التحكيم المصريّ- السعوديّ. وغداة الإفراج عن أكرم طبّارة ومرافقيه، دخلت قوّة سوريّة الأراضي اللبنانيّة في جهات راشيا ثمّ اجتازت قوّة أخرى الحدود، بعد يومين، في جهات الحلوة ودير العشائر، مبتغية توقيف الذين سهّلوا اعتقال طبّارة من آل العريان. هذا إلى منع سيّارات لبنانيّة من عبور الحدود.

ولم تكن مضت أيّام على هذه الحوادث (التي سُمّيت تباعاً) حتّى بدأ (مع «حادثة الجمّيزة» في 9 حزيران) ما هو أهمّ: وهو المواجهة بين السلطات اللبنانيّة والحزب

السوريّ القوميّ، وقد خصصناها بعرض مستقل. وأمّا ما تتعيّن الإشارة إليه هنا فهو أن المباحثات الاقتصاديّة التي كان رياض الصلح قد طلب، في 24 حزيران، تمديد الاتّفاق الاقتصاديّ القائم بين الدولتين مدّة أسبوعين تتيسّر التهيئة لها وإجراؤها في أثنائهما، قد بوشرت فعلاً في بلودان يوم الخامس من تمّوز أي مع انتهاء «ثورة» الحزب السوريّ القوميّ إلى الفشل. وهي قد أسفرت عن اتّفاق يوم الثامن منه، وهو اليوم الذي حوكم أنطون سعادة بارحته ثمّ أعدم في فجره.

م-119 اتّفاق تمّوز

تفاوض على اتّفاق الثامن من تمّوز كلّ من فيليب تقلا وزير الاقتصاد ووزير الماليّة بالوكالة في لبنان، وحسن جبارة وزير الاقتصاد والماليّة في سوريا. وقدّم الاتّفاق نفسه على أنّه استباق لـ«حلّ نهائي» يلزمه وقت طويل بدروس وإحصاءات غير حاصلة. ونصّ الاتّفاق على رسم مقداره خمسون بالمائة تخضع له الحبوب المستوردة وذلك باستثناء ما تستورده الحكومة اللبنانيّة في حالتي النقص في المحصول السوريّ اللبنانيّ، وارتفاع الأسعار في البلدين. وهذا مع بقاء حركة الحبوب حرّة من سوريا إلى لبنان وتعهّد الحكومة اللبنانيّة منع إعادة تصدير القمح إلى خارج نطاق الوحدة الجمركيّة. كذلك فرض الاتّفاق رسوماً حمائيّة على استيراد أنواع من الغزول والأنسجة وأعفى من الرسم موادّ نصف مشغولة تدخل في صناعتها. ثمّ إنّه أوجب درس تعديلات على التعرفة تيسّر استيراد الموادّ الأوّليّة التي لا ينتجها البلدان ممّا تحتاجه الصناعة وتحمي الإنتاج الصناعيّ فيهما وخصوصاً فروعه الرئيسة. كذلك أوجب الاتّفاق وضع مشروع لتوحيد نُظُم القطع مع استقلال كلّ من الدولتين بمراقبته. وأوجب أيضاً توحيد الرسوم الداخليّة المستوفاة على بعض المواد. على أن بيت القصيد كان الإلزام باتّخاذ تدابير مشتركة لإزالة الفارق بين سعري العملتين. أخيراً، ذُيّل الاتّفاق بصيغة لتسوية مشكل الـ44,5 مليون ليرة سوريّة التي كانت قد جُمِعت من السوق اللبنانيّة بعد انفصال النقدين. ولكن هذه الصيغة لم تجد طريقها إلى التطبيق في الشهور اللاحقة. وذاك أن مضيّ لبنان شوطاً في سياسة الحماية الجمركيّة أو قدرته على اتّخاذ تدابير تبطل الفارق بين النقدين لم يكونا مضمونين. ومن الجهة السوريّة أطاح انقلاب سامي الحنّاوي حُكْمَ حسني الزعيم وأعدمه ورئيس وزرائه محسن البرازي في 14 آب، أي بعد شهر وأيّام لا أكثر من توقيع اتّفاق بلودان. فبدا أن موضوع الوحدة السوريّة - العراقيّة، وهو الموضوع الذي شغل الانقلاب الثاني وحكومته مدّة عمره القصير، وكانت أربعة أشهر وأيّاماً، قد أعاد إلى بساط البحث، لا المسائل التي عالجها اتّفاق بلودان وحسب، بل أيضاً مصير الاتّحاد الجمركيّ والمصالح المشتركة برمّتهما. كان السؤال يطرح نفسه: هل تبقى هذه المصالح وذاك الاتّحاد قائمين، وبأيّة صيغة، إذا قُيّض للوحدة السوريّة العراقيّة أن تبصر النور؟

ثمّ إن اتّفاق بلودان لم يكن وحده على المحكّ بل كان معه سائر ما أبرمه حسني الزعيم من اتّفاقات، في مقدّمها الاتّفاق النقديّ مع فرنسا والاتّفاق مع التابلاين واتّفاق الهدنة مع إسرائيل. وشكّلت هذه الاتّفاقات مصادر حَرَج متباين الشدّة للحكم الجديد. ولكنّه، مع توجّهه إلى تنظيم انتخابات لجمعيّة تأسيسيّة تتولى وضع دستور جديد تتبع إقراره انتخابات نيابيّة، وجد سبيلاً إلى اعتبار هذه الاتّفاقات سارية، من غير أن يتحمّل تَبِعة عمل ما يضع المسؤوليّة عنها على عاتقه. وفي واجهة المسؤوليّة عن هذا كلّه، كانت الحكومة التي شكّلها هاشم الأتاسي، غداة الانقلاب، وتولّى فيها رئيس الحكومة الأسبق خالد العظم وزارة الماليّة، وتولّى ناظم القدسي، وهو أحد أركان حزب الشعب، وزارة الخارجيّة. وكان حزب الشعب السند السوريّ الأوّل لمشروع الوحدة السوريّة العراقيّة وكان الحنّاوي نفسه هاشميّ الميل مؤيّداً لهذا المشروع أيضاً. وفي بيروت، كان الاطمئنان إلى الحكم المدنيّ الذي جسّدته حكومة الأتاسي مشوباً بقلق واضح من مشروع الوحدة، ومن التحاق سوريا بالمحور الهاشميّ، ومن نفوذ الضبّاط السوريّين القوميّين في محيط قائد الانقلاب.

في تلك الآونة، كان الركود سائداً في الأسواق السوريّة وقيمة النقد مستمرّة في التردّي، والتجّار اللبنانيّون ماضين في إغراق السوق السوريّة بالسلع المستوردة، وعلى الأخصّ بالأقمشة المتدنّية الأسعار، وكانت تُضيّق الخناق على صناعة الأنسجة السوريّة. عليه بادرت الحكومة السوريّة إلى طلب اجتماع لوزراء الماليّة والاقتصاد في الحكومتين عُقد في بلودان يوم 27 آب. وكان المراد منه تجديد البحث في مترتّبات اتّفاق الثامن من تمّوز. على أن بشاره الخوري يشير إلى توجيه للمفاوضين اللبنانيّين بعدم التسليم بمبدأ التعادل بين النقدين، ولا بشراء الحكومة السوريّة موسم القمح لحسابها وحساب لبنان، معلّلاً ذلك بالرغبة اللبنانيّة في أن «يبقى كلّ بلد حرّاً في ادّخار مؤونته». وكان في هذا التوجيه تقييد واضح للنَفَس الذي تميّز به اتّفاق 8 تمّوز، وهو نَفَس بدا في حينه محابياً للمطالب السوريّة، في خطّها العامّ على الأقلّ. وإذا دلّ هذا «الانكماش» اللبنانيّ على شيء، فهو يدلّ على أن اتّفاق 8 تمّوز إنّما صيغ ووُقّع تحت ضغط الأزمة التي أثارها، في العلاقات بين الحكومتين، لجوء أنطون سعادة إلى دمشق ومواطأة حسني الزعيم إيّاه في «الثورة» المسلّحة الفاشلة التي أطلقها ثمّ انقلابه عليه، بعد النكث بوعود الدعم التي أغدقها عليه، وتسليمه إيّاه للسلطة اللبنانيّة. فلم يكن مفاجئاً، بعد سقوط الزعيم، أن تنحو الحكومة اللبنانيّة نحو محاولة التضييق من مفاعيل اتّفاق الثامن من تمّوز. على أن هذا النحو حكم بالإخفاق على لقاء بلودان، فاستقرّت العلاقات الاقتصاديّة بين الدولتين مجدّداً على سكّة التأزّم.

في معظم المدّة المتبقّية من عهد انقلاب الحنّاوي القصير العمر، طغى البحث في الاتّحاد السوريّ العراقيّ على الساحة السياسيّة السوريّة، إذ لم يكن ممكناً الفصل بين هذا المشروع ومصير «المصالح المشتركة» والاتّحاد الجمركيّ بين سوريا ولبنان. ومع أن تبادل الزيارات بين العاصمتين استمرّ واستمرّ معه التداول في العلاقات الاقتصاديّة، إلا أن

العصبيّة أصبحت غالبة على هذا التداول. فكان أن أهملت بيروت الردّ على مذكّرة سوريّة تتعلّق بتقليص الفارق بين العملتين، فيما علّقت دمشق لقاءات ثنائيّة كانت مرتقبة. والواقع أن هذه الأشهر كانت أشهر انتقال في العاصمتين. ففي أوّلها (أي في أيلول) بدأت ولاية بشاره الخوري الثانية وشكّل رياض الصلح حكومة جديدة على أثر ذلك. وفي آخرها (أي في الأسبوعين الأخيرين من السنة)، اجتمعت الجمعيّة التأسيسيّة في دمشق وأقرّت دستوراً موقّتاً وانتخبت رئيس الحكومة الأتاسي رئيساً للجمهوريّة، وشكّل خالد العظم بشقّ النفس حكومة جديدة. هذا فيما كان انقلاب جديد قاده أديب الشيشكلي يطيح الحنّاوي صاحب الانقلاب السابق ويلقي به في السجن ولا يهمل قائده التعهّد، شأن سابقه، بترك السياسة للسياسيّين. حصل هذا كلّه في ظرف أفضى فيه استشراء الركود الاقتصاديّ في سوريا وازدياد الفارق بين الليرتين إلى تصعيد لمطالبة الفاعليّات الاقتصاديّة والصحافة في دمشق، بتدابير زاجرة للبنان المتلكّئ في الحوار وفي الاستجابة. وكان تقلا قد بقي وزيراً للاقتصاد في الحكومة الصلحيّة الجديدة وبقي العويني وزيراً للماليّة. وأمّا في دمشق، فانتقل خالد العظم من وزارة الماليّة إلى رئاسة الحكومة في أواخر كانون الأوّل، وأصبح طليق اليدين، إلى حدّ، في اعتماد خطّة متشدّدة حيال لبنان كانت تلقى، في كلّ حال، قبولاً حسناً من سائر القوى السياسيّة المشتركة في حكومته.

ج - 120 القطيعة

كانت حكومة الأتاسي، في أيّامها، قد ردّت على تلكّؤ الحكومة اللبنانيّة في الردّ على مذكّراتها بمنع تصدير القمح السوريّ إلى لبنان ابتداءً من 10 كانون الأوّل. وهو ما حمل رياض الصلح على إبلاغ الموفد السوريّ إليه بأن لبنان سيرفع القيود عن استيراد القمح من الخارج، وأن الفجوة بين النقدين ستتّسع نتيجة للإجراء السوريّ. ثمّ أرسلت الحكومة اللبنانيّة مذكّرتها المنتظرة (مؤرّخة في اليوم نفسه) محصية فيها، من جهتها، مآخذ لها على المسلك السوريّ حيال اتّفاق 8 تمّوز. أهمّ هذه المآخذ امتناع سوريا عن القيام بما عليها لتسوية موضوع الـ44،5 مليون ليرة سوريّة العالق منذ انفصال النقدين، وفرضها إجازة مسبقة لاستيراد المستحضرات الطبّيّة والكيماويّة من لبنان. وهذا فضلاً عن منعها المفاجئ شحن القمح ومشتقّاته إلى لبنان، إلخ.

وأمّا وجهة النظر السوريّة (وكانت قد أصبحت ثابتة واستقرّت محلّاً لنوع من الإجماع الداخليّ) فعاد إلى بسطها خالد العظم، في 14 كانون الأوّل، شافعاً إيّاها بوقائع من قبيل أن سوريا زوّدت لبنان، قبل قرار القطع، بجملة حاجته من القمح وأنّها تقيّد استيراد كماليّات كثيرة (منها السيّارات) فيستوردها لبنان وتنتهي إلى السوق السوريّة. وأمّا ما يستورده لبنان من قمح فائض عن حاجته فزعم العظم أنّه يذهب إلى جهات خارجيّة بينها إسرائيل. وهو ما ردّ عليه فيليب تقلا بالإشارة إلى أن إسرائيل

تستورد القمح بحراً بأسعار أدنى بكثير من السعر الذي يُباع به القمح السوريّ للبنان.

كانت هذه الحدّة في التراشق تعكس تبنّي العظم لخطّة الحزم في تدبير العلاقات السوريّة اللبنانيّة، وهي الخطّة التي كانت المطالبة بها جارية في صحافة دمشق، وفي الهيئات الاقتصاديّة السوريّة. هذا فيما كان الغيظ من التدبير السوريّ في لبنان يغلب التراجع في المواقف اللبنانيّة ويجد ترجمة له في ردّ تقلا. في تلك الأيّام من كانون الأوّل، كان العظم يمضي أيّامه الأخيرة في وزارة الماليّة قبل أن ينتقل في أواخر الشهر نفسه إلى رئاسة الحكومة الجديدة. هكذا، لم يقيّض لاقتراحه إنشاء لجنة مشتركة لشراء الحبوب أن يحظى ببحث جادّ. وباشرت حكومته مسؤوليّاتها في مناخ جمود وتأزّم في العلاقات بين الدولتين لم يبدر من الجهتين ما يفصح عن رغبة في تغييره.

وهكذا أرجئ اجتماع على المستوى الحكوميّ كان قد بُحث في عقده في أوائل كانون الثاني 1950. وفي أوائل شباط، أشير إلى توجّه لبنانيّ نحو توسيط مصر، وإلا فالجامعة العربيّة. ثمّ ظهرت الأزمة محوراً من محاور مناقشة الموازنة في مجلس النوّاب اللبنانيّ. وطالب حميد فرنجيّة بإنشاء مفوّضيّة لبنانيّة في دمشق، أي بتبادل التمثيل الدبلوماسيّ بين الدولتين. وهذا مطلب عاد بشاره الخوري نفسه إلى طرحه على العظم في صيف 1951، وكان العظم قد ألّف حكومة جديدة في تلك الآونة وكان عبد الله اليافي قد أصبح رئيساً للحكومة اللبنانيّة. وقد لقي المطلب رفضاً من الجانب السوريّ.

وفي أواسط شباط، كان خالد العظم يتفقّد الأشغال في مرفأ اللاذقيّة، وهذا مشروع كان موضوع توجّس في أوساط لبنانيّة مختلفة خشيت منافسة هذا المرفأ لمرفأ بيروت. وقد اختار العظم أن يعود إلى دمشق من طريق الساحل فالجبل اللبنانيّين، وتوقّف في شتورة ليستريح ويتحدّث إلى الصحافيين بكلام لم تغب عنه عبارات المودّة للبنان، ولكن جاءت فيه عبارات من قبيل أن الاتّصالات بين المسؤولين لم تثمر، وأن القطيعة خير من الشركة الزائفة. وكان لافتاً، بطبيعة الحال، أن العظم لم يَزُر أحداً من المسؤولين اللبنانيّين في أثناء عبوره هذا ولا اتّصل بأحد منهم. وهو ما يذكره بشاره الخوري بمرارة، مشيراً إلى أن الشرطة اللبنانيّة واكبت رغم ذلك «هذا الضيف الأشبه بالطيف» وحافظت على راحته.

قبيل انقلاب العام وفي الشهرين اللذين تلواه، كانت دمشق وبيروت تشهدان، كلاًّ على حدة، مشاورات واسعة في مجرى الأزمة، اشترك فيها مسؤولون من الحكومتين وأركان للهيئات الاقتصاديّة، وبعض من أهل الخبرة. في أواخر كانون الثاني، انتهى لقاء بين وزيري الماليّة دون ثمرة. وفي أواخر شباط، جمع رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة وزير المال ورئيس غرفة التجارة والصناعة. وبدا أن الرأي متّجه إلى اعتماد المساهلة في التفاوض مع سوريا، ولكن مع الاستعداد للاستقلال الاقتصاديّ إذا تصلّبت الأخيرة في مطالبها. ولكن الجانب السوريّ بدا عازفاً عن التفاوض، مؤثراً الانفصال أو التهديد به سبيلاً إلى

إلـزام الجانـب اللبنــاني بموقفه. وهو ما رآه رئيس غرفة التجـارة الدمشقيّة إذ قال، بعد عرض لأوضـاع الاقتصاد الســوريّ المتزايدة السوء، ولعجز الصناعة عــن المنافسة في سوق مفتوحة، إننا إذا هدّدنا اللبنانيّين بالانفصال فسيخضعون. وكانت المشاورات اللبنانيّة بـين المسؤولين والهيئـات الاقتصاديّة قد أسفرت عــن تشكيل لجنــة اقتصاديّة دائمة التأمــت في 27 شباط في قصــر وزارة الخارجيّة وقدّمت مشورتها في صورة تقرير إلى مجلس الــوزراء. وقــد أوفد هــذا الأخير تقــيّ الدين الصلــح إلى دمشق حاملاً مذكّــرة واقتراحاً باجتمـاع مشترك، فلم يلق الاقتراح قبولاً من جانب رئيس الحكومة السوريّ. وكان مجلـس «المصالح المشتركة» يتابع اجتمـاعاته في بيروت، في هذه المدّة، ولكن مقاليد الأزمة لم تكن في يده. كان قد برز في الساحة تطوّر جديد أعاد الصحف اللبنانيّة إلى استـنكار عهـد الزعيم. فقد اعتُقـل سوريّون قوميّون بدا أنّهم جــاؤون في بعث نشاط الحـزب المنحـلّ وضُبطت منشـورات مطبوعة في سوريا، تبشّر بـ«دوران عجلة الزمـن في لبنــان». وهــو ما أوجب لقاءً بين مديري الأمـن العامّ في الدولتين وحمل النهار (مع ميلها إلى الحـزب المنحـلّ) علـى القول، في 21 شبــاط، إن الحكومة السوريّة جنحـت إلى تأثّر خطى حسني الزعيم واتّخاذ قضيّة الحزب وسيلة للضغط، وإن بيروت عدلت عن توسيع نطاق «القضيّة» حتّى لا تُستغلّ في دمشق. فإذا استذكرنا أن الشيشكلي كان قد زار بـيروت قبـل أسابيع، طالبـاً تسليمه أنصـار الوحـدة السوريّة - العراقيّـة من اللاجئين السوريّـين إليها، وأن رياض الصلح واجه هذا الطلب بالرفض وشدّد الحمـاية للمطلوبين، أدركنــا أن المواجهة الاقتصاديّة كانت قد بدأت تسلك من جديد سُبلاً سلكتها في عهد حسني الزعيم.

لم يبـدُ احتفاظ اللبنانيّين، مسؤولين وهيئات اقتصاديّـة وأصحاب رأي، بحيّز للملاينة (راح يضيــق كلّ يـوم) حائلاً دون اتّخاذ الحكومة السوريّة قرارها الحاسم بمعزل عن أيّة مفاوضات جادّة مع الجانب اللبنانيّ. كان وزيرا الاقتصاد والمال السوريّان، فضلاً عن رئيـس الحكومة، قد خــيّرا لبنان، في شباط، بين الوحـدة الاقتصاديّة التامّة والانفصال الجمركــيّ مـن غير تمويه. وفي مطلـع آذار، دعا معروف الدواليبي، وزير الاقتصاد، إلى مؤتمـر للهيئـات الاقتصاديّة والخبراء انعقـد في الجامعة السوريّـة ودام أيّاماً. ولم تخرج توصيتـه إلى الحكومـة عن حـدّ ما أصبح موقفـاً ثابتاً لسوريا: «إمّـا وحدة جمركيّة واقتصاديّـة ونقديّـة تقرّر فوراً (...) وإمّا انفصال عاجـل(...)». وعليه، وضعت حكومة خالد العظم مذكّرتها الحاسمة وأرسلتها في 7 آذار 1950 إلى الحكومة اللبنانيّة.

طلبـت المذكّرة جواباً من الحكومة اللبنانيّـة قبل العشرين مــن آذار، وهو ما جعل هذه الأخيرة ترى فيها إنذاراً. واستغرق معظم فقرات المذكّرة التي وقّعها العظم تعليل الحكومــة السوريّـة حال الأزمة التـي استقرّت فيها العلاقات بـين الدولتين. فذكرت أوّلاً اقتصــار معالجة الخلافات، في السنوات السبع الفائتة، على اتّفاقات قصيرة الأجل ضيّقة النطاق لا تعكس سياسة عامّة متّفقاً عليها صراحة في المجال الاقتصاديّ. ثمّ ذكـرت الانفصال النقديّ في سنــة 1948 واعتبرته منطلقاً لاستقـلال كلّ من الدولتين

بسياسة ضريبيّة مخالفة لسياسة الأخرى، وهو ما أنزل بسوريا أضراراً فادحة. ههنا، أبرزت المذكّرة امتناع سوريا عن التصدّي لرؤوس الأموال المنتقلة إلى لبنان وعن الحدّ من الإنفاق السوريّ فيه، وذلك تقديماً منها لمقتضيات الاتّحاد الجمركيّ والعلاقات الأخرى على مقتضيات الدفاع عن النقد. ثمّ توقّفت المذكّرة عند المرحلة القريبة لتؤكّد أن لبنان ماطل في تنفيذ المادّتين المهمّتين من اتّفاق 8 تمّوز وهما المتعلّقتان بتوحيد الرسوم الداخليّة وباتّخاذ تدابير مشتركة لمعالجة الفارق بين النقدين. من هذا خلصت المذكّرة إلى أن بقاء الاتّحاد الجمركيّ بمعزل عن سياسة اقتصاديّة موحّدة وعن حصول سوريا على الحقّ العائد إليها في إدارة الجمارك والمصالح المشتركة سيُبقي الباب مفتوحاً لاضطراب الوحدة الجمركيّة وتزعزعها في كلّ وقت. لذا كانت سوريا ترى أن «الأسلوب الوحيد» لحماية الروابط والمصالح المتبادلة إنّما هو «إقامة وحدة اقتصاديّة تامّة بين البلدين تتناول، بصورة خاصّة، توحيد نظامهما الجمركيّ والنقديّ وسياستهما الاقتصاديّة في التصدير والاستيراد وتوحيد معدّلات بعض الضرائب(...) على أن تدار «المصالح المشتركة» ومصالح الجمارك على قدم المساواة والتكافؤ».

أخيراً، حدّدت المذكّرة مطلوبها بأنه موافقة على «مبدإ» الوحدة المشار إليها، تليها «مفاوضات سريعة للاتّفاق على النصوص والتفاصيل». فإذا لم يكن ذلك، اعتبرت الحكومة السوريّة الوحدة الجمركيّة ملغاة ورأت نفسها «مضطرّة لإقرار الخطّة التي تتّفق مع مصلحتها».

كان لهذه المذكّرة السوريّة (ولاحتمالها صفة الإنذار خصوصاً) دويّ شديد في لبنان. وكان تحديد مهلة الردّ بالعشرين من آذار يقطع الطريق على أيّة وساطة عربيّة قد يشهدها اجتماع مجلس الجامعة العربيّة في القاهرة يوم 21. ويذكر خالد العظم أن الجمعيّة التأسيسيّة كانت قد منحت حكومته حقّ التشريع حتّى يوم 14. فلو تأخّر الجواب اللبنانيّ عن ذلك التاريخ لأسقط في يد الحكومة إذ كانت ستجد نفسها عاجزة عن إصدار المراسيم التشريعيّة اللازمة لوضع الأمور في نصابها الجديد، وكانت مهمّة التشريع هذه ستعود إلى الجمعيّة التأسيسيّة نفسها، فيصبح مصيرها رهن التجاذب بين الكتل النيابيّة والمطاولة في البتّ. على أن الردّ اللبنانيّ جاء يوم 13،



181 رياض الصلح وخالد العظم

حمّله إلى خالد العظم في دمشق محمّد علي حماده من وزارة الخارجيّة في بيروت. والواقع أن التأخير (الذي يرى العظم أن رياض الصلح قد يكون غفل عن إمكان اللجوء إليه) ما كان سيأتي بثمرة في وسط الهياج الذي شهدته العاصمتان وما كان سيؤوّل إلا على أنّه دليل انقسام في الموقف اللبناني... أو هو كان سيجعل الانقسام والضعف يتطرّقان إلى هذا الموقف فعلاً. كانت سوريا قد احتفلت بذكرى الثامن من آذار (ذكرى مبايعة فيصل بن الحسين ملكاً عليها) فشهد الاحتفال استعادة عالية النبرة لحدود سوريا في التصوّر الفيصليّ: من طوروس إلى مصر ومن البحر المتوسّط إلى البادية العربيّة! وكان هذا التحديد يهضم أو يقضم أربعة أقطار أو خمسة بينها لبنان. وكان العظم نفسه قد عقد مؤتمراً صحافيّاً غمرته الحماسة دافع فيه عن الخيار الذي اعتمدته المذكّرة، مستبعداً أن يقوى لبنان على تدبير أموره بمعزل عن سوريا، ومؤكّداً صلاحيّة سياسة الحماية للدولتين.

على أن الحماسة لم تمنع ازدياد الأسواق السوريّة ركوداً، غداة نشر المذكّرة، ولا مضيّ النقد السوريّ في التردّي. وفي بيروت، كانت الحماسة مستشرية أيضاً ولو مشوبة بشيء من الإحباط والقلق. وقد زادت منها نجاة رياض الصلح، يوم 9 آذار، في حيّ الصنائع البيروتيّ، من محاولة اغتيال بيد السوريّ القوميّ توفيق رافع حمدان. حصل هذا فيما كانت الاجتماعات تتوالى لرسم خطوط المذكّرة اللبنانيّة الجوابيّة، وقد عُهد بوضع صيغتها النهائيّة إلى فيليب تقلا وزير الخارجيّة. وفي اليوم التالي، تحوّل احتفال الهيئات الاقتصاديّة بتقلا (لقرب سفره إلى البرازيل) إلى احتفال برياض الصلح، الرابط الجأش أمام رصاص الاغتيال والصامد لضغوط كانت ترى فيه باب الاستجابة الأوسع للإرادة السوريّة. في هذا الاحتفال، خطب الصلح بعد آخرين، فشدّد على أن لبنان وسوريا اختلفا مراراً على الأرقام وكانا يرجعان إلى الأخوّة والروح الوطنيّة فيتّفقان، وأسف لأن المهلة السوريّة استبَقَت بما يفرق يوماً هو يوم اجتماع لكلمة العرب (وهو يوم التئام مجلس الجامعة). أشار الصلح أيضاً إلى المحادثات التي كانت جارية بين إسرائيل والأردنّ، فنوّه بأن سوريا ولبنان قد يضطرّان إلى إقفال حدودهما في وجه دولة عربيّة يقال إنّها تباحث العدوّ المشترك. ثمّ مضى في خطبته مطلقاً بصدد العلاقات اللبنانيّة - السوريّة عبارة استعيرت بعد رحيله بزمن طويل وهي أن «البشر لا يفصلون ما صنعه الله من وفاق واتّحاد». وهذا قبل أن يعد بالبقاء على «نذره» «إلى أن يستردّ الله وديعته وقد تكون أقرب من حبل الوريد».

على هذا، صيغت المذكّرة اللبنانيّة بروح الرغبة في التفاهم ولكن من غير تهاون في تفنيد ما احتوته سابقتها السوريّة من مآخذ على المسلك اللبناني. فبعد مبادلة الجانب السوريّ الحرص على «روابط الإخاء» والحوار وعلى «مصلحة البلدين»، ذكّرت الحكومة اللبنانيّة بتوخّيها حلّ المشكلات الطارئة على العلاقات بين الدولتين في كلّ حين، وبما تضمّنته، في هذا الصدد، المذكّرة اللبنانيّة المؤرّخة في 10 كانون الأوّل، وبالسعي اللبنانيّ المبيد إلى اجتماع للبحث في الأزمة، وهو سعي لم تستجب

لـه الحكومـة السوريّة. بعد ذلك، أبرزت المذكّرة صيغة الإنذار التي اتّخذتها المذكّرة السوريّـة ثمّ انتقلت من تأكيد التمسّك اللبنـانيّ بالوحدة الجمركيّة إلى تعدادٍ (أراد أن يقابـل التعداد السوريّ) لـ«التضحيـات» التي تحمّلها لبنان في مجرى «الحفاظ على النظام القائم» بينه وبين سوريا. هكذا أحصت المذكّرة استئثار سوريا بالقسم الأكبر من كوتا الحرب وبيع تجّارها القسم الأكبر منها في السوق اللبنانيّة، وارتضاء لبنان نظـام «الميرة» مـع مخالفته حرّية انتقـال المنتوجات، وفرض سوريـا رسماً على القمح الصـادر إلى لبنـانٍ خلافاً لهذا المبـدأ أيضاً. ثمّ نوّهت المذكّرة بعـزوف لبنان عن طلب الانفصال كلّما قُطعت عنه الحبوب أو الموادّ الغذائية الأخرى، وهذا على رغم المباغتة بهذا النوع من الإجراءات بما كانت تجرّه من ضائقة. تلا ذلك ذكرٌ لسكوت لبنان عـن إلزام سوريـا وكلاء مصانع السيّارات ومستورديها مـن اللبنانيّين بفتح مكاتب ومحلّات لهم في سوريا مع ما في ذلك من «خرق لواقع التخصّص الذي جعل من لبنان واسطةً للاستيراد إلى سوريا منذ القدم». هذه النقطة استثارت (لضعفها) ردّاً ساخراً من خالـد العظم في بيان طويـل أذاعهُ في 15 آذار مفنّداً فيه بنود المذكّرة اللبنانيّة. فهو رأى في «واقـع التخصّص» المشار إليه «نظريّة جديـدة تسمعها الحكومة السوريّة وتدعو إلى الاستغـراب والدهشـة». وكانت هذه السخرية نقطة قوّة نـادرة (لإشارتها إلى اختلاف عميـق بين تصوّرَي الدولتين لقواعد نظاميهما الاقتصاديّين)، وهذا في بيان جنّح، على وجـه الإجمـال، إلى المماحكة. على أن المذكّـرة اللبنانيّة كانت قـد حرصت على النـأي بنفسها عن الاعتماد المطلق لمبـدأ حرّيّة التجارة وعن الركون بالتالي إلى رفض إجمـاليّ لمبدأ حماية الإنتـاج المحلّيّ الذي كان قد أوجبه اتّفاق 8 تمّوز. عليه، أحصت المذكّـرة تدابير الحماية والإعفاء المعتبرة التي عمـد إليها لبنان تطبيقاً لهذا الاتّفاق، ولم تنـس ذكـر الحالات التي خرق فيها الجانب السوريّ مبدأ الحماية فيما هو يطالب شريكه اللبنانيّ برعايته. أخيراً، أبرزت المذكّرة موافقة لبنان على امتحانات محصورة بالسوريّين تجري لتعزيز نسبة الموظّفين السوريّين في إدارة الجمارك.

وأمّـا في الحقل النقديّ، فنوّهت المذكّرة بما كان من تنسيـق لبنانيّ - سوريّ في أثناء المفاوضات النقديّة مع فرنسا، ثمّ باستنكاف سوريا «في الدقيقة الأخيرة» عن التوقيع وبعودتها بعد سنة لتعقد «اتّفاقاً قائماً على القواعد ذاتها» مع فرنسا. وبعد أن أشارت المذكّـرة إلى قبـول لبنـان استيفاء الرسوم الجمركيّـة السوريّة على أراضيـه بالعملة السوريّـة تخفيفـاً من عرض هذه العملة في خارج سوريا، أبـرزت استمرار مشكلة الـ44 مليون ليرة سوريّة المستبدلة بها ليرات لبنانيّة عند انفصال النقدين قائمة، وذلك على رغمِ من تضمّن اتّفاق 8 تمّوز حلّاً لها.

بعـد ذلك، تركت المذكّرة اللبنانيّة بـاب التفاوض مفتوحاً على مصراعيه. ولكنّها وضعت حدّين للتفاوض. أوّلهما رفض التسليم باقتراح الوحدة الاقتصاديّة، إذ لا يسعها أن تتجـاوز «حدّ انتهاج سياسة ترتكز على تنسيق اقتصـاديّ يحفظ لكلا البلدين طابعـه واختصاصه ووضعه الطبيعيّ». وثانيهما رفض التسليم بالتوحيد النقديّ إذ هو

يفرض حتماً توحيد الإصدار وعناصر التغطية كما ينتج عنه توحيد في العمل الماليّ والاقتصاديّ والتشريعيّ والسياسيّ. وفي ذلك انتقاص من سيادة الدولتين وفيه أيضاً إضعاف للنقد اللبنانيّ لا يصحبه تعزيز للنقد السوريّ. أخيراً، قابلت المذكّرة اللبنانيّة نظيرتها السوريّة بالمثل لجهة الاحتفاظ، عند إصرار الحكومة السوريّة على موقفها أساساً وحيداً للمفاوضة، «بحقّ انتهاج السياسة التي تراها» الحكومة اللبنانيّة «متّفقة مع مصلحتها».

غنيّ عن القول أن الحكومة السوريّة بادرت، حال تلقّيها هذه المذكّرة، إلى إجراءات نظّمت الانفصال الجمركيّ ومثّلت الخطى في سبيل إلغاء «المصالح المشتركة». وكانت هذه الإجراءات محضّرة أصلاً، فأمكن بسرعة إنشاء مراكز جمركيّة ونقاط للمراقبة على الحدود وإنشاء مديريّة عامّة مستقلّة للجمارك وتعيين الجهة الصالحة لمراقبة إدارة حصر التبغ والتنباك وشركة الخطوط الحديديّة، إلخ. كذلك مُنِع سفر السوريّين إلا بإجازة وحُدّد بخمسين ليرة ما يحقّ لهم نقله من النقد السوريّ، وطُبّقت أنظمة القطع على العمليّات التجاريّة بين سوريا ولبنان ومُنع نقل البضائع من لبنان إلى سوريا خلا العابرة منها والمعفاة من الرسم وكذلك المحروقات.

وقد أُعلنت هذه الإجراءات فوراً، وأتبعها خالد العظم ببيان (مرّ ذكره) ردّ فيه على المذكّرة اللبنانيّة. وأهمّ ما في هذا البيان التشديد على أن ما كان قائماً بين لبنان وسوريا كان، إلى عهد الانتداب، وحدة اقتصاديّة انحسرت في مطلع عهد الاستقلال لتصبح اتّحاداً جمركيّاً. وكان هذا التأسيس، من جانب العظم، على المرجعيّة العثمانيّة آيلاً، ضمناً، إلى رفض كلّ أثر ترتّب على نشوء الدولتين لاحقاً. كذلك أبرز البيان اتّفاق 8 تمّوز وعزوف لبنان عن الالتزام بأهمّ مندرجاته، ثمّ ردّ على ما عدّدته المذكّرة اللبنانيّة من «تضحيات» تقبّلها لبنان لحفظ الاتّحاد، فأحصى الفوائد التي جناها لبنان من هذا الأخير. أخيراً أسهب البيان في الردّ على مآخذ أحصتها المذكّرة اللبنانيّة على إجراءات اقتصاديّة اتّخذتها سوريا وتصرّفات حيال لبنان اعتمدتها سوريا في المجال الاقتصاديّ. ولا يجاوز هذا البيان توكيد الطابع الذي طغى على الجدال كلّه، وهو تحويل الاختلاف المتزايد بين النظامين وتفارق المصالح إلى مآخذ كبيرة وصغيرة يسجّلها كلّ من الطرفين على الآخر.

هذه الإجراءات قوبلت باستحسان الهيئات الاقتصاديّة والصحافة في سوريا. وفي 18 آذار، وافقت الجمعيّة التأسيسيّة على ما يخصّها منها، فأصبح الانفصال الجمركيّ أمراً مقضيّاً.

وفي الجهة اللبنانيّة، بدت الصحافة مجمعة على تأييد الحكومة، واتّصلت الردود على ما أعلنته الحكومة السوريّة من مواقف وما اتّخذته من إجراءات. ولكن إجراءات التقييد لحركة الأشخاص والأموال والبضائع لم تقابل بمثلها. بعد الاحتفال بتقلا في

10 آذار، أدلى رياض الصلح في 14 منه ببيان شفويّ شفعه ببيان مكتوب من الحكومة. في البيان الأوّل، استعاد الصلح مراحل العلاقات الاقتصاديّة بين الدولتين: من «اتّفاق شتورة الأوّل» إلى المفاوضات النقديّة مع فرنسا وما تلاها فإلى اتّفاق 8 تمّوز. وهو أكّد أن لبنان نفّذ هذا الاتّفاق باستثناء بند النقد، وأبرز امتناع الجانب السوريّ عن تنفيذ التسوية المتّفق عليها لمسألة الـ«5» مليون ليرة سوريّة المجموعة من السوق اللبنانيّة عند انفصال النقدين وتجاهله هذا الموضوع كلّيّاً في مذكّرته. ثمّ ركّز على الأسلوب السوريّ الجافي في معاملة لبنان من اعتماد المفاجأة في مفاوضات باريس النقديّة إلى قطع المؤن على سبيل الضغط، إلى الامتناع عن التفاوض في الأشهر الأخيرة، ثمّ اعتماد صيغة الإنذار في طلب الوحدة الاقتصاديّة، فإلى المطالبة بتسديد أثمان المشتريات اللبنانيّة من سوريا بالعملة الصعبة. بإزاء هذا كلّه، تعهّد رياض الصلح ببقاء الحدود اللبنانيّة مفتوحة للسوريّين وللبنانيّين «إذا قبلتْهم» سوريا وللبضائع الصادرة والواردة بحسب ما توافق عليه سوريا أيضاً. أخيراً، أكّد الصلح سلامة الوضع التموينيّ في البلاد لمدّة طويلة وعزْم الحكومة على التقدّم بمشروع قانون يلغي الرسوم على الحنطة والمواشي ومواد مختلفة أخرى راجياً «التوجّه بالكلام الحسن إلى سوريا الشقيقة» إذ «لا يمكن للظروف أن توهن علاقتنا».

وأمّا بيان الحكومة، فاستعاد مضمون المذكّرة الموجّهة قبل يوم واحد إلى الحكومة السوريّة بحذافيره تقريباً. ولكن بعد ديباجة نسب فيها إلى المسؤولين السوريّين أنّهم يقلبون الآية فيتّهموننا بالخرْق والاستئثار. وأمّا خاتمة البيان فأشارت إلى أن المودّة في المناشدة لتقبّل الحقائق قوبلت بإعلان الانفصال. وبعد دعوة اللبنانيّين للاطمئنان إلى تدابير الحكومة، رأت الخاتمة أن التاريخ «سيسجّل (...) أن لبنان ليس مسؤولاً عن هذه النتيجة المؤسفة وأن دفاعه عن مصالحه ومحافظته على كيانه نفسه لا يمكن أن يُحملا على محمل التعنّت والسعي إلى القطيعة».

وفي الأيّام التالية، كان لبنان ينظّم، هو أيضاً، جماركه المنفصلة وكذلك مراقبة إدارتي حصر التبغ والسكّة الحديديّة في أراضيه. هذا فيما شهد سعر اللحم وحده ارتفاعاً ملحوظاً واتّخذت وزارة الاقتصاد تدابير لتثبيت سعر الخبز على الخصوص. وأمّا في المواقف فبدت «الوهلة الأولى» لحظة تضامن مع موقف الحكومة من قرار (هو قرار الانفصال) اتّخذه الجانب السوريّ وتولّى إعلانه. فمن موقع المعارضة، أعلن غسّان تويني تأييده موقف رياض الصلح، و«القوّة التي جابه بها الأزمة». وأضاف أن بعضهم كان يأخذ على الصلح «حرصاً متطرّفاً على الشراكة» يضطرّه للتضحية بمصالح لبنانيّة. فجاء موقفه «لبنانيّاً إلى أقصى حدود اللبنانيّة». وفي اليوم التالي، عاد تويني إلى الموضوع نفسه ليقول إن الصلح «له من شخصيّته وماضيه ما يجعله قادراً أكثر من سواه على الوقوف بوجه سوريا هذا الموقف، دون أن يترتّب على ذلك أيّ تصدّع داخليّ». وفي مجلس النوّاب، تشاطر مؤيّدو الحكومة ومعارضوها الأسف لما جرى، وذلك في جلسة 15 آذار، وتشاطروا التعبير أيضاً عن عاطفة الأخوّة لسوريا، ولم تتّخذ واقعة الانفصال

سبباً لنقد الحكومة، وهذا على الرغم من أن درجة التوتّر في المواجهة بين هذه الأخيرة والمعارضة كانت، في تلك الأيام، مرتفعة جداً. ولم تتخلّف الكتلة الوطنيّة عن الركب المعبّد لموقف الحكومة، ورأت في الانفصال وضعاً للعلاقات السوريّة - اللبنانيّة في نصابها وطالبت الحكومة بالامتناع عن العودة إلى الوضع السابق إذا ارتأت سوريا أن تعود إليه، إلخ.

121-٣ محنة الجبهة الداخليّة

على أن هذه الوحدة اللبنانيّة (على نسبيّتها) لم تدم إلاّ أياماً باشرت بعدها مواقع القوى المتضرّرة من الانفصال ضغطها على الحكومة، كاشفة قدْراً من ذلك «التصدّع الداخليّ» الذي تحسّب منه غسّان تويني. هكذا استقال أنيس نجا من جمعيّة التجّار لتأييده «الوحدة التامّة»، وعاد الشقاق ليبرز قرنه بين فئتي الصناعيّين والتجّار. وظهر أن طرابلس قد مالت شطرَ «الوحدة» ومال معها شطرٌ من بيروت. حتّى أن صحفاً مؤيّدة للحكومة اقتربت من معسكر «الوحدة» هذا وباشرت حملة على «الانعزاليّين». كانت أسواق طرابلس تشهد شللاً، وكانت حركة السلع بين البلدين تشهد تقلّباً وخللاً في المعابر. وقد زار خالد العظم بيروت في 23 آذار ولكن حديثه مع الخوري والصلح اقتصر على اجتماع الجامعة العربيّة الذي كان هو والصلح مصمّمين على تمثيل دولتيهما فيه. وقد التقيا مجدّداً في القاهرة، ولكن الموضوع الاقتصاديّ (الذي لاح أن المملكتين المصريّة والسعوديّة مستعدّتان للتوسّط فيه) لم يتجاوز البحث فيه، في نهاية المطاف، تقبّل مبدأ الاتّفاقات الثنائيّة بديلاً من الاتّحاد الملغى.

هكذا تسايرت، لمدّة من الزمن، حالتان: تعثّر الإفضاء إلى صيغة جديدة ثابتة لتنظيم العلاقات الاقتصاديّة بين سوريا ولبنان، وتفاقم بوادر الانقسام مع تصاعد الاحتجاج في لبنان على هذا التعذّر. كان رياض الصلح قد تحدّث بثقة عن الوضع السياسيّ في لبنان وغمز من قناة الاضطراب المستحكم في سوريا، وذلك في حفل أقامته له الجالية اللبنانيّة في مصر في مطلع نيسان. «يجتازون مرحلة صعبة من مراحل جهادهم شأن الأمم الحيّة، في بدء نشأتها، كثرت فيها الوثبات. ومن كثرت وثباته اشتدّت عصبيّته»! وهذا قبل أن يضيف: «حقّقنا الاستقرار السياسيّ بينما الانقلابات تقع تباعاً في البلاد البعيدة والقريبة. وحقّقنا الألفة والمناعة التي وقفت في وجه كلّ من أراد أن يبذر بذور الشقاق».

إذ ذاك كان ممثّلو غرف التجارة والصناعة في بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة قد انتهوا تواً إلى توصيات معتدلة حالت دون انقسام صفّهم، إذ مثّلت نوعاً من المصالحة بين حرّيّة التجارة وتوجيه التصدير والاستيراد. فدعت إلى حصر التصدير في «الفائض» من الإنتاج السوريّ واللبنانيّ وإلى حماية الإنتاج الداخليّ ولكن مع أخذ الجودة والأسعار

والمقاييس، أي مصلحة المستهلك، بالاعتبار. ثمّ قالت بالحدّ من استيراد الكماليّات. ومشت هذه التوصيات خطىً أخرى نحو الموقف السوريّ فدعت إلى توحيد النظام الجمركيّ وتوحيد فئات البعض من الرسوم الداخليّة، وقالت بتعيين خبيرين عالميّين يضعان نظاماً لتوحيد النقد.

وقد أوضح رئيس جمعيّة التجّار أن المجتمعين لم يطلبوا الوحدة بأيّ ثمن، وإنّما عيّنوا حدّ التنازل الممكن من غير أضرار من الجهة اللبنانيّة. ولكن التوصيات كانت موجّهة إلى الجانب السوريّ أيضاً. وكان هذا الجانب ممتنعاً حتّى حينه عن الردّ على مذكّرات لبنانيّة تقتضي فتح باب المفاوضة. ومن هذا الجانب، ردّ خالد العظم بحدّة على رياض الصلح: «إن سوريا، بالوثبات المعنيّة، قد نفضت عن كاهلها الخمول وأصبحت تعالج أمورها بجدّيّة وتصميم وبحكمة وروية». وبعد أن قال العظم باتّفاقات تجاريّة تُبحث «على ضوء التجربة»، أعلن أنّه لا يريد المباحثات وأن ما يذاع بشأنها يرمي إلى «تخدير الأعصاب وتهدئة الأفكار المضطربة في بلدٍ ما». وهو ما حمل الصلح على العودة إلى السّجال: «نفتح باب المفاوضة على مصراعيه. الرحابة ليست ضعفاً والتضييق ليس قوّة».

عوض المفاوضة، ردّت الحكومة السوريّة على المذكّرات اللبنانيّة باعتبار اتّفاق 8 تمّوز لاغياً، ملقية المسؤوليّة عن ذلك على العاتق اللبنانيّ. وهو ما سوّغ لها أن ترفض تبديل ما في أيدي اللبنانيّين من ليرات سوريّة، بعد أن قيّدت بشدّة دخول هذه الليرات إلى سوريا وخروجها منها. وهو ما سوّغ لها أيضاً أن تطلب تسلّم الـ44 مليوناً الشهيرة من لبنان لتقيّدها له في حساب خاصّ يُستعمل بشروط يُتّفق عليها لاحقاً. وهذا تحت طائلة فقدان الأوراق قيمتها الإبرائيّة بعد 14 نيسان.

في هذا الوقت، كانت صناعات لبنانيّة عدّة تترنّح: المغازل في الحدث، الصابون في طرابلس، الشوكولا والسكاكر في غير مكان. وكان رياض الصلح يباشر في القاهرة، مع رئيس الحكومة العراقيّة، سعياً (تعثّر لاحقاً بسبب التحسّب العراقيّ من الموقف السوريّ) وراء سوق بديلة للصادرات اللبنانيّة وفوائد أخرى. إلى ذلك، كان ثمّة معاهدة تجاريّة مع إيطاليا في قيد الإقرار وتلمّس لإمكانات زيادة التبادل التجاريّ مع دول أخرى. هذا فيما كانت سوريا (التي باعت كمّيّة محدودة من فائض قمحها لتركيا) تسعى إلى اتّفاق تجاريّ مع مصر.

وفي 26 أيّار، وصل خالد العظم إلى بيروت مجدّداً، قادماً من مصر بحراً. ولكنّه سارع إلى لجم التوقّعات التي استثارتها محادثاته مع رياض الصلح، فدعا إلى «اتّفاق تجاريّ شبيه بالاتّفاقات الدوليّة المعتادة» يناقش بين لبنان وسوريا. ولكن حكومة العظم استقالت بُعيد عودته إلى دمشق. ولم تسفر المفاوضات التي جرت مع حكومة ناظم القدسي عن إرساء العلاقات الاقتصاديّة بين الدولتين على سويّة مستقرّة. وهذا مع أن

شاكر العاص، وزير الاقتصاد في الحكومة السورية الجديدة، أبدى، حال تسلّمه منصبه، رغبة في إعادة النظر في السياسة السابقة «بما يضمن انسجام العلاقات وإنهاء للحرب الباردة بين البلدين».

وفي هذه المدّة، كانت أصوات المزارعين اللبنانيين الراغبين في تصدير الفائض من إنتاجهم، تعلو مع أصوات الصناعيين. وكان عند سوريا أيضاً منتجات زراعية فائضة يريد أصحابها دفعها إلى لبنان، سوقها التقليدية. وعلى هذا وصل رياض الصلح، في القاهرة، في أواسط حزيران ما كان قد انقطع برحيل خالد العظم من الحكم. وتبع ذلك اجتماع في بلودان وآخر في عاليه وأصبحت قاعدة البحث ترتيب العلاقات الاقتصادية مع بقاء الانفصال. ولكن الجانب اللبناني عاد إلى هذا البحث وهو يعبر ظرفاً أخلّ بتماسكه، إذ كان قد اندلع ما سمّي بـ«أزمة ناصر رعد» وبرزت إلى العلن أمارات الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبرز الخلاف الصريح بين هذا الأخير وسليم الخوري شقيق رئيس الجمهورية. إلى ذلك كان ارتفاع أسعار «الضروريات» بنسب راوحت ما بين 10% و30% في أسبوع واحد يرزح على معنويات الحكومة ويرفع نبرة المعارضة. وكانت الحكومة اللبنانية قد اقترحت صيغاً للاتفاقات العتيدة مع سوريا فتلقّت عنها جواباً اعتبرته سلبياً في أواسط تمّوز. وكان الملف برمّته حاضراً في «المجلس الاقتصادي» وهو ملتقى للفاعليات الاقتصادية والمسؤولين الرسميين، وقد اجتمع في 20 تمّوز برئاسة رياض الصلح. وكانت قد تشكّلت لجنتان مشتركتان واحدة لتصفية «المصالح المشتركة» والأخرى للمفاوضة، فالتأمتا في شتورة الغداة والتقى الصلح والقدسي في عاليه بعد ذلك بيومين. وكانت كيفية تموين لبنان بالقمح (من سوريا أم من الكوتا الدولية) موضوع أخذ وردّ وفي الأفق إمكان إفضاء الحرب الكورية إلى حرب عالمية !!

وتوزّعت الاتّصالات بين الحكومتين على مستويات عدّة وتكاثرت. وكانت وطأة أديب الشيشكلي وضبّاطه تشتدّ على الحكومة السورية. وبدا أن مصير المفاوضات غير منفصل عن لجم المعارضة السورية في بيروت، وكان يتزعّمها جميل مردم ولطفي الحفّار. ولم يكن هناك «مشروع سوري» مستقرّ الصيغة للاتّفاقات العتيدة قبل أواسط تشرين الأوّل. وعاد إلى البساط، في بيروت، رأي القائلين بعرض حال العلاقات الاقتصادية بين الدولتين على التحكيم العربيّ. هنا وقعت زيارة رياض الصلح «الخاصّة» للإسكندرية والقاهرة، ووافقت بدء إضراب صاخب في طرابلس. وكان المضربون الذين استثارت حركتهم تضامناً في صيدا، على الخصوص، يطلبون الموافقة على «المشروع السوري». وكان هذا المشروع يفتح باباً أمام تبادل المنتجات الزراعية بين البلدين (وكانت هذه حاجة سورية أيضاً) ويلزم جانب التشدّد بشأن المنتجات الصناعية أي منتجات القطاع الذي ضربه الكساد بشدّة بعد القطيعة. وكان المشروع، فوق ذلك، يجنّد طرح الوحدة الاقتصادية الشاملة.




182 ناظم القدسي

وفي الإسكندريّة والقاهرة، بدا أن رياض الصلح تجاوز إلزامات المفاوضة الاقتصاديّة مقدِماً عليها، مع عودة البحث في الاتّحاد العراقيّ - السوريّ، قلقه على مستقبل سوريا وعلى جامعة الدول العربيّة التي أخذت تهزّها بشدّة مطامح العراق في سوريا ومطامح الأردنّ في فلسطين، واحتمال اختلال الميزان بين المعسكر الهاشميّ والمعسكر المصريّ - السعوديّ، ومصير لبنان إذا أصبح هذا الاختلال أمراً واقعاً.

وفي كلّ حال، لم يكن هذا المناخ يزكّي الأمل بترتيب مقبول لأزمة العلاقات الاقتصاديّة بين لبنان وسوريّا. وكان التفاوض الاقتصاديّ بين لبنان والعراق قد أفضى إلى جدار، بسبب من تصويره، في الوسط السياسيّ العراقيّ، على أنّه إضعاف للموقف السوريّ. عليه، اختار رياض الصلح أن يقلب عاليها سافلها. فالتقى القوّتلي ومردم في مصر، وباحث النحّاس في الوضع السوريّ القلق. ونقلت الأهرام أخبار نشاطه فأثار ما نقلته دويّاً في دمشق تلقّفته المعارضة في بيروت. ذاعَ أيضاً أن الصلح تلمّس سبيلاً مصريّاً من المفاوضة الاقتصاديّة الفاشلة بين الحكومتين اللبنانيّة والعراقيّة.



وكان النائبان أكرم الحوراني وعبد الوهّاب حومد طليعة النقمة السوريّة على نشاط رياض الصلح في مصر. ولكن الإذاعة السوريّة، فضلاً عن الصحف، أدلت بدلوها في هذا الصدد أيضاً. ولم يُهدّئ اتّصال الصلح بالقدسي، حال عودته، من الحملة، فجمع الحوراني تواقيع نوّاب عشرة على عريضة تطلب الامتناع عن مفاوضة الحكومة اللبنانيّة ما دام يرئسها رياض الصلح. وبدا أن سويّة العلاقات انتكست إلى حال شبيهة بما كانت عليه في أوائل عهد الزعيم.

وما لبثت «الجبهة الداخليّة» أن شهدت خَرْقاً تمثّل في سَفَرِ وفدٍ اقتصاديّ طرابلسيّ إلى دمشق لمباحثة الحكومة السوريّة مباشرةً في شكواه. وبدا أن صيدا معارضة لهذه البادرة وصرّح وجيه أبو ظهر، الناطق باسم فاعليّاتها الاقتصاديّة، بـ«أن الحكومتين تمثّلان الشعبين». ولكن بعض الصيادنة فوّضوا الوفد الطرابلسيّ في عريضة. وقد عاد الوفد متفائلاً بـ«قرب إنهاء القطيعة»، ولكن مع العلم بأن المسؤولين في دمشق «لا يرضون عن الوحدة الاقتصاديّة بديلاً».



183 لبيب الشيشكلي

وفي نهاية تشرين الثاني، زار ناظم القدسي بيروت في نطاق جولة على عواصم عربيّة. وكان في جعبته ما كان يضطرب به الشرق العربيّ من هموم دفاعيّة وصراع دوليّ. فلم يصل البحث الاقتصاديّ الذي جرى بينه وبين رياض الصلح إلى اتّفاق حاسم. وقابله وفدٌ طرابلسيّ تلقّى منه وعداً باستيراد الحمضيّات اللبنانيّة.

ويرى بشاره الخوري أن الحكومة السوريّة أجّلت عمداً إلى أواخر السنة ردّها على مذكّرة لبنانيّة «بشأن إعادة العلائق الاقتصاديّة بين البلدين». وقد اقتصرت موافقتها التي وصلت في عزّ موسم الحمضيّات «على تبادل المنتجات الزراعيّة وحدها تحبّباً إلى أهالي طرابلس وصيدا وإثارة لهم. وأمّا تجّار بيروت وصناعيّوها فظلّوا محرومين فائدة التبادل». كذلك ترك الجواب السوريّ مسائل انتقال الأشخاص والرساميل والـ44 مليوناً المرحّلة إلى دمشق معلّقة على تفاوض لاحق. فأفضى هذا كلّه إلى زيادة التصدّع في جبهة الفاعليّات الاقتصاديّة اللبنانيّة وإلى حرج شديد للحكومة. جاء وفد من مائة طرابلسيّ إلى رئيسَي الجمهوريّة والحكومة بعريضة طلبت قبول العرض السوريّ. وحذا حذوهم وفد من صيدا وصور قابل رياض الصلح وبهيج تقيّ الدين وزير الزراعة. وفي اجتماع المجلس الأعلى للهيئات الاقتصاديّة، كان السجال حامياً بين ممثّلي عاصمتي الشمال والجنوب وممثّلي بيروت وبعض البقاع الذين عارضوا اتّفاقاً جزئيّاً مع سوريا يقتصر على المنتجات الزراعيّة وحدها. وسمع وفد الجنوب كلاماً صارماً من رياض الصلح وأبلغه تقيّ الدين أن «لبنان لن يكون ذليلاً ولن يكون تابعاً فيرضخ لكل ما تفرضه عليه سوريا».

وحين زار حسين العويني، وزير المالية، دمشق في 18 كانون الأوّل ساعياً إلى تسوية، لقي هناك تشدّداً تعزّز بموقف قطاع الحمضيّات. وفي 20، دافع القدسي أمام مجلس النوّاب عن سياسة حكومته حيال لبنان، وأعلن أن المفاوضات معه لم تصل إلى نتيجة، ونالت الحكومة الثقة بأكثريّة كاسحة.

وكان العويني قد أرسل إلى نظيره السوريّ رسالة رمت إلى تثبيت اتّفاقهما على فتح الحدود في منتصف ليل 20-21 أمام الحمضيّات اللبنانيّة. غير أن العاص لم يجب وتبيّن أنّه يريد

عرض الاتّفاق بينه وبين العويني على الهيئات الاقتصاديّة السوريّة. وكانت الحمضيّات قد حُمّلت وتوجّهت الشاحنات إلى الحدود في الموعد المحدّد، فردّت على أعقابها وتكبّد المصدّرون خسائر. هكذا عاد الهياج إلى طرابلس فألقيت صناديق الحمضيّات أمام باب المحافظة ولوّحت فاعليّات المدينة بالعصيان المدنيّ، وتظاهر الأهالي وبرز ما يشير إلى أن محيط المدينة سيتضامن معها وكذلك صيدا. وانتهى الأمر بشراء بطرس الخوري وألفرد كتّانة أطنان الحمضيّات التي ارتدّت عن الحدود وذلك بالتفاهم مع الحكومة. وفي وقت لاحق، أصدرت الحكومة مرسوماً تحمّلت بموجبه قيمة الرسوم الجمركيّة المدفوعة عن الحمضيّات المصدّرة في الموسم الجاري.

... وما كان منتظراً في ليل 20-21 حصل في ليل 24-25. فقد أبلغ ناظم القدسي رياض الصلح موافقة حكومته على المقترحات اللبنانيّة معدّلة. وكانت خلاصة الصيغة الجديدة التي تبنّتها الرسائل المتبادلة بين العويني والعاص ثمّ بين القدسي والصلح، فتح الباب أمام تبادل المنتجات الزراعيّة والمصنوعات الوطنيّة، في نطاق الحاجة الاستهلاكيّة لكلّ من البلدين ومع فرض التعرفات الجمركيّة المطبّقة في كلّ منهما. كانت هذه الصيغة مخرجاً موقّتاً من حالة القطيعة. وقد خلصت إليها حكومتان كانت كلاهما في أواخر أيّامها. ففي بيروت كانت حكومة رياض الصلح الأخيرة تتأهّب للرحيل لتخلفها حكومة تتولّى إجراء الانتخابات النيابيّة. وفي دمشق كان الصراع يشتدّ بين حزب الشعب، وهو الطرف الأقوى في الحكومة وفي مجلس النوّاب، وبين أديب الشيشكلي والضبّاط الملتفّين حوله، وكانت قبضتهم تشتدّ على مقاليد السلطة الفعليّة شهراً بعد شهر.

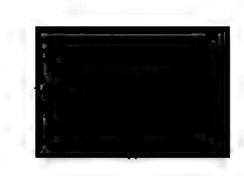
هكذا لم يُقيّض للعلاقات الاقتصاديّة بين الدولتين أن تستقرّ على اتّفاق مفصّل وثابت، إلا في شباط من سنة 1952. فقد وُقّع إذ ذاك اتّفاق على أثر انقلاب الشيشكلي الثاني وتسلّمه السلطة مباشرة، بين حكومة المديرين التي كان عيّنها الحاكم الجديد وحكومة سامي الصلح المستقرّة لتوّها في سراي بيروت. وكان قد جرى التفاوض على هذا الاتّفاق بين حكومة عبد الله اليافي التي استقالت قبل توقيعه وحكومات العظم والحكيم والدواليبي التي تقضّت معها الأشهر المتبقّية من سنة 1951 في دمشق، أي الردح الأخير من العهد الذي عُرف بـ«عهد ازدواج السلطة». وقد راح هذا الاتّفاق يجدّد مرّة بعد مرّة منهياً مرحلة «القطيعة» التي كانت قد أنهت بدورها عهد الاتّحاد الجمركيّ و«المصالح المشتركة».





في معمعان السجال العالي النبرة بين رياض الصلح وأركان المعارضة (وعلى الأخصّ بينه وبين كمال جنبلاط وكميل شمعون)، كانت العلاقة بين بشاره الخوري ورياض الصلح تجتاز، خلال السنتين الأخيرتين من عهد الأخير بالحكم، أطوار توتّر غير خافٍ، وإن يكن اتّخذ، على الإجمال، صوراً غير صريحة. قيل أحياناً إن التوتّر قائم بين «البطانتين» ولا يمسّ ما بين الرئيسين بالضرورة. ولا يتيسّر لنا اليوم أن نجزم بأن هذا التشخيص كان يصحّ في بعض حالات التوتّر المذكور، ولكن نعلم أنّه لم يكن يصحّ في كلّها. والواقع أن شرر الاحتكاك تطاير أكثر ما تطاير بين رياض الصلح وسليم الخوري، شقيق الرئيس. فلم يكن سهلاً أن يُعرف مقدار ضلوع الرئيس نفسه في أفعال أخيه. ثمّ إن الصحافة كانت أحياناً ميداناً لإظهار الحنق من إحدى الجهتين على الأخرى. في هذه الحالة أيضاً كان عسيراً التمييز بين ما هو توجيه مباشر من أحد الرئيسين لأقلام «محسوبة» عليه وما هو تطوّع من هذه الأقلام. أخيراً، كان الاحتفال بالأعياد أو استقبال رئيس قادمٍ لزيارة منطقةٍ أو عائد من سفر فرصةً للمباراة في إطلاق النار، إظهاراً لعنف التأييد وتهويلاً بالعنف المسلّح في وجه الفريق الآخر. وههنا أيضاً كان المراقب بين أن يرى في هذه البوادر حصيلة إيعاز من أحد الرئيسين لأنصاره، وأن يرى فيها إظهاراً فوريّاً من جهة الأنصار لبأسهم حال إحساسهم بنشوء جفوة ما بين الرئيسين وتقديرهم أن عليهم المبادرة إلى نصرة صاحبهم على هذا النحو، حتّى لا تحسب الجهة الأخرى أن النيل منه أمر ميسور. وكان هذا النوع من النصرة خصوصاً يجد لبوسه الطائفيّ جاهزاً، بحكم التقابل الدينيّ للأعياد والتناظر الطائفيّ لـ«القواعد» المستنفرة.

في كلّ حال، كان مؤكّداً أن أطوار العلاقة بين الرئيسين تخضع لتأويل جماعيّ يُتَرْجمها إلى صور قائمة أو محتملة للعلاقة بين جماعتيهما، سواء أرغب الرئيسان في ذلك أم لم يرغبا. فكان التأزّم، إذا لامس العلن، يأخذ في التمدّد من حلقة إلى أخرى محيطة بها حتّى يتحوّل، متى انتشر كثيراً أو بدا قابلاً للانتشار والتفاقم، إلى حالة تستوجب المعالجة وتحتّم الانتهاء إلى تسوية. وقد كانت التسوية تحصل بعد جولة أو جولات تتقايس فيها القوى وتُحتَسب المخاطر. وذاك أن أيّاً من الطرفين لم يكن راغباً في المواجهة المفتوحة، ولا كانت



مدارات الخلاف - وهي محدودة - تستدعي أكثر من تقويم محدود لمجرى علاقة لم يكن التنازع مجلاها الرئيسي، عَبْر أطوارها المتعاقبة، وإنّما غلب عليها التآزر بين رأسي السلطة في وجه قوىً ومخاطر أخرى كانت تَجْبَه السلطة مجتمعة.

وقد سبقت الإشارة إلى الاختلاف بين الشخصيّتين، في المزاج الغالب وفي الأسلوب وفي طابع العلاقة بالوسط السياسيّ وبالجمهور. والراجح أن هذا الاختلاف جعل العلاقة الشخصيّة بين الرجلين مزيجاً من ألفة وَدودة عزّزها طول العشرة، ومن حذر مستمرّ. ولكن تغاير الموقعين في هرم السلطة، والتغاير في النشأة السياسيّة أيضاً وفي ما يتّصل بها من التزامات ومواقع بقيا العاملين الأفعلين، بطبيعة الحال، في إيجاب التسويات المتسلسلة غالباً وفي استعصاء التسوية الفوريّة وظهور الخلاف إلى العلن في بعض الأحيان. ولم يكن التغاير الشخصيّ إلا عاملاً مساعداً يلوّن صور التجاذب بألوان الشخصيّتين. كان رئيس الجمهوريّة مهيمناً بحكم الدستور، فضلاً عن سيطرته الوطيدة على مجلس النوّاب، بعد انتخابات 1947، فكان له مبدئيّاً أن يَصْرِف رئيس مجلس الوزراء وحكومته إذا استحكم بينهما خلافٌ، وأمِنَ رئيسُ الجمهوريّة عواقبَ هذا الفعل في دوائر أخرى. لذا كان على رئيس مجلس الوزراء، إذا استنفد وسائل المفاوضة والتسوية، أن يستنفر هذه «الدوائر الأخرى» إن هو أراد البقاء حيث هو. عليه كان رياض الصلح أكثر الطرفين لجوءاً إلى الصحافة، ولعله كان أَمْيَلَ أيضاً إلى تحريك الشارع الذي كان قابضاً فيه على مقاليد متينة، متى وجد داعياً إلى ذلك.

سبقت الإشارة أيضاً إلى أن عهد الحكومتين الأُولَيين اللتين رئسهما رياض الصلح، أي عهد معركة الاستقلال وغدواتها، لم يَخْلُ من المناورات المتقابلة بين الرئيسين ولا من التلاوم. وقد ظهر في هذا العهد أيضاً قَدْرٌ معتبر من التجافي بين رياض الصلح وشخصيّات بارزة في المحيط المباشر لرئيس الجمهوريّة، أبرزها هنري فرعون وميشال شيحا. على أن المرحلة التي تقضّت بين بدء ولاية بشاره الخوري الثانية في أيلول 1949 واغتيال رياض الصلح في تمّوز 1951 هي التي استوت مسرحاً لأشدّ المناكفات بين الرجلين، وكان ينوب في أشدّها عن رئيس الجمهوريّة أخوه سليم، وكان ينوب فيها عن رياض الصلح صُحُفٌ مقرّبة

«هدنة» أورثت هدنات

واكبت دورة الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في باريس تطوّر الأوضاع الميدانيّة في فلسطين، ومرجعها في ذلك مقترحات برنادوت. ولكن الأوضاع الميدانيّة تلك ألقت بظلالها الثقيلة على المداولات التي ابتدأت في تشرين الأوّل. كانت إسرائيل تحظى بحماية أميركيّة واضحة من مفاعيل الفصل السابع، فلم تظهر ضغوط دوليّة فاعِلة لحملها على ترك جانب من مكاسبها الحربيّة والارتداد إلى الخطوط التي رسمها قرار التقسيم الدوليّ، أو مقترحات الوسيط الراحل. بل إن المكاسب الإسرائيليّة في الميدان راحت تتنامى تنامياً فادحاً، في شهر كانون الأوّل، مع اجتياح القوّات الإسرائيليّة مناطق الانتشار المصريّ باستثناء الفالوجة ودخولها الأراضي المصريّة نفسها في جهات العريش. وكان قد ثبت، في هذه الأثناء، أن الجيش الأردنيّ يتمتّع في مناطق انتشاره الفلسطينيّة بنوع من الحماية البريطانيّة. وهي حماية واكبت مفاعيلها مفاوضات مباشرة بين الأردن وإسرائيل مهّدت للهدنة وجنّبت الجيش الأردنيّ مغبّة المواجهة الحاسمة للقوّات الإسرائيليّة، بعد أن كانت هذه الأخيرة قد ازدادت تفرّغاً للجبهة الوسطى وازداد خطرها على الجيشين الأردنيّ والعراقيّ.

أصرّت إسرائيل على الاحتفاظ بالنقب وبالجليل معاً واستثنت القسم الذي احتلّته من القدس من الوصاية الدوليّة وعارضت ضمّ المناطق الفلسطينيّة الباقية بيد العرب إلى شرق الأردن، وهو ما رفضته الدول العربيّة أيضاً (ولم يكن شرق الأردن عضواً في هيئة الأمم المتّحدة) وهو أيضاً ما رفضه الاتّحاد السوفياتيّ. واتّخذ مجلس الأمن، في 16 تشرين الثاني، قراراً دعا فيه أطراف النزاع إلى التفاوض لتحديد «خطوط الفصل الدائمة» بينهم. ففتح هذا القرار باباً إلى ترك موضوع النزاع جانباً والدخول في هدنة مرعيّة دوليّاً تفرض خطوطها الوقائع الميدانيّة.

في هذا الشهر أيضاً، استؤنفت الاتّصالات الأردنيّة- الإسرائيليّة وكان موضوعها، هذه المرّة، تقسيم القدس على نحو يستبعد وصاية دوليّة لا يريدها الجانبان. وكان طرفاها ساسون ورئيس الحكومة الأردنيّ توفيق أبو الهدى. وكانت بريطانيا قد وجّهت في اليوم نفسه (12 تشرين الثاني) إنذاراً إلى إسرائيل تثني هذه الأخيرة عن هجوم على الجيش الأردنيّ كان بن غوريون راغباً فيه، وعزّز الميل إلى التفاهم مع الملك عبد الله. هكذا توصّل موشي دايان، الحاكم العسكريّ للقدس الغربيّة، وعبد الله التلّ، الحاكم العسكريّ للقدس الشرقيّة، إلى هدنة دائمة في القدس، مع نهاية الشهر. وكانت تلك أولى الهدنات بين الدول العربيّة وإسرائيل. وكان مؤدّاها أن الجيش العراقيّ أصبح يُواجه القوّات الصهيونيّة وحيداً في وسط فلسطين.

وفي مطلع كانون الأول، عُقد، في أريحا، مؤتمر فلسطينيّ أعلن الملك عبد الله ملكاً على فلسطين كلّها. فردّ مندوبو الدول العربيّة الأخرى في الأمم المتّحدة بضمّ أصواتهم إلى أصوات الدول الرافضة دعوة برنادوت إلى توحيد فلسطين العربيّة وشرق الأردنّ. وكانت مواقف الدول الكبرى متباينة من إدخال إسرائيل في عضويّة الأمم المتّحدة. فأفضى الموقفان الفرنسيّ والبريطانيّ إلى تأجيل هذا الأمر الذي أيّد حصوله فوراً كلّ من الولايات المتّحدة والاتّحاد السوفياتيّ. ثمّ عاد مجلس الأمن إلى البحث في الأمر نفسه، في 17 كانون الأول، وحصل تصويت بقيت إسرائيل بنتيجته، إلى حين، خارج هيئة الأمم المتّحدة.

ومنذ 2 كانون الأول، كانت الاتّصالات الإسرائيليّة- الأردنيّة قد بلغت طوراً من التوافق يسّر للبرلمان الأردنيّ أن يقرّ، في 13 كانون الأول، مبدأ ضمّ الأراضي الفلسطينيّة إلى شرق الأردنّ متجاوزاً ما ظهر من معارضة لذلك في النطاقين العربيّ والدوليّ. وكانت

إليه، وكان جمهور الأنصار المسلّحين أو غير المسلّحين يتولّى بمبارزاته الكناية المسرحيّة عن الخلاف الدائر بين الطرفين.

تقدّم هذه المناكفات صورة نموذجيّة للتغاير المحتمل، في أزمة سياسيّة ما، ما بين سبب قريب للأزمة يستوي موضوعاً مباشراً لها وأسباب بعيدة لها تشبه أن تكون خلفيّة للأزمة لا أسباباً لها إذ هي لا تُذْكر فيها، بالضرورة، ولا تبدو داخلة في موضوعها ولكنّها تكون، على الرغم من ذلك، ما يجعل الأزمة ممكنة. وقد كان رياض الصلح حادّ الإدراك لهذا الواقع إذ شكا، في رواية لتقيّ الدين الصلح، أن الهزيمة العربيّة في فلسطين «قَصَمَتْ ظَهْرَه» وأن رئيس الجمهوريّة أصبح «يتجرّأ عليه»، بعدها على وجه التحديد. وهذا مع أن المجريات الظاهرة لأدوار المجاذبة بين الرجلين لا تبدو متعلّقة من أيّة جهة بما كان قد جرى في فلسطين. وقد كان لرياض الصلح أن يضيف إلى نكبة فلسطين عاملاً رئيساً آخر نزل بقوّة بين عوامل الخَلَل المستجدّ في علاقته برئيس الجمهوريّة، وهو ما أخذ يتسلسل من انقلابات عسكريّة في دمشق غيّرت شيئاً فشيئاً صورة المجتمع السياسيّ في القُطْر المجاور، مبتدئة بإزاحة الطاقم الحاكم الذي كان رياض الصلح أليفاً له قبل أن يتقلّد زمام السلطة في لبنان بزمن طويل. ولعلّ الصلح أهمل هذه الإضافة لتصنيفه ما أخذت تشهده دمشق بين عواقب النكبة الفلسطينيّة نفسها.

م>123 سلطان فرن الشبّاك

كان سليم الخوري الذي عُرف بلقب «السلطان» وعُرف منزله باسم «سراي فرن الشبّاك» قد استوى، بما هو نائب عن جبل لبنان و«مقدّم» بين نوّاب الكتلة الدستوريّة، قيّماً، في الجبل وفي مناطق أخرى، على مصالح سياسيّة- انتخابيّة، على الأخصّ- أصبح أخوه الرئيس غير قادر على تدبيرها مباشرة وعلناً بسبب من القيود المفروضة على مقام الرئاسة. فكانت مفتوحةً أمامه أبوابُ المناورة وزرْع الأنصار في دوائر ومواقع مختلفة وإسداء الخدمات المتنوّعة لمن يُراد كسبهم أو يُطمأنّ إلى ولائهم. وكان كثيرٌ من كبار الموظّفين وصغارهم يتردّدون

على منزله لتلقّي التوجيه أكثر من تردّدهم على سراي الحكومة، وهو ما جعل المنزل مستحقّاً الاسم الآنف الذكر.

اندلعت النار بين رياض الصلح وسليم الخوري، على نحو مُفاجئ، بُعَيد تشكيل الصلح حكومة جديدة مع بَدء الولايةَ الثانية لرئيس الجمهوريّة. وقد كان مقدّراً أن تندلع، في يوم من الأيّام، هذه النار التي لبثت تعتمل مدّة، على الأرجح، تحت رماد مداورة المشكلات والتجانب التفصيليّ. وكان سليم الخوري هو المبادر إلى فقء الدُمّل. تشكّلت الحكومة في مطلع تشرين الأوّل 1949 وعُدّلت في السادس منه. ولم يعتّم أنصار الخوري في الجبل أن أمطروها ببرقيّات معادية قبل أن يجفّ حبر المراسيم. كان ما أثار غضب «السلطان» أن التعديل نقل وزارة الداخليّة من يد إلياس الخوري إلى يد رياض الصلح فيما عُيِّن الخوري، وهو الطبيب، وزيراً للصحّة والإسعاف العامّ. ولا ريب أن الصلح (الذي كان قد تسلّم وزارة التربية في التشكيل الأوّل وتركها بموجب التعديل لرئيف أبي اللمع) كان وراء هذا التعديل الذي بدا، إلى حدّ ما، تعديلاً لميزان السلطة الفعليّة بينه وبين رئيس الجمهوريّة. فقد كان إلياس الخوري ممثّل «العائلة» الرئاسيّة في الحكومة وأقرب الوزراء بالتالي إلى الرئيس الأوّل...

أصبح مُرادُ «السلطان» أن يؤجّل الانتخابات البلديّة - وكانت على الأبواب - إلى أن يتسلّم وزارة الداخليّة من يسايره إلى مراميه. ولم يكن رياض الصلح هذا الرجل بل كان - على حدّ قول النهار، وهي إذ ذاك شديدة المعارضة له - يتجاهل رغبات سليم الخوري ويساند خصومه أحياناً. وكانت النداء الموالية لرياض الصلح من بين الصحف التي أثخنت في «السلطان». ولم يلبث مشروع القانون القاضي بتأجيل الانتخابات البلديّة ستّة أشهر أن أحيل إلى مجلس النوّاب. فعُدّ ذلك نقطة سجّلها سليم الخوري ردّاً على تسلّم الصلح الداخليّة. ولكن ذلك لم يكن مؤكّداً إذ لم يكن الصلح قد أبدى تمسّكاً ما بإجراء الانتخابات في موعدها. وقد ذكرت الصحف أسباباً وجيهة للتأجيل، خلاصتها حال الاستقطاب السائدة في مدن وبلدات عدّة من البلاد وهي وجه من وجوه الاضطراب السياسيّ العامّ الذي عانته البلاد كلّها في تلك الآونة. وفي 2 تشرين الثاني، كان رياض الصلح العائد من القاهرة يُستَقبل برصاص حفاوة كثيف

الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة قد اتّخذت في 11 كانون الأوّل القرار 194 وقضى بتأليف لجنة للتوفيق تحلّ محلّ الوسيط المقتول وبوضع القدس تحت «الرقابة الفعليّة» للأمم المتّحدة وبوجوب السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم وتعويض من يختار منهم عدمها.

ولم يكن ترتيب الموقف مع الأردن على الجبهة الوسطى وحسمه في الشمال قد شغلا الحكومة الإسرائيليّة عن التعبئة لبتّ مسألة النقب نهائيّاً في الميدان وإخراج الجيش المصريّ منه. وهو ما باشرته في 22 كانون الأوّل تحت اسم عمليّة «حوريف»، وكانت قد حشدت لها خمسة ألوية. وقد استمرّ القتال أسبوعين وتمكّنت القوّات الإسرائيليّة من خرق الجبهة المصريّة لتدخل سيناء وتجعل القوّات المصريّة الرئيسة في قطاع غزة عرضة للعزل. وهو ما أجّج النقمة الشعبيّة المتصاعدة في مصر منذ انتكاسة تشرين الأوّل، وأفضى إلى اغتيال مدير الشرطة ثمّ إلى اغتيال رئيس الحكومة النقراشي في 28 كانون الأوّل. وكانت الحكومة قد حمّلت حركة الإخوان المسلمين تبعة الاضطرابات فعمدت إلى قمعها وحلّها.

أثارت هذه التطوّرات بريطانيا، وكان موقفها العسكريّ في مصر حرجاً أصلاً. واستثارت التطوّرات نفسها - ودخول الجيش الإسرائيليّ الأراضي المصريّة خصوصاً - موقفاً صارماً من الرئيس الأميركيّ ترومان الذي طلب إلى إسرائيل سحب جيشها وتوقّفها. وقد انسحبت القوّات الإسرائيليّة من سيناء في الأيّام الأولى من سنة 1949. ولكن ذلك لم يمنع الطيران الإسرائيليّ من إسقاط طائرات بريطانيّة خمس جاءت في 7 كانون الثاني لتتثبّت من مغادرة الجيش الإسرائيليّ أراضي مصر.

وكانت حكومة إبراهيم عبد الهادي (الذي خلف النقراشي) قد أبلغت إسرائيل، في 4 كانون الثاني، باستعدادها للتفاوض،



184 سليم الخوري

ففتح اتّفاق الهدنة المصريّ - الإسرائيليّ أوسع باب لتفاوض مماثل بين إسرائيل والدول العربيّة المحاربة. وقد جرت المفاوضات المصريّة - الإسرائيليّة في رودس ورعاها رالف بانش نائب الوسيط الدوليّ. وهي قد بدأت بمطالبة مصريّة بالعودة إلى خطوط 15 تشرين الأوّل، أي إلى الوضع الذي سبق الخرق الإسرائيليّ الأوّل لخطوط الجبهة المصريّة. هذا فيما طلبت إسرائيل انسحاب القوّات المصريّة كلّياً إلى بلادها. على أن الأمر انتهى إلى بقاء قطاع غزة في يد القوّات المصريّة وجلاء القوّة المصريّة المحاصرة في الفالوجة بسلاحها وتجريد منطقة العوجا الحدوديّة من السلاح. وقد آثر الجانب الإسرائيليّ بقاء القطاع في يد مصر على تسليمه إلى شرق الأردنّ. ووقّع الاتّفاق في 24 شباط 1949 وتضمّن الإقرار بأن خطّ الهدنة ليس حدوداً إقليميّة وأن مواقف الطرفين ومطالبهما بشأن التسوية النهائيّة للمسألة الفلسطينيّة لا يمسّها الاتّفاق.

وأمّا المفاوضات اللبنانيّة - الإسرائيليّة فبدأت في الجهة الفلسطينيّة من رأس الناقورة حيث كان الجيش اللبنانيّ قد تمركز من بداية الحرب. بدأت المفاوضات في 13 كانون الثاني ثمّ عُلّقت بانتظار توقيع الهدنة المصريّة - الإسرائيليّة لتُستأنف في مطلع آذار. وقد عقّدها استمرار القوّات الإسرائيليّة في احتلال قرى حدوديّة لبنانيّة وربط إسرائيل إخلاءها هذه القرى بإخلاء الجيش السوريّ رأس الجسر الذي كان قد أنشاه عبر نهر الأردنّ عند مستعمرة مشمار هيردين،

أفضى تعثّر السعي لمعاقبة مطلقيه إلى استقالة أولى لشارل حلو، وزير العدل، من الحكومة. وقد عولجت هذه الاستقالة ولكنّ الوزير أتبعها في الشهر التالي بأخرى نهائيّة، وذلك على أثر توقيف جورج نقّاش رئيس تحرير الأوريان دون إذن منه...

تلك أيضاً هي المدّة التي أخذ فيها رئيس الجمهوريّة على الصلح تهاونه في الردّ على جنبلاط حين أدلى هذا الأخير في مجلس النوّاب بكلام فيه تعريض بصاحب العهد. أخذ الخوري على الصلح أيضاً - بل خصوصاً - تهديدَه، في جلسة مجلس النوّاب نفسها، بالسبق إلى نقض الميثاق الوطنيّ إذا كان كميل شمعون راغباً في المبادرة إلى نقضه. وقد سبق أن توقّفنا عند هذه الواقعة.

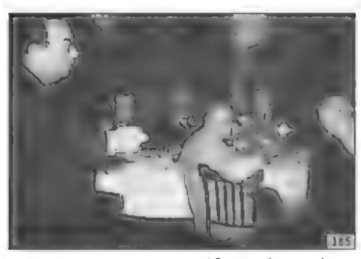
وفي مطلع 1950، كانت تشير إلى الاضطراب في الوسط الحاكم أخبارٌ متناقضة لا يلبث بعضها أن يُنفى: من لقاءِ مصالحةٍ بين «السلطان» ورئيس الحكومة إلى لقاءٍ (مناقضٍ للأوّل في مغزاه) بين الصلح وقطب المعارضة كميل شمعون، فإلى لقاء حضره الصلح و«السلطان» في القصر الجمهوريّ ومعهما أحمد الأسعد، وهو قد حصل فعلاً وكان له ما بعده بمعونة من صبري حماده رئيس المجلس النيابيّ، ومن نائب حزب الدستوريّ إبراهيم عازار. أفضت اللقاءات المختلفة إلى قَدْرٍ من التفاهم عند أعتاب التشكيلات الإداريّة والأخرى القضائيّة. ولعلّها أسهمت أيضاً في عبور أزمة الانفصال الجمركيّ عن سوريا بقَدْرٍ معتبر من التضامن في الطاقم الحاكم. ولكن هذا التفاهم امتحنه في أيّار تأييد رئيس الحكومة حقّ وفيق القصّار في تسلّم رئاسة محكمة التمييز. وهو ما لم يحصل إذ اختير للمنصب بدري المعوشي فكان أن استقال القصّار من القضاء. ولمّا كان القصّار مستحقّاً لم يوجد غير التأويل الطائفيّ لإقصائه في متناول اليد. فالتقى ما سُمّي «الكتلة الإسلاميّة»، وفيها اليافي والمنلا وسامي الصلح والعويني وغيرهم من السنّة، وفيها الأسعد وحماده من الشيعة، وحضر رياض الصلح الذي أوّل سعد الدين شاتيلا الاجتماع بأنه «التفاف» حوله. ولم يكن هذا النوع النادر من اللقاءات الطائفيّة الموسّعة دليلَ صفاءٍ في جوّ العلاقات بين الطوائف وفي صدارتها العلاقات بين الرؤساء.

وما إن هدأ غبار التشكيلات الإداريّة والقضائيّة حتّى فُتحت،

في حزيران، معركة القانون الجديد للانتخابات النيابيّة وكان موعوداً من سنة 1947 وكان الموعد الدستوريّ لإجراء الانتخابات ربيع 1951. وكان مدار الجدل - على ما سيجري مجرى العادة مذ ذاك - تصغير الدائرة الانتخابيّة أو إبقاء الدوائر مطابقة للمحافظات. وكان سليم الخوري مشايعاً للتعديل الذي وجده ملائماً لمصالحه الانتخابيّة في الجبل، وكان رياض الصلح معارضاً له ومعه في ذلك (أو قبله) حليفه في معركة الجنوب أحمد الأسعد، وزير الأشغال العامّة، وغيرُه من ذوي الغَلَبة في الدوائر الكبيرة. وقد امتدّ هذا الجدل إلى آب وأفضى إلى تقسيم محافظتي الجبل والشمال وحدهما، كلّاً إلى دوائر ثلاث، وأبقيت كلّ من المحافظات الثلاث أقلّ من خمسة عشر مقعداً دائرة واحدة، ورُفِع عدد أعضاء المجلس النيابيّ من خمسة وخمسين إلى سبعة وسبعين. وكان المبدأ الذي اعتُمد للتقسيم أو الوحدة مؤمّناً لمصالح معظم الكتل في المجلس القائم وملبّياً، في الوقت عينه، مشيئة «السلطان» بشأن الجبل ومشيئة الأسعد - الصلح بشأن الجنوب. وكان هنري فرعون، الصوتُ الصارخ بـ«الإصلاح»، من انتخابيّ وغيره، قد أرضاه استحداثُ مقعدٍ كاثوليكيّ في بيروت يرشّح نفسه عنه عوض «الغربة» التي كانت مفروضة عليه على لائحة صبري حماده في البقاع. على هذا كلّه، أقرّ مشروع القانون بأكثريّة معتبرة. غير أن صحفاً بينها النهار كانت قد أغلظت القول في مشروع القانون ذاك. وكان نقد غسّان تويني مميّزاً بحصافته، إذ تركّز على التفاوت في قوّة الصوت الناخب بين دائرة كبيرة ينتخب فيها المقترع أربعة عشر نائباً، وأخرى صغيرة لا يختار فيها هذا المقترع غير أربعة نوّاب. وهذا تفاوتٌ وجده تويني منافياً لأساس الديمقراطيّة أي لمبدإ المساواة بين المواطنين.

تجديد الولاية وتجديد الإجازة:
م ‹ 124 من عُمَر الزعنّي إلى ناصر رعد

على أن مُشْكِلاً آخر تفرّع، على الأرجح، من مُناخ الجَدَل في التشكيلات القضائيّة ثمّ اشتبك، مع تطاوُل مفاعيله، بالجدَل في قانون الانتخاب وباستمرار ضغط «السلطان» لفرض تعديل وزاريّ يقصي رياض الصلح عن وزارة الداخليّة إن لم تتيسّر إطاحة الحكومة برمّتها. ثارَ الغبار أوّلاً من حفلة دعا



185 عُمَر الزعنّي منشداً أمام رئيسي الجمهورية والحكومة

في بداية الحرب، وبإخلاء كتيبة سوريّة كانت مُرابطة في الأراضي اللبنانيّة أيضاً. وهذا إلى المطالبة بخروج الجيش اللبنانيّ من الجهة الفلسطينيّة من رأس الناقورة. على أن هذا التعثّر عولج بصرف إسرائيل النظر عن الربط بين الوضعين اللبنانيّ والسوريّ في الميدان. فانتهى الأمر بسحب الكتيبة السوريّة وبالخروج من الناقورة الفلسطينيّة من الجهة اللبنانيّة وبالانسحاب من القرى اللبنانيّة المحتلّة من الجهة الإسرائيليّة. وقد اعتبرت الحدود الدوليّة بين لبنان وفلسطين خطّاً للهدنة وحددت على جهتيها منطقة لا يزيد فيها الحضور العسكريّ لكلّ من الطرفين عن 1500 جنديّ. وعلى هذا وقّع الاتّفاق في 23 آذار.

وأما مفاوضات الهدنة الإسرائيليّة - الأردنيّة فكانت أكثر مراحل التفاوض العربيّ الإسرائيليّ عُقَداً وأشدّها خطراً. وهي قد بدأت في رودس، يوم 2 آذار، أي أن بدءها انتظر توقيع اتّفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل. على أن التفاوض السرّي بين الأردنّ وإسرائيل كان قد قطع أشواطاً قبل ذلك ثمّ استمرّ بموازرة المفاوضة المعلنة. هكذا حُلّت معظم المشكلات التفصيليّة المتّصلة باقتسام القدس، وجنح الطرفان إلى التفادي من الوصاية الدوليّة على المدينة فبقيت القدس الشرقيّة في عهدة شرق الأردنّ والغربيّة في عهدة إسرائيل.

وكانت رغبة إسرائيل في الاستيلاء على النقب كلّه وفي حيازة منفذ مباشر إلى البحر

إليهـا بعضٌ مـن أركان حزب النـداء القوميّ الزعيـم العراقيّ صالـح جبر، وطلبوا فيهــا إلى المطرب الشعبيّ عمـر الزعنّي أن يسمعهم أغنية عنوانها «جندلو» ما لبثت شهرتها أن طبّقت الآفاق وفيها تناولٌ مُقْذِع لرئيس الجمهوريّة ولعائلته. وكانت الأغنيـة والتصفيق لهـا، في حضرة ضيف غـير لبنانيّ، عملين عسـيري القبول على ذائقة تلـك الأيّام. والظاهر أن الأمر بلغ، علـى الفور، مسامعَ رياض الصلـح فأمَر بملاحقة الزعنّي الذي أوقـف وأحيـل إلى المحاكمة. كان الصلـح يعرف الزعنّي من زمـن طويل جدّاً. يدلّ علـى ذلك أنّه اصطحبـه ليغنّي للحرّيّة في حَفْلٍ أقامه إبراهيم هنانـو على شرف الصلح في حلب سنة 1929، وقـد ذكرناه. وتشـير بعض وقائع السيرتـين إلى أنّهما قد يكونـان تعارفا وهما صبيّـان في مدرسة الشيـخ أحمد عبّاس الأزهـري! مع ذلك حَكَمت المحكمـة على الزعنّي بالسجن ستّة أشهر.

علـى الرغم من هـذه الصرامة التي أبداهـا الصلح في معالجته حادثـاً تسبّب بـه بعض أبناء عمّه وأصحابـه، رأى مـدير الشرطة ناصر رعـد، المنتمي إلى «سراي فرن الشبّـاك»، أن يسجّل بادرةَ ثـأرٍ من الصحافـة القريبة إلى رئيس الحكومـة. كان محمّد النقّاش قد نشـر في الصيّاد مقالةً هجاءٍ للعهد. وكان قد مضى علـى ظهور المقالة ثلاثة أسابيـع من غير أن تحرّك السلطات ساكنـاً حين أقدم مـدير الشرطة علـى استدعاء كاتب المقالة ومعه صاحب الصحيفة سعيد فريحة ليستجوبهما. فبدت هذه البادرة المتأخّرة عن أوانها ردّاً أوعز به سليم الخوري على الحَفْل الـذي أنشـدت فيه أغنية الزعنّي. فضلاً عـن ذلك، كان رعد يُجـاوز حدّ وظيفته إذ لم يكـن استجواب الصحافيّين من شأن مـدير الشرطة.

جـرّت الأزمة التـي أشعلهـا تصرّف مـدير الشرطـة ذيولها نحو شهريـن وأسبوعـين. شاعـت أوّلاً، بتوسّط الصحـف، روايةٌ عن «مشـادّة» شهدهـا مجلس الـوزراء في 20 حزيران وأوصلها الصلح إلى حـدّ التهديـد باستقالـة الحكومـة. وكان معنـى ذلك أن بعض الوزراء سـاند ناصر رعد. وفي اليوم التالي، حضر رعد لمقابلة رئيس الحكومـة فأفيد، بعد انتظار طال، أن الرئيس «مشغول» وانصـرف. وفي مجلـس النـوّاب، دافـع إميـل لحـود (خطيـب «الخوريّـين» المفـوّه) عن بادرة رعـد فأجابه الصلح بـأن المسألة



186 ناصر رعد

الأحمـر يغنيهـا عـن سلـوك قنـاة السويس هـي المشكل الكبير الثـاني بين الجهتين. وهـو مشكل حلّتهُ إسرائيـل بإطلاقها آخر عمليّة كبيرة في حرب فلسطين وقد سمّتها عمليّة «عوفدا» وأفضت بها من المواقع التي كانت قد أجلت عنها الجيش المصريّ سابقاً في شمال النقب إلى رأس خليج العقبة. وقد حشـدت إسرائيـل لهـذه المهمّة ثلاثـة ألوية أدّت مهمّتهـا بسهولـة تامّـة فوصلت إلى قريـة أم رشرش (وهـي التي أصبحـت تدعى إيلات) المقابلة لبلدة العقبة الأردنيّة، وذلك يـوم 11 آذار أي في أثنـاء مفاوضـات الهدنـة مـع شرق الأردنّ. وكان الملـك عبد الله قد تعسّـب من هـذا الزحف فبكّـر إلى طلب نجـدة عسكريّـة بريطانيّة للجـم المطامع الإسرائيليّة في الجنوب. وقد أرسلت بريطانيا فعلاً قـوّة دبابات محـدودة رابطت في العقبة الأردنيّة، وهـو ما استثار حنق إسرائيل الشديد في حينـه. علـى أن القـوّة البريطانيّـة لبثت ساكنة عند احتـلال الجيش الإسرائيليّ أم رشرش وقبلها سائـر النقب. بعد ذلك بأيّام، أفهـم البريطانيّون الملك عبد اللـه أيضاً أن المعاهـدة البريطانيّة - الأردنيّة لا مفعول لها في شـأن الضفّة الغربيّة التـي أصبح مصيرها محلّ تنازع محموم بين الطرفين الإسرائيليّ والأردنيّ في المفاوضات.

والواقـع أن الضفّة الغربيّة أو منطقـة «المثلّث الكبـير» كانـت مقسّمـة في الحـرب إلى قطاعـين: شمـاليّ يحتلّـه الجيـش العراقيّ

تخصّه وحده بصفته وزيراً للداخليّة. ثمّ صدر عن مجلس الوزراء مرسومٌ بإعطاء رعد إجازة إداريّة مدّتها شهر. وشاع بعد ذلك أن وزيراً أو وزراء هدّدوا بالاستقالة، وأن بعضهم يبذل وساطة بين رئيس الحكومة وسليم الخوري. على أن المدينة لم تلبث أن اضطربت بأخبار «تظاهرات ولائيّة» لرئيس الجمهوريّة يُعِدّ سليم الخوري في عاليه لزحفها على القصر الجمهوريّ في البلدة. قابل ذلك تقاطُرُ وفودٍ إلى منزل رياض الصلح تمهيداً للردّ على النزول إلى الشارع بمثله. على أن الحكومة ألغت إجازات الشرطة والدرك وسيّرت على مداخل المدينة دوريّات للتفتيش عن السلاح، ملوّحة بالقمع إنفاذاً لقانون الطوارئ. وفي هذا الوقت، كانت الصحافة قد أصبحت ميداناً لهذا الشجار، فحَمَل بعضُها أو واصل حملته على رئيس الحكومة، وحَمَل بعضها على «العهد» أو تمادى في الحملة عليه. ولم يدرأ خطر النزول إلى الشارع إلا تدخُلُ رئيس الجمهوريّة مهدّئاً من روع أخيه، واستنفارُ الوسطاء وفي مقدّمهم صبري حماده وحبيب أبي شهلا. كان مطلب سليم الخوري أن تختصر إجازة رعد ويوضع حدّ لشجار الصحف. ولم يَنْجُ أصحاب الصحف من العنف، فاعتُدِيَ على منزلٍ ومقصورة بَحْرِيّة لحنّا غصن صاحب الديار وعلى منزل سعيد فريحة صاحب الصيّاد وكلاهما من مشايعي رياض الصلح وكانا غائبين عن المنزلين والمقصورة. وفي الوقت عينه، أحيل سعيد فريحة إلى المحاكمة وأوقف محمّد النقّاش وكانت الصيّاد ماضية في الحملة الصاخبة التي ابتدأتها مقالته فأوقفت، أوّلاً، ثلاثة أيّام. ولم يكن لذلك من أثر عليها، وهي الأسبوعيّة، سوى تأخير صدورها يوماً واحداً فقرّرت محكمة استئناف المطبوعات مواصلة تعطيلها إلى نهاية المحاكمة. هذا فيما كانت مواجهة قضائيّة أخرى مدارها القدح والذمّ تجري بين الديار «الصلحيّة» مدّعية ونداء الوطن «الخوريّة» مدّعىً عليها...

وكان أن اختار كميل شمعون هذا الظرف ليلقي خطبة قارصة في بدادون، قرب عاليه، بدت افتتاحاً للصراع الانتخابيّ في الجبل ورمت بأقذع التهم من سمّتهم «هم» من غير تمييز بين «العهد» وحكومته. كان شمعون يردّ المعارضة إلى واجهة... المعارضة. وذلك بعد أن بدا لوهلة أن الساحة مستغرقة في نزاع بين الحكومة وشقيق رئيس الجمهوريّة، تراءت من خلاله شدّة المجاذبة بين رئيسَي الجمهوريّة والحكومة. حتّى



187 رياض الصلح، غسان تويني، يوسف الصفير

وجنوبيّ يحتلّه الجيش الأردنيّ. وكان العراق (وهو دولة غير محاذية لفلسطين) يشهد تظاهرات شعبيّة صاخبة، على غرار دول عربيّة أخرى، استفزّ شعوبها السخط على ما آلت إليه الحرب في فلسطين. وكان في ذلك دافع للحكومة العراقيّة (التي عاد إلى ترؤّسها نوري السعيد بعد استقالة مزاحم الباجه جي) إلى التحاشي من دخول مفاوضات الهدنة مع إسرائيل. وكان الملك عبد الله راغباً في أن يُعهد إليه بالتفاوض على مصير المنطقة التي كان يحتلّها الجيش العراقيّ. وهو ما تردّد العراقيّون في التسليم به أوّل الأمر ثمّ عادوا فقبلوه تحت وطأة التهديد الإسرائيليّ. وقد وُقّعت الهدنة الإسرائيليّة - الأردنيّة مشتملة على القطاع العراقيّ في الثالث من نيسان، وبدأت القوّات العراقيّة انسحابها من فلسطين في 6 من ذلك الشهر لتنهيه في 14. وكان من نتيجة ذلك وضع القوّات الإسرائيليّة يدها على قرى عربيّة عديدة كانت واقعة في القطاع العراقيّ وقاتلت حتّى نهاية الحرب. وأمّا العراق فأمكنه أن يخرج من الحرب مُجتنباً عقد هدنة مع إسرائيل.

وكما لو أن اتّفاقات الهدنة هذه كان يُشكّل كلّ منها عذراً لتاليه، تأخّر بدء المفاوضات بين سوريا وإسرائيل إلى 12 نيسان. وكانت حصائل الحرب قد أورثت غلياناً شعبيّاً واضطراباً سياسيّاً في سوريا، فاستقالت



188 غسان تويني وسعيد فريحة

حكومة جميل مردم وخلفتها حكومة خالد العظم في كانون الأول 1948 وظهرت معارضة للتفاوض على هدنة مع إسرائيل.

وفي 30 آذار قام حسني الزعيم، قائد الجيش، بانقلاب عسكريّ وألقى القبض على القوّتلي رئيس الجمهوريّة وعلى العظم رئيس الحكومة وفرض نفسه رئيساً لحكومة جديدة. وكانت الذريعة جُنوح السياسيّين إلى تحميل الجيش المسؤوليّة عن الهزيمة، وهي تهمة ردّها الضبّاط إلى حكّام البلاد.

وقد تعثّرت المفاوضات مع الإسرائيليّين في عهد حكومة الزعيم وطالت. فقد كان الجانب الإسرائيليّ يطلب خروج الجيش السوريّ إلى ما وراء الحدود الدوليّة مغادراً ما كان يحتلّه من أراضٍ فلسطينيّة محدودة على جانبي نهر الأردنّ. وهو ما انتهى، بعد تجاذب، بحلّ وسط قضى بمرور خطّ الهدنة في وسط المنطقة الفاصلة بين خطوط انتشار الجيشين وبتجريد هذه المنطقة من السلاح وإخضاعها لإدارات محلّيّة تحت رقابة الأمم المتّحدة. وعلى هذا وُقّع اتّفاق الهدنة في 20 تمّوز.

قبل ذلك بمدّة، أي في 4 آذار، كان مجلس الأمن قد وافق على دخول إسرائيل منظّمة الأمم المتّحدة، وهو ما قبلته الجمعيّة العامّة لهذه المنظّمة.

أن بعض صحف المعارضة أصبحت تبدو حائرة بين أن تكون صحف «سراي فرن الشبّاك» في وجه سراي الحكومة، أو أن تبقى صحفاً لمعارضة تستهدف الحكومة طبعاً ولكنّها لا تعفّ عن رشق «العهد» بسهامها بل هي قد ترى فيه الهدف الأَوْلى بهذه السهام.

كان شمعون محميّاً بحصانته ولم يكن ما ذُكر من تلويح برفعها كلاماً جدّياً. ولكن الرقابة منعت نشر الخطبة فانفردت النهار بالنشر وصدرت مذكّرة جلب بحقّ غسّان تويني الذي توارى ليواصل الكتابة مدّة من مخبإٍ لجأ إليه أو أكثر. وكانت النهار راسخة الكعب في شنّ الهجَمات على رياض الصلح. ولكنّها أخذت في هذه المدّة تمزج معارضة الحكومة بمسايرة «العهد»، بما في ذلك الدفاع عن معسكر «السلطان». عليه أكّدت أن «كرامة أرفع مقام في الدولة» أضحت «هدف حملات يعرف الخاصّ والعامّ المصدر الذي يغذّيها ويشرف على توجيهها». ولم يكن المصدر المشار إليه، بطبيعة الحال، غير رياض الصلح. وقد أردفت النهار أن قول «الأبواق» «إن سليم الخوري ناقم على رياض الصلح لأنّه يأبى خضوع السراي لمشيئته» إنّما هو قول لا تعدو حقيقته الرغبة في «تشويه الحركة الشعبيّة»! وكان أحد «أبيات القصيد» سؤال وجّهه تويني إلى رئيس الحكومة: ما الذي يبرّر بقاءك؟ «هل هو نفوذك الغربيّ وعلاقاتك الشخصيّة بزعماء سوريا الجديدة» وسياستك العربيّة التي نفّرت الكثيرين من لبنان فقاطعوه؟ أي أن تويني أخذ يحاول أن يردّ إلى نحر رياض الصلح تصدّره (فضلاً عن أمور أخرى) معركة «المقاطعة» مع أهل الحكم في سوريا، وهي معركة كان قد تدرّأ فيها (فضلاً عن الموالين) كثير من المعارضين، وبينهم تويني، بموقف الصلح الصامد في وجه مطلب «الوحدة» الدمشقيّ، وفي وجه جانب كبير من الجمهور الطائفيّ المؤيّد تقليديّاً للصلح نفسه. غير أن تويني عمد، في مقالات لاحقة، إلى نوع من النقد الذاتي فأشار إلى لحظات ضعف اجتازها في مدّة اضطهاده تلك: بعضها «صلحيّ» تمثّل في زيارة قام بها لرياض الصلح وانطوت على نوع من المساومة، وبعضها «خوريّ» أحال مناورات «السلطان» إلى «حركة شعبيّة» وجعل هذا الأخير يخصّه بزيارة طويلة في مخبإٍ كان متوارياً فيه اجتناباً للتوقيف. وكان سعيد فريحة قد توارى هو الآخر وشاع – على ما جاء في مذكّرات بشاره

الخوري – أن رياض الصلح نفسه تولّى إخفاءه أو أوعز بذلك إلى أحد تجّار الحلوى العربيّة!

في هذا الوقت، كان موقف مجلس النوّاب من الحكومة فيصلاً في تحديد الدرجة التي بلغتها حدّة الأزمة. ولكن المجلس افتقد نصابه لجلسة كانت مقرّرة في أواخر حزيران، فبدا ذلك تفادياً للحَرَج من طَرْح الثقة بالحكومة في هذا الظرف ولتحرّج نوّاب العهد في منحها أو حجبها سواءً بسواء. وفي منتصف تموز، كان عقد مجلس الوزراء أيضاً قد تأجّل مرّتين فاجتمع. ولكن المشكل المتعلّق بمدير الشرطة لم يُطرح فيه بل طُرح في لقاءات جرت على حاشيته، وصحبت ذلك كلّه تظاهراتُ تأييد لرياض الصلح شهدتها بعض أحياء بيروت. وقد تخلّل هذه الخضّة، في يوم وقفة عيد الفطر، تعليقُ أعلامٍ فرنسيّة وبريطانيّة وأميركيّة على بعض دكاكين حيّ البسطة البيروتيّ!! فاهتزّ لذلك نائبُ المدينة حبيب أبي شهلا ونزل لنزع الأعلام، فلم يتمكّن من ذلك حتّى وافاه رياض الصلح إلى حيث كان فنُزعت الأعلام.

وأمّا إجازة رعد فلم تُختصر بل مُدّدت شهراً آخر. ثمّ عاد مدير الداخليّة العامّ فمنحه إجازة أخرى مدّتها ثمانية أيّام، ابتداءً من 23 آب، وذلك بسبب وجود الوزير (رئيس الحكومة) في خارج البلاد. وفي أوائل الشهر الثاني، كانت مديريّة الشرطة قد حُوّلت إلى مصلحةٍ تابعة لمدير رئاسة مجلس الوزراء بعد أن وُضع هذا الأخير بتصرّف وزارة الداخليّة مع احتفاظه بوظيفته الأصليّة. عليه أصبح لمدير الشرطة (ولمدير الأمن العامّ أيضاً) رئيس إداريّ جديد هو ناظم عكّاري، وكان أحد كبار الموظّفين المعوّل عليهم من جانب رياض الصلح، فيما كان المدير العامّ لوزارة الداخليّة أنيس صالح يُحتَسَب على «سراي فرن الشبّاك». كان هذا الحلّ واضحَ العَرَج فعَرَض رعد استقالته من وظيفة قدّر أنّها أصبحت شبه وهميّة. على أن الحكومة عادت، بعد أيّام، عن مرسومها القاضي بتكليف عكّاري مهمّته الجديدة. فمهّد ذلك لعودة ناصر رعد، بعد مسلسل الإجازات، إلى وظيفته.

وأمّا غسّان تويني وسعيد فريحة فانتهى بهما الأمر إلى المثول أمام المحكمة في أوائل آب. وحكمت هذه بحبس تويني شهرين



189 سعيد فريحة

قناة السويس وخليج العقبة

منذ دخول الجيوش العربيّة فلسطين وإعلان قيام إسرائيل في 15 أيّار 1948، منعت الحكومة المصريّة مرور البضائع والذخائر بين أراضيها وفلسطين. وقد اشتمل هذا المنع على السفن المبحرة عبر قناة السويس. وأوضحت الحكومة لاحقاً أن الحظر يشمل كلّ ما يعزّز المجهود الحربيّ الصهيونيّ. وكان على مصر، في ما يخصّ القناة، أن تواجه تعارض هذا الحظر مع أحكام اتّفاقية القسطنطينيّة الدوليّة، الموقّعة سنة 1888. فاستندت الحكومة في ذلك على المسلك البريطانيّ بشأن القناة في خلال الحربين العالميّتين وعلى أحكام المعاهدة البريطانيّة – المصريّة، الموقّعة سنة 1936، لتخلص إلى توكيد حقّ مصر في اتّخاذ ما تراه من تدابير لحماية أراضيها والقناة. كانت بريطانيا قد حوّلت منطقة القناة إلى منطقة مدجّجة بالسلاح خلافاً لمعاهدة القسطنطينيّة التي أملت تجريدها من السلاح، وأباحت عبور القناة للسفن التجاريّة والحربيّة في أيّام السلم وفي أيّام الحرب. وكانت معاهدة 1936 قد كرّست هذا الأمر الواقع. وفي الظرف الذي نشأ من دخول القوّات المصريّة إلى فلسطين، رأت مصر في كونها قد أصبحت في حال حرب مع إسرائيل مسوّغاً للحظر المقرّر سنداً إلى

وتغريمه خمسين ليرة، وتعطيل جريدته أسبوعاً، وبحبس فريحة شهرين أيضاً وتغريمه 100 ليرة، وتعطيل مجلّته ثلاثة أشهر. ولكن الصحافيّين طلبا العفو من رئيس الجمهوريّة فأجيبا إلى طلبهما بعد أيّام قليلة أمضياها في سجن الرمل.

في هذه المدّة كلّها، كانت مراسم اللياقة بين رئيسي الجمهوريّة والحكومة متّصلة على أتمّ ما يرام. ففي عيد الفطر (الذي وقع في أواسط تمّوز) بادر رئيس الحكومة ومفتي الجمهوريّة ومعهما وفدٌ من أعيان المسلمين إلى زيارة القصر الجمهوريّ في عاليه، مهنّئين رئيس الجمهوريّة بالعيد قبل أن يتمكّن هو من زيارتهما للتهنئة على جاري العادة! وكلاهما يبتغيان من ذلك تنقية الجوّ وإظهار الشّجب لما حصل العشيّة من رفع للأعلام الأجنبيّة في حيّ البسطة. ولكنّ إطلاق النار كان كثيفاً في العيد وكان في وارد مغاير. وفي فتوح كسروان، أصدى رصاص الترحيب برئيس الجمهوريّة الزائر لرصاص الترحيب البيروتيّ بمَقْدَمِ عيد الفطر!

م> 125 نحو استقالة الحكومة: عِبر

لَمْلَمَت الأزمةُ ذيولها الظاهرة في أيلول وكانت البلاد تقترب - فضلاً عن هموم أخرى كبيرة - من الانتخابات النيابيّة. وكان سليم الخوري قد أعياه إسقاط الحكومة بإقناع بعضٍ من أعضائها بالاستقالة. وكان بين من أشيع، في أوقات مختلفة، كلامٌ عن احتمال إقدامهم على الاستقالة كلٌّ من أبي جودة وتقلا وأرسلان وتقيّ الدين. ولكن لم يتحقّق شيء من ذلك، وظهر أن رئيس الجمهوريّة غير محبّذ سلوك هذا الطريق. عليه راحت مساعي سليم الخوري تتّجه إلى الحؤول دون إشراف حكومةٍ يرئسها رياض الصلح على الانتخابات المقبلة. وكانت تُنسب إلى الصلح، في هذه الآونة نفسها، رغبة في ترؤس حكومةٍ ائتلافية تتولّى هذه المهمّة. لم يكتس هذا الصراعَ حلّة التوتّر التي صحبت حكاية ناصر رعد ومتفرّعاتها. ويُستخلص من مذكّرات بشاره الخوري أنّه كان ميّالاً إلى إقناع الصلح بالتخلّي عن رئاسة الحكومة بالتؤدة واللين والوعد بعودةٍ له آجلة. وهو يقول إنّ الصلح كان قد سلّم، قبلَ مدّة، بترك السدّة لسُنّيَّيْن أو ثلاثة من الطامحين

السوابق والأحكام الآنفة الذكر، وهو ما لم تقرّها عليه من البداية بريطانيا المعسكرة حول القناة ولا فرنسا.

بعد الهدنة المصريّة - الإسرائيليّة، تابعت مصر الحظر، وإن تكن غيّرت في تفاصيله. وكانت الواقعة الأبرز أنها أبقته مطبّقاً على النفط المتّجه إلى مصفاة حيفا. وكانت هذه المصفاة قد كفّت عن تلقّي الخام عبر خطّ شركة النفط العراقيّة I.P.C. فأصبح معوّلها على النفط المستورد بحراً من إيران ومن مصادر أخرى غير عربيّة. وقد اعتبرت مصر أن اتّفاق الهدنة لا ينهي حالة الحرب. وحين تقدّمت إسرائيل بشكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة في آب 1949، بدا أن هذه الأخيرة تجاوزت نطاق اختصاصها الذي لا يشمل المسائل المتعلّقة بقناة السويس، إذ طلبت إلى مصر رفع الحظر عن مرور البضائع المتّجهة إلى إسرائيل.

وقد استأنفت مصر هذا الحكم، فكان على الأمم المتّحدة أن تجمع لجنة خاصّة مهمّتها التدقيق في صلاحيّات لجنة الهدنة. وهو ما تأخّر إلى مطلع سنة 1951. وقد انتهت تلك اللجنة إلى القول بخروج الحظر المصريّ من دائرة اختصاص لجنة الهدنة، باعتبار هذا الحظر عملاً غير عسكريّ، ولكن مع الاستمرار في اعتباره «عملاً عدائيّاً». وهذا هو الموقف الذي رفعه رايلي، كبير مراقبي الهدنة الأميركيّ، إلى مجلس الأمن الدوليّ في حزيران 1951.

المواجهة الأخرى بين مصر وإسرائيل كانت جارية، في المدّة نفسها، بصدد حقّ المرور في خليج العقبة. لم يكن للخليج وضع دوليّ خاصّ متعاهد عليه شأن قناة السويس، وكانت تسري عليه القواعد العامّة للملاحة الدوليّة. فهو لسان بحريّ قليل العرض ممتدّ بين الأراضي المصريّة والأراضي السعوديّة ويلامس رأسه طرف النقب الجنوبيّ في فلسطين، وتقع عند هذا الرأس أيضاً

يتسلّمونها على التوالي فيُبعد الصلحُ عن نفسه شبهة الاستئثار ثمّ يعود فيرتقيها بعد هؤلاء، ليكمل مع رئيس الجمهوريّة ولاية هذا الأخير الثانية. ويضيف الخوري أن الصلح أبدى ضيقاً وبَرَماً بهذا التفاهم حين جاء أوان العمل به، وأن اجتماعات عدّة اشتركت فيها شخصيّات أخرى جرت بين الرجلين حتّى انتهى الصلح بقبول طلب الاستقالة الذي وجّهه إليه رئيس الجمهوريّة. وكان ما يجري في ساحات المناسبات العامّة وشوارعها ينبئ بأن ثمّة جمهورَين يتحسّسان التجاذب الدائر ويريان فيه شأناً يتعلّق بهما ولا يخصّ الرجلين وحدهما. على هذا بلغ إطلاق النيران مستوىً غير معهود، في نهاية العام 1950، حين حلّت ذكرى المولد النبويّ ثمّ حلّ عيد الميلاد بعدها بيومين. بدت هذه الظاهرة (وقد شغّلت المدينة والصحف نحواً من خمسة أيّام) مباراةً سياسيّة واضحة، وبدت أيضاً مؤكّدة ما كان يتردّد من أخبار انتشار السلاح في البلاد. واضطرّت الهيئات النسائيّة إلى التنديد بما جرى في بيانٍ صارم.

هذه المشادّات المتعاقبة، وقد ملأت سنة وبعض سنة من الزمن، تكشف - بين ما تكشفه - ثلاثة أمور: الأوّل أن رئاسة الجمهوريّة كانت قابضة، إلى حدّ ما، على مقاليد للحكم المباشر موازية لمقاليد السلطة الدستوريّة التي كانت قابضة على أهمّها أيضاً. فقد كان زَرْعُ الموظّفين الطيّعين، كبارهم والصغار، في مواقع مختارة، يمكّن رئيس الجمهوريّة من إجراء إرادته، في شأنٍ من الشؤون، دون اعتبار لإرادة الوزير المختصّ إن لم يتوسّم استجابة من هذا الأخير. ولم يكن في يَدِ الوزير، إذ ذاك، غيرُ السكوت، إذا شاء البقاء، أو الاعتراض المفضي، في أرجح احتمال، إلى الاستقالة. ولمّا لم يكن يناسب مقام الرئاسة الأولى أن يتنزّل الرئيس بنفسه إلى حدّ الإدارة اليوميّة لشبكة الحكم المباشر هذه، فإنّه كان يترك هذه الإدارة لأخيه، وهو سياسيّ غير مسؤول يستطيع الرئيس أن «يردعه» عند اللزوم، معاملاً إيّاه معاملته لـ«طرفٍ سياسيّ» بين أطراف، ودافعاً عن نفسه تَبِعةَ سلوكه. مؤدّى هذا أن كثيراً ممّا كان يحصل بيد الإدارة أو بيد القوى المسلّحة أو بيد القضاء كانت التَبِعةُ المبدئيّة فيه واقعة في غير موقع التَبِعة الفعليّة. فكان رئيس الجمهوريّة يبقى متحصّناً بالدستور من المسؤوليّة عن أفعال كان يتولّاها، مباشرة أو بالواسطة غير الدستوريّة. وهذه حال لم تكن خافيةً عن المعارضة السياسيّة ولا عن

بلدة العقبة الأردنيّة، وهي ميناء المملكة الوحيد. وقد أبرزت مصر كون الاحتلال الإسرائيليّ لجنوب النقب (ووصول إسرائيل، بالتالي، إلى مياه الخليج، بعد ضمّها قرية أمّ رشرش المحاذية للعقبة الأردنيّة)، إنّما جاء لاحقاً لقرار الهدنة الدولي. فهو، بالتالي، احتلال محض لا يترتّب عليه حقّ قانوني للمحتلّ. لذا اعتبرت مصر كونها في حال حرب مستمرّة مع إسرائيل مجيزاً لها أن تغلق في وجه السفن المتّجهة إلى هذه الأخيرة مضيق تيران، وهو بوّابة الخليج الجنوبيّة ويقع في المياه الإقليميّة المصريّة والسعوديّة. وقد عمدت مصر، لهذه الغاية، إلى احتلال جزيرتي تيران وصنافر المتحكّمتين في مدخل الخليج، وذلك من غير أن تكون تبعيّتهما لها أو للمملكة السعوديّة أمراً محسوماً، وعزّزت كذلك منطقة شرم الشيخ والنصراني ببطّاريات مدفعيّة.

وفي حالتي قناة السويس وخليج العقبة، كان السلوك المصري جانباً من تطبيق السياسة القاضية بمقاطعة إسرائيل وقد أقرّتها جامعة الدول العربيّة ثمّ أنشأت مكتباً خاصّاً يتابع تنفيذها.

أيّدت دول الغرب الكبرى إسرائيل في مطلبها المتعلّق بقناة السويس. وكان بين الدواعي إلى هذا التأييد إمكان تصدير النفط من مصفاة حيفا (إذا أعيد تشغيلها) إلى أوروبا. ومع أن هذه الدول كانت تؤثر التعويل على دبلوماسيّتها واجتناب الحرج الذي ينشأ من اضطرارها إلى تأييد المطلب الإسرائيليّ في حومة مجلس الأمن، فإن إسرائيل تقدّمت، في تمّوز 1951، بشكوى إلى هذا الأخير. وقد اتّخذ المجلس، بعد مطاولة، قراراً نوّه فيه بانتفاء الحاجة، في ظلّ الهدنة الدائمة، إلى تدابير من قبيل الحظر المصريّ، وأبرز أيضاً ما يلحق من الأضرار بدول ثالثة غير متدخّلة في النزاع من جرّاء تقييد الملاحة في القناة على هذا النحو، منتهياً بدعوة مصر إلى رفع القيود موضوع الشكوى. وهو قرار بادر مجلس

الصحافة ولا عن سائر دوائر الرأي والمداولة - بما فيها حلقات التندّر والمسامرة - في البلاد. عليه لم يكن كلّ ما يقال في هذا الباب ظلماً لرئيس الجمهوريّة. كان جانب الظلم مقتصراً على أن الرئيس لم يكن وحده في سلوك هذا المضمار. وإنّما كان معنى «المحسوبيّة»، وهي ممارسة واسعة الانتشار جدّاً في المجتمع السياسيّ اللبنانيّ، أن الاستتباع الأصليّ أو العرضيّ من جانب أيّ سياسيّ لمواقع تنفيذيّة في الدولة كان نوعاً من الحكم المباشر يمارسه هذا السياسيّ، مازجاً منطوق مصالحه بمنطوق القانون على أنحاءٍ تتباين، احتجاباً أو انكشافاً، في النطاق المحدود الذي هو نطاقه. وفي حالة رئيس الجمهوريّة، كان هذا النطاق واسعاً للغاية، مفيداً من تمثيل الرئيس قوّة سياسيّة «عائليّة» في البلاد، ومتشابكاً مع النطاق المرسوم لصلاحيّات الرئيس الدستوريّة. ولم يكن معنى ذلك أن «وكيل» الرئيس في الحكم المباشر - وهو شقيقه في الحالة التي نحن بصددها - كان لا يصدر إلا عن إرادة شقيقه الرئيس. فقد ظهر، في غير مناسبة، أن سليم الخوري كان يسعى إلى زعامة جبليّة غالبة، على الأقلّ، وكان ذلك يحمله على أنواع من التجاوز لإرادة الرئيس المقيّدة باعتبارات المنصب، وهو ما لم يكن يزيد ممارسة الحكم إلا ارتباكاً ولَبساً. بل إن هنري فرعون، وهو الشديد القرب من العائلة الرئاسيّة، مالَ إلى اعتبار رئيس الجمهوريّة مغلوباً على أمره، إلى حدّ ما، في علاقته بمحبّي النفوذ من أفراد أسرته. وهو - أي فرعون - قد أرجع هذا الضعف الذي اعترى رئيس الجمهوريّة حيال أخصّائه هؤلاء إلى عهد بعيد نسبيّاً هو عهد ما ذكرناه من إصابته بانحطاط عصبيّ في أواخر العام 1944 اضطرّه إلى الإقامة مدّةً في فلسطين للاستشفاء، وأسفر عن تغيّر في ملامح سلوكه وشخصيّته.

الأمر الثاني الذي كشفته المشادّات الآنفة الذكر هو أن رياض الصلح، مع رعايته، من سنة 1943، جانبَ رئاسة الجمهوريّة، لم يكن سبيلُه إلى البقاء في الحكم تَرْكَ رئيس الجمهوريّة يأخذه إلى حيث أراد. يزعم خالد العظم أن رياض الصلح أبى الاستجابة لمطلب «الوحدة الاقتصاديّة» بين لبنان وسوريا (وهو المطلب الذي خيّرت حكومةُ العظم الحكومةَ اللبنانيّة بينه وبين «القطيعة») مداراةً لمشيئة بشاره الخوري وبطانته. ولكن ما سبق ذكره من مشادّات متمادية جَرَت، على وجه التحديد، في عشايا «القطيعة» وفي غدواتها، يثبت أن كلام العظم هذا

الجامعة العربيّة إلى رفضه فوراً، مؤكّداً حقّ مصر في الدفاع عن نفسها ومنكِراً بتجاهل إسرائيل قرارات سابقة للأمم المتّحدة.

الحولة بين سوريا وإسرائيل

في شباط من سنة 1951، باشرت إسرائيل تجفيف المستنقعات في منطقة الحولة، مزمعة تجفيف بحيرة الحولة نفسها لاحقاً. وكانت هذه المنطقة، وهي محاذية لمثلّث الحدود الفاصلة بين فلسطين وكلّ من سوريا ولبنان، مجرّدة من السلاح بموجب اتّفاق الهدنة السوريّ - الإسرائيليّ. وصحبت تلك الأشغال الإسرائيليّة أشغال توسيع وتعميق لمجرى نهر الأردنّ في المنطقة نفسها. كان التجفيف يحصل في الجانب الذي أصبح إسرائيليّاً من المنطقة فيما كان التوسيع والتعميق جاريين في منطقة السكن العربيّ منها. وقد بوشرت هذه الأشغال في أعقاب نحو من عشرين شهراً من الهدوء تقضّت بعد الهدنة على الجبهة السوريّة الإسرائيليّة. وكانت لهذه الأشغال أهمّيتها عند إسرائيل إذ هي تزيد ما تتصرّف به من مياه وتكسبها مزيداً من الأراضي الزراعيّة الفائقة الخصوبة في تلك المنطقة.

وكانت الأشغال المذكورة تثبيتاً للسيادة الإسرائيليّة أيضاً على منطقة كان وضعها قد بقي محلّ نزاع ما بين سوريا وإسرائيل. فالأخيرة تفترض لنفسها السيادة عليها باعتبارها داخلة في حدود فلسطين الدوليّة والأولى تريد إخضاع مصيرها لتسوية لاحقة يوجبها بقاء جزء من المنطقة تحت السيطرة السوريّة في نهاية الحرب. وقد أوجب تعثّر التسوية الراهن أن توضع المنطقة في عهدة الأمم المتّحدة فيما اتّخذت ترتيبات محلّيّة لتصريف الشؤون المدنيّة في القرى.

عليه تقدّم الجانب السوريّ من لجنة الهدنة المشتركة بشكوى من الأعمال الإسرائيليّة شملت، لا أشغال التوسيع والتعميق وحدها،

لا مُمْسكةً له. لم يكن سبيل الصلح إلى البقاء في الحكم سبيل الرضوخ، بل سبيل المجاذبة السياسيّة المنتهية أحياناً إلى حدود عرض العضلات «الشعبيّة» والتلويح بالردّ على استنفار الشارع بمثله. ولعل ما رآه العظم (وغيره) تمسّكاً من جانب رياض الصلح بالحكم، في تلك الآونة، كان تأويله - أو بعض تأويله في الأقلّ - أن الصلح لم يكن يجد في غيره قدرة على موازنة القوّة السياسيّة لرئيس الجمهوريّة وليس أنه كان مطأطئاً سلفاً لهذه القوّة الكثيرة الموارد.

الأمر الثالث الذي كشفته المشادّات المذكورة نفسها هو رقّة الحجاب الذي كانت مؤسّسات السلطة متمكّنة من نسجه بينها وبين ساحات الضغط والاضطراب الأهليّين. فقد كان التجاذب في نطاق المؤسّسات المذكورة يتجاوزها بيُسْر إلى الشوارع والأزقّة المتقابلة مشيراً، على الفور تقريباً، إلى التوازن الكبير الذي قام عليه نظام البلاد السياسيّ برمّته، ومبرزاً هشاشة هذا التوازن، ومنذراً بامتحانه امتحاناً قد يصبح عسيراً عند كلّ صغيرة أو كبيرة تعتور مجرى العلاقات بين أهل الحكم، ناهيك بأهل النظام، على الأعمّ. ولعلّ التفسير الأوجَه لضعف المؤسّسات هذا هو أن دخول التوازن المشار إليه في تكوينها كان يبقيها عرضة للمصادرة الأهليّة ويأذن لصادريها من زعماء وأنصار أن يخرقوا حجابها ويفسدوا منطق عملها في كلّ حين.

في كانون الثاني 1951، كانت استقالة حكومة رياض الصلح قد أصبحت أمراً مقضيّاً. غير أنّها تأجلت إلى 13 شباط بسبب من سفر رئيس الحكومة إلى اجتماع اللجنة السياسيّة لجامعة الدول العربيّة في القاهرة. وفي هذا الاجتماع المهمّ، اتّخذ رياض الصلح من مشروع ناظم القدسي لـ«الوحدة العربيّة» موقفاً خصّه بشاره الخوري بتحيّة حارّة في مذكّراته. أكّد الصلح بعبارات قاطعة تمسّك اللبنانيين بالدولة المستقلّة التي ارتضوها سويّة إطاراً لحياتهم السياسيّة، وأقرّت حقّهم بها الدول العربيّة في ملحق بروتوكول الإسكندريّة. لذا كان لبنان مؤيّداً كلّ ما يعزّز الأخوّة بين الدول العربيّة ولكن دونما نقص من السيادة الوطنيّة. عاد الصلح إلى بيروت في أوائل شباط وبدا أن تكليف حسين العويني رئاسة حكومة الانتخابات ليس بموضوع خلاف بينه (أي الصلح) وبين رئيس الجمهوريّة.

بل أشغال التجفيف أيضاً، وقد رأى فيها الجانب السوري تغييراً لمصلحة إسرائيل في الوضع العسكري القائم على جانبي المنطقة، وهو ما كان لا يجيزه اتّفاق الهدنة. وفي أوائل آذار، رفض كبير مراقبي الهدنة (الأميركيّ رايلي) الدعوى السوريّة المتعلّقة بالتجفيف وأقرّ الدعوى الأخرى المتعلّقة بالتوسيع والتعميق، معلناً ألاّ سيادة راهنة لأيّ من الطرفين على المنطقة وأن كلّ مصادرة أو استخدام لأملاك السكّان خلافاً لإرادتهم بداعي الأشغال، إنّما هي (أو هو) تصرّف لا شرعيّة له.

على أن الإسرائيليّين واصلوا الأشغال، ولم يلبثوا أن انتقلوا بها إلى الضفّة الشرقيّة من النهر، في موضع لا يبعد غير عشرات من الأمتار عن الحدود السوريّة. وكان أن رجالاً بالثياب المدنيّة قال السوريّون إنهم من عرب المنطقة، أطلقوا النار على الآليّات الإسرائيليّة هناك. وإذ ذاك أعلن الجانب الإسرائيلي وقف الأشغال مدّة أسبوع واحد طلباً لحلّ.

كان أركان الجيش السوري، بقيادة أديب الشيشكلي، يتولّون إدارة هذه المواجهة مباشرةً في فترة فراغ حكوميّ سبقت تشكيل وزارة خالد العظم في 28 آذار وفي سياق سيطرتهم الزاحفة على مقاليد السلطة الفعليّة. وقد لقيت سوريا تضامناً عربيّاً ظاهراً كان أوضح معالمه تعهّد العراق بإرسال قوّة عسكريّة لإسناد القوات السوريّة.

وبين أوائل أيّار وأوائل حزيران، كان رئيس الحكومة الإسرائيليّة دافيد بن غوريون في زيارة للولايات المتّحدة غايتها الأولى جمع التبرّعات اليهوديّة لدولته، وطلب المساعدة الماليّة من الحكومة الأميركيّة بداعي أن القوّة الإسرائيليّة إنّما هي قوّة للغرب في مهمّة «الدفاع عن الشرق الأوسط». وقد أفضى القرار الأميركيّ بمنح معونتين متماثلتين لإسرائيل وللدول العربيّة جمعاء إلى امتعاض

فالعويني كان قريباً إلى الرجلين معاً وارتضى، ألاّ يرشّح نفسه للانتخابات فتشكّلت منه ومن بولس فيّاض وإدوار نون حكومة مختصرة من غير المرشّحين، ولكن العضوين الآخرين فيها كانا يمتّان بصلة نَسَب أو بشَراكة أعمال إلى أشقّاء رئيس الجمهوريّة...

م-126 انتخابات نيسان 1951: الصفحة ما قبل الأخيرة...

رشّح رياض الصلح نفسه للنيابة عن دائرة الجنوب على لائحة أحمد الأسعد. وكان هذا الأخير مستبعداً الائتلاف مع لائحة عسيران - الخليل، واثقاً من كسب المعركة. ذلك أن زعامته كانت قد ازدادت رسوخاً بعد سنوات أمضاها وزيراً في الأخيرتين من حكومات رياض الصلح. وكانت الزيادة في عدد أعضاء مجلس النوّاب قد جعلت مقعد الجنوب السنّيّ مقعدين. وعليه حلّ عادل عسيران وكاظم الخليل مشكل التراكب الجسيم بين بعض قاعدتهما الانتخابيّة وقاعدة رياض الصلح، وذلك بأخذ مرشّح سنّيّ واحد لا اثنين على لائحتهما هو الطبيب الصيداوي نزيه البزري. وكان مؤدّى ذلك أنهما يستثنيان الصلح من المنافسة عمليّاً ويحلّانه في وضع المرشّح على اللائحتين. وأمّا لائحة الأسعد فكانت تامّة وضمّت إلى الصلح، مرشّحاً سنّيّاً آخر هو سهيل خالد شهاب من حاصبيّا، وكان والده المخضرم قد ترك الترشّح للنيابة ليستقرّ وزيراً مفوّضاً للبنان في عمّان.

كانت المعركة الانتخابيّة صاخبة في الجنوب على الرغم من تباين القوّة بين اللائحتين، وشهدت جولات المرشّحين شيئاً من العنف ولكن لم يقع ما يشبه الحوادث في مناطق أخرى وأهمّها صدام الباروك بين أنصار جنبلاط والدرك وقد أسقط خمسة قتلى ونحواً من عشرين جريحاً من الجهتين. وفي ختام يوم الاقتراع، كانت لائحة الأسعد قد نالت ما معدّله ثلثا أصوات المقترعين تقريباً ففازت بالمقاعد الأربعة عشر جميعاً. وحلّ رياض الصلح أوّلاً بين الفائزين إذ نال 25813 صوتاً متقدّماً رأس اللائحة بنحو من ألف وثمانماية صوت. على أن البزري الطبيب المحبوب ذا القاعدة العائليّة الواسعة، حلّ أوّلاً في مدينته صيدا. ومع ذلك احتلّ سهيل شهاب المقعد السنّي الثاني في

عربيّ من هذا «التماثل» ورفض سوريّ للمعونة زادا الوضعين السياسيّ والميدانيّ تعقيداً.

قبل ذلك، كان الطرفان السوريّ والإسرائيليّ قد انتهيا إلى التعهّد، في أواخر آذار، «بعدم القيام بأعمال من طرف واحد»، وذلك بعد أن رفض الإسرائيليّون حُكْم كبير المراقبين الدوليّين، وبعد أن طلب السوريّون تحكيم رئيس اللجنة المشتركة للهدنة (الفرنسيّ بوماني) الذي رفضه الإسرائيليّون أيضاً. كان السوريّون يريدون تثبيت إشراف اللجنة المذكورة على المنطقة المجرّدة من السلاح بتمامها فيما كان الإسرائيليّون يرون أن اللجنة لا شأن لها في أيّة أعمال مدنيّة تجري في تلك المنطقة. عليه أبدى الإسرائيليّون تصميماً على استئناف الأشغال، فيما راح السوريّون يسلّحون عرب المنطقة ويستقدمون إليها لاجئين كانوا قد غادروها في أثناء الحرب.

وفي 26 آذار، تمّ اجتماع بين الشيشكلي، وكان لا يزال نائب رئيس الأركان السوريّ، وماكليف رئيس الأركان الإسرائيليّ، وكان الإسرائيليّون قد استأنفوا الأشغال في اليوم السابق. ولم يسفر الاجتماع عن شيء سوى الإيغال الإسرائيليّ في فرض الأمور الواقعة من قبيل إعلانهم السيادة على المنطقة كلّها، وتوزيعهم بطاقات هويّة إسرائيليّة على سكّانها العرب تمهيداً لـ«نقلهم» إلى جهة أخرى من الجليل يكونون فيها بمعزل من التأثير السوريّ.

وقد باشر الإسرائيليّون فعلاً إجراءات «النقل» هذه في نهاية آذار، فأخلوا قريتين عربيّتين من سكّانهما البالغ عددهم نحو ثمانمائة شخص مما حمل الجانب السوريّ على إعطاء الأمر باستعمال السلاح دفاعاً عن قطاع الحمّة، وهو الأقرب إلى حدوده. ولم يلبث سبعة من الشرطيّين الإسرائيليّين حضروا إلى ذلك القطاع في دوريّة أن قتلوا بالنيران السوريّة. ردّت إسرائيل بقصف جوّي دمّر أربع قرى في

الدائرة. وعلى لائحة الأسعد أيضاً فاز عضوان في حزب النداء القوميّ هما سليمان عرب من صور وعلي برّي من بنت جبيل، وكانا أقرب إلى رياض الصلح منهما إلى أحمد الأسعد. هذا إلى اثنين أو ثلاثةٍ آخرين كانت صلتهم بالصلح وطيدة أيضاً.

مع ذلك أخفق رياض الصلح مرّة أخرى في تحويل زعامته «العاتية» إلى زعامة نيابيّة وازنة. وكانت آية هذا الإخفاق نتيجة المعركة الانتخابيّة في بيروت. فههنا ضمّ ما سُمّي اللائحة الكبرى «جبابرة» المدينة جميعاً: اليافي وسلام وسامي الصلح وأمين بيهم وأبي شهلا وفرعون ومعهم الكتائبيّ الأرمنيّ جوزف شادر، إلخ. وجابهت هذه اللائحة لائحة أخرى رعاها رياض الصلح وأطلق عليها اسم «قائمة الشباب» أو «اللائحة الشعبيّة» ومرشّحون منفردون برز من بينهم بما توصّل إليه من مجموع أصوات مصطفى العريس نزيل سجن الرمل بالأمس القريب، وأبرز القادة النقابيّين في الحزب الشيوعيّ. وكان على رأس «قائمة الشباب» الصحافيّ محيي الدين النصولي ومعه تقيّ الدين الصلح وزهير عسيران وآخرون من الجيل السياسيّ لما بعد الاستقلال. فازت اللائحة الكبرى بأجمعها فوزاً كاسحاً إذ نالت من الأصوات ضعف ما نالته قائمة الشباب أو أكثر من ذلك بقليل، فيما حلّ المنفردون، باستثناء العريس، بعيداً في المؤخّرة. ولم يلامس عتبة الفوز من بين المرشّحين على قائمة الشباب سوى نسيم مجدلاني الذي غلبه النائب الراسخ القدم حبيب أبي شهلا بأقلّ من سبعمائة صوت (11016 قابلت 10333).

أكّدت معركة بيروت وجودَ قوّة شعبيّة كبيرة لرياض الصلح وحلفائه في المدينة، إذ تمكّنت هذه القوّة من تحقيق نتيجة يُعتدّ بها في صناديق الاقتراع وذلك في مواجهة حلفٍ ساحق لم يكن، في الواقع، غير حلفٍ انتخابيّ وأصبح بعض أقطابه غداةَ يوم الانتخاب خصوماً متنافسين على رئاسة الحكومة. مع ذلك بدا رياض الصلح، وقد غادر السلطة، في حالٍ من العُرْي النيابيّ البيروتيّ أوهن حظّه في فرض نفسه على رئيس الجمهوريّة رئيساً للحكومة مرّة أخرى. ولم يكن فوز نائب ثالث لحزب النداء القوميّ هو قبولي الذوق في طرابلس غير تعويضٍ هزيل لهذه الخسارة. ففي طرابلس، المؤئل الثاني لرؤساء الحكومات، حَصَدت لائحة رشيد عبد الحميد كرامي جميع

القطاع نفسه. وتبع ذلك تقديم الطرفين شكويين متقابلتين إلى مجلس الأمن الدولي. وفي الأيّام الأولى من أيّار، كان القتال على أشدّه مظلّلاً بزعم الطرفين أنّه يدور بين مدنيّين مسلّحين من الجهتين. وقد أبدى السوريّون بسالة وشهدت إحدى مراحل القتال تجاوزاً من جانبهم لحدّ المنطقة المنزوعة السلاح إلى ما يليها جنوباً. فتكلّف الإسرائيليّون 25 قتيلاً لردّهم. مع ذلك بقي السوريّون متحكّمين بالقطاع الشرقيّ كلّه وقد أفضوا إلى شاطئ بحيرة طبريّا. وقد أرسل العراقيّون ثمّ المصريّون أسراب طائرات مقاتلة إلى سوريا بعد نداء من الشيشكلي.

وفي منتصف أيّار، التأم مجلس الجامعة العربيّة في دمشق التي طالبته بتطبيق ميثاق الدفاع العربيّ المشترك، الحديث الإقرار. وفي هذا الاجتماع، اتّخذ المجلس قراراً بإنشاء مكتب لمقاطعة إسرائيل تابع للجامعة. ثمّ التقى رؤساء الأركان في بلودان، خلال حزيران، لتحديد وجوه التعاون العسكريّ.

وأمّا مجلس الأمن فتواجهت فيه المطالبة الإسرائيليّة بالسيادة على المنطقة المنزوعة السلاح، والمطالبة السوريّة بإرجاء بتّ المسألة إلى مؤتمر السلام العتيد الذي كان يفترض أن تنتهي إلى عقده أعمال لجنة التوفيق الدوليّة. وقد انتهى المجلس، في 18 أيّار، إلى القرار 93 الذي دعا إلى وقف النار وإلى تجميد الأشغال الإسرائيليّة واحترام قرارات لجنة الهدنة والإبقاء على الصفة المحلّيّة لإدارة المنطقة المنزوعة السلاح، بما في ذلك الشرطة، على أن يتبع انتماء الإدارة المذكورة انتماء القرى. دعا القرار أيضاً إلى ترك مسألة السيادة جانباً وإبقاء الإدارة المحلّيّة تحت الإشراف الإجماليّ للجنة الهدنة، من غير أن تتولاّها هذه الأخيرة مباشرة. أخيراً، دعا القرار إلى إعادة عرب المنطقة المهجّرين إلى قراهم وإخضاع كلّ نقل للأشخاص إلى خارج المنطقة لسلطة رئيس اللجنة.

المقاعد، بخلاف ما جرى لوالد رشيد في انتخابات 1947. وكان الذوق أحد المرشحين على هذه اللائحة. وتمثّلت خسارة رياض الصلح ههنا في خروج حلفائه آل المقدم، المنافسين التقليديّين للزعامة الكرامية والأنسباء لآل الصلح، من الندوة النيابيّة. ولم يلبث رشيد كرامي أن وَلَج دائرة الحكم وزيراً في حكومة عبد الله اليافي.

خرجت المعارضة من انتخابات 1951 بقوّة نيابيّة نامية قاربت ثُلث المجلس في التصويت الأوّل على الثقة، وهذه حالٌ مختلفة عن تلك التي كان قد اعتادها مجلس 1947 وحكومات رياض الصلح التي انبثقت منه. وهي مختلفة أيضاً عن تلك التي كان قد ألِفها رئيس الجمهوريّة. ولكن هذه المعارضة كانت مبعثرة نسبيّاً وغير مستقرّة شأن جماعة الموالين أيضاً. وكانت الانتخابات قد شهدت أحلافاً متنافرة لا تثمر كتلاً، بل ترمي إلى جمع القوى بغية الفوز. وأثمر فوز الأسعد الكاسح في الجنوب فوزاً آخر برئاسة مجلس النوّاب التي انتزعها من صبري حماده. وحين جاء أوان تشكيل الحكومة الجديدة، كان رئيس الجمهوريّة مصمّماً على استبعاد رياض الصلح، وكان المرشّحون الآخرون أقطاب اللائحة البيروتيّة سامي الصلح وعبد الله اليافي وصائب سلام وانتهى الأمر بتكليف اليافي. وقد استقرّت حكومة اليافي على أسماء كان أقلّها من ذوي التمثيل المعتبر. ويشير بشاره الخوري إلى أن رياض الصلح كان وراء انسحاب صبري حماده ومجيد أرسلان من الكتلة الدستوريّة، وهو ما هزّ تماسك هذه الكتلة في ظرف سياسيّ شائك. وقد حَجَب الصلح الثقة عن حكومة اليافي، حاطّاً رَحْله في معارضة ظلّ بشاره الخوري يراها، بخلاف غيرها، قابلة للمعالجة. ولكن معارضة الصلح هذه لم تطل غير شهر واحد سافر بعده الصلح إلى عمّان واغتيل فيها... ويذكر الخوري أن قائد الجيش فؤاد شهاب سعى إلى إصلاح العلاقة بين الرئاسة الأولى وبين الصلح عشيّة سفر الأخير إلى عمّان، وأن الصلح وَعَد بزيارة رئيس الجمهوريّة بعد عودته لرأب الصدع. على أن رواية أخرى تنقل عن رياض الصلح قوله لفؤاد شهاب، حين وافاه إلى المطار، بعد مقابلته الخوري، إن على رئيس الجمهوريّة أن يختار ما بين أهله وأهل البلاد وإضافته حين سأله شهاب عمّن يملأ السدّة إذا أخلاها بشاره الخوري: «ممّ تشكو أنت يا جنرال»؟! وما العهدة في الرواية إلا على الراوي.

وفي 9 حزيران، أجاز كبير المراقبين الدوليّين رايلي لإسرائيل أن تستأنف الأشغال ولكن في الأراضي التي يملكها إسرائيليّون حصراً. وهو ما جعل الجانب السوريّ يطلب عودة العرب المنقولين إلى جهات أخرى من الجليل بعد أن عاد من لجأوا إلى سوريا فوجدوا قراهم مدمّرة. وكانت إسرائيل تمنع اتّصال ممثّلي الأمم المتّحدة بمن هجّرتهم من السكّان. ثمّ لم يعد منهم، بعد تدخّل أميركيّ، إلا الثلث ولم يتلقّ هؤلاء ما يعينهم على الاستقرار مجدّداً في القرى. وقد واصل الجانب الإسرائيليّ أشغال التجفيف وأحكم الجانب السوريّ سيطرته على القطاع العربيّ من المنطقة. فبدأت مرحلة جديدة من الهدوء ولكنّها لم تكن عودةً إلى الوضع السابق للأزمة.

كانت سوريا تبدي تقبّلاً لاحتمال تفاوض ينتهي إلى اقتسام المنطقة المنزوعة السلاح. وقد لقي هذا التوجّه تعبيداً فرنسيّاً. وأمّا بريطانيا فكان ميلها إلى مفاوضات تنتهي بضمّ النقب إلى الأردنّ، فتتّصل حدود هذا الأخير، وهو متعاهد معها، بحدود مصر حيث ترابط قوّاتها. على أن الجانب الأميركيّ كان متحفّظاً عن أيّ مسّ باتّفاقات الهدنة لتقديره أن هذا المسّ يفتح أبواب التنازع على مصاريعها من جديد. وكانت إسرائيل، من جهتها، في غير وارد التنازل عمّا تحت يدها، أكان ذلك في النقب أم بمحاذاة الحدود بينها وبين سوريا. وكان الجانب الأميركيّ يعلم ذلك حقّ العلم.

في كلّ حال، أجمع الناظرون في أطوار هذه المرحلة على أن انفصال بشاره الخوري عن رياض الصلح، وما تبعه من اغتيال هذا الأخير، قد أفقدا عهد الخوري سنداً لم يُحسِن العثور على عِوَضٍ منه. فكان أن تسارعت خطى هذا العهد نحو الإنهيار الذي انتهى إليه في أيلول 1952. كانت صفحاتٌ قد طويت تباعاً من عمر هذا العهد الذي لازمه اسم «عهد الاستقلال». فصفحة طويت بانتخابات أيار 1947 وأخرى طواها التجديد لبشاره الخوري ومعه حرب فلسطين سنة 1948 وثالثة طوتها عواقب حرب فلسطين في سوريا وغيرها، وما جرّه ذلك من تغيّر في العلاقة السوريّة اللبنانيّة. وقد طوت انتخابات نيسان 1951 وبعدها اغتيال رياض الصلح الصفحة ما قبل الأخيرة من كتاب «عهد الاستقلال» ذاك...

وإلى هذا القرب الفرنسيّ من سوريا الشيشكلي، انضاف قربٌ أردنيّ من الموقف السوريّ، تمثّل باحتجاج الأردنّ، في نهاية حزيران، على الأشغال الإسرائيليّة المستأنفة لجهة خفضها منسوب المياه في نهر الأردنّ وزيادة ملوحته. وقد سبق تضافرُ المواقف على هذا النحو اغتيالَ رياض الصلح في عمّان بأيام معدودة.









م-127 عبد الله ورياض: حمولة عمر

كانت علاقة رياض الصلح بالملك الهاشميّ عبد الله، وهي ترقى إلى العهد الفيصليّ في دمشق، قد شهدت أطواراً مختلفة مع مرّ السنين. وكان معظم هذه الأطوار سلبيّاً ولكن من غير الوصول إلى حدّ القطيعة. فقد كانت القامة السياسيّة لكلّ من الرجلين - وهي استثنائيّة في الحالتين - تبيح لهما سياسة اختلافهما في الموقف والعودة من ثمّ إلى لقاء تقضي به المصلحة.

ففي ظروف ثورة العشرينات السوريّة، كان الصلح - وبقي بعدها - ركناً لبنانيّاً للتيّار الأعظم في ما حمل لاحقاً اسم الكتلة الوطنيّة السوريّة. هذا فيما مال عبد الله إلى تبنّي عبد الرحمن الشهبندر، خصم هذه الجماعة. وفي ظروف ثورة الثلاثينات الفلسطينيّة، تبنّى عبد الله فوزي القاوقجي وتيّار آل النشاشيبي، فيما بقي الصلح قريباً إلى مفتي القدس أمين الحسيني، وكان هذا خصماً معلناً لعبد الله. مع ذلك، كان خيط العلاقة القديمة لا يلبث أن يتّصل بين الرجلين فيستأنفا نوعاً ما من أنواع التعاون. وحين جلس رياض الصلح في كرسيّ السلطة، لم يكن تلويح عبد الله، بين حين وحين، بمشروع سوريا الكبرى ليحدث أكثر من هزّات عارضة في العلاقات اللبنانيّة - الأردنيّة. وهذا بخلاف ما كانت عليه حال العلاقات الأردنيّة - السوريّة في المدّة نفسها.

على أن كفّة المجابهة بين الرجلين رجحت كثيراً، ابتداءً من سنة 1947، أي حين دخلت مسألة فلسطين طور الحسم. وكانت علّة هذا الرجحان أن عبد الله مال من البداية إلى تأييد التقسيم، وجعل غاية سعيه أن يؤول القسم العربيّ من فلسطين إلى حُكمه. ولم يدّخر وسيلةً في هذا السعي الذي أصبح الضابط الأوّل لمسلكه قَبْل حرب 1948 وفي أثنائها وبَعْدها. هذا فيما كان رياض الصلح ملازماً خطّة الصفّ العربيّ الأوسع، أي المصريّ والسعوديّ (والسوريّ أيضاً قبل أن تأخذ السياسة السوريّة في التقلّب على إيقاع الانقلابات). وكان هذا الصفّ يعارض بشدّة ضمّ فلسطين العربيّة إلى شرق الأردنّ ويجهد لفرض صيغة «الدولة الديمقراطيّة الواحدة» أو «فلسطين العربيّة الموحّدة» على اللغة السياسيّة الجامعة للأقطار العربيّة.

هكذا أصبحَت المواجهاتُ تكاد لا تُحصى بين الرجلين من أوائل المرحلة الثانية التي رئس فيها رياض الصلح الحكومة اللبنانيّة، وطالت أربع سنوات، حتّى أواخرها. وكان الصلح مبادراً، في أكثر الحالات، إلى جبه المبادرات الأردنيّة، في الشأن الفلسطينيّ وفي متعلّقاته، بالاعتراض والرفض. ظهر التخالف أوّلاً بشأن إبلاغ رفض التقسيم إلى لجنة التحقيق الدوليّة، في صيف 1947، وقد استقبلها ممثّلو الدول العربيّة برئاسة رياض الصلح في بيروت، وامتنع رئيس حكومة الأردنّ عن المشاركة. وعاد الموقفان إلى التعارض بشأن الخطّة العسكريّة لحركة الجيوش العربيّة في فلسطين والامتناع الأردنيّ عن التعرّض لمناطق لَحظَها قرارُ التقسيم الدوليّ لليهود، والضغط الأردنيّ لقبول الهدنة الثانية في اجتماعات عاليه، وإخفاق الصلح في حمل الملك على استئناف القتال عند زيارته إيّاه في عمّان وشكواه هذا الإخفاق في مذكّرته إلى رئيس الحكومة العراقيّ. كان

الصلح مبادراً أيضاً في التعيين العربيّ، خلال الحرب، للجنة إداريّة تتولّى شؤون فلسطين ثمّ في إعلان «حكومة عموم فلسطين». وقد أزعج كِلا هذين الأمْرين عبد الله الذي كان يعارض كلّ تمثيل فلسطينيّ مستقلّ عنه وكلّ إدارة عربيّة لا يستقلّ هو بها للشأن الفلسطينيّ. وفي الأمم المتّحدة، جهَر رياض الصلح مع أطراف عرب آخرين بمعارضته خطّة برنادوت الثانية وكانت تقضي بإلحاق القسم «العربيّ» من فلسطين بالأردنّ وإنشاء اتّحاد بين هذا الأخير والدولة اليهوديّة. وكانت هذه الخطّة تراعي، إلى حدّ بعيد، مطامع الملك الأردنيّ ولكنّه اضطرّ إلى رفضها، على ما سبق بيانه، حين رفَضها الجانب اليهوديّ. ولم يمنع ذلك الملك من دعوة رياض الصلح إلى ترك «الغلوّ» في برقيّة أشرنا إليها، وقد استثارت هذه الدعوة من جانب الصلح ردّاً علنيّاً حادّاً.

بعد ذلك بنحو عام، أي في خريف 1949، بدأت مجاذبة طويلة فصّلناها بين الأردنّ ومصر، على الخصوص، في رحاب الجامعة العربيّة. وكان الأردنّ حاظياً في هذه المجاذبة بتضامن نسبيّ من جهة العراق، فيما كان الموقف اللبنانيّ صريحاً بل مبادراً في مجاراة مصر. وقد تقلّب، في مدار هذا التجاذب، مشروع الضمان الجماعيّ العربيّ تقابله الوحدويّة السوريّة العراقيّة. ولكن طغى على هذا المدار تفاوض الأردنّ المنفرد مع إسرائيل ومباشرته ضمّ الضفّة الغربيّة الفلسطينيّة إلى المملكة. وهو ما استثار حركة اشترك فيها رياض الصلح لفصل الأردنّ من الجامعة، وهو أيضاً ما أعاد التمثيل الفلسطينيّ المستقلّ إلى اجتماعات هذه الأخيرة. وهو أخيراً ما حمَل رياض الصلح على إرسال برقيّة تقريع إلى الملك. وقُبَيل مغادرته رئاسة الحكومة، في شباط 1951، نأى رياض الصلح بلبنان نأياً قاطعاً عن مشروع ناظم القدسي العابر لإنشاء اتّحاد عربيّ عامّ يضمّ دول الجامعة، إذ أعلن تمسّك لبنان بميثاقه الوطنيّ وبوضعه الحاضر، بالتالي. كان هذا النأي تكراراً لموقف لبنانيّ معتاد بعد الاستقلال وإنشاء الجامعة، ولكنّه كان تثبيتاً أيضاً لمعارضة لبنان فكرة أخرى هي فكرة سوريا الكبرى، وهي حُلم الملك عبد الله الثابت ومنتهى مساعيه وأمانيه.

أورثت هذه الحمولة الثقيلة غلبةً للجفاء على العلاقة بين الرجلين. فحين عرّج الملك على بيروت في أواخر أيلول 1949، عائداً بحراً من إسبانيا ثمّ غادر لبنان جوّاً في اليوم التالي، جرى توجيه موكبه، في أثناء تنقّله، إلى طرق فرعيّة لم يكن سلوكها معتاداً لمواكب الضيوف الكبار، وذلك حفاظاً على سلامته في مدينة يكثر فيها خصومٌ له ثائرو المشاعر من الفلسطينيّين خصوصاً. ولكن الملك رأى في هذا التدبير رغبة من رياض الصلح في منع البيروتيّين من إظهار ترحيبهم به، وباح بعتبه لاحقاً لغير واحد. وفي أوائل حزيران 1951، زار الملك بيروت، مرّة أخرى، ومعه ابن أخيه الوصيّ على عرش العراق، وكان مُرادهما - بعد زيارة قام بها الملك لأنقرة - عيادة وليّ العهد الأردنيّ طلال المقيم في بحمدون مصاباً بانحطاطٍ عصبيّ شديد. كان رياض الصلح قد أخلى سدّة الحكم. على أنّ الملك سأل عنه وطلب لقاءه. لكن الصلح كان متمارضاً - أو مريضاً - في مزرعته تمرا في أقصى الجنوب ولم يحضر لمقابلة الملك.

بدا أن الملك لم يسلّم باستمرار هذه الجفوة. وما لبث أن كرّر، في أواخر حزيران نفسه، دعوة رسميّة إلى رياض الصلح لزيارة عمّان كان قد سبق له توجيهها - على ما تردّد لاحقاً - مرّة أو أكثر، مع ظهور مَيل من الصلح إلى التفادي من هذه الزيارة. وجّه الدعوة، لدى مروره ببيروت، رئيس الديوان الملكيّ فرحان الشبيلات الذي كان، إلى عهد قريب، وزير الأردنّ المفوّض في بيروت وكان مقرّباً إلى رياض الصلح تَكثُر أخبار زياراته لديوانه في السراي، في صحف تلك المرحلة. ويستفاد من تقرير ضمّته أوراق مدير الأمن العامّ اللبنانيّ أن الشبيلات كان مبادراً إلى هذه الدعوة، فأوحى إلى الصلح أن الملك يرغب في استقباله وأوحى إلى الملك أن عند الصلح أموراً سياسيّة يرغب في عرضها له...

قَبِل رياض الصلح الدعوة بعد تردّد إذن. كان ردّه الأوّل، على ما أفادت به الأوراق المشار إليها، أنّ الملك «يكرهه قلبيّاً» وأنّه لا يريد، من جهته، «أن يتطفّل عليه». ولم تكن لائحة مواجهات الصلح لمواقف الملك تقف وحدها دون التلبية. كان يقف دونها أيضاً توجّس معزّز بالوقائع من التعرّض مجدّداً لمؤامرة اغتيال. فقد جاء في مذكّرات سامي الصلح أن هذا الأخير زار أديب الشيشكلي، حاكم سوريا آنذاك من وراء ستار متزايد الرقّة، والوثيق الصلة بالحزب السوريّ القوميّ أو المنتمي إليه ولكن لحساب طموحه السياسيّ الخاصّ، وطلب إليه وَقْف سعي الحزب المذكور لاغتيال رياض الصلح. فوعَده الشيشكلي خيراً ولكنّه طلب إليه نُصْح ابن عمّه باجتناب السفر إلى الخارج. وهذه نصيحة كان ممكناً حَمْلها على محمل التهديد وكانت للشيشكلي مصلحة فيها إذ كان الأخذ بها يؤدّي إلى تقييد حركة رياض الصلح الدائبة في المجال العربيّ، وهي حركة كانت، في وجه من وجوهها، مناوئة لمطامع الشيشكلي. كذلك ذكر حسين العويني في مقالةِ رثاءٍ لرياض الصلح أنّه تمنّى على هذا الأخير إلغاء زيارته لعمّان فأجابه بأنه وعَدَ ولا سبيل للرجوع في الوعد، وتمثّل بآية من القرآن تفيد التسليم بقضاء الله. كان الصلح متوجّساً من هذه الزيارة إذن واستثار عصبيّته اضطراب حركة الطائرة أثناء الرحلة (وكان يكره ركوبَها ويُكثر منه مع ذلك). فكان ينتفض كلّما هَوَت الطائرة في فجوةٍ هوائية ويصيح - على ما ذكر رفيقه محمّد شقير - «ماذا يريد منّي الملك عبد الله؟».

وأمّا الأساس المحسوس لهذا التوجّس فلم يكن أقلّ من محاولة اغتيال تامّة المعالم أقدمت عليها شبكة من الحزب السوريّ القوميّ ونجا منها الرجل. وكان ذلك قَبْل عامٍ وأربعة أشهر من سفره الأخير إلى عمّان. ففي التاسع من آذار 1950، أقدم توفيق رافع حمدان، وهو شابّ في الثالثة والعشرين من عمره من عين عنوب، على إطلاق الرصاص من مسدّس على رياض الصلح. وكان رئيس الحكومة يهمّ بالدخول إلى منزل لآل الفلاييني واقع عند الطرف الغربيّ لحيّ الصنائع البيروتيّ، كان يُقام فيه حَفْل على شَرَفه. أخطأ الرصاصُ هدفه على الرغم من قرب المسافة، وأصبح تصرّف رياض الصلح في مواجهته حديث المدينة. فهو، على ما ذكرت النهار، قد «اندفع» نحو

الجـاني فما كان من حمـدان إلا أن رَكَن إلى الفرار وهو يطلـق النار، واندفع مرافقا رئيس الحكومة في أثره. فأصيب الطفلان معروف الفواري (5 سنوات) وكوكب السوّاح (9 سنـوات) وسقطا قتيلين وجُـرح رجلان من الحضور أو المارّة. وأمّـا الصلح فلبث ثابتاً في مكانـه إلى أن انجلـى الحادث عن القبض علـى الجاني بعد أن أصابه مرافق الصلح برصاصـة في رجلـه. وقـد أفاد الجـاني، في التحقيق، أنه سـوريّ قوميّ وأنـه أقدم على ما أقـدم عليه طلباً لثـأر ابن خالة له هو معروف موفّق كان أحدَ الستّة الذين نُفّذ فيهم حكـم الإعدام بعد أنطون سعادة، في تمّوز من السنـة السابقة، وأنّه كان متأثراً أيضاً بتشريد أخيه عبّاس حمدان في مجرى الحوادث نفسها. عُثر في ثياب الجاني علـى قنبلة يدويّة كان يريد تفجيرها لتغطية انسحابه وأفاد مرافق رياض الصلح أنّه لم يطلق من سلاحه غير رصاصة واحدة هي التي استقرّت في رجل توفيق حمدان...

جـاءت محاولةُ الاغتيال هـذه قَبْل أربعة أيّام مـن انتهاء الأزمة اللبنانيّـة السوريّة إلى إعـلان القطيعة المشهور، أي حـين كان الجانب السوريّ ينتظر ردّ الحكومة اللبنانيّة علـى مذكّرتـه «الإنذار». وكان شهر شبـاط قد عجّ - على مـا أسلفنا - بأخبار عودة الحـزب السـوريّ القوميّ، المنحلّ في بـيروت والمستتبّة أموره في دمشـق، إلى تهيئة وسائل استئنـاف العمـل المسلّـح في لبنان مع التلويح بالعـزم عليه والتبشير بـ«دوران عجلة الزمـن» في بيانـات اتّضح أنّهـا كانـت تُطبـع في سوريا. وقـد وافق ذلـك تظاهرات عنيفـة للحزب الشيوعيّ في بـيروت وطرابلس واجهتها الشرطـة بالعنف أيضاً واعتُقل مشاركـون عديـدون فيها وسقط ضحايا بـين قتيل وجريح. ومع وقـوف النهار في صفّ معارضـي الحكومـة، خلصـت، في 21 شبـاط، إلى أن «الحكومة السوريّـة جنحت إلى تأثـر خطى حسني الزعيم واتّخاذ قضيّة الحزب القومـيّ وسيلة للضغط»... مضيفة أن «الحكومـة عدلت عن توسيع نطاق القضيّة حتّـى لا تستغلّها دمشق». وقد حصلت في حالتـي الشيوعيّين والقوميّين مداهمـات وتوقيفات واستُدعي غسّان تويني للتحقيق غـير موقوف وعُلّل ذلـك باحتجاجه، في مقالة، علـى القمع الجـاري وبنشر النهار بياناً عنيفـاً أصدره من دمشق، بعـد أن استدعـاه القضاء العسكريّ اللبنانيّ للتحقيق، أحدُ قادة الحزب القوميّ عصام المحايري، وكان قد أصبح نائباً عن المدينة. ولكـن إجراءات القمـع هذه لبثت محـدودة نسبيّاً حتّى جرت المحاولة لاغتيـال رياض الصلح... وكـان بين المعتقلين، في أثرهـا، محمّد البعلبكي متّهمـاً بالدعوة لحزب ممنوع وبالحضّ علـى «كُره رجال السلطة».

أحدثـت المحاولـة هزّة استنكـار شديدة في البلاد. وقد أشرنـا إلى أن احتفالاً وداعيّاً لوزير الاقتصـاد فيليـب تقلا، في اليوم التالي، تحـوّل إلى منبر تنديد بالمحاولـة وإشادةٍ برئيس الحكومـة وتأييد لسياستها الاقتصاديّة في آن. وفي هـذا الاجتمـاع، خلص رياض الصلح إلى القول، مشيراً إلى محاولة قتله في كلمـة انتقد فيها الإنذار السوريّ للبنـان ومفاوضة الأردنّ لإسرائيـل: «أعيـدُ أمامكـم نَذْري وسأبقـى عليـه إلى أن يستردّ الله وديعته وقد [يكون ذلك] أقربَ من حبل الوريد».

علـى خـلافِ مـا أشـارت إليه النهار مـن تسـاهـل نسبيّ سادَ قَبْل محاولـة الاغتيال هذه، نَحَت الحكومة، بتحريض من النوّاب، نحو التشدّد في ملاحقة الضالعين في المؤامرة. وفي يومين بلغ عدد الموقوفين نحواً من ستّين، بينهم ثلاث نساء. واتّخذت تدابير على الحدود لمنع هرب المطلوبين. وكان التحقيق قد رجّح الصفة الحزبيّة (لا الشخصيّة) للجناية، بعد أن اعترف المعتدي بوجود رفاق له تبيّن أنّ ثلاثة منهم رافقوه ثمّ انتظروه عند مفترق شارعي فردان ومدام كوري، وأن أحدهم كان قد سلّمه المسدّس والقنبلة. وغداة المحاولة، كان بين مهنّئي الصلح الكُثر بالسلامة وفدٌ كبير من عين عنوب ضمّ في عداده رافع حمدان والد الجاني. وقد رحّب الصلح بهم واستذكر معهم الصداقة التي شدّت والده رضا الصلح إلى الأمير مصطفى أرسلان ابن تلك الناحية. وكان الصلح قد عزف فوراً عن الادّعاء الشخصيّ على الجاني تاركاً المبادرة إلى الادّعاء في يد الحقّ العام.

وفي المجلس النيابيّ، استقبل النوّاب الصلح وقوفاً وهم يصفّقون، وأُلقيت كلماتُ استنكار وتهنئة ودعوة إلى ترك التساهل. وقد عُرض على المجلس مشروع قانون كانت تُداول أخباره من مدّة، يسمح بالاعتقال الموقّت لكلّ من يعمل لهيئة تمّ حلّها قانوناً ويمنع المحاكم من منح الأسباب التخفيفيّة في ظلّ حالة الطوارئ، ويخوّل وزير الداخليّة منْعَ نشر الأخبار المخلّة بالأمن. وقد افتتح صبري حماده وحبيب أبي شهلا وإبراهيم عازار الكلام بكثير من الثناء على رئيس الحكومة وعلى ما أنجزه في السياسة والعمران وبالدعوة إلى هجر «التسامح» مع «الهدّامين» والصحف «المحرّضة على الإجرام»، إذ هو قد أضعف هيبة الحكم، ولكن مع اعتماد «التشجيع» للمعارضين في سبيل الخير العام. ولم يخرج عن سويّة استنكار محاولة الاغتيال وتهنئة رئيس الحكومة بالسلامة ركنان من أركان المعارضة هما سليمان العلي ومحمد العبّود. ولكن حين أفضى الكلام إلى كمال جنبلاط استرسل في خطبة وصفها بعض من سمعها بـ«الموعظة»، مستثيراً ردوداً تراوحت بين الذهول والاستهجان. افتتح جنبلاط كلامه بالقول إن التهنئة بالسلامة «يوجبها الدفاع عن حقّ الحياة» وبالإشارة إلى أنّه «فكّر» في عائلة رئيس الحكومة وفي أقربائه وأصدقائه «وكنت منهم في فترة قصيرة». ثمّ ذكر الخطيب «محاولة اضطهاد[ه] وأعوانه والشائعات عن قرب اعتقال[ـه]» نافياً عن نفسه الحقد والحسد والشماتة والضغينة، مؤكّداً أنّه إنّما أراد لرئيس الحكومة «ولغيره» «الصلاح والإصلاح». ولم يلبث أن عاد إلى ذكر عائلة رياض الصلح ولكن ليقول له هذه المرّة في إشارة، على الأرجح، إلى عائلة أنطون سعادة: «لكم أولاد ولغيركم أولاد». وكان قد قال عن الحكومة ورئيسها: «لم نبغِ له سوءاً ولكن فكّرت في طريقة استغلال الحكومة للحادث ضدّ المعارضة». ومع اعتماد الوعظ المتعالي في مخاطبته رئيس الحكومة والتنديد بكلام من زاروا هذا الأخير لتهنئته بالسلامة، أطرى جنبلاط نفسه وفكره كثيراً في هذه الخطبة فنوّه بنضاله «الشريف» وأشار إلى أن جيله «غير جيل رجال الحكم» مشيداً بـ«تكتّلات الجيل الجديد» ذاكراً منها الحزبين الشيوعيّ والسوريّ القوميّ، من غير سؤال عن معنى الجنوح، في صفوف هذا «الجيل»، إلى العنف والاغتيال السياسيّين. وهذا مع أن الجنوح المذكور كان هو، لا

غيره، مناسبة كلامه، فكان يفترض أن يكون أوّل ما يستوقفه ولم يكن يستقيم له أن يستنكر الجرم ويقرّظ مرتكبيه. عِوَض التوقّف عند هذا المشكل، شطح جنبلاط نحو «انطلاقيّة الغرب» التي رآها وقد تغلّبت على «قدريّة الشرق» وهذا قبل أن يبوّئ نفسه موقع الزعامة لـ«أوّل حركة تقدميّة اشتراكيّة في الشرق» مع كونه «وارث أكبر إقطاعيّة في لبنان». ومن عليـاء هذا «الإرث»، أشار إلى أنّه «يدافع عن تكتّلات الجيل الجديد» فيما «نائب إحدى المقاطعات الإقطاعيّة» (ويقصد إبراهيم عازار نائب قضاء جزّين!) «يطلب عقوبات تطهيريّة للحزبين القوميّ والشيوعيّ».

تولّى حميد فرنجيّة الردّ على «موعظة» جنبلاط فذكّر لرياض الصلح «جميلاً» هو «توحيد اللبنانيّين» مذكّراً بذلك «الذين كانوا في وقتٍ ما في ناحية لا تريد استقلال لبنان ولا كيانه» ومطالباً بتدابير صارمة لقمع الشغب وصيانة الحريّات لينتهي، إلى القول إن «الديماغوجيّ» إنّما «يستحقّ الاحتقار». وعليه تقدّم فرنجيّة وحبيب أبي شهلا وعبد الله اليافي باقتراح طرح على التصويت ضمّنوه استنكار الجُرم وتهنئة الصلح بالسلامة، وإبداء التقدير له وتجديد الثقة به وطلب التدابير المناسبة لمنع الفوضى والجريمة. وهو ما صوّت عليه المجلس بالأكثريّة، قبل أن يقرّ مشروع القانون السابق ذكره بالأكثريّة أيضاً، وقد عارضه جنبلاط وكميل شمعون وسامي الصلح وسليمان العلي ونصوح الفاضل.

وكان رياض الصلح قد ألقى كلمة شكر للمجلس ورئيسه، بعد التصويت على التوصية، وردّ فيها على خطبة جنبلاط ردّاً موجزاً غير أنّه بالغ الحدّة. قال الصلح إن أولاده وعائلته «تعوّدوا المخاطر وليسوا كأولاد غيري تربّوا في أحضان الاستعمار» ووصف جنبلاط بـ«المعتوه» وكلامه بـ«السفاهة» وخلص إلى أن «رجلاً يقوم ويقول مثل هذا القول يحرّض على الجريمة». وفي ختام الجلسة، تعهّد الصلح بألا يطبّق القانون الجديد على الصحافة إلا في حال الضرورة القصوى، مشيراً إلى أن نشرَ أنباءٍ عن قضايا يجري التحقيق فيها مكّن مطلوبين كثيرين من الإفلات.

أُطلق القوميّون الموقوفون تباعاً في خضمّ تدابير الفصل الجمركيّ بين لبنان وسوريا وتصفية «المصالح المشتركة». وكانت محاولة الاغتيال قد انتهت إلى الشدّ من أزر رياض الصلح وحكومته في هذا الظرف. وفي أوائل أيّار، ظهرت في الصحف مندرجات قرار المحقّق العسكريّ في القضيّة، وكانت حافلةً بالإشارات إلى ما للمحاولة من سوابق ومن تشعّب في الزمان والمكان وما تفرّعت عنه من إصرار ومثابرة على التوصّل إلى المآل المرسوم. أوضح القرار أنّ أفراداً من الحزب كانوا يتآمرون لقتل بعض من رجالات السلطة، وأخصّهم رياض الصلح. وقال إنّ شرذمة يقودها إيليّا رشيد خليفة، وفيها توفيق رافع حمدان وجوزف حداد وأديب أبو سلمان، تحيّنت الفرص لاغتيال رئيس الحكومة. فكان أنّهم كمنوا له خلف الأشجار في الجمّيزة في أوائل شباط، منتظرين قدومه لزيارة النادي الدوليّ هناك ولكنّه ألغى الزيارة. وكان أنّهم تربّصوا به عند زيارته

حنّا غصن، صاحب الديار، في بناية العسيلي (القائمة على الجهة الشماليّة من ساحة رياض الصلح اليوم)، ولكن الظروف كانت غير مواتية للتنفيذ. وفي أوائل آذار، حضر إلى بيروت توفيق رافع حمدان مع نسيبه يوسف حمدان الشوفي، وكان هذا قادماً من الأردنّ لأيّام. نزل توفيق ضيفاً على عبد الله الشوفي في رأس بيروت وعلِم هناك، من الزينة الجارية إقامتها، بخبر الحفلة التي كان آل الغلاييني مُزمعين إقامتها على شرف رياض الصلح، فنَقَل هذا الخبر إلى رفاقه في الشرذمة الآنفة الذكر، إيليّا وأديب وجوزف. أخذ إيليّا يلتقي توفيق يوميّاً في حَرَم الجامعة الأميركيّة. وقبل الحفلة بيوم، عاينا معاً دار آل الغلاييني. وفي اليوم الموعود، التقى الأربعة في ساحة الشهداء وتوجّهوا من هناك بالترام إلى الجامعة الأميركيّة ومنها إلى دار آل الغلاييني. وفي الطريق، دخل إيليّا وتوفيق بستاناً سلّم فيه الأوّل الثاني المسدّس مع مشطين وقنبلة. بعدها توجّهوا متفرّقين إلى مقبرة الدروز القريبة من الدار، وانفرد عنهم توفيق ليختلط بالمتفرّجين... إلى أن حضر رئيس الحكومة وكان ما كان. فضلاً عن محاولة الاغتيال، وجد قرار المحقّق لهؤلاء ولآخرين مسؤوليّة عن «إعادة تنظيم حزب سياسيّ منحلّ وتشكيل جمعيّة سرّية غايتها تغيير كيان الدولة». ونَسب القرار إلى عجاج المهتار، على الخصوص، «إيجاد مصنع للأسلحة والذخائر الحربيّة بقصد قلب الأوضاع القائمة والتعدّي على دور الحكومة والجيش» إلخ.

وفي 22 أيّار، انعقدت المحكمة العسكريّة واحتلّ موقع الرئاسة منها وموقع الادّعاء العامّ العقيد أنور كرم والقاضي يوسف شربل، أي من كانا في هذين الموقعين عند محاكمة أنطون سعادة. وقد حكمت المحكمة بالإعدام على توفيق رافع حمدان وبالعقوبة نفسها غيابيّاً على إيليّا رشيد خليفة. وقضت بأحكام سجن متباينة للمتّهمين الآخرين. وقضت أيضاً بسجن محمّد البعلبكي شهرين ونصف شهر ابتداءً من منتصف آذار، فأطلق سراحه بعد أيّام وقضت بإغلاق جريدته كلّ شيء المدّة نفسها. وقد ثبّتت لجنة العفو الحكم على حمدان ورفعته إلى رئاسة الجمهوريّة. وعلى أثر زيارة من مجيد أرسلان وبهيج تقيّ الدين ومشايخ دروز، وجّه رياض الصلح كتاباً إلى رئيس الجمهوريّة ملتمساً منه إبدال الحكم على حمدان. جاء في الكتاب أن الحادث لم يترك في نفس كاتبه «غير الشكر العميق للعزّة الإلهية على فيض رحمتها وعطفها، يمازجه الألم الشديد من أن يحاول البعض إدخال أساليب لا تتّفق مع تقاليد لبنان البلد الذي يقدّس حرّيّة الفكر والعقيدة ويعتزّ بروح التسامح والمحبّة التي تربط أواصرها بين مختلف أبنائه». عبّر الكاتب أيضاً عن الأمل في أن يكون «للتدبير الرحيم» من رئيس الجمهوريّة «أثرٌ حاسم في قلوب الذين ضلّوا جادّة الصواب لسبب من الأسباب، يعيد بهم إلى الطريق السويّ ويدفعهم لتقديس المُثُل العليا التي هي شعار لبنان والسواد الأعظم من اللبنانيّين». وقد قبل رئيس الجمهوريّة هذا الالتماس فاستُبدلت بعقوبة الإعدام عقوبةُ الأشغال الشاقّة المؤبّدة. وأمّا الطفلان الضحيّتان، فطلب الصلح لاحقاً في مجلس النوّاب إضافةَ مبلغ إلى «النفقات السرّيّة» لرئاسة الحكومة حتّى يتمكّن من تعويض ذويهما ومعهم أحد الجريحين الذي كانت إصابته بالغة على ما بدا.

عُـزِّزت الحراسـة حول رياض الصلح بَعْد هذه المحاولـة. ولكن لم يَبْـدُ أنّ نظامَ عمله اليومـيّ الحافـل بالتجوال قد تغيّر. فيومَ الحكم على حمـدان، كان يحضُر مع رئيس الجمهوريّـة مهرجاناً في الكلّيّة العامليّة، في رأس النبع، قُدّر المتفرّجون فيه بثمانية آلاف. وفي أواسط حزيران، سافَرَ إلى اجتمـاع جامعة الدول العربيّة في الإسكندريّة، إلخ. بـدا إذن أنّ انفراط الشبكة التي أَعَدّت مُحاولـة الاغتيال قد مَنَع تكرار هذه المحاولة إلى حـين. وحـين خـرج رياض الصلح مـن الحكم في شبـاط من العـام التالي كـانت أمامـه حملـة الانتخابـات النيابيّة وما تفترضـه من جولات، ولا نجد مـا يشير إلى أنّه خاض فيها على غير الصورة المألوفة، باستثناءِ أنّ وجود اسمه (عمليّاً) على اللائحتين المتنافستين معاً قد يكون وفّر عليه بعض التجوال، وكذلك وفاة والدته في إبّان الحملة الانتخابيّـة. وفي تلك المرحلة، كانت صحفٌ مناوئة لرياض الصلح قد راحت تطالب برفـع الحراسة من حوله، محتجّةً بخروجه مـن رئاسة الوزراء! علـى أنّ خليفته حسين العويني أبى الاستجابة لهذا الطلب.

م- 129 الزيارة

سافَرَ رياض الصلح إلى عمّان يوم الجمعة في 13 تمّوز. وكانت الحياة قد نَشَرَت في عددها الصـادر يـوم 7 تمّـوز أن سَفَره مقـرّر «صباحَ اليوم»، وهو مـا يؤكّد أنّ موعـد السفر أُخّر ستّـة أيّام أو أسبوعـاً تامّاً لأنّ «صباحَ اليوم» كانت كثيراً مـا تعني «صباحَ أمس» في صحف تلك الأيّام! لاحقاً وَرَد في تقرير ضَمّته أوراق مـدير الأمن العامّ اللبنانيّ أن الملك كان قـد دعـا الصلح لحضـور «ليلة المعراج» معـه ولكن مقرّبين مـن الصلح نصحوه بتأجيـل الزيـارة إلى ثـاني أو ثالث أيّـام «العيد» حتّـى يحضر الصلاة في بـيروت ويتقبّل التهـاني فتكون مناسَبةً لإظهار «شعبيّته». وفي هذه الرواية التي راحت بعض الروايات المتأخّـرة تنقلهـا، أو تنقل مـا هو بمثابتهـا كابراً عن كابر، تغليـطٌ واضح. فإنّ 13 تمّـوز وافـق في تلك السنة العاشر من شوّال فيمـا ليلة المعراج يُحتفل بها في 27 رجب أي قَبْـل ذلك بشهرين وأسبوعين! وحتى لو كانت «ليلة القدر» (27 رمضان) هي المقصودة، فإنّـه كان يسـع الصلح أن يسافر في 26 رمضان لحضور الاحتفال بها في عمّان وأن يعود في 29، أي قَبْـل العيـد بيـومٍ أو اثنـين، مـا دام أن المـدّة المقرّرة لزيارته كانـت (كما تبيّن لاحقاً) ثلاثة أيّام يعود في رابعهـا. الواقع إذن أن الصلح لم يسافر في ثاني يوم العيد ولا في ثالثـه بـل في عاشره! ويجوز أن يكون لهذا التأجيل أيّ سبب لم يُعرف يتعلّق بالصلح أو بالملك، ويجوز (وهو مـا نرجّحه) أن يكون السبب اضطرابَ صحّة الصلح، وهو مـا جعله يصطحـب طبيبه معه في رحلته تلك (ولم يكن هـذا معهوداً منه في أسفارٍ سابقة) إذ كان يخشـى، علـى مـا يبدو، أن يعاوده، في عمّان، عارضٌ مـا كان قد ألمّ بهِ في بيروت. وليس في الأمـر مـا يُستغرب. فـإنّ نظام الحياة العاصف الذي فَرَضَـه رياض الصلح على نفسـه أخذ يعرّض صحّته، في السنوات الثلاث الأخيرة من حياته، لنكساتٍ تكرّرت وظهَـرت أخبارُها (أو أخبارُ بعضهـا) في الصحف. وكان هذا الأمر نفسه يَستبعد، على

الأرجح أيضاً، إقدامه على السفر قبل العيد إلى مدينة تُثقل على صحّته فيها قيودُ الصيام فضلاً عن أعباء الزيارة الرسميّة.

ليس هذا التدقيق في تأخير رحلة الصلح الأخيرة وعِلّله ترفَ مؤرّخين. بل إنّ ثمّة ما يزكّي الظنّ أن التأخير المذكور منح الراغبين في قتل رياض الصلح كلّ ما كان يحتاج إليه إحكامُ خطّتهم وتنفيذها من وقت. فقد استلزم الأمرُ رواحاً ومجيئاً ما بين دمشق ودرعا وعمّان (وقد يُضاف غيرها ممّا نجهل) وإلى تكوين فريق موزّع الإقامة بين هذه المدن، وإلى توفير وسائلَ ورصْدِ أماكنَ واحتياطٍ لتخبئة الجناة أو لتهريبهم، إلخ. ولم يكن مضموناً أو مرجّحاً، في ظروف تلك الأيّام، أن يتيسّر ذلك كلّه في حدود أيّام ثلاثة هي المدّة المقرّرة لزيارة رياض الصلح لعمّان. فكان يجوز التحقيقُ إذن في سبب تأجيل الزيارة - إن لم يكن مجرّدَ المرض أو تَقاطع الشواغل - وكان يجب التدقيقُ في استعمال القتلة والمحيطين بهم للأيّام التي سَبَقت الجريمة. ولكن التحقيق الذي جرى في اغتيال الصلح كانت نتائجه من النقص والتفاهة بحيث إنّ وقائع الجريمة نفسها (وهي قد وقعت على مرأى ومَسْمع من أناس غير قليلي العدد لبثوا أحياء بعدها وكان يمكن الوصول منهم إلى روايةٍ تامّة) بقيت إلى اليوم عُرْضةً للزيادة والنقصان والتناقض وللتلفيق المُغرض على الأخصّ.

وما نَعلمه عن وقائع الزيارة (قَبْل الوصول إلى وقائع الاغتيال) يبدو قليلاً. كان بصحبة رياض الصلح أربعةُ أشخاصٍ هم مرافقه العسكريّ الدائم المفوّض عبد العزيز العرب، وطبيبه نسيب البربير، ومحمّد شقير رئيس تحرير النداء وبشاره مارون صاحب الروّاد. وقد نزل الصلح مع هذه الجماعة ضيفاً على الملك في فندق فيلادلفيا. وقيل بَعْد اغتياله إنّه أبدى رفضاً لتعزيز الحراسة حوله ولكنّ هذا النوع من الكلام يتعثّر، في الظرف الذي قيل فيه، أن يُقْبَل على علاّته. وأشار أصحابه إلى صفاء مزاجه وبقائه على مَرَحه المعتاد في أثناء الرحلة ولكن أشاروا أيضاً إلى ذِكْره الموتَ، ولو في مَعْرض الهزل، أكثرَ من مرّة.

وقد استَقْبل الملكُ ضيفه مراراً (ثلاثَ مرّات، في إحدى الروايات) خلال أيّام هذه الرحلة. وجَرَت بين الرجلين محادثاتٌ لم يُعْلَن شيءٌ من فحواها، ولكن نُقِل عن رياض الصلح، بعد اغتياله، أنّه أفضى بإشاراتٍ متفاوتة الوضوح إلى ما دار فيها لثلاثِ جهاتٍ على الأقلّ: أسرته (في اتّصال هاتفيّ بها) ومحمّد شقير وتوفيق أبي الهدى رئيس وزراء الأردنّ سابقاً ولاحقاً. والشهاداتُ الثلاث متوافقةٌ إلى حدّ يجعل الطعنَ فيها أمراً صعباً، ويُسندها أيضاً شَبَه جزء من الكلام الذي نَقَله الصلح عن الملك بكلامٍ أفضى به هذا الأخير، سرّاً أيضاً، (وكُشِف عنه بَعْد زمنٍ طويل) لوفدٍ أميركيّ. وخلاصةُ الكلام أنّ الملك أدرَكَته الشيخوخة وأخَذَ يشعر بدُنُوّ أجَله وأنّه قلِقٌ على مصير مملكته بَعْده بسبب من حالِ بِكْره وليّ عَهْده طلال الخاضع للعلاج من داءٍ عصبيّ ومن حالِ ولده الثاني نايف غيرَ الكفؤ لتولّي شؤون المملكة، ومن صِغَر سنّ حفيده حسين بن طلال

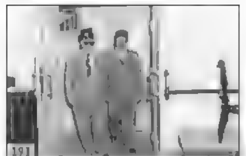
الذي يأتي ثالثاً بين المرشّحين المحتملين لتولّي العرش بعد مؤسّس المملكة. ومع ظهورِ شيءٍ من الاضطراب في نَقْل الصيغة التي عرَضها الملك لرياضَ الصلح، بدا أنّها تتمثّل في تسميةِ ملك العراق فيصل بن غازي وليّاً لعَهْدِ المملكة الأردنيّة. حتّى إذا توفّي الملك عبد الله تحقّقت في شخص فيصل وحدةُ العرشين العراقيّ والأردنيّ. كان فيصل، في تلكَ الآونة، على مَقْربةٍ من سنّ الرشد، وكان لا يزال يتابع دراستَه في بريطانيا ويرعاه خالُه الوصيّ عبد الإله بن عليّ. وليس من نافل القول الإشارة إلى أن الملكة عاليه بنت عليّ، والدة فيصل (وكانت قد توفّيت في أواخر سنة 1950) كان لها مقام رفيع في نفس عمّها عبد الله، وهو أمر تسلسل أثره في الأردنّ إلى يومنا هذا.

ما قيمةُ هذا العَرْض الذي قيل إن عبد الله أفضى به لرياض الصلح وعَهِد إليه بدورٍ ما في تحصيل قبولٍ له من الجهة العراقيّة – وهي أوّل من يتبادر إلى الذهن، طَبعاً – وربّما من الجهتين المصريّة والسعوديّة أيضاً، وهما جهتان قد يكون إيكالُ استئناسهما لرياض الصلح أقربَ إلى حُسْن التدبير وأولى بالانتباه من تكليف هذا الأخير مفاوضة الجهة العراقيّة؟ وما الذي أجاب به رياض الصلح، إن صحّت الرواية كلُّها؟ في كتاب صدر سنة 1962، روى ناصر الدين النشاشيبي، وكان آنذاك متزوّجاً من علياء رياض الصلح، أنّ توفيق أبو الهدى حدّثه سنة 1955، بأمر زيارته رياض الصلح في فندقه بعمّان وذلك بطلَبٍ من هذا الأخير قُبَيْل اغتياله... أخبرَ الصلحُ أبو الهدى بأنّ الملك عَهِد إليه بالمهمّة التي أشرنا إليها توّاً. وأضاف أنّه قبل التكليفَ ونَصَح الملك، إن كان راغباً في إتمام الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ، بإعلان تخلّيه القطعيّ عن مسعى المصالحة المنفردة لإسرائيل ثمّ بإيكالِ رئاسة وزرائه إلى شخصيّة تحترمها الدول العربيّة. هذه الشخصيّة لم تكن – في القول المنسوب إلى رياض الصلح – غير توفيق أبو الهدى نفسه.

يَعْكس ما كان في حينه (وما أصبح بعد ذلك) معلوماً من الحوادث الجارية في الشرق العربيّ ومحيطه ضوءاً ساطعاً على كلام الملك عبد الله وعلى جواب رياض الصلح في آن. ويكشف هذا الضوءُ قامتين جبّارتين لمناوِرَين عزيزَي النظير في السياسة، جَهِد كلّ منهما لحشر الآخر في دائرة مرماه المختار. وفي كلا المَرْميين لم يكن لمشروع الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ غيرُ

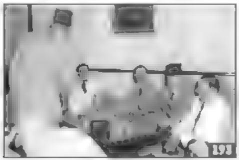


190 عبد الله ورياض



191 صور أخيرة لرياض الصلح في عمّان...





193،192 ...صور أخيرة لرياض الصلح في عمّان

موقع الوسيلة. فيسعنا التخمين أن أيّاً من الرجلين لم يكن يجد هذا المشروع مرجّح النفاذ، ولا هو أقبل عليه لذاته بالتالي. كانت تَحُول دون الاتّحاد المشار إليه أربعةُ حوائل كبيرة على الأقلّ. الأوّل توزيع المواقع في البيت الهاشميّ الذي كان له رأسان كبيران يَحْسب كلّ منهما للآخر كلّ حساب، وكانت العلاقات بينهما قد تقلّبت عَبْر السنين، مع بقاء قدْر من تجانس المواقف الإجماليّ ومن التضامن في وجه الكتلة العربيّة الأخرى، خصوصاً في ما عَرَض لدول الجامعة العربيّة وبينها من مناسباتٍ ومواجهات سياسيّة. هذان الرأسان هما عبد الله وعبد الإله. فهل كان الثاني سيَقْبل بالصيغة التي عَرَضها الأوّل للاتّحاد؟ وما الذي كان سيؤول إليه، في هذه الحال، مشروعا الهلال الخصيب وسوريا الكبرى وهما - مع ما يَظْهر بينهما من تكامل - مَظْهر الصراع المركّب الدائر بين العرشين ثمّ بينهما وبين الكتلة العربيّة الأخرى على سوريا؟ وفي ما خصّ رياض الصلح، كانت المودّة محفوظة إجمالاً بينه وبين البيت الهاشميّ العراقيّ، وذلك بخلاف حاله مع ملك الأردنّ. الثاني أنّ العراق خرج من حرب فلسطين بلا اتّفاقِ هدنة مع إسرائيل. هذا فيما خرج الأردنّ باتّفاقِ هدنة وبسعيٍ إلى الصلح المنفرد وإلى جعل صيغة التقسيم التي أسّسها قرارُ الأمم المتّحدة في سنة 1947 ثمّ غيّرت خرائطها وملامحها الأمورُ الواقعة بعد ذلك أمراً مقضيّاً من الجهتين العربيّة والإسرائيليّة. فكيف كان سيُسوّى هذا الاختلاف في حال اتّحاد الدولتين (بل أيضاً في حال البدء بمجرّد توحيد الجيشين، وهذه فرضيّة ذكرت)؟ وكيف كانت ستعالج دول الاتّحاد الدوليّة لهذه الجهة وردّ إسرائيل المنتظر عليه؟ الثالث أنّ القطرين كانا معلّقين بركاب بريطانيا العظمى. ولكن موقع هذه العلاقة في كلّ منهما كان جدّ مختلفٍ عن موقعها في الآخر. ففيما كانت المملكة الأردنيّة إذ ذاك بلاداً فقيرة يتعذّر عليها القيام بأود جيشها وأجهزتها الأخرى من غير المعونة البريطانيّة، كان العراق بلاداً زاخرة بالطاقات من كلّ نوع، وكانت نواديه السياسيّة وشوارعه تضجّ بمطلب الخلاص من القبضة البريطانيّة. فكيف كان سيعالج الطرفان المتّحدان هذا الاختلاف بينهما وأيّ موقف كانت ستقفه بريطانيا من مشروع الاتّحاد؟ الرابع هو الميزان المنصوب بين الكتلتين العربيّتين المشار إليهما، وهو ميزان كان من شأن الاتّحاد أن يُدْخِل إليه الخلل فيهدّد الأرجحية المصريّة العامّة ويَستنفر

الحذر السعوديّ من نهضةٍ هاشميّة جديدة، ويضع مصير سوريا المضطربة (ومن ورائها لبنان) على محكّ خشن. وهذا مع العلم بأنّ كلاًّ من هذه العناصر أو المواقع له بُعده الدوليّ: البريطانيّ المتشبّث في الحالة المصريّة والأميركيّ المستقرّ في الحالة السعوديّة والمتعدّد الطرف (أي البريطانيّ المهدّد والأميركيّ المستجدّ والفرنسيّ الساعي للعودة) في الحالة السوريّة. فكيف كان سيسع الملك عبد الله أن يَنْفذ بمشروعه من جبال الحذر والعداء هذه بمعونة رياض الصلح أو بغيرها؟

طلب رياض الصلح من الملك ما رآه شرطاً لا للنجاح في مهمّته، على الأرجح، بل لمنحها فرصةً للإقلاع. وكان طلبه مصوّباً إلى موضع العقدة من العوائل المبيّنة أعلاه. الطلب كان أشبه بمقصّ (للعقدة) ذي شفرتين: الخروج النهائيّ من مفاوضات الصلح المنفرد مع إسرائيل، وإخراج سمير الرفاعي من رئاسة الوزراء ليحلّ محلّه توفيق أبو الهدى. كان الملك عبد الله نفسه قد قال لوكيل ناظر الخارجيّة الأميركيّ ماك غي، في آذار من العام نفسه، إنّ الإسرائيليّين «إن لم يجدوا في أنفسهم القابليّة للتوصّل إلى اتّفاق مع رئيس الوزراء الحاضر سمير باشا الرفاعي المعروف جيّداً بموقفه المعتدل والمتعقّل فإنّه [أي الملك] لا يرى احتمالاً للتوصّل إلى مثل هذا الاتّفاق في المستقبل المنظور». وأهمّ من ذلك أن الملك كان قد شكا للعضو الأميركيّ في لجنة التوفيق الدوليّة الخاصّة بفلسطين هاملتون فيشر، قبل أسابيع ثلاثة من مقتله، ما شكاه لرياض الصلح: هرَمَه ومشكلة خلافته. ولكنّه لم يَخلص من هذه الشكوى إلى وضع الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ على المائدة. وإنّما خلص منها إلى شكوى أخرى هي الشكوى من عزوف الجانب الإسرائيليّ عن أيّ تنازل يُعتدّ به، يقدّمه مهراً للصلح المنفرد مع الأردنّ، والشكوى أيضاً من قلّة الناصر الغربيّ للملك في المجاذبة الدائرة بينه وبين الحكومة الإسرائيليّة.

وذلك أن التصلّب الإسرائيليّ كان هو موضع البَرَم الملكي الفعليّ. كان مُرادُ الملك أن يتوصّل إلى ما يمكن تقديمه للعرب وللفلسطينيّين على أنّه الحلّ الأمثل المتاح للمسألة الفلسطينيّة. وهذا هدفٌ كان يقتضي أن تسلّم إسرائيل بحلّ وسط لمُشكل اللاجئين وأن تَنزل للملك - بعد القبول بصيغةٍ وَسَطٍ أيضاً - عن مناطق احتلّتها من القسم المقرّر للعرب في فلسطين، فيضمّ هذه المناطق إلى ما تحت يده من ضفّة الأردنّ الغربيّة ويُبْرِم صلحاً يسعه أن يدافع عنه أمام الفلسطينيّين والعرب. فهل كان الملك قد أصبح مستعداً في تموز لترك السعي إلى مغنم من إسرائيل لم يكن يبدو مرجّح التحصيل، والإلتفات إلى أفق آخر هو الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ، وقد بدا أن إدارة الظهر لإسرائيل بادرة لا محيص عنها لافتتاح السعي إليه؟ هل سلّم الملك لرياض الصلح بوجاهة مطلبه؟ لم يُنقَل شيءٌ عن رياض الصلح ولا عن الملك بهذا المعنى. ولكنّ الأرجح أن مشروع اتّحاد الدولتين (أو الجيشين) برمّته لم يكن غير مناورة شاء منها عبد الله أن يُنعش، بالضغط والتهويل، أريحيّة إسرائيل المتجمّدة. وكان معنى ما طلبه رياض الصلح أن مشروع الملك، إن لم يكن مناورة فإنّ له مَهراً لا بدّ أن

يُغْرَض بادئ ذي بدء على العراقيّين وعلى الفلسطينيّين وسائر العرب. اغتيل رياض الصلح غداة هذه الأحاديث مع الملك. وبعد اغتياله بأربعة أيّام، اغتيل الملك عبد الله وهو داخلٌ إلى المسجد الأقصى. وقد ذُكِر لاحقاً أنّ الملك عرض على الصلح أن يزور القدس بصحبته ويطير بعد ذلك إلى بيروت من مطار قلنديا، ولكن الصلح تمسّك بموعد عودته. وقد وصل عبد الله إلى القدس عشيّة اغتياله وهو على موعدٍ الغداةَ مع مفاوضيه الإسرائيليّين فكان أنّه لم يُدرِك موعده.

بعد اغتيال عبد الله، اعتلى العرش بِكْرُه طلال الذي عاد من سويسرا حيث كان يُعالَج. ولم تَحُل دون هذه الخلافة حوائلُ يتعثّر تخطّيها ولا دبّت الفوضى. وكان أوّل ما فعله طلال (أو أخوه نايف، الوصيّ على عرشه، بالأحرى) قبول استقالة الرفاعي، ودعوة أبو الهدى إلى تأليف الحكومة. قَطَع أبو الهدى مفاوضات الصلح المنفرد مع إسرائيل ونبذ مشروع سوريا الكبرى. غير أنّه أغلق الباب أيضاً في وجه الاتّحاد مع العراق. وكان هذا الاتّحاد قد بدا لوهلة، في أثناء الانتقال القلق من عهد عبد الله إلى عهد طلال، وكأنّه خَطَرٌ من أخطار عدّة (إسرائيليّة وسوريّة وفلسطينيّة) لم تلبث أن نجت منها المملكة الأردنيّة. فمن دون ملكها المؤسّس، بدا الأردنّ فجأة أشبهَ بأرض معلّقة المصير قد يُقْدِم العراق على ضمّها منه بدولة قد ينشأ اتّحادٌ بينها وبين الدولة العراقيّة. على أنّ الأخطار الآنفة الذكر أبطل بعضُها بعضاً. وكانت اليد البريطانيّة (ومعها الأميركيّة) لا تزال لها قوّة توجيهٍ أو ضغطٍ فاعلة في الدولتين. وقد انتهت الدولتان العظميان، بعد ترجّح بريطانيّ أقلق كثيرين، إلى القَطْع بأفضليّة المحافظة على الحدود القائمة بين دول المشرق. وكانت يدُ إسرائيل مغلولة نسبيّاً بوطأة نزاعين تصدّرا مسرح الشرق الأدنى في تلك الآونة: أوّلهما المواجهة التي بدأتها إسرائيل مع سوريا، بما أطلقته من أشغالٍ استصلاحٍ في أراضي المنطقة المجرّدة من السلاح وفي مجرى نهر الأردنّ، وثانيهما المواجهة التي احتدمت، في تلك المدّة نفسها، بين مصر وإسرائيل لتقييد الأولى حركة مرور السفن والسلع من إسرائيل وإليها عبر قناة السويس وخليج العقبة. وكان تفجّر المواجهة مع إسرائيل ومعه ضَعْف الجيش السوريّ والأزمة المفتوحة بين ضبّاطه النافذين، وفي مقدّمهم أديب الشيشكلي، والأحزاب الرئيسة في البلاد، يقبض اليدَ السوريّة أيضاً عن المغامرة بتدخُّل عسكريّ في الأردنّ.

ج- 130 جريمةٌ مشهودةٌ، وقائعُ تائهة

تناوَلَ رياض الصلح وأصحابه غداءهم الأخير في عمّان، بعد ظهر الاثنين، السادس عشر من تموز، وذلك إلى مائدة إلياس المعشّر في نادي عمّان. وكان مقرّراً أن يسافر رياض الصلح وسمير الرفاعي إلى بيروت في وقتٍ واحد ولكن في طائرتين: الأوّل في الطائرة الملكيّة والثاني في طائرة أخرى. على أنّ رياض الصلح رغب في تأخير سفره إلى ما بعد إقلاع طائرة الرفاعي بنصف ساعة، وأبلغ ذلك إلى خالد شهاب وزير لبنان المفوّض في

عمّـان، طالبـاً إليه أن يسبقه إلى المطار لتوديع الرفاعي. ذُكـر أيضاً أن الصلح - بعدما عـدّل ساعة سفره - سـأل فرحان الشبيلات الذي كان يُفترض أن يودّع الرئيسين معاً باسـم الملـك ألا يتجشّـم عناء العودة مـن المطار لمرافقتـه إليه بعد أن يـودّع الرفاعي. وهـذا - إن صحّ - يفسّر خلوّ الموكـب الذي انطلق برياض الصلح إلى المطار من أيّ ممثّل للملـك. وأمّـا الداعي الذي دعا الصلح إلى طلب التعديل المشـار إليه فالتخمين الأرجح أنّـه رغبته في تجنّب الاستقبال الحكوميّ الذي كان سيجري للرفاعي في مطار بيروت وحِفْظ المسافة بين مستقبلي الرفاعي الرسميّين ومستقبليه هو.

لاحقـاً قيـلَ إن سيّارة الهدسـون الزيتيّة اللون التـي ضمّت قَتَلة رياض الصلح كانت منتظِـرةً أمـام نادي عمّـان. وفي الثالثة والنصـف، توجّه رياض الصلـح ورفاقه إلى فندق فيلادلفيا ليأخذوا أمتعتهم. وعند خروج الصلح من الفندق تقدّم منه رَجُل كان عند البـاب محيّياً. رَفَع الصلح نظارتيه القاتمتين عن عينيه وبدا أنّه لم يَعْرِف الرجل الذي سمعـه بعض الشهـود يَذْكر للصلح أنّـه لبنانيّ. ردّ هذا الأخير تحيّـة الرجل علـى نحو «عـاديّ» وأكمـل طريقه. لاحقاً، عنـد معاينة اثنين من الجُناة قَتِـلا أو عند تحصيلَ صُـوَرٍ لهمـا، قال بشاره مارون إنّ هذا الشابّ هو ميخائيل الديك وهو من التقت رواياتُ مختلفـة المشارب علـى القول إنّه هو الذي أطلق النـار علـى رياض الصلح. ولكـن نسيب البربيـر الذي شاهَـد القاتلَ عن قُرْب، انفرد بالجزم بأنّ الرَجُـلَ الذي ظَهَر في الفندق هو محمّد أديب الصلاحي وبأنّه هو الذي قَتَل رياض الصلح.

في الرابعـة إلا رُبعـاً، انطلـق الموكب من فنـدق فيلادلفيا المجاور للمـدرّج الروماني في أسفل جبل القلعة نحو المطار الواقع إلى الشرق من المدينة. من كان في هذا الموكب؟ المؤكّد أنّ رياض الصلح كـان في المقعد الخلفيّ الأيمن من السيّارة الملكيّة وجلس إلى يساره الطبيب نسيب البربير. وإلى جانب السائق، جلس الضابط الأردنيّ الرئيس محمّد علـي بكري بك، المكلّـف مرافقة الصلح طوال زيارته. وفي سيّارة ثانية تبعت السيّارة الملكيّـة، جلـس في المقعد الخلفيّ محمّد شقير وبشاره مـارون، وجلـس بجانب السائق مرافق الصلح اللبنانيّ عبد العزيز العرب. في مـا عدا ذلك، يسود الروايات المتعاقبة نَقْصٌ وإبهـام جسيمـان. هـل كانـت تَتْبع السيّارتين سيّارة حراسـةٍ فيها جنود؟ توحي بهذا مـاجَرَيـاتُ المطـاردة التي تلت فِعْـلَ الاغتـيال وإن تكـن بعض الروايـات تشير إلى سيّارة جيب عسكريّة وبعضها إلى ثلاثٍ وبعضها لا ينكر غير الدرّاجين. فهل سَبَقَ السيّارتين المدنيّتين درّاجٌ واحد (أو اثنان) لمجرّد تسهيل المرور؟ أم كـان هنـاك درّاجون آخرون يتولّون المواكبة والحراسة أو جانباً منهمـا؟ تباينت الأجوبة عن هذا السؤال (من غير أن يطرح بالضـرورة) ونُسـب إلى عبد العزيز العـرب وإلى نسيب البربير قولهمـا إن الموكب كان خلـواً من أيّ عنصر عسكريّ أردنيّ باستثنـاء بكري بك. بعد الحَدَث بساعاتٍ أربع، ذَكَـرت الحكومـة اللبنانيّة، في بيانها الأوّل المُحْكَـم السبك لخبر الاغتـيال ووقائعه (وقـد بثّته الإذاعة اللبنانيّة)، أنّ سيّارة القَتَلـة «اخترقَت نطاقَ الحرس» فماذا كانت عنـاصرُ ذلك النطاق وصورته، إن هو وُجِد؟ وذَكَرت الصحف أنّ «جنوداً» لاحقوا القتلة

مـع عبـد العزيز العرب وبكـري بك فكـم كان عددهم؟ وأيـن كان موقعهم مـن الموكب؟ قيل إنّهم كانوا عناصر في مخفر ملحق بمستشفى قريب، وقيل إنّهم كانوا عابرين لا غير. يَعْتَوِر الغموضُ والتشويش، بل التضارب، هذه الملامح وغيرها من صورة الحدث في ما وَصَلَ إلى أيدينا من رواياتٍ له.

كان مطار عمّان القديم (مطار ماركا وهو لا يزال عاملاً) قريباً من المدينة وقريباً أيضاً مـن محطّة السكّة الحديديّة في شرقها. فلم تَمْضِ دقائقُ على إقلاعِ موكب رياض الصلـح حتّى وَصَلَ إلى المحطّة فاضطرّ إلى الإبطاء، على ما ذُكِر، عندَ مفرّق هنالك أو لتقاطـع السكّة الحديديّة وطريق المطار. وفي هذه اللحظات زادت سيّارة الهدسون التي كانـت تَتْبع الموكب من سرعتها وتجاوزت السيّـارة التي كانت تقلّ مرافقي الصلح اللبنانيّـين. استفـزّ الأمرُ عبد العزيز العرب فدعـا السائقَ إلى الإسـراع ومَنْع الهدسون مـن الفصل بـين سيّارة المرافقين وسيّارة الصلح. وقد كانـت سيّارة المرافقين على وشك أن تُـدْرك الهدسون حين حاذت هـذه الأخيرة سيّارة الصلح وامتـدّت من المقعد المجاور للسائق فيها يدٌ تُطْلِق النار من مسدّس...

لاحقاً عاين كامل مروّة هذا الشَّطْر من الطريق الذي شَهِد الاغتيال. فذكَرَ أنّ أعمالاً كانـت جاريةً لتوسيع الطريق أكَلت جنباً من التلّة المحاذية فحلّ محلّه لسانٌ تُرابيّ ممهّد يُسايِر الطريق المعبّدة مسافةً ما تعود الطريق بَعْدَها إلى عَرْضِها السابق. على هذا اللسـان تمكّنـت سيّارةُ الجُناة من محاذاة سيّارة الصلح وتنفيـذ الاغتيال. لاحقاً أيضاً ذَكَـر نسيب البربير أنّه شاهَدَ الجاني وهـو يُطْلِق النار، وأحسّ بجسمٍ ثقيل يمسّ ظهره فطلب إلى الصلح أن يلقي بنفسه في قاع السيّارة لأنّ النار تُطْلَق عليها. ولكنّ الصلح قـال له إنّه يريـد أن يرى من يطلق النار. قال هذا وأُصيـبَ إصابتين متلاحقتين في قلبه وفكّه. لاحقاً ترجّحت الأقوال في عدد الرصاصات التي أصابت الصلح بين اثنتين وأربع...

لم يلبـث السائق أن أَوْقَف سيّارة الصلح مضطـرّاً لأنّ الهدسون زَحَمَتْها في الموضع الذي تعود فيه الطريق ضيّقةً ونَزَل من السيّارة بكري بك مستنجداً. ولا نعرف من التصرّف الفـوري لسيّارةِ رفـاق الصلح سوى أنّها توقّفت أيضاً لينـزل منها محمّد شقير فيما بقي فيهـا مارون والعرب. بعـد ذلك انطلق سائق هذه السيّـارة ومعه العرب وبكري بك في أثَـر الهدسون التي واصلت سيرها بأقصى سرعة. لاحقـاً، أي حالَ شُيوع الخبر، انفردت إذاعةُ إسرائيل بالقول إنّ القاتلَيْن نَزَلا من سيّارة الهدسون ليُطْلِق الديك الرصاص على الصلح عن بُعْدِ مترٍ واحد، بعدما توقّفت سيّارته، قائلاً له: «خذها يا رياض!» وليُطْلِق الصلاحي رصاصاً على السيّارة أيضاً. وفي صباح اليوم التالي، صدرت الجيل الجديد جريدة الحـزب السوريّ القوميّ في دمشق، زاعمـةً أنّ الديك قال لرياض الصلح وهو يُطْلِق عليه النـار: «خُذْها من يَدِ سعادة!». ولم يكـن سائقُ الهدسون إسبيرو وديع موسى- بحسب الرواية السوريّة القوميّة لوقائع هربه - قد وَصَل في تلك الليلة إلى دمشق ولا إلى أيّ إنسيّ يَسَعُه أن يَنْقُل إليه ما فَعَل أو شاهَدَ أو سَمِع، لنُفْتي بأنّه مَصْدَر هذه الرواية.

كان نسيب البربير الذي مَزّقت الرصاصةُ سُتْرته ومَسَحَت ظَهْره مسحاً قد عايَنَ رياض الصلح وهو يتلقّى الرصاص فتغورُ نظرة عينيه ويحني رأسَه وتندُّ منه شهقةُ أَلَم. وكان لا يزال في المصاب رَمَقٌ حين دَخَل شقير السيّارة ولكنّ الطبيب بدا يائساً من إسعاف المصاب وصرّح لشقير بأنّ الأمرَ قُضي. ولقد انطلَقَت السيّارة بركّابها هؤلاء إلى المستشفى الإيطاليّ فيما كان قد غادرها بكري بك ليشترك في مطاردة الجناة. وكان قد مضى على إصابةِ الصلح نحوٌ من عَشْر دقائق حين فارَقَ الحياةَ ورأسه مُسْنَدٌ إلى كتف محمّد شقير في السيّارة، قَبْلَ أن تُدْرِك هذه الأخيرةُ المستشفى. لاحقاً قيلَ إنّ المُحْتَضَر لم يَفُه بأيّةِ كلمةٍ في هذه الدقائق، وقيلَ أيضاً إنّ البربير سَمِعَه يُتَمْتِم كلاماً قرآنياً وإنّه قال له «سلّم لي...» ولم يتمكّن من تسمية من أرْسَل إليه (أو إليهم) هذا السلامَ الأخير.

طاردت سيّارةُ المرافقين ومن كان في الموكب أو حضر إلى الموقع من العسكريّين سيّارة الجناة. وما لَبِثَت هذه أن دَخَلَت في طريقٍ فرعيّ ضيّق فتَبِعها المطاردون. على أنّها اضطرّت إلى التوقّف لظهور عقبةٍ أمامها جعلت الطريق غير سالك واضطرّ ركّابها الثلاثة إلى النزول منها وهم يُطْلقون النارَ محاولين اتّقاء الرصاص بأشجار الجوار ونتوءاته ومواصلة الهرب. وكان أوّل من أصيب منهم ميخائيل الديك الذي بادله عبد العزيز العرب إطلاقَ النار فأصيب هذا الأخيرُ في رِجْله وأصيب الديك إصابةً قاتلة. وأمّا محمّد أديب الصلاحي فأُطْلِق النارُ على صدره عندما حوصر ولكن أمكنَ نَقْلُه إلى المستشفى العسكريّ حيّاً. وفي روايةِ حزبه للحوادث أنّه صحا من التخدير في الليل فنزع الضماد عن جُرْحه وفَتَحه فنزف حتّى مات. يَفْترض ذلك أنّ أحداً لم يكن يسهر (في المستشفى العسكريّ!) على جريحٍ موقوف بهذه الأهمّية تمّ إسعافُه من محاولة انتحار. وهذا عنصرٌ من عناصرَ كثيرةٍ انفردت بها روايةُ الحزب (أو روايات أعضائه، بالأحرى) للحَدَث كلّه ولم يؤكّدها مَصْدَرٌ آخر.

وأمّا سائقُ المهندس إسبيرو وديع فغابَ عن أنظار المطاردين وحوصِرَت المنطقة لاحقاً وفُتّشت وغُيرها وأُقيمت حواجز وسُيّرت دوريّات لتعقّبه على الطرق ولكن لم يُعْثَر له على أَثَر. لاحقاً ذكر محبّون لرياض الصلح أن السائق التَجَأ إلى مُجمّع عسكريّ بريطانيّ في الجوار ثمّ جرى تهريبُه إلى البرازيل عَبْرَ إسرائيل. ولكنّ هذه الرواية لم تؤيّد بأيّة بيّنة. وفي سنةِ 2005، عاد المحامي السوريّ بشير موصلّي، وهو من رفاقِ أنطون سعادة في الحوادث التي أفضَت إلى إعدامه، إلى مسألةِ إسبيرو وديع هذه فعزّز روايةَ الحزب بعناصرَ لم تكن منشورة. ومع أنّ موصلّي يريد من قارئه أن يهضم تخليطاً في وقائع الاغتيال وما تلاه أعْسَرَ هَضْماً من الأرنب الذي يقول موصلّي إنّ إسبيرو وديع أكَلَه نَيْئاً في أثناء هَرَبه سيراً على قدميه من عمّان إلى الزرقاء فالحدود السوريّة... فإنّ في روايته ما يستوقف: إذ هو يسمّي البيت الذي قَصَده السائقُ الفارّ بعد أن «اصطَحَبَتْه» «دوريّةٌ من الجيش الشاميّ (...) إلى درعا» ويسمّي أشخاصاً نَقَلوه من درعا إلى دمشق ويسمّي المنزل الذي حلّ فيه في المدينة، وهو منزل فاروق نصّار رئيس تحرير البناء، جريدة الحزب [بعد حين] ومراسل وكالة أسوشيتد بْرِس. ويُستفادُ من كلامه أن وديع «سافر بجواز

سوريّ وباسمٍ مُستعارٍ إلى البرازيل» ليُنْضي فيها بقيّة عمره أي نحواً من ثلاثين سنة...

لم تُعَتِّم ملامحُ الجُناةِ الأوّليّة أن جُلِيت في الصحف. حصل نوعٌ من التسليم بأنّ ثلاثتهم سوريّون قوميّون وإن يكن التحقيق لم يتوصّل - على ما بدا - إلى ما يؤيّد هذه الصفة في حالة إسبيرو وديع، وهذا يزيد إفلاتَ الأخير من التحقيق خطراً على خطر. المذكور أردنيّ الجنسية، لبنانيّ الأصل، وكان سائقاً عُموميّاً على خطّ دمشق عمان. وميخائيل الديك (المعروف بميشال) لبنانيّ من ميناء طرابلس، أهْلُه مقيمون في طرطوس، إذ ذاك، من نَحْو أربعين سنة وكان خفيراً ثمّ عريفاً في الجمرك اللبنانيّ السوريّ ففُصِل من وظيفته في مطلع الأربعينات لتقاضيه رشوةً زهيدة. وهو قد استقرّ بعد ذلك في درعا واشترك في الهجوم على قلعتها التي كانت قوّات الدولة المنتدبة تعسكر فيها سنة 1945، وضَمِن مقهى البلديّة في البلدة. وكان الديك متزوّجاً من شقيقةِ مسؤولٍ بارز (سيزداد بروزاً في المقبل من السنين) في الحزب السوريّ القوميّ هو إلياس جرجي قنيزح. وقد وَقَع الرجل في العُسْر بَعْدَ شيء من اليُسْر وأثْقَل كاهلَه الدَّين، فأرسَل زوجته وأولاده إلى أهْله في طرطوس قَبْلَ واقعة الاغتيال بأشهر. وأوحى بعضُ رفاقه في درعا لمراسل الحياة أنّه كان من الرماة المَهَرة وهو ما يؤكّده بشير موصلّي، في كلامه المشار إليه، مضيفاً ما يُستفاد منه أنّه (أي الديك) كان، بَعْدَ إعدام أنطون سعادة، شديد الغمّ لبقاء رياض الصلح على قَيْد الحياة. الصلاحي - أخيراً - من حيفا، وهو ابنُ بيتٍ بارزٍ فيها وقد حصّل تعليماً غَيْرَ يسير بين حيفا والقدس ودَخَل المدرسةَ الحربيّة ببغداد. خَدَم في الجيش البريطانيّ بين فلسطين والعراق واعتُقِل في أثناء حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941. وكان صلاح الدين الصبّاغ أحدُ أركان «المربّع الذهبي» في حركة الكيلاني ابنَ عمّته، وهو ما ينشئ صلة بعيدة بينه وبين صيدا لأن الصبّاغ كان صيداويّ الأصل من جهة أبيه. وقد أُفرِج عن الصلاحي في سنة 1943 والتَحَق في وقتٍ ما بعد ذلك بالجيش الأردنيّ وانتَسَب إلى الحزب السوريّ القوميّ وقاتَلَ في فلسطين. وكان برتبةِ رقيب (ويُنادى بـ«الجاويش») في الجيش ولكنّه تولّى، بحسب الحياة، «وظيفةَ وكيل بالمكتب السياسيّ» التابع لقيادة الجيش في عمّان. أي أنّ في سيرته ما يستوقف كثيراً ولكنّ موته طمَسَ كلّ صلةٍ يجوز تقديرُها بين اشتراكه في اغتيال رياض الصلح وهذا النسيج المُلْتَبِس المحبوك من خيوط سيرته.

خابَرَ الملك عبد الله رئيسَ الجمهوريّة اللبنانيّة ليَنْعى إليه رياض الصلح، بعد ساعةٍ من اغتياله تقريباً. وبادَرَ الرئيسُ إلى استدعاء سامي الصلح من ظهور الشوير إلى عاليه ليطلب إليه إبلاغَ فائزة الصلح وبناتِها النبأ. وكانت هذه الأخيرة في بيروت منتظِرةً زوجها، فبَلّغها النبأ هناك. وذُكِر أنّ مُفْتي الجمهوريّة هو الذي نَقَله إليها، فعادَت إلى بناتها في عاليه ثمّ نزَلت معهنّ إلى بيتها في بيروت. وكانت فائزة الصلح قد شَكَت ارتفاعَ السكّر منذ محاولة اغتيال زوجها في العام السابق فزادت صدمةُ مقتله حالَها سوءاً وأعجَزَتها عن المشي تقريباً في الأيّام التالية، وهي إذ ذاك في أوائل الأربعينات من عمرها. وكانت علياء، كبرى بنات رياض الصلح، في الإسكندريّة تتابع دراستها في


194





١٩٤ بنات رياض الصلح الكُبريات مع سامي الصلح والرؤساء البزاق والخوري والأسعد وحماده في أثناء المراسم

١٩٥-١٩٦ من جنازة رياض الصلح

كلّيّة فكتوريا، فنعى إليها قنصلُ لبنان والدَها وأمّن سَفَرها في اليوم التالي إلى بيروت. وقيل إنّها كانت قد خابَرَت القنصلَ من جهتها، قَبْلَ حَدَثِ الاغتيال بيوم، لتروي له أنّها أبصرَت في المنام والدَها على فراش الموتِ ولتلحّ عليه في مخابرة عمّان ليُطمْئنها إلى حال والدها. وهو ما فَعَلَه القنصل الذي أُخْبِر، بَعْدَ ذلك - على ما قيل - بما سَمِعه منها. وفي هذا كلّه ما يشير إلى تشاؤم العائلة بهذه الرحلة إلى عمّان، فضلاً عن توجّس رياض الصلح نفسه منها.

وصَلَت طائرة سمير الرفاعي في نحو الخامسة والنصف إلى مطار بيروت (بئر حسن) فسأله من كانوا قد حضروا لاستقبال رياض الصلح عن هذا الأخير، فقال إنّه على متن الطائرة التالية ولن يتأخّر وصوله. على أنّ طائرةَ الصلح لم تظهر فاتّصلت إدارةُ المطار بمطار عمّان مستطلعةً موعدَ وصولها، وكانت فائزة الصلح أيضاً قد سألت عن الطائرة. عَلِمت الإدارة بما جرى في عمّان ولكنّها كَتَمت الخبرَ واكتفت بالقول إنّ الرحلة أُلغِيَت فانصرف المستقبلون.

٣٠١٣١ الخَبَرُ في بيروت

علّقت الإذاعةُ اللبنانيّة برامجَها ولم تُذِع الخبرَ (ولا أذاعَته محطّةُ الإذاعة الأردنيّة في القدس) إلا في الثامنة مساء. ولكنّ الخبر كان قد وَصَل إلى عواصم أخرى وشاعَ في بيروت قُبَيْلَ هذا الوقت. وعلى الفور تقريباً، تكوّنت تظاهراتٌ يبدو أنّها بدأت من الساحة المعروفة اليوم باسم رياض الصلح، وراحت تَكْبُر شيئاً فشيئاً لتندفع هائجةً في شوارع بيروت «البلدة» وساحاتها مردّدةً صيحاتِ الحزن والغضب، وجاهرةً بالدعوة إلى الإقفال العامّ ووَقْفِ الحركة الجارية في المدينة. وكانت هذه الدعوة تُستجاب فأُقفِلَت دُورُ السينما ومحلّات اللهو والمتاجر، ولكنّ من تلكّأ في الإقفال حُطِّمت واجهة محلّه. وكان لوسائل النقل العامّ نصيبٌ من هذا الأذى فقُلِبَت حافلاتٌ للترامواي وحُطِّمت سيّارات بينها واحدة أردنيّة. ومن باب إدريس وساحة البرج ومن البسطة ورأس النبع توغّل متظاهرون إلى حيَّي الجمّيزة واليسوعيّة وإلى طريق الشام وحيّ الناصرة، من جهة، وإلى وادي أبو جميل من الجهة الأخرى. وفي حيّ اليسوعيّة، تجاوَزَ العنفُ حدَّ التخريب فسَقَطَ قتيلٌ هو خليل إسكندر شكري وجُرِح أخواه. وقيل إنّ الإخوة كانوا يُنجِدون جاراً لهم تعرّض محلّه للأذى، وقيل إنّهم كانوا يدافعون عن محلّهم. ولم يكن لهذا العنف، في صورته الأولى، وجهةٌ طائفيّة فكان في الجرحى المسيحيّ والمسلم ونال الأذى محلات هؤلاء وأولئك وسيّاراتهم. ولكنّ التوغّل إلى الأحياء الشرقيّة الحافلة بالأسواق التجاريّة وسقوطَ القتيل أنذرا بردّ فعل في تلك الأحياء، فلاحَ شبحُ الفتنة الطائفيّة غَيْرَ بعيد. وكان رئيس الجمهوريّة قد طَلَب إلى رئيس الحكومة عَقْدَ مجلس وزاري لمواجهة الحَدَث فالتأمَ المجلس في السراي سبعَ ساعات ودَفَعَ بقوى الأمن ثمّ بالجيش إلى الشوارع لِرَدْع التخريب. على أنّ الموجة تجدّدت صباح الثلاثاء

منفرّعة نحو ميناء الحصن وحيّ الزيتونة، وتخلّلها هذه المرّة دخولُ فنادق من بينها النورماندي والسان جورج والإمعان في زجاجها وأثاثها تحطيماً. وأخذ دافِع النهب يَظهر في تضاعيف الموجة فكان السان جورج، فضلاً عمّا ناله من تخريب جسيم، ضحيّة لسرقةٍ كبيرة أفرَغت خزنته.

كان رياض الصلح محبّاً للقَبَضايات يُقرّبهم إليه. فكان أن وثيقة فرنسيّة - سبق ذكرها - ترقى إلى أواسط الثلاثينات سجّلت في خانته عدداً من قبضايات بيروت لم يكن يتوفّر مثله لأيّ زعيم بيروتيّ. وكان هؤلاء يخوضون في إضرابات وحركات احتجاج كثيراً ما امتحنت صَبْرَ السلطة المنتدبة. ولاحظ تقيّ الدين الصلح، بَعْدَ مَقْتلِ ابْنِ عمّه بسنين كثيرة، أنّ وَقفة التمثال الذي نُصب لرياض الصلح في ساحته (وهو منقول عن صورة) إنّما هي وقفة قبضاي! كان الزعيم الأليف لبيروت ولمُدنٍ عربيّة غيرها عالماً ألا صُمودَ لزعامة «شعبيّة»، في أيّامه، من غير هؤلاء الذين كانت بأيديهم مفاتيحُ الأحياء والأسواق، أي مفاتيحُ المدينة بالنتيجة. وكانت النهار، في أيّام حُكْمه ومُناوأتها له، تَنْشر صوَرَه مع «الشباب الهمام» يستقبله أو يودّعه في المطار ويُبادِله طَبْعَ القُبَل على الوَجَنات. على أنّ للقبضايات، مع تَرَسْمُلِهم بالعنف ولُجوئهم - المقتصد عادةً - إليه، ومع أنّ القانون لم يكُن لـه محلّ الصدارة في قلوبهم ولا كان مُهَيْمِناً دائماً على مَصادر رزقهم، كان يَغْلِب أن يَحمِلَهم توجيهُ الحاكم على ضَبْط العنف (ناهيك بمجرّد الاحتجاج) في الأحياء، عامّه وخاصّه، وعلى معاونة أولي الأمر في مُداراةِ مَصادره وفي تَداركه عِنْدَ ظُهور أسبابه، لا على تَرْك حَبْله على غاربه. وأمّا الذي جرى في بيروت مساء السادس عشر وصباح السابع عشر من تمّوز فلم يكن لرياض الصلح يدٌ فيه ولا كان بِوَحْيٍ من مِثاله وقُدْوته. وإنّما كان معناه، بخلاف ذلك، أنّ رياض الصلح قد مات.

◄ 132 موكبُ استقبالٍ وموكبُ وداع

رأى الملك عبد الله، في أوّل الأمر، أن يتمّ تسفير الجثمان إلى بيروت مساءَ يوم الاغتيال. ولكنّ الوقت الذي استغرقته الإجراءات والمراسم حالَ دون ذلك. كان المساء قد هبط وبات إقلاع الطائرة متعذّراً من مطارٍ لم يكن مَدْرجه مُضاءً. عليه حُمل النعش إلى الديوان الملكيّ يرافقه الملك فوُضع في الصحن ملفوفاً بالعلمين اللبنانيّ والأردنيّ، وسَهر حوله كبار رجال الدولة وضبّاط من الجيش ومُقرئون. وفي الصباح الباكر تقدّم الملك المصلّين على الجنازة وصَحِبها، بَعْدَ كلمةٍ حاسمةِ النبرة قالها في الفقيد وفي الجريمة، ليودّعها في المطار.

كان الحِدادُ قد أُعلن لأيّام في بيروت وفي عمّان وفي جامعة الدول العربيّة، وتقرّر أن يجري للفقيد تشييعٌ رسميّ، وصَدَرت الصحف اللبنانيّة مجلّلةً بالسواد. وقد قُيِّض

لجثمـان رياض الصلـح في بيروت موكبـان تنافسـا في الضخامـة والمهابـة: موكبُ استقبالـه في المطار صباحَ الثلاثاء وموكبُ تشييعه إلى الجامـع العمريّ فمَقام الإمام الأوزاعـيّ ضُحى الأربعاء. وصل الجثمان إلى مطار بيروت (بئر حسن) في الثامنة صباحاً إلا عَشْر دقائق، يحرسه في الطائرة ضابطان أردنيّان، وقد لُفَّ التابوت بالعلمين اللبنانيّ والأردنيّ. وكان الناس قد بـدأوا يتجمّعون هناك من نَحْو الخامسـة صباحاً. وجاءت مـع هذه الطائرة طائرة أخرى فيها وزير البلاط محمّد الشريقي ورئيس أركان الجيش الأردنيّ صادق الجنـدي ووزيـر لبنان المفوّض خالـد شهاب ورفاق رياض الصلح في زيارته الأخـيرة للأردنّ. وقد أُشعِرت هذه الطائرة الأخيرة بضرورة الهبوط في مطار خَلْدة الجديد لأنّ الحشود كانت تهتف من مساء البارحة: «يا عبد الله وين رياض؟» فكان يُخشى علـى سلامةِ أيّ مسـؤول أردنيّ، وكانت الحراسـة قد عُزّزت على المفوّضيّـة الأردنيّة في بيروت وعلـى ممثّليّات أخرى. وقد هبط رئيسُ الحكومة الأردنيّة من مصيفه في ظهور الشوير، وكان قد وصل إليه مساء يوم الاغتيال، فقدّم تعازيه إلى نظيره عبد الله اليافي ثمّ قَفَل عائداً إلى عمّان.

كان أركانُ الدولة وأعيانُهـا، يتقدّمهم ممثّل رئيس الجمهوريّـة ورئيسا الحكومة ومجلس النوّاب ومعهم أهلُ الفقيد ورجال الدين، قد تجمّعوا في مبنى المطار لاستقبال الجثمـان. وكان مقرّراً أن يُنقَل إلى مَنْزله في موكـب سيّار رسميّ، بعد إجراء المراسم. ولكـنّ الحشـود خَرَقت التدابير المعَدّة ووَصَلـت إلى الطائرة فَوْرَ توقّفهـا واستولت علـى التابـوت لتمضـي به محمولاً علـى الأكتاف. وفي الأحياء التـي عَبَرها الموكب، كان بـكاءُ المتجمّعين علـى الأرصفة والشُرُفات يمتزج بزغاريد النساء. وكانت قوىً كبيرة مـن الجيش والشرطة وعناصرُ من الأمن العامّ تتولّى حفظ النظام. وكانت الصُنوج قد أخرجت من المساجد بعد إهمال طويل على ما أشارت إليه البيرق. وحين وَصَل الموكب إلى البسطة الفوقا لم يَمِل حَمَلة التابوت به إلى منزل الفقيد في رأس النبع وإنّما واصلوا السير به إلى قلب المدينة وطافوا به في ساحاتها. هكذا وصل الجثمان إلى المنزل في نحو الحاديـة عشـرة أي بعد ثلاثِ ساعات مـن التطواف في أحياء المدينـة المقفلة. وكانت المـدن الأخـرى في البلاد: صيدا وطرابلس، وزحلة وبعلبـكّ وكذلك النبطيّة قد أقفلت حـداداً أيضاً وحضرت منهـا، الغداة، وفودٌ اشتركت تحت بيارقها في التشييع وهي تحدو بأهازيـج الأسف. وقد خاطبت ابنتا الفقيـد منـى وليـاء الجماهير المحتشدة أمام المنزل، وهمـا تبكيان، داعيتين اللبنانيّين إلى الوحدة وحِفْظ رسالة رياض الصلح.

حَضَر رئيس الجمهوريّة عند الظهر إلى منزل الفقيد وألقى على الجثمان نظرةً باكية، ثـمّ انتقـل إلى دار سامي الصلح لتقبّل التعـازي. وجاء إلى هنـاك ممثّلـو الدول والمعزّون مـن مختلف الهيئات والنواحي. وبدأت تَرِد برقيّاتٌ من ملوك الدول العربيّة ورؤسائها، ومـن مسؤولـين في دول أخرى ومـن رفاقٍ لرياض الصلـح ومعارفَ له لم يكونـوا يُحصَوْن في بـلاد العرب وفي غيرهـا. وخصّ ملوكُ مصر والعربيّة السعوديّـة والعراق والأردنّ أرملة الفقيـد وبناتهـا برسائـل تعزية. وقـد وصلت رسالة ملـك الأردنّ التـي يختمهـا بالقول

«ألتي نداءكا[نْ] أينما كنت» قُبَيل اغتياله بساعات. ولم تتردّد صحف كانت حبال الودّ السياسيّ مقطوعةً بينها وبين رياض الصلح - ومنها النهار والبرق - في التنويه بأنّ ذاكرة المدينة لم تكن حَفِظَت شيئاً يشبه هذا الاستقبال الذي خُصّ به جثمان رياض الصلح، ولا هي كانت حفظت شيئاً يشبه موكب الجنازة الذي سار برياض الصلح إلى مثواه الأخير في الصباح التالي. وحَوَّل الجثمان الذي غُطّي بالرياحين، تعالى التفجّع وحَصَلت حالاتُ إغماء استدعت نَقْل بعض المصابين إلى المستشفى.

وفي العاشرة والنصف من صباح الأربعاء، تحرّك موكب المشيّعين نَحْوَ المسجد العمري. وكان يتقدّمه رئيسُ الجمهوريّة وأركانُ الدولة جميعاً. سارَ الموكب الضخم بنظام، والنعش محمول على عربة مدفع يحفّ به الضبّاط ويسبقه رجال الدين وموسيقى الجيش وتشكيلاتٌ من الأسلاك العسكريّة كافّة ومن رجال الإطفاء، وتتبعه بناتُ الفقيد الثلاث الكُبريات وأقاربه ويَتْبَعهم الرسميّون والهيئات الدبلوماسيّة وخَلْفَ هؤلاء عشرات الألوف من الخلائق. وكانت الحكومة ومجلس النوّاب السوريّان قد أرسلا وفدين لتمثيلهما في التشييع. وكان وجودُ بنات رياض الصلح في الموكب حَدَثاً نوّهت به الصحف، إذ لم يكن معهوداً أن تسير النساء في الجنازات، وقد أبكى بكاؤهنّ من رآهنّ من المشيّعين. وأمّا قرينة الفقيد فتخلّفت لعَجْزها عن السير. وفي نزلة البسطة، اختلّ نظام الموكب لحظاتٍ وشَعَر رئيسُ الجمهوريّة والرسميّون بالحشد يَزْحَمهم من الوراء. فكان أن قَلِق الجُنْد وسَحَبوا أقسامَ أسلحتهم وهو ما أثارَ شيئاً من ذُعر في الصفوف القريبة من رئيس الجمهوريّة. على أنّ المنظّمين تمكّنوا من ضَبْط الفوضى فواصَلَ الموكبُ مسيرته إلى الجامع العمري حيث أمّ المفتي الصلاة فيما استراح الرسميّون وأهل الفقيد في القاعة الملحقة بالجامع. وبعد الصلاة، ألقى رئيس الجمهوريّة كلمةَ رثاءٍ رفيعةَ السَمْت مؤثّرة. وهو قد سجّل في مذكّراته أنّ بنات الفقيد الجالسات قريباً منه كنّ ينظرن إليه شَزْراً وكأنّه قاتل والدهنّ. وبَعْدَ كلمة الرئيس، وقفت علياء، كبرى بنات الفقيد، وخاطبت الجمهور قائلة: «لي إليكم كلمةٌ واحدة: أعطاكم أبي الاستقلال فأعطوه أنتم الثأر».

اتّجهت الجنازة بعد ذلك إلى مقام الأوزاعيّ في موكب سيّار ضخم. وهناك ووري الفقيد في بقعة واقعة إلى الشمال الشرقيّ من المسجد التاريخيّ. ثمّ وقف رئيس الجمهوريّة والرسميّون وآلُ الفقيد يتقبّلون التعازي. ولاحَظَ الرئيس في مذكّراته أيضاً أن بنات الفقيد أبين التقدّم لمخاطبته ولكنّ قريباً لهنّ (لم يسمّه الرئيس) تحرّك وردّهن إلى سيّاراتهنّ. كان هناك لَوْمٌ فضفاض لبشاره الخوري وَسْط الأقارب والأصحاب المفجوعين برياض الصلح، وقد ظَهَرت بعض عباراته في الصحف القريبة إلى الفقيد. كان هناك شعورٌ لا سند منطقيّاً له بأنّ رياض الصلح، لو عاد إلى رئاسة الحكومة بعد الانتخابات النيابيّة لما كان قُتِل. ولم تنفع دموعُ الرئيس ولا حرارةُ الرثاء الذي شاء به أن يُنصِف رفيقه في تبديد هذا الغيظ الذي كان اضطراب العلاقة بين الرجلين في السنة التي سبقت الاغتيال قد أذِنَ بتراكمه في نفوس الأقربين إلى رياض الصلح وبعض المحيطين به.

بدأ التحقيق الأردني في الجريمة حازماً. افتتحه الملك عبد الله بكلمة وجّهها إلى الشعب الأردني، مشيداً فيها بالسعي المديد لضيفه المغدور، مشدداً على لزوم بلاده تقاليدَ الأمّة وشَرْعَها، متوعّداً «دعاة الفتنة» ومتعهّداً بعدم «التمكين لأيّة مَنظمة تَقتل وتغدُر وتعتدي». وكانت ترجمة ذلك تشكيلَ لجنةٍ للتحقيق رفيعة المستوى وتوقيف العشرات من المعروفين بانتمائهم إلى الحزب السوري القومي على ذمّة التحقيق، واتجاهاً ذكرَته الصحف إلى إخراج غير الأردنيين من أعضاء الحزب من البلاد. غير أنّ الملك لم يلبث أن اغتيل. فوَقَع على الأجهزة الأردنية المختصّة عِبءُ التحقيق في اغتياله، وشَهِد التحقيق في اغتيال رياض الصلح تباطؤاً دلّ عليه صَرْفُ النظر عن إيفادِ محقّق لبنانيّ يَشترك فيه، وكان هذا المحقّق قد عُيّن. وبعد أيّام، استُعيض عن المحقّق بلجنةٍ ثلاثيّة تريّثت بدَورها في السفر إلى عمّان بانتظار ظروفٍ مواتية ثمّ بدا، بعد سَفَرها واطّلاعها على ماجرياتِ التحقيق الأردني، أنها لم تتوصّل إلى جلاءِ معطياتٍ متّصلة بالجريمة تتعدّى الظاهر من تلك المعطيات.

أما هذا الظاهر فهو أنّ منفّذي الاغتيال كانوا مُنْتَمين إلى الحزب السوري القومي. وهذا أمرٌ كشَفه التحقيق الأردني فوراً ولم تُخْفِه قيادة الحزب، بل أبرزته جريدته الجيل الجديد من غير تردّد، على ما سبق بيانه. كان قد شاعَ غداةَ الاغتيال أنّ مسؤولين في الحزب اجتمعوا في دمشق وحلب، وأنّ الحزب سيُصْدِر بياناً يُعلِن فيه موقفه من الحدث، ولكنّ البيان لم يَصْدر. وحين أبّن أحدُ نوّاب الأكثريّة حُسني البرازي (وهو من حزب الشعب) رياض الصلح في مجلس النوّاب السوريّ واقترح أن يتّخذ المجلس قراراً بتأليف وفد يمثّله في التشييع وأن يقف النوّاب دقيقةَ صمتٍ حداداً، انسحب نائبُ الحزب عصام المحايري من القاعة وانسحب معه أكرم الحوراني والنائب الآخر عن حزبه (الحزب الاشتراكيّ العربيّ) إحسان حصني استنكاراً للاستنكار. ولم يلبث عصام المحايري أن أعلن بالفم الملآن ما لم يكن خافياً: «لماذا يتّهمون هذا وذاك باغتيال رياض الصلح؟ نحن الذين قتلناه. وأيّ سوريّ قوميّ يشاهد رياض الصلح كان سيقتله. لقد قَتَل زعيمَنا وقَتَلْنا فقتلناه».

وفي بيروت، بوشِرَ تحقيقٌ مستقلّ رافَقَته إجراءاتُ دَهْمٍ وتفتيشٍ لمنازل بعض المنتمين البارزين إلى الحزب أو لمكاتبهم. ولكنّ هذه الإجراءات لم تُسْفِر عن نتيجةٍ ولا حَصَلَت توقيفاتٌ، بالتالي. وتبيّن أنّ ميخائيل الديك كان قد جاء إلى طرابلس، في مرحلة الانتخابات النيابيّة، واستحصل على تذكرة هُويّة. فجرى تحقيقٌ إداريّ في الواقعة انتهى باعتبارها غَيْرَ موجبةٍ لمؤاخذة الموظّف. أهمّ من ذلك ما رُوِي من أنّ اجتماعاً كان قد عُقِد في منزل السوريّ القوميّ مظهر شوقي في دمشق، في شهر آب 1950، وحَضَره عصام المحايري ومحازبون آخرون ووَصَل خَبَرُه إلى الأمن العامّ اللبنانيّ وأنّه قد وُضِعَت في هذا الاجتماع خطّة الانتقام لأنطون سعادة، وكانت تنطوي على اغتيال شخصيّات عدّة من بينها رياض الصلح، وكان بين المكلّفين بالتنفيذ ممّن عُرِفَت أسماؤهم ميخائيل الديك. كانت هذه الرواية واحدة من إشاراتٍ إلى أنّ العاصمة التي

يتمتّع فيها الحزب بحرّية الحركة التامّة هي دمشق، وأنّ قيادته الفاعلة مقيمةٌ هناك وأنّه إن كان انتماء الجناة يشير إلى مسؤوليّة للحزب عن اغتيال رياض الصلح فإنّ تحقيقاً لا بدّ أن يحصل هناك، ولا بدّ أن تتكامل فروع التحقيق بين عمّان ودمشق وبيروت حتّى يَبزغ أمل في وصول التحقيق إلى روايةٍ للحَدَث أفعالاً ومسؤوليّات، أشخاصاً وجهات.

طَلَبت جهاتٌ مختلفة، سياسيّة وصحافيّة، إلى الحكومة اللبنانيّة أن تتّصل بنظيرتها السوريّة، طالبةً إليها إجراءَ التحقيق الذي تفرضه صورةُ الحَدَث بعناصرها الظاهرة، واتّخاذَ ما يَلْزم عن ذلك. وشاعَ أوّلَ الأمر أنّ الحكومة ستُرسِل (أو أنّها أرسلت) مذكّرة إلى الحكومة السوريّة تتعلّق بعَمَل الحزب على الأراضي السوريّة وعلاقته باغتيال رياض الصلح. ولكنّ الحكومةَ لم تَلْبَث أن نَفَت خبرَ هذه المذكّرة مكتفيةً بالإشارة إلى اتّصالاتٍ تَجْري. وكان قبولي الذوق وعلي بزّي وسليمان عرب، وهم نوّاب حزب النداء القوميّ الثلاثة، قد وجّهوا في 21 تمّوز سؤالاً إلى الحكومة أثاروا فيه مسألة الترخيص للحزب السوريّ القوميّ بالعمل في سوريا بعد حلّه في لبنان، لدواعٍ تمسّ أمْنَ البلاد، وطلبوا اتّخاذ موقفٍ من الحكومة السوريّة بعدما تبيّن أنّ الحزب «يقوم في دمشق بنشاطٍ ضدّ لبنان ويحيك المؤامرات ضد رجالاته». كان حزب النداء القوميّ (وهو تجمّع شخصيّات سياسيّة وصحافيّة تأسّس سنة 1945) حزباً قريباً جدّاً إلى رياض الصلح يضمّ بين أركانه أقرب أبناء عمّه إليه وبعضاً من أبرز أصدقائه الصحافيّين.

ولكنّ الحكومة اللبنانيّة كانت، في تلك المرحلة، معوّلة على استئناف المفاوضات مع حكومة خالد العظم لتسوية مشكلاتٍ لبثت معلّقة من بَعْدِ إجراءات القطيعة في السنة السابقة. ثمّ إنّ سلوك السُلُطات السوريّة الظاهرة عند اغتيال رياض الصلح لم يكن عليه غبار. فقد اشترك رئيس الجمهوريّة ومجلس الوزراء ومجلس النوّاب في التعبير عن الأسف. ولكنّ هذه السُلُطات كانت على مَبْعَدةِ أربعة أشهر، لا أكثر، من انهيار جُهد أديب الشيشكلي طوالَ عامين تقريباً لتأمين شروطه. وأمّا التعرّض للحزب السوريّ القوميّ فلم يكن قد بقي من إمكانه شيءٌ كثير في يَدِ حكومة العظم، وكانت الحكومة اللبنانيّة تَعْلم ذلك على الأرجح. وحين زار مندوب الحياة درعا مستطلعاً، بعد أيّام من الاغتيال، مَرابِعَ ميخائيل الديك، وَجَد مقهى البلديّة مختوماً بالشمع الأحمر ولكن «لحماية أموال الميّت» ووجد بيت الديك مقفلاً كما تَرَكه وأخبره رفاقه أنّ أحداً لم يتعرّض لهم بتحقيقٍ ولا بغيره. فضلاً عن ذلك، سَلَك الحزب، في سوريا، مَسْلَك التحدّي في التصرّف لا في الكلام وحسب، فحاوَل أن يُقيم للديك في طرطوس جنازاً حافلاً يَحْشد له أنصارَه من أنحاء مختلفة ويحوّله إلى مهرجانٍ يُحْتَفل فيه بقتل رياض الصلح ويُكرَّم قاتله. ولكنّ البلدة أضربت رافضةً «تمجيد الجريمة» وأحْبط أهلها ونائبها هذا المسعى.

لاحقـاً، واظَب الحزب السوريّ القوميّ على الادّعاء أنّ اغتيالَ رياض الصلح عملُ مشروع تولّاه أفرادٌ من الحزب، ولكن لم يُتّخذ بتنفيذه قرارٌ حزبيّ ولم يكن أيٌّ من قادة الحزب على عِلْمٍ بنيّة الجناة أن يُقْدِموا عليه. ولكنّ كتابَ ذكرياتٍ أصدره سنة 2007 واحدٌ من قادة الحزب التاريخيّين، وهو الطبيب السوريّ سامي الخوري، ابن شقيق فارس الخوري ومعرّف هذا الأخير بأنطون سعادة عشيّة «نهضته» في صيف 1949، خرق السنّة المتّبعة وكَشَف المستور. ذَكَر الخوري أنّ جورج عبد المسيح أخبَره بأنّه، حين عَلِم بأمرِ زيارة رياض الصلح إلى عمّان، ذَهَب إلى ميشال الديك في درعا وقال له إنّ رياض الصلح يجب ألّا يعود حيّاً من العاصمة الأردنيّة، وإنّه إن لم يكن على استعداد للذهاب إلى هناك لقَتْل الرجل فإنّه (أي عبد المسيح) سيتولّى بنفسه هذه المهمّة. تلك صاعقةٌ أطلقها سامي الخوري، بعد هذه السنين كلّها، في سماء الإنكار الحزبيّ الصافية...

وكان جورج عبد المسيح قد فَرَض نفسه، في تلك الآونة، قائداً شديد القبضة للحزب ورئيساً له، وكان عديدون من أقرانه لا يحبّونه بسبب ما كان يتّسم به سلوكه من تسلّطٍ وعنف. وقد رَوَت صفيّة أنطون سعادة ما عانَتْه والدتها من هذا الرجل الذي أَمْلى على أسْرة «الزعيم» أن تُقيم معه تحت سقفٍ واحد في دمشق. ويسلّم متناولو مسيرة الحزب من أعضائه بأنّ عبد المسيح قاد حزبه إلى كارثة حين انفرد، في سنة 1955، بقرارِ اغتيال العقيد السوريّ النافذ عدنان المالكيّ، فأدّى هذا العمل إلى قَصْم ظَهْر الحزب في سوريا. ولكنّ هؤلاء من مدبّجي الكتب والمقالات لم يكونوا خرجوا قطّ، قبل كتاب سامي الخوري، عن القول ببراءة الحزب، باستثناء الجناة الثلاثة المباشرين، من دم رياض الصلح، وإن تكن إرادة «الثأر» منه لَبِثَت، على حدّ زعمهم، تَعْتمل في نفوس الحزبيين. ولم يكن أحدٌ من الكَتَبة المشار إليهم قد أشار إلى دور لعبد المسيح يشبه ما فعله الأخير، بَعْدَ سنواتٍ قليلة، في حالة المالكي. فهل تصرّف عبد المسيح منفرداً عن سائر القيادة الحزبيّة في حالة رياض الصلح أيضاً؟

يشير عبد الله قبرصي- مع تكرار الزعم القائل إن قيادة الحزب لا شأن لها باغتيال رياض الصلح- إلى أمرين. الأوّل أن ميخائيل الديك أقسم أمام أرملة أنطون سعادة (وآخرين) أنّه سيقف حياته على الثأر لزعيمه. وهذا قَسَم يبدو أنّه جرى في حضرة «ذخائر» (سنّ ذهب، خصلة شعر، إلخ.) أخذها عبد الله قبرصي نفسه من جثمان سعادة حينما تولّى (وآخرين) نبش ضريحه في مقبرة مار الياس بطْينا، مرّة أولى... وهذا قبل أن يعيد النبش جورج عبد المسيح (وآخرين) ليستولي على الجثمان كلّه وينقله إلى منزله في بيت مري... وهذا قبل أن ينقل الجثمان مرّة أخرى أو أكثر وينتهي الأمر إلى ضياعه، على الأرجح، بالرغم من زعم البعض أن رئيس الحزب- الذي أصبح له، مذ ذاك، رئيسان أو ثلاثة- «يعلم» أين هو الجثمان. وهذا علم لا يشاطره «الرئيس» عائلة الزعيم التي اضطرّت إلى دفن أرملته، بناء على وصيّتها، في ضريح زوجها المعروف، ولكن هذا الضريح كان خالياً من ساكنه. هذه، في كلّ حال، قصّة أخرى... وما

يهمّنا منها ههنا أن الديك - في رواية قبرصي - جاء، بعد قَسَمه المذكور، إلى بيروت وأخذ يرصد حركة رياض الصلح من بيته وإليه فلم يوفّق إلى قتله. والأمر الثاني الذي يصرّح به قبرصي، أن الديك، حين علم بزيارة رياض الصلح لعمّان، قصد عبد الله محسن (وهو، إذ ذاك، «عميد التدريب» في الحزب ومن أبرز أركانه في دمشق) وأطلعه على ما هو مُقْدِم عليه الغداة في عمّان. ويوضح قبرصي أن محسن طلب إلى الديك أن يتمهّل حتى يعرض الأمر على رئيس الحزب ومجلس العمد، ولكن الديك أبى التمهّل وذهب للقيام بالمهمّة «على مسؤوليّته». هذا يزيد كثيراً عدد العارفين، في قيادة الحزب، بجريمة الاغتيال قبل وقوعها، ويجعل تأكيد قبرصي أن القيادة المذكورة لم تتّخذ «قراراً» بتنفيذها كلاماً فارغاً ولو صحّ.

وأمّا بشير موصلّي (الذي لا يخرج أيضاً عن التقليد القائل ببراءة القيادة الحزبيّة) فيشير إلى «ما أشيع من أنّ العقيد أديب الشيشكلي، وهو المُعْجَب بسعادة، سُمِع أكثر من مرّة ينعي على أعضاء الحزب عَدَم الدفاع عن كرامتهم بتَرْك رياض الصلح دون عقاب». والواقع أن فرضيّة وقوف العقيد المذكور وراء الاغتيال فرضيّة راوَدَت أذهاناً كثيرة، فَوْرَ وقوع الحدث، وإن تَكُن بَقِيَت مموّهة في كلام الساسة والصحافيّين، أثناء تلك المرحلة، ثمّ ازدادت شيوعاً وصراحة في كلام المتأخّرين. كان رياض الصلح أشدّ القادة العرب، من جيل ما بين الحربين العالميّتين، كرهاً لأهل الانقلابات المتتالية في دمشق وأكثرهم إتعاباً لهؤلاء. وكان الانقلاب الزاحف الذي نفّذه الشيشكلي بين حركتين عسكريّتين حمَلَته الثانية منهما إلى قمّة السلطة في دمشق قد واجه سعياً مضادّاً غيرَ مَكتوم من جهة رياض الصلح بَلَغ أوْج صراحته في خريف 1950، أي في المرحلة الأخيرة من ولاية الصلح مقاليدَ الحكم.

إلى الشيشكلي، بدا الملك عبد الله لبعض المتأمّلين في حَدَث الاغتيال، ظروفاً وتفاصيل، متّهماً محتمَلاً بالجريمة. فما رَدّدت صداه شوارعُ بيروت من صيحاتِ احتجاجٍ وُجّهت إلى الملك على ما بدا اغتيالاً سهلاً لضيفه، كان يُمْكن فَهْمُه على أنّه لومٌ للملك على التهاون في تأمين الحماية المناسبة لرياض الصلح. ولكن كان يمكن فَهْمُه أيضاً على أنّه اتّهامٌ للسُلُطات الأردنيّة (أو لجناح منها، على ما افتُرِض في ما بعد) بالضلوع في الجريمة. والأرجح أنّ التمييز بين الأمرين لم يكن قاطعاً في أذهان مردّدي الهتافات. وكما في حال الشيشكلي، أصبح الميل إلى اتّهام الملك صريحاً تحت أقلام نفر من المتأخّرين. وكان يُضْعِف هذه الفرضيّة حُمولة شدّدنا على ثِقَلها من الخصومة في التاريخ القريب للعلاقة بين الرجلين. وفي الأوراق الأميركيّة، نَقَعُ على عبارة بعيدة الغور لماك غي وكيل ناظر الخارجيّة الأميركيّة الآنف الذكر، يرجّح فيها، يومَ اغتيال الملك عبد الله، أن يكون المفتي أمين الحسيني هو الموحي بهذا الاغتيال «وليس أنصار الراحل رياض الصلح»!

على أن اتّجاهاً آخر في التخمين يتوقّف عند التقارب بينَ يوم اغتيال رياض الصلح ويوم اغتيال عبد الله، فيميل إلى جَعْل الرجلين ضحيّتين لَيَد قاتلة واحدة. تَقوم هذه الفرضيّة على القول بوجود متضرّرين من مشروع الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ الذي ناطَ الملك عبد الله بضيفه جانباً من الدعوة إليه والتهيئة له. وأوّل من يُشير إليه أصحاب الفرضيّة هي الجهة البريطانيّة فيُنوّهون بنفوذها في الجيش الأردنيّ الذي رأينا أنّ واحداً من قَتَلة رياض الصلح كان ينتمي إلى جهازه «السياسيّ». وقد يُضيفون إلى الجهة البريطانيّة طَرَفاً أردنيّاً كان يُمالئ توجّسها من مشروع الاتّحاد. لكنّ ما بدا، بعد الاغتيالين، أنّ الدولة البريطانيّة مالَت إلى اعتبار الاتّحاد خياراً قابلاً للبحث، في أقلّ تقدير، وأنّ الاتّحاد في وجود عبد الله كان خيراً لها من الاتّحاد بعد غيابه، وأنّ ثَنْيَها عن سلوك هذا السبيل أمْلَته، على ما يُستنتَج من مختلف المصادر، معارضة للمشروع متعدّدة المشارب، بعضُها عربيّ (سعوديّ ومصريّ ولبنانيّ) وبعضها إسرائيليّ وبعضها أميركيّ لم يرَ مصلحة في العَبَث بحدود الدول القائمة في الشرق الأدنى. وقد أشارَ متأخّرون ممّن يجمعون الحدثين في خانة سياسيّة واحدة إلى احتمال أن تكون اليد الإسرائيليّة أو اليد الأميركيّة أو كلتاهما معاً هي المسؤولة (أو هما المسؤولتان) عن الضربتين. وتكون هاتان موجّهتين، في هذه الحالة، إلى نفوذ بريطانيا في الشرق العربيّ... وإلى ذلك الاتّحاد نفسه، بطبيعة الحال، وقد تداوَل أمْرَه الملك الأردنيّ والزعيم اللبنانيّ ولكن كان لا يزال دونَ جَعْله في المتناول خَرْطُ القَتاد وكانت في أيدي من ذكرْنا كافّةً، على وجه التقريب، حِيَلٌ شتّى (غير الاغتيال) لإبعاد كأسه!

وكان عبد الله قبرصي قد أدْخل، على حين غرّة، لاعباً آخر إلى حَلْبة «القَتَلة» المحتمَلين هؤلاء: فرنسا! فهذا السوريّ القوميّ المخضرم يروي أن أرمان دو شايلا، سفير فرنسا في بيروت، دعاه إليه ذاتَ يوم، بعد اغتيال رياض الصلح، وهنّأه بخلاص الحزب من غريمه هذا ثمّ تمنّى عليه، تورية، أن يُكمل الحزبُ ما بدأه فيزهق نفساً (أو أكثر من نفس واحدة) أخرى يُثْقِل بقاؤها في الدار الدنيا على فرنسا وعلى الحزب. ذلك أن رياض الصلح كان له – على قول السفير – «شركاء» في إعدام أنطون سعادة. يكتم قبرصي اسم الشخصيّة التي ضاق بها ذَرْعاً سفيرٌ افتُرضت فيه الروح الرياضيّة فأُطلِق اسمُه عقوداً عدّة على ملعبٍ رياضيّ من ملاعب العاصمة اللبنانيّة. ولكنّ تحرّج قبرصي الشديد من الدخول في تفاصيل الحديث بينه وبين الكونت السفير يجعل من كتمان الاسم أحجيةً من النوع الذي لا يُقصَد به امتحانُ الذكاء بل امتحان الغباء، إذ يكون حَلّه مُعْلَناً في نصّه. لم تكن هذه الشخصيّة (على افتراض أنّها واحدة) غير رئيس الجمهوريّة بشارة الخوري!

تملّص عبد الله قبرصي برشاقة من إغراء هذا الرجاء الذي لم يكن السفير عبّر عنه في أوراق اعتماده. ولكنّ قبرصي، بتدوينه الواقعة في مذكّراته، قد دوّن في الواقع واقعتين أُخْرَيين: الأولى هي بدءُ التلازم بين حزبه وصيتٍ بعينه صَنَعه لهذا الحزب، أوّلَ ما صَنَعه، قَتْلُه رياض الصلح. والثانية هي الطول الذي كانت تتّسم به لائحةٌ من

كانوا يتوفّرون على دافع لقَتْل رياض الصلح. ومع أنّ الدوافع لا تتساوى في الرجحان، أصلاً، ولا ترجّح الظروفُ المحيطة تحوّلَها إلى فِعْل ترجيحاً متساوياً، فإنّ طولَ اللائحة يُعيد تصويبَ النظر إلى مبدأ لا يَحْتمل قبوله التردّد: وهو أنّ التوفّر على الدافع لا يُفضي بالضرورة إلى الفعل. لذا كان تحقيقُ الوقائع، بما هو مُثْبِتٌ للمسؤوليّة عن الفعل، ضرورةً لا مناصَ منها وكان هو وحده الفيصل بين الحكْم وتعليق الحكم. فقد يُقْدِم ذو الدافع الأضعف، عند سنوح الفرصة له، ويُحْجِم ذو الدافع الأقوى لأنّ موانع قويّة أيضاً، دائمة أو عارضة، تواجه دافعه وتسدّ أمامه باب التنفيذ. وقد يتوفّر ثالث على مُقْتَضٍ لدافعه يبقى مجهولاً من المخمّنين إلى أن يجلوه التحقيق. مع ذلك يبقى باب التخمين أو الترجيح مفتوحاً ولو وجَب التحفّظ فيه أشدّ الوجوب. وهو، في كلّ حال، تخمين أو ترجيحٌ وليس حُكْماً وهو يُوجِب، مع ذلك، إبراز أسانيده. أمرٌ آخر تشير إليه رواية قبرصي هو أنّه تبادل والسفير السؤال عن علاقة كلّ من الحزب وفرنسا بأديب الشيشكلي، وأكّد كلّ منهما للآخر أنّها على خير ما يرام!

قَتَل أعضاء في الحزب السوريّ القوميّ رياض الصلح: هذا أمرٌ معلَنٌ مؤكّد. وكان رئيس أركان الجيش السوريّ أديب الشيشكلي نافذاً جدّاً في هذا الحزب، بل كان رُكْناً خارجيّاً وداخليّاً في آنٍ من أركان قيادته، أو قائداً «موازياً» لهذه القيادة نفسها، وكانت الخصومة تزداد استحكاماً بينه وبين الأكثريّة الحزبيّة الحاكمة في سوريا. وكان حزب الشعب الأكثريّ في مجلس النوّاب، من جهة، وصَفْ القوتلي - مردم المشكّل، فضلاً عن زعيميه المنفيّين، بالحزب الوطنيّ من الجهة الأخرى، قد أصبحا، مع استمرار التنازع بينهما، واقفين في مواجهة الزحف العسكريّ على السلطة، وأصبح رياض الصلح يُعْتَبر حليفاً لكليهما (ولكن مع احتمال الاختلاف أحياناً) في لبنان وفي ساحة السياسة العربيّة. وكان الصلح لا يكتم، بالقول ولا بالفعل، مناوأته لسيطرة الشيشكلي المتدرّجة على سوريا. فهل واطأ الشيشكلي الحزبَ السوريّ القوميّ (أو جورج عبد المسيح، في الأقلّ) على قَتْل رياض الصلح؟ أم اكتفى بحماية الحزب من التحقيق بعد الواقعة؟ الأرجح أنّه واطأه، في الاغتيال وفي محاولة الاغتيال الأولى أيضاً، لأنّ خصومة رياض الصلح له كانت لا تزال شيئاً متحرّكاً في وجه مشروع جارٍ، فلم يكن له أن يرى في اغتيال الصلح مجرّد انتقام لا معنى له في السياسة. ولكنّ هذا ترجيحٌ لا غير ما دام التحقيق، أو ما شاع منه، لم يُلامِس هذا المستوى أصلاً... والله أعلم!

وفي اللائحة، يبدو الملك عبد الله أكثرَ الحكّام العرب تأذّياً من نشاط رياض الصلح في سنواته الأخيرة. وتغري باتّهامه أيضاً وقائعُ ظاهرةٌ في حَدَث الاغتيال نفسه: انتساب محمّد أديب الصلاحي إلى الجهاز السياسيّ في جيشه، ولغزُ انتحار هذا الأخير و«الإذن» له بالموت في المستشفى والإهمال في حراسة رياض الصلح، إلخ. ولكن يَسَعُنا أن نصدّق أيضاً أن الصلاحي كان يَخْدم حزبه في موقعه هذا... فقد كان له نُظَراء يُعَدّون بالعشرات أو بالمئات في القوّات المسلّحة السوريّة وفي نظيرتها اللبنانيّة. على صعيد

آخر، كان المشكل الذي نشأ من وضع عبد الله يده على ضفّة الأردنّ الغربيّة قد رسا على برّ في العام السابق لاغتيال رياض الصلح، وكان هذا الأخير قد سلّم بهذا الرُسُوّ، ولو أن تسليمه جاء مشوباً بسخرية مرّة. فهل بقي عبد الله مصرّاً لمجرّد الانتقام على اغتيال رياض الصلح (وهو في ضيافته) وعلى تحمّل الوقع الذي كان منتظراً للحَدَث على سُمعة حُكمه من حيث قدرته على حِفظ السلامة العامّة في بلاده، بما فيها الأمان لضيوفه الكبار؟ كان عبد الله - على علّات الغايات التي اتّخذها لسياسته - سياسيّاً ضليعاً في الحرفة وعميق الخبرة، طويل الأناة وبعيد النظر، وكان له خصومٌ يتعذّر إحصاؤهم في طول البلاد العربيّة وعرضها، فلم يؤثر عنه أنّه عالج عداوة أحدٍ منهم بالقتل ولم يلبث بعضهم أن قَتَله. وأمّا أن يُنسب قتل رياض الصلح (وبعده عبد الله) إلى الجهاز البريطانيّ الراسخ القَدَم في الأردنّ وفي الشرق كلّه فذلك أمرٌ لا يَصْلح لإسناده - على ما يبدو لنا - الموقف البريطانيّ المعروف من الاتّحاد العراقيّ الأردنيّ، وقد سبقت منّا الإشارة إلى ذلك.

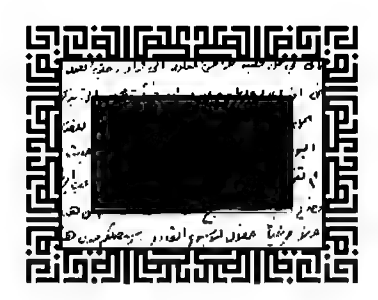
وأمّا المخابرات الإسرائيليّة، وهي كانت مصمّمة على قتل رياض الصلح بين أواخر العام 1948 وأوائل تاليه، فلو أنّها اشتركت في اغتياله سنة 1951 لكان مرجّحاً أن يظهر لذلك أثرٌ (وقد ظهرت آثارٌ لأمور خطيرة أخرى) في ما اطّلع عليه المؤرّخون الإسرائيليّون من أوراق دولتهم في مرحلة نشوئها، واستوى بعضه مادّة لكُتُبٍ بحالها. ولا نتوقّف عند اتّهام الولايات المتّحدة بدم رياض الصلح وعبد الله معاً، لأنّ سند التهمة يبدو هشّاً للغاية. فإنّ الأوراق الأميركيّة تتكشّف عن موقفٍ وُدّيّ إجمالاً حيال عبد الله، إن لم يكن لشيءٍ فلتسليمه بالواقعة الإسرائيليّة. وهي تتكشّف أيضاً عن موقفٍ مساندٍ للدور البريطانيّ في الأردنّ، خلال تلك المرحلة، وليس عن رغبةٍ في منافسةِ بريطانيا هناك. لا سَنَدَ أيضاً (على الرغم من حكاية عبد الله قبرصي) لتحميل فرنسا دم رياض الصلح ما لم نذهب إلى افتراض حلقةٍ ربطت في هذا الأمر ما بين جهة فرنسيّة ما وأديب الشيشكلي. وهذا ليس افتراضاً لمستحيل، لأنّ الميل الفرنسيّ كان إلى الجانب الانقلابيّ في حالتَيْ حسني الزعيم وأديب الشيشكلي وكان يناهض، على وجه الإجمال، أعيانَ الجناح المدنيّ من ساسة سوريا في تلك المرحلة، وهم من أخذت عليهم فرنسا ما أصابها من جروح معركتي الاستقلال والجلاء ونَسَبتهم أيضاً إلى مسايرة النفوذ البريطانيّ. مع ذلك، يبقى هذا الافتراض مجرّد افتراض. ويبقى ما سبق من فرضيّات محصوراً كلّه في حدود التلمّس السياسيّ. وقد أسلفنا أنّ هذا الأخير لا ينبغي له، في هذا النوع من المسائل، أن يعدّ نفسه كفؤاً للتحقيق الجنائيّ أو بديلاً منه... وإنّما ينبغي له أن يعرف حدّه فيقف عنده.

في كلّ حال، لم يُفْضِ التحقيق الأردنيّ (أو ما عُلِم من وقائعه في الأقلّ) إلى ما يتعدّى الظاهر من الحدث. ولم يَجْرِ تحقيقٌ في سوريا. وأُسقط في يد التحقيق اللبنانيّ، من جرّاء القصور هناك والتمنّع هنا، وكان هذا التحقيق قد بدا، على ما وشت به إشاراتٌ شتّى، وكأنّه يرتعد خوفاً من الإفضاء إلى كشفٍ ما. وحين جَرَت المحاكمة في عمّان

أمام المحكمة العسكرية التي شُكّلت لهذه الغاية، وكان ذلك في أوائل أيلول أي بعد شهرٍ ونصف شهر من الجريمة، أُطلِق سراحُ اثني عشر شخصاً كانوا لا يزالون موقوفين، واقتُصِرت المحاكمة على أربعةِ أشخاصٍ فارّين. ولم يكن بين هؤلاء من ثبتت عليه تهمة الاشتراك في الاغتيال إلا إسبيرو وديع. فكان أن حُكِم على هذا الأخير بالإعدام شنقاً وهو فارّ مختبئ في سوريا.

كان باب العدالة قد أغلق، وتُرك أمر الجريمة لألسنة شهود وأقلام مطّلعين انحلّت بعض عقدها بعد حين... ومذ ذاك أصبح جلاء هذا الأمر في أيدي المؤرخين يعيدون النظر فيه معوّلين فيه على نمو مادّته أو تغيّرها تحت أبصارهم.







قُتِل رياض الصلح وهو في السابعة والخمسين من سنيه. وفي السنوات الأخيرة من حياته، كان يحصل منه أن ينكّر صغار السنّ من زملائه النوّاب بـ«سنّ»ـه و«تجارب»ـه ولَشْدُه أن يَحْملهم على الرويّة. كان تبكيرُه إلى النضال السياسيّ وتَرْكه هذا النضال (المسمّى «جهاداً» في تلك الأيّام) يشغل حياته بلا حدّ يبيحان له أن يتكلّم وكأنّما هو في السبعين أو في الثمانين. هي أربعون سنةً عَبَرت من دارس الحقوق في مكتب إستانبول السلطانيّ، إلى رئيس حكومة لبنان المقتول في عمّان بعد أشهر من مغادرته كرسيّ الحُكم. وهو قد جرّب فيها كثيراً. جرّب الاعتقال والحُكم بالإعدام وجرّب النفي إلى موضع بعينه، ثمّ إلى آفاقٍ عريضة ومُدُنٍ كثيرة يتقلّب بينها. جرّب الجلوسَ مع عظماء العالم ومجاذبتَهم، وجرّب الجلوس مع قبضايات بيروت وصيدا ومباسطتهم. وكان صحافيّاً، وهو سياسيّ وأمضى ساعاتٍ لا تُحصى في مكاتب صحفٍ كثيرة يقرأ ويسمع ويتحدث. وكانت بطانته المقرّبة، في معظمها، من الصحافيّين. ولم يتيسّر لأحدٍ غيره من ساسةِ لبنان ما تيسّر له من ولاء الصحافة في عاصمتها اللبنانيّة وفي عواصمها العربيّة وفي ما هو أبعد من ذلك أحياناً. وكان سياسيّاً وهو محامٍ، وفي السنوات القليلة التي اتّخذ لنفسه فيها مكتباً للمحاماة لم يكد يزاول في ذلك المكتب غَيْرَ السياسة. وهو كان مقصوداً لم يحتجب عن الناس في أيّام حُكمه ولا في غيرها. وحين كان - وهو الكتوم الحذر - يريد الخلوة والمسارّة، قبل أيّام الحكم، كان يتّخذ لنفسه مجلساً في حجرةٍ خلفيّة ملحقة بمحلّ تجاريّ لأحد أصحابه، يوسف الصدي، أطلَق عليها اسم «العلّيّة الصهيونيّة» تيمّناً بتلك التي التقى فيها المسيح تلامذته في القدس قبل صلبه بليلة.

هذا الزعيم في الجهاد - جهاد أيّامه الذي كان النصارى لا يترفّعون في الانتساب إليه - أو هذا المجاهد في الزعامة، كان يُقبِل على الناس بطلعةٍ متّسقةِ الملامح فيها بهاءٌ وبعينين في نظرتهما بريقُ نفاذ وبابتسامةِ ترحابٍ واستبشارٍ نراها لا تُفارق شفتيه في المئات من الصور، وبشَعْرٍ أبقى منه الصلع على الفَوْدين وعلى القَذال خُصَلاً تظهر من تحت الطربوش عصيّة على المشط، وبطربوشٍ يترجّح زرّه فوق الجهة اليمنى من الوجه الممتلئ، وبقامةٍ رَبْعةٍ نَحَت نَحْوَ الامتلاء أيضاً مع تقدّم صاحبها في العمر وبحركةٍ نَشِطة... وبسُبْحَةٍ، في الجلسات أحياناً، وبسيجارةٍ دائماً. وهو كان ولوعاً بالنكتة ضحوكاً لها، وحاضرَ البديهة للهزل وللجدّ وراويةً للمأثور ولأشعارِ شعراء كبار، على الأخصّ، من بينهم امرؤ القيس والمتنبّي وأحمد شوقي الذي جالسه مرّات. وقد كان هذا كلّه يُضفي على مجالسه أُنساً لا يَثْلم المهابة. فالرجل مشهودٌ له بالاقتدار في السياسة وبسعة الميدان والأثر. وهو مُحْكَم الردّ، بارعٌ في الجدال والمجاذبة حتّى طارَ صيته في القدرة على الإقناع وعلى الوصول في التفاوض إن لم يكن إلى المنشود فإلى أحسن الممكن. وفي المواقف العامّة كان يُسعفه، في الخطابة، صوتٌ جهير وطلاوةٌ في العبارة وبُعدٌ عن الإطناب ومَيْلٌ إلى السهل المأخذ من الأفكار من غَيْر ابتذال.

ورث رياض الصلح ثروة عقاريّة عريضة، موزّعة بين بيروت وطرابلس وصيدا وجبل عامل (وقيل: اللاذقيّة أيضاً)، عن والده ثمّ عن عمّته. فكان أن بدّد معظمها في المنافي والأسفار، وفي العراك السياسيّ والدعاوة السياسيّة وفي بَسْط اليد للصديق في وقت الضيق. وأمّا الباقي (وهو في جبل عامل ولم يكن قليلاً) فبقي في قيد الرهن من سنة 1921 إلى سنة 1942. وقد لبث الصلح مُنْلِعاً لسنين، في عقد الثلاثينات ومطلع الأربعينات، وقد أصبح التَبِنُ أليفَه. ومن هذا القبيل أنّه كان قد أُخرج، في أوائل الثلاثينات، من مسكنه البيروتيّ الأوّل في حيّ الناصرة لعجزه عن دفع الإجارة. فتلقّاه صديق له زحليّ من آل مسلّم وأسكنه، بشروط ميسّرة، في شقّة من مبنى له واقع في شارع عمر بن الخطّاب، حيّ رأس النبع، وهي الشقّة التي بقي فيها منذ ذاك إلى حين وفاته. لم يتبدّل أثاث هذه الشقّة في حياة صاحبها أيضاً، وقضى الرجل وهو مثقل بديون باهظة نُشرت لائحة بها، بعد مقتله، كانت في عهدة مفتي الجمهوريّة. وقد بنى الملك عبد العزيز آل سعود على اسمه بيتاً كان يريد هو أن يبني أقلّ منه في موضعه اليوم ولم يتمكّن من ذلك. كانت تلك الدائرة الممتدّة بين أطراف المطار الصائر إلى الإلغاء في بئر حسن والجادّة المفضية إلى المطار الجديد قد أخذت تصبح مقصداً لسياسيّين عدّة راحوا ينقلون إليها سكنهم من رأس النبع والمزرعة والبسطة الفوقا، وهذه كانت، في ما مضى، أطرافاً لبيروت فأدرَجَتْها المدينة في نسيجها الأهلي. وكان رياض الصلح أحدَ هؤلاء النازحين أو المقبلين على النزوح. هذا الرجل كان يستدين ليعطي، أحياناً، وكان حديثُ الفساد يطبّق الآفاق في أيّام حكمه ولكن ندر أن جرؤ أحد على تناوله هو نفسه بكلمة من هذا القبيل. وحين حصل ذلك فملّكه البعض (ومنهم أنطون سعادة) شوارع في مدينة مصريّة ما، تاه عن هذه الشوارع، في نهاية المطاف، جميعُ من بحثوا عنها. ولم تُخفِ ابنتاه علياء ولمياء، في مقالةٍ كتبتاها قبيل مقتله، أن الفضل في توازن الموازنة البيتيّة إنّما يعود إلى والدتهما لا إلى والدهما.

ولحسن حظّ السياسيّ فيه، لم يكن رياض الصلح قنبساً. كان مناوراً فذّاً، ألوفاً للمقارعة في السياسة، مقبلاً عليها: يصمد لخصومه ويداورهم ويدبّر لهم المكائد السياسيّة ويتقن الردّ على مكائدهم... حتّى ذاعت شهرة بين السياسيّين لما أخذ يسمّى «حِيَل رياض الصلح» أو «ألاعيبه». ولسنا نجد ما هو أحسن بياناً لعلاقة رياض الصلح بالعمل السياسيّ من شهادة يوسف سالم فيه: هو «نومضاتِ فِكر عجيبة، يرى أنّ لكلّ مأزقٍ مخرجاً ولكلّ معضلةٍ حلّاً». وفي غمرة عمله، كان رياض الصلح يُغضي عن أمورٍ تستحقّ الشجب كثيرة، مؤثراً - على ما يدلّ بعضُ كلامه - لزومَ جانب الحرص على ما يراه الأهمّ. وكان يذهب إلى الدفاع، أحياناً، عمّا لا يُدافَع عنه، متحمّلاً المسؤوليّة علناً، بوصفه حاكماً، عن كلّ قرار تتّخذه الهيئة الحاكمة وإن لم يكن ميّالاً إليه أو موافقاً عليه. وهو لم يتورّع عن قمع الحركات العادية على القانون أو المخلّة بالأمن والنظام العموميّين أو المستظلّة، أحياناً، حقوقاً تريدها في غير أوانها أو تَستتر بها، في أحيانٍ أخرى، طلبها لما هو مُجافٍ لحقوق البلاد. ولكنْ أخذ عليه - عن حقّ، من وجهة نظر القانون - أنّه ميّز في ذلك بين حالةٍ وأختها مجتنباً،

على الأخصّ، أن يثير في وجه الحكم تمرّداً أو شَغَباً طائفياً كان يراه، هو وغيره من أهل الحكم، أشدّ خطراً من أيّ تمرّد أو شَغَب آخر. لذا لَزِم جانبَ المداراة، في هذا النوع من الحالات، مقدّراً الضغوط المتضافرة عليه وعلى غيره من أهل الحكم أو مجتنباً توسيعَ الخَرْق.

وعلى التعميم، حَكَم رياض الصلح في مرحلةٍ كانت البلاد فيها مكتنفةً بأخطار استثنائية تأتّت معاً أو تباعاً من المواجهة المديدة لانتداب فرنسا، ثمّ لمطامحها المستمرّة ومن الحرب في فلسطين ومن ذيولها ومن اضطرابِ الموازين في سوريا وما استثاره من رياح حارّة هبّت على لبنان، ومن الحراجة المتنامية للأزمات الدوليّة بعد الحرب العالميّة ومن العِبارات المتكوّنة في داخل البلاد عن هذا كلّه. وهو قد اعتبر هذه القافلةَ من المخاطر مُسوّغاً لاعتماد الشدّة أحياناً، مُقدّماً داعي الوفاق الأساسيّ في البلاد على كلّ داعٍ آخر، معتبراً هذا الوِفاق درعاً للبلاد في مواجهة الأخطار المقبلة عليها أو المُحيقة بها من الخارج. وقد أخذ بشاره الخوري على رياض الصلح، ذاتَ مرّة، في مطلع عهدهما بالحكم، أنّه لم يكن يُوْلي درسَ الملفّات المعروضة عليه ما يستأهله من وقت. وليس في يدنا ما يطعن في هذه الشهادة. ولكنّ رياض الصلح لم يكن لِيَهْدأ أو يُخْلِد إلى النوم إذا غادر ملفّاته. ولم يُخْفِ سعدي المنلا، أحد أخلافه وأسلافه في رئاسة الحكومة، عَجَبه من سعة المروحة التي كان ينتشر عليها نشاطه: «لا أستطيع أن أتصوّر رياض بك الصلح كيف يعمل وكيف يعيش وكيف يوزّع أوقاته؟ إنّ هذا عجيب حقّاً!».

وقد غضّ رياض الصلح الطرف أيضاً عن كثير من الفساد عاينه من حوله، مقدّماً على التصدّي له داعي المحافظة على تماسك الصفّ الحاكم. وقد اشتُهِرت له، في هذا المضمار، قولةٌ (ذكرناها، وفيها نظرٌ كثير) مفادها أن إلهاء الفاسدين «بالاستثمار» خيرٌ من لجوئهم إلى حضن «الاستعمار»! وقارَع رياض الصلح الطائفيّة بمسلكٍ في نسج العلاقات الشخصيّة وفي طريقة العيش وفي العمل السياسيّ واضحِ النفور منها، إلّا في لحظاتِ حَرَجٍ شديد. وهو قاوَمَها، على الأعمّ، بتعزيز عوامل الوحدة بين الطوائف وتقبّلِ التسوية بينها، وممارسةِ الحكم في نطاق هذه التسوية، وذلك في مجتمعٍ وَرِث تركةً ثقيلة من التنافر بين الخيارات السياسيّة الكبرى لطوائفه، ووَرِث أيضاً تركةً من التباين في العمران وفي النموّ وفي الدور التاريخيّ المعترف به والمكانة السياسيّة المترتبة عنه بين مناطقَ فيه موسومةٍ، بتنوّعها، بمياسمَ طائفيّة متقابلة. ولكنّ رياض الصلح لَبِث، مع ذلك، يتحيّن فرصة سياسيّة لفتح ثغرةٍ في جدار القاعدة الطائفيّة المهيمنةِ على النظام السياسيّ والمترجمة ترجمةً شبه حرفية، (وركيكةً بالتالي) لتكوين المجتمع ولموازينه ولميراثه من تاريخه. فلم تكن لتَفوت الصلح واقعةُ التمييز المُجحِف في الحظوظ بين البشر بفعل القاعدة الطائفيّة، ولا واقعة الفساد المقترنة اقتراناً لا ينفصم بهذه القاعدة، ولا انتشار المجاري المفتوحة للَعِب قوى الخارج بمقدّرات البلاد من خلال التنافس بين القوى السياسيّة للطوائف ولا الخطر الرازح دائماً على الانتظام

العامّ للحياة الوطنيّة وعلى مصير البلاد نفسه من جزاء ذلك كلّه. وكان رياض الصلح يعني ما قاله في الطائفيّة وإلغائها في بيان حكومته الأولى. ولكنّه كان مدركاً أنّ الغاية من ذلك لا تُدرك إلا بالسياسة، فيحتاج ولوج السبيل نحو «إلغاء الطائفيّة» إلى ائتلافٍ رَحْبٍ للقوى السياسيّة في البلاد يغطّيه ويحميه. ولأنّ الصلح كان يعني ما قاله، استَثْمَر ما سَنَح، في أيّام حكمه، من لحظات التماسك السياسيّ في البلاد ليُعيدَ التنويه بهذه الغاية، أو ليباشرَ السعي في هذا السبيل وعينُه على ما يستثيره السعيُ من مواقف وما يلوح له من عواقب. غير أنّه اضطرّ إلى الإحجام تكراراً معتبراً بما كان يعاين ويعاني.

وكان رياض الصلح معروفاً بمحافظته على علاقاتِ مودّة بخصومٍ له، فيما يتعدّى الخصومة السياسيّة، على نحو أثار العجبَ أحياناً. ومن أمثلةِ ذلك أنّه في مدى عقدين كان فيهما يشنّ حَمَلاته على الانتداب وأعوانه ثمّ يتولّى الحكم شريكاً لبشاره الخوري والدستوريّين، بقيَت حبال الودّ موصولة بينه وبين أركان الكتلة الوطنيّة في السياسة وفي الصحافة، بمن فيهم إميل إدّه مؤسّس الكتلة وأسعد عقل صاحب البيرق. فعَمي الأوّل، في أحْرَج لحظةٍ سياسيّة جازَ فيها، من تهمة الخيانة. وكان هو - أي الصلح - خارجاً لتوّه من معركة طاحنة خاضها في وجهِ سلطةٍ منتدبة وجدت في إدّه نصيرها الأوّل. وكانت البيرق وبقيَت بين أكثر الصحف رعايةً لجانب رياض الصلح وعنايةً بأخباره وأسفاً عليه عند رحيله. هذا مثال من أمثلة. وفي امتداد هذا السلوك، كان يقع إقدامُ رياض الصلح السياسيّ، وهو الخصلة التي أباحت له أوّلاً أن يتجاوز كلّ تمسّك مكبّل بطهارة النيل السياسيّ وكلّ لومٍ محتمل من أدعياء الطهارة الوطنيّة حين يُقدِم على استدراج خصمٍ إلى حلفٍ ظرفيّ أثناء خوضه مواجهةً حاسمة مع خصمٍ آخر. أباحت له هذه الخصلة نفسها ثانياً أن ينحاز انحيازاً واضحاً تماماً إلى كتلةٍ في المجال العربيّ ويبقى، مع ذلك، وسيطاً محتملاً بينها وبين الكتلة المواجهة. ظهر النوع الأوّل من هذا الإقدام - مثلاً - في محاولتين، على الأقلّ، قام بهما رياض الصلح، في العشرينات وفي الثلاثينات، لاستدراج القيادة الصهيونيّة إلى الصفّ السوريّ في مواجهة السلطة المنتدبة. وظهر النوع الثاني من الإقدام (أو من البراعة السياسيّة) - مثلاً أيضاً - في مزاوجةِ الصلح بين موقفٍ قاطع اتّخذه وموقع مَرِن بقي يحتلّه في الصراع بين الكتلتين الهاشميّة والمصريّة - السعوديّة أثناء حرب فلسطين وفي غمواتها. إلخ، إلخ.

لقد كان عهدُ بشاره الخوري ورياض الصلح عهدَ بناءٍ لمؤسّسات دولةٍ طازجة الاستقلال وعهدَ عمران كبير قامت بعبئه الدولة وكان، بمعنىً من المعاني، عمراناً للدولة نفسها. هذان البناء والعمران ذهب بصورهما من الذاكرة العامّة ما شهده ذلك العهد من جولات الصراع السياسيّ، وأولاها معركة الاستقلال التي طغى عليه اسمها فأخذت تبدو، مع ما اتّصل بها من أطوار، وكأنّها كلّ ما فيه. طغت على صورة هذا العهد أيضاً ظواهرُ استَعْجَلت نهايته في سنة 1952: من فسادٍ ومحاباةٍ وتخريق

لسلطة القانون بسلطان العائلات السياسيّة. وقد سلكت «ثورة» 1952 «البيضاء» مسلك الانقلاب العسكريّ في أمر واحد على الأقلّ: وهو طَمْسُها ما أنجزه العهد السابق من بناءٍ لهيكل الدولة وتجديدٍ لهيكلة المجتمع، وزَعْمُها القصير العمر أنّها حبلى بالخير، في هذا المضمار، تلده بعدما كان عدماً فيعمّ منها فصاعداً. على أنّ ما أنجزه عهدُ الاستقلال الأوّل، في مضماري العمران وبناء الدولة، حفظه أو حفظ بعضه ممّا كان قد أنجز أو كان في قيد الإنجاز، فضلاً عن أخبار الصحف والأوراق المتفرّقة، كتابٌ حسن التبويب، مُحْكَم السبك، صدّره رئيس الجمهوريّة بكلمةٍ ونُشِر مع انعقاد المؤتمر الثقافيّ العربيّ الأوّل في بيت مري في أيلول 1947 وذلك تحت عنوان لبنان في عهد الاستقلال. حفظ هذه المنجزات أيضاً كتاب آخر، تحليليّ ونقديّ، هو المصنّف الضخم الذي تركه لنا - بالفرنسيّة - جبرائيل منسّى رئيس الجمعيّة اللبنانيّة للاقتصاد السياسيّ ومعه نائبه جوزف نجّار وجماعة من المختصّين. فهذا الكتاب، وعنوانه خطّة لتجديد بناء الاقتصاد اللبنانيّ وإصلاح الدولة، أرسى الخطّة المشار إليها على جردة موسوعيّة للمعطيات المتّصلة بالمجتمع والدولة اللبنانيّين من الاستقلال (بل من قبل الاستقلال بكثير، كلّما لزم الأمر) إلى تاريخ صدوره في سنة 1948، وقد كان هذا الصدور حدثاً رعاه أركان الدولة، وفي طليعتهم بشاره الخوري ورياض الصلح، على رغم المنحى النقديّ، الصارم أحياناً، الذي أراده المؤلّفون لكتابهم.

وما نستفيده من هذين الكتابين ومن مصادر أخرى تستكمل ما فيهما أو تصحّحه، أو تغطّي السنوات اللاحقة لصدورهما من عهد بشاره الخوري ورياض الصلح، لجهتي العمران وإنشاء مقوّمات الدولة المستقلّة، كثير وكبير ومتعدّد الوجوه إلى حدّ يلزمنا ها هنا بالاقتصار منه على بعض من أهمّ عناوينه...

فإلى رياض الصلح وسليم تقلا، وزير الخارجيّة في حكومة الاستقلال الأولى، يعود الفضل في إنشاء وزارة الخارجيّة والسلك الخارجيّ، وكان حميد فرنجيّة قد وضع لَبِناتِهما الأولى في عشايا معركة الاستقلال. وإلى حكومات رياض الصلح وإلى قائد الجيش فؤاد شهاب القريب جدّاً إليه، يعود الفضل في تحويل «الفِرَق الخاصّة» الموروثة من الانتداب إلى جيشٍ لبنانيّ، بقي صغيراً وضعيف التجهيز ولكنّه أصبح محترفاً وحَسَن التنظيم، وذا حصانة مرموقة على آفة التسييس. وقد استُكمل في عهود رياض الصلح تنظيمُ السلطة القضائيّة وجهازها بعد أن أُلغيت المحاكم المختلطة واستقرّت للقضاء صفة السلطة الثالثة في الدولة المستقلّة، ولكن بقيت عالقة مسألة حماية هذه الصفة من العبث السياسيّ. وفي عهد بشاره الخوري ورياض الصلح، استقلّ النقد الوطنيّ وجُدّد النظام الضريبيّ وجُرّد من بعضِ ما كان لا يزال بداخله من مخلّفات، ووُضعت أصولٌ جديدة لتنظيم ماليّة الدولة، وأنشئ ديوان المحاسبة، إلخ، إلخ. وفي هذا العهد أُقرّ قانون العمل (سنة 1946، في ظلّ حكومة سعدي المنلا)، وكان استجابة لنضال نقابي متمادٍ، وأنشئت، في وزارة الاقتصاد الوطنيّ، مصلحة للشؤون الاجتماعيّة كانت نواة الوزارة التي حملت الاسم نفسه لاحقاً.





197 ناظرة الصلح (بغطاء الرأس الأبيض) تتقدم زوجها إلى احتفال بيروتي

198 رياض الصلح أبا



١٩٩ واقفاً خلف والدته في صورة عائلية جامعة

200 رياض الصلح في مكتبه وخلفه رسوم كاريكاتور تمثله



ولا ريب أنّ ذلك كلّه اعتورَتْه عيوبٌ تأتّى بعضها من هشاشة التقاليد وضآلة الإمكانات وضعف الكفاءات أو ندرتها، وتأتّى أهمّها من تدخّل الساسة وغيرهم من ذوي النفوذ الطائفيّ في ما ليس من شأنهم. ولم يكن رياض الصلح صارماً في مقاومة هذه العلل وكان يغلّب اعتبارات السياسة وموازينها أو كانت هي تغلبه. غير أنّ قوّة حضوره في الحكم وبُعْدَه عن الانتفاع الشخصيّ كان فيهما بعض الوقاية من إلقاء الحبل على الغارب، فلم تَخْلُ سيرته في الحكم من مواجهاتٍ شديدة مع مستثمري مواقع النفوذ. وفي كلّ حالٍ، أُرْسِيَت، في تلك الأيّام، قواعدُ لبناء الدولة ومؤسّساتها، وأصبح التوطيد والإصلاح والاستتمام على همّة اللاحقين.

وفي مضمار العمران، يؤثَر لبشاره الخوري ورياض الصلح بناءُ مئاتٍ من المدارس الرسميّة في المدن والقرى، وإنشاء التعليم الثانويّ الرسميّ وتعزيز دار المعلّمين وتأسيس الجامعة اللبنانيّة. فإن كتاب جبرائيل منسّى المشار إليه، وهو الأحدث عهداً بين ما تحت يدينا من مصادر بشأن تطوّر التعليم الرسميّ في تلك المرحلة، يوضح أن عدد المدارس الرسمية كان 248 مدرسة في سنة 1942-1943 وأصبح 623 مدرسة في سنة 1946-1947 وأن عدد المعلمين فيها كان 402 في التاريخ الأوّل فأصبح 1502 في التاريخ الأخير، وأن النيّة منعقدة على رفعه إلى 1802 في سنة 1948. وأمّا عدد التلامذة في هذه المدارس فكان 22844 في التاريخ الأوّل وأصبح 52422 في التاريخ الثاني. ويشير الكتاب نفسه إلى إلحاق صفوف تكميليّة بـ11 مدرسة وإلى إنشاء ثلاث مدارس مهنيّة وإلى رصد اعتماد لإنشاء أولى المدارس الثانويّة الرسميّة في البلاد، ويوضح أن موازنة وزارة التربية في تصاعد مطّرد، وأن الملحوظ لها في موازنة 1948 يبلغ 7,25 ملايين ليرة لبنانيّة فيما لم تتجاوز هذه الموازنة في العام السابق 4,80 ملايين. هذه المدارس المستحدثة (والراجح عندنا أن عددها تجاوز ستّمائة في سنة 1952) كان معظمها صغيراً وكان يجري إيواؤها، أوّل الأمر، باستئجار غرف لها حيثما أمكن، وذلك في أكثر الحالات. ولكنّها جاءت لتفتح جدار المستقبل أمام عشرات الألوف من الأسر المحرومة من التعليم والتائقة إليه باباً للانتقال من حالٍ إلى حال. إلى ذلك صدرت في مطلع العام 1946 (أي في ظلّ حكومة سامي الصلح) مناهج التعليم الموحّدة الجديدة وكانت تستلهم، في توجّهها، ما رسمه بيان حكومة الاستقلال الأولى من خطّة للتربية الوطنيّة تحفظ «الخيّر النافع» من ميراث العهد الانتدابيّ ولكنّها تسلك بالتعليم كلّه، لغة ومضموناً، مسلكاً كان يُعدّ جديداً، في تلك الأيّام، وكان موافقاً للروحيّة التي حملت البلاد، موحّدة، إلى الاستقلال.

وكان القرار بإنشاء الجامعة اللبنانيّة قد اتُّخذ في خضمّ إضرابٍ للطلّاب والمحامين شهدَتْه الأسابيع الأخيرة لرياض الصلح في الحكم. وفي مجلس النوّاب، قال رياض الصلح، وهو يودّع الحكم ويطلب الموافقة على إنشاء الجامعة: «إن الساعة التي أقف فيها (...) وأطلبُ من رفاقي الموافقة على إنشاء الجامعة هي من ألذّ الساعات في الحياة البرلمانيّة. لقد طُلب إلينا أن ننشئ الجامعة بلسان الشباب المتحمّس وقد وعدناهم بإنشائها. فعمّا قريب ستنشأ الجامعة وستجمع بين أبناء البلاد جميعاً. فهي ليست

مدرسة للتعليم فقط (...) نحن نريدها جامعة وطنيّة فقط، فلتبوا رغبة الشباب».

وقد غيّرت الصورة الجديدة للتعليم الرسميّ، في عقدين تاليين أو ثلاثة، صورة المجتمع كلّه بتغيير خريطة النُخَب فيه من حيث انتشارها على المناطق والطوائف، وتوزّعها بين المدن والأرياف، وتوزّع كفاءاتها بين مجالات العمل، إلخ. وما من ريب في أنّ هذا التغيير اعتَوَرَته عيوبٌ خطيرة وفاتته المواكبة السياسيّة المناسِبة، فأسهم ذلك في إفضاء البلاد إلى أزماتٍ لاحقة معلومةِ السمات والأسباب. ولكنْ لا يَجوزُ الطعنُ، من هذا الباب، في وجاهة الحاجات التي لبّتها تنمية التعليم الرسميّ تلك ولا في تكوينه قاعدةً أوّليّة للولاء للدولة وللشعور بها مَزْجاً لحياة الجماعة الوطنيّة وللشعور، أيضاً، بوجود حسّيّ ما لهذه الجماعة نفسها. تلك منجزاتٌ لم يُكْتَب لها النموّ السويّ، في العهود اللاحقة، ولا هي صَمَدت لأعاصير السياسة في البلاد وحولها. ولكنّ الإقلاعَ بها، في غَدَوات الاستقلال، كان استجابةً لحاجةٍ ولحلمٍ منتشر.

وفي أواخر عهد رياض الصلح بالحكم أيضاً، أُقِرّ أوّل اعتماد لإنشاء المدينة الرياضيّة في بيروت. وكان قد أُنشئ، في العهد نفسه، أيضاً، قصر الأونسكو وتوابعه ليستقبل مؤتمر المنظّمة الثالث في خريف 1948. وقد سهر حميد فرنجيّة، وزير الخارجيّة في حكومة رياض الصلح، على إنجاز أعمال الإنشاء والتجهيز في هذا الصرح وعلى نجاح المؤتمر نفسه، بسرعة وفاعليّة مشهودتين. ومن الاستجابات التي شهدها عهدُ بشاره الخوري ورياض الصلح استحداث عديدٍ من الدُور الحكوميّة، بعد أنْ تأسّست وزارات وإدارات جديدة أو نمت القديمة، فأنشئت لها أو استؤجرت مقارّ ولقصور عدل ومحاكم وأبنية إداريّة أو فنّيّة ومستشفياتٌ حكوميّة وزّعت بين قواعد المحافظات، ودورٌ للبلديّات ومخافر... وسجونٌ أيضاً، على ما أشار إليه رياض الصلح نفسه.

وكان عهدُ بشاره الخوري - رياض الصلح أيضاً عهدَ إعادة النظر في التنظيم المدنيّ للعاصمة: من مشروع أيغلي إلى مشروع أيكوشار. وهي إعادةُ نظر لبثت مرجعاً لجهودٍ تالية وشَهِدت، هي أيضاً، نكساتٍ لاحقة وتعثّراً أو خَبْطاً في التطبيق. وفي العهد نفسه، نَمَتْ شبكةُ الطرق بين المناطق اللبنانيّة نموّاً كبيراً وجُدّدت مداخل المدن، وأولاها العاصمة، ووُسّعت، ووصل التيّارُ الكهربائيّ ومياه الشرب إلى مناطق كانت مفتقرةً إليهما، ولكنّ الشوْطَ إلى إزالة الحرمان بقي طويلاً... وأنشئت شبكة الهاتف الآليّ في بيروت وأقيم مبنى البريد المركزيّ الضخم على الشارع الذي حَمَل لاحقاً اسم رياض الصلح.

ومن المآثر العمرانيّة الكبرى لذلك العهد إنشاءُ مطار بيروت الدوليّ الجديد في خَلْدة ليحلّ، بعد حين، محلّ مطار العاصمة القديم في بئر حسن، وكان قد أصبح ضيّقاً على الحاجات وملتصقاً بالمدينة. وقد استوت الطرُق التي أنشئت لخدمة المطار وربطه بالمدينة بدءاً بالشارع الذي شقّ على اسم بشاره الخوري ثمّ بالجادّات التي بدأ شقّها

في غابة الصنوبر، محاورَ جديدةً لنموّ المدينة. واستوت الجادّة المفضية إلى مدخل المطار مباشرة متنفساً جيداً ظاهرَ الأناقة والخُضْرة للمدينة ومتنزّهاً لأهلها في رُبْع القرن التالي. وكان القانون الصادر في أوّل أيّار 1950 قد أرسى قواعد للبناء على جانبيها حفظت لها هذا الطابع إلى حين اندلاع الحرب في سنة 1975. وقد ثَبتَ المطار، في هذه المدّة نفسها، مرفقاً عظيم المكانة في الشرق العربيّ كلّه للمواصلات بين أقطاره وبينها وبين سائر العالم فضلاً عن استوائه شرياناً رئيساً للحياة الاقتصاديّة في البلاد.
إلى ذلك، وُضع في عهد بشاره الخوري ورياض الصلح نظامٌ لمرفأي صيدا وصور. وفيه أيضاً، وُسّع خطّ نقل النفط المفضي إلى طرابلس من كركوك وأنشئت، في جوار طرابلس، مصفاةٌ جديدة تفوق القديمة طاقة وسعة. ووَصَل إلى جنوب صيدا خطّ التابلاين القادم من الساحل السعوديّ الشرقيّ وأنشئ له مصبّ لنقل النفط الخام بالبواخر إلى الأقطار المستوردة، وأنشئت هناك مصفاةٌ للتكرير أيضاً. وفي ما يتعدّى الجدل المشروع في مقدار التغاير بين الواقع والمرتجى من المنشآت النفطيّة هذه، يبقى أنّها وفّرت فرص استخدام لبضعة آلاف من اللبنانيّين وأصبحت الرسوم والضرائب الناتجة من نشاطها مورداً يُعتدّ به بين الموارد الكبيرة لماليّة الدولة.

وقد كانت لرياض الصلح، بما هو نائبٌ لصيدا وللجنوب، لفتاتُ عنايةٍ خاصّة بتلك وبهذا، وكان الانتداب قد غادرهما بلا أثرٍ عمرانيّ يُذْكر. ففضلاً عن تحصيل الجنوب نصيباً معتبراً من شبكتي المواصلات والمدارس الرسميّة، أنشئ بعنايةِ رياض الصلح وأحمد الأسعد، وزير الأشغال العامّة في تلك الآونة، مشروعُ القاسميّة البارز في البلاد، آنذاك، بضخامته وجليل فائدته، لريّ السهل الساحليّ بين صيدا وصور، وردَفه مشروعُ رأس العين إلى الجنوب من صور. وكان معوّل القيادة السياسيّة في هذين المشروعين وفي سواهما من مشروعات الريّ التي وُضِعت لمناطق مختلفة من البلاد، ثمّ بَلَغت درجاتٍ متباينة من التنفيذ، على مهندسٍ مائيّ لا يُشقّ له غبارٌ هو إبراهيم عبد العال وقد أصبح في الردح الأخير من عهد بشاره الخوري مديراً عامّاً لوزارة الأشغال العامّة. وفي جملة ما أنجزه هذا العهد، في غضون سنوات قليلة، من مشروعات الريّ وسائر الأشغال المائيّة ومنشآت توليد الطاقة الكهربائيّة المصاحبة لها، ما يُدهش حقّاً إذا ما نظرنا بعين الاعتبار إلى حدود الإمكانات. فليس مشروعا القاسميّة ورأس العين سوى حلقة من سلسلة كانت حلقاتها الأخرى مشروعات أنشئت لاستثمار مياه النهرين الكبير والبارد في عكّار ونهر الجوز في البترون وينابيع اليمّونة في ريف بعلبكّ ونهري الليطاني واللبوة في البقاع وجرّ مياه نبع العسل للشرب ونبع المغارة للريّ في كسروان، وجرّ مياه نبع الباروك للشرب في قضاء عاليه وإنشاء معمل على نهر إبراهيم لتوليد الكهرباء، إلخ.

وفي صيدا أنشئ، بعناية رياض الصلح، المستشفى الحكوميّ بما كان يُفترض أن يكون بناء لمدرسة زراعيّة، في خراج المية وميّة، وأصبح الثانويّة الرسميّة الأولى في الجنوب، بعد سنوات، ووُضع حجر الأساس لدار البلديّة الجديد وأنشئ الملعب البلديّ و«مدينة العمّال» وبُني فندق صيدون الكبير الذي عهدت البلديّة باستثماره إلى «فنادق طانيوس». وشُقّ

الشارع العريض الذي حمل اسم رياض الصلح لاحقاً وأصبح الواجهة الجديدة للتجارة والأعمال في المدينة وأذِن بتوسّعها السريع نحو الشرق، إلخ. وكان بعض هذه المرافق أيضاً حلقاتٍ من شَبَكة تضمّنت منشآتٍ مُناظرة في عواصم المحافظات الأخرى أو في بعضها. إلخ، إلخ.

في مضمار آخر من مضامير العمران، شهد عهد الخوري والصلح ترميم قصر الأمير بشير الشهابيّ الثاني في بيت الدين بعد أن كانت قد امتدّت إليه يد الخراب. وكان قد استعيد رفات باني القصر ليرقد فيه، وكان قد دُفن عند وفاته في كنيسة للأرمن الكاثوليك في إستانبول. كانت «عودة الأمير» في صيف العام 1947 واحتُفل بها احتفالاً رسميّاً خطب فيه كلّ من صبري حماده ورياض الصلح في بيروت وبشاره الخوري في بيت الدين. وأمّا القصر فحوّل جناح من أجنحته إلى متحف للعهود الإقطاعيّة اللبنانيّة وجُعل جناح آخر مقرّاً صيفيّاً لرئاسة الجمهوريّة واستردّت حديقته رونقها السالف. وكان رئيس الجمهوريّة الذي أولى هذا المشروع كلّ عناية واضح الاعتزاز بما تمّ.

هذا ولا بدّ لاستتمام معالم الصورة وعناصر الميراث الذي خلّفه عهد بشاره الخوري - رياض الصلح، من تعريج خاصّ على الجانب التشريعيّ من هذا الميراث. وأوّل ما يستوقف، لهذه الجهة، هو، من غير شكّ، التعديل الاستقلاليّ الشهير للدستور، في تشرين الثاني 1943، وما تبعه من نصوص رعت استكمال الأبنية المقتضاة للدولة المستقلّة في نطاقي السلطة التنفيذيّة والسلطة القضائيّة خصوصاً. وقد سبق منّا التنويه بما وجدناه مهمّاً من هذا كلّه في مواضع متفرّقة من هذا الكتاب. فإذا تركنا هذا الشطر «الاستقلاليّ» من التشريع جانباً، بقي تحت أبصارنا حصاد تشريعيّ لمجلس النوّاب في أيّام الحكومات التي رئسها رياض الصلح هو إلى التواضع أميَل. ولكنّ هذا الحصاد، على تواضعه النسبيّ، متنوّع المجالات وغير خالٍ من عناوين بالغة الأهمّيّة. هذه الهياكل التشريعيّة يردفها عدد من المراسيم لا يقلّ بعضها أهمّيّة وأثراً عن القوانين المشترعة في المجلس النيابي.

ففي فئة التشريعات التي رسمت للنظام الاقتصاديّ - الماليّ في البلاد صورته المعروفة، نقع أوّلاً على قانون التجارة البحريّة وقد صدر في 18 شباط 1947. وهو يكمل قانون التجارة البريّة الذي كان قد صدر بمرسوم اشتراعيّ في 24 كانون الأوّل 1942، أي قبيل الاستقلال. يردف هذين التشريعين مراسيم عدّة صدر معظمها بين عامي 1947 و1950 ورمت إلى تسهيل المعاملات البريديّة، وخصوصاً الحوالات البرقيّة، وانطوت على تصديق عقود وأنظمة دوليّة بينها ما كانت قد أبرمته مؤتمرات للمواصلات السلكيّة واللاسلكيّة انعقدت في أتلانتيك سيتي، وبينها ما كان قد أرساه النظام البرقيّ الدوليّ المعدّل في باريس سنة 1949 وما أقرّه المؤتمر البريديّ العالميّ الثاني عشر المنعقد في باريس أيضاً سنة 1947. وفي 11 كانون الثاني 1949، صدر قانون الطيران وهو، من وجه ما، مختلف عن التشريعين السابقين بغلبة الطابع الفنّيّ التنظيميّ عليه، ولكنّه

مكمل لهما من وجه آخر. ويصحّ أن ندرج في هذا الباب أيضاً مرسوماً اشتراعياً صدر في 8 نيسان 1950 لينظّم «إعادة الرسوم الجمركيّة عن البضائع المعاد تصديرها». فإن الغاية من إصداره كانت تشجيع حركة الترانزيت وإعادة التصدير بما لها من مكانة كانت إذ ذاك مرموقة في الاقتصاد اللبنانيّ ولبثت تتنامى بعد ذلك.

في المساق نفسه، أجاز قانون صدر في 22 نيسان 1947 للحكومة الانضمام إلى اتّفاقيّتي صندوق النقد الدوليّ والبنك الدولي، وهما - على ما هو معلوم - ركنان في الإدارة العامّة للاقتصاد الماليّ العالميّ ومركزان لجمع خيوطه في يد الدول الغنيّة. وفي 24 أيّار 1949 (أي بعد الانفصال النقديّ عن سوريا بنحو سنة) صدر قانون النقد وتبعه، بعد ثلاثة أيّام، مرسوم يتعلّق بتغطية النقد وقد رعيا استقرار قيمة النقد اللبنانيّ مدّة طويلة بعد ذلك، ودفهما أو عدّلهما تباعاً في عهدي كميل شمعون وفؤاد شهاب قانون سرّيّة المصارف الصادر سنة 1956 وقانون النقد والتسليف الجديد الصادر سنة 1963.

إلى هذه العناية بالوجه التجاري الماليّ من الاقتصاد الوطنيّ، نقع على غير لفتة إلى الوجه السياحيّ الملازم للسابق. فقد صدر في 2 حزيران 1949 قانون موضوعه «الشركات والأفراد الذين يتعاطون التسفير». وصدر في 14 كانون الأوّل من السنة نفسها قانون ينظّم «استثمار الفنادق والملاهي والمطاعم والمقاهي والحانات». وكانت الدولة قد جعلت لنفسها موقع رعاية في هذا القطاع إذ أنشأت، بقانون صادر في 7 أيّار 1948، «مفوّضيّة عامّة للسياحة والاصطياف والإشتاء».

في مضمار آخر (ولكنّه اقتصاديّ أيضاً)، يدخل قانون 3 آذار 1947 الذي صدّقت بموجبه «اتّفاقيّة مرور الزيوت المعدنيّة في أراضي الجمهوريّة اللبنانيّة» مع شركة تابلاين ثمّ قانون 29 أيلول 1950 الذي صُدّق بموجبه الاتّفاق المعقود بين الحكومة اللبنانيّة وشركة ميديترانيان ريفاينين (مدريكو) وهي شركة تكرير الزيوت المتفرّعة من تابلاين. وقد توقّفنا مليّاً عند مخاض هذين الاتّفاقين وما رافق إقرارهما من تجاذب وما لحق بهما من تعديل في فصل سابق.

ومن التشريعات الحيويّة التي شهدها عهد بشاره الخوري - رياض الصلح نصوص رعت تنظيم المهن الحرّة الكبرى وممارستها. من بين هذه المهن، كانت مهنة المحاماة وحدها الحائطية، من عهد بعيد، بنظام حدّد شروط مزاولتها وأرسى هيكلها النقابيّ. وفي 26 كانون الأوّل 1946 (أي فور عودة رياض الصلح إلى الحكم على رأس حكومته الثالثة)، صدر قانون «ممارسة المهن الطبّيّة في لبنان» وصدر في اليوم الأخير من السنة القانون القاضي بإنشاء نقابتين للأطبّاء في البلاد، ثمّ لحق بهما في 17 تمّوز 1947 مرسوم أوجب «تخصيص دورتين في السنة لامتحان الكولوكيوم». وفي 29 تشرين الثاني 1948، صدر قانون نظّم «ممارسة مهنة طبّ الأسنان» ثمّ ألحق به آخر، في 27 حزيران 1949، أنشأ نقابة أطبّاء الأسنان. وكان قد صدر، في 10 شباط 1948، قانون نظّم «ممارسة

الطبّ البيطريّ»... وفي 22 كانون الثاني 1951 (أي في الشهر الأخير لرياض الصلح على رأس الحكومة)، صدر قانون مزاولة مهنة الهندسة وتنظيم نقابتَي المهندسين في بيروت وطرابلس، إلخ، إلخ.

136 أسبقيّة السياسة

إذا كانت تقلّبات الزمن بالبلاد قد طَمَست أو دمّرت معالمَ كثيرةً من جهد التأسيس هذا، على اختلاف وجوهه، فإنّ رياض الصلح بقي منه مشروعٌ بسيط الملامح هو مشروعه السياسيّ، وبقي منه أيضاً أسلوبه الرهيف وصبره الجميل ودهاؤه المعهود في السعي إلى تنفيذ هذا المشروع. في الحكم، كان الرجل محيطاً بما في البلاد من تيّارات متخالفة وبما يمليه هذا التخالف من أناةٍ ومن إعمالٍ للحنكة، للمواءمة ما بين عمل البناء الوطنيّ بوجوهه المختلفة وتحصيل قدر من الوحدة الداخليّة يحمي هذا العمل، إذ لا يجعل منه سبباً لقصم ظهر البلاد. كان الرجل متوفّراً على إدراك فذّ لأهمّيّة السياسة ولأسبقيّتها بما هي إدارة حسّيّة للشأن العامّ على كلّ نشاطٍ آخر: على المثالين الوحدويّ والاستقلاليّ بحدّ ذاتهما وعلى قتال الأعداء بحدّ ذاته، وعلى إصلاح الدولة بحدّ ذاته وعلى الإعمار والعمران بحدّ ذاتهما. ففي العمل السياسيّ وحده، حين يكون محيطاً بجملة العوامل الفاعلة في وضع البلاد وبخطط مختلف اللاعبين وباستجابات مختلف القوى، يتبيّن ما يمكن أن يؤول إليه كلّ عمل إن خيراً فخيراً، وإن شرّاً فشرّاً، ويتبيّن اشتباه الخير والشرّ خصوصاً وإمكان أن يستحيل شرّاً ما يعدّ بحدّ ذاته خيراً والعكس بالعكس... يتبيّن إن كان ما يفرضه المبدأ سيبقي على سموّ المبدإ أم سيحيله إلى بليّة لمن اعتمدوه وعدّوه غاية المنى ومفتاح السعادة. كان رياض الصلح وحدويّاً في شبابه وبقي على هذا المبدأ. ولكنّه لم يتردّد في تنحيته من حيث وجده باباً إلى الفرقة وإلى دمار الأوطان. وهو كان استقلاليّاً ووَجَد في هذا المبدأ محوراً يمكن أن تتكوّن حوله وحدة مرموقة للصفوف. فكان أن مضى إلى أقصى المتاح في هذا السبيل، ولكنّه كان يقيس خطاه ويستطلع الممكن في كلّ مرحلة. كان الرجل شجاعاً يتقبّل التضحيات بأنواعها ولكنّه لم يكن يتعبّد لشجاعته ولا لعبّه للتضحية. كان يسأل عن الفائدة من هذا ومن تلك، ويفتح أبواباً للمداورة وللتقدّم والتراجع وللصبر، فلا يترك إغراءَ التقحّم الأعمى يغلبه ولا ألمعيّة خُطَبه تستحوذ على بصيرته وبصائر سامعيه.

والذي أُطلق عليه اسم «الميثاق الوطنيّ» لم يكن مبدأ مجرّداً أو عقيدة مرفوعة في معزل من السياسة ومن ضغوطها المتزاحمة. وإنّما كان هذا الميثاق ردّاً سياسيّاً بالغ الإحكام على تحدّيات سياسيّة برزت في عشايا تبلّره، واستمرّت سنين طويلة بعد استيلاده وبعد اتّخاذه اسمه. استوى الميثاق ردّاً، لا على «وحدويّة» هؤلاء و«انعزاليّة» أولئك في الداخل اللبنانيّ وحسب... بل أيضاً على المطالبة الفرنسيّة (الفرنسيّة - البريطانيّة لاحقاً)

بالمعاهدة وبالمركز الممتاز ثمّ على البحث الذي أخذ يصبح محموماً في نهاية الأربعينات عن صيغة لـ«الدفاع عن الشرق الأوسط». وهو استوى ردّاً، في المضمار العربيّ، على مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخصيب ثمّ على خبط الانقلابيّين السوريّين بين مشروع وحدة سوريّة - عراقيّة ومشروع أخرى عربيّة شاملة طرحته حكومة ناظم القدسيّ في أواخر عهد رياض الصلح بالحكم. في هذه المواجهات كلّها وفي غيرها ممّا جرى مجراها، كان الميثاق يستمدّ قوّته من غلبته على مواقف تنازعت المجتمع السياسيّ اللبنانيّ ومن تزكية الوقائع التاريخيّة له وتوطيدها إيّاه ومن الضمانة التي مثّلها ساسة مسؤولون ذوو حظوة شعبيّة وصلوا إليه بعد تجارب ممتدّة تخلّلتها عثرات وبدأت معارضة له ومتعارضة في ما بينها. وكان رياض الصلح، بين هؤلاء الساسة، في صدارة الصفّ الأوّل.

وَجَد رياض الصلح في استواءِ لبنان دولة سيّدة خيرَ ما يستطيعه اللبنانيّون لأنفسهم، وما يستطيعه العرب للبنانيّين ولأنفسهم أيضاً. وهو إذ ضلع في تحصيل هذه الدولة ثمّ في بنائها، تقبّل ما استلزمه ذلك من مثابرة ومصابرة بل مقارعة لقوىً قريبة وبعيدة، فلم ينتكس إلى خيار له سابق ولم يقبل عَتَباً ممّن شاؤوا له هذا الانتكاس وظلّوا يؤمّلون أن يجدوا فيه لساناً ناطقاً بإرادتهم في بلادٍ هي بلاده وقد أصبح مؤتمناً على ما شاءته لنفسها وشاءه هولها. وهو قد غلّب المثال الاستقلاليّ في حالات الأقطار العربيّة التي ساير خطاها أيضاً. غلّبه لأنّه وجده الغالب بين المرتجيات الفاعلة ولم تكن غَلَبَتُه لتعني أنّه سهل التحصيل. وأمّا الوحدة فارتضى لها رياض الصلح صيغة الجامعة العربيّة منطلقاً وبداية لا تفضي، بعد ذلك، إلى زوال الدول المستقلّة بالضرورة، بل ليصبح الاستقلالُ نفسه ضماناً لصحّة التضامن واستقامة التعاون وفاعليّته. ولأصالته في السياسة، كان رياض الصلح يكره وضع العسكر أيديهم على هذه الأخيرة وأسلوبهم الجافي فيها ومصادرتهم بالقوّة تنوّع الإرادات الساعية في مجالها. على أنّ ما شهده رياض الصلح من بدءٍ للعهود العسكريّة في قطر واحد كان عميق الألفة له سوف ينتشر، بعد موت رياض الصلح، إلى عديدٍ من الأقطار العربيّة الأخرى، وسيصبح أشدّ عنفاً وصلفاً من كلّ ما شاهده رياض الصلح وما عاني بعضه. لم يُفلح رياض الصلح في كلّ ما سعى إليه. لم يكن ذلك في الإمكان أصلاً إذ لا نهاية لهذا النوع من السعي. حتّى أنّ سَيْر التاريخ في هذا المشرق بدا لاحقاً وكأنّه انقلابٌ على سعي رياض الصلح وأقرانه وعلى أسلوبهم في السياسة. ولكنّ عبارات من قبيل الحرّيّة والاستقلال للشعوب والتضامن مع حفظ السيادة للدول وسياسة المختلف في المجتمعات كانت قد جرت على لسان رياض الصلح أو هي ظهرت بعده لتسمّي أفعاله، ثمّ بقيت قادرةً على فرض نفسها غاياتٍ لا بديل منها ولو كنّا لا نَنِي نبتعد عنها. لا بديل عن بساطة هذه القيم، وهي خلاصةُ تاريخ وعصر، ولا عن التعقيد والتفرّع في سُبُل السياسة إلى إدراكها أو إلى حفظها. ذاك هو القليل الكثير الذي بقي لنا من رياض الصلح.

في البيان الوزاري لحكومته الثالثة (في كانون الأوّل 1946)، كتب رياض الصلح ما معناه أنّنا أنشأنا الدولة ويبقى علينا إنشاء الوطن. وفي العقود التي تلت رحيل الرجل دأبنا على رفع هذا الشعار مقلوباً. ولا تَحْمِلنا الصيغةُ التي اعتمدها رياض الصلح، بالضرورة، على تغيير تلك التي اعتمدناها من بعده. فنحن قد استفدنا ما نقوله من خبرة متمادية، موجعةٍ في معظم الأحيان. مع ذلك يبقى هذا الشعار الذي وَقَع عليه اختيارُ رياض الصلح جديراً بأن نتأمّله مليّاً. فربّما كانت فيه حقيقةٌ أبعدُ غَوْراً ممّا نحسب وممّا نقول.

بيروت، تموز 2005 - تموز 2009



وكون الوكزية بقيت معنا وظهور عجز الحزب الآخر
من عمل شيء سارونا لكم متى حضرتم الى لوزان
اذا تأخرتم في المجيء اكثر من جمعة فلا تجدوني في لوزان
لأني متوجه الى برلين بشغل
اما الرأي عندي فهو ان تعجلوا في مفارقة باريز ما امكن
ودمتم
ابو غالب

[illegible]

201

201 من شكيب أرسلان إلى رياض يوصيه بعدم بيع ما بقي من أملاكه للإنفاق على القضايا العامة

202 الرئيسان [illegible] والصلح ب[illegible] الأشغال في مح[illegible]

203 تمثال رياض الصلح وساحته في الخمسينات، والصورة مأخوذة - على الظاهر - في يوم تدشين التمثال (22 تشرين الثاني 1957) ويظهر في مقدمها الرئيس كميل شمعون وزوجته


202



ملاحق

ملحق 1 من مقالات رياض الصلح في جريدة الاتحاد العثماني، بيروت، 1912-1913.

الملحق -1أ العزب الائتلافي وخطته

الاتحاد العثماني، العدد 1202، 7-9-1912

كتب إليّ أحد رفاقي في العاصمة يقول:
أعرف أن فكرة معارضة الاتحاديين والتنمر من أعمالهم سائدة في سوريا وأعرف أن الانتخابات الأخيرة جاءت ضغثاً على إبالة فما بالكم أيها السوريون وقد سقط دور التمويه والبطلان وأتى دور الحقائق والبرهان لا تسعون في ترتيب هذه الفكرة والاستفادة منها بما يعود على بلادكم بالخير وذلك بافتتاح نواد لحزب الحرية والائتلاف ونشر خطته على صفحات الجرائد وبيان ما قامت عليه من الدعائم مع إظهار محسناتها ومميزاتها.

لو كان هذا الرفيق هنا ورأى إقبالنا معاشر البيروتيين على نادي الحرية والائتلاف أو حضر افتتاحه وسمع الأستاذ صاحب المنار يبين معنى الحرية والائتلاف وما ظهر من سيرة الاتحاديين وما بطن أو رأى صاحب الائتلاف الأغر يتكلم في سبب تشكيل الحزب الائتلافي ومحض ما يتقوله البعض عنه أو عدم قابلية بلادنا لقبول الأحزاب لسمع النطق الفصيح ورأى الاستقراء الرجيح ولكان اكتفى بالجملة الأخيرة من كتابه. فتنفيذاً لرغبة هذا الرفيق الحقة أتيت بمقالي هذا مبيناً روح الخطة الائتلافية والأسس التي قامت عليها فأقول:

نشأ حزب الحرية والائتلاف وترعرع واكتسب ثقة الأمة في العاصمة بانتصار مرشحه طاهر خير الدين وهي تحت نير الإدارة العرفية وفي وقت كان كثير من الناس يرى أن البقاء على الاتحادية أضمن للمصالح الخاصة وآمن على الحياة. ومع ذلك فقد أقبل عليه القوم إقبالاً عظيماً أوجب استغراب الجميع خصوصاً من داخلهم الغرور من المتغلبين فبدأوا يتساءلون عن سبب هذا التهافت ودواعيه ويأتون على ذلك بحجج وأقاويل عديدة بعضها بعيد عن الحقيقة وغير مطابق للواقع والبعض الآخر مطابق بعض المطابقة.

وقد خطر لي أن لذلك سببين أصليين أولهما أن مؤسسي هذا الحزب رجال عرفوا بالإخلاص التام والتفاني في الوطنية والابتعاد عن كل غرض خاص واشتهروا بالصدق والاستقامة والتعلق بأهداب القانون والرضوخ لأشد أحكامه صرامة. وثانيهما لأن الحزب أتى في أوانه موافقاً لفكر معارض حصل في البلاد لدى معظم الأمة ساداً لفراغ عظيم شعر به أكثرنا حتى أنني موقن أن كثيراً ممن قرأ الخطة الائتلافية حتى من نفس الاتحاديين قال هذا حزب موافق لحالة الدولة العامة وكافل لمصالح قومي الخاصة.

فينتج من هذا أن حزب الحرية والائتلاف أسس على احتياج ضروري بعد تجربة ثلاث سنوات أفلست عقبها سياسات المركزية والإجحاف بحق العناصر وهذا أول مميزات الحزب الائتلافي على الجمعية الاتحادية التي دخلناها أفواجاً أفواجاً كرهاً في عهد

الحميد ومظالمه فقط ونحن لا نعرف ما هي الخطة السياسية وما هو الحزب وما هي أعماله وهي أيضاً من أعظم مرجحات الخطة الائتلافية على البروغرام الاتحادي المستخرج عن نظام عصابة والمنظم في وقت كان رأي الاتحاديين فيه (ومن المصيبة أنهم لم يزالوا على رأيهم) أن مجرد إعلان الدستور والتظاهر ببعض مظاهر ثورية كافيان لإعلاء شأن الأمة وتوحيد عناصرها حتى واسترجاع البلاد المختلسة منها.

وأي برهان يطلب على صحة هذا المدعى أعظم من عزم الائتلافيين هنا على اتخاذ دائرة لناديهم أكبر من الدائرة الحاضرة وهي على رحبها تسع المئات العديدة مما يدل على شدة الرغبة في هذا الحزب مع أنه يعلن للجميع أن لا منفعة خاصة من ورائه لكن كيف يتسنى للمتصنع أن يجاري الطبيعي وهيهات أن يمكن إيجاد شعور في هذه الأمة بالرغم عنها.

ولربما خطر لبعض الاتحاديين تذكيري بالمؤتمرات التي تعقد سنوياً في سلانيك والتي من وظائفها النظر في برنامجهم وتوفيقه على تطلبات الشعب وهذا الاحتجاج المنوه عنه فأجيبه بأن كل من يمعن النظر في البرامج الانتخابية يرى أن أولها خير من آخرها. وسبب ذلك بسيط وهو أن من بيدهم إدارة الجمعية كانوا عند إعلان الدستور أقرب إلى الشعب منهم إلى الحكومة وكانوا ينوون نزع سلطة عبد الحميد بقوة هذا الشعب. أما وقد نالوا الوظائف وتربعوا في دسوت الوزارات عن غير لياقة وأهلية واستحقاق وأصبح الشعب نفسه قوة تناهضهم جعلوا يملأون خطتهم [مواد] تليق بحكومة استبدادية وتناسب نظامات البوليس والجندرمة أكثر من مناسبتها لحاجات الشعب. كل ذلك ضناً بمراكزهم وحفظاً لحياتهم. وإني أرجئ الكلام المفصل في هذا الشأن إلى فرصة أخرى.

قام الحزب الائتلافي على دعائم ثلاث قانونية صريحة لا تترك مجالاً للريب ولا موضعاً للشك وهي بعيدة عن روح التضليل والتمويه توافق العناصر بأجمعها ولا تمس بمصالح الحكومة المركزية كما يدعي البعض بل تسهل عليها أعمالها وتعلي شأنها وتوطد أركانها وهي:

أولاً: تأييد الدستور الصحيح بجميع الوسائل القانونية وافتتاح دور قانوني صريح في كافة معاملات الدولة مع توسيع سلطة مجلس الأمة (المادة 1 وما يليها من المواد حتى المادة 13).

والقصد من هذا أن الحزب الائتلافي يفهم المشروطية بخلاف ما يفهمها الاتحاديون. يفهمها في تفريق السلطة على القوى المشروعة والمميزة لهيئة الدولة والأمة لا حصرها في أشخاص قلائل يريدون أن يكونوا في وقت واحد نظاراً [؟] ونواراً [؟]، منتخبين ومنتخَبين، مأمورين وأهالي، محافظين واشتراكيين، موافقين ومخالفين، يريدون أن يكونوا الكل في الكل، مع أن [في] اسم المشروطية فضلاً عن حقيقتها مانعاً لهذا الاحتكار.

ومـن افتتـاح الدور القانوني يريد الائتلافيون إنهاء الدور الـذي كان فيه ناظر الداخلية يقفل الصحف لمجرد شكاية تأتيه من أحد (القلوبات) وبذلك يعتدي على أعظم حق مـن حقوق الأمة. يريدون إنهاء هذا الدور الذي كان يشك فيه المخالف للاتحادية من عدالة حاكمه لأنه كان يرى بعينه الفرق بين معاملته له ومعاملته للاتحادي الموافق مـع أن الاثنـين عثمانيـان. يريدون إنهاء هذا الـدور الذي كان يقـف فيه طلعت بك (ناظـر الداخلية السابـق) في المجلس ويقول بملء فيه: «لا لزوم للاتفاقية التي اقترحها كامل باشا وحسين حلمي باشا ولو رتم تطبيقها في اليمن فأنا أتعهد بإخضاع الإمام في شهريـن» ثم يمضي الشهـران فالسنتان ويهلك ستون ألفاً مـن الشبان العثمـانيين وتتكبـد الدولـة مصاريـف باهظة ثم يرجع فيقبـل ذات الاتفاقية بل بشـروط أشد ولا يجسر المجلس على سؤال هذا الناظر سؤالاً بسيطاً عما سبق من تعهده. يريدون تطبيق القوانـين على الكل بالسواء ووضع نظامات لمسؤلية النظـار والمأمورين يعرفون بها كيف يسيرون أمور هذه الأمة.

أمـا توسيـع سلطة المجلس وبالنتيجة سلطـة الأمة فقد نظر إليهـا الائتلافيون نظرة واسعـة وأعطوا المجلس حقوقـاً كبيرة أكتفي بذكر واحد منهـا وهو أنه يحق لكل مبعـوث أن يطلب أي ناظر شاء للمجلس دون مراجعة رأي الاكثرية فيستوضحه عن أمور يرى المبعوث فيها إجحافاً بحقوق الأمة وإن لم يقنع المجلس بتصريحات المستوضح أسقطـه من منصبه مع أن خطة الاتحاديـين لا تمكن المبعوث من استجلاب النظار للمجلس إلا بموافقة أكثريته ومن هنا يدرك المفكر فضل الشكل الأول على الثاني وصعوبـة إجـراء المراقبـة الحقة حسب خطة الاتحاديـين ويدرك أن عدم مجـازاة أمثال حقي باشا منبعث عن هذا التقييد.

وقد تمادى الحزب الغالب العام الماضي في استعمال هذا الشكل أي أنه كان يطلب رأي الأكثريـة التي كانت تعارض كل طلب يتقدم من النائب المعارض حتى كاد يحجر على المخالفين الكلام، ومعنى هذا أن حزب المخالفة ولو كان أقل من الحزب الغالب بمبعـوث واحد حكم عليه بالسكوت مع أنه لا توجد قوة تمنع المبعوث المخالف ولو كان فرداً في المجلس عن التكلم في أي أمر شاء.

ثانياً: اتخاذ طريقة مستقيمة وسياسة صادقة صريحة مع كافة الدول والانحياز بصورة قطعيـة لمجموع من المجموعـين الدولي[ين] الـذي يمكنـه المحافظة علـى مصالحنا الحيوية السياسية (المادة 29 من الخطة الائتلافية).

كـثرة ما قيل في هذا الشأن يكفيني مؤنة الإسهاب. على أن حادثة طرابلس الغرب علـمتنا أن لا نعتمد على كلام أمثال حقي باشا الذي كان يصرح قبيل الحرب بأيام وجيـزة بـأن علاقتنا حسنة مع كافة الدول وكلها لا تريد لنا إلا الخير، لذلك يجب علينا الانضمام إما للاتفاق أو للتحالف.

ثالثــاً: اتخاذ سياسة (توسيع المأذونيــة) في الإدارة (على ما ورد في خطة الحزب) والمعارف والنافعــة وما شاكلها مع الاحتفــاظ بالوحدة السياسية والسعي لتقوية العناصر ضمن الدائرة العثمانية وإعطاء كل عنصر ما يتطلبه من الحقوق المشروعة.

هــذه الدعامة بيت القصيد في خطة الحرية والائتــلاف والسير على خلافها كان من الدواعي الحقيقية في تأسيس الحزب.

ولم يقــم الحــزب الائتلافي بهذه الخطة إلا لأن مؤسسيه قد اقتنعــوا بأن إدارة هذا الملك الواسع المختلف العناصر لا تتسنى إلا بهذه الطريقة أي بإعطاء كل عنصر حقه المشروع.

والمرتــاب بصحة هذا المبدأ نقدم إليــه برهاناً صريحاً ثورات اليمن وفتن حوران والكرك ورغــائــب العرب ومطالب الألبــان وما أشبه من المشاكل الخطيرة التي كادت تجر هذا الملــك إلى الخراب والتي هــي بذاتها دلائل مجسمة على سخافة عقول من أداروا الملك أربع سنوات وبرهاناً ساطعاً على فساد المدعى الاتحادي «بلزوم الذوبان الشهير».

أمــا اللامركزيــة التــي يتشدق بها خصــوم الائتلافيــين ويتخذونها وسيلــة للطعن في حزبهم فهم لو دروا أن اللامركزية تنقسم إلى عدة أقسام منها اللامركزية السياسية وهــي التي يأباهــا الائتلافيون ويرمونها بقبولهم الوحــدة السياسية لا غير أي إنهم غير مرتضــين بالحــال الحاضرة أيضاً ويريــدون تقوية أواصر الوحــدة السياسية أكثر من الآن ولامركزيــة أخرى كاللامركزية في المعارف والنافعة وما شاكلها وهي التي يتطلبها الائتلافيون بكل شدة لما هو معلوم عن فوائدها.

على أن الذين يأخذون كتب الحقوق ويتناولون منها كلمة لامركزية ويعزّبون عنها مــا تصل إليه أفهامهم فقط دون الإمعان بحقائقها مثلهم مثــل المكتفي من الآية الكريمة بـ«ويل للمصلين».

أمــا اللامركزية وتعريفهــا الصحيح فسأفرد له باباً آتي فيــه على ذكر ما تحتاج إليه هذه البلاد منها والسلام.

رياض الصلح

ملحق -1ب **الوزارة الغازيّة وأعمالها**

الاتحاد العثماني، العدد 1205، 19-9-1912

كثر قال الاتحاديين وقيلهم في الوزارة الغازيّة وأخذوا يضللون الرأي العام بوسائلهم المعروفة ويشوهون حقيقة الفكرة الوطنية التي قبل لأجلها رجال هذه الوزارة إدارة شؤون الحكومة بعد أن كاد المخلصون من هذه الأمة ييأسون من مستقبلها. لذلك رأيت أن أقطع سلسلة كتاباتي في الحزب الائتلافي وخطته وشرح موادها ومقابلتها مع الخطة الاتحادية لأقدم عليها هذه العجالة لعلها تقوم بإظهار بعض فضائل الوزارة الغازيّة وأعمالها.

أجمعت الأمة على استحسان سقوط الوزارة السعيدية واستقبال الوزارة الجديدة بتلك المظاهر التي ذكرتنا زمن إعلان الدستور وأيقنت (ما عدا الأشخاص القلائل الذين يرون أن نظارتي الداخلية والمالية لم تخلقا إلا لطلعت وجاويد وأمثالهما) أن خير حل للمشاكل التي خلفها الاتحاديون هو الحل الذي يجده رجال هذه الوزارة لما عرفوا به من بعيد التجربة والتمسك بالوطنية الحقة والبعد عن الأغراض الشخصية ولا عجب فكلهم من الشيوخ الذين تقلبوا في أرقى مناصب الدولة وعركوا الدهر وخبروه ولم يبق لهم من مأرب في هذه الحياة إلا حسن الأحدوثة والذكر الجميل.

دخل الغازي مختار باشا وزملاؤه الباب العالي والبلاد كلها ناقمة على الاتحاديين بسبب الانتخابات الأخيرة، دخلوه والثورات ناشبة في اليمن وألبانيا، دخلوه وأوروبا بأجمعها غير راضية عن أعمال الحكومة الاتحادية، دخلوه وأول عمل قرروه تناسي كل خطيئات الدور الاتحادي والمحافظة القطعية على الحياد التام تجاه أحزاب المملكة ومسالمة الجميع فتربط قلوبهم بالحكومة ويظهر الفريقان بمظهر قوي أمام الخارج وموطد بدعائم الائتلاف في الداخل.

سعوا فوجدوا لذلك حلاً مرضياً كان الأحرى بذات الاتحاديين أن يتقبلوه بكل سرور وارتياح وهو اعتبار الوزارة الغازيّة أن دور الانقلاب الذي يعقب عادة الثورات وتحدث فيه الأمور غير الاعتيادية قد مضى وانقضى بسقوط الوزارة السعيدية وأن الدور الحاضر هو الدور القانوني الذي تركن فيه الأحوال ويتغلب العدل والقانون على الظلم والاعتساف والمعاملات الكيفية.

على هذا الأساس أرادت الوزارة الغازيّة أن تبني أعمالها وقد صدقت فلم تحل المجلس إلا بصورة قانونية وشعت حقاً من حقوق الأمة حفظاً لحسيات الاتحاديين الذين ما كانوا يحافظون على شعور مخالفيهم ولا أرواحهم. وهكذا فعلوا في حل الإدارة العرفية وقد برهنوا بذلك على اعتقادهم التام بأن وطنية الاتحاديين تمنعهم من إحداث قلاقل في البلاد.

وقد عمدت الوزارة الغازيّة إلى قائمة المحكومين السياسيين التي كانت الوزارة السابقة قد تكرمت بوضعها بعد وعد دام تعليله ثلاث سنوات وصادقت على الإفراج عن المدرجة أسماؤهم بها وزادت عليهم أسماء مناهضي الاتحاديين بعد الدستور كظاهر خير الدين الانتلافي الذي لا ذنب له إلا ثقة الأمة به وانتصاره على المرشح الاتحادي قبيل الفسخ الأول، وعلى كمال رئيس تحرير إقدام أعظم نابغي الأتراك، وأحمد شريف باشا سفير ستوكهولم في الدور الحميدي وهو الذي كان يمد الجمعية الاتحادية في ذلك الدور بما وصلت إليه يده ولم يأت على شيء يستحق العقاب إلا انتقاده أعمال زملائه في الجمعية واستقالته منها بعد أن يئس من إصلاحها. وقد كان كبار الاتحاديين يكرمونه ويحترمونه ويضعون الولائم التي يقيمونها تحت حمايته ورعايته فلما انفصل عنهم صاروا يرمونه بالخيانة والارتجاع.

هذا وقد نظرت الوزارة الغازيّة إلى المسألة الألبانية نظرة حكيم خبير فأدركت أن مطالب الألبان معقولة لانطباقها على الأساس الذي وضعه رشيد باشا وعالي باشا وهو الأساس الذي أراد الاتحاديون نقضه كما صرح بذلك نورادونجيان أفندي ناظر الخارجية في مقابلته لمخابر جريدة الدالي تلغراف الإنكليزية في حديثه عن «التعثمن». كما أنها ردت من هذه المطالب ما رأته مجحفاً بحقوق الحكومة كطلب توزيع السلاح.

وبمناسبة الثورة الألبانية أذكر كلاماً لمندوب المقطم في الآستانة قال:

«صرح لي أحد وكلائنا الكرام أن سياستنا الخارجية والمالية غاية في النجاح والنظام فلقد وفقت الوزارة في أقرب زمن وأقصره إلى إتمام أعظم عمل. وإذا صح ما رواه اليوم بعض الصحف التركية والأجنبية عن سكون الثورة في العسير والاتفاق مع الإدريسي وجماعته فالوزارة الحاضرة تستحق أن تسمى حقيقة وزارة الأمن والسكون لأن توفيقها إلى تسكين ثورتين وتأمين الحالة في البلقان وإرضاء الدول في أقل من 40 يوماً ليس بالأمر العادي البسيط الذي يقدر عليه كل إنسان».

ومصداقاً لهذا الحكم أقول إن اعتبارنا المالي قد زاد مع أننا في حرب والوزارة تسمعنا كل يوم تصريحات لأحد أركانها وكلها مجمعة على عدم قبول الصلح وقد تصاعدت أسهم سكة حديد الروم إيلي إلى مائتين وثمانية فرنكات وخمسين سانتيماً على أنها كانت يوم سقوط الوزارة السعيدية تساوي مائتين وفرنكين فقط.

وهذا الرقي أكبر دليل على تحسين السياسة العثمانية تحسناً محسوساً جعل أرباب الأموال يتهافتون على شراء هذه الأسهم.

أما من حيث الصلح مع إيطاليا فقد سمعنا بالأمس تصريحات كامل باشا ونورادونجيان أفندي برفض حكومتنا الشروط الإيطالية وقد أيدت الوزارة بأجمعها هذا الرفض كما ورد في برقيات الشركة العثمانية.

ومن يطلع على برقيات النادي الائتلافي الأخيرة يرَ أن الصلح أصبح ضرباً من المستحيل. على أن صحف أوروبا الأخيرة جاءتنا بنبأ خطير يدل على حكمة ودهاء يذكرنا بدهاء السياسة الإنكليزية وهو أن الوزارة الغازيّة مع تيقنها بإصرار إيطاليا على قرار الضم وأنها تأبى استرجاعه فقد تظاهرت بإتمام مخابرات للصلح التي كانت جارية في سويسرا بين المندوبين العثمانيين والإيطاليين وأخذت تماطلهم من وقت لآخر لتتمكن من إنجاز المسألة الألبانية وتقرير السلم في البلقان وهكذا كان. فبرقيات النادي الائتلافي تقول (أصبح الصلح مستحيلاً، البلقان في هدوء وسكون).

أما ما يتعلق باقتراح الكونت برشتولد فقد اتفقت الصحف الأوروبية على أن السياسة الاتحادية هي التي جرتنا إلى هذا الاقتراح كما يسلّم بذلك العقل السليم.

ولو أن زمام الأحكام لا يزال في يد الاتحاديين لكان هذا الاقتراح وضع بشكل مداخلة فعلية. غير أن دهاء الوزارة الحاضرة وتوفيقها إلى إنجاز المشكلة الألبانية أضعفتاه فلم يقدم الوزير النمسوي على تقديمه كتابة بل اكتفى بعرضه شفاهاً وهو لا يزال حتى الآن موضوع مداولة بعض السفراء بصورة شفاهية بسيطة وقد قابلته الدول بالارتياح الظاهر وشكت من نقصه وإيجازه فدفنته في هذا الشكل بأبهة واحتفال فخمين كما صرح بذلك مندوب المقطم في الآستانة مستنداً بقوله على اعتقاد الدوائر الرسمية فيها.

هذه هي الوزارة الغازيّة وهذه أعمالها التي قابلها الاتحاديون بالتمرد فطوراً يعمدون إلى إلقاء الفتن في الروم إيلي وتارة بزرع بذور الشقاق بين العناصر بما يبثونه من المفاسد في طنيتهم فجنينهم وهي لا تزال تقابلهم بالحلم والتؤدة مع أنهم لا يستحقون منها هذه العناية.

بقيت لي كلمة عن المأمورين وهي المسألة التي أشغلت الوزارة الغازيّة ردحاً من الزمن وكانت سبباً لاستقالة حسين حلمي باشا منها.

ويقول الاتحاديون لرجال الوزارة ما بالكم تعزلون المأمورين من وظائفهم بعد أن أمرتموهم بعدم الاشتغال في السياسة. فيجيبهم الائتلافيون بأن الأهالي بعد أن ذاقوا ما ذاقوه من مداخلة هؤلاء المأمورين أثناء الانتخابات بل التعيينات الأخيرة لا يزالون مرتابين بهم ويحسبون أنهم لا بد من مداخلتهم في الانتخابات الجديدة إذا ظلوا في وظائفهم. ومن كان في ريب من ذلك فليهبط معي إلى أقرب مدينة من بيروت يرى فيها الاجتماعات تتوالى ويسمع أن مندوباً من المركز الاتحادي في بيروت قد ذهب يوم السبت الماضي إليها وقابل أحد كبار المأمورين مقابلة طويلة وسيرى القادم عليها نتيجة تهجمه على مخالفة الأوامر الصريحة.

وللأهالي الحق بهذا الارتياب لأن معظم المأمورين ما زالوا على غيهم. وإذا كان المأمورون الاتحاديون لا يتداخلون في الانتخابات حفظاً باليمين التي أقسموها فبأولى

حجة أن يحافظ على ذات القسم المأمورون الجدد خصوصاً وأن الوزارة الفارّة لا تنظر في أمر التعيين إلى حزب دون سواه بل إلى الجدارة والاستحقاق. ويمكن إثبات ذلك بذكر أسماء الذين عينتهم مجدداً فهم من كل الأحزاب.

وإذا كان في المملكة أحزاب غير الحزب الاتحادي أفليس من العدل أن يعين من تلك الأحزاب موظفون على نسبة عددها.

والآن أمامنا انتخابات قريبة فمن رأى تداخلاً من الاتحاديين أو سواهم فليشك أمره إلى الوزارة فالفرق بينها وبين السابقة عظيم كما يعترف بذلك الاتحاديون والسلام.

رياض الصلح

ملحق-1ج جبل عامل والإصلاحات الجديدة

الاتحاد العثماني، العدد 1221، 3-10-1912

إذا لم يكن للدستور من فضل إلا إيجاد التعارف والتواصل بين أبناء البلاد وتأييد روابط التآلف والتآخي بينهم لكفاه حسنة تفضله على كافة أنواع الحكم المطلق وكفانا سبباً للتعلق به والإخلاص له.

من مقتضيات الدستور وما يدخل فيه من انتخابات وتشكيل أحزاب وإصدار جرائد تبحث فيما يتعلق بالبلاد ومن شروطه الأساسية التعارف والتواصل. وهذا جبل عامل وهو على قيد ساعات من بيروت ظل غير معروف منها وهي غير معروفة منه معرفة اجتماعية تامة حتى إعلان الدستور حيث احتاجت كل بلدة لمعرفة قوى الأخرى وأميالها الانتخابية وكثرت الزيارات المتبادلة وتعددت الكتابات في الجرائد ثم أتت بعدها انتخابات المجالس العمومية وما يتبعها.

زد على ذلك ما أوجدته الصحف من الرابطة الفكرية فتقدم الكثيرون من أدباء جبل عامل للكتابة في هذا الموضوع بعد أن كانوا بعيدين عنه وحمل تيار العلم الجارف ناشئة هذا الجبل على الدخول في المدارس البيروتية إلى غير ذلك مما يطول بي ذكره من الأسباب التي جعلت جبل عامل وبيروت يتعارفان تعارفاً أعظم ويرتبط كثير من وجهائهما وأدبائهما وتلامذتهما بروابط الصداقة والمحبة والإخلاص.

ولو لم يجنح الاتحاديون إلى طرقهم المعلومة التي كادت تلقي اليأس في قلوب الأهلين وتوسلوا بالأسباب التي تعود بالنفع على البلاد كنشر المعارف وتعميمها وفتح الطرق العمومية لكان هذا التعارف بلغ مبلغاً عظيماً وأتى على البلاد بفائدة كبرى.

على أن أملنا بهذا الدور الجديد وما نراه من مقدمات الأعمال التي يقوم بها رجال الوزارة الرشيدة تعميم هذا التعارف بين أهالي البلاد على اختلاف طبقاتهم فيشعر الأديب العاملي مثلاً بلزوم معاضدة زميله البيروتي وافتقاره إليه في الحاجة المتبادلة ويقوم التاجر البيروتي بكل مساعدة تجارية نحو رفيقه العاملي كذلك يتعارف الصانع والزارع بما يعود على البلاد بالعمران والإصلاح.

ولأجل إدراك هذه الغاية الشريفة طرق لا أظن أن المخلصين للوطن يضنون على البلاد بالقيام بها. وأهم هذه الطرق الكتابات المتواصلة في الصحف السيارة عن حالة البلاد وحاجياتها وما تتطلبه من الإصلاح ليشعر أولو الحل والعقد ومن بيدهم زمام الأحكام بهذه الحاجة فيقومون بالواجب عليهم وينتج من هذا العمل وقوف في البلاد على حاجيات بعضها البعض فتشترك بطلبها وتستفيد من العمل به.

ويشترط على الذين يريدون الكتابة في هذه المواضيع الخطيرة أن يكونوا من الواقفين على حالة البلاد وحاجياتها كل الوقوف.

ومما لا يقل أهمية عن الطريقة الأولى في التعارف بل يكوّن الصلة والرابطة القوية لبلوغ البلاد الشأو الذي تريده من الرقي المادي والأدبي ترتيب الزيارات العامة المتبادلة شأن البلاد الراقية. فلو قام مثلاً رهط كبير من بيروت على اختلاف الأصناف والطبقات وزاروا جبل عامل وبلدانه وقراه ورأوا بأعينهم تلك المكارم العربية والحفاوة بالضيف والذكاء الفطري حتى في الصبيان وشاهدوا بأعينهم حالة البلاد وتجارتها وزراعتها وتعارفوا مع علمائها وأدبائها وأرباب النهضة فيها ثم لو قابلهم أهالي جبل عامل بمثل هذا العمل فبعثوا وفداً منهم يزور إخوانهم البيروتيين واشترك البلدان في معرفة حاجياتهما وتضامنا وتكافلا على كيفية الطلب لأتت هذه الزيارات بفوائد عظمى أقلها أن الأهلين يرتبطون بربط المعرفة والصداقة.

وقد عنّ لي بمناسبة الإصلاحات التي عزمت الوزارة الغازية على القيام بها وتعميمها على كل الولايات العثمانية أن أذكر منها الفوائد التي تعود على جبل عامل وأفصلها تفصيلاً ليقف الجميع على محاسنها راجياً من كرم أدباء الجبل الإكثار من البحث في هذا الشأن وتقديم العرائض الرسمية إلى الولاية بكيفية تطبيق هذه الإصلاحات وتبيان الأماكن التي هي في حاجة إليها لأننا دخلنا في دور الإصلاح الحقيقي وقد كفانا ما أبديناه من التهاون في شؤوننا وآن لنا أن ندخل في الجد ونستمسك بالصالح. كما أنني على يقين من أن البيروتيين الكرام لا يتأخرون عن نصرة ومساعدة إخوانهم العامليين للوصول إلى ضالتهم المنشودة. كما أنهم ينتظرون منهم مثل تلك المساعدة في تطلباتهم التي يحتاجون إليها. وإليك بيان هذه الإصلاحات:

أولاً: فصل الدعاوى التي تحدث بين الأهالي في البلاد التي لم يلحقها نصيب من تشكيلات العدلية بصورة صلحية طبقاً للأصول والعادات المحلية.

لا يخفى ما في هذا القرار من الإصابة وسداد الرأي. فإنه أوفق للبلاد وأدعى لاطمئنان الأهالي وأقرب وسيلة لإسكان العشائر وتقريب الأهالي من الحكومة. فلو طبقت الحكومة هذا القرار في بعض جهات جبل عامل وعينت من تراه لائقاً من أصحاب الاستقامة والمبادئ الحسنة لحسم بعض الدعاوى بصورة لا يتضرر أحد المتداعيين منها لأفادت الأهالي فوائد جلى ومنعت سريان الضغائن بينهم ونفعتهم بتحسين الأخلاق ويشعر ويتنفذ الفلاح والمزارع في نفسه قوة ويدرك أن له في هذا الملك نصيباً من الحكم فضلاً عما هنالك من التسهيلات على الأهالي الذين يتحملون مضض الظلم ومشاق الأسفار في سبيل إحقاق حقهم المهضوم.

ثانياً: أن يرجح المأمورون العارفون باللغات المحلية والواقفون على العادات والاحتياجات الأهلية.

عرفت الحكومة بعد طول الاختبار أن هذه هي الطريقة المثلى في حسن إدارة البلاد وتحسين أحوالها مما لا يحتاج إلى دليل وبرهان. وأنا على يقين من أن العامليين هم أكثر الناس قبولاً لهذا القرار بمزيد الارتياح لما هم في حاجة إليه وسينال المستحقون منهم نصيباً كبيراً إذ يتعين منهم المأمورون وفي ذلك ما فيه من النفع الذي بيناه في المادة الأولى وقد يزداد هذا النفع حين تعميم طريقة تشكيل النواحي على ما هو وارد في بروغرام حزب الحرية والائتلاف.

وهنا يقال ما قيل في المادة الأولى عن الرفاهية التي ينالها الفلاح والزارع حين يرى لذاته قسطاً من الحكم وأن مجموع الأمة هو الحكومة. وإلى هذا الأمر الخطير ألفت أنظار الأدباء العامليين ليفهموا الطبقة الساذجة تلك الحقيقة الراهنة فلا تحسب بعد الآن أنها هي شيء والحكومة شيء آخر.

ثالثاً ورابعاً وخامساً: ثلاث مواد تحتوي على مجموع مطالبنا في أمر المعارف وهو افتتاح مدارس سلطانية وزراعية يكون للسان المحلي القدح المعلى في التعليم [فيها] وأن تعتني نظارة الأوقاف بافتتاح المدارس العالية في المحلات اللازمة من البلاد العثمانية.

كفانا ذكر هذه المواد مدحاً لها وقد بح صوت العامليين المعروفين بشدة تعلقهم واستمساكهم باللغة العربية من المناداة والمطالبة بهذا السؤال الذي نالوه اليوم بفضل الوزارة الغازية. أما المدارس الزراعية فهي أمنية العامليين ولا أظنهم إلا متهافتين على الإقبال عليها لأن بلادهم الزراعية في حاجة إليها. وما أظن الحكومة إلا مشيدة لهم مدرسة زراعية في أواسط بلادهم.

ولقد اشتهر العامليون بميلهم إلى التعليم الديني وبلادهم ملأى بالعلماء الأعلام الذين قضوا السنين الطوال في مدارس العراق العالية. فإذا تطبقت المادة الأخيرة على جبل عامل وساعدته الحكومة بافتتاح مدرسة عالية فيه يدرّس فيها العلماء الكرام

ما تلقوه عن الأساتذة الكبار في العراق لكفت بعض من يود الذهاب إلى العراق ويمنعه ضيق ذات اليد وأسباب أخرى.

وأرى أن الحكومة إذا عملت ببروغرام الحرية والائتلاف وأعطت كل بلاد أوقافها وأنفقت على البلاد الفقيرة بالأوقاف قسطاً وافراً منها لعمرت المدارس الدينية التي تديرها الجماعات الإسلامية الوارد قانونها في البروغرام المذكور.

أما المواد الأخرى فعمرانية إصلاحية تجارية زراعية مما لا يختلف في نفعها اثنان وسيجري تطبيقها على سائر البلدان.

هذا وفي الختام أكرر رجائي من كرام العاملين وأدبائهم ليكثروا من البحث في هذا الموضوع الخطير ويشجعوني لإعادة الكرة إليه والسلام.

رياض الصلح

ملحق -1د

هذا وقت الإصلاح

الاتحاد العثماني، العدد 1420، 7-6-1913

لما رأى رجال العاصمة المعلوم أمرهم، والمتزلفون منا للقوة أياً كان مصدرها، والدائبون على الانتفاع كيف كانت موارده، ومن لا همّ لهم إلا اتباع أميال (الولاة والحكام)، ولو أتت هذه الأميال بالويل على البلاد أنه لم يعد لهم من حجة يبرهنون بها للأمة على خلوص نواياهم وصدق أقوالهم وتحققوا أن الأمة برمتها أصبحت نافرة منهم ومن أعمالهم، عمدوا إلى سياسة عرفوا بها منذ القديم ألا وهي سياسة المخاتلة والمراوغة. فتركوا الإصلاح ولائحته وأمسكوا عن انتقاد مواده ونقاطه واتخذوا من عدم موافقة الوقت للمطالبة بالإصلاح (على زعمهم) سلاحاً يحاربون به أشخاص المصلحين ويحطون من كرامتهم وينالون من عثمانيتهم.

يريدون بذلك أن يتقربوا مرة ثانية من الأمة التي خذلتهم وأثبتت لهم أنها لا ترجع عن مطالبها. وكأني بهم قد يئسوا بتاتاً من بيروت فعمدوا إلى مخادعة غيرها من البلدان ناسين أو متناسين أن كل مدينة من مدن سوريا أصبحت وفكرة الاصلاح رائدها لا يؤثر عليها شيء من مؤثرات التمويه والتدجيل.

وقد رأيت إبان إقامتي الأخيرة في طرابلس الشام مشابهة حقيقية في الأفكار والأميال بينها وبين بيروت، رأيت أعيانها ووجهاءها لا تنطلي عليهم الترهات لمعرفتهم الحقيقة، رأيت شبيبة نيرة ناهضة مملوءة قلوبها حباً لبلادها وقومها تطلب الإصلاح ولا تفتر دقيقة واحدة عن التغني به.

يقول الفريق الذي نوهت في بدء رسالتي به (من رجال العاصمة وسواهم) إن الإصلاح ضروري ولم يعد يجسر على القول بعدم لزوم الإصلاح وهذه حسنة من حسنات التفاهم والتضامن بل أصبحوا يقتصرون على القول بأن الوقت الحاضر غير ملائم لطلبه.

يؤمل بعض القائلين بهذا القول المحافظة على سلطتهم واستئثار نفوذهم على الأمة ويريد البعض الآخر التغرير والعظوى.

لو عرف هؤلاء حقيقة مركز الدولة العثمانية تجاه أوروبا منذ قرنين حتى الآن وتصفحوا تاريخها السياسي ورأوا الوسائل التي استعملتها للتخلص من المهالك التي اعترضتها منذ ذلك الحين وكانت تودي بها لكانوا هم أول من شوّق الأمة إلى المطالبة بالإصلاح ولكانوا أوجدوا من العدم في مثل هذا الوقت حركة إصلاحية كالتي نراها بدلاً من معاكستها والسعي في ملاشاتها.

كل من تصفح تاريخ الدولة العثمانية يرى أن أوروبا كانت تسعى للمداخلة في شؤوننا أو بالحري لانتزاع قطعة من ملكنا بحجة من الحجج تختلف حسب اختلاف الظرف والمكان والزمان وطرز التفكر في أوروبا ولكنها اتخذت تمديننا وتهذيبنا وبكلمة أعم، إصلاحنا، حجة للمداخلة في أمورنا.

هذه معاهدة برلين وغيرها من المعاهدات، وهذه مناشير إيطاليا في حرب طرابلس الغرب، وهذه أقوال الدول البلقانية، وهذه تصريحات أوروبا كلها في هذا العام تدور حول هذه الدعوى.

أدرك رجال الدولة القدماء هذه الأحبولة وأخذوا يقابلونها منذ بداية القرن الماضي بنفس السلاح فما عقدوا قرضاً إلا على نية إصلاح البلاد، ولا تمكنوا من استمالة دولة ما في حرب أو مؤتمر إلا بوعد الإصلاح، ولا توصلوا إلى التخلص من روسيا بمساعدة إنكلترا وفرنسا ولا قدروا على رفع الدولة العثمانية إلى مرتبة الدول العظمى في مؤتمر باريس إلا بعد أن أخذت عليها العهود والمواثيق بإصلاح البلاد، وهذا مدحت باشا أبو الدستور لم يعلن الدستور لأول عهده وسط القلاقل والاضطرابات ولم يطلق تلك المدافع من جميع قلاع العاصمة إلا ليتمكن من حل المؤتمر الدولي الذي كاد ينعقد في نفس القسطنطينية للنظر في أمر إصلاحنا.

هذه حالة دولتنا منذ أعوام عديدة. أوروبا تريد أن تدخل علينا الإصلاح ونحن نعدها بإصلاح أنفسنا بأنفسنا. فطوراً كنا نقنعها ونأمن شرها وتارة تتغلب علينا.

وقد تمشت وزارة كامل باشا على نفس الخطة فأوعزت لما أشعرت بأن الحرب البلقانية ستعقبها مؤتمرات إصلاحية كما هي العادة إلى الولايات بإعداد اللوائح الإصلاحية

لأنها أشعرت بوجوب إدخال الإصلاح من جهة وأحبت أن تؤثر على المؤتمرات المذكورة من جهة أخرى مما لم يخرج عن خطة الدولة القديمة.

ومن هنا يظهر بأجلى بيان أن ما يقوله معارضو الإصلاح عن عدم ملاءمة الوقت الحاضر للمطالبة بالإصلاحات غير حقيقي وغير مرتبط مع سلامة الدولة، وأنه من حسن السياسة ولو كنا غير محتاجين حقيقة للإصلاح، أن تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات جديدة في البلاد لئلا تكون قد سلمت بمشروعية ادعاء أوروبا.

ولرب معترض يقول إذا كان قصد الإصلاحيين من حركتهم الأخيرة اتقاء شر أوروبا فقط فلا تكون هذه الحركة طبيعية. وقد قامت الحكومة بهذه المهمة فهي تسن القوانين وتخابر أوروبا لاستجلاب مستشارين أجانب فلا لزوم إذن لقيامكم هذا القيام. فأقول إنني لم أذكر ما ذكرته عن الإصلاح إلا لأبرهن بأن هذا هو الوقت الملائم للمطالبة به من حيث سلامة الدولة تجاه أوروبا.

نعم إن بعض رجال الحكومة يصرحون بعض تصريحات مفادها ما ذكرنا إلا أن الحالة في أوروبا قد تغيرت فأصبحوا لا يثقون بقول الحكومات وأصبح للأمم عندهم شأن عظيم ولربما قالوا إن ما وعدت الحكومة به من إجراء الإصلاح المقتضى للبلاد لا يمكن أن نحله محل الاعتبار لما قد سبق من الوعود والشعوب العثمانية خاملة لا تدرك للإصلاح معنى. ولهذا فطلب الأمة الإصلاح من نفسها شيء مفيد يجعل أوروبا تعتقد بأن العثمانيين بدأوا يشعرون بماهية الحياة وأنهم يستطيعون إدارة أنفسهم بأنفسهم. ناهيك ما في احترام الشعوب من التأثير العام والخاص.

إن احترام الشعوب بات الآن أنفع من المدافع والرصاص. ثم إن المهلكة التي وقعت فيها الدولة عظيمة جداً ويلزم معها اشتراك الحكومة والأمة في الإصلاح ليمكن التأثير على الرأي العام الأوروبي ولا بأس من معاكسة الحكومة معاكسة ظاهرة لحركة الأهالي لئلا تظن أوروبا أن هنالك اتفاقاً بين الحكومة والأهالي.

ولعل إقفال الحكومة لنادي الإصلاح ومناهضة المصلحين ومظاهرة الحكومة بالتشديد عليهم وقيام الأهالي قومة رجل واحد لطلب الإصلاح بإصرار من هذا القبيل إلا وتسرع الحكومة بإجابة الأمة العربية إلى مطاليبها الحقة المشروعة.

وأما قيام الأهالي على أنفسهم وادعاء المعارضين بعدم موافقة الظروف الحاضرة للمطالبة بالإصلاح فمما يعود بالويل علينا ونكون قد فوضنا أمر إصلاحنا إلى أوروبا كما فوضناها في أمر الصلح. وقد جاء في الأمثال الفرنسية «الأمراض الكبيرة تحتاج إلى أدوية كبيرة».

علي رياض الصلح

Le 18-10-18

Monsieur le gouverneur militaire,

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance que le gouvernement local de Saida a reçu avec amabilité et de grandes manifestations de joie les armées des puissances alliées; ce qui a causé le grand plaisir de leurs commandements et marqué dans l'histoire de ce glorieux passage une page ineffaçable pour Saida et ses habitants. Votre charmante lettre, concernant ce point, Mr. le gouverneur, est un document précieux que je garderai à jamais.

Etant reconnu par le général anglais Feine, les deux colonels, vos prédécesseurs et par vous, Mr. le gouverneur, j'ai commencé par satisfaire le public en lui assurant une douce tranquil[l]ité. Une police choisie parmi les citoyens les plus actifs, sous la surveillance d'un sieur de métier Farid Boustani, a été désigné[e] d'une part et le tribunal, d'autre part, a été de suite reconstitué tout en gardant en vue, dans cette nomination, les droits de tous les rites jusqu'ici non réservés. Quant aux autres bureaux gouvernementaux, j'ai trouvé nécessaire de les maintenir sans leur faire subir des changements [sic].

Tous les impôts sont supprimés, par la force naturelle des choses, et pour faire face aux dépenses fort nécessaires pour sauvegarder provisoirement notre vie, il nous faut organiser un impôt pour lequel j'attends vos instructions. A cette décision, la "Régie des Tabacs" n'aurait plus lieu d'exister, et, pour cela aussi j'attends les instructions que vous allez me donner [sic].

La Dette publique continue comme au temps des Turcs de recevoir ses recettes car cette branche, je la considère comme internationale.

Suivant vos renseignements une commission parmi les négociants et propriétaires, vient d'être nommée. Elle aurait pour objet d'étudier les questions économiques du district. Vous lui accordez, j'espère, l'honneur de présider à ses séances et de vous présenter son rapport dont vous serez satisfait.

Le pauvre n'a pas été oublié. Le gt. civil de fonder un asil [sic] des pauvres ainsi qu'un petit hôpital de 13/20 lits où seront acceptés tous les malheureux sans ressources, et soignés les malades manquant de moyens. Votre médecin voudra bien, j'espère, prendre part actif [sic] à cette oeuvre charitable et donner une bonne main aux médecins du pays qui ne manquent pas de servir cette grande cause tout en suivant le bon exemple des missionnaires américains que nous remercions fort chaleureusement au nom du people du district de Saida.

Il nous reste de vous adresser une petite prière. Le peuple pourrait-il compter sur votre généreux concours pour lui procurer tous les journaux arabes, français et anglais de l'Egypte ainsi que les

communiqués afin de connaître la vérité dont il est dépourvu jusqu'ici; cette vérité que vous nous portez avec vous. Dans le cas où vous voudriez bien nous prêter ce généreux concours, une chambre de lecture publique serait ouverte où tous les habitants se rendraient pour s'illuminer de la vérité.

Je vous prie Mr. le gouverneur de noter que le commerce souffre beaucoup. Quoique je sois bien au courant de la nécessité du service télégraphique à l'armée, pourrions-nous espérer par votre aide un service journalier qui ne durerait que 2/3 heures seulement tant qu'un courrier bi-hebdomadaire allant de Beyrouth jusqu'à Tyr ou Jaffa. Une banque animerait également le commerce et la banque Ottomane qui avait une succursale en cette ville en reprenant ses affaires comblerait ce vide.

Pour ce qui concerne la banque agricole j'attends le résultat de notre entretien.

Quant aux écoles, cause du progrès avenir [sic] du pays il me fait plaisir de vous informer que le gouvernement Turc avait capture les rentes de la société créé [sic] dans ce but. Dernièrement la dite société a repris ses propriétés et les écoles sont de nouveau ouvertes. L'école française des Frères Maristes que j'ai fait, dès l'évacuation turque, gardée [sic] par la police après avoir offert au père Léonardo ses clef [sic] est à la disposition de ces Frères que les habitants de Saida n'ont jamais oubliés.

Tout cela ne nous dispenserait pas du généreux concours que nous attendons pour bientôt arriver au but souhaité. La municipalité poursuit son travail comme par le passé. Elle encaisse toujours ses droits et promet de restaurer les routes de la ville. Les ressources de cette municipalité sont faibles.

Pour les villages que le district de Saida proprement dit [sic] permettez-moi Mr. le gouverneur de vous présenter un second rapport.

Voilà Mr. le gouverneur militaire, le résumé des faits du gouvernement civil et de ce qu'il comptait agir [sic]. Je vous prie d'excuser ma négligence, s'il y a lieu, et de secouer de votre concours [sic]. En point final veuillez bien croire aux sentiments sincères et respectueux de votre bien dévoué

R. Saulh

ملحق 3 «مضبطة» مجلس إدارة جبل لبنان
في تمّوز 1920

(وهي ثمرة مساعٍ ومفاوضات كان لرياض الصلح فيها دورٌ مهمّ)

«إن مجلس إدارة جبل لبنان النيابي المؤلف نظامياً من ثلاثة عشر نائباً، والمؤلف في الوقت الحاضر من اثني عشر نائباً عاملاً بسبب خلو مركز أحد نائبي قضاء كسروان المستقيل، قد وضع نهار السبت في 10 تموز سنة 1920 بأكثريته القرار الآتي:

إنه لما كان استقلال جبل لبنان ثابتاً تاريخياً، ومعروفاً منذ أجيال طويلة، وموقعه وطبيعة أهاليه المؤالفة للحرية الاستقلالية منذ القديم، كله مما يستلزم استقلاله وحياده السياسي أيضاً لوقايته من المطامع والطوارئ،

وكان مع ذلك من أهم مصالحه وراحة شعبه الوفاق وصفاء العلائق مع مجاوريه. وقد دلّ على ذلك ما أحدثه التقاطع من ثورات الجهلاء لارتكاب الحوادث المؤلمة المقلقة المتسلسلة من السنة الماضية إلى هذه الآونة.

فبناءً على ذلك كله، قد بذل هذا المجلس مزيد الاهتمام توصلاً لوفاق يضمن البلدين المتجاورين لبنان وسوريا ومصالحهما ودوام حسن الصلات بينهما في المستقبل، وبعد البحث في هذا الشأن وجد أنه من الممكن الوصول إلى ذلك بمقتضى البنود التالية:

1 استقلال لبنان التامّ المطلق.
2 حياده السياسي بحيث لا يحارِب ولا يحارَب، ويكون بمعزلٍ عن كل تدخل حربي.
3 إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتمّ بينه وبين حكومة سوريا.
4 المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرّر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين، وتنفّذ قراراتها بعد موافقة مجلسي نواب لبنان وسوريا.
5 يتعاون الفريقان في السعي لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمان أحكامها.

ولأجل التمكن من العمل على ذلك بحرية وبمعزل عن كل ضغط وتأثير خارجي، ولأجل السعي الناجع في المراجع الإيجابية لتقرير أحكام البنود المقدّم بيانها، التي هي مطالب الأمة اللبنانية، ومصلحة لبنان الحقيقية المنزّهة عن المآرب والأغراض الخصوصية، وبالنظر لنيابة هذا المجلس عن الشعب اللبناني القانونية، والمؤيدة مؤخّراً

بأصوات أكثرية الشعب الكبرى، قد قررت أكثرية المجلس موقّعة هذه الضبطة: الانتقال والتوجّه بالذات لملاحقة ومتابعة وتقرير مضمون البنود الآنف بيانها في المحالّ المقتضاة والمراجع الإيجابية، وإبلاغ هذا القرار برمّته إلى المقامات الرسمية ونشره بالطرق الممكنة على الأمة اللبنانية
في 10 تمّوز 1920

سعد الله الحويّك　　خليل عقل　　سليمان كنعان　　محمود جنبلاط
فؤاد عبد الملك　　إلياس الشويري　　محمد محسن

عن: شفيق جحا،
معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي،
بيروت 1995، ص 190-191.

ملحق 4 لازمة القرية والإمبراطورية
من خطب رياض الصلح عند عودته إلى البلاد في 1928

«وصل رياض بك الصلح، زميل الأمير شكيب أرسلان وإحسان بك الجابري في الوفد السوري، إلى صيدا بعد أن سمح له بدخول سوريا فأقيمت له حفلة تكريمية خطب فيها قائلاً إن الموقف السياسي الحالي يملي على السوريين السياسة الإيجابية لأنهم كجميع الشعوب يتطلبون صداقة أوروبا.

ثم استحلف إخوانه والصحف أن يتجنبوا تخصيص فريق من النواب باسم الوطنيين وقال إن جميع النواب الجدد وطنيون.

وجاهر رياض بك بضرورة التعاون الوطني بين لبنان وسوريا لنيل استقلال البلدين الحقيقي وقال إنه يصافح كل لبناني يعمل لاستقلاله وسيعمل هو للبنان كما يعمل لسوريا و«سائر الأقطار العربية» ولا يهمّه صَغر لبنان أو كِبَر بشرط العمل لاستقلاله الحقيقي.

قال: وما الفائدة إذا زالت الحواجز والحدود وتمّت الوحدة اسمياً وبقي البلدان محرومين من حريتهما؟! فالواجب إذن العمل المشترك لاستقلال سوريا ولبنان القطرين البارزين في العالم العربي».

فلسطين، أول حزيران 1928

«تبدر من رياض بك الصلح بعض المرّات عبارات حكيمة تناقض أعماله على خط مستقيم. ولكن ذلك لا يمنعنا من الأخذ بها ووضعها تحت أعين بعض الفضلاء.
قال رياض بك الصلح في خطبة له بدمشق ردّاً على الأحلام الثقيلة بتوجيه القوى قبل كل شيء لتحقيق الإمبراطورية العربية:

«لنعمل أولاً من أجل استقلالنا الداخلي، استقلال بلادنا، فإن العيش في قرية مستقلة في لبنان أفضل من العيش في إمبراطورية عربية غير مستقلة.»

ويوجد هنا منّا من لا يطيق هذه الحكمة وتبعد به أحلامه لأن يرى فلسطين الفقيرة الصغيرة قادرة على تأسيس الإمبراطورية العربية قبل استقلال الناحية الفلسطينية...»

فلسطين، 6 تمّوز 1928

ملحق 5 الميثاق القومي العربي (القدس كانون الأول 1931)

«ومن أهم ما حدث في أثناء انعقاد المؤتمر أن الأعضاء العرب أو معظمهم قد عقدوا مساء الأحد 13 كانون الأول 31 الواقع في 4 شعبان 1350 مؤتمراً قومياً عربياً في بيت عوني عبد الهادي، وضعوا فيه ميثاقاً قومياً، وقرروا العمل على عقد مؤتمر عربي في أحد البلدان العربية للبحث في الوسائل المؤدية إلى نشر الميثاق ورعايته وفي الخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه، وهذا نص الميثاق:

المادة الأولى: إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

المادة الثانية: توجيه الجمهور في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة، هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

المادة الثالثة: لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها».

أكرم زعيتر، بواكير النضال، ص 372-373.

ملحق 6 خطبة رياض الصلح في احتفالات دمشق بالمعاهدة الفرنسية السورية خريف سنة 1936

من ينسى ما حلّ بجبل عامل؟

من ينسى ما حلّ بصيدا وبنت جبيل والجبل؟

من ينسى ما عانته بيروت؟

من ينسى طرابلس وما قاسته طرابلس ولا سيما في هذه الأيام الأخيرة؟

كل هذه الضحايا البدنية والمادية أتركها جانباً ولا أذكر إلا التضحية المعنوية فهي التضحية العظمى!

تصوّروا حالي وحال إخواني في هذا المهرجان العظيم. فقد أتينا إلى دمشق نحمل في صدورنا عاطفة جيّاشة مشبعة بالودّ والإخلاص لوفد الأمة السورية ولكتلتها الوطنية...

كما نحمل أعلاماً نريدها أن تخفق على الرؤوس وفي صميم القلوب... ولكننا، أيها الإخوان، اضطررنا لأن نكبح جماح عواطفنا ونطوي أعلامنا حبّاً بالصفاء والتضامن مع إخواننا المسيحيين في لبنان.

وليعلم إخواننا المتخلّفون عنّا في الساحل أننا سنحتمل المرّ في سبيل إرجاعهم إلى هذه الحظيرة!

لقد اختتمنا جهاداً وسنفتتح جهاداً. ولكن اسمحوا لي أن أتوجّه من موقفي هنا إلى إخواننا المتخلفين عنّا الخارجين عن حظيرتنا لأقول لهم:

«إن العاطفة الجياشة التي نكبح جماحها في سبيلكم توجب عليكم أن تكبحوا جماح عواطفكم مثلنا وأن تضحّوا كما ضحّينا.

«سنضحّي نحن فضحّوا أنتم وإلا فلا حياة لنا بدون تضحية مشتركة ومتقابلة».

هذه كلمتي للوفد الكريم وللكتلة الوطنية المجاهدة وإلى إخواننا المسيحيين والمسلمين. أما كلمتي إلى فرانسة فهي:

«نحن نريد أن نسهّل مهمّة فرانسة في هذا الشرق العربي كما نريد أن نسهّل مهمّة ممثّلها الكريم. وقد قال الشاعر:

وأوّلُ ما قادَ المودّةَ بيننا ... بوادي بغيضٍ يا بُثَيْنَ سِبابُ
فقلتُ كلاماً قد أجبنا بمثلِهِ ... لكلِّ كلامٍ يا بُثَيْنَ جوابُ

ولكن لنا شرطاً هو أن لا تقف فرانسة في طريق مهمّتنا وأن تكون المودّة هي التي تحدوها وممثّلها الكريم كما تحدونا لتحقيق المهمّتين: مهمّتها ومهمّتنا، لنكون أوّل المسهّلين لهذه المهمّة بعد أن قام في الشرق العربي بناء جديد أصبحنا نؤمّل منه خيراً كثيراً.

إني أرجو فرانسة وممثّلها الكريم أن يسهّل مهمّتنا أيضاً فهي دقيقة وصعبة جداً».

أمّا سياستنا في الساحل بعد اليوم فإنني أعلنها بكل صراحة وأعتقد أن جميع إخواني يؤيدونني فيها وهي:

«إننا مقبلون على مفاوضة لعقد معاهدة في لبنان. ولكن قبل هذه المفاوضة لنا كلمة نقولها وهي أننا لا نرضى أبداً عن الوضع القائم ولا نقبل بمعاهدة ستكون أغراضها تكريس الحالة الحاضرة في الساحل وبقاؤها على ما هي عليه الآن».

لقد تكلمت بالسياسة كثيراً فأودّ أن أعود إلى العاطفة، عاطفة الإخاء والحبّ التي سيطرت في بيروت يوم الخميس الماضي والتي أظهرها المسيحيّ قبل المسلم لأنه لا يمكن لأحد أن يعيش بدون هذه العاطفة وذلك الإخاء.

نعم! إن على المسلمين أن يضحّوا في سبيل اكتساب مودّة وصداقة إخوانهم المسيحيين ولن تكون هذه الثقة متبادلة إذا لم تصل إلى نتيجة!

نحن، أيّها الإخوان، حرّاس لؤلؤة ثمينة في هذا العقد السوري فعلينا أن نعمل على إنضاج هذه اللؤلؤة لتنتظم في هذا العقد الثمين.

القبس الجديد، 2 تشرين الأول 1936

ملحق 7 المذكرة إلى كاترو (ترجمة جهاز الاستخبارات الانتدابي في مرجعيون)

SERVICES SPÉCIAUX DU LEVANT

POSTE DE MERDJEYOUN

Merdjeyoun, le 30 Décembre 1941

(...)

2- Une chose semble plus importante et plus digne d'intérêt, c'est la diffusion très restreinte d'une certaine brochure émanant de "leader" nationaliste Riad Solh, dont j'envoie un exemplaire à M. le Capitaine Inspecteur S.S. ainsi qu'une traduction. Cette brochure a probablement déjà été présentée au Général d'Armée, Délégué Général, mais je tiens à signaler qu'une personne du caza l'avait en sa possession. C'est M. Alfred Abou Samra, directeur – rédacteur du journal local "El Kalam-Essarih".

Il est vraisemblable que le tirage de cette brochure est extrêmement restreint. Je crois qu'elle n'a été donnée dans le caza qu'à M. Abou Samra.

(...)

Le Lieutenant DUBOC

Officier S.S. chef du poste de Merdjeyoun

Destinataires:

Colonel Direct.SS. (3 ex.)

Délégué auprès R.L.

Capitaine Insp. SS.Liban

Conseiller Adm.Liban-Sud

Officier S.S. Tyr

---------Archives----------

TRADUCTION

d'une lettre adressée au Général d'Armée, Délégué Général Plénipotentiaire

par

le "leader" nationaliste Riad el Solh

et diffusée dans le caza de Merdjeyoun

(l'exemplaire de l'original, tiré au linotype envoyé à M. le Capitaine Inspecteur des S.S. du Liban)

Destinataires:

Colonel Direct. SS. (3 ex.)
Délégué auprès R.L
Capitaine Insp. SS. Liban
Conseiller Adm. Liban-Sud
Officier S.S. Tyr
--------Archives----------

(TRADUCTION)

À S. E. Le Général Catroux, Délégué Général de la France Libre en Syrie et au Liban

Il est très regrettable que l'événement que vous avez proclamé le 26 Novembre dernier ait été à l'encontre de tout ce que nous souhaitions, parce qu'il s'oppose à l'intérêt politique, économique et national du pays, et est contraire aux aspirations que la nation a formulées à plusieurs reprises; il est en contradiction, en outre, avec vos déclarations, celle du Général de Gaulle, de Mr. Churchill, Chef du Gouvernement Britannique, de son ministre des Affaires Etrangères, Mr. Eden et de Mr. Lytteltone [sic], son ministre d'État au Moyen Orient.

J'ai tenu, dans l'intérêt de mon pays que je n'ai jamais perdu de vue, à présenter à votre Excellence une note ayant pour objet ces contradictions entre les dites déclarations et l'évènement du 26 Novembre, vous y soulignant nos réserves, ainsi qu'aux États alliés et amis, auxquels vous aurez à demander la reconnaissance de ce que vous avez proclamé.

Vous pouvez être certain, Excellence, que pour ce faire, je me suis inspiré des sentiments de mon peuple, sans aucune influence d'idée régionale ou de communauté; y participe avec moi, une grande foule de toutes les communautés, qui, à elle seule, constitue sans doute la grande majorité.

Votre allié, le gouvernement britannique, alors que vous avez tous décidé d'occuper ce pays, a bien voulu consacrer cette tâche par une déclaration du Président CHURCHILL, qui y reconnaissait notre entière indépendance. Ainsi, dit-il, dans son discours aux communes [sic]:

"La Grande Bretagne reconnait l'indépendance de ces pays – Syrie et Liban – et leur complète souveraineté, compte tenu de l'existence d'intérêts historiques à la France, ne devant pas d'une manière quelconque, porter atteinte à cette souveraineté".

Or, la déclaration, par laquelle vous avez proclamé l'indépendance, a dépassé les limites historiques visés par le discours du Président britannique; ces limites ne pouvant outrepasser l'échange des sentiments entre la France et certaines communautés; il suffit qu'elles le dépassent, pour qu'elles soient contraires à la souveraineté et à l'indépendance, auxquelles M. Churchill faisait allusion.

En outre, le fait d'avoir pris comme base le traité franco-libanais de 1936, contredit votre déclaration, ainsi que celle de M. Churchill, où il est dit:

"Quant à remplacer les intérêts de VICHY par ceux de la France libre, cela ne sera pas l'objet d'une discussion."

Contradiction est faite aussi à la déclaration de M. Lytteltone [sic], dans sa lettre au Général de Gaulle. Car, par le traité de 1936, il est outrepassé aux limites tracées pour vos relations avec ce pays, puisque ce traité vous donne des droits politiques, militaires et administratifs, qui annihilent la souveraineté de la nation; il vous réserve le droit de doter le pays d'experts techniques. Il vous donne tout pouvoir sur les relations extérieures de ce pays, en tant qu'il limite à votre seule autorité ces relations, alors que la souveraineté laisse un pays libre dans ses relations extérieures et intérieures.

Quant au dit traité, il suffit pour prouver qu'il est contraire à la véritable indépendance, de rappeler les paroles du ministre M. Pierre VIENNOT [sic], dans son discours sur le mandat français en Orient, qu'il a prononcé le 9 Mars 1939, dans la maison de "la mutualité militaire" — section musulmane, à Paris:
(Revue des Affaires Etrangères No. Avril 1939)

"Je ne dirai qu'un mot sur le traité franco-libanais, qui ressemble dans ses grandes lignes au traité franco-syrien, mais en diffère par la durée, qui a été fixée, dans le traité syrien, à 25 ans seulement, alors qu'elle est implicitement susceptible de renouvellement dans le traité libanais. Ce dernier diffère du premier, en ce qu'il n'y a aucune limite fixée sur les questions d'ordre militaire, tant au point de vue du nombre des soldats que nous pouvions y garder, que des lieux que nous choisirons pour leur cantonnement. En fait, le traité franco-libanais, n'est qu'une confirmation de la présence de la France dans le pays, d'une nouvelle manière.

■■■

Le remaniement contredit la deuxième déclaration de M. Churchill, qu'il a prononcée aux communes [sic] le 9 Septembre 1941 et qui ne donne lieu à aucune allusion. Il ne s'y est pas contenté de reconnaître notre indépendance d'une manière théorique, mais il a posé des conditions positives et négatives, liant ainsi l'Angleterre et la France libre"

"Notre politique, dit-il, approuvée par les Français libres, consiste à rendre la Syrie aux Syriens, qui doivent jouir, le plus tôt possible, de leur indépendance et exercer leurs droits de souveraineté...

"Nous désirons que la Syrie exerce les droits qui appartenaient à la France avant la guerre et dont l'exercice, ainsi que la France l'a reconnu, devait être arrêté".

"Le fait, reprend-il, de remplacer les intérêts de Vichy par ceux de la France libre, ne doit pas, même durant la guerre, faire l'objet d'une discussion".

Votre proclamation de l'indépendance du 26 Novembre, M. le Général, contient des conditions et des réserves, permettant à la France de conserver le rang qu'elle occupait avant cette indépendance.

D'autre part, même après la proclamation de l'indépendance, vous continuez à exercer les prérogatives du Haut-Commissaire. En Syrie, indépendant [sic] depuis des mois, beaucoup d'affaires restent dirigées directement par vos services, alors que ces affaires ne touchent pas aux nécessités de la guerre.

***

Quant à la déclaration de M. EDEN, disant:

"Le gouvernement de S.M.B. prend en considération les aspirations des nations arabes et leur but d'autonomie et d'unité, leur est bienveillant et ne s'oppose pas à la réalisation de cette unité".

Il [sic] est contredit par le nouveau remaniement qui lie le Liban par des entraves politiques comprenant les grandes lignes du futur traité, inspiré du traité de 1936. Si le Liban venait à être attaché par ce remaniement, il ne pourrait plus réaliser l'idée à laquelle M. Eden a fait allusion et il lui serait difficile, cela vous revenant, de participer à une unité arabe complète.

***

Ce remaniement est aussi contraire à la lettre du Général de Gaulle, par laquelle il vous instituait Délégué Général Plénipotentiaire pour prendre les dispositions nécessaires en vue de comprendre les véritables aspirations des habitants du pays et où il est dit:

"Vous pouvez, le plus tôt possible, procéder à la création d'une assemblée législative, représentant le peuple d'une manière réelle, à la constitution d'un gouvernement jouissant de la confiance de cette assemblée et à l'ouverture de pourparlers....etc..."

Or, au lieu d'avoir recours à des élections ou à un plébiscite afin de vous rendre compte de la manière dont le pays veut établir son futur régime, vous avez recouru à des consultations et à une tournée dans les régions, dont le résultat s'est résumé dans le choix de personnes destinées à constituer un gouvernement et vous en êtes sorti par l'imposition d'un régime, loin d'être celui de l'indépendance, que vous avez consacré par la nomination du Président de la République. Et, par une lettre que vous lui avez adressée vous avez tracé au futur gouvernement un programme

administratif qui fixait la forme du gouvernement et la voie qu'il devait suivre; vous avez recommandé à ce gouvernement de se garder de tout procédé parlementaire. Par cela, vous vous êtes réservé le droit d'immixtion dans les affaires intérieures du pays; le Liban ne serait pas indépendant, s'il ne gérait pas lui-même ces affaires. En conséquence, ces conditions font du Liban un ensemble de communautés et de différentes opinions, alors qu'elles devaient le préparer à être une patrie arabe, nationale, souveraine et indépendante.

Le nouveau régime est contraire aux déclarations de ces hommes de politiques ci-haut mentionnés; il l'est à l'engagement que vous avez repris auprès des Syriens et Libanais par votre communiqué lancé par des avions le 8 Juin 1941, dont la réalisation a été garantie au nom de l'Angleterre par son ambassadeur en Egypte, M. Maelez LEAMPSON [sic] et que vous avez notifié officiellement au gouvernement syrien lors de votre entrée à Damas par lettre datée du 26 Juin 1941 No. 9/T.G; cette déclaration reconnaissant l'indépendance du Liban et ayant pomme [sic] préambule:

"Syriens et Libanais....... Vous deviendrez dès maintenant un peuple libre, ayant sa souveraineté et vous formerez des États individuels ou un État unique...etc..."

Or, au lieu de procéder, Excellence, à la réalisation de cet engagement ou tout au moins à la consultation des habitants sur ce point vital, vous avez, par vos discours prononcés au cours de votre tournée, avant la proclamation de l'indépendance, coupé tout chemin à ceux qui voulaient y attirer votre attention; alors qu'il était attendu que vous laissiez à ces habitants le soin d'organiser leur nouveau régime d'indépendance, soit en formant des États individuels, soit un seul État.

***

Dans sa lettre adressée à S.E. le Général de Gaulle, M. Lytteltone [sic] dit:

"Quand cette formalité fondamentale-l'indépendance-sera prise et qu'aucune atteinte n'y sera portée, nous reconnaissons, volontiers, qu'il faut qu'il y ait priorité à la France".

Cette réserve désigne le rôle du gouvernement britannique dans ses relations avec la France libre et fixe sa position dans le cas où satisfaction ne serait pas donnée à cette réserve.

Du moment que l'organisation que vous avez donnée ne peut satisfaire la réserve faite par M. Lytteltone [sic], nous croyons que le gouvernement britannique prendra une position conforme à la dite réserve.

***

Nous constatons, M. le Général, que les procédés suivis pour préparer ce régime, ont été dictés par un résultat voulu d'avance; c'est la même idée à laquelle a fait allusion M. Pierre Viennot [sic] dans une occasion analogue et citée plus haut.

Sur ce, et vu la situation actuelle contraire à l'intérêt du pays, nous nous réservons le droit de procéder à tout changement intérieur qui se concilie avec cet intérêt, le jour où nous pouvons exercer l'indépendance d'une manière pratique; ce changement, alors dépend de nous seuls. "L'indépendance donne droit au peuple de se donner la constitution qu'il choisit et jusqu'à ce qu'il puisse trouver les personnes les plus capables de gérer les affaires de la nation et d'exécuter ses décisions" ainsi que vous le disiez au Chef du gouvernement syrien précédent dans votre lettre du 26 Juin 1941 No. 9/T.

Cependant, nous sommes obligés dès maintenant de déclarer notre avis sur les résultats extérieurs de l'évènement du 26 Novembre 1941 et sur les dispositions pour porter les États alliés ou amis à reconnaître le fait accompli. Cet avis, nous le déclarons franchement et sans ambiguité, pour porter à la connaissance de ces États notre véritable position, avant qu'il ne contractent aucun engagement.

C'est pourquoi, en même temps que je présente cette note à votre Excellence, je m'empresse d'en adresser copie aux gouvernements suivants:

1- Le gouvernement britannique, qui s'est porté garant de la réalisation de notre véritable indépendance et de notre droit à former un seul État et qui nous a invité d'accord avec la France libre (Art.3 de son invitation) de [sic] profiter de cette occasion pour réaliser nos aspirations nationales. "Devant les Syriens et Libanais une occasion pour réaliser leurs aspirations nationales, mieux qu'en tout autre temps".
2- Le Gouvernement des U.S.A. dont le Président déclare que les peuples ont tout droit de disposer de leur destinée.
3- Le gouvernement turc qui, à plusieurs reprises, dont une fois par la voix du Président INONU, a déclaré qu'il souhaitait avoir pour voisine une Syrie indépendante;
4- Les gouvernements arabes-Egyptien, IraKien et de l'Arabie Séoudite, auxquels nous unit un même but et une même idéologie et qui a comme principal objet la réalisation de l'unité et de l'indépendance des pays arabes.

***

Comme nous avons voulu vous faire prendre acte, ainsi qu'aux États en question, des dérogations aux déclarations et engagements, soit par les procédés suivis, soit par les résultats obtenus, nous vous donnons acte avec loyalisme que nous considérons la proclamation de l'indépendance comme une nouvelle pièce juridique.

Ceci fait et ne faisant que notre devoir au service de notre pays et de la vérité,
Veuillez agréer ....

ملحق 8 البيانات الوزارية لحكومات رياض الصلح ومراسيم تأليفها وتعديلها

الملحق -8أ حكومة رياض الصلح الأولى

25-9-1943 ، 3-7-1944

مرسوم رقم K/1

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني المؤرخ في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقانونين الدستوريين الصادرين في 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عيّن رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء وزيراً للمالية

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 25 أيلول 1943

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم K/2

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار سنة 1926 والمعدل بالقانونين الدستوريين الصادرين في 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929

بناء على المرسوم رقم 1 تاريخ 25 أيلول سنة 1943

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

عيّن السادة

حبيب أبو شهلا: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية.

سليم تقلا: وزيراً للأمور الخارجية والأشغال العامة.

الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للزراعة والدفاع الوطني والصحة والإسعاف العام.

كميل شمعون: وزيراً للداخلية والبرق والبريد.

عادل عسيران: وزيراً للإعاشة والتجارة والصناعة (الاقتصاد الوطني).

المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة إلى ذلك.

بيروت في 25 أيلول سنة 1943

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح
1943-10-7
(نالت الثقة بالأكثرية)
(الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1943، محضر الجلسة الثالثة، تاريخ 7-10-1943).
(...)

حضرات النواب المحترمين،
لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدلت فأصبحت تقتضي الاضطلاع بالتبعات والمهمات الرسمية، أقبلت على خوض المعترك الانتخابي وحمل رسالة الشعب إلى هذه الندوة الكريمة مع حضرات الأعضاء الزملاء المحترمين. ثم لبيت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية إذ دعاني لتولي أعباء الحكم تحدوني إليه كما حدتني في كل ما عملت حتى اليوم، مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي أعتنقها.

عهد الاستقلال:
إن العهد الذي دخله لبنان اليوم عهد دقيق خطير لم يستقبل مثله من قبل. عهد تطلع إليه أحراره زماناً طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية توفرت له العوامل والإمكانيات التي تجعله استقلالاً صحيحاً إذا شاء بنوه أن يخلصوا الخدمة وإذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم، وباتحاد وفهم. فإنه فضلاً عن حقنا الطبيعي الأصيل في الاستقلال والعيش الحر تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا وميثاق الأطلنطيك وعهدة الأمم المتحدة. وقد شفعت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لأول مرة منذ خمس وعشرين سنة، فتمت بذلك الأسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح أمراً ممكناً. فالحكومة التي أتشرف برئاستها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب، وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً، كما أنها لن تستوحي في سياستها غير مصلحته الوطنية العليا، فهي منه وله وحده أولاً وأخيراً. وهي من أجل أن يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين وحقيقة واقعية ملموسة قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير.

أيها السادة،
قبلت مهمة الحكم على أنها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن تلائم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد. وأنا على ثقة أنكم تشاركونني في تقدير خطورة التبعة التي حملتها أنا وزملائي ونحن في مطلع عهد يتطلب منا قلب أوضاع تأصلت مع الزمن وتركت حتى في النفوس آثارها العميقة. إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها. هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها، وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت بأعبائها الجسيمة.

تنظيم الاستقلال:

وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم يتبض له قلوب بنيه جميعاً، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن، وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قوياً. فرائدنا الأول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون إذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم. ونحن نعلم أن في طليعة ما يحببه إلى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزة والإباء القومي فسنعمد إلى كل ما فيه تحقيق هذه العزة سواء كان ذلك في النصوص والمظاهر أو في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن وأنتم، متعاونين، إلى إصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فإن حضرتكم تعلمون أن في الدستور اللبناني مواداً لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال.

وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلقة باللغة العربية، فقد جعلت لغة لبنان الرسمية وجعلت اللغة الفرنسية أيضاً لغة رسمية في المواضع التي يحددها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم. وسنسلك منذ الآن تلك الخطة المفترض تحديدها بذلك القانون بحيث تكون اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية وذلك إلى أن يتم تعديل المادة الدستورية المشار إليها بما يتفق مع شروط الاستقلال والسيادة الوطنية وبما جرت عليه الأمم المستقلة في دساتيرها. وهنالك عدا الدستور، اتفاقات وأنظمة متعددة من شأنها أن تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية. فستعمد الحكومة إلى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة. ويقتضي تنظيم الاستقلال أن تعمد الحكومة إلى تسلم جميع صلاحيتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي على ذلك ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

إن الاستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وإن كل فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها كل بحسب ما بيده. وإن الحكومة تتوجه من اليوم إلى كل من يتولى مهمة رسمية من أكبرها إلى أصغرها أن يتصرف على أنه فرد من شعب مستقل وأن يتحرر من كل قيد. ومرجع كل لبناني إنما هو حكومته أو ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الأعلى. وليس لأحد من موظفي الدولة حق الاجتهاد في هذا الأمر.

والحكومة عازمة على أن تحاسب حساباً عسيراً كل من يفرط أي تفريط فيه مساس بمعنى الاستقلال.

تنظيم الحكم الوطني:
وفيما تنظم الحكومة الاستقلال وتستكمل أسبابه بحيث يكون صحيحاً ستعمد إلى تنظيم الحكم الوطني حتى يصبح حكماً صالحاً تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالي الدستوري، حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية له، الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما أساليب الماضي الشيء الكثير. فالاستقلال يجب أن لا يكون مجرد أنانية قومية وإرضاء لعزة النفس الوطنية فحسب، بل يجب أن يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الاستقلال هذا الفهم أن يشعر كل لبناني بمزايا العهد الاستقلالي الدستوري وتريد أن يظهر أثره من كل ناحية. هذه هي الروح التي ستنفخها في كل مكان وعلى أساسها ستعمد إلى إدخال الإصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة.

إنها لن تتعرف إلى السياسة الضيقة التي ألهت اللبنانيين بأمور محلية محدودة وأورثت الاختلافات والأحقاد بينهم بل هي ستبتعد بهم كل الابتعاد لتخرج بهم إلى آفاق أوسع تليق بالذكاء اللبناني وبالنشاط اللبناني المشهورين. وإن الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد أن تكون للبنان سياسة عليا يرتفع إليها ويساهم فيها كل لبناني فكراً وعملاً، على أن تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدمه. وهي ستعمل بجد وإخلاص على جمع الصفوف وإزالة الأحقاد لا سيما التي اضطرمت في هذه المرحلة الانتخابية حتى تنصرف القوى والجهود إلى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

معالجة الطائفية والإقليمية:
ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها. فإن هذه القاعدة تقيد التقدم الوطني من جهة وتشوه سمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن أنها تسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي ترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي إذا اشتدت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة.

تعديل قانون الانتخاب:

وترى الحكومة أن في قانون الانتخاب الحالي عيوباً لم تخف آثارها على أحد وكانت سبب شكاوى عديدة عادلة فهي لذلك ستتقدم قريباً من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الانتخاب تعديلاً يضمن أن يأتي التمثيل الشعبي أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين. وهي تعتقد أن في إصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز بينهم.

الإحصاء العام:

ومن الأمور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة إجراء إحصاء عام شامل تشرف عليه هيئة تجمع إلى الكفاءة، النزاهة والتجرد، وسنبادر إلى هذا العمل قريباً أيضاً.

التعاون مع الدول العربية المجاورة:

إن لبنان مدعو كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً. والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها. ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه. وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس متينة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي، يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأباة الوطنيون، نحن لا نريده للاستعمار مستقراً، وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممراً، فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيداً حراً.

اعتراف مصر بالاستقلال:

ويسرني أن أحمل إليكم نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة. وأنتم ونحن جميعاً والشعب اللبناني كله يدرك مغزى هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ولم تقدم عليه إلا اليوم. فقد وثقت من أن استقلاله كائن هذه المرة استقلالاً صحيحاً، كما وثقنا نحن، فجاءت تعترف به بعد أن جئنا نوطده ونصونه. ونحن نقدر الربح العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف. فإذا نحن وجهنا من على هذا المنبر الشكر إلى الشقيقة مصر حكومة وشعباً، وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم، كما أتوجه بالشكر الخاص إلى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية، الذي أعطى خير برهان على احترامه وحبه للبنان بهذا الاعتراف، فإننا ننكر في الوقت نفسه أن علينا لمصر الوفاء بهذا الفضل. وهو مبادلتها إخاء بإخاء، وداً بود، والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

فائدة التعاون:

وأنـا واثـق أن الحكومـات العربية الأخرى ستحـذو حذو مصر قريبـاً، فتكون النتيجة البديهيـة لذلك أن يتشبع لبنان من الاطمئنـان إلى استقلاله واحترام حدوده. فيقبل مغتـبطاً علـى التعـاون الذي تدعوه إليـه شقيقاته العربيـة علـى قدم المسـاواة والاحترام المتبـادل لسيـادة الفرقاء المتعاقديـن التـامة ويلبـي كل دعوة إلى التعـاون بينها وبينه ويشاركها في جهودها واعياً تمـام الوعي أن تعزيزها يعود عليه بالخير.

علاقاتنا مع الحلفاء:

أمـا مع فرنسا التي تربطنا وإياها روابط الصداقة ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى والولايـات المتحدة تلـك الدول المجاهدة في سبيـل حرية الشعـوب فستتابع حكومتنا أحسـن الصلات المبنيـة على الود والاحترام وهي تقدر المجهودات العظيمة التي تبذلها الأمم الديمقراطيـة الصديقة لإعلاء كلمة الحق والوصول إلى عالم أفضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس كما أنها تحيي هذه الأمم وتعد بأن تظل هذه البلاد مساهمة لها في ذلك المجهود العظيم بقدر ما تسمح به طاقتنا وإمكانياتنا.

ونحيـي بهذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوعين الذين يجودون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي هي قضيتهم أيضاً، إلى جانب إخوانهم جنود الحلفاء. ونتمنى لهذه الأمم نصراً قريباً حاسماً يريح العـالم من عودة مثل هـذه العاصفة الهوجاء التي أسالت غـالي الدماء وكادت تجتاح أسس المدنية والعمران.

وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي:

يهمنـي أن أشير هنا إلى وزارة الخارجيـة التي سنعتني بتنظيمها عنايـة تامة بعد أن أصبحت كل علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة. وممـا سنخصه بالعناية أمر التمثيل الخارجي فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

الإصلاح الإداري:

إن الحكومـة تريد أن يشعر بنعمـة الاستقـلال وفضائله كل فرد مـن اللبنانيين في كل مرافـق الحياة فيلمس مـيزاته في حسن الإدارة واستقامـة العمل وشيوع المساواة وازدهـار الاقتصـاد الوطني، من أجل ذلك ستعمـد في الإدارة إلى إدخال إصلاحات جمة أولها توسيع صلاحيات الحكام الإداريين محافظين وقائممقامين بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعاً قليل الكلفة.

الموظفون:

وتريد الحكومة من موظفيها كافة أن يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة فإننـا سنتقاضاهم – بالحزم الكامل – النزاهة والنشـاط وصدق الخدمة وانتظام العمل وإحسـان معاملـة الجمهور ونحن لقاء ذلـك لن نألو جهداً في تحسـين حالة الموظفين.

ونحن نعرف ما يعانون في هذه الأزمة الشديدة ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتعاقدين كل العطف، عطفاً نعرف أنهم يرجون أن يتحول تحسيناً مادياً، عسى أن تمكننا الظروف من هذا التحويل. وقد قررنا أن نمنحهم من القمح المخصص للتموين العائلي على أن يحسم الثمن تقسيطاً من مرتباتهم. وسنعمل على إصلاح الملاك بما يؤمن العدل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءات حقوقها.

القضاء:
ومن أهم ما تعتزم الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيماً نهائياً يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. وإذا كان العدل هو أساس الملك فهو كذلك دعامة أساسية من دعائم الاستقلال الصحيح.

فالحكومة ترى لزاماً عليها أن يؤمن التنظيم المقبل استقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدسة بروح العدل والتجرد والنزاهة والطمأنينة التامة. وستعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين فترفع مستواهم إلى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي الذي هو أساس الطمأنينة والاستقلال الأدبي وستؤمن توزيع العدالة في شتى أنحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الأهلين ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم. وستضمن لقضاة الملحقات ملاكاً برفع مستواهم ويحول دون هجرة العناصر الصالحة نحو العاصمة ومحاكمها.

هذه هي المبادئ الأساسية التي سيبنى عليها التنظيم الجديد. وستتخذ هذه المبادئ شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية المقبلة.

التموين:
أما فيما يتعلق بالتموين فإن الوزارة قد اطمأنت إلى تأمين المقادير اللازمة من الحبوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تموين المؤسسات العامة والمعاهد العلمية والمستشفيات بالحبوب الصالحة للطحن لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة، وسيمون الأفراد عن ثلاثة أشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والأرز المخصصة حالياً، وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة المواد الأولية «من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة لدى وزارة التموين».

التبادل التجاري:
وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة حركة التبادل التجاري بين لبنان والأمم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة وسائر الأقطار العربية وقد تحققت أخيراً حرية الاستيراد والإصدار بين لبنان وسوريا، وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج عاملة على زيادة الاتصال بالأسواق العالمية.

مكافحة الغلاء:
ومن الأمور التي ستبادر الحكومة إلى معالجتها بشدة وحزم، الغلاء. إنها ستدرس الأسباب فتعرف الحقيقي من المصطنع فتعالج الأول بالوسائل الممكنة وتحارب الثاني بالضرب على أيدي المستغلين وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار، ونحن في هذا الموضوع نفضل أن نفعل أكثر مما نقول. وسنعمل بالاشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الأسعار نظراً لتماسك العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

السياحة والاصطياف:
وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والاصطياف والإشتاء وستقدم إلى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها وتقوم بالدعاية الواسعة في مختلف الأقطار ولا سيما العربية لتعزيز هذا المورد.

تشجيع الصناعة:
وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كل الصناعات الغربية التي يمكن الاستغناء عنها. كما تعمل على تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

تحسين المواصلات:
وستولي شؤون المواصلات ما تستحقه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية ولا سيما السيارات ولوازمها آملة أن تلقى من قبل الحلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشأن كما أنها ستعمل على إصلاح شبكات الطرق وزيادتها في جميع المناطق ولا سيما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم.

إصلاح النظام المالي:
وترى الحكومة القائمة أن النظام المالي يحتاج إلى إصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس أنواع الضرائب الموجودة وطرق الإصلاح التي تلائمنا. لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على أساسها آملة أن تحقق ذلك قريباً.

الزراعة:
وقد أثبتت هذه الحرب أن الزراعة في طليعة العناصر التي ترتكز عليها حياة الأمة لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المؤدية إلى تنمية الإنتاج الزراعي ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري وستبذل كل الجهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية كالأسمدة الكيماوية والأدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض وتحسين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن بتعزيز التحريج العام وستواصل تشجيع الإنعاش الزراعي بتعميم القروض الزراعية

خصوصاً على صغار المزارعين وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية في البلاد. كما تقوم بتعميم الإرشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

الصحة والإسعاف العام:
وفي ناحية الصحة والإسعاف العام ستوفر التدابير الواقية من الأوبئة والأمراض حفظاً لصحة الأهلين ومن يقطن البلاد من أجانب وجيوش حليفة وستبذل جهداً خاصاً لمحاربة أزمة الأدوية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة وستخابر الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج إليه منها.

تنظيم العمل:
وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال رغبة منها في أن تكفل للعامل خبزه مع كفالتها لحريته. وأن تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على أن يتفهم العمال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعة لحماية العامل وتضع منها ما ينقص. وهي منذ الآن تسعى لإيجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء الحرب وانتشار البطالة.

المشروع الإنشائي العام:
فستضع مشروعاً إنشائياً عاماً واسع النطاق ينطوي على عدة مشاريع مختلفة كالري وشق الطرق وتجديد المدن وإنعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات، وستتقدم قريباً جداً إلى مجلسكم الكريم بهذا المشروع وتخصص له موازنة مستقلة. على أن يكون قانوناً تتقيد به الحكومات المتعاقبة وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة.

كفالة العدل الاجتماعي:
ولا بد أن نلتفت إلى نتائج الغلاء وآثاره لا سيما بين الطبقات الفقيرة. وستبادر إلى معالجة الفاقة والبؤس الناشئ عنها بما أمكن من وسائل الإسعاف وهي لذلك ستمد المؤسسات الخيرية والإنسانية بأوفر ما يمكن من المعونة.

وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والاهتمام المشاريع العالمية الموضوعة في هذه الحرب لتحسين حال المجتمع ولإقامة العدل الاجتماعي فتأخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد وما فيه كفالة القضاء على البؤس بألوانه.

مجهود المرأة:
ولا يمكن ذكر العمل الخيري والإنساني دون الإشارة إلى مجهود المرأة وإمكانياتها في هذا السبيل. إن حكومتنا تنظر بكثير من العطف إلى النشاط الإنساني والوطني الذي تبذله نساؤنا، وإذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الإقدام التي أوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها السيدات لخدمة الوطن والإنسانية.

الصحافة:

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها، كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره. وهي تريد لهذه الأداة المدنية الفكرية الخطيرة أن ترتقي إلى الذروة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة أسس التنظيم الذي من شأنه أن يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع أصحاب العلاقة وهي تعلم أن من بعض أسسها إيجاد نقابة للعاملين فيها، وإمدادها بالمساعدات الأدبية والمادية المشروعة، فيجب أن تكون لصحافة لبنان وصحافييه المنزلة اللائقة بهم. وترجو الحكومة أن تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحالية حلاً مريحاً فيتمتع الصحافيون بقدر أوفر من الحرية والورق.

التربية الوطنية:

وتتجه أنظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال الحالي في شتى مبادئ التربية الوطنية.

فستسعى الحكومة بأن تربي النشء تربية صحيحة وبأن يوجه منذ الآن توجيهاً صحيحاً نحو الحرية والعزة والاستقلال. وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية - لغة الوطن اللبناني - في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم. وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما إلى هاتين المادتين يجب أن ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج أبناؤها وهم أعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم، فنحن نريد أن نخرج نشئاً واحداً موحد الهدف والشعور والوطنية.

وستجعل التعليم الابتدائي إجبارياً وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضى على الأمية قضاء تاماً.

وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة.

وترى الحكومة أن توجد للشباب اللبناني آفاقاً جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخمت في السنين الأخيرة. وذلك بتعزيز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطاً بالأرض ومعتنياً باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة. وليكون لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة ويحوله عن تيار الوظائف ويضمن له عملاً مفيداً ويسد فراغاً كبيراً في حياتنا الاقتصادية.

الشباب والرياضة:

وستعنى عناية خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي أوساط الشباب. وستخص الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة، فتعمل على تقويته روحاً وجسداً، حتى تكفل للوطن أجيالاً قوية معنوياً ومادياً. والحكومة تنتهز هذه الفرصة

للتوجه في هذا العهد إلى الشباب وهي تعلم حماسته وحبه لوطنه معلنة اعتمادها على نشاطه وإخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتماداً كبيراً.

المهاجرون:
وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المعمور، وراء الحياة والمجد، فنحن لا ننسى أن أولئك المهاجرين الكرام قد تلفتوا إلى كل نهضة وطنية قامت هنا وأمدوها بما ملكوا، بل أنا لا أستطيع أن أنسى تأييدهم لنا أيام كنا ندعوهم إلى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه. ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي أقاموه لبلادهم حيث حلوا وأقاموا. وستسعى الحكومة إلى توثيق الاتصال بيننا وبينهم حتى في زمن الحرب فإذا ما وضعت أوزارها قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

المعتقلون:
وأما اهتمام حكومتنا بأمر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كل اهتمام. ومن أعرف مني بما يقاسيه المعتقلون، من بؤس وألم وما يكابدونه من عناء وسقم، وأنا الذي قضى من حياته في المعتقلات شطراً وفي المنافي شطراً. وقد وفقنا الله إلى نجاح المسعى وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن تغمض لنا عيون حتى يعود آخر معتقل إلى وطنه وأهله. وعلى أني آمل أن لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا إلى ديارهم وذويهم.

أيها الزملاء الكرام،
لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً، وصبرت على الآلام صبراً جميلاً وقدمت من التضحيات قدراً جزيلاً لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على قننها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلاً.

وها هي أمانيها محققة بإذن الله وبنعمة الألفة والاتحاد المكين بين أبنائها، والوعي القومي والنامي بين ناشئتها، بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحوا حتى بالنفوس.

فعن هذا المنبر العالي أبعث إلى أولئك جميعاً بتحية الولاء، وأبعث بتحية الوفاء إلى ذكرى الشهداء، معاهداً الله والشعب وممثليه الكرام على أن نعمل بعزم وجهد وقوة على أساس هذا البرنامج الذي قدمته بين أيديكم والذي أرجو أن تمنحونا عليه أنا وزملائي الوزراء ثقتكم، أخذ الله بيدنا جميعاً لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه. (تصفيق).

ملحق-ب حكومة رياض الصلح الثانية
1944-7-3 ، 1945-1-9

مرسوم رقم 1484/K
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني الصادر في 23 أيار 1926 والمعدل بالقوانين الدستورية الصادرة في 7 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929 و 9 تشرين الثاني سنة 1943، يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 3 تموز سنة 1944
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم 1485/K
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني الصادر بتاريخ 23 أيار سنة 1926 المعدل بالقوانين الدستورية الصادرة بتاريخ 17 تشرين الأول سنة 1927 و 8 أيار سنة 1929 و 9 تشرين الثاني سنة 1943.
وبناء على المرسوم رقم 1484 تاريخ 3 تموز سنة 1944.
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن السادة: رياض الصلح: رئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية والتموين
والأستاذ حبيب أبو شهلا: نائباً لرئاسة الوزارة ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية.
وسليم بك تقلا: وزيراً للخارجية والأشغال العامة.
وحميد بك فرنجية: وزيراً للمالية.
والأمير مجيد أرسلان: وزيراًللصحة والإسعاف والزراعة والدفاع الوطني.
ومحمد بك الفضل: وزيراً للتجارة والصناعة والبرق والبريد.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 3 تموز 1944.
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح
1944-7-11
(نالت الثقة بأكثرية 41 صوتاً)

(الدور التشريعي الخامس. العقد الاستثنائي الثالث لسنة 1944. محضر الجلسة الأولى، تاريخ 11-7-1944).
(...)

حضرة النواب المحترمين،
لقد استكمل لبنان في التسعة أشهر التي مرت [على] عهده الاستقلالي الدستوري أسباب هذا الاستقلال في الحقل الخارجي، وذلك بفضل الجهاد العظيم الذي جاهده أبناؤه، وبفضل التضحيات الغالية التي بذلها كباره وصغاره، رجاله ونساؤه، تحت راية الاتحاد الوطني المكين، وقد كان من روعة اتحاده وجهاده وتضحيته، أن أحاطته الشعوب العربية الشقيقة والديمقراطيات بذلك العطف الذي لا ينساه وبذلك التأييد الذي زاد استقلاله مناعة وسيادته الوطنية رسوخاً في الميدان الدولي العام.

لقد قال لبنان كلمته وأعلن إرادته في أن يكون سيد نفسه سيادة وطنية تامة حين عدل دستوره بتاريخ 9 تشرين الثاني سنة 1943، وقد أصبحت هذه السيادة فعلية بعد أن اعترفت له بها الدول الشقيقة المحيطة به والبعيدة عنه والدول الديمقراطية الحليفة وبعد أن تسلم جميع الصلاحيات التي كانت خارجة عن يده، مما كان يعرف بالمصالح المشتركة: كإدارة الجمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز والأمن العام و... وأصبح استقلاله حقيقة واقعة لا اسماً فحسب ولا وهماً، استقلالاً صحيحاً ليس على اللبنانيين إلا أن يحسنوا ممارسته، ويحسنوا المحافظة ليجتنوا ثماره وخيراته.

ويجدر بنا ونحن نختتم المرحلة الأولى من النضال ونعدد ما استفادته البلاد فيها من مقومات السيادة، أن ننوه بالفضل العظيم الذي كان لمجلسكم الكريم في بلوغ لبنان هذه الغاية السعيدة، ذلك هو مجلسكم الكريم، فلقد كانت مواقفه الوطنية الباهرة من أروع ما سجلته تواريخ المجالس النيابية وكان بصلابته وجرأته وشدة اندفاعه وحرصه على حقوق البلاد، خير ظهير لرجال الحكم وأقوى معين على توطيد دعائم الاستقلال.

وقد كان من محاسن التوفيق أن افتتحنا عهد هذه الوزارة بتوقيع بروتوكول الأمن العام وأنتم تدركون خطورة هذه المصلحة، فسنعمد فوراً إلى تنظيمها كما شرعنا في تنظيم غيرها من المصالح التي تسلمناها خلال هذا العهد. وأما الجيش فقد وضع قسم منه تحت تصرفنا كما تعلمون، وسنتابع المفاوضات لتسلمه كاملاً، وإن توطيد الأمن الداخلي سيكون مكفولاً بفضل القوى التي أضيفت في الفترة الأخيرة على قوات الأمن، وبفضل الروح المعنوية الجديدة التي تسيطر على هذه القوات وقد شرع هذا القسم من الجيش يؤدي مهمته إذ تعاون مع قوى الدرك لتنفيذ أحكام القانون في منطقة بشري وإقرار الأمن والنظام.

وقد شرعنا في إقامة التمثيل السياسي لدى الدول الحليفة والشقيقة فعيّنا مندوبين فوق العادة وزيرين مفوضين أحدهما في الجزائر والآخر لدى بلاط سان جايمس. وسنتم تعيين ممثلينا في بقية العواصم مع معاونيهم فنستكمل بتلك تمثيلنا الخارجي الذي هو مظهر من أهم مظاهر الاستقلال تفرّد به هذا العهد من تاريخ لبنان.

وسنتابع سياسة حكومتنا الدستورية الأولى في توثيق علاقات التعاون الأخوي مع البلدان العربية الشقيقة. ونحن نحتفظ بأحسن العلاقات بيننا وبين فرنسا وبريطانيا العظمى المتحدة وسائر الدول الديمقراطية الحليفة التي نرجو لها النصر القريب.

حضرات النواب المحترمين،
لقد وجهت الحكومة في المرحلة الأولى معظم جهدها إلى الناحية الخارجية، وقد تطلب الكثيرون أن يكون النجاح في الداخل مثله في الحقل الخارجي. ونحن وإن كنا لم ندّع العصمة في أعمالنا، نريد من مواطنينا أن يقدروا النتائج التي توصلنا إليها حق قدرها، وأن يقدروا كذلك صعوبة العمل في الحقلين معاً في عهد النضال والتأسيس والانقلاب. إن طبيعة النجاح السريع في الشؤون الخارجية، كان لا بد لها من إحداث شيء من البلبلة في الحالة الداخلية، وما من انقلاب حدث في بلد من البلدان إلا رافقه شيء من عدم التوازن في ناحيتي الداخل والخارج خصوصاً في بادئ الأمر.

أما الآن وقد استقرت أسس بنائنا الخارجية فقد أصبح من الميسور صرف معظم الجهد إلى الشؤون الداخلية مع الحرص كل الحرص في الناحية الخارجية للمحافظة على ما نلناه وتوطيده. على أننا يجب أن نشير إلى الظروف المواتية التي عاونتنا كثيراً على تحقيق أماني البلاد بتلك السرعة النادرة وإذا كنا نرجو أن لا نحرم مواتاة الظروف في هذه الفترة أيضاً، إلا أننا نفضل أن نعتمد كل الاعتماد على تجردكم الوطني وحسن تقديركم وجميل مؤازرتكم وتأييدكم في تحقيق الإصلاح المنشود. ولكي يتسنى للبنان المحافظة على الاستقلال والتمتع بمنافع السيادة الوطنية، يجب أن تقوم حياته الداخلية على أسس صالحة متينة لا يشوبها ضعف ولا يعتورها اختلال.

إن أوضاع الماضي - وكثير منها على غير المصلحة الوطنية المجردة - لا تصلح كلها للبنان في عهده الاستقلالي الدستوري القائم، فلا بد من إدخال التحوير والتبديل على هذه الأوضاع بحيث تلائم هذا العهد وبحيث تلبي طموح لبنان إلى التقدم والمجد. فهنالك قيود داخلية تعوق لبنان عن السير إلى الأمام بالسرعة التي يستطيعها. ولعل أثقل هذه القيود النظام الطائفي وقد زادتنا تجارب الحكم في الأشهر التسعة الأولى معرفة بثقل هذا القيد.

لذلك ستكون الطائفية أول ما نعالجه في أوضاعنا، ولن نكتفي في معالجتها بالعمل في الحقل القانوني بل سيكون علاجنا لها أعمق إذ نعمل على استئصالها من النفوس.

إننا نريد أن نقيم بناء هذا الوطن في النفوس على أساس الوطنية والأخلاق الفاضلة التي تأمر الناس بها الأديان جميعها والتي يعلمها العقل والحكمة الإنسانية المجردة، والمدرسة هي أصلح تربة لغرس هذه البذور الصالحة في النفوس، وعلى ذلك ستكون عنايتنا بالمعارف عناية واسعة عميقة.

ومن أسس الإصلاح التي نراها ضرورية تعديل قانون الانتخاب، فقد علم الجميع عيوب القانون المعمول به الآن، وعلى ذلك سنتقدم إلى مجلسكم الكريم مشروعاً جديداً نستوحي فيه مصلحة لبنان وإرادة الناخب اللبناني ليس غير.

وفي طليعة ما ستوجه عنايتنا إليه آلة الحكم لندخل إليها الإصلاح الذي يكفل سير الأعمال سيراً حسناً وتأمين مصالح الجمهور تأميناً كاملاً سريعاً.

إن عيوب آلة الحكم سواء ما كان مصدره القوانين والأنظمة نفسها، أم تراخي الموظفين قد ألحقت بهيبة الحكم أثراً بليغاً حتى اجتازت هذه الهيبة بعض أزمات غير قليلة الخطورة أحياناً. ولكن الخطة التي وطدنا النفس على سلوكها ستزيل أسباب هذا الضعف لتحافظ على هذه الهيبة التي إن ضعفت تعرض البلد في كل النواحي للتضعضع وإننا نرجو أن نحقق إصلاح القوانين المالية، وما إحداث الضريبة على الدخل المطروح على مجلسكم الكريم في هذه الدورة إلا جزء من هذا الإصلاح المنتظر. وإني أرجو أن نقدم لكم الموازنة الجديدة في الفترة القانونية المعينة، وهي موازنة ستكون قائمة على توجيه جديد في مختلف مرافق البلاد العامة.

إن لبنان يستطيع إذا أحسن تجهيزه وتنظيمه أن يضاعف ثروته أضعافاً بما حبته الطبيعة من موارد، وسنضع له السياسة الاقتصادية الشاملة العديدة الواسعة التي نعدها لتأمين ازدهار البلد.

وأما من الناحية الاجتماعية فقد باشرنا هذه السياسة الإصلاحية بضرب داء المقامرة الضربة الشديدة وملاحقة المقامرين. ولن يجد منا أحدٌ في هذا الشأن وأمثاله رأفة أو هوادة. وسنعالج مشاكل العمال ونعنى بشؤونهم وتنظيمهم بحيث تتوفر لهم أسباب العيش الحسن الذي يستحقه نشاطهم وجهدهم.

وأما الغلاء فبالرغم من أنه داء مستعص تشكو منه جميع الدول ومنها المحيطة بنا - شكوانا أو أكثر - فإننا نرجو أن تخف وطأته بتأثير أسباب خارجية: كتقدم الحلفاء في أوروبا، وفي سيرهم نحو النصر الذي نرجوه قريباً. وداخلية: كورود كميات البضائع المطلوبة من بريطانيا والولايات المتحدة. ونضيف إلى ذلك التدابير التي ستتخذها الحكومة لمنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار.

وسيظل التموين مؤمناً على ما هو جار، بفضل ما جادت به المواسم وبفضل التعاون الوثيق بين وزارة التموين ومجلس الميرة.

إن هذه المرحلة الثانية من عهدنا الاستقلالي التي نلجها تتطلب منا أن نتغلب على كل ما في مجتمعنا من آثار الماضي، من ضعف سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، ويضاف إليه العمل بكل وسيلة على إقرار الثقة الوطنية في النفوس وترسيخ التعلق بالاستقلال فيها ومحاربة كل شك أو تشكيك فيه أشد محاربة.

إنني وزملائي نقوم بأعباء الحكم في هذه المرحلة الخطيرة ونحن ندرك أنها تتطلب جهداً عظيماً. وقد وطنّا النفس على أن نعمل بكل ما في صدورنا من إخلاص وما في استطاعتنا من جهد ونشاط وأن ننجز المهمة بسرعة فلا نجتمع إليكم في الدورة المقبلة العادية إلا ونكون قد حققنا من هذا البرنامج أخطر بنوده وأكثرها بإذن الله.

أيها النواب المحترمون إن هذا البرنامج الذي نقدمه بين أيديكم ليس إلا جزءاً من برنامج حكومتنا السابقة الذي نعتبره برنامج حكومتنا هذه أيضاً وإنما أردنا بهذا البيان التشديد على بعض النقاط التي سنقدمها بالاهتمام والعناية على غيرها لخطورتها معتمدين على تأييدكم ومعونتكم. (تصفيق).

الملحق-8ج حكومة رياض الصلح الثالثة

14-12-1946 - 7-6-1947

مرسوم رقم K/7685

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

وبناء على المرسوم 7684 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عيّن دولة رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 14 كانون الأول سنة 1946

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم K/7686

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم 7685 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946

وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:
عيّن السادة:
صبري بك حماده: نائب رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
عبد الله اليافي: وزيراً للعدلية.
جبرائيل المر: وزيراً للأشغال العامة.
الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع والبرق والبريد.
كميل شمعون: وزيراً للمالية.
هنري بك فرعون: وزيراً للخارجية والمغتربين.
كمال بك جنبلاط: وزيراً للاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة.
الدكتور إلياس الخوري: وزيراً للصحة والإسعاف العام والتربية الوطنية.
المادة الثانية: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 14 كانون الأول سنة 1946
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم K/7687
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على المرسوم رقم 7686 الصادر بتاريخ 14 كانون الأول سنة 1946
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
كلف دولة عبد الله بك اليافي وزير العدلية بوكالة وزارة المالية مدة غياب كميل شمعون وزير المالية.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 14 كانون الأول 1946
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم K/9128
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على كتاب الاستقالة المقدم من معالي السيد كمال جنبلاط وزير الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد كمال جنبلاط من وزارتي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعة.
المادة الثانية: كلف دولة السيد عبد الله اليافي وزير العدلية تأمين أعمال وزارتي الاقتصاد والشؤون الاجتماعية والزراعة بالوكالة.
المادة الثالثة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 29 أيار سنة 1947
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح
(نالت الثقة بالإجماع)

(الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني لسنة 1946، محضر الجلسة الثانية عشرة، تاريخ 21-12-1946).
(...)

حضرات النواب المحترمين،
عندما تفضل فخامة رئيس الجمهورية فدعاني لتولي أعباء الحكم أقبلت على الاضطلاع بالمهمة يحدوني الإخلاص لوطني والرغبة في خدمته في الظروف الدقيقة التي نجتازها والتي نحن مقبلون عليها. لقد كان من بوادر التوفيق أن يشاركني في حمل أعباء هذه المهمة زملائي الكرام الذين يتمثل فيهم إلى جانب الكفاءات الممتازة ائتلاف الكلمة وروح الإخلاص للعهد والحرص على صيانة الحريات العامة في نطاق السيادة الوطنية، هذه الصفات المتمثلة في مجلسكم الكريم الذي كتب في تاريخ لبنان أمجد صفحة بتحريره إياه من قيود الانتداب وتوطيده دعائم الاستقلال.

لقد كان سلاحنا الفعال في مختلف مراحل جهادنا الذي أثار إعجاب العالم اتحادنا جميعاً وترونا اليوم أشد حرصاً على هذا الاتحاد بين مختلف عناصر الشعب ولئن طرأ على هذا الاتحاد بعض الفتور فإن وطنية اللبنانيين كفيلة بإزالته. وإنني وزملائي سنجند أنفسنا للسير في هذا السبيل حتى تعود صفوف اللبنانيين متراصة متكاتفة كما كانت في مطلع عهد الاستقلال.

إن خطتنا القومية هي تلك الخطة التي ارتضيناها جميعاً والتي قام عليها هذا العهد، هي الخطة التي اتبعتها الحكومات الاستقلالية السابقة جميعاً- استقلال لبنان بحدوده الحاضرة استقلالاً تاماً ناجزاً وتعاون وثيق مع شقيقاته العربيات ضمن ميثاق الجامعة العربية التي ليست هي دولة فوق الدول، تعاون اشترطنا فيه وما زلنا

نشترط أن لا يمس سيادة لبنان بشكل من الأشكال.

إننا نؤكد لمجلسكم الكريم السير على هذه الخطة لا نحيد عنها يمنة ولا يسرة، وعلى هاتين الدعامتين ترتكز سياستنا، وبهذه الروح سنسترشد في معالجة جميع شؤون الوطن كما نفعل في قضيتي المغتربين والإحصاء مثلاً. فإن الحكومة لن تميل إلى فئة تطالب بهذا المطلب ولا لأخرى تطالب بذلك إذا كان غرض الفئتين أن يكاثر بعضهما بعضاً. ولئن كانت قد أضافت إلى اسم وزارة الشؤون الخارجية لفظة المغتربين فليس لأنها ترغب في زيادة عدد بعض الطوائف وعدد الناخبين والنواب منها، بل لأنها تريد أن تبرهن على مبلغ اهتمامها برعاية المغتربين الرعاية التي يستفيدون منها ويستفيد منها وطنهم وإخوانهم المقيمون جميعاً على السواء. والمغتربون اللبنانيون كانوا وما زالوا مضرب المثل في التسامح الأخوي والبذل في سبيل الاستقلال، وإنه لمن دواعي الاستغراب أن نبحث قضيتي المغتربين والإحصاء بفكرة طائفية بينما يجب أن تسيطر علينا في معالجتهما الفكرة الوطنية الصحيحة. على هذا الاعتبار وعلى هذا الاعتبار وحده تنظر الحكومة إلى الأمرين وتقدم على تحقيقهما وتحقيق ما شاكلهما من الأمور.

حضرات النواب المحترمين،
إن العلاقات بيننا وبين الدول العربية الشقيقة على خير ما يرام وهي قائمة على صلات الأخوة والود المتين. والتعاون بيننا وبينها يسير سيره الطبيب مباشرة وعن طريق الجامعة لما فيه مصلحة الجميع وأملنا أن يؤتي هذا التعاون ثماره الطيبة، ولا سيما في الناحية الاقتصادية التي يوليها لبنان اهتماماً كبيراً. وأخص من تلك الدول الجمهورية السورية الشقيقة، إن التعاون التام قائم بيننا وبينها على أفضل ما تتحقق فيه وتصان مصلحة بلدينا المشتركة.

ويتوجه لبنان باهتمامه البالغ إلى جميع الأقطار الشقيقة التي تناضل في سبيل تحررها أو استكمال سيادتها ونرجو لها الوصول إلى الغاية التي وصل إليها لبنان. وفي طليعة تلك البلدان مصر العزيزة المجاهدة التي تناضل اليوم في سبيل تأمين مطالبها القومية، إنها لن تلقى من لبنان حكومة وشعباً إلا التأييد الكامل في نضالها القائم من أجل تحقيق أمانيها القومية. أما فلسطين، فسيكون لها من جهود حكومتنا النصيب الوافر الذي تستحقه في محنتها المؤلمة وإني أعلم أنه لن يهدأ للبناني بال ولن تفتر له همة ما دامت فلسطين العزيزة مهددة وما لم تتحقق سيادتها وتسلم عروبتها.

وتسود بيننا وبين جميع البلدان الحليفة والصديقة أطيب العلاقات ويسرنا أن يتيح لنا استقرارنا السياسي النهائي من الناحية الدولية دخول علاقاتنا مع جميع تلك الدول في دائرة مرنة بعد أن كان يشوب بعضها شيء من الجفاء.

كما يسرنا أن تكون مساهمة لبنان في هيئة الأمم المتحدة مقدرة عند سائر أعضائها التقدير الحسن وسيظل لبنان يؤدي واجبه نحو تلك الهيئة التي نرجو أن يتوفر لها

دائماً ما يجعلها الضمانة الكافية لقيام العلاقات بين جميع دول الأرض وشعوبها على أساس العدل والسلام والمحبة التي قامت عليها تلك الهيئة.

حضرات النواب المحترمين،
إن هذا الاستقلال الذي فزنا به لن ننعم بثماره وخيراته إلا بالإصلاح الشامل الجري، العميق. إن الاستقلال ليس كبرياء وعزة قومية فحسب بل هو أيضاً نعمة يجب أن تشمل بفعلها جميع الأفراد فتحمل إليهم مع الحرية الخلاص من الجهل والفقر والمرض. لقد كثرت مشاكلنا وتعددت مشاغلنا منها ما هو إرث الماضي ومنها ما هو وليد الحرب وما بعد الحرب. ولقد تعالت أصوات المخلصين من رجالات البلاد ومن أفراد الشعب مطالبة بالإصلاح. إن حكومتنا قد وضعت نصب عينها أن تعالج بسرعة أسباب الشكوى وتحقق بعزم وقوة ما يصبو إليه الشعب من إصلاح. سيكون في طليعة ما تعنى به مكافحة الغلاء مكافحة فعالة وخفض تكاليف المعيشة وقد شرعت منذ الآن تهيئ من التدابير ما تأمل أن يحقق تلك الغاية. ومن الشكاوى التي ستعالجها سريعاً قيمة توزيع النقد النادر وقيمة قرش الفقير. أما توزيع هذا النقد فقد اعتزمت أن تضع له نظاماً جديداً يقوم على أسس عادلة ترمي قبل كل شيء إلى تحقيق مصلحة البلاد العليا وإلى تجهيزها في مختلف مرافقها الاقتصادية. وأما قرش الفقير فقد قررت الحكومة العدول عن استيفائه بعد اليوم.

إن الحكومة ستعنى عناية خاصة في توجيه لبنان التوجيه الاقتصادي الذي يلائم مركزه الجغرافي وإمكانياته وقد كان باستطاعتها أن تغدق عليكم الوعود وتعدد ما تنوي القيام به من مشاريع ولكنها آثرت أن لا تلجأ إلى الأقوال في حين أن باستطاعتها إرضاءكم بالأعمال.

أيها السادة،
إن مرحلة الكفاح في سبيل إنشاء الدولة قد انتهت وقد بدأ دور الكفاح في سبيل إنشاء الوطن.
بيروت في 27 كانون الأول سنة 1946

الملحق-4د حكومة رياض الصلح الرابعة

26-7-1948 - 7-6-1947

مرسوم رقم K/9252
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في 7 حزيران سنة 1947
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم K/9263
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن السادة:
جبرائيل المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للأشغال العامة.
السيد أحمد الحسيني: وزيراً للعدلية.
الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني والبرق والبريد.
كميل شمعون: وزيراً للداخلية والصحة والإسعاف العام.
حميد فرنجية: وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية.
محمد العبود: وزيراً للمالية.
سليمان نوفل: وزيراً للاقتصاد الوطني والزراعة.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 7 حزيران سنة 1947
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم K/11808
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على كتاب معالي كميل شمعون وزير الداخلية والصحة والإسعاف العام المؤرخ في 19 أيار سنة 1948 والمتضمن استقالته من عضوية الحكومة
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء وبعد سماع مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي الأستاذ كميل شمعون من وزارتي الداخلية والصحة والإسعاف العام.
المادة الثانية: عهد إلى دولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء بوزارة الداخلية بالوكالة.
المادة الثالثة: عهد إلى معالي الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني والبريد والبرق بوزارة الصحة والإسعاف العام بالوكالة.

المادة الرابعة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 19 أيار سنة 1948
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح
1947-6-17
(نالت الثقة بالإجماع)
(الدور التشريعي السادس. العقد الاستثنائي الأول لسنة 1947. محضر الجلسة الثانية، تاريخ 17-6-1947).

حضرات النواب المحترمين،
إن المرحلة التي عملت فيها مع زملائي الكرام أعضاء الحكومة السابقة كانت من أدق المراحل وأصعبها في تاريخ لبنان ذلك أنه يمارس لأول مرة في عهد الاستقلال حقه في اختيار نوابه. وقد لاقينا من المتاعب ما لاقينا حتى اجتازت البلاد تلك المرحلة وخرجت منها وهي في وضع سليم وطريق واضح قويم يقودها نحو المستقبل المأمون الذي ننشده جميعاً.

لقد كان هذا الانتخاب استفتاء في سياسة هذا العهد، على نتائجه يتوقف استمرار الخطة القومية الحكيمة التي قامت على الألفة والاتحاد العميق بين عناصر الأمة والاتفاق المكين بين المسلم والمسيحي والتي حققت لهذا الوطن استقلاله وضمنت له سيادته وحدوده وأثارت إعجاب الشرق والغرب. ولقد كان من الضروري لاستمرار هذه السياسة القومية الرشيدة أن يمثل الأمة نواب تشربوا هذه الفكرة واعتنقوها وقد جاء استفتاء الشعب الذي أسفر عن انتخابكم نواباً له مؤيداً لتلك المبادئ ومثبتاً، فإن حضراتكم جميعاً، من كان منكم من أعضاء المجلس السابق ومن لم يكن، قد أثبتم فيه وخارجه بأنكم من معتنقي تلك المبادئ والمتمسكين بها تمسكاً تاماً. لقد أرادت الأمة إرادة صريحة أن لا تمثل بفئة من الفئات المتطرفة أياً كان لونها ونوع عقائدها، وكانت إرادتها نافذة بالرغم من التكتل الذي قامت به تلك الفئات.

على تلك المبادئ، وبوحي تلك الروح التي وحدت بين أبناء الوطن بعد تفرق وألفت قلوبهم بعد تنافر، سنسير جميعاً متعاونين في هذه المرحلة النيابية الثانية في عهد الاستقلال، لنحقق للبنان العزيز ما يصبو إليه من حياة تجمع بين الكرامة والرفاه.

ولقد كان من البديهي في بلد كلبنان بلغ من الرقي القومي ما بلغ، وشغف أهله بأمور السياسة هذا الشغف، وأطلقت فيه الحريات على أوسع مداها، كان من البديهي أن تحدث ممارسة اللبنانيين لأول مرة في عهد الاستقلال هذا الحق، هزة عميقة وضجة كبيرة يتردد صداها بعيداً وطويلاً.

أما ما أخذ على سير العمليات الانتخابية في بعض الجهات، فهو الآن موضوع تحقيق هذا المجلس الكريم، وقد أحيل إلى لجنة الطعون فيه كل الشكاوى والمآخذ ووضعت تحت تصرفها كل التحقيقات التي أجرتها اللجان الإدارية والقضائية التي أوجدتها الحكومة خلال الانتخاب لتأمين سلامته. وليس أشد من الحكومة رغبة في ظهور الحقيقة مهما كانت نتائجها على ضوء تلك الوثائق والتحقيقات. لقد أوجد النظام النيابي في العالم كله التحقيق عن طريق لجان الطعون لمثل الحال التي أثارت الشكاوى هنا فلسنا نحن الذين نحيد عن الطريق السوي الذي تسير عليه مجالس العالم كلها.

على أن تلك الحماسة التي أظهرها اللبنانيون أثناء الانتخاب وبعده سواء في الانتقاد أو التحبيذ قد دلت مرة أخرى على محبة للديمقراطية متأصلة في اللبنانيين ودلت على تعلقهم بالحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية واحترامهم لها، كما دلت على ذلك أيضاً معاملة الحكومة في تلك الفترة للصحافة التي تمتعت بحرية كاملة مطلقة على أوسع ما تكون معاني الحرية. إن تلك الروح يجب أن تكون سبباً لاغتباط كل وطني مخلص لأن تعلق أبناء الوطن بالحرية وتمسكهم بها شرط أولي يبنى عليه صرح الحريات في ذلك الوطن.

ولقد برزت في الفترة [نفسها] عيوب قانون الانتخاب وهي عيوب لم تكن تخفى علينا فإن أول حكومة في عهد الاستقلال وكان لي شرف رئاستها قد أشارت في برنامجها إلى ضرورة تعديله، وحالت الظروف دون ذلك في عهد المجلس السابق. إن هذا القانون الذي وضع في عهد الانتداب لم يصمد للتجربة الأولى في عهد الاستقلال لذلك سيكون في طليعة ما تباشره حكومتنا تعديله بما يلائم هذا العهد ويحقق رغبات اللبنانيين فيحول دون وقوع ما نشأ من أسباب شكواهم في المعركة الانتخابية الأخيرة. وهي ستتقدم حالاً إلى المجلس الكريم بمشروع التعديل واثقة أن في إقراره ما يبعث الارتياح في النفوس ولدى المجلس أيضاً قانون انتخاب المختارين والبلديات ترجو إبرامه بسرعة لكي يتم مبدأ التمثيل الشعبي على مختلف درجاته.

وفي جملة الأوضاع التي لها تأثيرها في عرقلة التمثيل النيابي السليم مبدأ إقامة الدولة على أساس الطائفية. فإن بلداً كلبنان بلغ من التقدم الثقافي والتطور الاجتماعي الحد الذي يضعه من هذه الناحية في طليعة بلدان الشرق، جدير به أن يعدل عن الطائفية ويتحرر من قيودها الرجعية. إن الحكومات الاستقلالية المتعاقبة قطعت على نفسها عهداً بتحرير الدولة منها. ولنا كبير الأمل في أن نتمكن من تحقيق

هذا المطلب القومي. وتمهيداً لذلك سنتصل بمختلف الجهات والمراجع رغبة منا في أن يتم إلغاء الطائفية دون أن يقوم في نفس أي كان شيء من الشك والقلق. وعندما تسود تلك الثقة الضرورية يمكننا أن نعمد إلى إجراء الإحصاء العام الذي لا غنى للبلدان المتمدنة عنه على أن يكون إحصاء وطنياً لا طائفياً كما يكون الإحصاء عند الأمم الراقية.

وحكومتنا التي تضع في طليعة برنامجها توفير حياة ديمقراطية سليمة للشعب اللبناني بأوسع معانيها، ترى من الضروري لتأمين ذلك تنظيم الحريات العامة، بحيث لا يساء فهمها واستعمالها، إساءة تعود بالضرر على مصلحة الجمهور. فإن الأصل في الحريات أن تكون لخدمة تلك المصلحة وصيانتها. وسيكون في طليعة ما تعتني بتنظيمه على هذا الأساس الصحافة. ولدى مجلسكم الكريم قانون للمطبوعات نرجو أن يأتي معيناً للصحافة اللبنانية على أن تحتل المكانة اللائقة بهذه المؤسسة الاجتماعية الوطنية الخطيرة.

وستنظر حكومتنا بعين العطف والعناية والتشجيع إلى تنظيم العمل السياسي العام في المجتمع اللبناني على أساس التكتل الحزبي بعد أن انقضت مرحلة النضال ضد الأجنبي، وبعد أن قامت المنظمات الملائمة لمقتضيات تلك المرحلة بنصيبها في ذلك النضال فإن طبيعة هذه المرحلة الجديدة أصبحت تقتضي أن يقوم تنظيم الجماعات على أساس الأحزاب السياسية وعلى أساس الأنظمة والقوانين المدنية.

وستتابع حكومتنا سياسة التنظيم في مختلف مرافق البلاد ودوائر الدولة، وستقدم لمجلسكم الكريم مجموعة من القوانين تكون بالإضافة إلى المجموعة التي سنت في الماضي أساساً صالحاً يقوم عليه جهاز حكومي سليم. وفي جملة تلك القوانين الموجودة لدى المجلس الكريم قانون بإنشاء محكمة للنقض والإبرام، وآخر لتنظيم دوائر الدولة وملاكات الموظفين كما أنها ستتابع سياسة التنظيم الاقتصادي مستأنفة ما شرعت فيه الحكومة السابقة في وزارة الاقتصاد الوطني، متابعة الاستعانة بالخبراء الفنيين على نحو ما كان مع الخبير العالمي فان زيلند. ولنا وطيد الأمل أن البرنامج الذي سيتبع يؤدي إلى ازدهار التجارة والصناعة وينمي ثروة البلاد. وستوجه عناية خاصة للاصطياف والسياحة وهي تأمل أن يساعد انخفاض الأسعار على ازدهار هذين الموسمين.

وقد شرعت حكومتنا في السعي لتأمين القمح اللازم لاستهلاك اللبنانيين هذا العام وقد وفقت إلى تذليل كثير من المصاعب التي كانت قائمة دون الحصول على الكميات الكافية.

وإني أذكر بسرور الاتفاق الذي تم بيننا وبين شركة البترول العربية - الأميركية وقد أصبحنا نرجح أن يبتدئ العمل قريباً في الأراضي اللبنانية ولا ريب أن هذا المشروع سيكون له أثره المحسوس في إنعاش الحال الاقتصادية في البلاد فيعوضها سريعاً عما

كانت تجتنيه من مشاريع العمل. وسيفسح هذا المشروع المجال الواسع للعمل أمام الشباب المتعلم وأمام العمال ويقضي على البطالة.

وسيكون لدوائر الشؤون الاجتماعية في هذه الوزارة نشاط متزايد وصلاحيات أوسع لمعالجة مختلف النواحي التي تدخل ضمن اختصاصها وفي مقدمتها شؤون العمال ونحن سائرون في طريق كفالة كل الضمانات التي من شأنها تأمين العمل والعيش للفئة العاملة، وذلك بأحسن الشروط التي يجب أن تتوفر لها في مجتمع يقوم على أساس الديمقراطية والعدل.

وستعنى حكومتنا بالشؤون الزراعية عناية كبيرة وستضاعف مساعدتها للمزارعين، عن طريق إمدادهم بالخبرة الفنية، وبالقروض الزراعية والبذور والآلات وتأمين تصدير الفائض عن حاجات البلاد من الفاكهة وغيرها إلى أسواق الخارج.

وستوجه حكومتنا إلى التعليم والتربية والثقافة القسط الوافر من جهدها وعنايتها. فإن لبنان الذي احتل حتى الآن مركز الطليعة في الشرق العربي في هذا المضمار، يجب أن يضاعف جهوده ليظل محتفظاً بتلك المنزلة بعد قيام النهضة العلمية الحديثة في التيار المحيطة به وسيرها في طريق العلم والتقدم بخطى حثيثة. وسيكون في طليعة ما نعنى به في وزارة التربية إضافة صفوف على مدارسها الحاضرة تدرجاً بها نحو جعلها مدارس ثانوية تجهز طلابها للبكالوريا. كما أننا سنوجه عناية خاصة إلى التعليم الزراعي والصناعي والتعليم العالي، وستبدأ حالاً وقد منحنا المجلس السابق في آخر جلساته اعتماداً مالياً في إرسال بعثات علمية من الطلبة المتفوقين لإتمام دروسهم والتخصص في الفنون العالية، وهي خطة سنتابعها بتوسع مطرد.

وسيكون المؤتمر الثقافي الذي سيعقد في لبنان في أيلول المقبل مظهراً من مظاهر النشاط الفكري والعلمي الذي امتاز به لبنان والذي يجب أن يظل مفخرة من مفاخره.

وستعنى حكومتنا بالدعاية عناية خاصة. فقد رأت من الغبن للحكم الوطني أن يظل جهده مجهولاً حتى للرأي العام اللبناني، في حقول العمران والإنشاء، فضلاً عن سواهما، من إنشاء مدارس ومستشفيات وشق طرق وإصلاح مرافئ وتنظيم الري ومياه الشرب وتجميل المدن ما يحق للبناني أن يفاخر به، وما يشهد بكفاءته للتقدم السريع في ظل الاستقلال. وستعتمد في نشر ذلك السينما والفكر والرسوم وغيرها من الوسائل وستعنى بنشر هذه الحقائق بين المغتربين بنوع خاص، الذين ستزداد عناية حكومتنا بتنمية الصلات بينهم وبين لبنان، ليظل لهم أحب الأوطان وليظلوا له أبر الأبناء.

وستدرج حكومتنا على السياسة القومية المقررة التي أنشأها هذا العهد الاستقلالي في التعاون مع الدول العربية الشقيقة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وما زالت جامعة الدول العربية تثبت في كل يوم أنها خير أداة لتنظيم

تلك التعاون وتنسيقه وتوثيق عراه. كما أنها أداة فعالة صالحة لاستمرار الوئام بين أعضائها القائم على احترام كل منهم لاستقلال الآخرين وسيادتهم. وقد كان لها يد في تبديد المزاعم المنطوية تحت ما أسموه بسوريا الكبرى، هذا المشروع الذي أعلن لبنان كلمته الحاسمة فيه.

وستتابع حكومتنا عن طريق الجامعة سعيها لزيادة التعاون الاقتصادي بنوع خاص وللتقليل من قيود الحواجز المختلفة تسهيلاً للسفر والتبادل بين أراضي الدول الأعضاء.

وستواصل حكومتنا بذل جهودها لنصرة فلسطين، ولصيانة عروبتها وإبلاغها حقها في السيادة والاستقلال، ونحن بالرغم من الظروف الدقيقة المؤلمة التي أحاطت أخيراً بقضية هذا القطر العربي المنكوب ما نزال نثق بفوز الحق في النهاية. وقد أعلنا في الأمم المتحدة وفي القاهرة، موقفنا من التحقيق الدولي الذي تقرر إجراؤه متضامنين مع الدول الشقيقة. إن الجهد الصادق والعمل المنظم والتضامن الصحيح بين العرب في مختلف أقطارهم، أسباب لا بد منها لإنقاذ فلسطين، وهي كفيلة بدفع العدوان عنها مهما عظمت وسائله وتعددت عناصره.

ويهمني أن أعلن استمرار سياسة حكومتنا على تأييد مصر في نضالها من أجل تحقيق أمانيها القومية، آملين أن تتمكن الدولة الشقيقة الكبرى من الوصول قريباً إلى ما تصبو إليه.

أما علاقتنا بسائر الدول الحليفة والصديقة فستظل قائمة على أساس المودة والتعاون الصادق لما فيه مصلحتنا المتبادلة. كما أن لبنان سيظل مخلصاً لمبادئ العمل والديمقراطية التي قامت عليها مؤسسة الأمم المتحدة باذلاً نصيبه من الجهد فيها لكي تسود العالم تلك المبادئ التي في سيادتها وحدها الضمانة الصحيحة لأمن الشعب والسلام الدائم.

حضرات السادة المحترمين،
إن مجلسكم الكريم يخلف مجلساً أدى للوطن أجل الخدمات وكتب في تاريخه أمجد الصفحات. فهو الذي خرج بلبنان، تحت قيادة رئيسه الأول، من حالة انتداب إلى حالة الاستقلال التام وهو الذي صمد في وجه الأحداث والعواصف الهوجاء وناضل مع الأمة نضالاً مستمراً فعدل دستورها ورد عليها حريتها وكرامتها وحقق سيادتها فتبوأت بين مجموعة الدول المستقلة مكانتها. وفي عهد ذلك المجلس وضحت لهذا الوطن العزيز سبل وجوده وتوطدت وحدته ضمن حدوده، وارتسمت لأبنائه طريق استمراره بل طريق خلوده.

ولقد أسلم إلينا المجلس السابق الأمانة الكبرى فليست مهمتنا بأقل خطورة من مهمة الذين سلفونا في السنوات الأربع الماضية، إذ علينا أن نوطد دعائم الاستقلال

والسير بلبنان في طريق الإنشاء والتجديد والتقدم في كل مضمار.

إن ما حصلنا عليه أيها السادة من النعم لعظيم، في تلك السنوات الأربع المباركة في تاريخ هذا الوطن الحبيب. ونحن لن نعرف قدر تلك النعم حق المعرفة، ولكن الذين يعرفونه هم الذين حرموا مثلها. ففي سبيل المحافظة على تلك الأمانة العظمى، سنسعى عظيم السعي ونبذل أوفر الجهد، عهداً نقطعه لكم وللأمة الكريمة التي تمثلون، إن العهد كان مسؤولاً.
(تصفيق)

بيروت في 17 حزيران 1947

الملحق-48 حكومة رياض الصلح الخامسة
1948-7-26 - 1949-10-1

مرسوم رقم 12598
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن دولة رياض بك الصلح رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للعدلية.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 26 تموز 1948
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم 12599
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عيّن السادة:
جبرائيل بك المر: نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية.
الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني والزراعة.
حميد بك فرنجية: وزيراً للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية.
أحمد بك الأسعد: وزيراً للأشغال العامة.
فيليب بك تقلا: وزيراً للاقتصاد الوطني والبرق والبريد.
الدكتور إلياس الخوري: وزيراً للصحة والإسعاف العام.
حسين بك العويني: وزيراً للمالية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 26 تموز 1948
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح
1948-7-26
(نالت الثقة بأكثرية الأصوات)
(الدور التشريعي السادس. العقد الاستثنائي الأول لسنة 1948. محضر الجلسة الأولى، تاريخ 1948-8-3).

حضرات الزملاء المحترمين،
إن الحكومة التي تتقدم اليوم من مجلسكم الكريم هي الثامنة في سلسلة الحكومات الوطنية لهذا العهد الاستقلالي. وقد انبثقت جميعها من الحركة القومية وسارت بوحي الميثاق الوطني في جميع ما اضطلعت به من أعمال، وعالجت من شؤون في السياسة الداخلية والخارجية، وليست السنوات القليلة التي قطعها لبنان بالفترة الطويلة في حياة الجماعات، بل هي تكاد لا تحسب في تقويم الأمم إلا إذا كانت ترافقها ساعات حاسمة في تاريخها بنيت على التضحية والبذل العظيم.

ويستطيع لبنان أن يباهي بما بنى أبناؤه في تلك السنوات القصيرة كما يحق لحكوماته الاستقلالية أن تجعل مما شيدته في البناء الوطني مثلاً يضرب لكثير من الحكومات.

ولئن كان هذا البناء الشامخ الذي ساهمت في إقامته كل قوة حية من الشعب اللبناني، والذي وضعنا فيه أسساً من عصارات قلوبنا، ورفعناه على قواعد من أمجاد ماضينا وآمال مستقبلنا - لئن كان هذا البناء المتعالي لم يثر إعجاب بعض المعاصرين فإن التاريخ سيذكر أنه عمل كبير وسيكون التاريخ أكثر إنصافاً فيقول كلمته العادلة المجردة في ما حققه للبنانيون من الأماني داخلاً وخارجاً وسيقول كذلك إن معركة الاستقلال والكرامة والاستقرار والإنشاء كانت معركة خاطفة ينبغي تدوينها في أروع صفحة من صفحات تاريخنا.

لقد مضت الحكومات الوطنية في تحقيق برامجها رغم جميع العقبات، فشاركت في الحياة الدولية على أوسع نطاق وبذلت أكبر الجهود في تنقية الحياة الوطنية وتأليف القلوب وتركيز المشاعر وتوجيهها وجهة قومية، ولقد برهنت الحوادث على أن الروح

الوطني الذي قوي على صد جميع الاستفزازات والمحاولات المختلفة المصادر على أن هذا الروح الوطني قد أصبح متأصلاً في اللبنانيين لا تزعزعه العواصف العابرة.

وقد ساهم لبنان في [illegible] الشعوب و[illegible] فكرة التعاون الصحيح المثمر بين الأمم واحتل مكانة [illegible] المجتمع الدولي [illegible] المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو أكبر هيئة عالمية إنشائية واختاره [illegible] الثقافة والفكر مقراً لانعقاد المؤتمر الثالث للأونيسكو التي هي [illegible] التاريخ.

وفي الجامعة العربية [illegible] تلك الذكريات [illegible] المصالح التي لا تنفصم عراها والتي تشدنا إلى إخواننا [illegible] العربية [illegible] أن تكون لنا كلمتنا المسموعة في سياسة هذا الإقليم [illegible] من العالم [illegible] لنا أثر فعال في كل مظهر من مظاهر التضامن العر[illegible] الدفاع عن تراثنا المشترك.

إن الجامعة العربية، التي نحن دعامة من دعاماتها، عنصر رئيسي من عناصر الخير لنا ولإخواننا وللعالم أجمع، ولقد أثبتت الجامعة أنها أداة صالحة لذلك.

ومن الإنصاف أن تقاس أعمالها بمآتي مثيلاتها من المنظمات العالمية والهيئات الإقليمية ليرى الذين يأخذون عليها بطء سيرها أنهم مخطئون. إن الجامعة العربية حية باقية لأنها من صلب الشعوب التي كونتها وأنها تعبير عما يخالج العرب من آمال كبار.

وإنه لمن دواعي الفخر للبنان أن يكون قد جعل من أساس سياسته الوطنية تقوية الجامعة العربية وتدعيمها، وهو يرى أنها محققة للرغبات في السياسة والثقافة والاقتصاد جميعاً.

إن الدول العربية لتشعر اليوم أكثر من أي يوم آخر بأنها مدينة للجامعة بهذا التكتل الرائع الذي يرفعها إلى المكانة اللائقة بها وهي لذلك مصممة على إحاطة الجامعة بسياج من إيمانها وإرادتها وهي حريصة على أن تزيد التعاون الاقتصادي فيما بينها توثيقاً وعلى تنمية التبادل التجاري والمالي لأن في ذلك تقوية لها وتحشيداً لإمكانياتها الاقتصادية، تلك الإمكانيات التي ستضعها جميعا في خدمة المصالح العربية لمكافحة الصهيونية. وإننا نستطيع أن نؤكد أن هذا الموضوع سيكون في رأس المواضيع التي ستعمد الجامعة العربية إلى إقرارها في اجتماعاتها المقبلة والتي لن تحول المشاغل السياسية والعسكرية دون تحقيقها.

ليسمح لي، وقد كان لي شرف رئاسة الحكومتين المتعاقبتين، أن أعرض لما حققته الحكومة السابقة وما وضعته من مشروعات وذلك تمهيداً لما سوف أقوله عن برنامج الحكومة الحاضرة.

لقد حرصت الحكومة التي تقدمت شقيقتها هذه على تحقيق الشطر الأكبر من البرامج الوطنية التي نشأت مع حياتنا الحرة تلك البرامج التي قطعت الحكومة الاستقلالية الأولى عهداً على نفسها بأن تحققها كاملةً.

لقد ناضلت الحكومة اللبنانية السابقة على جبهتين: ناضلت من ناحية لرفاهية الشعب اللبناني فوفرت له الغذاء في ظروف معروفة وجنبت البلاد من ناحية أخرى نتائج بلبلة مالية.

لقد ساور القلق بعضهم على الحالة المالية وحامت بعض الشائعات حول الموازنة المقبلة فبوسع الحكومة أن تؤكد بهذه المناسبة أن الموازنة التي ستقدم إلى حضراتكم في الوقت المعين لها ستكون متكافئة الأطراف كموازنة العام المنصرم دون أن يمنع ذلك من متابعة الأعمال الإنشائية والقيام بجميع التعهدات الحكومية، وبوسعنا كذلك أن نعلن أن غذاء الشعب اللبناني مؤمن حتى الموسم المقبل، فمدخراتنا تضمن تموين اللبنانيين حتى منتصف الشتاء، والكميات التي اتفقنا مبدئياً مع شقيقتنا سوريا على استيرادها تكفي لبنان حتى الصيف القادم. أما العجز المالي الذي وقع في موازنة التموين التجارية والذي نتج من تخفيض أسعار الرغيف فإن الحكومة الحاضرة عاملة على سده وهي تأمل أن تبلغ هذه النتيجة كاملة قبل انصرام العام الحالي.

لقد اخترنا التعاقد على مشترى القمح من شقيقتنا سوريا لأسباب مختلفة أهمها يرد إلى طبيعة العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين، ولأن منظمة القمح الدولية كانت قد عرضت علينا كمية من القمح تفيض عن حاجاتنا في هذا العام لقاء ثمن يدفع بالدولارات فوجدنا أن في هذا إرهاقاً للخزينة ولسنا أن الثمن الذي تطلبه منظمة القمح لا يقل بالنتيجة عن الثمن الذي تطلبه الشقيقة سوريا. إن اتفاقنا المبدئي مع سوريا يجعلنا في مأمن من أي أزمة تنتاب بلادنا إذا ما وقعت حرب عالمية وانقطعت المواصلات البحرية لا سمح الله.

إن نظام بلادنا الاقتصادي يحتم علينا نحن وإخواننا السوريين أن نكون متضامنين في جميع الميادين الاقتصادية ويجعل من لبنان السوق الطبيعي لسوريا كما يجعل من سوريا المنتج الطبيعي للبنان.

ولم يمنع الحكومة انصرافها إلى هذه النواحي، من أن تولي المشروعات المختلفة في الإدارة وجهاز الحكم عناية خاصة. فقدمت عدداً منها إلى مجلسكم المحترم وقد حرصت الحكومة بالدرجة الأولى أن تؤمن شرطين أساسيين لتوطيد الجهاز الإداري أولهما تثبيت الملاكات بصورة جلية واضحة، وثانيهما إقامة أداة لمراقبة الإدارة بعد استقرارها، وأداة المراقبة هذه لن تكون صورية.

لقد شرعت الحكومة السابقة تمشياً مع الفكرة الوطنية في استبعاد المبدأ الطائفي

عن المشاريع التي وضعتها وقدمتها إلى مجلسكم الكريم وحققت مشروعين يمكن أن يعتبرا حجر الزاوية في سياستنا القومية. إن قانون البلديات وقانون المختارين هما فضلاً عن قيمتهما من الناحية الإدارية، نقطة تحول في حياتنا الاجتماعية والوطنية من حيث إنهما لم يقيما التمثيل الشعبي على أساس طائفي.

ولا شك في أن من أجلّ ما قامت به الحكومة السابقة شرف اشتراكها مع حضرتكم في تجديد ولاية صاحب الفخامة رئيس الجمهورية تجديداً ضمن للبلاد الاستقرار السياسي والوطني الذي سيسمح لنا بأن نمضي إلى غاياتنا المنشودة.

إن الحكومة الحاضرة وهي شقيقة الحكومة السابقة متضامنة في كل ذلك معها تضامناً تاماً يشمل جميع الشؤون الداخلية والخارجية.

أيها الزملاء المحترمون،
إن الحكومة الحاضرة ترى أن من أهم واجباتها الوقوف في وجه كل محاولة من شأنها أن تنال من وحدة الصفوف وهي ستعمل على تعزيز الدفاع الوطني تعزيزاً شاملاً، وتتبنى جميع المشروعات التي تقدمت بها الحكومة السابقة وتعمد إلى استكمال القوانين المالية والقضائية والاجتماعية مستعجلة تحقيق المشروعات التي ما تزال موضوع درس أمام مجلسكم الكريم أو أمام الدوائر المختصة كقانون تنظيم الموظفين وقانون الملاكات، وقانون المحاسبة العامة، وقانون إنشاء ديوان المحاسبة، وغيرها من المشروعات والقوانين التي لا بد منها لتستكمل البلاد جهازها الإداري المنشود كما ستواصل الحكومة الأعمال الإنشائية وستولي الإشتاء والاصطياف عناية خاصة وستتعهد التربية الوطنية فتعزز مؤسساتها وتوسع دائرة نشاطها وترفع مستوى القائمين عليها وتنفذ القرارات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي انعقد في لبنان والذي أظهر التضامن بين البلاد العربية بأجلى مظاهره.

هذا ما تعتزمه الحكومة في الحقل الداخلي.
أما في الخارجي فسيكون همّ الحكومة الأكبر مواصلة العمل في سبيل القضية الفلسطينية، تلك القضية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من سياستنا القومية فهي عندنا قضية عقيدة وإيمان ومصلحة مستمرة على الزمن ما دام العدوان مسيطراً على الأراضي المقدسة، لقد سبق لي أن قلت إن القضية الفلسطينية التي هي قضية العرب عامة، هي قضية لبنان خاصة.

وقد آلينا على أنفسنا أن لا ندع وسيلة من الوسائل الناجعة لحل قضية البلد العزيز علينا إلا ونتسلح بها مؤمنين بحقنا، مؤمنين بالنتيجة التي سنصل إليها، وإني لست في حاجة إلى تذكير حضراتكم بمراحل جهادنا في سبيل فلسطين، فلقد سرنا خلال المسالك الدولية الصعبة وقد التقت فيها مطامع الصهيونية بغيرها من المطامع فكافح ممثلونا في العواصم الأجنبية والمؤتمرات والهيئات الدولية في سبيل نصرة إخواننا في فلسطين.

وقد قام لبنان شعباً ومجلساً وحكومةً بالواجب كل الواجب لإنقاذ فلسطين العربية من براثن الصهيونية.

لقد شاركت الحكومة اللبنانية حكومات البلاد الشقيقة في كل تدبير يؤول إلى صد الخطر عن فلسطين. فأدت حصتها من المساعدات التي قررتها الجامعة العربية وقدمت السلاح والعتاد وساهمت في تجنيد المتطوعين من خيرة رجالها وفتحت مخازنها العامة الملأى بمخلفات الجيش على مصراعيها ولم يكن لبنان أقل اندفاعاً في الحقل الإنساني منه في الحقل المادي، فقد احتضن حكومة وشعباً عشرات الألوف من اللاجئين وضمد جراحاتهم وانحنى على آلامهم وقاسمهم العيش، وكان لمكتب فلسطين الدائم في لبنان اليد الطولى والفضل العميم في تخفيف المصائب والنكبات في المرحلة الأولى هذا فضلاً عن الإسعافات والمساعدات القيمة التي قامت بها جمعية الصليب الأحمر اللبناني وسائر المنظمات.

ويضيف لبنان الآن، ما عدا الخمسة عشر ألفاً والخمسماية شخص الذين نزحوا مؤخراً عن بلادهم إلى الحدود اللبنانية، نحواً من اثنين وخمسين ألف لاجئ تعنى الحكومة بحالتهم الصحية وتأمين الغذاء والمأوى لهم وبتقديم المعونات والإسعافات اللازمة.

ولم يتردد لبنان في مشاركة شقيقاته العربيات في التدخل المسلح من أجل إنقاذ فلسطين فساهم في ذلك المساهمة التي تتفق مع إمكانيته ورحب بجيش الإنقاذ الباسل الذي امتزج دم رجاله بدم رجال الجيش اللبناني.

ولم يقصر عن تأدية رسالته كاملة في ميدان التعاون العربي فبذل جهوداً عظيمة في التقريب بين الدول العربية والتأليف بين قلوب ملوكها ورؤسائها وأمرائها وقادة الرأي فيها حتى تمكن من إزالة بعض الأسباب التي كان العدو يمني النفس باستمرارها.

لقد دخل لبنان المعركة بكل جارحة من جوارحه وخاض حرب الإنقاذ وهو مستعد لكل تضحية وقبل بوقف القتال بعد دروس عميقة وجدت فيها الدول العربية أن المصلحة تقتضي ذلك ولبنان يعلن أنه لن يتردد لحظة في العودة إلى استئناف القتال عندما تدق الساعة.

لا شك في أن القضية الفلسطينية تجتاز مرحلة دقيقة صعبة غير أن هذه المراحل الصعبة في قضية البلاد المقدسة لن تزيدنا إلا مضياً في الكفاح، وقد يتخلل هذا الكفاح هدأة أو هدآت أو يساوره ظروف وملابسات ولكن الجوهر يبقى جوهراً والنصر لا بد لنا على الدولة المزعومة مهما تألبت القوى وامتدت الأطماع وحيكت المؤامرات فنحن سنقابل كل محاولة من هذه المحاولات بإيمان لا يتزعزع وعزم لا يداخله ضعف أو وهن.

إننا سنكافح مع شقيقاتنا بجميع وسائلنا عسكرية كانت أو غير عسكرية

وسنقاتل المعتدين إلى أن يتم النصر. إننا سنبرهن للعالم على أننا جادون في عزمنا هذا.

فعلى الحكومات والشعوب العربية أن تواصل الجهاد ضد الصهيونيين وليعلم المواطن في كل بلد عربي أنه حجر الزاوية في هذا الجهاد.

وختاماً، إن الحكومة الحاضرة جادة بدرس مشروع قانون لتنفيذ التجنيد الإجباري كي تهيئ لبلادنا أسباب القوة والمنعة، فنكون بذلك قد سرنا على غرار إخواننا في البلاد العربية التي تعمل اليوم على حشد جميع إمكانياتها في سبيل تعزيز جيوشها دفعاً للأخطار المحدقة بها. إننا في عملنا هذا إنما نستوحي الروح الوثابة التي تسيطر على نفوس اللبنانيين جميعاً منظمات وهيئات وأفراداً ونستمد من عزمهم وإقدامهم المشروع الذي سنتقدم به منكم، ونكون في ذلك قد حققنا رغبة أكيدة من رغباته الوطنية.

فعلى وضع هذه السياسة وعلى هذه الأسس نطلب ثقتكم الغالية لنتمكن - بفضل هذه الثقة وبموازرة مجلسكم الكريم - من العمل المثمر في خدمة البلاد والمصلحة العامة. (تصفيق).

الملحق-84 حكومة رياض الصلح السادسة

1951-2-4 ، 1949-10-1

مرسوم رقم 2

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم 1 المؤرخ في 1 تشرين الأول 1949

[قبول استقالة حكومة رياض الصلح الخامسة]

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: عيّن دولة السيد رياض الصلح رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للتربية الوطنية.

المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في أول تشرين الأول 1949

الإمضاء: بشاره خليل الخوري

مرسوم رقم 3

إن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم 2 المؤرخ في أول تشرين الثاني 1949.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:
عيّن السادة:
جبران نحاس: نائباً لرئاسة مجلس الوزراء ووزيراً للعدلية.
الأمير مجيد أرسلان: وزيراً للدفاع الوطني.
أحمد الأسعد: وزيراً للأشغال العامة.
فيليب تقلا: وزيراً للخارجية والمغتربين والاقتصاد الوطني.
الدكتور إلياس الخوري: وزيراً للداخلية.
حسين العويني: وزيراً للمالية والبريد والبرق.
الأمير رئيف أبي اللمع: وزيراً للصحة والإسعاف العام.
بهيج تقي الدين: وزيراً للزراعة.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في أول تشرين الأول 1949
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 4
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على المرسوم رقم 3 المؤرخ في أول تشرين الأول 1949
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: كلف دولة السيد رياض الصلح رئيس مجلس الوزراء القيام بمهام وزارة الداخلية بالوكالة مدة غياب الوزير الأصيل في أوروبا.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في أول تشرين الأول 1949
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 9
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني

بناء على الاستقالة المقدمة من معالي الدكتور إلياس الخوري وزير الداخلية. بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي الدكتور إلياس الخوري من وزارة الداخلية.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في ٤ تشرين الأول سنة ١٩٤٩
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 10
إن رئيس الجمهورية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
وبعد استماع رأي مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: أنشئت وزارة جديدة باسم وزارة الأنباء. تحدد وظائفها واختصاصها بمرسوم على حدة.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في تشرين الأول ١٩٤٩
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 11
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على المرسوم رقم 3 المؤرخ في أول تشرين الأول ١٩٤٩
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عدّل تشكيل الوزارة على النحو التالي:
السادة:

رياض الصلح لرئاسة الوزارة والداخلية.
جبران نحاس لنيابة الرئاسة والاقتصاد الوطني والبريد والبرق.
الأمير مجيد أرسلان للدفاع الوطني.
أحمد الأسعد للأشغال العامة.
فيليب تقلا للخارجية.
الدكتور إلياس الخوري للصحة والإسعاف العام.
حسين العويني للمالية.
الأمير رئيف أبي اللمع للتربية الوطنية.
بهيج تقي الدين للزراعة.
شارل حلو للعدلية والأنباء.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 6 تشرين الأول 1949
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 638
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على كتاب الاستقالة المقدم بتاريخ 15 كانون الأول الجاري من السيد شارل الحلو وزير العدلية والأنباء
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد شارل الحلو من وزارتي العدلية والأنباء.
المادة الثانية: عهد إلى معالي السيد جبران النحاس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني والبريد والبرق القيام بمهام وزارتي العدلية والأنباء بالوكالة.
المادة الثالثة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 15 كانون الأول سنة 1949
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 1453
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على استقالة معالي السيد جبران النحاس نائب رئيس مجلس الوزراء من وزارة البريد والبرق
بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: قبلت استقالة معالي السيد جبران النحاس من وزارة البريد والبرق.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 25 آذار 1950
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

مرسوم رقم 1454
إن رئيس الجمهورية اللبنانية
بناء على الدستور اللبناني
بناء على المرسوم رقم 630 المؤرخ في 15-12-1949 المتضمن استقالة وزير الأنباء وتكليف معالي السيد جبران النحاس نائب رئيس مجلس الوزراء القيام بمهام هذه الوزارة بالوكالة.
بناء على المرسوم رقم 1453 المؤرخ في 25 آذار سنة 1950 المتضمن قبول استقالة معالي السيد جبران النحاس من وزارة البريد والبرق.
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
يرسم ما يأتي:
المادة الأولى: عين معالي السيد خليل أبو جودة نائب جبل لبنان وزيراً للأنباء وللبريد والبرق.
المادة الثانية: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.
بيروت في 25 آذار 1950
الإمضاء: بشاره خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الإمضاء: رياض الصلح

البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح

16-10-1949

(نالت الثقة بالأكثرية)

(الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1949، محضر الجلسة الخامسة، تاريخ 15-10-1949).

حضرات الزملاء المحترمين،

في مستهل الولاية الثانية لفخامة رئيس الجمهورية رفعت الحكومة القائمة استقالتها فتفضل فخامته بتكليف رئيسها لتأليفها من جديد. والحكومة التي تمثل أمام حضراتكم اليوم لا تختلف عن التي سبقتها إلا بدخول ثلاثة وزراء جدد يشغلون وزارات العدل والأنباء والتربية الوطنية والزراعة وبإنشاء وزارة الأنباء.

أيها السادة،

تعلمون أن العرب يجتازون محنة هي من أقسى التجارب التي تمر بالأمم وأن قوى جبارة تألبت عليهم لإقامة دولة صهيونية في قلب البلاد العربية وأن تطور السياسة الدولية أسفر عن تشريد الآلاف من الفلسطينيين العرب وتعريض الأماكن المقدسة لخطر داهم. ولقد وقف لبنان في هذا الصراع الذي لا يزال قائماً الموقف الذي يفرضه عليه الواجب وتمليه العاطفة والمصلحة معاً فكان في المؤتمرات الدولية حاملاً لواء الدفاع عن فلسطين ووقف جزءاً من موارده المتواضعة على إيواء اللاجئين والتخفيف من آلامهم. ويطيب لي أن أعلن من على هذا المنبر أن تاريخ الكفاح في سبيل فلسطين سيفرد للبنان صفحة مشرفة وأن حكومتنا ستواصل السير في هذا المضمار وفقاً للخطة التي انتهجتها سابقتها حتى يتم للعرب تحقيق أمانيهم بإذن الله.

وإن حكومتنا ستحرص على إبقاء علاقات الصداقة متينة مع الدول الأجنبية وتوثيقها كما أننا عملنا وسنعمل ضمن نطاق الجامعة العربية على توحيد الصفوف والتأليف بين القلوب ورائدنا الحفاظ على كيان لبنان واستقلاله وسيادته متابعين تأدية رسالة المحبة والسلام التي اضطلع بها هذا البلد في مختلف الأدوار. وإننا بنوع خاص نوجه إلى شقيقتنا العزيزة سوريا أطيب التمنيات راجين لحكومتها الحاضرة النجاح والتوفيق لتؤمن للشعب السوري النبيل المجد والسعادة.

أيها السادة،

إن سياستنا الداخلية تهدف إلى توطيد دعائم الأمن والإنصاف في تطبيق القوانين والأنظمة والضرب بشدة على كل يد تمتد إلى هذا الصرح الاستقلالي العزيز والمحافظة على وحدة الصفوف التي نحن إليها الآن أحوج منا في أي وقت آخر.

لقد حققت الحكومة الماضية كثيراً من المشاريع العمرانية إذ واصلت الدأب على فتح الطرقات وتعبيدها وسهرت على تأمين المياه للقرى اللبنانية. وستواصل حكومتنا

العمل على تنفيذ مشاريع الري وجر المياه إلى كافة الأنحاء اللبنانية.

أما في الحقل الاقتصادي فلقد كان عمل الحكومة الماضية فيه بارزاً إذ أمنت للبنان ما يحتاج إليه من غذاء رغم تشاؤم المتشائمين ووطدت توجيهه الاقتصادي على أساس متين ووثقت علاقات لبنان الاقتصادية مع الشقيقة سوريا في اتفاقيات ضمنت مصلحة الفريقين ونقت جو علاقاتهما وأعادت إلى الأسواق التجارية الثقة والطمأنينة كما أنها باشرت سياسة تؤول إلى تنمية الصناعات الوطنية وفتح الأسواق في وجه منتوجاتها وأفلحت في التخفيف من مشاكل العمل والدفاع عن مصلحة العامل ورب العمل على السواء طبقاً للقانون والعدالة الاجتماعية. ولقد أكملنا ما قامت به الحكومة السابقة من توطيد دعائم نقدنا فاستطعنا أن نجنب البلد اللبناني الهزات المالية التي عصفت بكثير من البلدان الأخرى وسنواصل العمل في نطاق هذه السياسة المالية الحكيمة.

وستعنى الحكومة بالقضاء وتعمل على تعزيز استقلاله ورفع شأنه. فالقضاء هو إحدى الدعائم التي يقوم عليها الصرح الاستقلالي ولا تستكمل سيادة الأمة إذا لم يتبوأ القضاء منزلته الرفيعة.

وفي ميدان التربية والتعليم ستعنى حكومتنا ببعث نهضة تؤمن للنشء اللبناني ثقافة وطنية شاملة للعلم والأخلاق والصحة. وسيكون في طليعة ما نعنى به فتح المدارس الجديدة وتأمين حقوق المعلم ومستقبله ونشر الكتب المدرسية الصالحة وإرسال البعثات وتشجيع أندية الفن والرياضة. كما أن الحكومة ستباشر قريباً بتأسيس معهد لبنان في بنايات الأونسكو للدراسات العليا وإنشاء معهد ثانوي يؤهل خريجيه لنيل شهادة البكالوريا.

وسنولي الزراعة ما تستحقه من عناية واهتمام، فنزيد في عدد البعثات الزراعية التي أرسلتها الحكومة السابقة ونثابر على الخطة التي انتهجتها الحكومة السابقة من التعاقد مع رجال الاختصاص واستقدام الآلات الزراعية وزيادة الإنتاج كمية ونوعاً وتأمين الأسواق لمنتوجاتنا الزراعية. وقد بدأت الحكومة بدرس الطرق السريعة للتخفيف عن المزارع وإزالة المصاعب التي يواجهها في هذه الأيام.
وأما الحقل الصحي فلقد بذلت الحكومة فيه جهداً سيقترن قريباً بنتيجة بارزة هي إتمام مشروع المدينة الصحية الذي بدئ بتنفيذه.

وستتابع حكومتنا سياسة التسليح وتعزيز الجيش وقوى الأمن الداخلي حتى يبلغ جيشنا العزيز المنزلة التي يتمناها له كل لبناني.

ثم إننا سنتقدم من مجلسكم في الدورة العادية القادمة بالمشروع الإنشائي الذي سينطوي على اعتمادات للتسليح والري ومياه الشفة والمعارف والأشغال العامة.

حضرات النواب المحترمين،
يطيب للحكومة الحاضرة أن تتولى الحكم في ظل الولاية الثانية لفخامة الرئيس حتى تعمل بإرشاداته على تأمين السعادة والرفاهية للشعب اللبناني وأن تحقق ما يصبو إليه هذا البلد العزيز.

وإذا كنا لا نتقدم من حضراتكم ببيان ينطوي على برنامج مفصل للأعمال التي ستقوم بها حكومتنا فلأننا نؤثر المبادرة فوراً إلى العمل بعد أن تهيأت لنا أسبابه.
وإننا نشعر بالمسؤوليات الجسام الملقاة على عواتقنا وسنواجه هذه المسؤوليات بعزيمة صادقة وواثقة تعزيز هذا الوطن وإعلاء شأنه في كل صقع وتحت كل سماء. وعلى هذا الأساس نطلب منكم أن تمنحونا ثقتكم الغالية. (تصفيق).

ملحق 9 خطبة رياض الصلح الأولى في مجلس النواب بعد 22 تشرين الثاني
جلسة 1 كانون الأول سنة 1943

حضرات النواب المحترمين،

لقد كتب لمجلسكم الكريم أن تكثر فيه الجلسات التي تنعت بأنها تاريخية. وليس ذلك بغريب على مجلس قام على إرادة الأمة فجاء يعرب عنها بحرية بعد أن ظلت هذه الإرادة مكبوتة خمساً وعشرين سنة. وكيف لا تكون جلستكم هذه تاريخية وهي أول جلسة تعقدونها تحت قبة هذه الندوة التي شهدت في خلال هذه الأسابيع أروع ما تشهده الأمم من الانقلابات وأغلاها وعرفت في خلال خمسة عشر يوماً أخطر الحوادث التي يمكن أن تمر في تاريخ الأمم العظمى، والشعوب الحية المجاهدة، بل شهدت من هذه الحوادث ما يعد طريفاً جديداً لم يسبق له مثيل في تاريخ الاستعمار ومنذ عهد العالم به.

ولكن ذلك كله قد ذهب هباء، وأما ما أرادته الأمة فقد عاد كما أرادته دون تبديل أو تعديل في الجملة وفي التفصيل. وعدنا وعدتم ويا له من عود أحمد، كتبت فيه الأمة مجدها ومكنت فيه استقلالها وألقت فيه درساً مفيداً وعبرة بالغة على من تحدثه نفسه أن يستخف بشأنها ويعبث بإرادتها وحقها ويتجاهل أمانيها وآمالها.

عدنا وعدتم، وعاد كل شيء إلى ما أردنا وأردتم، بل إلى ما أرادت الأمة، وكانت هذه العودة الشاملة المباركة بفضل الجهاد الرائع الذي جاهدته الأمة. فلنسجل لها في هذه الجلسة التاريخية الشكر العظيم، بل لنسجل لأنفسنا نحن نوابها وحكومتها الفخر والاعتزاز بأننا نمثلها بل بأننا ننتسب إليها وأننا منها وإليها.

جهاد كريم بذلت فيه المهج الغالية وأرخصت فيه الأرواح والدماء الزكية فكان من أطفالها ونسائها وشبابها شهداء أطهار وجرحى أبرار، جهاد سخي وقفت له كل قواها المعنوية والمادية، فلم تضن بجهد ولم تبخل بمال. جهاد باهر أثار من العالم علينا العطف والإعجاب، كما أثار العادث السخط والعجب العجاب. فإلى الأمة الأبية الكريمة السخية وإلى نوابها الكرام الأباة وعلى رأسهم معالي رئيسهم، الذين كانوا حراس الحرية، وإلى نسائها خاصة وإلى رجالها، إلى شيبها وأطفالها، إلى الرؤساء الروحيين والزعماء، إلى الصحافة التي اعتقلت نفسها، إلى الأحزاب والنقابات والجمعيات ومختلف المؤسسات الوطنية، إلى التجار والعمال ومنظمات الشباب وطلاب المعاهد، إلى كل فرد كان من هذه الأمة في إبان محنتها، أتقدم باسم الحكومة بأصدق عواطف الشكر والامتنان مقروناً إلى الفخر والاعتزاز.

وإذا كان هذا شعورنا نحو أبناء لبنان، فكيف يكون شعورنا نحو أبناء الأقطار العربية الشقيقة، وقد بذلوا في سبيلنا مثل ما بذلنا وجهدوا أنفسهم كما جهدنا، في سبيل استرداد استقلالنا المسلوب وحقنا المغصوب.

كيف نوفي مصر حقها والعراق والمملكة السعودية وسوريا وشرق الأردن واليمن السعيدة حقها وقد هبت كلها هبة الرجل الواحد غاضبة لغضبنا ساخطة كسخطنا؟ أي شكر يفي جلالة ملك مصر المعظم فاروق الأول ورفعة زعيمها رئيس حكومتها، وشعبها وصحافتها؟ أي شكر يفي سمو الوصي على عرش العراق وفخامة رئيس حكومته والشعب العراقي بعشائره ومدنه ومجلس نوابه وصحافته؟ أي شكر يفي جلالة الملك عبد العزيز ابن سعود وشعبه الأبي؟ وبأي لسان نعرب عن الامتنان لفخامة رئيس الجمهورية السورية ودولة رئيس حكومتها ومجلس نوابها وصحافتها وشعبها الوفي؟ وكيف نعرب عن شعورنا لصاحب السمو أمير شرق الأردن ورئيس حكومته والشعب الأردني؟ وعن شعورنا لزعماء فلسطين ورجالاتها وشعبها العربي؟ ولجلالة إمام اليمن ومملكته السعيدة؟

لقد ألقت هذه البلدان، ملوكها وحكوماتها وشعوبها، بكل قواها المعنوية في الميدان وأعلنت استعدادها لإلقاء كل قواها المادية أيضاً، فكانت هذه النجدة الأخوية التي أملتها الشمائل والنخوة العربية سبباً من أعظم أسباب الفوز الباهر الذي فاز لبنان. ولا غرو فمن كانت هذه البلدان له ظهيراً، وابن هذه البلدان نصيراً، فقد حق له أن يأمن شر المآسي والمهازل، وأن يسير إلى حقه بعزم ثابت وإيمان كامل! وإني أخص بالشكر ممثلي هذه الدول بيننا فقد كانوا خير معوان وأفصح لسان في وصف مأساتنا لإخواننا.

وكيف لا نذكر في الوقت نفسه الدول الديمقراطية الحليفة ولا سيما بريطانيا العظمى والولايات المتحدة وروسيا وبلجيكا فقد وقفت هذه الدول العظمى موقف الدفاع عن حقنا ولم ترض مساومة ولا هوادة، بل وضعت قيمة العهود المقطوعة والمبادئ التي قام عليها ميثاق الأطلنتيك في الميزان وقالت إن قضية لبنان هي على صدق هذه الوعود والعهود الدليل والبرهان. فإليها وإلى الديمقراطيات وإلى ممثليها وصحافتها ومصادر الإذاعة فيها كل ما يستطيع لبنان الشعور به من الامتنان.

حضرات النواب المحترمين،
في هذه الجلسة التاريخية، يتطلب منا التاريخ أن نسرد على مسامع الملأ مجمل الحوادث التي سبقت اعتقالنا واعتقال دستورنا واستقلالنا والتي اتخذت حجة في ذلك التصرف.

أعود إلى البيان الوزاري وما قطعنا فيه من عهود علينا للأمة. فإنه ما كاد ينشر ويذاع حتى تلقينا مذكرة من السيد جان هللوسفير فرنسا وهي تحتوي على ما ينتقص استقلالنا فاعترضنا وقلنا إن هذه المذكرة تتأخر بنا عن الاستقلال ولا تتقدم بنا نحوه وهو ما يخالف أقوالهم من قبل ومن بعد بأنهم يريدون تمكين هذه البلاد من التمتع باستقلالها، وطلبنا إليهم أن يستردوا هذه المذكرة فلم يرضوا. وعلى ذلك لم يكن لنا مناص من الإجابة عليها جواباً نحتفظ فيه بحقنا المشروع ولم نسكت لأن السكوت عليها يتخذ علينا حجة واعترافاً منا بما فيها.

ثم شرعنا في تنفيذ مشاريعنا وتحقيق وعودنا المذكورة في البيان الوزاري فبعد أن قمنا بما يجب لإحلال اللغة العربية محلها اللائق بلغة الوطن عمدنا إلى المصالح المشتركة نطالب بها بعد أن اتفقنا مع حكومة سوريا. واجتمعنا نحن والسيد هللو في شتوره وألححنا في هذا الطلب وفي طلب تسليمنا الصلاحيات التي لا يقوم بدونها للبنان استقلال ولا تستقيم سيادة. فكان جوابه لنا أنه قاصد إلى عاصمة الجزائر حيث يجتمع إلى لجنة التحرير الفرنسية. واقترحنا على حضرته أن نصدر بياناً مشتركاً لأن الشعب يريد منا أن نصارحه فامتنع عن ذلك، ولكنه اقترح عليّ بنفسه أن أعلن في المجلس ما كان من أمر المصالح المشتركة بيننا وما كان من استمهاله لنا عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً على الأكثر يعود بعدها من الجزائر. وفي تلك المحادثات لم نخف عليه عزمنا على معالجة القضايا التي لنا أن نعالجها منفردين ومنها قضية تعديل الدستور. على أننا إمعاناً منا في سلوك سياسة التفاهم والتعاون لم نبادر إلى تقديم التعديل إليكم، ولكن تصرفهم هو الذي اضطرنا للعمل بتلك السرعة. ذلك أنهم فاجؤونا بالبيان الذي تعرفون فأبلغوه إلى الصحف في نفس الوقت الذي أبلغونا إياه. وإذا ضربنا صفحاً عن خلو هذا التصرف من الكياسة السياسية، فإنه لم يكن في وسعنا أن نتغاضى عما فيه من قصد وضعنا أمام الأمر الواقع. فضلاً عما في البيان نفسه من انتقاص لسيادتنا بل من مساس بحق خوّلنا إياه الدستور نفسه بحسب المادة 76 منه حتى قبل تعديله. ولم يكن ينقذ حقنا القانوني والمعنوي، كذلك إلا أن نعمل بتلك السرعة التي عرفتموها، وكان أن عرض مشروع التعديل عليكم فأقررتموه بالإجماع. تلك هي الجناية التي اقترفنا، بل [ما] جناه هذا الشعب ليستحق أن يسلب استقلاله، بل يجهز على ذلك الاستقلال، لأن سلبه إياه ابتدأ منذ صدر ذلك البيان، وليستحق رئيس جمهوريته ورئيس حكومته وأعضاؤها وأحد أعضاء هذا المجلس الكريم الاعتقال، ومجلسكم الحل، ودستوركم التعليق. اللهم إنه لظلم فاحش ردت الأمة عليه ردها البليغ فلم تأل جهداً ولم تغمض عيناً حتى عاد الحق إلى نصابه والعدل إلى محرابه. وكأني بهم لم يكفهم إجماع المجلس فشاءت الأقدار أن تريهم إجماع الأمة!

قالوا «تسرّع» وقلنا «سرعة»!! وقد حكمت لنا الحوادث وأثبتت أننا كنا على صواب. ألا بارك الله بالسرعة متى كانت لصون الكرامة وحفظ الأمانة. وثقتي أنه لولا السرعة لسجلنا على أنفسنا صفحة تخاذل وضعف وتفريط بحق الوطن ما جئنا له إلى هذه المنصة، وما لمثله صرفنا العمر كله في الجهاد، ودخلنا السجون ونزلنا المنافي ووقفنا تحت أعواد المشانق.

أيها السادة

لقد تحدثوا عن لبنانيتي فقالوا إنها بنت ستة أسابيع ولكنها ستة أسابيع حفلت بأعظم الحوادث في أيام لبنان، وجمعت بين دفتيها أمجد ما في تاريخنا الحديث. إنها نبهت شعباً وحررت أمة ورفعت لبنان إلى ذروة العزّ بين الدول. ولقد أرادوا أن يعزوا إليّ هذا كله، ولكنه فخر يثقل كاهلي. إنه فضل الأمة التي لم يعرفوا حقيقتها فكشفتها

هذه الأسابيع الستة. وتحدثوا عن الضمانة التي حرمت منها بلادي. يعنون بذلك الانتداب. لقد قلت دائماً وأقول إنني لم أعترف ولن أعترف بالانتداب ونحن شعب حر مستقل بفضل حقنا أولاً وبضمانة حقيقية هي عهود الحلفاء وميثاق الأطلنتيك وقد تحققنا صدقها وشتان بينها وبين الانتداب من ضمانة للاستقلال.

أيها الزملاء المحترمون
لقد انتهت مرحلة وابتدأت مرحلة. وإنه ليسرني أن يكون رجل حكيم كالجنرال كاترو قد عهدت إليه مهمة الاتصال بنا، فهو رجل جدير بتفهم الحقائق الجديدة والروح الجديدة التي غمرت الشرق كله والشرق العربي بنوع خاص ولبنان بنوع أخص. ولقد كان أول ما بادرني به حين اتصاله بنا ونحن في الاعتقال، أنه أبلغني الاعتذار عن تلك التدبير الجائر، وأبلغني أنه وقع على غير علم من اللجنة الفرنسية وبدون رأيها. وأنه هو واللجنة لم يعرفا بالواقعة إلا عن طريق روتر. كما أنه يسرني أن أرى تبديل عدد من الموظفين المسؤولين في الدوائر الفرنسية مما يدل على تمشين سياسة تفهم جديدة لدى الجانب الإفرنسي.

ويهمني أن أذكر أيضاً في هذا المعرض أننا لم نقصد في كل ما قمنا به سواء في مسألة اللغة العربية أو في مسألة الدستور ولا في السرعة ولا في أي عمل آخر، أننا لم نقصد أي تحد لفرنسا. بل نحن مثلها ومثل أحرارها، طلاب استقلال ورواد سيادة نريدهما كاملين ونريد أن نقيم على أساسهما صداقاتنا للشعوب والأمم الغربية والقريبة. وستكون هذه طريقنا في المرحلة الجديدة التي ابتدأنا فنرجو أن يفهمنا الجميع.

أيها الزملاء الكرام
إن خير ما أختم به هذا البيان هو أن أرسل كلمة تحية وإعجاب وليس لي أن أقول شهادة حق لوجه الله والوطن، إلى ذلك الرجل الذي مثّل العزة والكرامة ومثّل الأماني الوطنية للبنان واللبنانيين أصدق وأكرم تمثيل. ذلك هو فخامة رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري. فنحن إذا كنا مدينين إلى اتحاد الأمة وجهادها وتضحياتها، وإلى نجدة البلدان العربية الشقيقة، وإلى معونة الدول الديمقراطية، فثقوا أننا مدينون بالدرجة الأولى إلى صلابة هذا الرئيس العظيم ووطنيته. هذا الرئيس الذي آثر الاعتقال والسجن والحرمان على أن يفرط أي تفريط بأي حق أو معنى من معاني الاستقلال والسيادة.

ونحن كذلك مدينون بنوع خاص إلى نواب الأمة الكرام، الذين أبوا إلا التمسك بحقها ولم ينفكوا عن الاجتماع والدرس والسعي حتى كان الفوز. فإليهم شكر الأمة. ثم إلى حكومة بشامون الشرعية ورجالها بما أظهرت من صلابة أبلغ الشكر.

فقد عزمت حكومتنا على تخليد ذكرى هذه الأيام الثلاثة العشر المجيدة الفريدة تخليداً في شتى الصور والأساليب فقررت أن تعتبر قلعة راشيا أثراً تاريخياً لبنانياً،

وكذلك بناية الحكومة في غابة بشامون. وأن تقيم للشهداء أنصاباً وتماثيل في ساحات المدن وشوارعها وستكفل أبناءهم ومن كانوا يعيلونهم كما أنها تواسي الجرحى والمعتقلين وتفرج عنهم. وستكافئ من أبلوا البلاء الحسن من سيدات ورجال مكافأة ترمز إلى هذا الجهاد.

والآن أتوجه إلى الأمة الممثلة في مجلسكم الكريم والتي أحاطت شخصي وإخواني بما استطاعت من مظاهر العطف وألوان التكريم وحسبنا رضاها عنا تكريماً وجزاء. أتوجه إلى هذه الأمة فأهنئها بما استعادت من حق واستفادت من مجد عظيم. وأدعوها أن تحتفظ بتلك الشعلة المتقدة من اليقظة والوطنية والعزة القومية وتعتصم في اتحادها فتقضي على كيد الكائدين ودس الدساسين، كما سأقضي دون رفق أو هوادة، وأن تظل صفاً واحداً وقلباً واحداً يخفق للاستقلال وللعزة الوطنية.

عاش لبنان عزيزاً مستقلاً سيداً حراً.

ملحق 10 خطبة رياض الصلح في مؤتمر المحامين العرب في دمشق

آب 1944

عندما دخلت اليوم دمشق عدت بالذكرى، وأنا أعيش بالذكرى، إلى أيام خلت عندما أتيح لي أن أقف على منبر من منابر دمشق وقد كانت دمشق في عنفوانها تعمل ليس لاستقلالها فقط بل لاستقلال جميع البلاد العربية، نعم عدت بالذكرى إلى آخر خطاب ألقيته في دمشق صدّرته بقول الشاعر:

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه	وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
فقلت له لا تبكِ عينك إنما	نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

نعم عدت بالذكرى إلى تلك اليوم وقسته على هذا اليوم الذي هو من أيام دمشق الغراء وما أكثر أيامها وأنا عندما أذكر تلك الأيام لا أكاد أنتهي منها.

هذا يوم أرادت فيه البلاد العربية جميعاً أن يكون لدمشق فهنيئاً لك دمشق بجهادك الطويل وهنيئاً بهذا اليوم المبارك. أتيت دمشق مرافقاً الوفد اللبناني لأرى وأسمع تأثير هذا اليوم على أعضائه فرأيتهم يتأثرون بالعروبة كما تتأثرون أنتم.

فلبنان وطن عربي كما قالت حكومته في بيانها الوزاري الذي أقره لبنان من أقصاه إلى أدناه، وهو أن لبنان وطن عربي لا يريد بعد اليوم أن يكون للاستعمار مقراً ولا يريد أن يكون إلى البلاد العربية للاستعمار ممراً.

لبنان المستقل وقد اعترفتم أنتم باستقلاله جميعاً واعترفت به حكوماتكم يذهب معكم إلى المدى الذي أنتم ذاهبون إليه.

سألني مصري كبير عندما كنت في مصر على رأس الوفد اللبناني في مشاورات الوحدة العربية كما سألني السؤال نفسه رجل عراقي كبير: إلى أي مدى يذهب لبنان بالوحدة العربية؟

فقلت: إن لبنان يذهب في المدى الذي تذهبون إليه أنتم، يريد الاستقلال التام الناجز بحدوده وبكيانه كما اعترفتم أنتم به ولكنه يتعاون في العروبة إلى الحد الأقصى. أقول هذا ليسمع لبنان ما أقول وليسمع جميع أبناء العرب. وأظن أنني أعبر عن رأيي وعن رأي إخواني وزملائي.

هذه خطتنا وهذه سياستنا سنسير بها إلى النهاية. سنلبي أية دعوة توجه إلينا، بل لا نكتفي بذلك، وسندعو الأقطار العربية لعقد المؤتمرات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية وغيرها.

إن الوحدة العربية، أيها السادة، وأنا كما تعلمون مجاهد قديم في هذا الحقل عملت في سبيله، أفهم منها أن تكون ضمان استقلال كل بلد عربي وجامعة للبلاد العربية. إن الدسائس تدس والمؤامرات تحاك. لقد سمعت بالأمس من يقول إن سوريا والعراق اتفقا على ابتلاع لبنان. إن هذا لا يحصل ولن يحصل وإني أرد هذا الكلام أمام رجالات سوريا والعراق.

نحن سندخل مشاورات الوحدة العربية على [أساس] التساؤل عما تقتضيه مصلحة الأمة العربية ومصلحة كل قطر عربي.

عندما دخلت المعركة الانتخابية في لبنان استشرت إخواني في الجهاد وقلت لهم إن لبنان يسير على غير الطريق الذي نريده. يسير المسلم في طريق والمسيحي في طريق آخر، وهما لن يجتمعا، وعلينا أن نجمعهما تحت راية الاستقلال.

على هذا الأساس دخلت المعركة الانتخابية وعلى هذا قبلت رئاسة الوزارة وعملت مع إخواني لأن يكون لبنان بلداً مستقلاً، فوصلنا إلى ما نصبو إليه ورفعنا علماً جديداً شريفاً ترونه خفاقاً، رفعناه علماً وأحللنا اللغة العربية المكانة الأولى وأصبحت لغة لبنان الرسمية ورفعنا من الدستور كل شائبة فأصبح دستوراً خالصاً لوجه الله والوطن.

قلنا لإخواننا: نحن مستقلون، فاعترفوا لنا بهذا الاستقلال ولهم عندنا وزراء مفوضون. وأصبح استقلالنا قائماً على دعامة كالصخر. إن إخواني اعترفوا باستقلال لبنان شرط أن يتعاون مع البلاد العربية، استقلاله بحدوده وكيانه. إنني ولا شك في موقف حرج أمام إخواني الذين يعتقدون أنني أصبحت إقليمياً ولكن إذا رجعتم إلى حقيقة الموقف ترون أن جميع البلاد هي كلبنان من حيث تفهمها للوحدة العربية. هذه هي الحقيقة.

إنني أفضل اتفاق المسيحيين والمسلمين في دولة مستقلة على إمبراطوريات عظيمة ليست مستقلة.

وإنني في هذه المناسبة أقدم شكر هذا الأخ الصغير لبنان إلى شقيقاته الكبرى، فعندما حلت به النكبة المعلومة مدوا له يد المعونة، وهذه في عرفي من أولى حسنات الوحدة. أشكرهم جميعاً وأرجو الله أن يمن على هذه البلاد بالسؤدد والسعادة. وكلمة أخيرة، أشكر الذين أكرموا وفادتي في دمشق حاكماً ومحكوماً. إنني تلميذ من تلاميذ دمشق، عنكم أخذت ومنكم اقتبست وسأتحدث عن مكارمكم ما دمت حياً.

أعيد نشرها في النهار 16-7-2001

ملحق 11 مذكّرة رياض الصلح إلى مزاحم الباجه جي رئيس وزراء العراق
14 آب 1948

طلب إليّ جلالة الملك عبد الله أن أقابله في عمان وكرر الطلب وأراد أن يكون هذا الاجتماع قبل العيد. فرأيت من واجبي أن ألبي رغبته وذهبت إلى عمان يوم الأربعاء في 4 آب واجتمعت معه اجتماعاً طويلاً لم يحضره غير دولة توفيق أبو الهدى رئيس وزراء شرق الأردن الذي كان خلال الاجتماع حكيماً كعادته موفور الكياسة واللياقة كعهده دائماً. فدار الحديث أولاً حول تقصير الجامعة العربية نحو مملكة شرق الأردن وعدم برها بوعدها لجلالته بدفع ما كانت قررت دفعه لتجنيد جنود يقاتلون إلى جانب الجيش الأردني ولابتياع أسلحة. وطلب إليّ بهذه المناسبة أن أسهل له إيصال أسلحة، تعاقد مع بعضهم على ابتياعها. وشكا جلالته شكاية مرة من استيلاء مصر على الذخيرة التي كانت واردة إليه على إحدى البواخر أثناء مرورها بالمياه المصرية.

وقد أجبت جلالته قائلاً: إنني أحد الموقعين على القرار المعهود بدفع المبلغ الذي عيّن له وإن تنفيذ ذلك القرار علّق على شرطين رئيسيين هما:

أولاً: عدم دفع البريطانيين للإعانة المعلومة.

ثانياً: متابعة القتال.

وقلت: إن هذين الشرطين لم يتحققا ومع ذلك فأنا على استعداد لمعاونة جلالته لدى الجامعة إذا ما تحققت أنه ينوي استئناف القتال.

وأضفت إلى ذلك قائلاً: إن الصراحة قد أصبحت ضرورية جداً. فإن سمعة الملك عبد الله تأثرت كثيراً عند وقف القتال.

وذكرت له أن ممثلي شرق الأردن أبلغونا قبل قرار مجلس الأمن وعند الاجتماع في عاليه أن شرق الأردن لا يمكنه أن يرفض قرار هذا المجلس حتى ولو رفضته جميع الدول العربية.

ثم قلت له إنه أفضل لجلالته إن كان لا يمكنه استئناف القتال وإخراج الضباط الإنكليز من جيشه أن يصارح البلاد العربية بذلك تمام المصارحة. ومصارحته بذلك أكرم له وأفضل بكثير وأحفظ للمصلحة من أن تبقى الحالة الحاضرة كما هي من الإبهام والغموض. وإن الدول العربية عند ذلك تقيم حسابها على أساس آخر، فتخرج منه شرق الأردن وإن شاءت أن تستأنف القتال استأنفته على هذا الأساس.

أما إذا بقيت هذه الحالة وبقي هذا الإبهام وعدنا إلى عدم المصارحة فإن مسؤولية جلالته تكون أخطر كثيراً. وقد عدت فألححت كثيراً على جلالته أن يكون جوابه لي قاطعاً فاصلاً وأن لا يترك في ما يقوله لي احتمالاً لأي شك أو تأويل.

وقد أجابني جلالته بأن شرق الأردن لا يمكنه استئناف القتال إلا إذا أخرجت الأمة العربية جميع قواها وألقت ثقلها كله في الميدان. وأنه لا يمكنه إخراج القواد الإنكليز من جيشه.

وحجته في عدم استئناف القتال أن ذلك يحتاج إلى أسلحة وذخيرة واستعداد كاف. وأما في عدم إخراج أولئك أورد لي عدة حجج:

أولها أنه لم يلحظ عليهم أية خيانة والثانية أنه لا يمكنه تغيير سرج فرسه أثناء المعركة. والثالثة أنه ليس بين ضباط جيشه العرب من له الكفاءة ليحل محل أولئك الضباط الإنكليز. وهنالك حجة رابعة لها مغزاها أوردها جلالته وهي أنه حريص على أن يظل الروح العسكري سائداً في جيشه فإن تبديل الضباط الإنكليز بضغط التذمر الذي أبدي ضدهم والنقد الذي وجه إليهم يفسد ذلك الروح، وهو لا يريد أن يجعل جيش شرق الأردن كجيش العراق يتدخل في الشؤون السياسية. وإذا انتفض اليوم على ضباطه الإنكليز فإنه غداً ينتفض على الملك عبد الله نفسه، وقد ضرب جلالته المثل على هذا بكر صدقي في العراق. وألمع بعد ذلك إلى ظروف شرق الأردن السياسية وارتباطاتها الخارجية المعلومة.

بعد هذا سألت جلالته: ألا يمكن تسليم جيشه برمته إلى الجيش العراقي فيتولى كل شؤونه كأنه جزء من جيش العراق؟ فأجاب جلالته بأن سمو الوصي كان قد عرض عليه مثل هذا العرض. ولكنه لم ير تحقيق ذلك الاقتراح ممكناً لأسباب عديدة. ولقد بلغني بعد أن غادرت شرق الأردن أنه يفكر في هذا الموضوع ولكنني أرى أن التطبيق العملي لهذا الموضوع صعب المنال.

وبعد فلقد خرجت من تلك المقابلة وبعدما سمعت من أحاديث جلالته، وأنا مقتنع تمام الاقتناع أن شرق الأردن لا يمكن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقية الدول العربية إذا هي أقدمت على مثل هذا. وإني إنصافاً للحقيقة أقول إنني لم أشعر أن جلالة الملك عبد الله يقدم على هذه الخطة وهو راغب فيها ولكنه يتصرف تصرف الرجل المضطر الذي ليس في يده حيلة أكثر مما فيها، فإني لا أعتقد أنه من الطبيعي والمعقول أن الرجل الذي بلغ خلال أسابيع من السمعة الطيبة في جميع البلاد العربية ما بلغه جلالته يهون عليه أن يخسر ذلك ويضيعه عن رضى.

أما وهذا هو حال شرق الأردن، فعلى الحكومات العربية أن تضع سياسة جديدة على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قواتها وفي تنظيم خططها.

إن في موقف شرق الأردن هذا، بقطع النظر عن أسبابه، ما يؤلم الأمة العربية أشد الألم. ولكن في جلاء هذه الحقيقة بعض العزاء في نظري لأنه يفسح المجال لمعرفة قواتنا الحقيقية التي يمكننا الاعتماد عليها كل الاعتماد ويخرجنا من حالة الشك الخطرة التي مررنا فيها من قبل.

وفي اعتقادي أن البلاد العربية عائدة حتماً إلى استئناف القتال، بل قد يكون ذلك أقرب مما نتوقع لأسباب عديدة. وإذا لم تكن هذه العودة بإرادتنا، فقد تقع بإرادة اليهود أنفسهم وهم الذين تشجعهم أوضاعنا المختلفة وتأييدات الدول وتدفعهم مطامعهم وغرورهم إلى عدم الوقوف عند حد.

إن مرابطة الجيوش العربية في مواقعها بفلسطين، بل موالاة العراق وإرسال المدد والنجدات لقواته، حكم لا يقبل الشك بأن القتال واقع حتماً. وما دام الأمر سيقع فالأفضل أن يكون بأسرع وقت ممكن. تلك هي إرادة الشعوب العربية وذلك هو حكم المصلحة العربية فإن التأخير يفيد اليهود كما أن الهدنة أصلاً تفيدهم أكثر مما تفيد العرب.

ثم إن أخشى ما أخشاه أن يستولي على الأمة العربية إذا خذلها حكامها بعد استئناف القتال ما استولى على أهل فلسطين أنفسهم من روح التخاذل والانهزام وعدم الثقة في النفس. وهو شر ما يصيب الشعوب من ضروب الضعف والوهن.

ومن المؤسف حقاً أن يكون الوضع العربي عند وقف القتال قد أظهر الأمور على غير حقيقتها، فإن بعض الحوادث التي وقعت بسوء التدبير أو لأسباب أخرى قد أظهرت العرب بحالة من الضعف ليست صحيحة كما أظهرت اليهود بحالة قوة ليست حقيقية أيضاً. ولقد كان وما يزال الخطأ المبالغة بقوة اليهود. واليوم هم أضعف مما يظن الكثيرون منا، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل من الناحية الاقتصادية ومن عدة نواح أخرى أيضاً، وإني أقول هذا بناء على المعلومات التي تردنا عن أحوال اليهود الداخلية من مختلف المصادر.

هذا فضلاً عن أن القوى العربية لم تلتحم إلا التحاماً محدوداً في القتال ضد قوى اليهود. كما أنه لوحظ أيضاً أن شكوانا إجمالاً من قلة العتاد كانت لا تخلو من مبالغة.

على أن الحرب لا يجب أن تعني الهجوم والخطف ومحو العدو والاستيلاء على معقله حالاً. ولكن الحرب تؤدي إلى تحقيق أغراض العرب لمجرد وقوعها واستمرارها وإن طالت شيئاً [؟] دون أن تعرضها لمخاطر كبيرة ودون أن تكلفها خسائر ضخمة في النفوس أو العتاد. خصوصاً وأن الجيش العراقي في مواقعه الحاضرة أصبح في حصن يصونه من المفاجئات والأخطار.

وأما الحجة لاستئناف القتال فلن نعدمها. وهؤلاء هم اليهود يقدمون لنا كل يوم بخرقهم الهدنة حجة جديدة وسبباً مبرراً لاستئنافه وإني لا أستبعد أن نفاجأ في يوم قريب بحدث يعرّض القدس للخطر والضياع ألفت إليه نظركم منذ الآن.

كما أني أرى أن وضعنا السياسي اليوم قد أصبح أفضل مما كان عليه قبل الهدنة. وقد أفادتنا قضية اللاجئين من هذه الناحية فإنكم تعلمون أن قضايا اللاجئين المشابهة في أوروبا قد أوجدت استعداداً في العالم للتحسس بمثل هذه الأمور وقد بنى اليهود حتى يومنا جانباً من قضيتهم على مسألة المشردين واستدروا عطف العالم على قضيتهم عن هذا السبيل. وبوسعنا استغلال هذه الحالة استغلالاً كبيراً إذا أحسنا العمل فيها وأحكمنا عرضها على أنظار العالم. وقد بدأنا نحن نشعر بشيء من العطف في بعض الأوساط الدولية يمكن أن يعتبر مشجعاً.

إنه من البديهي أن أول ما علينا القيام به استعداداً لاستئناف القتال هو سد الثغرة التي تحدث بانسحاب شرق الأردن من الميدان تحت الضغط السياسي الواقع عليه.

إن وقف القتال هذه المرة لم يكن كما تعلمون في الحقيقة خوفاً من مجلس الأمن وعقوباته ولم يكن كذلك خوفاً من تسلح اليهود فهم يتسلحون سراً وعلناً، قبل الهدنة وبعدها، وفي حالة الحظر أو رفعه. ولكن وقف القتال كان لأن حكومة شرق الأردن أعلنت قبيل قرار مجلس الأمن أنه لا يمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها ولا أعتقد أن إعادة جميع العتاد الذي استولت عليه مصر إلى شرق الأردن يمكن أن تعيد شرق الأردن إلى القتال - ولقد أعلنت القيادة العراقية عندئذ أن الجيش العراقي، في حال انسحاب الجيش الأردني، ينسحب هو أيضاً من الميدان دون ريب. ولما بلغ هذا الحكومة المصرية أثار قلقها الشديد فبادرت إلى إيفاد معالي عزام باشا لعمان لعله يتدارك الأمر.

وقد اجتمعنا هناك وناقشنا الموضوع من جميع نواحيه واجتمعنا بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي قبل مغادرتنا عمان، ثم بذلنا الجهد لإقناع القيادة العراقية بأن تبذل ما في وسعها لاستعادة اللد والرملة. وقد ساعدنا سمو الوصي كثيراً في هذا الموضوع حتى أنه وعد، حفظه الله، بالذهاب بنفسه إلى الجبهة، لعله يتوصل إلى تحقيق هذا الغرض الخطير.

وأظن أنه نقل إليكم إصرار القائدين نور الدين باشا محمود وصالح صائب باشا على عدم الاستمرار في القتال وكان ذلك بحضور سمو الوصي كما نقل إليكم إصرار القائد صائب باشا في حضرة جلالة الملك عبد الله على عدم القتال ونصيحته بقبول الهدنة بسبب الحالة التي نشأت عن موقف شرق الأردن. وعلى هذا لم يتم شيء لاسترداد الرملة واللد كما تعلمون.

والمهم أن إيقاف القتال في المرة الأخيرة تقرر أمره إذن في تلك الاجتماعات في عمان ولم يكن قرارنا في عاليه إلا النتيجة الطبيعية لما استقر عليه الأمر في عمان.

ولقد بلغني أن حكومة مصر كانت متأثرة بهذا الوضع عندما أعلنت قبولها لـ[قرار] مجلس الأمن وأن جلالة ملك مصر تلقى بتأثر شديد نبأ موقف الأردن والمحضر الذي وضع في عمان حول هذا الموضوع ولم يكن يكفي بومئذ أن نقول عن ممثلي العراق وسوريا ولبنان إننا نرفض وقف القتال لنستمر فيه جميعاً بينما كان يكفي أن يعلن مندوب شرق الأردن أنه لن يرفض قرار مجلس الأمن لكي نضطر للتوقف جميعاً، ذلك أن وقف القتال يكون معلقاً على قرار دولة من الدول.

وكنت أتمنى لو لم يعلن بعد هذا عندكم أن العراق رفض قرار مجلس الأمن، وإن يكن كان ميالاً في أثناء المناقشات ميلاً صريحاً إلى عدم القبول كما كان ميلي وميل جميل بك مردم بك وعزام باشا. ولم يخف عليكم ما كان لهذا الإعلان من أثر غير مستحب في مصر إذ أظهرها ذلك بمظهر المنفردة في إرادة الكف عن القتال وصوّرها بصورة المتوانية المتخاذلة دون سواها من شقيقاتها أعضاء الجامعة. والحقيقة أنها لم تكن هي السبب في قبول قرار وقف القتال وهذا فضلاً عن أن العبرة في القرارات نفسها لا بالمناقشات التي تسبقها. وأما الأثر الذي تركته هذه الأمور في مصر فشديد عميق على ما عرفت. وأنتم أدرى بما بذلت مصر سلماً وحرباً في سبيل فلسطين. وأنتم أعلم بإخلاصها وتجردها في ما بذلت كما أنكم تعلمون أهمية نصيبها في هذا الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها في كل ما تباشره الجامعة من الشؤون العربية القومية المشتركة الشاملة. وما لجلالة مليكها من مكانة عظيمة وضعها في خدمة هذه الشؤون.

ولقد كان بإمكاني أن أتبع أثر العراق لأني لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة.

والآن بعدما ذكرت من موقف شرق الأردن والوضع العسكري بفلسطين وحالة الأمة العربية أعود فأقول مرة ثانية إنه لا مناص من القتال؛ إن لم يكن إلا لاسترداد ما استولى عليه اليهود في مرحلة القتال الثانية وإلا لمجابهة الموقف المقبل ونحن أكثر تضامناً وأكثر قوة في الواقع. وبعد أن أبدى العراق عرشاً وحكومة وشعباً من الحماسة البالغة ومن التصميم على استمرار الجهاد في سبيل فلسطين ما يثلج صدر كل عربي، لا بد من أن يكون للعراق خطة محكمة وتدابير تهيأ بدقة، ولأجل تحقيق هذا يهمنا أن نقف عليها ليدرك كل منا قسطه ونصيبه في المرحلة المقبلة القريبة.

كما وأنه لا بد من توحيد القيادة وقد زال السبب الذي كان يحول دون تحقيقها توحيداً صحيحاً كاملاً، بحيث توضع جميع الجيوش والأسلحة والأعتدة فضلاً عن

الخطط تحت إمرة قائد واحد يتصرف فيها حسبما ترتئي القيادة وحسب ما تقتضي غاية تأمين الظفر للعرب.

واسمحوا لي أن أقول لكم إن مفتاح القضية أصبح الآن في يد العراق بعد أن كان في بدء القتال في يد شرق الأردن وبعد أن تنتقل منها إلى يد مصر عند قبولها الهدنة الأولى في اجتماع اللجنة السياسية في عمان. وإني أرى أن الخطوة الأولى هي ما ذكرته من تبادل الرأي والمعلومات بيننا وبين العراق. وبعدئذ نخابر مصر، ثم نجتمع ونبحث. وأما قبل ذلك، فلا أرى من داع يستحق دعوة اللجنة السياسية للاجتماع.

وأما الثغرة التي يتركها شرق الأردن بانسحابه فأولى من يسدها العراق لأسباب عديدة.

فأولاً: بالنظر إلى الصلات الخاصة التي بين المملكتين يكون أيسر عليهما كليهما أن يأخذ الواحد منهما عن الآخر ما كان على عاتقه وأن يحل محله.

وثانياً: إن الوضع العسكري قد جعل طريق العراق إلى فلسطين شرق الأردن. وهو مركز تموينه ومواصلاته مع ميادين القتال. على أنه من الضروري على كل حال أن تبقى جيوش شرق الأردن مرابطة في مراكزها للدفاع مع خروجها من الميدان كقوة مهاجمة.

وتلك هي نية الملك عبد الله فإنه عندما كان يطلب أن يحصل على السلاح والعتاد واعترضت بأنه لا حاجة به إلى ذلك لأنه لن يستأنف القتال، أجاب بأنه لا بد له من الدفاع فإن اليهود لا يبعد أن يتقدموا من إحدى الثغرات يفتحونها إلى اقتحام شرق الأردن وكان دائماً هدفاً لهم يريدون الاستيلاء عليه.

وثالثاً: إن من حق العراق أن يكون مطمئناً ليستأنف القتال وهكذا بتوليه سد الثغرة بنفسه وبقوات تتألف تحت إشرافه وإشراف الجامعة من مناضلين فلسطينيين وأردنيين خصوصاً كما سبق له أن فعل في جنين يكون العراق قد حصل أيضاً على الاطمئنان التام، فضلاً عن أن جيشه أقدر الجيوش على هذا العمل. على أنه يخيل إلي أن هذا الأمر يحتاج إلى الاحتياطات الدقيقة حتى يتم بإحكام كما أنه يجب أن يتم بروح من الألفة والمودة المطلقة لأن وجود غير مقاتلين إلى جانب جنود مقاتلين أمر يحتاج إلى كثير من الدقة وحكمتكم كفيلة بمثل هذا الأمر.

هذا ما رأيت أن أكتبه إليكم بعد مقابلتي لجلالة الملك عبد الله في الموضوع الذي يتوقف عليه لا مصير فلسطين فحسب بل مصير العرب جميعاً والذي هو بلا ريب شغلكم الشاغل، رأيت أن أضمنه رأيي الشخصي فيه وأخاطبكم فيه بتمام الكتمان. ولقد كتبت إليكم ما كتبت وأنا سعيد بأن يكون على رأس الحكم في العراق رجل يقدر هذه الشؤون حق قدرها ويوفيها حقها من الاهتمام كما أني

سعيد بأنكم تسترشدون بالروح الوطنية العالية والحكمة الكاملة وصفات الإقدام والعزم التي تحلى بها سمو الوصي المعظم والتي تجلت بأجلى مظاهرها. وإني أنتظر ردكم السريع لتبادر كل حكومة إلى اتخاذ التدابير والخطوات المناسبة. وفقكم الله وألهمنا جميعاً لما فيه خير الأمة العربية وفلاحها والسلام عليكم.

بيروت في 14 آب 1948
رياض الصلح
نشرتها النداء في عددي 29 و 30 تموز 1951

ملحق 12 شعر عاملي في مدح رياض الصلح وهجائه

الملحق-12أ في المدح/ محمد نجيب فضل الله

بِعَوْدك...

بعَوْدك لملمَ العلمُ الجراحا ... وضمّدها إيابك فاستراحا
تَمشّت في غيابك عنعناتٌ ... عصفن على مسامعنا رياحا
وما علمَت بأنك من معدٍّ ... تهابك عصبة الأمم اجتياحا
تظن الراحة الكبرى شمولاً ... أدارتها يد الساقي قداحا
بجدّك إن شكتك إلى المواضي ... فقلّدها الأسنّة والصفاحا
ومن حمل السلاح بغير قلبٍ ... إذا شهد الوغى ألقى السلاحا
لك الأيام شاهدةٌ علينا ... بأنك كنت أسبقنا جناحا
خفقتَ إلى العلى فملكتَ منها ... أعنّتها وطرت بها كفاحا
طلعت على الممالك وجهَ سعدٍ ... فكنت الشمس سعداً والصباحا
رياض الصلح والإسلام قُنها ... وعلّمها غدوّك والرواحا
ولو لبنان عنك خلا جهاداً ... هوى استقلاله علماً وطاحا
ينام وأنت يقظان المآقي ... وكيف ينام من حمل الصلاحا
أيا النجدات أنجدها شعوباً ... توَمّل أن تنال بك النجاحا
وإلا قُم فطبّبها عقولاً ... أبت أن تفهم المعنى الصراحا
ولا تأمن بأن تُعدي سواها ... فإن الجُرْب قد تعدي الصحاحا
سواك من الخطوب يضيق ذرعاً ... وأنت نراك توسعها ارتياحا
حملت عن الملوك الصيد عبئاً ... برزل وقعه الشم البطاحا
لبست على أساها درع غازٍ ... ولم تعبأ بمن عشقوا الصياحا
وراءك من شباب الطعن صِيدٌ ... يرون الموت في الغمرات راحا
إذا ازدلَفَت وراءك في مغارٍ ... تهزّ على مناكبها الرماحا
خفقتَ على جبال الأرز صقراً ... كما خفق الصباحُ سنىً ولاحا
لقيتك عن طريق الشعر مَلْكاً ... ومن يلقى رياضَ شذاه فاحا
وقد أوليتني اللطفَ المصفّى ... ومن أوليتَه اللطف استراحا

عيناثا، غرة ربيع أول 1368
شاعركم المخلص
محمد نجيب فضل الله

(الأصل المخطوط في أوراق عبد اللطيف بيضون)

توأم

عهدُ عزٍّ عهد هذا التوأمِ   الهمام الصلح وابن المردمِ
كل تصريح بليغ لهما   مدفع دوّى بصرح الأمم
بطلان اتّفقا فانطلقا   لفؤاد العرب مثل الأسهم
قال قوم صرّحا قلت لهم   هذه شنشنة من أخزم
ما على الأحنف في تبيانه   إن خلا من نخوة المعتصم
حكم المجلس بالحق لنا   وهو لولا مردم لم يحكم
واتفقنا ومشينا للوغى   بمساعي صلحنا المحترم
لم تضع منّا فلسطين فذا   جيشنا المنصور تحت العلم
ما خسرنا الحرب في ساحاتها   إذ ربحنا عبقريّ النغم
للسياسيّين سرّ غامض   ما تجلّى للأديب الفَهِم
قد يكون الجبن مدعاة العلى   ويكون النصر للمنهزم
رحلة الصلح الفتيّ رفعت   أرؤس العُرْب لعالي القمم
لا تقل ما نجحت أعماله   هي في أولها لم تُختتم
الغواتيم التي عشنا بها   لم تزل ساطعة كالأنجم
كم غبيّ لامه فيما مضى   وانبرى يقرع سنّ الندم
قد عرفناه لبيباً حاذقاً   خاتماً أعماله بالحكم
لغة الساسة لا يدري بها   شاعر من سرّها كالأبكم
فغداً يأتي وفي جعبته   نبأ عن سرّ ذاك الطلسم
حاملاً للشعب من أخباره   ما يروّي غلّة القلب الظمي
لا تلوموا الصلح بالغيب ولا   ترشقوه بمرير التهم
هيّئوا الأمّة لاستقباله   قد أتاها ظافراً بالمغتنم
وانثروا الطيب عليه وافرشوا   دربه بالزهر يوم المقدم
عاد ليث الغاب خفّاق اللوى   يتهادى بالرداء الفخِم
تاركاً في قصر (شايو) بعده   ضجة ترعب قلب الضيغم
هكذا الآساد تحمي غابها   بين نارين حديد ودم
يا فلسطين ارفعي رأساً به   وانصبيه حامياً للحرم
وامسحي دمعك فالليث أتى   ولنُقم عرساً بجنب المأتم

عبد الحسين عبد الله
حصاد الأشواك، لا ن. لا ت.

سجودٌ وركوع

صاحبَ الدولة! مُرْ فالشعب يصغي ويطيعُ
أفلا تنبئنا عن فهم ما لا نستطيعُ؟؟
أيّ عذرٍ لك أن تشبع والشعب يجوع؟؟
ولماذا تَشتري اليوم وقد كنت تبيع؟؟
صاحبَ الدولة!! ما انفكّت تحيّيك الجموع
أهي أحرارك بالأمس تغذّيها الدموع
أم عبيد المال والقوّة يحدوها الخنوع؟؟
أين من قبلتها «طه» و«موسى» و«يسوع»؟؟
لا أرى إلا إلى وجهك يحنيها الخشوع
وعلى بابك يطويها سجودٌ وركوع
أيهاذا الوثن القائم والحقّ صريع
أعلى بَندك هذا خفقت منّا الضلوع؟؟
وعلى سود ليالينا بكت هذي الشموع؟؟

محمد علي الحوماني
النخيل، القاهرة 1953

الملحق 13 في رثاء رياض الصلح

الملحق-13أ كلمة الشيخ بشاره الخوري رئيس الجمهورية

يا أكرم الراحلين، يا فقيد البلاد يا رفيق الجهاد.

سبحان من وهبك بغير حساب وادخرك لليوم العصيب وتقبلك في اليوم العصيب شهيداً خالداً في جنات الخلود.

وهبك سبحانه وتعالى حسباً ونسباً، ديناً ودنيا، جاهاً ورتباً، مالاً ورزقاً، ذكاءً فيه إشعاع من نور وقلباً فيه جذوة من نار، وإيماناً عامراً بالله وبالوطن، براً بالوالدين وحناناً بالبنين، سخاء يد وسخاء فؤاد، عطفاً على المعوزين وحدباً على المحرومين. يداً للقلم ويداً للزعامة، بهاء طلعة وسناء وجه. سرعةً في الخاطر. صلابةً في العقيدة ومرونة في التفكير. وعينين تنظران للأفق القريب وللأجواء البعيدة، وطنية كانت لك جلباباً ودون من تتقي درعاً ومجناً. تحتزت كماء المزن ما في نصابك كهام وحملت سيفاً ماضياً به من قراع الدارعين فلول.

فجعلك سبحانه وتعالى من أكبر رجال لبنان قيمة وأمضاهم عزيمة وأشدهم شكيمة وأعزهم بأساً وأشعهم نبراساً وألينهم عريكة وأدعهم خُلقاً وأبهاهم خَلْقاً.

فاندفعتَ بكل ما أوتيت وبكل ما أعطيت وبكل ما وُهبت في سبيل بلادك ولمّا ضاق عليك أفق لبنان تطلعت إلى دنيا العرب. فصمدت في وجه الحاكمين وذقت السجن والنفي والتشريد والعذاب والضيق، فكأنك منذ صرت يافعاً كُتبت على جبينك الوضاح آية الجهاد مشفوعة بالآية الكريمة: «لن تنالوا البرّ حتى تُنفقوا مما تحبون». فأفنيت المال وقسطاً وافراً من الشباب وما لا يقدّر من رخاء العيش وبحبوحة الحياة وراحة البال في سبيل تحرير الأوطان العربية حتى أصبح اسمك على حداثة سنك رمزاً ومناراً. فجالست أساطين الفكر والرأي في الوطن وخارج الوطن ونشرت هنا وهناك رايات الوطنية والانعتاق غير هياب ولا وجل، وكما وُهبت بغير حساب وَهبت بدون تقتير.

وادُّخِرت لليوم العصيب، فما إن استتب الأمر وشعّ بريق الأمل في لبنان حتى انصرفت بكليّتك إلى هذا البلد الكريم ورضيت أن تدخل المعترك الانتخابي لثماني سنوات خلت وكان ذوو السلطة إذ ذاك ينظرون إليك بحذر مقرون بالاحترام العميق فتلاقينا بعد أن تاق أحدنا إلى الآخر، وكأن العناية الإلهية جعلت من هذا اللقاء بداية عهد جمع شمل الوطن ووحّد كلمة اللبنانيين ورصّ صفوفهم رصاً فانبثق الميثاق المقدس الذي هو حياة لبنان والذي هو لنا والذي يبقى بعدنا لبنينا، ولقد أردناه طاهراً لا تشوبه شائبة ولا يعكّره معكّر، فتبلج الدستور معدلاً ودخلنا القلعة سجناء وبعثنا منها أحراراً.

توليت الحكم السنين الطوال فكم من ليلة سهرت لا يغمض لك طرف ولا يهدأ لك بال، وكم تحملت المسؤوليات الجسام والمهمات العظام. فكان ميثاق الجامعة العربية وكان ميثاق الأمم المتحدة وكان التمثيل السياسي وكان إشعاع لبنان في دنيا العرب وفي العالم أجمع. وكان الجلاء. فكم عاركنا الزمان وعاركنا واحتملنا من مضض ونمنا على قتاد واستيقظنا على أمل وابتسمنا للمستقبل. كم احلولك الجو وكم ابيضّ ومع ذلك لم تأخذك نشوة ولم يبهرك زهو، بل تنقلت من عمل إلى عمل ومن مهمة إلى مهمة ومن بلد إلى بلد فكنت رئيس وزارة لبنان ورسول لبنان، حيث تتلبد الغيوم وحيث يعبس الأديم وتعلو أمواج البحر وتعصف الريح. ألم تسمعهم يقولون «وَيْنَكْ رياض أقدم»؟ جبت العواصم الأوروبية والعواصم العربية وتركت في كل مكان طابعاً وذكراً وفي كل أفق عبيراً وفكراً، لك الكلمة المسموعة والرأي الموفق للصواب، والحل الجامع لشتى الآراء والنزعات. بكيت وبكينا معاً فلسطين الذبيح بكاء مراً حيث لم تنفع حيلة ولم ينجع دواء حتى إذا ضمدت يوماً منها الجراح كان على بلاسمها من يدك الأثر.

بسطت كفك للفقراء والبائسين ونشرت إحسانك على ذوي الخير فدونت اسمك في سجل المحسنين ونقشت عملك الصالح على الصوان وفي القلوب.

وكنت تواقاً إلى الرحمة حيث ترى إلى ذلك سبيلاً وما تقدم على قسوة إلا عندما يدعو داعي المصلحة الوطنية إليها. وكنت تتجنب قصاص الفرد ما لم يكن فيه حياة للمجموع. رحمت يوم اعتدي عليك ووجهت لي ذلك الكتاب الذي هو صفحة نيرة من الشفقة والحنان والإنسانية وقد اقترن بذلك العفو المرغوب الذي اتسع له صدرك وحلمك.

رحمت ولم تُرحم فيا لظلم القدر ويا للجزع والأسى لفداحة الخطب، فإذا بيد أثيمة ترديك قتيلاً شهيداً وتجندلك صريعاً خالداً، تلك اليد لم تطعن فؤادك بما أردت بل طعنت رئيس البلاد وحكومة لبنان وشعب لبنان بأسره على اختلاف الأديان والملل، وطعنت دنيا العرب جمعاء في اليوم العصيب يوم تتمخض فيه الدنيا بالأحداث الجسام ويعج الشرق بالصعاب الصعاب، ويدلهم الفضاء ويسمع على وجه الأرض دبيب الحشر، ونحن لم نزل بحاجة إليك فهل إذا تطلعنا إلى مكانك وجدناك فيه ذخراً للبنان؟ وكنت المشير الصادق ذا الجنان الحاضر والرأي الحازم والتدبير الحكيم. ولئن غيّب الثرى عنّا جثمانك الكريم وغاب عنا وجهك الوضاح وثغرك الوسيم فأنت حيث أنت في قلوبنا. لقد دخلت في تاريخ هذا البلد اللبناني ولم تنزعك ولن تنزعك من صفحاته المجيدة أية يد مهما غلظت جريمتها وتفاقم إثمها.

فيا أكرم الراحلين ويا فقيد البلاد ويا رفيق الجهاد، أيها اللبناني الخالد والوطني الدائم اللمعان والإشعاع بأي كلام ترثى وبأية عبرات تبكى، وأيم الحق كان الصمت أجدر في مثل هذا المقام وأمام هذه العبر، ولولا أنها عاطفة جياشة تدفع بنا لنتوجه إليك

بالوداع الأخير مستمطرين على ضريحك الغالي شآبيب الرحمة والرضوان ولنتوجه إلى عائلتك المفجوعة بصميم العزاء، وبالتعزية الحارة إلى أقربائك ونسبائك وأهلك وذويك ومدينتي بيروت وصيدا والشعب اللبناني بأسره ودنيا العرب بأجمعها لاكتفينا بأن نحني الرأس أمام جثمانك الكريم إيذاناً بالفراق الصامت على أمل البعث اليقين مرددين حكمة الشاعر العربي:

وكانت في حياتك لي عظات   وأنت اليوم أوعظ منك حيّا

النهار 19-7-1951

الملحق-33ب مقالة لكمال جنبلاط

تحتفل السلطات في لبنان اليوم بإزاحة الستار عن تمثال المغفور له رياض الصلح الذي يعتبر في الواقع صاحب فكرة الميثاق الوطني الذي جمع وألف بين مختلف العناصر والعائلات الروحية اللبنانية، علاوة على أنه مع الرئيس السابق بشارة الخوري المؤسس لاستقلال لبنان التام الناجز بعد فترة الانتداب الفرنسي التي دامت 25 سنة والتي سبقتها حقبات طويلة من الاحتلال أو السيطرة العثمانية.

لا شك أن لبنان بأسره في هذه المناسبة ينحني أمام ذكرى الراحل الكبير ليقوم بجزء مما يوحيه عرفان الجميل وواجب التكريم...

ولكن هل السلطة، هل المسؤولون يستطيعون أن يكونوا من ضمن هؤلاء الناس، من جملة اللبنانيين، وأن يتوجهوا من الشخص الحجري المنتصب بكلمة واحدة تدل [illegible] ظوا على الوديعة، وقاموا بواجب الأمانة ولم يفرطوا بالميثاق الوطني ولم [illegible] ا في العالم العربي، أو ضمنوا فعلاً استقلال البلاد؟

[illegible] ان يستطيع أحد من الواقفين أمام الصخر المتشخص بصورة رياض، [illegible] من هذا... ولو تحرك الشخص بأعجوبة الحياة فجأة لهرب الجميع [illegible] السلطة ولما بقي واقفاً أمام التمثال إلا فريق من الناس السذّج الذين [illegible] التمثال وليستمعوا إلى ما سيقال وما سيحدث... وإلى تفاهة وازدواجية [illegible] ال...

[illegible] اق الوطني ذاتها لم يتلفظ بها على ما نذكر مرة واحدة رجال [illegible] هم في الواقع لا يدركون معنى الميثاق وروحيته ومغزاه وأثره في الواقع اللبناني والعربي...

وأي ميثاق تبقى لنا وقد عكفت السلطة على تمزيق هذه البلاد بإشاعة روح الفوضى والتفرقة والتعصب الطائفي النميم والتحزب المقيت، وتقطيع أوصال هذا الوطن كافة على مبدأ سياسة «فرّق تسد» ثم لجأت إلى محاربة زعماء البلاد الحقيقيين بوسائل تتعارض مع الروح الوطنية ومع مستلزمات المحافظة على الميثاق أو على وحدة هذا الوطن... وإن شئنا النعت الموافق، فمما لا شك فيه أنه لم يكن في سياسة لبنان العامة لفتة إلى ضمير أو نزة من الوطنية البديهية... بل كانت سياسة قائمقام من طراز القائمقامين الحجّاب الذين أولانا العهد حظ ممارستهم الإدارة.

وأي استقلال بقي لنا، وقد أصبحت توجيهات حكامنا تأتي من واشنطن ولندن وباريس؟... وقد حاول أرباب السلطة أكثر من مرة العودة بنا إلى الوراء... إلى ظل حماية أو استعمار أو ارتباط استطابوه... فكانوا أنصار حلف الدفاع الأجنبي المشترك قبل أن يبرز هذا الحلف، وكانوا من أتباع وأنصار حلف بغداد قبل أن يولد هذا الحلف، وكانوا من أرباب مشروع أيزنهور أكثر من الرئيس أيزنهور ذاته... ولولا شعب لبنان وقيامه بقيادة الحزب التقدمي الاشتراكي بواجب الإرشاد والنضال مع فريق من المخلصين لكنّا في شباك فوقها وتحتها شباك.

أفسدوا على لبنان سياسته العربية... وعلاقاته بجيرانه... وجعلوا في الشرق العربي من كلمة لبناني شيئاً محتقراً، فيه غموض، فيه مواربة، فيه طعن في الظهر، وفي القلب أيضاً ، شيئاً يقول لك أمراً ويفعل أمراً آخر، شيئاً يقتل القتيل ويمشي في جنازته... أعادوا لبنان إلى ما قبل سنة 1943 بكثير، إلى هذا المستوى من العثمانية المتخاذلة المتواكلة المفسخة المهترئة... وفي الواقع لا نتمالك عن سدّ أنوفنا عندما ننزل كثيراً للتكلم عن هذه المفاسد والأحوال.

وأفسدوا على لبنان سياسته الحيادية الحقيقية... فلا الغرب الذي سار المسؤولون في ركابه يحترمنا... وهو يعلم أن المسؤولين فعلوا ذلك بروحية من الزلفى يأنفها العربي ولأجل مصالح انتخابية معروفة... ولا الشمال السوفياتي يحترمنا، ولا الدول العربية، دول محور بغداد والسعودية أو دول محور مصر وسورية تحترمنا، أو هي راضية عن سياستنا، لأن سياستنا هي انعدام كل فكرة سياسية والاسترسال بالقيل والقال وبالتآمر العلني والخفي، وبالإعلان الذي يناقض الفعل الظاهر، حتى أضحى لبنان الرسمي خطراً على أصدقائه وخطراً على من لا ينهج نهجه على السواء.

ونحن نتساءل بحق: أليس الاحتفال بإزاحة الستار عن تمثال رياض الصلح هو في الواقع احتفال الأربعين بعد الثلاثمائة بتشييع جثمان الفقيد الآخر الراحل المتمثل بمبادئ وأفكار رياض الصلح ونهجه الوطني وسياسته اللبنانية الراميــة إلى توحيد الوطن وضمان استقلاله والحفاظ على علاقاته بالعالم العربي؟ وإذا تجدد - لا سمح الله - هذا الوضع للسلطة على مساوئه، فإننا قد نشيّع بعد سنتين جثمان لبنان وربما كيان لبنان ذاته.

لقد قُتل رياض الصلح مرة على يد المغتال الأثيم... ولكنه قُتل ثلاث مرات على الأقل بعد موته، بتمزيق الميثاق الوطني الذي وضعه ضمانة لوحدة البلاد، وبمحاولة كانت ترمي إلى إضعاف وتهديم الاستقلال، وطُعن أخيراً في صدره، بهذه السياسة الفريسية التي ينتهجها لبنان الرسمي والتي تناقض كل تعاون عربي وكل نهج تقليدي وكل ما عرفه البشر من موافقة بديهية بين القول والعمل، بين النية والفعل، بين حقيقة النفوس وواقع الأيدي.

على أن شعب لبنان سيحتفل غداً وحده بذكراك أيها الراحل الكبير الذي غاب باختفائه مقام كبير كنت تملأه... ولعل في انتصاب تمثالك في الساحة التي لقبت باسمك شحذاً جديداً للهمم وبعثاً للنشاط وتذكيراً لمن نسي ومن ارتدّ ومن ضلّ السبيل: «إن حكام لبنان يزولون، ولكن روح لبنان هي هي ذاتها لا تتبدل. وإن هذا الحلم المزعج يجب أن يزول وسيزول عما قريب».

الأنباء 22-11-1957

الملحق-13 ج قصيدة لأمين نخلة

ما على الحبّ؟

ما على الحبّ إن مضى الأحبابُ!   تسلم الذكريات، والأسبابُ
جُمع الكرم في النّدان، فكأسٌ   وشميمٌ، زمانه، وشراب
لا تصدّق رأي العيون، فللقلـ   ـب، سبيل إلى المزار وباب
ليس بالميْت مَن على كل جوّ   سائل فيه: كيف مات العقاب!
يسأل النيلُ، والعراق وشطّا   ه ونجدٌ والبيد والأطناب
سكت اليوم في رياضٍ حسودٌ   وعدوٌّ، وقالت الأحساب!
ووقاه الشمات: أنّ عربَ الأر   ض، أتاها ظفرٌ، أتاه، وخاب

* * *

يا رياضاً: يشتاقك القوم في الأز   ز، وأمرٌ يُرجى، وأمرٌ يُهاب
يا رياضاً: يشتاقك المنبر الفخـ   ـم ولُجٌّ من حوله، وعباب
يا رياضاً: يشتاقك الحِلمُ في الرّو   ع إذا ضاقت الرجال الغضاب
يا رياضاً: يشتاقك الحلّ والعقـ   ـدُ وما لوعبت به الألباب
يا رياضاً: أين الإلماع في القو   لِ على أنها السهام الصِّياب!
يا رياضاً: أين البسمة في النفـ   ـس إذا ضيمت الضلوع الرطاب!
يا رياضاً: أين التعفّف في الضغـ   ـنِ وأين المجاوب الوثّاب!
يا رياضاً: أين المجالس بالوجـ   ـدِ وأين السرور، والأتراب!
أين ظرف النديم، مَلْك الندامى!   أين طِيبُ الحديث، أين الدعاب!
في بيانٍ، كأنه قِطعُ المسـ   ـكِ ففي كل لفظةٍ أطياب

آذنت دولةٌ، وولّى زمانٌ ومضى عامرٌ، وجاء يباب
كلّ وادٍ، بعد «العقيق» حرامٌ أن يُرى فيه نضرةٌ، وشعاب

* * *

ذَكَرَ الزارُ من رياضٍ، ومن جدْ دِ رياضٍ، ومن أبيه الغضاب!
آخر العهد بالرّماح العوالي! خاب منها لبنانُ، والعُرْب خابوا
أيقولون: لينٌ، يؤثر الرّفـــقَ وأهل الأمور غُلْبٌ، صِلاب؟
سوف يدري الرجال، بعد رياضٍ كيف لا يملك النفوسَ الغِلاب!
كلّ من ينبري لشأوك في الرأ ي بطيءٌ، فأنفه والتراب
قيل لي: صِفْه، قلت: تحيا القوافي! قيل: عنده، قلت: يحيا الحساب!
ما تراني أقول في ذلك الظر فِ، وقد حفّه البريق العجاب!
أشعاعٌ، رهن التزنّه واللمـــع، توالي تحريكه الأعصاب؟
بينما أنت منه تنتظر لمحاً إذ توارى في طرفتين الشهاب
قضيَ الأمرُ، قد تصفّح، قد هزْ زَ وأنت المحدّق المرتاب!

* * *

في القتيل الذي بعمّان جرحٌ ذلّ سيفٌ به، وعزّ قراب
فانظروا في نجيعه، هل على العُرْ بِ سماءٌ من لونه، وسحاب!
ليت شعري، وأنت لا تعرف الضّغْـــنَ ولا يستطار منك صواب
هل على الموت ضاق صدرك بالغدْ رِ وحالت تلك الخلال العذاب!
جاء يرجوك في «الثلاثة» صفحاً «رابعٌ» من نداك لا يرتاب
يا بنينا على الطريّ من العو دِ ولا يعرف الأناة الشباب:
جئتم العصر، وهو في فورة الأمـــر فخُلفٌ، وريبةٌ، وشِغاب
وأصختم إليه، والقول لغوٌ والهوى الرأي، والجدال السّباب
أشكل الأمر، في الرجال، عليكم فرُويداً حتى يُماطَ النقاب!
وعَفاءٌ على البسالة والطّفـــنِ إذا صحّ أن تُسمّ الحراب

* * *

قُلْ لناعي الغمام في «الأرز» أسمَعـــتَ وضجّت أباطحٌ وهضاب!
جامعُ الصفِّ، بعد طول شتاتٍ جُمعت تحت نعشه الأحزاب
ومعزّ الدستور من تحته اعتزْ زَتْ وتاهت مناكبٌ ورقاب
أمّةٌ في مناحةٍ، وخضمٌّ في اضطرابٍ، وكدرةٌ وضباب
وتودّ الشفاه في نقلة النعـــش اقتراباً، وأين منه اقتراب!
لا ترنّوا عنه التوائح ولهى «كربلائيةٌ»، شجاها المصاب
مشهد الذود والفداء عليه وعليه ظلامةٌ، واحتساب

* * *

يا رياضاً: أتاك من عرب الأرْ ضِ ثناءٌ مشمّرٌ وثواب
فاض صدر النبيّ بالخلّص الصِيـــدِ وعجّت فصحى، وجالت عراب
هذه الضّاد قد تجلّت، فمن كلْ لِ سماءٍ تنوفةٌ، وركاب
بعثتني الرّحاب من ربوة الأرْ زِ الأوفي، والأهل حيث الرحاب!

أيها النازلون بالأهل والدا   ر أتاكم يلجلج الترحاب
إنّ لبنانَ والجداولَ والرّوْ   ضَ وخفق النسيم صفوٌ يشاب
فاعذرونا على الهموم، وهل بعـ   ـدَ رياضٍ يقال: طبتم: وطابوا

* * *

صفرت من أخي المودّة كفّي   فكأن الدنيا إليّ ذئاب
ما كفاني مرّ الليالي وطعمٌ   لبنيها، حتى أتاني المصاب
قسماً، يا رياض،لم يشغلني فيـ   ـك بكاء، ولا شغاني انتحاب!
والقوافي دعوتُها، فتوانت   فالقوافي لها عليّ عتاب
أنت أدرى، وقد أطلتُ سكوتي   أيّ صوت تشتاقه الأحقاب
لا ترى دولة بهاء إذا الكتْـ   ـبُ جفتها، وصُمّت الكتّاب!
كيف يختال في قوافيّ عصرٌ   ليس من نسجه عليّ ثياب!
كنت ترجوالآداب عندي، فانظر: قد أتاك الأديب، والآداب

ديوان أمين نخلة (المجموعة الكاملة) الكويت 2001

الملحق-13د قصيدة لبدوي الجبل

أينَ أينَ الرعيلُ من أهلِ بدرٍ؟

لا تَسَلْها فلن تجيب الطلولُ   المغاوير مثخنٌ أو قتيلُ
موحشاتٌ يطوف في صمتها الدهـ   ـرُ فللدهر وحشة وذهول
غابَ عند الثرى أحبّاءُ قلبي   فالثرى وحدَه الحبيبُ الخليل

* * *

وسقَوْني على الفراق دموعي   كيف يَرْوى من الجحيم الغليل
خيّمَت وحشةُ الفراغ على الأحـ   ـياء فالقبرُ وحدَه المأهول
في الثرى من أحبّتي ولِداتي   ظَفَرٌ أبلجٌ وفتحٌ جليل
نزَلت بالقبور أسمى الليانا   تِ وطافَ الرجاءُ والتأميل
وتهبّ القَبول تحمل أشوا   قي فهل رشّت الطيوبَ القبول
الذي نال جبهةَ الليث في غمْـ   ـرِ الضحى ناله جبانٌ ذليل
يا أخا الفتكةِ الصُراح كأنّ الـ   ـشمسَ من فوقِ نَزْعِها إكليل
لم تفاجئ بها عدوّاً فقد أنْـ   ـذر منها زماجرٌ وصهيل
وزحفتَ على العدوّ كما تَخْـ   ـبط بالعاصف المُرِنّ السيول
ألفُ هيجاءَ خُضْتَها لم تجنّلْـ   ـكَ أحقّاً أنت الصريع الجديل
سيفُك السيفُ لا يخاتل في الرّوْ   غ وزكّاه أنّه المختول
وإذا النصر كان عاراً فأرضى   للمروءات أنّك المخذول
لقِطافِ الوغى شمائلُ كالنفـ   ـس فنصرٌ وَغْدٌ ونصرٌ نبيل
هتف الهاتفون: أين رياضٌ   فتّتحى في الثرى حُسامٌ صقيل

وبكت أمّةٌ وأجهش تاريـــــخٌ وناحَ القـرآن والإنجيل

يا لستّين في الكفاح طوالٍ   حالياتٍ وكلّ جلّى تَطول

من رآه يَخِزّ في فَجْأة الغَدْ   رِ رأى الراسياتِ كيف تَميل

إنّ موتَ العظيم محنةُ تاريـــــخٍ ودنيا تفنى وكونٌ يزول

* * *

إنّ سيفاً أرداك غدراً وحقداً   لَهْوَ بين الظُّبى دَعِيٌّ دخيل

لم يَنُدّ في الوغى عدوّاً ولم يهـــزُزْه في الرَّوع ساعدٌ مفتول

مُغمَدٌ في معارك الحقّ نابٍ   وعلى الحقّ مُصْلَتٌ مصقول

شاهَت العُرْب تحت كلّ سماءٍ   حين أغْضَتْ وشِلْوُكَ المأكول

يا لَنَبْلَ العلى فهل هَجَع الثأْ   رُ وطاحَ الدم الزكيّ الطليل

عَفَّرَ الله بعد فارسها الخيــلَ ولا عطّر الفتوحَ الصهيل

يُنْكِر الشوطُ نفسه حين تجري   عارياتٍ من الكُماة الخيول

ما لأمجادنا وما لعبيدِ الـ   أساطير مجدُهم والطلول

بنسَن قوميّةٌ يؤرّخها الظنّـ   ـنُ ويبني أحسابَها التأويل

كيف تسمو بين الشعوب نُمالا   تُ شعوبٍ وعابرون فُلول

أبغَضونا على العروبة والفتــــحِ ويُقْلى عند الهجين الأصيل

وسبايا الفتوح لا بِدْعَ إن هزْ   زَ على الفتح حقدَها والذُّحول

* * *

نحن كونٌ لا كائنانِ ضعيفا   نِ ألحّ الهوى وتمّ الوصول

سالف الشرق مِلكُ قحطانَ واليو   مُ لقحطانَ والغدُ المأمول

وله هذه الجبال المُنيفا   تُ وتلك الربى وهذي السهول

والسّماوات والكواكب في الشرْ   قِ لقحطانَ موطنٌ وقَبيل

والنبوّات والفنون ومِلْكٌ   في شباب الدنيا عريضٌ طويل

أرْيَحيٌّ تكاد تورقُ بالنُّعمى لأعدائه القنا والنصول

قد ورثنا البحار من عبدِ شمسٍ   وعليها الغزاة والأسطول

أرز لبنانَ أيكةٌ في نوانا   والفراتان ماؤنا والنيل

ورياحينُنا على تونسَ الخضــــراء خضراءُ أين منها الذبول

ما شَكَتْ جرحَها على البعد إلاّ   رفّ قلبي على الجراح يسيل

ولثمتُ الجراحَ فهي ثغورٌ   يتشهّى عطورَها التقبيل

هادراتٌ بخطبةِ المجد بَتْرا   ءَ وبذي البلاغةَ التطويل

حلَفَ القيدُ أنّه من نُضارٍ   كلّ قيد على الرقاب ثقيل

يا صبيدَ الجراح بوركتَ طيباً   يتملّى ريّاه جيلٌ فجيل

كلّ روضٍ في الشرق من دم آبا   ئي منديٌّ معطّرٌ مطلول

ولُباناتهم على كلّ صحرا   ءَ غبيرٌ صافٍ وظلٌّ ظليل

حيث يحنو الصفصاف نعمى على الوانـي ويبكي على الشهيد النخيل

كلّ تكبيرة على الرمل نَفْحٌ   وعبيرٌ سَكْبٌ وأيك بليل

ذِكرَ الله فالهجيرُ شِفاهٌ   قانياتٌ والليل طَرْفٌ كحيل

* * *

لفّني والدُّجى على هذه الصحـراءِ سِحْرٌ منمنمٌ مجهول

لفّني والدجى فأَنْصَتَ كِلَيْنا   سَعةٌ من جَلالِه وشمول

أيّ سرٌّ نريد في الكون والكَوْ   نُ مُعَنّىً بسرّنا مشغول

تلك واحاتها الظليلة والظلْ   لُ غريبٌ على الرمال نزيل

زَهَراتُ السماء حيّا بها قَوْ   مي من العُمرِ في السماء رسول

فعلى كلِّ نَهْلةٍ من شذاها   شفةٌ عَنْدَمٌ وخدٌّ أسيل

وحنينٌ إلى السماء كما حنْ   نَ إلى نعمة الشفاء العليل

ربِّ روحي طليقةٌ في سَماوا   تِكَ والجسم موثَقٌ مغلول

بَعُدَ الفرق بين روحي وجسمي   جسدي آثمٌ وروحي بَتول

أنت يا ربّ غايةٌ وإلى الغا   يَةِ أنت الهدى وأنت السبيل

لك حبّي ومنك حبّي فهل يُعْـطى من السائلِ الكريمُ المنيل

لك حبّي فهل لفقري إذا أهْـدى إلى كنزك الغنيِّ قَبول

عَبَراتي عبادةٌ وابتهالٌ   وشهيقي التكبيرُ والتهليل

وصلاتي تأمّلٌ ومناجا   تي خشوعٌ وزفرتي ترتيل

وبلائي أنّ النعيم الذي أرْ   جُو نعيمٌ مسوّفٌ ممطول

لم يَضِعْ في الظلام نورُك عن قلـبي فقلبي إلى سَناك الدليل

مَعْدِنُ الخير والجمال المصفّى   وجهُك الخيِّرُ الكريم الجميل

وأنا السائلُ المُلِحُّ ويَجْلو   وحشةَ الذلّ أنك المسؤول

وبيمناكَ ألفُ كنزٍ عطايا   كَ وما في يديَّ إلاّ القليل

ربّ نُعماكَ أن تُنضِّرَ قلبي   بمحيّاك فهو صادٍ مَحيل

ربّ قلبي زَيّنْتَه لِحُمَيّا   كَ فَمُرْ تنسكبْ بقلبي الشَّمول

هيّئت في سريرتي لك ربّي   سِدرةُ المنتهى وطابَ النُّزول

جوهرُ القلب وهو إبداعُ كفّيْـكَ على ما به كريمٌ أصيل

وبقلبي رِضوانُ يهفو لمرْآ   كَ وبنتُ سريرتي جبريل

يا لِداتِ الشباب لو ينفع الدمْـعُ جَزَتْكم مدامعي والعويل

وكُهولاً أبْلَتْ شبابَهم الجُلْـى فهم في الصِّبا الوسيمِ كهول

روّعتْ سِرْبَنا المنايا وأمّ الـمسجدِ في الغوطتين أمٌّ ثكول

راعَ قلبي الرحيلُ حتّى توليْـتم فأشهى المُنى إليَّ الرحيل

لوعتي - والثرى يهال عليكم -   كوفاني مقيمةٌ لا تحول

لوعةُ الحرِّ حين أفرده الدهْـرُ فمن يتّقيه حين يصول

وأناجي قبوركم أعذبَ النجـوى وأشكو مُعاتباً وأطيل

وكأنّ القبورَ تسمعُ شكوا   يَ وتدري حصباؤها ما أقول

عَيّروا بالفلول بيضَ ظُباتنا   من قِراع الزمان هنّي الفلول

وإذا السيفُ كَلَّ من هَبْره الها   مَ فقد شرّف السيوفَ الكليل

الدُّجى عثرُ مُنْكِرينا وتخفى   غُرَرُ الخيل في الدجى والحجول

ذلّ مَجْدٌ لم يَنْتَسِبْ لكفاحٍ   فهو مجدٌ رثُّ المعالي هزيل

* * *

غُوطةَ الشام هل شَجاكِ بيانٌ   مِن قَريضي كأنّه التنزيل
وعتابٌ كالجَمر صُنتُكِ عنه   جَزَعاً أن ينال منكِ عَذول
كلّ مجدٍ يفنى ويبقى لشعري   شرفٌ باذخٌ ومجدٌ أثيل

* * *

غُوطةَ الشام منكِ صَدٌّ وحِزما   نٌ ومنّا العطاء والتنويل
الذي شرّدَتْه عنكِ المعالي   آبَ وهو المكفّن المحمولْ
غربةٌ في العُلى ويَنأى عن الغِمْـ   ـدِ فيبلى المهنّد المسلول
مثخنٌ بالجراح يهفو إلى الأمْـ   ـمِ فأين الترحيب والتأهيل
رُبّ فتحٍ ترويه للنحر أشلا   ءُ قناةٍ وصارمٌ مفلول
ضنّت الشام بالوفاء علينا   طلعةٌ سَمْحةٌ وودٌّ بخيل
أيسرُ الجهد أن تضِجّي وتشكي   قد يَرُجُّ الطغيانَ قالٌ وقيل
واعذري الهامسينَ خوفاً فما يَجْـ   ـهَرُ عند الصيالِ إلاّ الفُحول
لامَنا اللائمون في حبّ حَسنا   ءَ مَلولٍ وكلُّ نُعمى مَلول
لا تحاسِب أخا هوىً في هواه   كلُّ ثغرٍ على الهوى معسول
أيُّ بِدعٍ في ثورةٍ من مُحبٍّ   قد يثور المقيّد المكبول
لكِ منّي الهوى كما رَنّح الفجْـ   ـرَ نسيمٌ في غوطتيكِ عليل

* * *

يا رفاقي بكيت فيكم شبابي   كلّ عيشٍ بَعْدَ الشباب فُضول
من تملّى بقلبه الضاحكِ الها   نِي فقلبيَ الممزَّقُ المتبول
أين سَعْدٌ وعادلٌ ورياضٌ[2]   ما لِرَكْبِ الردى المجدّ قُفول
ونجيبٌ[3] وأين منّي نجيبٌ   غالَ قومي من المنيّة غُول
كيف أغفى أبو رياضٍ وحقّي   في الشآم المضيَّعُ المغلول
وتلاقيتُم على البُعْدِ في قلْـ   ـبي فلا روّع اللداتِ رحيل

* * *

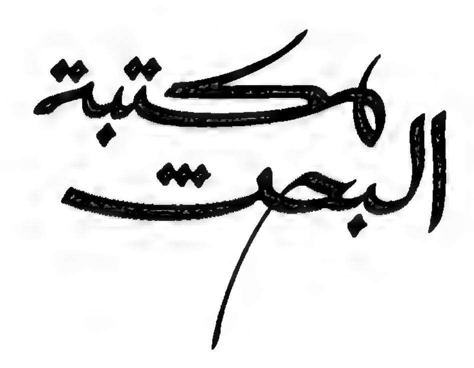
حالَ بيني وبين دنياي أنّي   بِكُمُ في سريرتي مشغول
وأراكُم حتّى لأسأل نفسي   أيقينٌ رؤاي أم تخييل
بوركت نعمةُ الخيال ويرضيـ   ـني خداع الخيال والتعليل
أجهدَتْنا الضُحى على زَحمة الرَّوْ   عِ فهل يُسعد الطِلاحَ الأصيل
أينَ أينَ الرّعيلُ من أهلِ بدرٍ   طُويَ الفتحُ واستُبيحَ الرّعيل

* * *

20-5-1952

ديوان بدوي الجبل، بيروت 1978

[1] عادل العظمة
[2] سعد الله الجابري وعادل العظمة ورياض الصلح
[3] نجيب الريّس


مكتبة البحث

مراجع عامّة ومجاميع

أبي نادر، سليم (جمع وتنسيق) (1963): مجموعة التشريع اللبناني، ستّة أجزاء مع ملاحق بالتعديلات إلى أوّل سنة 1966، لا ن.، بيروت.

أصفهاني، أحمد (إعداد) (2006): أنطون سعادة والحزب السوري القومي الاجتماعي في أوراق الأمير فريد شهاب المدير العام للأمن العام اللبناني، كتب، بيروت.

الحزب الشيوعي اللبناني (1971): نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه: الجزء الأوّل، لا ن.، بيروت.

الحكيم، حسن (إعداد) (1974): الوثائق التاريخية المتعلّقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي 1915-1946، دار صادر، بيروت.

حلاق، حسّان (تقديم ودراسة) (1983): مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936: مناقشات جلسة المؤتمر والقرارات مع نصوص ووثائق المؤتمرات الوحدوية منذ عام 1920 إلى عام 1936، الدار الجامعية، بيروت.

الحوت، بيان نويهض (إعداد) (1984): وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939: من أوراق أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

خوري، يوسف قزما (إعداد) (1986): البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب: 1926-1984، المجلّد الأوّل 1926-1966، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت.

خوري، يوسف قزما (إعداد) (1989): الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب 1923-1987، دار الحمراء، بيروت.

خوري، يوسف قزما (إعداد) (1989): مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان: مواثيق - ثوابت - برامج - مناهج - أوراق عمل - اقتراحات، الجزء الأوّل 1927-1980، الجزء الثاني 1980-1989، دار الحمراء، بيروت.

الزركلي، خير الدين (1986): الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، الطبعة السابعة، دار العلم للملايين، بيروت، [نسخة رقمية].

زيادة، بيار (إعداد وتقديم) (1969): التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان مع مجموعة من الوثائق، لا ن.، بيروت. [را. أيضًا: Ziadé].

ضاهر، عدنان محسن وغنّام، رياض (2007): المعجم النيابي اللبناني: سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الإدارة في متصرّفية جبل لبنان، 1861-2006، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، 2007.

عسيلي، يمنى وأصفهاني، أحمد (إعداد وتحرير) (2005): في خدمة الوطن: مختارات من الوثائق الخاصّة للأمير فريد شهاب، كتب، بيروت.

القاسمي، ظافر (إعداد) (1965): وثائق جديدة عن الثورة السورية الكبرى، دار الكتاب الجديد، بيروت.

قاسمية، خيرية (إعداد وتقديم) (1974): عوني عبد الهادي: أوراق خاصة، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

قاسمية، خيرية (إعداد وتقديم) (1991): الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

كوثراني، وجيه (إعداد وتقديم) (1980): وثائق المؤتمر العربي الأول 1913: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية (تنفيذ) (لا ت.): محاضر مجلس النواب اللبناني 1922-2000، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، بيروت، [نسخة رقمية].

معلوف، جان وأبي فرحات، جوزف (لا تا.): الموسوعة الانتخابية المصورة في لبنان 1861-1972، دار الطباعة اللبنانية، بيروت.

الناشف، أنطوان والهندي، خليل (إعداد) (1998): العلاقات السورية اللبنانية: الجوانب القانونية والاقتصادية والاجتماعية، المعاهدات، القوانين، الاتفاقيات، المراسيم، القرارات، ملف وثائقي كامل، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.

Brown, Walter L. (ed.) (1980): *The Political History of Lebanon 1920-1950, Vol. 1, Documents on Politics and Political Parties under French Mandate 1920-1950; Vol. 2, Documents of French Mandate and World War II, 1939-1943,* Documentary Publications, Salisbury NC.

Hadawi, Sami (ed.) (date not mentioned): *United Nations Resolutions on Palestine 1947-1965*, The Institute of Palestine Studies, Beirut.

Hadawi, Sami (ed.) (1965): *Palestine before the United Nations,* The Institute of Palestine Studies, Beirut.

Legrand, Jacques (dir.) (1990): *Chronique du 20e Siècle*, Larousse, Paris.

Peyrefitte, Alain (dir.) (2000): *L'Aventure du XXe Siècle,* Vol. 1: *1900-1945*; Vol. 2: *1946-1999*, Éditions du Chêne, Paris.

Ziadé, Pierre (ed.) (1969): *Histoire Diplomatique de l'Indépendance avec un Recueil de Documents*, ss. éd., Beyrouth. [Voir ci-dessus: زيادة].

كتب ومقالات بالعربية

آل صفا، محمد جابر (1915): «مذكّرات سياسيّة دوّنت خلال الاعتقال في الديوان العرفي العسكري 53 يوماً في عاليه»، غير منشور.

آل صفا، محمد جابر (1935): «فقيد الأمّة العربية رضا بك الصلح»، العروبة، العدد 25، 23 شباط 1935.

آل صفا، محمد جابر (1935): «آل الصلح في جبل عامل»، العروبة، العدد 26، 8 آذار 1935.

آل صفا، محمد جابر(1989): آل الصلح عن مخطوطة «سلاف الأفكار في مدح عترة المختار»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

آل صفا، محمد جابر (لا تا.): تاريخ جبل عامل، دار متن اللغة، بيروت.

أبيلا، روبير (1943): أطوار الحكم في لبنان: من مطلع الانتداب حتى الآن، منشورات الأنباء، بيروت.

الأتاسي، محمد رضوان (2005): هاشم الأتاسي: حياته - عصره، لا ن.، دمشق.

أرسلان، الأمير شكيب (1969): سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت.

أرسلان، الأمير عادل (1983): مذكّرات الأمير عادل ارسلان، الجزء الأوّل 1934-1945؛ الجزء الثاني: 1945-1950؛ الجزء الثالث: 1951-1953؛ (1999): المستدرك 1948؛ تحقيق يوسف إيبش، الدار التقدمية للنشر، بيروت.

أرليخ، رؤوبين (2000) [بالعبرية]: الشرك اللبناني: سياسة الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل تجاه لبنان 1918-1952، وزارة الدفاع الإسرائيلية: منشورات معراخوت، تل أبيب [نقلته جزئياً إلى العربية رنده حيدر، الترجمة غير منشورة].

إسماعيل، عادل (إشراف) (1993): لبنان في تاريخه وتراثه، جزءان، دراسات لبنانية 1، مركز الحريري الثقافي، بيروت.

الأمين، حسن (1999): حلّ وترحال، رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت.

أيوب، س. (لا تا.): الحزب الشيوعي في سورية ولبنان 1922-1958، دار الحرّية للطباعة والنشر، بيروت.

البارودي، فخري (1951 و 1952): مذكّرات البارودي: ستون سنة تتكلّم،جزءان، دار الحياة، بيروت.

البرازي، محسن (1994): مذكّرات محسن البرازي 1947-1949، تحقيق خيرية قاسمية، الروّاد للنشر والتوزيع، بيروت.

بزّو، توفيق علي (1960): العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914، معهد الدراسات العربية في جامعة الدول العربية، دار الهنا للطباعة والنشر، القاهرة.

بروكوي، ولاس (إشراف) (1958): عندما دخلوا التاريخ، ترجمة ناصر الدين النشاشيبي، دار الثقافة، بيروت.

البشري، طارق (1972): الحركة السياسية في مصر 1945-1952، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

بطرس، أنطوان (2002): 8 تموز: قصة محاكمة أنطون سعادة وإعدامه، الطبعة الثانية، لا ن.، بيروت.

بن الحسين، الملك عبد الله (1965): مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، إشراف مصطفى خرسا، الطبعة الثانية، لا ن.، لا مد.

بن غوريون، دافيد (1993): يوميات الحرب 1947-1949، تحرير غيرشون ريفلين والحانان أورن، ترجمة سمير جبّور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

البواري، إلياس (1980): تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، الجزء الثاني: 1947-1970، دار الفارابي، بيروت.

بيضون، أحمد (2003): الصيغة، الميثاق، الدستور، دار النهار، بيروت.

بيضون، أحمد (2005): مغامرات المغايرة: اللبنانيون طوائف وعرباً وفينيقيين، دار النهار، بيروت.

بيهم، محمد جميل(1969): لبنان بين مشرّق ومغرّب 1920-1969، لا ن.، بيروت.

التامر، رضا (1997): ذكريات رضا التامر، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

تقي الدين، منير (1997): ولادة استقلال، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

تقي الدين، منير (1997): الجلاء، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

توما، إميل (1978): ستّون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، دار ابن رشد، بيروت.

تويني، جبران (1939): في وضح النهار: مقالات مختارة، مطبعة النهار، بيروت.

تويني، غسان (1995): سرّ المهنة ... وأسرار أخرى، دار النهار، بيروت.

تويني، غسان؛ وسلامين، فارس؛ وسلام، نوّاف (1998): كتاب الاستقلال بالصور والوثائق، دار النهار للنشر، بيروت.

تويني، غسان وساسين، فارس (2000): البرج: ساحة الحرّية وبوّابة المشرق، دار النهار للنشر، بيروت.

الجابري، رياض (1998): سعد الله الجابري وحوارات مع التاريخ، دار المعارف، حمص.

جحا، شفيق (1995): معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918-1946، جزءان، لا ن.، بيروت.

جحا، شفيق (2004): الحركة العربية السرّية (جماعة الكتاب الأحمر) 1945-1953، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت.

الجسر، باسم (1997): ميثاق 1943، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

جريج، جبران (1985): من الجعبة: مرويّات، مستندات وأدبيّات عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، المجلّد الأوّل من 16 تشرين الثاني 1932 إلى 16 تشرين الثاني 1935، (1986): المجلّد الثاني من 16 تشرين الثاني 1935 إلى 16 تشرين الثاني 1936، (1988): المجلّد الثالث من 16 تشرين الثاني 1936 إلى 16 تشرين الثاني 1937، لا ن.، لا مد.

جريج، جبران (2000): حقائق عن الاستقلال: أيّام راشيّا، الطبعة الرابعة، دار أمواج، بيروت.

جمال باشا (2004): مذكّرات جمال باشا السفّاح، عرّبه عن التركية شكري علي أحمد وحقّقه عبد المجيد محمود خالد، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

جمعيّة أصدقاء إبراهيم عبد العال (لا تا.): إبراهيم عبد العال: سيرة حياته - مقتطفات من أقواله، لا ن. لا مد.

الحاج، بدر (1982): الجذور التاريخية للمشروع الصهيوني في لبنان: قراءة في مذكّرات إلياهو ساسون وإلياهو إيلات، دار مصباح الفكر، بيروت.

الحاج إبراهيم، رشيد (2005): الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكّرات رشيد الحاج إبراهيم 1891-1953، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

حزب الكتلة الوطنية اللبنانية (1947): جريمة 25 أيار: كيف جرت الانتخابات اللبنانية في جبل لبنان، لا ن.، لا مد.

حشيمة اليسوعي، الأب كميل (2003): «المحفل الأدبي» في ثانوية الرهبانيّة اليسوعيّة بيروت (1894-1942)، مستلّ من مجلّة المشرق - 2003، بيروت.

الحصّ، عبد الرحمن محمود (1951): رياض الصلح، لا ن.، بيروت

الحصري، ساطع (1945): يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث، مكتبة الكشّاف ومطبعتها، بيروت.

الحكيم، حسن (1985): عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1980): سورية والعهد العثماني، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1980): بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1986): سورية والعهد الفيصلي، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.

الحكيم، يوسف (1991): سورية والانتداب الفرنسي، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

حلّاق، حسّان (1980): المؤرّخ العلامة محمد جميل بيهم 1887-1978، من رواد النهضة السياسية والاجتماعية والفكرية في لبنان والعالم العربي، دار النهار للنشر، بيروت.

حلّاق، حسّان (لا تا.): التيارات السياسية في لبنان 1943-1952، معهد الإنماء العربي (الدراسات التاريخية)، بيروت.

حنّا، جورج (1946): من الاحتلال... إلى الاستقلال: لبنان في ربع قرن، دار الفنون، بيروت.

الحوراني، أكرم (2000): مذكّرات أكرم الحوراني (في أربعة أجزاء)، مكتبة مدبولي، القاهرة.

حلو، شارل (1995): حياة في ذكريات، دار النهار للنشر، بيروت.

حيدر، رستم (1988): مذكّرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

الخالدي، وليد (1987): قبل الشتات، التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني 1876-1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت.

الخالدي، وليد (1998): الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي 1897-1997، دار النهار للنشر، بيروت.

الخالدي، وليد (1998): خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997، دار النهار، بيروت.

الخالدي، وليد (1998): خمسون عاماً على حرب 1948: أولى الحروب الصهيونية - العربية، دار النهار، بيروت.

خبّاز، حنّا (1952): فارس الخوري: حياته وعصره، دار صادر، بيروت.

خطيب، فراس (2008): «إسرائيل سعت لاغتيال رياض الصلح»، الأخبار، 12 شباط 2008، بيروت.

الخوري، بشاره خليل (1961-1960): حقائق لبنانية، الجزء الأول: من 10 آب سنة 1890 إلى 20 أيلول 1943، لا ن.، لا مد.؛ الجزء الثاني: من 21 أيلول 1943 إلى 31 كانون الأول 1946، منشورات أوراق لبنانية، بيروت؛ الجزء الثالث: من أول كانون الثاني سنة 1947 إلى 18 أيلول سنة 1952، لا ن.، لا مد.

الخوري، سامي أيوب (2007): أمل لا يغيب: الإنسان والحزب والوطن، دار نلسن: السويد ولبنان، بيروت.

داغر، أسعد (1959): مذكّراتي على هامش القضية العربية، دار القاهرة للطباعة، القاهرة.

داية، جان (2002): محاكمة أنطون سعادة: وثائق التحقيق الرسمي، فجر النهضة، أنطلياس ولندن.

دروزة، محمد عزّة (1993): مذكّرات محمد عزّة دروزة: سجلّ حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية، ستّة أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

دروزة، محمد عزّة (لا تا.): صفحات مهملة ومغلوطة من سيرة القضية الفلسطينية وحركة المقاومة العربية فيها وصلتها بالحركة القومية العربية، منشورات المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

ديوان الحرب العرفي - عاليه (1334 هـ.) إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكّل بعاليه، مطبعة طنين، إستانبول.

رضا، الشيخ أحمد (2009): مذكّرات للتاريخ: حوادث جبل عامل 1914-1922، تحقيق وتقديم منذر محمود جابر، دار النهار وIFPO، بيروت.

رياشي، إسكندر (2006): قبل وبعد ورؤساء لبنان كما عرفتهم، الطبعة الثانية، أطلس للنشر والتوزيع، دمشق.

رياشي، إسكندر (لا تا.): الأيام اللبنانية، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت.

ريحانة، سامي (1990): تاريخ الجيش اللبناني المعاصر 1916-1946، الجزء الأول: فرقة الشرق 1916-1920؛ الجزء الثاني: الفرقة السوريّة وقوّات المشرق المساعدة 1920-1926؛ الجزء الثالث: قوّات المشرق الخاصّة؛ الجزء الرابع: جيش الاستقلال؛ الجزء الخامس: الملاحق والوثائق، دار الفلسفة، بيروت.

الزيماوي، سهيلة (1988): جمعية العربية الفتاة السرية: دراسة وثائقية 1909-1918، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان.

الرّيس، نجيب (1994): سلسلة الأعمال المختارة: 1: يا ظلام السجن 1920-1936؛ 2: سورية الانتداب 1928-1936؛ 3: سورية الاستقلال 1936-1946؛ 4: سورية الجلاء 1946-1951؛ 5: سورية الدولة 1934-1961؛ 6: إسكندرونة: اللواء الضائع 1936-1957؛ 7: لبنان: وطن المتناقضات 1928-1951؛ 8: فلسطين: الصفقة الخاسرة 1921-1951؛ 9: أهل السياسة وأهل القلم 1929-1951؛ 10: القبس المضيء 1952-1989؛ رياض الرّيس للكتب والنشر، بيروت.

زعيتر، أكرم (1992): الحركة الوطنية الفلسطينية 1935-1939: يوميات أكرم زعيتر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

زعيتر، أكرم (1994): بواكير النضال: من مذكّرات أكرم زعيتر 1909-1935، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

زعيتر، أكرم (1994): من أجل أمّتي: من مذكّرات أكرم زعيتر 1939-1946، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

زوبا، لبيب (1973): الحزب القومي الاجتماعي: تحليل وتقييم، ترجمة ومناقشة ونقد جوزف شويري، دار ابن خلدون، بيروت.

زين الدين، أحمد (1997): صفحات من حياة الرئيس صبري حماده، نوفل، بيروت.

الزين، أحمد عارف (1937): «مؤتمر بلودان»، العرفان، تشرين الثاني 1937، ص 442-451.

زين، عمر (2007): تقي الدين الصلح: سيرة حياة وكفاح، جزءان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

زين، زين نور الدين (1968): نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، دار النهار للنشر، بيروت.

زين، زين نور الدين (1997): الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.

الزين، الشيخ علي (لا تا.): من أوراقي، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت.

ساسين، فارس وسلام، نوّاف (إعداد) (1999): لبنان: القرن في صوَر، دار النهار للنشر، بيروت.

سالم، يوسف (1998): 50 سنة مع الناس، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت.

سرهنك، الميرآلاي إسمعيل (1988): تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت.

سرور، جان (1985): جمعية التضامن الأدبي والحركات الشعبية أيام الانتداب الفرنسي، جان سرور، بيروت.

سعادة، أنطون (1950): المحاضرات العشر، الطبعة الخامسة، لا ن.، لا مد.

سعادة، أنطون (1980): الإسلام في رسالتيه: المسيحية والمحمّدية، الطبعة الرابعة، لا ن.، بيروت.

سعادة، أنطون (1987): في مغتربه القسري والوطن 1947، الآثار الكاملة 14، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت.

سعادة، أنطون (1989): في الوطن بعد العودة، الآثار الكاملة 15، لا ن.، لا مد.

سعادة، أنطون (1999): نشوء الأمم، الأعمال الكاملة، الجزء الخامس، 1938، دار سعادة للنشر، بيروت.

سعادة، أنطون (لا تا.): في الوطن بعد العودة، الآثار الكاملة 16، لا ن.، لا مد.

سعادة، أنطون (لا تا.): أعداء العرب أعداء لبنان، لا ن.، لا مد.

سعادة، جولييت المير (2004): مذكرات الأمينة الأولى جولييت المير سعادة، دار سعادة للنشر، بيروت.

سعادة، صفيّة أنطون (1992): «أريد أن أستعيد أبي»، النهار، الملحق، 4 تمّوز 1992، بيروت.

سعدون، فوّاز (1994): الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العصر العثماني، دار النهار، بيروت.

سعيد، أمين (لا تا.): الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصّل جامع للقضية العربية في ربع قرن: المجلّد الأول: النضال بين العرب والترك؛ المجلّد الثاني: النضال بين العرب والفرنسيين والإنكليز؛ المجلّد الثالث: إمارة شرق الأردن وقضية فلسطين وسقوط الدولة الهاشمية وثورة الشام، مكتبة مدبولي، القاهرة.

سعيد، عبد الله إبراهيم (2005): الشيخ محمد الجسر: من مجلس المبعوثان إلى رئاسات لبنان، دار النهار، بيروت.

سلام، سليم علي (1981): مذكّرات سليم علي سلام 1868-1938، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

السوداء، يوسف (1967): في سبيل الاستقلال، دار النهار، بيروت.

الشابندر، موسى محمود (1993): ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن.

شبارو، عصام محمد (1987): ثورة العرب ضد الأتراك: مقدماتها - أسبابها - نتائجها، دار مصباح الفكر، بيروت.

شبيب، سميح (1981): حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932-1933، مركز الأبحاث - منظّمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

شرابي، هشام (1978): الجمر والرماد: ذكريات مثقّف عربي، دار الطليعة، بيروت.

شرابي، هشام (1993): صوَر من الماضي: سيرة ذاتية، دار نلسن - السويد، بيروت.

شرارة، وضّاح (2007): أيام القتل العادي، دار النهار، بيروت.

شعيب، علي عبد المنعم (1987): مطالب جبل عامل: الوحدة، المساواة في لبنان الكبير 1900-1936، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

شمس، ضحى (1997): «عن رياض الصلح ومنزله في رأس النبع: نام في الرابع إبتدائي ولم يسكن القصر»، جريدة السفير، بيروت في 22-3-1997.

شمعون، كميل (1969): مذكّراتي، الجزء الأوّل، لا ن.، بيروت.

شيلر، برجيت (2004): انتفاضات جبل الدروز - حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850-1949، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ودار النهار، بيروت.

صفيّ الدين، محمد (2004): رجل وذاكرة: السيد محمد صفيّ الدين يتذكّر، دار الأرقم، صور.

الصلح، تقي الدين (1999): في القومية والحكم، دار النهار، بيروت.

الصلح، رياض (.....): خطب وتصريحات وبيانات وزارية ومذكّرات ورسائل وأحاديث، منشورة في صحف مختلفة وفي محاضر مجلس النوّاب وفي كتب أو مصنّفة في المحفوظات السياسيّة، ممّا تحيل إليه هذه اللائحة.

الصلح، سامي بك (1960): مذكّرات سامي بك الصلح: صفحات مجيدة من تاريخ لبنان، ذات أربعة أجزاء مصوّرة 1890-1960، مكتبة الفكر العربي ومطبعتها، بيروت.

الصلح، سامي (2000): لبنان: العبث السياسي والمصير المجهول، دار النهار، بيروت.

الصلح، عادل (1970): حزب الاستقلال الجمهوري يتبعه سطور من الرسالة، الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت.

الصلح، علياء (2007): علياء رياض الصلح: من الاستقلال إلى العروبة، دار النهار، بيروت.

الصلح، كاظم (1936): «مشكلة الاتّصال والانفصال في لبنان»، ملحق رقم 1، في: الجسر باسم (1978): ميثاق 1943، لماذا كان؟ وهل سقط؟، دار النهار، بيروت، ص 466-478.

الصلح، هلال (1994): تاريخ رجل وقضية: رياض الصلح 1894-1951، لا ن.، لا مد.

ضاهر، مسعود (1977): لبنان: الاستقلال،الميثاق والصيغة، معهد الإنماء العربي، بيروت.

الطاهر، محمد علي (1951): ظلام السجن: مذكرات ومفكّرات سجين هارب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الطاهر، محمد علي (1988): ذكرى الأمير شكيب أرسلان: المراثي وحفلات التأبين وأقوال الجرائد، الدار التقدمية، المختارة، لبنان.

ظاهر، سليمان (1986): جبل عامل في الحرب الكونيّة، دار المطبوعات الشرقية، بيروت.

عبد الهادي، عوني (2002): مذكّرات عوني عبد الهادي، تحقيق خيريّة قاسميّة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عسيران، زهير(1998): زهير عسيران يتذكّر: المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب، دار النهار للنشر، بيروت.

العظم، خالد (1972): مذكّرات خالد العظم، 3 أجزاء، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

عقل، فاضل سعيد وحنين، رياض (1988): ميشال زكور: حكاية عصاميّة وتاريخ حقبة، المطبعة الكاثوليكية، عاريا – لبنان.

عوض، وليد (2002): أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، الطبعة الثانية، دار الأفكار للنشر، بيروت.

الغصين، فائز (1939): مذكّراتي عن الثورة العربية، مطابع ابن زيدون، دمشق.

غلوب باشا (1988): مذكّرات غلوب باشا 1897-1983، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، بغداد.

الغوري، إميل (1973): فلسطين عبر ستّين عاماً، دار النهار للنشر، بيروت.

فرنجية، نبيل وفرنجية، رينة (1993): حميد فرنجية: لبنان الآخر، الجزء الأول: نحو الحرية؛ الجزء الثاني: الوحدة إلى زوال، ملف العالم العربي FMA، بيروت.

فنصة، نذير (1982): أيام حسني الزعيم: 137 يوماً هزّت سوريا، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

قاسميّة، خيريّة (1971): الحكومة العربية في دمشق 1918-1920، دار المعارف بمصر، القاهرة.

قبرصي، عبد الله (1982): عبد الله قبرصي يتذكّر، الجزء الثاني، مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، بيروت؛ (1996): الجزء الثالث، دار الحداثة، بيروت؛ (2004): الجزء الرابع، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت.

قدري، أحمد (1956): مذكّراتي عن الثورة العربية الكبرى، مطابع ابن زيدون، دمشق.

قنورة الشامي، فاطمة (1999): عارف بك النعماني: وثائق حول العلاقات اللبنانية السورية الفرنسية 1882-1955، لا ن.، بيروت.

قرقوط، نوقان (1975): تطوّر الحركة الوطنية في سوريا 1920-1939، دار الطليعة، بيروت.

قلعجي، قدري (1993): الثورة العربية الكبرى 1916-1925: جيل الفداء يوماً بيوم مع كامل الأسماء والوثائق والأدوار، شركة المطبوعات، بيروت.

كرم، جورج أديب (2003): أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم في الربع الأول من القرن العشرين، دار النهار، بيروت.

الكزبري، سلمى الحفّار (1997): لطفي الحفّار 1885-1968: مذكّراته، حياته وعصره، رياض الريّس للكتب والنشر، لندن وبيروت.

كنعان، إبراهيم نعّوم (1974): لبنان في الحرب الكبرى 1914-1918، مؤسسة عاصي، بيروت.

كولان، جاك (1974): الحركة النقابية في لبنان 1919-1946، تعريب نبيل هادي وتقديم جاك بيرك، دار الفارابي، بيروت.

الكيّالي، عبد الرحمن (1958-1960): المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني في عام 1926 حتى نهاية 1939، أربعة أجزاء، مطبعة الضاد، حلب.

الكيّالي، عبد الوهاب (1990): تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة العاشرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني (1968): خمسة وعشرون عاماً من نضال الحزب الشيوعي اللبناني في سبيل الاستقلال الوطني والديمقراطية والاشتراكية، لا ن.، لا مد.

المجذوب، طلال (2002): تاريخ جمعيّة المقاصد الخيريّة الإسلاميّة في صيدا: سيرة ورسالة، لا ن.، صيدا.

محافظة، علي (1985): موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محمودي، أحمد خليل (1994): لبنان في جامعة الدول العربية 1945-1958: دراسة تحليلية تاريخية وسياسية، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت.

مراد، سعيد (لا تا.): الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين 1914-1946، معهد الإنماء العربي، بيروت.

مروة، كريم (2009): الشيوعيون الأربعة الكبار في تاريخ لبنان الحديث: فؤاد الشمالي، فرج الله الحلو، نقولا الشاوي، وجورج حاوي، دار الساقي، بيروت.

مزهر، يوسف (لا تا.): تاريخ لبنان العام، جزءان، لا ن.، لا مد.

مشترك (2001): العلاقات اللبنانية السورية: محاولة تقويمية، الحركة الثقافية - أنطلياس، أنطلياس.

المشنوق، عبد الله (1981): وراء الأسلاك الشائكة، العربية الدولية للطباعة والنشر، بيروت.

مصطفى، قيصر (1981): الشعر العاملي الحديث في جنوب لبنان، 1900-1978، دار الأندلس، بيروت.

المعلوف، نصري (2002): «دور سليم بك تقلا في جمع الشيخ بشاره الخوري ورياض الصلح»، شهادة غير منشورة، تحرير فارس ساسين، بيروت.

المؤتمر السوري الفلسطيني (1923): أعمال الوفد السوري الفلسطيني من أيار 1922 إلى تشرين الأول 1922، لا ن.، لا مد.

موسى، سليمان (1986): الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة 1908-1924، الطبعة الثالثة، دار النهار للنشر، بيروت.

المؤلف غير مذكور (1947): لبنان في عهد الاستقلال، المؤتمر الثقافي العربي الأول، بيت مري 2 أيلول سنة 1947، دار الأحد، بيروت.

المؤلف غير مذكور (2003): رياض الصلح رجل في وطن ووطن في رجل، مركز تاريخ المشرق المعاصر، بيروت.

ناصيف، نقولا (2005): المكتب الثاني، حاكم في الظل، دار مختارات، الزلقا.

ناصيف، نقولا (2008): جمهورية فؤاد شهاب، مقدمة فؤاد بطرس، دار النهار ومؤسسة فؤاد شهاب، بيروت.

النشاشيبي، ناصر الدين (1962): ماذا جرى في الشرق الأوسط؟، الطبعة الثانية، المكتب التجاري، بيروت.

النصولي، محيي الدين (1992): من قلب بيروت: محيي الدين النصولي 1898-1961، دار النهار للنشر، بيروت.

النقّاش، زكي (1965): لبنان بين الحقيقة والظلال: دراسة تحليلية ونقد موضوعي لكتاب حقائق لبنانية، المكتب التجاري، بيروت.

الهاشم، نجم (1999): آخر أيام سعادة 9 حزيران - 8 تموز 1974: الثورة والفشل والإعدام، لا ن.، لا مد.

هوفهانسيان، نقولاي هـ. (1974): النضال التحرّري الوطني في لبنان، 1939-1958، تعريب بسّام أنعويان، دار الفارابي، بيروت.

هيكل، محمد حسنين (1996): المفاوضات السرّية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق، القاهرة.

وزارة الأنباء في لبنان (1949): قضيّة الحزب القومي، لا ن.، بيروت.

وهبة، توفيق (لا تا.): قضايا ورجال، مجلّة الورود، بيروت.

وهبة، توفيق علي (1953): لبنان في حبائل السياسة، مطابع الدنيا، بيروت.

ياغي، إسماعيل محمد (1974): حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطوّر الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، بيروت.

اليونس، عبد اللطيف (1959): تاريخ أمّة في حياة رجل 1908-1958: شكري القوّتلي، دار المعارف، القاهرة.

كتب ومقالات بالفرنسية والإنكليزية

Ammoun, Denise (2004): *Histoire du Liban Contemporain, tome 2, (1943-1990)*, Fayard, Paris.

Atiyah, Najla Wadih (1973): *The Attitude of the Lebanese Sunnis Towards the State of Lebanon*, Thesis Submitted for the Degree of Doctor in Philosophy, University of London, London.

Batatu, Hanna (2004): *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraqi's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists and Free Officers*, 2nd edition, Saqi Books, London.

Berque, Jacques (1967): *L'Égypte: Impérialisme et Révolution*, Gallimard, Paris.

Binder, Leonard (ed.)(1966): *Politics in Lebanon*, John Wiley and Sons Inc., N.Y., London and Sydney.

Borden, Mary (1946): *Journey Down a Blind Alley*, Hutchinson & Co., London.

Caplan, Neil (1983): *Futile Diplomacy*, Vol. 1: *Early Arab-Zionist Negotiation Attempts 1913-1931*; (1986): Vol. 2: *Arab-Zionist Negotiations and the End of the Mandate*, Franck Cass, London and N.J.

Catroux, George (1949): *Dans la Bataille de la Méditerranée: Égypte-Levant-Afrique du Nord, 1940-1944*, René Julliard, Paris.

Chaigne-Oudin, Anne-Lucie (2009): *La France dans les Jeux d'Influence en Syrie et au Liban 1940-1946*, L'Harmattan, Paris.

Chaitani, Youssef (2007): *Post Colonial Syria and Lebanon: The Decline of Arab Nationalism and the Triumph of the State*, I.B. Tauris, London and New York.

Chami, Joseph G. (2002): *Le Mémorial du Liban, tome 1: Du Mont-Liban à l'Indépendance 1861-1943 ; tome 2, Le Mandat Béchara el Khoury, 1943-1952*, ss. éd., Beyrouth.

Chiha, Michel (1980): *Politique intérieure*, Fondation Michel Chiha et Éditions du Trident, Beyrouth.

Cohen, Aharon (1970): *Israel and the Arab World*, Funk and Wagnalls, New York.

Collectif (1996): "Dossier: 60 ans après, le Front Populaire toujours controversé", *Historia*, no 593, mai 1996, pp.32-74.

Daher, Gaby (1994): *Le Beyrouth des Années 30*, ss. éd., Beyrouth.

David, Philippe (1923): *Un Gouvernement Arabe à Damas: le Congrès Syrien*, Giard, Paris.

De Bustros, Nicolas (1983): *Je me Souviens*, Librairie Antoine, Beyrouth.

De Gaulle, Charles (1956): *Mémoires de Guerre II, L'Unité, 1942-1944*, Plon, Paris.

Djemal Pasha (1973): *Memories of a Turkish Statesman 1913-1919*, Arno Press (Middle East Collection), New York.

Eisenberg, Laura Zittrain (1994): *My Enemy's Enemy: Lebanon in the Early Zionist Imagination, 1900-1948*, Wayne State University Press, Detroit.

Fani, Michel (1996): *L'Atelier de Beyrouth, Liban 1848-1914*, Éditions de l'Escalier, Beyrouth.

Fargeallah, Maud (1989): *Visages d'une Époque: Maud Fargeallah Raconte*, Firnas, Beyrouth et Cariscript, Paris.

Firro, Kais M. (2003): *Inventing Lebanon: Nationalism and the State under the Mandate*, I.B. Tauris, London and New York.

Fournié, Pierre et Riccioli, Jean-Louis (1996): *La France et le Proche-Orient 1916-1946*, Casterman, Paris.

Gaunson, A.B. (1987): *The Anglo-French Clash in Lebanon and Syria 1940-45*, St. Martin's press, New York.

Gates, Carolyn L. (1998): *The Merchant Republic of Lebanon: Rise of an Open Economy*, Center of Lebanese Studies and I.B. Tauris, London and New York.

Gehchan, Roger (2000): *Hussein Aoueini: Un demi-siècle d'histoire du Liban et du Moyen-Orient (1920-1970)*, Fiches du Monde Arabe, Beyrouth.

Gendzier, Irene, L. (2006): *Notes From the Minefield: United States Intervention in Lebanon and the Middle East 1945-1958*, Columbia University Press, New York.

Glubb, John Bagot (1959): *Britain and the Arabs: A Study of Fifty Years 1909-1958*, Hodder and Stroughton, London.

Gross, Max L. (1997): *Ottoman in the Province of Damascus 1860-1909, Volumes 1 and 2*, Unpublished Doctoral Dissertation, UMI Dissertation Services, Ann Arbor MI, USA.

Haddad, Georges (1950): *Fifty Years of Modern Syria and Lebanon*, Dar Al-Hayat, Beirut.

Hirszowicz, Lukasz (1968): *The Third Reich and the Arab East*, Routledge, London.

Homet, Marcel (1938): *Syrie Terre Irrédente: L'Histoire Secrète du Traité Franco-Syrien, Où Va le Proche-Orient?*, Peyronnet, Paris.

Hudson, Michael C. (1968): *The Precarious Republic: Modernization in Lebanon*, Random House, New York.

Johnson, Michael (1986): *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State 1840-1985*, Ithaca press, London and Atlantic Highlands.

Johnson, Michael (2001): *All Honorable Men: the Social Origins of War in Lebanon*, Center for Lebanese studies, Oxford, and I.B. Tauris, London and New York.

Kassir, Samir (2003): *Histoire de Beyrouth*, Fayard, Paris.

Kayali, Hasan (1988): *Arabs and Young Turks: Turkish-Arab Relations in the Second Constitutional Period of the Ottoman Empire (1908-1918)*, Unpublished Doctoral Dissertation, UMI Dissertation Services, Ann Arbor MI, USA.

El-Khazen, Ghassan (2005): *La Grande Révolte Arabe de 1936 en Palestine*, Dar An-Nahar, Beyrouth.

Khoury, Gérard D. (1993): *La France et L'Orient Arabe: Naissance du Liban 1914-1920*, Armand Colin, Paris.

Khoury, Gérard D. (dir.) (2004): *Sélim Takla 1895-1945: Une Contribution à l'Indépendance du Liban*, Karthala, Paris, et Dar An-Nahar, Beyrouth.

Khoury, Gérard D. (2006): *Une Tutelle Coloniale: Le Mandat Français en Syrie et au Liban: Écrits Politiques de Robert de Caix*, Bélin, Paris.

Khoury, Philip S. (1978): *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism 1920-1945*, I.B. Tauris, London.

Laqueur, Walter Z. (1956): *Communism and Nationalism in the Middle East*, Frederick A. Praeger, New York.

Laurens, Henry (1999): *La Question de Palestine, Tome Premier 1799-1922: L'Invention de la Terre Sainte*;(2002): *Tome Deuxième 1922-1947: Une Mission Sacrée de Civilisation*; (2007): *Tome Troisième 1947-1967: L'Accomplissement des Prophéties*; Fayard, Paris.

Longrigg, Stephen Hemsley (1968): *Syria and Lebanon Under French Mandate*, second impression, Librairie du Liban, Beirut.

Luizard, Pierre-Jean (2002): *La Question Irakienne*, Fayard, Paris.

Madaule, Jacques (1966): *Histoire de France 3*: De la IIIe à la Ve République, Idées, Gallimard, Paris.

Mantran, Robert (dir.) (1989): *Histoire de L'Empire Ottoman*, Fayard, Paris.

Mardam Bey, Salma (1994): *La Syrie et La France: Bilan d'une Équivoque 1939-1945*, Éditions L'Harmattan, Paris

Menassa, Gabriel (1948): *Plan de Reconstruction de l'Économie Libanaise et de Réforme de l'État*, (avec la collaboration de Joseph Naggear), Éditions de la Société Libanaise d'Économie Politique, Beyrouth.

Naccache, Georges (1983): *Un Rêve Libanais 1943-1972*, Éditions FMA, Beyrouth.

Pappe, Ilan (2000): *La Guerre de 1948 en Palestine: Aux Origines du Conflit Israélo-Arabe*, Traduit de L'anglais par Michèle Luxembourg, La Fabrique, Paris.

Pappe, Ilan (2006): *The Ethnic Cleansing of Palestine*, Oneworld, Oxford.

Porath, Yehoshua (1974): *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement 1918-1929*, From "Southern Syria" to Palestine, Franck Cass, London.

Porath, Yehoshua (1977): *The Palestinian Arab National Movement, From Riots to Rebellion, Vol.2, 1929-1939*, Franck Cass, London.

Puaux, Gabriel (1952): *Deux Années au Levant, Souvenirs de Syrie et du Liban*, Hachette, Paris.

Rabbath, Edmond (1973): *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth.

Rabbath, Edmond (1982): *La Constitution Libanaise: Origines, Textes et Commentaires*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth.

Rathmell, Andrew (1995): *Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria 1949-1961*, I.B. Tauris, London and New York.

Rondot, Pierre (1974): *Les Institutions Politiques du Liban: Des Communautés Traditionnelles à L'État Moderne*, Institut d'Études de l'Orient Contemporain, Paris.

Seale, Patrick (1965): *The Struggle for Syria: a Study of Post-War Arab Politics 1945-1958*, Oxford University press, London, New York and Toronto.

Shanahan, Rodger (2005): *The Shi'a of Lebanon: Clans, Parties and Clerics*, Tauris Academic Studies, London and New York.

Shlaim, Avi (1990): *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine 1921-1951*, Oxford University Press, Oxford.

El-Solh, Alia: "Riad El-Solh: un Homme, une Légende", *Le Jour*, du 25 juillet au 12 décembre 1965 [Série d'articles publiés à un rythme quasi hebdomadaire], Beyrouth.

El-Solh, Raghid (2004): *Lebanon and Arab Nationalism 1936-1945*, I.B. Tauris, London and New York.

Spears, Major-General Sir Edmund (1977): *Fulfillment of a Mission: Syria and Lebanon 1941-1944*, Leo Cooper, London.

Tauber, Eliezer (1993): *The Emergence of the Arab Movements*, Frank Cass, London.

Traboulsi, Fawwaz (2007): *A History of Modern Lebanon*, Pluto Press, London and Ann Arbor MI.

Viénot, Pierre (1939): *Le Traité Franco-Syrien*, F. Jalloux, Rocroi.

Watenpaugh, Keith D. (2006): *Being Modern in the Middle East: Revolution, Nationalism and Colonialism and the Arab Middle Class*, Princeton University Press, Princeton.

Zamir, Meir (1988): *The Formation of Modern Lebanon*, Cornell University Press, Ithaca and London.

Zamir, Meir (1997): *Lebanon's Quest: The Road to Statehood 1926-1939*, I.B. Tauris, London and New York.

Zamir, Meir (2005): "An Intimate Alliance: The Joint Struggle of General Edward Spears and Riad al-Sulh to Oust France from Lebanon, 1942-1944", *Middle Eastern Studies, Vol. 41, No 6*, pp. 811-832, Nov. 2005.

Zamir, Meir (2008): "Britain's Treachery, France's Revenge?", Haaretz, Feb. 1st, 2008.

Zisser, Eyal (1988): *Lebanon: the Challenge of Independence*, I.B. Tauris, London and New York.

الدوريّات *

الاسم ومكان الصدور	من	إلى
الاتّحاد العثماني (بيروت)	1912-9-7	1913-6-7
الأحرار (بيروت)	1929-7-3	1932-12-27
الأهرام (القاهرة)	1936-1-11	1951-8-11
البيرق (بيروت)	1929-2-5	1952-7-17
الجامعة العربية (القدس)	1927-6-20	1931-12-23
الحياة (بيروت)	1946-2-20	1951-7-31
الصيّاد (بيروت)	1948-1-1	1953-7-16
فلسطين (يافا)	1928-1-13	1933-2-14
العمل (بيروت)	1944-8-19	1947-12-3
القبس الجديد (دمشق)	1931-11-28	1952-7-18
لسان الحال (بيروت)	1920-7-21	1931-12-12
المعرض (بيروت)	1928-5-1	1930-2-1
المقطّم (القاهرة)	1927-9-2	1943-11-25
النداء [1] (بيروت)	1931-2-17	1932-5-21
النداء [2] (بيروت)	1949-7-8	1951-7-29 و 30
النهار (بيروت)	1933-2-2	1951-7-30
L'Orient (بيروت)	1935-8-10	1950-3-12

* ذكرنا تاريخ العددين الأول والأخير مما وجدنا فيه ما أفاد بحثنا. ولم نذكر تواريخ ما بينهما ولا عناوين المواد المفردة وذلك لكثرتها. وذكرنا جريدة النداء مرّتين لتقطّع صدورها في الثلاثينات ثم لتوقّفها توقّفاً تامّاً عن الصدور نحواً من عشر سنوات ابتداء من سنة 1939

المحفوظات الأجنبية *

France

Ministère des Affaires Étrangère (Quai d'Orsay): Série LE 18-40, Syrie-Liban, Volumes 53, 302, 479, 481, 482 et 501.

Centre des Archives Diplomatiques de Nantes: Fonds Beyrouth, Ambassade, Série B, Cartons 47, 421, 456, 457, 784, 785, 944, 1095, 1131, 1270, 1365, 1583, 2022, 2411, 2432.

United Kingdom

Public Record Office, Foreign Office. Volumes 1936: FO 371-Eastern-Syria: 20067;

1943: FO 371/Eastern/Syria: 35175-35196;

1944: FO 371/Political/Eastern-Lebanon: 40110-40112;

1944: FO/371/Eastern/Syria: 40299-40302;

1949: FO/371/Eastern/Lebanon: 75317-75326; FO/371/Eastern/Syria: 75527-75539, 75542, 75547, 75549-75555;

FO 226: Correspondence of British Legation, Beirut: 226-240: Files 9 (I, II, IV, VI-XII).

United States of America

Department of State, Foreign Relations of the United States diplomatic papers (FRUS):

1943: The Near East and Africa: Vol. 4, Syria and Lebanon, pp. 953-1056; 1944: The Near East, South Asia and Africa, the Far East: Vol. 5, Syria and Lebanon, pp. 751-793; 1948: The Near East, South Asia and Africa (in two parts): Vol. 5, Part 2, Israel, pp. 533-1707 ff.; 1950: The Near East, South Asia and Africa: Vol. 5, Israel, pp. 658-1093; 1951: The Near East and Africa: Vol. 5, Israel, pp. 559-976; Jordan, pp. 977-997; Lebanon, pp. 1002-1016.

* اقتصرنا على ذكر رقم المجلّد أو الإضبارة ولم نذكر تواريخ المواد المفردة ولا أرقامها أو عناوينها وذلك لكثرتها.

موادّ منشورة على الإنترنت

«رياض الصلح: أسباب وتداعيات اغتياله»، الفضائية - برامج القناة - الجريمة السياسية، www.aljazeera.net

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العاديّة السادسة، القاهرة 17-1947/3/29»، www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العاديّة السابعة، القاهرة 1947/10/17-1948/2/22»، www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الحادية عشرة، القاهرة 1949/10/17-1950/2/15»، www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الثانية عشرة، القاهرة 3/25-1950/6/17»، www.arableagueonline.org

«قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الدورة العادية الثالثة عشرة، القاهرة 1950/10/23-1951/2/2»، www.arableagueonline.org

«مؤتمرات القمّة العربية، قمّة أنشاص 28-1946/5/29 القرارات»، جامعة الدول العربية، www.arableagueonline.org

موصلّي، بشير: «اغتيال سعاده» و«مصرع رياض الصلح» على قناة الجزيرة، www.ssnps.jeeran.com

مصادر الصور والمصوّرات

نُقلت أكثرية النصوص المصوّرة (الرسائل، إلخ.) المثبتة في هذا الكتاب عن مقالات علياء الصلح: (El-Solh, Alia 1965) . وأما الصور فإن مصدريها الرئيسين هما أرشيف جريدة النهار ومجموعة رياض الأسعد. وقد نقلنا عدداً معتبراً من الصور أيضاً عن: تويني، غسان وساسين، فارس وسلام، نوّاف (1998) وعن: ساسين، فارس وسلام، نوّاف (إعداد) (1999).

إلى ذلك، نقلنا عدداً من الصور عن الكتب التالية:

الأتاسي، محمد رضوان (2005)؛ أرسلان، الأمير عادل (1983)؛ بطرس، أنطوان (2002)؛ تويني، غسان (1995)؛ تويني، غسان وساسين، فارس (2000)؛ الحكيم، يوسف (1986) و (1991)؛ الخالدي، وليد (1987) و (1998)؛ الخوري، بشاره خليل (1960-1961)؛ دروزة، محمد عزّة (1993)؛ رضا، الشيخ أحمد (2009)؛ سالم، يوسف (1998)؛ سلام، سليم علي (1981)؛ الصلح، سامي (2000)؛ الصلح، عادل (1970)؛ ضاهر، عدنان محسن وغنّام، رياض (2007)؛ عسيران، زهير (1998)؛ فرنجية، نبيل وفرنجية، زينة (1993)؛ المجذوب، طلال (2002)

Batatu, Hanna (2004); Chami, Joseph G. (2002); Daher, Gaby (1994); Fani, Michel (1996); Fournié, Pierre et Riccioli, Jean-Louis (1996); Gehchan, Roger (2000); Mardam Bey, Salma (1994).

فنتقدّم بالشكر الصادق إلى المؤلفين المذكورين أو - على الأعمّ - إلى أصحاب الحقوق، ونخصّ بالشكر المزدوج أولئك الذين لم نهتدِ إلى سبيلٍ لاستئذانهم في نقل صور منشورة في أعمالهم، وذلك في ظرف الاستعجال الذي تحكّم بإخراج هذا الكتاب وبطبعه.

أخيراً، ينتمي العديد من الصور التي نشرنا إلى الفئة التي أدخلها مرور الزمن والشهرة في التداول الواسع، بحيث يقع الباحث على الصورة نفسها في العديد من المصادر.

المؤلّف

ولد أحمد عبد اللطيف بيضون في بنت جبيل، جنوب لبنان، سنة 1943.

أتمّ دراسته الابتدائيّة والثانويّة في مدرسة بنت جبيل الرسميّة ثم في مدرسة سيدة مشموشة قرب جزّين وفي كلية المقاصد الإسلاميّة في صيدا.

نال الإجازة التعليميّة في الفلسفة والعلوم الإنسانيّة من الجامعة اللبنانيّة سنة 1963. وحصل من الجامعة على منحة تفوّق لإعداد شهادة الدكتوراه في جامعة باريس ولكنه قطع دراسته قبل نيل الشهادة.

درّس الفلسفة العامّة والتاريخ والترجمة في الثانويّات الرسميّة من سنة 1966 إلى سنة 1977 ودرّس اللغة الفرنسيّة والترجمة في جامعة بيروت العربيّة من سنة 1969 إلى سنة 1975.

نال شهادة دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانيّة من جامعة باريس - السوربون (باريس 4) سنة 1982. ومذ ذاك أصبح أستاذاً مساعداً ثم أستاذاً لعلم اجتماع الثقافة وعلم اجتماع المعرفة في الجامعة اللبنانيّة حتى تقاعده من التدريس سنة 2007.

حاضر على منابر كثيرة في لبنان وفي نحو من عشرين بلداً آخر وعمل في مراكز مختلفة للأبحاث أو تعاون معها وكان أستاذاً وباحثاً زائراً في مؤسّسات فرنسيّة عدّة للتعليم العالي والبحث آخرها الكولّيج دو فرانس، وكان عضواً في هيئات تحرير لمجلات وفي مجالس علميّة ولجان اختصاص ومشاركاً في مشروعات بحثيّة عديدة أو مسؤولاً عنها.

نشر كتباً عديدة معظمها بالعربيّة وبعضها بالفرنسيّة وأسهم بفصول أو مقالات في مؤلّفات جماعيّة ومنشورات دوريّة مختلفة. وتتوزّع أعماله بين مشكلات المجتمع اللبناني ونظامه السياسي وبين مسائل متّصلة باللغة والثقافة العربيّتين. وله أعمال أدبيّة وترجمات.

صدَر لهُ

بالعربيّة:

ديوان الأخلاط والأمزجة، شعر، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر، بيروت 1984.

بيروت اللقاء، سيناريو أخرجه للسينما برهان علويّة، دار الباحث، بيروت 1984.

مداخل ومخارج: مشاركات نقديّة، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر، بيروت 1985.

الصراع على تاريخ لبنان، منشورات الجامعة اللبنانيّة، بيروت 1989.

بنت جبيل - ميشيغان، دار العربيّة، بيروت 1989. الطبعة الثانية، دار النهار، بيروت 2003.

ما علمتم وذقتم: مسالك في الحروب اللبنانيّة، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت - الدار البيضاء 1990.

كَلَّمَنْ: من مفردات اللغة إلى مركّبات الثقافة، دار الجديد، بيروت 1997.

تسعَ عشرةَ فرقةً ناجية: اللبنانيّون في معركة الزواج المدنيّ، دار النهار، بيروت 1999.

الجمهوريّة المتقطّعة: مصائر الصيغة اللبنانيّة بعد اتّفاق الطائف، دار النهار، بيروت 1999.

(إشراف أ. ب.): اتّجاهات البحث في العلوم الاجتماعيّة وحاجات المجتمع اللبنانيّ، اللجنة الوطنيّة اللبنانيّة لليونسكو، بيروت 2000.

الصيغة، الميثاق، الدستور، دار النهار، بيروت 2003 (بالعربيّة والفرنسيّة).

مفاصرات المغايرة: اللبنانيّون طوائفَ وعرباً وفينيقيّين، دار النهار، بيروت 2005.

معاني المباني: في أحوال اللغة وأعمال المثقّفين، دار النهار واللجنة الوطنيّة اللبنانيّة لليونسكو، بيروت 2006.

(تحرير أ. ب.): هذه الحرب: محنة لبنان المتمادية في بيانين، دار الساقي، بيروت 2007.

أشياع السنّة وأشياع الشيعة: كيف حلّ بلبنان هذا البلاء؟، المركز اللبنانيّ للدراسات، بيروت 2007.

بالفرنسيّة:

Identité confessionnelle et Temps social chez les Historiens libanais contemporains, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth 1984.

Le Liban: Itinéraires dans une Guerre incivile, Karthala-Cermoc, Paris 1993.

La Dégénérescence du Liban, ou la Réforme orpheline, Actes-Sud, Paris, (2009).

ترجمة:

ميشال شيحا، لبنان اليوم، دار النهار ومؤسّسة ميشال شيحا، بيروت 1994.

ميشال شيحا، في السياسة الداخليّة، دار النهار ومؤسّسة ميشال شيحا، بيروت 2005.

المنظّمة الفرنكوفونيّة الدوليّة، المساواة بين الجنسين والتنمية، معدّ للنشر.


فهرس الأعلام

ح

خ

د

ذ

ر

ز

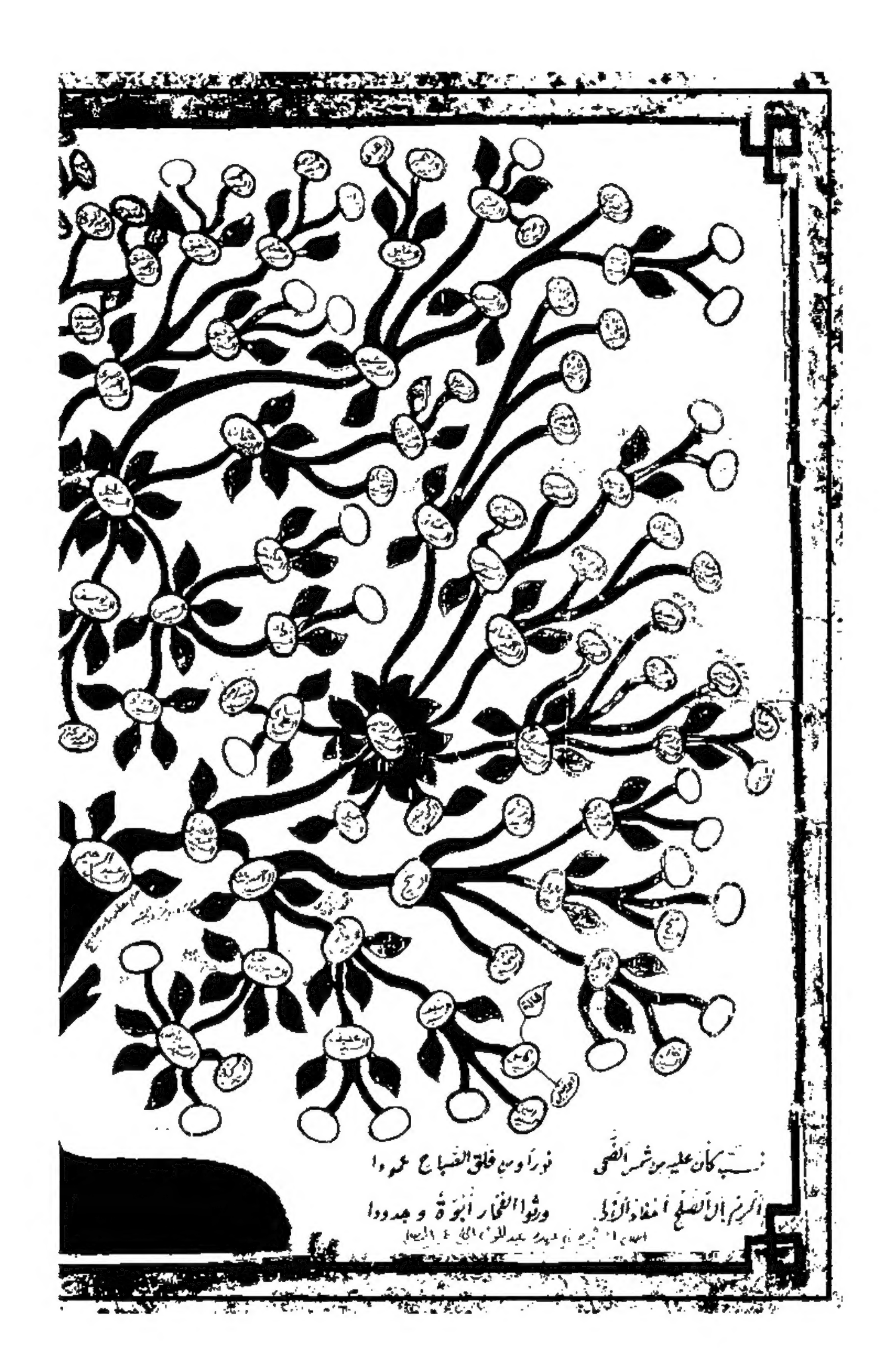
س

ظ

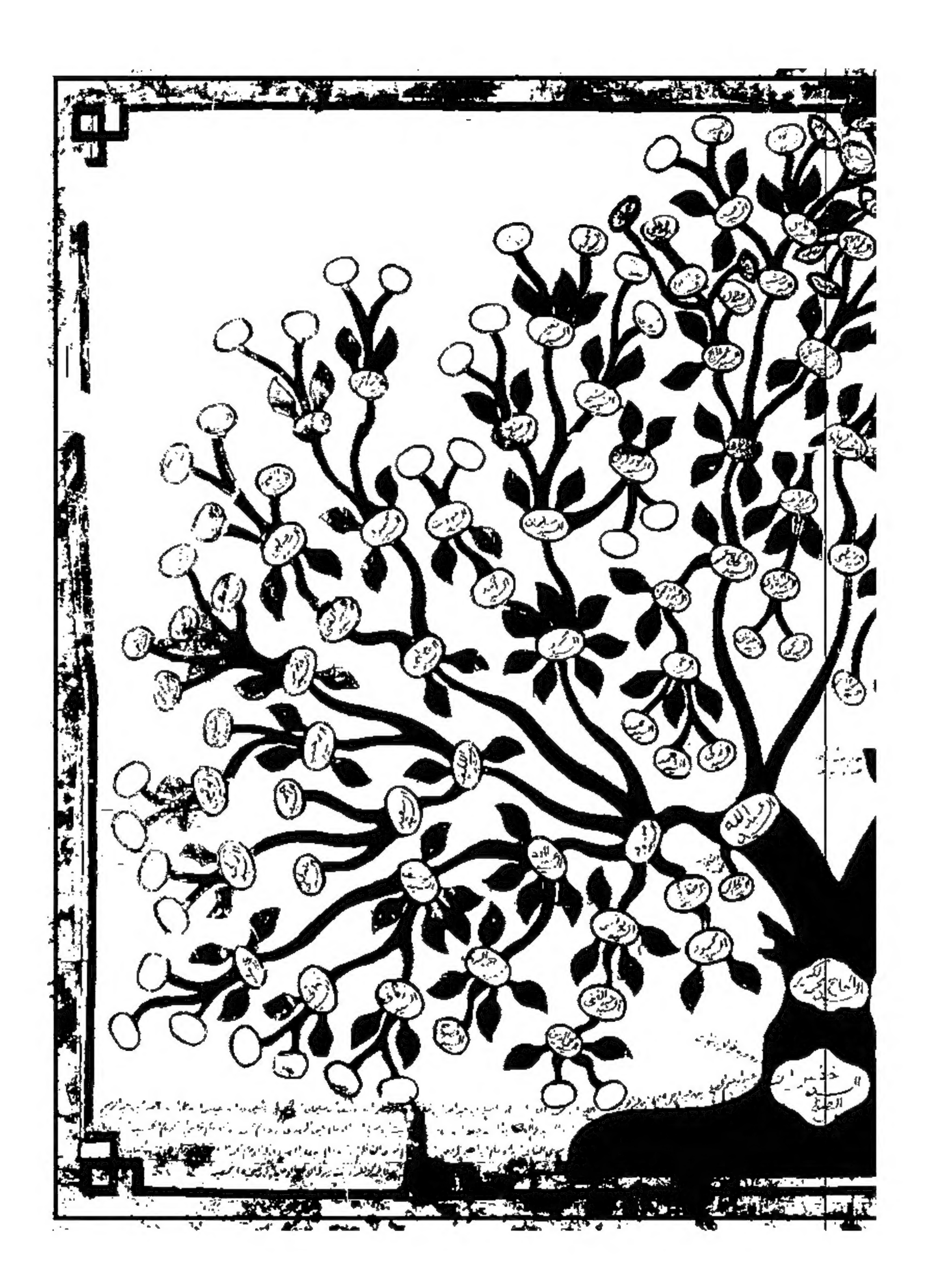
ع

ل

ن



نسب كأن عليه من شمس الضحى
نوراً ومن فلق الصباح عمودا
ورثوا الفخار أبوة وجدودا



أحمد بيضون

رياض الصلح في زمانه

دار النهار

ISBN 978-9953-74-312-7

9 789953 743127